وها هنا نكتة معنوية ، وهي أن المضاف إلى شريف يشرف بإضافته له ، وأن المجاور لخبيث تنحط رتبته بمجاورته له ؛ ألا ترى أن « أبا » في قولنا : « أبو من أنت » كان لا يستحق التصدير ؛ لكن بإضافته إلى ما له التصدر تصدر ، وأن « مزمَّلًا » في قول امرئ القيس [1] :

١١٩ - كَأَنَّ ثَبِيرًا فِي عَرَانِينِ وَبْلِهِ   كَبِيرُ أُنَاسٍ فِي بِجَادٍ مُزَمَّلِ [2]

كان يستحق الرفع ؛ لأنه صفة لـ « كبير » ، لكن حين جاور المخفوض وهو « بجاد » خفض ، وفي هذا المعنى أنشد الشيخ شهاب الدين العراقي [3] رحمه الله :

عَلَيْكَ بِأَرْبَابِ الصُّدُورِ فَمَنْ غَدَا   مُضَافًا لأَرْبَابِ الصُّدُورِ تَصَدَّرَا [4]

---

(١) وهو جندح بن حُجْر الكندي الملقب بامرئ القيس ، يقال له : الملك الضليل ، وذو القروح ، من أصل يمني ، وكان أبوه ملكًا على بني أسد وغطفان ، وأمه فاطمة بنت ربيعة أخت كليب والمهلهل التغلبيين . نشأ نشأة ترف ، ونظم الشعر الإباحي ؛ فردعه أبوه فلم يرتدع ، فطرده من بيته فراح يجوب الآفاق في عصابة من الذؤبان والشُّذَّاذ إلى أن ثار بنو أسد على أبيه وقتلوه ؛ فهب يحاول الثأر لأبيه واسترجاع عرش كِنْدة . توفي سنة (٨٠) قبل الهجرة (٥٦٥) للميلاد . الشعر والشعراء (١/١٠٥ - ١٣٦) ، وشعر الصعاليك (١١٤) ، والجامع في تاريخ الأدب العربي لحنا الفاخوري (١٧٦ ، ١٨٧) .

(٢) من الطويل . قائله امرؤ القيس . ديوانه (٢٥) .
خزانة الأدب (٥/٨٩ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠٢) ، (٩/٣٧) ، ولسان العرب (١٠/٢٥٥) (عقق) ، (١١/٣١١) (زمل) ، (١٢/١٧٧) (خزم) ، (١٣/٦) (ابن) ، ومغني اللبيب (٢/٥١٥) .
اللغة : ثبير : جبل بمكة . عرانين : جمع عرنين ، وهو الأنف . والوَبْل : العظيم من المطر الشديد الوقع ، واحده : « وابل » ورواه الأصمعي : « كأن أبانا أفانين ودقه » وهي رواية الديوان ، وقال : هما أبانان : جبل أبيض وجبل أسود ، وهما لبني عبد مناف بن درام . وأفانين : ضروب . والودق : المطر . والبجاد : الكساء المخطط من وبر الإبل وصوف الغنم ، والجمع : بجد . ومزمل : ملتف .
المعنى : شبه الجبل وقد غطاه الماء والغثاء الذي أحاط به إلا رأسه ، بشيخ في كساء مخطط ؛ لأن الكبير أبدًا متدثر ، وذلك أن رأس الجبل يضرب إلى السواد ، والماء حوله أبيض . شرح القصائد السبع الطوال لابن الأنباري (١٠٦ - ١٠٧) وشرح شواهد المغني للسيوطي (٢/٨٨٣) .
الشاهد : قوله : « في بجاد مزمل » ؛ حيث جر مزملًا ؛ لمجاورته لـ « بجاد » وكان حقه الرفع ؛ لأنه صفة لـ « كبير » .

(٣) أنشدها الشيخ شهاب الدين العراقي ، وهي لمحمد بن رضوان بن إبراهيم المحلي زين الدين المعروف بـ « ابن الرعاد » ، كان نحويًّا أديبًا شاعرًا ، أخذ النحو عن أبي عمرو بن الحاجب . مات بالمحلة سنة (٧٠٠هـ) بغية الوعاة (١/١٠٣) .

(٤) من الطويل . قائلها أمين الدين العروضي المحلي .
التصريح (٢/١٠٣) ، والكواكب الدرية (٢/١٣٨) . وفي المخطوط : « فينحط قدرًا » ، و « يصدق » يروى : « يبين » .
المعنى : يقول : الزم صحبة أصحاب المراتب العالية ، لأن من صاحبهم ارتفع قدره ، وسمت منزلته ، واحذر صحبة السفهاء والسفلة ؛ لئلا ينقص قدرك ، وتنحط كرامتك بمصادقتهم ، وأكبر شاهد على =

وَإِيَّاكَ أَنْ تَرْضَى صَحَابَةَ نَاقِصٍ فَتَنْحَطَّ قَدْرًا مِنْ عُلَاكَ وَتُحْقَرَا
فَرَفْعُ أبو مَنْ ثُمَّ خَفْضُ مُزَمَّلٍ يُصَدِّقُ قَوْلِي مُغْرِيًا وَمُحَذِّرَا

فائدة : إذا أشبه المبتدأ [1] الذي ليس بشرط اسم الشرط دخلت الفاء في خبره ، كما تدخل في جواب الشرط ، نحو : « الذي يأتيني فله درهم » ؛ فإن « الذي » يشبه اسم الشرط في : عمومه ، وإبهامه ، واستقباله الفعل الذي بعده ، وكونه سببًا لما بعده . وأبى ذلك بعض البصريين [2] ، ويرد عليه قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ ﴾ [الجمعة : ٨] .

فَصْلٌ : والأصل في المبتدأ أن يكون معرفة ؛ لأنه محكوم عليه ، ولا يحكم إلا علي معين . ويجوز أن يكون نكرة إذا تخصص بوجه ما .

فمن تخصيصات النكرة : أن يوصف بوصف ظاهر مثل : ﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ ﴾ [البقرة : ٢٢١] ، أو مقدر مثل : شرٌّ أهرَّ ذا ناب » أي : شر عظيم ، ويجوز أن يكون التخصيص في هذا المثال بالحصر المقدر أي : « ما أهرَّ ذا ناب إلا شرٌّ » [3] .

= ذلك أن « أبو من » من قولك : « علمت أبو من زيد » رفع ؛ لإضافته لـ « من » الذي هو اسم استفهام ، وكان حقه النصب ، وأيضًا خفض « مزمل » في البيت مع أنه صفة كبير ؛ ولكنه خفض ؛ لمجاورته المخفوض ، وهو « بجاد » . منحة الواهب العلية شرح شواهد الكواكب الدرية لعبد اللَّه الشعبي (٢/٦٠٩) .

(١) لحاق الفاء بالمبتدأ : قد يكون واجبًا ، وقد يكون جائزًا ؛ فيكون واجبًا بعد « أما » مثل : « أما زيد فقائم » ، ولا تحذف إلا للضرورة كقوله : [الطويل]

فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمُ

أو لإضمار القول كقوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ ﴾ [آل عمران : ١٠٦] أي : فيقال لهم . ويكون جائزًا إذا أشبه المبتدأ الشرط ، وذلك بأن يكون :

١ - اسمًا موصولًا عامًّا مثل قوله تعالى : ﴿ وَمَآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْهُمْ فَمَآ أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ ﴾ [الحشر : ٦] و﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُوا۟ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِا۟ئَةَ جَلْدَةٍ ﴾ [النور : ٢] ، أو خاصًّا كالمثال الذي مثل به الشارح موصولًا بفعل كالأمثلة ، أو باسم كآية النور ، أو بظرف وجار ومجرور مثل : « الذي في الدار أو عندك فله درهم » .

٢ - أو اسمًا موصوفًا بفعل نحو : « رجل يأتيني فله برٌّ » أو بظرف نحو : « رجل في المسجد فله أجر عظيم » .

٣ - أو مضافًا إلى موصول نحو : « كل الذي تفعل فلك أو عليك » ، أو موصوفًا به نحو : « السعي الذي تسعاه فستلقاه » .

٤ - أو مضافًا إلى موصوف نحو : « كل رجل يتقي اللَّه فسعيد » . وإذا دخل ناسخ على هذا المبتدأ فإن كان : إن أو أن أو لكن ، فلحاق الفاء جائز وإلا فلا ، مثل : الآية ﴿ قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ ﴾ [الجمعة : ٨] الأشموني (١/٢٢٤) شرح الكافية للرضي (١/١٠١ - ١٠٢) .

(٢) هو الأخفش مع أن مذهبه لحاق الفاء للخبر دون اشتراط نحو : « زيد فقائم » ، وقال الأشموني : (وثبوت هذا عن الأخفش مستبعد) الأشموني (١/٢٢٥) .

(٣) أي : جعل الكلب هارًّا ، أي : مصوتًا ، مثل يضرب عند ظهور أمارات الشر . حاشية الصبان (١/٢٠٥) ، والفصول الخمسون (١٩٨) .

وقد يحذف الموصوف وتقام الصفة مقامه مثل : « سَوْدَاءُ وَلُودٌ خَيْرٌ مِن حَسْنَاءَ عَقِيم » (١) أي : امرأة سوداء .

ومن المخصصات (٢) تقدم الظرف والجار والمجرور المختصين كقوله تعالى : ﴿ وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ﴾ [ق : ٣٥] ، وقوله : ﴿ وَعَلَىٰٓ أَبْصَـٰرِهِمْ غِشَـٰوَةٌ ﴾ [البقرة : ٧] . وأما الخبر فالأصل فيه التنكير ؛ لأنه يفيد بغير اعتبار التعريف ، فلو اعتبر لكان اعتبار ما لا فائدة له ، وهو عبث ، لكن إذا جاء في بعض المواضع معرفة فلا بأس .

والأصل في المبتدأ والخبر أن يكونا مذكورين مثل : ﴿ ٱللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ لَنَآ أَعْمَـٰلُنَا وَلَكُمْ أَعْمَـٰلُكُمْ ﴾ [الشورى : ١٥] ، ويجوز حذف كل واحد منهما إذ دل عليه دليل ، فمن حذف المبتدأ قوله تعالى : ﴿ مَّنْ عَمِلَ صَـٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا ﴾ [فصلت : ٤٢] أي : « فعمله لنفسه وإساءته عليها » .

ومن حذف الخبر قوله تعالى : ﴿ وَٱلَّـٰٓـِٔى لَمْ يَحِضْنَ ﴾ [الطلاق : ٤] أي : « كذلك » ، وهو أولى من جعله من حذف الجملة أي : « فعدتهن كذلك » .

ومما يحتمل (٣) أن يكون من حذف المبتدأ أو الخبر قوله تعالى : ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾ [يوسف : ٨٣] (٤) فيحتمل أن يكون الأصل : « فصبري صبر جميل » (٥) ، وأن يكون : « فصبر جميل لي أو عندي » فيكون من حذف الخبر . وإذا قيل بأنه من حذف المبتدأ فهل على سبيل الوجوب أو على سبيل الجواز ؟ فيه رأيان (٦) .

---

(١) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١٩/٤١٦) وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٤/٢٥٨) : (رواه الطبراني وفيه « علي بن الربيع » ، وهو ضعيف) .

(٢) أي : من مخصصات الابتداء بالنكرة .

(٣) الإيضاح في شرح المفصل (١/١٩٤) .

(٤) إذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ ، وكونه خبرًا ؛ قيل : الأولى كون المحذوف مبتدأ ؛ لأن الخبر محط الفائدة ، وقيل : الأولى كونه الخبر ؛ لأن التجوز في آخر الجملة أسهل ، ومثال المسألة ما ذكر الشارح من قوله تعالى : ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾ أي : « شأني صبر جميل » أو « صبري صبر جميل » ، وهو قول قطرب ، أو « صبر جميل أمثل من غيره » ، ويجوز في غير القرآن « فصبرًا جميلًا » ، وروي ذلك عن أُبيّ ويكون معناه « فاصبري يا نفس صبرًا جميلًا » وإذا جئت بعد مبتدأين بخبر واحد نحو : « زيد وعمرو قائم » فذهب سيبويه والمازني إلى أن المذكور خبر الأول ، وخبر الثاني محذوف ، وذهب ابن السراج وابن عصفور إلى عكسه ، وقال آخرون : أنت بالخيار . همع الهوامع (١/١٠٣ - ١٠٤) ، ومجمع البيان (١٣/٢٥) .

(٥) مستدرك في حاشية المخطوط .

(٦) يحذف وجوبًا . توضيح المقاصد (١/٢٩٣) ، والأشموني بحاشية الصبان (١/٢٢١) ، والتصريح (١/١٧٧) .

ويحذف المبتدأ وجوبًا أيضًا إذا أخبرت عنه بنعت مقطوع لمجرد مدح أو ذم أو ترحم؛ فالمدح نحو: «الحمد للَّه الحميدُ» أي: هو الحميد، والذم نحو: «أعوذ [٢٩/ب] باللَّه من إبليس عدوُّ المؤمنين»، والترحم نحو: «مررت بعبدك المسكينُ» أي: هو المسكين.

ويحذف وجوبًا أيضًا في باب «نِعْمَ»، وذلك إذا جعلت المخصوص خبرًا عنه لا مبتدأ والجملة قبله خبرًا.

ويحذف الخبر وجوبًا في مسائل:

منها: أن يكون المبتدأ بعد: «لولا» نحو: قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ﴾ [البقرة: ٢٥١] وتقديره واللَّه أعلم: «ولولا دفع اللَّه الناس بعضهم ببعض موجود»، وإنما التزم حذفه؛ لسد جواب الشرط مسده، وهذا الإطلاق مذهب الأكثرين [١].

وفصل بعض النحاة [٢] فقال: إن كان الخبر كونًا مطلقًا كالآية وجب الحذف، وإن كان كونًا مقيدًا، فإن دل عليه دليل جاز ذكره وحذفه نحو: «لولا أنصار زيد حموه ما سلم» بإثبات حموه وحذفه، ومنه قول أبي العلاء [٣]:

١٢٠ - يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ ... فَلَوْلَا الْغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالَا [٤]

---

(١) الجمهور. مغني اللبيب (٣٥٩).

(٢) الرماني وابن الشجري والشلوبين وابن مالك. شرح التسهيل لابن مالك (٢٧٦/١)، وارتشاف الضرب (٣١/٢)، ومغني اللبيب (٣٦٠).

(٣) هو: أحمد بن عبد اللَّه بن سليمان أبو العلاء المعري، كان عالمًا باللغة، حاذقًا بالنحو، جيدًا بالشعر جزل الكلام، ولد سنة ثلاث وستين وثلاثمائة، واعتل بالجدري فذهب بصره سنة سبع وستين وثلاثمائة، قال الشعر وهو ابن إحدى عشرة سنة، توفي سنة تسع وأربعين وأربعمائة (٤٤٩هـ). معجم الأدباء (١٠٧/٣ - ١٠٨)، وتاريخ الأدب العربي للزيات (٣٤٧)، وأبو العلاء المعري الشاعر الفيلسوف لأحمد سويلم (٥ - ٤٣).

(٤) من الوافر. نسب إلى أبي العلاء المعري. سِقْط الزَّنْد (٥٤). أوضح المسالك (٢٢١/١)، والجني الداني (٦٠٠)، والدرر (٧٧/١)، وشرح الأشموني (١٠٢/١)، وشرح ابن عقيل (٢٥١/١)، ومغني اللبيب (٢٧٣/١).

اللغة: يذيب: من أذاب إذابة أي: سال. والرعب فاعله. كل عضب: السيف القاطع. والغمد غلاف السيف. وهذا البيت للتمثيل لا للاستشهاد؛ فإن المعري لا يحتج بشعره. العيني بحاشية الصبان (٢١٥/١ - ٢١٦).

المعنى: أن هذا السيف تفزع منه السيوف، فلولا أن أغمادها تمسكها لسالت لذوبانها. شرح التصريح (١٧٩/١).

التمثيل به: في قوله: «لولا الغمد يمسكه»؛ حيث أظهر الخبر بعد لولا، والجمهور يمنع ذلك. أما من فصل فيجوز ذلك؛ لأنه كون مقيد، وقد خرج بعض الجمهور هذا على أن «يمسكه» بدل اشتمال =

فآثر ذكر الخبر ولو حذفه لجاز ، وقد لحن الأكثرون أبا العلاء بناءً منهم على أن الخبر لا يذكر بعد « لولا » أصلًا ، وما جاء من قوله ﷺ لعائشة : « **لَوْلَا قَوْمُكِ حَدِيثُو عَهْدٍ بِكُفْرٍ** » (١) فمن ما روي بالمعنى عندهم . وإن كان كونًا مقيدًا ولم يدل عليه دليل وجب ذكره نحو : « لولا زيد سالمنا ما سلم » ، إذ لو حذف « سالمنا » لم يفهم المعنى .

ومنها : أن يكون المبتدأ في اليمين مثل : « عَمْرُ اللَّهِ لأفعلن » أي : قسمي ، والتزم حذفه لسد جواب القسم مسده . وذهب بعض النحاة (٢) إلى جواز كون المحذوف في هذا هو المبتدأ ، فلو كان المبتدأ ظاهرًا في اليمين مثل : « عهد الله لأفعلن » جاز حذف الخبر وإثباته ؛ فتقول إن شئت : « عهد الله عليَّ لأفعلن » .

ومنها : أن يعطف على المبتدأ اسم بواو ، وهي نص في المعية مثل : « كل رجل

= بإضمار « أن » أي : إمساكه ، وبعضهم على أنه حال من الخبر المحذوف ، وهو مردود لنقل الأخفش أنهم لا يذكرون الحال بعد « لولا » ؛ لأنه خبر في المعنى ، وبعضهم جعل « يمسكه » جملة معترضة ، وزعم ابن الطراوة أنه لا خبر مقدر للمبتدأ الذي بعد « لولا » أبدًا وإنما جواب « لولا » هو خبر المبتدأ الذي بعدها ، ويرده أنه لا رابط بينهما . ارتشاف الضرب (٢/ ٣١) ، وهمع الهوامع (١/ ١٠٥) ، ومغني اللبيب (٣٦٠) وزعم ابن الشجري أن من ذكر الخبر قوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَٰنَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [النساء : ٨٤] . قال ابن هشام : (وهذا غير متعين ؛ لجواز تعلق الظرف بالفضل) . فـ « عليكم » متعلق بالمبتدأ « فضل » لا خبر . مغني اللبيب (٣٦٠) وقد أوجب الجمهور جعل الكون الخاص - المقيد وهو الزائد على الوجود - مبتدأ ، فالمبتدأ هو « قيام » في « لولا زيد قائم لأكرمتك » والتقدير هو : لولا قيام زيد لأكرمتك ، وفي الأمثلة السابقة التقدير : لولا حماية أنصار زيد ما سلم ، وأجاز بعضهم أن يقال : لولا زيد قائم لأكرمتك ، ورد بمخالفة السماع . شرح التصريح (١/ ٧٩) والهمع (١/ ١٠٥) .

(١) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب العلم - باب : من ترك بعض الاختيار مخافة أن يقصر فهم بعض الناس عنه فيقعوا في أشد منه (١/ ٤٠) برواية : « يا عائشة لولا قومك حديث عهدهم بكفر لنقضت الكعبة وجعلت لها بابين ... » وفي كتاب : الحج - باب : فضل مكة وبنيانها (٢/ ١٥٦) برواية : « لولا حدثان قومك بالكفر » ورواية : « لولا أن قومك حديث عهدهم بالجاهلية » ، ورواية : « لولا حداثة قومك بالكفر » ورواية : « لولا أن قومك حديث عهد بالجاهلية » وفي كتاب : التمني - ما يجوز من « اللو » ، وقوله تعالى : ﴿ لَوْ أَنَّ لِى بِكُمْ قُوَّةً ﴾ [هود : ٨٠] ، (٨/ ١٣٠) ، وأخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الحج - باب جدر الكعبة وبابها (٤/ ١٠٠) ، والترمذي في سننه في كتاب الحج - باب ما جاء في كسر الكعبة (٢/ ١٨١) برواية : « لولا أن قومك حديث عهد بالجاهلية » . وانظر فتح الباري (١/ ١١٤) وتلخيص الحبير (٢/ ٢٦١) .

(٢) أي : لقسمي عمرك وهو ابن عصفور ، ورد بأن الحذف من الأواخر أولى ، وأن دخول اللام في اللفظ على شيء ؛ وفي التقدير على شيء مردود . شرح جمل الزجاجي الكبير لابن عصفور (١/ ٥٢٢) وشرح التصريح (١/ ١٨٠) .

وضيعته » (١) أي : مقترنان . فلو لم تكن نصًا في المعية مثل : « زيد وعمرو » وأردت الإخبار باقترانهما جاز ذكر الخبر قال الشاعر :

١٢١ - تَمَنَّوْا لِيَ المَوْتَ الَّذِي يَشْعَبُ الْفَتَى وَكُلُّ امْرِئٍ وَالمَوْتُ يَلْتَقِيَانِ (٢)

وعن الأخفش والكوفيين (٣) : لا يحتاج إلى تقدير خبر ؛ للاستغناء بالواو ومدخولها عنه .

ومنها : أن يكون المبتدأ بعده حال لا تصلح أن تكون خبرًا عنه مثل : « ضربي زيدًا قائمًا » (٤) و « أكثر شربي السَّوِيق ملتوتًا » (٥) تقدير الخبر : « ضربي زيدًا ضربُه قائمًا ، وأكثر شربي في السَّوِيق شربُه ملتوتًا .

مسألة : يجوز في الخبر أن يكون متعددًا ، وليس منه : « الرمان حلو حامض » ؛ لأنه في معنى خبر واحد أي : مُزٌّ ، ولا قوله تعالى : ﴿ صُمٌّ وَبُكْمٌ فِي ٱلظُّلُمَٰتِ ﴾ [الأنعام : ٣٩] ؛ لأن الثاني معطوف .

---

(١) زعم الأخفش والكوفيون أن نحو ذلك مستغن عن تقدير خبر ؛ لأن معناه : مع ضيعته . أوضح المسالك (١/٢٢٦) وجعله الكسائي من حذف المبتدأ ، والتقدير هذا كل رجل ، وهذه ضيعته ؛ فحذف المبتدأ اختصارًا . ارتشاف الضرب (٢/٣٣) ، والهمع (١/١٠٥) ، وأوضح المسالك (١/٢٢٦) .

(٢) من الطويل . نسب إلى الفرزدق ، وليس في ديوانه . أوضح المسالك (١/٢٢٤) ، وتخليص الشواهد (٢١١) ، وخزانة الأدب (٦/٢٨٣) ، وشرح الأشموني (١/١٤٥) .

اللغة : يشعب : يفرق .

المعنى : أن هؤلاء تمنوا لأجلي الموت الذي يفرق الفتى عن إخوانه أو عن أهله أو عن أولاده ، ولا بد لكل امرئ أن يلقى الموت . المقاصد النحوية (١/٥٤٣) .

الشاهد : قوله : « والموت يلتقيان » ؛ حيث ذكر الخبر « يلتقيان » ؛ لأن الواو ليست صريحة في المعية .

(٣) ارتشاف الضرب (٢/٣٢) ، همع الهوامع (١/١٠٥) .

(٤) إعراب هذا المثال : ضربي : فاعل مرفوع بفعل مضمر تقديره : يقع أو ثبت ، وضعف بأنه لا يتعين ؛ فقد يقدر « قل أو عدم » وما لا يتعين تقديره لا سبيل إلى إضماره . وقال الجمهور : هو مبتدأ ، وهو مصدر مضاف إلى فاعله (الياء) وزيدًا مفعول به ، وقائمًا : حال . واختلفوا في الخبر : فذهب ابن درستويه ، والأخفش الأصغر أنه لا خبر له والفاعل أغنى عنه ، وقال الكسائي وهشام والفراء وابن كيسان : الحال هو الخبر ، ونصب على المخالفة ؛ لأنه لم يكن عين المبتدأ ؛ لأن القائم هو زيد . والجمهور على أن الخبر مقدر قبل الحال ، وتقديره : حاصل إذا كان أو إذ كان قائمًا وتقدير الأخفش : « ضربه قائمًا » كما قدره الشارح ، واختاره ابن مالك في التسهيل ، وابن هشام في المغني لقلة المقدر عليه ؛ إذ المقدر عليه شيئان ، والمقدر على رأي الجمهور خمسة أشياء ، ولأن التقدير مع اللفظ مع صحة المعنى أولى . ارتشاف الضرب (٢/٣٣ ، ٣٤) همع الهوامع (١/١٠٥ ، ١٠٦) ، ومغني اللبيب (٨٠٢) ، وحاشية الصبان (١/٢٢٠) .

(٥) « السَّوِيق » : ما يتخذ من الحنطة والشعير ، و« ملتوتًا » أي : مخلوطًا بسمن أو غيره . اللسان (سوق) .

ومنهم من [1] منع تعدد الخبر والصحيح الأول وعليه قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ۝ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ﴾ [البروج: ١٤، ١٥] ، وقول الشاعر :

١٢٢ - مَنْ يَكُ ذَا بَتٍّ فَهَذَا بَتِّي　　مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشَتِّي [2]

(١) منع التعدد كثير من المغاربة ، ومنعه ابن عصفور دون عطف ، وخرج غير المعطوف على أنه خبر لمبتدأ محذوف أو على جعلهما خبرًا واحدًا ، بمعنى أن المبتدأ جامع لهما في حين واحد ، ففي البيت المذكور يكون المعنى : هذا كسائي صالح للقيظ والصيف والشتاء ، وصلاحيته لهذه الفصول في حين واحد .

وتعدد الخبر عند المجوزين على ثلاثة أضرب :

الأول : أن يتعدد لفظًا ومعنى ، لا لتعدد المخبر عنه ؛ كالآية والبيت ، وهذا يستعمل بعطف وغيره ، ومثلهما قول الشاعر [الطويل] :

يَنَامُ بِإِحْدَى مُقْلَتَيْهِ وَيَتَّقِي　　بِأُخْرَى المَنَايَا فَهُوَ يَقْظَانُ هَاجِعُ

الثاني : أن يتعدد لفظًا ومعنًى ؛ لتعدد المخبر عنه حقيقة كقولك : « بنو زيد فقيه ونحوي وكاتب » ، ومنه قول الشاعر [المتقارب] :

يَدَاكَ يَدٌ خَيْرُهَا يُرْتَجَى　　وَأُخْرَى لِأَعْدَائِهَا غَائِظَهْ

أو لتعدد المخبر عنه حكمًا كقوله تعالى : ﴿ ٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌۢ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِى ٱلْأَمْوَٰلِ وَٱلْأَوْلَٰدِ ﴾ [الحديد: ٥] ، و﴿ وَٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا صُمٌّ وَبُكْمٌ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ﴾ [الأنعام: ٣٩] واعترض ابن هشام على هذا النوع بأن الثاني تابع - وعلى هذا الشارح - وبأن قوله : « يداك » في قوة مبتدأين لكل منهما خبر وأجاب عن هذا الأشموني : بأنه لا منافاة بين كونه تابعًا وكونه خبرًا ؛ إذ هو تابع من حيث توسط الحرف بينه وبين متبوعه ، خبر من حيث عطفه على خبر ؛ إذ المعطوف على الخبر خبر ، كما أن المعطوف على الصلة صلة ، وبأن كون « يداك » في قوة مبتدأين لا ينافي كونه بحسب اللفظ مبتدأ واحدًا فالنظر إلى اللفظ . وأرجح هذا القول ؛ لقوة حجته وهذا النوع لا يستعمل دون عطف .

الثالث : أن يتعدد لفظًا لا معنًى ، وضابطه أن لا يصدق الإخبار ببعضه عن المبتدأ نحو : « هذا حلو حامض » ، وجعله الشارح (السنهوري) غير متعدد ، وهذا من حيث اللفظ والمعنى معًا ، أما من حيث اللفظ فهو متعدد ، وهذا النوع يمتنع عطفه ؛ لأنه كعطف بعض كلمة على بعض ، وأجاز الفارسي العطف فيجوز عنده : « هذا حلو وحامض » . شرح جمل الزجاجي (الكبير) (١/٣٥٩ - ٣٦٠) ، وشرح التسهيل لابن مالك (١/٣٢٦ - ٣٢٧) ، وشرح التصريح (١/١٨٢) ، والأشموني بحاشية الصبان (١/٢٢١ - ٢٢٣) ، وشرح ابن عقيل (١/٢٥٧) ، والهمع (١/١٠٨) .

(٢) من الرجز . قائله رؤبة بن العجاج . ملحق ديوانه (١٨٩) . الإنصاف (٢/٧٢٥) ، والدرر (٢/٨٤) ، وشرح الأشموني (١/١٠٦) ، وشرح المفصل (١/٩٩) ، والكتاب (٢/٨٤) ، والهمع (١/١٠٨) ، (٢/٦٧) .

اللغة : ذا بت : ذا كساء . مقيظ : القيظ : زمان شدة الحر .

المعنى : هذا بتي - كسائي - يكفيني لقيظي - وهو زمان شدة الحر - ويكفيني للصيف والشتاء . المقاصد النحوية (١/٥٦٢) .

الشاهد : قوله : « مقيِّظ مصيِّف مشتٍّ » ؛ حيث تعددت الأخبار بلا عاطف .

قال المؤلف : (باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر ... إلخ) [١] .

أقول : الخامس والسادس من المرفوعات : اسم كان وأخواتها ، وخبر إن وأخواتها . وقد اختلف العلماء في رافعهما ، فقال الكوفيون [٢] : هما مرفوعان [٣٠/أ] بعد وجود الناسخ بما كانا مرفوعين به قبله .

وقال البصريون [٣] : الرافع لهما الناسخ ، وهذا هو الصحيح . ولا خلاف في كان وأخواتها ، وإن وأخواتها في المنصوب [٤] .

---

(١) قال ابن آجروم : (بَابُ الْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَى الْمُبْتَدَإِ وَالْخَبَرِ : وَهِيَ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ : كَانَ وَأَخَوَاتُهَا ، وَإِنَّ وَأَخَوَاتُهَا ، وَظَنَنْتُ وَأَخَوَاتُهَا .
فَأَمَّا كَانَ وَأَخَوَاتُهَا ، فَإِنَّهَا تَرْفَعُ الِاسْمَ ، وَتَنْصِبُ الْخَبَرَ ، وَهِيَ : كَانَ ، وَأَمْسَى ، وَأَصْبَحَ ، وَأَضْحَى ، وَظَلَّ ، وَبَاتَ ، وَصَارَ ، وَلَيْسَ ، وَمَا زَالَ ، وَمَا انْفَكَّ ، وَمَا فَتِئَ ، وَمَا بَرِحَ ، وَمَا دَامَ ، وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهَا : كَانَ وَيَكُونُ وَكُنْ ، وَأَصْبَحَ وَيُصْبِحُ وَأَصْبِحْ ، تَقُولُ : « كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا ، وَلَيْسَ عَمْرٌو شَاخِصًا » وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ) . الآجرومية (١٧ ، ١٨) .

(٢) ارتشاف الضرب (٢/٧٢) والإنصاف (١/١٧٦) .

(٣) لاتصال الضمير بهما ، والضمير لا يتصل إلا بعامله ، وتشبيهًا لكان بالفعل الصحيح نحو : « ضرب » وتشبيهًا لـ « إنَّ » بـ « كان » . ارتشاف الضرب (٢/٧٢) ، وهمع الهوامع (١/١١١) .

(٤) انتصابه عند الجمهور على أنه خبر مشبه بالمفعول في باب « كان » ، وقال الفراء : النصب تشبيهًا بالحال ، وعن الكوفيين انتصابه على الحال . ارتشاف الضرب (٢/٧٢) .

باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر

ثم اعلم أن الناسخ على ثلاثة أقسام :

ناسخ يرفع الأول وينصب الثاني ، وناسخ يعمل العكس من ذلك ، وناسخ ينصب الجزأين معًا .

كان وأخواتها

أما الأول ، فهو كان وأخواتها ، ويسمى المرفوع بها : اسمها ، والمنصوب : خبرها ، وإن شئت سميت الأول : فاعلها ، والثاني : مفعولها . وهذه الأفعال على ثلاثة أقسام :

قسم يعمل بغير شرط ، وهي : « كان ، وصار ، وأصبح ، وأمسى ، وظل ، وبات وآض وعاد ، وغدا ، وراح ، وليس » .

وقسم يعمل بشرط تقدم نفي أو نهي أو دعاء ، وهي : « زال ، وبرح ، وانفك ، وفتئ » .
فالنفي كقول الشاعر :

١٢٣ - مَا زَالَ مُذْ عَقَدَتْ يَدَاهُ إِزَارَهُ فَسَمَا فَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الأَشْبَارِ (١)

الاكتفاء (٢) بالنفي المقدر كقوله تعالى : ﴿ تَاللَّهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾ [يوسف : ٨٥] أي : لا تفتأ . وقول الشاعر :

١٢٤ - فَقُلْتُ يَمِينَ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكِ وَأَوْصَالِي (٣)

---

(١) سبق تخريجه ، والشاهد فيه ههنا في قوله : « ما زال مذ عقدت » ، حيث عملت « ما زال » عمل « كان » ؛ لأنها من أخواتها ، وقد تقدم على « زال » « ما » النافية كما هو شرطها في أن يتقدمها نفي أو ما في معناه .

(٢) في المخطوط : « الاكتفاء » من دون واو .

(٣) من الطويل . قائله امرؤ القيس . ديوانه (٣٢) . خزانة الأدب (٩/٢٣٨ - ٢٣٩) ، (١٠/٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٩٣ ، ٩٤) ، وشرح الأشموني (١/١١٠) ، وشرح المفصل (٧/١١٠) ، (٨/٣٧) ، (٩/١٠٤) والكتاب (٣/٥٠٤) والهمع (٢/٣٨) .

اللغة : أوصالي : جمع وصل ، الأعضاء أي : مفاصلي .

المعنى : لا أفارقك والله ولو قطعوا رأسي وأوصالي أي : مفاصلي . المقاصد النحوية (٢/١٣) .

الشاهد : قوله : « أبرح قاعدًا » ؛ حيث عملت « أبرح » عمل « كان » ، وسبقها نفي تقديري تقديره : لا أبرح ، فوفيت شرط عملها .

أي : لا أبرح . والنهي كقول الآخر :

١٢٥ - صَاحِ شَمِّرْ وَلَا تَزَلْ ذَاكِرَ المَوْ تِ فَنِسْيَانُهُ ضَلَالٌ مُبِينُ (١)

والدعاء كقول الأخر :

١٢٦ - أَلَا يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مَيٍّ عَلَى الْبِلَى وَلَا زَالَ مُنْهَلًّا بِجَرْعَائِكِ الْقَطْرُ (٢)

وقسم يعمل بشرط تقدم « ما » المصدرية الوقتية ، وهو « دام » كقوله تعالى : ﴿ وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴾ [مريم: ٣١] ، فـ « دام » فعل ماض ، والتاء اسمها في محل رفع بها ، و« حيًّا » خبرها ، وقد وجد الشرط ، وهو تقدم « ما » ، ولا بد من سبق كلام قبل « ما دام » ؛ ليكون مظروفًا لها كما في هذه الآية . ثم إن « كان » على ثلاثة أقسام :

ناقصة ، وتامة ، وزائدة .

---

(١) من الخفيف . قائله مجهول . أوضح المسالك (١/٢٣٤) ، والدرر اللوامع (١/٨١) ، وشرح الأشموني (١/١١٠) ، وشرح ابن عقيل (١/٢٦٥) ، وشرح عمدة الحافظ (١٩٩) ، والهمع (١/١١١) .

اللغة : صاح : منادى مرخم ، وحرف النداء محذوف أي : يا صاحبي . وشمر : أمر من التشمير . فنسيانه الفاء للتعليل . المقاصد النحوية (٢/١٤) .

المعنى : صاحبي اجتهد واستعد للموت ولا تنس ذكره ؛ فإن نسيانه ضلال ظاهر . المقاصد النحوية (٢/١٤) .

الشاهد : قوله : « ولا تزل » من زال يزال ؛ حيث أجرى « زال » مجرى « كان » ؛ لتقدم شبه النفي ، وهو النهي مراعاة أن « زال » وأخواتها لا تفارق أداة النفي - أو شبهه - في حال نقصانها إما ملفوظًا بها وإما مقدرة .

(٢) من الطويل .. قائله ذو الرمة . ديوانه (٥٥٩) . الإنصاف (١/١٠٠) ، وأوضح المسالك (١/٢٠٥) والدرر (١/٨٥) ، (٢/٣ ، ٨٦) وشرح الأشموني (١/١٧٨) ، ومغني اللبيب (١/٢٤٣) والهمع (١/١١) ، (٢/٤ ، ٧٠) .

اللغة : البلى : من بلي الثوب يَبْلَى من باب علم يعلم ، وهو مصدر بكسر الباء ، فإن فتحت الباء مددته ، فقلت : البلاء . منهلًا : من الانهلال ، وهو انسكاب الماء وانصبابه وقيل : شدة الصب ، وأما المنهل : فهو المورد ؛ وهو عين ماء ترده الإبل في المرعى . بجرعائك : الجرعاء : رملة مستوية لا تنبت شيئًا . والقطر : المطر ، وهو أيضًا جمع قطرة ، وقد عيب على عجز هذا البيت ؛ لأنه أراد أن يدعو لها فدعا عليها بالخراب ، وأجيب بأنه قدم الاحتراس بقوله : اسلمي . المقاصد النحوية (٢/٧ ، ٨) .

المعنى : دعا لدار سلمى بأن لا تزال على عهدها عليه من انهلال المطر بجرعائها وقت الحاجة إليه . المقاصد (٢/٨) .

الشاهد : قوله : « ولا زال منهلًّا ... القطر » ؛ حيث أجرى « زال » مجرى « كان » وقد تقدم عليها « لا » الدعائية ؛ لأن شرطها أن يسبقها نفي أو شبهه ، والدعاء شبهه .

والناقصة [١] على ثلاثة أيضًا :

أحدها : أن يكون لتقدير المبتدأ على صفة الخبر في الزمان الماضي فقط ، وسواء كان دائمًا ، كقوله تعالى : ﴿ وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا ﴾ [الفرقان : ٥٤] ، أو غير دائم مثل : « كان زيد منطلقًا » .

ثانيها : أن تكون بمعنى « صار » كقول الشاعر :

١٢٧ - بِتَيْهَاءَ قَفْرٍ وَالمَطِيُّ كَأَنَّهَا قَطَا الحَزْنِ قَدْ كَانَتْ فِرَاخًا بُيُوضُهَا [٢]

ثالثها : أن يكون اسمها ضمير شأن بعده جملة تفسره في محل نصب على أنها الخبر كقول الشاعر :

١٢٨ - إِذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ شَامِتٌ وَآخَرُ مُثْنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ [٣]

فإن كانت بمعنى : « ثَبت ، أو كَفَل ، أو غَزَل » [١] فهو القسم الثاني الذي هو : **التامة** ، وهي : التي لا تحتاج إلى خبر ، وهذا التفسير هو اختيار ابن مالك [٢] وبعض المتأخرين .

---

(١) في المخطوط : « والناقص » ، والأفضل ما أثبت .

(٢) من الطويل . لعمرو بن أحمر . في ديوانه (١١٩) ، ونسب إلى ابن كنزة . خزانة الأدب (٢٠١/٩) ، وشرح الأشموني (١١١/١) وشرح شواهد الإيضاح (٥٢٥) ، وشرح المفصل (١٠٢/٧) .

اللغة : بتيهاء : أرض يتيه فيها السائر . قفر : خالية . المطي : اسم جنس جمعي للمطية ، وسميت مطية ؛ لأنها تمطو في سيرها أي : تسرع . الحزن : ما غلظ وصعب من الأرض . اللسان « حزن » وحاشية الصبان (٢٣/١) .

المعنى : شبه المطي في إسراعها بقطا الحزن التي فارقت فراخها ؛ لتحمل إليها الماء ، والإضافة في « قطا الحزن » تفيد الإسراع ؛ لأن الغالب على الحزن قلة الماء ، فتسرع القطاة .

الشاهد : قوله : « قد كانت فراخًا بيوضُها » ، حيث جاءت « كان » الناقصة بمعنى « صار » .

(٣) من الطويل . قائله العجير السلولي . الأزهية (١٩٠) وخزانة الأدب (٧٢/٩ - ٧٣) وشرح الأشموني (١١٧/١) ، والكتاب (٧١/١) ، والهمع (٦٧/١ ، ١١١) .

اللغة : مت : يروى بكسر الميم وضمها . صنفان : يروى نصفان .

المعنى : إذا مت كان الناس نوعين : نوع منهم يشمت بي ، ونوع آخر يثني على الذي كنت أصنعه في حياتي ، ويروى : « كان الناس صنفين » . المقاصد النحوية (٨٦/٢ ، ٨٧) .

الشاهد : قوله : « كان الناس صنفان » ، حيث جاء اسم كان ضمير الشأن ، وعلى رواية : « كان الناس صنفين » فلا شاهد ؛ لأن « الناس » ستكون اسمها « وصنفين » الخبر ، ولا ضمير شأن هنا .

(١) كان بمعنى « ثبت » ذكرها الشارح ، أما التي بمعنى كفل فمثالها : « كنتُ الصبيَّ » أي : كفلته ، والتي بمعنى غزل مثل : « كنتُ الصوفَ » أي : غزلته . الهمع (١١٦/١) .

(٢) علم ذلك من تعريفه للناقصة ؛ حيث قال : (فليعلم أن سبب تسميتها إنما هو عدم اكتفائها بمرفوع والتامة بعكسها) . شرح التسهيل لابن مالك (٣٤١/١) وفسر ذلك ابن هشام . أوضح المسالك (٢٥٣/١) .

وقيل [١] : إنما سميت تامة ؛ لدلالتها على الحدث والزمان ، والناقصة بعكسها وهي [٢] : ما احتاجت إلى خبر ، وما دلت على الزمان فقط .

ومثال التامة قوله تعالى : ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾ [البقرة : ٢٨٠] ، فـ « إن » حرف شرط ، و« كان » فعل ماض تام بمعنى « وجد » ، و« ذو عسرة » فاعله ، ولا خبر لها ، و« فنظرة » جواب الشرط .

ومما جاء للنقصان والتمام قوله تعالى : ﴿ وَإِن كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ ﴾ [النساء : ١١] قرأ الجمهور [٣] بنصب « واحدة » على النقصان ، ونافع [٤] برفعها على التمام .

القسم الثالث [٣٠/ب] : **الزائدة** ، وإنما تزاد بلفظ الماضي نحو : « ما كان أحسن زيدًا » فإن زيدت بلفظ المضارع فشذوذ ، كقول أم عقيل [٥] :

١٢٩ - أَنْتَ تَكُونُ مَاجِدٌ نَبِيلُ إِذَا تَهُبُّ شَمْأَلٌ بَلِيلُ [٦]

وتزاد بين أمرين [٧] ليسا جارًّا ومجرورًا ، فإن زيدت بين الجار والمجرور فشذوذ ،

(١) همع الهوامع (١/١١٥) وقد قال السيوطي عن الأول : (وهو الأصح) . الهمع (١/١١٥) .
(٢) في المخطوط : « وهو ما احتاج وما دل » على مراعاة القسم ، والأفضل ما أثبت .
(٣،٤) نافع وأبو جعفر بالرفع على أن كان تامة ، والباقون بالنصب على أنها ناقصة . إتحاف فضلاء البشر (١/٤ ، ٥) ، والنشر (٢/٢٤٧) ، والبحر (٣/١٩١) ، والكشاف (١/٤٧٠) .
(٥) **أم عقيل** : فاطمة بنت أسد بن هاشم بن عبد مناف زوج أبي طالب بن عبد المطلب ، وتقول ذلك وهي ترقص ولدها عقيلًا ، **وعقيل** ولدها هو : عقيل بن عبد مناف ، « أبي طالب » بن عبد المطلب ، أعلم قريش بأيامها وأنسابها ، أخو علي وجعفر ﷺ لأبيهما ، وهو أسن منهما ، كان في الجاهلية يتحاكم إليه الناس ، أسلم بعد الحديبية ، وهاجر إلى المدينة ، وشهد مؤتة ، وثبت يوم حنين . توفي في أول خلافة يزيد ، وقيل : في خلافة معاوية . الأعلام (٥/٣٩ - ٤٠) .
(٦) من الرجز قائله أم عقيل بن أبي طالب . أوضح المسالك (١/٢٥٥) ، وخزانة الأدب (٩/٢٢٥ ، ٢٢٦) ، والدرر اللوامع (١/٨٩) وشرح الأشموني (١/١١٨) ، وشرح ابن عقيل (١/٢٩٢) والمقاصد النحوية (٢/٣٩) ، وهمع الهوامع (١/١٢٠) .
اللغة : ماجد : كريم من « مجد » . و« نبيل » : من النبل ، وهو الفضل ، وكذا النبالة . و« شمأل » : الريح التي تهب من ناحية القطب . « بليل » : مبلولة . شرح شواهد الأشموني (١/٥١) ، (١/٢٤١) .
المعنى : إذا تهب ريح من الشمال ، فأنت عظيم الفضل والإنفاق حينئذٍ .
الشاهد : قوله : « تكون » ؛ حيث زيدت « كان » بلفظ المضارع ، وهذا شاذ ؛ لأن شرط زيادتها أن تكون بلفظ الماضي وقد أجاز الفراء زيادتها بلفظ المضارع بين « ما » وفعل التعجب ، نحو : « ما يكون أطول هذا الغلام » . ارتشاف الضرب (٢/٩٦) .
(٧) تزاد « كان » بين المبتدأ والخبر مثل : « ما كان أَحْسَنَ زيدًا ! » - هذا في التعجب ، وتزاد في غير التعجب نحو : « زيد كان قائم » - وتزاد بين الصفة والموصوف نحو [الوافر] : =

كقول الشاعر :

١٣٠ - سَرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى   عَلَى كَانَ الْمُسَوَّمَةِ العِرَابِ [١]

والزائدة على قسمين :

أحدهما : أن تزاد في اللفظ دون المعنى مثل : « كان زيدٌ قائمٌ » ؛ لعدم إعمالها ، ولدلالتها على الزمان الماضي ، والأجود تأخيرها حينئذٍ .

والثاني : أن تزاد في اللفظ والمعنى معًا [٢] كقوله تعالى : ﴿ كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا ﴾ [مريم : ٢٩] تقديره والله أعلم : « نكلم من في المهد » و« صبيًّا » منصوب على الحال من الضمير المستثنى في الجار والمجرور [٣] ، وقيل [٤] : ليست بزائدة وهي مثل :

= فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ   وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامِ

وتزاد بين الفعل ومرفوعه مثل : « ولدت فاطمة بنت الخُرْشُب الكَمَلة من بني عبس لم يوجد كان مثلهم » وفي رواية شرح التسهيل لابن مالك : « ولم يُر كان مثلُهم » ، وحكى سيبويه زيادتها بين خبر إن واسمها : « إن من أفضلهم كان زيدًا » وزعم المبرد أنها هنا ليست زائدة ورد للفصل بين « إن » واسمها وهو غير جائز . الكتاب (٢/١٥٣) ، وارتشاف الضرب (٢/٦٥ ، ٩٦) ، وشرح التسهيل لابن مالك (١/٣٦١) ، والمقتضب للمبرد (٤/١١٦) .

(١) من الوافر . قائله مجهول . الأزهية للهروي (١٨٧) ، وأوضح المسالك (١/٢٥٧) ، وخزانة الأدب (٩/٢٠٧ ، ٢١٠) (١٠/١٨٧) ، والدرر اللوامع (١/٨٩) ، ورصف المباني للمالقي (١٤٠ ، ١٤١ ، ٢١٧ ، ٢٥٥) ، وشرح الأشموني (١/١١٨) ، وشرح ابن عقيل (١/٢٩١) ، وشرح المفصل (٧/٩٨) ولسان العرب (١٣/٣٧٠) . « كون » ، والمقاصد النحوية (٢/٤١) ، وهمع الهوامع (١/١٢٠) .

اللغة : سراة : جمع سَرِيّ : ولا يعرف فعيل على فَعَلة « سَرَيَة » غيره ، والمراد « أسيادهم » ، ويروى : « جياد » ويعني : خيولهم الجياد ، وهو جمع جواد وهو الفرس النفيس . تسامى : أصله : تتسامى من السمو ، وهو العلو . المسومة : الخيل التي جعلت عليها علامة وتركت في المرعى . والعراب : الخيل العربية ، ويروى : « المطهمة الصلاب » يقال : فرس مطهم إذا كان متناسق الأعضاء ، وعن الأصمعي : المطهم : التام كل شيء منه على حده . ووجه مطهم : مجتمع ومدور . شرح شواهد الأشموني (١/٢٤١) .

المعنى : سادة أبي بكر يركبون الخيول العربية التي لها علامة تميزها عن غيرها .

الشاهد : قوله : « على كان المسومة العراب » ؛ حيث زيدت « كان » بين الجار والمجرور ، وهذا شاذ ، وإذا زيدت « كان » فهي فارغة من الفاعل ، قاله الفارسي ، وقال السيرافي : فاعلها ضمير المصدر الدال عليه الفعل « كان » أي : كان هو ، أي : الكون . ارتشاف الضرب (٢/٩٦) ، ولا يمنع من زيادتها إسنادها للضمير ، كما لا يمنع من إلغاء « ظن » إسنادها في نحو : « زيد ظننت قائم » هذا مذهب سيبويه . الكتاب (٢/١٥٣) .

(٢) في المخطوط : « جميعًا » ، والأفضل ما أثبت .

(٣) شرح الكافية للرضي (٢/٢٩٣) .

(٤) التبيان في إعراب القرآن للعكبري (٢/١١٣) .

﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ [النساء: ١١١، ١٧٠] ، وقيل [١] : هي بمعنى « صار » .
وقيل: تامة . انتهى ما يتعلق بـ « كان » .

وأما « صار » فمعناها الانتقال ، وترد تامة أيضًا إن كانت بمعنى « رجع ، أو ضم ، أو قطع » .

وأما « أصبح ، وأمسى ، وأضحى » فتكون تارة تامة ، وتارة ناقصة ، والناقصة تكون تارة بمعنى « صار » ، وتارة لاقتران مضمون الجملة بأوقاتها . فإن أردت الدخول في الصباح أو المساء أو الضحى قلت : « أصبح زيد ، أو أمسى ، أو أضحى » من غير منصوب لها . وإن أردت معنى « صار » قلت : « أصبح زيد غنيًّا ، أو أمسى ، أو أضحى » لا تريد أن الغنى مقارن لهذه الأوقات ، وأما إن أردت أن الغنى مقارن لهذه الأوقات ، فهي الحالة الثانية من حالتي الناقصة .

وأما « ظل وبات » فلاقتران مضمون الجملة بوقيتهما ، وهما النهار والبيات ؛ فتقول : « ظل زيد عاريًا » أي : أقام كذلك نهارًا ، أو : « بات زيد متولها » أي : أقام كذلك ليلًا . ويكونان بمعنى « صار » ؛ حيث لم ترد اقتران الجملة بالوقتين كقوله تعالى : ﴿ ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا ﴾ [النحل: ٥٨] أي : صار ذلك صفته من غير اختصاصه بالنهار ، وتقول : « بات زيد مجتهدًا » أي : صار على هذا الحكم .

ويجيء كل منهما تامًّا أيضًا إن أريد بأولهما : « دام » [٢] أو « طال » ، وثانيهما : « نزل » ، والقول في التمام والنقصان في هذه الأفعال كالقول المتقدم في بحث « كان » وقد علمته . وأما « آض » [٣] والثلاثة التي بعدها فبمعنى « صار » .

---

(١) التبيان (٢/١١٣) ، وعلى أنها تامة فـ « من » بمعنى الذي ، قيل : هي شرطية وجوابها « كيف » . التبيان (٢/١١٣) .

(٢) تقول : « بات القوم » أي : نزل بهم ليلًا ، و« ظل اليوم » أي : دام ظله .

(٣) « آض وعاد وغدا وراح » . وهذه الأربعة وستة أفعال أخر تعمل عمل « صار » ؛ لموافقتها لها في المعنى ، وهي مع أمثلتها :

١ - آض مثل [الطويل] :

وَبِالمَحْضِ حَتَّى آضَ جَعْدًا عَنَطْنَطَا ... إِذَا قَامَ سَاوَى غَارِبَ الْفَحْلِ غَارِبُهْ .

أي : ربيت البعير حتى صار كثير الوبر طويلًا ، فإذا قام ساوى كاهله كاهلَ الفحل .

٢ - عاد مثل : [الطويل] .

وَكَانَ مُضِلِّي مَنْ هُدِيتُ بِرُشْدِهِ ... فَلِلَّهِ مُغْوٍ عَادَ بِالرُّشْدِ آمِرَا

٣ - غدا مثل الحديث : « **لو توكلتم على الله حقَّ توكله لرزقكم كما يرزق الطيرَ ، تَغْدُوا خِماصًا وَتَرُوح** =

وأما « ليس »[1] فمعناها نفي الحال عند الإطلاق[2]، وأما عند التقييد بزمن فلنفي المقيد بذلك الزمن .

وأما الأربعة المشروط فيها النفي وشبهه فلاستمرار خبرها لفاعلها مذ قبوله ، فإذا قلت : « ما زال زيد أميرًا » كان معناه أن الإمارة ثابتة له في وقت قبوله لها بأن لا يكون طفلًا مثلًا ، وعلى هذا فقس .

ولا تكون « زال » مما نحن فيه إلا إذا كان مضارعها « يزال » كقوله تعالى : ﴿ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴾ [هود : ١١٨] ، وأما إذا كان مضارعها « يَزِيلُ » فتلك فعل متعد تام بمعنى « مَازَ » مثل : « زال زيدٌ ضَأْنَهُ مِن مَعِزِهِ » .

وإن كان مضارعها « يزول » فتام[3] قاصر بمعنى « انتقل » [٣١/أ] كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَاۚ وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓۚ ﴾ [فاطر : ٤١][4] .

= بِطَانًا » .

٤ - راح ومثالها الحديث السابق .

٥ - رجع مثل الحديث : « لا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا » .

٦ - استحال مثل الحديث : « فَاسْتَحَالَتْ غَرْبًا » . أي : دلوًا عظيمة .

٧ - قعد مثل قول العرب : « أَرْهَفَ شَفْرته حتى قَعَدَت كأنها حَرْبة » .

٨ - ارتد مثل قوله تعالى : ﴿ أَلْقَىٰهُ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ فَٱرْتَدَّ بَصِيرًاۖ ﴾ [يوسف : ٩٦] .

٩ - حار مثل [الطويل] :

وَمَا المَرْءُ إِلَّا كَالشِّهَابِ وَضَوْئِهِ ... يَحُورُ رَمَادًا بَعْدَ إِذْ هُوَ سَاطِعُ

١٠ - تحوّل مثل [الطويل] :

وَبُدِّلْتُ قَرْحًا دَامِيًا بَعْدَ صِحَّةٍ ... فَيَالَكِ مِنْ نُعْمَى تَحَوَّلْنَ أَبْؤُسَا

وحكى سيبويه أن « جاء » تستعمل بمعنى « صار » ، وهو قول العرب : « ما جاءت حاجتُك » بالنصب ، والرفع ؛ فإن نصبت فـ « ما » مبتدأ ، وإن رفعت « حاجتك » فـ « ما » خبر « جاء » . الكتاب (٥٠/١) وشرح الأشموني بحاشية الصبان (٢٢٩/١) .

(١) أصل « ليس » : « لَيِسَ » بكسر العين ، كما يقولون : « صَيِدَ البعير » وأصلها « صَيِد » ، ويقولون : « صَيْد » أيضًا ، ولكنهم ألزموا « ليس » الإسكان ؛ لأنه لما لم تتصرف شبهت بـ « ليت » ، فقصرت على سكون العين لا غير . المنصف لابن جني (٢٥٨/١) .

(٢) خرج عن قوله : « على الإطلاق » نحو : « ليس خلق اللّهُ مثلَه » فهي في هذا للماضي ، واسمها ضمير الشأن ، وقوله تعالى : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ [هود : ٨] ؛ فهي في هذا للاستقبال ، وتختص « ليس » بجواز الاقتصار على اسمها وحذف خبرها نحو : حكاية سيبويه : « ليس أحدٌ » أي : هنا . حاشية الصبان (٢٢٧/١) .

(٣) أي : الفعل .

(٤) ومصدر الثانية : « زال يَزِيل » هو الزَّيْل ، ومصدر الثالثة : « زال يزول » هو الزوال . والأولى : الناقصة لا مصدر لها ، ووزن الناقصة (فعِل) بكسر العين ، ووزن غيرها (فعَل) بفتحها . حاشية الصبان (٢٢٧/١) .

ويشبه هذا التمام « برح » إن كانت بمعنى « ذهب [١] » ، أو ظهر ، أو انفك » إن كانت [بمعنى [٢]] « خَلَص [٣] ، أو انفصل » ، و« فتأ » إن كانت بمعنى « سَكَن » [٤] ، أو « أطفأ » فإن كان « فتئ » مكسور الثاني ، فلا تكون إلا ناقصة .

وأما « دام » فلتوقيت أمر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها ، فإن كانت بمعنى « بقي [٥] » ، أو سكن » فتامة . والقول في تمام هذه الأفعال ونقصانها كالقول المتقدم في « كان » وما معها .

وللمتصرف من هذه الأفعال ما ثبت لها من العمل ، وهي في تصريفها وعدمه على ثلاثة أقسام :

قسم لا يتصرف أصلًا ، وهو [٦] « ليس » باتفاق ، و« دام » عند طائفة [٧] . وما يتصرف تصرفًا ناقصًا ، وهو ما كان النفي شرطًا لعمله ، و« دام » عند الأقدمين إلا الفراء [٨] ، فالمشروط فيه النفي لا يستعمل منه أمر ولا مصدر ، ولم يستعمل لـ« دام » إلا المضارع ، فإن قيل : فقد جاء لها مصدر ؟ قلنا : ليس لها ؛ وإنما هو للتامة ، وكلامنا في الناقصة .

القسم الثالث : ما يتصرف تصرفًا تامًّا ، وهو ما بقي ، فيجيء لها مضارع وأمر

---

(١) مثل برح الخفاء ، أي : ذهب أو ظهر فسر بالمعنيين .

(٢) تكملة يقتضيها السياق .

(٣) مثل : انفك الشيء ، بمعنى خلص ، وبمعنى الفصل .

(٤) يقال : فتأته عن الأمر : كسرته ، والنار فتأتها : أطفأتها ، وهذا بفتح التاء . حاشية الصبان (٢٣٥/١) .

(٥) كقوله تعالى : ﴿ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ ﴾ [هود : ١٠٨] .

(٦) في المخطوط : « وهي » ، والأفضل ما أثبت .

(٧) كابن مالك . شرح التسهيل (٣٤٣/١) .

(٨) الأقدمون وقليل من المتأخرين – وهو ما ذهب إليه الفراء – على أن لها مضارعًا ، وهو « يدوم » ، وقال المانعون : إن « يدوم ، ودم ، ودائم ، ودوام » من تصرفات « دام » التامة ، ووافق الشيخ الصبان الأقدمين ؛ لعدم ظهور الفرق بين قولك : « لا أكلمك ما دمت عاصيًا » وقولك : « لا أكلمك ما تدوم عاصيًا » قال : (بل الصحيح عندي أن لها مصدرًا أيضًا بدليل أنهم شرطوا سبق « ما » المصدرية الظرفية عليها ... فإذا قلت : « أحبك مدة دوامك صالحًا » كان « دوام » مصدر الناقصة و« صالحًا » خبره ، مثل : « أحبك ما دمت صالحًا » والفرق تحكم محض) . وأرجح هذا الرأي لقوة حجته . ارتشاف الضرب (٧٩/٢) ، وحاشية الصبان (٢٣٠/١) ، والهمع (١١٤/١) ، وشرح التصريح (١٨٦/١) **والفراء هو** : أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منصور الديلمي الفراء ، كان أبرع الكوفيين في علمه ، وكان من القراء . صنف : معاني القرآن ، اللغات ، المصادر في القرآن ، النوادر ، المقصور والممدود وغيرها . توفي في طريق مكة (٢٠٧هـ) . طبقات النحويين واللغويين (١٣١ – ١٣٣) ، وإنباه الرواة (٦/٤ ، ٢٣) ، وبغية الوعاة (٣٣٣/٢) .

واسم فاعل ، وفي مجيء المصدر للناقص خلاف (١) ، وبعضهم (٢) يخص هذا الخلاف بكان وصحح أن لها مصدرًا ؛ فالمضارع كقوله تعالى : ﴿ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾ [البقرة: ١٤٣] ، والأمر كقوله تعالى : ﴿ قُلْ كُونُواْ حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا ﴾ [الإسراء: ٥٠] ، واسم الفاعل كقول الشاعر :

١٣١ – وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِي الْبَشَاشَةَ كَائِنًا ... أَخَاكَ إِذَا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِدَا (٣)

والمصدر كقول الآخر :

١٣٢ – بِبَذْلٍ وَحِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الْفَتَى ... وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ (٤)

وتقول : « يصبح زيد عالمًا » و « أصبح عالمًا » و « أمصبح زيد عالمًا ؟ »

---

(١) منهم من ذهب إلى أنها لمجرد الزمان ، وليست بمأخوذة من حدث ، فلا يقال : « كان زيد قائمًا كونًا » ، ولا : « أمسى عبد الله ضاحكًا إمساءً » ، وكذلك سائر أخواتها ، وقيل : الصحيح أنها مشتقة من أحداث لم ينطق بها ؛ لأنهم قد يستعملون الفروع ويهملون الأصول ؛ فمصدر « كان » الكون ، ومصدر « أضحى » الإضحاء ، و« أمسى » الإمساء ومصدر « صار » الصير والصيرورة ، ومصدر « بات » البيات ، والبيتوتة و« ظل » الظلول . شرح جمل الزجاجي (الكبير) لابن عصفور (١/٣٨٥) ، وشرح التصريح (١/١٨٦) ، وحاشية الصبان (١/٢٣١) .

(٢) كابن عقيل ، حيث قال : (واختلف الناس في « كان » الناقصة : هل لها مصدر أم لا ؟ والصحيح : أن لها مصدرًا) . شرح ابن عقيل (١/٢٧٠) .

(٣) من الطويل . قائله مجهول . أوضح المسالك (١/٢٣٩) ، والدرر (١/٨٤) ، وشرح الأشموني (١/١١٢) ، وشرح ابن عقيل (١/٢٦٩) وهمع الهوامع (١/١١٤) .

اللغة : يبدي : من الإبداء وهو الإظهار . والبشاشة : مصدر بششت ، أبش ، وهي طلاقة الوجه . إذا لم تلفه : لم تجده . منجدًا : من أنجده إذا أعانه .

المعنى : لا يكون من يبدي البشاشة إليك أخاك ، إذا لم تجده معينًا لك في مهماتك . المقاصد النحوية (٢/١٧) .

الشاهد : قوله : « كائنًا أخاك » ، حيث عمل اسم الفاعل عمل فعله ، ومن هذا القبيل قوله عليه الصلاة والسلام : « **إن هذا القرآن كائنٌ لكم أجرًا ، وكائن عليكم وِزْرًا** » ، وفيه أيضًا : إعمال « ما » النافية عمل « ليس » . المقاصد النحوية (٢/١٨) .

(٤) من الطويل . قائله مجهول . أوضح المسالك (١/٢٣٩) ، والدرر (١/٨٣) ، وشرح الأشموني (١/١١٢) وشرح ابن عقيل (١/٢٧٠) والهمع (١/١١٤) .

اللغة : ببذل : البذل هو العطاء . ساد : من السيادة . إياه : يرجع إلى الفتى .

المعنى : أن الرجل يسود قومه ببذل المال والحلم ، وهو يسير عليك إذا أردت أن تكون مثله . المقاصد النحوية (٢/١٥) .

الشاهد : قوله : « وكونك إياه » ؛ حيث عمل المصدر « كون » عمل الفعل « كان » ؛ دلالة على أن الأفعال الناقصة لها مصادر .

و « إصباح زيد عالمًا حسن » على نحو ما تقدم في تصاريف كان ، وقس على هذين بقية متصرفات أفعال الباب .

ويجوز أن تتقدم أخبار هذه الأفعال على أسمائها إن لم يمنع مانع من التقدم ، فإن منع مانع نحو : « كان أخي رفيقي » وجب التأخير ، إذ لو تقدم الخبر في هذا المثال وشبهه لتوهم أنه المحكوم عليه .

ولو كان بالمبتدأ ضمير يعود على جزء متعلق الخبر لكان تقديم الخبر واجبًا مثل : « كان في الدار صاحبها » . وكون تقديم الخبر جائزًا في غير مانع منه هو الصحيح[١] ، وخالف ابن درستويه في « ليس » ، ويرد عليه قراءة حمزة[٢] وحفص : ﴿ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ ﴾ [البقرة : ١٧٧][٣] بنصب « البر » ، وخالف ابن معط[٤] في « دام » ويرد عليه قول الشاعر :

١٣٣ - لَا طِيبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنَغَّصَةً لَذَّاتُهُ بِادِّكَارِ المَوْتِ وَالْهَرَمِ[٥]

(١) وهو رأي البصريين ، ومنعه ابن درستويه في « ليس » ؛ تشبيهًا لها بـ « ما » ، وهو محجوج بالسماع كقوله [الطويل] :

فَلَيْسَ سَوَاءً عَالِمٌ وَجَهُولُ

ومنعه الكوفيون في الجميع ؛ لأن الخبر فيه ضمير الاسم ، فلا يتقدم على ما يعود عليه . الهمع (١/١١٧) ويمكن الرد على الكوفيين بأن الخبر وإن تقدم فرتبته التأخير ، فيجوز عود الضمير ؛ لأنه يعود على متأخر لفظًا - الاسم - ولكنه متقدم رتبة . وقال أبو حيان : « ودعوى الفارسي وابن الدهان وابن عصفور وابن مالك الإجماع على جواز توسيط خبر « ليس » ليست بصحيحة . ارتشاف الضرب (٢/٨٦) ، وابن درستويه سبقت ترجمته .

(٢) بنصب « البر » على أنه خبر « ليس » متقدمًا ، و« أن تولوا » اسمها في تأويل مصدر ؛ لأن المصدر المؤول أعرف من المحلى بـ « أل » ؛ لأنه يشبه الضمير في كونه لا يوصف ولا يوصف به ، والباقون بالرفع ؛ إذ الأصل أن يلي الفاعل مرفوعه قبل منصوبه . إتحاف فضلاء البشر (١/٤٢٩) والبحر المحيط (٢/٤) والكشاف (١/٢١٦) .

(٣) وينظر معاني القرآن للفراء (١/١٠٣ - ١٠٤) .

(٤) الفصول الخمسون لابن معط (١٨١) ، **ابن معط** هو : يحيى بن معط بن عبد النور أبو الحسين زين الدين الزواوي المغربي الحنفي النحوي ، كان مبرزًا في العربية ، شاعرًا محسنًا ، قرأ على الجزولي ، من تصانيفه : الألفية في النحو ، والفصول ، والعقود ، والقوانين في النحو ، وشرح الجمل في النحو ، شرح أبيات سيبويه نظم وغيرها . مات سنة ثمان وعشرين وستمائة من الهجرة (٦٢٨هـ) . إنباه الرواة (٤/٤٤ ، ٤٥) ، وبغية الوعاة (٢/٣٤٤) .

(٥) من البسيط . قائله مجهول . أوضح المسالك (١/٢٤٢) ، والدرر (١/٨٧) ، وشرح الأشموني (١/١١٢) ، وشرح ابن عقيل (١/٢٨١) ، وهمع الهوامع (١/١١٧) .

إلا أن يقول : إنه ضرورة .

وأما تقديم معمول الخبر على الاسم ، فأجازه الكوفيون [1] مطلقًا بقول الشاعر :

١٣٤ - قَنَافِذُ هَدَّاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدَا [2]

وأجازه جمهور البصريين إذا كان ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا لا غير ، وأجازه بعضهم [٣١/ب] [3] في هذين لا في غيرهما إن تقدم مع عامله وإلا فلا ، مثاله إذا كان ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا : « كان عندك أو في الدار زيد معتكفًا » ، ومثال ما إذا تقدم مع عامله : « كان طعامَك آكلًا زيدٌ » .

وأما إذا تقدم الخبر على نفس الفعل مثل : « عالمًا كان زيد » فجائز ، بدليل تقدم

= اللغة : الطيب : بكسر الفاء - اسم لما تستطيبه النفس ، وهو خلاف ما تكرهه . منغصة : من التنغيص ويقال : نغص الله عيشه تنغيصًا إذا كدره . لذاته : جمع لذة ، وهو ما يتلذذ به الإنسان . بادكار : أصله : باذتكار ؛ لأنه من ذكر من الذكر ، ثم قلبت تاء الافتعال دالًا ثم قلبت الذال دالًا ، وأدغمت في الدال الأخرى .
المعنى : لا طيب لعيش بني آدم ما دامت لذاته ممصة بذكر الموت والهرم . المقاصد النحوية (٢/ ٢١) .
الشاهد : قوله : « ما دامت منغصة لذاته » ؛ حيث قدم خبر « ليس » على اسمها ، ومنع ذلك ابن معط ، والبيت حجة عليه .

(١) وطائفة من البصريين منهم ابن السراج احتجاجًا بالبيت المذكور ، وأجيب بأن اسم « كان » ضمير الشأن مستتر فيها ، و« عطية » مبتدأ خبره « عوَّدا » والجملة خبر كان ، وعلى هذا فلم يل « كان » المعمول بل ولاها اسمها ، وجوز بعضهم أن تكون « كان » زائدة . وإن تقدم المعمول ، مع الخبر على الاسم جاز إجماعًا نحو : « كان آكلًا طعامك زيد » . همع الهوامع (١/ ١٨٨) .

(٢) من الطويل . قائله الفرزدق . ديوانه (١/ ١٨١) . أوضح المسالك (١/ ٢٤٨) ، وخزانة الأدب (٩/ ٢٦٨ - ٢٦٩) ، والدرر (١/ ٨٧) ، والمقتضب (٤/ ١٠١) ، وهمع الهوامع (١/ ١١٨) .
اللغة : القنافذ : جمع قُنْفُذ والأنثى قنفذة . هداجون : جمع هدَّاج ، وهو الذي يمشي بنوع من المشي ، يقال : هدج الظليم إذا مشى في ارتعاش ، والهَدَجان مشية الشيخ . عطية : اسم رجل ، وهو أبو جرير .
المعنى : يهجو قوم جرير ، ويصفهم بالفجور والخيانة ، ويشبههم بالقنافذ ؛ لمشيهم بالليل في طلب ذلك ، كما تمشي القنافذ والقنفذ يضرب به المثل في السرى ويقال : أسرى من قنفذ « ويحتمل معنى آخر هو أن يكون مدحًا وثناء لقوم بأنهم يتفقدون بالليل قاصديهم ، ولا ينامون عمن ينزل بهم ، أو أن الناس في إسراعهم إلى أبوابهم قصدًا ؛ لالتماس معروفهم بمنزلة القنافذ ، والأول أقرب لكونه في هجاء جرير . وعطية هو أبوه . المقاصد النحوية (٢/ ٢٤) .
الشاهد : قوله : « بما كان إياهم عطية عوَّدَا » ، حيث فصل بين « كان » واسمها بمعمول خبرها ، وهذا على رأي الكوفيين وطائفة من البصريين ، وخرجه الجمهور بالتخريج الذي سبق .

(٣) كابن عصفور ، فلا يجوز : « في الدار كان زيد قائمًا » ولا : « يوم الجمعة كان زيدًا منطلقًا » ولا : « طعامك كان زيد آكلًا » ؛ لكثرة الفصل بين المعمول الذي هو صلة الخبر والعامل الذي هو الخبر . شرح الجمل الكبير لابن عصفور (١/ ٣٩٣) .

معموله في قوله تعالى : ﴿ أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُواْ يَعْبُدُونَ ﴾ [سبأ : ٤٠] (١) قالوا : ولا يتقدم المعمول إلا حيث يتقدم العامل إلا « دام » فلا يتقدم خبرها عليها ، قال بعضهم باتفاق (٢) ، بل فيه خلاف (٣) ، وأما منع تقدمه على « ما » فالاتفاق فيه صحيح . وفي تقدم خبر « ليس » عليها خلاف (٤) ، وفي الراجح من الخلاف خلاف . وفي جواز تقدم الخبر على « ما » (٥) النافية ثلاثة أقوال :

الأول : المنع مطلقًا .

الثاني : الجواز مطلقًا .

الثالث : إن كان النفي شرطًا جاز وإلا امتنع . وهل يلتحق بالنافية في امتناع تقدم الخبر عليها غيرها من حروف النفي ؟ فيه قولان (٦) ، والصحيح عدم الإلحاق .

فَصْلٌ : ويجوز أن تحذف « كان » مع اسمها ، ويبقى الخبر ، ويكثر ذلك بعد « إنْ » و« لو » الشرطيتين .

---

(١) وقوله تعالى : ﴿ وَأَنفُسَهُمْ كَانُواْ يَظْلِمُونَ ﴾ [الأعراف : ١٧٧] . الهمع (١/١١٨) .

(٢) حكي الاتفاق على أنه لا يجوز أن يفصل بين « ما » والفعل « دام » ؛ لأن الحرف المصدري وهو « ما » لا يعمل ما بعده فيما قبله ، ولا يفصل بينه وبين صلته ؛ فلا تقول : « أكرمك ما مجتهدًا دمت » . همع الهوامع (١/١١٧) .

(٣) حكي الجواز قياسًا على ما أجازوا من قولك : « عجبت مما زيدًا تضرب » . ارتشاف الضرب (٢/٨٧) .

(٤) جمهور الكوفيين والمبرد والزجاج وابن السراج والسيرافي والفارسي والجرجاني وأكثر المتأخرين ومنهم ابن مالك على المنع فيها قياسًا على فعل التعجب ، وعسى ونعم وبئس بجامع عدم التصرف ، وبعض البصريين والفراء وأبو علي - في المشهور - وابن برهان والزمخشري والشلوبين واختاره ابن عصفور على الجواز ؛ لتقديم معمول الخبر في قوله تعالى : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ [هود : ٨] ، وأجيب على ذلك بأن المعمول ظرف فيتسع فيه ما لا يتسع في غيره ، أو بأن « يوم » معمول لمحذوف تقديره : « يعرفون يوم يأتيهم » و« ليس مصروفًا » جملة حالية مؤكدة أو مستأنفة ، أو بأن « يوم » في محل رفع على الابتداء ، وبني على الفتح لإضافته إلى جملة « يأتيهم » و« ليس مصروفًا » خبره . ارتشاف الضرب (٢/٨٩) ، وشرح التسهيل لابن مالك (١/٣٥١) ، وهمع الهوامع (١/١١٧) ، وشرح التصريح (١/١٨٨ ، ١٨٩) .

(٥) المنع مطلقًا ، وعليه البصريون والفراء ؛ لأنها من ذوات الصدور ، والجواز مطلقًا وعليه الكوفيون - جمهورهم - لأنها عندهم ليس لها الصدر ، والجواز لما كان النفي شرطًا في عمله ، وهو « ما زال » وأخواته ، وعليه ابن كيسان ؛ لأن نفيها إيجاب بدليل أنه لا يجوز : « ما زال زيد إلا قائمًا ، » كما لا يجوز : « كان زيد إلا قائمًا » . شرح التصريح (١/١٨٩) .

(٦) الفراء على الإلحاق ؛ لأنه يمنع تعدد الخبر مع النفي مطلقًا ، والبصريون على عدم الإلحاق ؛ لأنهم يمنعون في « ما » فقط ، أما « لا ، ولم ، ولن ، وإن » فيجوز معها التقديم للخبر عليها . الهمع (١/١١٧) .

مثال « إنْ » : « المرءُ مقتولٌ بما قُتل به ، إنْ سيفًا فسيفٌ ، وإنْ خِنْجَرًا فَخِنْجَرٌ » [١] تقديره : « إن كانت الآلة سيفًا فجزاؤه سيفٌ » نصب الأول على ما قدمته ، ورفع الثاني على أنه خبر لمبتدأ محذوف ، وهكذا القول فيما بعده ، ويجوز رفع الأول على حذف « كان » مع خبرها وإبقاء الاسم ، ونصب الثاني على ما تقدم ، ويجوز رفعهما ونصبهما ، والأول أرجحهما والثاني أضعفهما والأخيران متوسطان .

ومثال « لو » : « **الْتَمِسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِن حَدِيدٍ** » [٢] ، ونقل الحذف بدونهما ومثاله : ما أنشده سيبويه :

١٣٥ - مِنْ لَدُ شَوْلًا فَإِلَى إِتْلَائِهَا [٣]

---

(١) الكتاب (٢٥٨/١) وروايته : « إن خنجرًا فخنجرٌ ، وإن سيفًا فسيف » .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب : النكاح - باب : التزويج على القرآن وبغير صداق (١٣٨/٦) بلفظ : « فاطلب ولو خاتمًا من حديد » ، ومسلم في صحيحه في كتاب : النكاح - باب : الصداق (١٤٣/٤) بلفظ : « انظر ولو خاتمًا . . » ، والترمذي في سننه في أبواب : النكاح - باب : ما جاء في مهور النساء (٢٩١/٢) وأحمد في مسنده (٣٣٦/٥) ، والتقدير : « التمس شيئًا ولو كان ما تلتمس خاتمًا من حديد » .

(٣) من الرجز . قائله مجهول . أوضح المسالك (٢٦٣/١) و خزانة الأدب (٢٤/٤) ، (٣١٨/٩) والدرر (٩١/١) وسر صناعة الإعراب (٥٤٦/٢) وشرح الأشموني (١١٩/١) وشرح المفصل (١٠١/٤) ، (٣٥/٨) والكتاب (٢٦٤/١) ولسان العرب (٢٨٤/١٣) (لدن) وهمع الهوامع (١٢٢/١) .

اللغة : هذا تقوله العرب فيما بينها يمثل المثَلَ . من لد : أصله : من لدن ، وفي « لدن » إحدى عشرة لغة هي : « لَدَنْ ، لُدْنِ ، لَدَى ، لَدْنا ، لَدُ ، لُدْ » . الشول : مادته تدل على الارتفاع ، وهو مصدر شالت الناقة بذنبها أي : رفعته للضراب فهي شائل والجمع شُوَّل مثل : راكع ورُكَّع ، والتقدير : من لدن شالت شولًا فالبيت من حذف عامل المصدر وعليه فلا شاهد ، أو اسم جمع « شائلة » على غير قياس ، وهي الناقة التي خف لبنها وارتفع ضرعها ، وأتى عليها من نتاجها سبعة أشهر أو ثمانية والتقدير : « من لدن كانت شولًا » ، فالبيت من حذف كان واسمها ، وبقاء خبرها ، وهناك تخريجان آخران هما : أن « شولًا » نصب على التمييز ، أو على التشبيه بالمفعول به كانتصاب « غُدوة » ، بعدها في قولهم : « لدن غُدوةً » ، وعلى هذين التخريجين في شاهد في البيت . ورد على الأخير بأن ذلك خاص بـ « غدوة » وأنه لم يسمع نصب « غدوة » مع حذف النون في « لدن » ، وروي البيت بالجر في « شول » ، وخرج على تقدير : « من لد شولان شول ، أو زمان شول ، أو كون شول » ، فحذف المضاف ، والتقدير الأخير أولى ليتحد المعنى في الروايتين ، و« كون » تام ، أو الخبر تقديره : « موجودًا » ، ورواه الجرمي : « من لد شولا » على أن الأصل : « شولاء » بالمد فقصر للضرورة وهذه الرواية لا ترجح أن « شولا » اسم جمع لشائلة ؛ لأنها تقتضي أن يكون المحدث عنه ناقة لا نوقًا . إتلائها : من أتلت الناقة إذا تلاها ولدها أي : تبعها ، فهي مُتْلية ، والولد « تِلْو » ، والأنثى « تلوة » ، والجمع « أتلاء » . العيني بحاشية الصبان (٢٤٣/١) .

المعنى : من لدن أن كانت الناقة ترفع ذنبها للضراب ، أو من لد أن خف لبنها ، وارتفع إلى أن صارت =

ومثال هذا - في الندور - حذف كان وخبرها وإبقاء الاسم وشاهده : ما سمع من كلامهم : « أَلَا طعامَ ولو تَمْرٌ » (١) .

ويجوز أيضًا أن تحذف « كان » وحدها ، ويبقى اسمها وخبرها ، ثم يعوض عنها « ما » ، وذلك بعد « أن » المصدرية كقول الشاعر :

١٣٦ - أبا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ (٢)

أي : « لَأَنْ كُنتَ ذَا نَفَرٍ » فحذف حرف الجر اختصارًا ، وكذلك « كان » ؛ فانفصل الضمير وعوضت « ما » فصار كما ترى ، ولا يختص هذا الحكم بضمير الخطاب ، بل ضمير المتكلم والاسم الظاهر كذلك على القياس ، نعم المسموع عن العرب في هذا

= يتبعها ولدها .

الشاهد : قوله : « من لد شولًا » ؛ حيث حذفت « كان » مع اسمها ، والتقدير : « من لد كانت شولًا » وهذا نادر ؛ لأن الغالب حذفها مع اسمها بعد « لو ، وإن » الشرطيتين ، وقد قدره سيبويه : « من لد أن كانت شولًا » ، فأضمر « أن » مع الفعل ، وهما في تأويل مصدر يصلح أن يكون زمانًا ، والتقدير : « من لد كونها شولًا » . الكتاب (١/٢٦٥) .

(١) والتقدير : ولو يكون عندنا تمر ، وقد روي بالنصب . أوضح المسالك (١/٢٦٣) .

(٢) من البسيط . لعباس بن مرداس . ديوانه (١٢٨) . الاشتقاق لابن دريد (٣١٣) ، وخزانة الأدب (٤/١٣ ، ١٧) ، (٢٠٠) ، (٥/٤٤٥) ، (٦/٥٣٢) ، (١١/٦٢) ، والدرر (١/٩٢) ، وهو لجرير بن عطية . ديوانه (١/٣٤٩) ، الخصائص (٢/٣٨١) ، وشرح المفصل (٢/٩٩) ، والكتاب (١/٢٩٣) ، ولسان العرب (٦/٢٩٤) « خرش » .

اللغة : أبا خراشة : اسمه خُفَاف بن ندبة - وهي أمه - كان أسود حالكًا - وهو أحد أغربة العرب ، شهد حنينًا . ذا نفر : أي : ذا قوم وجماعات ، والنفر في الأصل اسم لما دون العشرة ، ويجمع على نفار ، والتنكير فيه لا كثير . الضبع : السنة المجدبة ، وقيل على التشبيه .

المعنى : يا أبا خراشة إن كنت كثير القوم عزيزًا فإن قومي موفورون لم تأكلهم السنة المجدبة . وقد روي : فإن قومك والمعنى يأباه . المقاصد النحوية (٢/٥٦ - ٥٧) .

الشاهد : قوله : « أما أنت ذا نفر » ؛ حيث حذفت « كان » وعوض عنها « ما » و« أن » مصدرية عند البصريين شرطية عند الكوفيين ؛ لأنهم أجازوا فتح همزة « إن » الشرطية ، ويؤيد ذلك رواية ابن دريد في الجمهرة : « إما كنت » بالكسر ، ومجيء الفاء الرابطة للشرط ، والفاء على قول البصريين زائدة ، والصواب أنها رابطة لما بعدها بالأمر المستفاد من السابق أي : تنبه فإن قومي ، وقيل : إن « ما » مركبة من « أن ، وما » التي تدخل للتأكيد ، وعلى هذا يجوز إظهار كان معها ، فتقول : « أَمَّا كنت ذا نفر » وهذا للمبرد وابن يَسْعُون ، ورد بأن هذا الكلام جرى مجرى المثل فيقال كما سمع . وقال أبو علي وأبو الفتح : « ما » في « أما » هي العاملة ؛ لنيابتها مناب « كان » . المقاصد النحوية (٢/٥٨ - ٥٩) ، وارتشاف الضرب (٢/١٠٠) ، وهمع الهوامع (١/١٢٢) .

الحكم إنما هو ضمير الخطاب ، قال بعض النحاة [١] : ولا يجوز الجمع بين « كان » و« ما » ؛ لكونه جمعًا بين العوض والمعوض [عنه] [٢] ولباحث أن يمنعه مستندًا بأن « ما » يجوز أن تكون زيدت [٣] ، تقوية للمعنى ؛ فلم تتحقق العوضية فعدم الجواز ليس ببين ، وسمع من كلام العرب : « افْعَلْ هَذَا إِمَّا لَا » [٤] بحذف « كان » ومعموليها وتعويض « ما » بعد « إن » الشرطية ، وإبقاء « لا » النافية للخبر والأصل : افعل هذا إن كنت لا تفعل غيره .

[٣٢/أ] وحذف نون مضارع « كان » جائز بشرط الجزم بالسكون ، وأن لا يتلوها ساكن خلافًا ليونس [٥] ، ولا ضمير متصل اتفاقًا ، فلا تحذف من المرفوع نحو : ﴿ مَن تَكُونُ لَهُۥ عَـٰقِبَةُ ٱلدَّارِ ﴾ [الأنعام: ١٣٥] ، ولا من المنصوب نحو : ﴿ وَتَكُونَ لَكُمَا ٱلْكِبْرِيَآءُ ﴾ [يونس: ٧٨] ، ولا تحذف من المجزوم بغير السكون نحو : ﴿ وَتَكُونُواْ مِنۢ بَعْدِهِۦ قَوْمًا صَـٰلِحِينَ ﴾ [يوسف: ٩] ، وكذا إذا تلاها ساكن كقوله تعالى : ﴿ لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ [البينة: ١] في قراءة السبعة [٦] ، وأما قراءة الحذف [٧] فشاهدة ليونس ومما يشهد له أيضًا قول الشاعر :

١٣٧ - فَإِنْ لَمْ تَكُ الْمِرْآةُ أَبْدَتْ وَسَامَةً فَقَدْ أَبْدَتِ الْمِرْآةُ جَبْهَةَ ضَيْغَمِ [٨]

---

(١) كابن عقيل في شرحه للألفية (٢٩٨/١) . (٢) تكملة يقتضيها السياق .

(٣) على رأي المبرد وابن يسعون . المقتضب (١٥٠/٢) - وفيه أن « ما » زائدة ، ولم يتعرض لكونها للتأكيد - وارتشاف الضرب (١٠٠/٢) ، والهمع (١٢٢/١) .

(٤) قال سيبويه : (ولكنهم حذفوا « ذا » ؛ لكثرة استعمالهم إياه وتصرفهم حتى استغنوا عنه بهذا) . الكتاب (٢٩٤/١ - ٢٩٥) .

(٥) وسبب المنع قوتها بالحركة وخروجها عن شبه حرف المد . شرح التسهيل لابن مالك (٣٦٦/١) وشرح الكافية للرضي (٣٠٠/٢ - ٣٠١) . (٦) إتحاف فضلاء البشر (٦٢٢/٢) .

(٧) إعراب القرآن للنحاس (٢٧١/٥) .

(٨) من الطويل . قائله الخنجر بن صخر الأسدي . أوضح المسالك (٢٦٩/١) ، وخزانة الأدب (٣٤/٩) ، والدرر (٩٣/١) ، وشرح الأشموني (١٢٠/١) ، ولسان العرب (٣٦٤/١٣) « كون » .

اللغة : المرآة : آلة مشهورة . وسامة : هي الحسن والجمال من وسُم وَسامة ووسامًا . أبدت : أظهرت . ضيغم : هو الأسد ، وأصله من الضغم ، وهو العض ، والياء فيه زائدة .

المعنى : نظر هذا الشاعر إلى وجهه في المرآة ، فلم يره حسن الشكل ؛ فتسلى بأنه يشبه الأسد . المقاصد النحوية (٦٣/٢ - ٦٤) .

الشاهد : قوله : « لم تك المرآة » ؛ حيث حذفت نون « لتكن » مع ملاقاة ساكن ، وهذا جائز عند يونس وتبعه ابن مالك ، وخرجه الأكثرون علي الضرورة .

واختار مذهب يونس ابن مالك [١] ، ومثال ثبوت النون عند اتصال الضمير بها قوله ﷺ لعمر في ابن صياد [٢] : « **إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ لَا يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ** » [٣] .

فَصْلٌ : وقد حمل علي « ليس » في رفع الاسم ونصب الخبر من الحروف أربعة ؛ لمشاركتها إياها في المعني .

الأول : « ما » النافية عند أهل الحجاز ؛ وبلغتهم جاء القرآن قال اللَّه تعالى : ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾ [يوسف : ٣١] ، وقال : ﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ﴾ [المجادلة : ٢] ، وعند التميميين [٤] لا تعمل لعدم اختصاصها بالأسماء . ولعملها شروط :

الأول : أن لا ينتقض نفيها ، ومن ثم رفع الخبر في قوله تعالي : ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾ [آل عمران : ١٤٤] وأجاز بعضهم [٥] أن تكون عاملة في هذه متمسكًا بقول الشاعر :

١٣٨ - وَمَا الدَّهْرُ إلاَّ مَنْجَنُونًا بِأَهْلِهِ ... وَمَا صَاحِبُ الحْاجَاتِ إِلَّا مُعَذَّبَا [٦]

ولا حجة له فيه ؛ لجواز أن يكون نصب « منجنونًا » و« معذبًا » علي المفعول المطلق بتقدير مضاف في الأول ، وجعل المفعول بمعنى المصدر في الثاني أي : « لا يدور دوران منجنون » ولا يعذب تعذيبًا .

الثاني : أن لا تزاد بعدها « إن » ؛ فمتي زيدت بطل العمل كقول الشاعر :

---

(١) قال ابن مالك : (وبقوله أقول ؛ لأن هذه النون إنما حذفت للتخفيف ، وثقل اللفظ بثبوتها قبل ساكن أشد من ثقله بثبوتها دون ذلك ، فالحذف حينئذ أولى ، إلا أن الثبوت دون ساكن ومع ساكن أكثر من الحذف) . شرح التسهيل لابن مالك (٣٦٦/١) .

(٢) أراد سيدنا عمر بن الخطاب قتل ابن صياد ظنًا منه أنه الدجال ولعل هذا الترديد منه - عليه الصلاة والسلام - قبل أن يعرف تفصيل حال الدجال . حاشية الصبان (١١٨/١) . ولم أعثر علي ترجمة ابن صياد .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب : الجنائز - باب : إذا أسم الصبي فمات هل يصلى عليه (٢/ ٩٦) ، ومسلم في صحيحه في كتاب : الفتن وأشراط الساعة - باب : ذكر ابن صياد (١٩٢/٨) .

(٤) في المخطوط : « وقال التميمون » .

(٥) روي عن يونس وعليه الشلوبين . الجنى الداني (٣٢٥) .

(٦) من الطويل . قائله بعض بنى سعد . أوضح المسالك (٢٧٦/١) ، والجنى الداني (٣٢٥) ، وخزانة الأدب (١٣٠/٤) ، (٢٤٩/٩ - ٢٥٠) ، والدرر (٩٤/١ - ٩٥) ، وشرح الأشمونى (١٢١/١) ، وشرح المفصل (٧٥/٨) ، ومغني اللبيب (٧٣/١) ، وهمع الهوامع (١٢٣/١ ، ٢٣٠) .

اللغة : المنجنون : - بفتح الميم - الدولاب الذي يُسْتَقَى عليه ، وجمعه مناجين ، وهو مؤنث والميم أصلية ، ووزنه : فنعلون .

١٣٩ - بَنِي غُدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمُ ذَهَبٌ وَلَا صَرِيفٌ وَلَكِنْ أَنْتُمُ الْخَزَفُ [١]

وخالف بعضهم [٢] فأجاز أن تكون عاملة متمسكًا بما رواه يعقوب [٣] من النصب في « ذهب » ، وحمل المشترط [٤] « إن » في هذه الرواية على أنها نافية مؤكدة ، لنفي « ما » ، فلا تكون مما نحن فيه .

= **المعنى** : وما الزمان بأهله إلا كالدولاب ، تارة يرفع ، وتارة يضع ، وما صاحب الحاجات في الدنيا إلا معذبًا . المقاصد النحوية (٢/٩٣) ، وشرح شواهد المغني للسيوطي (١/٢٢٠) .

الشاهد : قوله : « منجنونًا ومعذبًا » ؛ حيث نصبا على أنهما خبران لـ « ما » مع انتقاض نفيها بـ « إلا » ، وهو شاذ ، وخرج البيت على أنهما مفعولان لفعل محذوف هو الخبر ، والتقدير : « إلا يشبه منجنونًا ، وإلا يشبه معذبًا » أو على أنهما مصدران منصوبان على المصدرية ، كما خرجهما الشارح ، وزعم ابن بابشاذ أن أصله « إلا كمنجنون » فحذف الجار وانتصب ، ورد بأنه لو كان كذلك لرفع بعد حذف الجار ؛ لأنه كان في محل رفع على الخبرية ، وجعلهما ابن مالك خبرين لـ « ما » منصوبين بها ؛ إلحاقًا بـ « ليس » في نقض النفي كما ألحقت بها في عدم النقض قال : (وأقوى من الاستشهاد بهذا البيت الاستشهاد بقول مغلس :

وَمَا حَقُّ الَّذِي يَعْثُو نَهَارًا وَيَسْرِقُ لَيْلَهُ إلا نكالا

وخرجه الجمهور على أنه مصدر منصوب على المصدرية ، والتقدير : « ينكل نكالًا » وروى المازني البيت الذي ذكره الشارح بلفظ :

أَرَى الدَّهْرَ إِلَّا مَنْجَنُونًا بِأَهْلِهِ

وحكم بزيادة « إلا » وتبعه ابن مالك ، وتؤول هذه الرواية على أن « أرى » جواب لقسم مقدر ، وقد حذفت « لا » كحذفها في قوله تعالى : ﴿ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ ﴾ [يوسف : ٨٥] ، والدليل عليه الاستثناء المفرغ . شرح التسهيل لابن مالك (١/٣٧٤) ، ومغني اللبيب (١٠٢) ، والمقاصد النحوية (٢/٩٣ - ٩٤) وشرح شواهد المغني للسيوطي (١/٢٢٠) ، والهمع (١/١٢٣) .

(١) من البسيط . قائله مجهول . أوضح المسالك (١/٢٧٤) ، وخزانة الأدب (٤/١١٩) ، والدرر (١/٩٤) ، وشرح الأشموني (١/١٢١) ، وهمع الهوامع (١/١٢٥) .

اللغة : بني غدانة : حي من يربوع . الصريف : الفضة ، الخزف . الجر : جمع جرة ، وفي المخطوط : « خزف » ورواية ابن السكيت بالنصب : « ما إن أنتم ذهبًا ولا صريفًا » . وعلى هذا فـ « إن » نافية مؤكدة للنفي غير كافة ، وهي كافة على رواية الرفع .

المعنى : يا بني غدانة لستم ذهبًا ولا فضة ، ولكنكم خزف ، يشير بذلك إلى مكانتهم .

الشاهد : قوله : « ما إن أنتم ذهب ولا صريف » ؛ حيث أهملت ما ؛ لزيادة « إن » النافية الكافة عن العمل بعدها ، والكوفيون على أنها مؤكدة غير كافة ، وعلى هذا رواية ابن السكيت . المقاصد النحوية (٢/٩١) ، وشرح شواهد المغني للسيوطي (١/٨٤) .

(٢) هم الكوفيون . الهمع (١/١٢٣) .

(٣) الجنى الداني (٣٢٧ ، ٣٢٨) **ويعقوب** هو : يعقوب بن إسحاق أبو يوسف بن السِّكِّيت ، كان عالمًا بنحو الكوفيين ، علم القرآن واللغة والشعر ، أخذ عن البصريين والكوفيين ، أدَّب أولاد المتوكل ، مات في رجب سنة أربع وأربعين ومائتين . إنباه الرواة (٤/٥٦ - ٦٣) ، وبغية الوعاة (٢/٣٤٩) .

(٤) أوضح المسالك (١/٢٧٦) .

الثالث : أن لا يتقدم خبرها علي اسمها ، فلا عمل لها في نحو : « ما قائم زيد » ولا في نحو : « ما عندك أو في الدار زيد » ، وقيل [١] : عاملة ولو تقدم الخبر ، وعليه قول الشاعر :

١٤٠ - فَأَصْبَحُوا قَدْ أَتَمَّ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ [٢]

قال سيبويه [٣] : هو شاذ ، وقيل : غلط [٤] ، والفرزدق لم يعرف شرط العمل ؛ إذ هو تميمي ولغة الإعمال حجازية ، وقيل [٥] : « مثلهم » مبتدأ ، وبني لإضافته للضمير ، ففتح تخفيفًا ؛ فليست الحركة إعرابية ، ويجوز أن تكون « مثلهم » خبرًا لما تقدم ، وفيه شيء .

الرابع : أن لا يتقدم معمول خبرها علي اسمها ، وليس ظرفًا ولا جارًّا ومجرورًا ، فمتى تقدم بطل العمل مثل : « ما طعامَكَ زيد [٣٢/ب] آكلٌ » [٦] فلا يجوز نصب « آكل » ؛ فلو كان ظرفًا أو مجرورًا لم يبطل العمل نحو : « ما عندك زيد معتكفًا ، وفي الدار بكر مقيمًا » .

الثاني مما حمل على « ليس » : « لا » والخلاف في عملها بين الحجازيين

---

(١) جوز الفراء نصبه مطلقًا نحو : « ما قائمًا زيد » ، وجوزه الأخفش مع « إلا » نحو : « ما قائمًا إلا زيد » ، وقال الجرمي : هي لغة ، وحكي : « ما مسيئًا من أعتب » ، وأول الجمهور ذلك على الحال نحو : « فيها قائمًا رجل » ، والخبر محذوف وهو العامل في الحال أي : « ما مثلهم في الوجود بشر (في البيت) » . همع الهوامع (١٣٤/١) ، وارتشاف الضرب (١٠٣/٢) .

(٢) من البسيط . قائله الفرزدق . ديوانه (١٨٥/١) . الجنى الداني (١٨٩ ، ٣٢٤ ، ٤٤٦) ، وخزانة الأدب (١٣٣/٤ ، ١٣٨) ، والدرر اللوامع (٩٥/١) ، وشرح المغني للسيوطى (٢٣٧/١) ، (٧٨٢/٣) ، والكتاب (٦٠/١) ، والمقتضب (١٩١/٤) ، وهمع الهوامع (١٢٤/١) .

اللغة : فأصبحوا : صاروا . قد أعاد الله نعمتهم : حال ، ويروى : دولتهم . إذ : للتعليل . والبيت من قصيدة يمدح بها عمر بن عبد العزيز ﷺ . المقاصد النحوية (٩٧/٢) .

المعنى : فأصبحوا أي : صاروا قد أتم الله نعمته عليهم بأن جعلهم قريشًا وجعلهم لا نظير لهم .

الشاهد : قوله : « وإذ ما مثلهم بشر » ؛ حيث أعملت « ما » مع تقدم خبرها علي اسمها ، وقيل : هذا شاذ ، وقيل : أراد الفرزدق أن يتكلم بلغة الحجاز فغلط ، أو هو حال لـ « بشر » ، وقيل : ظرف ، والتقدير : « وإذ ما مكانهم بشر » أي في مثل حالهم . المقاصد النحوية (٩٨/٢) .

(٣) قال سيبويه : (وهذا لا يكاد يعرف) . الكتاب (٦٠/١) .

(٤) أوضح المسالك (٢٨٢/١) . **والفرزدق** هو : همام بن غالب بن صَعْصَعة التميمي الدارمي أبو فراس الشهير بالفرزدق ، شاعر من النبلاء من أهل البصرة ، عظيم الأثر في اللغة ، توفي سنة عشر ومائة (١١٠ هـ) . الشعر والشعراء (٤٧١/١ ، ٤٨٢) ، والأعلام (٩٦/٩ - ٩٧) .

(٥) بنيت على الفتح بمنزلة قولك : « يومئذ وحينئذ » . شرح جمل الزجاجي (الكبير) لابن عصفور (٥٩٤/١) .

(٦) ومثل [الطويل] :

وَقَالُوا : تَعَرَّفْهَا الْمَنَازِلَ مِنْ مِنًى وَمَا كُلُّ مَنْ وَافَى مِنًى أَنَا عَارِفُ

والتميميين كالخلاف في « ما » غير أن عمل هذه شاذ ، وقال بعض النحاة « قليل » [١] ، ولا تعمل إلا في النكرات ، والشروط المتقدمة في إعمال « ما » تشترط هنا أيضًا غير أنه لا يشترط مفارقتها لـ « إنْ » ؛ إذ لا تصحبها ، فلا فائدة في اشتراط ذلك [٢] .

مثال إعمالها عند استيفاء الشروط قول الشاعر :

١٤١ - تَعَزَّ فَلَا شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيَا وَلَا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيَا [٣]

وإذا عطفت علي خبرها بحرف لا يقتضي الإيجاب جاز رفع المعطوف ونصبه مثل : « ما زيد قائمًا وقاعدًا ، أو قاعدٌ » ، فلو اقتضى الحرف الإيجاب ، فليس إلا الرفع مثل : « ما زيد قائمًا لكن قاعد ، أو بل قاعد » ، فإن جعلنا « بل » ناقلة للنفي كما هو مذهب المبرد [٤] جاز أن ينصب المعطوف . ويجوز في خبر « ليس ، وما » أن

(١) وإليه ذهب سيبويه وطائفة من البصريين ، ونسب إلى الأخفش منع عملها عمل ليس ، ونسب إلى الزجاج قوله : (إنها تجري مجرى « ليس » في العمل في الاسم فقط) . الكتاب (١/٥٨) ، (٢/٢٩٦) وشرح التصريح (١/١٩٩) ، والهمع (١/١٢٥) .

(٢) وشذ إعمالها في المعرفة في قول النابغة الجعدي [الطويل] :

بَدَتْ فِعْلَ ذِي وُدٍّ فَلَمَّا تَبِعْتُهَا تَوَلَّتْ وَخَلَّتْ حَاجَتِي فِي فُؤَادِيَا

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاغِيًا سِوَاهَا وَلَا فِي حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا

وفي رواية : « ولا عن حبها » وابن جني وابن الشجري ممن يعملها في المعرفة ، وتأوله الجمهور علي أن الأصل : « لا أرى باغيًا » ، فحذف الفعل ، وانفصل الضمير ، و« باغيًا » حال ، والتقدير : « لا أرى أنا باغيًا سواها » ، ويجوز أن يكون « أنا » مبتدأ وخبره « أرى » مؤخرًا عنه ناصبًا « باغيًا » . شرح التسهيل لابن مالك (١/٣٧٧) ، والهمع (١/١٢٥) ، والأشموني (١/٢٥٣) ، ومغني اللبيب (٣١٦) .

(٣) من الطويل . قائله مجهول . أوضح المسالك (١/٢٨٦) ، والدرر (١/٩٧) ، وشرح الأشموني (١/٢٤٧) ، وشرح التصريح (١/١٩٩) ، وشرح ابن عقيل (١/٣١٣) ، وهمع الهوامع (١/١٢٥) .

اللغة : تعز : أمر من العزاء ، وهو الصبر والتأسي . الوزر : الملجأ . الواقي : الحافظ .

المعنى : اصبر وتسل علي ما أصابك من المصيبة ؛ فإنه لا يبقى شيء علي وجه الأرض ، ولا ملجأ يقى الشخص مما قضى اللَّه سبحانه . المقاصد النحوية (٢/١٠٢) .

الشاهد : قوله : « لا » في الشطرين ؛ حيث أعملت عمل « ليس » ، فرفعت الاسم ونصبت الخبر .

(٤) « بل » لتقرير حكم الأول ، وجعل ضده لما بعده ، ووافق المبرد هذا الحكم ، وأجاز مع ذلك أن تكون ناقلة حكم النفي والنهي لما بعدها . المقتضب (١/١٢) ، والجنى الداني (٢٣٦) ، ومغني اللبيب (١٥٢) **والمبرد** ، هو : محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي البصري أبو العباس المبرد إمام العربية في بغداد في زمانه ، أخذ عن المازني وأبي حاتم السجستاني ، ومعنى المبرد : المثبت للحق ، وقد غيره الكوفيون ففتحوا الراء ، له من التصانيف : معاني القرآن ، الكامل ، المقتضب ، المقصور والممدود ، الرد علي سيبويه ، وغيرها . توفي سنة (٢٨٥هـ) ببغداد . طبقات النحويين واللغويين (١٠١ - ١١٠) وإنباه الرواة (٢٤١ - ٢٥٣) ، وأخبار النحويين البصريين (١٠٤ - ١١٤) ، وبغية الوعاة (١/٢٦٩ - ٢٧٠) .

يجر بالباء [١] الزائدة . مثال « ليس » قوله تعالى : ﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ ﴾ [الزمر: ٣٦] ، ومثال « ما » قوله تعالى : ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ ﴾ [الأنعام: ١٣٢] ، وزيادة « الباء » جائزة بعد التميمية أيضًا ، وقد اضطرب في ذلك رأي الفارسي [٢] . وأما زيادتها في خبر « لا » فقليلة [٣] .

وعليه قول الشاعر :

١٤٢ - وَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ   بِمُغْنٍ فَتِيلًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبِ [٤]

وكذا نقلت [٥] الزيادة في خبر كل ناسخ منفي كقول الشاعر :

١٤٣ - وَإِنْ مُدَّتِ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ   بِأَعْجَلِهِمْ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ [٦]

وقول الآخر :

---

(١) فائدة زيادة الباء دفع توهم أن الكلام موجب ؛ لاحتمال أن السامع لم يسمع النفي في أول الكلام فيتوهمه موجبًا ، فإذا جيء بالباء ارتفع التوهم . همع الهوامع (١/١٢٧) .

(٢) فمرة قال : لا تزاد إلا بعد الحجازية ، ومرة قال : تزاد في الخبر المنفي ، والصحيح أنها تدخل على المنصوب والمرفوع ؛ لوجود ذلك في أشعار بني تميم ونثرهم ، ولأن الباء إنما دخلت لكون الخبر منفيًا ، لا لكونه منصوبًا بدليل دخولها في : « لم أكن بقائم » ، وامتناعها في : « كنت قائمًا » . المقتصد في شرح الإيضاح (١/٤٢٩) ، وشرح ابن عقيل (١/٣٠٩) ، والهمع (١/١٢٧) .

(٣) أوضح المسالك (١/٢٩٤) ، وشرح التصريح (١/٢٠١) .

(٤) من الطويل . قائله سواد بن قارب السدوسي الصحابي ﷺ . أوضح المسالك (١/٢٩٤) والجنى الداني (٥٤) ، والدرر (١/١٠١ ، ١٨٨) ، وشرح الأشموني (١/١٢٣) ، وشرح ابن عقيل (١/٣١٠) ، وهمع الهوامع (١/١٢٧ ، ٢١٨) .

اللغة : فتيلًا : الخيط الذي يكون في شَق النواة . عن سواد : أصله : عني ولكنه أقام المظهر مقام المضمر ، وهو يخاطب النبي ﷺ حين وفد عليه لِيُسْلِمَ . المقاصد النحوية .

المعنى : يخاطب سواد ﷺ رسول اللَّه ﷺ قائلًا له : كن لي شفيعًا يوم لا تغني شفاعة شافع عن سواد قدر الخيط الذي في شق النواة .

الشاهد : قوله : « بمغن فتيلًا » ؛ حيث دخلت الباء الزائدة في خبر « لا » العاملة عمل « ليس » ، وهو قليل .

(٥) في المخطوط : « نقل » ، والأفضل ما أثبت .

(٦) من الطويل . قائله الشَّنفري الأزدي - عمرو بن براق - ديوانه (٥٩) . أوضح المسالك (١/٢٩٥) وخزانة الأدب (٣/٣٤٠) ، والدرر (١/١٠١) ، وشرح الأشموني (١/١٢٣) ، وشرح ابن عقيل (١/٣١٠) ، ومغني اللبيب (٢/٥٦٠) ، وهمع الهوامع (١/١٢٧) .

اللغة : أجشع : من الجشع ، وهو الحرص على الأكل ، وقال الجوهري : (هو أشد الحرص) . المقاصد النحوية (٢/١١٧) .

المعنى : إن مدت الأيدي إلى الطعام لم أكن متعجلًا ؛ لأن التعجل جشع .

الشاهد : قوله : « لم أكن بأعجلهم » ؛ حيث زيدت الباء في خبر « كان » ، وهذا قليل .

١٤٤ - دَعَانِي أَخِي وَالْخَيْلُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ فَلَمَّا دَعَانِي لَمْ يَجِدْنِي بِقُعْدَدِ [(١)]

الثالث - مما حمل علي « ليس » - : « إن » النافية لكن عملها [(٢)] خاص بأهل العالية قال شاعرهم :

١٤٥ - إِنْ هُوَ مُسْتَوْلِيًا عَلَى أَحَد إِلَّا عَلَى أَضْعَفِ المَجَانِينِ [(٣)]

وسمع من كلام بعضهم [(٤)] : « إنْ أَحد خيرًا مِن أحدٍ إلا بالعافية » وعليه قراءة سعيد ابن جبير [(٥)] : ﴿ إِنِ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادًا أَمْثَالَكُمْ ﴾ [الأعراف: ١٩٤] [(٦)] .

(١) من الطويل . قائله دُرَيْدُ بن الصِّمَّة . ديوانه (٤٨) . أوضح المسالك (١/٢٩٦) ، وتخليص الشواهد (٢٨٦) ، وجمهرة أشعار العرب (١/٥٩٠) ، والدرر (١/١٠١) ، ولسان العرب (٣/٣٦٢) (قعد) والهمع (١/١٢٧) .
اللغة : الخيل : الفرسان . أخوه : عبد اللَّه ، وكان قد قتل يوم حنين ، وجعل دريد يندب وهو جريح . وقد مات هو الآخر يوم حنين - ويسمى أخوه أيضًا بمعبد وخالد . بقعدد : يقال : رجل قعدد إذا كان قريب الآباء إلى الجد الأكبر ، والمراد به : ضعيفًا متأخرًا .
المعنى : طلبني أخي في الحرب ، والحال أن الفرسان بيني وبينه ، ولما طلبني لم يجدني قعددًا يعني : ضعيفًا متأخرًا . والمقاصد النحوية (٢/١٢٤ - ١٢٥) .
الشاهد : قوله : « لم يجدني بقعدد » ؛ حيث دخلت الباء في المفعول الثاني لـ « وجد » ؛ لتقديم النفي عليه ، وهذا قليل .

(٢) أجاز إعمالها الكسائي وأكثر الكوفيين وابن السراج والفارسي ، ومنع ذلك الفراء وأكثر البصريين ، واختلفوا في النقل عن سيبويه ؛ فنقل السهيلي عنه الإجازة ، ونقل النحاس عنه المنع . ارتشاف الضرب (٢/١٠٩) .

(٣) من المنسرح . قائله مجهول . أوضح المسالك (١/٢٩١) ، وخزانة الأدب (٤/١٦٦) ، والدرر (١/٩٦) ، وشرح الأشموني (١/١٢٦) ، وشرح ابن عقيل (١/٣١٧) ، وهمع الهوامع (١/١٢٥) .
اللغة : يروى : إلا على حزبه الملاعين . والمجانين : جمع مجنون ، وهو من ذهب عقله ، وأصله من خبله الجن .
المعنى : ما هو واليًا على أحد إلا على حزبه المجانين .
الشاهد : قوله : « إن هو مستوليًا » ؛ حيث أعملت « إن » النافية عمل « ليس » على لغة أهل العالية (ما فوق أرض نجد إلى أرض تهامة وإلى ما وراء مكة ، وهي الحجاز وما والاها) .

(٤) الجنى الداني (٢٠٩) ومن النثر أيضًا : « إن ذلك نافعك ولا ضارَّك » ، وقال أعرابي : « إنَّ قائمًا » يريد : « إن أنا قائمًا » ، حذفت الهمزة ، نقلت حركتها إلى النون ، وأدغم النونان . ارتشاف الضرب (٢/١٠٩) ، وهمع الهوامع (١/١٢٤ - ١٢٥) .

(٥) سعيد بن جبير بن هاشم الأسدي الوالبي الكوفي ، سمع جماعة من أئمة الصحابة ، وعرض على ابن عباس ﷺ وغيره ، قتله الحجاج بواسط سنة خمس وتسعين (٩٥هـ) عن تسع وخمسين سنة . غاية النهاية (١/٣٠٥) ، والمعارف (١٩٧) .

(٦) بتخفيف « إن » ، ونصب « عباد » . المحتسب (١/٢٧٠) ، والبحر المحيط (٤/٤٤٠) ، والكشاف (٢/١٨٢) .

الرابع - مما حمل علي « ليس » - : « لات » وأصلها : « لا » زيدت التاء ؛ لتأنيث اللفظة [١] أو للمبالغة في المعنى ، وعملها إجماع من العرب ، وتعمل في : « الحين » بكثرة وفي « والساعة والأوان » بقلة ولا يجمع بين معموليها ، بل لا بد من حذف أحدهما ، والغالب كونه للمرفوع . مثال عملها في « الحين » قوله تعالى : ﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ [ص : ٣] قراءة السبعة [٢] بنصب « الحين » علي أنه الخبر ، والاسم محذوف علي ما هو الغالب من أمرها وقرئ شاذًّا [٣] برفع « الحين » علي أنه الاسم ، والخبر محذوف وهو خلاف الغالب ومثال عملها في « الأوان » [٤] قول الآخر :

١٤٦ - طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلَاتَ أَوَانٍ ... فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ [٥]

فحذف اسمها على ما هو الغالب وحذف ما أضيف إليه خبرها الذي هو الأوان ، ونوي معنى المحذوف ، فاستحق الخبر البناء علي الضم ؛ لكونه علي وزن « نَزَالِ » فبني علي الكسر ؛ تشبيهًا به ، ونوّن للضرورة .

---

(١) على رأي الجمهور والأخفش ، وذهب ابن الطراوة إلى أنها ليست للتأنيث ، وإنما زيدت كما زيدت على « الحين » كقول الشاعر [الكامل] :

الْعَاطِفُونَ تَحِينَ مَا مِنْ عَاطِفِ

أي : حين ما من عاطف . وذهب ابن أبي الربيع إلى أن أصلها : « ليس » ؛ أبدلت السين تاء ، فعادت الياء إلى أصلها ، وهو الألف ، فصارت « لات » . همع الهوامع (١٢٦/١) .

(٢) الإتحاف (٤١٨/٢) ، والنشر في القراءات العشر (٣٦١/٢) .

(٣) قرأ عيسى بن عمر : ﴿ وَلَاتَ حِينُ ﴾ ، وروى عنه ﴿ وَلَاتِ حِينُ ﴾ ، ﴿ وَلَاتُ حِينُ ﴾ بالرفع فيهما أبو السمّال ، و﴿ ولا تحِينُ مناص ﴾ عيسى وأبو السمّال . البحر المحيط (٣٦٧/٧) ، والكشاف (٦٨/٤) ومختصر شواذ ابن خالويه (١٣٩) .

(٤) قيل : عملها خاص بالحين فقط ، وهو مذهب سيبويه والجمهور ، وقيل : تعمل أيضًا في مرادفه ، وعليه ابن مالك كقوله : [الكامل]

نَدِمَ الْبُغَاةُ وَلَاتَ سَاعَةَ مَنْدَمِ

همع الهوامع (١٢٦/١) ، وشرح التسهيل لابن مالك (٣٧٧/١) .

(٥) من الخفيف . قائله أبو زبيد الطائي . ديوانه (٣٠) . الإنصاف (١٠٩/١) ، وخزانة الأدب (١٦٩/٤ ، ١٨٣ ، ١٨٥ ، ١٩٠) ، (٥٣٩/٦ ، ٥٤٥) ، والخصائص (٣٧٠/٢) ، والدرر (٩٩/١) ، وشرح الأشموني (١٢٦/١) ، وشرح المفصل (٣٢/٩) ، ولسان العرب (٤٠/١٣) (أوان) ، (٤٦٦/١٥) (لا) ، (٤٦٨/١٥) (لات) ، وهمع الهوامع (١٢٦/١) .

اللغة : الأوان : الحين والزمان . اللسان « الأوان » . أن : تفسيرية .

المعنى : طلب هؤلاء القوم صلحنا ، والحال أن الأوان ليس أوان الصلح ، فقلنا لهم : ليس الحين حين بقاء الصلح . المقاصد النحوية (١٥٩/٢) .

الشاهد : قوله : « ولات أوان » ؛ حيث وقع خبر « لات » لفظة « أوان » ، كما وقع « الحين » كذلك .

أفعال المقاربة

فَصْلٌ : ويتنظم في سلك الأفعال الرافعة (١) الاسم الناصبة الخبر : أفعال المقاربة ، لكن هذه لا يتقدم خبرها على اسمها إلا فيما سنذكره ، ولا يكون [٣٣/أ] خبرها إلا فعلًا مضارعًا رافعًا لضمير اسمها إلا خبر « عسى » ، فيجوز رفعه لما اتصل بالضمير كقول الشاعر :

١٤٧ - وَمَاذَا عَسَى الحَجَّاجُ يَبْلُغُ جُهْدُهُ إِذَا نَحْنُ جَاوَزْنَا حَفِيرَ زِيَادِ (٢)

فيمن روى « جهده » بالرفع .

وندر كونه اسمًا (٣) مفردًا بعد « عسى وكاد » . مثال « عسى » قول بعضهم (٤) : « عسى الغوير أبؤسًا » ، ومثال « كاد » قول الآخر :

١٤٨ - فَأُبْتُ إلى فهم وما كدت آيبًا وكم مثلها فارقتُها وهي تصفرُ (٥)

---

(١) في المخطوط : « الرافع » .

(٢) من الطويل . قائله الفرزدق . ديوانه (١/ ١٦٠) . أوضح المسالك (١/ ٣٠٨) ، والدرر (١/ ١٠٨) ، وشرح الأشموني (١/ ١٣٠) ، والمقاصد النحوية (٢/ ١٨٠) ، وهو لمالك بن الريب في ملحق ديوانه (٥١) . خزانة الأدب (٢/ ٢١١) .

اللغة : حفير زياد : بين الشام والعراق ، **وزياد** : هو ابن أبي سفيان مات سنة ثلاث وخمسين من الهجرة . المقاصد النحوية (٢/ ١٨٠) .

المعنى : لا يقدر الحجاج على بلوغي إذا جاوزت موضع حفير زياد .

الشاهد : قوله : « يبلغ جهده » ؛ حيث رفع خبر « عسى » « يبلغ » اسمًا ظاهرًا متصلًا بضمير الاسم ، أما باقي أفعال المقاربة ففي خبرها ضمير مرفوع به عائد على الاسم ، وروي بنصب « جهده » على أنه مفعول لـ « يبلغ » ؛ لأنه يستعمل متعديًا كـ « بلغت المكان » ، ويستعمل لازمًا كـ « بلغ الغلام » ، وعلى النصب لا شاهد فيه . وفيه شاهد آخر ؛ حيث جاء خبر عسى من دون « أن » ، وهو قليل . المقاصد النحوية (٢/ ١٨١) .

(٣) وجعل الخبر اسمًا مفردًا تنبيهًا على الأصل المتروك ؛ لئلا يجهل . شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٣٩٣) .

(٤) يضرب مثلًا للرجل يخبر بالشر فيتهم به ، وقد نسب إلى سيدنا عمر ﷺ ، والصحيح أنه تمثل به . جمهرة الأمثال (٢/ ٤٥) ، ومجمع الأمثال للميداني (٢/ ١٧) ، ولسان العرب (غور) .

(٥) من الطويل . قائله تأبط شرًّا - ثابت بن جابر بن سيفان - ديوانه (٩١) . الإنصاف (٢/ ٥٥٤) وخزانة الأدب (٨/ ٣٧٤) ، (٩/ ٣٤٧) ، والدرر (١/ ١٠٧) ، وشرح ابن عقيل (١/ ٣٢٥) ، وشرح المفصل (٧/ ١٣) ، ولسان العرب (٣/ ٣٨٣) (كيد) ، وهمع الهوامع (١/ ١٣٠) .

اللغة : فأبت : رجعت . وفهم : قبيلة ، وهي فهم بن عمرو بن قيس بن غيلان ، وكان يشتار عسلًا في جبل ليس له طريق ، فأخذ عليه قوم بني لحيان - حي من هذيل - ذلك الموضع وخيروه النزول على حكمهم أو إلقاء نفسه من هذا الموضع ؛ فصب العسل الذي معه على الجبل وألقى نفسه فسلم ، وكان بينه =

وجعله ابن الحاجب [(١)] شذوذًا . وشذ كونه جملة اسمية بعد « جعل » كقول الشاعر :

١٤٩ - وَقَدْ جَعَلَتْ قَلُوصُ بَنِي سُهَيْلٍ مِنَ الأَكْوَارِ مَرْتَعُهَا قَرِيبُ [(٢)]

أو فعلية مصدرة بإذا كقول ابن عباس ﵄ : « وَقَدْ جَعَلَ الرَّجُلُ إذا لم يستطع [أن يخرجَ] أَرْسَلَ رَسُولًا » [(٣)] . وعرف ابن الحاجب [(٤)] أفعال المقاربة بقوله : (ما وضع لدنو الخبر رجاء أو حصولًا أو أخذًا فيه) . وظاهر هذا التعريف أن أفعال الباب كلها للمقاربة ، لكن قسم منها لمقاربة الخبر رجاء نحو : « عسى » ، وقسم لمقاربة حصوله نحو : « كاد » ، وقسم لمقاربته أخذًا فيه نحو : « جعل ، وطفق » وعلى هذا الظاهر حمله بعض [(٥)] الشارحين ، وحينئذ لا يكون في تسميتها أفعال المقاربة تجوز ، وقسم ابن مالك [(٦)] ، وأتباعه أفعال الباب ثلاثة أقسام :

= وبين الموضع الذي استقر على الطريق مسيرة ثلاثة أيام وأخذ يكلمهم . آيبًا : راجعًا من آب يؤوب ، وكم مثلها : أي : وكم مثل هذه الخطة فارقتها ، وهي تتلهف كيف أفلت منها . تصفر : من صفير الطائر . المقاصد النحوية (١٦٩/٢) .

المعنى : فرجعت إلى فهم - قومي - وما كدت أرجع ، وكم مثل الخطة التي دبرها لي هؤلاء القوم فارقتها ، وهي تتلهف إلى معرفة كيف أفلت منها .

الشاهد : قوله : « وما كدت آيبًا » ؛ حيث جاء خبر « كاد » اسمًا مفردًا وهو نادر ، ويروى البيت : « وما كنت آيبًا » ، وعليه فلا شاهد .

(١) ذكر ابن الحاجب أن مجيء أخبار هذه الأفعال أفعالًا ، إنما هو لغرض تقوية المقاربة عن طريق مجيء الأفعال بلفظ الحال ، وقد فهم من ذكره هذا أن العدول عن ذلك بمجيء الخبر اسمًا يعتبر شذوذًا . الإيضاح في شرح المفصل (١٣/٢) ، (٩٠ ، ٩١) .

(٢) من الوافر . قائله مجهول . تخليص الشواهد (٣٢٠) ، وخزانة الأدب (١٢٠/٥) ، (٣٥٢/٩) ، والدرر (١٠٨/١) ، وشرح التصريح (٢٠٤/١) ، وهمع الهوامع (١٣٠/١) .

اللغة : قلوص : الشابة من النوق بمنزلة الجارية من النساء ، وقيل : هي أول ما يركب من إناث الإبل إلى أن تثنى ، فإن أثنت فهي ناقة ، ويجمع على قلص وقلائص . بني سهيل : يروى « بني زياد » . الأكوار : جمع كُور بضم الكاف : الرحل ، وبفتحها : الجماعة الكثيرة من الإبل . مرتعها : مرعاها .

المعنى : أقبلت هذه القلوص فرعت قريبة من الرحال لما بها من الإعياء . المقاصد النحوية (١٧٠/٢ ، ١٧١) .

الشاهد : قوله : « مرتعها قريب » ؛ حيث وقعت هذه الجملة الاسمية خبرًا عن « جعلت » من أفعال المقاربة ، وهذا شاذ ، وقيل : « جعلت » ههنا بمعنى « طفقت » ، ولذلك لا يتعدى ، و« مرتعها قريب » حال .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب : التفسير - باب : ﴿ وأنذر عشيرتك الأقربين ﴾ (١٧١/٣) وهو في شواهد التوضيح (٧٨) ، وفي المخطوط : « إذا لم يستطع أرسل » بإسقاط « أن يخرج » سهوًا .

(٤) شرح الكافية للرضي (٣٠١/٢) . (٥) كالجامي . الفوائد الضيائية (٢٩٨/٢) .

(٦) شرح التسهيل لابن مالك (٣٨٩/١) .

قسم وضع لرجاء الخبر وهو : « عسى ، وحرى [١] ، واخلولق » ، وقسم لقربه وهو : « كاد ، وكَرَب - بفتح الراء ونقل بكسرها - [٢] وأوشك ، وألَمَّ ، وأولى [٣] » ، وقسم للشروع فيه ، وهو : « جعل ، وأخذ ، وطفِق - بفتح الفاء وكسرها ، وبالباء أيضًا - وأنشأ ، وعلق ، وهبَّ ، وقام ، وهلهل » وفي التسهيل [٤] أن « هلهل » من أفعال المقاربة ، وعند ابن الحاجب [٥] أن « كرب ، وأوشك » من القسم الثالث . قال أتباع ابن مالك [٦] : فيكون تسميتها أفعال المقاربة من باب تسمية الكل باسم جزئه ، فهي مجازية .

وخبر هذه الأفعال بالنسبة لاقترانه بـ « أَنْ » وعدم اقترانه أقسام :

قسم يجب فيه الاقتران ، وهو : « أولى » من أفعال المقاربة ، وأفعال الرجاء إلا « عسى » ؛ لأن لخبر لما كان مَرْجُوًّا كان مستقبلًا ، فقرن بـ « أن » إشعارًا بذلك ، وإنما حمل علي أفعال الرجاء بعض أفعال المقاربة ؛ لما بينهما من عدم الحصول الحالي .

وقسم يجب تجرده من « أن » ، وهو : أفعال الشروع ، و« هلهل » من المقاربة ؛ لما بين الشروع في الخبر والاستقبال الذي تشعر به « أن » من التنافي ، وحمل بعض أفعال المقاربة على أفعال الشروع ؛ لأن الخبر إذا دنا [٧] حصوله كأنه حاصل ؛ فلا يقرن بأداة استقبال .

وقسم يجوز اقترانه وتجرده ، وهو : « عسى ، وأوشك ، وكاد ، وكرب ، وألَمَّ » لكن الاقتران في « عسى وأوشك » كثير ، وتركه نادر ، ومثال الكثير فيهما قوله تعالى : ﴿ فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ ﴾ [المائدة : ٥٢] [٣٣/ب] وقال ﷺ : « **مَنْ حَامَ حَوْلَ الحِمَى يُوشكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ** » [٨] . ومثال القليل قول الشاعر :

---

(١) خلافًا لثعلب ؛ إذ جعل « حرى » حرفًا . ارتشاف الضرب (١١٨/٢) ، وأثبتها ابن مالك ، وقال : (هي أغربها يقال : « حرى زيد أن يجيء » بمعنى : عسى زيد أن يجيء) . شرح التسهيل لابن مالك (٣٨٩/١) . وقال أبو حيان : (ويحتاج ذلك إلى استثبات) . ارتشاف الضرب (١١٨/٢) .

(٢) همع الهوامع (١٢٨/١) .

(٣) جاء في الحديث : « **لولا أنه شيء قضاه الله لألَمَّ أن يذهب بصره** » . ارتشاف الضرب (٢٠/٢) .

(٤) قال ابن مالك : (ولمقاربته - الخبر - هلهل) . التسهيل (٥٩) .

(٥) شرح الوافية نظم الكافية (٣٦٩) .

(٦) قال ابن هشام : (وهذا من باب تسمية الكل باسم الجزء كتسميتهم الكلام كلمة) . أوضح المسالك (٣٠١/١) . وقال ابن عقيل : (فتسميتها أفعال المقاربة من باب تسمية الكل باسم البعض) . شرح ابن عقيل (٣٢٣/١) .

(٧) في المخطوط : « دنى » .

(٨) أخرجه البخاري في صحيحه في : كتاب : الإيمان - باب : فضل من استبرأ لدينه (١٩/١) ، ومسلم في صحيحه في كتاب : البيوع - باب : أخذ الحلال وترك الشبهات (٥٠/٥) .

١٥٠ - عَسَى الكَرْبُ الذِي أمْسَيْتُ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَه فَرَجٌ قَرِيبُ (١)

وقول الآخر :

١٥١ - يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ فِي بعض غِرَّاتِهِ يُوَافِقُهَا (٢)

و « كاد ، وكرب » بالعكس . مثال الكثير الذى هو التجرد قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴾ [البقرة : ٧١]

وقول الشاعر :

١٥٢ - كَرَبَ القَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ حِينَ قَالَ الوُشَاةُ هِنْدٌ غَضُوبُ (٣)

---

(١) من الوافر . قائله هُدْبة بن خَشْرم . أوضح المسالك (٣١٢/١) ، وخزانة الأدب (٣١٦/٩) ، والدرر (١٠٦/١) ، وشرح التصريح (٢٠٦/١) ، وشرح ابن عقيل (٣٢٧/١) ، وشرح المفصل (١١٧/٧ ، ١٢١) ، وهمع الهوامع (١٣٠/١) .

اللغة : الكرب : أي سجنه ، حيث قال القصيدة التي منها البيت وهو في السجن ، عندما قتل زيادة بن زيد من بني عمه ، وقتل هدبة ولم يقبل ابن زيادة الدية .

المعنى : عسى أن يكون وراء ذلك الحزن - بأثر سجنه - فرج قريب . المقاصد النحوية (١٨٥/٢ ، ١٨٦) .

الشاهد : قوله : « يكون وراءه فرج قريب » ؛ حيث جاء خبر « عسى » فعلًا مضارعًا غير مقترن بـ « أن » ، وهذا قليل ، وقيل : « فرج » اسم « يكون » ووراءه : خبر يكون ، واعترض بأن خبر الأفعال المقاربة لا يرفع الظاهر إلا شاذًّا ، تقول : « كاد زيد يموت » ولا يقال : « كاد زيد يموت أخوه » إلا شذوذًا ، والصواب أن اسم « يكون » ضمير الكرب المستتر ، والاسمية خبرها ، وقيل : يجوز أن تكون « يكون » تامة وفاعلها ضمير الكرب والجملة الاسمية حالًا . المقاصد النحوية (١٨٧/٢) .

(٢) من المنسرح . قائله أمية بن أبي الصلت . ديوانه (٤٢) . شرح التصريح (٢٠٧/١) ، وشرح المفصل (١٢٦/٧) ، والكتاب (١٦١/٣) .

اللغة : منيته : موته . الغرات : جمع غرة ، وهي الغفلة .

المعنى : يوشك من فر من منيته أي موته في الحرب أن يقع فيها بسبب الغفلة . المقاصد النحوية (١٨٨/٢) .

الشاهد : قوله : « يوافقها » ، حيث جاء خبرًا لـ « يوشك » ، وهو مجرد من « أن » وهذا قليل ؛ لأن الكثير أن يقترن خبرها بـ « أن » كـ « عسى » .

(٣) من الخفيف . قائلة كلحبة اليربوعي - هبيرة بن عبد الله - أو رجل من طيئ . أوضح المسالك (٣٤١/١) ، والدرر (١٠٥/١) ، وشرح الأشموني (١٣٠/١) ، وهمع الهوامع (١/ ١٣٠) .

اللغة : كرَب : بفتح الراء بمعني « كاد » . الجوى : شدة الوجد . الوشاة : جمع واشٍ من وشى به إذا نَمَّ عليه ، ويروى : « حين قال العذول » من العذل ، وهو الملامة . وهند اسم امرأة . وغضوب : عبوس .

المعنى : كاد القلب يذوب من شدة شوقه وحزنه حين قال اللائم : محبوبتك هند غضوب عليك . المقاصد النحوية (١٩٠/٢ ، ١٩١) .

الشاهد : قوله : « يذوب » ؛ حيث وقع خبرًا لـ « كاد » فتجرد من « أن » ، وهو الكثير في خبر « كاد » .

ومثال القليل : « ما كدتُ أن أصليَ العصر حتى كادت الشمسُ أن تغربَ » [(١)]

وقول الشاعر :

١٥٣ - سَقَاهَا ذَوُو الأَحْلَامِ كَأْسًا عَلَى الظَّمَا ... وَقَدْ كَرَبَتْ أَعْنَاقُهَا أَنْ تَقَطَّعَا [(٢)]

وما قدمنا من جواز تجرد خبر « عسى » من « أن » هو مذهب سيبويه [(٣)] ، ومذهب جمهور [(٤)] البصريين أن التجرد خاص بالشعر أي : ضرورة .

وجواز اقتران خبر « كاد » بـ « أن » مذهب ابن مالك وطائفة [(٥)] ، وقال الأندلسيون [(٦)] : (لا يجوز إلا في الضرورة) ، ولا يعرف سيبويه [(٧)] في خبر « كرب » إلا التجرد ، وما ورد من الاقتران فمحمول على الضرورة .

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب : مواقيت الصلاة - باب : من صلى بالناس جماعة بعد ذهاب الوقت (١٤٧/١) براوية : « ما كدت أصلي العصر حتى كادت الشمس تغرب » دون « أن » ، وفي كتاب : الأذان - باب : قول الرجل : ما صلينا » ، (١٥٧/١) برواية : « أن » دون لفظة « العصر » ، وأخرجه مسلم في صحيحه في كتاب : المساجد ومواضع الصلاة - باب : الدليل لمن قال : الصلاة الوسطى هي صلاة العصر (١١٣/٢) برواية « أن » و « العصر » ، وأخرجه النسائي في سننه في كتاب : السهو - باب : إذا قيل للرجل : هل صليت ؟ يقول : لا (٨٥/٣) برواية « أن » دون « العصر » .

(٢) من الطويل . قائله أبو زيد الأسلمي . أوضح المسالك (٣١٦/١) وتخليص الشواهد (٣٣٠) ، والدرر (١٠٥/١) ، وشرح الأشموني (١٢٣/١) ، وشرح ابن عقيل (٣٣٥/١) ، وهمع الهوامع (١٣٠/١) .

اللغة : سقاها : الضمير يرجع إلى العروق في قوله :

مَدَحْتُ عُروقًا للنَّدى مَصَّتْ الثَّرَى ... حَدِيثًا فَلَمْ تَهْمُمْ بأن تَتَرَعْرَعَا
نَقَائِذَ بُؤْسٍ ذَاقَتْ الفَقْرَ والغِنَى ... وحَلَّبَتِ الأَيَّامَ وَالدَّهرَ أَضْرُعَا
سَقَاهَا ....

وذلك أنه هجا بهذه القصيدة إبراهيم بن هشام بن المغيرة والى المدينة ، ووصفه بأنه لم يزل في ضر وبؤس حتى أنقذه ذوو رحمه ؛ فجعلوه ملكا بعد أن كان من السوقة . ذوو الأحلام : أصحاب العقول ، وفي المخطوط : « ذوا » ويروى : « ذوو الأرحام » ، وعليه المعنى . كأسًا يروى : « سجلًا » وهو الدلو إذا كان فيها ماء قل أو كثر ، ولا يقال لها : سجل ، وهى فارغة ، ويجمع علي سجال . الظما : العطش . أن تقطعا : أصله : « أن تتقطعا » ، فحذفت إحدى التاءين للتخفيف . المقاصد النحوية (١٩٣/٢) .

المعنى : لم تزل هذه العروق في ضر وبؤس حتى أنقذها ذوو أرحامها (بنو مروان) ، وقد أوشكت أن تموت .

الشاهد : قوله : « أن تقطعا » ؛ حيث وقع خبرًا لـ « كرب » مقترنًا بـ « أن » ، وهذا قليل .

(٣) الكتاب (١٥٨/٣) .

(٤) ارتشاف الضرب (١٢٠/٢) .

(٥) قال ابن مالك : (وورده مقرونًا بـ « أن » قليل) . شرح التسهيل لابن مالك (٣٩١/١) .

(٦) قال أبو حيان : (وكرب عند أصحابنا من الضرورة ، ولا يقع في الكلام) . ارتشاف الضرب (١٢٠/٢) .

(٧) قال سيبويه : (وأما « كاد » فإنهم لا يذكرون فيها « أن » ، وكذلك « كرب » يفعل ، ومعناها واحد ؛ يقولون : « كرب يفعل ، وكاد يفعل ») . الكتاب (١٥٩/٣) .

ويجوز في « عسى ، وأوشك ، واخلولق » أن تسند لـ « أن يفعل » مستغنية به عن الخبر ، وهل هي حينئذ تامة أو ناقصة ؟ [١] فيه وجهان ، وإذا استغنت بـ « أن يفعل » فهي متجردة عن [٢] ضمير اسم قبلها مسند إليه في المعنى ، وإن لم تستغن عملت [في] [٣] ضميره نحو : « زيد عسى أن يقوم » فـ « زيد » مبتدأ ، و« عسى أن يقوم » خبره ، ورابط الخبر بالمتبدأ فاعل الفعل بعد « أن » على الاستغناء واسم « عسى » على عدمه ، و« أن يقوم » في موضع رفع على الأول ، وفي موضع نصب على الخبرية على الثاني ، ويظهر أثر التقديرين في التثنية والجمع والتأنيث ؛ فتقول علي الاستغناء : « الزيدان عسى أن يقوما ، والزيدون عسى أن يقوموا ، والهندات عسى أن يقمن ، وهند عسى أن تقوم » وعلى عدمه : « عسيا أن يقوما ، وعسوا أن يقوموا ، وعسين أن يقمن ، وعست أن تقوم » واللغة الأولى أوضح وبها جاء التنزيل ؛ قال اللّه تعالى : ﴿لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُوا۟ خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَآءٌ مِّن نِّسَآءٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ﴾ [الحجرات : ١١] .

فإن تأخر عن « أن يفعل » اسم كذلك نحو : « عسى أن يقوم زيد » جاز أن يكون فاعلًا للفعل الذي بعد « أن » ، وأن يكون اسم « عسى » ففي الفعل بعد « أن » ضميره ، وعلى الأول احتملت « عسى » التمام والنقصان ، وعلى الثاني فليس إلا النقصان ، ويكون من باب تقديم الخبر على الاسم ، والمألوف في هذا الباب خلافه . ويظهر أثر الاحتمالين أيضًا في التثنية والجمع والتأنيث ؛ فتقول على الأول : « عسى أن يقوم أخواك » [٤] بتجريد « يقوم » من الضمير ، و« عسى أن يقوم إخوتك أو نسوتك » بالتجريد مع التذكير والتأنيث ، و« عسى أن يطلع الشمس [٥] ، وعسى أن تطلع الشمس » بالتذكير والتأنيث . وعلى الثاني : « عسى أن يقوما أخواك ، وعسى أن [٣٤/أ] يقوموا إخوتك ، وعسى أن يقمن نسوتك » بإثبات الضمير و« عسى أن تطلع الشمس » بالتأنيث لا غير ، و« أوشك ، واخلولق » مثل « عسى » في هذا التقرير ، فلا نطوّل بذكره [٦] .

---

(١) ناقصة وأن والفعل سادة مسد الجزءين ، أو تامة فتكتفي بالمرفوع كقوله تعالى : ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا﴾ [البقرة : ٢١٦] ، و﴿عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ [الإسراء : ٧٩] . همع الهوامع (١٣١/١) ، والتمام لغة أهل الحجاز ، والنقصان لغة بني تميم . شرح التصريح (٢٠٩/١) .

(٢) في المخطوط : « عن الضمير » . (٣) تكملة يقتضيها السياق .

(٤) في المخطوط : « زيادة من » .

(٥) في المخطوط : « زيادة بالتذكير والتأنيث » .

(٦) تقول على لغة الحجاز : « الزيدان اخلولق أن يأتيا ، وأوشك أن يأتيا ، والزيدون اخلولق وأوشك أن يأتوا ، والهندات اخلولق وأوشك أن يأتين » . وعلى لغة بني تميم تقول : « اخلولقا أن يأتيا ، وأوشكا أن يأتيا ، والزيدون اخلولقوا وأوشكوا أن يأتوا ، والهندات اخلولقن وأوشكن أن يأتين » .

والأكثر والأقيس في « عسى » [١] فتح السين إذا أسندت إلى تاء الضمير أو نونه أو « نا » كقوله تعالى : ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ ﴾ [محمد: ٢٢] ، وقرأ نافع بالكسر [٢] ، وبالباقون بالفتح .

ولا تنصرف هذه الأفعال ، بل تلازم المضي إلا أربعة أفعال تصرفت تصرفًا ناقصًا :

الأول : « أوشك » فاستعمل لها مضارع ، وهو أشهر من ماضيها - وقد تقدم - ، واسم فاعل لكن بندور كقول الشاعر :

١٥٤ - فإنَّك مُوشِكٌ أَنَّ لا تَرَاهَا وَتَعدو دُونَ غَاضِرَةَ العَوَادِي [٣]

الثاني : « طفق » فاستعمل لها مضارع ومصدر ، حكى الأخفش [٤] : « طَفِقَ يطفَق طفقًا » كـ « فرح يفرح فرحًا » ، و« طفَق يطفِق طفُوقًا » [٥] كـ « جلس يجلس جلوسًا » .

الثالث : « جعل » فاستعمل لها مضارع لا غير ، حكى الكسائي [٦] : « إنَّ البعيرَ لَيَهْرم حتَّى يَجْعَلُ [٧] إذا شَرِبَ الماء مَجَّهُ » .

الرابع : « كاد » واستعمل لها مضارع كقوله تعالى : ﴿ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيٓءُ ﴾ [النور: ٣٥] ، ومصدر هو « مَكَادٌ ومَكَادَة ، وكَوْدٌ » وفي ثبوت اسم فاعل لها تردد [٨] ،

---

(١) همع الهوامع (١/١٢٩) .

(٢) الإتحاف (٢/٤٧٧) ، والنشر في القراءات العشر (٢/٢٣٠) .

(٣) من الوافر . قائله كثير عزة . ديوانه (٢٢٠) . أوضح المسالك (١/٣٢١) ، والدرر (١/١٠٤) ، وشرح الأشموني (١/١٣١) ، وشرح التصريح (١/٢٠٨) ، وهمع الهوامع (١/١٢٩) .

اللغة : موشك : اسم فاعل من أوشك ، وأصله من الوشك ، وهو السرعة ، ويقال : عجبت من وشك ذلك الأمر أي : سرعته . ووشك البين : سرعة الفراق . غاضرة : اسم جارية أم البنين أخت عمر بن عبد العزيز ﷺ ، وقد قال هذا تشبيبًا بها . العوادي : عوائق الدهر . أي تصرف عنها الصوارف . المقاصد النحوية (٢/٢٥٥ - ٢٥٨) .

المعنى : قد أوشكت أن لا ترى غاضرة ، وقد صرفتك عنها الصوارف . (يخاطب نفسه) .

الشاهد : قوله : « موشك » ؛ حيث استعمل اسم الفاعل من « أوشك » ، وهو نادر .

(٤) معاني القرآن للأخفش (١/٣٢٣) ، وهمع الهوامع (١/١٢٩) ، ويقال : طبق . ارتشاف الضرب (٢/١١٨) ، وشرح التصريح (١/٢٠٨) .

(٥) اللسان « طفق » .

(٦) وفيه شذوذ وقوع الفعل الماضي خبرًا . معاني القرآن للفراء (١/١٣٤) ، والتصريح (١/٢٠٨) ومعاني القرآن للكسائي (٨٩) .

(٧) بالرفع ؛ لأن « حتى » ابتدائية . حاشية الصبان (١/٢٦٥) .

(٨) أثبته جماعة منهم ابن مالك ، والصواب خلافه ، ومما روي :

.... وإنَّنِي يَقِينًا لَرَهْنٌ بِالذِي أَنَا كَائِدُ =

وليس « كارب » اسم فاعل لـ « كرب » الناقصة [١] ، بل للتامة .

وإذا وقعت « كاد » بعد حرف نفي فقيل : منفية كالأفعال ، وهو الأصح عند ابن الحاجب [٢] وصوّبه ابن مالك [٣] ، لكن قال : (قد يكون نفيها إعلامًا ببطء الوقوع وأما الثبوت فحاصل) . وقيل : هي للإثبات [٤] بدليل قوله تعالى : ﴿ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾ [البقرة : ٧١] وقد فعلوا ، وبدليل أن الشعراء خطّئوا ذا الرُّمة [٥] في قوله :

١٥٥ - إِذَا غَيَّرَ الهَجْرُ المُحِبِّينَ لَمْ يَكَدْ ... رَسِيسُ الهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ [٦]

= [الطويل] . والرواية - كما جزم بها ابن السكيت شارح ديوان كثير - : « أنا كابد » من المكابدة ، والقياس : مُكابِدٌ . شرح التصريح (٢٠٨/١) . شرح الأشموني (٢٥٦/١) .

(١) نحو قولهم : « كَرَبَ الشتاء » أي : قرب ، وقد جزم به الجوهري وغيره ، ومثل قولهم أيضًا : « كل دان قريب » ، فهو كارب . وأما المتعدية فنحو : « كَرَبْتُ القيدَ » ، إذا ضيقته على المقيد . شرح التصريح (٢٠٨/١) شرح الأشموني (٢٦٥/١) .

(٢) شرح الكافية للرضي (٣٠١/٢) .

(٣) حيث قال : (إن نفيها نفي المقاربة وإثباتها إثبات المقاربة ، فمعنى : ﴿ إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا ﴾ [النور : ٤٠] لم يرها ولم يقارب أن يراها ، ومعنى : ﴿ يَتَجَرَّعُهُۥ وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُۥ ﴾ [إبراهيم : ١٧] لا يسيغه ولا يقارب إساغته . وقد يقال : « لم يكد زيد يفعل » ويكون مراده أنه فعل بعسر لا بسهولة . وهو خلاف الظاهر الذي وضع له اللفظ أولًا) . وقال ابن هشام : (لما كثر استعمال مثل هذا فيما انتفت عنه مقاربة الفعل أولًا ثم فعله بعد ذلك توهم من توهم أن هذا الفعل بعينه هو الدال على حصول ذلك الفعل بعينه ، وليس كذلك ؛ بل فهم حصول الفعل من دليل آخر كما فهم من الآية : ﴿ وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾ [البقرة : ٧١] من قوله : ﴿ فَذَبَحُوهَا ﴾ .

فالخلاصة : أن نفيها نفي ، وإثباتها إثبات ، وإذا فهم النفي إثبات فهو من قرينة أخرى ، وأتت « كاد » ؛ لتدل على البطء في الفعل وثقله على نفس الفاعل . شرح التسهيل لابن مالك (٣٩٩/١) ومغني اللبيب لابن هشام (٨٦٩) .

(٤) حتى اشتهر ذلك ، وألغز المعري فيها ؛ فقال [الطويل] :

أَنَحْوِيَّ هَذَا العَصْرِ ما هِيَ لَفظةٌ ... جَرَتْ في لِسَانَيْ جُرْهِمٍ وثَمُودِ

إذا استُعْمِلتْ في صُورةِ الجَحْدِ أَثْبَتَتْ ... وَإِنْ أَثْبتَتْ قَامَتْ مَقَامَ جُحُودِ

مغني اللبيب (٨٦٨) .

(٥) **ذو الرمة هو** : غيلان بن عقبة بن بُهَيْش . يكنى أبا الحارث ، وهو من بني صَعْب ، وأحد عشاق العرب ، كثير الأخذ من غيره ، من أحسن الناس تشبيهًا . والرُّمَّة : قطعة من الحبل الخلق بضم الراء وتشديد الميم ، ويجوز كسرها . الشعر والشعراء (٥٢٤/١/٥٣٦) ، وخزانة الأدب (٥١/١ ، ٥٢) .

(٦) من الطويل . قائله ذو الرمة . ديوانه (١١٩٢) . خزانة الأدب (٣٠٩/٩ - ٣١٢) ، وشرح الأشموني (١٣٤/١) ، وشرح المفصل (١٢٤/٧) .

اللغة : النأي : البعد . الرسيس : يطلق على أول الشيء ، وعلى الشيء الثابت ، والأول ههنا هو المراد ، ومعناه ههنا : مس الهوى . يبرح : يزول . اللسان (رسيس) ، وحاشية الصبان (٢٦٨/١) .

المعنى : إذا تغير حب كل محب لم يقارب حبي التغيير ، وإذا لم يقاربه فهو بعيد منه ، وهذا أبلغ من أن يقول : لم يبرح ؛ لأنه قد يكون غير بارح ، وهو قريب من البراح أي : الذهاب ، بخلاف المخبر عنه بنفي =

لما كان للإثبات والمقصود خلافه ، وقيل : هي في الماضي للإثبات بدليل الآية ، وفي المضارع للنفي بدليل البيت ، ولا تسلم التخطئة لجواز عدم التوارد على محل واحد ؛ فيكون المخطئ ممن يرى الإثبات ، وذو الرمة ممن يرى النفي . انتهى ما يتعلق بالناسخ الرافع للاسم ، الناصب الخبر .

وأما ما يعمل عكس هذا العمل فأشار إليه المؤلف بقوله :

إن وأخواتها

(**وأما إن وأخواتها فإنها ترفع الاسم وتنصب الخبر ... إلخ**) [١] .

وأقول : الناسخ الذي يعمل عكس عمل « كان » فينصب الأول ويرفع الثاني ثمانية أحرف ، وهي : « إنَّ ، وأَنَّ ، وَكَأَنَّ ، ولَيْتَ ، ولَعَلَّ ، وعَسى [٢] ، و « لا » النافية للجنس » . ولم يذكر المصنف [٣] « لا » ؛ لكثرة أحكامها فأفردها بباب يخصها ، ولم يذكر « عسى » ؛ لأن عملها هذا العمل ضعيف ولغة قليلة [٤] ، وإذا عملت هذا العمل ؛ فالتزموا أن يكون اسمها ضميرًا كقول الشاعر :

= مقاربة البراح . الأشموني (١/٢٦٨) - وقد جعل قول ذي الرمة صحيحًا بليغًا ؛ لما قاله في معناه- وشرح الكافية للرضي (٢/٣٠٦ - ٣٠٧) .

(١) قال ابن آجروم : (وأما إن وأخواتها فإنها تنصب الاسم وترفع الخبر ، وهي : « إن وأن ولكن وليت ولعل » تقول : « إن زيدًا قائم ، وليت عمرًا شاخص » ، وما أشبه ذلك . ومعنى « إن ، وأن » للتوكيد ، و« لكن » للاستدراك ، و« كأن » للتشبيه ، و« ليت » للتمني ، و« لعل » للترجي والتوقع) . الآجرومية (١٨) .

(٢) في قولك : « عساي ، وعساك ، وعساه » ثلاثة مذاهب :

الأول : إجراؤها مجرى « لعل » في نصب الاسم ورفع الخبر ، كما أجريت « لعل » مجراها في اقتران خبرها بـ « أن » ، وهذا رأي سيبويه .

الثاني : أنها باقية على عملها عمل « كاد » ، واستعير ضمير النصب مكان ضمير الرفع ، وهذا رأي الأخفش ، ورد بأن الإنابة في المنفصل نحو : « ما أنا كأنت ، ولا أنت كأنا » . وأما قول الشاعر [الرجز] :

يَا بْنَ الزُّبَيْرِ طَالَمَا عَصَيْكَا

فالكاف فيه بدل من التاء بدلًا تصريفيًا ، وكذلك يرد بأن الخبر قد ظهر مرفوعًا مما يدل على أن الضمير هو الاسم قال الشاعر : [الطويل]

فَقُلْتَ عَسَاهَا نَارُ كَأْسٍ وَعَلَّهَا ... تَشَكَّى فَآتِي نَحْوَها فَأَعُودُها

والثالث : أنها باقية على إعمالها عمل « كان » والكلام مقلوب فجعل الخبر مخبرًا عنه والعكس ، وهذا رأي المبرد والفارسي . الكتاب (٢/٣٧٤ ، ٣٧٥) والمقتضب (٣/٧١ ، ٧٢) ومغني اللبيب (٢٠٣ ، ٢٠٤) .

(٣) ابن آجروم .

(٤) قال ابن هشام : (وهو قليل) . مغني اللبيب (٢٠٣) .

١٥٦ - فَقُلْتُ عَسَاها نارُ كَأْسٍ وَعَلَّهَا تشكَّى فآتي نحْوَهَا فأعُودُهَا [١]

وفي كونها حرفًا أو فعلًا ثلاثةُ أقوال : الصحيح منها : إن عملت عمل « إنَّ » [٢] فحرف ، وإلا ففعل ، ولهذه الأحرف صدر الكلام إلا « أن » المفتوحة ؛ والمصدرية لم تتقدم معمولاتها عليها .

وإنما لم يتقدم معمول المفتوحة عليها وإن لم تكن صدرًا ، لمشابهتها للمكسورة لفظًا ومعنى .

وأما تقدم [٣] أخبارها علي أسمائها ففيه تفصيل ؛ وهو : أن الحرف إن كان غير « عسى ، ولا » والخبر ظرفًا أو مجرورًا جاز ، وإلا فلا . مثال الظرف قوله تعالى : ﴿ إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا ﴾ [المزمل: ١٢] ، ومثال المجرورة قوله تعالى : ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً ﴾ [النازعات: ٢٦] ؛ والوجه في عمل هذه الأحرف هذا العمل : أنها لما لازمت الجملة الاسمية مستغنية بها وكان لفظها مشبهًا لفظ الفعل الناسخ في الجملة ؛ استحقت الرفع والنصب ، لكن جاء المنصوب قبل المرفوع ؛ تنبيهًا علي الفرعية .

ومعنى « إن ، وأن » للتأكيد ، ومعنى « كأن » التشبيه المؤكد ، وقد جاءت للتحقيق أيضًا في رأي [٤] ، ومعنى « لكنْ » الاستدراك ؛ وهو رفع ما يتوهم من

(١) من الطويل . قائله صخر بن جعد الخضري . أوضح المسالك (١/٣٢٩) ، وخزانة الأدب (٥/ ٣٥٠) ، والدرر (١/١١٠) ، وهمع الهوامع (١/١٣٢) .

اللغة : وعلها : أصله : لعلها ، و« عل » لغة في « لعل » والهاء فيها ترجع إلى « الكأس » ، وهو اسم محبوبته . تشكى : أصله : تتشكى ؛ فحذفت إحدى التاءين ، كما في قوله تعالى : ﴿ نَارًا تَلَظَّىٰ ﴾ [الليل: ١٤] أصله : تتلظى .

المعنى : لعل النار نار كأس ، ولعلها تمرض لكي أعودها . المقاصد النحوية (٢/٢٢٨ - ٢٢٩) .

الشاهد : قوله : « عساها » ؛ حيث جاءت « عسى » بمعنى « لعل » وعملت عملها ، واسمها الضمير المتصل بها .

(٢) وهو مذهب السيرافي ، ومذهب سيبويه أنها إذا عملت عمل « إن » ففعل إلا أنها حملت على « لعل » ، ومذهب المبرد والفارسي أنها فعل ولكن الإسناد معكوس ، فالمنصوب هو الخبر والمرفوع هو الاسم ، ومذهب أبي الحسن هي فعل لكن جعل ضمير النصب مكان ضمير الرفع تجوزًا ، وهو في محل رفع اسم « عسى » ، وهو من أخوات « كان » . الكتاب (٢/٣٧٤ - ٣٧٥) والمقتضب (٣/٧١ - ٧٢) وارتشاف الضرب (٢/١٢٤ - ١٢٥) .

(٣) منع في غير الجار والمجرور والظرف ؛ لأن عملها بحق الفرعية - على الفعل - وجاز فيهما ؛ للتوسع فيهما ، وقد يجب تقديم الخبر ، وهو جار ومجرور أو ظرف نحو : « إن في الدار ساكنها ، وإن عند هند أخاها » ؛ لاتصال الضمير بالاسم . همع الهوامع (١/١٣٥) .

(٤) في رأي الكوفيين والزجاجي : أنها تأتي للتحقيق والوجوب ؛ مثل [الوافر] :

فأصبحَ بَطْنُ مكَّةَ مُقْشعِرًا كأن الأرضَ لَيْسَ بِهَا هِشَامُ

أي : إن الأرض ؛ لأنه قد مات ، ورثاه بذلك ، وخرجه ابن مالك على أن الكاف للتعليل كاللام ؛ أي : =

الكلام السابق . فإذا قيل : « زيد كريم » توهم أنه شجاع ؛ لما بين الشجاعة والكرم من المصاحبة غالبًا ، فيرفع هذا التوهم بأن يقال : « لكنه جبان » ، وربما جاءت للتوكيد نحو : « لو جاءني أكرمته لكنه لم يجئ » . ومعنى « ليت » ، التمني وهو طلب ما لا طمع فيه نحو : « ليت الشبابَ عائدٌ » ، أو ما فيه عسر كقول الآيس من العطاء : « ليت لي مالًا فأحج منه » . ومعنى « لعل » التوقع ، وهو يعبر عنه بالترجي في المحبوب نحو : « لعل الله يرحمنا » ، وبالإشفاق في المكروه كقوله تعالى : ﴿ فَلَعَلَّكَ بَٰخِعٌ نَّفۡسَكَ ﴾ [الكهف : ٦] ، وجاءت أيضًا للتعليل كقول بعضهم [١] : « افرَغْ (مِن) عَمَلِكَ لَعَلَّنَا نتغدى » ، وحمل عليه قوله تعالى : ﴿ لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوۡ يَخۡشَىٰ ﴾ [طه : ٤٤] [٢] ، وأجاز الكوفيون [٣] أن تأتي للاستفهام كقوله تعالى : ﴿ وَمَا يُدۡرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ﴾ [عبس : ٣] ؛ ولذلك علقت الفعل قبلها [٤] ، وفيها لغات عشر :

أشهرها : ما تقدم .

الثانية : حذف لامها الأولى [٥] .

الثالثة والرابعة : إبدال عينها همزة ، ولامها الأخيرة [٦] نونًا ، مع حذف اللام الأولى وثبوتها .

الخامسة والسادسة : إبدال الأخيرة نونًا مع الحذف والثبوت في الأولى .

= لأن الأرض ، وقال السيوطي : إنه من باب تجاهل العارف كقوله [الطويل] :

أيا شَجَر الخَابُور ما لـك مورِقًا ... كأنَّك لَم تَجزَعْ عَلَى ابنِ طَرِيفِ

وتأتي أيضًا عند الكوفيين والزجاجي للتقريب نحو : « كأنك بالشتاء مقبل ، وكأنك بالفرج آت » ، وزعم أنه إن كان خبرها جامدًا كانت للتشبيه نحو : « كأن زيدًا أسد » وإن كان مشتقًا كان بمنزلة ظننت وتوهمت نحو : « كأن زيدًا قائم » ؛ لأن الشيء لا يشبه بنفسه ، ورد بأنه تشبيه حالة بحالة ، والتقدير : كأن هيئة زيد هيئة قائم . وقيل : تأتي للتعجب نحو قوله تعالى : ﴿ وَيۡكَأَنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلۡكَٰفِرُونَ ﴾ [القصص : ٨٢] ، وخرجه ابن مالك على أن الكاف للتعليل بمعنى اللام « لأنه » . شرح التسهيل لابن مالك (٢/٧) ، وهمع الهوامع (١/١٣٣) .

(١) زاده الأخفش والكسائي . ومثله قوله تعالى : ﴿ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ ﴾ [الشورى : ١٧] ، ومغني اللبيب (٣٧٩) وشرح التصريح (١/٢١٣) . وفي المخطوط : « أفرغ عملك » .

(٢) وقد أثبته جماعة ، منهم الأخفش والكسائي ، وحملوا عليه هذه الآية ، وقال ابن هشام : (ومن لم يثبت ذلك يحمله على الرجاء ، ويصرفه للمخاطبين أي : « اذهبا على رجائكما ») .

(٣) وأرجع البصريون هذه المعاني كلها إلى الترجي والاشفاق . همع الهوامع (١/١٣٤) .

(٤) لأن الاستفهام من معلقات أفعال القلوب عن العمل لفظًا ؛ فعلق « درى » هنا لهذا السبب .

(٥) الأولى : « لعل » ، والثانية « علَّ » ، وقد حكاها سيبويه . الكتاب (٣/٣٣٢) ، والثالثة والرابعة « لأن ، أن » ، والخامسة والسادسة : « لعنَّ ، عنَّ » ، والسابعة والثامنة : « رغنَّ ، رعنَّ » ، والتاسعة : « لغنَّ » ، والعاشرة : « لعلت » .

(٦) في المخطوط : لامه الأخير .

السابعة والثامنة : إبدال لامها الأولى راء ، والأخيرة نونًا ، مع إعجام العين وإهمالها .

التاسعة : إبدال لامها الأخيرة نونًا مع إعجام العين ، وربما أنثت « لعل » بالتاء وهي **اللغة العاشرة** ، وزاد بعض المغاربة (١) لغة أخرى ؛ وهي : حذف لامها وإبدال الأخيرة نونًا مع إعجام العين ، وفي الغُرَّة (٢) لغة أخرى ؛ وهي : إبدال لامها الأولى راء .

و« عسى » مثل « لعل » في الترجي ، وما ذكرناه من نصب هذه الأحرف الاسم ورفعها الخبر هي اللغة الفصيحة المشهورة ، وربما جاء الجزآن منصوبين (٣) بعد « ليت » عند طائفة (٤) ، وبعد الستة الأول عند أخرى (٥) .

ويجوز أن يحذف اسم هذه الأحرف [٣٥/أ] إذا دل عليه دليل ، لكن الغالب أن

---

(١) « غنَّ » ، وقيل : أبدلت الغين من العين ، وقيل : هما لغتان . ارتشاف الضرب (٢/١٥٥) ، وهمع الهوامع (١/١٢٤) . وزاد بعضهم : غلَّ ، ولونَّ ، ولعا ، ورعلَّ . حاشية الصبان (١/٢٧١) .

(٢) في المخطوط : « وفى العدة » ، والغرة : كتاب في النحو ، شرح اللمع لابن جني **لابن الدهان** ؛ وهو الحسن بن محمد بن علي بن رجاء أبو محمد ، كان متبحرًا في اللغة ، أخذ العربية عن الربعي ويوسف بن السيرافي والرماني ، مات سنة سبع وأربعين وأربعمائة . إنباه الرواة (١/٣٣٩) ، وبغية الوعاة (١/٥٢٣ - ٥٢٤) ، وبروكلمان (٢/٢٤٧) والغرة المخفية لابن الخباز شرح لألفية ابن معط ، وفيها « لعا » (٢/٢٤٢) .

(٣) في المخطوط : « منصوبان » .

(٤) عليٍ أن هذا خاص بـ « ليت » ، وعليه الفراء ، ومنه [الرجز] :

يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا

وأول ذلك عند المانعين على أن الثاني حال ، والعامل فيه فعل هو الخبر ، وقدره الرضي : « لنا رواجع » ، والكسائي : « كانت رواجع » ، وضعفه الرضي ؛ لأن إضمار « كان » فيما لا يشتهر غير مقبول ، وقدره بعضهم بـ « أقبلت رواجعًا » . شرح الكافية للرضي (٢/٣٤٧) ، وهمع الهوامع (١/١٣٤) ، وحاشية الصبان (١/٢٦٩) .

(٥) قيل : لغة وعليه أبو عبيد القاسم بن سلام ، وابن الطراوة ، وابن السيد ، ومنه قوله [الطويل] :

إذا اسودَ جُنحُ اللَّيْلَ فَلْتَأْتِ وَلْتَكُنْ ... خُطَاكَ خِفَافًا إِنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدًا

ومنه [الرجز] :

إن الـعـجـوزَ خَـبَّـةً جَـروذَا ... تَـأْكُـلُ كُـلَّ لَـيْـلَـةٍ قَـفِـيـزًا

(خَبةً : ماكرة - جروزًا : أكولًا) . وقوله [الرجز] :

كـأَن أُذُنَـيْـهِ إِذَا تَـشَـوَّفَـا ... قَـادِمَـةً أَوْ قَـلَـمًـا مُـحَـرَّفَـا

في الحمار - التشوف : التطلع . قادمة : واحدة قوادم الطير وهي مقادم ريشه وهي عشر في كل جناح ، وسمع : « لعل زيدًا أخانا » .

وأوله الجمهور على ما سبق من جعل الثاني حالًا ، وتقدير الخبر ، والتقدير : يشبهون أسُدًا أو تلقاهم أسُدًا وكانوا - على ضعف - ويحكيان قادمة ، أو يخلفان قادمة ، و« تأكل » خبر « إن » و« خبة جروزا » حالان من فاعلَ « تأكل » . شرح التسهيل لابن مالك (٢/٩ ، ١٠) ، والهمع (١/١٣٤ - ١٣٥) ، وحاشية الصبان (١/٢٦٩ - ٢٧٠) .

يكون ضمير الشأن وعليه قوله ﷺ : « إنَّ مِنَ أَشَدِّ الناس عَذَابًا يَوْم القيامة المُصَوِّرونَ » [١] .
وكذلك يجوز حذف خبرها إذا دل عليه دليل ، ويجوز أن يكون اسمها وخبرها نكرتين ، كقول الشاعر :

١٥٧ - وإنَّ شِفَاءً عَبْرَةٌ مُهْرَاقَةٌ فَهَلْ عِنْدَ رَسْمٍ دَارِسٍ مِنْ مُعَوَّلِ [٢]

ويجوز أن يكون الأول نكرة ، والثاني معرفة نحو : (إنَّ قريبًا منك زيد) [٣] وشرط المسألتين حصول الفائدة .

فَصْلٌ : ويجب فتح همزة (إنَّ) إن وجب سد المصدر مسدها ، ومسد [٤] معموليها بأن تكون فاعلة كقوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا ﴾ [العنكبوت : ٥١] أي : إنزالنا ، أو مفعولة كقوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا نَسُوقُ الْمَاءَ ﴾ [السجدة : ٢٧] أي : سوقنا الماء ، وعلى هذا التأويل قس ، أو مبتدأ كقوله تعالى : ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الْأَرْضَ ﴾ [فصلت : ٣٩] ، أو نائبة عن الفاعل كقوله تعالى : ﴿ قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِّ ﴾ [الجن : ١] ، أو مضافًا إليها كقوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴾ [الذاريات : ٢٣] أو مدخولة حرف جر كقوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب : اللباس - باب : عذاب المصورين يوم القيامة (٦٤/٧) بحذف « من » ، وأخرجه مسلم في صحيحه في كتاب : اللباس والزينة - باب : لا تدخل الملائكة بيتًا فيه كلب ولا صورة (١٦١/٦) من حديث عبد الله بن مسعود ، وقد ذكره بنفس هذه الرواية مع روايات أخرى بحذف « من » وحدها وبحذفها مع « إن » أيضًا .

(٢) من الطويل . قائله امرؤ القيس . ديوانه (٩) . خزانة الأدب (٤٤٨/٣) ، (٢٧٧/٥ ، ٢٨٠) ، (٢٧٤/٩) ، (٢٩/١١ ، ٢٩٢) ، والدرر (٩٢/٢ ، ١٩٢) ، وشرح الأشموني (٤٣٤/٢) ، والكتاب (١٤٢/٢) ، وهمع الهوامع (٧٧/٢ ، ١٤٠) .

اللغة : يروى : « وإن شفائي عبرة إن سفحتها » أي : صببتها ؛ فلا شاهد فيه . العبرة : الدمعة . مهراقة : مصبوبة ، يقال : أرقت الماء فأنا أريقه إراقة ، وهرقت الماء أهريقه ، ومنهم من يقول : أهرقت . عند رسم دارس : درس بعضه وبقي بعض أي : ذهب أو سيدرس بمرور الدهر عليه . من معول : من مَبْكَى أخذ من العويل ، وهو صياح ، أو من أمر يعول عليه أي : يعتمد ، أو من محمل يحمل عليه يقال : عوَّل على فلان أي : احمل عليه .

المعنى : فهل يحمل على الرسم ويعول عليه ، ويكلم ، وأي شيء أدرس من هذه المنازل إذا لم ير فيها إلا موتى . شرح القصائد السبع الطوال لابن الأنباري (٢٥ - ٢٧) .

الشاهد : قوله : « وإن شفاء عبرة مهراقة » ؛ حيث جاء اسم « إن » وخبرها نكرتين .

(٣) مثل به سيبويه . الكتاب (١٤٢/٢) ، ومثل للمسألة الأولى بقولهم : « إن ألفًا في دراهمك بيض » ، و« إن بالطريق أسدًا رابض » . الكتاب (١٤٣/٢) .

(٤) في المخطوط : « سد معمولها » .

ﱡﭐﳆﱠ [الحج: ٦٢]. فإن امتنع السد تعين الكسر؛ فكسرها [١] في الابتداء نحو: ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ﴾ [الكوثر: ١]، أو تالية لـ «إذ» أو «حيث» أو «ألا» نحو: «قرأت إذ إنك سامع، جلست حيث إن زيدًا جالس». وظاهر كلام ابن الحاجب [٢] وجوب فتح التالية لـ «حيث»؛ لأنها مضاف إليها، وقرره على ذلك من قرأت له من شارحي كلامه [٣]، ومثال التالية «ألا» قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوۡلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ﴾ [يونس: ٦٢]، وكذا يجب الكسر في أول الصلة كقوله تعالى: ﴿وَءَاتَيۡنَٰهُ مِنَ ٱلۡكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ﴾ [القصص: ٧٦] [٤]، بخلاف الواقعة في أثنائها نحو: «جاء الذي عندي أنه فاضل»، ويجب الكسر أيضًا في أول الصفة نحو: «جاء رجل إنه شجاع»، أو كانت محكية بالقول كقوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي عَبۡدُ ٱللَّهِ﴾ [مريم: ٣٠] أو كانت خبرًا لاسم عين كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ﴾ إلى قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَفۡصِلُ بَيۡنَهُمۡ﴾ [الحج: ١٧]، أو وقعت بعد قسم لم يصرح بفعله كقوله تعالى: ﴿حمٓ ۝١ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ ۝٢ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ﴾ [الدخان: ١ - ٣]، أما لو ذكر جاز الفتح والكسر؛ إن لم يكن بعدها اللام كقول الشاعر:

١٥٨ - أَوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكِ الْعَلِيِّ ... أَنِّي أبو ذَيَّالِكِ الصَّبِيِّ [٥]

---

(١) في المخطوط: «فكسره»، والأفضل ما أثبت.

(٢) حيث قال: (وفتحت فاعلة ... ومضافًا إليها ...). الكافية بشرح الرضي (٢/٤٩٣).

(٣) حيث قال الرضي بعد قول ابن الحاجب: (وفتحت فاعلة نحو: «بلغني أنك قائم»؛ لأن الفاعل لا يكون إلا مفردًا، وكذا المفعول به .. وكذا المبتدأ .. وكذا المضاف إليه نحو: «فعلت هذا كراهة أنك قائم» وأن مع مدخولها مضافة إلى «حيث» فتأخذ حكم المضاف إليها. شرح الكافية للرضي (٢/٣٤٩ - ٣٥٠). وفي المخطوط: «وقرره على ذلك من رأيت من شارحيه».

(٤) ﴿لَتَنُوٓأُ بِٱلۡعُصۡبَةِ أُوْلِي ٱلۡقُوَّةِ﴾ [القصص: ٧٦].

(٥) من الرجز. قائله رؤبة بن العجاج. ملحق ديوانه (١٨٨). أوضح المسالك (١/٣٤٠)، وشرح الأشموني (١/١٣٨)، وشرح ابن عقيل (١/٣٥٨).

اللغة: ذيَّالك: مصغر «ذلك» كما أن مصغر «ذاك»: ذيَّاك. وقبل هذا البيت.

لَتَقْعُدِنَّ مَقْعَدَ القَصِيِّ ... مِنِّي ذِي الْقَاذُورَةِ المَقْلِيِّ

وقال ابن بري: هما لأعرابي قالهما عندما قدم من سفره فوجد امرأته قد ولدت غلامًا. والقصي: البعيد. وذو القاذورة: الذي لا يخالط الناس. والمقلي: المبغوض، من قلاه يقليه قلى.

المعنى: لتقعدن أيتها المرأة مني مقعد البعيد المبغوض أو تحلفي أني أبو ذلك الصبي. المقاصد النحوية (٢/٢٣٢ - ٢٣٣).

الشاهد: قوله: «أني أبو ذيالك»؛ حيث يجوز في «أن» الفتح والكسر؛ فالكسر على جواب القسم، والفتح على تقدير حرف جر: «على أني أبو ذيالك».

خلافا للبصريين (١) في إيجاب الكسر وكذا يجوز الوجهان إذا تلت « إذا » الفجائية كقول الشاعر :

١٥٩ - وَكُنتُ أُرى زَيْدًا كما قِيلَ سَيِّدًا ... إذا أَنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا واللَّهازِمِ (٢)

فالفتح علي سبكها مع ما بعدها بمصدر ، وهو مبتدأ ، والخبر محذوف تقديره : « فإذا العبودية حاصلة » أو الخبر « إذا » إن قدرت ظرفًا أي : ففي الحضرة العبودية ، والكسر علي معنى « فإذا هو عبد القفا » ثم أدخلت « إن » فكسرت ؛ لدخولها على الجملة ، ويجوز الوجهان - أيضًا - إذا تلت « أن » فاء الجزاء ، أو كانت خبرًا عن قول [٣٥/ب] ومخبرًا عنها بقول وفاعل القولين واحد . مثال الأول قوله تعالى : ﴿ أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [الأنعام : ٥٤] ، فالكسر على أنها داخلة على الجملة ، والفتح على سبكها (٣) مع مدخولها بالمصدر ، وجعله مبتدأ والخبر محذوفًا وبالعكس .

ومثال الثاني : « أَوَّلُ قولي إِنِّي أحمد اللَّهَ » فلو انتفى القول الأول تعين الفتح ، وإن انتفى الثاني تعين الكسر ، وكذا يتعين الكسر إن تعدد القائل . وهناك مسائل أخرى يجوز فيها الوجهان تركناها ؛ خشية الإطالة (٤) .

---

(١) واختاره الزجاجي والفتح عند الكسائي والبغداديين ، وأوجبه أبو عبد اللّٰه الطوال . أوضح المسالك (٣٤٢/١) ؛ وشرح التصريح (٢١٩/١) .

(٢) من الطويل . قائله مجهول . أوضح المسالك (٣٣٨/١) ، وخزانة الأدب (٢٦٥/١٠) ، والدرر (١١٥/١) ، وشرح الأشموني (١٣٨/١) ، وشرح ابن عقيل (٣٥٦/١) ، وشرح المفصل (٩٧/٤) ، (٦١/٨) ، والكتاب (١٤٤/٣) ، والهمع (١٣٨/١) .

اللغة : عبد القفا واللهازم : كناية عن الخسة والذلة . واللهازم : جمع لهزمة ، وهي طرف الحلقوم ، ويقال : هي عظم ناتئ تحت الأذن ، وقيل : هي مضغة تحت الأذن .

المعنى : كنت أظن زيدًا سيدًا كما قيل ، فإذا هو ذليل خسيس عبد البطن ، ويقال : ظن سيادته فلما نظر إلى قفاه ولهازمه تبين عبوديته ولؤمه ، وخص هذين ؛ لأن القفا موضع الصفع ، واللهازم موضع اللكز . المقاصد النحوية (٢٢٤/٢ - ٢٢٥) .

الشاهد : قوله : « إذا أنه عبد القفا واللهازم » ؛ حيث يجوز في « أن » الكسر والفتح .

(٣) علي معنى : فالغفران حاصل .

(٤) ويجوز الوجهان أيضًا إذا وليت « أن » الواو بعد قولك : « هذا ، أو ذاك » مثل قوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكُمْ وَأَنَّ ٱللَّهَ مُوهِنُ كَيْدِ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ [الأنفال : ١٨] ، ف « ذلكم » خبر لمبتدأ محذوف أي : الأمر ذلك ، و« أن » معطوفة على الخبر أي : والأمر أيضًا « أن اللّٰه موهن كيد الكافرين » وإن عطفنا علي الجملة كلها كسرنا الهمزة . شرح الكافية للرضي (٣٥٠/٢) .

فَصْلٌ : وإذا أريد تقوية التوكيد جيء بـ « لام الابتداء » بعد « إنَّ » المكسورة ، وكان القياس أن تكون في أول الكلام ، لكن لما كرهوا الجمع بين حرفين بمعنى واحد ؛ زحلقوا اللام للجزء الثاني من الجملة ، فإن قيل : فلم لم يعكس ؟ قلنا : لأن اللام فيها فائدة ، وهي التأكيد ، و« إنَّ » فيها فائدتان : العمل والتأكيد ؛ فاستحقت الجزء الأول الذي هو معتمد الكلام ، وأعطيت اللام الجزء الأخير ؛ حطًّا لدرجتها عن درجة « إنَّ » فإن قيل : فَهَلَّا تدخل بعد المفتوحة تقوية للتأكيد أيضًا ؟ قلنا : قد قال به بعضهم [1] متمسكًا عليه بقوله تعالى : ﴿ إِلَّآ أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ ﴾ [الفرقان : ٢٠] في قراءة [2] من فتح الهمزة ، وهي شاذة ، والصحيح عدم الدخول ، بل دخولها خاص بالمكسورة ؛ لبيان فضلها وأنها أم الباب ، وأما المفتوحة ففرع ولهذا قال سيبويه [3] : إن الحروف الناصبة للاسم الرافعة للخبر خمسة ، وأجاز بعضهم [4] أن تدخل لام الابتداء بعد « لكن » محتجًّا على ذلك بقول الشاعر :

١٦٠ - وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ [5]

والصحيح [6] خلافه ، بل هي زائدة لا لام الابتداء كما زيدت في الآية التي تقدمت آنفًا ، وكما زيدت في خبر المبتدأ في قول الشاعر :

---

(١) جوزه المبرد فيما نسب إليه . شرح التسهيل لابن مالك (٢/٣٠) ، وشرح ابن عقيل (١/٣٦٧) ، وهمع الهوامع (١/١٤٠) .

(٢) البحر المحيط (٦/٤٤٩) .

(٣) الكتاب (٢/١٣١) .

(٤) جوزه الكوفيون ، وخرجه الجمهور على الزيادة أو الشذوذ . همع الهوامع (١/١٤٠) .

(٥) من الطويل . قائله مجهول . الإنصاف (١/٢٠٩) ، وخزانة الأدب (١/١٦) ، (١٠/٣٦١ ، ٣٦٣) ، والدرر (١/١١٦) ، وشرح الأشموني (١/١٤١) ، وشرح ابن عقيل (١/١٦٣) ، واللامات للزجاجي (١٥٨) .

اللغة : لعميد : من عمده العشق إذا هدَّه ، وقيل : من انكسر قلبه من المودة ، ويروى : « لكميد » من الكمد وهو الحزن . المقاصد النحوية (٢/٢٤٧ - ٢٤٨) .

المعنى : قد هدَّني الشوق من أجل حبي إياها .

الشاهد : قوله : « لعميد » ؛ حيث لحقت « لام الابتداء » خبر « لكن » على رأي الكوفيين ، وأوَّلَ الجمهور ذلك على أن الأصل : « ولكن أنا من حبها لعميد » ، فحذفت الهمزة ، واتصلت « لكن » بـ « نا » ، وأدغمت النون في النون فصار كما ترى ، واستشهد به الزمخشري على أن الأصل في « لكنني » : « لكن إنني » بدليل دخول اللام في خبرها . المقاصد النحوية (٢/٢٤٨ - ٢٤٩) .

(٦) والحكم بأنها زائدة - كما قال الشارح - هو بعض تأويلات جمهور البصريين . همع الهوامع (١/١٤٠) .

١٦١ - أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ تَرْضَى من اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ (١)

في خبر « أمسى » كقول الآخر :

١٦٢ - مَرُّوا عَجَالَى وقالوا: كيف سيِّدُكُمْ فَقَالَ من سُئِلُوا : أَمْسَى لَمَجْهُودَا (٢)

وكذا زيدت في خبر « زال » كقول الشاعر :

١٦٣ - وَما زِلْتُ من لَيْلَى لَدُنْ أَنْ عَرفْتُهَا لَكَالْهَائِمِ الْمُقْصَى بِكُلِّ مَرَادِ (٣)

---

(١) من الرجز لرؤبة بن العجاج . ملحق ديوانه (١٧٠) ، ونسب له أو لعنترة بن عروس . أوضح المسالك (٢١٠/١) ، خزانة الأدب (٣٢٣/١٠) ، والدرر (١١٧/١) ، وشرح الأشموني (١٤١/١) ، وشرح المفصل (١٣٠/٣) ، (٥٧/٧) ، (٢٣/٨) .

اللغة : شهربه : وهي العجوز الفانية ، وكذلك الشهبرة . من اللحم : « من » للبدل كما في قوله تعالى : ﴿ أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْآخِرَةِ ﴾ [التوبة : ٣٨] .

المعنى : ترضى أم الحليس بدل اللحم بلحم عظم الرقبة . على حذف المضاف « لحم » . المقاصد النحوية (٥٣٥/١ - ٥٣٦) .

الشاهد : قوله : « لعجوز » ؛ حيث زيدت اللام في خبر المبتدأ تأكيدًا ، وقيل : الأصل أنها داخلة على مبتدأ محذوف تقديره : « لهي عجوز » ، وجعل البصريون الداخلة على خبر « لكن » كهذه . المقاصد النحوية (٥٣٦/١) . وحاشية الصبان (٢٨٠/١) .

(٢) من البسيط . قائله مجهول . تذكرة النحاة (٤٢٩) ، وخزانة الأدب (٣٢٧/١٠) ، (٣٣٢/١١) ، والدرر (١١٧/١) ، وشرح ابن عقيل (٣٦٥/١) ، وشرح المفصل (٤٦/٨ ، ٨٧) ، وهمع الهوامع (١٤١/١) .

اللغة : عجالى : جمع عجلان ، كسكارى جمع سكران ، وروي : « سراعًا » : جمع سريع . أمسى مجهودًا : من جهد الرجل ، فهو مجهود من المشقة ، وأراد من غبراء : مظلمة القبر . وهو في تذكرة النحاة لأبي حيان (٤٢٩) برواية :

مَرُّوا عَجَالَى وَقَالُوا : كَيْفَ صَاحِبُكُمْ قَالَ الذى سَأَلُوا : أَمْسَى لَمَجْهُودَا

المقاصد النحوية (٣١٠/٢ - ٣١١) ، وقد روي قوله : « من سئلوا » بالبناء للفاعل كرواية أبي حيان ، وعليه يقدر عائد محذوف أي : من سألوه ، وروي بالبناء للمفعول ، والرسم يساعده ؛ لأن الهمزة مكتوبة بصورة الياء ؛ ولو كان مبنيًا للفاعل لكتبت على ألف ، ويساعده أيضًا عدم إحواجه إلى تقدير فهذا أقرب ، وفي الأول مراعاة لفظ « من » وهو أكثر من مراعاة معناها ، ولكن مرجحات الثاني أكثر . حاشية الصبان (٢٨٠/١) .

المعنى : مروا عجالى فسألوا : كيف حال سيدكم ؟ فقال من سئلوا : أمسى مجهدًا ومتبعًا من العشق ، أو من ظلمة القبر كما فسره العيني .

الشاهد : قوله : « لمجهودًا » ؛ حيث زيدت اللام في خبر « أمسى » تأكيدًا ، وجعل البصريون الداخلة على خبر « لكن » كهذه اللام .

(٣) من الطويل . قائله كثير عزة . ديوانه (٤٤٣) . خزانة الأدب (٣٢٨/١٠) ، والدرر (١١٧/١) ، وشرح الأشموني (١٤١/١) ، وهمع الهوامع (١٤١/١) .

اللغة : لدن : عند . وكالهائم : من هام على وجهه يهيم هيمًا وهيمانًا ذهب من العشق أو غيره ، وقلب مستهام أي : هائم ، والهُيام : أشد العطش ، والهيام : الجنون من العشق . والمقصى : من أقصى إقصاء =

وفي خبر « ما » كقول الآخر :

١٦٤ - أَمْسَى أَبَانُ ذَلِيلًا بَعْدَ عِزَّتِهِ وَمَا أَبَانُ لَمِنْ أَعْلَاجِ سُودَانِ (١)

وإذا أدخلت لام الابتداء بعد المكسورة دخلت علي واحد من أربعة أشياء :

ضمير الفصل

الأول : ضمير الفصل المسمى عند الكوفيين عمادًا (٢) ، ودخولها عليه بغير شرط كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ ﴾ [آل عمران : ٢٦] ، وهذا إن قلنا : إن ضمير الفصل لا محل له (٣) ، وأما إذا قلنا : له محل (٤) ؛ فـ « هو » مبتدأ وما بعده خبر ، واللام داخلة علي خبر « إنَّ » .

الثاني : الاسم ؛ لكن يشترط أن يتقدم عليه خبر أو معموله ، مثال تقدم الخبر قوله تعالى : ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ ﴾ [ق : ٣٧] [٣٦/أ] ، ومثال تقدم معموله : « إنَّ في الدار

= أي : المبعد ، وبكل مراد : يروى : « بكل سبيل » أي : بكل مذهب ، والمراد في الأصل : هو مراد الريح ، وهو المكان الذي يهب فيه ويجاء ، ومن معانيه : موضع رعي الإبل .

المعنى : مازلت كالهائم الموله المبعد بكل مذهب من أجل ليلى عند معرفتي إياها . المقاصد النحوية (٢/٢٥٠ - ٢٥١) .

الشاهد : قوله : « لكالهائم » ؛ حيث زيدت اللام في خبر « زال » ، وجعل البصريون الداخلة على خبر « لكن » كهذه .

(١) من البسيط . قائله مجهول . الدرر (١/١١٧) ، وشرح الأشموني (١/١٤١) ، ومغني اللبيب (١/٢٣٢ - ٢٣٣) ، والهمع (١/١٤١) .

اللغة : أبان بالصرف ، نظرًا إلى أن وزنه « فعال » ، وبمنعه ، نظرًا إلى أن وزنه « أفعل » منقول من « أبان » ماضي « يبين » ، وهو الأصح . والأعلاج : جمع « علج » : الرجل الغليظ من كفار العجم . وسودان : جمع « أسود » . حاشية الصبان (١/٢٨٠ - ٢٨١) .

المعنى : صار أبان ذليلًا ، وما أبان إلا رجلًا غليظًا من العجم السودان ، على رأي الكوفيين أن اللام بمعنى « إلا » وعليه فلا شاهد ، أو : « ما أبان من العجم السودان » ، و« ما » نافية ، وعليه فهي زائدة في خبر « ما » شذوذًا ، وقيل : « ما » استفهامية ، والوقف على « أبان » أي : « وما أبان » ، والابتداء بـ « لمن أعلاج سودان » على أنها داخلة على مبتدأ محذوف أي : « لهو من أعلاج سودان » .

الشاهد : قوله : « لمن أعلاج » ؛ حيث زيدت اللام في خبر « ما » النافية - على المعنى الثاني - شذوذًا ، والمعنيان الآخران لا شاهد فيهما . مغني اللبيب (٣٠٧) ، وحاشية الصبان (١/٢٨١) .

(٢) وبعضهم يسميه دعامة . ارتشاف الضرب (١/٤٨٩) .

(٣) على مذهب البصريين . ارتشاف الضرب (١/٤٩٤) .

(٤) ذهب الكسائي إلى أن موضعه كموضع الاسم أي : ما قبله ، وذهب الفراء إلى أن موضعه موضع الخبر ، أي : ما بعده . الارتشاف (١/٤٩٤) ، ومغني اللبيب (٦٤٥) .

لزيدًا جالس » .

الثالث : الخبر ؛ لكن بشروط ثلاثة :

الأول : أن يكون مؤخرًا عن الاسم كقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ ﴾ [الرعد : ٦] (١) ؛ فلو تقدم لم تدخل عليه كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا ﴾ [المزمل : ١٢] .

الشرط الثاني : أن يكون مثبتًا كما تقدم ؛ فلو نفي لم تدخل عليه إلا شذوذًا كقول الشاعر :

١٦٥ - وَأَعْلَمُ إِنَّ تَسْلِيمًا وَتَرْكًا ... لَلَامُتَشَابِهَانِ وَلَا سَوَاءُ (٢)

الشرط الثالث : أن لا يكون فعلًا ماضيًا متصرفًا مجردًا عن « قد » ، فلا يجوز : « إن زيدًا لقام » إلا على إضمار « قد » على رأي (٣) ، فإن صرح بـ « قد » ؛ فدخول اللام أوضح ، فإن لم تضمره ولم يصرح بها ؛ فالبصري والكوفي (٤) على امتناع دخول اللام إن قدرت للابتداء بخلاف ما لو قدرت للقسم . فإن كان الماضي جامدًا ، أو كان الفعل مضارعًا دخلت اللام لقربهما من الأسماء ، فالأول : « إن زيدًا لنعم الرجل » (٥) ،

---

(١) في المخطوط : « إن ربك » .

(٢) من الوافر . قائله أبو حزام العلكي . خزانة الأدب (١٠/٣٣٠ - ٣٣١) ، والدرر (١/١١٦) ، وشرح الأشموني (١/١٤١) ، وشرح التصريح (١/٢٢٢) ، وهمع الهوامع (١/١٤٠) .

اللغة : تسليمًا : أي : على الناس ، وقيل : المراد تسليم الأمر . وتركًا : أي : للتسليم . للامتشابهان أي : متقاربان . ولا سواء : أي : ولا متساويان ، وكان حقه أن يقول : لا سواء ولا متشابهان ، لكنه اضطر فقدم وأخر ، وسواء : قيل : مصدر بمعنى المساواة ؛ فلذلك صح وقوعه خبرًا عن متعدد ، وقال الشيخ الصبان : (هو اسم مصدر بمعنى الاستواء) وقال على قول من قال : إنه مصدر : (فيه مسامحة) .

المعنى : أعلم وأجزم أن التسليم على الناس وتركه ليسا متساويين ولا قريبين من السواء ، وقيل معناه : أعلم أن تسليم الأمر لكم وتركه ليسا متساويين ولا متشابهين . حاشية الصبان (١/٢٨١) ، وشرح التصريح (١/٢٢٢) ، والمقاصد النحوية (٢/٢٤٤ - ٢٤٥) .

الشاهد : قوله : « للامتشابهان » ؛ حيث زيدت لام الابتداء في الخبر المنفي بـ « لا » ، وهو شاذ ، وسوغ ذلك أنه شبه « لا » بـ « غير » فأدخل عليها اللام ، وجاء في التصريح أن هذا البيت فيه شذوذان : **أحدهما** : دخول اللام على الخبر المنفي بـ « لا » ، **وثانيهما** : تعليق « أعلم » عن العمل ؛ حيث كسرت « إن » فدل على أنه معلق مع أن الخبر المنفي ليس صالحًا لدخول « اللام » . التصريح (١/٢٢٢) .

(٣) هو رأي الكسائي وهشام والأخفش ، ومنع بعضهم دخول لام الابتداء على الفعل الماضي مطلقًا لا مع « قد » ولا خاليًا عنها ؛ لأنه ليس له معنى اسم الفاعل ، وما سمع من ذلك فاللام للقسم لا للابتداء ، وأجاز الفراء : « إن زيدًا للقد قام » جمعًا بين لامي التوكيد ، ومنعه البصريون . ارتشاف الضرب (٢/١٤٤) وشرح التصريح (١/٢٢٣) ومغني اللبيب (٣٠١) .

(٤) ارتشاف الضرب (٢/١٤٤) .

(٥) منعه سيبويه ، وأجازه الكوفيون وكثير من الأندلسيين . الكتاب (١/١٤) ارتشاف الضرب (٢/١٢٤) .

والثاني : كقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾ [النحل: ١٢٤] [١] .

الرابع : مما تدخل عليه لام الابتداء معمول الخبر [٢] ، لكن بشرط توسطه ، فلا يجوز : « إن زيدًا يأكل لطعامك » ، وبشرط أن يكون الخبر صالحًا لدخولها ، فلا يجوز : « إن زيدًا لطعامك أكل » ؛ لكون العامل ماضيًا متصرفًا ، وبشرط أن يكون المعمول غير حال ؛ فلا يجوز : « إن زيدًا لضاحكًا قادم » قاله بعض المتأخرين (هو الشيخ [٣] بدر الدين بن مالك) ، ولم يظهر لنا وجه اشتراط الثالث ، وَلِمَ لَمْ تدخل اللام على الحال ؟ ويمكن أن يجاب عنه بأن الحال لما لم تفارق النصب لم يكن لها حظ في العمدية ، واللام إنما تدخل على العمدية أو ما يمكن أن يكون عمدة ؛ فلذلك دخلت على المفعول نحو : « إن زيدًا لطعامك آكل » ، والظرف نحو : « إن زيدًا ليوم الجمعة صائم » ؛ لأنهما وإن كانا فضلتين إلا أنهما يصيران عمدتين عند قيامهما عن الفاعل بخلاف الحال ؛ إذ لا يقوم عن الفاعل ، وينبغي أن يجري التمييز في هذا الحكم مجرى الحال بواسطة هذا التعليل .

فَصْلٌ : وإذا اتصلت « ما » الزائدة [٤] بهذه الأحرف أبطلت عملها على الأفصح [٥] ؛ فتدخل حينئذ على الفعلية والاسمية كقوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ﴾ [الأنبياء: ١٠٨] [٦] ، وقوله تعالى : ﴿ كَأَنَّمَا

---

(١) في المخطوط : « إن ربك » .

(٢) المعمول إذا كان ظرفًا أو جارًا ومجرورًا متوسطًا ففيه آراء ثلاثة :
أحدها : الجواز مطلقًا ، وإن دخلت على الخبر أيضًا ، وعليه المبرد ؛ فيجوز مثل : « إن زيدًا لبك مأخوذ ، وإن زيدًا لبك لواثق ، وإني لبحمد الله صالح » .
الثاني : المنع مطلقًا ، والثالث : الجواز إن لم تدخل على الخبر ، والمنع إن دخلت عليه ؛ لأن الحرف إذا أعيد للتأكيد لم يعد إلا مع ما دخل عليه أو مع ضميره . ارتشاف الضرب (٢/١٤٥) ، وهمع الهوامع (١/١٣٩) .

(٣) شرح الألفية لابن الناظم (١٧١) .

(٤) احترازًا من الموصولة فإنها لا تكفها عن العمل ؛ لأنها اسم نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ ﴾ [طه : ٧٠] .

(٥) لا يجوز الإعمال إلا مع « ليتما » وحدها ، وهذا هو مذهب سيبويه والأخفش ، وذهب الفراء إلى وجوب إعمال « ليت » و« لعل » مع « ما » ، واختاره ابن أبي الربيع ، وذهب الزجاج إلى جواز ذلك في « ليت ، ولعل ، وكأن » دون « إن ، وأن ، ولكن » وذهب الزجاجي والزمخشري إلى جواز الإعمال فيها كلها ، ونقل عن ابن السراج . الكتاب (٢/١٣٧) (٣/١٢٩) ، (٤/٢٢١) وارتشاف الضرب (٢/١٥٧) .

(٦) في المخطوط : « قل إنما إلهكم إله واحد » سهوًا .

﴿يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ﴾ [الأنفال: ٦]، إلا « ليت »[١]؛ فإنها باقية على اختصاصها بالجملة الاسمية، وعملها وترك عملها قويان كقول الشاعر:

١٦٦ - قَالَتْ أَلَا لَيتَمَا هَذَا الحَمَامُ لَنَا ... إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدِ[٢]

يروى بنصب « الحمام » على الإعمال، وبالرفع على الإلغاء، ومن الناس[٣] من

(١) ومجيء الفعل بعدها هو مذهب البصريين أجازوا: « ليتما ذهب، ولعلما قمت »، وزعم الفراء أن ذلك لا يجوز؛ لأن إعمالها مع اتصالها بـ « ما » واجب عنده، وزعم ابن درستويه وبعض الكوفيين أن « ما » مع هذه الحروف نكرة مبهمة بمنزلة الضمير المجهول؛ لما فيها من التفخيم، والجملة بعدها في موضع الخبر ومفسرة له ولم تحتج إلى رابط؛ لأن المفسرة هي « ما » في المعنى. ارتشاف الضرب (٢/١٥٧).

(٢) من البسيط. قائله النابغة الذبياني، زياد بن معاوية. ديوانه (٢٤)، الإنصاف (٢/٤٧٩)، وأوضح المسالك (١/٣٤٩)، وخزانة الأدب (٦/١٥٧)، (١٠/٢٥١، ٢٥٣)، والدرر (١/٤٤)، والكتاب (٢/١٣٧).

اللغة: قبل البيت قوله:

واحكم كحُكْمِ فتاةِ الحيِّ إذْ نَظَرتْ ... إلى حَمَامٍ سراعٍ واردِ الثَّمَدِ

قالت: ألا ليتما هذا الحمام ..

وهو خطاب للنعمان بن المنذر؛ لأنه يعتذر بهذه القصيدة إليه. أراد: كن حليمًا بنصب الرأي في امرئ ولا تقبل ممن سعى بي إليك، وكن كفتاة الحي إذ أصابت ووضعت الأمر موضعه. وأراد بفتاة الحي: زرقاء اليمامة، وهي امرأة من بقية طسم وجديس، يضرب بها المثل في حدة النظر، وقيل: اسمها اليمامة واسم المدينة حَجْر، وسميت المدينة اليمامة باسم الزرقاء.

وقيل: كانت ترى من مسافة ثلاثة أيام وكانت يومًا نظرت إلى قطا يطير بين الجبلين، وقالت:

لَيتَ الحَمَامَ لِيَهْ ... إلى حَمَامَتِيَهْ

أو نِصفَهُ قَدِيَهْ ... تَمَّ الحَمَامُ مِيَهْ

تم تبع واحد منهم تلك القطا إلى أن وردت الماء فعدها، فإذا هي تسعة وتسعون (ستة وستون، ونصفها). والثمد: الماء القليل. وإلى حمامتنا: أي: مع حمامتنا. أو نصفه: أو بمعنى الواو ويؤيده أنه روي: « ونصفه » بالرفع. وفقدِ: أصله: « فقدْ » بالبناء على السكون، وكسر للضرورة، وقد: بمعنى: « حَسْب » ويقال: قدي من كذا أي: حَسْبي. وهو مبتدأ محذوف الخبر أي: فحسبي ذلك. شرح شواهد سيبويه لابن السيرافي (١/١٦٦) والمقاصد النحوية (٢/٢٥٤، ٢٦٠).

المعنى: ليت هذا الحمام لنا مع حمامتنا فيكفينا ذلك.

الشاهد: قوله: « ألا ليتما هذا »؛ حيث يروى « الحمام » بالرفع على أن « ما » كافة، ومزيلة للاختصاص بالاسمية فحملت « ليت » على أخواتها، وقيل: إن رفع « الحمام » على أنه بدل من اسم الإشارة، الذي هو خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: « ألا ليت الذي هو هذا الحمام لنا »، و« ما » موصولة، و« الذي » اسمها وقيل: فيه نظر؛ لأن فيه حذف العائد المرفوع بالابتداء في صلة غير « أي » مع عدم طول الصلة وهو قليل، ويروى: « الحمام » بالنصب على أنه اسم لـ « ليت »، واختصاصها بالجملة الاسمية باق. المقاصد النحوية (٢/٢٦٠) وشرح التصريح (١/٢٢٥).

(٣) قال أبو حيان: (وجعل « إن » للإثبات، و« ما » للنفي [في إنما] قول من لم يقرأ النحو ولا طالع =

زعم أن « ما » الكافة لعمل هذه الأحرف نافية ؛ متمسكًا بكون « إنما » للحصر ، وهو إثبات المذكور ونفي غيره ، ولا شك أن الإثبات لـ « إن » ، فالنفي لـ « ما » ، والصحيح هو الأول .

ويجوز أن يعطف على اسم « إن » مرفوع ، بشرط مضي الخبر كقول الشاعر :

١٦٧ - فَمَنْ يَكُ لَمْ يُنْجِبْ أَبُوهُ وَأُمُّهُ فَإِنَّ لَنَا الأُمَّ النَّجِيبَةَ وَالأَبُ [٣٦/ب] (١)

فلو عطف بالرفع قبل مجيء الخبر لم يجز خلافًا للكوفيين (٢) ؛ وحجتهم قول الشاعر :

١٦٨ - فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بالمدِيْنَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ (٣)

= أئمته) . ارتشاف الضرب (٢/١٥٧) .

(١) من الطويل . قائله مجهول . أوضح المسالك (١/٣٥٣) ، وتخليص الشواهد (٣٧٠) ، وشرح الأشموني (١/١٤٣) ، والهمع (٢/١٤٤) .

اللغة : ينجب : من أنجب الرجل إذا ولد ولدًا نجيبًا ، والنجيب : الكريم البين النجابة ، ويقال : انتجبه : اختاره واصطفاه ، النجيبة : على فعيلة ولا يقال للمرأة التي تلد النجباء إلا منجبة ومنجاب ، وقال ههنا : « نجيبة » إما على حذف الزوائد للضرورة أو يكون الأصل : النجيبة أولادها ، ثم حذف المضاف وأناب المضاف إليه فارتفع واستتر . المقاصد النحوية (٢/٢٦٥ - ٢٦٦) .

المعنى : من لم يكن أمه وأبوه من المختارين أو الوالدين للأولاد النجباء فإن لنا أمًّا وأبًا من هؤلاء .

الشاهد : قوله : « والأب » ؛ حيث رفع عطفًا على محل الاسم ؛ لأنه في الأصل مبتدأ ، وقيل : بل هذا مبتدأ خبره محذوف ، وهي جملة ابتدائية أي : والأب المنجب كذلك ؛ لأن العامل الذي هو الابتداء قد زال بدخول الناسخ ، أو هو مفرد معطوف على الضمير المرفوع في الخبر لوجود الفاصل ، فإن لم يوجد تعين النصب نحو : « إن زيدًا قائم وعمرًا » . والرأي الأول : رأي بعض البصريين الذين لا يشترطون وجود المحرز أي الطالب لذلك المحل ، والثاني : هو رأي المحققين من البصريين الذين يشترطون وجود المحرز ، وقد زال هنا بدخول الناسخ . المقاصد النحوية (٢/٢٦٦ - ٢٦٧) ، وحاشية الصبان (١/٨٩) ، وشرح التصريح (١/٢٢٧) ، ومغني اللبيب (٦١٧) .

(٢) إذ جوزوه قبل مجيء الخبر ، واختلفوا بعد ذلك ؛ فذهب الكسائي إلى جوازه على كل حال سواء كان يظهر فيه عمل « إن » أو لم يظهر نحو : « إن زيدًا وعمرو قائمان ، وإنك وبكر منطلقان » ، وذهب الفراء إلى اشتراط خفاء إعراب الاسم ، وذهب البصريون إلى منعه مطلقًا إذا كان قبل مجيء الخبر . الإنصاف (١/١٨٥ ، ١٨٦) ، ومغني اللبيب (٦١٧) .

(٣) من الطويل . قائله ضابئ بن الحارث البرجمي . أوضح المسالك (١/٣٥٨) ، والإنصاف (١/٩٤) وخزانة الأدب (٩/٣٢٦) ، (١٠/٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣٢٠) ، والدرر (٢/٢٠٠) ، والكتاب (١/٧٥) .

اللغة : فمن يك أمسى بالمدينة رحله : كناية عن السكنى بالمدينة واستيطانها . وقيار : اسم رجل . وزعم الخليل أن « قيارًا » اسم فرس له غبراء ، وقيل : اسم جمله ، وكان عثمان ﷺ قد حبسه بالمدينة ؛ لفرية افتراها ، وذلك أنه استعار كلبًا من بعض بني نهشل ، فلما طلبوه منه امتنع ، فأخذوه بالقوة ، فغضب ورمى أمهم به ، وله في ذلك شعر معروف ؛ فاعتقله عثمان ﷺ إلى أن توفي ، فلذلك قال هذا الشعر .

المعنى : أنه ومركوبه غريبان في المدينة مقيمان بها . المقاصد النحوية (٢/٣١٩) .

الشاهد : قوله : « فإني وقيار بها لغريب » ؛ حيث استشهد الكوفيون بظاهره على جواز العطف على =

فقد قيل : [إن « قيارًا » معطوف على محل الياء قبل [1]] مجيء الخبر ، وجوابه أنه من باب التقديم والتأخير أي : فإني لغريب وقيار كذلك ، وليس لك أن تجعله من الحذف من الأول ، لدلالة الثاني عليه أي : « فإني غريب وقيار لغريب » ؛ لما يلزم من دخول لام الابتداء في خبر المبتدأ ، وهو باطل ، نعم إن قدرت اللام زائدة مثلها في قول الشاعر :

١٦٩ - أُمُّ الْحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ [2]

صح هذا التوجيه ، وما تمسكوا به على العطف قبل مجيء الخبر قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ ﴾ [المائدة: ٦٩] إلى آخر الآية ، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتُهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِىِّ ﴾ [الأحزاب: ٥٦] برفع « ملائكته » [3] ، وجوابه : أما في الآية الأولى : فبالتقديم [4] والتأخير ، أو بالحذف [5] من الأول ؛ لدلالة الثاني عليه ، وأما في الآية الثانية : فبالوجه الثاني لا غيره ، ولا يجوز الوجه الأول إلا إذا قدرت الواو [6] للعظمة ، مثالها

= محل اسم إن قبل مجيء الخبر ، وخرجه البصريون على أن « قيار » مبتدأ لخبر محذوف ، و« لغريب » خبر « إن » ؛ لأنه لو كان خبرًا لـ « قيار » لتقدم عليه ؛ لأن اللام لا تلحقه متأخرًا ، بل تقول : « لغريب قيار » كما تقول : « لقائم زيد » وفيه ضعف تقدم بعض الجملة المعطوفة على بعض الجملة المعطوف عليها ، ويجوز أن تجعله (لغريب) خبرًا لـ « قيار » على جعل اللام زائدة . مغني اللبيب (٦١٨) .
هذا وقد أنشد البيت بنصب « قيار » . معاني القرآن للفراء (١/٣١٠) . وعليه فلا شاهد .

(١) تكملة يقتضيها السياق .

(٢) من الرجز ، وتمامه : « تَرْضَى مِنَ اللَّحم بعَظْمِ الرَّقَبَهْ » **والشاهد فيه** : زيادة اللام في خبر المبتدأ ، وقيل : بل هي داخلة على مبتدأ محذوف ، والتقدير : لهي عجوزة ، وقد سبق هذا البيت .

(٣) رويت عن أبي عمرو . مختصر شواذ ابن خالويه (١٢٠) والكشاف (٣/٥٤٠) .

(٤) أي بالحذف من الثاني لدلالة الأول عليه أي : والصابئون كذلك ، والخبر المذكور خبر (إنَّ) يشهد لهذا البيت السابق .

(٥) أي : إن خبر « إن » محذوف والتقدير : « مأجورون أو آمنون أو فرحون » والصابئون : مبتدأ وما بعده الخبر ، ويشهد له قوله [الطويل] :

خَلِيلَيَّ هَلْ طِبٌّ فإنِّي وأَنْتُمَا ... وَإنْ لَمْ تَبُوحَا بِالْهَوَى دَنِفَانِ

ويضعفه أنه حذف من الأول لدلالة الثاني والكثير خلافه ، والتقدير : فإني دنف وأنتما دنفان ، وهو من الدنف وهو المرض الملازم ، فإذا كسرت النون ثنيت وجمعت وأنثت ، وإذا فتحت النون يستوي فيه الواحد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث . وجعل الكسائي « الصابئون » معطوفًا على « الواو » في « هادوا » على معنى : « أنا هدنا إليك » ، أي : رجعنا وتبنا ، والتفسير بخلافه ؛ لأن ذكر اليهود مقصود . مغني اللبيب (٦١٧) ، ومعاني القرآن للفراء (١/٣١٢) ، والإنصاف (١/١٨٥) ، ومما تمسكوا به قولهم : « إنك وزيد ذاهبان » وأجيب بأنه من العطف على التوهم ، أي : توهم عدم ذكر « إن » ، أو أنه تابع لمبتدأ محذوف وتقديره : إنك أنت وزيد ذاهبان ، وعليه خرج قولهم : « إنهم أجمعون ذاهبون » . مغني اللبيب (٦١٨) .

(٦) في « يصلون » ؛ لأنه لا يقال : « إن الله يصلون » إلا على العظمة في الواو .

قوله تعالى : ﴿ قَالَ رَبِّ ٱرْجِعُونِ ﴾ [المؤمنون : ٩٩] ولا يكون بناء الاسم مجوزًا لتقديم المعطوف ، خلافًا للكسائي والفراء والمبرد (١) ، ونقل بعض المتأخرين (٢) عن المحققين أن هذا المرفوع مبتدأ حذف خبره أو معطوف على الضمير المستتر في الخبر إن حصل فاصل ، وإن لم يحصل فاصل فمبتدأ لا غير ، وما قدمناه من كونه معطوفًا على محل الاسم ظاهر كلام ابن مالك (٣) وابن الحاجب (٤) ، ومشى بعض (٥) نحاة العجم على ظاهره .

فأما العطف بالنصب فجائز قبل استكمال الخبر وبعده كقول الشاعر :

١٧٠ - إِنَّ الرَّبِيعَ الجُونَ وَالخَرِيفَا يَدَا أَبِي العَبَّاسِ والصُّيُوفَا (٦)

و« أن » بالفتح في هذا الحكم كله مثل « إن » بالكسر كقوله تعالى : ﴿ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِىٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ ﴾ [التوبة : ٣] ، لكن قيد ابن الحاجب (٧) المفتوحة بأن تكون مكسورة حكمًا مثل : « علمت أن زيدًا قائم وعمرو » ، لسدها مع معموليها مسد الجملة ، فلما حلت محل الجمل استحقت الكسر ، وإنما فتحت ؛ لأنها في

---

(١) ارتشاف الضرب (١٥٩/٢) ، وشرح الكافية للرضي (٣٤٩/٢ ؛ ٣٥٥) وقد نسبه ابن هشام إلى الفراء قال : (ولم يشترطه الكسائي) ونسبته إلى المبرد والكسائي هي نسبة ابن الحاجب ، وقال الرضي : (الظاهر أنه مذهب الفراء والإطلاق مذهب الكسائي كما هو مذكور في كتب النحو) وهو ما أرجح ؛ لكثرة القائلين به . شرح الكافية للرضي (٣٤٩/٢ ، ٣٥٥) ومغني اللبيب (٦١٧) وأوضح المسالك (٣٦٢/١) .

(٢) هو ابن هشام . أوضح المسالك (٣٥٨/١) .

(٣) شرح الكافية الشافية (٥١٢/١) .

(٤) شرح الكافية للرضي (٣٤٨/٢ - ٣٤٩) .

(٥) كالرضي : شرح الكافية للرضي (٣٥٣/٢) .

(٦) من الرجز . لرؤبة بن العجاج . ملحق ديوانه (١٧٩) . ونسب للعجاج وليس في ديوانه . أوضح المسالك (٣٥١/١) والكتاب (١٤٥/٢) ، والمقتضب (١١١/٤) ، والهمع (١٤٤/٢) .

اللغة : الجون : السحابة السوداء ؛ لأن سواد السحاب دليل كثرة حمله للماء . ويروى : الجود ، وهو المطر الغزير ، والمراد بالربيع والخريف والصيوف - جمع صيف - أمطارهن ، وهذا من عكس التشبيه ؛ لأن الغرض تشبيه يدي أبي العباس - السفاح أول خلفاء بني العباس - بالأمطار الواقعة في الربيع والخريف والصيف ، والأصل أن يقال : إن يدي أبي العباس الربيع والخريف والصيوف . المقاصد النحوية (٢٦١/٢ - ٢٦٢) .

المعنى : شبه أمطار الربيع والخريف والصيف بمعروف أبي العباس السفاح عن طريق التشبيه المقلوب ؛ مبالغة في إثبات المعنى .

الشاهد : قوله : « والصيوفا » ؛ حيث عطف بالنصب على الربيع ، وهو اسم « إن » بعد مجيء الخبر وكذلك عطف بالنصب « الخريف » على « الربيع » قبل مجيء الخبر ، وكلاهما جائز .

(٧) حيث قال : (جاز العطف على اسم المكسورة لفظًا أو حكمًا) . شرح الكافية للرضي (٣٤٨/٢ - ٣٤٩) .

صورة المفعول به ولم يعتبر ابن مالك [١] هذا بل أطلق في المفتوحة .

ومثل « إنَّ ، وأنَّ » : « لكن » فيما تقدم كقول الشاعر :

١٧١ - وَمَا قَصَّرَتْ بِي في التَّسامي خؤولةٌ وَلكِنَّ عَمِّي الطَّيِّبُ الأَصْلِ وَالخَالُ [٢]

بخلاف « ليت ، ولعل ، وكأن » ، فلا يجوز العطف على أسمائها إلا بالنصب في الأصح ؛ وعلة ذلك أنها لما غيرت معنى الابتداء لم يبق وجه لمراعاة أسمائها ، وخالف الفراء [٣] فألحق الثلاثة الأواخر بالأوائل متمسكًا بقول الشاعر :

١٧٢ - يَا لَيْتَنِي وَأَنْتِ يَا لَمِيسُ فِي بَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ [٤]

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك (٢/٤٨) .

(٢) من الطويل . قائله مجهول . أوضح المسالك (١/٣٥٥) والدرر (٢/٢٠٢) وشرح الأشموني (١/١٤٤) والهمع (٢/١٤٤) .

اللغة : التسامي : العلو والعراقة في النسب ويروى : في المعاني . والخؤولة : يحتمل أن تكون جمع « خال » كالعمومة جمع « عم » ، ويحتمل أن تكون في معنى المصدر ؛ يقال : بيني وبين فلان خؤولة . كما يقال : بيني وبينه عمومة .

المعنى : أنه حصل له السؤدد من وجهين : أحدهما من قبل نفسه ، وهو أنه ما زال كثير السبق إلى جمع الغايات التي يطلب بها الشرف في الناس ، وهذا معنى الذي قبله وهو قوله :

وما زلتُ سبّاقًا إلى كلِّ غايةٍ بها يُبتغَى في النَّاسِ مجدٌ وإجلالُ

والوجه الثاني : نسبه من جهة أبيه وأمه ، وأشار إلى الثاني بقوله : « خؤولة » وأما الأول فلأن في البيت حذفًا تقديره : ولا عمومة ، ويدل على ذلك عجز البيت . المقاصد النحوية (٢/٣١٦ - ٣١٧) .

الشاهد : قوله : « والخال » ؛ حيث عطف على محل ؛ « عمي » لأنه في الأصل مبتدأ ، والتقدير : والخال طيب الأصل كذلك ، والدليل على الرفع القافية فإنها مرفوعة ، وهذا العطف بعد استكمال الخبر ، وهذا رأي بعض البصريين ورأي المحققين الذين يشترطون المحرز - أي الطالب للمحل - هو أن ذلك مبتدأ حذف خبره ، والعطف عطف الجمل ، أما على الرأي الأول فهو من عطف المفردات . المقاصد النحوية (٢/٣١٨) ، وشرح التصريح (١/٢٢٧) .

(٣) معاني القرآن للفراء (١/٣١١) ، وشرح الكافية للرضي (٢/٣٥٤) ، وارتشاف الضرب (٢/١٥٩) .

(٤) من الرجز . لرؤبة بن العجاج . ملحق ديوانه (١٧٦) ، ونسب للعجاج ، وليس في ديوانه . أوضح المسالك (١/٣٦٤) ، والدرر (٢/٢٠٢) ، ومجالس ثعلب (١/٣١٦) .

اللغة : لميس : اسم امرأة ، وأنيس : مؤنس . الدرر اللوامع (٢/٢٠٢) .

المعنى : ظاهر .

الشاهد : قوله : « وأنت » ؛ حيث استدل به الفراء على أنه يجوز أن يعطف على محل اسم « ليت » كما في البيت ، و« لعل ، وكأن » قياسًا على « إنَّ ، وأنَّ ، ولكنَّ » مخالفًا في ذلك الجمهور ، وخرجه ابن مالك على أن « أنت » مبتدأ حذف خبره : « وأنت معي » والجملة حالية متوسطة بين اسم « ليت » وخبرها ، وتقدم الحال على عاملها الظرف قليل ، وقد نص عليه بنفسه - ابن مالك - في قوله :

وَنَـدَرْ نَـحْـوُ سَـعِـيـدٌ مُـسْـتَـقِـرًّا فِي هَـجَـرْ =

وجوابه أن الواو تحتمل أن تكون واو الحال ، والضمير بعدها مبتدأ ، والخبر محذوف ، والجملة في محل نصب على الحال ، ومع هذا الاحتمال يسقط الاستدلال ؛ فإن قيل : هذا الاحتمال [٣٧/أ] خلاف [الأَوْلَى] [١] ؟ قلنا : يجب المصير إليه جمعًا بينه وبين الدليل [٢] الذي دل على الامتناع والجمع بين الأدلة ما أمكن متعين .

فَصْلٌ : تأتي « إنَّ » بمعنى « نَعَمْ » [٣] ، فلا تعمل شيئًا ، كما حُكي أن شخصًا جاء إلى ابن الزبير [٤] ، ليطلب منه شيئًا ، فلم يعطه ، فقال السائل : لعن اللَّهُ ناقةً حملتني إليك ، فقال له ابن الزبير : إنَّ وراكبها ، أي : نعم ولعن اللَّهُ راكبَها .

وكذا إذا خففت [لا تعمل] [٥] على الأفصح ؛ لزوال اختصاصها حينئذ بالاسمية ، ويلزمها حينئذ اللام فارقة بينها وبين « إن » النافية ، فإن قامت قرينة على أن المعنى ليس على النفي لم تلزم كقول الشاعر :

١٧٣ – أنا ابنُ أُبَاةِ الضَّيْمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ ... وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ المَعَادِنِ [٦]

= وخرج أيضًا على أن الأصل : أنا وأنت وأنت ، معطوف على « أنا » المحذوف وخبرهما « في بلدة » ، ثم حذف « أنا » وهو بعيد ، وقد خرجه الشارح على الأول ، وهو الصحيح . الدرر اللوامع (٢٠٢/٢) ، وشرح التصريح (٢٣٠/١) ، والخلاصة (٣٣) .(١) تكملة يقتضيها السياق

(٢) وهو زوال معنى الابتداء بدخول الناسخ .

(٣) مذهب سيبويه والأخفش ، واختاره ابن مالك ، وابن عصفور ، وأنكر بعضهم ، وخرج الأخفش عليها قراءة : ﴿ إِنّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾ [طه : ٦٣] الكتاب (١٥٠/٣) ، (١٦٢/٤) ، وارتشاف الضرب (١٤٨/٢) وهمع الهوامع (١٤١/١) ومن المنكرين أبو عبيدة . ومن أمثلة مجيئها بمعنى « نعم » قول الشاعر [الكامل] :

وَيَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَلَا ... كَ وَقَدْ كَبِرْتَ فَقُلْتُ إِنَّهْ

ورد بأن الهاء ليست للسكت ، بل هي اسم « إن » ، والخبر محذوف أي : إنه كذلك والجيد الاستدلال بقول ابن الزبير . مغني اللبيب (٥٦ – ٥٧) .

(٤) البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنبارى (١٤٥/٢) : **وابن الزبير** هو : عبد اللَّه بن الزبير بن العوام أبو بكر ويقال : أبو خبيب وأبو بكير ، بويع له بالخلافة لما مات يزيد بن معاوية سنة أربع وستين ، وقد أطاعه أهل الحجاز واليمن والعراق وخراسان . قتله الحجاج يوم الثلاثاء سابع عشر من جمادى الأولى سنة ثلاث وسبعين ، وقيل : في نصف جمادى الآخرة ، وقيل : سنة ثنتين وسبعين من الهجرة . تاريخ الخلفاء للسيوطي (٣٣٥ – ٣٤٠) ، ودائرة المعارف الإسلامية (٢٦٦ – ٢٦٧) .

(٥) تكملة يقتضيها السياق .

(٦) من الطويل . قائله الطِّرِمَّاح بن حكيم – الحكم بن حكيم – ويكنى أبا نفر ، والطرماح في اللغة : الطويل ، وقيل : هو الذي يرفع رأسه زهوًا . ديوانه (٥١٢) . أوضح المسالك (٣٦٧/١) ، والدرر (١١٨/١) وشرح الأشموني (١٤٥/١) ، وشرح ابن عقيل (٣٧٩/١) .

اللغة : أنا : يروى : « نحن » . أباة : جمع آب ، كالقضاة جمع قاض ، من أبى يأبى إذا امتنع . والضيم : الظلم يقال : ضامه واستضامه فهو مضيم ومستضام . من آل مالك : مالك هذا هو اسم أبي القبيلة ، والثاني هو =

والقرينة مدح قومه ، وهي تنفي التباسها بالنافية ، والصحيح أن [١] هذه اللام الفارقة لام الابتداء لا لام أخرى اجتلبت للفرق خلافًا للفارسي [٢] وابن أبي العافية ، ويبنى على هذا الخلاف قوله ﷺ : « قد عَلِمنا إنْ كُنْتَ لَمُسْلِمًا » [٣] ؛ فإن كانت اللام للابتداء كسرت الهمزة وإلا فتحت [٤] ، والغالب أن تدخل [٥] « إن » المخففة على فعل ماض ناسخ كقوله تعالى - حكاية - : ﴿ إِن كِدتَّ لَتُرْدِينِ ﴾ [الصافات : ٥٦] ، ويليه في الكثرة دخولها على المضارع الناسخ كقوله تعالى : ﴿ وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ [القلم : ٥١] ، وأما دخولها على ماض غير ناسخ فقليل ليس بمقيس ؛ خلافًا للأخفش [٦] والكوفيين نحو : « إن قام لزيد » ، وأقل منه دخولها علي مضارع غير ناسخ نحو : « إنْ يَزِينُكَ لَنَفسُكَ ، وإنْ يَشِينُكَ لَهِيَهْ » ومقابل الأفصح إعمالها ، وقد قرأ به من السبعة : ﴿ وَإِنْ كُلًّا لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَـٰلَهُمْ ﴾ [هود : ١١١] نافع [٧] وابن

= القبيلة ؛ ولهذا قال : « كانت » بتأنيث الفعل وصرف « مالك » الثاني للضرورة . المقاصد النحوية (٢/٢٧٧) .

المعنى : ظاهر .

الشاهد : قوله : « وإنْ مالكٌ كانت » ؛ حيث ترك فيها لام الابتداء التي تفرق بين (إن) المخففة من المثقلة ، وبين (إن) النافية ؛ إذ التقدير « وإن مالك لكانت » فحذفت اللام ، لوجود القرينة الرافعة لاحتمال النفي ، وهو أنه أراد مدح قومه ، والنفي يفيد الذم . المقاصد النحوية (٢/٢٧٨) .

(١) وهو رأي سيبويه ، والأخفش الأوسط والصغير ، وأكثر نحاة بغداد وابن الأخضر وابن عصفور . همع الهوامع (١/١٤١) .

(٢) شرح ابن عقيل (١/٣٨١) ، والجنى الداني (١٣٤) ، وهو رأي الشلوبين وابن أبي الربيع (٢/١٤٢) **وابن أبي العافية** هو : محمد بن عبد الرحمن بن عبد العزيز بن أبي العافية الأزدي أبو بكر الكتندي ، كان أديبًا بارعًا عارفًا بالعربية واللغة ذاكرًا لها ، أصله من كتنده بمرسية ، وانتقل إلى غرناطة ومالقة ، وأخذ عن أهلها سمع عن أبي بكر بن العربي وأبي الوليد بن الدباغ وأبي بكر الخشني مات سنة ثلاث وثمانين وخمسمائة (٥٨٣هـ) ، بغية الوعاة (١/١٥٤ - ١٥٥) .

(٣) جزء من حديث أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب : العلم - باب : من أجاب الفتيا بإشارة اليد والرأس (١/٣٠) وفي كتاب : الكسوف - باب : صلاة النساء مع الرجال في الكسوف (٢/٢٨) في الموضع الأول برواية : « **قد علمنا إن كنت لموقنًا به** » ، وفي الثاني برواية : « **فقد علمنا إن كنت لموقنًا** » .

(٤) لأن اللام كانت للابتداء علقت الفعل « علم » عن العمل وإن كانت زائدة لم تعلقه عن العمل فتفتح « إن » لكون المصدر مفعولًا أول .

(٥) في المخطوط : « أن يدخل » ؛ والأفضل ما أثبت .

(٦) ارتشاف الضرب (٢/١٥٠) ، وهمع الهوامع (١/١٤٢) .

(٧) بتخفيف « إن » ، وميم « لما » على إعمال « إن » المخففة وهي لغة ثانية ، واللام في « لما » فارقة و« ما » زائدة للتأكيد ، سمع : « إنْ عمرًا لمنطلق » . معاني القرآن للزجاج (٥/٣) وإتحاف فضلاء البشر (٢/١٣٥) والنشر (٢/٢٩٠ - ٢٩١) ، والبحر المحيط (٥/٢٦٦) . **وابن كثير** هو : عبد الله بن كثير الداري ، =

كثير وشعبة ، وعليه فدخول اللام جائز لا واجب ؛ إذ لا التباس حينئذ بالنافية ؛ لأنها إما أن لا تعمل على الأفصح ، أو تعمل عكس عمل هذه الأحرف . وقال ابن الحاجب [١] بلزوم اللام ، وإن لم يكن لبس إجراء الباب على سَنَن .

وأما إذا خففت « أَنَّ » المفتوحة فالعمل باقٍ جزمًا [٢] ، وذلك لمشابهة « أَنَّ » المفتوحة بالفعل من جهة اللفظ ، ألا ترى أنها على وزن « شَدَّ ، وَمَدَّ » وعلى لفظ « أَنَّ » من الأنين ، ومن جهة المعنى ؛ لإفادتها التأكيد المستفاد من قولك : « أكدت الشيء » . و« إن » المكسورة وإن أشبهت الفعل فيما تقدم إلا أن المشابهة ليست تامة ؛ لكسر أولها بخلافه غالبًا ؛ فانحطت درجة عن المفتوحة ، وقد عملت المكسورة فهذا أولى لكن لا يكون اسمها إلا ضمير شأن مقدرًا ، ولا خبرها إلا جملة كقول الشاعر :

١٧٤ - فِي فِتْيَةٍ كَسُيُوفِ الهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا ... أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ [٣]

فلو كان اسمها ضمير شأن كان شاذًّا كقول الشاعر :

= مولى عمرو بن علقمة الكناني ، إمام أهل مكة في القراءة ، ولد سنة (٤٥ هـ) قرأ على مجاهد بن جبر تلميذ ابن عباس ﷺ ، توفي سنة عشرين ومائة (١٢٠هـ) . معرفة القراء الكبار (١/ ٧١) والفهرست (٤٨) .

(١) قال : (وتخفف « إن » فيلزمها اللام) . شرح الكافية للرضي (٢/٣٤٩) .

(٢) لا تعمل عند الكوفيين إذا خففت لا في ظاهر ولا مضمر ، وقال الفراء : (لم تسمع العرب تخفيف « أن » وتعمل إلا مع المكنى نحو : [الطويل]

فَلَو أَنْكِ في يَوم الرخاءِ سَأَلْتِني ... طَلَاقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وأنتِ صديقُ

وأما مع الظاهر فلا) . ارتشاف الضرب (٢/١٥١) .

(٣) من البسيط . قائله الأعشى - ميمون بن قيس - ديوانه (١٠٩) . الإنصاف (١/١٩٩) ، وخزانة الأدب ، (٥/٤٢٦) ، (٨/٣٩٠) ، (١٠/٣٩١ ، ٣٩٣) ، (١١/٣٥٣ - ٣٥٤) والكتاب (٢/١٣٧) ، (٣/٧٤ ، ١٦٤ ، ٤٥٤) .

اللغة : فتية : جمع فتى وهو السخي الكريم ، وكذلك الفتيان الفتوُّ والفتيُّ . من يحفى : من حفي يحفى من باب علم يعلم ، وهو الذي يمشي بلا خُفٍّ ونَعْلٍ ولكن أراد به ههنا الفقير . وينتعل : المنتعل من انتعل إذا لبس النعل وأراد به الغني .

المعنى : هم بين فتية كالسيوف الهندية في مضائهم وحدتهم ، وأنهم موطنون أنفسهم على الموت موقنون به ؛ لأنهم قد علموا أن الإنسان هالك سواء كان غنيًا أو فقيرًا . والبيت ثابت في ديوان الأعشى برواية :

في فتيةٍ كسيوفِ الهندِ قد علموا ... أَنْ ليس يدفعُ عن ذي الحيلةِ الحيلُ

فالعجز الذي استشهد به النحاة إما من عجز بيت غير البيت ، أو هو رواية في بيت الأعشى - والله أعلم - المقاصد النحوية (٢/٢٩٠ - ٢٩١ - ٢٩٣) .

الشاهد : قوله : « أن هالك كل من يحفى وينتعل » ؛ حيث عملت « أن » المفتوحة المخففة ، واسمها ضمير الشأن ، وخبرها جملة وهذان شرطاها ، والتقدير : أنه هالك كل من يحفى .

١٧٥ - فَلَوْ أَنْكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتِنِي فِرَاقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتَ صَدِيقُ (١)

وكذا يشذ أن يكون خبرها غير جملة كقول الشاعر :

١٧٦ - لَقَدْ عَلِمَ الضَّيْفُ وَالْمُرْمِلُونَ إِذَا اغْبَرَّ أُفْقٌ وَهَبَّتْ شَمَالًا (٢)

بِأَنْكَ رَبِيعٌ وَغَيْثٌ مُرِيعٌ وَأَنْكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثِّمَالَا

---

(١) من الطويل . قائله مجهول . الإنصاف (١/٢٠٥) ، وخزانة الأدب (٥/٤٢٦ - ٤٢٧) ، (١٠/٣٨١ - ٣٨٢) ، وشرح الأشموني (١/١٤٦) وشرح ابن عقيل (١/٣٨٤) والهمع (١/١٤٣) .

اللغة : وأنت صديق : لم يقل : صديقة مع أنه فعيل معنى فاعل على تأويل « وأنت إنسان صديق » أو على حمل فعيل بمعنى فاعل على فعيل بمعنى مفعول أي : مصادقة أو على أنه يقال : « امرأة صديق وصديقة » كما جاء في المصباح المنير أو على أن لفظ « صديق » يطلق على الواحد والجمع كـ « رسول » أي : أنت من الأصدقاء ، كما يقال : أنت عم وخال أي : من العمومة والأخوال ، ويروى : « طلاقك » بدل « فراقك » . المقاصد النحوية (٢/٣١٢) ، وشرح شواهد المغني للسيوطي (١/١٠٥ - ١٠٦) ، وحاشية الصبان (١/٢٩١) .

المعنى : يصف نفسه بالجود حتى لو سأله الحبيب الفراق مع حبه لأجابه إلى ذلك ، وإن كان في الدعة والرخاء كراهة ردِّ السؤال ، وإنما خص يوم الرخاء ؛ لأن الإنسان ربما يفارق الأحباب في يوم الشدة . المقاصد النحوية (٢/٣١١ - ٣١٢) .

الشاهد : قوله : « فلو أنك » ؛ حيث أبرز اسم « أن » المخففة من الثقيلة ، وهذا شاذ .

(٢) من المتقارب . نسبا إلى كعب بن زهير وليسا في ديوانه ، ونسبا إلى جنوب بنت عجلان أخت عمرو ذي الكلب ، وإلى عمرة بنت عجلان وقيل : « عمرة » اسمها جنوب .

الأزهية للهروي (٦٢) والإنصاف (١/٢٠٧) ، وخزانة الأدب (٥/٤٢٧) ، (١٠/٣٨٤) ، وشرح أشعارالهذليين (٢/٥٨٥) ، وشرح شواهد المغني للسيوطي (١/١٠٦) .

اللغة : المرملون : من أرمل القوم إذا نفد زادهم ، وعام أرمل : قليل المطر ، ويروى : (المجتدون) بدل (المرملون) وهم الطالبون الجدا وهو العطية . أفق : بسكون الفاء وضمها لغتان ، ولكنه بالسكون ههنا ، وهو واحد الآفاق ، وهي النواحي . شمالاً : هي الريح التي تهب من ناحية القطب ، وفاعل « هبت » ضمير الريح ولم يضمر قبل الذكر ، ولكنه اعتمد على فعل لا يكون إلا لها فكأنها مذكورة . غيث : مطر . ومريع يقال : أرض مريعة أي : مخصبة كثيرة النبات . تكون في المخطوط : « يكون » . والثِّمالا : الغياث يقال : فلان ثِمَال قومه ، أي غياث لهم ، وقال الخليل : المثمل : الملجأ ، ويروى البيتان هكذا :

وَقَد عَلِمَ الضَّيْفُ وَالمُجْتَدُونَ إِذَا اغبَرَّ أُفُقٌ وَهَبَّتْ شَمَالَا

وَخَلَّتْ عَنْ أَوْلَادِهَا المُرْضِعَاتِ وَلَمْ تَرْعَيْنَ لِمُزْنٍ بِلالَا

بِأَنَّكَ كُنتَ الرَّبِيعَ المُغِيثَ لِمَنْ يَعْتَرِيكَ وكنت الثمالَا

المزن : السحاب الأبيض واحدها مزنة . والبلال : الماء ، وعلى هذه الرواية ورد « أنك » بالتشديد ، فلا شاهد فيه ، وورد بالتخفيف وفيه الشاهد . المقاصد النحوية (٢/٣٨٥ - ٣٨٦) وشرح شواهد المغني للسيوطي (١/١٠٨ - ١٠٩) .

المعنى : اعتقد من يرجو نوالك من الضيف والمرملين بأنك وقت حاجتهم تكون لهم مثل الربيع في كثرة الخير ، ومثل المطر المنبت للزرع ، فتغنيهم وتجيب سؤلهم . شرح شواهد القطر للهاشمي (٣٨) .

الشاهد : قوله : « بأنك غيث ، وأنك . . . » ، حيث أخبر عن (أن) المخففة بمفرد ، وهذا شاذ ، وهو =

ثم الجملة إن كانت اسمية كقوله تعالى : ﴿ وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [يونس : ١٠] ، أو فعلية جامدًا فعلها كقوله تعالى : ﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴾ [النجم : ٣٩] ، أو متصرفًا دعائيًا كقوله تعالى : ﴿ وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنْ غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهَآ ﴾ [النور : ٩] بكسر الضاد ورفع [لفظ] [١] الجلالة في قراءة نافع [٢] فلا يحتاج إلى فاصل بين « أن » والخبر وإلا وجب الفصل عند ابن الحاجب [٣] وحسن عند ابن مالك [٤] .

والفاصل إما « قد » كقوله تعالى : ﴿ وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا ﴾ [المائدة : ١١٣] ، أو حرف تنفيس كقوله تعالى : ﴿ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ﴾ [المزمل : ٢٠] ، أو حرف نفي كقوله تعالى : ﴿ أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ﴾ [القيامة : ٣] ، أو اسم مضمن معنى الشرط كقوله تعالى : ﴿ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ ﴾ [النساء : ١٤٠] ، ومن الفواصل « لو » كقوله تعالى : ﴿ وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُوا۟ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ ﴾ [الجن: ١٦] وقل من ذكر « لو » [٥] فاصلة من النحاة وأما الفصل فكثير ، وشذ أو قل على المذهبين [٦] ترك الفصل في قول الشاعر :

= موطن الشاهد في الشرح ، وقد أخبر عنها بجملة في « أنك » الثاني ، وهذا هو شرطها ، وفيه شاهد آخر ، وهو إظهار اسمها ، وشرطها أن يكون اسمها ضمير الشأن محذوفًا ، وهذا الإظهار أيضًا شاذ .

(١) تكملة يقتضيها السياق .

(٢) و« غضب » فعل ، ولفظ الجلالة فاعل ، وأن مخففة من الثقيلة اسمها ضمير الشأن . إتحاف فضلاء البشر (٢/٢٩٢) ، والنشر فى القراءات العشر (٢/٣٣٠) ، والبحر المحيط (٦/٣٩٩) .

(٣) قال : (وتخفف المفتوحة ... ويلزمها مع الفعل : السين أو سوف أو قد أو حرف النفي) . شرح الكافية للرضي (٢/٣٤٩) .

(٤) مأخوذ من قوله : (فإن كان الفعل متصرفًا ، ولم يكن دعاء وُقي مباشرة « أن » في الغالب بـ « قد » كقوله تعالى : ﴿ وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا ﴾) . شرح التسهيل لابن مالك (٢/٤٢) ومن قوله :

وَإِن يَكُنْ فِعْلًا وَلَمْ يَكُنْ دُعَا ... وَلَمْ يَكُن تَصْرِيفُهُ مُمْتَنِعَا

فَالأَحْسَنُ الفَصْلُ بِقَدْ أَوْ نَفْيٍ أَوْ ... تَنْفِيسٍ أَوْ لَوْ وَقَلِيلٌ ذِكْرُ لَوْ

الخلاصة (٢٢) .

(٥) ممن ذكرها ابن مالك ، وابن هشام ، وابن عقيل ، والأشموني ، والرضي ، والأزهري ، صاحب التصريح وغيرهم ... ولكن ذكرها كثير فى لسان العرب . شرح التسهيل لابن مالك (٢/٤٢) ، وأوضح المسالك (١/٣٧٣) ، وشرح الكافية للرضي (٢/٢٣٣) ، وشرح ابن عقيل (١/٣٨٨) ، وشرح التصريح (١/٢٣٣) ، والأشموني (١/٢٩٢) .

(٦) المذهب الأول ، وهو من قال أصحابه بوجوب الفصل كابن الحاجب ، وكابن هشام . وصاحب التصريح . والمذهب الثانى ، وهو من قال أصحابه بحسن الفصل كابن مالك . شرح التسهيل (٢/٤٢) ، وأوضح المسالك (١/٣٧٣) ، وشرح الكافية للرضي (٢/٢٣٣) ، وشرح التصريح (١/٢٣٣) . وسبب القول بالوجوب ؛ ليكون الفاصل عوضًا مما حذفوا من « أنه » ، وهو أحد النونين والاسم ، أو لئلا =

١٧٧ - عَلِمُوا أَنْ يُؤَمِّلُونَ فَجَادُوا (١) قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ (٢)

وإذا خففت « كأن » جاز إضمار اسمها وإظهاره ، وجاز في خبرها أن يكون جملة اسمية أو فعلية مقرونة بـ « لم ، أو قد » وأن يكون مفردًا . مثال إضمار الاسم والخبر جملة اسمية قول الشاعر :

١٧٨ - وَصَدْرٍ مُشْرِقِ النَّحْرِ كَأَنْ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ (٣)

ومثال إضماره والخبر جملة فعلية قوله تعالى : ﴿ كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ ﴾ [يونس : ٢٤] ، وقول الشاعر :

= تلتبس « أن » بأن المصدرية ؛ ولكون التغيير - بالحذف - مع الفعل أكثر مما هو مع الاسم وما أشبهه عوض مع الفعل المتصرف ، ولم يعوض مع الاسم وما أشبهه . شرح التصريح (١/٢٣٣) .

(١) في المخطوط : (فأجادوا) .

(٢) من الخفيف . قائله مجهول . أوضح المسالك (١/٣٧٣) ، والدرر (١/١٢٠) ، وشرح الأشموني (١/١٤٧) ، وشرح ابن عقيل (١/٣٨٨) ، والهمع (١/١٤٣) .

اللغة : يؤملون : على صيغة المجهول ، من أمّل يُؤَمّل تأميلًا ، وثلاثيه أَمَل يأمَل أمَلًا وهو الرجاء . فجادوا : من جاد بجود إذا تكرم . أن يسألوا : بصيغة المجهول والسؤل : بمعنى المسئول كما في قوله تعالى : ﴿ قَالَ قَدْ أُوتِيتَ سُؤْلَكَ يَٰمُوسَىٰ ﴾ [طه : ٣٦] أي : مسئولك ، ويجوز فيه الهمز وتركه .

المعنى : علم أن الناس يأملون مصروفهم فلم يخيبوا رجاءهم ، ولا أحوجوهم إلى المسألة ، بل ابتدؤوهم بالعطاء وجادوا عليهم قبل أن يسألوا ، وبذلوا لهم أعظم ما يسأله السائلون . المقاصد النحوية (٢/٢٩٥) .

الشاهد : قوله : « علموا أن يؤملون » ، حيث ترك الفاصل بين « أن » والفعل للضرورة وهو شاذ أو قليل والأصل : « علموا أن سيؤملون » فحذف حرف التنفيس

(٣) من الهزج . قائله مجهول . الإنصاف (١/١٩٧) وأوضح المسالك (١/٣٧٨) وخزانة الأدب (١٠/٣٩٢ ، ٣٩٤ ، ٣٩٨ ، ٤٠٠ ، ٤٤٠) وشرح الأشموني (١/١٤٧) وشرح المفصل (٨/٨٢) ، والكتاب (٢/١٣٥ ، ١٤٠) .

اللغة : وصدر : يروى : « ووجه » روي عن سيبويه وروي عنه أيضًا : « وصَدْر » وعلى رواية الوجه يحتاج إلى تقدير مضاف في « ثدياه » أي : ثديا صاحبه ، وعلى رواية « الصدر » ، فلا تقدير ويروى : « ونَحْرٍ مُشْرِقِ اللَّوْنِ » كذا رواه الزمخشري ولا تقدير على هذه الرواية أيضًا ، ومعنى « مشرق اللون » أي : مضيء . ثدياه ويروى : « ثدييه » على إعمال « كأن » . حقان : تثنية « حُقَّة » بحذف التاء في التثنية كما قالوا : « خصيان » .

المعنى : ورب صدر يلوح لونه ، وثدياه كحقتين في الاستدارة والصغر ، ويروى : « وجه ، وصدر » بالرفع على الابتداء والخبر محذوف أي : ولها وجه ، ولها صدر ، وهذا رأي ابن هشام ، ولكن غالب النحاة منهم الزمخشري نصوا على أن الواو واو « رُبَّ » ، وعلى رواية الوجه فالمعنى : ورب وجه يلوح لونه ، وثديا صاحبه كحقتين في الاستدارة والصغر . المقاصد النحوية (٢/٣٠٥ - ٣٠٦) .

الشاهد : قوله : « كَأَنْ ثدياه حُقَّان » ؛ حيث خففت « كأن » وجاء اسمها ضمير الشأن محذوفًا ، والتقدير : « كأنه ثدياه حقان » ، و« ثدياه » مبتدأ ، وخبره « حقان » ، والجملة خبر « كأن » في محل رفع .

١٧٩ - لَا يَهُولَنَّكَ اصْطِلَاءَ لَظَى الحَرْ ... بِ فَمَحْذُورُهَا كَأَنْ قَدْ أَلَمَّا [(١)]

ومثال إضماره والخبر مفرد قول الشاعر :

١٨٠ - وَيَوْمًا تُوَافِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ ... كَأَنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمْ [(٢)]

في رواية من رفع « ظبية » ، وأما من رواها بالنصب فعلى أنها الاسم ، والخبر محذوف أي : كأن مكانها ظبيةً ، وهذه الرواية مثال لإظهار الاسم ، ولم ير ابن مالك [(٣)] إهمال « كأن » المخففة ، وذكر ابن الحاجب [(٤)] أن الأفصح فيها الإهمال ؛ فيتفرع على قوله أن قول الشاعر : « كَأَنْ ثدياهُ حُقَّانِ » يحتمل إهمال « كأن » فلا اسم لها مقدرًا ، والجملة بعدها لا محل لها ؛ إذ ليست بخبر ، ويحتمل أن تكون عاملة واسمها مقدرًا والجملة خبرها كما تقدم .

وإذا خففت « لكنّ » فالصحيح [(٥)] وجوب إهمالها ؛ فيرتفع ما بعدها على الابتداء والخبر كقوله تعالى : ﴿ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ وَلَٰكِنِ الشَّيَاطِينُ كَفَرُوا ﴾ [البقرة : ١٠٢] في قراءة ابن عامر [(٦)] والأخوين (هما [(٧)] حمزة والكسائي) ، وقوله

---

(١) من الخفيف . قائله مجهول . أوضح المسالك (٣٧٩/١) ، وسر صناعة الإعراب (٤١٩ ، ٤٣٠) ، وشرح الأشموني (١٤٨/١) ، وشرح شذور الذهب (٣٦٩) ، والمقاصد النحوية (٣٠٦/٢) .

اللغة : لا يهولنك : من هاله الأمر يهوله إذا أفزعه وخوفه ومنه مكان مهيل أي : مخوف . والاصطلاء : من اصطليت بالنار وتصليت به . ولظى الحرب : نارها . فمحذورها : الفاء للتعليل .

المعنى : يشجعه ويصبره على الثبات في الحرب والاقتحام فيها ويقول : لاتفزع من دخول نار الحرب فإن الذي كنت تخافه وتحذره قد وقع ، فلا فائدة بعد ذلك في التحرز والامتناع . المقاصد النحوية (٣٠٧/٢) .

الشاهد : قوله : « كَأَنْ قد ألما » ؛ حيث أضمر اسم « كَأَنْ » ، والخبر جملة فعلية ، وفصل بـ (قد) ، والتقدير : (كأنه قد أذلما) .

(٢) سبق الكلام على هذا الشاهد ، والشاهد فيه هنا : في قوله : « كَأَنْ ظَبْيَةٌ » برفع « ظبية » ؛ حيث أضمر اسم « كأن » وجاء خبرها مفردًا ، والتقدير : « كَأَنَّهُ ظبية » .

(٣) حيث قال : (وتخفف « كأن » فلا تلغى ، بل تعمل عمل « أن المخففة » . شرح التسهيل لابن مالك (٤٥/٢) . وسرح الكافية الشافية (٤٩٦/١) .

(٤) حيث قال : (« كأنك » للتشبيه ، وتخفف فلتغى على الأصح) . شرح الكافية للرضي (٣٥٩/٢) .

(٥) وأجاز يونس والأخفش إعمالها حملاً على « أن ، وإن ، وكأن » . همع الهوامع (١٤٣/١) .

(٦) بتخفيف النون من (ولكن) كما هو لغة ، وكسرها وصلًا ، ورفع ما بعدها على الابتداء . الإقناع فى القراءات السبع لابن الباذش (٦١/٢) ، وإتحاف فضلاء البشر (٤١٠/١) ، والنشر (٢١٩/٢) ، والبحر المحيط (٤٩٥/١) .

(٧) فى المخطوط : « هم حمزة والكسائي » .

تعالى : ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ ﴾ [الأنفال : ١٧] ، ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ ﴾ [الأنفال : ١٧] ، ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلنَّاسَ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾ [يونس : ٤٤] في قراءة الأخوين (١) ، ومصاحبة الواو لها أمر جائز ؛ فرقًا بينها وبين العاطفة ، ولا يجمع بين حرفي عطف . هذا ما يتعلق بالناسخ الناصب الاسم الرافع الخبر ، وأما ما ينصبهما معًا فأشار إليه المؤلف بقوله :

ظن وأخواتها

(وأما ظننت وأخواتها فإنها تنصب الاسم والخبر على أنهما مفعولان لها ... إلخ) (٢).

وأقول : أفعال هذا الباب الناصبة للمبتدأ والخبر مفعولين لها قسمان :

قسم هو أفعال القلوب ، وقسم أفعال تصيير .

فالقسم الأول ثلاثة أضرب :

ضرب لليقين [٣٨/أ] لا غير ، وضرب للرجحان لا غير ، وضرب يرد لهما .

الضرب الأول : أربعة أفعال ، وهي :

« وجد » كقوله تعالى : ﴿ وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ ﴾ [الأعراف : ١٠٢] ؛ بشرط أن لا تكون للإصابة (٣) ، ولا للاستغناء ، ولا لحزن ، ولا لحقد .

والمعنى كقوله تعالى : ﴿ إِنَّهُمْ أَلْفَوْا۟ ءَابَآءَهُمْ ضَآلِّينَ ﴾ [الصافات : ٦٩] أي : وجدوا .

و « درى » ؛ بشرط أن لا تكون لختل (٤) أي : خديعة ، مثال المستوفي الشروط قوله (٥) :

---

(١) فتح القدير (٥٦٠/٢) ، والكشف عن وجوه القراءات (١٠٢/١) .

(٢) قال ابن آجروم : (وأما ظننت وأخواتها فإنها تنصب المبتدأ والخبر على أنهما مفعولان لها . وهي : ظننت وحسبت وخلت وزعمت ورأيت وعلمت ووجدت واتخذت وجعلت وسمعت تقول : « ظننت زيداً منطلقاً ، وخلت عمراً شاخصاً » وما أشبه ذلك) . الآجرومية (١٩) .

(٣) فإن كانت بمعنى « أصاب » تعدت إلى واحد مثل : « وجد فلان ضالته وجدانًا » وقيل : الوجود ، ومصدر التي للاستغناء « وُجد » مثلث الواو ، ومصدر التي للحزن « وَجَدٌ » بالفتح ومصدر التي للحقد « مَوجِدة » ومصدر التي بمعنى « علم » الوجود عند السيرافي ، والوجدان عند الأخفش ، والأول هو المشهور والتي بمعنى حزن أو حقد أو استغنى لازمة . الأشموني (٢١/٢) ، وحاشية الصبان (٢١/٢) ، وحاشية الشيخ ياسين (٢٤٧/١) ، وهمع الهوامع (١٤٩/١) .

(٤) تكون درى بمعنى « ختل » أي : خدع ؛ فتتعدى لواحد نحو : « دريت الصيد » ، أي : ختلته . الأشموني (٢٣/٢) .

(٥) في المخطوط : « مثال الشروط قوله » .

١٨١ - دُرِيتَ الوَفِيَّ العَهْدَ يَا عُرْوَ فَاغْتَبِطْ ... فَإِنَّ اغْتِبَاطًا بِالْوَفَاءِ حَمِيدُ [١]

والأكثر فيه أن يتعدى لواحد بالباء [٢] ، وللآخر بالهمزة قال الله تعالى : ﴿ وَلَآ أَدۡرَىٰكُم بِهِۦ ﴾ [يونس : ١٦]

و « تَعَلَّمْ » بمعنى « اعلم » ، وهو ملازم للأمر كقول الشاعر :

١٨٢ - تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا ... فَبَالِغْ بِلُطْفٍ فِي التَّحَيُّلِ وَالْـمَكْرِ [٣]

وجعل ابن مالك [٤] من هذا الضرب « علم » كقوله تعالى : ﴿ فَإِنۡ عَلِمۡتُمُوهُنَّ مُؤۡمِنَٰتٖ فَلَا تَرۡجِعُوهُنَّ إِلَى ٱلۡكُفَّارِۖ ﴾ [الممتحنة : ١٠] ؛ بشرط أن لا تكون من « العُلْمَة » [٥] وهو شق الشفة العليا ، ولا بمعنى « عرف » [٦] .

(١) من الطويل . قائله مجهول . أوضح المسالك (٣٣/٢) ، والدرر (١٣٢/١) ، وشرح الأشموني (١٥٧/١) ، وشرح ابن عقيل (٣١/٢) ، والهمع (١٤٩/١) .
اللغة : دريت : من درى يدري إذا علم . فاغتبط : من الغبطة : وهي أن يتمنى مثل حال المغبوط من غير أن يريد زوال النعمة عنه ، وليس بحسد ، ويقال : الغبطة : حسن الحال . حميد : بمعنى محمود . المقاصد النحوية (٣٧٣/٢) .
المعنى : يا عروة قد تيقن الناس أنك وفي بالعهود ، وإذا كان الأمر كذلك فاستمر على الوفاء ؛ فإنه أمر محمود . شرح شواهد قطر الندى للهاشمي (٤٢) .
الشاهد : قوله : « دُريت الوفيَّ العهد » ؛ حيث استعملت « درى » بمعنى « علم » فاقتضت مفعولين ، وهما هنا « التاء » في دريت ، وهي نائب عن الفاعل في محل نصب مفعول أول ، والثاني هو « الوفي » ، ويجوز في العهد الرفع على الفاعلية بالصفة المشبهة « الوفي » أو النصب على التشبيه بالمفعول به ، أو الجر بالإضافة ، وتعدي « درى » بنفسه لمفعولين نادر عن تعديه إلى الثاني بحرف الجر .

(٢) مثل : دريت بكذا ، أو دريت بزيد .

(٣) من الطويل . قائله زياد بن سيّار . أوضح المسالك (٣١/٢) ، وخزانة الأدب (١٢٩/٩) ، والدرر (١٣٢/١) ، وشرح الأشموني (١٥٨/١) ، وشرح ابن عقيل (٣٢/٢) ، والهمع (١٤٩/١) .
اللغة : تَعَلَّم بمعنى « اعلم » . التحيل : استعمال الحيلة في تصريف الأمور .
المعنى : اعلم أن شفاء النفس في قهر عدوها فبالغ في استعمال الحيلة في سبيل ذلك .
الشاهد : قوله : « تعلم شفاءَ النفس قَهْرَ عدوها » ؛ حيث استعمل « تعلم » بمعنى « اعلم » فاستدعى مفعولين أولهما « شفاء النفس » ، والثاني « قهر عدوها » ، وهذا قليل ؛ لأن أكثر إعماله في « أن وجملتها » التي تسد مسد المفعولين .

(٤) شرح التسهيل (٧٨/٢) .

(٥) مثل : علم وعُلمة فهو « أعلم » أي : مشقوق الشفة العليا ، وهي لازمة تقول : « عَلِمَ الرجلُ » أما عَلَمَه - بفتحتين - فمتعد إلى واحد بمعنى : شق شفته العليا . الهمع (١٤٩/١) ، وحاشية الصبان (٢١/٢) .

(٦) مثل قوله تعالى : ﴿ وَٱللَّهُ أَخۡرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ شَيۡـٔٗا ﴾ [النحل : ٧٨] . الهمع (١٤٩/١) .

وجعله بعض النحاة (١) مما يرد لليقين تارة ، وهو الغالب ، وللرجحان أخرى ، وقد فسرت الآية بكل منهما (٢) .

الضرب الثاني : خمسة أفعال :

الأول : « حجا » يحجو كقول الشاعر :

١٨٣ - قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخَا ثِقَةٍ ... حَتَّى أَلَمَّتْ بِنَا يَوْمًا مُلِمَّاتُ (٣)

فلو كانت للغلبة (٤) ، أو القصد (٥) ، أو الرد (٦) ، أو السَّوْق (٧) ، أو الكتم (٨) ، أو الحفظ (٩) أو الإقامة (١٠) أو البخل (١١) ؛ لم تكن مما نحن فيه .

الثاني : « عَدَّ » (١٢) كقوله :

١٨٤ - فَلَا تَعْدُدِ الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الغِنَى ... وَلَكِنَّمَا الْمَوْلَى شَرِيكُكَ فِي الْعُدْمِ (١٣)

---

(١) كابن هشام . أوضح المسالك (٢/٤١ - ٤٢) .

(٢) تفسير الطبري (جامع البيان) (١٣/٤٥ - ٤٦) ، وغرائب القرآن ورغائب الفرقان (١٣/٥٣) .

(٣) من البسيط . نسب إلى تميم بن مقبل ، وليس في ديوانه ، وإلى أبي شنبل الأعرابي . أوضح المسالك (٢/٣٥) ، وتخليص الشواهد (٤٤٠) ، والدرر (١/١٣٠) ، وشرح ابن عقيل (٢/٣٨) ، والهمع (١/١٤٨) .
اللغة : أحجو : أظن . حتى ألمت : حتى نزلت بنا من الإلمام ، وهو النزول . والملمات : جمع ملمة ، وهي النازلة من نوازل الدنيا .
المعنى : كنت أظن بأبي عمرو خيرًا حتى نزلت بنا النوازل . المقاصد النحوية (٢/٣٧٦ - ٣٧٧) .
الشاهد :قوله : « أحجو أبا عمرو أخا ثقة » ؛ حيث استعملت « أحجو » بمعنى « أظن » فنصبت مفعولين هما : « أبا عمرو ، وأخا ثقة » .

(٤) مثل : « حجا زيد عمرًا » أي : غلبه .

(٥) مثل : حجوتُ بيتَ اللَّه ، أي : نويته وقصدته .

(٦) مثل : حجيت السائلَ ، إذا رددته .

(٧) مثل : حجوت الإبل ، أي : سقتها .

(٨، ٩) مثل : حجوت الحديث ، أي : كتمته ، وحفظته أيضًا .

(١٠) مثل : حجا بمكة ، أي : أقام بها .

(١١) مثل : حجا بماله ، أي : بخل ، وتأتي بمعنى : « وقف » كقوله : فهن يَعْنكُفنَ به إذا حَجَا ، أي : إذا وقف . شرح التصريح (١/٢٥٠) .

(١٢) أثبتها الكوفيون وبعض البصريين ، ووافقهم ابن أبي الربيع ، وابن مالك ، ومثله قول الشاعر [الخفيف] :

لا أعُد الإقْتَارَ عُدمًا ولكنْ ... فقدُ مَن قَد فَقَدتُه الإعدَامُ

الهمع (١/١٤٨) .

(١٣) من الطويل . قائله النعمان بن بشير ﷺ . ديوانه (٢٩) . خزانة الأدب (٣/٥٧) ، والدرر (١/١٣٠) ، وشرح الأشموني (١/١٥٧) ، وشرح ابن عقيل (٢/٣٧) ، والهمع (١/١٤٨) .
اللغة : فلا تعدد : أي : فلا تعد ، وقد جاء بالفك كما يقال في نحو : « لا تمد » : لا تمدد . المولى : يرد لمعان كثيرة ، والمراد به ههنا الحليف أو الصاحب . والعُدْم : من عدمت الشيء أعدمه عُدْمًا وعَدَمًا =

أما إذا كانت للحسبان [1] فلا تكون مما نحن فيه .

الثالث : « زعم » كقول الشاعر :

١٨٥ - زَعَمَتْنِي شَيْخًا وَلَسْتُ بِشَيْخٍ   إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُّ دَبِيبًا [2]

بشرط أن لا تكون [3] لكفالة ، ولا رياسة [4] ، ولا سِمَن [5] ، ولا هُزَال [6] .

الرابع : « جعل » كقوله تعالى : ﴿ وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَٰنِ إِنَاثًا ﴾ [الزخرف : ١٩]

= بالتحريك على غير قياس أي : فقدته ، والعدم أيضًا : الفقر ، وأعدم الرجل إذا افتقر ، فهو معدم وعديم . المقاصد النحوية (٣٧٨/٢) .

المعنى : لا تحسب صاحبك من يصاحبك أيام الرخاء فقط ؛ وإنما صاحبك من يشارك أيام الرخاء وأيام الفقر خاصة .

الشاهد : قوله : « فلا تعدد المولى شريكك في الغنى » ؛ حيث جاءت « تعدد » بمعنى « تظن » ، ونصبت مفعولين ، الأول « المولى » ، والثاني « شريك » .

(١) بمعنى « حسَب » بفتح السين ، وهي تتعدى لواحد مثل : عددت المال ، أي : حَسَبته . أحسُبه بضم السين في المضارع . ومصدرها « حَسَبًا » بالفتح ، وُحِسْبانًا - بالضم والكسر - وحِسَابًا ، وحِسْبة ، وحِسابة - بكسرهن - القاموس المحيط (٥٦/١ - ٥٧) ، وشرح التصريح (٢٥٠/١) ، وحاشية الصبان (٢١/٢) .

(٢) من الخفيف . قائله أبو أمية أوس الحنفي . أوضح المسالك (٣٨/٢) ، وشرح الأشموني (١٥٦/١) ، وشرح شواهد المغني للسيوطي (٥٩٤/٢) ، والهمع (١٤٨/١) .

اللغة : من يدب : من يدرج في المشي رويدًا ، أي : يمشي متمهلًا . المقاصد النحوية (٣٧٩/٢) .

المعنى : ظنتني هذه المرأة لظهور الشيب في رأسي شيخًا كبيرًا ، ولست كذلك إنما الكبير من يمشي مشيًا خفيفًا كالطفل الصغير . شرح شواهد قطر الندى للهاشمي (٤٣) .

الشاهد : قوله : « زعمتني شيخًا » ؛ حيث جاء زعم بمعنى « ظن » فنصب مفعولين أولهما ياء المتكلم ، وثانيهما قوله : « شيخًا » والأكثر وقوعه على « أَنْ ، وأَنَّ » وصلتهما قوله تعالى : ﴿ زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَن لَّن يُبْعَثُوا ﴾ [التغابن : ٧] . وزعم هذه بمعنى : « اعتقد » .

(٣) مثل قول الشاعر [الطويل] :

تقولُ هَلَكنا إن هَلَكتَ وإنَّما   على اللَّهِ أرزاقُ العِبادِ كَما زَعَمْ

بمعنى كفل ومصدرها الزعامة . الهمع (١٤٨/١) والأشموني (٢٢/٢) .

(٤) بمعنى « رأس » بالهمز وتركه نحو : « زعم زيد ، إذا رأس » ومنه « : زعيم القوم فلان » أي : رئيسهم .

(٥) يقال : « زعمت الشاة » بمعنى سمنت .

(٦) مثل : « زَعَمَت الشَّاةُ » أيضًا بمعنى : « هُزلت » بالبناء للمجهول ، وهي مما تلزم البناء للمجهول ، وأما « هزل » بالبناء للمعلوم فضد الجد . حاشية الصبان (٢٢/٢) ، وتأتي بمعنى طمع : يقال : « زعم في غير مزعم » أي : طمع في غير مطمع ، وتأتي بمعنى « قال » كقول أبي زبيد الطائي [البسيط] :

يا لهف نفسيَ إن كان الذي زَعَمُوا   حَقًّا وماذا يردُّ اليَومَ تَلهيفي

أي : إن كان الذي قالوا حقًّا . شرح التصريح (٢٥٠/١) .

فلو كانت للإيجاد [١] ، أو الإيجاب [٢] ، أو الترتيب [٣] ، لم تكن مما نحن فيه ، ويكون جعل من أفعال الشروع ، وقد تقدمت ، ومن أفعال التصيير ، وستأتي .

الخامس : « هَبْ » [٤] كقول الشاعر :

١٨٦ - فَقُلْتُ أَجِرْنِي أَبَا خَالِدٍ ... وَإِلَّا فَهَبْنِي امْرَأً هَالِكَا [٥]

وهو ملازم للأمر كـ « تَعَلَّمْ » .

الضرب الثالث : أربعة :

أحدها : « ظَنَّ » كقوله تعالى : ﴿ ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَـٰقُواْ رَبِّهِمْ ﴾ [البقرة : ٤٦] فهذه لليقين ، وقول الشاعر :

١٨٧ - ظَنَنْتُكَ إِنْ شَبَّتْ لَظَى الْحَرْبِ صَالِيًا ... فَعَرَّدْتَ فِيمَنْ كَانَ عَنْهَا مُعَرِّدَا [٦]

---

(١) مثل قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَـٰتِ وَٱلنُّورَ ﴾ [الأنعام : ١] .

(٢) مثل : « جعلت للعامل كذا » بمعنى : أوجبت .

(٣) نحو : « جعلت بعض متاعي على بعض » أي : رتبته ، وهي إذا كانت بهذه المعاني ولم تكن بمعنى « اعتقد » تعدت إلى واحد ، ولم تتعد لاثنين . همع الهوامع (١/١٤٩) .

(٤) أثبته الكوفيون وابن عصفور ، وابن مالك ، قال الشاعر [الوافر] :

فَهَبْهَا أُمَّةً هَلَكَتْ ضَيَاعًا ... يَزِيدُ أَمِيرُهَا وَأَبُو يَزِيدِ

الهمع (١/١٤٩) .

(٥) من المتقارب . قائله عبد الله بن همام السلولي . أوضح المسالك (٢/٣٧) ، وخزانة الأدب (٩/٣٦) ، والدرر (١/١٣١) ، وشرح الأشموني (١/٢٤٨) ، وشرح ابن عقيل (٢/٣٩) ، والهمع (١/١٤٩) .

اللغة : أبا خالد : الأصل : يا أبا خالد . فهبني : اعتقدني ، أو ظنني .

المعنى : فقلت : يا أبا خالد أجرني وأغثني ، وإن لم تجرني فهبني ، أي : ظنني أمرأ هالكًا . المقاصد النحوية (٢/٣٧٨ - ٣٧٩) .

الشاهد : قوله : « فهبني أمرأ هالكًا » ؛ حيث جاء « هب » بمعنى « ظن » فنصب مفعولين ، الياء ، وامرأ ، و « هب » من الجوامد ملازم لصورة الأمر ، والغالب أن يتعدى إلى مفعولين تصريحًا ، وقد يدخل على « أنَّ » وصلتها قليلًا وزعم الجرمي أنه لحن ، وهو فاسد ؛ لوروده في حديث عمر ﷺ : « هَبْ أنَّ أبانا كان حمارًا » . المقاصد النحوية (٢/٣٧١) . وزعم الحريري أنه من أوهام الخواص « هب أن زيدًا قائم » وذهل عن قوله القائل « هب أن أبانا كان حمارًا » . حاشية الشيخ ياسين (١/٢٤٨) .

(٦) من الطويل . قائله مجهول . أوضح المسالك (٢/٤٢) ، وشرح الأشموني (١١/١٥٦) ، والمقاصد النحوية (٢/٣٨١) .

اللغة :شبت : من شببت النار والحرب أشبهما شبًّا وشبوبًا : إذا أوقدتهما ، والشُّبوب : ما يوقد به النار . لظى الحرب : نار الحرب . صاليًا : من صلى يصلى إذا دخل . فعرَّدت : من عرَّد الرجل : إذا انهزم وترك القصد والمعرِّد : المنهزم . المقاصد النحوية (٢/٣٨١) .

=

وهذه للرجحان . فلو كانت بمعنى : « اتهم » (١) لم تكن مما ينصب المفعولين .

الثاني : « حَسِبَ » (٢) كقول الشاعر :

١٨٨ - حَسِبْتُ التُّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ رَبَاحًا إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلَا (٣)

وقول الآخر :

١٨٩ - وَكُنَّا حَسِبْنَا كُلَّ بَيْضَاءَ شَحْمَةً عَشِيَّةَ لَاقَيْنَا جُذَامَ وَحِمْيَرَا (٤)

= **المعنى** : ظننتك حين تشتعل الحرب داخلًا فيها ، ولكنك عردت مع المعردين ، أي : تركتها .

الشاهد : قوله : « ظننتك صاليًا » ؛ حيث نصبت « ظن » مفعولين ، وهي بمعنى الرجحان هنا ، وهو الغالب فيها .

(١) مثل : « ظننت زيدًا ، ظننت به أنه فعل شيئًا » أي : اتهمته ، ومثل قوله تعالى : ﴿ وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِظَنِينٍ ﴾ [التكوير: ٢٤] في قراءة ، أي : بمتهم .

(٢) والمصدر منه : حِسبان بالكسر ومحسبة ، والمضارع بفتح السين وهو القياس وكسرها « يَحْسِبُ » وهو الأكثر في الاستعمال . القاموس (٥٦/١) ، وحاشية الصبان (٢١/٢) ، وشرح التسهيل لابن مالك (٨٠/٢) .

(٣) من الطويل . قائله لبيد بن ربيعة . ديوانه (٢٤٦) . أساس البلاغة (٤٦) (ثقل) ، وأوضح المسالك (٤٤/٢) ، والدرر (١٣٢/١) ، وشرح الأشموني (١٥٦/١) ، وشرح ابن عقيل (٣٤/٢) ، والهمع (١٤٩/١) .

اللغة : حسبتُ : بمعنى : « تيقنت ، وعلمت » ههنا ، رباحًا : أي : ربحًا . ثاقلًا : أراد : ميتًا ؛ لأن الأبدان تخف بالأرواح فإذا مات الإنسان يصير ثاقلًا كالجماد . المقاصد النحوية (٣٨٤/٢) .

المعنى : تيقنت أن التقى والجود وفعل الخيرات ربحًا إذا مات المرء .

الشاهد : قوله : « حسبت » ؛ حيث نصبت مفعولين ، أولهما « التقى » وثانيهما « خير تجارة » ، وهي ههنا بمعنى : « تيقنت وعلمت » .

(٤) من الطويل . قائله زُفَر بن حارث الكلابي . أوضح المسالك (٤٣/٢) ، وتخليص الشواهد (٤٣٥) ، ومغني اللبيب (٦٣٦/٢) .

اللغة : كل بيضاء شحمة : أراد كنا نطمع في أمر وجدناه على خلاف ما كنا نظن ، وهذا من قولهم : « ما كلُّ بيضاءَ شَحْمَةٌ ، وما كلُّ سوداءَ تمرةٌ » وهو من أمثال العرب . وجذام ، وحمير : قبيلتان ، وقال الجوهري : (جذام قبيلة من اليمن تنزل بجبال جسمى ، وتزعم نُسَّاب حضر أنهم من مَعَدٍّ) .

المعنى : حين لاقينا جذام وحمير وجدنا منهما بأسًا ومنعة على خلاف ما كنا نظن فيهما .

الشاهد : قوله : « حسبنا » ؛ حيث جاءت « حسب » بمعنى : « ظنَّ » ، فنصبت مفعولين ، وحسب قد جاء لمعان عدة :

الأول : « حسب » بالكسر بمعنى ظنَّ أو صار ذا شُقْرة وبياض تقول : « حَسِب ، يحسِب ، يحسَب ، ويحسَب حِسبانًا ومَحْسِبة ، ومَحْسَبة » بمعنى : « ظَنَّ » فهو حاسب ، والشيء محسوب أي : مظنون ، والأمر : احسِب ، واحسَب أي : « ظُنَّ » ، وحَسِب الرجل حَسَبًا فهو أحسب : إذا صار ذا شقرة وبياض كالبرص .

الثاني : « حَسَب » بالفتح بمعنى : « عَدَّ » يحسُب حسبًا ، وحَسَابًا ، وحِسْبانًا ، وحِسابة وحِسبة فهو حاسب والشيء محسوب : « معدود » ، والأمر : احسُب . =

الأول لليقين ، والثاني للرجحان فلو كانت « حَسِب » للون [1] ؛ لم تنصب المفعولين

الثالث : « خال » كقول الشاعر :

١٩٠ - إِخَالُكَ إِنْ لَمْ تَغْضُضِ الطَّرْفَ ذَا هَوًى ... يَسُومُكَ مَا لَا يُسْتَطَاعُ مِنَ الْوَجْدِ [2]

وقول الآخر [٣٨/ب] :

١٩١ - مَا خِلْتُنِي زِلْتُ بَعْدَكُمْ ضَمِنًا ... أَشْكُو إِلَيْكُمْ حُمُوَّةَ الأَلَمِ [3]

الثاني لليقين ، والأول للرجحان . فلو كانت « خال » « لِعُجْبٍ [4] أو

الثالث : « حسُب » بالضم ومعناه : صار حسيبًا يحسُب حسَابة فهو حسيب ، فالذي بمعنى : « ظن » ينصب مفعولين ، والذي بمعنى : « عد » ينصب واحدًا ، واللذان بمعنى : « صار ذا شقرة وبياض ، وصار حسيبًا » لا زمان . القاموس (٥٦/١ - ٥٧) والمقاصد النحوية (٣٨٣/٢) .

(١) سبق توضيحها .

(٢) من الطويل . قائله مجهول . أوضح المسالك (٤٥/٢) ، والدرر (١٣٣/١) ، وشرح الأشموني (١٥٥/١) ، والهمع (١٥٠/١) .

اللغة : إخالك : أي : أظنك ، وهو بكسر الهمزة في استعمال الأكثرين ، وفتحها على القياس ، وهي لغة بني أسد . وهو من خال يخال خَيْلًا ، وخَيْلة ، ومخيلة وخَيْلولة وخَيَلانًا فهو خائل ، والشيء مخيل ، والأمر منه خَل أي : ظن فإن رددت الفعل إلى نفسك قلت : خِلت . إن لم تغضض الطرف : من غض البصر وهو أن لا يفتحه ، والطرف تحريك الجفون بالنظر ، وأراد به ههنا : إن لم تنم . يسومك : يكلفك من السوم ، وهو التكليف . من الوَجْد : الوجد : شدة العشق ، يقال : وجدت بفلانة وجدًا إذا أحببتها حبًا شديدًا ، وقال ابن فارس : (يقال : وجدت من الحزن وجدًا) . المقاصد النحوية (٣٨٥/٢ - ٣٨٦) ودراسات لأسلوب القرآن الكريم لـ أ.د / محمد عضيمة (٦٥٦/١) .

المعنى :أظنك صاحب هوى أي : عشق ومحبة إن لم تنم ؛ لأن صاحب الهوى لا ينام ، وهذا الهوى يكلفك ما لا تقدر عليه من الوجد أي : شدة العشق أو الحزن ؛ لأنك لا تظفر بمحبوبك - على أنه بمعنى الحزن - . المقاصد (٣٨٦/٢) .

الشاهد : قوله : « إخالك » ؛ حيث جاء بمعنى : « ظن » فنصب مفعولين ، أولهما : ضمير المخاطب ، وثانيهما : ذا هوى .

(٣) من المنسرح . قائله مجهول . أوضح المسالك (٤٧/٢) ، ولسان العرب (٢٦٠/١٣) « ضمن » ، (٢٠١/١٤) « حما » والمقاصد النحوية (٣٨٦/٢) .

اللغة : ضمِنًا : وهو الذي به الزمانة فِي جسده من بلاء أو كسر أو غير ذلك ، والاسم الضَّمَن ، والضمان والضمانة الزمانة ، وقد ضَمِن الرجل ضَمَنًا فهو ضَمِن ، أي : زَمِنٌ مبتلًى .حموة الألم : شدته . المقاصد النحوية (٣٨٧/٢) .

المعنى : أيقنت أني ما زلت بعدكم زَمِنًا مبتلى أشكو شدة الألم .

الشاهد : قوله : « خلتني » ؛ حيث جاءت « خلت » بمعنى : « أيقنت » ، ونصبت مفعولين . الأول : الياء ، والثاني : ضمنًا . وقيل : « ضمنًا » خبر « زلت » ، و « أشكو » المفعول الثاني ، والأول هو الصحيح . المقاصد النحوية (٣٨٧/٢) .

(٤) يقال : « خال الرجل » تكبر ، وأعجب بنفسه .

ظَلْع (١) » ؛ خرجت عما نحن فيه .

الرابع : « رأى » كقوله تعالى : ﴿ إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا ﴾ [المعارج : ٧] . الثاني لليقين ، وهو الغالب دون الأول ؛ بشرط أن لا تكون للإبصار (٢) ، ولا من الرأي (٣) ولا بمعنى الضرب كقولهم : « رأيت الصيد » أي : ضربته ، أصبت رئته . و « رأى » الحُلْمية في نصب المفعولين كـ « رأى » القلبية كقول الشاعر :

١٩٢ - أَرَاهُمْ رُفقتِي حَتَّى إِذَا مَا تَجَافَى اللَّيْلُ وَانْخَزَلَ انْخِزَالَا (٤)

واعلم أن هذه الأمور التي احترزنا عنها قسمان :

قسم قلبي ، لكن احترز عنه ؛ لعدم نصبه المفعولين ، وقسم ليس بقلبي ، لكن ذكر ؛ للبيان من أول وهلة أن القلبي هو الأول ، لا الثاني من غير أن يحتاج الناظر فيه إلى إعمال فكر .

القسم الثاني : من قسمي أفعال هذا الباب : أفعال التصيير ، وهي « صيَّر » (٥) نحو : « صيَّرتُ الطينَ خَزَفًا » وقول الشاعر :

---

(١) يقال : خال الفرس ، أي : غمز في مشيه (ظلع) ومضارعه يخال ، وكذلك إذا كانت بمعنى نظر ، ومضارعها يخيل ، وقال الشاعر : [الطويل]

فظِلتُ لَدى البيتِ العتيقِ أخِيلُهُ

أي : أنظر إليه . ارتشاف الضرب (٥٩/٣) ، وشرح التصريح (٢٥٠/١) ، والهمع (١٥٠/١) .

(٢) نحو : « رأيت زيدًا » أي : أبصرته .

(٣) نحو : « رأى زيد كذا » أي : أشار ، و« رأى أبو حنيفة حِلَّ كذا ، ورأى الشافعي حُرْمَتَه » أي : ذهب الشافعي إلى حِلِّ كذا ... .

(٤) من الوافر . قائله عمرو بن أحمر الباهلي . ديوانه (١٣٠) . الدرر (١٣٤/١) ، وشرح الأشموني (١٦٣/١) ، وشرح ابن عقيل (٥٣/٢) ، والهمع (١٥٠/١) .

اللغة : رفقتي : جمع رفيق ، تجافى الليل : انطوى وأرتفع . انخزل : انقطع من الخزل وهو القطع ، ومادته « خاء ، وزاي ، ولام » . المقاصد النحوية (٤٢٣/٢) .

المعنى : يرى هذه الجماعة في منامه إلى ان ينقطع الليل ويزول .

الشاهد : قوله : « أراهم رفقتي » ؛ حيث نصب « أرى » مفعولين . الضمير ، و « رفقتي » ، وهي ههنا من الرؤيا فأجريت مجرى علم ؛ لأنها إدراك بالحس الباطن كالعلم فأجري مجراه في اقتضاء مفعولين . المقاصد النحوية (٤٢٤/٢ ، ٤٢٥) .

(٥) وقال ابن مالك : و« أصار » بمعنى « صيَّر ») . شرح التسهيل لابن مالك (٨٢/٢) ، وإنما يتعدى « صيَّر » إلى مفعولين إذا كانت بمعنى التغيير إلى وصف كـ « صيَّرت زيدًا عالمًا » ، وإن كانت بمعنى انتقل ورجع تعدت إلى اثنين أحدهما بحرف الجر نحو : « صيَّرتك إلى موضع كذا » أي : نقلتك إليه ، ومثال : « أصار » : « أصار زيدٌ عمرًا عالمًا » ، وهو ، و « صيَّر » منقولان بالهمزة والتضعيف من « صار » التي من أخوات كان ، وألحق بعضهم بـ « صيَّر » « كَانَ » التي بمعنى صار مع إلحاق الهمزة بها مثل : « أكنتُ =

١٩٣ - فَصُيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولْ (١)

و « جعل » كقوله تعالى : ﴿ فَجَعَلْنَـٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا ﴾ [الفرقان : ٢٣] .

و « تَخِذَ » كقول الشاعر :

١٩٤ - تَخِذْتُ غُرَازَ إِثْرَهُمُ دَلِيلًا وَفَرُّوا فِي الْحِجَازِ لِيُعْجِزُونِي (٢)

و « اتَّخَذَ » (٣) كقوله تعالى : ﴿ وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا ﴾ [النساء : ١٢٥] .

و « رَدَّ » كقوله تعالى : ﴿ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَـٰنِكُمْ كُفَّارًا ﴾ [البقرة : ١٠٩] .

= زيدًا عالمًا » ، أي : صيَّرتُه ، وقال ابن مالك : (لا أعرفه مسموعًا) ، وقال بعضهم عن « صيَّر » : إنما يتعدى لواحد ، والثاني حال . همع الهوامع (١/١٥٠) ، وحاشية الشيخ ياسين على التصريح (١/٢٥٣ - ٢٥٤) وفي المخطوط : « وهو صيَّر » ، والأفضل ما أثبت .

(١) من الرجز ، وبعض وزنه من السريع ، لرؤبة بن العجاج - ملحق ديوانه (١٨١) ، وقبله :

وَمَسَّهُمْ مَا مَسَّ أَصْحَابَ الْفِيلْ تَرْمِيهِمُ حِجَارَةٌ مِنْ سِجِّيلْ

وَلَعِبَتْ طَيْرٌ بِهِمْ أَبَابِيلْ فَصُيِّرُوا ....

خزانة الأدب (١٠/١٦٨ ، ١٧٥ ، ١٨٤ ، ١٨٩) وشرح التصريح (١/٢٥٢) ، ونسب إلى حميد الأرقط . الكتاب (١/٤٠٨) ، وشرح الأشموني (١/١٥٨) ، والمقتضب (٤/١٤١ ، ٣٥٠) ، والهمع (١/١٥٠) .

اللغة : كعصف : العصف : التبن أي : كزرع أكل حبه وبقي تبنه . شرح شواهد المغني للسيوطي (١/٥٠٣) .

المعنى : ظاهر .

الشاهد : قوله : « فَصُيِّروا » ؛ حيث نصب مفعولين ؛ لأنه من أفعال التصيير التي تنصب المفعولين كـ « جعل ، واتخذ » ونحوهما ، وقال الأعلم : (استشهد به سيبويه على إدخال « مثل » على الكاف ضرورة ، والتقدير : مثل عصف ، وحسَّنَ الجمع بين « مثل » والكاف اختلاف لفظيهما مع ما قصده من المبالغة في التشبيه ، ولو كرر المثل لم يحسن ، و « مثل » يجوز أن تكون مفعولًا ثانيًا ، أو صفة لمصدر محذوف والتقدير : تصييرًا مثل كعصف مأكول ، والمصدر هو المفعول الثاني) . المقاصد النحوية (٢/٤٠٢) ، وشرح شواهد المغني للسيوطي (١/٥٠٣) .

(٢) من الوافر . قائله أبو جندب الهذلي . شرح أشعار الهذليين (١/٣٥٤) ، وشرح الأشموني (١/١٥٨) ، ولسان العرب (٥/٣٧٠) (عجز) .

اللغة : تخذت : اتخذت ، غراز : اسم واد ، وقد فسره بعضهم بأنه اسم رجل ، وهو خطأ ، وضبطه بعضهم بالنون في آخره « غزان » وهو تحريف ، وهو موضع بناحية عمان ، لا ينصرف ؛ للعلمية والتأنيث لقصد البقعة . إثرهم : عقيبهم ، والضمير لبني لحيان في البيت السابق ، وكذلك في « فروا » . وفي : بمعنى « إلى » . المقاصد النحوية (٢/٤٠١) .

المعنى : كان بنو لحيان قد أغاروا على إبل لأبي جندب فلما جازاهم بما فعلوا قال هذا القول ، وقد فروا إلى الحجاز ليعجزوه عن مجازاتهم ، فاتخذ أي : صير هذا الوادي دليلًا عليهم . المقاصد (٢/٤٠١) .

الشاهد : قوله : « تخذت » ؛ حيث نصب مفعولين ؛ لأنه من أفعال التصيير ، والمفعولان هما « غراز ، ودليلًا » .

(٣) ونقل بعضهم أن الثاني حال ، وهي متعدية إلى واحد ، وكذلك مع « ترك » . همع الهوامع (١/١٥٠) .

و « تَرَكَ » كقوله تعالى : ﴿ وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ ﴾ [الكهف : ٩٩] .

و « وَهَبَ » كقولهم : « وَهَبَنِي (١) اللَّهُ فِدَاكَ » وهذا الفعل الأخير ملازم لصيغة الماضي .

ومن أفعال التصيير « أكان » (٢) التي أصلها « كان » بمعنى « صار » المتعدية بالهمزة ، قاسها بعضهم (٣) على « أصار »

وذكر المؤلف أن من الأفعال الناصبة للجزءين « سَمِع » وهو صحيح لكنه مقيد بما إذا كان المفعول الأول مما لا يسمع نحو : « سمعت زيدًا يتكلم » (٤) أما إذا كان مما يسمع استغني به نحو : « سمعت كلامك » . والصحيح أن ضرب (٥) مع المثل ، وعرف بالتخفيف وأبصر وأصاب وصادف وغادر ليست تصييرية ؛ فليس الثاني من المنصوبين مفعولًا ، بل هو مع الفعل الأول بدل ومع الباقي حال .

وللمفعولين في هذا الباب من وجوب تقديم أولهما على ثانيهما وعكسه ، ومن جواز الأمرين – ما كان لهما في باب المبتدأ والخبر فنحو : « ظننت زيدًا أخاك » لا يجوز فيه . « ظنت أخاك زيدًا » (٦) ، ونحو : « ما ظننت قائمًا إلا زيدًا » لا يجوز فيه : « ما ظننت زيدًا إلا قائمًا » (٧) ، ونحو « ظننت زيدًا قائمًا » يجوز فيه : « ظننت قائمًا زيدًا » (٨) .

(١) أي : صيَّرني . حكاه ابْن الأعرابي . شرح التصريح (٢٥٢/١) .

(٢) مثل : أكنتُ زيدًا عالمًا ، أي : أصيرت . حاشية ياسين (٢٥٢/١) .

(٣) هو ابن أفلح من شيوخ الأعلم ، وقال ابن مالك : (وما حكم به جائز قياسًا لكني لا أعلم له مسموعًا) . شرح التسهيل لابن مالك (٨٣/٢) . وابن أفلح هو : مسلم بن أحمد بن أفلح الأديب يكنى أبا بكر ، أخذ كتاب سيبويه . بغية الوعاة (٥٥٤/١) .

(٤) هذا مذهب الأخفش والفارسي ، وهو أن الثاني مفعول ثان ، وذهب الجمهور إلى أنها متعدية إلى واحد ، والثاني . حال أي : في حال تكلم ، وهو على حذف مضاف ، أي : صوت زيد في حال تكلمه . وقد يضمن « سمع » معنى استجاب كقولك : « سمع اللَّه لمن حمده » . ارتشاف الضرب (٦٢/٣) .

(٥) قال بعضهم : إن « ضرب » مع المثل تتعدى لاثنين مثل قوله تعالى : ﴿ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا ﴾ [النحل : ٧٥] ، و ﴿ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً ﴾ [البقرة : ٢٦] ، و ﴿ وَاضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ ﴾ [يس : ١٣] ، وذهب ابن أبي الربيع إلى تعديها مطلقًا مع المثل وغيره نحو : ضربت الفضة خلخالًا ، أي : صيرتها ، وأنكرها ابن مالك لقوله تعالى : ﴿ ضُرِبَ مَثَلٌ فَاسْتَمِعُوا لَهُ ﴾ [الحج : ٧٣] فقد اكتفى بالمرفوع مع المثل ، وعليه الشارح . شرح التسهيل لابن مالك (٨٥/٢) ، والارتشاف (٦٢/٢ – ٦٣) والهمع (١٥٠/١ ، ١٥١) .

(٦) منعه الجمهور ؛ لأن المجهول للسامع هو الذي يجعل خبرًا فهو كمثل : صديقي زيد ، وأجاز قوم أن يكون زيد مبتدأ وأن يكون خبرًا ، ولم يبالوا بحصول اللبس لحصول أصل المعنى . الأشموني بحاشية الصبان (٢٠٩/١ – ٢١٠) .

(٧) لأنه أراد انحصار الخبر في الاسم .

(٨) لأنه لا لبس ، ولا قصر .

وإذا كان المبتدأ اسم استفهام جاز أن يكون مفعولًا [١] لـ « ظن » ، ولا يجوز [٢] أن يكون معمولًا لـ « كان » ، وسر هذه التفرقة : أن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ، وإنما اغتفر هذا في باب « ظن » ؛ لأنها لما كانت معلقة عن العمل في اللفظ كانت كأنها ليست بعاملة ، ولا كذلك « كان » فافهم .

ويجوز أن يحذف المفعولان معًا باتفاق إذا دل عليهما دليل كقوله تعالى : ﴿ أَيْنَ شُرَكَآءِيَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾ [القصص: ٦٢] أي : تزعمونهم شركاء [٣] ، وكذا حذف أحدهما [٣٩/أ] عند الجمهور كقول الشاعر – وهو عنترة العبسي – [٤] :

١٩٥ – وَلَقَدْ نَزَلْتِ – فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ – مِنِّي بِمَنْزِلَةِ المُحَبِّ المُكْرَمِ [٥]

أي : فلا تظني غيره واقعًا ، وعكس بدر الدين بن [٦] مالك هذا الحكم ، فجعل

---

(١) كقوله تعالى : ﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ ﴾ [الكهف : ١٢] .

(٢) فمثل : « أي الطلاب نجح » لا تدخل عليه كان .

(٣) وعدل عن تقدير : تزعمون أنهم شركاء ، وإن كان هو الكثير ؛ لأن الكلام في حذف المفعولين معًا لا في حذف ما يسد مسدهما . شرح التصريح (٢٥٩/١) .

(٤) هو عنترة بن عمرو بن شداد من بني عبس ، كان من أشد أهل زمانه ، وهو من أصحاب المعلقات ، وقد شهد حرب داحس والغبراء فحسن بلاؤه ، وحمدت مشاهده . الشعر والشعراء (٢٥٠/١ ، ٢٥٤) وخزانة الأدب (٦٢/١) ، وأمراء الشعر العربي لمحمد دياب (٧ – ١٦) .

(٥) من الكامل . قائله عنترة (١٩١) . أدب الكاتب (٦١٣) ، وجمهرة اللغة (٥٩١) ، وخزانة الأدب (٢٢٧/٣) ، (١٣٩/٩) ، وشرح الأشموني (١٦٤/١) ، وشرح ابن عقيل ، (٥٦/٢) ، والهمع (١٥٢/١) .

اللغة : ولقد نزلت : أي : أنت عندي بمنزلة المحب المكرم فلا تظني غير ذلك . والمحَب : بفتح الحاء بمعنى المحبوب والمستعمل في الكلام المحبوب ، ولكنه أجراه على أصله من أحببت . المكرم : اسم مفعول من الإكرام ، ويروى : الأكرم اسم تفضيل للمفعول . المقاصد النحوية (٤١٥/٢) .

المعنى : سبق في لغته .

الشاهد : قوله : « فلا تظني غيره » ؛ حيث حذف المفعول الثاني اختصارًا ، وهو جائز عند الجمهور خلافًا لابن ملكون . شرح التصريح (٢٦٠/١) .

(٦) قال ابن الناظم : (وأكثر النحويين على منعه . قالوا : لأن المفعول في هذا الباب مطلوب من جهتين : من جهة العامل فيه ، ومن جهة كونه أحد جزأي الجملة ، فلما تكرر طلبه امتنع حذفه) ، ثم قال : (وما قالوه منتقض بخبر كان ؛ فإنه مطلوب من جهتين ، ولا خلاف في جواز حذفه إذا دل عليه) دليل ، والسماع بخلافه هذا القول المانع ، قال الله تعالى : ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم ﴾ [آل عمران: ١٨٠] تقديره : « ولا يحسبن الذين يبخلون بما يبخلون به هو خيرًا لهم » فحذف المفعول الأول للدلالة عليه . شرح ابن الناظم للألفية (٢١٠ – ٢١١) .

الحذف خلاف مذهب الجمهور ، وإن كان قد رجحه .

وأما حذف أحدهما لغير دليل فممتنع بالاتفاق [(١)] . وفي حذفهما لغير دليل خلاف [(٢)] والصحيح منعه . وتختص الأفعال القلبية إلا « هَبْ » ، و « تَعَلَّمْ » عن سائر الأفعال بجواز الإلغاء ، وهو إبطال العمل لفظًا ومحلًّا ؛ لضعفهما بالتوسط بين [(٣)] المفعولين أو التأخر عنهما . مثال التوسط قول الشاعر :

١٩٦ - إِنَّ المُحِبَّ عَلِمْتُ مُصْطَبِرٌ ... وَلَدَيْهِ ذَنْبُ الْحِبِّ مُغْتَفَرُ [(٤)]

وعلامة كونه ألغى الفعل كسر همزة « إنَّ » ؛ إذ لو أعملها لفتحها [(٥)] ومثال التأخر قول الآخر :

١٩٧ - هُمَا سَيِّدَانَا يَزْعُمَانِ وَإِنَّمَا ... يَسُودَانِنَا إِنْ يَسَّرَتْ غَنَمَاهُمَا [(٦)]

---

(١) لأن الحذف من شروطه القرينة .

(٢) المنع مطلقًا ، وعليه الأخفش والجرمي ، ونسبه ابن مالك لسيبويه والمحققين كابن طاهر وابن خروف والشلوبين لعدم الفائدة ؛ إذ لا يخلو الإنسان من ظن ولا علم ، فأشبه قولك : « النار حارة » .
الثاني : الجواز مطلقًا ، وعليه أكثر النحويين منهم ابن السراج والسيرافي وصححه ابن عصفور ؛ لوروده ، قال تعالى : ﴿ أَعِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْغَيْبِ فَهُوَ يَرَىٰٓ ﴾ [النجم: ٣٥] ، وقال : ﴿ وَظَنَنتُمْ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ ﴾ [الفتح: ١٢] وحكى سيبويه : (من يسمع يَخَل) ، وما ذكره من عدم الفائدة ممنوع ؛ لحصولها بالإسناد إلى الفاعل .
الثالث : الجواز في « ظن » وما في معناها دون « علم » وما في معناها ، وعليه الأعلم ، وأستدل بحصول الفائدة في الأول دون الثاني ؛ لأن الإنسان قد يخلو من الظن ، فيفيد « ظننت » أنه وقع منه ظن ، ولا يخلو من علم ؛ إذ له أشياء يعلمها ضرورة كعلم أن الاثنين أكثر من الواحد ، فلم يفد قوله : « علمت » شيئًا ، ورد بأنه يفيد وقوع علم ما لم يكن يعلم . شرح التسهيل لابن مالك (٢٧٣/٢) ، وأرجح الرأي الأول القائل بمنع حذف المفعولين لغير دليل ؛ لأنك لا تجد محذوفًا إلا وله دليل من سياق أو حال أو اعتماد على فهم من تخاطبه ، فقولك : « ظننت ، وعلمت » إذا قيلتا لا بد وأن تجد لقائلهما معتمدًا ، والله أعلم .

(٣) مثال التوسط : « زيد ظننت قائم » ، والتأخر مثل : « زيد قائم ظننت » ، وألغيت هذه الأفعال ؛ لضعفها عن العمل بتقدم المعمول عليها . همع الهوامع (٥٣/١) .

(٤) من الكامل . قائله مجهول . حاشية ياسين (٢٥٣/١) ، والمقاصد النحوية (٤١٨/٢) .
اللغة : الحِبُّ : بمعنى المحبوب كالذِّبح بمعنى المذبوح ، والطِّحن بمعنى المطحون ، وقد يجيء الحِب : بالكسر أيضًا بمعنى المحبة ، و« الحُب » بالضم . المقاصد النحوية (٤١٨/٢) .
الشاهد : قوله : « المحب علمت مصطبر » ؛ حيث توسط العامل « علمت » بين المفعولين فألغي عمله ؛ ولذا جاز دخول « إنَّ » .

(٥) وكان التقدير : « علمت أَنَّ المحب - أي : كونه - مصطبرًا » .

(٦) من الطويل . قائله أبو أسيدة الدبيري . أوضح المسالك (٥٩/٢) ، وتخليص الشواهد (٤٤٦) ، والدرر (١٣٥/١) ، ولسان العرب (٤٤٥/١٢) (غنم) ، والهمع (١٥٣/١) . وقبله : =

ويجوز إعمال المتأخر لكن الإلغاء أحسن ، وأما المتوسط فإعماله أحسن ، وقيل : هما في المتوسط سيّان [١] ، وأما إلغاء المتقدم فممتنع خلافًا للكوفيين [٢] ، فلا يجوز : « ظننت زيْدٌ قائمٌ » ، وما ورد مما يوهم خلاف ذلك مؤول كقول الشاعر :

١٩٨ - كَذَاكَ أُدِّبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي ... أَنِّي وَجَدْتُ مِلَاكُ الشِّيمَةِ الأَدَبُ [٣]

وقول الآخر :

١٩٩ - أَرْجُو وَآمُلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتُهَا ... وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكَ تَنْوِيلُ [٤]

= وَإِنَّ لَنَا شَيْخَيْنِ لَا يَنْفَعَانِنَا ... غَنِيَّيْنِ لَا يُجْدِي عَلَيْنَا غِنَاهُمَا

اللغة : يسودانا : من ساد قومه يسودهم سيادة وسوددًا وسيدودة فهو سيدهم ، وهم سادة . يسَّرت : يقال : يسَّرت الغنم : إذا كثرت ألبانها ونسلها ، وكذا يقال : يسَّرت الإبل .

المعنى : هذان الرجلان يزعمان أنهما سيدانا ، وإنما يكونان سيدينا إذا كثرت أولاد غنمهما وكثرت ألبانها ، ويجري علينا من ذلك . المقاصد النحوية (٤٠٣/٢) .

الشاهد : قوله : « هما سيدانا يزعمان » ؛ حيث ألغي الفعل « يزعمان » ؛ لتأخره عن معموليه .

(١) قيل : إعمال المتوسط أولى ؛ لأن الفعل أقوى من الابتداء ، وهو عامل لفظي ، وقيل : هما سواء ؛ لأنه عادل قوته تأخيره ، فضعف لذلك فقاومه الابتداء بالتقديم . ارتشاف الضرب (٦٣/٣) ، وهمع الهوامع (١٥٣/١) .

(٢) فإنهم أجازوا إهمال المتقدم ، وعليه الأخفش ، وابن الطراوة ، والإعمال أحسن عند ابن الطراوة ، واستدلوا على ذلك بالبيتين المذكورين ، وبقول الشاعر [الكامل] :

وَإِخَالُ إِنِّي لَاحِقٌ مُسْتَتْبِعُ

وأوله البصريون على تقدير ضمير الشأن ، لأنه أولى من إلغاء العمل بالكلية . شرح التسهيل لابن مالك (٨٦/٢) ، وهمع الهوامع (١٥٣/١) .

(٣) من البسيط . قائله بعض الفزاريين . أوضح المسالك (٦٥/٢) ، وخزانة الأدب (١٣٩/٩ ، ١٤٣، ٣٣٥/١٠) . والدرر (١٣٥/١) ، وشرح الأشموني (١٦٠/١) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (١١٤٦) ، والهمع (١٥٣/١) .

اللغة : مِلاك الشيمة : ملاك : بكسر الميم وفتحها ، قال الجوهري : (مِلاك الأمر ومَلاكه : ما يقوم به) . والشيمة : الخلق ، وقبل هذا البيت قوله :

أَكْنِيهِ حِينَ أُنَادِيهِ لِأُكْرِمَهُ ... وَلَا أُلَقِّبُهُ وَالسَّوْأَةُ اللَّقَبُ

وقد روي هذان البيتان بالرفع ، ورويا في الحماسة بنصب القافية : ملاكَ الشيمة الأدبا ، والسوأة اللقبا . المقاصد النحوية (٤١١/٢) .

المعنى : أدبت حتى صار الأدب من خلقي ، لكونه ملاك الخلق .

الشاهد : قوله : « أني وجدت مِلاكُ الشِّيمة الأدبُ » ؛ حيث ألغى العامل « وجدت » - ويروى : « رأَيْتُ » مع تقدمه - وهذا استدلال الكوفيين والأخفش وابن الطراوة ، وخرجه البصريون على ما ذكر الشارح من تقدير لام الابتداء « لملاك الشيمة الأدب » ، وحذفها وبقاء التعليق ، أو تقدير ضمير الشأن مفعولًا أوَّلًا ، والجملة ثانيًا ، أو جعل العامل متوسطًا ؛ لسبق « أنّي » عليه ، وعلى رواية النصب فلا تقدير ، وهو عامل .

(٤) من البسيط . قائله كعب بن زهير . ديوانه (٦٢) . أوضح المسالك (٦٧/٢) ، وخزانة الأدب =

فألغى « وجد ، وإخال » مع تقدمهما ؛ حيث لم ينصب ما بعدهما ، ولك في تأويلهما ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : أن تجعل مفعولهما الأول ضميرًا مستترًا عائدًا على الشأن ، والجملة بعدهما في محل نصب على أنها المفعول الثاني .

الوجه الثاني : أن يجعلهما معلقين [1] بلام مقدرة لا ملغيين ، وتقديره : « أني وجدت لملاك الشيمة الأدب » ، « وما إخال للدينا منك تنويل » ، ثم حذفت اللام وبقي أثرها .

الوجه الثالث : أنه ليس المبيح للإلغاء [**التوسط بين المعمولين فقط**] [2] **بل التوسط في أثناء الكلام أيضًا مبيح للإلغاء** [3] وذلك حاصل في البيتين . وإنما جاز الإلغاء في القلبية دون غيرها ؛ لاستقبال الجزءين بعدها كلامًا بخلاف باب « أعطيت » ؛ إذ لا يستقبل الجزآن بعدها كلامًا ، ألا ترى أنك إذا قلت : « أعطيت زيدًا عمرًا » ، وأردت إلغاء « أعطى » عند توسطه أو تأخره صار هكذا « زيد عمرو » وهو لا فائدة له ، ثم حمل سائر الأفعال على هذا ، فإن قلت : فهلَّا حملت أفعال التصيير على أفعال القلوب في جواز الإلغاء بواسطة العلة المذكورة ؟ قلت : الحمل على الأكثر أولى .

ومما تختص القلبية به أيضًا أنه إذا حال بينها وبين معموليها ما له صدر الكلام وجب أن يعلقها عن العمل في اللفظ لا في المحل ؛ لأن ما له صدر الكلام لا يعمل ما قبله فيه إن كان أهلًا للمعمولية ، ولا فيما بعده مطلقًا ، والدليل أنها عاملة في المحل أنه قد عطف على معمولها بالنصب في قول الشاعر :

= (٣١١/١١) ، وشرح الأشموني (١٦٠/١) ، وشرح ابن عقيل (٤٧/٢) ، والهمع (٥٣/١ ، ١٥٣) .

اللغة : آمل من أَمَل يَأْمُل من باب نصر ينصر . أن تدنو : من الدنو ، وهو القرب . إخال : أظن . تنويل من نولته إذا أعطيته نوالًا ، وهو العطية . المقاصد النحوية (٤١٢/٢) .

المعنى :أرجو وآمل أن تقرب مودتها مني ، وما أظن تنويلًا عندنا حال كونه حاصلًا منك .

الشاهد : قوله : « وما إخال لدينا منك تنويل » ؛ حيث استدل به الكوفيون والأخفش وابن الطراوة على جواز إلغاء العامل المتقدم ، وخرجه البصريون كما سبق .

(١) هذا مذهب سيبويه ، وأجاز أن يقال : « أظن زيد قائم » ، على تقدير : « أظن لزيد قائم » على التعليق بلام الابتداء مقدرة . شرح الكافية للرضي (٢٨٠/١) ، وشرح التسهيل لابن مالك (٨٦/٢) .

(٢) قاله الشيخ أبو الفتح اليعلي : (ومضمونه أنه ألغي ؛ لتقدم بعض الكلام على الفعل) . المقاصد النحوية (٤١٣/٢) وشرح التصريح (٢٥٨/١) . وقد سبق العامل في البيت الأول بـ « أني » ، وفي الثاني بـ « ما » .

(٣) تكملة يقتضيها السياق .

٢٠٠ - وَمَا كُنْتُ أَدْرِي قَبْلَ عَزَّةَ مَا الْبُكَى وَلَا مُوجِعَاتِ الْقَلْبِ حَتَّى تَوَلَّتِ (١)

فـ « موجعات » منصوبة عطفًا على محل الجملة [٣٩/ب] التي هي معمولة لـ « أدري » .

ثم المعلق قسمان : قسم حرف ، وقسم اسم .

فأما الحرف ، فلام الابتداء ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ ﴾ [البقرة : ١٠٢] .

و « لام القسم » (٢) ، كقول الشاعر :

٢٠١ - وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي إِنَّ الْمَنَايَا لَا تَطِيشُ سِهَامُهَا (٣)

---

(١) من الطويل . قائله كثير عزة . ديوانه (٩٥) . أوضح المسالك (٦٤/٢) وخزانة الأدب (١٤٤/٩) ، شرح الأشموني (١٦٢/١) ، ومغني اللبيب (٤١٩/٢) .

اللغة : تولت : أعرضت ، وأدبرت . شرح المغني للسيوطي (٨١٤/٢) .

المغني : وما كنت أعلم قبل فراق عزة البكاء (وفي المخطوط : « ما الهوى ») ولا الأمور التي يتألم منها القلب حتى فارقتني . شرح شواهد قطر الندى للهاشمي (٤٥) .

الشاهد : قوله : « ولا موجعات » ؛ حيث عطف بالنصب على محل مفعول « أدري » ، لتعليقه عن العمل لفظًا لا محلًّا بدخوله على ما له صدر الكلام وهو اسم الاستفهام « ما » ، وهذا العطف بالنصب دليل على أن العمل باقٍ في المحل ، وقال ابن هشام : (ولك أن تدعي أن « البكا » مفعول ، وأن « ما » زائدة ، أو أن الأصل : « ولا أدري موجعات » ، فيكون من عطف الجمل ، أو أن الواو للحال ، و« موجعات » اسم « لا » ، أي : وما كنت أدري قبل عزة ، والحال أنه لا موجعات للقلب موجودة ما البكاء) . مغني اللبيب (٥٤٦) .

(٢) لام جواب القسم .

(٣) من الكامل . قائله لبيد بن ربيعة . ديوانه (٣٠٨) . أوضح المسالك (٦١/٢) ، وخزانة الأدب (٩/ ١٥٩ ، ١٦١) ، (٣٣٤/١٠) ، والدرر (١٣٧/١) ، وشرح الأشموني (١٦١/١) ، والكتاب (١١٠/٣) ومغني اللبيب (٤٠١/٢ ، ٤٠٧) . والموجود في ديوانه هو المصراع الثاني ، ورواية البيت .

صَادَفْنَ مِنْهُ غِرَّةً فَأَصَبْنَهَا إِنَّ الْمَنَايَا لَا تَطِيشُ سِهَامُهَا

وهو في وصف بقرة صادفها الذئاب ، وصادفن منه : أي الفرير ولد البقرة : فأصبنها . أصبن الغرة . ويروى : « فأصبنه » على معنى فأصبن الولد . شرح القصائد السبع الطوال لابن الأنباري (٥٥٧) وشرح المعلقات للزوزني (٢٢٠) ، وشرح شواهد المغني للسيوطي (٨٢٩/٢) ، وخزانة الأدب (١٤/٤) دار صادر .

اللغة : طاش السهم : إذا عدل عن الرمية ، ومعنى لا تطيش سهامها : لا تخف سهامها ولا تخطئ بل تقصد ، وأصل الطيش : الخفة ، ومنه يقال : فلان طياش ، والطيش : أن يخف السهم ، ولا يقصد إلا رزينُ السهام . وشرح شواهد المغني للسيوطي (٨٢٨/٢ ، ٨٢٩) وشرح السبع القصائد الطوال لابن الأنباري (٥٥٧) .

المعنى : ظاهر .

الشاهد : قوله : « لتأتين » ؛ حيث علق القسم « علمت » عن العمل ، ويحتمل أن تكون « علمت » مجراه مجرى القسم ؛ لإفادتها تحقيق الشيء وتأكيده ، فتخرج عن طلب المفعولين وتتلقى بما يتلقى به القسم ولا قسم مقدر ، والجملة لا محل لها كسائر الجمل التي يجاب بها القسم . شرح شواهد المغني للسيوطي (٨٢٨/٢) .

و« ما » النافية كقوله تعالى : ﴿ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ ﴾ [الأنبياء: ٦٥]

و« إن ، ولا » النافيتان في جواب قسم ملفوظ به أو مقدر نحو : « علمت والله لا زيد في الدار ولا عمرو ، وعلمت والله إن زيد قائم » ومن الحروف المعلقة همزة الاستفهام نحو : « علمت أزيد عندك أم عمرو » وهذا الكلام بظاهره مشكل ؛ لأن الجزم بالشيء ينافي السؤال عنه ، والذي يحل به الإشكال أن يجعل في الكلام مضافًا محذوفًا أي : علمت جواب هذا السؤال وحل الإشكال على هذا الوجه هو اختيار الشلوبين [١] وقيل [٢] : الاستفهام [ليس] [٣] من حيث المعنى بل من حيث الصورة ، فمعنى « علمت أزيد عندك أم عمرو » : « علمت الذي هو عندك منهما » .

وأما ما يعلق من الأسماء فهو اسم الاستفهام عمدة كان كقوله تعالى : ﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓاْ أَمَدًا ﴾ [الكهف: ١٢] ، أو فضلة كقوله تعالى : ﴿ وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴾ [الشعراء: ٢٢٧] ، أو مضافًا إليه كقول بعضهم : « علمتُ أبو مَن زيدٌ »

واعلم أن الفعل القلبي قبل تعليقه خاص بالجملة الاسمية ، فإذا علق زال الاختصاص ودخل على الجملتين .

ومن خصائص القلبية أيضًا جواز كون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد نحو : « ظننتُني منطلقًا ، وظننتَك قائمًا » أي : « ظننتُ نفسي ، وظننتَ نفسك » ، ولا يجوز هذا في غير هذه الأفعال ؛ لأن الغالب فيها تعلق فعل الفاعل بغيره ، فلو قلت مثلًا : « ضربتُني » لتوهم المخاطب أن الفاعل ليس المتكلم اعتمادًا على ما هو الغالب أن قد يغفل عن ضمة الضمير المميِّزة بين المتكلم والمخاطب فلم يجز أن يقال إلا : « ضربتُ نفسي » دفعًا لذلك التوهم لكن استثنوا من هذه الأفعال فعلين أجروهما مُجْرى فعل الظن في كون فاعلهما ومفعولهما ضميرين لشيء واحد وهما : « عَدِمْتُني ، وفَقَدتُني » [٤] ، قال الشاعر :

٢٠٢ – لَقد كَانَ لي عَنْ ضَرَّتَيْنِ عَدِمْتُني ... وَعَمَّا أُلَاقِي مِنْهُمَا مُتَزَحْزَحُ [٥]

---

(١) شرح الكافية للرضي (٢/٢٨٣) ، والشلوبين هو : عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأستاذ أبو علي الإشبيلي الأزدي المعروف بالشلوبين ، أخذ عن ابن ملكون ، روى عنه السهيلي وابن بشكوال ، صنف التوطئة ، وشرحين للجزولية ، وغيرها ، توفي سنة (٦٤٥ هـ) . إنباه الرواة (٢/٣٣٢ – ٣٣٥) ، وبغية الوعاة (٢/٢٢٤ – ٢٢٥) .

(٢) شرح الكافية للرضي (٢/٢٨٣) .

(٣) تكملة يقتضيها السياق .

(٤) والأصل : « عدمني غيري ، وفقدني غيره » فاستعير للمتكلم . شرح المفصل (٧/٨٨) .

(٥) من الطويل . قائله جران العَود النميري (عامر بن الحارث) . ديوانه (٤٠) . شرح التسهيل لابن مالك (٢/٩٣) وشرح الكافية الشافية (٢/٥٦٥) ، وشرح المفصل (٧/٨٨) .

وتوجيه ذلك أنهما ضدان لـ « وجد » التي من أفعال القلوب فحملا عليها ؛ إذ الشيء يحمل على ضده كما يحمل على نظيره .

إجراء القول مجرى الظن

فصل يحكى بالقول [(١)] وفروعه الجمل ، وينصب بها المفرد المؤدي معناها نحو : « قلت قصيدة » [(٢)] ، ويجوز أن يحمل على الظن مطلقًا عند « سُلَيم » [(٣)] ،

= **اللغة** : الضرتان : امرأتا الرجل ، وكل واحدة منهما ضارة لصاحبتها ، والضرائر نادرة ، والمفرد : ضرة . متزحزح : زحزحه فتزحزح . دفعه ونحاه عن موضعه فتنحى ، وباعده منه . اللسان (٤٨/٨) « ضرر » (٢٥/٦) « زحزح » .

المعنى : أنه كان له امرأتان لو كان يعلم ما يفعلان به لزحزح عن الجمع بينهما ، وقد كان ضربهما فخدشتا وجهه ، وبعد هذا البيت قوله :

هُما الغُولُ والسِّعلاةُ حَلقِي مِنْهُما ... مُخَدَّشُ مَا بينَ التَّراقِي مُكَدَّحُ

شرح المفصل (٨٩/٧) .

الشاهد : قوله : « عَدِمتُني » ؛ حيث جمع بين ضمير الفاعل والمفعول ، والأصل أن يقال : « عدمتُ نفسي » ولكن هذا جائز في أفعال القلوب وما حمل عليها ، و « عدمت » محمول عليها ، ومثال « فقدتني » [الطويل] :

نَدِمتُ علَى ما فات مِنّي فقدتُني ... كما يَنـدمُ المغبونُ حِينَ يَبيعُ

وجعل ابن مالك هذا شاذًّا . شرح التسهيل (٩٣/٢ - ٩٤) .

(١) المراد بـ « القول » نفس المصدر ، وحكاية الجملة به كقوله تعالى : ﴿ وَإِن تَعۡجَبۡ فَعَجَبٌ قَوۡلُهُمۡ أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا أَءِنَّا لَفِي خَلۡقٖ جَدِيدٍۗ ﴾ [الرعد : ٥] ، والمراد بفروعه : الفعل الماضي والأمر والمضارع واسم الفاعل واسم المفعول ؛ فحكاية الجملة بالماضي كقوله تعالى : ﴿ وَقَالُواْ سَمِعۡنَا وَأَطَعۡنَاۖ ﴾ [البقرة : ٢٨٥] ، وحكايتها بالأمر كقوله تعالى : ﴿ قُولُوٓاْ ءَامَنَّا ﴾ [البقرة : ١٣٦] ، وحكايتها بالمضارع كقوله تعالى : ﴿ يَقُولُونَ رَبَّنَآ ءَامَنَّا فَٱكۡتُبۡنَا مَعَ ٱلشَّٰهِدِينَ ﴾ [المائدة : ٨٣] ، وحكايتها باسم الفاعل كقوله تعالى : ﴿ قَدۡ يَعۡلَمُ ٱللَّهُ ٱلۡمُعَوِّقِينَ مِنكُمۡ وَٱلۡقَآئِلِينَ لِإِخۡوَٰنِهِمۡ هَلُمَّ إِلَيۡنَاۖ ﴾ [الأحزاب : ١٨] ، وحكايتها باسم المفعول كقول الشاعر [الطويل] :

تَواصَوْا بحُكمِ الجُودِ حتى عَبيدُهمْ ... مقولٌ لديهمْ : لا زَكَا مالُ ذي بُخلِ

شرح التسهيل لابن مالك (٩٣/٢ - ٩٤)

(٢) و« أقول حديثًا ، وهذا قائل شعرًا وخطبة » .

(٣) لسان العرب (٣٥٢/١١) « قول » جاء فيه : (وبنو سليم يجرون متصرف « قلت » في غير الاستفهام أيضًا مجرى الظن فيعدونه إلى مفعولين) فعلى مذهبهم يجوز فتح أن بعد القول ، وعلى لغتهم قول الشاعر [الرجز] :

قالتْ - وكنتُ رجلًا فَطِينًا - هذا لَعَمرُ اللهِ إسرائينا

فنصب « إسرائين » بـ « قالت » مفعولًا ثانيًا وجعل « هذا » مفعولاً أولًا ، وإسرائين لغة في إسرائيل . شرح التسهيل لابن مالك (٩٥/٢) ، وشرح ابن عقيل (٦٢/٢) .

فينصب بها المفعولان كقوله :

٢٠٣ - إِذَا مَا جَرَى شَأْوَيْنِ وَابْتَلَّ عِطْفُهُ ... تَقُولُ هَزِيزَ الرِّيحِ مَرَّتْ بِأَثْأَبِ [١]

ولا يجري مجرى الظن عند غيرهم إلا بشروط :

منها : أن يكون فعلًا مضارعًا مبدوءًا بتاء خطاب . فلو كان ماضيًا أو أمرًا أو مضارعًا غير مبدوء بالتاء تعين [٢] حكاية الجمل بعده فيعطى ما كان لها قبل دخول [٤٠/أ] القول كقول الشاعر :

٢٠٤ - مَتَى تَقُولُ القُلْصَ الرَّوَاسِمَا ... يَحْمِلْنَ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا [٣]

---

(١) من الطويل . قائله امرؤ القيس . ديوانه (٤٩) . الأشباه والنظائر (٢٢٠/٥) وأوضح المسالك (٧١/٢) ولسان العرب (٤٢٤/١٥) (هزز) .

اللغة : شأوين : تثنية « شأو » وهو السبق ، يقال : عدا شأوًا أي : طلقًا . ابتل عطفه : جانبه ، وعطفاه جانباه من لدن رأسه إلى وركيه . هزيز الريح : دويها عند هزها الشجر . بأثأب : شجر ، واحده أثأبة وهذا البيت من قصيدة يصف فيها فرسًا ويبالغ فيه . المقاصد النحوية (٤٣١/٢ - ٤٣٢) .

المعنى : إذا جرى الفرس ، واشتد جريه ، وعرق وابتل جانباه ، تقول فيه : إنه هزيز الريح مر بشجر واشتد دويه .

الشاهد : قوله : « تقولُ هزيزَ الريحِ ... » ؛ حيث نصب « تقول » مفعولين أولهما : هزيز الريح وثانيهما : جملة « مررت بأثأب » وقد نصب هذين المفعولين دون تقدم استفهام عليهما ، وهذا عند بني سليم فعندهم النصب غير مقيد بشروط ، والحكاية جائزة مع استيفاء الشروط ؛ لأنها الأصل ، ولذا أنشد قول عمرو بن معد يكرب بالوجهين قال [الطويل] :

عَلامَ تقولُ الرمْحَ يُثقِلُ عاتِقِي ... إذا أنا لمْ أطعُنْ إذا الخَيلُ كرتِّ

بنصب الرمح ورفعه . شرح التسهيل لابن مالك (٩٥/٢ - ٩٦) .

(٢) أجاز السيرافي إجراء القول مجرى الظن ماضيًا بباقي الشروط ، فتقول : « أقلت زيدًا منطلقًا ؟ » . ارتشاف الضرب (٧٨/٣) .

(٣) من الرجز . قائله هدبة بن خشرم . ديوانه (١٣٠) . تخليص الشواهد (٤٥٦) وخزانة الأدب (٣٣٦/٩) والدرر (١٣٩/١) وشرح الأشموني (١٦٤/١) وشرح ابن عقيل (٥٩/٢) والهمع (١٥٧/١) .

اللغة : القلص : جمع قَلوص وهي الشابة من النوق . والرواسما : جمع راسمة ، من الرسيم ، وهو نوع من سير الإبل . أم قاسم وقاسمًا : قيل : الصواب أم حازم وحازمًا ، وأم حازم أخت زيادة بن زيد ابن عم هدبة وحازم ابنها ، وكان قد جمع هدبة وزيادة سفر ، ومع هدبة أخته فتغزل بها زيادة ، فغضب هدبة وقال هذا ، فتشاجر فقتل هدبة زيادة ثم قتل به . المقاصد النحوية (٤٢٧/٢ - ٤٢٨) .

المعنى : متى تظن النوق السراع في سيرهن يحملن إلى أم قاسم وقاسمًا . ويروى بدل : « يحملن » « يُدنين »

الشاهد : قوله : « تقول ... » ؛ حيث أجري مجرى الظن ؛ لتضمنه معناه ؛ حيث تلا استفهامًا ، وجاء بلفظ المضارع المبدوء بالتاء ، ويروى : « متى تظن » ، وعليه فلا شاهد .

[ومنها : أن يتقدم القول استفهام] [١] فلو لم يتقدم القول استفهام ، أو تقدمه لكن فصل بينهما فاصل ، فالحكاية نحو : « تقول زيدٌ منطلقٌ » ، و « أأنت تقول زيدٌ منطلقٌ ؟ » وقد اغتفر الفصل بالمعمول كقوله :

٢٠٥ - أَجُهَّالًا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ　　لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَا [٢]

فـ « جهالًا » مفعول ثان لـ « تقول » وقد جاء الفصل به ، ومما اغتفر الفصل به الظرف كقول الشاعر :

٢٠٦ - أَبَعْدَ بُعْدٍ تَقُولُ الدَّارَ جَامِعَةً　　شَمْلِي بِهِمْ أَمْ تَقُولُ الْبُعْدَ مُحْتُومًا [٣]

فـ « الدار ، وجامعة » منصوبتان بالقول مع الفصل بالظرف ، واشترط ابن مالك [٤] في إعمال القول أن يكون حالًا ، واعترض عليه بقول الشاعر :

٢٠٧ - أَمَّا الرَّحِيلُ فَدُونَ بَعْدَ غَدٍ　　فَمَتَى تَقُولُ الدَّارَ تَجْمَعُنَا [٥]

---

(١) تكملة يقتضيها السياق ، وتقتضيها شروط إجراء القول مجرى الظن .

(٢) من الوافر . نسب إلى الكميت بن زيد الأسدي ، وليس في ديوانه . أوضح المسالك (٧٨/٢) ، وخزانة الأدب (٤٣٩/٢) ، (١٨٣/٩ - ١٨٤) ، وشرح الأشموني (١٦٤/١) ، والكتاب (١٢٣/١) ، والمقتضب (٣٤٩/٢) ، والهمع (١٥٧/١) .

اللغة : أجهالًا : جمع جاهل . وتقول : تظن . وبني لؤي : أراد بهم قريشًا ، ولؤي من أجداد النبي ﷺ ، وقد يهمز وهو قول الأكثرين ، وقد لا يهمز : وهو تصغير لأي وهو الثور الوحشي ، وقال ابن دريد : (من لواء الجيش ، وهو ممدود ، وإن كان لوى الرمل فهو مقصور . لعمر أبيك : قسم . أم متجاهلين : في المخطوط « أو متجاهلين »

المعنى : أتظن بأن بني لؤي جهالًا أو متجاهلين ، وهو من تجاهل إذا أرى من نفسه الجهل وليس به . المقاصد النحوية (٤٣٠/٢) .

الشاهد : قوله : « تقول » ، حيث عمل « ظن » لتضمنه معناه ، ولم يمنع من ذلك فصل المفعول بين أداة الاستفهام - الهمزة - وبين الفعل - تقول - وجهالًا مفعوله الثاني ، والأول « بني لؤي » .

(٣) من البسيط . قائله مجهول . الأشباه والنظائر (٢٣٢/٢) ، وأوضح المسالك (٧٧/٢) ، والدرر (١٤٠/١) ، وشرح الأشموني (١٦٤/١) ، والهمع (١٥٧/١) .

اللغة : بعد : ظرف وبُعْد ظرف القرب . وتقول : تظن . والشمل : الاجتماع ، وجمع الله شملهم : إذا دعي لهم بالتآلف . ومحتومًا : واجبًا من الحتم وهو الوجوب . شرح شواهد المغني للسيوطي (٩٧٠/٢) .

المعنى : أبعد تناء وفراق تظن أن يجمع شملنا ؟ أم تظن أن البعد قد صار واجبًا محتومًا علينا ؟

الشاهد : « تقول ... » الأولى ؛ حيث عملت عمل « ظن » لاكتمال شروطها ، ولم يضر الفصل بالظرف « بعد » لاتساعهم في الظرف . وقد عمل « تقول » الثاني دون فصل .

(٤) حيث قال : (وهذا الاستعمال عند غير بني سليم لا يكون إلا في المضارع المسند إلى المخاطب مقصودًا به الحال بعد استفهام متصل) . شرح التسهيل لابن مالك (٩٥/٢) .

(٥) من الكامل . قائله عمر بن أبي ربيعة . ديوانه (٤٠٢) . أوضح المسالك (٧٤/٢) ، وخزانة الأدب =

بنصب « الدار » مع أن القول مستقبل ؛ لتقييده بالاستفهام ، وأجيب عنه بأن الاستفهام ظرف لـ « تجمعنا » لا « لتقول » فيصير هكذا : « تقول الدار تجمعنا متى ؟ » لكن قدم على القول ؛ لأجل الاستقامة ، واشترط السهيلي [١] أن لا يكون متعديًا باللام ، فلو تعدى بها نحو : « أتقول لزيد عمرو منطلق ؟ » فالحكاية .

وتجوز الحكاية [٢] وتركها مع استيفاء الشروط كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ إِبْرَٰهِـۧمَ ﴾ [٣] بكسرة همزة « إن » من الخطاب ، ولو لم تحك لفتحت [٤] ، ويجوز أيضًا في حكاية الجمل أن تنظر إلى المعنى فقط ؛ فلذلك جاز في حكاية : « زيد قائم » أن يقال : « قال عمرٌو قائمٌ زيدٌ » .

وإذا كانت الجملة ملحونة مثل أن يقال : « رأيت زيدٌ » فهل يتعين في الحكاية ردها إلى الصواب أو لا فيه قولان ، والأصح الرد [٥] .

انتهى ما يتعلق بالجمل .

باب الحكاية

وأما حكاية المفرد وإن لم تكن مما نحن [فيه] [٦] فلا بأس بالتعرض لها ؛ تتميمًا

= (٤٣٩/٢) ، (١٨٥/٩) ، وشرح المفصل (٧٨/٧ ، ٨٠) ، والكتاب (١٢٤/١) ، والمقتضب (٣٤٩/٢) .

اللغة : أما : حرف شرط وتفصيل وتأكيد ، فلذلك لزم الفاء بعدها . ودون : هي ههنا بمعنى قبل ، كما يقال : « دون النهر أسد » أي : قبل وصولك إليه أي : أما الرحيل فقبل بعد غد ، ويروى : « بعد » بالنصب والخفض ، فالنصب على تقدير : « فدون ما بعد غد » فـ « ما » موصولة ، و « بعد » صلتها ، والخفض على إضافة « دون » إليه . تقول : تظن . تجمعنا : جامعة .

المعنى : قد كان رحيلنا ومفارقتنا لمن نحب من غد ، فمتى تجمعنا الدار بعد ذلك ؟. المقاصد النحوية (٤٣٥/٢) .

الشاهد : قوله : « تقول » ؛ حيث نصب المفعولين : « الدار ، وتجمعنا » وفيه رد على ابن مالك الذي اشترط على إعمال القول أن يكون حالًا ، وقد عمل هنا القول عمل « ظن » وهو بمعنى الاستقبال .

(١) قال المرادي : (وزاد السهيلي شرطًا آخر ، وهو أن لا يتعدى باللام نحو : « أتقول لزيد عمرو منطلق ؟ » فتتحتم الحكاية) . توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي (٣٩٣/١) ففي نحو « أتقول لزيد عمرو منطلق ؟ » لا يجوز النصب ؛ لأنه حينئذ يبعد عن معنى الظن ؛ لأن الظن من فعل القلب وهذا قول مسموع . همع الهوامع (١٥٨/١) وارتشاف الضرب (٧٩/٣) .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك (٩٥/٢) . وفي المخطوط : يجوز ، والأفضل ما أثبت .

(٣) من قوله تعالى : ﴿ أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَـٰعِيلَ وَإِسْحَـٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطَ كَانُوا۟ هُودًا أَوْ نَصَـٰرَىٰ ۗ قُلْ ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ ٱللَّهُ ۗ ﴾ [البقرة : ١٤٠] .

(٤) لأنها ستصير مع جملتها مفعولًا لـ « تقولون » ، و « أن » الواقعة مفعولًا تفتح .

(٥) ارتشاف الضرب (٨٢/٣) . (٦) تكملة يقتضيها السياق .

للفائدة فنقول : المفرد إن وقع في غير سؤال فحكايته [١] نادرة وذلك مثل : « ليس بقرشيًّا » حكاية لمن قال : « رأيت قرشيًّا » .

وأما إن وقع في سؤال فإن كان نكرة حكي بـ « أي » ما له من رفع ونصب وجر وإفراد وتثنية وجمع وتذكير وتأنيث [٢] ، فإذا قيل : « جاء رجل أو رجلان أو رجال أو امرأة أو امرأتان أو نساء » قيل في الحكاية : « أيٌّ أو أيَّانِ أو أيُّون أو أيَّة أو أيَّتان أو أيَّات » وكذا لو سئل عنه بـ « مَنْ » لكانت الحكاية حسبما تقدم إلا أن بين « أيٌّ » و« من » فرقًا من أربعة أوجه :

الأول : أن الحكاية بـ « أيٌّ » ثابتة وصلًا ووقفًا ، فإذا قيل : « رأيت رجلًا » قلت في حكاية إعرابه : « أيًّا » في الوقف و « أيًّا يا هذا » في الوصل ، وأما « مَنْ » فلا يحكى بها إلا في الوقف [٣] ، وشذ قول الشاعر :

٢٠٨ - أَتَوْا نَارِي فَقُلْتُ مَنُونَ أَنْتُمْ فَقَالُوا الجِنُّ قُلْتُ عِمُوا ظَلَامَا [٤]

(١) الحكاية : إيراد لفظ المتكلم على حسب ما أورده في الكلام . ارتشاف الضرب (٣١٩/١) .

(٢) هذا هو الأفصح ويجوز وجه آخر ذكره الشارح هو أن يطابق المحكي في الإعراب والإفراد والتذكير والتأنيث تقول : « أيٌّ ؟ » في : « قام رجل أو رجلان أو رجال » وتقول : « أيةً ؟ » في : « قامت امرأة وامرأتان ونساء » . وإذا قلت : « أي » بالرفع ارتفع على الابتداء وخبره الفعل المحذوف الدال عليه قول المخاطب : قام رجل : فالتقدير : « أيٌّ قام ؟ » وأجاز الكوفيون رفعه بفعل مضمر جائز الإظهار وإظهاره هو المختار عندهم فتقول في : « اشترى رجل فرسًا » : « اشترى « أيٌّ ؟ » (وأما في حالتي النصب والجر فالعامل فعل مضمر ويجوز أن تأتي بالفعل تأكيدًا فتقول : « أيًّا ضربت وبأي مررت ؟ » الارتشاف (٣١٩/١) .

(٣) وأجاز يونس أن يحكى بـ « مَنْ » في الوصل وإلحاق الزيادات بها حينئذ تقول : « مَنُو يا فتى وَمنًا يا فتى ، وَمنِي يا هند » ولا تنون وَمَنه يا فتى ومَنان ومنتانِ - بكسر النون - ومنونَ ومنين يا فتى - بفتح النون - ومنات والتنوين في الضم والكسر للتاء - مناتٍ - حكاه يونس لغة لبعض العرب ، وهي شاذة . الكتاب (٤١٠/٢ - ٤١١) ، وهمع الهوامع (١٥٣/٢) .

(٤) من الوافر . نسب إلى شِمر أو شمير أو سمير بن الحارث الضبي ولتأبط شرًّا - وليس في ديوانه - ولجذع بن سنان . أوضح المسالك (٢٨٣/٤) ، والحيوان (٣٢٨/١) ، (٤٨٢/٤) ، (١٩٧/٦) وخزانة الأدب (١٦٧/٦ ، ١٦٨ ، ١٧٠) ، والدرر (٢١٨/٢ ، ٢٣٧) ، وشرح الأشموني (٦٤٢/٢) وشرح شواهد الشافية للبغدادي (٢٩٥) والكتاب (٤١١/٢) والمقاصد النحوية (٤٩٨/٤) .

اللغة : أتوا : الضمير للجن . فقالوا الجن : يروى : قالوا سَرَاة الجن : أي : أشرافهم . عموا : أي : انعموا قيل : هو من نعم المطر إذا كثر كأنه يدعو بكثرة الخير ، وقيل : وهي دعاء بالنعيم والأهل . ويروى عموا صباحًا ، ويروى : عَيموا - بفتح العين وكسرها - . المقاصد النحوية (٥٠١/٤) .

المعنى : ظاهر .

الشاهد : « منون أنتم » حيث أثبت العلامة في الوصل ، وحرك النون والقياس تسكينها ، وهو شذوذ مرتب على شذوذ وقال ابن الناظم : فيه شذوذان ، أحدهما : أنه حكي مقدرًا غير مذكور والثاني : أنه أثبت =

حكي بها في الوصل ، وكان القياس أن يقول : « من أنتم ؟ » .

الثاني : أن الحكاية بـ « أيٍّ » عامة للعاقل وغيره ، ولا يحكي بـ « مَنْ » إلا ما للعاقل .

الثالث : أن حركات المفرد [٤٠/ب] لا تشبع في الحكاية بـ « أيٍّ » وتشبع في الحكاية بـ « مَنْ » ، فيقال في حكاية « من الرجل ؟ » : « من جاء رجلٌ ؟ » أي : من غير واو ، و « مَنُو » بالواو ، وقس على هذا بقية الأمثلة [١] .

الرابع : أن ما قبل التاء التي يؤتى بها للتأنيث لا يكون إلا مفتوحًا في « أيٍّ » ويجوز فتحه وسكونه في « مَنْ » فإن انفتح جاز انقلاب التاء هاء [٢] ، وإن سكن [٣] فلا يجوز القلب هذا في المفرد ، فأما المثنى فلا قلب في تائه لتوسطها لكن الفتح في المفرد والسكون في المثنى هو الكثير المتداول [٤] ، ويجوز أن تحكى بـ « أيٍّ » ما للنكرة [٥] من إعراب وتذكير ، أو تأنيث فقط من غير تعرض لتثنية .

وجمع فإذا قيل : « جاء رجل أو رجلان أو رجال » قيل في الحكاية : « أيٌّ ؟ » وإذا قيل : « جاءت امرأة أو امرأتان أو نساء » قيل في الحكاية : « أيَّةٌ ؟ » وكذا يجوز أن يحكى بـ « من » وجوه الإعراب لا غير مراعيًا لما تقدم من الآراء ، فلو قيل : « جاء رجل أو رجلان أو رجال أو امرأة أو امرأتان أو نساء » قيل في الحكاية [٦] : « منو ؟ » باتباع الضمة واوًا ، وعلى هذا قس النصب [٧] وغيره .

وإن كان المسئول عنه معرفة فإن كان علمًا عاقلًا يمكن الاشتراك فيه وليس متبوعًا

= العلامة في الوصل . وحقها ألا تثبت إلا في الوقف . شرح ابن الناظم للألفية (٧٤٨) .

(١) وفي « رأيت رجلًا » : « مَنَا ؟ » وفي « مررت برجل » : « مِني ؟ » ، ولمن قال : « لقيني رجلان » : « مَنَان ؟ » ولمن قال : « رأيت رجلين » : « منينْ ؟ » وقد يقال بتحريكها للضرورة : « منانِ ، منينِ وتقول لمن قال : « رأيت امرأة » : « مَنَه ؟ » أو » مَنْتَ » وتقول لمن قال : « رأيت امرأتين » : « منتين ؟ » بإسكان النون وتحريكها كما في المفرد « مَنَه » والإسكان أجود وأكثر وإذا قيل : « رأيت نسوة » : قلت : « منات ؟ » ولمن قال : « جاء رجال » : « منون ؟ » ولمن قال : « مررت برجال » : « منين » . شرح الألفية لابن الناظم (٧٤٦ - ٧٤٧) ، وهمع الهوامع (١٥٢/٢) .

(٢) مثل « مَنَه » في سؤال من قال : « رأيت امرأة » .

(٣) مثل « مَنْت » في السؤال السابق والتاء تحرك بحركات الإعراب . همع الهوامع (١٥٢/٢) .

(٤) يقال : « مَنْتان ومَنَتان » وإسكان النون في التثنية كثير ولكن القياس الفتح ؛ لجريه على المفرد : « مَنَه » شرح الألفية لابن الناظم (٧٤٧) ، وهمع الهوامع (١٥٢/٢) .

(٥) هذا هو الوجه المقابل للفصيح الذي ذكر أولًا . ارتشاف الضرب (٣١٩/١) .

(٦) هذه لغة قوم من العرب ، قال السيوطي : (وكأن هؤلاء أرادوا أن يحكوا إعراب الاسم فقط) . همع الهوامع (١٥٣/٢) .

(٧) وفي النصب : « مَنَا » ، وفي الجر : « مَنِ » .

بتابع ، وأداة السؤال « مَنْ » خالية عن عاطف فالحجازيون [١] يجيزون حكاية إعرابه ، فإذا قيل : « رأيت زيدًا أو مررت بعمرو » قيل في الحكاية : « من زيدًا ومن عمرٍو » ؟ بخفض « عمرو » ، فلو قيل : « رأيت الرجل [٢] أو واشقًا أو حاتمًا أو زيدًا الفاضل » لبطلت حكاية جوابه ، كما تبطل إذا قلت : « ومن زيدًا [٣] ، وأي زيد ؟ » في جواب [حكاية] [٤] : « رأيت زيدًا » لفقدان الشروط فإن أردت حكاية المتبوع فدون تابعه ، لكن استثنوا من مسألة التابع ما لو كان أبدًا مضافًا لعلم أو كان التابع علمًا معطوفًا أي : على علم ، فأجازوا فيهما الحكاية على خلاف في الثانية . فإذا قيل : « رأيت زيدًا بن عمرو ، أو رأيت زيدًا وعمرًا » [٥] قيل في الحكاية : « من زيدًا بن عمرو ، أو من زيدًا وعمرًا » ، وفي حكاية العلم المعطوف عليه خلاف [٦] كما في المعطوف ، وأجاز يونس [٧] الحكاية في سائر المعارف ؛ حملًا على العلم ، والله أعلم .

أعلم وأرى

فَصْلٌ : وإذا دخلت همزة النقل على ما ينصب مفعولين من : « علم ، ورأى ، حُلْمية ، وظن ، وحسب ، وزعم ، وخال ، ووجد » عُدِّين إلى ثلاثة مفاعيل « ونبَّأ [٨] و أنبأ وخبَّر [٩] وأخبر وحدَّث [١٠] » في نصب الثلاثة مثلها نحو : « أعلمت زيدًا

---

(١) وقولنا : « من زيدٌ ، من زيدًا ، ومن زيدٍ ؟ » ، يعرب الجمهور « من » مبتدأ ، و « زيد » خبر عنه في حالة الرفع والنصب والجر ، واختلفوا في الضمة في « زيد » هل هي حركة الإعراب أو حركة الحكاية ؟ قولان ، والصحيح أنها للحكاية ، هذا وأهل الحجاز منهم من يوافق بني تميم ؛ إذ قالوا بعدم الحكاية ووجوب الرفع في « زيد » فهو عندهم مبتدأ و « من » خبر عنه ، ومنهم من حكاه كما ذكر الشارح . ارتشاف الضرب (٣٢٣/١) .

(٢) فـ « الرجل » ليس علمًا ، و « واشقًا » علم لغير العاقل ، و « حاتمًا » علم لا يمكن الاشتراك فيه ؛ إذ هو مطلوق على حاتم الطائي ، و « زيدًا الفاضل » علم متبوع بتابع ؛ فاختلت الشروط فلم يحك .

(٣) لأن « مَن » إن اقترنت بحرف العطف بطلت الحكاية وتعين الرفع عند جميع العرب ، تقول لمن قال : « مررت بزيد » : « ومن زيدٌ ؟ » . شرح ابن الناظم للألفية (٧٤٨) ، وارتشاف الضرب (٣٢٤/١) ، والهمع (١٥٣/٢) .

(٤) تكملة يقتضيها السياق .

(٥) في المخطوط : « رأيت زيد وعمرو » .

(٦) منعه يونس ؛ لأن عطف الاسمين على الآخر مبطل الحكاية ، وأجازه قوم ؛ لأن العطف ليس فيه بيان للمعطوف فلا يبطل الحكاية . همع الهوامع (١٥٤/٢) .

(٧) شرح المفصل (١٩/٤) .

(٨) زاده سيبويه . الكتاب (٢٠١/١) ، والارتشاف (٨٣/٣) ، وقال ابن هشام : (وأَنبأَ) أوضح المسالك (٨٠/٢) .

(٩) زادهما الفراء . الارتشاف (٨٣/٣) .

(١٠) زاده الكوفيون . ارتشاف الضرب (٨٣/٣) ، وزاد الأخفش : « أظن وأحسب وأخال وأزعم وأوجد » قياسًا ، واختاره ابن السراج . الارتشاف (٨٣/٣) ، وشرح ابن عقيل (١٠٦/٢) .

كبشَك سمينًا » ، وقول عثمان ﷺ : « أراهُمُني الباطلُ شيطانًا » [١] ، وقوله تعالى : ﴿ إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِى مَنَامِكَ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ ﴾ [الأنفال : ٤٣] [٢] .

ويجوز حذف المفعول الأول نحو : « أعلمت كبشك سمينًا » ، والاقتصار نحو [٣] : « أعلمت زيدًا » ، وللثاني وللثالث بعد النقل من الحذف لدليل ومنعه لغيره ، ومن الإلغاء والتعليق ما كان لهما قبله ، ومنع بعض النحاة [٤] الإلغاء والتعليق مطلقًا سواء بني الفعل للفاعل أو المفعول ، وبعضهم [٥] في المبني للفاعل ، وحجة الصحيح في الإلغاء قول بعضهم : « البركةُ أعلمنا اللّهُ مع الأكابرِ » [٦] ، وقول الشاعر :

٢٠٩ - وَأَنْتَ أَرَانِي اللَّهُ أَمْنَعُ عَاصِمٍ ... وَأَرْأَفُ مُسْتَكْفًى وَأَسْمَحُ وَاهِبِ [٧] [٤١/أ].

وفي التعليق [٨] قوله تعالى : ﴿ هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾ [سبأ : ٧] ، وقول الشاعر :

٢١٠ - حَذَارِ فَقَدْ نُبِّئْتُ إِنَّكَ لَلَّذِي ... سَتُجْزَى بِمَا تَسْعَى فَتَسْعَدَ أَوْ تَشْقَى [٩]

---

(١) شرح ابن عقيل (١٠٦/٢)

(٢) واختار ابن مالك أن تتعدى « أرى » الحُلْمية إلى ثلاثة مفاعيل . شرح التسهيل (٨٣/٢ - ٨٤) .

(٣) على المفعول الأول .

(٤) وعليه ابن النحاس وابن أبي الربيع ؛ لأن مبنى الكلام على هذه الأفعال ، ولا يجيء بعد ما مضى الكلام على الابتداء . همع الهوامع (١٥٨/١) .

(٥) وعليه الجزولي ؛ لما فيه من إعمالها في المفعول الأول ، وإلغائها بالنسبة للأخيرين وذلك تناقض ؛ لأنه حكم بقوة وضعف معًا . ومنع آخرون التعليق دون الإلغاء ، وعليه الأكثرون . ومنع قوم إلغاء « أعلم » دون « أرى » وعليه الشلوبين . همع الهوامع (١٥٨/١) .

(٦) البركة : مبتدأ . « نا » في « أعلمنا » مفعول أول ، و « مع الأكابر » خبر عن البركة ، وهما اللذان كانا مفعولين. والأصل : أعلمنا اللّه البركة مع الأكابر ، ومثله : « عمرو أعلمت زيدًا قائم » . شرح ابن عقيل (٦٥/٢) .

(٧) من الطويل . قائله مجهول . أوضح المسالك (٨٠/٢) ، وشرح الأشموني (١٦٦/١) ، والهمع (١٥٨/١) .

اللغة : أمنع : أفعل من المنع . وأرأف : كذلك من الرأفة ، وهي الشفقة والعفو . وأسمح : كذلك من السماحة وهي الجود والكرم . مستكفى : على صيغة اسم المفعول من استكفيته الشيء فكفانيه . المقاصد النحوية (٤٤٦/٢) **المعنى** : أنت أمنع وأشفق وأكرم من يعاذ به في الحوادث .

الشاهد : في قوله : « أراني » ؛ حيث ألغي لتوسطه بين المبتدأ والخبر ، وهما مفعولاه .

(٨) استدل ابن مالك بالآية على التعليق وبقوله تعالى : ﴿ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴾ [الانفطار : ١٧] ؛ لأنه بمعنى « يعلم ، وأعلم » ، فعلق « ينبئ وأدرى » عن العمل . شرح التسهيل لابن مالك (١٠٣/٢) .

(٩) من الطويل . قائله مجهول . أوضح المسالك (٨١/٢) ، والدرر (١٤٠/١) ، والمقاصد النحوية (٤٤٧/٢) ، والهمع (١٥٨/١) .

اللغة : حذار : اسم للأمر بمعنى الأمر ، ويقصد به التكرير للمبالغة . نبئت : أخبرت . ستجزى : من الجزاء . =

إذ لولا التعليق باللام لفتحت الهمزة .

فإن دخلت الهمزة على « علم » بمعنى « عرف » وعلى « رأى » بمعنى « أبصر »(١) عدتهما لمفعولين ، ولا يدخلهما إلغاء ولا تعليق ، ويجوز حذفهما أو أحدهما(٢) لدليل وغيره كما في مفعولي : « أعطى ، وكسا » نحو : « أعلمتُ زيدًا انطلاقَ عمرٍو » ، وقوله تعالى : ﴿ مِّنۢ بَعۡدِ مَآ أَرَىٰكُم مَّا تُحِبُّونَۚ ﴾ [آل عمران : ١٥٢] ، فإن قيل : « علم » بمعنى « عرف » إنما سمع تعديتها بالتضعيف نحو : « علَّمت زيدًا الحساب » ؟(٣) قلنا : فأين القياس ؟(٤) ، فإن قيل : فقد دخل التعليق بالاستفهام « رأى » البصرية في قوله تعالى : ﴿ رَبِّ أَرِنِي كَيۡفَ تُحۡيِ ٱلۡمَوۡتَىٰۖ ﴾ [البقرة : ٢٦٠] ؟(٥) قلنا : لا نسلم أنها بصرية ؛ لجواز أن تكون من أفعال القلوب بمعنى « أعلمني » .

ولو دخلت همزة النقل على قاصر صيرته متعديًا نحو : « أجلست زيدًا » وكان أصله قبل النقل : « جلس زيد » والتضعيف في التعدية كالهمزة نحو : « فرِح زيد » ، فتقول إذا أردت تعديته : « فرَّحتُ زيدًا » بتضعيف عينه ، وربما جاء التضعيف من غير أن تُعدي شيئًا كقوله تعالى : ﴿ لَوَّوۡاْ رُءُوسَهُمۡ ﴾ [المنافقون : ٥] قرئ بتخفيف(٦) الواو

= المعنى : أحذر فإنك ستجازى بسعيك ، فتسعد إن كان خيرًا وتشقى إن كان شرًّا . المقاصد النحوية (٢/٤٤٧) .
الشاهد : قوله : « نُبِّئت » ؛ حيث علق عن العمل باللام في « للذي » وقد كسرت همزة « إن » لهذا التعليق .

(١) مثل : « أريت زيدًا الهلال » أي : أبصرته إياه « وأعلمت زيدًا الخبر » أي : عرَّفته إياه .

(٢) في المخطوط : « وأحدهما » والأفضل ما أثبت .

(٣) وكقوله تعالى : ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلۡأَسۡمَآءَ كُلَّهَا ﴾ [البقرة : ٣١] .

(٤) أي : القياس أن ما يتعدى إلى واحد يعدى إلى اثنين بالهمزة ، كما أن ما يتعدى لاثنين يعدى إلى ثلاثة بالهمزة ؛ نحو : « ألبست زيدًا جُبَّة » قياسًا على « كسوته جبة » فالجواب على ذلك أنه قد سمع تعدية « علم » التي بمعنى « عرف » بالهمزة إلى اثنين نحو : « علم الشيء ، وأعلمته إياه » أي : عرفته إياه ، فلا يحتاج إلى قياس . التصريح (١/٢٦٧) .

(٥) وهذا النظر لأبي حيان ، ويجاب عنه بما أجاب الشارح ، وبجواز عدم وجود التعليق أصلًا ، وجملة « كيف تحيي الموتي » في تأويل مصدر منصوب علي المفعولية ، والتقدير : أرني كيفية إحيائك الموتى ، كما قال الكوفيون وابن مالك في : ﴿ وَتَبَيَّنَ لَكُمۡ كَيۡفَ فَعَلۡنَا بِهِمۡ ﴾ [إبراهيم : ٤٥] أي : كيفية فعلنا بهم ، وقال الشيخ خالد الأزهري بجواز تعليق المفعول الثاني لـ « كسا » ؛ لجواز أن يقال : « اكسني كيف شئت » ، كما تقول : « أرني كيف تفعل ؟ » ؛ لأنه سؤال عن مفعول به قاله عرضًا ولم يسلم به بل عرضه للبحث ، وأرى أن يقدر ذلك المفعول بمصدر فلا تعليق مراعاة على أنهم سلموا أن التعليق لا يدخل غير أفعال القلوب وما ألحق بها ، خلافًا ليونس .

(٦) قرأ نافع بالفتح مع التخفيف للواو ، وقرأ باقي السبعة ويعقوب وأبو جعفر بالتشديد للواو . إتحاف فضلاء البشر (٢/٥٤٠) ، والبحر المحيط (٨/٢٦٩) .

وتشديدها مع نصب « الرءوس » فلم يحدث التضعيف نصبًا .

ولما أنهى المصنف رحمه اللّٰه تعالى الكلام على المرفوعات وما يتعلق بها من النواسخ ؛ أخذ يتكلم في تابعها وهي أربعة ، وبدأ منها بالنعت فقال :

(النعت يتبع المنعوت في رفعه ونصبه ... إلى آخره) [١] .

وأقول : عرف ابن الحاجب [٢] التابع بقوله : (كل ثان أعرب بإعراب سابقه من جهة واحدة) ، فقوله : « كل ثان » شامل للتابع وغيره كخبر الواحد ، وخبر « إن » و « كان » و « ما » ، والمفعول الثاني من باب « ظن » ، والثاني والثالث من باب « أعلم » فلما قال : « بإعراب سابقه » خرج عنه خبر « إن » و « كان » و « ما » ؛ إذ ليس الخبر فيها معربًا بإعراب سابقه ، ولما قال : « من جهة واحدة » خرج عنه خبر المبتدأ ، والمفعول الثاني في باب « ظن » ، والثاني والثالث في باب « أعلم » ؛ إذ ليست الجهة واحدة ؛ إذ الابتداء يقتضي المبتدأ من جهة أنه منسوب إليه ، والخبر من جهة أنه منسوب ، وباب « ظن » يقتضي المفعولين كذلك ، وأما « أعلم » فيقتضي الأول مصيرًا لعلم النسبة التي بين الثالث والثاني ، بخلاف النعت والمنعوت في مثل : « جاء رجل عالم » فإن الفعل يقتضيهما من جهة الفاعلية وعرف النعت [٣] : (بالتابع الدال على معنى في متبوعه مطلقًا [٤]) . فقوله : « التابع » شمل التوابع كلها فلما قال : « الدال على معنى في متبوعه » خرج عنه ماعدا النعت وانطبق الحد على المحدود وأما قوله : « مطلقًا » فاستدرك عليه بعضهم [٥] : ولا بد من زيادة : « أو متعلقه » ليشمل

(١) قال ابن آجروم : (النعت : تابع للمنعوت في رفعه ونصبه وخفضه وتعريفه وتنكيره ، تقول : « قام زيد العاقل ، ورأيت زيدًا العاقل ، ومررت بزيد العاقل ») . الآجرومية (١٩) .

(٢) شرح الكافية للرضي (٢٩٨/١) .

(٣) النعت والصفة واحد ، وقد ذهب بعضهم إلى أن النعت يكون يكون بالحِلْية ؛ نحو : « طويل وقصير » ، والصفة تكون بالأفعال ؛ نحو : « ضارب ، وخارج » فعلى هذا يقال للبارئ - سبحانه - : موصوف ، ولا يقال له : منعوت ، وعلى الأول هو موصوف ومنعوت . شرح المفصل (٤٧/٣) .

(٤) هذا تعريف ابن الحاجب . شرح الكافية للرضي (٣٠١/١) .

هذا والصفة تطلق باعتبارين : عام ، وخاص . والمراد بالعام : كل لفظ فيه معنى الوصفية جرى تابعًا أو لا ؛ فيدخل فيه خبر المبتدأ والحال في نحو : « زيد قائم ، وجاءني زيد راكبًا » ؛ إذ يقال : هما وصفان . وأما الخاص فهو ما فيه معنى الوصفية إذا جرى تابعًا نحو : « جاءني رجل ضارب » . شرح الكافية للرضي (٣٠١/١) .

(٥) أي : على ابن الحاجب . والمستدرك هو الشيخ الرضي حيث قال : (ونقول في حد الوصف الخاص - أي التابع - : هو تابع دال على ذات ومعنى غير الشمول في متبوعه أو متعلقه مطلقًا) . شرح الكافية للرضي (٣٠٢/١) .

الوصف متعلق المنعوت مثل : « رأيت رجلًا تاجرًا أبوه » كما صرح به بعد .

وفائدة النعت : التوضيح [1] في [٤١/ب] المعارف كـ « جاء الرجل الفاضل » ، والتخصيص [2] في النكرات كـ « مررت برجل فاضل » ، وقد يؤتى [3] به لمجرد المدح كـ « الحمد للّه الحميد » [4] ، أو الذم نحو : « أعوذ باللّه من إبليس عدو المؤمنين » ، أو الترحم نحو : « مررت بعبدك المسكين » ، أو التأكيد كقوله تعالى : ﴿ نَعۡجَةٞ وَٰحِدَةٞ ﴾ [ص : ٢٣] [5] فإن الوحدة عُرفت من التاء ؛ فالوصف للتقوية والتأكيد .

ثم أن الأصل في النعت أن يكون مشتقًّا ، والمراد بالمشتق هنا : الصفة ، وهي ما دل على حدث وصاحبه ، وهو اسم [6] الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل وينبغي قبل الخوض في بيان تبعيتها أن نبين أولًا : حقائقها ، وعملها ، وما يتعلق بذلك فنقول :

اسم الفاعل

اسم الفاعل هو [7] : ما اشتق من فعل لمن قام به على معنى الحدوث .

فقولنا : « ما اشتق من فعل » يشمل الأربعة المتقدمة آنفًا ، وقولنا : « لمن قام به »

---

(١) التوضيح هو : رفع الاشتراك الحاصل في المعارف بحسب الاتفاق أعلامًا كانت أو لا نحو : « زيد العالم ، والرجل الفاضل » فإن « زيدًا » مسمى به كثيرون فجاء النعت ليرفع هذا الاشتراك بصفته « العالم » وكذلك الرجل .

(٢) والتخصيص هو : تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات بحسب الوضع ، وذلك نحو : « رجل » في قولك : « جاءني رجل » فإنه بحسب الوضع محتمل لكل فرد من أفراد هذا النوع ، فجاء النعت ليقلل هذا الاشتراك فقلت : « جاءني رجل صالح » . شرح الكافية للرضي (٣٠٢/١ - ٣٠٣) .

(٣) أي : لغير التوضيح والتخصيص .

(٤) ونحو : « جاءني زيد العاقل الكريم الفاضل » تريد بذلك تنويه الموصوف والثناء عليه بما فيه من الخصال الحميدة ، ومن ذلك صفات اللّه نحو : « الحي العالم القادر » لا تريد بذلك فصله من شريك - تعالى اللّه عن ذلك - وإنما المراد الثناء عليه على جهة الإخبار عن نفسه بما فيه لمعرفة ذلك والندب إليه . شرح المفصل (٤٨/٣) .

(٥) من قوله تعالى : ﴿ إِنَّ هَٰذَآ أَخِي لَهُۥ تِسۡعٞ وَتِسۡعُونَ نَعۡجَةٗ وَلِيَ نَعۡجَةٞ وَٰحِدَةٞ فَقَالَ أَكۡفِلۡنِيهَا وَعَزَّنِي فِي ٱلۡخِطَابِ ﴾ [ص : ٢٣] ، ومثله : ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفۡخَةٞ وَٰحِدَةٞ ﴾ [الحاقة : ١٣] ، و ﴿ وَقَالَ ٱللَّهُ لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِ ﴾ [النحل : ٥١] .

(٦) كـ « قائم » فإنه دل على الحدث وهو القيام ، وعلى صاحبه وهو القائم ، وكذلك : « مضروب ، وحسن ، وأحسن » .

(٧) في المخطوط : « فهو » .

أخرج اسم المفعول وقولنا : « على معنى الحدوث » أخرج الصفة المشبهة واسم التفضيل ؛ لكونهما على معنى الثبوت . ثم إن اسم الفاعل إن اشتق من غير الثلاثي فهو على وزن مضارعه بشرط ميم مضمومة مكان حرف المضارعة وكسر ما قبل الآخر مثل : « مُكْرِم [١] ، ومُنطلِق ، ومُستخرِج » .

واعلم أن اسم الفاعل يعمل عمل فعله ؛ فإن كان فعله قاصرًا [٢] اكتفى الوصف بمرفوعه كالفعل ، وإن كان متعديًا كان للوصف من المفاعيل ما له ، ثم إن كان صلة للألف واللام عمل مطلقًا ماضيًا كان أو حالًا أو مستقبلًا [٣] ، وإن تجرد عنهما عمل بشروط :

الأول : أن لا يكون ماضيًا خلافًا للكسائي [٤] في إجازته عمل اسم الفاعل الماضي محتجًّا بقوله تعالى : ﴿ وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ ﴾ [الكهف: ١٨] [٥] ، والقصة ماضية بالنسبة لوقت الحكاية [٦] ، وأجاب العلماء عن استدلاله بأن الماضي للحال [٧] ؛ فعمل الوصف لذلك [٨] .

(١) من : « أكرم وانطلق واستخرج » .

(٢) قصر عن نصب المفعول ، وحبس على الفاعل فحسب ، وهو اللازم ويسمى غير متعدٍّ ومتعديًا بحرف الجر وهو ما وصل إلى مفعول بواسطة حرف الجر كـ « مررت بزيد » أو لا مفعول له أصلًا كـ « قام زيد » وعلامته أن تتصل به هاء تعود علي غير المصدر وهي هاء المفعول به نحو : « الباب أغلقته » بخلاف هاء المصدر فإنها تتصل بالمتعدي كـ « الضرب ضربته زيدًا » وتتصل باللازم كـ « القيام قمته » ، والمتعدي بعكسه وهو ما يصل إلى المفعول به بنفسه نحو : « ضربت زيدًا » ويسمى هذا متعديًا وواقعًا ومجاوزًا . شرح ابن عقيل (١٤٥/٢ - ١٤٦) .

(٣) مثل : « هذا الضارب زيدًا أمس ، أو الآن ، أو غدًا » وإنما عمل مطلقًا ؛ لأن « أل » هذه موصولة والتقدير: الذي ضرب .

(٤) وهشام الكوفي وابن مضاء القرطبي . الارتشاف (١٨٥/٣) وهمع الهوامع (٩٥/٢) ومعاني القرآن للكسائي (١٨٥) .

(٥) ووجه الدلالة منه أن « باسط » بمعنى الماضي وعمل في (ذراعيه) النصب .

(٦) هذا وجه دلالتهم . (٧) في المخطوط : « لحال » .

(٨) حكاية الحال الماضية لها طريقتان :

الأولى : أن يقدر الفعل الماضي واقعًا في زمن المتكلم .

الثانية : أن يقدر المتكلم نفسه موجودًا في زمن وقوع الفعل . حاشية الصبان (٢٩٣/٢) . مغني اللبيب (٩٠٦) ومذهبه في عمل اسم الفاعل الماضي عمل الفعل ضعيف ؛ لأن اسم الفاعل المضاف لا يشبه الفعل الماضي إلا في المعنى ، وأما اللفظ فلا يشبهه فيه فلا يعطى ما أعطي المشبه لفعله لفظًا ومعنًى وهو المضارع ، كما لم يعط الاسم منع الصرف بعلة واحدة ، والمضارع محمول على اسم الفاعل في الإعراب ولم يحمل الماضي فكل من المضارع واسم الفاعل داخل على صاحبه كما قال سيبويه فلا يعطى الماضي هذا الحكم . الكتاب (١٧١/١) وشرح التسهيل لابن مالك (٧٥/٣) .

الثاني : من الشروط أن يعتمد إما على نفي كقول الشاعر :

٢١١ - خَلِيلَيَّ مَا وَافٍ بِعَهْدِيَ أَنْتُمَا إِذَا لَمْ تَكُونَا لِيَ عَلَى مَنْ أُقَاطِعُ (١)

وأما على استفهام كقول الآخر :

٢١٢ - أَقَاطِنٌ قَوْمُ سَلْمَى أَمْ نَوَوْا ظَعْنًا إِنْ يَظْعَنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشُ مَنْ قَطَنَا (٢)

وإما على مخبر عنه كقوله تعالى : ﴿ وَٱللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِۦ ﴾ [الصف : ٨] ، وإما على موصوف نحو : « مررت برجل ضارب أبوه عمرًا » والاعتماد على المقدر كالاعتماد على المذكور كقول الشاعر :

٢١٣ - كَنَاطِحٍ صَخْرَةً يَوْمًا لِيُوهِنَهَا فَلَمْ يَضِرْهَا وَأَوْهَى قَرْنَهُ الْوَعِلُ (٣)

---

(١) من الطويل . قائله مجهول وقد سبق التعليق عليه .

والشاهد : قوله : « ما واف بعهدي أنتما » ؛ حيث عمل اسم الفاعل عمله فعله فرفع فاعلًا ، وهو أنت ، وتعلق به الجار والمجرور « بعهدي » ، وهذا العمل لاعتماده على نفي وهو « ما » ، و « أنتما » هنا مضمر بارز رفع بـ « واف » وقد حكى ابن عصفور الاتفاق على رفعه الضمير البارز ، وحكى غيره عن ابن طاهر وابن خروف المنع وهو بعيد كما قال الأشموني وأما الضمير المستتر فمتفق على رفعه ، والخلاف في رفعه الظاهر ونصبه المفعول . الأشموني مع الصبان (٢/٢٩٤) ، والتصريح مع يس (٢/٦٦) .

(٢) من البسيط . قائله مجهول . أوضح المسالك (١/١٩٠) ، وتخليص الشواهد (١٨١) ، وشرح الأشموني (١/٨٩) ، وشرح شذور الذهب (٢٣٣) ، والمقاصد النحوية (١/٥١٢) .

اللغة : أقاطن : من قطن بالمكان يقطن : أقام به وتوطنه فهو قاطن والجمع قطان وقاطنة وقطين . سلمى : اسم امرأة . ظعنا : من ظعن يظعن : إذا سار ومصدره ظعن بالتسكين والتحريك ، وقرئ بهما في قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ ظَعْنِكُمْ ﴾ [النحل: ٨٠] . و « قطنا » في المخطوط : « ظعنا » .

المعنى : قوم سلمى التي هي محبوبة وهي بينهم هل هم مقيمون أو نووا الرحيل والانتقال فإن كانوا نووا الرحيل فعيش من يقيم ويتخلف عنهم يكون عجيبًا . المقاصد النحوية (١/٥١٢) .

الشاهد : قوله : « أقاطن قوم سلمى » ؛ حيث عمل اسم الفاعل « قاطن » عمل فعله ، فرفع الفاعل « قوم سلمى » لاعتماده على استفهام وهو الهمزة ورفعه للفاعل الظاهر ، كما هنا مختلف فيه فذهب ابن جني والشلوبين إلى منعه ، وذهب قوم إلى أنه يرفعه ، وهو ظاهر كلام سيبويه واختاره ابن عصفور وهو الصحيح . واشتراط الاعتماد هو مذهب الجمهور ولم يشترطه الكوفيون والأخفش وتبعهم ابن الحاجب والسهيلي والزمخشري . المقاصد النحوية (١/٥١٧) والأشموني مع حاشية الصبان (٢/٢٩٤) .

(٣) من البسيط . قائله الأعشى- ميمون بن قيس- ديوانه (١١١) . أوضح المسالك (٣/٢١٨) وشرح الأشموني (٢/٣٤١) ، وشرح ابن عقيل (٣/١٠٩) ، والمقاصد النحوية (٣/٥٢٩) .

اللغة : ليوهنها : ليزعزعها من مكانها ويروى : ليفلقها أي : ليشقها . فلم يضرها . من ضار يضير ضيرًا بمعنى ضره يضره ضرًّا . وأوهى : من أوهيت الجلد إذا خرقته يقال : وَهِيَ الجلد يَهِي إذا خرق . والوَعِل : تيس الجبل .

المعنى : أنك تكلف نفسك ما لا تصل إليه ويرجع ضرره عليك . والمقاصد النحوية (٣/٥٢٩ - ٥٣٠) . =

أي : كوعل ناطح ومنه : « يا طالعًا جبلًا » ، إذ أصله : « يا رجلًا طالعًا جبلًا » خلافًا لابن مالك (١) ، إذ جعل الاعتماد على حرف النداء وليس كما قال ، فإن الغرض ما يقرب من الأفعال وحرف النداء من خواص الأسماء فكيف يقرب من الأفعال .

الثالث والرابع : من شروط عمل اسم الفاعل أن لا يكون مصغرًا ولا موصوفًا (٢) لما تقدم من التعليل في رد قول ابن مالك (٣) .

صيغ المبالغة

فَصْلٌ وإذا كان الذي صغت له اسم الفاعل من الثلاثي قد أُكْثِرَ حوّلت اسمه المصوغ له إلى ما يدل على المبالغة ، فتحوله في الغالب إلى « فعال » مثل : « أما العسل فأنا شرّاب » وقول الشاعر :

٢١٤ - أَخَا الحَرْبَ لَبَّاسًا إِلَيْهَا جِلَالَهَا وَلَيْسَ بِوَلَّاجِ الخَوَالِفِ أَعْقَلَا (٤)

= **الشاهد** : قوله : « ناطح صخرةً » ؛ حيث عمل اسم الفاعل « ناطح » النصب في « صخرة » واعتمد على موصوف مقدر تقديرهُ : « كوعل ناطح صخرة » .

(١) حيث قال : (وولي استفهامًا أو حرف ندا) . الخلاصة (٣٩) . وأجيب بأن معنى كلامه أنه إذا ولي الوصف حرف النداء عمل ، وهذا لا ينافي كون المسوغ الاعتماد على الموصوف المحذوف . حاشية الصبان (٢/٢٩٣) .

(٢) فلا يجوز : « هذا ضُوَيرب زيد » على مذهب البصريين والفراء وأجاز الكسائي وباقي الكوفيين إعماله مصغرًا وتابعهم أبو جعفر النحاس ، ولا يجوز هذا ضارب عاقل زيدًا » ؛ لوصفه ، هذا على مذهب البصريين والفراء ، وذهب الكسائي وباقي الكوفيين إلى جواز ذلك ، فإن تقدم المعمول على الوصف جاز بلا خلاف نحو : هذا ضارب زيدًا عاقلٌ . ارتشاف الضرب (٣/١٨١ - ١٨٢) .

(٣) وهو أن التصغير والوصف من خصائص الأسماء ؛ فيبعدان الاسم عن القرب من الفعل الذي هو أصل الإعمال .

(٤) من الطويل . قائله القلاخ بن حزن - من قلخ البعير إذا هدر هديرًا صافيًا ، والهدير ترديد الصوت في الحنجرة . أوضح المسالك (٣/٢٢٠) ، وخزانة الأدب (٨/١٥٧) ، والدرر (٢/١٢٩) ، وشرح الأشموني (١/٣٤٢) ، والمقتضب (٢/١١٣) ، والهمع (٢/٩٦) .

اللغة : لباسًا : مبالغة لابس من اللبس . والجلال جمع « جُل » ويريد به ههنا الدروع . والولاج : مبالغة « والج » من الولوج وهو الدخول . والخوالف : جمع خالفة وهي عماد البيت والمراد به : البيت . والأعقل : الذي يضطرب رجلاه من وجع أو فزع .

المعنى : يريد أنه قوي النفس ثابت القدم في موضع الزلل ، وإذا حضر البأس والحرب ولا يلج البيوت . المقاصد النحوية (٣/٥٣٥ - ٥٣٦) .

الشاهد : قوله : « لبّاسًا » ، حيث عمل عمل فعله - وهو صيغة مبالغة - فنصب المفعول وهو « جلالها » .

أو « مفعال » (١) كقول [٤٢/أ] بعضهم : « إنَّه لمنحارٌ بوائِكَهَا » (٢) أو « فعول » مثل قوله تعالى حكاية عن أهل الجنة : ﴿ إِنَّ رَبَّنَا لَغَفُورٌ شَكُورٌ ﴾ [فاطر : ٣٤] (٣) ومحول في غير الغالب إلى « فَعِيل » (٤) كقول الشاعر :

٢١٥ – فَتَاتَانِ أَمَّا مِنْهُمَا فَشَبِيهَةٌ هِلَالًا وَأُخْرَى مِنْهُمَا تُشْبِهُ البَدْرَا (٥)

وإلى « فَعِل » مثل : « جاءني رجلٌ ضَرِبٌ غلامَه » (٦) وحكم هذه الصيغ التي تحول إليها اسم الفاعل في العمل والشروط كحكمه ، ولا فرق في عمل اسم الفاعل وفي عمل ما يحول إليه اسم الفاعل بين الإفراد والتثنية والجمع ، مثال تثنية اسم الفاعل قول الشاعر :

---

(١) وجمعه على مفاعيل مثل قول الشاعر [البسيط] :

شُمٌّ مهاوين أبدانَ الجزورِ مَخا ميصِ العَشيَّاتِ لا خُورٍ ولا قَزِمِ

فـ « مهاوين » جمع « مِهوان » مبالغة « مهين » . الكتاب (١١٤/١) ، وارتشاف الضرب (١٩٣/٣) وشرح المفصل (٧٤/٦) وقد تبين أن الجمع يعمل عمل المفرد ، وكذلك المثنى .

(٢) بوائكها : ناقة بائكة أي : سمينة خيار فتية حسنة ، والجمع بوائك وهي السمان الخيار . اللسان (٥٤٠/١) « بوك » وقد نصب مفعال « منحار » المفعول « بوائكها » أي : سمانها وخيارها .

(٣) وحذف المفعول في قوله تعالى ؛ للتعميم .

(٤) منع أكثر البصريين من إعمالها هي و « فَعِل » ومنهم المازني والزيادي والمبرد ، وأجاز الجرمي إعمال « فعيل » دون « فَعِل » وقال أبو حيان : (والاقتصار في فعيل على المسموع) وأعمل ابن ولاد « فِعِّيل » وتبعه ابن خروف فأجاز : « أزيد شِرِّيب الخمرَ وطِبِّيخٌ الطعام » وسمع إضافة « شِرِّيبُ » إلى معموله في قول الشاعر [الكامل] :

لا تنفري يا ناقُ مِنه فإنهُ شِرِّيبُ خمرٍ مسعرٌ لحروب

قال أبو حيان : (وعلي هذا لا يعد عمله نصبًا) ومنع الكوفيون عملها جميعًا ؛ لأنها زادت على معنى الفعل بالمبالغة ولزوال الشبه الصوري فما ورد بعدها منصوبًا فبإضمار فعل يفسره المثال . ارتشاف الضرب (١٩٣/٣) ، وهمع الهوامع (٩٧/٢) . وذهب ابن طاهر وابن خروف إلى جواز إعمالها ماضية وإن عريت من « أل » – وإن لم يقولا بذلك في اسم الفاعل – لما فيها من المبالغة . الهمع (٩٧/٢) .

(٥) من الطويل . نسب إلى عبد اللَّه بن قيس الرُّقيات وليس في ديوانه . أوضح المسالك (٢٢٢/٣) وشرح الأشموني (٣٤٢/٢) والمقاصد النحوية (٥٤٢/٣) .

اللغة : فتاتان : أما : للتفصيل فصل بها الفتاتين في الحسن والتشبيه . فشبيهة . خبر مبتدأ محذوف تقديره أما واحدة منهما فشبيهة . المقاصد النحوية (٣٤٣/٣)

المعنى : ظاهر . وقد شبه الرقيقة منهما بالهلال ، والسمينة بالبدر .

حيث نصبت « شبيهة » وهي « فعيل » المفعول ، وقد اعتمدت هنا على مخبر عنه أي : المبتدأ المقدر والتقدير : « أما واحدة منهما فشبيهة » .

(٦) ومما جاء على « فَعِل » قول الشاعر [الكامل] :

حَذِرٌ أمورًا لا تُخافُ وآمنٌ ما ليسَ مُنجيَهُ من الأقدارِ

وقيل : إنه مصنوع صنعه أبو يحيى اللاحقي . الكتاب (١١٣/١) والعيني بحاشية الصبان (٢٩٨/٣) .

٢١٦ - الشَّاتِمَي عِرْضِي وَلَمْ أَشْتُمْهُمَا وَالنَّاذِرَيْنَ إِذَا لَمْ أَلْقَهُمَا دَمِي (١)

ومثال جمعه قوله تعالى : ﴿ إِنْ أَرَادَنِيَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَٰتُ رَحْمَتِهِۦ ﴾ [الزمر : ٣٨] (٢) ، ومثال تثنية المبالغة : « جاءني رجلان ضَرِبان عمرًا » (٣) ، ومثال جمعها قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّا لَجَمِيعٌ حَٰذِرُونَ ﴾ [الشعراء : ٥٦] (٤) وقول الشاعر :

٢١٧ - ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِي قَوْمِهِمْ غُفُرٌ ذَنْبَهُمُ غَيْرَ فُخُرْ (٥)

وإذا ولي اسم الفاعل العامل مفعوله جاز أن يجر بالإضافة وأن ينصب ، مثل قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ ﴾ [الطلاق : ٣] قرئ في السبعة بجر « أمره » (٦) ونصبه ، فإن فصل بينهما فاصل تعين النصب كقوله تعالى : ﴿ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾ [البقرة : ٣٠] (٧) وكذا يتعين النصب في المفعول الثاني ، سواء جر المفعول الأول أو انتصب مثل : « هذا

(١) من الكامل . عنترة بن شداد . ديوانه (٢٢٢) . الأغاني (٢١٢/٩) وأوضح المسالك (٢٢٥/٣) ، وشرح الأشموني (٣٠٩/٢) ، والمقاصد النحوية (٥٥١/٣) .

اللغة : الشاتِمَي : تثنية « شاتم » من الشتم وهو السَّبُّ . والعرض : نفس الرجل والعرض الحسب ، وأراد بالشاتمين : ابني ضمضم وهما حصين ومرة . والناذرين : تثنية « ناذر » من النذر أي : ينذران على أنفسهما ويقولان : لئن لقيناه لنقتلنه . وإذا لم ألقهما : من اللقاء .

المعنى : هما يشتمان عرضي وينذران دمي في الخلاء ، فإذا لقيتهما أمسكا عني ذلك ؛ هيبة لي وجنبًا عني . المقاصد النحوية (٥٥٢/٣ - ٥٥٣) .

الشاهد : قوله : « الشاتمي عرضي والناذرين دمي » ؛ حيث عمل اسم الفاعل المثنى عمل فعله وهو كالمفرد .

(٢) وقد أضيف اسم الفاعل في الآية .

(٣) ضَرِبان : تثنية « ضَرِب » وقد عمل في « عمرًا » .

(٤) وقد عمل « حَذِرون » عمل الفعل وهو جمع ، والمفعول محذوف ، على قراءة حذف الألف وهي قراءة غير عاصم وحمزة والكسائي وخلف والأعمش . الإتحاف (٣١٥/٢ - ٣١٦) .

(٥) من الرمل . قائله طرفة بن العبد . ديوانه (٥٥) . أوضح المسالك (٢٢٧/٣) وخزانة الأدب (١٨٨/٨) والدرر (١٣١/٢) وشرح الأشموني (٣٤٣/٢) وشرح المفصل (٧٤/٦ - ٧٥) والكتاب (١١٣/١) والهمع (٩٧/٢) .

اللغة : غفر : جمع غفور . فُخُر : جمع فخور من الفخر ويروى : غير فُجُر .

المعنى : أنهم زادوا على أمثالهم بأنهم يغفرون ذنوب المذنبين ولا يفتخرون على من عداهم . المقاصد النحوية (٥٥١/٣) .

الشاهد : قوله : « غفر ذنبهم » ؛ حيث أعمل « غفر » وهو جمع عَمِل عَمَلَ مفرده « غفور » - صيغة مبالغة - فنصب « ذنبهم » .

(٦) بالجر وعدم التنوين قرأ حفص ، وقرأ الباقون بالنصب والتنوين . النشر في القراءات العشر (٣٨٨/٢) والبحر المحيط (٢٧٩/٢) .

(٧) وتعين النصب ؛ لذهاب الإضافة بالفصل .

معطي زيدٍ درهمًا الآن أو غدًا » .

وإذا أتبع هذا المجرور بتابع جاز أن يتبعه على لفظه ، وأن ينصب إما على المحل عند قوم (١) ، وإما بإضمار وصف منوَّن أو فعل مثل : « هذا ضاربُ زيدٍ وعمرًا وعمرو ... (٢)

اسم الفاعل

وأما إن كان الوصف غير عامل فليس في الذي يليه إلا الجر بالإضافة ، وليس فيما بعد ذلك من تابع أو غيره إلا النصب بإضمار فعل مثل قوله تعالى ﴿ وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمْسَ ﴾ [الأنعام: ٩٦] (٣) ؛ إلا إن قدر « جاعل » (٤) على حكاية الحال وإضافته إلى الليل جائزة وما بعده منصوب به .

واسم الفاعل المثنى والمجموع على حدِّه (٥) يجوز حذف نونه مع العمل والتعريف

---

(١) عند الكوفيين ؛ إذ إنهم لم يشترطوا وجود المحرز وهو الطالب للمحل واشترطه البصريون . مغني اللبيب (٦١٧ - ٦١٨) .

(٢) أي : « وضارب عمرًا أو ويضرب عمرًا » .

(٣) الآية : ﴿ فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ﴾ [الأنعام: ٩٦] . وقد قرأ الكوفيون بغير الألف ونصب الليل وقرأ الباقون بالألف مع كسر العين وضم اللام وجر « الليل » . النشر (٢/٢٦٠) .

(٤) المشهور أن « الشمس » منصوب على تقدير « فعل » أي : « وَجَعَلَ الشمس والقمر حسبانًا » ؛ لأن الوصف بمعنى الماضي وهو مجرد من « أل » فلا يعمل النصب ، ويوضح مضيه قوله تعالى : ﴿ وَمِن رَّحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ ﴾ [القصص: ٧٣] . فإن قدر « جاعل » على حكاية الحال نصب الشمس على المحل - على عدم اشتراط المحرز - وجوز الزمخشري عطفه على المحل أيضًا زاعمًا أن الجعل مراد به فعل مستمر في الأزمنة لا في الزمن الماضي بخصوصيته مع أنه ناقض قوله هذا بنصه في : ﴿ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ [الفاتحة: ٤] على أنه إذا حمل على الزمن المستمر كان بمنزلة إذا ما حمل على الماضي في أن إضافته محضة وقد جعل الوصف ههنا عاملًا ؛ لأنه مراد به الاستمرار ، والتوفيق بين قوليه هو أن الاستمرار في إضافته اعتبارين : اعتبار المضي ، فتكون محضة فيقع صفة للمعرفة ولا يعمل . اعتبار الحال والاستقبال ، فتكون الإضافة غير محضة فيقع صفة للنكرة ويعمل فيما أضيف إليه ؛ فيعتبر المضي في ﴿ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ ، ويعتبر جانب الحال والاستقبال في ﴿ جَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا ﴾ ، لئلا يلزم مخالفة الظاهر بقطع ﴿ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ عن الوصفية إلى البدلية ؛ لأنه مع كون إضافته محضة فهو معرفة يقع صفة للمعرفة ، ويجعل « سكنًا » منصوبًا بفعل محذوف والتعويل على القرائن والمقامات وقيل : إن الاستمرار في ﴿ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ ثبوتيئ، وفي ﴿ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا ﴾ تجددي يتعاقب أفراده فكان الثاني عاملًا وإضافته لفظية . مغني اللبيب (٦١٨ - ٦١٩) ، وحاشية الصبان (٢/٢٣٩ - ٢٤٠) .

(٥) على حده : أي : على طريقه وسبيله ، فإن جمع المذكر السالم على طريق المثنى فإنه معرب بحرفين ويسلم فيه بناء الواحد ويختم بنون زائدة بعد علامة الإعراب ، وهذه النون تحذف للإضافة ، كما أن المثنى كذلك . شرح التصريح (٢/٣٠) .

قصدًا للتخفيف كقراءة الحسن [١] : ﴿ وَٱلْمُقِيمِى الصَّلَاةَ ﴾ [الحج: ٣٥] [٢] بنصب الصلاة ، وكبيت الكتاب .

٢١٨ - الحَافِظُو عَوْرَةَ العَشِيرَةِ لَا ... يَأْتِيهِمُ مِنْ وَرَائِهِمْ نَطَفُ [٣]

اسم المفعول

فصلٌ : وأما اسم المفعول فهو : ما اشتق من فعل لمن وقع عليه .

فقولنا : « ما اشتق من فعل » يشمل الأربعة ، وقولنا : « لمن وقع عليه » يحترز به

(١) قراءة ابن أبي إسحاق والحسن ورويت عن أبي عمرو ، قال أبو الفتح : (أراد « المقيمين » فحذف النون تخفيفًا لا لتعاقبها الإضافة ، وشبه ذلك باللذين والذين في قوله [الطويل] :

فإن الذي حانتْ بفلجٍ دماؤُهم ... همُ القومُ كل القومِ يا أُمَّ خالدِ

حذف النون من الذين تخفيفًا لطول الاسم ، فأما الإضافة فساقطة هنا ، وعليه قول الأخطل [الكامل] :

أبني كليب إن عمَّيَّ اللَّذا ... قتلا الملوكَ وفكَّكا الأغلالَا

حذف نون (اللذان) ومثل بيت الكتاب قول سويد [الرمل] :

ومساميحُ بما ضُنَّ به ... حابسوا الأنفس عن سوء الطمع

المحتسب لابن جني (٢/٨٠) . **والحسن** هو : الحسن بن يسار البصري تابعي كان إمام أهل البصرة توفي بها سنة عشر ومائة (١١٠هـ) . شرح مقامات الحريري للشريسي (٤/٣٧٥) والأعلام (٢/٢٤٢) .

(٢) والكتاب هو كتاب سيبويه .

(٣) من المنسرح لقيس بن الخطيم . ديوانه (١١٥) وملحق ديوانه (٢٣٨) . ونسب إلى عمرو بن امرئ القيس الخزرجي ولشريح بن عمران ولمالك بن العجلان . خزانة الأدب (٤/٢٧٢ ، ٢٧٤ ، ٢٧٦) (٥/١٢٢ - ٤٦٩) (٦/٦) (٨/٢٩ - ٢٠٩) ، والدرر (١/٢٣) ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي (١/٢٠٥) ، وشرح شواهد الإيضاح (١٢٧) ، والكتاب (١/١٨٦ ، ٢٠٢) ، والمقتضب (٤/١٤٥) ، والهمع (١/٤٩) .

اللغة : الحافظو عورة : روي بجر العورة على الإضافة وحذف النون من أجلها ، والعورة : المكان الذي يخاف منه العدو وقال ثعلب : (كل مخوف عورة) . العشيرة : القبيلة ولا واحد لها من لفظها والجمع « عشيرات » و « عشائر » . من ورائهم : أخرج الضمير مخرج الغيبة مراعاة للألف واللام في « الحافظون » فمعناه : الذين يحفظون ، كما تقول : « أنا الذي قام » فتخرج الضمير مخرج الغيبة ، والمعنى عليه أوضح كما قال البغدادي ، ورواية الكتاب : « من ورائنا » على معنى : أنا الذي قمت . والنطف : العيب ، ويروى : « وَكَفُ » والوكف : العيب والإثم .

المعنى : على رواية : « من ورائهم » نحن نحفظ عشيرتنا ، فلا يأتيهم من وراء الحافظين - وهم نحن - شيء يعابون به من تضييع ثغرهم وقلة رعايته ، وعلى رواية : « من ورائنا » : نحن نحفظ عشيرتنا فلا يأتيهم من ورائنا . . . خزانة الأدب (٢/١٨٩) / دار صادر .

الشاهد : قوله : « الحافظو عورةَ العشيرة » ؛ حيث نصب اسم الفاعل المفعول مع حذف النون ؛ تخفيفًا لطول الاسم ، وعلى رواية الجر فلا شاهد ، والنون محذوفة للإضافة .

عما عدا اسم المفعول ؛ كالصفة المشبهة ، واسم التفضيل .

تنبيه : إذا تأملت في تعريف اسم الفاعل والمفعول علمت أن الأول مشتق من الفعل المبني للفاعل والثاني من المبني للمفعول ؛ فلذلك يقوم المفعول في ذا الأخير مقام فاعله كما سبق في تفصيله [١] .

وصيغته من الثلاثي على « مفْعُول » كـ « مضروب » و « منصور [٤٢/ب] » ، و « مقوول » إلا أنه يجب في هذا المثال وما أشبهه مما عينه واو أن تنقل حركة العين إلى ما قبلها فتسكن فيلتقي ساكنان فيجب حذف أحدهما . وهل الأول أو الثاني ؟

قولان [٢] : أصحهما الثاني ، فيصير « مقولًا » وربما جمع بين الواوين سمع من كلام العرب : « ثوبٌ مَصْوُونٌ [٣] وفَرسٌ مَقْوُودٌ » .

فإن كانت العين بـ « المبيوع » نقلت حركتها إلى ما قبلها أيضًا فيلتقي ساكنان فيحذف الثاني كما تقدم ، ونقلت الضمة التي قبل الياء كسرة ؛ لتسلم [٤] من القلب واوًا فرارًا من التباس اليائي بالواوي فيصير : « مبيعًا » .

وبنو تميم [٥] تجمع بين الياء والواو ، فيقولون : « مَبْيُوع ، ومَعْيُون » [٦] قال الشاعر :

٢١٩ - قَدْ كَانَ قَوْمُكَ يَحْسَبُونَكَ سَيِّدًا وَإِخَالُ أَنَّكَ سَيِّدٌ مَعْيُونُ [٧]

---

(١) وفي المخطوط : (أتى في تفصيله) ، والأولى ما أثبت .

(٢) حذف الأول هو قول الأخفش على الأصل في التقاء الساكنين واليائي عنده يبقى بعد حذف الأول كصورة « مبوع » فقال : تقلب الضمة كسرة ؛ لأجل الياء المحذوفة ثم تقلب الواو ياء والصحيح أن يقول : حذفت الياء ثم قلبت الضمة كسرة ثم قلبت الواو ياء ؛ ليحدث الفرق بين الواوي واليائي .
وحذفَ الثاني هو مذهب سيبويه وذلك للفرق بين الواوي واليائي في نحو : « مقُول ، ومبيع » ولأنه رأى أن الياء هي الباقية في نحو : « مبيع » فوقع في نفسه أن الواو هي المحذوفة في نحو : « مقوول » وطرد في الواوي ، ولأن الثقل حدث بالثاني . الكتاب (٣٤٨/٤) ، والمقتضب (٢٤٣/١) ، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي (١٤٧/٣) ، وشرح ابن عقيل (٢٣٧/٤) .

(٣) ومنه : « مسك مَدْوُوف أي : مبلول » . اللسان (٤٤٣/١) (دوف) .

(٤) في المخطوط : « ليسلم » .

(٥) الكتاب (٣٤٨/٤) ، وقال الرضي : (وهي لغة تميمية) . شرح الشافية (١٤٩/٣) .

(٦) اسم مفعول من عان الرجل يعينه عيان فهو عائن والمصاب معين : أي : أصابته العين . اللسان (٥٠٤/٩ - ٥٠٥) « عين » .

(٧) قال سيبويه : (وبعض العرب يخرجه على الأصل ، فيقول : « مخيوط ومبيوع » ، فشبهوها بـ « صيود وغيور » ؛ حيث كان بعدها حرف ساكن ولم تكن بعد الألف فتهمز ، ولا نعلمهم أتموا في الواوات ؛ لأن الواوات أثقل عليهم من الياءات ؛ ومنها يفرون إلى الياء ؛ فكرهوا اجتماعهما مع الضمة) . الكتاب (٣٤٩/٤) =

فإن كانت اللام ياءً قلبت الواو إليها وأدغمتها فيها نحو : « مرمي » ، وكذا إن كانت واوًا وعين الفعل مكسورة نحو : « مَرضِي » ، ولو أبقيت واو مفعول وأدغمتها في الواو التي هي لام الكلمة لكان ذلك شاذًّا وعليه قراءة بعضهم [(١)] : ﴿ ارْجِعِي إِلَى رَبِّكِ رَاضِيَةً مَرْضُوَّةً ﴾ [(٢)] ، ولو كانت عين الفعل الماضي مفتوحة لكان التصحيح هو القياس نحو : « عفوت عن زيد فهو مَعْفُوٌّ عنه » ، والإبدال شاذ ، وعليه قول الشاعر :

٢٢٠ - وَقَدْ عَلِمَتْ عِرْسِي مُلَيْكَةُ أَنَّنِي ... أَنَا اللَّيْثُ مَعْدِيًّا عَلَيَّ وَعَادِيَا [(٣)]

= وقال الرضي : (وقلَّ نحو : « مصوون » ؛ لكون الواوين أثقل من الواو والياء) وحكى الكسائي : « خاتم مصووغ » وأجاز فيه كله أن يأتي على (الأصل قياسًا) . شرح الشافية للرضي (١٤٩/٣ - ١٥٠) .

(١) من الكامل . قائله العباس بن مِرداس . ديوانه (١٠٨) . أوضح المسالك (٤٠٤/٤) ، وشرح الأشموني (٧٦٦/٣) ، وشرح شواهد الشافية (٣٨٧) ، والمقتضب (١٠٢/١) .

اللغة : إخال : أظن ، والقياس فتح الهمزة ولكن يحكى عن بني أسد كسر همزته . معيون : من عِنت الرجل بعيني فأنا عائن ، وهو « معين » على النقص ، ومعيون على التمام . ويروى : « مغبون » وهو تصحيف ويروى : « مغيون » من غين على قلبه أي : غطي عليه ، قال البغدادي : وهو أوجه ؛ لموافقته المعنى والبيت من قصيدة قالها العباس حينما ادعى كليب بن عيمة القرية - وهي غيضة شجر ملتف لا يرام - التي أحرقاها حرب بن أمية ومرداس بن أبي عامر ليزرعاها وماتا من أجل إحراقها ، ثم جاء كليب ليدعيها وأولها :

أكليبُ مالكَ كلَّ يومٍ ظالمًا ... والظلمُ أنكدُ غِبُّه ملعونُ

قد كان قومك ... إلخ

أنكد : عسر . غبه : عاقبته . المقاصد النحوية (٥٧٥/٤) ، وشرح شواهد الشافية للبغدادي (٣٨٨ - ٣٨٩) .

المعنى : أظن أن حكم قومك عليك بالسيادة حكم مخطئة فيه العين - على رواية « معيون » - ومغطى عليها - في رواية « مغيون » .

الشاهد : قوله : « مَغْيُون » ؛ حيث جاءت بالتصحيح على لغة تميم كقولهم : « طعام مَزْيوت ، وبر مَكْيُول وثوب مَخْيُوط » والقياس « معين ، ومزيت ، ومكيل ، ومخيط » حملًا على : « عين ، وزيت ، وكيل ، وخيط » وعلى رواية : « مغيون » فالقياس « مغين » على « غين » وعلى رواية : « مغبون » وهي المصحفة فلا شاهد فيها .

(٢) ويقال : « كان مرضيًّا ومرضوًّا » . إصلاح المنطق (١٣٩) ، وقالوا : « مرضوٌّ » فجاءوا به على الأصل والقياس . الكتاب (٣٨٥/٤) .

(٣) من الطويل . قائله عبد يغوث بن وقاص الحارثي . أوضح المسالك (٣٩٠/٤) وخزانة الأدب (٢٠١/٢) ، وشرح الأشموني (٨٦٧/٣) ، وشرح اختيارات المفضل (٧٧١) ، وشرح المفصل (٣٦/٥) ، (٢٢/١٠ ، ١١٠) ، والكتاب (٣٨٥/٤) ، والممتع في التصريف (٥٥٠/٢) .

اللغة : عرسي : هي امرأة الرجل . معديًّا : من عدا ، ويروى : « مغزيًّا عليه ، وغازيًا » .

المعنى : قد علمت زوجتي مليكة أنني بمنزلة الأسد ، فمن ظلمني فكأنما ظلم الأسد ، فلا بد أني أهلكه . المقاصد النحوية (٥٨٩/٤) .

الشاهد : قوله : « معديًّا » ؛ حيث أعل ولم يستحق الإعلال ، فأصله : « مَعْدُوو » على وزن مفعول ، قلبت الواو =

ويجوز أن يستغنى عن « مفعول » بـ « فعيل » نحو : « كَحيل » في « مكحول » ، و « جريح » في « مجروح » ، ويستوي فيه المذكر والمؤنث ، وهو مسموع وليس بمقيس [١] .

انتهى ما يتعلق باسم مفعول الثلاثي المجرد ، وأما اسم مفعول ما زاد على الثلاثة فهو كاسم فاعله إلا أن ما قبل الآخر في هذا مفتوح نحو : « مُكْرَم ، ومُنْطَلَق [به] ؛ ومُسْتَخْرَج [منه] » [٢] .

ثم إن كان اسم المفعول مطلقًا يتعدى فعله إلى واحد ؛ يتعدى هو أيضًا إليه غير أنه يرفعه نيابة كما قد علمت [٣] ، وإن تعدى [٤] فعله إلى أكثر كان حكمه حكم فعله ؛ فيرفع واحدًا منها نائبًا عن الفاعل ، ويبقى ما عداه على نصبه ، وأمره في الاشتراط كأمر اسم الفاعل فإن كان بـ « أل » عمل مطلقًا ، وإن تجرد منها عمل بشرط : الاعتماد ، وانتفاء المضي ، وبعدم التصغير والوصف .

الصفة المشبهة

فَصْلٌ : وأما الصفة المشبهة فهي ما يشتق من فعل لما قام به على معنى الثبوت من غير تفضيل ، فقولنا : « ما اشتق من فعل » شمل الأربعة ، وقولنا : « لمن قام به » أخرج المفعول ، وقولنا : « على معنى الثبوت » أخرج اسم الفاعل ، و « من غير تفضيل » مخرج لاسم التفضيل ، ولم نَقُل في تعريفها : هي الصفة التي يستحسن أن يُجَّر فاعلها في المعنى كما قال ابن مالك [٥] ؛ لأن ....

= الأخيرة ياء ، استثقالًا فصار « مَعْدُوي) فاجتمعت الواو والياء ، وسبقت إحداهما بالسكون ، فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء فصار : (معدِيًا) بعد أن أبدلت ضمة الدال كسرة لتناسب الياء ، فهذا الإعلال لا يستحقه ؛ لأن الشرط في إعلاله أن تكون عين الفعل مكسورة وهي فيه مفتوحة ، ويروى : معدوًا وعليه فلا شاهد .

(١) وقيل : ينقاس نيابة فعيل عن مفعول فيما ليس له فعيل بمعنى فاعل كـ « قتيل » لا فيما له فعيل بمعنى فعل نحو : « قَدِر ، ورَحِم » كقولهم : « قدير ، ورحيم » بمعنى « قادر ، وراحم » وقد ينوب « فعيل » عن « مُفْعَل » نحو : « عقدت العسل فهو عقيد » أي : جعلته غليظًا ، ويقال : « أعقدت العسل وأعله المرض فهو عليل » أي : مُعْقَد ومُعَلٌّ . شرح التسهيل لابن مالك (٣/٨٨) ، وشرح ابن عقيل (٣/١٣٨ - ١٣٩) ، وشرح التصريح (٢/٨٠) ، واللسان (٩/٣١٠) « عقد » .

(٢) ما بين المعقوفين تكملة يقتضيها السياق .

(٣) مثل : « زيدٌ مضروبٌ عبدُه » ، كما تقول : « ضُرِب عبدُه » وإذا كان فعله لازمًا كان هو كذلك تقول : « هذا مذهوب به » ، كما تقول : « هذا ذُهب به » .

(٤) مثل : « هذا مُعْطَى ابنه درهمًا ، ومُعْلَم أخوه زيدًا صديقك » ، كما تقول : « أعطى ابنه درهمًا ، وأعلِم أخوه زيدًا صديقَك » . شرح التسهيل لابن مالك (٣/٨٨) .

(٥) شرح الكافية لابن مالك (٢/١٠٥٤ ، ١٠٥٥) .

ولده [١] قد ألزمه فيه دورًا وإن كان قد أجاب عنه بعض الشارحين « هو صاحب التوضيح » [٢] ا . هـ .

وبين الصفة المشبهة [٤٣/أ] واسم الفاعل مفارقة من وجوه :

أحدها : أن اسم الفاعل لا يكون إلا مجاريًا للمضارع في حركاته وسكناته نحو : « قائم ، وضارب » ، والغالب عليها عدم المجاراة نحو : « فرح ، وصغير ، وجريء ، وعطشان ، وريَّان [٣] ، وحسن ، وشريف ، وضخم ، وشجاع »

ومن غير الغالب [٤] :

« طاهرُ القلبِ ، وشاحطُ الدارِ » هذا في الثلاثي ، وأما ما زاد على الثلاثة فلا يفترقان فيه فاسم الفاعل نحو : « معطٍ ، ومستخرِج » والصفة المشبهة نحو : « منطلق اللسان ، ومطمئن القلب ، ومستسلم النفس » ، وقال رجل من طيئ :

٢٢١ - وَمَنْ يَكُ مُنْحَلَّ العَزَائِمِ تَابِعًا هَوَاهُ فَإِنَّ الرُّشْدَ مِنْهُ بَعِيدُ [٥]

---

(١) نص ابن الناظم هو : (وهذه الخاصة لا تصلح لتعريف الصفة المشبهة وتمييزها عما عداها ؛ لأن العلم باستحسان الإضافة إلى الفاعل موقوف على العلم بكون الصفة مشبهة فهو متأخر عنه ، وأنت تعلم أن العلم بالمعرف يجب تقدمه على العلم بالمعرف ، فلذلك لم أعول في تعريفها على استحسان إضافتها إلى الفاعل) . شرح ابن الناظم للألفية (٤٤٥) ففهم من هذا الكلام أن التعريف بهذه العلامة يلجئ أولًا إلى تعريف آخر فيلزم الدور . وقد ذكر أنه يجوز في اسم الفاعل أن يجر فاعله على ضعف وقلة في الكلام عند أمن اللبس ، وذلك نحو : « زيد كاتبُ الأبِ » ويريد : « كاتب أبوه » . السابق الصفحة نفسها وقال ابن هشام : (لكنها لا تحسن) ، والسبب كما أوضح أنه لا تضاف الصفة إلى مرفوعها حتى يحول إسنادها عنه إلى ضمير موصوفها ؛ لأنه لو لم يقدر ضمير لزم إضافة الشيء إلى نفسه وإذا أضيف الإسناد إلى الضمير استقام المعنى في نحو : « زيد حسنُ الوجهِ » ؛ لأن من حسن وجهه فقد حسن إسناد الحسن إليه كله مجازًا ، أما نحو : « زيدٌ كاتب الأب » فإن من كَتب أبوه لا يحسن أن تسند الكتابة إليه إلا بمجاز بعيد . أوضح المسالك (٢٤٧/٣) .

(٢) (وقد تبين أن العلم بحسن الإضافة موقوف على النظر في معناها ، لا على معرفة كونها صفة مشبهة ، وحينئذ فلا دور في التعريف المذكور كما توهمه ابن الناظم) . أوضح المسالك (٢٤٧/٣) .

(٣) الريَّان : ضد العطشان ، ورجل ريَّان وامرأة ريًّا من قوم رِواء . اللسان (٣٧٩/٥) « روى » .

(٤) وقد زعم الزمخشرى وابن الحاجب وابن العلج وجماعة أنها لا تكون إلا غير مجارية للمضارع أي غير موافقة له في الحركات والسكنات توافقًا عروضيًا لا صرفيًا ؛ ولذا قال ابن الخشاب : (هو وزن عروضي لا تصريفي) ، وهو مردود بقول الشاعر [المديد] :

مِن صديقٍ أو أخي ثقةٍ أو عدوٍّ شاحطٍ دارَا

فقد اتفقوا على أن منها « شاحط » بمعنى بعيد ، وهي مجارية لـ « يشحط » وقال الشيخ خالد : (وجوابه ممكن ؛ إذ لهم أن يقولوا ما ورد من ذلك اسم فاعل أجري مجرى الصفة المشبهة في الحكم لا أنه صفة مشبهة حقيقية) .

(٥) من الطويل ، ولم أعثر على قائله . شرح التسهيل لابن مالك (١٠٤/٣) . =

ثانيها : أن اسم الفاعل يكون للماضي والحال والاستقبال ، وهي لا تكون إلا للزمن الحاضر الدائم ، لا الماضي المنقطع ، ولا للاستقبال .

ثالثها : أنه يصاغ من القاصر كـ « نائم » ، والمتعدي كـ « ضارب » ، وهي لا تصاغ إلا من القاصر .

رابعها : أن معموله يتقدم عليه كـ « زيدًا أنا ضارب » ، ولا يتقدم معمولها عليها فلا تقول [1] : « زيدٌ الوجهِ حَسَنٌ » .

الخامس : أن معموله لا يشترط كونه سببيًا أي : متصلًا بضمير الموصوف ، ولا يكون معمولها إلا سببيًا ؛ فمن ثَمَّ جاز فيه : « رأيت رجلًا ضاربًا عمرًا » ، وامتنع فيها : « زيدٌ حسنُ الوجهُ » إلا على ملاحظة الضمير أي : منه ، أو جعل « أل » خلفًا منه . واعترض بدر الدين بن مالك [2] : الأخيرين بأنه قد سمع : « زيدٌ بك فَرِحٌ »

= اللغة : منحل : منفك . العزائم : جمع عزيمة ، وهي ما عزمت عليه أي : أردت فعله ، وعقدت النية مع الصبر . الهوى : ميل النفس إلى الشيء خيرًا كان أو شرًا ، والثاني هو المراد ههنا . الرشد : حسن التقدير .
المعنى : ومن يك منفك العزيمة ضعيفها ، متبعًا هواه فإن حسن التقدير عنه بعيد .
الشاهد : قوله : « منحل العزائم » ؛ حيث جاءت حيث الصفة المشبهة من غير الثلاثي « انحل » وهي على صيغة اسم الفاعل .

(١) ولا : « زيدٌ وجهَه حسنٌ » ؛ لأنها فرع اسم الفاعل في العمل فلما كانت فرعًا عليه قصرت عنه ؛ فلم يجز تقدم معمولها عليها ، والمثال بالنصب ، والأصل الرفع ؛ ولكنك أردت المبالغة فحولت الإسناد إلى ضمير زيد فجعلت زيدًا نفسه حسنًا ، وأخرت الوجه فضلة ونصبته على التشبيه بالمفعول به ، ولا يصح أن تجعله فاعلًا هنا ؛ لاستيفائه فاعله وهو الضمير في « حسن » - العامل - وهو ههنا مقدم فمنع ؛ لأنه فرع في العمل ويجوز أن ترفعه وتجعله فاعلًا فتقول : « زيدٌ حسنٌ وجهُه » ، ويجوز جره . شرح ابن عقيل (١٤٣/٣) ، والتصريح (٨٢/٢) ، وشرح شذور الذهب (٥١٨) .

(٢) ذكر هذا الاعتراض الشارح - السنهوري - وابن هشام في أوضح المسالك (٢٤٨/٣ ، ٢٤٩) والأزهري في التصريح (٨٣/٢) ، وها هو كلام ابن الناظم : (والصفة المشبهة فرع على اسم الفاعل في العمل فقصرت عنه فلم تعمل في متقدم ولا غير سببي والمراد بالسببي : الملتبس بضمير صاحب الصفة لفظًا نحو : « زيد حسنٌ وجهُه » أو معنى نحو : « حسنُ الوجهِ » . هذا بالنسبة إلى عملها فيما هو فاعل في المعنى ، وأما غيره الجارِ والمجرور فإن الصفة تعمل فيه متقدمًا ومتأخرًا وسببيًا وغير سببي . تقول : « زيدٌ بك فِرحٌ » كما تقول : « فِرحٌ بك وجَذلانُ في دار عمرو » كما تقول : « في داره » . شرح ابن الناظم للألفية (٤٤٦) . هذا نص ابن الناظم ، ولا أرى فيه اعتراضًا كما قال العلماء الأفذاذ ؛ فقد قسم معمولها قسمين : ما هو فاعل في المعنى وهو : ما عملها فيه بحق الشبه باسم الفاعل ، والثاني غيره وهو : ما عملها فيه بما فيها من رائحة الفعل أو معناه ، وهو نفس علتهم وجوابهم ؛ فلا اعتراض كي يجاب عليه ، ولعلهم اطلعوا على نسخة قد سقط منها هذا التقسيم ، أو أنه كان رأيًا له ثم عدل عنه .

والمعمول فيه ليس بسببي ، ولا متأخر . وقد أجيب عنه بأن المراد بالمعمول ما عملها فيه بحق الشبه فيخرج الظرف والحال والتمييز [(١)] ؛ إذ عملها فيها بما فيها من معنى الفعل .

عمل الصفة المشبهة

واعلم أن الصفة المشبهة تعمل عمل فعلها بشرط الاعتماد وغيره كما تقدم في غيرها .

ثم هي إما معرفة بـ « أل » أو لا ، ومعمولها إما بـ « أل » أو مضافًا أو مجردًا صارت ستة . والمعمول في كل منها : إما مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا تنتهي إلى ثمانية عشر ، وهاك عدَّ مسائلها :

« زيدٌ حسنُ الوجهُ » برفع الوجه ونصبه وجره ، أو « وجهُه » أو « وجهٌ » كذلك ، و« زيدُ الحسنُ الوجهِ » ، أو « وجهُه » أو « وجهٌ » على ما تقدم . هذا تقسيم ابن الحاجب [(٢)] ، ورقاها ابن مالك [(٣)] إلى ستة وثلاثين وجهًا ، لأن المعمول إما مجردًا أو بـ « أل » ، أو مضافًا لضمير ، أو لما فيه « أل » ، أو مضافًا لمضاف لضمير ، أو مضافًا لمجرد فهذه ستة مضروبة في وجوه الإعراب الثلاثة تنتهي إلى ثمانية عشر مضروبة في وجهي تعريف الصفة وتنكيرها صارت ستة وثلاثين ، ولا يخفى عليك تفصيلها [(٤)] ؛

---

(١) عملها في الحال مثل : « زيد حسنٌ وجهُه طلعةً » ومثال عملها في التمييز : « زيدٌ حسنٌ وجهًا » . التصريح (٢/٨٣) .

(٢) شرح كافية ابن الحاجب للرضي (٢/٢٠٦) ، الرفع على الفاعلية ،والنصب على التشبيه بالمفعول في المعرفة وعلى التمييز في النكرة ، والجر علي الإضافة .

(٣) شرح الكافية الشافية لابن مالك (٢/١٠٦٧) وما بعدها .

(٤) تفصيلها : « رأيت رجلًا جميلًا وجهٌ ، وجميلًا وجهُه وجميلًا الوجهُ ، وجميلًا وجهًا ، وجميلًا وجهَه ، وجميلًا الوجهَ ، وجميلَ وجهٍ ، وجميلَ وجهِه ، وجميلَ الوجهِ ، ورأيت الرجلَ الجميلَ وجهٌ ، والجميلَ وجهُه ، والجميلَ الوجهُ ، والجميلَ وجهًا ، والجميلَ وجهَه ، والجميلَ الوجهَ ، والجميلَ الوجهِ » ، فهذه ستة عشر وجهًا ، وينضم إليها ما يكون المعمول فيه سببيًا مضافًا إلى سببي ووجوهه أيضًا ستة عشر نحو : « رأيت رجلًا حسنًا وجهُ أبٍ ، وحسنًا وجهَ أبٍ ، وحسنَ وجهِ أبٍ ، وحسنًا وجهُ أبيه ، وحسنًا وجهَ أبيه ، وحسنَ وجهِ أبيه ، وحسنًا وجهُ الأبِ ، وحسنًا وجهَ الأبِ ، وحسنَ وجهِ الأبِ ، وأتاني الحسنُ وجهُ أبٍ ، والحسنُ وجهُ أبٍ ، والحسنُ وجهُ أبيه ، والحسنُ وجهَ أبيه ، والحسنُ وجهُ الأبِ ، والحسنُ وجهِ الأبِ ، والحسن وجه الأب » هذه اثنتان وثلاثون وجهًا يضاف إليها الأربعة الممتنعة تصير ستًا وثلاثين التي عدها ابن مالك . شرح الكافية الشافية لابن مالك (٢/١٠٦٧) وما بعدها . وهذا مستفاد من قوله في الخلاصة (٤٢) :

فارفعْ بها وانصبْ وجُر مع ألْ ... ودونَ ألْ مصحوبَ ألْ وَمَا اتصلْ

بـها مـضـافًـا أو مـجـردًا ولا ... تجرُرْ بها مع ألْ سُمًا من ألْ خَلا

ومـن إضـافـةٍ لِـتـالِـيـهَـا ومـا ... لم يـخـل فـهـوَ بـالجوازِ وسِـمَـا

لما بينت لك قبلُ ؛ يمتنع منها على رأي ابن مالك أربعة أوجه وهي :

الصفة بـ «أل » والمعمول مجرور مجرد عن « أل » وعن الإضافة لمدخولها نحو : « الحسنُ وجهِه ، والحسنُ وجهِ أبيه ، والحسنُ وجهٍ ، والحسنُ وجهُ أبٍ »[1] وما عدا هذه الأربعة : إما ضعيف ، أو قبيح ، أو حسن . فالقبيح أربعة أيضًا وهي : أن تكون [٤٣/ب] الصفة مقرونة بـ « أل » أو مجردة عنها رافعة لمجرد من أل ومن الضمير أو مضاف لمجرد نحو : « زيدٌ الحسنُ وجهٌ ، أو وجهُ أبٍ ، وحسنٌ وجهٌ أو وجهُ أبٍ » وهذه مع قبحها جائزة .

وأما القسم الضعيف فهو ستة أوجه وهي :

أن تنصب الصفة المجردة مصحوب « أل » نحو : « حسنٌ الوجهَ » ، أو المضاف لمصحوبها نحو : « حسنٌ وجهَ الأبِ » ، أو لضمير الموصوف نحو : « حسنٌ وجهَه »[2] ، أو المضاف لمضاف للضمير نحو : « حسنٌ وجهَ أبيه » وإذا جازت الأربعة التي قبل هذه فهذه أولى .

وأما الحسن فهو ما عدا هذه الصور هذا كله على تقسيم ابن مالك ، وأما على تقسيم ابن الحاجب فالممتنع صورتان وهما : أن تكون الصفة بـ « أل » والمعمول مجرورًا إما مجردًا من « أل » ومن الضمير[3] ، وإما مضافًا للضمير[4] ، واختلف في ثالثهِ[5]

---

(١) في المخطوط : « والحسن وضارب » والأربعة تفصيلًا هي : الصفة بـ « أل » والمعمول مجرور مجرد عن الإضافة ، أو مضاف إلى نكرة ، أو مضاف إلى ضمير الموصوف ، أو إلى ما أضيف إليه ضمير الموصوف .

(٢) في المخطوط : « أو الضمير الموصوف بحسن وجهه » .

(٣) نحو : « الحسن وجهٍ أو وجهِ غلامٍ » ومنعت وإن حصل بها تخفيف بحذف الضمير ؛ لمراعاة الإضافة المحضة ، فلا ينبغي أن تكون عكسها في الصورة ؛ إذ عرف المضاف هنا ونكر المضاف إليه . شرح الكافية للرضي (٢/٢٠٧) .

(٤) أي : معمولها مضاف للضمير ، وهي باللام نحو : « الحسن وجهِه » ، وكذا إذا كان المعمول مضافًا إلى المضاف إلى الضمير نحو : « الحسن وجهِ غلامِه ، والحسن وجهِ غلامِ أخيه » ومنعت لعدم حصول التخفيف الذي هو القصد من الإضافة اللفظية ، والتخفيف يكون بحذف التنوين والضمير أو بأحدهما كـ « حسن الوجهِ » و « حسن وجهِه » وليس هنا تنوين ؛ لوجود « أل » في الصفة ، ولم يحذف الضمير فلا فائدة حاصلة ؛ ولذا منعت . شرح الكافية للرضي (٢/٢٠٧) وفي المخطوط : « والمعمول مجرور إما مجرد من (أل) ومن الضمير وإما مضافًا للضمير » .

(٥) نحو : « حسنُ وجههِ » فيجوزها سيبويه وجميع البصريين على قبح في ضرورة الشعر فقط ، ويجوزها الكوفيون بلا قبح في السعة . فمن منعها نظر إلى أنهم حذفوا التنوين وهو أخف من الضمير مع إمكان حذف الضمير ، ومن جوزها نظر إلى حصول شيء من التخفيف ، وهو حذف التنوين ، ومنعها ابن بأبشاذ ؛ لأنها من إضافة الشيء إلى نفسه ، ثم رد عليه الشيخ الرضي بأنه إن أراد بذلك إضافة « الحسن » =

وهي تجريد الصفة من « أل » وإضافتها لمضاف لضمير الموصوف قوم ، وأجازها قوم ، وما عدا الصورتين الأوليين ثلاثة أقسام :

قسم حسن ، وقسم أحسن منه ، وقسم قبيح . فما لا ضمير فيه فهو القبيح ومسائله أربع :

تجريد الصفة من الألف واللام ، أو قرنها بها مع رفعها المجرد أو المقرون بـ « أل » نحو : « حسنٌ وجهٌ أو الوجهُ ، والحسنُ وجهٌ أو الوجهُ » والحسن ما فيه ضميران ومسائله ثلاث :

قرن الصفة بـ « أل » مع نصب المضاف للضمير وتجريده منها مع نصبه وجره نحو : « الحسنُ وجهَه ، أو حسنٌ وجهَه [1] ، أو حسنُ وجهِه » والضميران هما المستتر في الصفة وما أضيف إليه المعمول .

وأما الأحسن ، فهو ما فيه ضمير واحد ومسائله تسع : تجريد الصفة من « أل » مع رفع المضاف للضمير ، أو جر مصحوب « أل » ونصبه ونصب المجرد عنها وجره ، أو قرن الصفة بـ « أل » مع نصب مصحوب « أل » وجره ونصب المجرد عنها ورفع المضاف للضمير [2] .

ومعمول هذه الصفة إن ارتفع فعلى الفاعلية ، وإن انتصب فعلى التمييز في النكرات وعلى التشبيه [3] بالمفعول به في المعارف ، وإن انجر فبإضافتها إليه .

وحين ترفع بها فلا ضمير فيها ؛ لعدم رفع العامل لشيئين أصالة وإلا ففيها ضمير الموصوف [4] .

= إلى « وجه » ، وهو هو في المعنى فذلك إنما منعه من منعه في الإضافة المحضة وكان ينبغي على ما قال أن لا يضاف الصفة إلى ما هو فاعلها في المعنى أصلًا ، وهو معلوم الاستحالة ، ولكن سوغ ذلك أنهم جعلوا الإسناد إلى الضمير وجعلوا الاسم في صورة المفعول الذي هو أجنبي من ناصبه ثم أضيف إليه حتى لا يستنكر في الظاهر ، فتحويل الإسناد جعله أجنبيًا من ناصبه « حسن » فليس نفسه ، وإن أراد أنه أضيف « حسن » إلى ضمير نفسه ؛ لأن الضمير راجع إلى صاحب الحسن ، فقد فعل ذلك في الإضافة المحضة من نحو : « واحد أمّه ، وعبد بطنه وصدر بلدِه وطبيب مِصْرِه » ونحو ذلك فمن باب أولى أن يضاف في اللفظية ؛ لأنها ليست بإضافة حقيقية . شرح الكافية للرضي (٢/٢٠٧ - ٢٠٨) ينظر : الكتاب (١/١٩٩) .

(١) هما قبيحتان عند النحاة وحسن عند ابن الحاجب ؛ لأنهما تمهيد لحالة الجر ؛ لأن الجر من النصب فلما قبح نصب المعرفة عدل إلى الجر وكان النصب عنده حسنًا ؛ لأنه يجعل الاسم مع الصفة من إضافة الأجنبي تفاديًا إضافة الشيء إلى نفسه . شرح الكافية للرضي (٢/٢٠٨) .

(٢) الأمثلة على الترتيب : زيد حسنٌ وجهُه ، وحسنُ الوجهِ ، وحسنٌ الوجهَ ، وحسنٌ وجهًا ، وحسنُ وجهٍ ، والحسنُ الوجهَ ، والحسنُ الوجهِ ، والحسنُ وجهًا .

(٣) هذا عند البصريين وقال الكوفيون : بل هو على التمييز في الجميع ، وقال بعض النحاة : هو على التشبيه بالمفعول به في الجميع والأولى التفصيل . شرح الكافية للرضي (٢/٢١٠) .

(٤) وإن لا ترفع بها المعمول وذلك في حالتي النصب والجر ففيها - أي : الصفة - ضمير هو الفاعل وقد =

فائدة : قال ابن الحاجب [١] : إن اسم الفاعل القاصر واسم المفعول الذي لا يتعدى لثان كالصفة المشبهة في جواز الستة عشر ؛ لأن الصفة المشبهة إنما عملت ذلك العمل لحملها على اسم الفاعل واسم المفعول فجواز تلك الوجوه في اسم الفاعل والمفعول أولى ، تقول : « زيد قائمٌ الأبُ ، ومضروبٌ الغلامُ » برفع « الأب والغلام » ونصبهما وجرهما ، وهكذا إلى آخر ما تقدم . هذا ما يتعلق بالصفة المشبهة ، وأما اسم التفضيل فهو ما صيغ على أفعل لترجيح أحد الشيئين .

فقولنا : « ما صيغ » شامل للأربعة ، وقولنا : « على أفعل » مخرج لاسم الفاعل والمفعول وبعض الصفة المشبهة ، وقولنا : « لترجيح أحد الشيئين » [٤٤/أ] مخرج لما كان على أفعل منها .

ولا يبنى اسم التفضيل إلا من فعل ثلاثي متصرف ، تام ، قابل للتفاوت ، ليس بمنفي ، ولا مجهول في الغالب ، ولا لون ، ولا عيب ؛ فلا يبنى من نحو : « غير ، وسوى » ؛ لعدم الفعلية ، وشذ : « هو أَقْمَنُ [٢] بكذا » ، و : « هو أَلَصُّ من شظاظ » [٣] ولا يبنى مما زاد على ثلاثة كـ « دحرج » .

وفي بنائه من أفعل ثلاثة [٤] : المنع ، والإجازة ، ومفرِّق في الثالث : بين أن تكون

= حول الإسناد إليه مبالغة ، فكأن الصفة قد عمّت الموصوف جملة .

(١) قال : (وأسماء الفاعلين والمفعولين غير المتعدين مثل الصفة في ذلك) الكافية بشرح الرضي (٢٠٦/٢) وقيدهما الرضي بـ « غير المتعدين » احترازًا من المتعدين ؛ فإن الجر والنصب للفاعل مع المتعدين يلبسه بالمفعول بخلاف غير المتعدية فلا مفعول لها أصلًا . شرح الكافية للرضي (٢١١/٢) .

(٢) أي : أحق بكذا وجدير به وكذا حقيق وحَرٍ والمصدر « قَمَنٌ » لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ، والوصف منه « قَمِنٌ » يثنى ويجمع ويؤنث . اللسان (٣١٠/١١) « قمن » .

(٣) « شظاظ » : اسم لص من بني ضبه أخذوه في الإسلام فصلبوه ، كان مغيرًا فصار مثلًا ، تقول : أشظظتُ القومَ إشظاظًا وشظظتهم شظًّا : إذا فرقتهم . اللسان (١٢٣/٧) « شظظ » وجمهرة الأمثال (١٨٣/٢) ومجمع الأمثال (٢٠٧/٢) وقد حكى ابن القطاع له فعلًا يقال : « لص » إذا أخذ المال خفية وعلى هذا فلا شذوذ فيه ؛ لأن له فعلًا . كتاب الأفعال لابن القطاع (١٤٤/٣) وشرح التصريح (١٠١/٢) وفي المخطوط : « أشظ من شظاظ » .

(٤) الجواز مطلقًا كانت الهمزة للنقل أم لا ، وهو مذهب سيبويه والمحققين من أصحابه ، والمنع مطلقًا إلا إن شذ منه شيء فيحفظ ولا يقاس عليه ، وهو مذهب المازني والأخفش والمبرد وابن السراج والفارسي ومن وافقهم ، وقيل : يجوز إن كانت الهمزة لغير النقل نحو : « ما أظلم الليل! » هذا في التعجب وتقول هنا : « الليلة أظلم من غيرها » ويمتنع إن كانت للنقل نحو : « ما أذهب نوره! » هذا في التعجب وتقول في التفضيل : « الإسراف أذهبُ من التوسط للمال » وإليه ذهب ابن عصفور ، وقال الشاطبي : (وهذه التفرقة لم يقل بها أحد ، ولا ذهب إليها نحوي ، ويكفيه في الرد مخالفة للإجماع) . وأرجح الرأي الأول توسعة =

الهمزة للنقل نحو : « هذا أعطاهم للدراهم » ، فلا يجوز قياسًا ، وقد سمع : « هو أعطاهم للدراهم وأولاهم للمعروف » [(١)] ، وبين أن يكون لغيره نحو : « هذا المكان أقفرُ من ذاك فيجوز ، وشذ : « هذا الكتاب أخصرُ من ذلك » [(٢)] ، ولا يبنى من « نعم وبئس » مثلًا ؛ لجمودهما ، ولا من « كان » وأخواتها و « كاد » وأخواتها ؛ لنقصانها ، ولا من نحو : « فَنِي ، ومات » ؛ لعدم قبول التفاوت ، ولا من نحو : « ما ضرب وما عاج بالدواء » أي : « ما » انتفع ؛ لأجل وجود النفي ، وإن كان النفي في الأول ليس بلازم ولا من نحو : « ضُرِب وقُتِل » ؛ لبنائه للمفعول وهذا هو الغالب ، وقد جاء من المبني للمجهول نحو : « أعذر ، وألوم ، وأشغل ، وأشهر » ، لأنه من « عُذِر ، ولِيم ، وشُغِل وشُهِر » ، وكذا لا يبنى من « خَضِر الزرع ، وسَوِد الشيء » ؛ لأن صفتهما على « أفعل » [(٣)] فيلتبس اسم التفضيل بها ، ولا من نحو : « عور ، وعمي ، وعرج » ؛ لما تقدم من التعليل آنفًا .

فلو أردت بناء اسم التفضيل من فعل من هذه الممتنعات غير الجامد توصلت إلى ذلك بـ « أشد ، أو أعظم ، أو أفظع » أو نحوه ناصبًا بعده مصدر ذلك الفعل على التمييز نحو : « هذا أشدُ خضرةً وأعظم اختصارًا وأفظع موتًا » .

ثم اسم التفضيل على ثلاثة أوجه :

أحدها : أن يكون مجردًا من « أل » والإضافة فيجب أن يكون مفردًا مذكرًا دائمًا ، وأن يجر المفضول بعده بـ « من » نحو : « زيد أفضل من عمرو ، والزيدان أفضل من عمرو » ، ويجوز حذف « من » مع مجرورها إن تقدمها ما يدل عليهما كقوله تعالى : ﴿ أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا ﴾ [الكهف : ٣٤] أي : منك ، وقد جاء الحذف وإن لم يتقدم دليل كقوله تعالى : ﴿ وَٱلْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰٓ ﴾ [الأعلى : ١٧] ، فإذا جاء ما ظاهره أنه مجرد جمع وجب تأويله نحو : ﴿ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ [البقرة : ١٨٤] [(٤)] ، وقد لحن

= في الأساليب . الكتاب (١/٧٣) ، والمقتضب (٤/١٧٨) ، والمقرب (١/٧٣) ، وشرح التسهيل لابن مالك (٣/٤٦ - ٤٧) ، والتصريح (٢/٩١) .

(١) وهذا ممتنع على القول القائل بالمنع مطلقًا وعلى المنع إن كانت الهمزة فيه للنقل ، فالهمزة فيه للنقل من المتعدى لواحد إلى المتعدى لاثنين . التصريح (٢/٩١ - ١٠١) .

(٢) لأنه من « اختُصِر » غير ثلاثي ، وهو مبني للمجهول .

(٣) أجاز الكوفيون بناء أفعل التفضيل من لفظي السواد والبياض لأنهما أصلا الألوان ، قال الشاعر [الرجز] :

أبيضُ من أختِ بني أباضِ

وهذا عند البصريين شاذ . شرح الكافية للرضي (٢/٢١٣) ، والإنصاف (١/١٥٠)

(٤) « أُخَر » جمع أخرى أنثى آخر ، وهي معدولة عن (الآخَر) الموازن لأفعل التفضيل وليس منه حقيقة ؛ =

ابن هانئ[١] : حيث أنَّث المجرد في قوله :

٢٢٢ - كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَوَاقِعِهَا حَصْبَاءَ دُرٍّ على أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ[٢]

الوجه الثاني : أن يكون بـ « أل » فيجب أن يكون مطابقًا لموصوفه ، وأن لا يكون بعده « من » نحو : « زيد الأفضل ، وهند الفُضْلى ، والزيدان الأفضلان »[٣] ، وقس عليه وأما قول الشاعر :

٢٢٣ - وَلَسْتَ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصًى وَإِنَّمَا العِزَّةُ لِلْكَاثِرِ[٤]

= لأنه لا يدل على مشاركة وزيادة . التصريح (١٠٢/٢) .

(١) هو الحسن بن هانئ مولى الحكم بن سعد العشيرة من اليمن كان متفننًا في العلم سبق إلى معان في الخمر لم يأت بها غيره . مات سنة (١٩٩هـ) . الشعر والشعراء (٧٩٦/٢ - ٨٢٦) .

(٢) من البسيط : قائله الحسن بن هانئ (أبو نواس) . ديوانه (٣٤) . خزانة الأدب (٢٧٧/٨ ، ٣١٥، ٣١٨) ، وشرح الأشموني (٣٨٦/٢) ، وشرح المفصل (١٠٢/٦) ، ومغني اللبيب (٣٨٠/٢) .

اللغة : صغرى : تأنيث الأصغر ، وكذلك الكبرى تأنيث الأكبر . والفواقع : النفاخات التي ترتفع فوق الماء وهي جمع فاقعة ، ويروى : فقاقعها : جمع فقاعة ، والرواية الأولى رواية الديوان . والحصباء : الحصى . المقاصد النحوية (٥٣/٤) .

المعنى : شبه الشاعر فقاعات الخمر الصغيرة والكبيرة بِدُرٍّ على أرض من الذهب في أن كلًّا أبيض ارتفع على أصفر . شرح شواهد القطر للهاشمي (٨٠) .

وجه التلحين : قوله : « صغرى ، وكبرى » ؛ فقد جاء باسم التفضيل مؤنثًا وحقه أن يأتي مفردًا مذكرًا ؛ لأنه مجرد من « أل » والإضافة ، وقد اعتذروا عن ذلك بأن الشاعر لم يرد التفضيل وإنما أراد الوصف فقط .

(٣) والهندان الفضليان ، والزيدون الأفضلون والأفاضل ، والهندات الفضليات أو الفُضَل .

(٤) من السريع . قائله الأعشى - ميمون قيس - ديوانه (١٩٣) . أوضح المسالك (٢٩٥/٣) ، وخزانة الأدب (١٨٥/١) ، (١١/٢) ، (٤٠٠/٣) ، (٢٥٠/٨ ، ٢٥٤) ، وشرح الأشموني (٣٨٦/٢) ، وشرح ابن عقيل (١٨٠/٣) وشرح المفصل (٦/٣ ، ٢٣٦) (١٠٠/٦ ، ١٠٣) .

اللغة : حصى : عددًا . والكاثر : الكثير ، يقال : عدد كاثر أي : كثير . المقاصد النحوية (٣٨/٤ - ٣٩) .

المعنى : ولست بأكثرهم عددًا والعزة للعدد الكثير .

الشاهد : قوله : « بالأكثر منهم حصى » ؛ حيث جمع بين « مِن » و « أل » وهما لا يجتمعان بل يتعاقبان كالتنوين و« أل » وخرج على أوجه ذكر منها الشارح اثنين والتقدير عليهما : بالأكثر بأكثر منهم ، والمحذوف بدل من المذكور وعلى الزيادة فلا يمنع دخول « من » وهناك تخريجان آخران هما : أن « مِن » ليست لابتداء الغاية بل لبيان الجنس كما يقال : « أنت منهم الفارس الشجاع » أي : من بينهم أي : « بالأكثر من بينهم حصى » ، ويقال : إن « منهم » حال من التاء في « لست » ، والتقدير : « ولست كائنًا منهم في الأكثر عددًا » وفيه نظر ؛ لأن فيه فصلًا بين « افعل » ومعموله بأجنبي وهو معمول ليس ، وقيل : الصحيح أن تكون حالًا من الضمير في « بالأكثر » وقد جعل الجاحظ هذا البيت مبطلًا لقول النحويين في أنه لا يجتمع « أل » و« مِن » في اسم التفضيل معتمدًا على الظاهر ، وقد خُرِّج فلا بطلان . المقاصد النحوية (٣٩/٤ - ٤٠) .

فمخرج على أن « مِن » متعلقة بمقدر يفسره المذكور ، أو على زيادة « أل » .

الوجه الثالث : أن يكون مضافًا ، وإضافته : إما إلى نكرة ، وإما إلى معرفة ، فإن كان الأول ؛ وجب أن يكون مفردًا مذكرًا كما في [٤٤/ب] المجرد ، ووجب في تلك النكرة أن تطابق الموصوف نحو : « زيد أفضل رجل ، وهند أفضل امرأة ، والزيدان أفضل رجلين ، والهندان أفضل امرأتين » (١) وعلى هذا القياس ، وأما قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرٍۭ بِهِۦ ﴾ [البقرة: ٤١] (٢) ، فالمطابقة فيه من حيث المعنى أي : أول فريق كافر . وإن كان الثاني وهو المضاف لمعرفة فتارة يراد به معنى التفضيل فحينئذ يجب أن يكون بعضًا مما أضيف إليه مثل : « يوسفُ أحسنُ الناسِ » بخلاف : « جبريل أحسن الناس ، ويوسف أحسن إخوته » (٣) فلا يجوز شيء منهما ؛ إذ ليسا بعضًا مما أضيفا إليه ، ويجوز حينئذ المطابقة للموصوف وتركها ؛ فمن المطابقة قوله تعالى : ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِى كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا ﴾ [الأنعام: ١٢٣] ، وقوله تعالى : ﴿ هُمْ أَرَاذِلُنَا ﴾ [هود: ٢٧] ، ومن تركها قوله تعالى : ﴿ وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ ﴾ [البقرة: ٩٦] ، وتارة لا يراد به معنى التفضيل على ما أضيف إليه بل يراد مطلق الزيادة ، فلا يجب أن يكون بعضًا مما بعده فيجوز : « يوسف أحسن إخوته » (٤) حينئذ ، وتجب المطابقة نحو : « الناقصُ والأشجُّ أعدلا بني مروان » (٥) أي : عادلاهم ، وقد اختلف العلماء في قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُاْ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾ [الروم: ٢٧] هل اسم التفضيل باقٍ فيه على أصله من إفادة المفاضلة أو لا ؟ فعلى الأول يكون ردًّا على منكري البعث بأن الإعادة أسهل من البداية ، وعلى الثاني يكون المعنى أنها بالنسبة إلى قدرته على السواء فكيف ينكرون واحدة ويجيزون أخرى ؟!

---

(١) والزيدون أفضل رجال ، والهندات أفضل نساء .

(٢) ومقتضى القاعدة أن يقال : « أول كافرين » بالمطابقة والمطابقة فيه من حيث المعنى كما قال الشارح على حذف الموصوف وقال الفراء : (إنما وجد لأنه في معنى الفعل أي : أول من كفر ، ولو أريد به الاسم لم يجز إلا الجمع) وقال بعضهم : (النكرة المضاف إليها أفعل التفضيل يجب إفرادها وذلك هو القياس ؛ لأن النكرة تمييز له ، وقد خفضت بالإضافة فأشبهت « مائة رجل » وقد أجازوا قياسًا لا سماعًا أن يثنى ويجمع نحو : « أنتما أفضل رجلين ، وأنتم أفضل رجال » والمشهور المطابقة في الإضافة إلى النكرة . التصريح (١٠٥/٢) .

(٣) شرح الكافية للرضي (٢١٤/٢) . لخروجه عنهم بإضافتهم إليه .

(٤) والإضافة فيه للتوضيح . شرح الكافية للرضي (٢١٤/٢) .

(٥) **الناقص** هو : يزيد بن الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان ، ولقب بذلك ؛ لأنه نقص أرزاق الجند (١٢٦هـ) **والأشج** : هو عمر بن عبد العزيز ﷺ لقب بذلك ؛ لأن بجبينه أثر شجة من دابة ضربته (١٠١هـ) . الأعلام (٢٠٩/٥) ، (٢٤٨/٩) .

عمل اسم التفضيل

ويرفع اسم التفضيل الضمير المستتر في كل لغة ، ولا يرفع الاسم الظاهر والضمير إلا في الغيبة [١] ، واطرد رفعه لهما في اللغة المشهورة بأن يحل محل الفعل وذلك بأن يكون منفيًّا وأن يكون صفة لاسم جنس ومرفوعه أجنبي مفضل على نفسه بأحد اعتبارين ، والغالب أن يتوسط هذا الأجنبي بين ضميرين مجرورين الأول منهما للموصوف ، والثاني للأجنبي نحو : « ما رأيت رجلًا أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عينِ زيدٍ » [٢] ويجوز أن يحذف ضمير المرفوع وما بعده من جارٍّ وتدخل « من » إما على الاسم الظاهر ، وإما على محله ، وإما على ذي المحل فتكون قد حذفت مضافًا أو مضافين فتقول في المثال المذكور : « مِن كُحلِ عينِ زيدٍ ، أو من عينِ زيدٍ ، أو من زيدٍ » ولك أن لا تأتي بعد الظاهر المرفوع بمجرور بل تستغني عنه بذكره مقدمًا ، مثل ما أنشده سيبويه [٣] :

٢٢٤ - مَرَرْتُ عَلَى وَادِي السِّبَاعِ وَلَا أَرَى ... كَوَادِ السِّبَاعِ حِينَ يُظْلِمُ وَادِيَا

أَقَلَّ بِهِ رَكْبٌ أَتَوْهُ تَئِيَّةً ... وَأَخْوَفَ إِلَّا مَا وَقَى اللَّهُ سَارِيَا [٤]

---

(١) رفع أفعل التفضيل للاسم الظاهر في غير مسألة الكحل لغة بعْض العرب حكاها سيبويه والفراء وغيرهما تقول : « مررت برجلٍ أفضلُ منه أبوه ، ومررت برجل أفضلُ الناسِ أبوه » برفع « أفضل » علي أنه خبر مقدم والجملة في محل جر صفة لـ « رجل » وقيل : بجر « أفضل » على أنه صفة لـ « رجل » و « أبوه » فاعل لـ « أفضل » . الكتاب (٣١/٢) وارتشاف الضرب (٢٣٣/٣) والتصريح (١٠٦/٢) .

(٢) ومثله : « ما رأيت رجلًا أبغضَ إليه الشرُّ منه إليه » . الكتاب (٣١/٢) . و « أحسن » أفعل تفضيل وهو صفة لـ « رجلًا » وهم اسم جنس مسبوق بنفي ومرفوعه « الكحل » وهو أجنبي من الموصوف لكونه لم يتصل بضميره و « الكحل » مفضل على نفسه باعتبارين مختلفين فباعتبار كونه في عين زيد فاضل وباعتبار كونه في عين غيره مفضول ، والمعنى : أن الكحلَ في عين زيد أحسنُ من نفسه في عين غيره من الرجال والسبب في اطراد رفع أفعل التفضيل الاسم الظاهر في مسألة الكحل ومثلها تهيئتهُ بالقرائن التي قارنته - وهي الشروط - لمعاقبة الفعل أي : « يحسن » ههنا . التصريح (١٠٦/٢ - ١٠٧) .

(٣) الكتاب (٣٢/٢ - ٣٣) .

(٤) من الطويل . قائلهما سُحَيْمُ بن وَثِيلٍ . الأشباه والنظائر (١٤٦/٨ - ١٤٧) وخزانة الأدب (٣٢٧/٨) وشرح ابن عقيل (١٨٨/٣ - ١٨٩) والكتاب (٣٢/٢ - ٣٣) .

اللغة : رَكْب : اسم جنس وهم الركبان ، وقيل : جمع « راكب » . تئيَّة : مكثًا وتلبثًا يقال : تأيًّا أي : توقف وتمكث ، ويقال : « ليس منزلكم هذا بمنزل تئية » أي : منزل تلبث وتحبس . في المخطوط : « إلا » : « إلى » . المقاصد النحوية (٤٩/٤) .

المعنى : مررت بوادي السباع فرأيته حين يُظْلِم ليس كمثله واد في ظلامه وتلبث وتمهل المارين به ، وخوف السارين فيه إلا من رعاه اللَّه ووقاه .

=

أي : « لا أرى واديًا أقلَّ به ركب كواد السباع » وإنما رفع اسم التفضيل في مسألة الكحل الاسم الظاهر ؛ لأنه لو لم يرفعه لفصل بينه وبين معموله بأجنبي وذلك بأن يجعل « الكحل » مبتدأ واسم التفضيل خبرًا عنه ، وهو متعلق بالجار والمجرور ، وقد فصل بالمبتدأ الذي هو أجنبي عن الجار والمجرور وذلك [٤٥/أ] باطل فالتجئ إلى العمل فرارًا من هذا ، ومثل المثال المذكور قوله ﷺ : « **ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة** » (١) ، واعلم أن المستفاد من هذه التراكيب وما أشبهها بحسب اللغة نفي أفضلية الموصوف على غيره ، وحينئذ يحتمل أن يكون أرجح منه ولكن المتبادر منه عرفًا إنما هو الثاني .

النعت

وإذا عرفت (٢) الصفة وأقسامها فاعلم أنها تتبع الموصوف في ما له من إعراب ، وتعريف أو تنكير ، وتذكير أو تأنيث ، وإفراد أو تثنية أو جمع ، ثم إذا رفعت ضمير الموصوف المستتر (٣) تبعته في أربعة من عشرة غالبًا : واحد من وجوه الإعراب ، وواحد من وجهي التعريف والتنكير ، وواحد من وجهي التذكير والتأنيث ، وواحد من وجوه الإفراد والتثنية والجمع ، مثل : « مررت بالرجل العالم أو برجل تاجر » (٤) .

= **الشاهد** : قوله : « أقلَّ به ركبٌ » ؛ حيث رفع أفعل التفضيل الاسم الظاهر وهو « ركب » ؛ لكونه قد ولي نفيًا ووقع صفة لاسم جنس ومرفوعه أجنبي وقد حذف الضمير العائد على الموصوف « ركب » لتقدم ذكره وأصل الكلام : ولا أرى واديًا أقلَّ به ركبٌ أتوه منه بوادي السباع .

(١) أخرجه ابن ماجه في سننه في كتاب الصيام - باب : صيام العشر (١/٥٥٠ - ٥٥١) عن ابن عباس رضي الله عنهما ، والترمذي في سننه في أبواب : الصيام - باب : ما جاء في العمل في الأيام العشر (٢/ ٢٩) عن أبي هريرة والإخراجان برواية قريبة من هذه الرواية .

(٢) عود إلى الصفة بمعناها الخاص ، وهي النعت فبعد أن ذكر تعريف النعت ذكر أنواع المشتقات ثم عاد إلى الكلام عن باب النعت . وفي المخطوط : « وإن قد عرفت » .

(٣) وذلك في النعت الحقيقي مثل : جاء زيد الفاضل ، أي : هو ، وفي المخطوط : « ثم إن رفعت » .

(٤) يستثنى من المطابقة شيئان :

أحدهما : الوصف باسم التفضيل إذا استعمل بـ « مِن » أو أضيف إلى النكرة فإنه يلزمه الإفراد والتذكير ولم يوافق في التأنيث والتثنية والجمع نحو : « مررت برجل أفضلَ من زيد ، وبرجلين أفضلَ من زيد ، وبرجال أفضلَ من زيد ، وبامرأة أفضلَ من زيد ، وبامرأتين أفضلَ من زيد ، وبنساء أفضلَ من زيد » ، والمضاف إلى نكرة مثل : « مررت برجل أفضلِ شخصين ، وبرجلين أفضلِ شخص ، وبرجال أفضلِ شخوص .. إلخ » .

والثاني : مما يستثنى من المطابقة : الوصف بما يستوي فيه المذكر والمؤنث من الأوصاف التي على وزن « فعول » بمعنى « فاعل » ، و « فعيل » بمعنى « مفعول » إذا كانت جارية على أوصافها نحو : « رجل صبور ، وامرأة صبور » بمعنى صابر وصابرة و« رجل قتيل ، وامرأة قتيل » أي : مقتول ومقتولة . التصريح (٢/١٠٩ - ١١٠) .

وأما إذا رفعت الظاهر أو ضمير الموصوف المنفصل تبعته في اثنين من الخمسة الأول وأما الخمسة الأخيرة ، فقد تبعته في اثنين منها أيضًا مثل : « مررت بامرأة حسنةٍ أمها » فقد تبعت « حسنة » المرأة في الإفراد والتأنيث ، وقد تتبعه في واحد فقط مثل : « مررت بامرأة حسنٍ أبوها » فقد تبع « حسن » المرأة في الإفراد لا في التأنيث ، وقد لا تتبعه في شيء منها مثل : « مررت برجلين حسنةٍ أمهما » فلم يتبع « حسنة » ما قبله إلا في اثنين من الخمسة الأول ، ولو قلت : « حسنتين أمهما » لكان ضعيفًا ؛ إذ لا يجيء إلا على لغة « أكلوني البراغيث » ، ولو قلت : « مررت برجال حسنٍ غِلمانُهم » جاز أيضًا أن تجمع الصفة جمع تكسير تقول : « حِسانٍ غلمانهم » ولا يجئ « حسنين غلمانهم » إلا على تلك اللغة ولك في « مررت برجل حسنٍ غلمانه » ، الأوجه الثلاثة ؛ وضابط ذلك أن تقول : الصفة حكمها حكم الفعل ، فما استحق الفعل من تذكير أو تأنيث أو غيرها استحقته الصفة وعليك تنزيل الأمثلة على هذه القاعدة [1] .

فَصْلٌ : ويجوز أن ينعت بالجامد كما ينعت بالمشتق إذا كان الجامد في معنى المشتق تقول : « مررت بزيد هذا ، وبرجل ذي مالٍ ، وبرجل دمشقيٍّ » ؛ لأنها بمعنى : الحاضر ، وصاحب ، ومنسوب [2] .

---

(١) تقول : « مررت بامرأة قائمٍ أبوها » ، كما تقول : « قام أبوها » وتقول : « مررت برجلين قائمٍ أبواهما » وعلى لغة طيئ وأزد شنوءة تقول : « قائمين أبواهما » ؛ لأنهم يقولون : « قاما أبواهما » بإلحاق علامة التثنية بالفعل ، وتقول : « مررت برجال قائم آباؤهم » ، كما تقول : « قام آباؤهم » وعلى لغة السابقين تقول : « قائمين آباؤهم » ؛ لقولهم : « قاموا آباؤهم » وقد أجاز العلماء - في إسناد الوصف إلى الجمع - وجهين غير إفراد الوصف هما : تكسير الوصفِ : « قيام آباؤهم » وهو أفصح من الإفراد عند سيبويه والمبرد وأبي موسى الجزولي . والإفراد أفصح عند الأبدي والشلوبين وطائفة ، وفصل آخرون فقالوا : إن كان الوصف تابعًا لجمع كما هنا فالتكسير أفصح ، وإن كان تابعًا لمفرد كنحو : « مررت برجل قاعدٍ غلمانه » ولمثنى كنحو : « مررت برجلين قاعدٍ غلمانهما » فالإفراد أفصح .

والوجه الثاني : جمع السلامة للوصف تقول : « قائمين آباؤهم » واتفق الجميع على أن الإفراد أفصح منه . وتقول في الوصف إذا رفع ضميرًا بارزًا : « جاءني غلامُ امرأة ضاربته هي ، وَأَمَةُ رجل ضاربها هو » . كما تقول : « ضربته هي ، وضربها هو ، وجاءني غلام رجلين ضاربه هما » كما تقول : « ضربه هما » ومن قال : « ضرباه هما » قال : « ضارباه هما » وتقول : « جاءني غلامُ رجالٍ ضاربه هم » كما تقول : « ضربه هم » ومن قال : « ضربوه هم » قال : « ضاربوه هم » وجمع التكسير أفصح من الإفراد تقول : « ضواربه هم » . قال ابن مالك :

وهو لدى التوحيدِ والتذكيرِ أو سواهما كالفعلِ فاقفُ ما قَفَوا

[الخلاصة ٤٥] التصريح (٢/١١٠) .

(٢) ومن النعت بغير المشتق قولهم : « مررت بامرأة ذاتِ سوارٍ » بمعنى صاحبة سوار أو متسورة وقولهم : « مررت برجل أيِّ رجل ، وأيمًا رجل ، وبرجلين أيِّ رجلين ، وأيمًا رجلين ، وبرجال أيِّ رجال ، وأيما =

ويجوز النعت بالمصدر ، ويلتزم حينئذ إفراده وتذكيره تقول : « جاءني رجلٌ عدلٌ ، وامرأة عدلٌ ، ونساء عدلٌ » فلا [١] يُغير .

وإذا نعت بالجملة اشترط ثلاثة شروط :

شرط في المنعوت وهو أن يكون نكرة ، فلا يجوز : « مررت بزيد قام أبوه » [٢] إلا على وجه الحالية ، وشرطان في الجملة :

أحدهما : أن تكون خبرية أي : محتملة للصدق والكذب ، فلا يجوز : « جاءني رجل اضربه ، ولا تهنه » فإن سمع من كلامهم ما ظاهره النعت بالإنشائية كقول الشاعر :

٢٢٥ - حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطْ ... جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ [٣]

= رجال » بالنعت بـ « أي » قصدًا للمبالغة في الصفة والكمال فيها ، وقولهم : « أنت الرجل كلُّ الرجل ، وهذا العالم جِدُّ العالم ، وحقُّ العالم » فمعناه : الكامل في الرجال ، والكامل في العلم ، وقولهم : « هذا عبد اللّه كلُّ الرجل » جائز مع قبح ؛ لعدم ذكر لفظ الرجل تصريحًا في اللفظ وتقول في الذم : « هذا اللئيم كلُّ اللئيم » وحقُّ اللئيم بمعنى الكامل في اللؤم . شرح المفصل (٣/٤٨ - ٤٩) .

(١) ومثله : « رجل صَومٌ وفِطرٌ ورضًى وزَورٌ ، وضرب هَبرٌ - من الهبر وهو القطع - وطعن نَترٌ - مخلس من الخلسة - ورمي شعر - ممض محرق من سعرت النار والحرب إذا ألهبتها ، و « مررت برجل حَسبِك وشَرعِك وهدك وكفيك وهمك،ونحوك من رجل » أي : محسبك وكافيك ومهمك - من الهمة - أي : ممن يهمك طلبه وهدك أي : كافيك من القوة ، ونحوك أي : ممن يقصد والإضافة في المصدر لا تفيد تعريفًا ولا تنكيرًا بل هي للتخفيف فحسب والمطابقة موجودة . شرح المفصل (٣/٥٠) ويؤوله الكوفيون بالمشتق اسم فاعل أو مفعول ويجعله البصريون على حذف مضاف : أي : ذو عدل ، وقيل : لا تأويل ولا حذف بل على جعل الذات نفس المعنى مبالغة وادعاء والتزم إفراده على الرأي الأول والأخير ؛ لأن المصدر لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث فأجروه على أصله وأما قول العرب : « رجل ضيف ورجال أضياف وضيوف وضيفان وامرأة ضيفة » فقليل . التصريح (٢/١١٣) .

(٢) اشترط في الموصوف أن يكون نكرة عند نعته بالجملة ؛ لأن الجملة نكرة فلا تقع صفة للمعرفة ؛ لأنها حديث ، وإنما تحدث بما لا يعرف فتفيد السامع ؛ ولذا فهي تؤول بنكرة ، فإذا أردت وصف المعرفة بالجملة أتيت بـ « الذي » وجعلت الجملة صلة له ، فقلت : « مررت بزيد الذي قام أبوه » في المثال المذكور ، فتوصلت بـ « الذى » إلى وصف المعرفة بالجملة كما توصلت بـ « أي » إلى نداء ما فيه الألف واللام نحو : « يا أيها الرجل » . شرح المفصل (٣/٥٤) .

(٣) من الرجز . قائله العجاج . ملحق ديوانه (٢/٣٠٤) . أوضح المسالك (٣/٣١٠) ، وخزانة الأدب (٢/١٠٩) ، (٣/٣٠) ، (٥/٢٤ ، ٤٦٨) (٦/١٣٨) وشرح الأشموني (٢/٤٩٩) وشرح ابن عقيل (٣/١٩٩) ، وشرح المفصل (٣/٥٢ ، ٥٣) ، والهمع (٢/١١٧) .

اللغة : حتى إذا جن : من جن عليه الليل يجن جنونًا إذا ستره ، وفي المخطوط : « جاء » ويروى : حتى إذا كان الظلام . بمذق : اللبن الممزوج بالماء ، فقيل : بياضه بمزجه بالماء فيشبه بلون الذئب ويروى : بِضَيْحِ - شرح المفصل (٣/٥٣) - وهو اللبن الرقيق الممزوج ، يقال : ضيحت اللبن : أي مزجته . =

وجب تأويله بجعله معمولاً لصفة مقدرة أي : جاءوا بمذقٍ مقولٍ عندما [1] رأيته هذا الكلام .

الثاني من الشرطين : أن تشتمل الجملة على ضمير يربطها بالموصوف مذكورًا كان كقوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ﴾ [البقرة : ٢٨١] أو محذوفًا [٤٥/ب] كقوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا ﴾ [البقرة : ٤٨- ١٢٣] أي : فيه .

وإذا تعدد المنعوت واتحد النعت معنى ثُني مع المثنى نحو : « مررت بزيد ، وعمرو الفقيهين » وجمع مع الجمع نحو : « مررت بزيد وعمرو وبكر العالمين » ، ثم إن تعدد العامل واتحد معناه وعمله وجب إتباع النعت للمنعوت كـ « جاء زيد وأتى عمرو الفاضلان » ، و « رأيت زيدًا وأبصرت عمرًا الفقيهين » وإلا وجب قطعه [2] كـ « جاء زيد وذهب عمرو الشاعرين » ، و « رأيت زيدًا وأكرمت عمرًا العالمان » .

أما إن اختلف النعت وجب التفريق بالواو كقول الشاعر :

٢٢٦ - بَكَيْتُ وَمَا بَكَا رَجُلٍ حَزِينٍ عَلَى رَبْعَيْنِ مَسْلُوبٍ وَبَالِي [3]

فإن اتحد المعنوت وتعدد النعت [4] ففي التنكير يجب إتباع واحد منها ، وفيما

= **المعنى** : يصف قومًا أضافوه وأطالوا عليه ثم أتوه بلبن مخلوط بالماء حتى إن لونه في العشية يشبه لون الذئب . المقاصد النحوية (٤/٦٢) .

الشاهد : قوله : « جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط » ؛ حيث جاء ظاهره مفيدًا وقوع الجملة الإنشائية صفة ، وأُوِّلَ على جعله معمولاً لصفة محذوفة ، والتقدير : بمذقٍ مقولٍ فيه هل رأيت الذئب قط ، وخرجه بعضهم على تقدير : بمذق مشابه لونه لون الذئب ، زيادة على التخريج الأول . المقاصد (٤/٦٣) .

(١) في المخطوط : « عند رأيته » .

(٢) من قوله : « وجمع » إلى قوله : « وجب قطعه » مستدرك في الحاشية المخطوط .

(٣) من الوافر . لابن ميادة . ديوانه (٢١٤) . ونسب إلى رجل من باهلة . أوضح المسالك (٣/٣١٣) وشرح أبيات سيبويه للسيرافي (١/٦٠٣) والكتاب (١/٤٣١) ومغني اللبيب (٢/٢٥٦) والمقتضب (٢/٢٩١) .

اللغة : المسلوب : الذي قوضت أخبيته وابتزت عمده - وقيل : المسلوب : هو الذاهب بالكلية ، بحيث لم يبق له عين ولا أثر ، والبالي : هو الذي ذهبت عينه وبقي شيء من آثاره ، وهما نعتان لـ « ربعين » وقال السيوطي : (هما بدلان) ويروى : وما بكا رجل نزيع ، أي : منتزع وبال كالمسلوب . شرح شواهد المغني للسيوطي (٢/٧٧٤ - ٧٧٥) .

المعنى : بكيت وكيف بكا رجل حزين على ربعين : أحدهما لم يبق له عين ولا أثر ، والثاني بقي شيء من آثاره وذهبت عينه

الشاهد : قوله : « مسلوب وبالي » ؛ حيث وقعا نعتين لـ « ربعين » واختلفا ؛ فوجب التفريق بينهما .

(٤) مثل : « مررت برجل شاعر ، وكاتب ، وفقيه » بشرط تقديم المتبع .

عداه تفصيل ؛ فإن اتضح بدونها جاز إتباعها ، وقطعها ، وإتباع البعض ، وقطع البعض لكن مع تقديم المتبع . وإن احتاج إليها كلها وجب الإتباع وإن احتاج إلى بعضها دون بعض فالمحتاج إليه يجب إتباعه ، وفيما عداه التجويز السابق . وأما في التعريف فلا تخص واحدًا منها بوجوب الإتباع ، بل إن احتاج إلى الكل وجب إتباع الكل (١) ، وكذا إن احتاج إلى البعض ، وأما ما لا يحتاج إليه من كل أو بعض ففيه ما تقدم من التجويز .

وحيث قطعت إلى رفع أو نصب فلا يجوز إظهار (٢) المبتدأ الذي هذا النعت خبره ، ولا الفعل الذي هذا مفعوله إن كان النعت لمدح (٣) أو ذم أو ترحم وإلا جاز .

ولا يجوز أن يكون الضمير موصوفًا ولا صفة ، أما الأول ؛ فلأن ضمير المتكلم وهو « أنا » في غاية الوضوح ، فلم يصفوه ؛ لعدم الفائدة ثم حمل غيره عليه طردًا للباب . وأما الثاني فلأن الضمير أعرف من غيره ، ويشترط في الصفة أن تكون دون أو مساوية [للموصوف] (٤) ومن أجل هذا لم يوصف ذو اللام إلا بمثله أو بالمضاف إلى مثله (٥) .

ويجوز حذف الموصوف بكثرة إن كانت الصفة صالحة لمباشرة العامل كقوله تعالى : ﴿ أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ ﴾ [سبأ: ١١] أي : دروعًا أو كان الموصوف بعض اسم مقدم مجرور بـ « من أو في » مثال الأول قولهم : « منا ظَعَنَ ، ومنا أَقَامَ » أي : « منا فريق ظعن ومنا فريق أقام » (٦) ، ومثال الثاني قول الشاعر :

---

(١) مثل : « مررت بزيد الفقيه الكاتب التاجر » إذا كان الموصوف يشاركه في اسمه ثلاثة من الناس اسم كل واحد منهم زيد وأحدهم فقيه والآخر كاتب والأخير تاجر ؛ فلا يتعين الموصوف إلا بالثلاثة فلا قطع .

(٢) وجب حذف العامل مع المدح والذم والترحم ؛ لأنهم لما قصدوا إنشاء المدح أو الذم أو الترحم جعلوا إضمار العامل أمارة على ذلك كما فعلوا في النداء ؛ إذ لو أظهروا العامل وقالوا : « أدعو عبد الله » مثلًا لخفي معنى الإنشاء ، وتوهم كونه خبرًا مستأنفًا . التصريح (١١٧/٢) .

(٣) « جاء زيدٌ الكريمَ ، ورأيت عمرًا اللئيم ، والمسكين » .

(٤) تكملة يقتضيها السياق .

(٥) مثل : « مررت بالرجل الفاضل ، وصاحب الفضل » . شرط التساوي أو الدونية ؛ لأن الصفة تتمة للموصوف وزيادة في بيانه ، والزيادة تكون دون المزيد عليه ، ولأنك تبدأ في الكلام بالأعرف ، وأن الصفة خبر في الأصل ، والخبر لا يكون أعرف من المبتدأ . شرح المفصل (٥٨/٣) .

(٦) ومثله : قوله تعالى : ﴿ وَمِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّا نَصَٰرَىٰٓ أَخَذْنَا مِيثَٰقَهُمْ ﴾ [المائدة: ١٤] أي : قوم أخذنا ، وقوله : ﴿ وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ ﴾ [الصافات: ١٦٤] أي : إنسان له مقام معلوم ، وقوله : ﴿ وَأَنَّا مِنَّا ٱلصَّٰلِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ ﴾ [الجن: ١١] أي : قوم دون ذلك ، وقوله : ﴿ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ ﴾ [النساء: ٤٦] أي : قوم يحرفون . والكوفيون يضمرون موصولًا وتقديره : إلا من له مقام معلوم في الثانية ومن ... ومن ... والأول أسهل ؛ لأن حذف الموصول أبعد من حذف الموصوف ؛ لشدة اتصال الموصول بصلته . شرح المفصل (٣/ ٦١) .

٢٢٧ - لَوْ قُلْتَ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تِيثَمِ يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَمِيسَمِ (١)

أي : لو قلت ما في قومها أحد يفضلها في حسب ومِيَسم لم تِيثَم .

وأما حذف الصفة وإبقاء الموصوف فقليل ، ومثاله قوله تعالى : ﴿ قَالُوا الْآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ ﴾ [البقرة: ٧١] أي : الواضح ؛ إذ لولا هذا التأويل لكفروا ؛ لأنهم نسبوه إلى المجيء في بعض الأوقات بغير حق ، وقوله تعالى : ﴿ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا ﴾ [الكهف: ٧٩] أي : صالحة وقول الشاعر :

٢٢٨ - وَقَدْ كُنْتَ فِي الْحَرْبِ ذَا تُدْرَإٍ فَلَمْ أُعْطَ شَيْئًا وَلَمْ أُمْنَعِ (٢)

أي : شيئًا طائلًا ، وشرط الحذف في المسألتين أن يكون المحذوف معلومًا . ولما فرغ المصنف من النعت وتعلقاته ، ومن جملة ذلك تعريفه إن كان المنعوت معرفة ، وتنكيره إن كان نكرة - أخذ في بيان المعرفة وأقسامها والنكرة وأقسامها فقال :

النكرة والمعرفة

« والمعرفة خمسة أشياء . . . إلخ » (٣) .

---

(١) من الرجز . نسب إلى حكيم بن معية الربعي ، ولحميد الأرقط ، ولأبي الأسود الحماني أو الجمالي . أوضح المسالك (٣/٣٢٠) ، وخزانة الأدب (٥/٦٢ - ٦٣) ، والدرر (٢/١٥١) ، وشرح الأشموني (٢/٤٠٠) ، والكتاب (٢/٣٤٥) ، والهمع (٢/١٢٠) .

اللغة : لم تيثم : هي لغة قوم : أي : لم تأثم على الأصل . فكسر حرف المضارعة وأبدلت الهمزة ياء . من الإثم وهو الخطيئة . وميسم : هو الجمال يقال : « امرأة ذات ميسم » إذا كان عليها أثر الجمال . المقاصد النحوية (٤/٧١) . **المعنى** : كما أوضحه الشارح ، وهو ظاهر .

الشاهد : قوله : « يفضلها » ؛ حيث حذف الموصوف وهو « أحد » هذا عند البصريين ، وقدره الكوفيون موصولًا أي : من يفضلها .

(٢) من المتقارب . قائله العباس بن مرداس . ديوانه (٨٤) . أوضح المسالك (٣/٣٢٢) ، والدرر (٢/١٥٣) ، وشرح الأشموني (١/٤٠١) ، ومغني اللبيب (٢/٦٢٧) ، والهمع (٢/١٢٠)

اللغة : ذا تدرإ : من قولهم : « السلطان ذو تدرإ » أي : ذو عدة وقوة على دفع أعدائه من نفسه ، وهو اسم موضوع للدفع ، والتاء فيه زائدة كما زيدت في : « تَنضُب وتَتفُل » ، والبيت قيل في أبيات عندما نقص عطاء العباس من نصيب المؤلفة قلوبهم فلما قالها أتم له الرسول ﷺ عطاءه . المقاصد النحوية (٤/٦٩ - ٧٠) .

المعنى : قد كنت في الحرب مدافعًا باسلًا فلم أعط شيئًا طائلًا ، ولم أمنع من العطاء .

الشاهد : قوله : « شيئًا » ؛ حيث حذف نعته ، والتقدير : شيئًا طائلًا ، ولولا تقديره لامتنع المعنى .

(٣) قال ابن آجروم : (والمعرفة خمسة أشياء):

الاسم المضمر : نحو : أنا وأنت وهو ، والاسم العلم نحو : زيد ومكة ، والاسم المبهم نحو : هذا وهذه =

وأقول : الاسم ضربان : نكرة ومعرفة . والنكرة هي الأصل ؛ لاندارج كل معرفة تحت نكرة [١] وهذا مذهب المحققين [٢] ، والنكرة ما وضعت [٤٦/أ] [٣] لشيء لا بعينه ، وعلامتها قبول « رُبَّ » وقال ابن مالك [٤] : « علامتها أن تقبل « أل » المؤثرة للتعريف لكن هذا ليس بكاف ؛ لورود « من ، وما ، وذا ، وصهٍ – منونًا – » وما أشبه ذلك فاحتاج إلى زيادة قوله : « أو يقع موقع ما يقبل « أل » المؤثرة فاندفع الوارد ؛ لأن هذه وإن لم تقبل « أل » فهي واقعة موقع « إنسان ، وشيء ، وصاحب ، وسكوت » وهي تقبل « أل » . واختلف في تنكير « مَنْ ، وما » الاستفهاميتين وتعريفهما ، والصحيح هو الأول خلافًا لابن كيسان [٥] .

وأما المعرفة فهي ما وضع لشيء بعينه ، وعلامتها أن لا تقبل [٦] « أل » المؤثرة للتعريف ، ولا تقع موقع ما يقبلها .

ثم المعارف سبعة : الضمير كـ « أنا » ، والعلم كـ « زيد » ، واسم الإشارة كـ « هذا » ،

= وهؤلاء ، والاسم الذي فيه الألف واللام نحو : الرجل والغلام ، وما أضيف إلى واحد من هذه الأربعة . والنكرة : كل اسم شائع في جنسه لا يختص به واحد دون آخر وتقريبه : كل ما صلح دخول الألف واللام عليه نحو : الرجل والفرس » . الآجرومية (٢٠) .

(١) لأن المعرفة تحتاج إلى قرينة ، والنكرة بخلافها ، وما يحتاج فرع عَمَّا لا يحتاج . التصريح (٩١/١) .

(٢) شرح المفصل (٨٥/٥) ، والهمع (٥٥/١) .

(٣) في المخطوط : « ما وضع » ، والأفضل ما أثبت .

(٤) قال ابن مالك في الخلاصة (١٢) :

نكرة قابلُ أل مؤثرا ... أو واقعٌ موقعَ ما قد ذُكِرا

(٥) ألحق ابن كيسان « من ، وما » بالمعارف ؛ نظرًا إلى أن جوابهما يكون معرفة ، والجواب يكون مطابقًا للسؤال فإذا قيل : « من عندك ؟ » فجوابه : « زيد » ونحوه ، وإذا قيل : « ما دعاك إلى كذا ؟ » فجوابه : « لقاؤك » أو نحوه ؛ فدل تعريف الجواب على تعريف المجاب ، وضعفه ابن مالك بوجهين :

أحدهما : أن تعريف الجواب غير لازم إذ يجوز لمن قيل له : « من عندك ؟ » أن يقول : « رجل من بني فلان » ولمن قيل له : « ما دعاك إلى كذا ؟ » أن يقول : « أمر مهم » .

والثاني : أن « من ، وما » قائمان مقام « أي إنسان وأي شيء » ، وهما نكرتان ، فوجب تنكير ما قام مقامهما والتمسك بهذا أقوى وآكد ؛ لأن تطابق شيئين قائم أحدهما مقام الآخر ألزم وآكد من تطابق الجواب والسؤال وأيضًا فالتعريف فرع فمن ادعاه فعليه الدليل بخلاف ادعاء التنكير . شرح التسهيل لابن مالك (١١٩/١) ، وهمع الهوامع (٥٥/١) . **وابن كيسان** هو : محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان أبو الحسن النحوي ، أخذ عن المبرد وثعلب وهو إلى مذهب البصريين أميل ، من تصانيفه : المهذب في النحو ، غلط أدب الكاتب ، اللامات ، البرهان ، غريب الحديث ، معاني القرآن ، علل النحو ، وغيرها . توفي يوم الجمعة لثمان خلون من ذي القعدة سنة تسع وتسعين ومائتين من الهجرة . طبقات النحويين واللغويين (١٥٣) ، وبغية الوعاة (١٨/١ – ١٩) .

(٦) في المخطوط : « أن لا يقبل » ، والصواب ما أثبت .

والموصول كـ « الذي » ، والمعرف بالأداة كـ « الرجل » ، وما أضيف إلى واحد من هذه الخمسة كـ « غلام زيد » ، والنكرة المقصودة في النداء كقولك : « يا رجل » لمعين .

وأعرف المعارف [١] ضمير المتكلم ؛ لعدم تطرق الالتباس إليه بوجه ، ثم ضمير المخاطب ، ثم العلم ، ثم ضمير الغائب السالم عن الإبهام نحو : « زيد ضربته » بخلاف : « زيد ، وعمرو أكرمته » فإن في ضمير « أكرمته » إبهامًا ؛ لاحتمال عوده على « زيد » أو على « عمرو » ، ثم المشار به ، والمنادى وإنما كان هذان في رتبة واحدة ؛ لأن تعريفهما بالقصد ، ثم الموصول وذو الأداة ؛ لأن تعريفهما بالعهد . هكذا رتب في التسهيل [٢] ، والأصح عند طائفة أن الأعرف الضمير [٣] ، ثم العلم ، ثم الإشارة ، ثم الموصول ، ثم ذو الأداة . والأصح أيضًا أن المضاف لمعرفة في درجة المضاف إليه إلا المضاف للضمير ففي رتبة العلم [٤] وقيل - وهو ظاهر التسهيل [٥] - : إن المضاف لمعرفة مطلقًا في درجة تلك المعرفة [٦] ، وقيل [٧] : هو دون تلك الدرجة ، فعلى هذا الأخير : المضاف للعلم في رتبة اسم الإشارة ، والمضاف لاسم الإشارة في رتبة الموصول، وهكذا ، وتبين ضعف الأول من هذين القولين أنهم أجازوا : « مررت بزيد صاحبك » ولو كان المضاف للضمير في درجته للزم أن تكون الصفة أخص من الموصوف ، وهو باطل ؛ إذ لا تكون إلا مساوية أو أضعف ، ويبين ضُعف الثاني قوله تعالى : ﴿ وَوَٰعَدۡنَٰكُمۡ جَانِبَ ٱلطُّورِ ٱلۡأَيۡمَنَ ﴾ [طه : ٨٠] ، فإن « جانب » فيه مضاف إلى ذي الأداة فيكون دونه ، وقد وصف بذي الأداة فتكون الصفة أخص كما تقدم ، وذهب

---

(١) محل الخلاف في غير اسم الله تعالى ؛ فإنه أعرف المعارف بالإجماع . همع الهوامع (١/٥٥) . وذهب ابن حزم إلى أن المعارف لا تتفاوت في المراتب وحجته أنه لا يصح أن يقال : « عرفت هذا أكثر من هذا » وأجيب بأن مرادهم بأن هذا أعرف من هذا : أن تطرق الاحتمال إليه أقل من تطرقه إلى الآخر . ارتشاف الضرب (١/٤٥٩) والهمع (١/٥٥) .

(٢) التسهيل (٢١) . وقال أبو حيان : (ولا نعلم أحدًا فصل في المضمر فجعل العلم أعرف من ضمير الغائب إلا ابن مالك) . الارتشاف (١/٤٦١) .

(٣) وقيل : (أعرفها العلم) وعليه الصَّيمريّ والكوفيون ونسب إلى سيبويه - وهو ظاهر كلامه ؛ إذ عده أول المعارف ، وقيل : (أعرفها اسم الإشارة) ونسب لابن السراج ، وقيل : (أعرفها المعرف بأل) . الكتاب (٢/٥) وارتشاف الضرب (١/٤٥٩ - ٤٦٠) والأصول لابن السراج (٢/٣٠ - ٣١) .

(٤) وعليه الأندلسيون وهو مذهب سيبويه . الكتاب (٢/٧) والهمع (١/٥٦) .

(٥) قال ابن مالك في التسهيل (٢١) : (والمضاف بحسب المضاف إليه) .

(٦) وعليه ابن طاهر وابن خروف . الهمع (١/٥٦) .

(٧) وهو ما ذهب إليه المبرد . الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد (١١٩) ، والتصريح (١/٩٥) .

الكوفيون (١) إلى أن اسم الإشارة أعرف من العلم ، وذهب ابن كيسان (٢) إلى أن ذي الأداة أعرف من الموصول ، وذهب بعض (٣) شارحي هذا الكتاب أن أعرف المعارف لفظ الجلالة والضمير العائد على الذات المقدسة ، ثم ضمير غيره المتكلم يقدم على المخاطب إلى آخر ما ذكرنا ، قال : (وأما أنكر النكرات فشيء ثم جوهر ثم حيوان ثم إنسان ثم رجل) .

وإذا (٤) عرفت أن المعارف سبعة فلنعقد لكل معرفة بابًا ، ولنتكلم عليها على الترتيب المتقدم - وبالله التوفيق - فنقول :

الضمير

الأول في الضمير ، وهو ما دل على متكلم (٥) كـ « أنا » ، أو مخاطب كـ « أنت [٤٦/ب] » ، أو غائب كـ « هو » ، ولا بد له من مفسر فإن كان لمتكلم أو مخاطب فمفسر، حضور من هو له ، وإن كان لغائب فمفسره قد يكون معلومًا من السياق كقوله تعالى : ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ﴾ [القدر : ١] أي : القرآن ، وقد يكون مأخوذًا من لفظ الفعل كقوله تعالى : ﴿ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾ [المائدة : ٨] ؛ فإن الضمير فيه عائد على العدل المستفاد من لفظ « اعدلوا » ، وكقوله ﷺ : « **لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن** » (٦) فإن الضمير المستتر في « يشرب » عائد على الشارب المشتق من « يشرب » ، والمفسر في هذه الصور مقدم معنى ، وقد يكون المفسر مقدمًا لفظًا ورتبة كقوله تعالى : ﴿ وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ ﴾ [يس : ٣٩]

(١) الإنصاف (٢/٧٠٧) وينسب إلى الفراء ، وابن السراج ، وابن كيسان . الأصول لابن السراج (٢/٣٠ - ٣١) ، وارتشاف الضرب (١/٤٦٠) .

(٢) وجحته وقوع الموصول صفة لذي الأداة والصفة لا تكون أعرف من الموصول ، ومثل له بقوله تعالى : ﴿ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ ﴾ [الأنعام : ٩١] . وأجيب بأنه بدل أو مقطوع أو الكتاب علم بالغلبة للتوراة - وأرجح تخريج القطع - وقيل : هما في مرتبة واحدة بناء على أن تعريف الموصول بـ « أل » أو لأن كلًّا منهما تعريفه بالعهد . همع الهوامع (١/٥٦) .

(٣) بعض شارحي الآجرومية .

(٤) في المخطوط : « وإن قد » .

(٥) في المخطوط : « ما دل لمتكلم ... أو لمخاطب ... أو لغائب » .

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب : المظالم - باب : النُّهبى بغير إذن صاحبه (٣/١٠٧) وفي أول كتاب : الأشربة (٦/٢٤١) ، ومسلم في صحيحه في كتاب : الإيمان - باب : حدثني حرملة بن يحيى (١/ ٥٤) وابن ماجه في سننه في كتاب : الفتن - باب : النهي عن النهبة ، (٢/١٢٩ - ٩) ، والنسائي في سننه في كتاب : القسامة - باب ما جاء في كتاب القصاص من المجتبى مما ليس في السنن (٨/٦٢) وفي كتاب : الأشربة - باب : ذكر الروايات المغلظات في شرب الخمر (٨/٣١٣) ، وفي كتاب : قطع السارق - باب : تعظيم السرقة (٨/٦٤) ، والترمذي في سننه في أبواب : الإيمان - باب : « لا يزني الزاني وهو مؤمن » (٤/١٢٧) .

أو لفظًا دون رتبة كقوله تعالى : ﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ ﴾ [البقرة : ١٢٤] ، أو رتبة دون لفظ كقوله تعالى : ﴿ فَأَوْجَسَ فِى نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ﴾ [طه : ٦٧] في أظهر الإعرابين [١] .

وأما عوده على مؤخر لفظًا ورتبة ففي مسائل :

الأولى : ضمير الشأن [٢] كقوله تعالى :

﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ [الإخلاص : ١] في أظهر الوجهين [٣] ولا يكون هذا الضمير إلا ضمير غيبة مفردًا مذكرًا ، فإن وليه مؤنث نحو : « إنها جاريتاك ذاهبتان » أو مذكر شبه به مؤنث نحو : « إنها قمر جاريتك » ، أو فعله بعلامة تأنيث كقوله تعالى : ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ ﴾ [الحج : ٤٦] ؛ فالأرجح تأنيثه باعتبار القصة .

ويكون ضمير الشأن بارزًا منفصلًا ومتصلًا كما علمت ، ويكون أيضًا مستترًا ، وإذا كان منصوبًا فحذفه ضعيف [٤] إلا مع « أن » [٥] المفتوحة المخففة فحذفه لازم ، وجعل ابن الحاجب [٦] ضمير الشأن عائدًا على متقدم حكمًا ، وهو الأمر المتقرر في الأذهان ، ولكن الجملة المخبر بها عن الضمير سدت مسده .

---

(١) على أن (موسى) في موضع رفع فاعل « أوجس » والهاء تعود إليه ؛ لأنه في تقدير التقديم ، و « نفسه » في تقدير التأخير و « خيفة » مفعول « أوجس » وأصل « خيفة » : « خِوْفة » أبدلت الواو ياء لانكسار ما قبلها . إعراب القرآن للنحاس (٤٩/٣) وتأويل مشكل إعراب القرآن لمكي (٤٦٨/٢) والبيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات بن الأنباري (١٤٧/٢) .

(٢) يسمى ضمير الحديث والشأن إذا كان مذكرًا وضمير القصة إذا كان مؤنثًا . همع الهوامع (٦٧/١) ويسمى الفصل ، ويسميه الفراء وأكثر الكوفيين عمادًا ، وبعض الكوفيين يسميه دعامة ، ويسمونه مجهولًا أيضًا . ارتشاف الضرب (٤٨٦/١، ٤٨٩) ، ومغني اللبيب (٦٤١) . وفي المخطوط : « ففي مسائل: الأول » ، والأولى ما أثبت .

(٣) على أنه ضمير الشأن ، و « الله أحد » مبتدأ وخبر ، والوجه الثاني أن « هو » مبتدأ بمعنى المسئول عنه ؛ لأنهم قالوا : أربك من نحاس أم من ذهب ؟ ولفظ الجلالة خبر ، وأحد بدل ، أو خبر مبتدأ محذوف ، أو لفظ الجلالة بدل و « أحد » الخبر . التبيان في إعراب القرآن للعكبري (٢٩٧/٢) .

(٤) ومجوز الحذف مع ضعفه صيرورته بالنصب في صورة الفضلات مع دلالة الكلام عليه نحو قوله [الخفيف] :

إن من يدخل الكنيسةَ يومًا ... يلقَ فيها جآذرًا وظِباء

أي : إنه ، وذلك الدليل أن نواسخ المبتدأ لا تدخل على كلم المجازاة – الشرط – شرح الكافية للرضي (٢٨/١ – ٢٩) .

(٥) كقول الشاعر [البسيط] :

في فِتية كسيوفِ الهند قد عَلِموا ... أن هالكٌ كلُّ من يحفي وينتعلُ

(٦) شرح الكافية للرضي (٣/٢) وحكى عنه الرضي قائلًا . (قال المصنف : أردت بالتقدم الحكمي أنك قصدت الإبهام للتفخيم فتعقلت المفسر في ذهنك ولم تصرح به للإبهام على المخاطب ، وأعدت الضمير إلى ذلك المتعقل ، فكأنه راجع إلى المذكور قبله ، فذلك المتعقل في حكم المفسر المتقدم) . شرح الكافية للرضي (٦/٢) .

الثانية : أن يكون المفسِّر خبرًا كقوله تعالى : ﴿ وَقَالُوٓاْ مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا ﴾ [الجاثية : ٢٤] والفرق بين هذه والتي قبلها التزام كون المفسِّر في التي قبلها جملة بخلاف هذه .

الثالثة : في باب « نِعمَ وبِئسَ » وما جرى مجراها نحو : « نِعْمَ [1] رجلًا زيدٌ » وقوله تعالى : ﴿ وَسَآءَتْ مُرْتَفَقًا ﴾ [الكهف : ٢٩] .

الرابعة : المجرور بـ « رُبَّ » نحو : « رُبَّه رجلًا »

الخامسة : في باب التنازع إذا أعمل الثاني واحتاج الأول إلى مرفوع مثاله : ما حكاه سيبويه : [2] « ضربوني وضربت قومك » .

السادسة : أن يكون المفسر بدلًا مثل : « اللهم صلِّ عليه الرءوفِ الرحيمِ » .

السابعة : أن يعود الضمير من الفاعل المقدم على المفعول المؤخر كقول الشاعر :

٢٢٩ - جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عُدَيَّ بْنَ حَاتِمٍ   جَزَاءَ الكِلَابِ العَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلْ [3]

وفي جواز هذه السابعة أقوال ثالثها الأصح [4] :

بجوازه نظمًا لا نثرًا ، وقد تقدم هذا الخلاف في باب الفاعل .

ثُم الضمير مستتر وبارز ، أما المستتر وهو ما لا صورة له في اللفظ فلا يكون إلا مرفوعًا متصلًا ، قال ابن مالك [5] : واستتاره على وجهين : استتار واجب واستتار جائز .

أما المستتر [٤٧/أ] وجوبًا فهو ما لا يخلفه ظاهر ولا ضمير منفصل ، وهو المرفوع بفعل أمر الواحد نحو : « قم » وأما قوله تعالى : ﴿ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ ﴾ [البقرة : ٣٥ ، الأعراف : ١٩] فالضمير البارز مؤكد للمستتر ، لا أن المستتر برز . والمرفوع بمضارع مبدوء بهمزة المتكلم كـ « أقوم » أو بتاء خطاب الواحد نحو : « تقوم يا

---

(١) على رأي البصريين فهو عندهم فعل والضمير المستتر فيه فاعل والكوفيون على أنه لا ضمير فيه ؛ لأنه اسم عندهم والمخصوص عندهم هو الفاعل . ارتشاف الضرب (٤٨٤/١) .

(٢) الكتاب (٧٩/١) .

(٣) سبق التعليق عليه **والشاهد فيه** : قوله : « جزى ربه عني عدي » ؛ حيث عاد الضمير في الفاعل « ربه » على متأخر لفظًا ورتبة ، وهو المفعول « عدي » وهذا ممنوع عند الجمهور ، وأجازه بعضهم .

(٤) أجازه ابن مالك وابن جني وأبو عبد اللَّه الطوال ، ومنعه قوم ، وأجازه بعض النحاة في الشعر دون النثر ؛ لأن ذلك إنما ورد في الشعر ، وأرجح هذا الرأي لحجته . الأشموني بحاشية الصبان (٥٩/٢ - ٦٠) .

(٥) وقد أطلق عليه واجب الخفاء وجائز الخفاء . شرح التسهيل لابن مالك (١٢٠/١ - ١٢١) ، وشرح الكافية الشافية له (٢٢٧/١ - ٢٢٨) .

زيد » ، أو بالنون كقوله تعالى : ﴿لِّنُحْـِۧيَ بِهِۦ بَلۡدَةٗ مَّيۡتٗا﴾ [الفرقان: ٤٩] . ومن المستتر وجوبًا ما كان مرفوعًا بفعل استثناء نحو : « قاموا ليس زيدًا [١] ، أو لا يكون زيدًا » ، أو باسم فعل غير ماض نحو : « أوَّه [٢] وصَه » ، أو بأفعل في التعجب والتفضيل نحو : « ما أحسن زيدًا ! » و ﴿هُمۡ أَحۡسَنُ أَثَٰثٗا﴾ [مريم: ٧٤] .

وأما المستتر جوازًا فهو : ما يخلفه الظاهر ، أو الضمير المنفصل ، وهو المرفوع بفعل الغائب أو الغائبة نحو : « زيد قام أو يقوم ، وهند قامت أو تقوم » ، أو باسم فعل ماض نحو : « هَيهَاتَ » [٣] ، أو باسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة نحو : « زيد ضارب أو مضروب أو حسن » ، وطائفة من النحاة [٤] لا تفرق هذه التفرقة بل تقسم العامل إلى ما لا يرفع إلا الضمير - وهو القسم من قسمي ابن مالك - وإلى ما يرفع الضمير والظاهر - وهو القسم الثاني - ولا يرى هؤلاء الاستتار إلا على سبيل الوجوب ، ولعل هذا أقرب إلى التحقيق .

انتهى ما يتعلق بالمستتر ، وأما البارز - وهو ما له صورة في اللفظ - فينقسم إلى متصل ومنفصل . أما المتصل فهو ما لا يستقل بنفسه ، وعلامته أن لا يفتتح به النطق ولا يقع بعد « إلاَّ » في الاختيار [٥] ، وأما قول الشاعر :

٢٣٠ - أَعُوذُ بِرَبِّ الْعَرْشِ مِنْ فِئَةٍ بَغَتْ ... عَلَيَّ فَمَا لِي عَوَضُ إِلَّاهُ نَاصِرُ [٦]

---

(١) وهو اسم ليس ، وتقديره : هو زيدًا ، ويعود على البعض المفهوم من الكل السابق أي : ليس بعضهم ، أو عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل ، والتقدير : ليس هو ، أي : القائم . الأشموني (١٦٢/٢) .

(٢) أوه : اسم فعل مضارع بمعنى أتعجب ، أي : أنا ، وصه : اسم فعل أمر بمعنى اسكت أو انته ، أي : أنت .

(٣) بمعنى « بَعُدَ » أي : هو ، وذلك إذا تقدم ذكره .

(٤) ومنهم ابن هشام ؛ حيث قال مشيرًا إلى التقسيم الأول : (هذا التقسيم تقسيم ابن مالك وابن يعيش وغيرهما وفيه نظر ؛ إذ الاستتار في نحو : « زيد قام » واجب فإنه لا يقال : « قام هو » على الفاعلية وأما « زيد قام أبوه » أو « ما قام إلا هو » فتركيب آخر والتحقيق أن يقال : ينقسم العامل إلى ما لا يرفع إلا الضمير المستتر كأقوم وإلى ما يرفعه وغيره كقام) . أوضح المسالك (٨٨/١) . وقد وافقهما ابن هشام في شرح القطر ، والظاهر أن لا تعارض ، فالمقصود بالمستتر جوازًا ما يصلح أن يخلفه الظاهر أو الضمير المنفصل في العمل لا المعنى .

(٥) أجاز ابن الأنباري وقوع الضمير المتصل بعد « إلَّا » مطلقًا . شرح التصريح (٩٨/١) .

(٦) من الطويل . قائله مجهول . شرح التصريح (٩٨/١) وشرح ابن عقيل (٨٩/١) والمقاصد النحوية (٢٥٥/١) .

اللغة : من فئة : من جماعة والهاء عوض من الياء ، وأصله : فِيَئٌ مثال فِيَع ، وهو من فاء ، ويجمع علي « فؤتٌ ، وفئات » . بغت من : البغي وهو الظلم والعدوان . عَوْضُ : ظرف لاستغراق المستقبل مثل أبدًا وهو مبني على الضم ويجوز فيه البناء على الكسر والفتح ، ويعرب إذا أضيف تقول : « لا أفعله عوض =

فضرورة .

وأما المنفصل ، فهو المستقل بنفسه ، ويجوز افتتاح النطق به كقوله تعالى : ﴿ أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا ﴾ [الكهف : ٣٤] ، ووقوعه بعد « إلا » كقوله تعالى : ﴿ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ ﴾ [يوسف : ٤٠] . وألفاظ الضمائر كلها مبنية (١) ؛ لمشابهة بعضها للحروف (٢) وضعًا ثم طرد الباب ، أو لمشابهتها له معنى (٣) ، أو لجمودها كالحروف ، ألا ترى أنها لا تؤنث ولا تصغر ولا تكسر ولا توصف ولا يوصف بها ، لكن من الضمير المتصل ما يقبل محله الإعراب مطلقًا ، وهو لفظة « نا » خاصة كقوله تعالى : ﴿ رَّبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا ﴾ [آل عمران : ١٩٣] و « نا » الأول في محل جر بالإضافة ، والثاني في محل نصب ؛ لأنه اسم « أن » ، والثالث في محل رفع بالفاعلية ومنه ما لا يكون إلا مرفوعًا وهو خمسة :

تاء الفاعل وألف الاثنين وواو الجماعة ونون النسوة وياء المخاطبة ، ومنه ما يكون في محل نصب تارة ، وفي محل جر أخرى ، وهو ثلاثة :

كاف الخطاب كقوله تعالى : ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ ﴾ [الضحى : ٣] (٤) : الأول في محل نصب ، والثاني في محل جر . وياء المتكلم نحو : « ربي إنني » : الأول في محل جر ، والثاني في محل نصب . وهاء الغائب كقوله تعالى : ﴿ قَالَ لَهُۥ صَاحِبُهُۥ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ ﴾ [الكهف : ٣٧] [٤٧/ب] : الأولان في محل جر ، والأخير في محل نصب ، وإذا (٥) تقرر هذا فاعلم أن الضمير المرفوع المتصل منه صيغتان للمتكلم ، وخمس للمخاطب ، وخمس للغائب ؛ صارت اثنتي (٦) عشرة صورة ، وهي من « أكرمتُ » إلى (٧) « أكرمْنَ » مثلًا ،

= العائضين » أي : أبد الآبدين . المقاصد النحوية (١/٢٥٥ - ٢٥٦) .

المعنى : ظاهر .

الشاهد : قوله : « إلاه » ؛ حيث وقع الضمير المتصل - وهو الهاء - بعد « إلَّا » وهذا لا يجوز إلا في الضرورة الشعرية ، وعلى مذهب ابن الأنباري ، فلا ضرورة هنا .

(١) قال ابن مالك في الخلاصة (١٣) :

وكل مضمر له البنا يجب

(٢) لأن أكثرها موضوع على حرف واحد ، وحمل الأقل على الأكثر . التصريح (١/١٠٠) .

(٣) لأن كل مضمر مضمن معنى التكلم أو الخطاب أو الغيبة ، وهي من معاني الحروف ، وقيل : لشبهها بالحروف في الافتقار ؛ إذ أن المضمر لا تتم دلالته على مسماه إلا بضميمة مشاهدة أو غيرها ، وقيل : لاختلاف صيغه باختلاف معانيه . التصريح (١/١٠٠) ، وقيل : لأنها كالجزء من الاسم كما في نحو : « زيد ضربته » ؛ فالهاء كالجزء من زيد ، وجزء الاسم لا يستحق الإعراب . شرح المفصل (٣/٨٥) .

(٤) في المخطوط : « ما وعدك » .

(٥) في المخطوط : « وإن قد تقرر » .

(٦) في المخطوط : « اثني » .

(٧) ما بينهما هو : « أكرمنا وأكرمتَ ، وأكرمتِ وأكرمتما وأكرمتم وأكرمتن ، وأكرم وأكرمتْ وأكرما وأكرموا » .

وفي المنصوب والمجرور مثل ذلك فأما المنصوب فمن « أكرمني » إلى [(١)] « أكرمهُنَّ » مثلًا ، وأما المجرور فمن « مرَّ بي غلامي » إلى [(٢)] « مر بهنَّ غلامهنَّ » فهذه ست وثلاثون وزد عليها ياء المخاطبة [(٣)] تصير سبعًا وثلاثين .

ولفظ المجرور فيها [(٤)] كلفظ المنصوب .

وأما المنفصل ، فيكون تارة مرفوعًا وتارة منصوبًا ، والمرفوع من « أنا » [(٥)] إلى « هن » ، وأما المنصوب فهو من « إياي » [(٦)] إلى « إياهن » ، وكل منهما اثنتا [(٧)] عشرة فيكون المجموع أربعًا وعشرين ، مضمومة إلى ما تقدم ترتقي إلى إحدى وستين . وليس هناك [(٨)] ضمير يستعمل في حالتين إلا ثلاثة ضمائر وهي : واو الجماعة وألف الاثنين ونون النسوة ؛ فإنها تارة تكون للخطاب وتارة للغيبة ؛ تقول في الخطاب : « اضربوا ، واضربا ، واضربن » ، وفي الغيبة : « ضربوا ، وضربا ، وضربن » ، وما عداها إنما لمتكلم فقط كـ « أنا » ، أو لمخاطب فقط كـ « أنت » ، أو لغائب فقط كـ « هو » .

---

(١) ما بينهما هو : « أكرمني وأكرمنا ، وأكرمكَ وأكرمكِ وأكرمكما وأكرمكم وأكرمكن ، وأكرمه وأكرمها وأكرمهما وأكرمهم » .

(٢) ما بينهما هو : « مر بنا ، ومر بكَ ومر بكِ ومر بكما ومر بكم ومر بكن ، ومر بِهِ ومر بها ومر بهما ومر بهم » .

(٣) مثل : « تسجدين واسجدي » . وذهب الأخفش والمازني إلى أن ياء المخاطبة حرف تأنيث ، والفاعل ضمير مستتر كما في « تقوم وقم ، وتسجد واسجد » في المثال . شرح التصريح (١٠٤/١) .

(٤) أي : في ضمائر النصب والجر لفظ المجرور كالمنصوب إلا أنه في المجرور دخل عليه عامل الجر .

(٥) ما بينهما هو : « نحن ، وأنتَ وأنتِ وأنتما وأنتم وأنتن ، وهو وهي وهما وهم » هذا والضمير في « أنا » هو « أن » عند البصريين والألف زائدة ، وعند الكوفيين هي أصلية والضمير « أنا » كله ، و « أنت » وما أشبهه كذلك والضمير في « هو » وما أشبهه اللفظ كله وما بعد ، وعند الكوفيين الهاء وحدها وما بعدها حركات إشباع ، والأول هو الأوجه ؛ لأن حركات الإشباع لا تتحرك . التصريح (٩٥/١ ، ٩٦ ، ١٠٣) .

(٦) ما بينهما هو : « إيانا ، وإياكَ وإياكِ وإياكما وإياكم وإياكن ، وإياه وإياها وإياهما وإياهم » وفي إياي وأخواته مذاهب هي :

المذهب الأول : أن « إيَّا » هي الضمير ، وما بعدها لواحق توجيه للتكلم وللخطاب وللغية ، وهذا مذهب سيبويه .

والثاني : اللواحق هي الضمائر ، و « إيَّا » عماد يعتمد عليها في تمييز الضمير المنفصل من المتصل ، وهو مذهب بعض البصريين وجمع من الكوفيين واختاره أبو حيان .

والثالث : أن « إيَّا » ضمير ، واللواحق مضاف إليها ، وهي ضمائر أيضًا في محل جر ، وهذا مذهب الخليل والأخفش واختاره ابن مالك ، وضعف بأن الضمائرَ لا تضاف .

والرابع : أن « إيَّا » اسم ظاهر ، واللواحق ضمائر مضاف إليها ، وهذا مذهب الزجاج ، والأول هو الأرجح . الإنصاف (٦٩٥/٢) .

(٧) في المخطوط : « اثني عشرة » .

(٨) في المخطوط : « لنا » .

واعلم أن القاعدة متى تأتي اتصال الضمير لا يعدل إلى انفصاله ؛ فنحو : « قمت ، ومُرَّ بك » لا يقال فيهما : « قام أنا » ولا : « مُرَّ بإياك » ولا فرق في ذلك بين النثر والنظم ، وهو ظاهر كلام ابن الحاجب [١] .

ووافق ابن مالك [٢] على ذلك في النثر ، وأما في النظم فقال : يجوز الإتيان بالمنفصل مع تَأَتِّي المتصل تمسكًا بقول الشاعر :

٢٣١ - بِالبَاعِثِ الوَارِثِ الأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنَتْ ... إِيَّاهُمُ الأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِيرِ [٣]

وكلام ابن الحاجب أحسن ، والسبب أنه لا يسوغ المنفصل إلا عند تعذر المتصل ، [و] [٤] أن حكمة الإتيان بالضمير عوضًا عن الظاهر العدول إلى الأخصر ، ولا شك أن المتصل أخصر من المنفصل فلو عدل إليه مع تأتِّي الاتصال ؛ كان ذلك مخالفًا لتلك

---

(١) حيث قال : (ولا يسوغ المنفصل إلا لتعذر المتصل وذلك بالتقديم على عامله وبالفصل لغرض أو بالحذف أو بكون العامل معنويًا أو حرفًا والضمير مرفوع أو بكونه مسندًا إليه صفة جرت على غير من هي له نحو : « إياك ضربت ، وما ضربك إلا أنا ، وإياك والشر ، وأنا وزيد ، وما أنت قائمًا ، وهند زيد ضاربته هي » فلم يفرق بين نثر ونظم) . شرح الكافية للرضي (١٣/٢) .

(٢) قال ابن مالك : (فلولا ضرورة إقامة الوزن لكان خطأ ، وكذا قول الآخر [البسيط] :

وما أُصاحِبُ من قومٍ فأذكرَهم ... إلا يـزيـدهـم حُـبًّـا إلـيَّ هُـمُ

وظن بعضهم أن هذا جائز في غير الشعر ؛ لأن قائله لو قال : « يَزيدُونهم » لصلح ، فيجعل المتصل وهو الواو فاعلًا والمنفصل توكيدًا ، وهذا وهم ؛ لأن لك ضميرين متصلين لمسمى واحد أحدهما فاعل والآخر مفعول ، وذلك لا يكون في غير فعل قلبي) . شرح التسهيل لابن مالك (١٥٦/١) .

(٣) من البسيط . للفرزدق . ديوانه (٢١٤/١) . ونسب إلى أمية بن أبي الصلت ، وليس في ديوانه . أوضح المسالك (٩٢/١) ، وخزانة الأدب (٢٨٨/٥ ، ٢٩٠) ، والخصائص (٣٠٧/١) ، (١٩٥/٢) ، والدرر (٣٨/١) ، وشرح ابن عقيل (١٠١/١ ، ١٠٨) ، والهمع (٦٢/١) .

اللغة : الباعث : الذي يبعث الأموات ويحييهم بعد فنائهم . والوارث : الذي ترجع إليه الأملاك بعد فناء الملاك . قد ضمنت : تضمنت أي : اشتملت عليهم ، أو بمعنى كفلت كأنها تكفلت بأبدانهم . دهر الدهارير الدهر : الزمان وجمع على دهور ، وقيل : الأبد ، ويقال : دهر داهر ، كقولهم : أبد أبيد ، وقولهم : دهر دهارير : شديد ، كقولهم : ليلة ليلاء ، ونهار أنهر ، ويوم أيوم ، وساعة سوعاء ، وقيل : دهر الدهارير : أول الأزمنة السالفة فهو من باب التنبيه كما في قوله تعالى : ﴿ فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ ﴾ [الإسراء: ٢٣] . المقاصد النحوية (٢٧٤/١ - ٢٧٥) .

المعنى : حلفت بباعث الأموات ووارثهم ، وقد ضمنت الأرض أجسادهم منذ زمن بعيد .

الشاهد : قوله : « قد ضمنت إياهم الأرض » ؛ حيث فصل الضمير المنصوب للضرورة ، وكان القياس أن يقال : « قد ضمنتهم » ، وجعله ابن مالك جائزًا في النظم دون النثر .

(٤) تكملة يقتضيها السياق .

الحكمة ، فلو لم يتأتَّ الاتصال عدل إلى الانفصال . وعدم تأتّي الاتصال في مسائل منها :

أن يتقدم الضمير على عامله كقوله تعالى : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ [الفاتحة : ٥] .

ومنها : أن يحصر بـ « إلَّا » أو ما في معناها كقوله تعالى : ﴿ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ ﴾ [يوسف : ٤٠] .

وقول الشاعر :

٢٣٢ – أَنَا الذَّائِدُ الحَامِي الذِّمَارَ وَإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي (١)

ومنها : أن يكون عامله معنويًا مثل : « أنا زيد وأنت عمرو » ؛ إذ العامل الابتداء ولا يتأتّى وصل الضمير به .

ومنها : أن يحذف عامله مثل : « إياكَ الأسدَ » (٢) وأصله : « أُحذِّرُك الأسدَ » ، فلما حذف الفعل وفاعله انفصل الضمير .

ومنها : أن يكون العامل حرفًا والضمير مرفوعًا (٣) كقوله تعالى : ﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ﴾ [المجادلة : ٢] ؛ إذ لو اتصل الضمير في هذه الحالة وهو مفرد غائب مثل [٤٨/أ] :

---

(١) من الطويل . للفرزدق . ديوانه (١٥٣/٢) . وهو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه (٤٨) . أوضح المسالك (٩٥/١) ، وخزانة الأدب (٤٦٥/٤) ، والدرر (٣٩/١) ، ومغني اللبيب (٣٠٩/١) ، والهمع (٦٢/١) .

اللغة : الذائد : من ذاد يذود : إذا منع ، وقيل : من الذود ، وهو الطرد . والحامي : من الحماية ، وهي الدفع والذمار : ما لزمك حفظه مما وراءك ويتعلق بك وسمي ذمارًا : لأنه يجب على أهله التذمر أي : التشمر لرفع العار عنه ، وقيل : الذمار : العهد .

المعنى : ما يدافع عن أحسابهم إلا أنا أو مثلي . المقاصد النحوية (٢٧٩/١ – ٢٨٠) .

الشاهد : قوله : « وإنما يدافع عن أحسابهم أنا » ؛ حيث أتى بضمير منفصل بقصد القصر ؛ لأنه وقع بعد ما في معنى « إلا » ؛ إذ المعنى : « لا يدافع عن أحسابهم إلا أنا » .

(٢) هذا المثال ممتنع عند الجمهور ؛ لأن أصله عندهم : « باعد نفسك من الأسد » ثم حذف « باعد » وفاعله المستتر فصار : « نفسك من الأسد » ثم حذف المضاف « نفس » ، فانفصل الضمير وانتصب ، فصار « إياك من الأسد » ، فامتنع لما فيه من حذف « من » ونصب المجرور ، وهو غير مطرد إلا مع « أنْ وأنَّ » وهو جائز عند ابن الناظم وأبي البقاء ؛ لأن التقدير عندهما : « أحذرك من الأسد » ، و « أحذر » يتعدى لاثنين من غير واسطة ، قال تعالى : ﴿ وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ ﴾ [آل عمران : ٣٠] ، ومحل الامتناع عند الجمهور إذا لم يضمن العامل معنى فعل يتعدى إلى مفعولين بنفسه كـ « جنَّب » وإلا جاز . التصريح (١٩٣/٢) والصبان (١٨٩/٣) .

(٣) في المخطوط : « والضمير مرفوع » ، والأولى ما أثبت .

« ما هو قائمًا » لوجب استتاره ، لكن الحرف ضعيف عن أن يستتر فيه الضمير فوجب الفصل ثم حمل باقي الضمائر على هذا طردًا للباب .

ومنها : أن يكون فاعلًا لصفة جرت على غير من هي له مثل : « زيدٌ عمرٌو ضاربه هو » قد تقدمت هذه المسألة مستوفاة في باب المبتدأ والخبر .

ومنها : أن يكون فاعلًا لمصدر أضيف إلى منصوبه كقول الشاعر :

٢٣٣ - بِنَصْرِكُمْ نَحْنُ كُنْتُمْ ظَافِرِينَ وَقَدْ أَغْرَى العِدَا بِكُمْ اسْتِسْلَامُكُمْ فَشَلَا (١)

ومنها : أن يفصل بمتبوع كقوله تعالى : ﴿ لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾ [الأنبياء: ٥٤] ، أو بواو المصاحبة كقول الشاعر :

٢٣٤ - فَآلَيْتُ لَا أَنْفَكُّ أَحْذُو قَصِيدَةً تَكُونُ وَإِيَّاهَا بِهَا مَثَلًا بَعْدِي (٢)

ومنها : أن يقع بعد « إمَّا » أو « اللام » الفارقة ؛ مثال الأول : « ليقم إما أنا ، وإما أنت » ، ومثال الثاني : « إن ظننت الصديق لإياك » .

ويستثنى من هذه القاعدة مسألتان يجوز فيهما الإتيان بالمنفصل مع تأتِّي المتصل :

(١) من البسيط . قائله مجهول . الدرر (١/ ٣٩) والمقاصد النحوية (١/ ٢٨٩) والهمع (١/ ٦٣) .
اللغة : ظافرين : من الظفر ، وهو الفوز ، وقد ظفر بعدوه وظفره أيضًا ، مثل : لحق به ولحقه ، فهو ظفر ومعناه ههنا : الاستيلاء على العدو . أغرى : أشلى من الإغراء . والعِدَا : جمع عدو . الاستسلام : الانقياد والطاعة . والفشل : من فشل إذا جبن .
المعنى : كنتم ظافرين على العدى بنصرنا إياكم في حالة إغراء استسلامكم أعداءكم عليكم . المقاصد النحوية (١/ ٢٨٩ - ٢٩٠) .
الشاهد : قوله : « بنصركم نحن » ؛ حيث انفصل الضمير ؛ لوقوعه فاعلًا لمصدر أضيف إلى منصوبه وهذا موضع من مواضع عدم تأتي الاتصال .

(٢) من الطويل . قائله أبو ذؤيب الهذلي . الأغاني (٦/ ٢٥٨) ، وخزانة الأدب (٨/ ١٥ ، ٥١٩) ، والدرر (١/ ٤٠) ، وشرح أشعار الهذليين (١/ ٢١٩) والهمع (١/ ٦٣ ، ٢٢٠) .
اللغة : فآليت : حلفت ، من الإيلاء وهو اليمين . لا أنفك : لا أزال . أحذو : من حذوت النعل بالنعل حذوًا : إذا سويت إحداهما على قدر الأخرى ، وهو التقدير والقطع ، ويروى : أحدو ، من حدوت البعير إذا سقته وأنت تغني في إثره لينشط في السير أي : أسوقها حاديًا مريدًا الشهرة .
المعنى : حلف أبو ذؤيب أن يحذو أي : يقطع قصيدة أو يسوقها تشهيرًا بغدرة خالد ابن أخته - وكان قد أرسله ليصلح له محبوبته فاستمالها لنفسه - فأراد أن تكون القصيدة وفعل خالد مثلًا بعده . المقاصد النحوية (١/ ٢٩٦ - ٢٩٧) .
الشاهد : قوله : « تكون وإياها » ؛ حيث فصل الضمير ؛ لكونه جاء بعد واو المصاحبة ، وقد جعل « إياها » مفعولًا معه ؛ لاستحالة العطف لعدم توكيد الضمير المرفوع المستتر .

الأولى : أن يكون العامل متسلطًا على ضميرين أولهما أعرف وليس مرفوعًا ، فلك في الثاني الوصل والفصل [١] ، لكن إن كان العامل فعلًا غير ناسخ ؛ فالأرجح الوصل جزمًا كقوله تعالى :

﴿ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ ﴾ [البقرة: ١٣٧] ، ﴿ أَنُلْزِمُكُمُوهَا ﴾ [هود: ٢٨] ، وظاهر كلام سيبويه [٢] وجوب الوصل ، ويرد عليه قوله ﷺ : « **إن الله مَلَّكَكُمْ إياهم** » [٣] وإن كان العامل اسمًا فالأرجح الفصل جزمًا أيضًا كقولك : « **عجبت من حبي إياك** » ، وأما قول الشاعر :

٢٣٥ - لَئِنْ كَانَ حُبُّكِ لِي كَاذِبًا ... لَقَدْ كَانَ حُبِّيكِ حَقًّا يَقِينَا [٤]

فجاء على غير الأرجح ، وإن كان العامل فعلًا ناسخًا مثل : « الصديق ظننتكه » فمذهب الجمهور [٥] ترجيح الفصل ، واختاره في التسهيل [٦] واختار في بعض

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك (١/١٥٣) ومثاله : « الدرهم أعطيتكه ، وأعطيتك إياه » .

(٢) الكتاب (٢/٣٦٤) .

(٣) أخرجه أبو داود في سننه في كتاب : الجهاد - باب : ما يؤمر به من القيام على الدواب والبهائم (٣/٢٢٣) بلفظ : « ... أفلا تتقي الله في هذه البهيمة التي ملكك إياها » وهو في كتاب الكبائر للذهبي (٢٢٣) بلفظ « ... فإنه ملككم إياها ، ولو شاء لملكهم إياكم » .

(٤) من المتقارب . قائله مجهول . أوضح المسالك (١/٩٧) ، وشرح الأشموني (١/٥٢) ، والمقاصد النحوية (١/٢٨٣) .

اللغة : لئن كان : يروى : وإن كان ، واللام هي الموطئة للقسم ، وتسمى المؤذنة أيضًا ؛ للإيذان بأن الجواب بعدها مبني على قسم قبلها ويروى : « حُبِّيكِ » بدل « حبك » أي : حبك إياي . حقًّا : ثابتًا . وفي المخطوط : « صادقًا » مكان « كاذبًا » و « لقد حبيك » دون « كان » .

المعنى : لئن كان حبك إياي كاذبًا لقد كان حبي إياك ثابتًا محققًا . المقاصد النحوية (١/٢٨٤ - ٢٨٥) .

الشاهد : قوله : « لقد كان حُبِّيكِ » ؛ حيث وصل الضمير والأرجح الفصل ؛ لأن العامل اسم وهو المضاف « حب » فالأرجح أن يقال : « حبي إياك » .

(٥) مثل : « خلتكه وخلتك إياه ، وكنته وكنت إياه » وعليه سيبويه ؛ لأنه خبر في الأصل ، ولو بقي على ما كان عليه لوجب الفصل فكان بعد الناسخ راجحًا . الكتاب (٢/٣٦٥) ، والهمع (١/٦٣) .

(٦) حيث قال ابن مالك : (ويختار اتصال نحو : هاء « أعطيته » وانفصال الآخر من نحو : « فِرَاقيها » و « مَنْعُكَها » و « خلتكه » وكهاء « أعطيتكه » هاء « كنته ») . التسهيل (٢٧) . فقد اختار الفصل في باب ظن ، والوصل في باب كان وأعطى وباب المصدر المضاف إلى فاعله ؛ وعلل ذلك بأن المنصوب في باب ظن قد حجزه عن الفعل منصوب آخر بخلاف باب كان ، فالحاجز مرفوع ، فأشبه المنصوب مع كان الهاء في « ضربته » فلم يرجح فصله كظن . شرح التسهيل لابن مالك (١/١٥٤) ، والهمع (١/٦٣ - ٦٤) .

كتبه (١) وطائفة الوصل ، وشاهد الأول قول الشاعر :

٢٣٦ - أَخِي حَسِبْتُكَ إِيَّاهُ وَقَدْ مُلِئَتْ أَرْجَاءُ صَدْرِكَ بِالأَضْغَانِ وَالإِحَنِ (٢)

وشاهد الثاني قول الآخر :

٢٣٧ - بُلِّغْتُ صُنْعَ امْرِئٍ بَرٍّ إِخَالُكَهُ إِذْ لَمْ تَزَلْ لِاكْتِسَابِ الْحَمْدِ مُبْتَدِرَا (٣)

وإذا أردت فصل الثاني جاز لك تقديم أيٍّ شئت (٤) من الضميرين ، وهو مقيد بعدم اللبس مثل : « الدرهم أعطيته إياك » بخلاف « زيد أعطيته إياك » (٥) .

فلو تسلط العامل على ضمير واحد مثل : « أكرمك زيد » تعين وصله ، ولو تسلط على ضميرين أولهما مرفوع مثل : « أكرمتك » تعين وصل الثاني ، فلو كان ثانيهما أعرف مثل : « الدرهم أعطيته إياك » تعين فصله (٦) ....

---

(١) رجح ابن مالك الوصل في بابي « ظن وكان » في الخلاصة (١٣) ؛ إذ قال :

وصِلْ أو افصِلْ هاءَ سَلْنِيه ومَا أشبهَه في كُنتِه الخُلْفُ انتمَى

كـذاكَ خِلْتَنيـهِ واتـصـالَا أختارُ غيري اختار الانفِصالَا

(٢) من البسيط . قائله مجهول . أوضح المسالك (٩٩/١) وشرح الأشموني (٥٣/١) وشرح التسهيل لابن مالك (١٥٥/١) والمقاصد النحوية (٢٨٦/١) .

اللغة : أرجاء صدرك : نواحيه ، وهو جمع رجا ، والرجا : حافة البئر ، وناحيتاه : رَجَوان . والأضغان : جمع ضِغن وهو الحقد . والإحن : جمع إحْنة ، وهي الحقد ، وقد أحنت عليه والمؤاحنة : المعادة . المقاصد النحوية (٢٨٦/١) .

المعنى : ظننتك أخي ، وقد ملئت أنحاء صدرك بالأحقاد والعداوة .

الشاهد : قوله : « حسبتك إياه » ؛ حيث فصل الضمير في باب ظن ، وهو مذهب الجمهور وسيبويه واختاره ابن مالك في التسهيل ، وعلل له في شرح التسهيل ، واختار الوصل في الخلاصة ، فعلى هذا تقول : « حسبتكه » وقد علل سيبويه لاختيار الفصل بأن الوصل قليل عند العرب . الكتاب (٣٦٥/٢) وشرح التسهيل (١٥٤/١) .

(٣) من البسيط . قائله مجهول . أوضح المسالك (١٠٠/١) ، وشرح الأشموني (٥٣/١) ، وشرح التسهيل لابن مالك (١٥٥/١) ، والمقاصد النحوية (٢٨٧/١) .

اللغة : برّ : يقال : « رجل بر » أي : صادق ، ومنه : بر في يمينه أي : صدق . إخالكه : أظنكه ، بكسر الهمزة ، وهو الأفصح والفتح القياس ، وهو لغة بني أسد . مبتدرًا : من الابتدار وهو الإسراع . المقاصد النحوية (٢٨٨/١) .

المعنى : أخبرت بصنع امرئ بر أظنك إياه ؛ إذ إنك مسرع في اكتساب الحمد .

الشاهد : قوله : « إخالكه » ؛ حيث وصل الضمير في باب ظن ، والجمهور على الفصل تقول : « إخالك إياه » واختار ابن مالك - في الخلاصة - وابن الطراوة والرماني الاتصال ، واستشهدوا بهذا البيت . التصريح (١٠٨/١) .

(٤) قال ابن مالك في الخلاصة (١٣) :

وقدِّمَنْ ما شِئتَ في انفصالِ .

(٥) لأن « زيدًا » يصح أن يكون آخذًا ومأخوذًا فيجب تقديم ما هو فاعل في المعنى .

(٦) في المخطوط : « تعين فصل الثاني » بالإظهار .

وقد ندر [١] وصله في قول عثمان ﷺ : (أراهمني الباطل شيطانًا) [٢] .

فلو اتحدت رتبة الضميرين وجب فصل الثاني مثل : « ملكتني إياي » إلا إذا اتحدت في الغيبة واختلف لفظ الضميرين فالفصل حينئذ أرجح ، ومن شواهد الوصل ما حكاه الكسائي : (هم أحسنُ الناسِ وجوهًا وأنضرُهُمُوها) [٣] .

المسألة الثانية : [٤] أن يكون الضمير منصوبًا بـ « كان » أو إحدى أخواتها ، سواء أكان اسمها ظاهرًا أو ضميرًا [٤٨/ب] ومذهب الجمهور أيضًا ترجيح الفصل كقول الشاعر :

٢٣٨ - لَئِنْ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا ... عَنِ الْعَهْدِ وَالْإِنْسَانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ [٥]

ومذهب ابن مالك [٦] وطائفة ترجيح الوصل ؛ وشاهده الحديث : « **إن يكُنهُ فلنْ تُسلَّطَ عليهِ وإلَّا يَكُنهُ فَلَا خَيرَ لكَ في قتلهِ** » [٧] .

---

(١) الأصل : « أرهم الباطل إياي شيطانًا » وأجاز المبرد وكثير من القدماء تقديم غير الأخص في الاتصال نحو : « أعطيتهوك » ولكن الانفصال عندهم راجح ، وجعل الفراء الانفصال متعينًا إلا إن كان الأول مثنى أو ضمير جماعة ذكور فيجوز الوجهان ، ووافقه الكسائي وزاد في جواز الوجهين : كون الأول ضمير جماعة إناث ، والأمثلة هي : « الدرهمان أعطيتهماك ، والغلمان أعطيتهموك ، والدراهم أعطيتهنكن » . التسهيل (٢٧) ، والتصريح ويس (١/١٠٨ - ١٠٩) ، وحاشية الصبان (١/١٢٠) .

(٢) توضيح المقاصد للمرادي (١/١٤٩) والتصريح (١/١٠٨) .

(٣) الأشموني بحاشية الصبان (١/١٢١) وفي المخطوط : « أحسن الناس وجهًا وأنضرهموها » . ومثله قول الشاعر [الطويل] :

لوجهك في الإحسان بسطٌ وبهجةٌ ... أَنَالَهُمَاه قَفْوُ أكرمِ والدِ

فإنه وصل الضميرين في « أنالهماه » والفصل أرجح فتقول : أنالهما إياه . والأول للبسط والبهجة ، والثاني للوجه .

(٤) من المسألتين المستثناتين من القاعدة - متى تأتّى اتصال الضمير لا يعدل إلى انفصاله .

(٥) من الطويل . قائله عمر بن أبي ربيعة . ديوانه (٩٤) . أوضح المسالك (١/١٠٢) ، وخزانة الأدب (٥/٣١٢ - ٣١٣) ، وشرح الأشموني (١/٥٣) ، وشرح المفصل (٣/١٠٧) ، والمقاصد النحوية (١/٣١٤) .

اللغة : لئن : اللام موطئة للقسم . حال : تغير .

المعنى : لئن كان هذا الرجل هو الرجل الذي رأيناه قبلُ لقد تغير عن العهد الذي نعهده من الشبيبة إلى الشيب ، وهكذا الإنسان يتغير من حال إلى حال . المقاصد النحوية (١/٣٢٥) .

الشاهد : قوله : « لئن كان إياه » ؛ حيث جاء خبر « كان » ضميرًا منفصلًا وهو الأرجح عند الجمهور ؛ لأن الأصل في الخبر الانفصال ، فإذا دخل عليه الناسخ لم يغير عن انفصاله ، ومذهب ابن مالك وابنه أن الوصل أرجح ، وكذلك عند ابن الطراوة والرماني ، وقد اختار ابن مالك في التسهيل الوصل في باب « كان » . التسهيل (٢٧) وشرح الألفية لابن الناظم (٦٣) ، والهمع (١/٦٣) ، والتصريح (١/١٠٨) .

(٦) شرح التسهيل لابن مالك (١/١٥٤) . (٧) سبق تخريجه .

نون الوقاية

فَصْلٌ : وإذا نصبت ياء المتكلم بفعل وجب قبلها نون الوقاية [١] مثل : « رَبٌّ أكرمني » ، وأما قول الشاعر :

٢٣٩ - عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الكِرَامُ لَيْسِي [٢]

فحذفها فيه للضرورة ، فإن كان قبلها نون الرفع كقوله تعالى ﴿ قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ ﴾ [الزمر: ٦٤] جاز إثبات النون بإدغام وغيره [٣] وجاز حذف إحداهما [٤] والمرجح عند الشاطبي [٥] وطائفة [٦] من النحاة أنها الثانية ، ورجح بعضهم [٧] حذف الأولى ، وأما « أفعل » في التعجب فوجوب لحاق النون لها مبني

---

(١) قيل : هي حرف مبني ، والصحيح أنها حرف معنى ، ومعناها الوقاية ، وتسمى نون العماد ، وسميت بنون الوقاية ؛ لأنها تقي الفعل من الكسر وتقي ما بني على الأصل - وهو السكون - من الخروج عن الأصل ، وقيل : غير ذلك . التصريح ويس (١/١٠٩ - ١١٠) .

(٢) الرجز . قائله رؤبة بن العجاج . ملحق ديوانه (١٧٥) . أوضح المسالك (١/١٠٨) ، والجنى الداني (١٥٠) ، وخزانة الأدب (٥/٣٢٤ ، ٣٢٥) ، والدرر (١/٤٢) ، وشرح الأشموني (١/٥٥) ، وشرح ابن عقيل (١/١٠٩) ، وشرح المفصل (٣/١٠٨) ، ومغني اللبيب (١/١٧١)، (٢/٣٤٤) ، والهمع (١/٦٤ ، ٢٣٣) .

اللغة : العديد : مثل العدد . الطيس : الشيء الكثير من الرمل وغيره ، يقال فيه : طيسل بزيادة اللام . ليسي : أي ليس الذاهب إياي ، فاسم « ليس » مستتر فيها ، وخبرها الضمير المتصل بها وكان القياس فصله . شرح شواهد المغني للسيوطي (١/٤٨٨) .

المعنى : عددت قومي ، وكانوا بعدد الرمل في الكثرة ، ومع تلك الكثرة ما فيهم كريم غيري . المقاصد النحوي (١/٣٤٥) .

الشاهد : قوله : « ليسي » ؛ حيث حذف نون الوقاية للضرورة ، والقياس لزومها في الأفعال قبل ياء المتكلم .

(٣) قرأ ابن عامر وروى ابن ذكوان - في إحدى روايتيه- بنونين خفيفتين مفتوحة فمكسورة وفتح الياء . وقرأ ابن كثير بالتشديد . الإتحاف (٢/٤٣٢) .

(٤) قرأ نافع وأبو جعفر وروى ابن ذكوان - في إحدى روايتيه - بنون خفيفة على حذف إحدى النونين وفتح الياء ، والمختارة مذهب سيبويه أن المحذوف نون الرفع وقيل : الوقاية . الإتحاف (٢/٤٣١) .

(٥) الوافي في شرح الشاطبية (٣٤٩) .

(٦) منهم المبرد والجزولي ، ورجحه ابن جني والخضراوي وأبو حيان ، وإنما لم تحذف نون الرفع ؛ لأنها فاعل ، ولأن الثقل جاء بنون الوقاية . ارتشاف الضرب (١/٤٧٢) ، والهمع (١/٦٥) وشرح الكافية للرضي (٢/٢٢) .

(٧) وهو مذهب سيبويه واختاره ابن مالك ، وبقيت نون الوقاية عندهم ؛ لأنها جاءت لمعنى ، وحذفت نون الرفع ؛ لأنها معرضة للحذف في الجزم والنصب . الكتاب (٣/٥١٩) ، والارتشاف (١/٤٧٢) ، وشرح الكافية للرضي (٢/٢٢) ، وشرح التسهيل لابن مالك (١/١٤٠) ، والهمع (١/٦٥) .

على الفعلية (١) وأما إن قيل بالاسمية فلا تجب .

فإن كان الناصب للياء اسم فعل وجب لحاق النون أيضًا نحو : « دَرَاكِنى » أي : أَدْرِكْني ، وكذا إن نصبت بـ « ليت » عند سيبويه (٢) كقوله تعالى : ﴿ يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ [النساء : ٧٣] .

ويجوز حذف النون للضرورة كقول الشاعر :

٢٤٠ - فَيَالَيْتِي إِذَا مَا كَانَ ذَاكُمْ وَلَجْتُ وَكُنْتُ أَوَّلَهُمْ وُلُوجَا (٣)

ومذهب الفراء (٤) واختاره ابن مالك : أن الكثير إثبات النون ، ويقل حذفها .

فإن نصبت بـ « لعل » فالأمر على عكس مذهب الفراء مثال الكثير قوله تعالى : ﴿ لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ﴾ [غافر : ٣٦] ، ومثال القليل قول الشاعر :

٢٤١ - فَقُلْتُ أَعِيرَانِي القَدُومَ لَعَلَّنِي أَخُطُّ بِهَا قَبْرًا لِأَبْيَضَ مَاجِدِ (٥)

---

(١) الفعلية على مذهب البصريين والاسمية على مذهب الكوفيين ، وقد سبق الخلاف في ذلك . الإنصاف (١٢٦/١) .

(٢) جعل حذفها من « ليت » ضرورة . الكتاب (٣٧٠/٢) .

(٣) من الوافر . قائله ورقة بن نوفل من قصيدة جيمية ، قالها حين ذكرت له السيدة خديجة رضي الله عنها ما رأى غلامها ميسرة في سفره مع الرسول ﷺ ، وما قاله بحيرا الراهب في شأنه ، وقبل البيت :

فَيلقَى مَن يحاربُه خروجًا ويَلقَى من يسالمُهُ فُلُوجا

أي : ظفرًا . أوضح المسالك (١١٠/١) ، وتخليص الشواهد (١٠٠) ، وشرح التصريح (١١١/١)

اللغة : ولجت : دخلت ، ويروى : شهدت ، ويروى : دعيت . ولوجًا : دخولًا .

المعنى : فيا ليتني إذا ما كرهت قريش الدخول في الإسلام دخلت فيه وكنت أول قريش أو أول الناس دخولًا فيه ، وبهذا حكم الجمهور بإسلام ورقة ﷺ . المقاصد النحوية (٣٦٥/١ ، ٣٦٦ ، ٣٦٨) .

الشاهد : قوله : « فيا ليتي » ؛ حيث حذفت نون الوقاية مع ليت ضرورة عند سيبويه ، وأجاز ذلك الفراء .

(٤) قال الفراء : (يجوز : ليتي وليتني) . ارتشاف الضرب (٤٧١/١) وقال ابن مالك : (ولم يكن في ليت معارض للشبه - بالأفعال المتعدية كالمعارض في أخواتها وهو التضعيف- فلزمها ثبوتها في غير ندور) أي : أن الكثير ثبوتها وحذفها نادر . شرح التسهيل (١٣٧/١) / وقال : (ولم يرد « ليتي وليسي » إلا في نظم ، قال زيد الخيل [الوافر] :

كَمنيةِ جابرٍ إذ قال ليتي أُصادفُه ويَتلفُ بعضُ مالِي)

وورودها في النظم من النادر عنده بدليل النص السابق . شرح التسهيل (١٣٦/١) .

(٥) من الطويل . قائله مجهول . تخليص الشواهد (١٠٥) ، والدرر (٤٣/١) ، وشرح الأشموني (٦٥/١) ، وشرح ابن عقيل (١١٣/١) ، والهمع (٦٤/١) .

اللغة : القدوم : الآلة التي ينجر بها الخشب . أخط بها : أنحت بها . قبرًا : غلافًا للسيف . والأبيض : هو السيف ، وسمى الغلاف بالقبر ؛ لأن كلًا منهما يواري صاحبه ، والهاء في « بها » راجعة إلى القدوم ، وهي دليل على تأنيثها ، ويروى : لأكرم ماجد ، وعلى هذه الرواية فالقبر حقيقة . وماجد : اسم رجل ، وإضافته =

وإن نصبت بباقي أخوات « ليت ، ولعل » جاز حذف النون وإثباتها كقوله تعالى : ﴿ إِنِّيٓ أَنَا۠ رَبُّكَ فَٱخۡلَعۡ نَعۡلَيۡكَ ﴾ [طه : ١٢] ، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ ﴾ [طه : ١٤] ، فإن كانت الياء مجرورة بحرف فلا يؤتى مع الجار بالنون إلا إن كان « مِن ، وعن » فيجب الإثبات ، ويجوز الحذف للضرورة (١) .

وأما « عدا ، وخلا ، وحاشا » (٢) فإن كانت أفعالًا وجبت النون ، وإن كانت حروفًا فلا .

وأما إذا كان الجار اسمًا فلا نون إلا إن كانت « لَدُنْ ، أو قَطْ ، أو قَدْ ، أو بَجَلْ » فحذف النون وإثباتها جائزان ، لكن الحذف في « بَجَلْ » (٣) أعرف وفي الثلاثة قبلها بالعكس . مثال « لدن » قوله تعالى : ﴿ قَدۡ بَلَغۡتَ مِن لَّدُنِّي عُذۡرٗا ﴾ [الكهف : ٧٦] قرأها نافع (٤) بحذف النون والباقون بالإثبات ، ومثال « قَطْ » الحديث : « **تقول النار : قَطْنِي قَطْنِي** » و « **قَطِي قَطِي** » (٥) ، ومثال « قَدْ » قول الشاعر :

٢٤٢ - قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْبَيْنِ قَدِي (٦)

= « جرد قطيفة » وعلى الأولى هو صفة لأبيض الذي هو السيف أي : عظيم . المقاصد النحوية (١/٣٥٠ ، ٣٥٢) .

المعنى : ظاهر .

الشاهد : قوله : « لعلَّني » ؛ حيث لحقت نون الوقاية « لعل » وهذا قليل ؛ لأن الكثير حذفها ؛ لأنها لما ضعفت الآخر ناسبها التخفيف بعدم النون .

(١) ومنه قول الشاعر [المديد] :

أيـهـا الـسـائـلُ عـنـهـم وعَـنِـي لستُ من قيسٍ ولا قيسُ مِنِي

شرح التسهيل لابن مالك (١/١٣٨) .

(٢) « عدايَ وخلايَ وحاشايَ » قبل الياء ألف ، وهي لا تقبل التحريك ، ولكنهم أجروا باب الفعل مجرى واحدًا وحملوا المعتل على الصحيح ، بخلاف الحروف فإنها لا حظ لها في ذلك بل تفتح ياء المتكلم بعد الألف وهذه هي صورة هذه الأفعال إن جعلتها حروفًا ، وإن جعلتها أفعالًا قلت : « عداني وخلاني وحاشاني » . التصريح (١/١١٢) .

(٣) مثل : « بجلي » : بمعنى كفاني أو يكفيني ، فهي اسم فعل ، والياء في موضع نصب . ارتشاف الضرب (١/٤٧٢) .

(٤) أي : لَدُني وهو أجود لغاتها وهو القياس ؛ لأن أصل الأسماء إذا أضيفت إلى ياء المتكلم لم تلحقها نون الوقاية نحو : « غلامي ، وفرسي » . إتحاف فضلاء البشر (٢/٢٢٢) ، والبحر المحيط (٦/١٤٢) ، وقد سبقت ترجمة نافع .

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب : تفسير القرآن - سورة « ق » (٦/٤٨) ، ومسلم في كتاب : الجنة وصفة نعيمها وأهلها - باب : النار يدخلها الجبارون ، والجنة يدخلها الضعفاء (٨/١٥٢) وينظر : فتح الباري (٨/٥٩٥) .

(٦) من الرجز . نسب إلى أبي حميد بن مالك الأرقط ، وإلى حميد بن ثور - وليس في ديوانه - وإلى أبي بجدلة . وبعده : =

وتقول : « بجلني وبجلي » ، ويجوز إثبات النون مع اسم الفاعل وأفعل التفضيل على ندور . مثال الأول قول الشاعر :

٢٤٣ - وَلَيْسَ الْمُوَافِينِي لِيُرْفَدَ خَائِبًا فَإِنَّ لَهُ أَضْعَافَ مَا كَانَ أَمَّلَا [1]

ومثال الثاني قوله - عليه الصلاة والسلام - : « **غير الدجال أخوفني عليكم** » [2] .

ضمير الفصل

فَصْلٌ : يتوسط بين المبتدأ والخبر ضمير مرفوع منفصل يسمى [٤٩/أ] عند البصريين فصلًا [3] وعند الكوفيين : عمادًا ، مثل : « زيد هو القائم » وفائدة الإتيان به تعيين ما بعده لأن يكون خبرًا وفصله عن أن يكون صفة ومناسبة تسمية الكوفيين معلومة [4]

= ليسَ الإمامُ بالشحيحِ الملحدِ

أوضح المسالك (١٢٠/١) ، وخزانة الأدب (٣٨٢/٥ ، ٣٨٣ ، ٣٨٥ ، ٣٨٩ ، ٣٩١ ، ٣٩٢) (٢٤٦/٦) ، (٤٣١/٧) ، والدرر (٤٢/١) ، وشرح المفصل (٢٤/٣) ، والكتاب (٣٧١/٢) ، ولسان العرب (٣/ ٣٨٩) (لحد) ومغني اللبيب (١٧٠/١) .

اللغة : قدني : حسبي . من نصر الخبيبين : تثنية خُبَيْب وهو خبيب بن عبد الله بن الزبير بن العوام ﷺ ، وكان عبد الله يكنى بأبي خبيب وأراد بهما عبد الله بن الزبير وابنه خبيبًا وقيل : عبد الله وأخوه مصعب بن الزبير ويروى : الخبيبين بالجمع . قدي : حسبي . بالشحيح : بالبخيل . الملحد : الجائر المائل عن الحق. المقاصد النحوية (٣٥٨/١ - ٣٥٩) .

المعنى : كافني نصر الخبيبين ، وليس الإمام بالبخيل الجائر عن الحق .

الشاهد : قوله : « قدني وقدي » حيث ألحق نون الوقاية بـ « قد » . في الأولى وحذفها في الثانية ، وهما جائزان لكن الإثبات كثير .

(١) من الطويل . قائله مجهول . الأشباه والنظائر (١٥/٧) ، وشرح الأشموني (٥٧/١) ، ومغني اللبيب (٣٤٥/٢) ، والهمع (٦٥/١) .

اللغة : الموافيني : من الموافاة ، يقال : وافيت فلانًا إذا أتيته . ليرفد : ليعطى من الرفد وهو العطاء والصلة . خائبًا : من الخيبة . أمَّلَا : من التأميل ، وهو الرجاء .

المعنى : وليس الذي يوافيني أي : يأتيني ويقصدني لأجل العطاء خائبًا ، وله أضعاف ما كان يرجو ويأمل. المقاصد النحوية (٣٨٧/١) .

الشاهد : قوله : « الموافيني » ؛ حيث لحقت نون الوقاية اسم الفاعل ، وهذا نادر .

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب : الفتن وأشراط الساعة - باب : ذكر الدجال وصفته وما معه (١٩٧/٨) عن النواس بن سمعان ، وأحمد في مسنده (١٤٥/٥) عن أبي ذر ﷺ .

(٣) الإنصاف (٧٠٦/٢) ، ومغني اللبيب (٦٤١) وفي المخطوط : « فيتوسط بين المبتدأ أو الخبر » .

(٤) أي : يعتمد عليه في الكلام في الفصل ، وفي التأكيد والاختصاص . قال ابن هشام : (وذكر التابع =

من هذا ، ومن فوائده تقوية الكلام ، والاختصاص أيضًا وهو إثبات الصفة للمذكور ونفيها عما عداه ، ويكون مطابقًا لما قبله في إفراده وتثنيته وجمعه وتذكيره وتأنيثه وتكلمه وخطابه وغيبته ، وسواء كان ما قبله باقيًا على ابتدائيته أو منسوخًا [١] ولا يكون ما قبله وما بعده إلا معرفتين كما مثلنا ، ويجوز أن يكون ما بعده نكرة [٢] تشبه المعرفة في امتناع دخول « أل » عليها نحو : « زيد هو أفضل من عمرو » ، وأجاز بعضهم وقوعه بين نكرتين تشبهان المعرفة في امتناع دخول « أل » عليهما مثل : « ما أظن أحدًا هو خيرًا منك » ، ونَدر دخوله بين حال [٣] وصاحبها كقوله تعالى حكاية عن لوط عليه السلام [٤] : ﴿ قَالَ يَٰقَوۡمِ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطۡهَرَ لَكُمۡۖ ﴾ [هود: ٧٨] بنصب « أطهر » في قراءة شاذة [٥] ، والمحققون من العلماء كسيبويه والخليل [٦] وأبي عمرو على الامتناع من ذلك وقالوا : هو لحن ، وطعنوا في ورود ما تمسك به المجيز ، ويجوز على ندور أن يأتي الفصل بلفظ الغيبة

= أولى من ذكر أكثرهم الصفة ؛ لوقوع الفصل في نحو : ﴿ كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيۡهِمۡۚ ﴾ [المائدة: ١١٧] والضمائر لا توصف) أي : يقال : إنه لفصل التابع من الخبر . مغني اللبيب (٦٤٤) .

(١) في المخطوط : « أو منسوبًا » ، والصواب ما أثبت .

(٢) قال أبو حيان : (فقد أجازه أهل المدينة ووافقهم أبو موسى الجزولي) . ارتشاف الضرب (١/٤٩٣) والمقدمة الجزولية (١٨٤) ، وأجاز الفراء وهشام ومن تابعهما من الكوفيين كونه نكرة نحو : « كان رجل هو القائمَ » ، وحملوا عليه قوله تعالى : ﴿ أَن تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرۡبَىٰ مِنۡ أُمَّةٍۚ ﴾ [النحل: ٩٢] فقدروا (أربى) منصوبًا . مغني اللبيب (٦٤٢) .

(٣) منعه الجمهور وأجازه الأخفش . ارتشاف الضرب (١/٤٨٩) .

(٤) تكملة يقتضيها السياق

(٥) هي قراءة سعيد بن جبير وغيره ، وقد خرجها ابن جني على أن « هن » خبر لـ « بناتي » و « أطهر » حال من « هن » أو من « بناتي » والعامل فيه الإشارة كقولك : « هذا زيد هو قائمًا أو جالسًا » وهو أوجه من التخريج الذي ذكر في مغني اللبيب من أن « هن » تأكيد للضمير المستتر في الخبر ، والخبر هو « بناتي » ولا ضمير فيه أو مبتدأ ولكم الخبر و « أطهر » حال ، وفيه تقديم الحال على عاملها الظرفي « لكم » وهي لا تتقدم عند أكثرهم ، فما ذكره ابن جني أوجه . المحتسب في شواذ القراءات (١/٣٢٥ - ٣٢٦) ، ومغني اللبيب (٦٤١) .

(٦) الكتاب (٢/٣٩٦) ، وارتشاف الضرب (١/٤٨٩) ، وما ورد فيه من قول الخليل : (إنه لعظيم جعل هذا فصلًا) صحيحه ما نقله سيبويه من قول الخليل : (والله إنه لعظيم جعلهم هو فصلًا في المعرفة وتصييرهم إياها بمنزلة « ما » إذا كانت ما لغوًا) . الكتاب (٢/٣٩٧) . فنجد أن قول الخليل هذا يقصد به ضمير الفصل عامة ، ولا يقصد به تعظيم هذا الرأي المستدل بهذه القراءة كما ذكر أبو حيان ، والخليل قد منع ذلك كما ذكر الشارح ، والخليل هو : الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري أبو عبد الرحمن صاحب العربية والعروض ، كان الغاية في استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس فيه ، وهو أول من استخرج العروض ، أستاذ سيبويه ، وعامة الحكاية في كتابه عنه ، من كتبه : الجمل ، العروض ، اللفظ والشكل ، العين ، كتاب الإيقاع . توفي سنة (١٧٥هـ) وقيل : (١٧٠ ، ١٧٤ ، ١٦٠) . أخبار النحويين البصريين (٥٤ - ٥٦) ، وطبقات النحويين واللغويين (٤٧ - ٥١) ، وإنباه الرواة (١/٣٦٧ - ٣٨٢) .

بعد حاضر قائم مقام مضاف محذوف كقول الشاعر :

٢٤٤ - وَكَائِنْ بِالْأَبَاطِحِ مِنْ صَدِيقٍ   يَرَانِي لَوْ أُصِبْتُ هُوَ الْمُصَابَا [1]

فالياء في « يراني » مفعول قائمة مقام المضاف المحذوف ، أي : يرى مصابي ، والمفعول الثاني هو « المصاب » في آخر البيت والضمير بينهما فصل ، وقد جاء بلفظ الغيبة .

واختلفوا في ضمير الفصل : أحرف [2] هو أم اسم ؟ والصحيح هو الثاني ، وعليه اختلف : أله محل أم لا ؟ والصحيح الثاني أيضًا ؛ إذ لو كان له محل لطابق في الإعراب ما قبله أو ما بعده لكنه لم يطابق ، وقال الكسائي [3] : (هو مطابق لما بعده فمحله الرفع في « زيد هو القائمُ » ، والنصب في : « كان زيد هو القائمَ ») .

ويتعين كون الضمير فصلًا إن وليه منصوب ، واقترن هو باللام نحو : « إن كان زيد لهو القائمَ » [4] فلو انتفى نصب ما بعده لم يتعين الفصل ، وكذا لو انتفت اللام - على بحث فيه - ، وكذا يتعين الفصل إن ولي ظاهرًا منصوبًا ووليه منصوب نحو : « ظننت زيدًا هو القائمَ » وإذا لم تتعين [5] فصليته فمذهب كثير من العرب أنه مبتدأ ما بعده خبر ، والجملة خبر عما قبلها ، وقد أجيز هذا وكونه فصلًا في قوله تعالى : ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ [البقرة : ٥] .

---

(١) من الوافر . نسب إلى جرير بن عطية ، وليس في ديوانه . خزانة الأدب (٥٣/٤) (١٣٩/٥ ، ٣٩٧ ، ٤٠١) ، والدرر (٤٦/١) ، وشرح الأشموني (٦٣٩/٣) ، وشرح المفصل (١١٠/٣) (١٣٥/٤) ، والهمع (٦٨/١ ، ٢٥٦) ، (٧٦/٢) .

اللغة : الأباطح : جمع أبطح ، وهو المسيل الواسع فيه دقاق الحصى .

المعنى : يرى مصابي هو المصاب العظيم ، أو يرى مصيبتي هي المصيبة ، ولا يعد غيرها مصيبة ، وفي المعنى الأول حذفت الصفة . خزانة الأدب (٤٥٥/٢) .

الشاهد : قوله : « هو المصابا » ؛ حيث جاء ضمير الفصل غير موافق لما قبله ؛ إذ هو غائب وما قبله حاضر ، والقياس أن يقال : يراني أنا المصاب ، وخرج على حذف مضاف أي : يرى مصابي هو المصاب ، وقيل : هو توكيد للفاعل وقيل : فصل على جعل ضمير الصديق نفس ضميره وقيل : الرواية : يراه ، وقيل : تراه ، وعليهما فلا إشكال ، والرواية عند ابن الحاجب : « لو أُصيبَ » والضمير توكيد للفاعل . مغني اللبيب (٦٤٣- ٦٤٤) .

(٢) مذهب الخليل وسيبويه وطائفة أنه باق على اسميته ، وذهب أكثر النحاة إلى أنه حرف - وصححه ابن عصفور - كالكاف في الإشارة ، وعلى هذا فلا محل له ؛ لأن الغرض به الإعلام من أول وهلة بكون الخبر خبرًا لا صفة . وعلى رأي ابن هشام لا تابع فاشتد شبهه بالحرف ؛ لأنه جيء به لمعنى في غيره فلم يحتج إلى موضع ، وعند الكسائي محله ما بعده ، وعند الفراء محله ما قبله . ارتشاف الضرب (٤٩٤/١) ، والهمع (٦٨/١) ، والإنصاف (٧٠٦/٢) ، ومغني اللبيب (٦٤٥) ، وشرح الجمل لابن عصفور (٦٥/٢) .

(٣) ارتشاف الضرب (٤٩٤/١) ، ومغني اللبيب (٦٤٥) .

(٤) لامتناع الابتدائية .   (٥) في المخطوط : « يتعين » .

وفي كثير من آي القرآن فقس عليها ما أشبهها [١] . انتهى ما يتعلق بباب الضمير وهذا أول الشروع في « العلم » وقد عرفه الزمخشري [٢] بأنه :

العلم

الذي عُلِّق على شيء بعينه غير متناول ما أشبهه ، زاد ابن الحاجب [٣] فيه « بوضع واحد » .

فقوله : « ما علق شيء بعينه » يشمل جميع المعارف ، وقوله : « غير متناول ما أشبهه » يخرج ما عدا العلم من المعارف ، وفائدة زيادة ابن الحاجب إدخال [٤٩/ب] العلم المشترك [٤] فيه ، وهو جواب عن سؤال مقدر فكأنه قيل : نرى لفظًا مثلًا يشترك فيه مسميات كثيرة ، فكيف قال : غير متناول ما أشبهه ؟ فأجاب بأن ذلك إنما هو بأوضاع متعددة . وله تقسيمات باعتبارات :

أولها : أن يكون تارة لقبًا [٥] ، وهو ما أشعر بمدح كـ « زين العابدين » ، أو ذم كـ « قُفَّة وبَطَّة » . وتارة كنية وهو ما صدر بأب كـ « أبي عمرو » ، وأم كـ « أم كلثوم » ، زاد بعضهم [٦] : أو ابن كـ « ابن عمرو » . وتارة اسمًا وهو ما عداهما كـ « إبراهيم وزيد » .

وإذا اجتمع الاسم مع اللقب فالغالب [٧] تأخيره عنه كـ « محمد زين العابدين »

---

(١) مثل قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّآفُّونَ ﴾ [الصافات : ١٦٥] ، وقوله : ﴿ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ الْغُيُوبِ ﴾ [المائدة : ١١٦] .

(٢) شرح المفصل (٢٧/١) .

(٣) قال ابن الحاجب : (العلم ما وضع لشيء بعينه غير متناول غيره بوضع واحد) . شرح الكافية للرضي (١٣١/٢ - ١٣٢) .

(٤) قال الرضي : (إنما ذكر قوله : « بوضع واحد » ؛ لئلا يخرج الأعلام المشتركة عن حد العلم ، ومعنى ذلك أنك إذا سميت شخصًا بـ « زيد » وآخر بنفس الاسم فإن تناول العلم لهذا المعين غير تناول المعين الثاني) . شرح الكافية للرضي (١٣٢/٢) .

(٥) لفظ اللقب في القديم كان في الذم أشهر منه في المدح والنبز في الذم خاصة . شرح الكافية للرضي (١٣٩/٢) .

(٦) كالرضي في شرح كافية ابن الحاجب (١٣٩/٢) ؛ حيث قال : (. . . وإما كنية وهي الأب أو الأم أو الابن أو البنت مضافات نحو : « أبو عمرو ، وأم كلثوم ، وابن آوى ، وبنت وردان » . والإمام الفخر الرازي أيضًا فقد زاد « ابن أو بنت » كـ « ابن دَأية » للغراب ، و« بنت الأرض » للحصاة . شرح التصريح (١٢٠/١) .

(٧) لأن الغالب أن يكون منقولًا من اسم غير إنسان كبطة ، فلو قدم لتوهم السامع أن المراد مسماه الأصلي ، وذلك مأمون بتأخره ، ولأن اللقب يشبه النعت في إشعاره بالمدح أو الذم ، والنعت لا يتقدم على المنعوت ؛ فكذلك ما أشبهه ، وأجاز ابن الأنباري تقديم اللقب إذا كان أشهر من الاسم كما في قوله =

وقد تقدم كقول الشاعر :

٢٤٥ - أَنَا ابْنُ مُزَيْقِيَا عَمْرٍو وَجَدِّي أَبُوهُ مُنْذِرٌ مَاءُ السَّمَاءِ (١)

فإن اجتمعت الكنية مع أحدهما فلا ترتيب ؛ فجاءت مقدمة في قول الشاعر :

٢٤٦ - أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ (٢)

= تعالى : ﴿ إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ ﴾ [النساء : ١٧١] ، ولذلك تقدم ألقاب الخلفاء على أسمائهم ؛ لأنها أشهر من أسمائهم ، وقيل : إن « المسيح » مبتدأ والخبر « عيسى » والمراد : الإخبار ، والصحيح خلافه ؛ فإن « عيسى » بدل أو عطف بيان . التصريح ويس (١/١٢٠ - ١٢١) .

(١) من الوافر . قائله أوس بن الصامت . أوضح المسالك (١/١٢٧) وخزانة الأدب (٤/٣٦٥) وشرح الأشموني (٥٨) والمقاصد النحوية (١/٣٩١) .

اللغة : مزيقيا : لقب عمرو ، وكان من ملوك اليمن ، وسمي بذلك لتمزيقه الحلة بعد أن يلبسها مرة واحدة كراهة أن يلبسها ، أو يلبسها غيره . وأبوه عامر بن حارثة وهو الذي خرج من اليمن لما أحس بسيل العرم وكان قومه إذا أجدبوا مانهم حتى يخصبوا فلقب ماء السماء ؛ لأنه ينوب عنه . ومنذر : أحد أجداده من ناحية الأم من ملوك الحيرة . لقب بماء السماء لحسن وجهه ، وقيل : هو لقب لأمه واشتهر المنذر به . المقاصد النحوية (١/٣٩١) .

المعنى : أنا ابن أحد ملوك اليمن الذي اشتهر بالترف ، وجدي منذر الذي يعين القوم إذا أجدبوا ، فقام مقام ماء السماء .

الشاهد : قوله : « أنا ابن مزيقيا عمرو » ؛ حيث قدم اللقب على الاسم ، وهذا ليس غالبًا ، وقد أجاز ذلك ابن الأنباري ؛ لشهرته باللقب .

(٢) من الرجز . نسب إلى رؤبة بن العجاج ، وليس في ديوانه ، قال العيني : وهذا خطأ ؛ لأن وفاة رؤبة في سنة خمس وأربعين ومائة ولم يدرك عمر بن الخطاب ﷺ ولا عده أحد من التابعين ، وإنما قائله رجل أعرابي كان استحمل أمير المؤمنين عمر وقال : إن ناقتي قد نَقِبَتْ - رَقَّ خُفُّها - فقال له : كذبت ولم يحمله ، فقال :

أقسم بالله أبو حفص عُمَرْ ما مَسها من نَقَبٍ ولا دَبَرْ

فاغفرْ له اللّهم إن كان فَجَرْ

وقد نسب إلى عبد الله بن كيسة . أوضح المسالك (١/١٢٨) وخزانة الأدب (٥/١٥٤ ، ١٥٦) وشرح الأشموني (١/٥١٩) وشرح ابن عقيل (٣/٢١٩) وشرح المفصل (٣/٧١) والمقاصد النحوية (١/٣٩٢) ، (٤/١١٥) .

اللغة : النَّقَب : خفة خف البعير . دَبَر : من دَبِر البعير : إذا حفي . فجر : مال عن الصدق وكذب . المقاصد النحوية (١/٣٩٢ - ٣٩٣) .

المعنى : أقسم بالله أبو حفص عمر ما مس بعيري خِفَّةٌ في خُفِّهِ ولا ضعف ، فاغفر له اللهم إن كان غير صادق في هذا .

الشاهد : قوله : « أبو حفص عمر » ؛ حيث تقدمت الكنية على الاسم ، وهذا جائز ؛ لأنه لا ترتيب بينهما . ومن أمثلة الكنية مع اللقب : « جاءني أبو عبد الله زين العابدين ، وزين العابدين أبو عبد الله ؛ أو جاءني أبو عبد الله بطة وبطة أبو عبد الله » .

ومؤخرة في قول الآخر :

٢٤٧ - وَمَا اهْتَزَّ عَرْشُ اللَّهِ مِنْ أَجْلِ هَالِكٍ سَمِعْنَا بِهِ إِلَّا لِسَعْدِ أَبِي عَمْرِو [١]

ثم للقب مع ما قبله أربع حالات :

أحدها : أن يكونا مفردين كـ « سعيد كُرْزٍ » [٢] وحينئذ يجب إضافة الأول إلى الثاني عند البصريين [٣] وجزم به ابن مالك [٤] في الخلاصة ، وأجاز الكوفيون [٥] الإضافة وغيرها من إتباع أو قطع ، وجزم به في التسهيل [٦] ، واختاره بعض [٧] المتأخرين .

وأما الحالات الثلاث وهي أن يكونا مضافين [٨] مركبين ، أو الأول فقط ، أو عكسه ؛ فيمتنع فيها إضافة الأول إلى الثاني ؛ ويجوز ما عداها من إتباع الثاني أو قطعه ، والقطع جعله خبرًا لمبتدأ محذوف ، أو مفعولًا لفعل محذوف ولو كان التركيب غير إضافي لكان الحكم فيه هكذا .

الثاني من التقسيمات : أن يكون تارة مرتجلًا ، وتارة منقولًا .

والمراد بالمرتجل : ما لم يسبق له استعمال في غير العلمية كـ « أُدَد » لرجل ، و « سعاد » لامرأة .

وأما المنقول فهو ما سبق له استعمال قبل العلمية في غيرها ، والمنقول منه ستة أقسام :

---

(١) من الطويل . نسب إلى حسان بن ثابت ﷺ وليس في ديوانه . أوضح المسالك (١٢٩/١) وشرح الأشموني (٥٩/١) والمقاصد النحوية (٣٩٣/١)

اللغة : هالك : أي : ميت وأصل الهلاك : السقوط ، يقال : هلك الشيء يهلك هلاكًا وهُلوكًا ومَهلكًا وَتهلُكة وهو نادر . لسعد : سعد بن معاذ سيد الأوس . استشهد ﷺ زمن الخندق بعد إصابته بسهم فظل شهرًا ثم مات . اهتز : صح عن النبي ﷺ أنه قال : **« اهتز العرش لموت سعد بن معاذ »** . أبي عمرو : كنية سعد ﷺ . المقاصد النحوية (٣٩٤/١) . **المعنى** : ظاهر .

الشاهد : قوله : « لسعد أبي عمرو » ؛ حيث أخرت الكنية عن الاسم ؛ لأنه لا ترتيب بينهما .

(٢) هو في الأصل : خرج الراعي . التصريح (١٢٢/١) ، واللسان (٦٦/١٢) « كرز »

(٣) مع تأويل الأول بالمسمى ، والثاني بالاسم ؛ تخلصًا من إضافة الشيء إلى نفسه . همع الهوامع (٧١/١) .

(٤) حيث قال : (وإن يكونا مفردين فأضف حتمًا ..) . الخلاصة (١٤) .

(٥) الكوفيين وبعض البصريين وتقول في الإتباع : « هذا سعيدٌ كرزٌ ، ورأيت سعيدًا كرزًا ، ومررت بسعيدٍ كرزٍ » وأجاز ابن مالك القطع . ارتشاف الضرب (٤٩٨/١ - ٤٩٩) .

(٦) قال ابن مالك : (ومن العلم اللقب ، ويتلو غالبًا اسم ما لقب به بإتباع ، أو قطع مطلقًا ، وبإضافة أيضًا إن كانا مفردين) . التسهيل ٣١/٣٠ .

(٧) كالزجاج وعلى مذهبهم فالإتباع أقيس ، والإضافة أكثر . التصريح (١٢٣/١)

(٨) والأمثلة هي : مضافين مركبين مثل : عبد الله زين العابدين والأول مضاف والثاني مفرد مثل : « عبد الله كرز » ، والأول مفرد والثاني مضاف مثل : « زيد زين العابدين » .

القسم الأول : اسم ذات كـ « أسد » . **الثاني** : اسم معنى كـ « فَضْل » . **الثالث** : صفة وهي : إما لفاعل كـ « حاتم ، ونائلة » ، وإما لمفعول كـ « منصور » ، وإما لصفة مشبهة كـ « حَسَن » ، وإما لمبالغة كـ « عَبَّاس » . **الرابع** : فعل وهو : إما مضارع كـ « يَزيد ويَشكُر » ، وإما ماض كـ « شَمَّر » و « كَشعَب » [١] ، وإما أمر كـ « إصْمِت » [٢] في قول الشاعر :

٢٤٨ - أَشْلَى سَلُوقِيَّةً بَاتَتْ وَبَاتَ بِهَا بِوَحْشِ إصْمِتَ فِي أَصْلَابِهَا أَوَدُ [٣]

الخامس : جملة : إما فعلية كـ « تأبط شرًّا » ، وكـ « يزيد » [٤] في قول الشاعر :

٢٤٩ - نُبِّئْتُ أَخْوَالِي بَنِي يَزِيدُ ظُلْمًا عَلَيْنَا لَهُمُ فَدِيدُ [٥]

فإنه منقول من قولك : « المالُ يزيدُ » ففيه فاعل مستتر ، وكذا حكاه الشاعر ولو

---

(١) كَشعَبَ فلانٌ ذاهبًا إذا مشى مِشيةَ السَّكران . اللسان (١١٠/١٢) « كعسب » .

(٢) المسموع في الأمر ضم الميم وتسكن علمًا ؛ لأن الأعلام كثيرًا ما يغير لفظها عند النقل ، وهو علم على فلاة . التصريح (١١٦/١) .

(٣) من البسيط . قائله الراعي النميري . ديوانه (٦٩) . وشرح الأشموني (٦٠/١) ، خزانة الأدب (٣٢٤/٧ ، ٣٢٧ ، ٣٣٦ ، ٣٤١) ، وشرح المفصل (٣٠/١) ، والمعاني الكبير (٢٢٠/١) ، ومعجم البلدان (٢١٢/١) « إصمت » .

اللغة : أشلى : أغرى الصائد . سلوقية : أي : كلابًا سلوقية نسبة إلى سلوق قرية باليمن . بوحش : صلة أشلى . إصمت أي : فلاة ، تقول : لقيته ببلدة إصمت ، إذا لقيته بمكان قفر ، قيل : أصله : أن رجلًا قال لصاحبه في الفلاة : « إصمت » ؛ تخويفًا ، فسميت به وهو ممنوع من الصرف . أود : عوج . خزانة الأدب (٢٨٤/٣) ، وشرح المفصل (٣١/١) ، وحاشية الصبان (١٣٣/١) ، ولسان العرب (٤٠١/٧) « صمت » .

المعنى : أغرى الصياد كلابه السلوقية التي باتت معه بوحش في فلاة في أصلاب هذه الكلاب عوج ، والمراد أنها ذات هبوط وصعود .

الشاهد : قوله : « إصمت » ؛ حيث استعمل علمًا على فلاة ، وهو منقول من فعل الأمر ، وعند نقله قطعت همزته بعد أن كانت وصلًا ، وكسرت الميم بعد الضم .

(٤) « يزيد » : هنا منقول من الجملة ، أما « يزيد » الأول فهو علم منقول من الفعل فقط .

(٥) من الرجز . قائله رؤبة بن العجاج - ملحق ديوانه (١٧٢) . أوضح المسالك (١٢٤/١) ، وخزانة الأدب (٢٧٠/١) ، وشرح المفصل (٢٨/١) ، ومغني اللبيب (٦٢٦/٢)

اللغة : نبئت : أخبرت . أخوالي : جمع خال ، وهو أخو الأم . بني يزيد : أصله : بنين ليزيد فلما أضيف حذفت النون واللام ، ويزيد علم شخص ، وقال ابن يعيش : (صوابه بالتاء أي : تزيد ، وإليه تنسب الثياب التزيدية) وقيل : تزيد في الأنصار وقضاعة ، ويزيد في قريش وغيرها . فديد : الصياح ، وهو الصوت .

المعنى : أعلمت أن هذه الجماعة الذين هم أقربائي لهم جلبة وصياح من أجل ظلمهم علينا . المقاصد النحوية (٣٨٨/١ - ٣٨٩) .

الشاهد : قوله : « بني يزيد » ؛ حيث استعمل « يزيد » علمًا منقولًا من الجملة أي « يزيد هو » ولولا ذلك لجر بالإضافة ، فقيل : بني يزيد ، على أنه منقول من الفعل فقط ، ومنع الصرف .

نقل من « يزيدُ المالُ » لتعين جره بالفتحة من باب ما لا ينصرف ؛ لأنه حينئذ منقول من مفرد ، والمفرد إذا كان [٥٠/أ] فيه العلمية ووزن الفعل منع من الصرف .

وإما اسمية لكن النقل من هذه مقيس ، وليس بمسموع مثل أن تسمي إنسانًا بـ « المنطلق زيد » .

السادس : النقل من صوت كـ « بَبَّه » وهو لقب عبد اللَّه بن الحارث بن نوفل [١] الذي كان يتميز به .

وانقسام العلم إلى المرتجل والمنقول هو الصحيح من الأقوال [٢] .

الثالث من التقسيمات : أن يكون تارة مفردًا ، وتارة مركبًا ، والمركب أربعة أقسام :

الأول : المركب تركيب مزج كـ « سيبويه » و « معِدي كَرِب » ، وهو كل اسمين ينزل ثانيهما [٣] منزلة تاء التأنيث مما قبله وحكم صدره أن يفتح آخره إلا إن كان ياء فيسكن ، وحكم عجزه أن يعرب إعراب ما لا ينصرف إلا إن كان « وَيْهِ » فيبنى على الكسر ، وقيل [٤] : « ويه » كغيره في الإعراب ، وقيل : يعرب المزجي إعراب المتضايفين وقيل : يبنى جزآه [٥] على الفتح ، ويقيد آخر الأول في هاتين اللغتين بما به قيد في الأولى [٦] .

الثاني : المركب تركيب إضافة ، وهو كل اسمين ينزل ثانيهما [٧] منزلة التنوين مما قبله ، وحكمه أن يجري الأول منهما على حسب العوامل ، وأن يجر الثاني

---

(١) هو عبد اللَّه بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب والي البصرة ولوه البصرة ، حتى يتفقوا على إمام ؛ لأن أباه كان هاشميًا وأمه أموية وهي هند بنت أبي سفيان بن حرب سكن البصرة ومات بعمان سنة أربع وثمانين . وكانت أمه هند ترقصه بهذا اللقب في صغره قالت [الرجز] :

لأنــكــحــنَّ بَــبَّــهْ   جــاريــةً خــدبَّــهْ
مــكــرمــةً مــحَــبَّــه   تــجُــبُّ أهــلَ الكَــعــبَــه

ولقب بذلك لسمنه ، وببه حكاية صوتا صبي ، وزعم ابن خالويه أن (بَبَّه هو الغلام السمين ، فعلى هذا يكون منقولًا من الصفة . فنقل من ذلك وأطلق على الغلام السمين لقبًا . ارتشاف الضرب (٤٩٧/١) ، والمقاصد النحوية (٤٠٣/١) ، ولسان العرب (٣٠٥/١) « ببب » .

(٢) مذهب الأكثرين أن الإعلام مقسمة إلى منقولة ومرتجلة ، وواسطة بينهما لا توصف بنقل ولا ارتجال ، وقيل : كلها منقولة ، وقيل : موضوعة ثم جهل أصلها ، وذهب الزجاج إلى أنها مرتجلة كلها . همع الهوامع (٧١/١) .

(٣) في المخطوط : « كل اسمين تنزل ثانيتهما منزلة تاء التأنيث مما قبلها » .

(٤) وهو الجرمي ، فيقال : « هذا سيبويهُ ، ورأيت سيبويهَ ، ومررت بسيبويهَ » . ارتشاف الضرب (٤٩٧/١ - ٤٩٨) ، وهمع الهوامع (٧١/١) .

(٥) في المخطوط : « يبناجزيه » .

(٦) أي : إن لم يكن آخره ياء فيسكن كـ « معد يكرب » .

(٧) في المخطوط : « كل اسمين تنزل ثانيتهما منزلة التنوين مما قبلها » .

بالإضافة ، فإن كان فيه مانع صرف كـ « أبي قحافة » جر بالفتحة وإلا فبالكسرة كـ « أبي بكر » وإنما ينزل الثانى في المركب المزجي منزلة التاء لمجيء الإعراب بعده ، ووجوب انفتاح ما قبله في غير الياء وإنما ينزل الثاني في المركب الإضافي منزلة التنوين ؛ لكونه يتلو حركات الإعراب ، ويمتنع ما قبله من « أل » بسببه .

الثالث : المركب تركيب إسناد وهو اللفظ المؤلف من فعل وفاعل كـ « شاب قرناها » [١] ، أو من مبتدأ وخبر كـ « زيد قائم » ، وحكم هذا : الحكاية كما تقدمت الإشارة إليه في قول الشاعر :

٢٥٠ - نُبِّئْتُ أَخْوَالِي بَنِي يَزِيدُ [٢]

الرابع : المركب تركيب تقييدٍ ، وهو اللفظ المؤلف من الصفة والموصوف كـ « حيوان ناطق » ، ومثل هذا مؤلف من فعل وحرف أو من حرفين ، أو من فعلين مثلًا [٣] ، ولم يثبت ابن مالك [٤] وطائفة من النحاة في العلم المركب إلا الثلاثة الأول ، وأجاز بعض المتأخرين [٥] القسم الرابع ، ولكنه غير مسموع والظاهر أن حكمه الحكاية كالذي قبله .

التقسيم الرابع : أن العلم : إما مقيس وهو : ما سلك به سبيل نظيره من النكرات في فك أو إدغام ، أو تصحيح أو إعلال ؛ فالأول كـ « طَلَل » ، والثاني كـ « بَرّ » ، والثالث كـ « أَغْيَدَ » [٦] ، والرابع كـ « مُجَاب » فهذه أعلام مقيسة لمجيئتها على قاعدة نظائرها من النكرات .

وإما شاذ ، وهو : ما لم يسلك به سبيل نظيره من النكرات بأن يكون القياس

---

(١) قرناها : ضفيرتاها . اللسان (١١/١٣٦) « قرن » . وقال ابن مالك : (ومن العرب من يقول : بَرَقَ نَحْرُه - بالإضافة -) ، وقيده ابن مالك بأن يكون ثاني الجزءين ظاهرًا نحو : « جاء برق نحره » بخلاف : « خرجت » فإن الثاني ضمير ، وقال أبو حيان : (ولا يقاس عليه) . ارتشاف الضرب (١/٤٩٨) وشرح التسهيل لابن مالك (١/١٧٣) . (٢) سبق .

(٣) مثل : « قام إن ، وفي في ، وذهب ذهب » .

(٤) التسهيل (٣٠) وشرحه لابن مالك (١/١٧٣) ، وشرح ابن الناظم للألفية (٧٤ - ٧٥) ، وهمع الهوامع (١/٧١) ، وارتشاف الضرب (١/٤٩٧ - ٤٩٨) ، وأوضح المسالك (١/١٢٥ - ١٢٦) .

(٥) كالرضي في شرح الكافية (٢/٨٦ - ٨٧) وقد أجاز فيه التركيب والإضافة - كمعد يكرب - مع الحكاية ، وفي المخطوط : « وأجازه بعض المتأخرين » .

(٦) هو المائل العنق والمتثني في نعومة . اللسان (١٠/١٥٤) « غيد » .

الإدغام فيفك نحو : « مُحْبَب » ولو سلك به سبيل نظيره لقيل : « مُحَبّ » (١) كـ « مِكَرّ ، ومِفَرّ » (٢) .

ومما يخرج عن القياس فتح ما يكسر ، أو كسر ما يفتح [٥٠/ب] ؛ فالأول كـ « مَوْهَب » (٣) ، والثاني كـ « مَعْدِي » من « معدي كرب » ، ولو سلك بهما القياس لكسر الأول وفتح الثاني ؛ إذ نظير الأول « مَوْعِد » ، والثاني « مَرْمَى » (٤) .

ومما يخرج عن القياس أيضًا تصحيح ما يستحق الإعلال ، أو إعلال ما يستحق التصحيح ؛ فالأول كـ « مَدْيَن » (٥) وقياسه أن تنقل حركة الياء إلى الساكن قبلها فتصير الياء متحركة في الأصل منفتحًا ما قبلها الآن ، وذلك مما يقتضي قلبها ألفًا فتصير الكلمة « مَدَان » بوزن « مكان » لكن لما لم يفعلوا شيئًا من ذلك شذُّوا ، والثاني كـ « دَارَان » وقياسه : « دَوَرَان » (٦) ؛ لأن الواو في مثله لا تقلب كـ « جَوَلان ، وطَوَفان » لكن لما قلبوا شذوا . ومما صححوه والقاعدة تقتضي إعلاله « ضَيْوَن » (٧) ؛ لأن قاعدة اجتماع الواو والياء في الكلمة والسابق منهما ساكن ، ولم يفصل بينهما فاصل ، ولم يكونا عارضين تقتضي قلب الواو ياء وإدغام أول المثلين في الآخر مثل : « مَيِّت ، وسَيِّد » أصلهما : « مَيْوِت ، وسَيْوِد » فعمل فيهما ما تقدم ؛ فلما لم يسلك نحوه هذا المسلك علم شذوذه .

التقسيم الخامس : أن العلم : إما شخصي ، وهو ما تقدم من أول الباب إلى هنا ، ومسماه واحد معين من أولي العلم ، ومما يؤلف من « مدينة وقبيلة وفرس وجمل وبقرة

---

(١) هو مَفْعِل من الحب ، وقياسه مُحَبّ ؛ لأن ذلك حكم كل مفعل مما عينه ولامه صحيحان من مخرج واحد . شرح التسهيل لابن مالك (١٧٢/١) ، وارتشاف الضرب (٤٩٧/١) .

(٢) في أن كلًّا منهما آخره حرفان صحيحان مكرران .

(٣) قياسه مَوهِب ؛ لأنه مثال أي : أوله حرف علة فهو على مَفْعِل كموعد . شرح شافية ابن الحاجب للرضي (١٨١/١ ، ١٨٦) ، (١٤١/٣) .

(٤) إذ إنه على « مَفْعَل » ؛ لأن آخره حرف علة . السابق (١٨١/١) .

(٥) شرح الشافية للرضي (١٠٥/٣) .

(٦) شرح الشافية للرضي (١٠١/٣ ، ١٠٥) .

(٧) شرح الشافية للرضي (١٣٩/٣) وهو السِّنَّور الذكر ، وقيل : دويبة تشبهه ، خرج على الأصل كما قالوا : رجاء ابن حَيْوَة ، والجمع الضياون . لسان العرب (١٠٢/٨) « ضون » . وهو في المخطوط : « ضيوة » . ومن الشاذ : « صَيْقِل » اسم امرأة ، والقياس : صَيْقَل كهَيْثم ، و « مَكْوَزة » والقياس : مَكَازة كمَفَازة . شرح التسهيل لابن مالك (١٧٢/١) .

وشاة وكلب » ، كـ « جَعْفَر وخِرْنَق [١] وعَدَن وقَرَن [٢] ولَاحِق [٣] وشَذْقَم [٤] وعَرَار [٥] وكَحْل وهَيْلَة [٦] ووَاشِق [٧] » .

وإما جنسي وهو ما عين مسماه بغير قيد لتعيين مدخول « أل » الجنسية أو الحضورية ، فإذا قلت : « أسامة أجرأ من ثُعالة » كانا في تعيين مسماهما بمنزلة قولك : « الأسد أجرأ من الثعلب » ، ومدخول « أل » في هذين لتعيين الجنس لا لمفردين معينين وإذا قلت : « هذا أسامة مقبلًا » كان في تعيين مسماه بمثابة قولك : « هذا الأسد مقبلًا » ، ومدخول « أل » في هذا لتعيين الحاضر ، والظاهر أن هذا التعيين إنما هو من اسم الإشارة ؛ بدليل فقده عند فقده ، وليس كل جنس له علم واسم جنس ؛ بل من الأجناس ما له علم كما علمت واسم جنس ، مثال الأول : « أسامة » [٨] ، والثاني : « الأسد » ، ومنها ما له اسم جنس ولا علم له وهو الغالب مثل : « ثور ، وجمل » ، ومنها ما له علم ولا اسم جنس له كـ « ابن مقرض » من الفئران .

والفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس عند ابن مالك [٩] إنما هو بحسب المعاملات اللفظية ، وذلك أن علمه أجروه مجرى علم الشخص من حيث اللفظ ؛ فأجازوا الابتداء به ، ومجيء الحال منه ، ومنعوه من الصرف إن كان فيه علة أخرى ، وأما من حيث المعنى فأجروه مجرى النكرات من حيث إنه شائع في [١٥/أ] أمته لا يختص به واحد دون آخر ، والغالب أن مسماه أعيان لا تؤلف كـ « شَبْوَة ، وأُمِّ عِرْيَط » للعقرب ، و « أسامة ، وأبي

---

(١) الخرنق : اسم أخت طرفة بن العبد ، وقيل : هي امرأة شاعرة ، وهي خرنق بنت هفان من بني سعد وتطلق على المرأة السمينة . اللسان (٤/٨٧) « خرنق » وهو علم منقول من ولد الأرنب .

(٢) قرن : قبيلة هم بنو قرن من الأزد ، وهم حي من مراد من اليمن منهم أويس القرني ﷺ . اللسان (١١/١٤٣) « قرن » .

(٣) علم فرس كان لمعاوية بن أبي سيفان ﷺ .

(٤) علم فحل من فحول الإبل كان للنعمان بن المنذر ، وإليه تنسب الإبل الشذقمية .

(٥) علم بقرة وفي المثل : باءت عرار بكَحْل - علم بقرة أيضًا - وأصل هذا المثل أن « عرارًا وكحلًا » اصطدمتا فماتتا ، فباءت كل منهما بالأخرى ، فصار مثلًا يضرب به لكل مستويين .

(٦) هَيْلَة : علم لعنز بعض نساء العرب .

(٧) علم لكلب . التصريح (١/١١٤) ، و« جعفر » علم منقول عن اسم النهر الصغير لرجل ، وهو أبو قبيلة من عامر وهو جعفر بن كلاب بن ربيعة بن عامر وهم الجعافرة . اللسان (٢/٣٠٠) « جعفر » .

(٨) و « ذُؤالة » للذئب ، و « شَبوة » للعقرب ، و « كَيسان » للغدر ، و « ابن دَأية » للغراب ، و « أبو الحارث » للأسد ، و « بنت طبق » لضرب من الحيّات . شرح ابن الناظم للألفية (٧٥) وارتشاف الضرب (١/٤٩٦) .

(٩) حيث قال : بإجراء الجنسي مجرى الشخصي في الأحكام : وكل حكم يناله الشخصي في لفظه يناله الجنسي . شرح الكافية الشافية لابن مالك (١/٢٥١ - ٢٥٢) .

الحارث » ، للأسد و « ثعالة ، وأبي الحُصَيْن » للثعلب ، و « حَضَاجِر ، وأُمِّ عَامِر » للضبع .

ثم ذو العلم منه ما يكون له اسم وكنية كهذه ، ومنه ما له كنية ولا يعرف له اسم كـ « أبي صُبَيْرَة [١] وأم عَجْلان [٢] » ومنه ما له اسم ولا يعرف له كنية كـ « قُثَم » لِضِبْعان .

وقد يأتي علم الجنس لبعض المألوفات كـ « أبي المَضَاء » [٣] الفرس ، و « أبي الدَّغْفَاء » للأحمق ، وقد يكون مسماه معاني كـ « سبحان » للتسبيح ، و « كَيْسان » للغدر ، و « حَمَاد » للمحمدة [٤] ، ومن المعاني الأعداد المطلقة كـ « ستة ضعف ثلاثة ، وأربعة نصف ثمانية » ، ومما ينتظم في سلك الأعلام الألفاظ التي يوزن بها كقولك : « فعلان ، وأفعل » اللذان مؤنثهما « فعلى » يمنعان الصرف ، وكقولك : « طلحة ، وإصبع » وزنهما « فعلة ، وإفعل » .

فَصْلٌ : والأسماء المعرفة بالإضافة أو بـ « أل » قد يغلب واحد منها علي مشاركه في ذلك المعنى حتى يلتحق بالأعلام بحيث إذا أطلق لم يفهم سواه ، فالأول كـ « ابن عمر ، وابن عباس ، وابن عمرو ، وابن الزبير » فإنها غلبت على العبادلة دون من عداهم من إخوتهم والصحيح أن « ابن مسعود » ليس من العبادلة خلافًا للزمخشري وطائفة [٥] والثاني كـ « النجم » للثُّرَيَّا و « الكتاب » لمؤلَّف سيبويه ، و « المدينة » ليثرب ، وقد غلبت هذه على ما ذكرنا دون غيره من النجوم والكتب والمدائن ، ويلزم في النوع الأول بقاء سبب التعريف الأول [٦] ما دام علمًا بالغلبة ، وأما الثاني فمقارنة السبب له أمر غالب ، ويجب حذفه [٧] عند نداء أو إضافة نحو : « يا أعشى ، وهذا

---

(١) علم على طائر أحمر البطن أسود الرأس والجناحين والذنب ، وسائره أحمر . اللسان (٢٧٨/٧ - ٢٧٩) « صبر » . (٢) طائر . اللسان (٦٦/٩) « عجل » .

(٣) أبو المضاء كنية الفرس . اللسان (١٣٠/١٣) « مضي » . أبو الدغفاء وهو كنية الأحمق . والدَّغْفُ : الأخذ الكثير . اللسان (٣٦٥/٤) « دغف » ، وهيان بن بيّان للمجهول الشخص والنسب ، وابن بهَلل وشَهلل ومَهلل للضال ، وقَنور بن قَنور لنوع العبيد ، واقعدي وقومي لنوع الأمي . ارتشاف الضرب (٥٠١/١) .

(٤) وخيَّاب بن هَيَّاب للخسران ، ووادي يحبب للباطل . الارتشاف (٥٠١/١ - ٥٠٢) ومنها ما يأتي معرفة ونكرة مثل : فينة وغُدوة وبكرة وعشية ، فلك أن تقول : « فلان يأتينا في فَينةَ » بلا تنوين أي : يأتينا الحين دون الحين ، ولك أن تقول : « يأتينا فينةً » بالتنوين أي : حينًا دون حين ، ولا تفعل ذلك في أسامة وذؤالة ، والاعتماد في ذلك السماع . شرح التسهيل لابن مالك (١٨٣/١) .

(٥) شرح المفصل لابن يعيش (٤٠/١) . (٦) الإضافة ؛ لأن بها يعرف التغليب .

(٧) لأن « أل » للتعريف ، والنداء والإضافة معرفان ، ولا يجتمع أكثر من معرف على أثر واحد على الصحيح .

أعشى باهلةَ » ، وقلَّ بدونه نحو : « هذا صَعِقٌ قادمًا » [١] ، وجعل الزمخشري [٢] سبب التعريف في الثاني لازمًا كالأول .

وقد ينزل العلم منزلة الواحد من جنسه ؛ فلذلك التنزيل معتقد كونه نكرة فتجب حينئذ إضافته قال الشاعر :

٢٥١ - عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَى رَأْسَ زَيْدِكُمْ بِأَبْيَضَ مَاضِي الشَّفْرَتَيْنِ يَمَانِي [٣]

ويجوز إدخال اللام عليه كما قال الآخر :

٢٥٢ - وَقَدْ كَانَ مِنْهُمْ حَاجِبٌ وَابْنُ أُمِّهِ أَبُو جَنْدَلٍ وَالزَّيْدُ زَيْدُ الْمَعَارِكِ [٤]

وإذا ثنيت العلم أو جمعته زال عنه التعيين ؛ فحينئذ يجبر بحرف التعريف تقول :

---

(١) **الصعق** : رجل من كلاب معاصر النعمان بن المنذر ، واسمه خويلد بن تفيل بن عمرو بن كلاب ، كان يطعم الطعام بتهامة فهبت ريح فسفت التراب في جفانه فشتمها ، فرمي بصاعقة قتلته فقال بعض أهله :

وإن خويلدًا فابكي عليه قتيلُ الريحِ في البلدِ التهامي

فعرف خويلد بالصَّعِق . شرح المفصل (١/ ٤٠ - ٤١) . وهو هنا معرف أيضًا ؛ لأن تعريفه بالعلم ، ولكن حذف منه سبب التعريف الأول ، وهو الألف واللام الذي جاء للغلبة ، وهي ملاحظة هنا ، وفي حال الإضافة والنداء .

(٢) المفصل بشرح ابن يعيش (٤١/١) . وقد اتفقوا على أن نحو الحارث والعباس والمظفر والفضل والعلاء أي : ما كان صفة في أصله أو مصدرًا لا تلزم فيه « أل » فإن لمحت معنى الصفة ذكرتها وإلا حذفتها . شرح المفصل (٤١/١) وارتشاف الضرب (١/ ٥٠٠) .

(٣) من الطويل . نسب إلى رجل من طيئ . خزانة الأدب (٢/ ٢٢٤) ، وشرح الأشموني (١٨٦/١) ، (٤٤٢/٢) وشرح شواهد المغني للسيوطي (١٦٥/١) ، وشرح المفصل (٤٤/١) ومغني اللبيب (٥٤/١) .

اللغة : علا : من علا يعلو علوًّا هذا في المكان ، وفي المخطوط : « على » وأما في الشرف فيقال : على يعلي علاء وكلاهما متعد بمعنى فاقه . يوم النقى : يوم الحرب أي : يوم الحرب عند النقى ، كيوم أحد وهو الكثيب في الرمل ، وكتب بالألف « النقا » عند من رآه بالواو بدليل التثنية : نقوان ، ومن قال : نقيان كتبه بالياء كالشارح ، وهو يذكرهم بواقعة جرت في هذا المكان ، وأصل هذا أن رجلًا من طيئ اسمه زيد من ولد عروة بن زيد الخيل قتل رجلًا من بني أسد ، فقال شاعر طيئ في ذلك ويروى : على زيدنا يوم الحمى رأس زيدكم . بأبيض : بسيف أبيض وبياضه من صفائه وصقالته . ماضي الشفرتين : نافذ الحدين ، وشفرة السيف حدته ، وفي رواية المبرد : بأبيض مشحوذ الغرار يمان ، ومشحوذ : محدود . والغرار : الشفرة ، والجمع أغرة . ويمان : منسوب إلى اليمن والألف فيها عوض من ياء النسب فلا يجتمعان . المقاصد النحوية (٣٧١/٣ - ٣٧٢) وشرح شواهد المغني للسيوطي (١٦٥/١ - ١٦٦) .

المعنى : كان لزيدنا الغلبة على زيدكم يوم الحرب ، وكان ذلك بأبيض حاد الشفرتين جيء به من اليمن .

الشاهد : قوله : « زيدنا » ؛ حيث أجرى « زيد » مجرى النكرات فأضيف كما تضاف النكرات ، وهو من إضافة الموصوف إلى القائم مقام الصفة ، والأصل : علا زيد صاحبنا رأس زيد صاحبكم ، فحذف الصفتين ، وأقيم الموصوف خلفًا عنهما .

(٤) من الطويل . قائله الأخطل . ديوانه (٣٧٩) ، الأشباه والنظائر (٣/ ١٩٠) ، وأمالي ابن الحاجب (٣٢٣/١) ، وشرح المفصل (٤٤/١) .

=

« قال الزيدان أو الزيدون كذا » إلا في « جُمَادِيين » [(١)] ، و « أُبَانَيْن ، وعرفات ، وأَذْرِعات ، وعُمَايَتَيْن » وهما اسمان لجبلين فلا جبر [(٢)] .

ويجوز الكناية بفلان عن علم المذكر العاقل ، وبفلانة عن علم الأنثى العاقلة ، وكذا يجوز أن تكني بأبي فلان عن مثل « أبي بكر » ، وبأم فلانة عن مثل « أم كلثوم » ، فإن أردت علم غير العاقل ألحقت الكناية آلة التعريف فتقول [٥١/ب] في « لاحق » علم لفرس أنثى : أقبلت الفلانة .

اسم الإشارة

انتهى ما يتعلق بالعلم ، والكلام الآن في اسم الإشارة وهو ما وضع لمسمى وإشارة إليه . والمشار إليه إن كان مفردًا مذكرًا فله من الألفاظ « ذا » سواء كان عاقلًا أو غير عاقل مثال العاقل قوله تعالى - حكاية - : ﴿ أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ﴾ [الفرقان : ٤١] ، وغير العاقل نحو : ﴿ هَٰذَا يَوْمُكُمُ ٱلَّذِى كُنتُمْ تُوعَدُونَ ﴾ [الأنبياء : ١٠٣] وإن كان مفردًا مؤنثًا فله عشرة ألفاظ : خمسة مبدوءة بالذال وهي : ذِي وذِه - ساكنة الهاء - ، وذِهِ - ممدوة الهاء ومختلستها - والخامسة : ذاتُ ، وهي غريبة [(٣)] . وخمسة مبدوءة بالتاء وهي : « تي ، وتِهْ - مثلثة الهاء بما تقدم - وتا » ، ويشار لمثنى المذكر بـ « ذان » رفعًا وبـ « ذين » جرًّا ونصبًا ، ولمثنى المؤنث بـ « تان » رفعًا وبـ « تين » نصبًا وجرًّا ويشار لجمعيهما بـ « الأولى » [(٤)] ممدودًا عند الحجازيين ، مقصورًا عند تميم ، ويشترك في إشارة الأنثى العاقل وغيره ، مثال العاقل : ما في الحديث من قوله : « **كيف تيكم** » [(٥)] يشير به إلى عائشة رضي الله عنها [(٦)] ، وغير العاقل

= **اللغة** : ابن أمه : أخوه من أمه . الزيد : علم على شخص .
المعنى : كان في هذه القبيلة حاجب ، وهو رجل كبير من العرب معروف وأخوه من أمه أبو جندل وزيد المعارك . أمالي ابن الحاجب (٣٢٤/١) .
الشاهد : قوله : « والزيد » ؛ حيث دخلت « أل » على زيد ؛ لجريه مجرى النكرات .

(١) جمادين للشهرين ، وفي المخطوط : « جمادنين » . وأبانين اسم جبلين . وعرفات علم لجبل عرفة . وأذرعات موضع بالشام تنسب إليه الخمر . اللسان (٣٨/٥) « ذرع » . وعمايتين اسما جبلين .

(٢) لم تجبر هذا الأعلام بـ « أل » ؛ لأنها وضعت لهذه الأشياء ، فلم تحتج إلى الأداة . التسهيل لابن مالك (١٨٢/١) ، وارتشاف الضرب (٥٠١/١) ، وشرح الكافية للرضي (١٣٧/٢) .

(٣) في المخطوط : « عربية » .

(٤) ذكر أبو علي الشلوبين أن من العرب من يقول : « هَؤلاءِ » وقال : حكى اللغويون : « أولَّاك » بالقصر والتشديد . شرح التسهيل لابن مالك (٢٤٢/١) .

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب : المغازي - باب : حديث الإفْك والأَفَك بمنزلة النِّجْس والنَّجَس (٣٨/٣ - ٣٩) .

(٦) تكملة يقتضيها السياق .

كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ ﴾ [الأنبياء: ٩٢، ٣٩] قال المفسرون [١] : دينكم ، ويشار بالمثنى أيضًا للعاقل وغيره ، فالأول كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾ [طه: ٦٣] [٢] ، والثاني كقوله تعالى : ﴿ فَذَٰنِكَ بُرْهَٰنَانِ مِن رَّبِّكَ ﴾ [القصص: ٣٢] والجمع أيضًا على هذا الأنموذج فجاء للعاقل في قوله تعالى : ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱمْتَحَنَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ لِلتَّقْوَىٰ ﴾ [الحجرات: ٣] ، وللعاقل مع غيره في قوله تعالى : ﴿ أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ ﴾ [البقرة: ٣١] ، ولغير العاقل في قول الشاعر :

٢٥٣ - ذُمَّ الْمَنَازِلَ بَعْدَ مَنْزِلَةِ اللِّوَى وَالْعَيْشَ بَعْدَ أُولَئِكَ الأَيَّامِ [٣]

وهذا الأخير قليل [٤] .

ويجوز أن يدخل على أسماء الإشارة من أولها « ها التنبيه » [٥] مثل : ﴿ هَٰذَا يَوْمُكُمُ ﴾ [الأنبياء: ١٠٣] .

ثم إن كان المشار إليه بعيدًا لحق اسم الإشارة كاف حرفية تتصرف تصرف الكاف الاسمية ؛ لتبين أحوال المخاطب فتفتح إن كان مذكرًا ، وتكسر إن كان مؤنثًا وتلحقها ميم وألف في التثنية ، وميم ساكنة للذكور ونون مشددة للإناث فهذه خمسة وأسماء الإشارة أيضًا خمسة ؛ لأن المشار إليه إما واحد أو اثنان أو جماعة ، وكل منهما إما مذكر أو مؤنث ؛ فهذه ستة ، لكن لما اشترك جمع الذكور والإناث في لفظ واحد

---

(١) كالطبرسي في مجمع البيان في تفسير القرآن (٥٧/٤) ، والنسفي في مدارك التنزيل وحقائق التأويل (٤١٨/٢) .

(٢) في قراءة أبي عمرو بتشديد النون في « إنَّ » و « هذين » بالياء . الإتحاف (٢٤٩/٢) ، والبحر المحيط (٢٣٨/٦) .

(٣) من الكامل . قائله جرير بن عطية . ديوانه (٩٩) ، وفيه : « الأقوام » مكان « الأيام » . أوضح المسالك (١٣٤/١) ، وخزانة الأدب (٤٣٠/٥) ، وشرح الأشموني (٦٣/١) ، وشرح ابن عقيل (١٣٢/١) ، وشرح المفصل (١٢٩/٩) ، والمقتضب (١٨٥/١) .

اللغة : ذم المنازل : ذُمَّ : أمر من ذم يذم ويجوز في ميمه الحركات الثلاث : أما الفتح فللتخفيف ، وأما الضم فعلى الإتباع لحركة الذال ، وأما الكسر فعلى أصل التقاء الساكنين ، وهو الأرجح ، ودونه الفتح وهو لغة بني أسد ودونه الضم . المنازل : جمع منزل كمساجد ومحامد ، والثاني أولى ؛ لقوله : « منزلة اللوى » . واللوى : اسم موضع .

المعنى : لا منزلة أطيب من منزلة اللوى ، ولا عيش بعد عيشنا في تلك الأيام التي مضين . المقاصد النحوية (٤٠٨/١ - ٤٠٩) .

الشاهد : قوله : « أولئك الأيام » ؛ حيث استعمل « أولئك » اسم إشارة لغير العاقل ، وهو قليل .

(٤) التصريح (١٢٨/١) . (٥) في المخطوط : « ها التأنيث » .

صارت خمسة ، وإذا ضربت خمسة في خمسة حصل خمس [١] وعشرون صورة ، فتقول إذا أشرت لمذكر واعتبرت أحوال المخاطب : « ذاكَ » بالفتح ، و « ذاكِ » بالكسر ، و « ذاكما ، وذاكم ، وذاكن » . وإن أشرت إلى مؤنث واعتبرت أحوال المخاطب أيضًا قلت : « تِيكَ » بالفتح ، و « تِيكِ » بالكسر ، و « تيكما ، وتيكم ، وتيكن » وعلى هذا قس الباقي ، وكون الكاف [٥٢/أ] دالة على أحوال المخاطب هو الأكثر في كلامهم ، وقد جاءت مفتوحة وإن كان المخاطب ليس واحدًا مذكرًا في مثل قوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَأَطْهَرُ ﴾ [المجادلة : ١٢] .

ويجوز أن يأتي [٢] مع الكاف باللام [٣] ؛ تاكيدًا لمعنى البعد إلا في ثلاث مسائل :

إحداها : أن يسبق اسم الإشارة بـ « ها » التنبيه ، فلا يقال : « هذلك » .

الثانية : المثنى ، فلا يقال : « ذان لك » ، ولا « تان لك » .

الثالثة : الجمع في لغة من مدَّه ، أما من قصره [٤] ، فيجوز أن يجمع بينهما ، وأما إذا كان اسم الإشارة قريبًا ، فلا يلحقه [٥] كاف ولا لام .

ومذهب ابن مالك [٦] أن اسم الإشارة له رتبتان : قربى وبعدى ، وقد علمت حكمهما ، ومذهب ابن الحاجب [٧] وطائفة أن الرتب ثلاثة :

إحداها : القربى ولا خلافٌ فيها ، **والثانية** : الوسطى ولها الكاف فقط ، **والثالثة** : البعدى ولها الكاف واللام فيقال : « ذا » للقريب ، و « ذاك ، وتاك ، وذانك ، وتانك - مخففتي النون ، وأولاك » للمتوسط ، وأما للبعيد فله من الألفاظ : « ذلك ، وتلك ، وذانِّك ، وتانِّك » - مشددتي [٨] النون - وأولالك » ، وإن أشرت إلى المكان قلت في

(١) في المخطوط : « خمسة » بالتاء . (٢) أي : المتكلم .

(٣) هذه اللام أصلها السكون كما في « تلك » ، وكسرت في « ذلك » ؛ لالتقاء الساكنين أو فرقًا بينها وبين لام الجر من نحو : « ذَلَكَ » بالفتح أي : « ذا لك » . شرح التصريح (١٢٨/١) .

(٤) بنو تميم لا يأتون باللام مطلقًا ، ومن قصر الجمع معهم وهو قيس وربيعة وأسد يأتون باللام . التصريح وياسين (١٢٩/١)

(٥) لم يقل : « تلحقه كاف » ؛ مراعاة أنها حرف ، والحرف مذكر ، وكذلك اللام .

(٦) قال : (وهو الصحيح ، والظاهر من كلام المتقدمين) ودلل على صحته بأن الإشارة شبيهة بالمنادى ، والمنادى له مرتبتان ، وأن القرآن لم يجئ فيه وسطى ، واستدل أيضًا بالنقل عن العرب . شرح التسهيل لابن مالك (٢٤٢/١) ، وهمع الهوامع (٧٥/١) .

(٧) قال ابن الحاجب : (ويقال : « ذا » للقريب ، و « ذلك » للبعيد ، و « ذاك » للمتوسط . .) شرح الكافية للرضي (٩٢/٢) وهمع الهوامع (٧٥/١ - ٧٦) .

(٨) المثنى : توسطه بتخفيف النون ، وبُعْدُه بتشديدها أو بالياء المبدلة من النون الثانية جوازًا مع الألف ، ولزومًا مع الياء عند البصريين ، والكوفيون يجيزون تشديد النون مع الياء . ارتشاف الضرب (٥٠٦/١) ، =

القريب : « هنا ، ها هنا » وفي البعيد : « هناك ، وها هناك ، وهنالك ، وثَمَّ ، وهَنَّا ، وهِنَّا ، وهَنَّتْ » وإن أشرت له علي رأي ابن الحاجب قلت في القريب : « هُنَا » وفي المتوسط : « هناك » وفي البعيد : « هَنَّا وثَمَّ » مشددة و « هُنَالِك » .

الموصول

انتهى ما يتعلق بأسماء الإشارة ، والكلام الآن في الموصول وهو ضربان : حرفي واسمي . الحرفي كل حرف أول مع صلته بمصدر ، ولم يحتج إلى عائد وهو خمسة : « أنَّ ، وأنْ ، وما ، وكي ، ولو » فأما « أن » ، فكقوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ﴾ [العنكبوت : ٥١] أي : إنزالنا ، ومثال « أنْ » : « عجبت من أن يقوم زيد » أي : من قيامه ومثال : « ما » [١] قوله تعالى : ﴿ بِمَا نَسُوا۟ يَوْمَ ٱلْحِسَابِ ﴾ [ص : ٢٦] أي : بنسيانهم ، ومثال « لو » [٢] قوله تعالى : ﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾ [البقرة : ٩٦] أي : التعمير .

ومثال « كي » قوله تعالى : ﴿ كَىْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ ﴾ [الحشر : ٧] أي : لعدم كونه دولة ، واختلف في سادس [٣] فقيل : اسمي ، وقيل : حرفي وهو « الذي » في مثل

= وهمع الهوامع (٧٦/١) . وفي المخطوط : مشدتي النون .

(١) ذهب الجمهور إلى أنها حرف ، وذهب أبو الحسن وابن السراج والمبرد والمازني والسهيلي إلى أنها اسم مفتقرة إلى ضمير ، وأنك إذا قلت : يعجبني ما قمت ، فتقديره : القيام الذي قمته ، وعلى رأي الجمهور : قيامك ، فهي عند غير الجمهور اسم موصول ، وعند الجمهور حرف موصول ، وهو الراجح لقلة التقدير . ارتشاف الضرب (٥١٩/١) ، وهمع الهوامع (٨١/١) .

(٢) وهي التالية – غالبًا – مُفْهِمَ تَمَنٍّ ، وذهب الجمهور إلى أنها لا تكون مصدرية ، بل لا يفارقها التعليق ، ويؤيد ذلك أنه لم يسمع دخول حرف جر عليها ، وذهب الفراء ، والفارسي وغيرهما ، وتبعهم ابن مالك إلى أنها قد تكون مصدرية فلا تحتاج إلى جواب ، وخرجوا على ذلك آيات من القرآن ، كقوله تعالى : ﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ ﴾ [البقرة : ٩٦] ، و ﴿ وَدُّوا۟ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ ﴾ [القلم : ٩] ، وقول الشاعر [الكامل] .

مَا كَانَ ضَرَّكَ لَوْ مَنَنْتَ وَرُبَّمَا ... مَنَّ الْفَتَى وَهُوَ الْمَغِيظُ الْمُحْنَق

تقديره عندهم : التعمير ، والإدهان ، ومَنُّك – وهي في البيت غير مسبوقة بتمن – وعلامة المصدرية أن تصلح في موضعها أن . وأثبت لها هذا الاستعمال ابن هشام ، وقال : (ويشهد للمثبتين قراءة بعضهم : ﴿ وَدُّوا۟ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدهِنُوا ﴾ [القلم : ٩] فعطفه بالنصب لما كان معناه أن تدهن) . ويؤوله المانعون بأنها شرطية ، وأن جوابها محذوف ، ومفعول يود – أيضًا – والتقدير : يود أحدهم التعميرَ لو يعمر ألف سنة لسرّه ذلك . . شرح التسهيل لابن مالك (٢٢٨/١ – ٢٢٩) ، وهمع الهوامع (٨١/١) ، والارتشاف (٥١٨/١ – ٥١٩) ، مغني اللبيب (٣٤٩ – ٣٥٠) .

(٣) مذهب البصريين أنه موصول اسمي . وزعم يونس والفراء وتبعهما ابن مالك أنه حرف مصدري ، وخرجوا عليه أيضًا مع الآية المذكورة قوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ ٱلَّذِى يُبَشِّرُ ٱللَّهُ عِبَادَهُ ﴾ [الشورى : ٢٣] أي : ذلك تبشير الله . ارتشاف الضرب (٥٢١/١) ، والهمع (٨٣/١) .

قوله تعالى : ﴿ وَخُضْتُمْ كَالَّذِى خَاضُوٓاْ ﴾ [التوبة : ٦٩] [١] فمن ذهب إلى حرفيته رأى [٢] أنه مؤول مع صلته بمصدر ، أي : وخضتم كخوضهم ، ومن ذهب إلى اسميته بنى على ظاهر الحال ؛ لأن الظاهر في « الذي » أنه اسم ومعناه على هذا : وخضتم كخوض الفريق الذي خاضوا ، وأتى بالموصول مفردًا وبالعائد جمعًا نظرًا إلى الجنسية [٣] في الأول ، وإلى الأفراد في الثاني ، ويجوز أن يكون العائد محذوفًا والموصول صفة لمصدر محذوف ، أي : وخضتم كالخوض الذى خاضوه ، وهو ظاهر [٤] .

وأما الاسمي فهو ما لا يتم جزء الكلام إلا بصلة وعائد . فقولنا : « ما » بمثابته « اسم » ، فيشمل كل اسم ، وقولنا : « لا يتم إلى آخره » يحترز به عن مثل « زيد » فإنه يتم جزءًا من غير صلة وعائد ويحترز به أيضًا عن مثل : « إذ ، وإذا » فإنهما وإن [٥٢/ب] لم تتما جزءًا إلا بصلة ، لكنهما لا تحتاجان إلى عائد .

ثم الاسمي منه ما يكون نصًا [٥] ومنه ما يكون مشتركًا ، فالنص ثمانية : **أولها** : « الذي » للمفرد المذكر عالمًا كان نحو : ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى صَدَقَنَا وَعْدَهُۥ ﴾ [الزمر : ٧٤] أو غير عالم ، كقوله تعالى : ﴿ هَٰذَا يَوْمُكُمُ ٱلَّذِى كُنتُمْ تُوعَدُونَ ﴾ [الأنبياء : ١٠٣] .

ثانيها : « التي » للعاقلة ، كقوله تعالى : ﴿ قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا ﴾ [المجادلة : ١] .

ولغير العاقلة ، كقوله تعالى : ﴿ مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ ٱلَّتِى كَانُواْ عَلَيْهَا ﴾ [البقرة : ١٤٢] .

الثالثة : « اللذان » للمذكرين رفعًا ، و « اللذين » لهما جرًّا ونصبًا .

---

(١) في المخطوط : « فرأي » ،

(٢) أي : جمع نظرًا إلى الجنسية في خوض ، وأفرد الموصول بالنظر إلى « الفريق » .

(٣) وعلى هذا يكون اسمًا ، ومن تأويل المانعين أيضًا ، قولهم : إن الأصل الذين ، وحذفت النون على لغة أو الأصل : كالجمع الذي خاضوا وأفرد الموصول على لفظ الجمع ، وجمع العائد على معنى الجمع ، أو أنه أوقع الذي على الجمع ، كقوله [الطويل] :

وَإِنَّ الذِي حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُمْ   هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ القَوْمِ يا أم خالد

(٤) أن الذي مشترك بين المفرد والجمع على قول الأخفش ، وقال بعضهم : يشكل على كون الذي حرفًا دخول أل عليه ؛ لأنها بجميع أقاسمها مختصة بالاسم ، فالصحيح أنه اسم لهذه القرائن كلها . ولشهرته في الاسمية . التصريح مع ياسين (١/١٣٠ - ١٣١) .

(٥) في المخطوط : « فإنها وإن لم تتم جزءًا إلا بصلة لكن لا يحتاج إلى عائد » .

الرابع : « اللتان » للمؤنثتين كذلك ، وكان القياس في تثنية « الذي ، والتي » وفي تثنية « ذا ، وتا » في الإشارة أن يقال : « اللذيان [١] ، واللتيان ، وذيان ، وتيان » كما يقال في المعرب : « القاضيان ، والفتيان » لكن عدلوا عن القياس فحذفوا من المبني المعرب ؛ ليفرقوا بينهما كما فرقوا بين تصغير المعرب والمبني ، فقالوا في تصغير المعرب : « فُلَيْس » مثلًا بضم أوله وفتح ثانيه وزيادة ياء ثالثة ساكنة ، وقالوا في تصغير المبني : « ذيَّا » مثلًا بفتح أوله وزيادة ألف في آخره عوضًا عن ضمة التصغير ، فإن قيل : فلم لم يحذفوا في المعرب ، ويبقوا في المبنى قيل : البقاء أصل فجعلوه للمعرب والحذف فرع فجعلوه للمبنى ، ليكون الأصل والفرع مع الفرع تحصيلًا للمناسبة ومن الناس [٢] من علل الحذف بأن الياء في الموصول والألف في اسم الإشارة ساكنتان وعلامة التثنية ساكنة ، فإذا اجتمعتا حذف الأول لالتقاء الساكنين ، وأما المعرب فحركوا ياءه لالتقاء الساكنين ؛ لأن سكونها لما كان غير لازم لم يكن له تلك القوة ، فجاز أن تحرك ولا كذلك في المبني ؛ لأن سكونه لازم ، فلم يبق له في الحركة حظ فلم يبق إلا حذفه .

ويجوز في نون المثنى في الموصول واسم الإشارة التشديد ، إما تأكيدًا للفرق [٣] وإما عوضًا عن المحذوف [٤] وأن تخفف على الأصل ، وقد قرئ بهما في السبع [٥] . ويجوز في نون المثنى الموصول خاصة أن تحذف طلبًا للتخفيف ، كقول الشاعر :

٢٥٤ - هُمَا اللَّتَا لَوْ وَلَدَتْ تَمِيمُ لَقِيلَ فَخْرٌ لَهُمْ صَمِيمُ [٦]

(١) بذكر الياء التي في المفرد . وقيل : إن الذي كـ (من) يكون للواحد والمثنى والجمع بلفظ واحد ، وعليه الأخفش ، قال : أولئك أشياخي الذي تعرفونهم . ارتشاف الضرب (١/٥٢٦) ، والهمع (١/٨٣) .

(٢) شرح الأشموني (١/١٤٧) .

(٣) بين المعرب والمبني .

(٤) الياء . شرح الكافية للرضي (٢/٤٠) .

(٥) اختلف في (اللذان ، وهذان ، وهاتين ، وفذانك ، واللذين) بتشديد النون قرأ ابن كثير ، ووافقه أبو عمرو ورويس في فذانك ، وقرأ الباقون بالتخفيف فيهن . الإتحاف (١/٥٠٦) ، والنشر في القراءات العشر (٢/٢٤٨) ، والبحر المحيط (٣/٢٠٧) .

(٦) من الرجز نسب إلى الأخطل ، وليس في ديوانه . أوضح المسالك (١/١٤١) ، وخزانة الأدب (٦/١٤) ، والدرر (١/٢٣) ، والهمع (١/٤٩) .

اللغة : تميم : قبيلة ، وهم تيمم بن مر بن أدبن طابخة بن إلياس بن مضر . صميم : صميم كل شيء خالصه . ويروى : فخر لهم عميم أي : شامل والضمير في لهم التميم .

المعنى : ظاهر . واللتان صفة لمحذوف تقديره : هما المرأتان اللتان . المقاصد النحوية (١/٤٢٥) .

الشاهد : قوله : « اللتا » حيث حذفت النون منه ، وهي لغة بَلْحرث بن كعب ، وبعض ربيعة ، وأصل بلحرث : بنو الحرث فرخم في غير النداء بحذف النون والواو ، وهي تكتب هكذا في مؤلفات العلماء ، وكتابتها إملائيًا : بنو الحارث . التصريح ، وياسين (١/١٣٢) .

وقول الآخر :

٢٥٥ - أَبَنِي كُلَيْبٍ إِنَّ عَمَّيَّ اللَّذا قَتَلا المُلوكَ وفَكَّكَا الأَغْلالَا [1]

ولا يجوز ذلك في نون اسم الإشارة فرارًا من اللبس : إذ لو قيل في « ذان » : « ذا » لالتبس المثنى بالمفرد .

والخامس : « الذين » لجمع الذكور رفعًا وجرًّا ونصبًا ومن العرب [2] من يقول حالة الرفع بالواو .

وفي حالتي [3] النصب والجر بالياء ، قال الشاعر :

٢٥٦ - نَحْنُ اللَّذُونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا يَوْمَ النُّخَيْلِ غَارَةً مِلْحَاحَا [4]

---

(١) من الكامل : قائله الأخطل . ديوانه (٣٨٧) . أوضح المسالك (١/١٤٠) ، وخزانة الأدب (٣/١٨٥) ، (٦/٦) ، (٨/٢١٠) ، والدرر (١/٢٣) ، وشرح المفصل (٣/١٥٤ - ١٥٥) ، والكتاب (١/١٨٦) ، والمقتضب (٤/١٤٦) .

اللغة : أبني كليب : الهمزة للنداء ، وبنو كليب هو بنو كليب بن يربوع رهط جرير . عمي : هما عمرو بن كلثوم التغلبي قاتل عمرو بن هند ، وأبو حنش عصم بن النعمان قاتل شرحبيل بن الحارث بن عمرو آكل المرار يوم الكلاب الأول - اسم ماء فيما بين البصرة الكوفة- وقيل : أحدهما أبو حنش ، والآخر فدوكس بن الفدوكس ابن مالك ، وقيل : هما عمرو بن كلثوم قاتل عمرو بن هند ، ومرة بن كلثوم أخوه قاتل المنذر بن النعمان بن المنذر . والأغلال : جمع غل ، وهو طوق من حديد يجعل في عنق الأسير ، وقد يكون من قدٍّ وعليه شعر فيقمل على الأسير . خزانة الأدب (٢/٥٠٠ - ٥٠١) . دار صادر .

المعنى : يفتخر الأخطل على جرير بأن قومه قتلوا الملوك وفككوا الأسرى ، ومن قومه عماه أو عما أبيه اللذان قتلا ملكين عظيمين وفككا الأسرى .

الشاهد : قوله : « اللذا » ، حيث حذفت النون من اسم الموصول لطوله بالصلة ، وهي لغة لبني الحارث بن كعب ، وبعض بني ربيعة .

(٢) وهو لغة طيئ وهذيل وعقيل ، وهو معرب عندهم ، وقيل : إنه مبني جاء على صورة المعرب ؛ لأنه بجمعه لم يعارض شبه الحرف ؛ لعدم جريه على مفرده ؛ إذ مفرده يتناول العاقل وغيره ، والذين لا يتناول إلا العاقل فقط . وحجة من أعربه أنه جاء على صورة الجمع الذي هو من خصائص الأسماء ، والراجح أنه مبني ؛ ليجرى الباب على طريق واحد بخلاف اللذين واللتين ؛ فإنهما صارا علمين للتثنية فأعربا . حاشية الصبان (١/١٤٩) ، وهمع الهوامع (١/٨٣) . (٣) في المخطوط : « وفي حالة النصب والجر » .

(٤) من الرجز . لرؤبة بن العجاج في ملحق ديوانه (١٧٢) ، ولـ « ليلى الأخيلية » في ديوانها (٦١) ، ونسب لأبي حرب الأعلم ، ولرجل من بني عقيل . أوضح المسالك (١/١٤٣) ، وخزانة الأدب (٦/٢٣) ، والدرر (١/٣٦ ، ٥٦) ، وشرح الأشموني (١/٨٦) ، وشرح ابن عقيل (١/١٤٤) ، ومغني اللبيب (٢/٤١٠) ، ونوادر أبي زيد (٤٧) .

اللغة : نحن اللذون : رواه الصاغاني في العباب ، وأبو زيد في نوادره « نحن الذين » ولا شاهد فيه ، والمعنى : نحن الذين صبحوا من صبحته إذا أتيته صباحًا . ويوم النخيل : تصغير نخل وهو اسم لأربعة =

السادس [٥٣/أ] : « الألى » (١) لهم مقصورًا ، وقيل : يمد .

السابع والثامن : « اللاتي ، واللائي » لجمع الإناث يائهما وحذفها ، وقد يستعار « الألى » للإناث ، كقول الشاعر :

٢٥٧ - مَحَا حُبَّهَا حُبَّ الأُلَى كُنَّ قَبْلَهَا وَحَلَّتْ مَكَانًا لَمْ يَكُنْ حُلَّ مِنْ قَبْلُ (٢)

وقد يستعار « اللائي » لجمع الذكور ، كقول الآخر :

٢٥٨ - فَمَا آبَاؤُنَا بِأَمَنَّ مِنْهُ عَلَيْنَا اللَّاءِ (٣) قَدْ مَهَدُوا الْحُجُورَا (٤)

وأما الموصول المشترك فستا :

أولها وثانيها : « مَنْ ، وما » ويكون كل واحد منهما للواحد وللمثنى والمجموع

= مواضع الأول : النخيل : اسم عين قرب المدينة ، والثاني ذو النخيل : موضع قرب مكة ، والثالث : ذو النخيل : موضع دوين حضرموت ، والرابع : النخيل : موضع بالشام ، وهو الذي أراده الشاعر . غارة : اسم من الإغارة على العدو ، وملحاحًا : مفعال من ألح السحاب : إذا دام مطره ، وألح السائل إذا ألحف ، وأراد : غارة شديدة لازمة ، وفي المخطوط : « ملاحًا » . المقاصد النحوية (٤٢٧/١ - ٤٢٨) .

المعنى : نحن الذين صبحوهم في وقت الصباح مغيرين عليهم غارة شديدة لازمة .

الشاهد : قوله : « اللذون » ؛ حيث جاء معربًا إعراب جمع المذكر السالم على لغة طيئ ، وهذيل ، وعقيل ، وقيل : إنه مبني جاء على صورة العرب ، وعلى رواية : « الذين » ، فلا شاهد فيه .

(١) الألى : لجمع المذكر العاقل كثيرًا ولغيره قليلًا . التصريح (١٣٢/١) وهي في المخطوط : « الأولى لهم » و « لهم » مستدرك في الحاشية .

(٢) من الطويل . قائله قيس بن الملوح . ديوانه (١٧٠) . أوضح المسالك (١٤٤/١) ، وشرح الأشموني (٦٨/١) ، والمقاصد النحوية (٤٣٠/١) .

اللغة : حبها : حب المحبوبة حب الألى : حب اللاتي كن قبلها . المقاصد النحوية (٤٣١/١) .

المعنى : ظاهر .

الشاهد : قوله : « حب الألى » ؛ حيث استعمل « الألى » موضع اللائي .

(٣) في المخطوط : « اللاي » .

(٤) من الوافر . قائله رجل من بني سليم . (أوضح المسالك) (١٤٦/١) ، وتخليص الشواهد (١٣٧) ، والدرر (٥٧/١) ، وشرح الأشموني (٦٩/١) ، وشرح ابن عقيل (١٤٥/١) ، والهمع (٨٣/١) .

اللغة : بأمن : أفعل التفضيل من من عليه منا : إذا أنعم والضمير في (منه) يعود إلى الممدوح في ما قبله . مهدوا : بتخفيف الهاء للوزن ، وأصله من تمهيد الأمور ، وهو تسويتها وإصلاحها ، وهو في المخطوط : (يهدوا) والحجوار : جمع حجر الإنسان ، وهو بفتح الحاء وكسرها .

المعنى : ليس آباؤنا الذين أصلحوا شأننا ، ومهدوا أمرنا وجعلوا حجورهم لنا كالمهد بأكثر امتنانًا علينا من هذا الممدوح . المقاصد النحوية (٤٢٩/١) .

الشاهد : قوله : « اللائي » ؛ حيث استعمل لجماعة الذكور ، وأصل استعماله لجماعة الإناث ، وفيه الفصل بين الصفة والموصوف بأفعل التفضيل .

مذكرًا كان أو مؤنثًا ، تقول في « من » : « أعجبني من جاء ، ومن جاءت ، ومن جاءا ، ومن جاءتا ، ومن جاءوا ، ومن جئن « بمعنى » الذي جاء ، والتي جاءت ، واللذان جاءا ، واللتان جاءتا ، والذين جاءوا ، واللاتي جئن ، وتقول في « ما » : « أعجبني ما قُرئ ، وما قرئت ، وما قرئا ، وما قرئتا ، وما قرئن أو قرئت » بمعنى الذي قرئ ، والتي قرئت ، واللذان قرئا ، واللتان قرئتا ، واللاتي قرئن أو قرئت » .

واعلم أن « من ، وما » لك أن تراعي لفظهما الذي هو مفرد مذكر فتعيد الضمير عليهما كذلك وإن كان معناهما غير ذلك ، ولك أن تراعى المعنى فيجعل الضمير طبقه ، وقد ورد الاستعمالان في قوله تعالى : ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ أَفَأَنتَ تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ وَلَوْ كَانُوا۟ لَا يَعْقِلُونَ وَمِنْهُم مَّن يَنظُرُ إِلَيْكَ أَفَأَنتَ تَهْدِى ٱلْعُمْىَ وَلَوْ كَانُوا۟ لَا يُبْصِرُونَ ﴾ [يونس: ٤٢، ٤٣] (١) فأعاد الضمير في الأول جمعًا نظرًا إلى المعنى ، وفي الثاني مفردًا نظرًا إلى اللفظ ، وجاء الاستعمالان أيضًا في قوله تعالى : ﴿ وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتَعْمَلْ صَٰلِحًا نُّؤْتِهَآ أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ ﴾ [الأحزاب: ٣١] ، فقرئ (٢) بتأنيث « تعمل » نظرًا إلى المعنى ، وبتذكيره نظرًا إلى اللفظ ، لكن مراعاة المعنى هنا أحسن ؛ إذ تقدم ما يعضده (٣) ، فلو حصل من مراعاة اللفظ لبس تعين المعنى .

تقول عند الأمر بإكرام جماعة الإناث : « أكرم من جئنك » دون « من جاءك » فرارًا من اللبس ، وكذا إن حصل من مراعاة اللفظ قبح ، نحو : « من هي حمراء أمتك » ، وليس لك أن تذكر ، فتقول : « من هو أحمر أمتك » قال المرادي (٤) : (لأن ذلك في غاية القبح) .

لكن بين « من » ، و « ما » فرق من وجه غير هذا . وهو أن الأصل في « من » أن تكون لمن يعقل ، ويستعمل في غيره مجازًا ، فيكون لغير من يعقل في ثلاث مسائل :

أولاها : أن ينزل منزلة العاقل بأن ينادي مثلًا ، كقول الشاعر :

---

(١) **والأول** : « من يستمعون » ، **والثاني** : « من ينظر » .

(٢) قرأ حمزة والكسائي وخلف بياء التذكير في « يقنت » و « يعمل » ، والباقون بتاء التأنيث في « تقنت » و « تعمل » على إسناده لمعنى « من » وهن النساء . إتحاف فضلاء البشر (٣٤٧/٢) ، والبحر المحيط (٢٢١/٧) ، ومختصر شواذ القراءات لابن خالويه « في ، تقنت » قرأها ابن عامر في رواية ابن حاتم عن أبي جعفر ، وشيبة ، ونافع (١١٩) .

(٣) من الحديث عن النساء .

(٤) سبقت ترجمته . وإنما قبح ذلك لأن فيه الإخبار بمؤنث عن مذكر والعكس . حاشية الصبان (١٥٣/١) .

٢٥٩ - أَلَا عِمْ صَبَاحًا أَيُّهَا الطَّلَلُ البَالِي وهلْ يَعِمَنْ مَنْ كان في العُصُرِ الخَالي (١)

ثانيها : أن يجتمع مع العاقل فيما وقعت عليه « من » ، كقوله تعالى : ﴿ كَمَن لَّا يَخْلُقُ ﴾ [النحل : ١٧] ؛ لشموله الملائكة والآدميين والأصنام .

ثالثها : أن يجتمع مع العاقل في عموم منوع [٥٣/ب] كقوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِّن مَّاءٍ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ أَرْبَعٍ ﴾ [النور : ٤٥] ، فأطلقت « من » على غير العاقل لما اجتمع مع العاقل في عموم الدابة .

وأما « ما » ، فأصلها لما لا يعقل حكى أنه لما نزل ، قوله تعالى : ﴿ إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ ﴾ [الأنبياء : ٩٨] ، اعترض ابن الزِّبَعْرَى (٢) فقال : أليس قد عبدت الملائكة والمسيح ؟ فقال له النبي ﷺ : « **ما أجهلك بلغة قومك** (٣)

---

(١) من الطويل . قائله امرؤ القيس . ديوانه (٢٧) . أوضح المسالك (١٤٨/١) ، وخزانة الأدب (٦٠/١ - ٣٢٨ - ٣٣٢) (٣٧١/٢) (١٠٥/٧) (٤٤/١٠) ، والدرر (١٠٧/٢) ، وشرح الأشموني (٦٩/١) (٢٩٢/٢) ، والكتاب (٣٩/٤) ، ومغني اللبيب (١٦٩/١) ، والهمع (٨٣/٢) . .

اللغة : عم : أصله : أنعم ، حذفت الألف والنون تخفيفًا ، ويجوز في عينه الفتح والكسر من : أنعم ، مفتوح العين ومكسورها ، كانت تحية الجاهلية ، ويقال : إنه من : وعم ، يعم كوعد يعد ، يقولون في الغداة : عم صباحًا ، وفي العشية : عم مساءً ، وفي الليل : عم ظلامًا ، وصباحًا : منصوب على الظرفية ، أي : في صباحك ، أو على التمييز كـ - ﴿ وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ [مريم : ٤] وقيل : إنه من نعم المطر : إذا كثر ، ونعم الشجر : إذا كثر زبده كأنه دعا بالسقيا وكثرة الخير . ويعمن : استفهام إنكاري ، وأصله : ينْعِمَنْ : من فاعل ، وهو مستعمل في غير العقلاء . العصر : بمعنى العصر ، وهو الدهر والزمان . شرح شواهد المغني للسيوطي (٣٤٢/١) .

المعنى : أنعم في صباحك ، أو كثر خيرك ، أيها الطلل البالي ، ولا ينعمن من كان في الزمان المنقضي .

الشاهد : قوله : « من » ؛ حيث استعمل لغير العاقل ، تشبيهًا بالعاقل ، وقد نادى الطلل ؛ تمهيدًا لتشبيهه بالعاقل .

(٢) ابن الزبعرى هو : عبد الله بن الزِّبَعْرَى أسلم عام الفتح وحسن إسلامه ، وكان ممن يؤذي رسول الله ﷺ أشد الأذى في الجاهلية ، فأسلم واعتذر ، فقبل الرسول الله ﷺ عذره ، كان شاعرًا مجيدًا مدح رسول الله ﷺ بأشعار كثيرة والزبعري معناه السيىء الخلق والغليظ . نهاية الأرب (٣١١/١٧) ، وأسد الغابة (٢٣٩/٣ - ٢٤٠) ، والقاموس المحيط (٣٨/٢) .

(٣) هذه الرواية قال عنها ابن حجر في الكافي الشافي في تخريج أحاديث الكشاف (١٣٤/٣) : (اشتهر في ألسنة كثير من علماء العجم ، وفي كتبهم أن النبي اللَّه ﷺ قال في هذه القصة لابن الزبعرى : (ما أجهلك بلغة قومك ، فإني قلت : (وَمَا تَعْبُدُونَ) وهي لما لا يعقل ، ولم أقل (ومن تعبدون) ا . هـ ، وهو شيء لا أصل له ، لا يوجد ، لا مسندًا ولا غير مسند) . وقد أخرج الطبراني بأنه لما اعترض ابن الزبعرى أنزلت آية : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ ﴾ [الأنبياء : ١٠١] المعجم الكبير للطبراني (١٥٣/١٢) ، وروح المعاني للآلوسي (٩٣/١٧ ، ٩٦) ، والسيرة النبوية لابن هشام (٨/٢ - ٩) ومعالم التنزيل للبغوي (٢٧٠/٣) .

« ما » **لما لا يعقل** » وأما استعمالها لمن يعلم فمجاز ، وقد حمل عليه بعضهم [(١)] قوله تعالى : ﴿ وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا ۝ وَٱلْأَرْضِ وَمَا طَحَىٰهَا ﴾ [الشمس : ٥، ٦] ، وقوله تعالى ﴿ وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰٓ ﴾ [الليل : ٣] أي : والذي بناها والذي طحاها ، والذي خلق الذكر ، وبعضهم [(٢)] يجعلها في هذه المواضع مصدرية .

وتستعمل : [(٣)] « ما » لأصناف من يعقل ، كقوله تعالى : ﴿ فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ ﴾ [النساء : ٣] ، وتستعمل أيضًا في المبهم أمره ، كقولك – وقد رأيت شبحًا من بعد – : « انظر إلى ما بدا » .

ولـ « من » ، و « ما » الشرطيتين [(٤)] والاستفهاميتين ما تقرر للموصوليتين من هذا الفرق .

ومن مراعاة اللفظ تارة ، ومراعاة المعنى أخرى .

الثالث من الموصولات المشتركة : « ذو » وسبيلها في كونها للمفرد والمثنى ، وغير ذلك كسبيل « من ، وما » غير أنها تكون للعاقل وغيره ، كالثلاثة الآتي ذكرها وموصوليتها خاصة بطيئ [(٥)] والمشهور عندهم بناؤها [(٦)] سمع ....

---

(١) قال الرضي : و « ما » في الغالب لما لا يعلم ، وقد جاء في العالم قليلًا ، حكى أبو زيد : سبحان ما سخركن لنا وسبحان ما سبح الرعد بحمده . وقال تعالى : ﴿ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ ﴾ .. وقال : (وقولهم : سبحان ما سخركن لنا وما سبح الرعد بحمده ، يجوز أن يكون لكونه تعالى مجهول الماهية . وقول فرعون : (وما رب العالمين) يجوز أن يكون سؤالًا عن الوصف ، ولهذا قال موسى ﷺ (رب السموات) ويجوز أن يكون سؤالًا عن الماهية ، ويكون موسى ﷺ أجابه ببيان الأوصاف دون بيان الماهية تنبيهًا لفرعون على أنه – تعالى – لا يعرف إلا بالصفات وماهيته غير معلومة للبشر . وتستعمل أيضًا في الغالب في صفات العالم ، نحو : « زيد ما هو ، وما هذا الرجل ؟ فهو سؤال عن صفته ، والجواب عالم أو غير ذلك » . شرح الكافية للرضي (٥٥/٢) .

(٢) قال ابن خالويه : (« ما » هاهنا فيه وجهان : قال أبو عبيدة : بمعنى (مَن) ومعناها « ومن بناها » ، وقال المبرد والحذاق من النحويين : « ما » مع الفعل مصدر ، والتقدير : « والسماءِ وبنائِها » فأقسم اللّٰه تعالى (بالسماء وبنائها) . إعراب ثلاثين سورة (٩٨ – ٩٩) ، والتبيان في إعراب القرآن (٢٨٨/٢) .

(٣) في المخطوط : (يستعمل) ، والأفضل ما أثبت لمناسبة ما بعده .

(٤) الشرطيتان ، مثل : من تضربْ أضربْ . ما تفعلْ أفعلْ ، والاستفهاميتان ، نحو : « من غلامك ؟ ومن ضربت ؟ وما صناعتك ؟ وما صنعت ؟ . راجع أنواع « ما ») في شرح الكافية للرضي (٥٣/٢ – ٥٤) ومغني اللبيب (٣٩٠ ، ٤٣١) .

(٥) شرح الكافية الشافية لابن مالك (٢٧٣/١) .

(٦) على السكون . وقول السيوطي في الهمع : « وهي مبنية على الواو » على حذف مضاف ، أي : سكون الواو . الهمع (٨٣/١) ، وحاشية ياسين على التصريح (١٣٧/١) .

من كلامهم (١) : « لا وذُو في السماءِ عرشُهُ » ولو كانت معربة لجاءت بالياء (٢) وبعضهم يعربها وتشهد له الرواية التي جاءت بالياء (٣) . قال ابن السراج (٤) : (ويجوز أن تؤنث وتثنى وتجمع) . ونازع في ثبوت ذلك ابن مالك (٥) ، ولا نزاع عندهم في مجيء « ذاتُ » للمفردة بمعنى « التي » وهي مبنية على الضم سمع من كلام بعضهم (٦) : (بالفَضْلِ ذو فَضَّلَكُمْ اللَّه بِهِ والكَرَامَةِ ذَاتُ أَكْرَمَكُمْ اللَّهُ به) والأصل : « بها » فحذفت الألف تخفيفًا ، ثم نقلت حركة الهاء إلى الباء بعد سلب حركتها فصار « بَهْ » ولا « نزاع أيضًا » (٧) في مجيء « ذواتُ » للجمع بمعنى « اللاتي » كما قال الشاعر :

٢٦٠ - جَمَعْتُهَا مِنْ أَيْنُقٍ مَوَارِقِ ذَوَاتُ يَنْهَضْنَ بِغَيْرِ سَائِقِ (٨)

---

(١) أي : « لا والذي في السماء عرشه » .

(٢) لأنه قسم ، فهي في محل جر بالواو - حرف القسم .

(٣) في قول الشاعر [الطويل] :

فَإِمَّا كِرَامٌ مُوسِرُون لَقِيتُهم فَحَسْبِي مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا

(٤) الأصول (٢/٢٦٢ - ٢٦٣) .

(٥) حيث قال ابن مالك بعد أن مثل بقول حاتم الطائي [الوافر] :

وَمِنْ حَسَدٍ يَجُورُ عَلَيَّ قَوْمِي وَأَيُّ الدَّهْرِ ذُو لَمْ يَحْسُدُونِي

(أراد : أي : الدهر الذي لم يسحدوني فيه : ويتميز بعضها من بعض بالعائد أو بما هي له كقول الشاعر [الوافر] :

فَإِنَّ المَاءَ مَاءُ أَبِي وَجَدِّي وَبِئْرِي ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ

أي : التي حفرت والتي طويت (فقوله : يتميز ... إلخ يفهم أنه لا يؤنثها ولا يجمعها بدليل البيت الثاني فلم تجئ مؤنثه) . شرح التسهيل لابن مالك (١/١٩٩) وجاء في التصريح أن ابن عصفور تبع ابن السراج في القول بتثنيتها وجمعها عند جميع طيئ ، وقال الشاطبي : المردود على ابن السراج إنما هو الإطلاق في جميع لغة طيىء والثابت أنه لبعض طيىء وحمل ابن مالك قول ابن عصفور هذا على أنه أراد « ذاتُ » التي بمعنى التي وقال ابن مالك : (فأضربت عنه لذلك) وهذا صحيح . شرح التسهيل لابن مالك (١/١٩٩) والمقرب لابن عصفور (١/٥٦ - ٥٧) ، والتصريح (١/١٣٧ - ١٣٨) .

(٦) هذه هي رواية الفراء ، ورويت مرفوعة في « الفضل ، والكراهة » في شرح الكافية لابن مالك (١/٢٧٥) .

(٧) تكملة توضيحية

(٨) من الرجز : قائله رؤبة بن العجاج في ملحق ديوانه (١٨٠) . أوضح المسالك (١/١٥٦) ، وتخليص الشواهد (١٤٤) ، والدرر (١/٥٨) ، وهمع الهوامع (١/٨٣) .

اللغة : جمعتها : الضمير للنوق المذكورة في بيت قبله . والأينق : جمع ناقة ، وأصلها : نَوَقة وأينق جمع قلة ، وأصلها : أنوق ، قدمت العين على الفاء فصار أونق ، ثم قلبت الواو ياء ، فصار أينق ووزنه أعفل ، وقيل : أصلها : أنوق حذفت العين (الواو) وعوضوا عنها ياء ، فوزنه أيفل ، وقيل : قدموا اللام على العين فصار أنقو ، ثم قلبت الواو ياء ، كما في أدل ، ثم قدمت الواو على النون « العين على الفاء » فوزنه أفلع ، =

وهى أيضًا مبنية على الضم ، وأما « ذا » ، وهو الرابع من الموصولات المشتركة الآتية للمفرد والمثنى ، وغيرهما بلفظ واحد ، فشرط موصوليته ثلاثة أمور :

أحدها : أن لا تكون للإشارة ، نحو : « مَن ذا الذاهب » ، و « ماذا التواني ؟ »

الثاني : أن يتقدم عليها : « ما » أو « مَن » الاستفهاميتان [(١)] ، مثال « ما » قول الشاعر :

٢٦١ - أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ ... أَنَحْبٌ فَيُقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلُ [(٢)]

ومثال « مَن » قول الآخر :

٢٦٢ - أَلَا إِنَّ قَلْبِي لَدَى الظَّاعِنِينَ ... حَزِينٌ فَمَنْ ذَا يُعَزِّي الْحَزِينَا [(٣)]

= ثم أعفل وجمع أينق : أيانق والمذهب الأول هو أوسطها . والموارق : جمع مارقة من مرق السهم إذا نفذ وأسرع . سائق : من السوق . الدرر (١/٥٨) ، وحاشية يس (١/١٣٨) .

المعنى : شبه النوق بالسهام في سرعة مشيها ، وهي تمشي بغير سائق .

الشاهد : قوله : « ذوات » ؛ حيث جاءت بمعنى اللاتي ، وهي لغة لبعض طيئ .

(١) في المخطوط : « الاستفهاميتين » .

(٢) من الطويل . قائله لبيد بن ربيعة . ديوانه (٢٥٤) . أوضح المسالك (١/١٥٩) ، وخزانة الأدب (٢/٢٥٢ - ٢٥٣) (٦/١٤٥ - ١٤٧) ، وشرح الأشموني (١/٧٣) ، والكتاب (٢/٤١٧) ، ومغني اللبيب (١/٣٠٠) .

اللغة : يحاول : من حاولت الشيء إذا أردته ، وهو في المخطوط : « التحاول » ، والنحب : المدة والوقت ، يقال : قضى فلان نحبه ، إذا مات .

المعني : هلا تسأل المرء ماذا يطلب باجتهاده في الدنيا وتتعبه إياها ، أنذرًا وجب على نفسه أن لا ينفك عن طلبه ، فهو يسعى لقضائه ؟ أم هو في ضلال وباطل . شرح شواهد المغني للسيوطي (١/١٥١) .

الشاهد : قوله : « ماذا يحاول » ؛ حيث جاءت « ذا » موصولة ، وصلتها يحاول ، وقد استوفت شروطها من سبقها بـ « ما » وكونها لغير الإشارة ، وهي غير ملغاة بالتركيب .

(٣) من المتقارب . لأمية بن أبي عائذ الهذلي في ديوانه ٦٣ ، ونسب إلى أمية بن أبي الصلت ، وليس في ديوانه . أوضح المسالك (١/١٦١) ، وخزانة الأدب (٢/٤٣٦) ، والمقاصد النحوية (١/٤٤١) .

اللغة : الظاعنين : الراحلين ، من ظعن يظعن ظَعْنًا وظَعَنًا : إذا سار ، ومنه الظعينة ، وهي الراحلة التي ترحل ويسار عليها ، ومن ذلك قيل للمرأة ظعينة ؛ لأنها تظعن مع الزواج حيثما ظَعَن ، أو لأنها تحمل على الراحلة إذا ظعنت . المقاصد النحوية (١/٤٤٢) . وفي المخطوط : زيادة « ما » بعد الظاعنين ، وفيه « من » مكان « فمن » .

المعنى : ظاهر .

الشاهد : قوله : « فمن ذا يعزي » ؛ حيث جاءت « ذا » موصولة ، وسبقها استفهام ، ولم تركب ، ولم يرد بها الإشارة ، وهذا على رأي الجمهور ، ومنعه بعضهم وردت علته ؛ إذ قال : « من » لا إبهام فيها ، وهي مختصة بالعاقل بخلاف « ما » ، فرد عليه بأن « من » فيها إبهام ؛ لأن جميع أدوات الاستفهام فيها إبهام ، و « ما » مختصة بغير العاقل أيضًا فلا حجة لهم . التصريح (١/١٣٩) .

وقيل : (١) الشرط « ما » لا « مَن » ، وقال الكوفيون (٢) لا يشترط شيء منهما تمسكًا بقول الشاعر :

٢٦٣ - عَدَسْ مَا لِعَبَّادٍ عَلَيْكِ [٤٥/أ] إِمَارَةٌ   أَمِنْتِ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ (٣)

زاعمين أن المعنى : والذي (٤) تحملينه طليق ، ويجوز أن يكون المراد : « وهذا طليق محمولًا » ، وإذا كان الكلام محتملًا للمراد ، ولغير المراد على السواء سقط الاستدلال به .

الثالث من الشروط : أن لا تلغى ، وإلغاؤها بأمرين : إما بأن تعتبر مركبة مع أداة الاستفهام ، وإما أن تجعل زائدة (٥) دخولها في الكلام كخروجها ، مثال إلغائها ، قولك : « عَمَّا ذا تسأل ؟ » ، وإنما كانت هنا ملغاه لتركيبها مع « ما » وإلا كان القياس حذف ألف « ما » ؛ إذ هي مجرورة ، و « ما » الاستفهامية إذا جرت حذف ألفها ، فلما أثبتت الألف كان دليلًا على إلغائها ؛ لأن الألف تصير حينئذٍ متوسطة ، وهي لا تحذف إلا في التطرف ويعرف عدم الإلغاء والإلغاء بالجواب ، كقوله تعالى : ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ ﴾ [البقرة : ٢١٩] برفع « العفو » ونصبه ، فقراءة (٦) الرفع دليل على عدم الإلغاء وقراءة النصب دليل على الإلغاء ، وذلك أنك على الأول تجعل « ما » مبتدأ ، و « ذا » خبره و « ينفقون » (٧) صلة الموصول فالجملة حينئذٍ اسمية ، وحق السؤال

---

(١) التصريح (١/١٣٩) وقد سبق في بيان الشاهد السابق .

(٢) همع الهوامع (١/٨٤) .   (٣) سبق التعليق عليه .

(٤) أجاز الكوفيون أن تستعمل أسماء الإشارة كلها موصولات ، وخرجوا عليه قوله تعالى : ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ ﴾ [طه : ١٧] ، وخرجوا عليه أيضًا قوله تعالى : ﴿ هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ حَٰجَجْتُمْ ﴾ [آل عمران : ٦٦] أي الذين حاججتم ، وقال الزجاج في معنى قوله تعالى : ﴿ هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ جَٰدَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَيَوٰةِ الدُّنْيَا ﴾ [النساء : ١٠٩] : (المعنى - والله أعلم - ها أنتم الذين جادلتم ؛ لأن « هؤلاء ، وهذا » يكونان في الإشارة للمخاطبين بمنزلة « الذين » نحو قول الشاعر : وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ ، أي : « والذي تحملين طليق ») . وقد أجيب عن الآية الأولى بأن : يمينك حال من اسم الإشارة - وأرى أن يقصر كل تعبير على ما يستعمل فيه ؛ لأن لحاق ها التنبيه ، ولام البعد ، وكافة كل ذلك من ملابسات الإشارة - معاني القرآن للزجاج (٢/١٠٢) ، وهمع الهوامع (١/٨٤) .

(٥) هذا عند الكوفيين ، وابن مالك ، والبصريون لا يجيزون زيادة شيء من الأسماء . التصريح (١/١٣٩) .

(٦) قرأ أبو عمرو بالرفع والباقون بالنصب . الاتحاف (١/٤١٧) ، والنشر في القراءات العشر (٢/٢٢٧) ، والبحر المحيط (٢/١٦٨) .

(٧) معاني القرآن للزجاج (١/٢٨٧ - ٢٨٨) . إن ركبت « ما » أو « من » مع « ذا » وصارا اسمًا واحدًا فلك فيهما استعمالان : **أحدهما** ، وهو المشهور : أن يستعملا اسمًا واحدًا للاستفهام ، والثاني : أن يستعملا اسمًا موصولًا ، كقوله [الوافر] :

دَعِي مَاذَا عَلِمْتَ سَأَتَّقِيهِ   وَلَكِنْ بِالْمَغِيبِ نَبِّئِينِي =

بالاسمية أن يجاب بمثلها فجاء « العفو » بالرفع ؛ ليكون خبرًا لمبتدأ محذوف جوابًا للسؤال تحصيلًا للمطابقة ، وأما على الثاني ، فجاء « ذا » مفعولًا مقدمًا على عامله الذي هو « ينفقون » فالجملة إذًا فعلية ، وحق الجواب أن يطابق السؤال ، كما علمت فقرئ « العفو » منصوبًا بفعل محذوف ؛ ليطابق السؤال ، ومما يعرف به الإلغاء ، وعدمه « البدل » ، فإن جاء مرفوعًا كان دليل عدم الإلغاء ، وإن جاء منصوبًا كان دليل الإلغاء ، فعلى هذا قول لبيد [١] :

٢٦٤ - أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ   أَنَحْبٌ فَيُقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلُ [٢]

لا إلغاء فيه ، ولو ألغى لقال : « أنحبًا فيقضى ، أم ضلالًا وباطلًا » .

الخامس : من الموصول المشترك : « أيٌّ » ، وهي في إطلاقها على المذكر والمؤنث والمثنى والمجموع كـ « من » و « ما » تقول : « يعجبنى أيُّهم قام ، وأيُّهم قامت ، وأيُّهم قاما » إلى غير ذلك ، وهى ملازمة للإضافة معنى ، وأما لفظًا فقد تقطع عنها ، نحو : « يعجبني أيٌّ قام » ولا تضاف إلا لمعرفة خلافًا لبعضهم [٣] ويجوز أن يعمل فيها ماض متقدم وفاقًا للبصريين [٤] وسئل الكسائي [٥] لم لا يجوز « أعجبني أيهم قام » ؟ فقال : « أي كذا خلقت » ، ويجوز في « أي » أن تؤنث وتثنى وتجمع [٦] . ولا يعرب من

= أي : دعي الذي علمت ، وقال أبو حيان : (واستعمالها على هذا الوجه قليل ، وقيل خاص بالشعر) ، وأنكره ابن عصفور ، وأول البيت على أن « ما » مبتدأ ، و « ذا » خبره ، و « دعي » معلق بالاستفهام - والراجح أن يقتصر كل تعبير على ما اشترط فيه ، فإن ركبت ألغيت مراعاة للفصل في القواعد - شرح الجمل الكبير لابن عصفور (٤٧٩/٢) ، وهمع الهوامع (٨٤/١) .

(١) لبيد بن ربيعة العامري الصحابي ﷺ سبقت ترجمته .

(٢) سبق .

(٣) أجاز بعضهم - ومن هذا البعض ابن عصفور - إضافتها إلى نكرة ، نحو : يعجبني أيُّ رجل عندك ، وأيُّ رجلين ، وأيُّ رجال ، وأيُّ امرأة ، وأيُّ امرأتين ، وأيُّ نساء ، ومنع الجمهور ذلك ، لأنها حينئذٍ نكرة . والموصولات معارف ، ولذلك امتنع كونها موصولة في : ﴿ أَيَّ مُنقَلَبٍ ﴾ [الشُّعَرَاء: ٢٢٧] ، وبعض العرب يؤنثها ويثنيها ويجمعها ، نحو : يعجبني أيَّتهن في الدار ، ويعجبي أياهم عندهم ، وأيوهم عندك وأيَّتهاهن عندك وأيَّاهن عندك . ارتشاف الضرب (٥٣٠/١) ، وأوضح المسالك (١٥١/١) ، والمقرب (٢١٢/١) ، وهمع الهوامع (٨٤/١) .

(٤) كـ « ضربت أيهم قام » والتزم الكوفيون استقبال العامل وتقديمه ؛ والسبب في منع أن يكون الماضي عاملها على رأي الكوفيين أنها وضعت على الإبهام والعموم ، والمضي يخرجها عن ذلك . شرح التسهيل لابن مالك (٢٠٠/١) ، وهمع الهوامع (٨٤/١) ، وقد أنكر ثعلب كون « أي » موصولة ، وقال : « لا تكون إلا استفهامًا أو جزاء » ، وهمع الهوامع (٨٤/١) .

(٥) أوضح المسالك (١٥٢/١) .

(٦) ارتشاف الضرب (٥٣٠/١) ، والأمثلة سبقت .

الموصولات غير « اللذين ، واللتين » في رأي (١) لما فيهما من التثنية (٢) التي هي من خصائص الأسماء ، وغير « أي » لما فيها من الإضافة التي هي من خصائصها أيضًا ، وإذا أعربت « أي » فقيل : مطلقًا (٣) . وقال سيبويه (٤) في طائفة (٥) : تبني إذا أضيفت لفظًا ، وكان صدر صلتها ضميرًا محذوفًا ، كقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾ [٥٤/ب] [مريم : ٦٩] ، أي : « هو أشد » ، وقول الشاعر :

٢٦٥ - إِذَا مَا لَقِيتَ بَنِي مالكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ (٦)

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك (١٩١/١) . وقيل : هما مبنيان على الألف أو الياء . حاشية الصبان (١٤٧/١) .

(٢) قيل : إنهما ثنيا على مفردهما ، وحذفت الياء للفرق بين المعرب والمبني في نحو : (القاضيين ، وقيل : هما صيغتان مستأنفتان للدلالة على اثنين » . ارتشاف الضرب (٥٢٧/١) ، وحاشية الصبان (١٤٧/١) .

(٣) هو قول الخليل ويونس والزجاج والكوفيين ، وإليه أشار ابن مالك ، بقوله : (وَبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ مُطْلَقًا) . الكتاب (٣٨٩/٢ - ٤٠٠) ، وشرح التصريح (١٣٦/١) ، والخلاصة (١٦) .

(٤) الكتاب (٣٩٨/٢ ، ٤٠٢) ، وشرح التسهيل لابن مالك (٢٠٨/١) ، وزعم المانعون أن « أي » في الآية : ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾ [مريم : ٦٩] للاستفهام ، واختلفوا في مفعول « ننزع » ، فقال الخليل : (محذوف تقديره : الفريق الذي يقال فيهم أيهم أشد ، ورد بأنه لا يجوز « لأضربن الفاسقُ » بالرفع على تقدير : الذي يقال فيه هو الفاسق) ، وهذا هو رد سيبويه نفسه ؛ إذ قال : (ولو ساغ ذلك في الأسماء لجاز أن تقول : « اضرب الفاسقُ الخبيثُ » تريد : الذي يقال له الفاسقُ الخبيثُ) الكتاب (٤٠١/٢) ، وقال يونس : (مفعولها الجملة ، وعلقت (ننزع) عن العمل ؛ لأن التعليق عنده غير مختص بأفعال القلوب) ، وقال الكسائي والأخفش : (مفعولها « كل شيعة » على مذهبهما زيادة « من » في الإيجاب) ، ورد قولهما وقول يونس أنه لم يثبت زيادة من في الإيجاب ، وأن البيت : فسلم على أيهم ، وروي بالضم وحروف الجر لا تعلق ، ولا يجوز حذف المجرور ودخول حرف الجر على معمول صلته على تقدير الحذف عند الخليل ، ولا يستأنف ما بعد حرف الجر على جعلها مبتدأ على مذهبهم كلهم . الكتاب (٣٩٨/٢ - ٤٠١) ، مغني اللبيب (١٠٨) ، الإنصاف (٧٠٩/٢) ، والتصريح (١٣٦/١) .

(٥) جوز الزمخشري ، وجماعة كونها موصولة ، كما قال سيبويه ، ولكنها عندهم معربة ، فالضمة ضمة إعراب ، ومفعول تنزع هو متعلق (من) أي : بعض كل شيعة ، ثم قدر أنه سئل : من هذا البعض ، فقيل : هو الذي هو أشد ثم حذف المبتدآن المكتنفان للموصول قال ابن هشام : (وفيه تعسف ظاهر ، ولا أعلمهم استعملوا (أيًا) الموصولة مبتدأ وزعم ابن الطراوة أنها مبنية أيضًا ، ولكن لقطعها عن الإضافة « وهم أشد » مبتدأ وخبر ، ورد برسم المصحف ؛ لأنها متصلة بـ « هم » وبالإجماع على أنها لو لم تضف لأعربت . مغني اللبيب (١٠٨ ، ١٠٩) ، وشرح المفصل (١٤٢/٣) .

(٦) من المتقارب . نسب إلى غسان بن علة ، ولرجل من غسان . الإنصاف (٧١٥/٢) ، وأوضح المسالك (١٥٠/١) ، وخزانة الأدب (٦١/٦) ، وشرح الأشموني (٧٧/١) ، وشرح المفصل (١٤٧/٣) (٢١/٤) (٨٧/٧) ، والهمع (٨٤/١) .

اللغة : ما : زائدة . والفاء واقعة في جواب « إذا » ؛ لما فيها من معنى الشرط . شرح شواهد المغني للسيوطي (٢٣٦/١) ويروى في الإنصاف :

إِذَا مَا أَتَيْتَ بَنِي مَالِكٍ

أي : هو « أفضل » ، وأما قراءة بعضهم [1] : « أيَّهم » بالنصب ، ورواية بعضهم بالجر ، فدليل علي الإعراب ، واعلم أن بناء « أيُّهم » بعد استيفائها الشرطين مشكل ، ويوضح إشكاله أن الزجاج [2] قال : (لم يتبين لنا أن سيبويه غلط إلا في مسألتين : إحداهما هذه ؛ وذلك ؛ لأن الإضافة من خصائص الأسماء ، فحقها أن تكون داعية للإعراب) [3] فإن قيل : حذف الضمير ربما كان علة تامة للبناء ؟

قيل : في جوابه : أليس قد حذف الضمير مع قطع « أيٍّ » [4] عن الإضافة ، واتفق على الإعراب [5] .

وكون « أيٍّ » من الأسماء الموصولة هو مذهب الجمهور ، وخالف في ذلك ثعلب [6] .

= المعني : ظاهر .

الشاهد : قوله : « أيُّهم أفْضَلُ » ، حيث بنيت « أي » الموصولة ، لكونها مضافة ، وحذف صدر صلتها ، وهو ضمير ، ورواية الرفع دليل لسيبويه على أنها مبنية ، ويروى : « أيهم » بالجر ، وهو سند الكوفيين ، وبعض البصريين في أنها معربة ، وهذا البيت رد على ثعلب في زعمه أن « أيًا » لا تكون إلا استفهامًا أو جزاء .

(١) هي قراءة طلحة بن مصرف ، ومعاذ بن مسلم الهراء أستاذ الفراء ، وزائدة عن الأعمش . البحر المحيط (١٩٦/٦) ، والكشاف (٣٢/٣ - ٣٣) . وقال سيبويه : (وهي لغة جيدة نصبوها كما جروها حين قالوا : امرر على أيهم أفضلُ) الكتاب (٣٩٩/٢) .

(٢) مغني اللبيب (١٠٨) .

(٣) التصريح (١٣٦/١) وقيل : لا وجه للتغليط مع دلالة ظواهر الشواهد لما قال سيبويه كما في الآية والبيت ، فإن ما أجيب به عنهما من جهة المخالف لا يخفى ما فيه من التعسف ومخالفة الظواهر . حاشية الشيخ ياسين (١٣٦/١) ، وأيضًا ما قاله : صاحب الإنصاف : (وأما ما حكي عن أبي عمرو الجرمي أنه قال : خرجت من الخندف ، فلم أسمع أحدًا ، يقول : ضربت أيُّهم أفضل ، قلنا : هذا يدل على أنه ما سمع « أيُّهم » بالضم ، وقد سمعه غيره) . الإنصاف في مسائل الخلاف (٧١٥/٢) . فعلى هذا فلا تغليط لسيبويه ، فقد بنى رأيه على أساس سليم من مسموع من القرآن والشعر ، ويشهد له النثر الذي يستلزمه قول الجرمي ، وقد رد قول الخليل ويونس مدللًا على ذلك ، وبيَّن سبب جعل « أي » مبنية ، وهو أنها استعملت استعمالًا لم تستعمله أخواتها إلا على ضعف ، قال سيبويه : (ففعلوا ذلك بأيُّهم حين جاء مجيئًا لم تجيء أخواته عليه إلا قليلًا ، واستعمل استعمالًا لم تستعمله أخواته إلا ضعيفًا ، وذلك أنه لا يكاد عربي يقول : « الذي أفْضَلُ فأضرب ، واضرب من أفْضَلُ » حتى يدخل هو . ولا يقول : هات ما أحسنُ حتى تقول : ما هو أحسنُ ، فلما كانت أخواته مفارقة له لا تستعمل كما يستعمل خالفوا بإعرابها إذا استعملوه على غير ما استعملت عليه أخواته إلا قليلًا) الكتاب (٤٠٠/٢) .

(٤) مثل : يعجبني أيٌّ قام .

(٥) ارتشاف الضرب (٥٣٠/١) ، وقد يقال : لو دعمها مسموع لبنيت كما بنيت « أيّ » المضافة ، وأن سيبويه بين سبب بنائها .

(٦) حيث زعم أنها لا تكون إلا استفهامًا أو جزءًا وهو محجوج بثبوت ذلك في لسان العرب . ارتشاف الضرب (٥٣٠/١) ، وهمع الهوامع (٨٤/١) . **وثعلب** هو : أحمد بن يحيى بن يسار البغدادي أبو العباس ثعلب ، إمام الكوفيين في النحو واللغة ، عني بالنحو أكثر من غيره من العلوم ، حفظ كتب الفراء ، صنف المصون في النحو ، اختلاف النحويين ، معاني القرآن ، الفصيح ، وغيرها . مات سنة (٢٩١) هـ . =

السادس : من الموصول المشترك : « أل » في مثل : « الضارب ، والمضروب » وقد اختلف فيها على ثلاثة أقوال : أصحها [١] ما قدمناه ، وقيل : هي حرف [٢] موصول ، وقيل : هي حرف تعريف [٣] .

وحجة الأول عود الضمير عليها ، والضمير لا يعود إلا على الأسماء ، وتوصل بالصفة الصريحة ، أي : الخالصة من شائبة الاسمية ، فيخرج نحو : « أَبْطَح ، وأَجْرَع ، وصاحب [٤] مسمى به » ولا توصل باسم تفضيل [٥] وفي وصلها بالصفة المشبهة تردد [٦] مثال الوصف الصريح ، قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ ﴾ [الحديد : ١٨] وقوله تعالى : ﴿ وَٱلسَّقْفِ ٱلْمَرْفُوعِ ﴾ [الطور : ٥] وأجاز ابن مالك [٧] أن توصل « أل » [٨] قليلًا بالفعل المضارع ، كقول الشاعر :

٢٦٦ - يَقُولُ الْخَنَا وأَبْغَضُ الْعُجْمِ نَاطِقًا ... إِلَى رَبِّنَا صَوْتُ الْحِمَارِ الْيُجَدَّعُ [٩]

لأنه أشبه الوصف ، وهي توصل به اتفاقًا ، فينبغي أن توصل بهذا [١٠] .

= طبقات النحويين واللغويين (١٤١ ، ١٥٠) ، وبغية الوعاة (٣٦٩/١ ، ٣٩٨) .

(١) وهو أنها اسم موصول ، وهو رأي الجمهور . الهمع (٨٤/١) .

(٢) وهو أحد قولي المازني ، واستدل بتخطي العامل لها ، ورد بعود الضمير عليها في نحو : قد أفلح المتقي ربه ، وقد قال : إنها - الضمائر - عائدة على موصوفات محذوفة ، ويرد عليه بأن لحذف الموصوف مظان لا يحذف في غيرها إلا لضرورة وهذا ليس منها . وبأنها لا تؤول بمصدر . شرح التسهيل لابن مالك (٢٠٠/١) ، والهمع (٨٤/١) .

(٣) قاله الأخفش والمازني في قوله الثاني - وعلى ذلك فالمنصوب بعد اسم الفاعل عنده منصوب بفعل محذوف - ورد أيضًا بعود الضمير عليها ، والضمير لا يعود إلا على الأسماء ؛ وبأنها تدخل على الفعل ، وحرف التعريف خاص بالأسماء . الارتشاف (٥٣١/١) ، والهمع (٨٤/١) .

(٤) وراكب ، وهي حينئذٍ معرفة لا موصولة . همع الهوامع (٨٥/١) .

(٥) لأنه لا يؤول بالفعل . مغني اللبيب (٧١) .

(٦) في وصلها بالصفة المشبه قولان : **أحدهما** توصل بها ، نحو : الحسن ، وبه جزم ابن مالك ، **والثاني** : لا لضعفها وقربها من الأسماء ، ورجحه ابن هشام في المغني ؛ لأنها للثبوت ، فلا تؤول بالفعل . مغني اللبيب (٧١) ، همع الهوامع (٨٥/١) .

(٧) شرح التسهيل لابن مالك (٢٠١/١) .

(٨) في المخطوط : « أن أل توصل قليلًا » .

(٩) سبق التعليق عليه ص (١٨) **والشاهد فيه** : قوله : « اليُجَدَّعُ » ، حيث وصلت « أل » الموصولة بالفعل المضارع ، وهذا ضرورة عند أكثر النحاة ، وجعله ابن مالك قليلًا ، وكذلك الأخفش .

(١٠) والسبب الذي أبداه ابن مالك هو أنهم وصلوها بالفعل المضارع تنبيهًا على أنها موصولة كأخواتها توصل بالجمل كما توصل الموصولات ؛ إذ قد يوهم وصلها بالمفردات لفظًا ، كاسم الفاعل وغيره أنها معرفة ؛ فوصلت بالمضارع لدفع هذا الإيهام ، وقد جعل ابن مالك لحاقها في البيت ليس للضرورة ؛ لإمكان أن يقول الشاعر :

إِلَى رَبِّنَا صَوْتُ الْحِمَارِ يُجَدَّعُ

=

ومنع جمهور المحققين ، كالزمخشري [١] ، والجرجاني ، وابن الحاجب من ذلك ، وقالوا : (لا يجوز ذلك إلا لضرورة ؛ لأن « أل » من خصائص الأسماء ، وهذا ليس باسم) وأما وصلها بالجملة الاسمية في قول الشاعر :

٢٦٧ - مِنَ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهِ مِنْهُمْ ... لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدٍّ [٢]

وبالظرف في قول الآخر :

٢٦٨ - مَنْ لَا يَزَالُ شَاكِرًا عَلَى الْمَعَهْ ... فَهْوَ حَرٍ بِعيشَةٍ ذَاتِ سعه [٣]

ففي غاية الندورة .

وأما غير « أل » من الموصولات كلها ، فلا تكون صلتها إلا جملة خبرية [٤] أي :

= وللسبب السابق الذي هو دفع الإيهام . شرح التسهيل لابن مالك (٢٠٢/١) .

(١) شرح المفصل لابن يعيش (١٤٣/٣ - ١٤٤) ، وشرح الكافية للرضي (١٣/١) ، وتوضيح المقاصد (٢٤٠/١) .

(٢) من الوافر . قائله مجهول . الجنى الداني (٢٠١) ، والدرر (٦١/١) ، وشرح الأشموني (٧٦/١) ، وشرح ابن عقيل (١٥٨/١) ، ومغني اللبيب (٤٩/١) ، والهمع (٨٥/١) .

اللغة : دانت : خضعت . وبنو معد : هم قريش وهاشم ، ومعد : هو معد بن عدنان . المقاصد النحوية (٤٧٧/١) . **المعنى** : ظاهر .

الشاهد : قوله : « الرسول اللَّه منهم » ؛ حيث وصلت « أل » الموصولة بالجملة الاسمية ، وهذا نادر .

(٣) من الرجز . قائله مجهول . الجنى الداني (٢٠٣) ، والدرر (٦١/١) ، وشرح الأشموني (٧٦/١) وشرح ابن عقيل (١٦٠/١) ، ومغني اللبيب (٤٩/١) .

اللغة : على المعه : أي : الذي معه . فهو حرٍ : فهو جدير ، ويقال : حَرِيّ بكذا على وزن فعيل . المقاصد النحوية (٤٧٥/١) . **المعنى** : ظاهر .

الشاهد : قوله : (المعه) ؛ حيث وصلت « أل » الموصولة بالظرف « مع » ، وهو نادر .

(٤) قال ابن مالك : (لأن الغرض بالصلة تحصيل الوضوح للموصول ، والجملة الطلبية لم يتحصل معناها بعد ، فهي أحرى بألا يتحصل بها وضوح غيرها ، وأما الإنشائية فإن حصول معناها مقارن لحصول لفظها ، فلا يصلح وقوعها صلة ؛ لأن الصلة معرفة ، والموصول معرف ، فلا بد من تقدم الشعور بمعناها على الشعور بمعناه) . شرح التسهيل (١٨٧/١) . وجوز الكسائي الوصل بجملة الأمر والنهي ، نحو : « الذي اضربه أو لا تضربه زيدٌ » ، وجوزه المازني بجملة الدعاء إذا كانت بلفظ الخبر ، نحو : « الذي يرحمه اللَّه زيد » ، وجوز هشام الوصل بجملة مصدرة بـ « ليت ، ولعل ، وعسى » نحو : « الذي ليته أو لعله منطلق زيد ، والذي عسى أن يخرج زيد » قال [الطويل] :

وَإِنِّـي لَـرَاجٍ نَـظْـرَةً قِـبَـلَ الَّـتِـي ... لَعَلِّي وَإِنْ شَطَّتْ نَوَاهَا أَزُورُهَا

وأوله غيره على إضمار القول ، أي : أقول لعلي أو أن الصلة أزورها ، وخبر لعل مضمر ، والجملة اعتراض ؛ وأما جملة التعجب ، فإن اعتبرتها إنشائية لم توصل بها ، وإن اعتبرتها خبرية ، فقيل : جائز ، نحو : جاء الذي ما أحْسَنَه وقيل : لا ؛ لأن التعجب إنما يكون من خفاء السبب ، والصلة تكون موضحة =

محتملة للصدق والكذب ؛ فلا يجوز : « جاء الذي اضربه ولا تهنه ولا بعكته » ، قاصدًا به الإنشاء .

ويشترط فيها أيضًا أن تكون معهودة للمخاطب إلا إذا كان المقام مقام التفخيم والتهويل ، فيحسن حينئذٍ إبهامها ، كقوله تعالى : ﴿ فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ ﴾ [طه : ٧٨] .

ثم الجملة إما إسمية ، كقوله تعالى : ﴿ وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا ﴾ [الزخرف : ١٩] ، وإما فعلية كقوله تعالى : ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ﴾ [الأنعام : ١] ، ويجوز أن يخلف الجملة [٥٥/أ] في الوصل به الظرف التام ، وهو الصالح للسكوت عليه ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ ﴾ [الأعراف : ٢٠٦] .

والجار والمجرور مثل الظرف فيما تقدم ، كقوله تعالى : ﴿ سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ [الحشر : ١، الصف : ١]

ويجب حينئذ فيهما أن يتعلقا بفعل مضمر [1] وجوبًا ، وأن الضمير الذي فيه انتقل إليهما بعد حذفه ، ولا بد من اشتمال الجملة الموصول بها على ضمير [2] مطابق للموصول في إفراده ، وتثنيته ، وجمعه ، وتذكيره ، وتأنيثه يسمى العائد ، ويجوز حذف المرفوع منه إن كان مبتدأ غير مخبر عنه بجملة أو ظرف أو جار

= فتنافيا ، والصحيح جوازه . الهمع (١/٨٥ - ٨٦) .

(١) لأن الفعل مع الفاعل جملة ، والصلة لا تكون إلا جملة - ظاهرة ، أو مقدرة وهي شبه الجملة - وأما تقدير المحذوف وصفًا ؛ فإن الوصف مفرد في اللفظ - وإن كان جملة في المعنى - فلا يكون صلة إلا بتقديره بفعل ؛ فلزم أن يكون المحذوف فعلًا .

(٢) أجاز الفارسي وابن الضائع عُرُوَّ الصلة من ضمير يعود على الموصول إذا عطف عليها بالفاء جملة فيها ضمير الموصول ، نحو : الذي يطير الذبابُ فَيَغضب زيدًا ؛ لارتباطهما بالفاء وصيرورتهما جملة واحدة . هذا عن ضمير الصلة ، وأما عن الصلة فقد زعم الكوفيون والبغداديون وتبعهم ابن مالك أن الموصول يجوز أن يتبع باسم معرفة فيستغني بذلك عن الصلة ، مثل : (ضربت الذي إياك ، وضربت الذي أخاك ، وكذلك أجازوا أن تكون « مثلك » صلة بناء على رأيهم أنها ظرف ، مثل : ضربت الذي مثلك ، ولا يجوز عند البصريين) ، وقال أبو حيان : (ومن غريب ما قيل في « الذي » أنه يكون بمعنى الرجل ، وكذا « التي » تكون في معنى المرأة) وأنشدوا على هذا [الوافر] :

فَـإِنْ أَدَعِ الـلَّـواتِـي مِـنْ أُنَـاسٍ أَضَـاعُـوهُـنَّ لَا أَدَعِ الـذِيـنَـا

فاللواتي والذين لا صلة لهما يريد : « فإن أدع النساء لا أدعِ الرجال » وقيل : إن « الذي »تكون بمعنى الداهية ، فلا تحتاج إلى صلة وأنشد : بعد اللَّتيَّا ، واللَّتَيَّا ، والَّتي [الرجز] وعند سيبويه الصلة محذوفة ، وجعلها الفارسي الشطر الثاني : إِذَا عَلَتْهَا أَنْفُسٌ تَرَدَّتِ . ارتشاف الضرب (٣/٥٢٣ - ٥٢٤) ، وهمع =

ومجرور ، فلا يجوز : « جاء اللذان ضرب » بحذف ألف « ضربًا » لأنه ليس بمبتدأ بل فاعل ، ولا « جاء الذي هو يقوم أو عندك أو في الدار » بحذف « هو » لأن الباقي بعده صالح ، لأن يكون صلة ، فلم يكن دليل يدل علي المحذوف .

ثم إن كان الموصول « أيًّا » جاز حذف العائد سواء طالت الصلة أم لا [١] وإن كان غير « أيٍّ » فلا يحذف في الغالب إلا مع [٢] الطول ، كقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ ﴾ [الزخرف : ٨٤] [٣] .

أي : « هو في السماء إله » ، وأما إن لم تطل فالحذف نزر ، كقراءة بعضهم : ﴿ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أحسنُ ﴾ [الأنعام : ١٥٤] [٤] بالرفع أي : « هو أحسن » وأما قراءة الجمهور « أحسن » بالفتح فلا حذف فيها ؛ لأن الضمير فاعل والفاعل لا يحذف بل يستتر ، وهذا التفصيل مذهب البصريين [٥] ، وأما الكوفيون فأجازوا حذف العائد طالت الصلة أم لم تطل .

وأما العائد المنصوب فيجوز حذفه إن اتصل ، وكان ناصبه فعلًا أو وصفًا غير صلة « أل » فلا يجوز حذف الضمير في نحو : « جاء الذي إياه أكرمت لفضله » ؛

= الهوامع (٦٨/١) ، وينظر الكتاب (٣٤٧/٢) .

(١) مثل قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾ [مريم : ٦٩] أي : هو أشد فلم تطل الصلة وحذف العائد ، لأنه في صلة « أي » .

(٢) اشتراط الطول هو شرط البصريين ، ولم يشترطه الكوفيون ، وجعل ابن مالك الحذف مع قصر الصلة قليلًا ؛ إذ قال .. وَإِنْ لَمْ يُسْتَطَلْ ** فَالحَذْفُ نَزْرٌ - الخلاصة (١٦) - شرح التصريح (١٤٣/١ - ١٤٤) .

(٣) ومثله في الطول : ما أنا الذي قائلٌ لك سوءًا حكاه الخليل رحمه الله الكتاب (١٠٨/٢) وقد استثنوا من شرط الطول « لا سيما زيدٌ » ، فقد جوزوا في « زيد » إذا رفع أن تكون « ما » موصولة ، و « زيد » خبر مبتدأ محذوف لتقدير : « لا سِيَّ الذي هو زيدٌ» فحذف العائد وجوبًا ، وهو مقيس هنا ؛ لأنهم أجروا « لا سيما » مجرى « إلا » الاستثنائية فناسب أن لا يصرح بعدها بجملة ، فإن قلت : « لا سيما زيدٌ الصالحُ » فلا استثناء ، وهو جائز الحذف لطول بالنعت ، كقوله : وَلَاسيَّما يَوْمٌ بِدَارَةِ جُلْجُلِ [الطويل] . التصريح (١٤٣/١ - ١٤٤) .

(٤) وقراءة الرفع قراءة الحسن والأعمش ويحيى بن يعمر ، وابن أبي إسحاق ، وقيل : الذي هنا بمعنى الجمع ، و « الحسن » صلة فعل ماض حذف منه الضمير وهو الواو ، وحذف هذا الضمير والاجتزاء بالضمة تفعله العرب ، قال الشاعر [الوافر] :

فَلَوْ أَنَّ الأَطِبَّاءَ كَانُ حَوْلِي

وقال آخر [الزجر] :

شَبُّوا عَلَى الْمَجْدِ وَشَابُوا واكْتَهَلْ

يريدوا : « كانوا ، واكتهلوا » فحذف الواو . الإتحاف (٣٨/٢) ، والبحر المحيط (٢٥٦/٤) والكشاف (٧٨/٢) .

(٥) شرح الكافيه للرضي (٤٣/٢) .

لأن تقديمهم له مشعر بالاعتناء به ، والحذف مناف لذلك ، ولا من نحو : « جاء الذي كأنه أسد » ؛ لأن الناصب حرف فلو حذف ؛ لكان فيه تهيئة العامل للعمل ثم قطعه عنه مع أن الحروف ضعيفة عن أن يتصرف فيها بحذف شيء من معمولها ، ولا من نحو : « جاء الذى الضاربه عمرو » ، لضعف هذا الموصول عن أن يحذف من صله شيء ، وشذ قول الشاعر :

٢٦٩ - مَا الْمُسْتَفِزُّ الْهَوَى مَحْمُودُ عَاقِبَةٍ ... وَلَوْ أُتِيحَ لَهُ صَفْوٌ بِلَا كَدَرِ [١]

ومثال ما استوفى الشروط من منصوب الفعل ، قوله تعالى : ﴿ وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ ﴾ [الزخرف : ٧١] [٢] قرأه طائفة من السبعة بحذف الهاء ، وأخرى بإثباتها ، ومثال منصوب الوصف المستوفي للشروط قول الشاعر :

٢٧٠ - ما اللَّهُ مُولِيكَ فَضْلٌ فاحْمَدَنْهُ بِهِ ... فَمَا لَدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ وَلَا ضَرَرُ [٣]

أي : موليكه . وأما العائد المجرور فتارة يجر بمضاف ، وتارة يجر بحرف ، فإن كان الأول ، فلا يجوز حذفه إلا إن كان ذلك المضاف وصفًا بمعنى الحال أو الاستقبال ، كقوله تعالى : ﴿ فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ ﴾ [طه : ٧٢] .

أي : قاضيه ، فلو كان المضاف ليس وصفًا ، نحو : « جاء الذي غلامه منطلق »

---

(١) من البسيط . قائله مجهول . أوضح المسالك (١٧١/١) ، وتخليص الشواهد (١٦١) ، وشرح الأشموني (٧٩/١) ، والهمع (٨٩/١) .

اللغة : المستفز : من الاستفزاز ، وهو الاستخفاف . ولو أتيح : ولو قدر له ، من أتاح اللَّه الشيء ، إذا قدره .

المعنى : ليس الذي استفزه الهوى - أي : استخفه - محمود عاقبة ، وإن قدر له صفاء بلا كدر . المقاصد النحوية (٤٤٨/١) .

الشاهد : قوله : « ما المستفز الهوى » ؛ حيث حذف العائد المنصوب ، والأصل : ما المستفزه الهوى ، وهذا شاذ .

(٢) قرأ نافع ، وابن عامر ، وحفص ، وأبو جعفر ، ويعقوب من العشرة « تشتهيه » ، وقرأ الباقون بحذف الهاء . الاتحاف (٣٨٧/١) ، وكتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد (٥٨٨) ، والحجة لابن خالويه (٢٩٦) ، والنشر في القراءات العشر (٣٧٠/٢) .

(٣) من البسيط . قائله مجهول . أوضح المسالك (١٦٩/١) ، وشرح الأشموني (٧٩/١) ، وشرح ابن عقيل (١٦٩/١) ، والمقاصد النحوية (٤٤٧/١) .

اللغة : موليك : من أولاه النعمة ، إذا أعطاه إياها . فاحمدنه به : يسميه .

المعنى : الذي اللَّه موليك فضل ، فاحمدن اللَّه بذلك الفضل واشكرنه ، فإنه ليس عند غير اللَّه نفع ولا ضرر . المقاصد النحوية (٤٤٧/١) .

الشاهد : قوله : « موليك » ، حيث حذف العائد المنصوب بالوصف ، والتقدير : « موليكه » وهذا جائز ؛ لأنه متصل وناصبه وصف غير صلة للألف واللام .

أو كان وصفًا غير عامل بأن كان ماضيًا ، نحو : « جاء الذي أنا ضاربه أمس » لم يجز الحذف ، وإن كان الثاني جاز الحذف [٥٥/ب] إن جر الموصول أو الموصوف بالموصول ، بمثل ذلك الحرف الجار للعائد معنى وتعلقًا ، كقوله تعالى : ﴿ يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ ﴾ [المؤمنون : ٣٣] أي : منه فقد جر الموصول الذي هو « ما » والعائد بـ « من » معناها في الموضوعين التبعيض ، ومتعلقها فيهما الشرب ، ومثال الموصوف بالموصول قول الشاعر :

٢٧١ - لَا تَرْكَنَنَّ إِلَى الْأَمْرِ الذي رَكَنَتْ أَبْنَاءُ يَعْصُرَ حِينَ اضْطَرَّهَا الْقَدَرُ (١)

أي : إليه ، فلو جر أحدهما بغير ما جر به الآخر ، نحو : « مررت بالذي مررت عليه » أو كان المتعلق مختلفًا ، نحو : « زَهِدت في الذي رغبت فيه » ، أو اتحد لفظ الحرف واختلف معناه ، بأن كان في الأول للسببية ، وفي الثاني للإلصاق مثلًا ، نحو : « مررت بالذي مررت به » ، أو كان الموصول غير مجرور والعائد مجرورًا ، نحو : « أكرمت الذي قرأت عليه » لم يجز الحذف ، وشذ قول الشاعر :

٢٧٢ - وَمِنْ حَسَدٍ يَجُورُ عَلَيَّ قومي وَأَيُّ الدَّهْرِ ذُو لَمْ يَحْسُدُونِي (٢)

أي : فيه حيث حذف ، ولم يجر الموصول بمثل ما جر العائد ، وقول الآخر :

---

(١) من البسيط . نسب لكعب بن زهير ، وليس في ديوانه . أوضح المسالك (١٧٤/١) ، وشرح الأشموني (٨١/١) ، والمقاصد النحوية (٤٤٩/١) .

اللغة : لا تركنن : من ركَن يركَن ركنًا ، إذا مال ، ولغة سفلى مضر ركَن يركُن . أبناء يعصر : يعصر : اسم رجل لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل ، وهو أبو قبيلة منها باهلة . القدر : ما يقدره الله تعالى من القضاء المقاصد النحوية (٤٥٠/١) .

المعنى : ظاهر .

الشاهد : قوله : « إلى الأمر الذي ركنت » ، حيث حذف العائد المجرور بالحرف ؛ لأن الموصوف قد جر بمثله ، والتقدير : ركنت إليه ، وجاز الحذف ؛ لأن الموصوف هو الموصول في المعنى .

(٢) من الوافر . قائله حاتم الطائي . ديوانه (٢٧٦) . أوضح المسالك (١٧٥/١) ، وشرح الأشموني (٨١/١) ، والمقاصد النحوية (٤٥١/١) .

اللغة : ومن حسد : « من » هنا تعليلية .

المعنى : ولأجل الحسد يجور على قومي . وأي دهر الذي لم يحسدني قومي فيه - وذو : هنا بمعنى الذي في لغة طيئ ، وفي المخطوط : ذوا - والمقاصد النحوية (٤٥١/١) .

الشاهد : قوله : « لم يحسدوني » ؛ حيث حذف العائد المجرور ، ولم يجر الموصول بمثل ما جر العائد ، والتقدير : « لم يحسدوني فيه » ، وهذا شاذ .

٢٧٣ - وَإِنَّ لساني شُهدةٌ يُشتَفَى بِها وهُو عَلَى من صَبَّه اللَّهُ عَلْقمُ [١]

أي : عليه ؛ حيث حذف مع اختلاف المتعلق الذى هو « علقم » .

الإخبار بالذي وبالألف واللام

فَصْلٌ : في الإخبار [٢] بالذي وبالألف واللام ، إذا قيل : أخبر عن « زيد » مثلًا من قولك : « أكرم زيد عمرًا » بـ « الذي » ، فاعمد إلى ذلك الكلام فاعمل فيه أعمالًا :

أحدها : تصدير ما قيل أَخْبِرْ به ، وهو « الذي » على أنه مبتدأ .

ثانيها : تأخير ما قيل أُخْبِرْ عنه ، وهو « زيد » على أنه خبر .

ثالثها : جعل بقية الكلام واسطة بينهما على أنه صلة عائدها ضمير حال محل ما أخرته خبرًا ، فيقال في المثال المذكور :

« الذي أكرم عمرًا زيد » ثم إن الضمير العائد إن اقتضت القاعدة ستره استتر ؛ كما في هذا المثال ، وإلا برز كأن يقال : أخبر عن « عمرو » بـ « الذي » في هذا المثال ؛ فيقال : « الذي أكرمه زيد عمرو » ولو كانت القاعدة تقتضي وصله ولو حيء به في رتبة ما هو خلف عنه ؛ لكان منفصلًا فليؤت به على ما اقتضته القاعدة كما في المثال المذكور ؛ إذ لا يعدل إلى الانفصال مع تأتي الاتصال ، وقد تبين من هذا التقدير أن الجواب ليس طبق السؤال ، وقد علمت قبل هذا أن الذي ينبغي

---

(١) من الطويل . نسب لرجل من همدان . أوضح المسالك (١/١٧٧) ، وخزانة الأدب (٥/٢٦٦) ، والدرر (١/٣٧) ، وشرح الأشموني (١/٨١) ، وشرح المفصل (٣/٩٦) ، ومغني اللبيب (٢/٤٣٤) ، والهمع (١/٦١) .

اللغة : شُهْدة : هي العسل المشمع ، والشَّهْد - بالفتح - أخص ، والجمع شهاد . وعلقم : نبت كريه الطعم .

المعنى : أن لساني مثل العسل إذا تكلمت في حق من أحبه ، ولكنه مثل الحنظل على من أبغضه ؛ لأنني أقدح فيه بالكلام . المقاصد النحوية (١/٤٥١ - ٤٥٢) ، وشرح شواهد المغني للسيوطي (٢/٨٤٣) .

الشاهد : قوله : « وهو على صبه اللّه علقم » ؛ حيث حذف العائد المجرور ، وقد اختلف المتعلق في جار الموصول وجاز العائد ، فجار الموصول وهو « على » الظاهرة في اللفظ متعلقة بقوله : « علقم » وجار العائد هو « على » المقدرة وهي متعلقة بـ « صبه » والتقدير : « وهو علقم على من صبه اللّه عليه » وفيه من الشواهد : تشديد واو « هو » وهي لغة همدان ، وتعليق الجار بالجامد « علقم » لتأوله بالمشتق - شديد أو صعب - وجواز تقديم معمول الجامد المؤول بالمشتق إذا كان ظرفًا - « على » الأولى - شرح شواهد المغني للسيوطي (٢/٨٤٣) .

(٢) ويسمى باب السبك ، أي سبك النحو ، وضعه النحويون للتدريب في الأحكام النحوية ، كما وضع الصرفيون مسائل التمرين . التصريح (٢/٢٦٤) .

مطابقة الجواب للسؤال فلابد من تأويل كلامهم بأن المراد أخبر عن مسمى [١] « زيد » معبرًا عنه بـ « الذى » ، فوجب أن يكون « الذى » مبتدأ ، وأن يكون ما قيل أخبر عنه خبرًا واحكه علي ما قدرته إن قيل أخبر بـ « التي » أو بجمع أو بمثنى من الموصول ولابد في الضمير الحال محل ما أخبرت به من مطابقة الموصول حسبما شرح قبل هذا .

ويشترط فيما قيل أخبر عنه بـ « الذي » شروط :

أحدها : أن يكون قابلًا للتأخير ، فلا يخبر عن أسماء الاستفهام [٢] وأسماء الشروط وضمير الشأن ؛ لأنها ليست قابلة للتأخير ، وإذ يخرجها عما استحقته من الصدارة [٥٦/أ] .

الثاني : أن يكون قابلًا له في رأي الجمهور [٣] .

الثالث : جواز الاستغناء عنه بالأجنبي ؛ أما قبل الإخبار بـ « الذي » فلما يلزم عليه من خلو جملة الخبر من الرابط [٤] وأما بعده فلو أحللت الضمير محل ما أخبرت عنه ؛ لصار الكلام هكذا : « الذي زيد ضربته هو » ، فإن جعلت الضمير الأول رابطًا بالموصول لم يكن رابطًا للصلة للخبر بالمبتدأ ، وإن جعلته رابطًا للخبر لم

(١) وعن ابن الضائع أن الكلام محمول على المعنى ؛ لأن (زيدًا) في الحقيقة هو المخبر عنه لا الخبر ، وقيل : هو على القلب ، و « عن » بمعنى الباء ، وقيل : لما كان الخبر هو المبتدأ في المعنى صح أن يطلق عليه أنه مخبر عنه . التصريح (٢٦٤/٢) .

(٢) فلا يخبر عن « أيهم » من قولك : « أيهم في الدار ؟ ؛ لأنك تقول : حينئذٍ : الذي هو في الدار أيهم » ، فيخرج الاستفهام عماله من وجوب الصدارة ، ولا يقال في : « كم عبدًا لي ؟ وما أحسن زيدًا! » الذي هو لي كم عبد ، ولا الذي هو أحسن زيدًا ما ، ولا تقول في اسم الشرط من قولك : أيهم يكرمني أكرمه : الذي هو يكرمني أكرمه أيهم ، لا تقول في ضمير الشأن من قولك : هو زيد قائم الذي هو زيد قائم هو ، وقيل : في جعله لازم الصدر نظر ، إذ تتقدم العوامل عليه ، فقد قالوا في : إِذَا مُتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ [الطويل] : إن اسم كان ضمير الشأن ، وكذلك في قوله تعالى : ﴿ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ اسم أن ضمير الشأن وحينئذٍ ، فامتناع الإخبار عنه لما يلزم من تقديم مفسره مع أنه يجب تأخيره عنه ؛ إذ هو مما يعود على متأخر لفظًا ورتبة . التصريح وياسين (٢٦٥/٢) ، والأشموني مع حاشية الصبان (٥٥/٤) .

(٣) وقد أجاز ابن عصفور والمبرد تقديم الخبر في هذا الباب ، فيقال عندهما : « أيهما الذي هو في الدار » على أن « أيهم » خبر مقدم . حاشية الصبان (٥٥/٤) ، وقبوله التأخير هو أو خلفه كالتاء من ضربت ؛ فإنها وإن لم تقبل التأخير فخلفها الضمير المنفصل يقبل التأخير ، وهو « أنا » . همع الهوامع (١٤٧/٢) .

(٤) إذا قلت في « زيد ضربته » زيد ضربت . وهذا الذي لا يستغنى عنه بأجنبي كعمرو وبكر يكون ضميرًا كهذا المثال ويكون اسمًا ظاهرًا ، كقوله تعالى : ﴿ وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ ﴾ [الأعراف : ٢٦] فلا يقال : (الذي لباس التقوى هو خير ذلك ، فإن جعلت الضمير رابطًا للخبر « خير » بقي « لباس » بلا خبر ، وإن جعلته خبرًا بقي الخبر بلا رابط ، وكذلك لا يخبر عن « الكلاب » من قولهم : « الكلابَ على البقر » إذ لا يقال : التي هي على البقر الكلاب ؛ لأن الكلاب لا يستغنى عنه بأجنبي ؛ لأن الأمثال لا تغير) . الأشموني مع حاشية الصبان (٥٦/٤) .

يكن رابطًا للصلة بالموصول .

الرابع : أن يستغنى عنه بالضمير ؛ فلا يجوز الإخبار عن مجرور « حتى » ؛ إذ لو أخبرت عنه ؛ لأحللت الضمير محله ، و « حتى » لا تدخل على الضمائر [١] .

الخامس : أن يكون قابلًا للإثبات [٢] ، فلا يخبر عن « زال » مثلًا ؛ إذ لو أخبرت عنه لأوقعته مثبتًا ، ولا يقع إلا في النفي .

السادس : أن يكون من جملة قابلة للتصديق والتكذيب ؛ فلا يخبر عن « زيد » من « اضرب زيدًا » بـ « الذي » ؛ لما يلزم من كون الصلة إنشائية ، وهو لا يجوز خلافًا لبعضهم [٣] .

السابع : أن لا يكون المخبر عنه من إحدى جملتين يستغنى كل منهما عن الأخرى ؛ فلو أخبرت عن « زيد » من قولك : « قام زيد ، وقعد عمرو » لقلت : « الذي قام وقعد عمرو وزيد » ، فعطفت على الصلة ما ليس صلة بالواو ، وهو باطل ؛ إذ لا يكون العطف في مثل هذا إلا بالفاء [٤] ، فلو كانت إحدى الجملتين غير مستغنية عن الآخرى ، مثل : « إن قام زيد قعد عمرو » لجاز [٥] الإخبار ، فلو قيل : أخبر بالألف واللام عن « البطل » مثلًا من قولك : « وقى اللَّهُ البطلَ » لكان الكلام فيه كالكلام

---

(١) فهي لا تجر إلا الظاهر ، وكذلك منذ ، ومذ ، فلا يخبر عن « رأسها » من قولك : « أكلت السمكة حتى رأسها » بالجر ، فلا يقال : « الذي أكلت السمكة حتاه رأسُها » ، ولا : « عن يومين » من قولك : « ما رأيته مذ أو منذ يومين » من قولك : « ما رأيتهم مذ أو منذ يومين » ، فلا تقل : « اللذان ما رأيته مذهما أو منذهما يومان » . التصريح (٢٦٦/٢) .

(٢) فلا تقول في : (مازال زيد قائمًا) مخبرًا عن « زال » : « الذي هو زيد قائمًا مازال » . ولا يخبر عن « أحد » من نحو : « ما جائني أحد » ؛ لأنه لو قيل : « الذي ما جاءني أحد » لزم وقوع أحد في الإيجاب وقيل : نفي ضميره مسوغ لوقوعه في الإيجاب - وضميره هو المستتر في جاءني - وكذلك لا يخبر عن « ديار ، وعريب » لنفس السبب . التصريح (٢٦٧/٢) والأشموني مع حاشية الصبان (٥٦/٤) .

(٣) كالكسائي ، وعلى مذهبه ، يقال : « الذي اضربه زيد » . الهمع (٨٥/١) .

(٤) فإن كانت معطوفة بالفاء ، نحو : يطير الذباب فيغضب زيد ، وتقول في الإخبار عن الذباب : الذي يطير فيغضب زيد الذباب ، وفي الإخبار عن زيد : الذي يطير الذباب فيغضب زيد ، واكتفى بضمير واحد في الجملتين ؛ لأن الفاء بمنزلة الشرط والجزاء ؛ لما فيها من معنى السببية ، فجاز كجواز الذي إن يطير فيغضب زيد الذباب ، وكذلك إذا كان هناك جملتان مستقلتان وتحملت الثانية ضمير المخبر عنه جاز الإخبار ، فتقول في ضربني وضربت زيدًا ، وأكرمني وأكرمته عمرو - في التنازع - : « الذي ضربني وضربته زيد ، والذي أكرمني وأكرمته عمرو) في الإخبار عن زيد وعمرو . التصريح (٢٦٧/٢) .

(٥) لأن الشرط والجزاء في حكم الجملة الواحدة . الأشموني بحاشية الصبان (٥٧/١) .

في الإخبار بـ « الذي » سواء بسواء غير أن هذا يشترط فيه ثلاثة شروط زيادة على الشروط المتقدمة :

أحدها : أن يكون المخبر عنه من جملة فعلية ليتأتى [١] منها صوغ صفة ؛ لتكون صلة لـ « أل » .

ثانيها : أن يكون الفعل متصرفًا ؛ إذ لو كان جامدًا كـ « ليس » لم يتأت منه صوغ الصفة .

ثالثها : أن يكون مثبتًا ؛ فلا يخبر عن معمول « زال » ؛ إذ لا يقع إلا في النفي ، فيقول المخبر عن « البطل » بالألف واللام في المثال : « الوَاقِيهِ اللَّهُ البطلُ » وعن « اللَّهَ » في المثال : « الواقي البطلَ اللَّهُ » وقس على المثال نظائره ، ثم إن كانت الصفة رافعة لضمير « أل » وجب استتاره كهذا المثال [٢] ، وإن رفعت ضمير غير « أل » برز منفصلًا ، فلو قيل : أخبر بـ « أل » عن « زيد » من قولك : « قرأت على زيد كتابًا » قيل : « القارئ أنا عليه كتابًا زيد » فـ « أل » مبتدأ ، وخبرها « زيد » الذي هو المقروء عليه ، والخبر عين المبتدأ في المعنى ؛ ومرفوع الوصف ضمير القارئ ؛ فحين لم يعد على « أل » وجب الانفصال . هذا ما يتعلق بالموصول .

المعرف بالأداة

والكلام الآن في المعرف بالأداة ، وهو « أل » عند الخليل [٣] ، واللام عند المازني [٤] وحكي عن سيبويه [٥] القولان ، وعلى القول بموافقة [٦] الخليل ، فالهمزة عنده اجتلبت توصلًا للنطق بالساكن [٥٦/أ] وعند الخليل أصلية [٧] لكن

---

(١) في المخطوط : (ليأتي منها صوغ صفة ؛ ليكون صلة لـ « أل ») .

(٢) أي : الواقي هو البطل الله .

(٣) الكتاب (٣/٣٢٥) (٤/١٤٧) ، عليه ابن كيسان وصححه ابن مالك ، فهي حرف ثنائي الوضع ، « كقد ، وهل » . شرح التسهيل لابن مالك (١/٢٥٤) ، والهمع (١/٧٨) .

(٤) والهمزة عنده همزة وصل اجتلبت للابتداء ، وفتحت ، تخفيفًا ، لكثرة دورانها . الهمع (١/٧٨) . ونسب هذا الرأي لسيبويه ، ولبقية النحويين عدا ابن كيسان . شرح الكافية للرضي (٢/١٣٠ - ١٣١) ، وشرح التصريح (١/١٤٨) .

(٥) عبر « بأل » في الكتاب (٢/٢٢٦) ، وعبر بالألف واللام في الكتاب أيضًا (٢/٢٢ ، ٣٧٢ ، ٣٧٥ ، ٣٩٧) (٣/٥٠٤) ونسب له الرأيين ابن مالك في شرح التسهيل (١/٢٥٣) .

(٦) أي بموافقه سيبويه للخليل .

(٧) فهي عنده همزة قطع ، وعند سيبويه وصل معتد بها كهمزة اضرب ، ولام لعل الأولى . حاشية =

عوملت « معاملة »[١] الزائدة في التخفيف ؛ لكثرة دورانها على الألسنة ، قال بعض العلماء[٢] : ويرجح مذهب الخليل أمور :

أحدها : أن « وَرْشًا »[٣] قرأ قوله تعالى : ﴿ الَاخِرَةُ والُاولَى ﴾ [النجم: ٢٥][٤] وما أشبهها بنقل حركة الهمزة الثانية إلى اللام التي قبلها ، وحذف الهمزة ؛ لسكونها ، فلو كانت الهمزة الأولى مجتلبة للابتداء بالساكن لاستغنى عنها ، فتحذف حين تحركت اللام ، ولكن المشهور من قراءته إثباتها ، وقد أجيب عنه بأن سكون اللام هو الأصل ، فالحركة عارضة والأكثر على عدم الاعتداد بالعارض ، فالوجه إثبات الهمزة ، لعروض الحركة .

الثاني : من تلك الأمور أن دعوى الزيادة في الحروف خلاف الأصل .

الثالث : أن السبعة قرءوا قوله تعالى : ﴿ قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ ﴾ [الأنعام: ١٤٣] ، و ﴿ قُلْ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ ﴾ [يونس: ٥٩][٥] بهمزة استفهام بعدها ألف لينة أو همزة مسهلة ، فلو كان أصل الألف والمسهلة همزة الوصل ، كما يقول سيبويه ؛ لأدى إلى ثبوتها في الدرج وهي لا تثبت فيه ، ولو حذف لالتبس الاستفهام بالخبر ومذهب الخليل سالم منهما ، وقد يجاب عنه بأن المراد[٦] إثباتها دَرْجًا على صورتها ، وأما إبدالها وتسهيلها فلا .

ثم إن « أل » ليست دائمًا معرفة ، بل هي ثلاثة أقسام :

موصولة ، وقد تقدمت في الموصولات وزائدة - وستأتي - ومعرفة ، وهي إما عهدية أو جنسية ، فالعهدية إن تقدم لمصحوبها ذكر كانت للعهد الذكرى ، كقوله

= ياسين (١٤٧٨/١) وحاشية الصبان (١٧٧/١) . والفرق بين رأي سيبويه الموافق للخليل ، وبين رأي القائلين بأن اللام وحدها هي أداة التعريف يظهر في نحو قولك : « قام القوم » فعلى مذهب سيبويه حذفت الهمزة ؛ لتحرك ما قبلها ، وعلى الثاني لم يكن هنا همزة . الهمع (٧٩/١) . وذهب المبرد إلى أن أداة التعريف هي الهمزة ، واللام زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام . وشرح الكافية للرضي (١٣١/٢) ، والتصريح (١٤٨/١) .

(١) تكملة يقتضيها السياق .

(٢) هو ابن مالك في شرح التسهيل (٢٥٤/١) وقد نقله الشارح بمعناه ، ونقل ابن الناظم عن أبيه ذلك في شرح الألفية (٩٩) .

(٣) سبقة ترجمته .

(٤) الإتحاف (٢١٣/١ - ٢١٥) ، والنشر (٤٠٨/١) .

(٥) الإتحاف (٣٦/٢ - ٣٧) ، والنشر في القراءات العشر .

(٦) في المخطوط : المجادر .

تعالى : ﴿ كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ۝ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾ [المزمل: ١٥، ١٦] وإن لم يتقدم له ذكر ، وإنما كان مذكورًا في الأذهان كانت للعهد الذهني ، كقوله تعالى : ﴿ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ ﴾ [الفتح: ١٨] وإن كان حاضرًا مشاهدًا كانت للعهد الحضور ، كقوله تعالى : ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ [المائدة: ٣] وأما الجنسية ، فإن لم تخلفها [(١)] « كل » ، فهي لبيان الحقيقة ، نحو : « الرجل خير من المرأة » ، ولا ينظر فيها إلى الإفراد ، وإذ بعض النساء خير من كثير من الرجال ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ ﴾ [الأنبياء: ٣٠] وإن خلفتها « كل » ، حقيقة ؛ فهي لشمول الإفراد كقوله تعالى ﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ﴾ [العصر: ٢] [(٢)] ، والدليل على الشمول الاستثناء [(٣)] منه ؛ إذ هو معيار العموم .

ويجوز في مصحوبها المفرد أن يراعى لفظه ، فينعت بمفرد [(٤)] مثلًا ، وأن يراعى معناه فينعت بجمع كـ « الدِّرْهَمُ البِيضُ » ، و « الدِّينَارُ الصُّفْرُ » ؛ لشمول خصائص الجنس على وجه المبالغة ، نحو : « أنت الرجل علمًا » أي : كل رجل في العلم ، أي : الحاوي لخصائص الرجال من العلم . انتهى ما يتعلق بـ « أل » المعرفة .

وأما الزائدة ، فقد تكون زيادتها لازمة ، كالتي في علم قارنت وضعه كـ « اللات ، والعُزَّى [(٥)] والسَّمَوْأَل والْيَسَع » [(٦)] ووجه كونها لازمة أنها لما قارنت

---

(١) في المخطوط : « يخلفها » بالياء ، والأفضل ما أثبت .

(٢) ساقطة من المخطوط سهوًا .

(٣) في قوله : ﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ... ﴾ [العصر: ٣] .

(٤) مثل : « أنت الطالب الذكي » ، وتقسيم « أل » إلى عهدية وجنسية هو مذهب الجمهور ، وخالف أبو الحجاج يوسف بن معزوز - من متأخري الأندلسيين - فذكر أن « أل » لا تكون إلا عهدية ، فإذا قلت : الدينار خير من الدرهم ، فمعناه : هذا الذي عهدته بقلبي على شكل كذا خير من الذي عهدت على شكل كذا ، فاللام للعهد أبدًا لا تفارقه ، ولا يبعد عند ابن عصفور أن تسمى الألف واللام اللتان لتعريف عهديتين ؛ لأن الأجناس عند العقلاء معلومة مذ فهموها ، والعهد تقدم المعرفة . ارتشاف الضرب (١/٥١٥) ، والهمع (١/٨٠) .

(٥) اللات : صنم لثقيف كانوا يعبدونه . اللسان (١٢/٣١٧) « لوى » والعزى : شجرة كانت تعبد من دون الله كانت لقريش وبني كنانة ، وقيل : هي تأنيث الأعز كالفضلى والأفضل فهي على حد اللام في الحارث ، وليست بزائدة ، والوجه أن تكون زائدة ؛ لأننا لم نسمع في الصفات العزى كما سمعنا الصغرى والكبرى . اللسان (٩/١٨٨) (عزز) .

(٦) علم نبي ، وقيل : هو يوشع بن نون فتى موسى عليه السلام واختلف فيه فقيل : أعجمي ، و « أل » قارنت ارتجاله ، وقيل : عربي ، و « أل » قارنت نقله من مضارع « وسع » . التصريح (١/١٥٠) ، وحاشية الصبان (١/١٨١) .

الوضع لم يكن للانفكاك عنها سبيل .

واختلفوا في لفظه « الآن » المشار بها إلى الزمان الحاضر . فقال ابن مالك [١] والزجاج [٢] : « أل » فيها زائدة لازمة ، وقالت [٥٧/أ] طائفة [٣] : هي للتعريف ، واختلفوا أيضًا في نحو : « الذي ، والتي » من الموصولات ، فذهبت طائفة [٤] إلى أن تعريفها بالصلة و « أل » فيها زائدة لازمة ، ونحا هذا النحو ابن مالك [٥] ، وذهب آخرون [٦] إلى أن تعريفها بـ « أل » ، وقد تكون زيادتها عارضة ، لتصحيح النظم كقول الشاعر :

---

(١) قال ابن مالك : « وأشرت بقولي : (وربما زيدت فلزمت) إلى نحو : « اليسع ، والآن ، والذي » . شرح التسهيل لابن مالك (٢٦١/١) وقال . الخلاصة (١٦) :

وَقَدْ تُزَادُ لَازِمًا كَاللَّاتِ والآن وَالَّذِينَ ثُمَّ اللَّاتِ

(٢) التصريح (١٥١/١) ، وقال بزيادتها الفارسي ، وهو عند الزجاج مبني ؛ لنيابة الألف واللام عن معنى الإشارة ، والمعنى : أنت إلى هذا الوقت تفعل كذا ، فلم يعرب كما لم يعرب « هذا » . معاني القرآن للزجاج (١٥٣/١) .

(٣) في المخطوط : قال طائفة . وهو مذهب أبي العباس المبرد ، وهو موضوع في أول أحواله بالألف واللام ، فلما خالف أيضًا أخواته المنكورة في التعريف بني لذلك ، وعن السيرافي : إنما بني للزومه موضعًا واحدًا كالحرف ، ومذهب الكوفيين أنه بني ؛ لأن الألف واللام دخلتا على فعل ماض من قولهم : (آن يئين) أي : حان ، وبقي الفعل على فتحته ، ومذهب البصريين أنه ضمن معنى الإشارة ، أي : إلى هذا الوقت . الإنصاف في مسائل الخلاف (٥٢٠/٢ ، ٥٢٣) .

(٤) الهمع (٨٠/١) . وذهب قوم إلى أن تعريف الموصول « بأل » إن كانت فيه ، نحو : الذي ، وإلا فبنيتها ، نحو : من ، وما ، إلا « أيًا » فإنها تتعرف بالإضافة – فعلى أنها تتعرف « بأل » فليست « أل » زائدة . الأشموني بحاشية الصبان (١٨١/١) ، وفي المخطوط « ذهب » « طائفة » دون تاء .

(٥) في أن « أل » والتي ، واللتي ، وفروعهما زائدة . شرح التسهيل (٢٦١/١) . وفي المخطوط : « ونحي » بالياء .

(٦) انظر رقم (٣) .

(٧) من الكامل ، قائله مجهول . الإنصاف (٣١٩/١) ، وأوضح المسالك (١٨٠/١) ، والخصائص (٥٨/٣) ، وشرح الأشموني (٨٥/١) ، وشرح ابن عقيل (١٨٠/١) ، ومغني اللبيب (٥٢/١ ، ٢٢٠) والمقتضب (٤٨/٤) .

اللغة : جنيتك : جنيت لك من جنيت الثمرة جمعتها . أكمؤا : جمع كَمْء على (فَعْل) وهو واحد كَمْأة على غير قياس . وعساقلًا : جمع عُسقول ، وهو نوع من الكمأة ، وأصله : عساقيلا : فحذفت المدة للضرورة . بنات الأوبر : هي كمأة على لون التراب يضرب بها المثل في الرداءة والقلة ، فيقال : إن بني فلان بنات أوبر ، إن يُظن بهم خير فلا يوجد . المقاصد النحوية (٤٩٨/١ – ٤٩٩) ، وشرح شواهد المغني للسيوطي (١٦٦/١) .

المعنى : جمعت لك أكمؤًا وعساقلًا – وهما ضربان من النبات – ونهيتك عن جمع بنات الأوبر .

الشاهد : قوله : بنات الأوبر ، والأصل : « بنات الأوبر » فزيدت « أل » للضرورة ، وقيل : « أل » زائدة =

٢٧٤ - وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤًا وعَسَاقِلا وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ (٧)

وقول الآخر :

٢٧٥ - رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو (١)

وإنما كانت زائدة في الأول ؛ لأنه معرفة بالعلمية ، وإنما كان زائدة في الثاني (٢) ؛ لأنه تمييز ، والتمييز لا يعرف ، وأجاز الكوفيون (٣) أن يعرف التمييز ، فلا تتعين زيادة « أل » .

ويجوز دخول « أل » على بعض الأعلام المنقولة ؛ ليلمح أن أصله كان يقبلها ؛ فلا تدخل على ، نحو : « يَزِيدُ ، وَيَشْكُرُ » ؛ إذ أصلهما الفعل ولا يقبلها ، وأكثر

= للمح الأصل كالحسن والحسين والأحمر ، وقيل : للتعريف كابن اللبون ورد بأنه مسموع بمنع الصرف للعلمية ووزن الفعل ، كابن آوى فأل زائدة . المقاصد النحوية (٤٩٩/١ - ٥٠٠) .

(١) من الطويل . قائله شهاب بن رشيد اليشكري . أوضح المسالك (١٨١/١) ، والدرر (٥٣/١) وشرح الأشموني (٨٥/١) ، وشرح بن عقيل (١٨٢/١) ، والمقاصد النحوية (٥٠٢/١) ، (٢٢٥/٣) ، والهمع (٨٠/١ ، ٢٥٢) .

اللغة : رأيتك : خطاب لقيس بن مسعود بن قيس بن خالد اليشكري ، وهو المراد من قوله : يا قيس : وجوهنا أراد : ذواتنا ، ويجوز أن يراد أعيان القوم . صددت : أعرضت ، ويروى البيت هكذا :

رَأَيتُكَ لَمَّا أن عَرَفتَ جِلادَنا رضِيتَ وَطَبِتَ النَفسَ يَا بكرُ عَنْ عَمرِو

عن عمرو : أي : طابت نفسك عن عمرو الذي قتلناه ، وكان عمرو حميم قيس . المقاصد (٥٠٣/١) .

المعنى : رأيتك يا قيس لما عرفتنا أو عرفت سادتنا أعرضت ، وطابت نفسك عن عمرو الذي قتلناه .

الشاهد : قوله : « وطبت النفس » ؛ حيث زيدت « أل » للضرورة ؛ لأن النفس تمييز ؛ فحقه أن يأتي نكرة على الصحيح .

(٢) ومنه الحديث : « **أَنَّ امرأةً كانت تهراق الدماءَ** » والأصل : تهراق دماؤها ، فأسند الفعل إلى ضمير المرأة مبالغة ، وصار المسند إليه منصوبًا على التمييز ، ثم أدخل عليه حرف التعريف زائدًا . شرح التسهيل لابن مالك (٢٦٠/١) .

(٣) وابن الطراوة ، ومثاله البيت ، وقوله : عَلَامَ مُلِئْتَ الرُّعْبَ والحَرْبُ لَمْ تَقِد ، [الطويل] وقولهم : سفه زيد نفسَه ، وأَلِم رأسَه و ﴿ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا ﴾ [القصص: ٥٨] ، ووجع بطنَه وغُبن فلانٌ رأيَهُ ، وحكى البغداديون أن من العرب من يقول : « قبضت الأحدَ العشرَ الدرهمَ » ، والبصريون يؤولون ذلك على زيادة الألف واللام ، وعلى أن المضافات نصبت على التشبيه بالمفعول به ، أو على إسقاط حرف الجر ، أي : في نفسه ، وفي رأسه ، وفي معيشتها .. أو على التضمين بمعنى فعل متعد كـ « سوأ رأيه ، وشكا بطنَه ، ورأسَه ، وأهلكَ نفسَه ، أو ضيّع أو امتهن نفسه . شرح التسهيل لابن مالك (٣٨٦/٢ - ٣٨٧) ، وارتشاف الضرب (٥١٧/١) ، وهمع الهوامع (٢٥٢/١) .

(٤) وقال بعضهم : إن التي في « اليسع » للمح الأصل ، وليست زائدة ، كالتي في : الآن . همع الهوامع (٨٠/١) ، وجاءت « أل » هنا ؛ لتجعل معناه المنقول منه في ذهن السامع ، فأل في « الحارث » =

دخولها لهذه النكتة على ما أصله صفة كـ « الحسن ، والحارث ، والعباس »[٤] وقَلَّ دخولها لأجلها[١] [في المنقول من مصدر] وعلى ما أصله جامد كـ « الفَضْل[٢] والنُّعْمَان[٣] » وهي فيهما مسموعة وليست بمقيسة[٤] ؛ فلذا لم تدخل على « زيد ، وصالح ، ومعروف »[٥] وإذا قلت : « مررت بالرجل خيرٍ منك » فمذهب الخليل[٦] أن « أل » في الرجل معرفة ، وأن « خير » صفة له على نية الألف واللام ، ومذهب الأخفش[٧] أن « أل » زائدة ، و « الرجل » نكرة ، و « خير » صفة ، والظاهر خلافها بل « الرجل » معرفة و « خير »[٨] بدل ، فلا يلزم خروج عن الظاهر لا في الأول ولا في الثانى إلا أنه يلزم فيه إبدال المشتق من الجامد[٩] ، والأولى خلافه ، وهذا ما يتعلق بباب « أل » ، وهو آخر المعارف التي يتكلم عليها في باب التعريف والتنكير .

وأما المعرفة السادسة ، وهي[١٠] المضاف لشيء مما تقدم ، والمعرفة السابعة ، وهي النكرة المقصودة بالنداء ، فسيأتي كل واحد منهما في بابه ، والله أعلم .

= تجعل مسماه ذاتًا يحصل منها حرث و(أل) في (العباس) تجعل مسماة ذاتًا يحصل منها عبوس كثير في وجه الأعداء وهكذا . حاشية الصبان (١٨٤/١) .

(١) لأجل لمح الأصل . وما بين المعقوفين تكملة يقتضيها السياق .

(٢) مصدر فضل يفضل . اللسان (٢٨٠/١٠) « فضل » .

(٣) اسم للدم ، ولذلك قيل : للشُّقُر شقائق النعمان ، وهو نبات أحمر يشبه الدم . اللسان (٢١٤/١٤) « نعم » .

(٤) في المخطوط : « وهو فيهما مسموع وليس بمقيس » أي : الدخول ، والأفضل ما أثبت .

(٥) لأنها لم تسمع ، واللغة لا تثبت بالقياس ، فلا يقال : المحمد ، ولا الزيد ، ولا الصالح ، ولا المعروف حال العلمية ، ولو سمع لجاز . التصريح (١٥٢/١) .

(٦) قال سيبويه : (وزعم الخليل رحمه الله أنه إنما جر هذا على نية الألف واللام ، ولكنه موضع لا تدخل فيه الألف واللام ..) الكتاب (١٣/٢) . (٧) شرح التسهيل لابن مالك (٢٦١/١) .

(٨) وهو رأي ابن مالك . شرح التسهيل (٢٩/١) .

(٩) المشتق « خير » إذ هو اسم التفضيل ، والجامد « الرجل » .

(١٠) في المخطوط : « وهو » ، وقد غير للتناسب .

عطف البيان

ولما أنهى المصنف الكلام على النعت ، وما يتعلق به من بيان المعرفة والنكرة أخذ يتكلم في العطف فقال : « **باب العطف ، وحروف العطف عشرة ... إلخ** » (١) .

وأقول : العطف ضربان : عطف بيان (٢) وعطف نسق ، فعطف البيان تابع يشبه الصفة في توضيح متبوعه إن كان معرفة ، وتخصيصه إن كان نكرة . فقولنا : « تابع » شمل كل تابع ، وقولنا : « يشبه الصفة » أخرج التوكيد والنسق والبدل ؛ إذ هي لا تشبه الصفة فإنها لا توضح متبوعها في التعريف ولا تخصصه في التنكير ، وأما خروج الصفة فظاهر (٣) ، وهو يتبع ما قبله في أربعة من عشرة كما تقدم في النعت ، فلا يكون ﴿ مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ ﴾ [آل عمران : ٩٧] (٤) عطف بيان لـ « آيات » خلافًا للزمخشري (٥) .

واختلف النحاة هل يكون في النكرات كما قدمته ، أو لا يكون إلا في المعارف ؟ قولان (٦) واختار الأول ابن مالك (٧) وطائفة ، واختار الثاني ابن الحاجب (٨)

---

(١) قال ابن آجروم (... وهي الواو ، والفاء ، وثم ، وأو ، وأم ، وإما ، وبل ، ولا ، ولكن ، وحتى في بعض المواضع ، فإن عطفت بها على مرفوع رفعت ، أو على منصوب نصبت ، أو على مخفوض خفضت ، أو على مجزوم جزمت . تقول : قام زيد وعمرو ، ورأيت زيدًا وعمرًا ، ومررت بزيد وعمرو ، وزيد لم يقم ، ولم يقعد) الآجرومية (٢٠ - ٢١) .

(٢) وسمي به ؛ لأنه تكرار الأول ؛ لزيادة بيان فكأنك رددته على نفسه ، وقيل : لأن أصله العطف فأصل « جاء أخوك زيد » : وهو زيد ، حذف الحرف والضمير ، وأقيم زيد مقامه ، وذلك لا يكون في غير الأسماء الظاهرة ، ويسميه الكوفيون الترجمة . ارتشاف الضرب (٦٠٥/٢) ، وهمع الهوامع (١٢١/٢) .

(٣) بقوله : يشبه الصفة .

(٤) في قوله تعالى : ﴿ فِيهِ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٞ مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ ﴾ [آل عمران : ٩٧] .

(٥) الكشاف (٣٧٩/١) .

(٦) نقل عن البصريين أنه لا يجري إلا في المعارف ، والكوفيون ، والفارسي ، وابن جني ، وجماعة من المتأخرين منهم الزمخشري وابن مالك ذهبوا إلى جواز جريه في النكرات وَمثَّلوا بقوله تعالى : ﴿ مِن مَّآءٖ صَدِيدٖ ﴾ [إبراهيم : ١٦] ، وقوله : ﴿ أَوْ كَفَّٰرَةٞ طَعَامُ مَسَٰكِينَ ﴾ [المائدة : ٩٥] ، و﴿ مِن شَجَرَةٖ مُّبَٰرَكَةٖ زَيْتُونَةٖ ﴾ [النور : ٣٥] وأوله المانعون على البدلية ، واحتجوا بأن الغرض تبيين الاسم المتبوع وإيضاحه ، والنكرة لا يتضح بها غيرها ؛ لأنها مجهول ولا يبين مجهولًا مجهول ، ودفع بأن بعض النكرات قد يكون أخص من بعض والأخص يبين غير الأخص . همع الهوامع (١٢١/٢) ، والتصريح (١٣١/٢) .

(٧) وعلل ذلك بأن قال : (وذلك أن الحاجة داعية إليه في المعرفتين ؛ فهي في النكرتين أشد ؛ لأن النكرة يلزمها الإبهام؛ فهي أحوج ما يبينها من المعرفة ، فتخصيص المعرفة بعطف البيان خلاف مقتضى الدليل) شرح التسهيل (٣/ ٣٢٦) ، وشرح الكافية الشافية (١١٩٤/٣) ، وممن اختاره كذلك ابن الناظم شرح الألفية لابن الناظم (٥١٥) .

(٨) الأنموذج للزمخشري بشرح الأردبيلي (٧٦) ، والمقتصد في شرح الإيضاح (٩٢٧/٢) ، وأوضح =

وطائفة، مثال وروده في المعارف قول الشاعر :

٢٧٦ - أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ (١)

فـ « عمر » تابع لـ « أبي حفص » في واحد من وجوه الإعراب وهو الرفع، وفي واحد من وجوه الإفراد والتثنية والجمع، وهو الإفراد [٥٧/ب] وفي واحد من وجهي التعريف والتنكير، وهو التعريف، وفي واحد من وجهي التذكير والتأنيث، وهو التذكير، فقد تبعه (٢) في أربعة من عشرة. ومثال وروده في التنكير إن قيل به [أَوْ كَفَارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ] (٣) في قراءة من نون « كفارة » ورفع « طعامًا » فـ « طعام » عطف بيان لـ « كفارة » فهو تابع لها في الرفع والإفراد والتنكير ويشكل الرابع إلا أن يقال : تأنيث الكفارة مجازي فلا يضر، فإن قيل : ما الفرق بين عطف البيان والنعت ؛ لأن كليهما يوضح متبوعه إن كان معرفة، ويخصصه إن كان نكرة ؟

قيل : الفرق أن الغالب في عطف البيان أن يكون في الجوامد، والغالب في النعت أن يكون في المشتقات (٤)، وهذا القدر كاف.

ولا يشترط كونه أعرف من متبوعه خلافًا للزمخشري (٥) والجرجاني ؛ لأن سيبويه (٦) قال في « يا هذا ذَا الجُمَّة » : إن « ذا الجُمَّة » عطف بيان لاسم الإشارة مع أن المضاف لـ « ذي الأداة » دون اسم الإشارة في التعريف.

واعلم أن كل ما جاز أن يكون عطف بيان جاز أن يكون بدل كل من كل، إلا إذا امتنع إحلال الثاني محل الأول أو امتنع (٧) الاستغناء عن الثاني، ومثال الأول : « يا زيدُ

= المسالك (٣٤٨/٣).

(١) سبق التعليق عليه.

(٢) في المخطوط : تتبعه.

(٣) وقراءة التنوين مع رفع « طعام » قراءة غير المدنيين [نافع وأبي جعفر] وابن عامر، فقد قرءوا بعدم التنوين وجر « طعام ». النشر في القراءات العشر (٢٥٥/٢).

(٤) ومن الفروق : أن النعت يكون أعم من المنعوت، ولا يكون أخص منه، ولا يلزم ذلك في عطف البيان ألا ترى أنك تقول : مررت بأخيك زيد، وزيد أخص من أخيك، وأن النعت يجوز فيه القطع، فينتصب بإضمار فعل أو يرتفع بإضمار مبتدأ، ولا يجوز ذلك في عطف البيان، وأن عطف البيان لا يكون إلا في المعارف، والنعت يكون فيها وفي النكرات، وهذا الفرق على رأي البصريين. شرح (٧٢/٣).

(٥) شرح الكافية الشافية لابن مالك (١١٩٣/٣)، وشرح المفصل لابن يعيش (٧١/٣)، والهمع (١٢١/٢)، والتصريح (١٣٢/٢).

(٦) الكتاب (١٨٨/٢). والجمة : هي مجتمع شعر الرأس، أو الشعر الكثير. اللسان (٣١٧/٢) « جمم ».

(٧) في المخطوط : « وامتنع »، والأفضل ما أثبت.

الحارثُ » فإن « الحارث » لا يصلح أن يكون بدلًا ؛ إذ لا يباشر حروف النداء ؛ لأنه لا يجمع بين « يا » و « أل » إلا في بعض الصور ، وليس هذا منها ، وكان قولك : « يا زيد بِشْرًا » إذ يمتنع في « بشر » أن يكون بدلًا ؛ لأنه لا يحل محل الأول ؛ إذ لو أحللته محله ؛ لضممت من غير تنوين ، والغرض أنه منصوب منون ومن هذا النمط قول المرَّار [١] :

٢٧٧ – أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرٍ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعًا [٢]

فـ « بشر » لا يجوز أن يكون بدلًا من « البكري » ؛ إذ لو جعلته بدلًا منه لأحللته محله ، فتكون الصفة المقرونة بـ « أل » مضافة لغير ما فيه « أل » ، والجمهور يمتنعون منه ، والذي يجيز إضافة الصفة المقرونة بـ « أل » إلى كل معرفة كـ « الفراء » [٣] يجيز أن يكون « بِشْر » بدلًا .

ومثال الثاني [٤] : « هند قام زيد أخوها » فـ « هند » مبتدأ ، و « قام زيد » خبره ، ولا يجوز أن يكون أخوها بدلًا من « زيد » ؛ إذ البدل على نية تكرار العامل ، فتخلو جملة الخبر عن ضمير يربطها بالمبتدأ ، وهو باطل ؛ فتعين كون « أخوها » بيانًا ؛ إذ ليس على نية تكرار العامل على الصحيح ، فالثاني من تمام الأول ، فيكون العائد موجودًا ، وهو المطلوب [٥] .

---

(١) هو : المرَّار بن سعيد الفقعسي من بني أسد ، من شعراء الدولة الأموية ، وقد أدرك العباسية ، وكان مفرط القِصر ضئيلًا ، ينسب تارة إلى فقعس ، وهو أحد آبائه الأقربين ، وتارة إلى أسد بن خزيمة بن مدركة ابن إلياس بن مضر وهو جده الأعلى . الشعر والشعراء (٦٩٩/٢ - ٧٠١) ، وخزانة الأدب (١٩٦/٢) .

(٢) من الوافر . قائله المرار الأسدي . ديوانه (٤٦٥) . خزانة الأدب (٢٨٤/٤) (١٨٣/٥ ، ٢٢٥) ، والدرر (١٥٣/٢) ، والكتاب (١٨٢/١) ، والهمع (١٢٢/٢) .

اللغة : بشر : هو بشر بن عمرو ، وكان قد جرح ولم يعلم جارحه .

المعنى : أنا ابن الذي ترك بشرًا ، بحيث تنتظر الطيور أن تقع عليه إذا مات ؛ وذلك لأن الطيور لا تتناوله ما دام به رمق . المقاصد النحوية (١٢١/٤) .

الشاهد : قوله : « بشر » ؛ حيث لزم أن يكون عطف بيان للبكري ، ولا يجوز أن يكون بدلًا من البكري ؛ لأنك لو أحللته مكانه ؛ لأضيف إلى التارك وهو بأل ، و « بشر » مجرد عنها ، وهذا لا يجوز .

(٣) لإجازته إضافة الصفة المقرونة بأل إلى جميع المعارف ، نحو : الضارب زيد . التصريح (١٣٣/٢) ، والأشموني بحاشية الصبان (٨٧/٣) .

(٤) وهو امتناع الاستغناء عن الثاني ، وهو « أخوها » في المثال المذكور .

(٥) ومن المسائل المستثناة من جواز البدلية : أن يضاف أفعل التفضيل إلى عام ، ويتبع بقسمي ذلك العام ، ويكون المفضل أحد قسمي ذلك العام ، نحو : « زيد أفضلُ الناسِ الرجالِ والنساء » ، فلا يقال : « زيد أفضل النساء » أو أن يتبع موصوف « أيّ » بمضاف ، نحو : يا أيُّها الرجلُ غلامَ زيدٍ ، أو أن يُفَصَّل مجرور « أيٍّ » نحو قولهم : « أيُّ الرجلين زيدٍ وعمرٍو أفضلُ ؟ لأنَ « أيًّا » لا تضاف إلى المعرفة المفردة إلا إذا كان بين « أيٍّ » =

عطف النسق

وأما عطف النسق [١] ، فهو تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه يتوسط بينهما أحد الحروف الآتي ذكرها ، فقولنا : « تابع » يتناول كل تابع ، وقولنا : « مقصود بالنسبة » يخرج النعت والتوكيد والبيان ؛ لأنهن مكملات لا مقصودات بالنسبة ، وقلنا : « مع متبوعه » مخرج للبدل ؛ لأنه مقصود بالنسبة وحده وسلم الحد لعطف النسق ، وأما قولنا : « **يتوسط بينهما .. إلخ** » فخاصةَ بيّنا بها أن عطف النسق لا يكون إلا كذلك ، وربما يشكل هذا التعريف بالمعطوف [٥٨/أ] بـ « بل » في الإيجاب ؛ لأنه مقصود بالنسبة دون ما قبله ؛ إذ مع السكوت عن المتقدم ونقل حكمه لما بعده لم يكن منسوبًا إليه شيء ، وصار كأنه عدم إلا أن يقال : كان منسوبًا إليه قبل النقل ، وهذا القدر كاف فحينئذٍ يندفع الإشكال وينبغي أن تلتمس [٢] جوابًا إذا أشكل عليك غيرها ، وهذا الذي ذكرناه بناء على أن حروف العطف تشترك لفظًا ومعنى ، وهو رأي [٣] ، وأما على التفصيل الآتي فلا .

= والمضاف جمع مقدر ، مثل : « أيِّ زيدٍ أحسنُ ، أي أجزائه ، أو عطف على « أيّ » مثلها ، نحو [الكامل] :

أَيِّـي وَأَيُّـكَ فَـارِسُ الأَحْـزَابِ

ومنها أن يفصل مجرور « كِلَا » نحو : كِلَا أخويك زيدٍ وعمرٍو قال ذلك ؛ لأن « كِلَا » لا تضاف إلى مفرق ، وإنما تضاف إلى مثنى غير مفرق وشذ [البسيط] :

كِلَا أَخِي وَخَلِيلِي وَاجِدِي عَضُدًا

ومنها أن يتبع المنادى المضمون باسم الإشارة ، نحو : « يا زيدُ هذا ، ومنها : أن يتبع المضاف على سبيل التفصيل بما هو مضاف ، وما هو مفرد ، نحو قوله [الطويل] :

أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلَا

ومنها : أن يتبع موصوف « أيّ » في النداء بمنون ، نحو : يا أيها الرجلُ زيدٌ ومنها : أن يتبع اسمُ الجنس المقرونُ بأل المنادى المضمومَ ، نحو : يا زيدُ الرجلُ ، ويا غلامُ الرجلُ الصالحُ . ارتشاف الضرب (٦٠٦/٢ - ٦٠٧) ، والتصريح (١٣٣/٢) ، وهذه المستثنيات مبنية على أن البدل لابد أن يحل محل المبدل منه ، قيل : وفيه نظر ؛ لأنهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الأوائل ، فقد جوزوا أن يكون أنت في : « إنك أنت » بدلًا مع أنه لا يقال : إن أنت ، وفي نعم الرجل زيد أن يكون « زيد » بدلًا من الرجل ، ولا يقال : « نعم زيد » في هذا الأسلوب ، ثم إن المبدل منه على مذهب سيبويه ليس مهدرًا بالكلية ، فقد يحتاج إليه لغرض نحو : « زيد رأيت غلامهَ رجلًا صالحًا ، فلو ذهبت تهدر الأول لم يصح كلامك » . التصريح (١٣٣/٢) .

(١) النسق عبارة الكوفيين ، وأكثر ما يقول سيبويه : باب الشركة . الكتاب (٤٣٥/١) ، وارتشاف الضرب (٦٢٩/٢) ، والنسق اسم مصدر بمعنى المفعول ، يقال : نسقت الكلام أنسقه ، عطفت بعضه على بعض ، والمصدر بالتسكين ، وقيل : المصدر بالتحريك ، وقيل : النسق بمعنى الطريقة ، والإضافة لأدنى ملابسة أي عطف اللفظ الذي جيء به على نسق الأول وطريقة . حاشية الصبان (٨٩/٤) .

(٢) في المخطوط : « يلتمس » بالياء .

(٣) التفصيل هو أن حروف العطف في المعنى على أربعة أقسام : قسم يجمع الشيئين في الحكم ، وهو =

وحروف العطف « الواو ، والفاء ، وثُمَّ ، وحتى » - خلافا للكوفيين [١] في الأخير - وأو ، وأم ، وإما الثانية في قولك : « تزوج إما زينب إما أختها » مثلًا - على خلاف في هذه الأخيرة [٢] أيضًا وبل ، ولا ، ولكن - خلافًا ليونس [٣] في الأخيرة - وليس عند الكوفيين [٤] ، و « إلَّا » عند الأخفش [٥] والفراء و « أي » المفسرة عند صاحب [٦] المستوفَى .

= الواو ، والفاء ، وثم ، وحتى ، والثاني : يردد الحكم بينهما ، وهو أو ، وإما ، وأم . والثالث : يخص الثاني ، وهو بل ، ولكن ، والرابع : يخص الأول ، وهو لا . الغرة المخفية (٣٨٩/١) .

(١) ذهب الكوفيون إلى أنها ليست بحرف عطف ، ويعربون ما بعدها بإضمار ، والعطف بها . رواه سيبويه وأبو زيد وغيرهما عن العرب لكن ذلك لغة ضعيفة ، ولذا قال الأخفش : (وزعموا أن قومًا ، يقولون : جاءني القوم حتى أخوك وضربت القوم حتى أخاك ، وليس بالمعروف) . ارتشاف الضرب (٦٣١/٢) .

(٢) أي : إما وهي التي تدخل عليها الواو ، فمذهب يونس وابن كيسان وأبي علي . أنها ليست عاطفة ، وأن العطف بالواو لا بإما ؛ إذا قلت : قام إما زيدٌ وإما عمرٌو ، وذكر ابن عصفور اتفاق النحاة على إن « إما » الأولى والثانية ليستا من حروف العطف ، ومذهب ابن مالك أنها ليست عاطفة ؛ لأنها لا تذكر إلا ومعها الواو ، وثبوت عطفية الواو بدون إما ، وعطفية « إما » بدون الواو غير ثابتة ، وقد عد سيبويه « وإما » من حروف العطف ، وأوله المانعون على أنه أطلق ذلك مجازًا لما كانت « إما » صاحبة المعنى ومخرجة للواو عن الجمع ، وذهب بعض المتأخرين إلى أن الواو عطفت إما على إما ، وإما الثانية عطفت الاسم على الاسم ، وقال الرماني : (إما الثانية حرف عطف) . الكتاب (٤٣٥/١) ، وارتشاف الضرب (٦٢٩/٢ - ٦٣٠) ، وشرح التسهيل لابن مالك (٣٤٤/٣) .

(٣) مذهب يونس أن : « لكن » ليست عاطفة ، بل هي حرف استدراك والعطف بالواو ، ومذهب أكثر النحويين ومنهم الفارسي أنها حرف عطف ، ولا تحتاج إلى الواو ، تقول : ما قام زيد لكن عمرو ، وقيل : إنها عاطفة ، ولا بد من الواو وهو اختيار ابن عصفور ، وقيل : عاطفة وأنت مخيَّر بين أن تأتي بالواو أو لا ، وهو قول ابن كيسان ، وقيل : العطف من عطف الجمل ، والواو هي العاطفة تقول في : ما قام سعيد ، ولكن سعد ، التقدير : ولكن قام سعد وقيل : لا يجوز : ما قام زيد ولكن عمرو ؛ لأنه لا يجمع بين حرفي عطف . ارتشاف الضرب (٦٢٩/٢) .

(٤) همع الهوامع (١٣٨/٢) وحكاه ابن عصفور عن البغداديين ، تقول « ضربت عبدَ اللَّه ليس زيدًا ، وقام عبد اللَّه ليس زيدٌ ، ومررت بعبد اللَّه ليس زيدٍ » . ارتشاف الضرب (٦٣٠/٢) ، وشرح الجمل الكبير لابن عصفور (٢٢٥/١) .

(٥) وجعل الأخفش من ذلك قوله تعالى : ﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ ﴾ [البَقَرَة: ١٥٠] ، وجاز ذلك الفراء في قوله تعالى : ﴿ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ ﴾ [هود: ١٠٧] أي : ما شاء ربك ، ورد بقولهم : ما قام إلا زيد ، وليس شيء من أحرف العطف يلي العوامل . ارتشاف الضرب (٦٣٠/٢) ، وشرح التسهيل لابن مالك (٣٤٥/٣) ، وهمع الهوامع (١٣٨/٢) .

(٦) قال ابن مالك : (وجعل صاحب المستوفى « أَيْ » : التفسيرية حرف عطف في نحو : مررت بغضنفر أي أسد ونهيتك عن الوني أي الفتور ، والصحيح أنها حرف تفسير ، وما يليها من تابع عطف بيان موافق ما قبلها في التعريف والتنكير) . شرح التسهيل لابن مالك (٣٤٧/٣) ، ورد بأن حرف العطف في غير توكيد حقه أن يباين ما قبله وحقه ألا يطرد حذفه ، وأي يصلح سقوطها ، وهذا مذهب الكوفيين أيضًا ،

وهذه الحروف في عطفها على ضربين : ضرب يشرك في اللفظ خاصة ، وهي : « بل ، ولا ، ولكن ، وليس ، وإلَّا » ، وضرب يشرك في اللفظ وفي المعنى ، وهذا الضرب على قسمين :

قسم يشرك في اللفظ وفي المعنى بشرط ، وهو : « أو ، وأم » ، وشرطهما أن لا يقتضيا إضرابًا (١) ، وقسم يشرك في اللفظ وفي المعنى من غير شرط ، وهو : « الواو ، والفاء ، وثُمَّ ، وحتى ، وأَيْ ، وإما الثانية » .

فأما « الواو » على الصحيح (٢) فلمطلق الجمع ، وليست لترتيب ولا معيَّة فتعطف لاحقًا على سابق ، نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ كَمَآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ نُوحٖ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعۡدِهِۦۚ ﴾ [النساء: ١٦٣] ، وسابقًا على لاحق نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدۡ أُوحِيَ إِلَيۡكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكَ ﴾ [الزمر: ٦٥] . فلو كانت للترتيب لم يكن للتقييد بالبعدية في الأولى فائدة ، ويحصل التناقض (٣) في الثانية وهو باطل ، فإن قيل : فائدته التأكيد في الأولى ؟ قلنا : التأسيس خير منه فلا يعدل عنه إلا لدليل ، فإن قيل : هي للترتيب إلا أنها تُجُوِّزَ بها في الآية الثانية لقرينة القبلية ، قلنا : الأصل عدم المجاز ، فلا ينبغي العدول إليه مع إمكان الحقيقة ، ويجوز أن يعطف بها للمعية ، نحو قوله تعالى :

= ووافقهم أبو جعفر وابن السكاك الخوارزمي من أهل المشرق . شرح التسهيل لابن مالك (٣/٣٤٧) ، وارتشاف الضرب (٢/٦٣١) ، وهمع الهوامع (٢/١٣٨) ، وصاحب **المستوفى** هو : علي بن مسعود بن محمود بن الحكم الفرُّخان أكثر أبو حيان من النقل عنه . والمستوفى كتاب في النحو . بغية الوعاة (٢/٢٠٦) .

(١) لأن القائل : « أزيد في الدار أم عمرو » أشركهما في اللفظ والمعنى ، والإضراب يشركهما في اللفظ فقط ، وهو مخالف لما يعطيه اللفظ ؛ لأن القائل يجهل تعيين أحدهما ، فمن أين يأتي الإضراب ؟! شرح التسهيل لابن مالك (٣/٣٤٨) ، والتصريح (٢/١٣٤) ، وكثير من النحويين قد جعل « أم ، وأو » من المشركين في اللفظ فقط . ونسب إلى الجمهور في التصريح (٢/١٣٤) ولعلهم نظروا إلى الهدف منهما وهو تعيين أحدهما ، والإضراب عن الآخر ، وعلى الأول ابن مالك . شرح التسهيل (٣/٣٤٨) .

(٢) خلافًا للفراء ، وهشام ، وثعلب ، والربعي ، وقطرب ، والكسائي ، وابن درستويه في زعمهم أنها للترتيب ، ورد بقوله تعالى : ﴿ وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا وَقُولُواْ حِطَّةٞ ﴾ [البقرة: ٥٨] ، وقوله في موضع آخر : ﴿ وَقُولُواْ حِطَّةٞ وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا ﴾ [الأعراف: ١٦١] والقصة واحدة ، وعن ابن كيسان أنها للمعية حقيقة ولغيرها مجازًا ، وقيل : عكسه وهو للرضي ، وعند ابن مالك هي للمعية أرجح عند عدم القرائن ، وللتأخر احتمالًا متوسطًا ، وللتقدم احتمالًا قليلًا . والصحيح أنها لمطلق الجمع ؛ لأنها قد عطفت متقدمًا على متأخر ، مثل قوله تعالى : ﴿ كَذَٰلِكَ يُوحِيٓ إِلَيۡكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكَ ﴾ [الشورى: ٣] ، والهمع (٢/١٢٩) ، وشرح التسهيل (٣/٣٤٨ - ٣٤٩) ، وشرح التصريح (٢/١٣٥) ، وفي المخطوط « لمطلق الجمع » دون فاء .

(٣) أي : النقص .

﴿ فَأَنجَيْنَٰهُ وَأَصْحَٰبَ ٱلسَّفِينَةِ ﴾ [العنكبوت: ١٥] .

وتنفرد « الواو » بمسألة عن حروف العطف وهي (١) العطف على شيء لا يستقل بالحكم وحده ، نحو : « تخاصم زيدٌ وعمرٌو » ، و « جلست بين زيد وعمرٍو » فـ « زيد » في هذين المثالين ، وما ضاهاهما لا يستقل بالحكم ؛ إذ لا يصح أن تقول : « تخاصم زيد ، وجلست بين زيد » من غير ذكر تابع ، فإذا لا يعطف عليه إلا بالواو ، ومن أجل هذا اعترض الأصمعي (٢) قول امرئ القيس :

٢٧٨ - قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ بِسُقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ (٣)

وقال : الصواب أن يكون بـ « الواو » ، وقد أجيب عنه بأن تقديره : « بين أماكن الدخول ؛ فأماكن حومل » فهو بمثابة « اختصم الزيدون فالعمرون » ؛ وهذا مما يصح فيه العطف بـ « الفاء » ، لجواز استقلال المتبوع بالحكم .

---

(١) في المخطوط : « هو » ، والأفضل ما أثبت .

(٢) رواه الأصمعي : (بين الدخول وحومل) ، وقال : (لا يقال : « رأيتك بين زيد فعمرو ») ، وقال الفراء : (بين الدخول فحومل) معناه : بين أهل الدخول فأهل حومل ؛ فلذلك جاز أن يكون المنسوق بالفاء . شرح القصائد السبع الطوال للأنباري (١٩) ، فعلى ذلك فهو جائز ؛ لأن قولك : « بسقط اللوى بين أهل الدخول » جائز مع استقلاله عن « حومل » ، وقيل : بين مواضع الدخول ، وقال بعضهم : التعدد حكمي ، فلا تقدير ؛ لأن « الدخول » مكان يجوز أن يشتمل على أمكنة متعددة ، كما تقول : قعدت بين الكوفة ، تريد : بين دورها وأماكنها شرح التصحيح (١٣٥/٢ - ١٣٦) ، **والأصمعي هو** : عبد الملك بن قُريب بن علي بن أصمع ، كان من أروى الناس للرجز ، وأوثقهم في اللغة ، وأسرعهم جوابًا توفي سنة ستة عشرة ومائتين . طبقات النحويين واللغويين (١٦٧ - ١٧٥) ، ومراتب النحويين (٤٦ - ٦٥) ، وتاريخ بغداد (٤١٠/١٠ - ٤٢٠) ، وجمهرة أنساب العرب (٤٤٥) .

(٣) من الطويل . قائله امرؤ القيس . ديوانه (٨) . الإنصاف (٦٥٦/٢) ، وأوضح المسالك (٣٥٩/٣) ، وخزانة الأدب (٣٣٢/١) ، (٢٢٤/٣) ، وشرح الأشموني (٤١٧/٢) ، والصاحبي في فقه اللغة (١١٠) ، والكتاب (٢٠٥/٤) ، والهمع (١٣١/٢) .

اللغة : قفا : على خطاب الاثنين أو واحد بصيغة الاثنين ، كقوله : ﴿ أَلْقِيَا فِى جَهَنَّمَ ﴾ [ق : ٢٤] مخاطبًا مالكًا أو الأصل : قِفَنْ بنون التوكيد الخفيفة ، فأبدلت ألفًا بينة إجراء الوصل مجرى الوقف . بسقط اللوى : منطقة الرمل .

الشاهد : قوله : « بين الدخول فحومل » ؛ حيث جاءت الفاء في موضع الواو ، وهذا غير جائز على ظاهرة ، وأما على تقدير مضاف : أي بين أماكن الدخول وأماكن حومل فهم جازئ ؛ إذ يصح لكل من الطرفين أن يستقل عن الآخر .

وأما « الفاء » ، فهي للترتيب [١] والتعقيب ، وكثيرًا ما تكون للسببية إن كان [٥٨/ب] المعطوف جملة ؛ فإذا قلت : « جاء زيد فعمرو » دلت الفاء على أن عمرًا كان مجيئه بعد مجئ « زيد » لا قبله ولا معه ، وإن كان في أثره وليس متراخيًا عنه ، ومثال مجيئها للسببية قوله تعالى : ﴿ فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيۡهِۖ ﴾ [القصص : ١٥] فـ « الفاء » فيهما للسببية ؛ لأن الموت كان مسببًا عن الوَكْز [٢] والوكز مسبب عن الاستغاثة ، وقد وجد الشرط ، وهو كون المعطوف جملة .

وتنفرد « الفاء » بجواز عطفها مفصلًا على مجمل هو هو من حيث المعنى ، نحو : « **تَوَضَّأَ فَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ** » [٣] الحديث ، وبأن تعطف شيئًا لا يجوز أن يكون صلة على شيء هو صلة مثاله : « الذي يطيرُ فيغضب زيدٌ الذبابُ » فـ « الذي » موصول ، وهو مبتدأ ، وصلته « يطير » ، وفيه ضمير يربطه بالموصول ، و « الفاء » عاطفة ، و « يغضب » فعل مضارع ، و « زيد » فاعله ، وهذه الجملة من الفعل والفاعل لا يجوز أن تكون صلة لخلوها من عائد يربطها بالموصول ، وإنما اختصت « الفاء » بالعطف هنا ؛ لما فيها من معنى السببية المغنية عن العائد ، وأما « الذباب » فخبر المبتدأ .

ويجوز أن تعطف « الفاء » شيئًا هو صلة على شيء لا يصلح أن يكون صلة مثاله : « الذى يقوم أخوك فيغضب زيدٌ » فـ « الذي » مبتدأ موصول ، و « يقوم أخوك » جملة من فعل وفاعل لا يصح أن تكون صلة للموصول ؛ لخلوها من العائد ، و « الفاء » عاطفة ، و « يغضب » فعل مضارع ، وفاعله مستتر ، وهذه الجملة هي الصلة ؛ لاشتمالها علي العائد المستتر ، فقد عطفت « الفاء » شيئًا هو صلة على شيء لا يصلح أن يكون صلة ، وأما « زيد » فخبر المبتدأ ، ومثل الصلة في هذا الحكم الخبر والنعت والحال ، مثال الخبر قوله تعالى : ﴿ أَلَمۡ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ

---

(١) هذا مذهب الجمهور ، وذهب الجرمي إلى أنها للترتيب إلا في الأماكن والمطر ، فلا ترتيب فيهما ، تقول : عفا مكان كذا ، فمكان كذا ، وإن كان عفاؤهما في وقت واحد ، ونزل المطر مكان كذا فمكان كذا ، وإن كان نزوله فيهما في وقت واحد ، وزعم الفراء أن ما بعد الفاء قد يكون سابقًا ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَكَم مِّن قَرۡيَةٍ أَهۡلَكۡنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأۡسُنَا ﴾ [الأعراف : ٤] فمجيء البأس سابق للهلاك ، وأجيب بأن المعنى : أردنا إهلامها ، أو بأنها للترتيب الذكري لا الوجودي . ارتشاف الضرب (٦٣٦/٢) ، والهمع (١٣١/٢) .

(٢) الوكز : أن يضرب بجُمع كفه . اللسان (٣٨٣/١٥) « وكز » .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب : الوضوء – باب : غسل الوجه باليدين من غرفة واحدة . (٤٤/١) .

ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾ [الحج: ٦٣] (١) « فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً » (٢) لا تصلح أن تكون خبرًا ؛ لخلوها من العائد وقد عطفتها « الفاء » على الخبر (٣) ، وعكسه قول الشاعر :

٢٧٩ - وَإِنْسَانُ عَيْنِي يَحْسِرُ الْمَاءُ تَارَةً فَيَبْدُوا وَتَارَاتٍ يَجِمُّ فَيَغْرَقُ (٤)

وقس على هذه الأمثلة ما أشبهها في النعت والحال (٥) ، ولكون « الفاء » مختصة بعطف ما لا يكون صلة أو خبرًا أو حالًا أو نعتًا على ما يكون كذلك ، وبالعكس امتنع أن يقال : « ما زيد بقائم أو قائمًا ، ولا قاعد عمرو » إلا برفع « قاعد » ؛ إذ

---

(١) وجعل ابن عطية « فتصبح » خبرًا ، والفاء عاطفة ولم ينصب « فتصبح » ؛ لأن التقرير بأداة الاستفهام ، كالنفي المحض في الجواب يثبت ما دخلته الهمزة ، وينتفي الجواب ؛ فيلزم من هذا إثبات الرواية ، وانتفاء الاخضرار ، وهو خلاف المقصود ، وجواب الاستفهام ينعقد منه مع الاستفهام شرط وجزاء ؛ فالتقدير : إن ترى إنزال المطر تصبح الأرض مخضرة ، وهذا فاسد ؛ لأن اخضرار الأرض ليس مترتبًا على علمك أو رؤيتك ، إنما مترتب على الإنزال ، وإنما عبر بالمضارع ؛ لأن فيه تصويرًا للهيئة التي عليها الأرض ، والماضي يفيد انقطاع الشيء . البحر المحيط (٣٥٦/٦) .

(٢) تكملة يقتضيها السياق . (٣) جملة أنزل .

(٤) من الطويل . قائله ذو الرمة . ديوانه (٤٦٠) . ونسب لكثير ، وليس في ديوانه . أوضح المسالك (٣٦٢/٣) ، وخزانة الأدب (١٩٢/٢) ، والدرر (٧٤/١) ، والمحتسب (١٥٠/١) ، والهمع (٩٨/١) .

اللغة : إنسان عيني : المثال الذي في السواد . يحسر : يكشف . يجم : من الجموم ، وهو الكثرة والجمع العظيم . المقاصد النحوية (٥٧٩/١) .

المعنى : أن الماء يكشف إناسن العين تارة ، وتارة يكثر الماء ، فيغرق هذا الإنسان ولا يظهر .

الشاهد : قوله : « يحسر الماء » ؛ حيث وقعت هذه الجملة خبرًا عن إنسان عيني وخلت من الرابط ، وجاز ذلك ؛ لأنه عطف عليها جملة مشتملة على رابط « فيبدو » هذه الخاصية من خواص الفاء ، وقدر بعضهم « إن » شرطيةً محذوفة ، والتقدير : « إن يحسر » ، فلما حذفت ارتفع الفعل ؛ لأنه يجوز في الشرط إذا وقع خبرًا أن يكون الرابط في الجواب لا الشرط ، نحو : زيد إن تقم هند يغضب . وقال أبو حيان : لا حاجة لتقدير ذلك ، وذكر التخريج الأول ، وخرجه العيني بتخريجين : **أحدهما** أن « أل » أغنت عن الرابط في « الماء » ، والأصل : يحسر ماؤه ، **والثاني** أن يكون الضمير محذوفًا ، والتقدير : يحسر الماء عنه تارة فيبدو . المقاصد النحوية (٤٤٩/٤) .

(٥) مثال : النعت : « مررت برجل يبكي فيضحك عمرو ، ومررت برجل يبكي عمرو فيضحك هو » فقد عطفت الفاء في الأول جملة لا يصلح كونها صفة لرجل ، لخلوها من عائد يعود على الموصوف ، وفي الثاني عطفت على جملة لا يصلح كونها صفة لخلوها من العائد ، ومثال الحال : « عهدت زيدًا يغضب فيطير الذباب ، وعهدته يطير الذباب فيغضب هو » قال ابن هشام : (ويجب على هذا أن ما يدعى أن الفاء في ذلك وفي نظائره ، قد أخلصت لمعنى السببية ، وأخرجت عن العطف ، كما أن الفاء كذلك في جواب الشرط) . مغني اللبيب (٥٥٥) ، والتصريح (١٤٠/٢) .

لو جررته أو نصبته ؛ لكان عطفًا على الخبر ، فيكون خبرًا ، ولا يصلح لذلك ؛ لخلوه عن العائد لرفعه الظاهر ، وإنما جاز الرفع للاستئناف .

وأما « ثمَّ » فللترتيب والتراخي ، فإذا قلت : « جاء زيد ، ثم عمرو » اقتضت « ثم » أن مجيء « عمرو » بعد مجيء « زيد » ، وأنه ليس في فوره ، بل متراخ عنه .

وربما وقعت « ثم » موقع « الفاء » فأفادت التعقيب ، كقول الشاعر :

٢٨٠ - كَهَزِّ الرُّدَيْنِي تَحْتَ العَجَاجِ جَرَى فِي الأَنَابِيبِ ثُمَّ اضْطَرَبْ [(١)]

أي : فاضطرب .

وقد تقع « الفاء » موقع « ثُمَّ » فتفيد التراخي ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحْوَىٰ ﴾ [الأعلى: ٤، ٥] : « ثم جعله » [٥٩/أ] قال بعضهم [(٢)] ومنهم [(٣)] من يجعلها عاطفة على مقدر ، أي : فمضت مدة فجعله غثاء .

وأما « حتى » فلا تعطف إلا اسمًا ، ولا يكون إلا ظاهرًا ، ولا يكون إلا غاية وبعضًا ، نحو : « أكلت السمكةَ حتى رأسَها » فـ « رأسها » اسم ظاهر غاية ، بعض ، والغاية إما في شَرَف وإما في خِسَّة ، مثال : الخسة : « فلان شتمه الناسُ حتى النساءُ والصبيانُ » ومثال الشرف : « مات الناسُ حتى الأنبياءُ والملوكُ » .

وأما « أو » فتارة تعطف في الطلب ، وهي حينئذٍ للتخيير أو الإباحة ، مثال التخيير : « خذ من مالي درهمًا أو دينارًا » ، ومثال الإباحة : « جَالِسِ الحسنَ أو ابنَ سيرينَ » ، والفرق بينهما امتناع الجمع بين متعاطفيها في الأول دون الثاني ، وتارة

---

(١) من المتقارب . قائله أبو دؤاد الإيادي . ديوانه (٢٩٢) . أوضح المسالك (٣٦٣/٣) ، والدرر (١٧٤/٢) ، وشرح الأشموني (١٧٤/٢) ، ومغني اللبيب (١١٩/١) ، والهمع (١٣١/٢) .
اللغة : الرديني : الرمح ، نسبة إلى امرأة تسمى « رُدَيْنَة » كانت وزوجها سمهر يقوِّمان القنا بخط هجر . والعجاج : الغبار . والأنابيب : جمع أنبوبة ، وهي ما بين كل عقدتين من القصب .
المعنى : يقول : إذا هززت الرمح جرت تلك الهزة فيه حتى يضطرب كله ، فكذلك هذا لفرس ، ليس فيه عضو إلا وهو يعين ما يليه ، ولم يرد الاضطراب ولا الرعدة . شرح شواهد المغني للسيوطي (٣٥٩/١) .
الشاهد : قوله : « ثم اضطرب » ؛ حيث استعمل « ثم » موضع الفاء ، فإن الهز إذا جرى في الأنابيب اضطرب الرمح ، ولم يتراخ ذلك . المقاصد النحوية (١٣٣/٤) .

(٢) ارتشاف الضرب (١٣٨/٢) ، وجعل منه قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن طِينٍ ۝١٢ ثُمَّ جَعَلْنَٰهُ نُطْفَةً فِى قَرَارٍ مَّكِينٍ ۝١٣ ثُمَّ خَلَقْنَا ٱلنُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ عِظَٰمًا فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَٰمَ لَحْمًا ﴾ [المؤمنون: ١٢- ١٤] . شرح التسهيل لابن مالك (٣٥٤/٣) .

(٣) شرح الألفية لابن الناظم (٥٢٥) .

تعطف في الخبر وتكون حينئذٍ للشك أو الإبهام أو التفصيل أو التقسيم ، فالأول كقوله تعالى : ﴿ قَالُوا لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ﴾[المؤمنون : ١١٣] . والثاني كقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ [سبأ : ٢٤] والثالث كقوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ ﴾ [البقرة : ١٣٥] [١] والرابع كقول العلماء : الكلمة اسم أو فعل أو حرف وربما كانت « بمعنى [٢] الواو » حين لا لبس كقول الشاعر :

٢٨١ - قَوْمٌ إِذَا سَمِعُوا الصَّرِيخَ رَأَيْتَهمْ   مَا بَيْنَ مُلْجِمِ مَهْرِهِ أَوْ سَافِعِ [٣]

أي : وسافع ؛ إذ لا يعطف بعد « بين » إلا بـ « الواو » وما يقوم مقامها ، وأجاز الكوفيون [٤] أن تكون للإضراب ، كقول الشاعر :

٢٨٢ - كَانُوا ثَمَانِينَ أَوْ زَادُوا ثَمَانِيَةً   لَوْلَا رَجَاؤُكَ قَدْ قَتَّلْتُ أَوْلَادِي [٥]

---

(١) في المخطوط : « قل » مكان « وقالوا » سهوًا .

(٢) أجاز مجيئها بمعنى الواو ، الكوفيون ، والأخفش ، والجرمي ، وابن مالك ، ومن ذلك قول الشاعر [البسيط] :

جَاءَ الْخِلَافَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدَرًا

شرح التسهيل لابن مالك (٣٦٤/٣) ، وهمع الهوامع (١٣٤/٢) ، وأوضح المسالك (٣٧٩/٣) .

(٣) من الكامل . لعمرو بن معديكرب في ديوانه (١٤٥) ، ولحميد بن ثور في ديوانه (١١١) . أوضح المسالك (٣٧٩/٣) ، وشرح الأشموني (٤٢٤/٢) ، والمقاصد النحوية (١٤٩/٤) .

اللغة : الصريخ : صوت المستصرخ . وملجم : من ألجمَ الفرس . وسافع : من سفعت بناصيته . أي : أخذت ، ويروى : الصراخ ، و « من » بدل « ما » . شرح شواهد المغني للسيوطي (٢٠١/١) .

المعنى : هم قوم إذا سمعوا صراخ المستصرخ رأيتهم قسمين : قسم ملجم مهره ، وقسم آخذ بفرسه .

الشاهد : قوله : « أو سافع » ؛ حيث جاءت « أو » بمعنى الواو عند أمن اللبس

(٤) الكوفيون ، وأبو علي ، وابن جني . وابن برهان ، وحكى الفراء : « اذهب إلى زيد ، أو دع ذلك فلا تبرح اليوم » ، وقرأ أبو السَّمال : ﴿ أَوَكُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا ﴾ [البقرة : ١٠٠] قال ابن جني معنى : « أو » هنا بمعنى « بل » ؛ وذكر سيبويه الإضراب في النفي والنهي إذا أعدت العامل مثل : « لست بشرًا أو لست عمرًا » . الكتاب (١٨٨/٣) ومن مجيئها للإضراب : ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ [الصافات : ١٤٧] وجعل بعض النحويين « أو » للإضراب مطلقًا ونوزع في استدلاله . ارتشاف الضرب (٦٤٠/٢) ، وشرح التسهيل لابن مالك (٣٦٣/٣) ، وهمع الهوامع (١٣٤/٢) ، والمحتسب (٩٩/١) ، والتصريح (١٤٥/٢) .

(٥) من البسيط . قائله جرير بن عطية . ديوانه (٧٤٥) . الدرر (١٨١/٢) ، وشرح الأشموني ، (٤٣٢/٢) ومغني اللبيب (٦٤/١ ، ٢٧٢) ، والهمع (١٣٤/٢) .

اللغة : قبل هذا البيت قوله :

مَاذَا تَرَى فِي عِيَالٍ قَدْ بَرِمْتُ بِهِمْ   لَمْ أُحْصِ عِدَّتَهُمْ إِلَّا بِعَدَّادِ

وهما من قصيدة يخاطب بها هشام بن عبد الملك . وكانوا : الضمير فيها راجع إلى العيال . أو : بمعنى بل . المقاصد النحوية (١٤٤/٤ - ١٤٥) .

=

أي : بل زادوا .

وأما « أَمْ » (١) فتعطف إن سبقت بهمزة التسوية ، نحو قوله تعالى : ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ [البقرة : ٦] .

ويكون المعطوف والمعطوف عليه إما جملتين فعليتين كهذا المثال ، أو اسميتين كقول الشاعر :

٢٨٣ - وَلَسْتُ أُبَالِي بَعْدَ فَقْدِي مَالِكًا أَمَوْتِي نَاءٍ أَمْ هُوَ الْآنَ وَاقِعُ (٢)

أو مختلفتين ، كقوله تعالى : ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ ﴾ [الأعراف : ١٩٣] ، وتعطف « أَمْ » أيضًا بعد همزة مغنية عن « أيٍّ » نحو : « أزيدٌ في الدار أم عمرٌو ؟ » ويكون المعطوف والمعطوف عليه إما مفردين يتوسط بينهما أو يتأخر عنهما ما لا يسأل عنه ، فالأول كقوله تعالى : ﴿ ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُ ﴾ [النازعات : ٢٧] (٣) والثاني ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ ﴾ [الأنبياء : ١٠٩] (٤) وإما جملتين فعليتين ، كقول الشاعر :

٢٨٤ - فَقُمْتُ لِلطيفِ مُرتاعًا فَأَرِقَنِي فَقُلْتُ : أَهِي سَرَتْ أَمْ عَادَنِي حُلُمُ (٥)

= **المعنى** : عيالي كثيرون كثرة مفرطة ، ولولا عطاؤك لقتلتهم ، وهذا استجداء فهو لا يقتلهم حقيقة .
الشاهد : قوله : « أو زادوا » ؛ حيث وقعت « أو » بمعنى « بل » الإضرابية ، وقد أجازه الكوفيون وأبو علي وابن برهان مطلقًا دون شرط ، وشرط سيبويه تقدم نفي أو نهي ، وإعادة العامل . المقاصد النحوية (٤/١٤٥) .

(١) ذهب أبو عبيدة إلى أنه بمعنى الهمزة ، فإذا قلت : « أقام زيد أم عمرو » فالمعنى : أعمرو قام ، وتبعه محمد بن مسعود الغزني في كتابه البديع . ارتشاف الضرب (٢/٦٣١ - ٦٣٢) ، والهمع (٢/٢٣٢) .

(٢) من الطويل . قائله متمم بن نويرة . ديوانه (١٠٥) . أوضح المسالك (٣/٣٦٨) ، والدرر (٢/١٧٥) ، وشرح الأشموني (٢/٤٢١) ، ومغني اللبيب (١/٤١) ، والهمع (٢/١٣٢)
اللغة : ناء : أي : بعيد من نأى ينأى . المقاصد النحوية (٤/١٣٦) .
المعنى : ظاهر .
الشاهد : الشطر الثاني ؛ حيث وقعت « أم » المتصلة بين جملتين اسميتين .

(٣) وما لا يسأل عنه هو « أَشَدُّ خلقًا » . (٤) وما لا يسأل عنه هو « مَا تُوعَدُونَ » .

(٥) من البسيط . نسب إلى زياد بن حَمَل ، وابن منقذ العدوي . أوضح المسالك (٣/٣٧٠) ، وخزانة الأدب (٥/٢٤٤ - ٢٤٥) ، والدرر (١/٣٧) ، (٢/١٧٥) ، وشرح المفصل (٩/١٣٩) ، والهمع (٢/١٣٢)
اللغة : لِلَّطْيفِ : طيف الخيال ، وهو الذي يجيء في النوم ، ويروى : فقمت للزور . مرتاعًا : من الروع ، وهو الخوف ، فأرقني : أسهرني . وفي المخطوط : « وأرقني » . حلم : ما يراه النائم في نومه .
المعنى : رأيت الحبيبة في المنام فظننت أنها أتتني ، ولما استيقظت قلت : أهي أتتني حقيقة أم أتاني خيالها في النوم ؟ المقاصد النحوية (٤/١٣٧) .
الشاهد : الشطر الثاني ؛ حيث وقعت « أم » المتصلة بين جملتين فعليتين ، وفيه شاهد آخر ، وهو تسكين الهاء من أهي تشبيهًا بكيف . المقاصد النحوية (٤/١٣٨) .

فـ « هي » فاعل بفعل مقدر بعد الهمزة ، تقديره : « أسَرَت » ، فلما حذف الفعل انفصل الضمير ، وأما ما بعد أم ففعليتها ظاهرة ، وإما بين اسميتين ، كقول الشاعر :

٢٨٥ - لَعَمْرُكَ ما أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًا   شُعَيْثُ ابْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ ابْنُ مِنْقَرِ [(١)]

والأصل : « أشعيثٌ » بالتنوين ، فحذفت الهمزة والتنوين للضرورة ، ويجوز حذف الهمزة إن كان المعنى ظاهرًا بعد الحذف ، كقراءة « ابن مُحَيْصِن » [(٢)] : ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِم أَنذَرْتَهُمْ﴾ وتسمى « أم » بعد هاتين الهمزتين متصلة ، فإن خلت منهما فمنقطعة سواء تلت همزة ، كقوله تعالى : ﴿ أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَآ ﴾ [٥٩/ب] [الأعراف : ١٩٥] أم لم تتل الهمزة ، ولا يفارق المنقطعة معنى الإضراب ألبتة ، ثم قد يكون معه استفهام ملاحظ حقيقي نحو : « إنها لإبلٌ أَمْ شاءٌ » أي : بل أَهِيَ شَاءٌ ، أو مجازي ، كقوله تعالى : ﴿ أَمْ لَهُ ٱلْبَنَٰتُ ﴾ [الطور: ٣٩] والمعنى والله أعلم « بل أله البنات » ، وقد لا يلاحظ الاستفهام ، كقوله تعالى : ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾ [الرعد: ١٦] إذ لو لوحظ الاستفهام لدخل الاستفهام على مثله ، وهو خلاف الأصل ، و« أم » [(٣)] المنقطعة ليست بحرف عطف في رأي [(٤)] ، وإنما ذكرت ؛ لاستيفاء قسمي « أَمْ » .

---

(١) من الطويل . للأسود بن يعفر في ديوانه (٣٧) ، ولأوس بن حجر في ديوانه (٤٩) ، ونسب للعين المنقري . أوضح المسالك (٣٧٢/٣) ، وخزانة الأدب (١٢٢/١١) ، وشرح الأشموني (٤٢١/٢) ، والمقتضب (٢٩٤/٣) ، والهمع (١٣٢/٢) .

اللغة : شعيث : أي : أشعيث حذف التنوين للضرورة ، وابن : خبر عنه لا صفة .

المعنى : ما أدري أي النَّسبين هو الصحيح نسب شعيث ابن سهم أم نسب شعيث ابن منقر . المقاصد النحوية (٣٩/٤،) .

الشاهد : « شعيث ابن سهم أم شعيث ابن منقر » ؛ حيث وقعت « أم » المتصلة بين اسميتين .

(٢) أنذرتهم بهمزة واحدة غير ممدود . مختصر شواذ ابن خالويه (٢) ، والمحتسب (٥٠/١) ، والآية من سورة البقرة/ ٦ . وابن محيصن هو : محمد بن عبد الرحمن بن محيصن السهمي مولاهم المكي مقرئ أهل مكة مع ابن كثير ، وقيل اسمه عمرو ، وقيل : عبد الرحمن بن محمد ، وقيل : محمد بن عبد الله . مات سنة ١٢٣هـ ، وقيل ١٢٢هـ . غاية النهاية في طبقات القراء (١٦٧/٢) .

(٣) سميت بذلك ؛ لأن الجملة بعدها مستقلة . الهمع (١٣٣/٢) والجملتان اللتان بينهما « أم » المنقطعة لا تقدران بمفردين كالمتصلة ، ولا تقع المنقطعة بعد همزة التسوية ، أو همزة تصلح موضعها كالمتصلة . شرح الألفية لابن الناظم (٥٣١) .

(٤) مذهب الجمهور أنها غير عاطفة ؛ لأن ما بعدها لا يكون إلا جملة فهي ابتدائية ، وأجاز ابن مالك أن يكون ما بعدها مفردًا ، وقدره كذلك في قولهم : « إنها لإبل أم شاء » ؛ حيث لم يقدره بل تركه على ظاهره ، واستدل برواية النصب « إن هنا بلا أم شاء » وأوله الجمهور على أنه منصوب بفعل ، أم أرى شاء ، أو متصلة وحذفت الهمزة ، وعلى قول ابن مالك فهي عاطفة عنده ، وممن منع العطف بها أيضًا مع الجمهور =

وأما « إما » الثانية ، فحكمها حكم « أو » ، فإن وقعت في الطلب فهي للتخيير [١] أو للإباحة [٢] ، وإن وقعت في الخبر [٣] فهي للشك أو للإبهام إلى غير ذلك .

وأما « لكن » ، فتعطف بشرط إفراد معطوفها ، وأن لا تقترن بـ « الواو » ، وأن تسبق بنفي أو نهي ، مثال النفي : « ما جاء زيدٌ لكن عمرٌو » ، ومثال النهي : « لا تضرب زيدًا لكن عمرًا » ، ومعناها تقرير حكم ما قبلها ، وجعل ضده لما بعدها .

وأما « بل » ، فتعطف بشرط إفراد معطوفها ، وأن تسبق بنفي أو نهي أو أمر أو إيجاب ، وهي في الأولين كـ « لكن » ، وفي الأخيرين لنقل حكم ما قبلها إلى ما بعدها ، ويصير ما قبلها مسكوتًا عنه ، فإذا قلت : لا تضرب زيدًا بل عمرًا ، أو ما جاء زيد بل عمرٌو [٤] كانت لنقل الضرب والمجيء عن « زيد » إلى « عمرو » ويصير « زيد » ليس محكومًا عليه بشيء منهما .

وشرط العطف بـ « لا » أن تسبق بأمر أو نداء أو إيجاب ، وأن لا يصدق ما قبلها على ما بعدها ، مثل : « اضرب زيدًا لا عمرًا » و « يا ابنَ أخي لا ابنَ أمي » ، [٥] « وجاء زيدٌ لا عمرٌو » بخلاف جاء رجلٌ ولا زيدٌ » ، فلا يصح ؛ لصدق الأول على الثاني ، وبخلاف « ما جاء زيد لا عمرو » فلا يصح ؛ لفقدان الشرط [٦] وهو ظاهر .

وأما « ليس [٧] ، وإلا ، وأَيْ » فأمرها ظاهر .

فصلٌ : وإذا عطف اسم على ضمير مرفوع متصل وجب الفصل بينهما بضمير

= الأندلسيون والمغاربة . ارتشاف الضرب (٢/٦٥٦) ، وشرح التسهيل لابن مالك (٣/٣٦٢) ، والتصريح مع ياسين (٢/١٤٤) وذكر أن لـ « أم » قسمًا ثالثًا هو الزائدة ذكره أبو زيد ، وقال في قوله تعالى : ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ ۝ أَمْ أَنَا خَيْرٌ﴾ [الزخرف : ٥١- ٥٢] إن التقدير : أفلا تبصرون ؟ أنا خير ، وكذلك في قوله [البسيط] :

يَا لَيْتَ شِعْرِي وَلَا مَنْجَى مِنَ الْهَرَمِ   أَمْ هَلْ عَلَى الْعَيْشِ بَعْدَ الشَّيْبِ مِنْ نَدَمِ

و « أم » حرفان أصليان عند الجمهور وذهب ابن كيسان أن أصل الميم واو . « أو » . مغني اللبيب (٧٠/٧١) ، وارتشاف الضرب (٢/٦٥٧) .

(١) مثل : تزوج إما هندًا ، وإما أختها .

(٢) نحو : « اشتر إما حصانًا ، وإما حمارًا » . (٣) مثل : جاءني إما زيد ، وإما عمرو .

(٤) في المخطوط : « اضرب زيدًا بل عمرًا ، أو جاء زيد بل عمرو » .

(٥) وزعم ابن سعدان : أن العطف بـ « لا » على منادى ليس من كلام العرب . ارتشاف الضرب (٢/٦٤٥) ، والتصريح (٢/١٤٩) . (٦) وهو الإيجاب .

(٧) العطف بـ « ليس » مذهب الكوفيين ، وحكاه ابن عصفور عن البغداديين تقول : ضربت عبد الله =

منفصل ، كقوله تعالى : ﴿ لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ ﴾ [الأنبياء : ٥٤] [1] ، ومنه عند بعض [2] شارحي الألفية والزمخشري [3] قوله تعالى : ﴿ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ﴾ [البقرة : ٣٥، الأعراف : ١٩] ، و﴿ فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ ﴾ [المائدة : ٢٤] [4] وذهب بعضهم [5] إلى أنه مما حذف عامله أي : « وليسكن زَوْجُك ، وليذهب رَبُّكَ » ، ويجوز الاستغناء عن الضمير المنفصل بغيره من الفواصل سواء كان قبل « الواو » ، كقوله تعالى : ﴿ يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ ﴾ [الرعد : ٢٣] أو بعدها كقوله تعالى : ﴿ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا ﴾ [الأنعام : ١٤٨] [6] فإن عطفت من غير فصل أصلًا لم يجز إلا لضرورة أو ندور ، فالضرورة قول الشاعر :

٢٨٦ - قُلْتُ إِذْ أَقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهَادَى ... كَنِعَاجِ الْمَلَا تَعَسَّفْنَ رَمْلَا [7]

فعطف « الزهر » على الضمير المستتر من غير فاصل ، وأما الندور فما حكاه

= ليس زيدًا ، وقام عبد الله ليس زيدٌ ، ومررت بعبد الله ليس زيدٍ ، ومثال : « إلا » قوله تعالى : ﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ [البقرة : ١٥٠] أي : والذين ظلموا . وهذا مذهب الأخفش والفراء ، ومثال « أي » : رأيت الغضنفر ، أي : الأسد ، وهو مذهب الكوفيين وجماعة منهم أبو جعفر بن صابر . ارتشاف الضرب (٢/٦٣٠ - ٦٣١) ، والشرح الكبير لابن عصفور (١/٢٢٥)

(١) وهذا الشرط اشترطه البصريون ، ولم يشترطه الكوفيون وابن الأنباري ، بل يجوز عندهم في الكلام : قمت وزيد . ارتشاف الضرب (٢/٦٥٨) ، والإنصاف (٢/٤٧٤) .

(٢) كابن عقيل . شرح ابن عقيل للألفية (٣/٢٣٨) .

(٣) الكشاف (١/١٣١) وقد مثل في المفصل ، بقوله تعالى : ﴿ فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ ﴾ [المائدة : ٢٤] شرح لابن يعيش (٣/٧٤) .

(٤) وفي المخطوط : اذهب .

(٥) كابن مالك ؛ حيث اشترط صلاحية المعطوف لمباشرة العامل ، وإن لم يقع موقعه ، كنحو : قام زيد وأنا ، ورأيت زيدًا وإياك ، ورُبَّ رجلٍ وابنِهِ ، وعليه فقد منع العطف في الآيتين ؛ لأن فعل الأمر لا يرفع الاسم الظاهر ، فلا يقول : اسكن وزَوْجُك ، واذهب رَبُّك ، بل هما مرفوعان بمقدر ، وهما عنده من عطف الجمل لا المفردات . شرح التسهيل لابن مالك (٣/٣٧١) وقال في الخلاصة (٤٨) :

وَلَيْسَ عِنْدِي لَازِمًا إِذْ قَدْ أَتَى ... فِي النَّظْمِ وَالنَّثْرِ الصَّحِيحِ مُثْبَتَا

(٦) والمعنى : أنهم سيقولون : إن شركهم وشرك آبائهم وتحريمهم ما أحل بمشيئة الله وإرادته . الكشاف (٢/٧٣ - ٧٤) .

(٧) من الخفيف . قائله عمر بن أبي ربيعة . ملحق ديوانه (٤٩٨) . الإنصاف (٢/٤٧٥) ، والخصائص (٢/٣٨٦) ، وشرح الأشموني (٢/٤٢٩) ، والكتاب (٢/٣٧٩) ، واللمع لابن جني (١٨٤) .

اللغة : زُهر : جمع زهراء . تهادى : أصله : تتهادى ، فحذفت إحدى التاءين للتخفيف أي : تتبختر . والملآ : الصحراء . والنعاج : جمع نعجة ، وهي بقر الرمل . تَعسَّفنَ : ملن عن الطريق وأخذن في غيرها .

المعنى : قلت إذ أقبلت الحبيبة مع نسوة زهر يتبخترن كنعاج الصحراء حين ملن عن الطريق ، وأخذن في =

سيبويه (١) : « مررت برجل سواء والعَدَمُ » برفع « العدم » عطفًا على الضمير في « سواء » ؛ لأنه بمعنى « مستو » ، ولم يوجد الفاصل .

ولا يجوز العطف علي الضمير المجرور إلا بإعادة الجار ، كقوله تعالى : ﴿ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ﴾ [فصلت : ١١] ؛ لأن المجرور لما تنزل منزلة الجزء مما قبله كان [٦٠/أ] العطف عليه بدون إعادة الجار كأنه عطف على جزء كلمة وهو باطل ، وأجاز الأخفش والكوفيون (٢) – واختاره ابن مالك – (٣) والعطف من غير إعادة الخافض ، وتمسكوا عليه بقراءة ابن عباس وحمزة (٤) : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾ [النساء : ١] (٥) بخفض « الأرحام » وبما حكاه قطرب (٦) من قول بعضهم : « ما فِيهَا غَيْرُهُ وَفَرَسِهِ » ، وبقول الشاعر :

٢٨٧ – فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا   فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ والأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ (٧)

= الرمل . المقاصد النحوية (١٦٢/٤) .

الشاهد : قوله : « وزُهْر » ؛ حيث عطف على الضمير المتصل في أقبلت من غير توكيد ولا فصل للضرورة ، وقال العيني : (لا ضرورة فيه ؛ إذ كان يمكنه أن يقول : و « زهرًا » على أنه مفعول معه) ، وهذا البيت من أدلة الكوفيين في جواز العطف بلا فصل ، وخرج على أن الواو ليست خالصة للعطف ؛ لأنها تصلح أن تكون للحال ، وعليه فلا دليل للكوفيين . المقاصد النحوية (١٦٣/٤) .

(١) قال سيبويه : (فهو قبيح حتى تقول : هو والعدمُ) . والكتاب (٣١/٢) .

(٢) ويونس والأخفش ، واختاره أبو علي الشلوبين ، وهناك رأي ثالث هو أنه إذا أكد الضمير جاز ، نحو : مررت بك أنت وزيدٍ ، وهو مذهب الجرمي والزيادي ، وقال الفراء : (يجوز « مررت به نفسه وزيدٍ ، ومررت بهم كلِّهم وزيدٍ ») . ارتشاف الضرب (٦٥٨/٢) ، والإنصاف (٤٦٣/٢) ، والبحر المحيط (١٥٦/٢) .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك (٣٧٦/٣) ، وكذلك اختاره أبو حيان . ارتشاف الضرب (٦٥٨/٢) .

(٤) سبق ترجمة حمزة .

(٥) وينظر : إتحاف فضلاء البشر (٥٠١/١ – ٥٠٢) ، والنشر (٢٤٧/٢) ، والكشاف (٤٥٢/١) ، والبحر المحيط (١٦٥/٣) .

(٦) أوضح المسالك (٣٩٢/٣) وفي المخطوط : « ومما حكاه » ، والصواب ما أثبت . وقطرب : هو محمد ابن المستنير أبو علي النحوي ، لازم سيبويه ، وكان يدلج إليه ، فإذا خرج على بابه قال له : « ما أنت إلا قطرب ليل » فلقب به ، وأخذ عن عيسى بن عمر له من التصانيف : المثلث ، النوادر ، الصفات ، الأصوات ، العلل في النحو وغيرها . توفى سنة ست ومائتين من الهجرة . طبقات النحويين واللغويين (٩٩ – ١٠٠) ، وبغية الوعاة (٢٤٢/١ – ٢٤٣) .

(٧) من البسيط . قائله مجهول . الإنصاف (٤٦٤/٢) ، وخزانة الأدب (١٢٣/٥ ، ١٢٦ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣١) ، وشرح الأشموني (٤٣٠/٢) ، وشرح ابن عقيل (٢٤٠/٣) ، والكتاب (٣٩٢/٢) ، والهمع (١٣٩/٢) .

=

وأما قوله تعالى : ﴿ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾ [البقرة : ٢١٧] (١) ، فقيل (٢) : المسجد عطف على الضمير ، ويبعده أنه لم يعد الخافض ، وقيل : هو عطف على « السبيل » (٣) الذي هو معمول المصدر الذي هو « الصَّدُّ » ، فيكون « المسجد » من معمولات « الصَّدُّ » ؛ لأن المعطوف على المعمول معمول ومضعف هذا أن « الكفر » قد عطف على « الصَّدَّ » قبل أن تكتمل معمولاته ، وهو عندهم غير مُرتضى ، وقيل : المسجد عطف على « الشهر » (٤) ، ويبعد هذا طول الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه

فَصْلٌ : ويجوز أن تحذف « الفاء ، والواو » مع معطوفهما عند أمن اللبس ، مثال : « الفاء » قوله تعالى : ﴿ فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ فَٱنفَجَرَتْ ﴾ [البقرة : ٦٠] أي فضرب فانفجرت » ، ومثال : « الواو » قول الشاعر :

٢٨٨ - فَمَا كَانَ بَيْنَ الخَيْرِ لَوْ جَاءَ سَالِمًا ... أَبُو حَجَرٍ إِلَّا لَيَالٍ قَلَائِلُ (٥)

= اللغة : قَرُبت : بمعنى « قربت » بالتخفيف ، وقيل : قربت ههنا من أفعال المقاربة ، وعليه فـ « تهجونا » خبر لا حال . من عجب : من زائدة لتوكيد العموم . المقاصد النحوية (١٦٣/٤ - ١٦٤) .

المعنى : ظاهر .

الشاهد : قوله : « والأيامِ » ؛ حيث عطف على الضمير المجرور المتصل « به » دون إعادة الخافض ، وهذا على مذهب الكوفيين ، ومن اختار ذلك

(١) الآية : ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِۦ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ ٱللَّهِ ﴾ .

(٢) قاله الفراء . البحر المحيط (١٥٦/٢) .

(٣) قاله ابن عطية والزمخشري تبعًا للمبرد ، والتقدير : « وصَدٌّ عن سبيل اللَّه وعن المسجد الحرام » ، وقد فصل بين المصدر « صد » وبين صلته « عن المسجد الحرام » بقوله : « وكُفرٌ به » ولا يجوز أن يفصل بين الصلة والموصول . البحر المحيط (١٥٥/٢) ، والكشاف (٢٥٦/١) .

(٤) والمعنى : « يسألونك عن قتال في الشهر الحرام وفي المسجد الحرام » ، فأجيبوا بأن القتال في الشهر الحرام كبير ، وصَدٌّ عن سبيل اللَّه وكفر به ، وأن القتال في المسجد الحرم إخراج أهله منه أكبر عند اللَّه من القتال فيه ، ويحتمل أن يكون « صَدٌّ » مبتدأ - لا خبرًا - حذف خبره لدلالة الأول عليه ، أي : « وصدٌّ عن سبيل اللَّه وكفر به كبير » ، وفي الآية رأي رابع ، هو أن « المسجد » متعلق بفعل محذوف دل عليه المصدر « صد » أي : ويصدون عن المسجد الحرام » ويضعفه أنه حذف الجار ، وأبقى علمه وهو ضعيف . البحر المحيط (١٥٦/٢) . وقال ابن هشام : (والصواب أن خفض المسجد محذوفة ؛ لدلالة ما قبلها عليها لا بالعطف ، ومجموع الجار والمجرور عطف على « به » ولا يكون خفض المسجد بالعطف على الهاء ؛ لأنه لا يعطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض) . مغني اللبيب (٧٠٠) وأرى أن هذا الاستعمال يجوز القياس عليه ؛ لثبوته في فصيح الكلام ، وليتوسع في الأساليب .

(٥) من الطويل . قائله النابغة الذبياني . ديوانه (١٢٠) ، أوضح المسالك (٣٩٦/٣) ، وشرح الأشموني (٤٣٠/٢) ، والمقاصد النحوية (١٦٧/٤) .

اللغة : أبو حجر : كنية النعمان بن الحارث الغساني ، والبيت من قصيدة في رثائه . =

أي : وبيني .

ويجوز أن تعطف « الواو » عاملًا قد حذف وبقي معموله مرفوعًا كان أو منصوبًا أو مجرورًا ، مثال المرفوع قوله تعالى : ﴿ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾ [البقرة : ٣٥] أي : « وليسكن » ؛ إذ لو لم يكن كذلك لعطف الظاهر على فاعل فعل الأمر ، فيكون رافعًا له وفعل الأمر لا يرفع الظاهر ، وقد أجيب عنه بأنه يغتفر في التوابع ما لا يغتفر في الأوائل ، ومثال المنصوب قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُو الدَّارَ وَالْإِيمَنَ ﴾ [الحشر : ٩] أي : وألِفُوا الإيمان ؛ إذ لو هذا التقدير ؛ لكان إما مفعولًا به للفعل المذكور ، أو منصوبًا على المعية ، وكلاهما غير مناسب ، أما الأول ؛ فلأن الإيمان لا يتبوأ ، وإنما تتبوأ المنازل ، وأما الثاني : فلأنه لا فائدة في تقييد الأنصار بمصاحبة الإيمان ؛ إذ هو معلوم [١] ، ومثال المجرور قول الشاعر :

٢٨٩ - أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسَبِينَ امْرَأً ... وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارَا [٢]

أي : وكلَّ نارٍ ؛ إذ لو لم يضمر « كل » لكان قد عطف « نار » على « امرئ » الذي هو معمول « كل » المذكور ، و « نارًا » على « امرأً » الذي هو معمول « تحسبين » ، فيكون من باب العطف على معمولين لعاملين مختلفين وسيبويه [٣] لا يجيزه .

= **المعنى** : فما كان بين الخير وبيني إلا ليال قلائل لو جاء أبو حجر سالمًا .

الشاهد : قوله : « بين الخير لو جاء سالمًا » ؛ حيث حذف المعطوف بالواو معها ، والتقدير : بين الخير وبيني لو جاء سالمًا .

(١) يقال : تبوأ فلان الدار إذا لزمها ؛ فعلى هذا يصح العطف ، ولا يحتاج إلى تقدير عامل قاله الحوفي . التصريح (١٥٤/٢) .

(٢) من المتقارب . قائله أبو دؤاد الإيادي . ديوانه (٣٥٣) . ولعدي بن زيد في ملحق ديوانه (١٩٩) . الأصمعيات (١٩١) ، وأوضح المسالك (١٦٩/٣) ، وخزانة الأدب (٤١٧/٤) (١٨٠/٧) (٥٩٢/٩) (٤٨١/١٠) ، وشرح الأشموني (٣٢٥/٢) ، ومغني اللبيب (٢٩٠/١) ، والهمع (٥٢/٢) .
اللغة : ونار : أي : وتحسبين كُلَّ نارٍ فحذف المضاف والفعل والفاعل . ويروى : « ونارًا » فرارًا من العطف على عاملين . شرح شواهد المغني للسيوطي (٧٠٠/٢) .
المعنى : ليس كل ما له صورة امرئ بامرئ كامل ، بل المرء الكامل ، من له خصال سَنِيَّةٌ وأوصاف بَهِيَّة ، وليس كل نار توقد بالليل بنار إنما النار نار توقد لقرى الزوار . المقاصد النحوية (٤٤٦/٣) .
الشاهد : قوله : « ونارٍ » ؛ حيث حذف المضاف ، وترك المضاف إليه بإعرابه ؛ إذ تقديره : وكلَّ نار ، ولولا هذا التقدير لعطف معمولين « نار ، نارًا » على معمولي عاملين مختلفين فالأول : امرئ وعامله المضاف ، والثاني « امرأ » وعاملة « حسب » .

(٣) الكتاب (٦٤/١ - ٦٥) وأجاز جماعة منهم الأخفش العطف على معمولي عاملين مطلقًا ، وأجازه =

وكما انفردت « الفاء ، والواو » بجواز حذفهما مع معطوفهما ، انفردتا أيضًا بجواز حذف ما عطفتا عليه ، مثال : « الفاء » قوله تعالى : ﴿ أَفَلَمْ يَرَوْا إِلَىٰ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ ﴾ [سبأ : ٩] (١) أي : « أعموا فلم يروا » ، ومثال : « الواو » قوله تعالى : ﴿ وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ ﴾ [طه : ٣٩] (٢) أي : « لترحم ولتصنع » .

وكما جاز العطف في الأسماء جاز أيضًا في الأفعال ، لكن بشرط اتحاد الزمان ، ولا يضر اختلاف النوع فيعطف ماضٍ على ماضٍ كقوله تعالى : ﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾ [الأعراف : ١٨٩] (٣) [٦٠/ب] ومضارع على مضارع ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نُحْىِۦ وَنُمِيتُ ﴾ [ق : ٤٣] وماضٍ على مضارع كقوله تعالى : ﴿ يَقْدُمُ قَوْمَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ ٱلنَّارَ ﴾ [هود : ٩٨] (٤) ، ومضارع على ماضٍ ، كقوله تعالى : ﴿ تَبَارَكَ ٱلَّذِىٓ إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَٰلِكَ جَنَّـٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ وَيَجْعَل لَّكَ قُصُورًا ﴾ [الفرقان : ١٠] والعطف في الثلاثة الأمثلة الأُوَل يحتمل أن يكون من باب عطف المفردات ، فيكون مما نحن فيه ، ويحتمل أن يكون من باب عطف الجمل فلا يكون ، وأما العطف في المثال الأخير [فـ] (٥) من باب عطف المفرد بدليل ظهور الجزم في المعطوف ، وهذا إن لم نجعل السكون للإدغام (٦) ، أما إذا جعلناه

= ابن مالك إن كان أحدهما جارًا ، وكان مؤخرًا ، نحو : « زيد في الدار والحجرةِ عمرٌو ، أو عمرٌو الحجرةِ » وإن كان الجارُّ مقدمًا ، فالمشهور عن سيبويه المنع ، وبه قال المبرد وابن السراج وهشام نحو : « في الدار زيد والحجرةِ عمرٌو » وأجازه الأخفش والكسائي والفراء والزجاج . وفصل الأعلم ، فقال بجوازه إن ولي المخفوض حرف العطف ، مثل : « زيد في الدار والحجرةِ عمرو » وإلا فلا . مغني اللبيب (٦٣٢) ، وشرح التسهيل لابن مالك (٣٧٨/٣) .

(١) وهذا هو تقدير الزمخشريّ ، قال أبو حيان : (جعل بين الفاء والهمزة فعلًا يصحب العطف عليه ، وهو خلاف ما ذهب إليه النحويون من أنه لا محذوف بينهما ، وأن الفاء العطف على ما قبل همزة الاستفهام ، وأن التقدير : « فألم » لكن همزة الاستفهام لما كان لها الصدر قدمت ، وقد رجع الزمخشري إلى مذهب النحويين في ذلك . . وقَّفهم – تعالى – على قدرته الباهرة ، وحذَّرهم إحاطتها بهم على سبيل الإهلاك لهم ، وكان ثَمَّ حال محذوفة ، أي : أفلا يرون إلى ما يحيط بهم من سماء وأرض مقهور تحت قدرتنا ، نتصرف فيه كما نريد) . البحر المحيط (٢٥١/٧) .

(٢) وجاء في البحر المحيط (٢٢٧/٦) : « وهو معطوف على علة محذوف ، أي : ليتلطف بك ولتصنع ، أو متعلق بفعل متأخر تقديره : فعلت ذلك . . » قال ثعلب : (معناه : لتكون حركتك وتصرفك على عين مني) .

(٣) واتحاد الزمان في المضي والاستقبال . التصريح (١٥٢/٣) .

(٤) وقال الزمخشري : (فإن قلت : هلا قيل : يقدم قومه فيوردهم ، ولمَ جيء بلفظ الماضي ؟ قلت : لأن الماضي يدل على أمر موجود مقطوع به فكأنه قيل : يقدمهم فيوردهم النار لا محالة) . الكشاف (٤١٠/٢) .

(٥) تكملة يقتضيها السياق .

(٦) في « ويجعل لك » .

له ، فالاحتمالان أيضًا .

ويجوز عطف الفعل على الاسم المشبه (١) له ، كقوله تعالى : ﴿ فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا ﴾ [العاديات : ٣، ٤] (٢) .

لأن تقديره : فاللاتي أغرن فأثرن ، ويجوز أيضًا عكسه ، كقوله تعالى : ﴿ يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَىِّ ﴾ [الأنعام: ٩٥] وقيل : (٣) : « مخرج » معطوف على « فالق » وقد يرجح الأول بالقرب والجوار ، والثاني : بالاتحاد في النوعية - والله أعلم - .

وحين فرغ من العطف شرع في التوكيد ، فقال :

---

(١) في المخطوط : « المشتبه له » .

(٢) قال أبو حيان : « فأثرن » معطوف على اسم الفاعل الذي هو صلة « أل » ؛ لأنه في معنى الفعل ؛ إذ تقديره : (فاللاتي عدون فأغرن فأثرن) . البحر المحيط (٥٠١/٨) .

(٣) وهو قول الزمخشري . الكشاف (٤٥/٢) ، ولكل منهما مرجحان فمرجحا الأول : سلامته من الفصل بين المتعاطفين بجملة ، وذكر شيء ومقابله ومرجحًا الثاني : عدم التأويل والتوافق بين نوعي المتعاطفين . التصريح (١٥٣/٢) وأرى ترجيح الأول ؛ لقوة مرجحية .

التوكيد اللفظي

(**باب التوكيد . . إلى آخره**) (١)

وأقول : التوكيد (٢) نوعان : لفظي ومعنوي .

فاللفظي تكرار اللفظ بنفسه أو بمرادفه مرة فأكثر . أما بالنفس (٣) فمثل : « جاء زيدٌ زيدٌ » وأما بالمرادف ، فكقول الشاعر :

٢٩٠ - فَأَصْبَحْنَ لَا يَسْأَلْنَهُ عَنْ بِمَا بِهِ أَصَعَّدَ فِي عُلْوِ الْهَوَى أَمْ تَصَوَّبَا (٤)

فـ « الباء » الأولى ، بمعنى « عن » ، وهي مؤكدة للفظ « عن » ثم إن كان التأكيد في الجمل ، فالأحسن أن يفصل بين المؤكد والمؤكد عطف ، كقوله تعالى : ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ [التكاثر : ٣، ٤] ، وقد لا يؤتى بحرف العطف ، مثل : قوله ﷺ : « **والله لأغزون قريشًا ، والله لأغزون قريشًا ، والله لأغزون قريشًا** » (٥) إلا إن كان العطف يوهم التعدد فيجب تركه ، فلو توهم السامع من قولك : « جاء زيد ، وجاء زيد » أن المجيء كان مرتين لوجب حينئذٍ ترك « الواو » ، رفعًا للإبهام .

وإن كان التوكيد بمفرد ، فإن كان فعلًا ، أو اسمًا ظاهرًا ، أو ضميرًا منفصلًا فأمره واضح ، مثال الفعل قول الشاعر :

٢٩١ - فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاةُ بِبَغْلَتِي أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ (٦)

---

(١) قال ابن آجروم : (التوكيد تابع للمؤكد في رفعه ، ونصبه ، وخفضه ، وتعريفه ، ويكون بألفاظ معلومة وهي : النفس ، والعين ، وكل ، وأجمع ، وهي : أكتع وأبتع ، وأبصع ، تقول : قام زيد نفسه ، ورأيت القوم كلهم ، ومررت بالقوم أجمعين) الآجرومية (٢١) .

(٢) يقال : التأكيد والتوكيد ، وهو بالواو أكثر ، وهي الأصل والهمزة بدل . حاشية الصبان (٧٣/٣) .

(٣) أي : تكرار نفس اللفظ .

(٤) من الطويل . قائله الأسود بن يعفر . ديوانه (٢١) . أوضح المسالك (٣٤٥/٣) ، وخزانة الأدب (٥٢٧/٩ - ٥٢٨ - ٥٢٩) (١٤٢/١١) ، والدرر (١٤/٢ ، ٢٥ ، ٩٥ ، ٢٢١) ، وشرح الأشموني (٤١١/٢) ، والهمع (٢٢/٢ ، ٣٠ ، ٧٨ ، ١٥٨) .

اللغة : الضمير في « فأصبحن » للنسوة المذكورة في بيت سابق ، وفي « لا يسألنه » للمبتلي بهن .

المعنى : ظاهر .

الشاهد : قوله : « عن بما به » ؛ حيث دخلت الباء بعد « عن » توكيدًا لها ؛ لأن الباء مرداف « عن » مع سأل ؛ إذ يقال : سألت به ، وسألت عنه .

(٥) أخرجه أبو داود في سننه في كتاب : الأيمان والنذور - باب : الاستثناء في اليمين بعد السكوت (٢٣١/٣) .

(٦) من الطويل . قائله مجهول . أوضح المسالك (١٩٤/٢) ، وخزانة الأدب (١٥٨/٥) ، والخصائص (١٠٣/٣ ، ١٠٩) ، والدرر (١٤٥/٢ ، ١٥٨) ، وشرح الأشموني (٢٠١/١) ، والهمع (١١١/٢ ، ١٢٥) . =

ومثال الاسم الظاهر قوله ﷺ : « **أيما امرأةٍ نَكَحَتْ نفسَها بغيرِ إذنِ وليِّها فنكاحُها باطلٌ باطلٌ باطلٌ** » [١] ومثال الضمير المنفصل قول الشاعر :

٢٩٢ - فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَّاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبُ [٢]

ومثل هذا ما إذا كان التوكيد بحرف جوابي ، كما إذا قيل : « أجاء زيد ؟ [٣] فيقال : لا لا ، أو أَجَلْ أَجَلْ » قال الشاعر :

٢٩٣ - لَا لَا أَبُوحُ بِحُبِّ بثنة إِنَّها أَخَذَتْ عَلَيَّ مَوَاثِقًا وَعُهُودَا [٤]

وإن كان الحرف غير جوابي وجب الفصل بين التأكيد والمؤكد ، وأن يعاد مع الثاني ما مع الأول إن كان ضميرًا ، كقوله تعالى : ﴿ أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ ﴾ [المؤمنون : ٣٥] ، وأما إن كان ظاهرًا أعيد هو أو ضميره ونحو [٥] : « إن زيدًا إن زيدًا قائم ، وإن زيدًا إنه قائم » لكن الثاني أولى .

= **اللغة** : النجاة : الإسراع . يقال : نجوت نجاء : أسرعت وسبقت . ويروى : أتاك أتاك اللاحقوك . المقاصد النحوية (٩/٣) .

المعنى : يخاطب الشاعر بغلته بأنه لا نجاة لهما ، فكفي عن الإسراع .

الشاهد : قوله : « أتاك أتاك » ؛ حيث كرر الفعل للتأكيد اللفظي ، وقال بعضهم : إن البيت به تنازع ، والأصح أن لا تنازع ؛ إذ لو كان كذلك لقيل : أتوك أتاك اللاحقون ، أو أتاك أتوك على المذهبين . والفاعل قيل : لهما ، وقيل : للأول والثاني تأكيد له ، فلا يحتاج إلى فاعل ، وهما العاملان معًا ؛ لأنهما كالعامل الوحد ، وهذا الخلاف يجري في نحو : « قام قام زيد » . المقاصد النحوية (١٠/٣ - ١١) .

(١) أخرجه البيهقي في السنن الصغير (١٤٣/٤) وانظر : النهاية في غريب الحديث لابن الأثير (٢٢٩/٥) .

(٢) من الطويل . نسب للفضل بن عبد الرحمن ، وللعرزمي . أوضح المسالك (٣٣٦/٣) ، وحماسة البحتري (٢٥٣) ، وخزانة الأدب (٦٣/٣) ، وشرح الأشموني (٤٠٩/٢) ، وشرح المفصل (٢٥/٢) ، والكتاب (٢٧٩/١) ، والمقتضب (٢١٣/٣) .

اللغة : إياك : اتق . والمراء : المجادلة من ماريته مراء . دعاء : مبالغة داع . المقاصد النحوية (١١٣/٤) .

المعنى : اتق المراء - وهو الجدال - وجانبه ؛ فإنه يوصل إلى الشر ويجلبه .

الشاهد : قوله : « إياك ، إياك » ، حيث كرر الضمير المنفصل للتوكيد ، وهو ههنا كأنما أتى بالواو .

(٣) في المخطوط : « جاء زيد ؟ » .

(٤) من الكامل . قائله جميل بثينة . ديوانه (٥٨) . أوضح المسالك (٣٣٨/٣) ، وخزانة الأدب (١٥٩/٥) ، والدرر (١٥٩/٢) ، وشرح الأشموني (٤١١/٢) ، والهمع (١٢٥/٢) .

اللغة : لا أبوح : لا أظهر ولا أفشي . بثنة : اسم محبوبته ، والبثنة في اللغة الأرض اللينة السهلة . مواثقًا : جمع موثق : بمعنى الميثاق ، وهو العهد . المقاصد النحوية (١١٤/٤ - ١١٥) .

المعنى : ظاهر .

الشاهد : قوله : « لا ، لا » ؛ حيث كرر « لا » توكيدًا لفظيًا ؛ لترسيخ المعنى في الذهن .

(٥) في المخطوط : ونحو .

وإن كان التأكيد بضمير متصل عمل [في] الثاني مثل ما عمل [في] [١] الأول نحو : « رغبت فيك فيك » ، والضمير المرفوع المنفصل يؤكد به كل ضمير متصل مثل : قمت أنت ، وأكرمتك أنت ، ومررت بك أنت .

التوكيد المعنوي

وأما التوكيد المعنوي ، فهو تابع يقرر أمر متبوعه في النسبة أو الشمول ، فقولنا : « تابع » يشمل كل تابع ، وقولنا : « يقرر أمر متبوعه » أخرج النسق والبدل ، وقولنا : « في النسبة أو الشمول » مخرج للنعت والبيان ؛ لأنهما وإن كانا مقررين للمتبوع إلا أنه ليس في النسبة ولا في الشمول ، ألا ترى أنه لو قيل : « جاء زيد الفاضل وأبو حفص عمر » فقبل سماع الفاضل » و « عمر » لم تشك في نسبة المجيء لـ « زيد » « وأبي حفص » وإنما تشك في « زيد » أهو الفاضل أم غيره وفي « أبي حفص » أعمر هو أم غيره فحين سمعتهما كانا مقررين للذات لا للنسبة لعدم الشك فيها .

وللتوكيد المعنوي ألفاظ مخصوصة :

أولها وثانيها : « النفس ، والعين » ويؤكد بهما ، لرفع المجاز عن الذات ، فإذا قلت : « جاء زيد » احتمل أن يكون الجائي كتابه أو غلامه مجازًا ، ونظيره في التجوز قوله تعالى حكاية عن فرعون : ﴿ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبۡنِ لِي صَرۡحٗا ﴾ [غافر : ٣٦] .

فإذا أكدت بـ « النفس » أو بـ « العين » ارتفع ذلك التجوز ، ولا بد في « النفس ، والعين » من ضمير مطابق للمؤكد في إفراده وتثنيته وجمعه .

وأما « النفس ، والعين » فإن تبعا مفردًا أُفْرِدَا ، وإن تبعا جمعًا جُمِعَا على « أفعل » وإن تبعًا مثنى فثلاثة أوجه : الإفراد ، والتثنية ، والجمع ، وهذا الأخير أحسنها [٢]

---

(١) تكملة يقتضيها السياق ، أي : اتصل بالثاني مثل ما اتصل بالأول .

(٢) تقول : جاء زيد نفسه ، وهند نفسها ، والزيدان أو الهندان أنفسهما ، والزيدون أنفسهم ، ولا يجوز نفسهم والهندات أنفسهن ، فإن أكد المثنى فجمعهما أفصح من الإفراد ، كالمثال الثالث ، ويجوز الزيدان نفسهما بالإفراد ، وجواز ابن مالك وولده تثنيتهما ، فيقال : نفساهما ، وكذلك ابن كيسان سماعًا فقد حكاه عن العرب ، وابن إياز في شرح الفصول تبعًا لابن معطي ، ووافقهم الرضي ، ومنع ذلك أبو حيان ، وقال : (إنه غلط لم يقل به أحد من النحويين) وإنما منع أو قَلَّ ؛ لكراهة اجتماع تثنيتين فيما هو ، كالكلمة الواحدة وأختير الجمع على الإفراد ؛ لأن التثنية جمع في المعنى ، فوافقهما الجمع ولم تكره صورته كالتثنية . شرح الألفية لابن الناظم (٥٠١) ، وارتشاف الضرب (٢/٦٠٨) ، وشرح الكافية للرضي (١/٣٣٤) ، وهمع الهوامع (٢/١٢٢) ، وشرح التصريح (٢/١٢١) ، والأشموني بحاشية الصبان (٣/٧٤) .

وفي رجحان الأول على الثاني أو بالعكس خلاف [(١)] .

ويجوز أن يجمع بين « النفس ، والعين » مثل : « جاء زيد نفسه عينه » ولا يجوز أن يتعاطفا دفعًا ؛ لإبهام التعدد ، وينفردان بجواز جرهما بـ « باء » زائدة ، كقوله تعالى : ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ﴾ [البقرة : ٢٢٨] وإذا أكد بهما ضمير رفع متصل [(٢)] فلا بد من تأكيده قبلهما بضمير منفصل ، مثل : « قمت أنت نفسُك ، وقاموا هم أعينُهم » وإنما طلب الفصل دفعًا ؛ لإيهام الفاعلية في مثل : « زيد قام نفسه » ثم طرد في الباب [(٣)] ويجوز على ندور أن لا يؤتي بالفصل نص عليه الأخفش [(٤)] .

والثالث والرابع : « كِلَا ، وكِلْتَا » ولا يؤكد بهما إلا المثنى ، ويجوز أن يؤكدا ما لا يقع المفرد موقعه ، مثل : « اختصم الزيدان كلاهما » وصحح بعضهم [(٥)] خلافه ؛ لأن نكتة التأكيد بهما رفع توهم بعض مضاف إلى متبوعهما ، وهذا التوهم إنما هو في نحو : « جاء الرجلان » مثلًا ؛ لاحتمال أن يكون الجائي أحدهما كما قال اللَّه تعالى : ﴿ يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ [٦١/ب] وَٱلْمَرْجَانُ ﴾ [الرحمن : ٢٢] [(٦)] معناه – والله أعلم – من

---

(١) وهذا في كل مثنى في المعنى مضاف إلى متضمنه ، فيجوز فيه الجمع والإفراد والتثنية والمختار الجمع نحو : ﴿ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾ [التحريم : ٤] ويترجح الإفراد على التثنية عند ابن مالك ، وعند غيره بالعكس ، وكلاهما مسموع ، كقوله [الطويل] قائله الشماخ :

حَمَامَةَ بَطْنِ الْوَادِيَيْنِ تَرَنَّمِي ... سَقَاكِ مِنَ الْغُرِّ الْغَوَادِي مَطِيرُهَا

أفرد بطن ، والقياس : بطني ، والأحسن : بطون – ترنمي : رجعي صوتك . الغوداي : جمع غادية وهي السحابة التي تنشأ صباحًا والتثنية مثل [مشطور السريع] :

ومَهْمَهَيْنِ قَذَفَيْنِ مَرْتَيْنْ ... ظَهْرَاهُمَا مِثْلُ ظُهُورِ التُّرْسَيْنْ

والمهمهين : القفرين . وقذفين : بعيدين . فثني ظهراهما . والمرتين تثنية مرت ، وهو المكان الذي لا نبات في . الأشموني مع الصبان (٧٤/٣) .

(٢) في المخطوط : منفصل ، والصواب ما أثبت .

(٣) في المخطوط : ثم طردا للباب .

(٤) قال ابن مالك : (وقاموا أنفسهم جائز على ضعف ، ذكر ذلك الأخفش في المسائل) . شرح التسهيل لابن مالك (٢٩٠/٣) ، وارتشاف (٦٠٨/٢) .

(٥) صححه الجمهور ومنهم المبرد ، وصحح بعضهم خلافه ، ومنهم الفراء وهشام وأبو علي ، وعن الأخفش القولان ، ولكل حجة ، فحجة الأولين : أن العرب قد تؤكد ؛ حيث لا يراد رفع الاحتمال كما أتوا بـ « أجمع ، وأكتع » بعد « كل » ، ولا احتمال يرفع بهما لرفعه بكُلٍّ ، وحجة الآخرين أن المعنى إذا كان يفيده اللفظ حقيقة فلا حاجة للفظ آخر يؤكده إلا إذا قوي برواية عن العرب ، ولا يحفظ عن عربي شيء من تلك الصور ، وقد صحح ذلك أبو حيان والسيوطي وهو أوجه عندي ؛ لأنهم عندما أتوا بـ « كل » كان الإيهام آتيًا من الجملة في نحو : « جاء الجيش » ، ثم جاء بـ « كل » ، وقد يتبعونها « بأجمع ، وأكتع » لغرض المتكلم ، أما هنا في « اختصم الزيدون » فلا إيهام – والله أعلم – ارتشاف الضرب (٦٠٩/٢) ، وهمع الهوامع (١٢٣/٢) ، والتصريح (١٢٣/٢) .

(٦) عند الفارسي على حذف مضاف ، أي من أحدهما ؛ لأنهما لا يخرجان إلا من الملح ،وقيل : أسند =

أحدهما بخلاف « اختصم الزيدان » ؛ إذ لا يجيء فيه هذا التوهم . ولا يجوز أن يثنى « اجمع وجمعاء » ؛ ليؤكد بهما المثنى استغناء عنهما بـ « كلا ، وكلتا » خلافًا لطائفة [١] .

والخامس والسادس والسابع : « كل ، وجميع ، وعامَّة » ولا يؤكد بها إلا ما له أجزاء يتأتى تفريقها حِسًّا أو حكمًا [٢] تقول : « جاء العسكر كلُّه أو جميعُه أو عامته » و « العسكر » له أجزاء يصح افتراقها حِسًّا ، وأما ما له أجزاء يصح افتراقها حكمًا فـ « الجارية » مثلًا في قولك : « اشتريت الجارِيَة كُلَّها أو جميعَها أو عامَّتها » ، ولا يجوز : جاء زيد كُلُّه « ولا الجاريةُ كُلُّها » ؛ إذ لا أجزاء لها حينئذٍ تفترق حسًّا ولا حكمًا ، وأما الخمسة الأخيرة في اتصالها بضمير يطابق المؤكد ؛ كأمر الأولين ، وأمر « كل » [٣] وما بعدها في نكتة التأكيد ، كأمر « كلا » [٤] والتأكيد بـ « جميع » غريب ، وعليه قول امرأة ترقص ولدها :

٢٩٤ - فَـذَاكَ حَيُّ خَـوْلَانْ   جَـمِـيـعُـهُـمْ وَهَـمْـدَانْ
وَكُـلُّ آلِ قَـطْـحَـانْ   وَالأَكْـرَمُـونَ عَـدْنَـانْ [٥]

= إلى الملح والعذب ؛ لأنهما يخرجان من المواضع التي تقع فيها الأنهار والمياة العذبة على الملحة ، وهذا رأي الجمهور والزمخشري ، وقيل : هما بحران يخرج من أحدهما اللؤلؤ ، ومن الثاني المرجان ، وقيل : قد يخرج اللؤلؤ والمرجان من الماء العُذاب ، فاللّٰه أعلم بخلقه . البحر المحيط (١٩٠/٨) .

(١) أجاز الكوفيون ومن وافقهم تثنية « أجمع ، وجمعاء » ؛ ليؤكد بهما المثنى ، وقال ابن خروف : (قياس تثنية أفعل وأفعلاء في هذا الباب - يعني باب التوكيد - قياس تثنية أحمر وحمراء ، ومن منع تثنيتهما فقد تكلف وادعى ألا دليل عليه) . ونقله الأخفش عند العرب . فقال : (وزعموا أن من العرب من يجعل « أجمع وأبتع » وجنسه نكرة ، فيقول : أجمعين ، وجمعاوان ، وكتعاوان .. ») شرح التسهيل لابن مالك (٢٩٣/٣) .

(٢) إذ ما لا يتجزئ لا يتوهم فيه عدم الشمول ؛ حتى يرفع بالتوكيد بها . وهمع الهوامع (١٢٣/٢) ، وزعم المبرد أن عامتهم بمعنى أكثرهم . ارتشاف الضرب (٦١٠/٢ - ٦١١) .

(٣) لا يؤكد بـ « كل » إلا متجزئ بالذات أو بالعامل ، نحو : « قبض المال كله ، ورأيت زيدًا كله » وزعم ابن مالك أنه يستغنى بـ « كلهما » عن « كليهما ، وكلتيهما » ، وبـ « كليهما » عن « كلتيهما » قام الرجلان كلهما ، أي : كلاهما ، وكلتاهما و « مررت بالمرأتين كليهما » أي : كلتيهما ، قال أبو حيان : (ويحتاج إلى سماع عن العرب) ، ويجوز في « قامت الهندات كلهن » أن تقول : « كلتهن » نص عليه الخيل عن بعض العرب . ارتشاف الضرب (٦١٠/٢) وأجاز الفراء والزمخشري الاستغناء بنية الضمير عن الإضافة استدلالًا ، بنحو : ﴿ خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ [البَقَرَة : ٢٩] ، وقراءة ﴿ إِنَّا كُلًّا فِيهَا ﴾ (غافر/٤٨) . على أن المعنى جميعه ، وكلنا ، وخرج على أن جميعًا « حال ، وكلا » بدل من اسم « إن » ، أو حال من ضمير متعلق فيها ، وقيل : يستغنى بالظاهر عن الضمير في نحو : يَا أَشْبَهَ النَّاسِ كُلِّ النَّاسِ بِالْقَمَرِ [البسيط] وخرج على أنه نعت كمال للمنعوت [الناس] . شرح التسهيل (٢٩٢/٣) ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان (٧٥/٣) .

(٤) في رفع توهم بعض مضاف إلى متبوعها ، فإذا قلت : « جاء الطلاب » قد يتوهم أن الجائي بعضهم ، فبقولك : « كلهم » تزيل هذا الإبهام .

(٥) من الرجز . قائلهما امرأة من العرب ترقص ولدها . أوضح المسالك (٣٣٠/٣) ، والدرر (١٥٥/٢) =

ويجوز إتباع « كله » بـ « أجمع » و « كلها » بـ « جمعاء » و « كلهم » بـ « أجمعين » و « كلهن » بـ « جمع » ؛ لإرادة تقوية التأكيد [(١)] فإن أتيت بـ « أجمع » وما بعده من غير أن يتقدمه « كل » فجائز لكنه خلاف الأولى ، ومما يشهد للأولى قوله تعالى : ﴿ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [ص: ٨٢] ، ثم إن أرادت تقوية « أجمع » والثلاثة بعده أتبعتها بموازنها من « الكتع » ، « والبصع ، والبتع [(٢)] » وقد تأتى هذه دونها ، وإذا اجتمعت معها فلا تتقدم [(٣)] عليها ؛ لأنها تابعة لها ، والتابع لا يتقدم المتبوع .

مسألة : وإذا أريد توكيد معمولي متعاطفين ، فلا يتحد المؤكد إلا عند اتحاد معنى العامل ؛ مثل : « انطلق زيد وذهب عمرو كلاهما » [(٤)] .

فصل : وإذا كان اللفظ نكرة ، فهل يجوز تأكيده ؟

فيه قولان [(٥)] : المنع للبصرية ، والجواز للكوفية بشرط أن تحصل الفائدة ، وذلك

= والمقاصد النحوية (٩١/٤) ، والهمع (١٢٣/٢) .

اللغة : خولان : قبيلة من اليمن . وهمدان : كذلك . وقحطان : أبو اليمن . وعدنان : عدنان بن أد أبو معد ، والعرب كلهم من قحطان وعدنان . المقاصد النحوية (٩١/٤ - ٩٢) .

المعنى : يفديك حي خولان وحي همدان كلهم ، وجميع العرب قحطانيون وعدنانيون .

الشاهد : قوله : « جميعهم » ؛ حيث وقع توكيدًا بمنزلة « كل » في المعنى .

(١) والأمثلة هي : جاء الجيش كله أجمع ، والقبيلة كلها جمعاء ، والقوم كلهم أجمعون ، والنساء كلهن جمع ، والجمهور على أنه لا يؤكد بأجمع دون كل اختيارًا ، والمختار وفاقًا لأبي حيان جوازه ؛ لكثرة وروده في القرآن والكلام الفصيح ، مثل قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [الحجر: ٤٣] وفي الحديث « . . **وإذا صلى جالسًا فصلو جلوسًا أجمعين** » ، وقد تستعمل « جمعاء » بمعنى « مجتمعة » ، فلا يقصد بها التوكيد ، ومنه قول النبي ﷺ : « **كما تُناخ الإبلُ من بهيمة جمعاء** » أي : مجتمعة الخلق ، وأجاز أبو علي الشلوبين استعمال « أجمع » بهذا المعنى ، فتأول به قول الراجز :

أَرمِي عَلَيْهَا وَهْيَ فَرْعٌ أَجْمَعُ ... وَهِـيَ ثَـلَاثُ أَذْرُعٍ وَإِصْبَـعُ

قال أبو حيان : (ولا يتعين ما قال) . ارتشاف الضرب (٦١٢/٢) ، همع الهوامع (١٢٣/٢) ، وشرح التسهيل لابن مالك (٢٩٤/٣ - ٢٩٥) .

(٢)الكتع : مأخوذ من قولهم : « مر عليهم حولٌ كَتِعٌ » أي : تام والتمام فيه معنى الاجتماع ، أو من قولهم : « تكتَّع الجلد » إذا اجتمع . والبَصْع : العرق المجتمع ، والبتع : طول العنق فإن الدابة إذا طال عنقها جمعت ما حولها من المرعى فهذا معنى الاجتماع فيه . اللسان (٢٧/١٢) « كتع » . (٤٢٢/١) « بصع » (٣١٠/١) « بتع » . وحاشية ابن الحاج على شرح الآجرومية (٧٨) وتقول : (أكتعون ، وأبصعون ، وأبتعون ، وكتعاء ، وبصعاء ، وبتعاء ، وكُتَع ، وبُصَع ، وبُتَع) .

(٣) فلا تقول : « جاء الطلاب أكتعون كلهم » .

(٤) وعليه فلا يقال : « مات زيد وعاش عمرو كلاهما » .

(٥) الإنصاف (٤٥١/٢) ، وهمع الهوامع (١٢٤/٢) وحجة البصريين أن ألفاظ التوكيد كلها معارف فلا تتبع نكرة ، وأجازه بعض الكوفيين مطلقًا سواء كانت محدودة أم لا ، والكوفيون والأخفش =

بأن تكون النكرة محدودة ، والتأكيد من ألفاظ الإحاطة ، مثل : « صمت أسبوعًا كله ، واعتكفت شهرًا جميعه » وعليه قول الشاعر :

٢٩٥ - لكِنَّهُ شَاقَهُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبٌ   يَا لَيْتَ عِدَّةَ شَهْرٍ كُلِّهِ رَجَبُ [١]

مسألة : أجاز الخليل وسيبويه [٢] أن يؤتى بالتوكيد مع حذف متبوعه ومنعه الأخفش [٣] وأبو علي وصحح مثل : « رأيت نفسه » أي : زيدًا ولا يفصل بينهما

= على الجواز إن كانت محدودة أي مؤقتة وإلا فلا ، قال ابن مالك : (فتوكيد النكرة إن كان هكذا حقيق بالجواز ، وإن لم تستعمله العرب فكيف إذا استعملته) فمن قال : صمت شهرًا قد يريد جميع الشهر ، وقد يريد أكثره ففيه احتمال يرفعه التوكيد ، ومن الوارد فيه قوله [الرجز] :

قَدْ صَرَّتِ الْبَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعَا

أي : صوتت بكرة البئر يومًا من أوله إلى آخره ، وقوله [الرجز] :

تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعَا

أما غير المحدودة فلا فائدة فيه ، فلا يقال : اعتكفت وقتًا كله ، ولا رأيت شيئًا نفسه ، والمانعون على أن ما جاء من ذلك فمحمول على البدل أو النعت أو الضرورة ، وأرجح رأي المجوزين عندما تحدد ؛ لأن فيه فائدة وقد ورد السماع به . شرح التسهيل لابن مالك (٢٩٦/٣ - ٢٩٧) ، وهمع الهوامع (٢٨١٢٤) .

(١) من البسيط . قائله عبد الله بن مسلم الهذلي . الإنصاف (٤٥١/٢) ، وأوضح المسالك (٣٣٢/٣) وشرح أشعار الهذليين للسكري (٩١٠/٢) ، وشرح الأشموني (٤٠٧/٢) ، والمقاصد النحوية (٩٦/٤)

اللغة : شاقه : من الشوق ، وهو نزاع النفس إلى الشيء . ذا : هذا . يا : هي ههنا للتنبيه ؛ لأنها دخلت على ما لا يصلح للنداء ويجوز أن يكون على أصله والمنادى محذوف ، والتقدير : يا قوم ليت . المقاصد النحوية (٩٦/٤) .

المعنى : قد أعجبه أن قيل هذا شهر رجب ، وقال : « يا ليت عدة الشهور كلها رجب » وقد قال ابن هشام : (ومن أنشد شهر مكان حول فقد حرفه) وعلل له الشيخ خالد ، بقوله : (لأن المعنى يفسد عليه .. ؛ لأن الشهر لا يكون بعضه رجبًا ، وبعضه غير رجب ؛ حتى يتمنى أن يكون كله رجبًا) وأقول : إن المعنى قد يصح على تقدير « أل » الجنسية في « شهر » ويكون المعنى : عدة الشهور كلها رجب . أوضح المسالك (٣٣٥/٣) ، والتصريح (١٢٥/٢) .

الشاهد : قوله : « عدةَ شهرٍ كلِّه رجبُ » ؛ حيث أكد « شهر » وهو نكرة محدودة بـ « كله » وهذا مذهب الكوفيين ومن تبعهم ، وجعله البصريون شاذًا ، وقول الكوفيين أولى بالصواب ؛ لكثرة السماع به ، وعلى رواية « يا ليت عدة حول » ، فحول هو المؤكد ، وهو كذلك نكرة محدودة .

(٢) قال سيبويه : (وسألت الخليل رحمه الله تعالى عن : مررت بزيد وأتاني أخوه أنفسهما ، فقال : الرفع على : هما صاحباي أنفسهما ، والنصب على أعنيهما) . الكتاب (٦٠/٢) ، وعليه فتقول في الذي ضربته نفسه زيد : « الذي ضربت نفسه زيد » بحذف الهاء ، وقد ذهب إليه أيضًا المازني وابن خروف . ارتشاف الضرب (٦١٣/٢) .

(٣) وكذلك ابن جني ، وثعلب ، وابن مالك ، وجعله ابن مالك كمثل ما حذف فيه المعرف ، وترك أداة التعريف ، والمؤنث وترك أداة التأنيث ، وقال : (لأن المؤكد مذكور كتقوية ، ويبين كونه مرادًا به الحقيقة لا المجاز) ورد تقدير الخليل بأنه لا دليل على الصحبة ، وأن فيه كثرة حذف ؛ وبأن الأصل في حذف المتبوع =

بـ « إما » خلافًا للكسائي (١) والفراء مثل : « رأيت القوم إما كلُّهم أو بعضهم » وحين فرغ المؤلف من بيان التأكيد شرع في البدل ، فقال :

البدل

(باب البدل ... إلخ) (٢)

وأقول : عرف ابن الحاجب (٣) البدل بأنه : (تابع مقصود بما نسب إلى المتبوع دونه) ، فقوله : (تابع) اندرج فيه جميع التوابع ، وقوله : (مقصود بما نسب إلى المتبوع) أخرج النعت والتوكيد والبيان ؛ لأنها ليست مقصودة بما نسب إلى المتبوع ، بل [٦٢/أ] مكملات ، وقوله : « دونه » أخرج العطف بالحرف ، فإنه وإن كان مقصودًا بما نسب للمتبوع لكنه ليس دون المتبوع في ذلك ؛ بل مشارك له فيه ، وهذا التعريف مشكل بالعطف بـ « بل » في الإيجاب ؛ فإن المعطوف بها يصدق عليه أنه مقصود بما نسب للمتبوع دونه ، وليس ببدل فتعين زيادة قيد (٤) في الحد ؛ لإخراج هذا اللهم إلا أن يقال : المتبوع هنا أيضًا مقصود لكنه في غير وقت قصد التابع على ما أجاب به

= حذف المنعوت وهو لا يحذف إلا وعامله موجود ، وهنا في التأكيد مع كونه ليس بأصيل في الحذف العامل ، فتجويز ذلك فيه مخالفة نظير ، وأقول : إن حجة ابن مالك قوية ، ولكنها قوية في الرد على المثال الذي أجاب عنه الخليل وقوية أيضًا في نحو قولك في : « رأيت زيدًا نفسه » وما أشبهه أما الذي ، نحو : « الذي ضربت نفسه زيد » ، فقد حذف المؤكد الهاء ، ولكنه ذكر مرجع الضمير ، وهو « زيد » فكأن المؤكد المذكور ، فهذا ونحوه جائز ، أما إذا لم يكن دليل على المؤكد المحذوف ، فلا يجوز ويؤخذ فيه برأي ابن مالك ومن قال به . ارتشاف الضرب (٦١٣/٢) ، وشرح التسهيل لابن مالك (٢٩٨/٣) .

(١) ارتشاف الضرب (٦١٣/٢) .

(٢) قال ابن آجروم رحمه الله : (إذا أبدل اسم من اسم ، أو فعل من فعل تبعه في جميع إعرابه . وهو أربعة أقسام : بدل الشيء من الشيء ، وبدل البعض من الكل ، وبدل الاشتمال ، وبدل الغلط نحو قولك : قام زيد أخوك ، وأكلت الرغيف ثلثه ، ونفعني زيد علمه ، ورأيت زيدًا الفرس ، أردت أن تقول الفرس ، فغلطت فأبدلت زيدًا منه) الأجرومية (٢٢) .

(٣) شرح الكافية للرضي (٣٧٧/١) .

(٤) زاد ابن مالك « بلا واسطة » وهو قيد مخرج للعطف بـ « بل » نحو : « جاءني زيد بل عمرو » في الإيجاب وللعطف بـ « لكن » في الإيجاب على رأي الكوفيين في نحو : « أتاني زيد لكن عمرو » قال ابن مالك في الخلاصة (٤٩) :

التَّابِعُ المَقْصُودُ بِالحُكْمِ بِلَا ... وَاسِطَةٍ هُوَ المُسَمَّى بَدَلَا

والمراد بالواسطة هنا حرف العطف وإلا فالبدل من المجرور بواسطة ، نحو : ﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ ﴾ [الأحزاب : ٢١] ، ونحو : ﴿ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا ﴾ [المائدة : ١١٤] وتعبير البدل تعبير البصريين ، ويسميه الكوفيون كما قال الأخفش (بالترجمة والتبيين) ، (وبالتكرار) كما قال ابن كيسان . ارتشاف الضرب (٦١٩/٢) ، والأشموني بحاشية الصبان (١٢٣/٣) .

بعضهم (١) وحينئذٍ ينتفي الإشكال ، ولا يحتاج إلى زيادة ، **ثم البدل على أربعة أقسام :**

الأول : بدل كل من كل كـ « جاء زيد أخوك » ، ويسميه بعضهم : « البدل المطابق (٢) » يندرج فيه مثل قوله تعالى : ﴿ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ٱللَّهِ ﴾ [إبراهيم : ١، ٢] ؛ إذ لا يقال فيه « بدل كل » تأدُّبًا .

والثاني : بدل البعض مساويًا كان أو أقل أو أكثر ، مثل : « أكلت الرغيف نصفَه ، أو ثلثَه أو ثلثيه » وعليه قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ ﴾ [المائدة : ٧١] (٣) .

والثالث : بدل الإشتمال (٤) مثل : « نفعني زيد علمه » ، وقوله تعالى : ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ [البقرة : ٢١٧] ، وهل الأول مشتمل على الثاني ، أو الثاني على الأول أو العامل علي الثانى أظهرها الثالث (٥) ، ورجح في التسهيل (٦) الأول .

ولابد من ضمير في بدل البعض والاشتمال ، فإن كان مصرحًا به فذاك ، وإلا فلا بد من تقديره ، مثال تقديره في بدل البعض ، قوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران : ٩٧] (٧) أي : منهم ومثاله في الاشتمال

(١) قال الجامي : (ولا يصدق الحد على المعطوف بـ « بل » ؛ لأن متبوعه مقصود ابتداء ثم بداله فأعرض عنه وقصد المعطوف ، وكلاهما مقصودان بهذا المعنى) . الفوائد الضيائية . شرح كافية ابن الحاجب للجامي (٦٢/٢) .

(٢) أو موافق من موافق ؛ لوجود ذلك فيما لا يطلق عليه بدل كل من كل ، كقوله تعالى : ﴿ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝ ٱللَّهِ ﴾ [إبراهيم : ١، ٢] ، ويسميه بعض الأندلسيين بدل الشيء من الشيء . ارتشاف الضرب (٦١٢/٢) ، وهمع الهوامع (١٢٥/٢) .

(٣) وفي المخطوط : « ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ » .

(٤) إن دل على معنى في الأول ، كالعلم في زيد ، أو استلزمه فيه كالقتال في الشهر ، والنار في الأخدود ؛ لاستلزام القتال أن يكون له زمن والنار أن يكون لها مكان . همع الهوامع (١٢٦/٢) .

(٥) الفارسي والرماني في أحد قوليهما على أن المشتمل الأول وصححه ابن مالك فلا يجوز : سرني زيد داره ولا أعجبني زيد فرسه ، ويجوز : سرني زيد ثوبه ؛ لأن الثوب متضمنه جسده ، والفارسي والرماني في أحد قوليهما علي أن المشتمل الثاني ، نحو : « سلب زيد ثوبه » ، وقال المبرد والسيرافي وابن جني الباذش وابن أبي العافية وابن الأبرش إن المشتمل هو العامل بمعنى أن الفعل يستدعيهما الأول على سبيل الحقيقة والثاني على سبيل المجاز ، فنحو : « سلب زيد ثوبه » وفي نحو : ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ [البَقَرَة : ٢١٧] السؤال في الحقيقة عن القتال وعن الشهر في المجاز - وعليه الشارح - وهو أوجه عندى لأنك إذا قلت : سرني زيد داره - وهو ممنوع على الأول - فالسرور وقع علة الاثنين ، وزيد مشتمل على الدار أيضًا ؛ لأنهم من ممتلكاته فـ فوقوع العامل على المتبوع ، والتابع مستساغ . شرح التسهيل لابن مالك (٣٣٨/٣) ، وهمع الهوامع (١٢٦/٢) .

(٦) قال ابن مالك : (المشتمِل في بدل الاشتمال هو الأول) . التسهيل (١٧٣) .

(٧) وقال ابن برهان : (من) بدل كل من كل ، والمراد بالناس المستطيع ، وهو عام أريد به خاص ، =

قوله تعالى : ﴿ قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ۝٤ ٱلنَّارِ ﴾ [البروج : ٤، ٥] أي : فيه ، وقيل : [1] الأصل « ناره » ، ثم حذف الضمير المضاف إليه وخلفت عنه « أل » وهذه الثلاثة [2] مع الإضراب هي الآتية في الفصيح ، فالأول مدلوله ما قبله ، والثاني جزء ما قبله ، والثالث بينه وبين متبوعه علاقة غير [3] الكلية والجزئية .

وأما **البدل الرابع** ، فهو البدل المباين ، ولا بد من فيه قصد الثاني ، ثم إن كان قصد الأول فاسدًا ، فالثاني بدل نسيان ، وإن لم يكن الأول مقصودًا ، وإنما سبق إليه اللسان ، فالثانى بدل غلط ، وإن لم يتبين فساد قصد الأول ، وإنما رجع عنه لنكته ، فالثاني بدل إضراب [4] .

ثم إن البدل وما قبله قد يكونان معرفتين ، كقوله تعالى : ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ ﴾ [الفاتحة : ٦، ٧] وقد يكون نكرتين ، مثل قوله تعالى : ﴿ إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ۝٣١ حَدَآئِقَ ﴾ [النبأ : ٣١، ٣٢] وقد يكون الأول نكرة ، والثاني معرفة ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ صِرَٰطِ ٱللَّهِ ﴾ [الشورى : ٥٢: ٥٣] ،

= وقيل : الناس عام مخصوص ، ولا ضمير اعتمادًا على المقصود ، وقال الكسائي : من شرطية ، وجوابها محذوف والتقدير : من استطاع فليحج ، ورد بأنه لا حاجة للحذف مع إمكان إتمام الكلام ، وقال ابن السيد : من فاعل حج ، والمصدر مضاف إلى مفعوله ، ورد بأنه يقتضي أن يجب الحج على جميع الناس ، وذلك باطل ، وقيل : إن جعل « من » في الآية فاعلًا يجوز علي جعل « أل » في الناس للعهد الذكرى ، للمستطيعين بدليل أنك لو قلت : لله عليهم لخلف الضمير « أل » وما اتصل بها ، وهو علامة العهد الذكرى ، وبأنه إذا دار الأمر بين جعل « أل » جنسية وبين جعلها عهدية فإنها تحمل على العهدية ، ويرد عليه بأن ما لا يحتاج إلى جعل أفضل مما يحتاج إلى جعل ، وعلي هذا فالمعتمد البدلية البعضية ؛ لتعضيد المعنى لها وإظهارها له بلا بطلان . البحر المحيط (١٢/٣ - ١٣) ، وشرح التصريح مع ياسين (١٥٧/٢) .

(١) الأول قول البصريين ، والثاني قول الكوفيين . شرح التصريح (١٥٨/٢) ، ومن النحويين من لا يلتزم في بدل البعض ، وبدل الكل ضميرًا . ارتشاف الضرب (٦٢٣/٢) ، والهمع (١٢٦/٢) .

(٢) رد السهيلي بدل بعض من كل ، وبدل الاشتمال إلى بدل الموافق من موافق ، قال : لأن العرب تتكلم بالعام وتريد به الخاص ، وتحذف المضاف وتنويه ، فقولك : « أكلت الرغيف ثلثه » إنما تريد : أكلت بعض الرغيف ثم بينت ذلك البعض ، فقلت ثلثه وفي « أعجبتنى الجارية حسنها » الأصل : أعجبتنى صفة أو وصف الجارية ، ثم حذف المضاف ، وبين ذلك بقولك حسنها ؛ فالبدل بدل كل من كل ، والكل الأول محذوف . ارتشاف الضرب (٦٢٥/٢) ، والتصريح (١٥٨/٢) .

(٣) في المخطوط : « بغير » .

(٤) ويسمى بدل البداء . ارتشاف الضرب (٦٢٥/٢) . وقد زاد بعضهم بدلًا خامسًا وهو بدل كل من بعض ، ومثاله قوله تعالى : ﴿ فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْـًٔا ۝٦٠ جَنَّٰتِ عَدْنٍ ﴾ [مريم : ٦٠: ٦١] ونكتته البلاغية تقرير أنها جنات كثيرة . حاشية ياسين (١٥٥/٢) ، وهمع الهوامع (١٢٧/٢) ومنه [الخفيف] :

رَحِمَ اللَّهُ أَعْظُمًا دَفَنُوهَا ... بِسِجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ

وقد أنكره الجمهور .

وقد يكون الأول معرفة ، والثاني نكرة ، قال ابن الحاجب [١] وطائفة بشرط وصفها ، كقوله تعالى : ﴿ لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ ۝ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴾ [العلق: ١٥، ١٦] وإنما لم يشترط وصف النكرة في القسم الذي [٦٢/ب] قبل هذا ؛ لأن فيه انتقالاً من الخفي إلى الجلي وهو حسن بخلاف القسم الأخير ؛ إذ لو كانت النكرة فيه بدلاً من غير وصف ؛ لكان انتقالاً من الجلي إلى الخفي وهو قبيح .

ويجوز أن يبدل الظاهر اتفاقًا ، وأجاز ابن الحاجب [٢] إبدال الضمير من الظاهر ، والظاهر من الضمير غير أنه لا يكون بدل كل من كل إلا في الغيبة ، وإبدال الضمير من الضمير في الجملة .

وقال ابن مالك [٣] : (لا يبدل مضمر من مضمر ، وأما نحو : « قمت أنت ومررت بك أنت » فمن باب التوكيد) ، وكذلك يجوز : « رأيتك إياك » عند الكوفيين ، ولا يبدل مضمر من ظاهر ، وأما نحو : « رأيت زيدًا إياه » فمن وضع النحاة ، ويجوز إبدال الظاهر من المضمر مطلقًا إن كان ضمير غيبة كقوله تعالى :

---

(١) قال ابن الحاجب : (وإذا كان نكرة من معرفة فالنعت مثل : ﴿ بِالنَّاصِيَةِ * نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ ﴾) .شرح الكافية للرضي (٣٤٠/١) . واشترطه الرضي ، وقيده ببدل الكل من الكل ، وهو ما لوحظ في كلام ابن الحاجب ، وقال أبو علي الفارسي : يجوز تركه إذا استفيد من البدل ما ليس في المبدل منه ، كقوله تعالى : ﴿ بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى ﴾ [طه : ١٢، والنازعات : ١٦] ؛ إذ لم يجعل طوى اسم الوادي ، بل كان مثل حكم من الطي ؛ لأنه قدس مرتين ، فكأنه طوى بالتقديس ، فقد أفاد « طوى » معنى التقديس مرتين ، وهو غير موجود في المبدل منه ، فلذا ترك وصفه . شرح الكافية للرضي (٣٤٠/١) ، وقد اشترط الوصف أيضًا الكوفيون والبغداديون ، وتبعهم السهيلي ، ونقل ابن المالك أن الكوفيين قد اشترطوا اتحاد اللفظ في إبدال النكرة من المعرفة ، وقد أجاز سيبويه « هذا عبد اللَّه رجل منطلق » ، فرجل بدل من عبد اللَّه . الكتاب (٩/٢) ، وارتشاف الضرب (٦٢٠/٢) ، وشرح التسهيل لابن مالك (٣٣١/٣) .

(٢) قال ابن الحاجب : (ويكونان ظاهرين ، ومضمرين ، ومختلفين ، ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل إلا من الغائب ، نحو : « ضربته زيدًا » . شرح كافية ابن الحاجب للرضي (٣٤٠/١) .

(٣) قال ابن مالك : (ولا يبدل مضمر من مضمر ، ولا من ظاهر ، وما أوهم ذلك جعل توكيدًا) التسهيل (١٧٢) . وقال في شرح التسهيل (٣٣٢/٢ - ٣٣٣) ، والصحيح عندي أن نحو : رأيت زيدًا إياه لم يستعمل في كلام العرب نثره ونظمه ، ولو استعمل لكان توكيدًا لا بدلاً . وأما رأيتك إياك ، فالبصريون يجعلونه بدلاً ، والكوفيون توكيدًا وقول الكوفيين عندي أصح ؛ لأن « رأيتك إياك » كـ « فعلت أنت » والمرفوع توكيد بإجماع فليكن المنصوب توكيدًا ، والفرق بينهما تحكم بلا دليل) . وقال : (وجعل الزمخشري من أمثلة البدل مررت بك بك ، وهذا إنما هو للتوكيد لفظي ولو جعل بدلاً لم يكن للتوكيد اللفظي مثال يخص به) كلامه بتصرف يسير . وانظر ارتشاف الضرب (٦٢٠/٢ - ٦٢١) ، وشرح الكافية للرضي (٣٤١/١) .

﴿ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾ [الأنبياء: ٣] [(١)] في رأي ، وإن كان ضمير حاضر ، فلا يبدل الظاهر إلا في ثلاث مسائل :

إحداهما : أن يكن بدل بعض ، كقوله تعالى : ﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ ﴾ [الأحزاب: ٢١] .

ثانيتها : أن يكون بدل اشتمال ، كقول الشاعر :

٢٩٦ - بَلَغْنَا السَّمَاءَ مَجْدُنَا وَسَنَاؤُنَا وَإِنَّا لَنَرْجُو فَوْقَ ذَلِكَ مَظْهَرَا [(٢)]

ثالثتها : أن يفيد البدل الإحاطة ، كقوله تعالى : ﴿ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا ﴾ [المائدة: ١١٤] وأجاز الأخفش [(٣)] إبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل ولو لم يفد الإحاطة ، كقول الشاعر :

٢٩٧ - وَشَوْهَاءَ تَعْدُو بِي إِلَى صَارِخِ الْوَغَى بِمُسْتَلْئِمٍ مِثْلِ الْفَنِيقِ الْمُرَحَّلِ [(٤)]

---

(١) وهذا بدل كل من كل ، وقيل : الذين ظلموا مبتدأ مؤخر ، وأسرو النجوى خبر مقدم ، وقيل : الذين ظلموا فاعل بأسروا ، والواو علامة الجمع على لغة أكلوني البراغيث ، وفيه وجوه أخرى . مغني اللبيب (٤٧٩ - ٤٨٠) ، وشرح التصريح (١٦٠/٢) .

(٢) من الطويل . قائله النابغة الجعدي . ديوانه (٦٨) . أوضح المسالك (٤٠٦/٣) ، وخزانة الأدب (١٦٩/٣) ، (٤١٩/٧) ، وشرح الأشموني (٤٣٩/٢) ، والمقاصد النحوية (١٩٣/٤) .

اللغة : مظهرا : مصدر ميمي مفعول لنرجو ، والبيت من قصيدة أنشدها النابغة في حضرة النبي ﷺ . المقاصد النحوية (١٩٤/٤ - ١٩٥) .

المعنى : ظاهر .

الشاهد : قوله : « مجدنا » ؛ حيث وقع بدل اشتمال من الضمير في « بلغنا » وهو ضمير حاضر ، وجاز ذلك ؛ لكونه بدل اشتمال .

(٣) أجازه الأخفش والكوفيون وجوزه ابن مالك على قلة ، ومنعه البصريون ، وأجازه قطرب في الاستثناء نحو : « ما ضربتكم إلا زيدًا » ، واعترض علي هذا المثال بأنه بدل بعض لا كل ، ومثال الإجازة البيت المذكور ، وقول أبي موسى الأشعري ﷺ : (أتينا النبى ﷺ نفر من الأشعرين) ، وقول الشاعر [البسيط] :

بِكُمْ قُرَيْشٍ كُفِينَا كُلَّ مُعْضِلَةٍ وَأَمَّ نَهْجَ الْهُدَى مَنْ كَانَ ضِلِّيلَا

وحجة المانعين أن البَدل ينبغي أن يفيد ما لا يفيد المبدل منه ، وضمير الحاضر أعرف من الظاهر ، فكان البدل أنقص من المبدل منه في التعريف - هذا في بدل الكل - وحجة الأخفش أن المبدل منه والبدل لا يتحد مفهمومهما ، إذ لو اتحد لكان توكيدًا ، واتحاد الذات لا ينفي الإفادة ، وأنه قد حصلت الإفادة بالناقص في بدل النكرة الموصوفة من المعرفة ، وعندي أنه جائز على قلة توسعة في التعبير . شرح التسهيل لابن مالك (٣٣٤/٣) ، والأشموني مع حاشية الصبان (١٢٩/٣) ، وحاشية ياسين (١٦١/٢) .

(٤) من الطويل . قائله ذو الرمة - قيس بن غيلان - ديوانه (١٤٩٩) . شرح عمدة الحافظ (٥٨٩) ، ولسان العرب (٢٣٦/١) « دجل » والمقاصد النحوية (١٩٥/٤) .

فأبدل من « ياء » النفس « مستلئمًا » ولا إحاطة فيه ، والكثير أن يكون البدل معتمدًا عليه ؛ فلذلك يراعي فيما تتم به الفائدة ما يناسبه ، نحو : « إن هندًا حسنها فائق » .

وقد يكون البدل في حكم الطرح ، كقول الشاعر :

٢٩٨ - إِنَّ السُّيُوفَ غُدُوَّهَا وَرَوَاحَهَا   تَرَكَتْ هَوَازِنْ مِثْلَ قَرْنِ الْأَعْضَبِ (١)

إذ لو اعتبر البدل ، لقال : « تركا »

ويجوز أن يستغنى في الصلة بلفظ البدل عن لفظ المبدل منه ، نحو : « أحسن إلى الذي صحبت زيدًا » أي : صحبته ، ويجب أن يقرن البدل بهمزة الاستفهام أو بـ « إن » الشرطية إن تضمن متبوعه معناهما ، نحو : « من جاءك أزيد أم عمرو ؟ » « من يأتني إن زيد ، وإن عمرو فإنني أكرمه » .

ويجوز إبدال الفعل إن اتفقا معنى ، وكان الثاني أوفى بالمراد كقوله تعالى : ﴿ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ ﴾ [الفرقان : ٦٨، ٦٩] فـ « يفعل » فعل الشرط ، و « يلق » جوابه ، و « يضاعف » بدل من الجواب .

ويجوز إبدال الجملة من الجملة ، كقوله تعالى : ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱلَّذِىٓ أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ﴿١٣٢﴾

= **اللغة** : شوهاء : من الشوه ، وهو قبح الخلقة ، ولكنه صفة محمودة في الفرس ، يقال : فرس شوهاء إذا كان في رأسها طول . تعدو : تجري . الوغى : الحرب . بمستلئم : لابس اللأمة ، وهي الدرع . والفنيق : الفحل الكريم لا يؤذى لكرامته . المرحل : من رحلت البعير إذا ظعنته من مكانه وأرسلته ، وقيل : هو الذي لا يرسل في المرعى لعزه . ويروى : المُدَجَّل : البعير المطلى بالقطران . ويروى : مثل الفنيق المكرم . المقاصد النحوية (٤/١٩٥ - ١٩٦) .

المعنى : ورب فرس شوهاء تجري بي إلى الحرب ، تجري بلابس الدرع مثل الفحل الذي يظعن ويرحل من مكانه أو المطلى بالقطران .

الشاهد : قوله : « بمستلئم » ، حيث أبدل من ضمير المتكلم في « بي » ، ولا إحاطة في (مستلئم) وجاز ذلك على رأي الأخفش والكوفيين .

(١) من الكامل . قائله الأخطل . ديوانه (٣٢٩) . خزانة الأدب (٥/١٩٩ ، ٢٠١) ، وشرح الأشموني (٢/٤٤١) ، ولسان العرب (١/٦٠٩) « عضب » .

اللغة : غدوها ورواحها : وقت غدوها ورواحها . هوازن : أبو قبيلة ، وهو هوازن بن منصور بن عكرمة . والأعضب : المكسورة القرن ، والشاة العضباء هي المكسورة القرن . خزانة الأدب (٢/٣٧٣) . دار صادر .

المعنى : ظاهر .

الشاهد : قوله : « تركت » ؛ حيث جعل الخبر للسيوف ، وهو المبدل منه ، وألغى غدوها ورواحها وهما البدل ، ولو لم يلغهما ، لقال : تركا ، ومنه : زيد عرفت أخاه عمرًا ، وجاء الذي رغبت فيه عامر . قال ابن مالك : (ويقل الاعتماد على المبدل منه ، وجعل البدل في حكم الملغي) . شرح التسهيل لابن مالك (٣/٣٣٩) .

﴿ أَمَدَّكُم بِأَنْعَٰمٍ وَبَنِينَ ﴾ [الشعراء: ١٣٢، ١٣٣] ويجوز أن تبدل الجملة من المفرد ، كقول الشاعر :

٢٩٩ – إلى اللَّهِ أَشْكُو بِالْمَدِينَةِ حَاجَةً وَبِالشَّامِ أُخْرَى كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ [(١)] [٦٣/أ]

فجملة « كيف يلتقيان » بدل من « حاجة ، وأخرى » ، وهما مفردان .

وما وقع تفصيلًا لمذكور إن كان [(٢)] وافيًا بمعناه جاز إبداله وقطعه ، مثل : « مررت بثلاثة زيد ، وبكر ، وعمرو » وإذا قطع فإما إلى رفع ، وأما إلى نصب ، وإن كان غير واف فليس لك إلا القطع اللهم إلا أن ينوى معطوف محذوف ، فيجوز حينئذٍ البدل ، مثل قوله ﷺ : « **اجتنبوا السبعَ الموبقاتِ : الشِّرك باللَّه والسِّحر** ... » [(٣)] فيتعين قطع « الشرك ، والسحر » إلا إن نوي غيرهما [(٤)] .

إذا تلت التوابع كلها اسمًا بدئ بالنعت ، ثم البيان ، ثم بالتوكيد ، ثم بالبدل ، ثم بالنسق نحو : « رأيت أبا حَفصٍ الفاروقَ عُمَرَ نفسَه رجلًا صالحًا وعليًّا » [(٥)] وإنما كان النعت مقدمًا ؛ لأنه لما كان لا يتم معنى المنعوت في الجملة إلا به كان كجزئه وجزء الشيء لا يتقدم غيره عليه ؛ والبيان جار مجرى النعت في تتميم المعنى فتأخر عنه ؛ وإنما تأخر التوكيد عن البيان ، وإن كان مثله في تكميل المتبوع ؛ لأن تكميل البيان للذات وتكميل التوكيد لنسبتها ، والذات متقدمة على النسبة ، فالتحق مكملهما بهما ؛ ولما كان البدل في نية تكرار العامل تأخر عن الثلاثة ، ولما كان عطف النسق بواسطة تأخر عنها ، ولما أنهى الكلام على المرفوعات ، وما يتعلق بها من التوابع أخذ يتكلم في المنصوبات ، فقال :

---

(١) من الطويل . نسب إلى الفرزدق وليس في ديوانه . أوضح المسالك (٤٠٨/٣) ، وخزانة الأدب (٢٠٨/٥) ، وشرح الأشموني (٤٤٠/٢) ، والمقتضب (٣٢٩/٢) ، والهمع (١٢٨/٢) .
اللغة : أشكو حاجة بالمدينة : كائنة في المدينة . وبالشام : في الشام . المقاصد النحوية (٢٠١/٤) .
المعنى : ظاهر .
الشاهد : قوله : (كيف يلتقيان) ؛ فإنها جملة وقعت بدلًا من مفرد ، وهو « حاجة ، وأخرى » كأنه قال : إلى اللَّه أشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما . المقاصد النحوية (٢٠١/٤) .

(٢) في المخطوط : وإن كان .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب : الطب – باب : الشرك والسحر من الموبقات (٢٠/٤) ، وقال ابن مالك : (وجاز الحذف ؛ لأن الموبقات سبع ثبتت في حديث آخر ، واقتصر هنا على اثنتين تنبيهًا على أنهما أحق بالاجتناب) شرح التسهيل (٣٤١/٣) . والتقدير : اجتنبوا الشرك .

(٤) في المخطوط : وغيرهما .

(٥) في المخطوط : « وأبا بكر » مكان ، و « عليًا » ، وما أثبت هو الأفضل ؛ مراعاة للترتيب .

(باب منصوبات الأسماء .. إلخ) [(١)]

وأقول : ذكر المصنف أن منصوبات الأسماء خمسة عشر ، وبدأ منها بالمفعول به وفاقًا لابن مالك [(٢)] وأتباعه ، والذي اختاره الزمخشري [(٣)] وابن الحاجب البداءة بالمفعول المطلق ، واحتج الأولون على اختيار ما قالوا بأنه عند حذف الفاعل يقدم المفعول به في النيابة علي غيره إما وجوبًا أو رجحانًا على اختلاف المذهبين [(٤)] واستدل الآخرون بأن المفعول المطلق هو مفعول الفاعل حقيقة إذ هو الصادر منه ، ولأنه يصدق عليه أنه مفعول صدقًا غير مقيد بحرف جر ، والإطلاق علامة الحقيقة ، وغيره لا يصدق عليه أنه مفعول إلا مجازًا ولذا التزم تقييده فيقال : مفعول به مثلًا أو مفعول فيه .

وعرف المصنف المفعول به : بأنه الاسم المنصوب الذي يقع عليه فعل الفاعل [(٥)] ، وقد تقدمت الإشارة إلى الاعتراض على مثل هذا من جهة أخذ الحكم جزءًا من التعريف ، وتقدم أيضًا العذر عنه ليراجع منه [(٦)] . وأما قوله : (الذى يقع عليه فعل الفاعل) فقال بعضهم فيه [(٧)] : المراد بوقوع الفعل تعلقه بشيء لا يعقل إلا بعد تعقل ذلك الشيء .

---

(١) قال ابن آجروم : (. . . المنصوبات خمسة عشر ، وهي : المفعول به ، والمصدر ، وظرف الزمان ، وظرف المكان ، والحال ، والتمييز ، والمستثنى ، واسم لا ، والمنادي والمفعول من أجله ، والمفعول معه ، وخبر كان وأخواتها ، واسم إن وأخواتها ، والتابع للمنصوب ، وهو أربعة أشياء : النعت والعطف والتوكيد والبدل) . الآجرومية (٢٢) .

(٢) بدأ ابن مالك بالنائب عن الفاعل ، ثم بالاشتغال ثم بتعدي الفعل ولزومه ، ثم بالتنازع ثم بالمفعول المطلق . شرح الكافية لابن مالك (٦٠٢/٢ - ٦٥٣) ، والتسهيل (٧٧ - ٧٨) ، وشرح التسهيل (١٢٤/٢ - ١٧٨) وبدأ بالمفعول به أيضًا ابن عصفور في المقرب (١١٣/١) وابن هشام في شرح شذور الذهب (٢٨٣) وعلله بأن المفعول به أحوج إلى الإعراب ؛ لأنه الذي يقع بينه وبين الفاعل الالتباس .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش (١٠٩/١) ، شرح الكافية للرضي (١١٢/١ - ١١٣) .

(٤) البصري الموجب إنابة المفعول والكوفي المجيز . شرح التصريح (٢٩٠/١) وقد تقدم الخلاف .

(٥) قال : (هو الاسم المنصوب الذي يقع عليه الفعل) . الآجرومية (٢٣) .

(٦) لأن غرض الآجرومية تعليم المبتدئين .

(٧) هو ابن هشام في شرح الشذور (٢٨٣) ؛ إذ قال : (والمراد بالوقوع : التعلق المعنوي لا المباشرة أعني تعلقه بما لا يعقل إلا به ، ولذلك لم يكن إلا للفعل المتعدي ، ولولا هذا التفسير لخرج منه ، نحو : « أَردتُ السفر لعدم المباشرة ») ، إذن فمعنى الوقوع الارتباط سواء ، أكان الارتباط تأثيرًا أو اتصافًا .

تعدي الفعل ولزومه

ثم إن أنواع الفعل ثلاثة :

نوع لا يوصف بتعدٍّ ولا بلزوم ، وهى الأفعال الناقصة ووجهه أنها لَمَّا لم تنصب المفعول به لم توصف بالتعدي ، ولما نصبت الخبر (١) المتعدي في النصب في الجملة فكان لها حكم وسط ، ونوع يتصف [٦٣/ب] باللزوم ، وهو أقسام :

أحدها : أن يدل على سَجِيَّة ، وهي (٢) الأمر المطبوع عليه أو ما جرى مجراه في الطبع ، كالكرم والشجاعة وضديهما (٣) والجاري مجراه قولك : « نَهِم فلان » إذا كثر أكله .

ثانيها : أن يكون موازيًا لـ « افْعَالَّ » نحو : « اشمَارَّ » ، ومثله : « افْوَعَلَّ » كـ « اكْوَهَدَّ الفرخ » إذا ارتعد .

ثالثها : أن يكون موازيًا لـ « افْعَنْلَلَ » بالأصالة أو بالإلحاق ، فالأول كـ « احْرَنْجَمَ » (٤) والثاني كـ « اقْعَنْسَسَ » (٥) ومثل : « افْعَنْلَلَ » « افْعَنْلَى » كـ « اسْلَنْقَى » (٦) إذا وقع على القفا .

رابعها : أن يدل على نظافة أو ضدها كـ « طَهُر وقَذُر » (٧) .

خامسها : أن يكون الفعل عَرَضًا ، وهو ما ليس حركة جسم من وصف غير ثابت كـ « فرح ، ومرض ، ونهم إذا شبع » (٨) .

سادسها : أن يكون مطاوعًا لفعل متعد واحد كـ « انْثَلَمَ ، وانْقَطَعَ » ؛ إذ هما مطاوعان لـ « ثَلَم ، وقطع » المتعديين لواحد ، تقول : « ثَلَمْتُ السَّيْفَ (٩) فَانْثَلَمَ ، وقطعته فانقطع » فلو تعدى الفعل لاثنين لتعدى مطاوعه لواحد ، مثل : « عَلَّمته

---

(١) البصريون على أن منصوبها خبر ، والكوفيون على أنه حال أو شبيه به . التصريح (٣٠٨/١) .

(٢) في المخطوط : « وهو » .

(٣) مثل : كَرُم محمد ، وشَجُع محمد ، وبَخُل زيد ، وجَبُن زيد ، ولذا يتحول المتعدي قاصرًا إذا حول وزنه إلى فَعُل لغرض المبالغة والتعجب نحو : (ضَرُب الرجل ، وفَهُم بمعنى : ما أضربَه ، وأفهمَه . مغني اللبيب (٦٧٤) .

(٤) حَرْجَمْتُ الإبل فاحْرَنْجَمَتْ ، إذا رددتها فارتد بعضها على بعض واجتمعت . اللسان (١١٠/٣) « حرجم » .

(٥) اقْعَنْسَسَ : تأخر ورجع إلى الخلف ، وكل ممتنع مقعنسس . اللسان (٢٤٣/١١) « قعس » .

(٦) في المخطوط : اسلقفى ، وهي ليست على « افعنلى » .

(٧) وَوَضُؤ .

(٨) وبَطِر ، وأَشِر ، وحَزِن ، وكَسِل .

(٩) ثَلَم الإناء ، والسيف فانثَلمَ : كسر حَرْفه . اللسان (١٢٤/٢) « ثلم »

الحسابَ فتعلَّمه » ، والمطاوعة هي قبول أثر الغير .

سابعها : أن لا يتصل بالفعل « هاء » ضمير لغير مصدر ، مثل : « قعد » ألا ترى أنه لا يقال : « زيد قَعَدَه عمرو » نعم يتصل به « هاء » ضمير المصدر فيقال : « القعود قعده عمرو » .

ثامنها : أن لا يبنى منه اسم مفعول تام كما في المثال المذكور ؛ إذ لا يقال : « زيد مقعود » نعم قد يتعدى بحرف الجر ، فيقال : « مقعود إليه » فلو اتصل به « هاء » ضمير غير المصدر [1] أو بني [2] منه اسم مفعول تام ؛ لكان فعلًا متعديًا ، وهو النوع الثالث ، ولا ينصب المفعول به إلا هو خاصة [3] والمراد باسم المفعول التام : اسم مفعول لا يحتاج إلى حرف جر ، كالمصوغ من « ضربت زيدًا » و « قرأت العلم » ألا ترى أنه يقال : « زيد مضروب ، والعلم مقروء » من غير احتياج إلى حرف جر .

ثم الفعل الصالح للتعدي قد يكون متعديًا دائمًا كهذين المثالين [4] وقد يكون متعديا بنفسه تارة وقاصرًا أخرى ، نحو : « حَوِل ، وفَغَر ، وشَحَا » [5] ، وقد يتعدى لواحد تارة بنفسه وتارة بحرف الجر ، نحو : « شكر ، ونصح » فتعديته بحرف الجر ، كقوله تعالى : ﴿ أَنِ ٱشْكُرْ لِي وَلِوَٰلِدَيْكَ ﴾ [لقمان : ١٤] ، وقوله تعالى : ﴿ وَنَصَحْتُ لَكُمْ ﴾ [الأعراف : ٧٩، ٩٣] ، وبنفسه كقوله تعالى : ﴿ وَٱشْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴾ [النحل : ١١٤] وتقول : « نصحت زيدًا » ومنهم [6] من يرى في هذا القسم أن الفعل لا يتعدى إلا بحرف الجر لكن يجوز أن يحذف ، ويصل الفعل إلى المفعول بنفسه على طريق التوسع ، وكان هذا أقرب إلى التحقيق ، وقد يتعدى الفعل إلى واحد بنفسه ألبتة وإلى آخر تارة بحرف الجر وتارة بنفسه مثل : « كِلت زيدًا

---

(١) مثل : زيد ضربه عمرو « فالهاء ليست هاء المصدر ، وإنما هي ضمير « زيد » زاد الشيخ خالد : على وجه لا يكون « أي : الضمير » خبرًا ليخرج ، نحو : الصديق كنته ، فإن الهاء هاء ضمير غير المصدر ، ومع ذلك فليس متعديًا . التصريح (٣٠٩/١) . (٢) في المخطوط : « مبني » .

(٣) أي : لا ينصب المفعول به إلا الفعل المبني منه اسم مفعول تام .

(٤) ضرب ، قرأ .

(٥) وتقول : « فَغَرفاه وشَحَاه » بمعنى : فتحه « وفَغَر فُوه وشَحَا فوه » بمعنى : انفتح . وفي المخطوط : « معر » .

(٦) زعم أن الأصل فيه حرف الجر ، وكثر فيه الأصل والفرع ، وصحح هذا القول ابن عصفور ، ورد عليه الشلوبين الصغير ، وقيل : أصله أن يتعدى بنفسه وحرف الجر زائد ، وعليه الرضي ، وزعم ابن درستويه : أن « نصح » يتعدى لواحد بنفسه ، وللآخر بحرف الجر ، والأصل : نصحت لزيد رأيه وقال أبو حيان : « وما زعم لم يسمع في موضع » . ارتشاف الضرب (٤٩/٣ - ٥٠) ، والشرح الكبير لابن عصفور (٣٠٠/١ - ٣٠١) ، وشرح الكافية للرضي (٢٧٣/٢) .

الطعامَ وكِلْتُه له » ومن الأفعال ما لا يتعدى إلا بحرف الجر مثل : « مررت بزيد [(١)] ، وغضبت منه » ومن اللازم ما لا يتعدى بحرف الجر ألبتة مثل أن يدل على حدوث ذات كـ « حدث المطر ، ونبت الزرع » وكذا لو دل على صفة حسية ، مثل : « طال النهار ، وخَلِقَ الثوب »

وإذا أردت [٦٤/أ] تعدية الفعل القاصر ، فآلات التعدي ثلاث :

إحداها : حرف الجر سواء كان الفعل ثلاثيًا أو غيره مثل : « انطلقت بزيد ، وذهبت به » .

ثانيها : همزة النقل ، وهي التي تصير ما كان فاعلًا مفعولًا كـ « أجلست زيدًا » .

ثالثها : تضعيف العين مثل : « فَرَّحت زيدًا » لكن لا يعديان إلا [(٢)] الثلاثي .

ولك في الفعل المتعدي بحرف الجر أن تحذف الحرف من مفعوله وتنصبه ، وهذا الحذف نوعان : نوع لا يكون إلا في الضرورة مثل قول الشاعر :

٣٠٠ - تَمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلَامُكُمُ عَلَيَّ إِذًا حَرَامُ [(٣)]

ونوع جائز في غير الضرورة ، وهو صنفان : صنف سماعي ، كما تقدم في « نصحته وشكرته » وكقوله تعالى : ﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾ [الأعراف : ١٥٥] [(٤)]

---

(١) وقد يحذف حرف الجر شذوذًا مثل : تَمُرُّونَ الدِّيارَ وَلَمْ تَعُوجُوا [الوافر] ، وقيل : بل ضمن معنى : تجوزون . شرح الكافية للرضي (٢٧٣/٢) ، ومغني اللبيب (٦١٦) .

(٢) في المخطوط : (إلى الثلاثي) .

(٣) من الوافر . قائله جرير بن عطية . ديوانه (٢٧٨) ، وخزانة الأدب (١١٨/٩ ، ١١٩ ، ١٢١) ، والدرر (١٠٧/٢) ، وشرح ابن عقيل (١٥٠/٢) ، وشرح المفصل (٨/٨) (١٠٣/٩) ، والهمع (٨٣/٢) .
اللغة : لم تعوجوا : من العَوَج ، وهو عطفك رأس البعير بالزمام ، ومعناه : لم تميلوا إلينا . المقاصد النحوية (٥٦١/٢ - ٥٦٢) .
المعنى : ظاهر .
الشاهد : قوله : « تمرون الديار » ؛ حيث أسقط الشاعر الجار ، ونصب « الديار » ، وهذا شاذ ، لأن حذف الجر في غير ما سمع ومع غير (أَنْ ، وأَنَّ) شاذ وقد خرج على أن « تمرون » مضمن معنى « تجوزون » وقد أجاز الأخفش الأصغر - علي بن سليمان - حذف الجار قياسًا إذا تعين مع غير (أَنَّ ، وأَنْ) نحو : خرجت الدارَ ، وَبَرَيْتُ القلمَ السكينَ ، قال الرضي : ولم يثبت ، وقد قيل : إن رواية البيت تمرون بالديار) وعليه فلا شاهد . المقاصد النحوية (٥٦٣/٢ - ٥٦٤) ، وشرح الكافية للرضي (٢٧٣/٢) .

(٤) ومن الأفعال المسموع حذف الجر معها : استغفر ، نحو : « استغفرت اللَّهَ من الذنب ، والذنبَ ، وأمرت زيدًا بالخير والخيرَ ، وسميت ولدي بأحمد وأحمدَ ، ودعوت ولدي بزيد وزيدًا ، وكنيته بأبي الحسن ، وأبا الحسن وزوجته بامرأة وامرأةً ، وصدقت زيدًا في الحديث والحديثَ ، أو في القتال أو في ظني أو القتالَ أو ظني =

وصنف قياسي مع « أَنَّ ، وأَنْ » مثال « أَنَّ » قوله تعالى : ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾ [آل عمران : ١٨] أي : بأنه ، ومثال : « أَنْ » قوله تعالى : ﴿ أَوَعَجِبْتُمْ أَن جَآءَكُمْ ذِكْرٌ مِّن رَّبِّكُمْ ﴾ [الأعراف : ٦٣، ٦٩] أي : من أن جاءكم قال ابن هشام [(١)] ومثلهما : ﴿ كَىْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ ﴾ [الحشر : ٧] أي : « لكيلا » في أحد الاحتمالين وشرط [(٢)] ابن مالك في حذف الحرف من « أَنَّ ، وأَنْ » أمن اللبس ويشكل عليه قوله تعالى : ﴿ وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ ﴾ [النساء : ١٢٧] [(٣)] ، فإن الحرف حذف منه مع أن العلماء اختلفوا في الحرف المقدر أهو « في » أو « عن » .

واعلم أن العلماء اختلفوا في محل « أَنَّ ، وأَنْ » مع مدخولهما بعد حذف حرف الجر فنقل عن سيبويه [(٤)] أنه النصب كما قدمنا ، ونقل عن الخليل أنه الجر ، قالوا [(٥)] :

= وعيَّرت زيدًا بيخله بخلَه ، وهديت زيدًا إلى الطريق والطريقَ ، وفرقتُ من زيد وزيدًا ، وفزعت من بكر وبكرًا ، وجئت إلى البصرة والبصرةَ ، واشتقت إلى زيد وزيدًا ، ورُحت القومَ ورُحت إليهم ، وتعرضت معروفه ولمعرفه ، ونأيتهم ونأيت عنهم ، وحللتهم وحللت لهم ، وخششت صَدْرَه وبصدره . ارتشاف الضرب (٥٢/٣) .

(١) أوضح المسالك (١٨٢/٢) ، ومغني اللبيب (٢٤٢) .

(٢) قال ابن مالك : (واطرد حذف حرف الجر مع « أَنَّ ، وأَنْ » إن تعين عند حذفه ، نحو : عجبت أن يُغض ناصحٌ . وطمعت أنك تصل ، فلو لم يتعين الحرف عند حذف مع « أَنَّ ، وأَنْ » لامتنع الحذف نحو : (رغبت أن يكون كذا ، فإنه لا يدري هل المراد رغبت في أن يكون أو عن أن يكون ، والمرادان متضادان المعنى ، فيمتنع الحذف في مثل هذا) . شرح التسهيل (١٥٠/٢) . وقال أبو حيان : (فإن لم يتعين الحرف لم يجز الحذف) . ارتشاف الضرب (٥١/٣) .

(٣) وقد أجيب عن هذا الإشكال بأن الحذف لأجل الإيهام ؛ ليرتدع من يرغب فيهن لجمالهن ، ومن يرغب عنهن لدمامتهن وفقرهن ، وقد أجاب بعض المفسرين بالتقديرين . ففي الكشاف (٥٥٨/١) ويحتمل في أن تنكحوهن لجمالهن ، وعن أن تنكحوهن لدمامتهن ، وتبعه البيضاوي . تفسير البيضاوي بحاشية الشهاب (١٨٤/٣) ، وشرح التصريح (٣١٣/١) ، والأشموني بحاشية الصبان (٩١/٢) .

(٤) جعل الشارح النقل عن سيبويه النصب ، وعن الخليل الجر ، وهو في ذلك تابع لابن مالك ، فقد نقل عن سيبويه والفراء ، وعن الخليل والكسائي الجر . شرح التسهيل (١٥٠/٢) وكذلك للرضي فقد نقل عن سيبويه النصب وعن الخليل والكسائي الجر . شرح الكافية للرضي (٢٧٣/٢) وكذلك لابن الناظم (٢٤٩) وقد نقل الأشموني مثل ذلك . الأشموني بحاشية الصبان (٩٢/٢) . وقال ابن هشام : (وأما نقل جماعة منهم ابن مالك أن الخليل يرى أن الموضع جر ، وأن سيبويه يرى أنه نصب سهو) . مغني اللبيب (٦٨٢) وقال أبو حيان : (ولم يصرح سيبويه فيه بمذهب - الكتاب (٣ / ١٢٧ - ١٢٨) بل ذكر مذهب الخليل أنه في موضع نصب ، ثم قال : لو قال إنسان : إن (أَنَّ) في موضع جر ؛ لكان قولًا قويًا ، وله نظائر ، نحو قولهم : لاه أبوك) . ارتشاف الضرب (٥١/٣ - ٥٢) . وتبع الشيخ خالد بن هشام في التصريح (٣١٣/١) ثم قال : (فظهر بهذا أن ما نقله ابن مالك تبعًا لابن العلج من أن الخليل يقول بالجر سهو .

(٥) وقال العيني : (ويقال مذهب سيبويه ههنا احتمال الأمرين) . المقاصد النحوية (٥٥٩/٢) وأؤيد هذا القول ؛ لأنه أتى بقول الخليل ثم قال : ولو قال إنسان : « إنْ ، أَنَّ) في موضع جر ؛ لكان قولًا قويًا . الكتاب (١٢٨/٣) . كابن مالك في شرح التسهيل (١٥٠/٢) وابن الناظم في شرح الألفية (٢٤٩) =

ويشهد للخليل قول الشاعر :

٣٠١ - وَمَا زُرْتُ لَيْلَى أَنْ تَكُونَ حَبِيبَةً   إِلَيّ وَلَادَيْنٍ بِهَا أَنَا طَالِبُه (١)

ووجه الاستشهاد أنه عطف « دينًا » المخفوض على « أن تكون » فعلم أنه في محل خفض ، وشاحّ في هذا الاستدلال بعضهم (٢) فقال : يجوز أن يكون « دين » المخفوض عطفًا على « أن تكون » وإن كان منصوبًا من باب العطف على التوهم ، كقول الشاعر :

٣٠٢ - بَدَالِيَ أَنِّ لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى   وَلَا سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا (٣)

قلت : وفي هذه المشاحة نظر ؛ لأن العطف على التوهم على خلاف الأصل ، فلا يصار إليه ما وجد عنه مندوحة .

= ويشهد لمدعي الجر - أيضًا - قوله تعالى : ﴿ وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا ﴾ [الجن : ١٨] ، و﴿ وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱتَّقُونِ ﴾ [المؤمنون : ٥٢] ، وأصلهما : لا تدعو مع الله أحد ؛ لأن المساجد لله وفاتقون ، لأن هذه مغني اللبيب (٦٨٢) .

(١) من الطويل . قائله الفرزدق . ديوانه (٨٤/١) ، الإنصاف (٣٩٥/١) ، والدرر (١٩٧/٢) ، وشرح الأشموني (١٩٧٧/١) ، والكتاب (٢٩/٣) ، والهمع (٨١/٢) .

اللغة : ليلى : يروى بدلها : سلمى . أن تكون : لأن تكون وتكون بمعنى كانت ، ولا دين : ولا لأجل دين . بها : عليها ، أو منها .

المعنى : ما زرت ليلى لتكون لي حبيبة ، ولا لأجل طلب دين لي عليها ، ولكن لأجل ضرورة تنزل بالشخص . المقاصد النحوية (٥٥٧/٢ ، ٥٥٨ ، ٥٥٩) .

الشاهد : قوله : « أن تكون حبيبة » ؛ حيث حذف منه حرف الجر ، والتقدير : لأن تكون حبيبة ، وهو حذف قياسي ؛ لأنه مع « أَنْ » وهو دليل لمن قال : إن محله جر بدليل عطف (ولا دين) بالجر ، قال العيني : (ويقال : لا دليل فيه لجواز أن يكون عطفًا على توهم دخول اللام) . المقاصد النحوية (٥٥٩/٢) .

(٢) مغني اللبيب (٦٨٣) وقال ابن هشام ردًّا على هذا : (ويجاب بأن القواعد لا تثبت بالمحتملات) .

(٣) من الطويل . لزهير بن أبي سلمى . ديوانه (٢٨٧) . ونسب لصرمة الأنصاري ، وأسرار العربية (١٥٤) ، والإنصاف (١٩١/١) ، وخزانة الأدب (١٢٠/١) (١٣٥/٤) (٤٩٥/٨ - ٤٩٦) (١٠٠/٩ - ١٠٢ ، ١٠٤) (٢٩٣/١٠ ، ٣١٥) ، والدرر (١٩٥/٢) وشرح أبيات سيبويه للسيرافي (٧٢/١) وشرح الأشموني (٤٣٢/٢) والكتاب (١٦٥/١) (١٥٥/٢) (٢٩/٣ - ٥١ - ١٠٠) (١٦٠/٤) .

اللغة : بد لي : ظهر لي ، وفي المخطوط : ألم تر . أي : ظهر . ولا سابق : يروى ولا سابقي شيء ولا سابقًا شيئًا بالعطف على اللفظ ويروى : « ولا سابق » عل أنه خبر مبتدأ محذوف ، وعلى الثلاثة فلا شاهد . المقاصد النحوية (٢٧٠/٢ - ٢٧١) ، وشرح شواهد المغني للسيوطي (٢٨٥/١) .

المعنى : ظهر لي أني لا أدرك ما فات ، وإذا كان الشيء جائيًا فلا أسبقه .

الشاهد : قوله : « ولا سابق شيئًا » ؛ حيث عطف بالجر على توهم وجود الباء في خبر ليس ، وهو « مدرك » وقد قاس عليه بعضهم في جر « ولا دين » فعطفها على المنصوب « تكون » على توهم وجود اللام .

فَصْلٌ : وإذا تعدى الفعل لأكثر من واحد ، فالأصل أن يقدم ما هو فاعل في المعنى ؛ أو مبتدأ في الأصل .

فالأول مثل : « أعطيت زيدًا جُبَّةً » **والثاني** مثل : « ظننت زيدًا منطلقًا » ثم قد يجب هذا الأصل ، وذلك بأن يكون الثانى مقرونًا به « إلا » نحو : « ما أعطيت زيدًا إلا درهمًا » أو يكون الأول ضميرًا ، والثاني ظاهرًا ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ﴾ [الكوثر: ١] ، وكذا يجب تقديم الأول إن خيف من تقديم غيره لبس نحو : « أعطيت زيدًا عمرًا » [١] ، وربما وجب خلاف الأصل كما إذا كان الثاني ضميرًا والأول ظاهرًا مثل : الدرهم أعطيته زيدًا ، وكذا يجب تقديم الثاني إن اشتمل الأول على ضميره مثل : « أعطيت الدرهم صاحبه » [٢] ولو كان الغرض [٦٤/ب] الحصر في الأول ؛ لوجب تقديم الثانى نحو : « ما أعطيت درهمًا إلا زيدًا » .

فَصْلٌ : يكثر حذف المفعول به ، كقوله تعالى : ﴿ وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ ﴾ [الزخرف: ٧١] [٣] أي : « تشتهيه » بشرط أن لا يكون العامل ، كقولهم : « خيرًا لنا وشرًّا لأعدائنا » [٤] ، وأن لا يكون نائب الفاعل وتقدم تفصيل [٥] في المفعول الأول والثاني في باب « ظن » ، ولا يحذف المتعجب منه إلا لدليل ، وقد تقدم [٦] .

وكذا لا يجوز حذف المجاب به كما إذا قيل : من ضربت ؟ فلو قلت في جوابه : « ضربت » لم يصح ؛ لأن السائل قد عرف أنه قد حصل ضرب منك ، وهو يسأل عن الذات الواقع هو عليها ، فإذا قلت : « ضربت » لم يكن جوابًا له إلا بذكر « زيدًا » مثلًا ، ولو انحصر الفعل في الفضلة ؛ لتعين ذكرها مثل : « ما رأيت إلا زيدًا » ؛ إذ لو حذفتها مع « إلا » لفات المعنى [٧] المقصود ، وبدونها لم يفد .

ثم حذف المفعول قد يكون لغرض لفظي كتناسب الفواصل ، مثل قوله تعالى :

---

(١) لأن كلًّا منهما يصح أن يكون معطى .

(٢) لئلا يعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة في غير مواضعه .

(٣) وقد قرأ نافع وابن عامر وحفص ويعقوب وأبو جعفر وشيبة وابن عباس ﷺ بإثبات الهاء : أما الجمهور وباقي السبعة فيقرءون بحذف الهاء . إتحاف فضلاء البشر (٤٥٩/٢) ، والنشر في القراءات العشر (٣٧٠/٢) ، والبحر المحيط (٢٧/٨) .

(٤) أي : محذوفًا ، وتقديره ههنا : « رأيت » اعتمادًا على من شرع في ذكر رؤيا ، وكذلك لا يحذف النائب عن الفاعل ؛ لقيامه مقام العمدة ، وهو الفاعل . (٥) (٢٥٢ - ٢٥٣) .

(٦) الكلام في التعجب (١١٣ ، ١١٦) وعن حذف المتعجب منه (١٧٢) .

(٧) القصر .

﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ ﴾ [البقرة: ٢٤] أي: « تفعلوه » وقد يكون لغرض معنوي، كاستهجان التصريح به، كقول عائشة رضي الله عنها: « مَا رَأَى رَسُولُ اللَّه ﷺ مِنِّي وَلَا رَأَيْتُ مِنْهُ » [١] أي: العورة وقد يكون [٢] لاحتقاره، كقوله تعالى: ﴿ كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِىٓ ﴾ [المجادلة: ٢١] أي: الكافر. ثم المفعول الذي لم يذكر قد يكون منوي [٣] الثبوت، وقد لا يراد ألبتة إما بأن يضمن فعله المتعدي معنى القاصر، كقوله تعالى: ﴿ وَأَصْلِحْ لِى فِى ذُرِّيَّتِىٓ ﴾ [الأحقاف: ١٥] [٤].

وإما بأن يكون الغرض العموم؛ فينزل المتعدي منزلة القاصر لذلك، مثل: « فلان يعطي ويمنع »، فلم يقيد بالمفعول لغرض التعميم، ومنه قوله تعالى: ﴿ يُحْيِۦ وَيُمِيتُ ﴾ [البقرة: ٢٥٨، والتوبة: ١١٦، والحديد: ٢]، ويجوز أيضًا أن يحذف ناصب الفضلة مع بقائها قياسًا مستغني عن ذكره بحضور معناه، كقولك لمن قطع كلامه: « حديثَك » أي: تَمِّمْ، أو بسببه، كقول الشاعر:

٣٠٣ - إِذَا تَغَنَّى الْحَمَامُ الْوُرْقُ هَيَّجَنِي ... وَلَوْ تَسَلَّيْتُ عَنْهَا أُمَّ عَمَّارِ [٥]

أي: فذكَّرني، فاستغنى بالتهييج عن التكلم بالعامل الذى هو الذكر؛ لأن التهييج سببه.

وكذا يستغنى عن ذكر العامل بمقارنه كقوله لمن تأهب للسفر: « مكةَ » بإضمار « تريد »؛ لأن الإرادة تقارن التأهب، ولو كان الفعل موعودًا به؛ لجاز حذفه مع

---

(١) في آداب الزفاف للشيخ الألباني (٣٤) بلفظ: « ما رأيت عورة رسول الله قط » المكتب الإسلامي والكامل في الضعفاء لابن عدي (٤٧٩/٢).

(٢) في المخطوط: « تكون »، والتذكير أولى. (٣) في المخطوط: « معنوي ».

(٤) وقد ضمن « أصلح » معنى « لطف » تقول: أصلح الله في نفسك وأهلك، أي: لطف فههنا - والله أعلم - المعنى: وألطفْ لي في ذريتي. شرح التسهيل لابن مالك (١٦٢/٢). والأولى أن يضمن معنى (بارك)؛ لأن (ألطف) تتعدى بالباء.

(٥) من البسيط. قائله النابغة الذبياني. ديوانه (٢٠٣)، الخصائص (٤٢٥/٢ - ٤٢٨)، وشرح التسهيل لابن مالك (١٥٦/٢)، والكتاب (٢٨٦/١).

اللغة: الوُرْق: جمع أورق، وورقاء، وهو لون بين السواد والغبرة. اللسان « ورق ». ولو تسليت: يروى: لو تغربت، ولو تغزيت [وفي المخطوط: « ذكرت » مكان « فذكرني »].

المعنى: إذا تغنى الحمام الورق هيجني فذكرني أم عمار.

الشاهد: قوله: « أمَّ عمار »؛ حيث حذف ناصبه اعتمادًا على سبب الناصب، وهو التهييج، والتقدير: فذكرني أمَّ عمار.

بقاء معموله فلو قيل : « إني سأطعم » لجاز أن يقال له : « زيدًا » بحذف عامله ، وكذا يجوز حذف العامل ، وإبقاء معموله إذا كان مسئولًا عنه كقوله تعالى حكاية - : ﴿ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُواْ خَيْرًا ﴾ [النحل : ٣٠] بإضمار « أَنْزَلَ » ومثل هذا في الحذف أن يكون الفعل طلبًا ، مثل : « اللَّهُمَّ ذِئْبًا وضَبُعًا » (١) بتقدير : « اجْمَعْ فيها » ، ويجوز حذف الفعل حين يقصد الرد على نافية ، أو الناهي عنه ، مثل : « ما ضربت ، أو لا تضرب » ، فيقال : « بلى زيدًا » (٢) وإذا قصد الرد على المثبت أو الآمر حذف (٣) أيضًا مثل أن [٦٥/أ] يقال : « ضربت زيدًا ، أو اضرب زيدًا » ، فيقال فيهما : « لا بل عمرًا » (٤) .

وأما حذف العالم وجوبًا ، ففي أبواب :

الاشتغال

أولها : باب الاشتغال (٥) ، وضابطه أن يتقدم (٦) اسم ويتأخر عنه فعل مشتغل (٧) عن نصب الاسم السابق لفظًا ، أو محلًا بنصب محل ضميره (٨) على وجه أنه لو خلا

---

(١) الكتاب (٢٥٥/١) ، والرواية فيه : « اللَّهُمَّ ضَبُعًا وذِئْبًا » ، ومعناه الدعاء على الغنم بأن يجمع فيها الضبع والذئب ، أي : ضبعًا من ههنا وذئبا من ههنا أو الدعاء لها ؛ لأن الضبع والذئب إذا اجتمعا لم يؤذيا ، وشغل كل واحد منهما بالآخر . الكتاب (٢٥٥/١) ، والسيرافي بهامشه .

(٢) أي : ضربت زيدًا ، أو أضرب زيدًا .

(٣) في المخطوط : « ولقد قصد الرد علي المثبت أو الآمر لحذف » .

(٤) أي : ضربت عمرًا ، أو أضرب عمرًا .

(٥) حذف العامل وجوبًا ههنا ؛ لأن المفسر كالعوض من الناصب ، ولم يؤت به إلا عند تقدير الناصب ليفسره ، وهذا عند الجمهور ، أما عند الكسائي والفراء ؛ فالناصب للاسم هو الفعل المتأخر عنه إما لذاته إن صح المعنى واللفظ بتسليطه عليه نحو : « زيدًا ضربته » فـ « ضربت » هو العامل ، وإما لغيره إن اختل المعنى بتسليطه عليه ، فالعامل فيه ما دل عليه الظاهر وسد مسده كما في : « زيدًا مررت به ، وعمرًا ضربت أخاه » ، فالعامل ههنا « مررت » لسده مسد « جاوزت » ، وضربت لسده مسده « أهنت » ، وإنما جاز عندهما أن يعمل في معمولين مع أنه لا يعمل إلا في معمول واحد ؛ لأن الضمير هو الظاهر في المعنى فيكون بمثابة تأكيد إيقاع الفعل عليه . شرح الكافية للرضي (١٦٣/١) .

(٦) فلو تأخر الاسم ، نحو : ضربته زيدًا ، أو لم يفتقر إلى ما بعده ، نحو : « زيد في الدار فأكرمه » لم يدخل في هذا الباب . ارتشاف الضرب (١٠٣/٣) ، والهمع (١٧/٢) .

(٧) في المخطوط « مشتغلًا » .

(٨) العامل في الضمير أو في الملابس فعل متصرف مثل : « زيدًا ضربته ، وضربت أخاه » واسم فاعل زيدًا أنا ضاربه . وأنا ضارب أخاه ، أو اسم مفعول : زيدًا الدرهم معطى إياه ، ومعطى أخاه ، أو جمع سلامة لمذكر نحو : زيدًا أنتم ضاربوه ، وضاربو أخاه ، أو لمؤنث نحو : زيدًا أنتن ضارباته ، وضاربات أخاه ، =

من الضمير لنصبه .

وحينئذٍ يجوز رفع ذلك الاسم ونصبه ، فإن رفعته فمبتدأ ، والجملة بعده في محل رفع على أنها خبره ، وإن نصبته فبفعل مضمر [1] وجوبًا يفسره ما بعده ، وحينئذٍ الجملة التي بعد المنصوب لا محل لها ؛ لأنها مفسرة . ثم الاسم السابق قد يكون واجب النصب ، وقد يكون راجحه ، وقد يكون راجح الرفع ، وقد يجوز الرفع والنصب فيه على السواء ، وليس من مسائل الباب وجوب رفعه خلافًا لابن مالك [2]

= وجمع تكسير عند من أجازه ، نحو : زيدًا أنتم ضرابه ، وضراب أخاه ، وزيدًا أنتن ضواربه ، وضوارب أخاه ، ومثال المنصوب تقديرًا نحو : زيدًا مررت به ، أي : لابست زيدًا مررت به ، والسببي أو الملابس قد يكون ملابسًا للضمير كـ « أخاه » ، وقد يكون مشتملة عليه صفته مثل : هندًا ضربت رجلًا يبغضها ، أو مشتملة عليه صلته ، نحو : زيدًا ضربت الذى يهينه ، أو يكون الضمير معطوفًا عليه عطف بيان ، نحو : زيدًا ضربت عمرًا أخاه ، وأجاز قوم ثم أخاه ، أو أخاه ، ولا يجوز أن يكون العامل صفة مشبهة ولا فعل جامد ، قد أجاز سيبويه في ليس أن تكون عاملًا مشتغلًا ، فقال أزيدًا لست مثله ، ومنع ذلك غيره ، ولا يجوز أن يعمل اسم الفعل في هذا الباب ، وأجازه الكسائي ، نحو : زيدًا ضَرَابِهِ وزيدًا عَلَيْكَهُ . ارتشاف الضرب (٣/١٠٣ - ١٠٤) ونصب اللفظ أو المحل جعله ابن مالك للضمير ، فقال في التسهيل (٨٠) : (إذا انتصب لفظًا أو تقديرًا ضمير اسم سابق مفتقر لما بعده . . .) ، وكذلك فسره ابن هشام في شرح الشذور (٥٥١) فقد قال : (مشتغل عن نصبه له بنصبه لضميره لفظًا كـ « زيدًا ضربته » أو محلًا كـ « زيدًا مررت به » أو لما لابس ضميره ، نحو : « زيدًا ضربت غلامه » أو « مررت بغلامه » ، وكذلك فسره أبو حيان في ارتشاف الضرب (٣/٣٤) . فقال : (ومثال ما ينصب من حيث المعنى : « زيدًا مررت به » . وقد فسره ابن هشام في أوضح المسالك (٢/١٥٩) بخلاف ذلك فجعل الانتصاب لفظًا أو محلًا للاسم لا للضمير ، ومثل للمنتصب لفظًا ، بنحو : « زيدًا ضربته » والمنتصب محلًا بنحو : « هذا ضربته » وقد أيد هذا الشيخ خالد ؛ لأن الضمير لا ينصب له لفظ كما علل . التصريح (١/٢٩٦) .

وكذلك فسره ابن الناظم في شرح الألفية (٢٣٧) وعلى هذا الشارح ؛ إذ قال : (ويتأخر عنه فعل مشتغل عن نصب الاسم لفظًا أو محلًا بنصب محل ضميره) . والتحقيق بين هذين التفسيرين عندي أن كليهما صحيح فمن فسره في جانب الضمير راعى حالة الضمير ، ومن فسره في جانب الاسم راعى حالة الاسم فكل منها ينتصب لفظًا أو تقديرًا ، وأما اعتراض الشيخ خالد بأن الضمير لا ينصب له لفظ فغير قائم ؛ لأن من عبَّر بهذا نظر إلى أن الفعل يصل للضمير بنفسه في حالة وفي حالة أخرى يصل إليه بواسطة حرف الجر ، وأنك لو وضعت مكانه اسمًا ظاهرًا ؛ لنصب لفظًا في نحو : « زيدًا ضربته » تقول : ضربت زيدًا والنصب محلًا في نحو : « زيدًا مررت به » تقول : « مررت بزيد » - والله أعلم - .

(١) عند غير الكسائي والفراء .

(٢) إذ قال في الخلاصة (٢٧) :

وَإِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا بِالابْتِدَا ... يَخْتَصُّ فَالرَّفْعَ الْتَزِمْهُ أَبَدَا
كَذَا إِذَا الْفِعْلُ تَلَا مَا لَمْ يَرِدْ ... مَا قَبْلُ مَعْمُولًا لِمَا بَعْدُ وُجِدْ

وأمثلة ذلك : خرجت فإذا زيد يضربه عمرو ، وليتما بشر زرته ، وخرجت وزيد يضربه عمرو ، فإن =

إذ لم يصدق عليه الضابط ؛ ألا ترى أنك لو قلت : « زيدٌ ما أحسنه » وفرضنا أن الفعل خلا من الضمير لم يجز أن يكون ناصبًا لـ « زيد » ؛ لأن « ما » التعجبية لا يعمل ما بعدها في ما قبلها ، وما لا يعمل لا يفسر عاملًا ، فإذًا ليس في « زيد » إلا الرفع وليس هذا ، وشبهه من الاشتغال في شيء .

فيجب نصب الاسم إن تلا [١] حرف شرط ، أو تحضيض مثل : « إن زيدًا لقيته فأكرمه ، وهلَّا زيدًا أكرمته » ، وكذا إن تلا أداة استفهام غير الهمزة مثل : « هل عبدَ اللَّه لقيته » ؟ [٢] غير أن الشرط والاستفهام لا يقع الاشتغال بعدهما إلا في الشعر [٣] ، وأما في النثر ، فلا يليهما إلا صريح الفعل ، نعم إن كانت أداة الشرط « إذا » مطلقًا ، أو « إنْ » والفعل ماض ، فيجوز الاشتغال نثرًا ونظمًا [٤] .

ويترجح النصب إن تلا المشتغل عنه همزةَ استفهام كقوله تعالى : ﴿ أَبَشَرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُۥ ﴾ [القمر : ٢٤] ، وأجرى ابن الحاجب [٥] « هل » مجرى الهمزة ، ومثل الهمزة حرف النفي ، نحو : « ما عمرًا أهنته » وكذا يترجح النصب إن كان الفعل

= الفجائية وليت المقرونة بما ، وواو الحال لا يليها فعل ولا معمول فعل ، ونحو : زيد إن زرته يكرمك ، وهل رأيته ، وهلَّا كلمته ، وزيدٍ كم لقيته ، وعمرو ألا تكرمه ، والعون على الخير ألا أجده ، وما زيد إلا يضربه عمرو ، وزيد ما لمسته ، وعمرو لمحبّة بشر والمحسن ليجزينه اللَّه ، فإن كل ذلك لا يجوز فيه إلا الرفع ، لأن أدوات الشرط والاستفهام والتحضيض والتمني ولامي الابتداء والقسم ، وكم الخبرية والصلة - زيد أنا الضاربه ، وأَذَكَرٌ أن تلدهُ ناقتك أحبُّ إليك أم أنثى ؟ والموصوف - ما شيءٌ تحبه يُكرَه والمضاف إليه - زيد حين ألقاه يُسَرّ - لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، فلا تفسر عاملًا ، وجعل ابن مالك له من الباب باعتبار ما كان أي : أنه كان صالحًا للعمل والتفسير لما قبله ثم عرض له ما يمنع ذلك ، كما فسر ذلك في شرح التسهيل (٢/١٣٧ - ١٣٨!) .

(١) في المخطوط : تلي : بالياء .

(٢) هذا عند سيبويه ، وخالف الكسائي ، فأجاز نحو : هل زيدًا رأيته ؟ نثرًا ونظمًا ؛ لأنه أجاز أن يلي « هل » اسم بعده فعل ولم يخص ذلك بالشعر ، فالنصب عنده راجح لا واجب ، وإنما وجب أن يلي « هل » ههنا الفعل مع أنها مشتركة بين الاسم والفعل ؛ لأن اشتراكها هذا مقيد عند غير الكسائي بما لم يكن في حيزها ، فعل ، نحو : هل زيد أخوك ؟ فإنها إذا لم يكن في حيزها فعل تسلت عنه ذاهلة ، وإن كان في حيزها فعل فلا تدخل إلا عليه . التصريح (١/٢٩٧ - ٢٩٨) .

(٣) فلا يجوز في النثر : متى عمرًا لقيته ؟ وحيثما زيدًا لقيته فأكرمه .

(٤) نحو : « إذا زيدًا تلقاه أو لقيته فأكرمه . وإن زيدًا لقيته فأكرمه ؛ لأن الأداة عندما لم تجزم إما لكونها غير جازمة أصلًا كإذا أو لأن الفعل ماض فلا تجزمه لفظًا - ضعف طلبها للفعل فوليها غيره ، وأما « إن » الجازمة ، نحو : إنْ زيدًا تلقه فأكرمه ، فلا يقع الاشتغال بها إلا في الشعر كما تقدم . التصريح (١/٢٩٨) .

(٥) قال : (ويختار النصب بالعطف على جملة فعلية للتناسب وبعد حرفي النفي والاستفهام . . .) شرح الكافية للرضي (١/١٧٢) .

طلبًا ، نحو : « زيدًا اضربه [١] ، أو لا تهنه ، أو رحمه اللَّه » قال ابن الحاجب [٢] : « ومما هو راجح النصب الاسم الواقع بعد « إذا » أو « حيث » ، نحو : « إذا أو حيث زيدًا تلقاه فأكرمه » .

ويترجح النصب – أيضًا – إن كان المشتغل عنه تاليًا لعاطف على جملة فعلية ، ولا فصل بـ « أما » ، كقوله تعالى : ﴿ وَٱلْأَنْعَـٰمَ خَلَقَهَا ﴾ [النحل : ٦] بعد ﴿ خَلَقَ ٱلْإِنسَـٰنَ ﴾ [النحل : ٤] ؛ وإنما ترجح النصب طلبًا للتشاكل ؛ إذ لو رفع لكان من عطف الاسمية على الفعلية ، وهو مفوت للتناسب فلو حصل فصل بـ « أما » لكان الرفع أرجح [٣] ؛ لأن « أما » تقطع ما بعدها عما قبلها ، نحو : « ضربت زيدًا وأما عمرو [٤] فأهنته » اللهم إلا أن يكون بعد « أما » طلب فرجحان النصب باق على حالة [٥] ، ومن مرجحات النصب خوف التباس المفسّر بالصفة ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَـٰهُ بِقَدَرٍ ﴾ [القمر : ٤٩] [٦] اتفق السبعة على نصب « كل » ؛ إذ لو رفع ؛ لتوهم أن الفعل صفة لـ « شيء » وأن « بقدر » هو الخبر ، ومعنى الآية حينئذٍ أن كل شيء مخلوق لنا هو بقدر ، وليس هذا هو المعنى المطلوب ، وإنما المعنى أن جميع الأشياء مخلوقة لنا بقدر ، فلما كان الرفع يوهم [٧] خلاف المعنى كان تركه أولى ، وإنما لم يجب النصب ؛ لأن الرفع لا يوقع في الإيهام ألبتة ، بل قد يوهم وقد لا ، وأما النصب فلا يوقع في الإيهام ؛ لأنه إنما يكون على تقدير الصفة ، والصفة تعمل في الموصوف ، وما لا يعمل لا يفسر عاملًا ، ولم يعتبر سيبويه [٨] إيهام الصفة مرجحًا للنصب [٩] بل النصب عنده مثله في « زيدًا ضربته » .

---

(١) وأما نحو : « زيد أحسن به » ، فوجب فيه الرفع ؛ لأن الضمير في محل رفع . الأشموني بحاشية الصبان (٢/٧٧) .

(٢) قال ابن الحاجب : (ويختار النصب . . . وبعد . . . وإذا الشرطية وحيث . . .) شرح الكافية للرضي (١/١٧٢) .

(٣) لأنه لا يحتاج إلى تقدير .

(٤) في المخطوط : عمرًا .

(٥) نحو : (أكرمت زيدًا ، وأما عمرًا فاضربه ، أو لا تكرمه) .

(٦) وينظر : الإتحاف (٢/٥٠٧) ، والنشر (٢/٣٨٠) ، والبحر المحيط (٨/١٨١ - ١٨٢) ، والكشاف (٤/٤٣٠) .

(٧) في المخطوط : توهم .

(٨) قال سيبويه : (فأما قوله ﷻ : ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَـٰهُ بِقَدَرٍ ﴾ [القمر : ٤٩] فإنما هو على قوله : زيدًا ضربته ، وهو عربي كثير) . الكتاب (١/١٤٨) وقرأ بالرفع أبو السَّمَّال وقال أبو الفتح : (الرفع هنا أقوى من النصب ، وذلك أنه من مواضع الابتداء ، كقولك : زيد ضربته ، وهو مذهب صاحب الكتاب والجماعة) . المحتسب (٢/٣٠٠) وعلى هذا فالجملة من مبتدأ وخبر ، خبر عن إن ، و « بقدر » حال .

(٩) لأن الإيهام يدفعه المقام فلا ينظر إليه . حاشية الصبان (٢/٨٠) .

ويستوي النصب والرفع إذا تلا [١] المشتغل جملة صدرها مبتدأ وعجزها [٢] فعل ، واحتوت الثانية على ضمير الاسم الأول أو كان العاطف « الفاء » مثل : « زيد قام وعمرًا أكرمته في داره أو لأجله أو فعمرو أكرمته » ومن الناس [٣] من قال : « الواو كالفاء » . فإذًا لا تحتاج الثانية إلى ضمير الأول .

ويترجح [٤] رفع المشتغل عنه إن خلا من مرجح النصب أو موجبه ، ومن مسوى الأمرين ، مثل قوله تعالى : ﴿ وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ ﴾ [يس: ٣٩] [٥] فـ « القمر » يجوز رفعه ونصبه لكن الرفع أولى [٦] ؛ إذ لا مقتضى للنصب ولا مُسَوِّيَ بين الأمرين [٧] ، ومثل هذا المثال عند ابن الحاجب [٨] ما إذا وقع المشتغل عنه بعد « إذا » الفجائية مثل :

(١) في المخطوط : « تلى » .

(٢) إلا إذا كانت الجملة تعجبية ، ولا يلحظ فيها الجملة الفعلية أو فصل بأما ، فيختار الرفع في المعطوف ، نحو : ما أحسن زيدًا وعمرو أحبه ، وزيد ضربته وأما عمرو فأكرمته ، وقال أبو حيان : (وإذا عريت عن هذين ؛ جاز أن تراعي صدر الجملة فترفع في العطف ، وجاز أن تراعي الصغرى فتنصب) . ارتشاف الضرب (٣/١١٠)

(٣) إذا كانت الثانية خالية من ضمير الأول مثل : « زيد ضربته ، وهندًا أكرمتها » ففي المسألة أربعة مذاهب : **أحدها** : أن المسألة لا تجوز ، وهو مذهب الأخفش والزيادي والسيرافي ، **والثاني** : أنها تجوز ، وهو مذهب جماعة من القدماء والفارسي وظاهر كلام سيبويه . **والثالث** : إن كان العطف بالواو أو بالفاء جازت وإلا فلا ، وهو مذهب هشام ، وهو من أشار إليه الشارح . **الرابع** : إذا كان العطف بـ (ثم) جاز وإلا فلا ، وهو مذهب الجمهور . ارتشاف الضرب (٣/١١٠) ، واسم الفاعل كالفعل تقول : زيد ضارب عمرًا وعمرًا كلمته .

(٤) يترجح الرفع ؛ لاحتياج النصب إلى حذف العامل ، وإضماره ، والأصل عدمهما بخلاف الرفع فإنه بعامل معنوي على الصحيح ، وعلى أنه مرفوع بالخبر ، فلأنه بعامل ظاهر دون النصب . شرح الكافية للرضي (١/١٧١) .

(٥) قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو بالرفع ، والباقون بالنصب . الإتحاف (٢/٤٠٠ - ٤٠١) ، والدر المصون (٥/٤٨٥) .

(٦) لا أولوية للرفع ههنا ؛ إذ الجملة معطوفة على جملة ذات وجهين ، وهي : ﴿ وَٱلشَّمْسُ تَجْرِى لِمُسْتَقَرٍّ لَّهَا ﴾ [يس: ٣٨] فيجوز الرفع عطفًا على الجملة الكبرى ، ويجوز النصب عطفًا على الصغرى (تجري ...) والرفع واجب ههنا عند الأخفش والسيرافي ؛ لأنهما يشترطان وجود ضمير في الثانية يعود على الاسم في الأولى ، وهذا القول مردود بدليل أن أربعة من القراء السبعة قد قرءوا بالنصب ، وأنه أجمع على النصب في قوله تعالى : ﴿ وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا ﴾ [الرحمن: ٧] بعد قوله : ﴿ وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ يَسْجُدَانِ ﴾ [الرحمن: ٦] ، ولا ضمير في الثانية عائد على الأسمين في الأولى . الدر المصون (٥/٤٨٥ - ٤٨٦) ، والتصريح (١/٣٠٤) ، والأشموني بحاشية الصبان (٢/٨١) .

(٧) سهى على شيخنا ههنا ؛ لأن المسوى للوجهين موجود ، وقد سبق .

(٨) قال ابن الحاجب : (ويختار الرفع بالابتداء عند عدم وجود قرينة خلافه ، أو عند وجود أقوى منها كأما مع غير الطلب ، وإذا للمفاجأة) . شرح الكافية للرضي (١/١٧٠) .

« خرجت فإذا زيدٌ يضربه عمرو » وابن مالك [(١)] لا يرى فيه إلا وجوب الرفع ، قال : (لأن « إذا » الفجائية لا تدخل إلا على الأسماء) ويناقض كلام ابن الحاجب هذا ما ذكره [(٢)] في باب الظروف من أن « إذا » المفاجأة يلزم بعدها المبتدأ ، فلو فصل الفعل من الضمير بحرف جر مثل : « زيدًا مررت به » أو بمضاف نحو : « زيدًا ضربت غلامه » ، أو بأجنبي أتبع بتابع من نعت ، نحو : « زيد ضربت رجلًا يحبه » أو نسق بـ« الواو » ، نحو : « زيد ضربت عمرًا وأخاه » أو بيان ، نحو : « زيد ضربت عمرًا أخاه » لكان حكمه حكم الوصل فيما تقدم من الأحكام التي قد علمتها غير أن الفعل المقدر هنا من معنى المذكور ، وفيما تقدم من لفظه ، فيقدر في « زيد مررت به » « جاوزت » وفيما بعده : « أهنت » .

فلو أتبع الأخير الذي اشتغل به الفعل ببدل [(٣)] بطلت المسألة رفعت أو نصبت ؛ لأن البدل على نية تكرار العامل [(٤)] [٦٦/أ] أما إذا قلنا : إن [(٥)] العامل في المبدل منه عامل في البدل جاز الوجهان ، وحكم الوصف فيما تقدم حكم الفعل بشرط أن لا يتلو « أل » ، وأن يكون بمعنى [الحال] [(٦)] والاستقبال ، فلا يجوز في « زيد » من

---

(١) قال : (ولا يجوز عندي في زيد وما وقع موقعه إلا الرفع ؛ لأن العرب ألزمت « إذا » هذه ألا يليها إلا مبتدأ بعده خبر ، أو خبر بعده مبتدأ ... وقد ألحقها سيبويه بـ« أما » قياسًا ؛ فأجاز نصب الاسم الذى يليها ... نحو : « خرجت فإذا زيدًا يضربه عمرو » ، كما يقال : « أما زيدًا فيضربه عمرو » ولا ينبغي أن تلحق إذا بـ« أما » ؛ لأن (أما ، وإن) لم يلها فعل ، فقد يليها معمول الفعل ، كقوله : ﴿ فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾ [الضحى : ٩] ولم يل إذا فعل ظاهر ولا معمول فعل ... فمن أولاها غير ذلك فقد خالف كلام العرب ، فلا يلتفت إليه ولو كان سيبويه) . شرح التسهيل لابن مالك (١٣٩/٢ - ١٤٠) وقد فصل بعضهم فأجاز الاشتغال إذا دخل على الفعل معها (قد) وإلا فلا . ارتشاف الضرب (١٠٥/٣) .

(٢) قال : (ومنها - من الظروف - إذا ، وهي للمستقبل ، وفيها معنى الشرط ؛ فلذلك اختير بعدها الفعل، وقد تكون للمفاجأة فيلزم المبتدأ بعدها ...) . شرح الكافية للرضي (١٠٨/٢) .

(٣) مثل : (زيدًا ضربت عمرًا أخاه) إن قدرت الأخ فيها بدلا من (عمرًا) ، فتبطل المسألة ؛ لأنك إن رفعت خلت الجملة الأولى من ضمير يعود على الخبر ، وإن نصبت خلت من ضمير يعود على المشتغل عنه . شرح التصريح (٣٠٦/١) .

(٤) أكثر النحاة على أن العامل في البدل مقدر ، وهو من جملة ثانية ، وقد يظهر نحو : ﴿ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ ﴾ [الأعراف : ٧٥] ويجب ذكره في نحو : مررت بزيد به ، وذهب بعض النحويين ، ومنهم المبرد إلى أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه ، وليس على نية تكرار العامل ، وهو ظاهر بعض كلام سيبويه ، وقيل : العامل هو الأول بحكم العوضية ، عن الثاني ، فعلى الأخيرين يجوز الاشتغال . ارتشاف الضرب (٦١٩/٢) .

(٥) في المخطوط : « بأن » فيحذف حرف الجر قياسًا .

(٦) تكملة يقتضيها السياق .

« زيد أنا الضاربه » [1] ولا من « زيدٌ أنا ضاربه أمس » إلا الرفع ، وأجاز الكسائي النصب في الأخيرة على ما تقدم في اسم الفاعل [2] .

وليس من باب الاشتغال قوله تعالى : ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُوا۟ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِا۟ئَةَ جَلْدَةٍ ﴾ [النور: ٤] ؛ لأن تقديره عند سيبويه [3] : « مما يتلى عليكم حُكْمُ الزانية والزاني » ثم بيَّن الحكم بقوله : « فأجلدوا » وإذا كان كذلك لم يكن للفعل الذي في الثانية سلاطة على الاسم الذي في الأول ، وقال المبرد [4] : (« الزانية » مبتدأ معطوف ، و « فاجلدوا » خبر ، والفاء فيها معنى الشرط ، وما بعد هذه الفاء لا يعمل فيما قبله ، فإذا لا اشتغال) ، واتفق القراء السبعة على قراءة الرفع ، وجهها ما قدمناه وقرئ شاذًّا [5] بالنصب ، وهو ظاهر .

فرع : إذا رفع فعل ضمير اسم سابق ، فذلك الاسم تارة يجب رفعه على الابتدائية ، وتارة يترجح ، وتارة يجب رفعه على الفاعلية ، وتارة يترجح ، وتارة يجوز فيه الأمران . فيجب رفعه على الابتدائية بعد « إذا » . الفجائية و « ليت » المكفوفة بـ « ما » ، مثال الأول : « خرجت فإذا زيد قام [6] » ومثال الثاني : « ليتما

---

(١) لأن الصلة لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وما لا يعمل لا يفسر عاملًا .

(٢) إذ قد أجاز هو وابن مضاء وهشام الكوفي أن يعمل اسم الفاعل بمعنى الماضي .

(٣) نصه : (كأنه لما قال جل ثناؤه : ﴿ سُورَةٌ أَنزَلْنَٰهَا وَفَرَضْنَٰهَا ﴾ [النور: ١] قال : في الفرائض الزانية والزاني : (١٤٣/١) ، وقد قدره الشارح على نسق ما فعل سيبويه في تقدير : ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ ﴾ [المائدة: ٣٨] قال : كأنه قال : « وفيما فرض الله عليكم السارقُ والسارقةُ » . الكتاب (١٤٣/١) ، وإنما قدره بذلك ؛ لأن الفاء عنده لا تدخل في الخبر في نحو هذا ، ولذا قال في قوله [الطويل] : وقَائِلة خَوْلَانُ : فَانْكِحْ فَتَاتَهُمْ : إن التقدير : « هذه خولانُ » . الكتاب (١٤٣/١) قال : « فجاء بالفعل بعد أن عمل فيه المضمر » وأجاز الأخفش وجماعة زيادتها في الخبر مطلقًا ، وقيد الفراء وجماعة بكون الخبر أمرًا أو نهيًا) . الأشموني مع حاشية الصبان (٧٧/٢) .

(٤) الكامل في اللغة والأدب للمبرد (٢٢٦/٢) ؛ لأن الجواب لا يعمل في الشرط ، فكذلك ما أشبهه . الأشموني بحاشية الصبان (٧٧/٢) .

(٥) في قراءة عيسى الثقفي ، ويحيى بن يعمر ، وأبي جعفر بالنصب « الزانية والزاني » قال أبو الفتح : (وجاز دخول الفاء في هذا الوجه ؛ لأنه موضع أمر ، ولا يجوز : « زيدًا فضربته » ؛ لأنه خبر ، وساغت الفاء مع الأمر ؛ لمضارعته الشروط ، ولذلك انجزم جوابه في قولك : « زرني أَزُرْكَ ») . المحتسب (١٠٠/٢) وانظر مختصر شواذ ابن خالويه (١٠٠) ، والبحر المحيط (٣٩٣/٦) .

(٦) رفع « قام » ضمير اسم سابق وهو « زيد » ، والتقدير « قام هو » وفي « ليتما » يجب رفعه إن قدرت « ما » زائدة كافة ، وإن قدرتها زائدة غير كافة كان الرفع جائزًا لا واجبًا . حاشية الصبان (٨٦/٢) والمبتدأ هنا ليس مشتغلًا عنه ؛ لذا وجب رفعه ، أما المبتدأ المشتغل عنه فيترجح الرفع فيه .

زيد ذهب » وتترجح الابتدائية [١] في مثل : « زيد قام » لكن الجمهور على وجوبها ، إذا لم يتقدم طالب الفعل . ويجب الرفع على الفاعلية في مثل : « هلَّا زيد قام » وقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾ [التوبة : ٦] ؛ لأن أداتي [٢] التحضيض والشرط لا يليهما إلا الفعل [٣] فلو جعلت الاسم بعدها مبتدأ لفوتها استحقاقها . ويترجح الرفع على الفاعلية في قوله تعالى : ﴿ ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ ﴾ [الواقعة : ٥٩] وأصله : – والله أعلم – « أتخلقونه تخلقونه » ، فحذف الفعل من الأول ؛ فانفصل الضمير ، فصار كما ترى ، ومثل هذه الآية في ترجيح الفاعلية قوله تعالى : ﴿ أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا ﴾ [التغابن : ٦] أي : « أيهدينا بشر » ، وإنما ترجحت الفاعلية فيهما ؛ لأن همزة الاستفهام لا يليها غالبًا إلا الأفعال [٤] .

ويجوز الأمران أعني : اعتبار الفاعلية والابتدائية في « عمرو » مثلًا من قولك : « زيد قام ، وعمرو قعد » فإن اعتبرت « عمرًا » مبتدأ كانت جملة عطفًا على مجموع الأولى ، وإن اعتبرته فاعلًا بمحذوف كانت الجملة عطفًا على عجز الأولى .

التحذير والإغراء

الباب الثاني مما حذف عامله : « **باب التحذير والإغراء** »

والتحذير : تنبيه المخاطب على اجتناب أمر مكروه ، وعرف ابن الحاجب [٥] المنصوب على التحذير بأنه : (معمول بتقدير « اتق » تحذيرًا مما بعده ، أو ذكر المحذر منه مكررًا » فقوله : « معمول » شمل كل معمول ، فلما قال : بتقدير « اتق » [٦]

---

(١) ترجيح الابتدائية على الفاعلية عند المبرد وتابعيه ، فإنهم أجازوا أن يرتفع « زيد » بفعل محذوف يفسره المذكور ، والتقدير عندهم : « قام زيد قام » فهو عندهم جائز الوجهين ، والابتدائية عندهم أرجح ، وعكس ابن العريف . المتوفي ٣٩٠هـ ، فرجح الفاعلية على الابتدائية في هذا ، وهو عند الجمهور واجب الرفع على الابتدائية ؛ لعدم تقدم طالب للفعل من نفي أو استفهام والكوفيون والأخفش يرفعون زيدًا على الفاعلية ؛ لأنه أن يتقدم عندهم على رافعه فهو عند المبرد وتابعيه فاعل مرفوع بفعل مقدر يفسره المذكور ، ومبتدأ راجح ، وعند الجمهور واجب الابتدائية ، وعند ابن العريف فاعل راجح ، ومبتدأ مرجوح ، وعند الكوفيين فاعل بالفعل المذكور جائز التقدم على مرفوعه . ارتشاف الضرب (١١٤/٣) ، والتصريح (٢٦٩/١ ، ٣٠٨) .

(٢) في المخطوط : « لأن أداة الشرط والتحضيض ، لا يليها إلا الفعل » .

(٣) خلافًا للكوفيين والأخفش ؛ إذ جوزوا وقوع الاسم بعدها بشرط كون الخبر فعلًا . شرح الكافية للرضي (٧٧/١) ، والتصريح (٣٠٨/١) .

(٤) وإنما ساغ وقوع الاسم بعد الهمزة ؛ لأنه الفاعل في المعنى ، فكأنه مؤخر .

(٥) شرح كافية ابن الحاجب للرضي (١٨٠/١) .

(٦) نحو : إياك الكذب .

خرج عنه « زيدًا » مثلًا في جواب من قال : « من أضرب ؟ [٦٦/ب] » فإنه بتقدير : « اضرب » محذوفًا لا بتقدير : « اتق » ، وحين قال : « تحذيرًا مما بعده » خرج عنه « زيدًا » في جواب من قال : « من أتقي ؟ » (١) فإنه وإن كان منصوبًا بتقدير : « اتق » إلا أنه ليس تحذيراَ مما بعده ، وأما قوله : « أو ذكر المحذر منه مكررًا » فتنويع للمنصوب على التحذير بأنه يكون تارة كما تقدم ، وتارة بتقدير : « اتق » والمحذر منه مكرر (٢) .

وحاصل ما في الباب أن التحذير إن جاء بلفظ « إيَّا » وجب حذف العامل سواء أعطفت أم كررت أم لم تعطف ولم تكرر ، مثال العطف : « إياك والأسد » أي : اتق نفسك أن تتعرض للأسد ، واتق الأسد أن يتعرض لنفسك (٣) ، ومثال التكرار قول الشاعر :

٣٠٤ - فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ المِرَاءَ فَإِنَّهُ ... إِلَى الشَّرِّ دُعَّاءٌ وِلِلشَّرِّ جَالِبُ (٤)

أي : قِ نَفْسَكَ المراءَ (٥) ومثال ترك التكرار والعطف : « إيَّاك من الأسد » وتقديره : باعد نفسك من الأسد ، وقال بدر الدين بن مالك (٦) : « تقديره أحذرك من الأسد » وينبني على هذين التقديرين « إياك الأسد » ، فعلى الأول يمتنع ، إذ

---

(١) في المخطوط : « من أتق » .

(٢) نحو : الخيانة الخيانة . وفي المخطوط : « والمحذور » مكان « المحذر » .

(٣) فحذف الفعل والفاعل ، فاستغنى عن النفس فحذف فانفصل الضمير ، وهذا مذهب كثير من النحويين منهم السيرافي واختاره ابن عصفور ، ويقدر الفعل بعده لا قبله ، وإلا كان الأصل : « اتقك » فيلزم تعدي الفعل الرافع لضمير الفاعل المتصل إلى ضميره المتصل ، وذلك خاص بأفعال القلوب ، وما حمل عليها ، وذهب ابن طاهر وابن خروف إلى أن الثاني منصوب بفعل آخر مضمر ، فهو عندهما من قبيل عطف الجمل ، وقيل الأصل : « احذر تلاقي نفسك والشَّرَّ » ثم حذف الفعل وفاعله ، ثم المضاف الأول وأنيب عنه الثاني فانتصب ، ثم الثاني وأنيب عنه الثالث فانتصب وانفصل ، وهو ما اختاره ابن مالك في شرح التسهيل (١٦١/٢) ، وقيل : الأصل : باعد نفسك من الشر والشر منك . الأشموني مع حاشية الصبان (١٨٩/٣) والتصريح (١٩٢/٢ - ١٩٣) .

(٤) سبق التعليق على البيت والشاهد فيه ههنا قوله : « فإياك إياك المراء » ؛ حيث جاء التحذير بلفظ « إيا » فحذف العامل وجوبًا ، واستغنى بالتكرار عن العطف .

(٥) فحذف الفعل والفاعل ، ثم المضاف « نفس » فانفصل الضمير وانتصب بعد أن كان مجرورًا ، وإياك منصوب بـ « باعد » محذوفًا ، و « من الأسد » جار ومجرور متعلق بالمحذوف « باعد » ، وهذا التقدير هو رأي الجمهور ، والعامل متعد لواحد . التصريح (١٩٣/٢) .

(٦) قال بدر الدين : (إياك الأسد) تقديره : « أُحَذِّرُكَ الأسدَ » . شرح الألفية لابن الناظم (٦٠٧) وعليه فتقدير : « إياك من الأسد » « أحذرك من الأسد » وقد تبع ابن الناظم في هذا أبا البقاء . التصريح (١٩٣/٢) .

لا يحذف حرف الجر ، وينتصب المجرور في غير « أنَّ ، وأَنْ » إلا سماعًا [١] ، وليس هذا من المسموع ، ولا خلاف في جواز « إياك أن تفعل » ؛ لصلاحيته لتقدير « من » قياسًا [٢] .

وإن جاء التحذير بغير « إيَّا » فالحذف واجب في العطف ، مثل : ﴿ نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَٰهَا ﴾ [الشمس : ١٣] وفي التكرار مثل [٣] : « الأسد الأسد » ، وفي غيرهما جائز كقول الشاعر :

٣٠٥ - خَلِّ [٤] الطَّرِيقَ لِمَنْ يَبْني المنار به وَابْرُزْ بِبَرْزَةَ حَيْثُ اضْطَرَّكَ القَدرُ [٥]

فقد استعمل التحذير مصرحًا بالفعل ، ولو حذفه لكان جائزًا .

وإن كان التحذير بلفظ « إيَّا » فلا يكون إلا لمخاطب ، فإن جاء المتكلم أو غائب : فشذوذ ؛ مثال مجيئه للمتكلم قول عمر ﷺ : « لِتُذَكِّ لَكُمُ الأَسَلُ [٦] والرِّمَاحُ والسِّهَامُ وَإِيَّايَ أَنْ يَحْذِفْ أَحَدُكُمُ الأَرْنَبَ [أي] [٧] وباعدوا أنفسكم أن يحذف أحدكم الأرنب [٨]

(١) وقد أجازه الأخفش الأصغر قياسًا إذا تعين الجار ، نحو : « خرجت الدار » . شرح الكافية للرضي (٢٧٣/٢) .

(٢) أي : من أن تفعل ، لأن الحرف يحذف مع « أَنْ » قياسًا ، وجائز على الثاني ؛ لتعدي الفعل بلا واسطة .

(٣) في المخطوط : « مثل » مكررة . (٤) في المخطوط : « خلي » بالياء .

(٥) من البسيط . قائله جرير بن عطية . ديوانه (٢١١/١) . أوضح المسالك (٧٨/٤) ، وشرح الأشموني (٤٨١/٢) ، وشرح المفصل (٣٠/٢) ، والكتاب (٢٥٤/١) ، والمقاصد النحوية (٣٠٧/٤) .

اللغة : المنار : مفعل من الاستنارة ، وهو ههنا حدود الأرض . والبرزة : الأرض الواسعة . المقاصد النحوية (٣٠٧/٤ - ٣٠٨) وقيل : إن المنار علامات توضع علي الطريق ليهتدي بها . وبرزة : اسم أم عمر بن لجاء التيمي . اللسان « نور » ، و « برز » وشرح شواهد سيبويه لابن السيرافي (٢٦٧/١) .

المعنى : يخاطب بهذا عمرو بن لَجَاء قائلًا : خل طريق المعاني والشرف ، واتركه لمن يفعل أفعالًا مشهورة كأنها الأعلام التي تنصب على الطريق وتبنى من حجارة ليهتدى بها ، وابرز بأمك عن جملة الناس ، وصر إلى موضع يمكنك أن تكون فيه كما قضى عليك . شرح شواهد سيبويه السابق (٢٦٧/١) .

الشاهد : قوله : « خلِّ الطريق » ؛ حيث أظهر فيه الناصب ؛ لأنه لم يكرر ولم يعطف .

(٦) الأَسَلُ : ما رق من الحديد ، وحُدِّدَ من سيف أو سكين أو سنان ، وقيل : كل شجر له شوط طويل ، وقيل : الرماح والنبل . اللسان « أسل » ، ولتذك : من التذكية .

(٧) تكملة يقتضيها السياق .

(٨) أصله : إياي باعدوا عن حذف الأرنب ، وباعدوا أنفسكم أن يحذف أحدكم الأرنب « ثم حذف من الأول المحذور ، وهو حذف الأرنب ، وحذف من الثاني المحذر ، وهو باعدوا ، وهذا على تقدير الجمهور ، وقد قدره الزجاج على أن الأصل : إياي وحذفَ الأرنب وإياكم وحذف الأرنب » فحذف من كل جملة ما أثبت في الآخرى ، وفيه دعوى حذف « إياكم » ولا يليق حذفها ؛ لأنها بدل من اللفظ بالفعل ، وعلى الرأيين الكلام من جملتين ، وقيل : من جملة واحدة وأصله : إياي باعدوا عن حذف الأرنب وحذف الأرنب عني ، فحذف الفعل والفاعل والمفعول المقيد ، وما عطف عليه ورد بكثرة الحذف . التصريح (١٩٤/٢) والأشموني بحاشية الصبان (١٩١/٣) .

ومثاله للغائب قول بعضهم [١] : (إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ السِّتِّينَ فَإِيَّاهُ وَإِيَّا الشَّوَابِّ) وفي هذا المثال شذوذ من وجه آخر ، وهو إضافة « إيا » إلى الظاهر ، انتهى ما يتعلق بالتحذير .

الإغراء

وأما **الإغراء** فهو : إيقاظ المخاطب لارتكاب أمر محمود .

وهو إن كان بعطف أو تكرار حذف العامل وجوبًا ، كالتحذير تقول في العطف : « المروءةَ والنجدةَ » وفي التكرار : « السلاحَ السلاحَ » بتقدير « الزم » ، وعليه قول الشاعر :

٣٠٦ - أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لَا أَخَا لَهُ ... كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَا بِغَيْرِ سِلَاحِ [٢]

فإن لم يكن عطف ، ولا تكرار حذف العامل جوازًا مثاله : « الصلاةَ جامعةً » بتقدير « احضروا » وأما « جامعة » فمنصوب [٣] على الحال .

ويجوز الرفع في مسألتي العطف والتكرار من بابي التحذير والإغراء ، قال بعض العلماء [٤] : نصب ﴿ نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَـٰهَا ﴾ [الشمس: ١٣] على التحذير ولو جاء بالرفع لكان له وجه [٦٧/أ] ؛ لأن العرب ترفع ما فيه معنى التحذير وأنشد على الرفع في الإغراء شعر ، وهو :

٣٠٧ - إِنَّ قَوْمًا مِنْهُمْ عُمَيْرٌ وَأَشْبَا ... هُ عُمَيْرٍ وَمِنْهُمُ السَّفَّاحُ

---

(١) قال سيبويه : (وحدثني من لا أتهم عن الخليل أنه سمع أعرابيًا ، يقول : إذا بلغ الرجلُ الستين ، فإياه وإيَّا الشواب) . الكتاب (٢٧٩/١) ، واللسان (٢٨٥/١) « إيا » . والشَّواب : جمع شابة . وقيل : يروى بالسين المهملة وآخره مثناة فوقية جمع سوأة . حاشية الصبان (١٩٢/٣) والتقدير : إذا بلغ الرجل الستين ، فليحذر تلاقي نفسه ، وأنفس الشواب ، وفيه شذوذ آخر ، وهو حذف لام الأمر ، وهي لا تحذف إلا في الضرورة . التصريح (١٩٤/٢) . وفي المخطوط : « إذا بلغ الستين . . . »

(٢) من الطويل . لمسكين الدارمي . ديوانه (٢٩) . ونسب لابن هَرْمة ، ولقيس بن عاصم . أوضح المسالك (٧٩/٤) ، والحماسة البصرية (٦٠/٢) ، وخزانة الأدب (٦٥/٣ ، ٦٧) ، والدرر (١٤٦/١) ، والكتاب (٢٥٦/١) .

اللغة : إلى الهيجا : إلى الحرب ، وهي تمد وتقصر في النثر ، وهي ههنا مقصورة . المقاصد النحوية (٣٠٦/٤) .

المعنى : الزم أخاك وحافظ عليه ، فإن من لا أخ له كذاهب إلى الحرب دون سلاح .

الشاهد : قوله : « أخاك أخاك » حيث نصب على الإغراء بعامل محذوف وجوبًا لتكريره لفظ « أخاك » .

(٣) قال : « منصوب » على أنها « لفظ » .

(٤) هو الفراء في معاني القرآن (١٨٨/١) ، وقد ذكر ذلك ابن الناظم في شرح الألفية (٦٠٩ - ٦١٠) .

لَجَدِيـرُونَ بِـالْـوَفَـاءِ إِذَا قَـا ... لَ أَخُو النَّجْدَةِ السِّلَاحُ السِّلَاحُ (١)

المثل وما جرى مجرى المثل

الثالث مما حذف عامله وجوبًا : المثل وما جرى مجرى المثل ، فالمثل قول بعضهم : « الكلابَ على البقر » (٢) بإضمار أرسل ، والجاري مجرى المثل .

قوله تعالى : ﴿ ٱنتَهُواْ خَيْرًا لَّكُمْ ﴾ [النساء : ١٧١] (٣) معناه - والله أعلم - « انتهوا وأْتُوا خيرًا لكم » ، والمثل هو الذي شبه مضربه بمورده ، كقول بعضهم يخاطب أنثى « الصَّيْفَ ضَيَّعْتِ اللَّبَنَ » (٤) ، ثم يصار يقال لكل من ضيع شيئًا في أوانه وطلبه في غير أوانه ،

(١) من الخفيف . قائلهما مجهول . الخصائص (١٠٢/٣) ، والدرر (١٤٦/١) ، وشرح الأشموني (٤٨٣/٢) ، والهمع (١٧٠/١) .

اللغة : لجديرون : للائقون ولحريون . بالوفاء : في المخطوط : باللقاء . النجدة . الشجاعة ، المقاصد النحوية (٣٠٦/٤ - ٣٠٧) .

المعنى : إن قومًا منهم عمير ، ومنهم السفاح لجديرون بالوفاء لهم إذا قال أخو الشجاعة داعيًا لهم : السلاح السلاح ، أي : خذوا السلاح السلاح ؛ على أصله .

الشاهد : قوله : « السِّلاحُ السِّلاحُ » حيث رفع المغرى به ، والأصل : خُذِ السِّلاحَ ، وهو على رفعه فيه معنى الأمر .

(٢) جمهرة الأمثال (١٤٢/٢) .

(٣) قال الزمخشري : (انتصابه بمضمر ، وذلك أنه لما بعثهم على الإيمان ، وعلى الانتهاء عن التثليث علم أنه يحملهم على أمر ، فقال : « خيرًا لكم » أي اقصدوا أو ائتوا أمرًا خيرًا لكم مما أنتم فيه من الكفر والتثليث وهو الإيمان والتوحيد) . الكشاف (٥٨٠/١) ، وتقدير الشارح هو مذهب سيبويه . الكتاب (٢٨٢/١ - ٢٨٣) ، والحذف للعامل واجب فيه بخلاف : « أنته أمرًا قاصدًا » أي : انته وأئت أمرًا قاصدًا فإضمار العامل فيه جائز خلافًا للزمخشري ومذهب الكسائي أن « خيرًا » منصوب بـ « يكن » محذوفًا ، والتقدير : « يكن الانتهاء خيرًا لكم » ، ورد عليه الفراء بأنه لو صح لصح « انته أخانا » على تقدير : « تكن أخانا » ورد بحذف كان مع اسمها مع غير « إن ، ولو » الشرطيتين ، وزعم الفراء أن التقدير : « انته انتهاءً خيرًا » ، فحذف المصدر ، وأقيمت صفته مقامه ، ورد بأن قولهم : « حسبك خيرًا لك » لا يحسن فيه تقدير مصدر ، وأن قولهم : « وراءك أوسعَ لك » « أوسع » فيه صفة لمكان لا لمصدر . شرح التسهيل لابن مالك (١٥٩/٢) وشرح التصريح (٣١٥/١) .

(٤) يضرب للرجل يضيع الأمر ثم يريد استدراكه ، وأصله أن امرأة تزوجت ابن عمها ثم طلقها ، وكان غنيًا ثم تزوجت شابًا مملقًا ، فمرت إبل زوجها الأول بها فاستسقته اللبن ، فقال لخادمتها قولي لها : « الصيفَ ضَيَّعتِ اللبنَ » وكان قد طلقها في الصيف . جمهرة الأمثال (٤٧٣/١) ، وأمثال العرب للضبي (٥١) وفصل المقال (٣٥٧ ، ٣٥٩) ، ومن الأمثال المحذوفة العامل قولهم : « كُلَّ شيءٍ ولا شتيمةَ حُرٍّ » أي : « ايت ولا ترتكب » و « هذا ولا زعماتك » ، أي : ولا أتوهَّم زعماتكِ و « كليهما وتمرًا » أي أعطني وزدني ، وقد يجعل هذا المنصوب مبتدأ ، فيقال : « كلّن شيءٍ ولا شتيمةُ حرٍّ » أي كل شيءٍ أمم ولا شتيمةُ =

والجاري مجرى المثل ألفاظ كثير استعمالهم لها ، فالتزموا حذف عواملها لذلك [(١)] .

المفعول به قسمان

الرابع من المفعول الذي حذف عامله وجوبًا : « **المنادى** » وسيأتي الكلام عليه – إن شاء اللَّه تعالى ، ثم المفعول به على ضربين :

« ظاهر ، ومضمر »

فالظاهر ما تقدم ذكره ، والمضمر على قسمين : متصل ومنفصل ، وقد بيَّنَّا ذلك في باب الضمائر مفصلًا فلا يحتاج إلى إعادته .

وحين فرغ المؤلف من المفعول به شرع يتكلم في المصدر ، فقال :

المفعول المطلق

« باب المصدر .. إلخ » [(٢)] .

وأقول : الثاني من المنصوبات : المفعول المطلق مصدرًا كان أو غيره ، وهو المؤكد لعامله أو المبين لنوعه ، أو عدده غير خبر ولا حال .

وبالقيد [(٣)] الأخير احترز عن نحو : « ضرب » في قولك : « ضَرْبُك ضَرْبٌ شديدٌ » فإنه وإن كان مبيِّنًا للنوع إلا أنه خبر ، وعن مثل : « مُدْبِرًا » في قوله تعالى : ﴿ وَلَّى مُدْبِرًا ﴾ [النمل : ١٠ ، القصص : ٣١] فإنه وإن كان مؤكدًا إلا أنه حال ، والغالب أن يكون المفعول المطلق مصدرًا ، وهو اسم الحدث الجاري على الفعل . وبقيد

=

حرٌ » وترك نصب « شتيمة » دليل على أنه ينهاه في « كل شيء » ويقال : « كلاهما وتمرًا » « أي : كلاهما لي ثابتان وزدني تمرًا » . الكتاب (١/٢٨٠ – ٢٨١) ، وشرح التسهيل لابن مالك (٢/١٥٨ – ١٦٠) ، ومنها : « الكلاب على البقر » أي : أرسل ، و « أحشفًا وسُوءَ كِيلَة » أي : « أتبيع » ارتشاف الضرب (٢/٢٨٠) .

(١) منها : « حسبك خيرًا لك » و « وراءك أوسع لك » ، « ومرحبًا وأهلًا وسهلًا » أي : أصبت ، وأتيت ، ووطئت . وعَذيرك » ، أي : أحْضِر ، و « دِيَارَ الأحباب » أي : و « اذكر » و « إن » تأت فأهلَ الليل وأهلَ النهار » أي : تجد من يقوم لك مقام أهلك في الليل والنهار » . الأشموني بحاشية الصبان (٣/١٩٣) .

(٢) قال ابن آجروم : (المصدر هو الاسم المنصوب الذي يجيء ثالثًا في تصريف الفعل ، نحو : « ضرب يضرب ضربًا » وهو قسمان : لفظي ومعنوي فإن وافق لفظه فعله فهو لفظي ، نحو : « قتلته قتلًا » . وإن وافق معنى فعله دون لفظه فهو معنوي ، نحو : « جلست قعودًا » ، وقمت وقوفًا ، وما أشبه ذلك) . الآجرومية (٢٣ – ٢٤) .

(٣) جعل قوله : « غير خبر ولا حال » قيدًا واحدًا ؛ لأن القيود الآخرى أقسام المفعول المطلق ، فأدمج هذين ؛ لكونهما غريبين عن أقسامه .

« الجريان » احترز عن اسم المصدر ، كقوله ﷺ : « مِنْ قُبْلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ الْوُضُوءُ » (١) وسيأتي الفرق بين المصدر واسمه ، ومثال كون المفعول المطلق ليس مصدرًا ، قوله تعالى : ﴿ وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾ [نوح : ١٧] .

أقسام المفعول المطلق

ثم إن ساوى معنى المصدر معنى عامله كان مؤكدًا ، كقوله تعالى : ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾ [النساء : ١٦٤] ، وإن زاد معناه على معنى عامله ، فإن دل على الكمية فلبيان العدد ، مثل : « ضربته ضربتين » وإلا فلبيان النوع ، مثل : « ضربتُه ضربَ الأمير اللِّصَّ » وما لتأكيد لا يثنى ولا يجمع إذ هو كالفعل (٢) وما للعدد يثنى ويجمع بالاتفاق واختلف (٣) في النوعي والصحيح تثنيته وجمعه (٤) .

عامل المفعول المطلق

وعامل (٥) المفعول المطلق إما مصدر مثله ، كقوله تعالى : ﴿ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ

---

(١) أخرجه الإمام مالك في « الموطأ » في كتاب : الطهارة - باب : الوضوء من قبلة الرجل امرأته (٤٤/١) ونسبة المرادي في توضيح المقاصد (٩/٣) إلى عائشة رضي الله عنها من عدم الوضوء من القبلة ؛ يخالف ما نسب إليها من وجوب الوضوء . نصب الراية لأحاديث الهداية لجمال الدين الزيلعي (٧١/١ ، ٧٥) .

(٢) فلا يقال : « ضربت ضربين » ولا : « ضربت ضروبًا » لأنه اسم جنس مبهم يحتمل القليل والكثير كـ « ماء ، وعسل ، ودقيق » ولأنه بمنزلة الفعل ، والفعل لا يثنى ولا يجمع فعومل معاملته ، ولذا قال ابن جني : إنه من قبيل التوكيد اللفظي ، وقيل : إنه من قبيل التأكيد المعنوي ، وقسم هؤلاء التوكيد المعنوي قسمين : قسم لإزالة الشك عن الحدث وهو المصدر ، وقسم لإزالة الشك عن المحدث عنه وهو النفس والعين . همع الهوامع (١٨٦/١) ، والتصريح (٣٢٩/١) وهو وإن كان على هذا من قبيل التوكيد إلا أن له أحكامًا ليست للتوكيد ، فالأوجه أن يحدد كل باب من الآخر ، ويفصل عنه ؛ لأن ذلك أضبط للقواعد .

(٣) فيه قولان : أحدهما : أنه يثنى ويجمع ، وعليه ابن مالك قياسًا على ما سمع منه ، والثاني : وعليه أبو علي الشلوبين أنه لا يثنى ولا يجمع ؛ لاختلاف أنواعه ، كما أن الجنس لا يثنى ولا يجمع ، لاختلاف آحاده وهو ظاهر مذهب سيبويه . شرح التسهيل لابن مالك (١٨٠/٢) ، وارتشاف الضرب (٢٠٥/٢) ، وهمع الهوامع (١٨٦/١) .

(٤) ومن شواهده في الفصيح ، قوله تعالى : ﴿ وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠ ﴾ [الأحزاب : ١٠] وإنما جمع الظن هنا لاختلاف أنواعه ؛ لأن من خلص إيمانه ظن أن ما وعد الله به حقًا ، ومن اضطرب إيمانه اضطرب ظنه ، ومن كان منافقًا ظن أن الدائرة تدور على المؤمنين . حاشية ياسين (٣٢٩/١) .

(٥) إن كان العامل من لفظ المفعول المطلق فإن كان جاريًا عليه انتصب بالفعل مبهمًا كان أو مختصًا نحو : « قعد قعودًا ، وضربته ضرب زيد اللص » وإن كان غير جار على الفعل ، نحو : ﴿ وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ =

جَزَآءً مَّوْفُورًا ﴾ [الإسراء: ٦٣] .

وإما فعله كقوله تعالى : ﴿ وَكَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا كِذَّابًا ﴾ [النبأ: ٢٨] وإما وصفه كقوله تعالى : ﴿ وَٱلصَّـٰٓفَّـٰتِ صَفًّا ﴾ [الصافات: ١] .

وجمهور البصريين (١) على أن المصدر أصل للفعل والوصف ، وحجتهم أن الفرع لابد أن يكون فيه معنى [٦٧/ب] الأصل وزيادة ، ولا نجد ذلك إلا إياهما (٢) فتعينت فرعيتهما ومذهب بعضهم (٣) أن المصدر أصل للفعل ، والفعل أصل للوصف ، واختار هذا بعض المحققين كـ « ابن الحاجب » (٤) ومذهب الكوفيين (٥) أن الفعل أصل لهما ، واستدلوا على ذلك بأنهما يعلان بإعلال الفعل ويَصِحَّان بصحته ، أما الأول ، فنحو : صام صيامًا فهو صائم (٦) بقلب « الواو » ألفًا في الأول ، وياء في الثاني ، وهمزًا في الثالث .

[وأما الثاني] (٧) فنحو : « عَوِر عورًا فهو عَاور ، ولَاوَذ (٨) لِواذًا فهو مُلاوِذ » ببقاء « الواو » على أصلها . وأجيب بأنه لا يلزم من كونهما فرعين في الإعلال (٩) أن يكونا فرعين في الاشتقاق .

= ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾ [نوح: ١٧] فمذهب المازني أنه منصوب بهذا الفعل الظاهر ، ومذهب المبرد وتبعه ابن خروف أنه منصوب بفعل مضمر جارٍ على المذكور ، والتقدير : نبتم من الأرض نباتًا ، وأجاز الأخفش المذهبين . وإن كان من غير من لفظه ، نحو : « قعد جلوسًا » فمذهب الجمهور أنه منصوب بفعل مضمر من لفظ المفعول ، والتقدير : « جلس جلوسًا » وقيل : بالفعل جلوسًا . فمذهب الجمهور أنه منصوب بفعل مضمر من لفظ المفعول ، والتقدير : « جلس جلوسًا » وقيل : بالفعل الظاهر ، وفصّل أبو الفتح - وهو ظاهر كلام الفارسي - بين أن يكون للتوكيد فالعامل فيه مضمر من لفظه ، وبين أن يكون مختصًّا فالعامل فيه المضمر إن كان له فعل ، وإلا فالعامل الظاهر ، نحو : « قعد القُرْفُصَاءَ » ، وهو عند المبرد على حذف موصوف أي : القَعْدَةَ القُرْفُصَاءَ . ارتشاف الضرب (٢٠٣/٢) .

(١) جمهور البصريين على أن المصدر أصل للفعل والوصف ، والكوفيون على أن الفعل أصل لهما ، وذهب أبو بكر بن طلحة إلى أن كلًّا منها أصل برأسه . المسألة في الإنصاف (٤٣٥/١) وشرح التسهيل لابن مالك (١٧٨/٢ - ١٧٩) ، وارتشاف الضرب (٢٠٢/٢) ، وشرح الكافية للرضي (١٩١/٢ - ١٩٢) ، وشرح التصريح (٣٢٥/١) .

(٢) في المخطوط : إلا هما .

(٣) هو مذهب لبعض البصريين كالفارسي ، واختاره الشيخ عبد القاهر . التصريح (٣٢٥/١)

(٤) قال : (اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث) . وكذا قال في اسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل . شرح الكافية للرضي (١٩٨/٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٥ ، ٢١٢) .

(٥) الإنصاف (٢٣٥/١) ، وشرح التسهيل لابن مالك (١٧٨/٢ - ١٧٩) ، وارتشاف الضرب (٢٠٢/٢) .

(٦ ، ٧) تكملة يقتضيها السياق .

(٨) لاوذ ملاوذة ولواذًا : استتر . اللسان (٣٥٦/١٢) « لوذ »

(٩) في المخطوط : « فرعية » .

حذف المفعول المطلق ، وقيام نائب مقامه

ويجوز أن يحذف المؤكد فيقوم مقامه مرادفه ، نحو : « أحببته مِقَةً [١] وشنأته بُغْضًا [٢] وفرِحت جَذَلًا [٣] ، وجلست قعودًا » واسم مصدره ، كقولهم : « أعطى عطاءً » فلو كان اسم المصدر عَلَمًا لم يقم مقام المصدر [٤] .

وإذا حذف المبين قام مقامه نوعه مثل : « رجع القهقرى » [٥] أو وصفه ، كقوله تعالى : ﴿ وَاذْكُرْ رَبَّكَ كَثِيرًا ﴾ [آل عمران : ٤١] أو هيئته ، مثل : « الكافِرُ يموتُ ميتة سُوءٍ » أو آلته مثل : « ضربته سَوْطًا » ، والأصل : ضربته « ضربًا » [٦] بِسَوْط [٧] « فحذف المصدر وحرف الجر ، وأقيمت الآلة مقامه ، أو كُلِّيَّتُه ، كقوله تعالى : ﴿ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ ٱلْمَيْلِ ﴾ [النساء : ٧١] أو بَعْضِيَّتُه ، كقوله تعالى : ﴿ فَإِن تَوَلَّوْا فَقَدْ أَبْلَغْتُكُم مَّا أُرْسِلْتُ بِهِۦٓ إِلَيْكُمْ ۚ وَيَسْتَخْلِفُ رَبِّي قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّونَهُۥ شَيْـًٔا ﴾ [هود : ٥٧] [٨] معناه – والله أعلم – ولا تضرونه بَعْضَ الضُّر ، وقد يقوم مقام المصدر ضميره ، كقوله تعالى : ﴿ فَإِنِّيٓ أُعَذِّبُهُۥ عَذَابًا لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [المائدة : ١١٥] الشاهد في الضمير الثالث ، وكذا يقوم مقامه الإشارة إليه ، كقوله : « لأَجِدَّنَ ذلك الجِدَّ » وما يقوم مقامه وقته ، كقول الشاعر :

---

(١) المِقة : المحبة . اللسان (١٥/٤٠٩) « ومق » .

(٢) يقال : « شَنِئ » بالكسر ، و « شَنأ » بالفتح ، ومعناهما : أبغض .

(٣) الجَذَل : مرادف الفرح ، والتقدير : « أحببته ومقته مقة ، وشَنَأته « وشَنِئته » وبغضته بُغْضًا ، وفرحت وجذلت جذلًا ، وجلست وقعدت قعودًا » هذا عند الجمهور ؛ لأنه منصوب عندهم بفعل مضمر من لفظه وعند المازني منصوب بالفعل الظاهر . شرح التصريح (١/٣٢٧) .

(٤) نحو : « بَرَّبرَّةَ ، وفجر فَجَارِ . وحَمِد حَمَادِ ، فلا يستعمل مؤكدًا ولا مبينًا ؛ لأن العلم زائد معناه على معنى العامل ، فلا ينزل منزلة تكرار العامل ، ولأنه كاسم الفعل فلا يجمع بينه وبين اسم الفعل ولا ما يقوم مقامه . شرح التسهيل لابن مالك (٢/١٨٠ - ١٨١) .

(٥) ومثله : قَعَد القُرْفُصَاءَ وقد جعل « القَهْقَرى ، والقرفصاء » نائبين عن المصدر مع أنهما مصدران لـ « قهقر ، وقرفص » ؛ لأنهما يكونان مصدرين إذا جاءا وراء فعليهما ، أما بعد « رجع ، وقعد » فهما اسمان لنوع مخصوص من الرجوع ، ولنوع مخصوص من القعود . حاشية الصبان (٢/١١٣) .

(٦) سقط سهوًا من المخطوط .

(٧) وقيل : الأصل : « ضربته ضَرْبَ سَوْطٍ » فحذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه . شرح التصريح (١/٣٢٨) .

(٨) قال الزمخشري : (من ضررٍ قط ؛ لأنه لا يجوز عليه المضار والمنافع ، وإنما تضرون أنفسكم) . الكشاف (٢/٣٨٩) .

٣٠٨ - أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَة أَرْمَدَا وَعَادَ كَمَا عَادَ السَّلِيمُ مُسَهَّدَا [١]

أي : اغتماض ليلة أرمد : فحذف المصدر وأقام « الليلة » مقامه ، ونصب « الأرمد » للضرورة ، وإن كان مجرورًا ليوافق عجز البيت ، ويقوم مقام المصدر عدده [٢] كقوله تعالى : ﴿ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً ﴾ [النور : ٤] ، ويجوز أن يقوم مقام المصدر « ما » الاستفهامية أو الشرطية ، مثال الأول : « ما تضربُ زيدًا ؟ » [٣] ، ومثال الثاني « ما شئت فاصنع » أي : « أيَّ صُنْعٍ شئت فاصنع » .

حذف عامل المصدر

فَصْلٌ : ص ويجوز حذف عامل المصدر لدليل حالي أو مقالي ، مثال الحالي : أن ترى شخصًا قدم من سفر ، فتقول له : « قدومًا مباركًا » بتقدير « قدمت » ، وأما المقالي فكأن تقول لمن قال لك : « ما سرت » « بلى سيرًا طويلًا » بتقدير : « سرت سيرًا » وهذا إذا كان المصدر غير مؤكد ، فأما المؤكد فزعم ابن مالك [٤] أنه لا يحذف عامله ؛ قال : لأنه جيء به ؛ لتقوية عامله وتقرير معناه والحذف مناف [٦٨/أ] لهما وقد تعقبه ابنه بأنه قد حذف جوازًا في نحو : « أنت سيرًا » ووجوبًا في نحو : « أنت سيرًا سيرًا » ، في نحو : « سَقْيًا ورَعْيًا » [٥] .

---

(١) من الطويل . قائله الأعشى – ميمون بن قيس – ديوانه (١٨٥) . خزانة الأدب (١٦٣/٦) ، والدرر (١٦١/١) ، وشرح الأشموني (١١/١) ، وشرح المفصل (١٠٢/١٠) ، والهمع (١٨٨/١)

اللغة : ألم تغتمض : استفهام تقرير ، والخطاب لنفسه تجريدًا ، وفي المخطوط « مغتمض » « وعاد ما عاد » وفي رواية : « فبت كما بات ، وليلة أرمد » أي : ليلة رجل أرمد ، وقد نصب للضرورة وهو مجرور في الأصل بالفتحة نيابة عن الكسرة ، والسليم : اللديغ من الأضداد ؛ تفاؤلًا بأنه سيسلم ، كما قالوا : للمهلكة مفازة وللعطشان مفازة ، وللعطشان ناهل . والمسهد : الذي لا ينام . شرح شواهد المغني للسيوطي (٥٧٨/٢) .

المعنى : ألم تغتمض عيناك اغتماضًا ، مثل اغتماض ليلة الرجل الأرمد – ويعني نفسه – وبت كما بات الديغ لا ينام إلا اغتماضًا .

الشاهد : قوله : « ليلة أرمد » ؛ حيث نصبت « ليلة » ؛ لأنها نابت عن المصدر ، وهي وقته ، والتقدير : « اغتماضًا مثل اغتماض ليلة الأرمد » .

(٢) في المخطوط : « عدد »

(٣) أي : أي ضرب تضربه

(٤) شرح الكافية الشافية (٦٥٧/٢) . وصرح بذلك في الخلاصة ٢٩ فقال :

وَحَذْفُ عَامِلِ الْمُؤَكِّدِ امْتَنَعْ وَفِي سِوَاهُ لِدَلِيلٍ مُتَّسَعْ

(٥) شرح الألفية لابن الناظم (٢٦٥ – ٢٦٦) وقال : (لأنه إذا جاز أن يقرر معنى العامل المذكور بتوكيده بالمصدر ، فلأن يجوز أن يقرر معنى العامل المحذوف لدلالة قرينة عليه أحق وأولى) وقيل : إن هذه المصادر بدل من اللفظ بفعلها وليست مؤكدة . شرح ابن عقيل (١٧٥/٢ – ١٧٦) ، والتصريح (٣٢٩/١ – ٣٣٠) .

وإذا أقيم المصدر مقام فعله امتنع ذكره معه ، لأنه جمع بين العوض والمعوض ، وهو باطل ، والمصدر القائم مقام فعله قد لا يكون له فعل مثل : « وَيْلَ زيدٍ ، وَوَيْحَهُ » فيقدر [1] له عامل من معناه على حد : « قعدت جلوسًا » ، وقد يكون له فعل مستعمل لكن لم يسمع [2] ذكره معه ، **وهذا ضربان** :

واقع في الطلب ، وواقع في الخبر ، والطلب قد يكون دعاء مثل : « سَقْيًا لزيد ، ورَعْيًا له وجَدْعًا لعمرو وكَيًّا له » [3] وقد يكون أمرًا أو نهيًا : « قيامًا لا قعودًا » [4] وقد يكون استفهامًا توبيخيًا .

مثل : « أتوانيًا وقد جَدَّ قرناؤك » [5] **وأما الواقع في الخبر فصنفان** :

صنف سماعي ، وصنف قياسي .

فالسماعي ما لم يوجد له ضابط يضبط به ، ودلت القرينة على عامله ، كقولهم : « حَمْدًا » [6] في تذكر النعمة ، و « صبرًا » عن ضدها ، و « عجبًا » عند ظهور مُعجِب ، و « مسرةً » عند خطاب مرضيّ عنه ، وفي ضده : « لا كيدًا ، ولا همًّا » بتقدير : « لا يكيدني ، ولا أهتم لك » .

وأما القياسي ففي مسائل :

أولها : أن يكون تفصيلًا لأثر مضمون جملة قبله ، كقوله تعالى : ﴿ فَشُدُّواْ ٱلْوَثَاقَ ﴾ [محمد : ٤] ومضمونها الأمر بشد الوثاق ، وقد فصل أثر المضمون للمن ، والفداء [7] ،

---

(١) قيل : يقدر : أحزن اللَّه زيدًا وَيْلَه ، وأحزن اللَّه زيدًا وَيْحه ؛ لأن الويل والويح بمعنى الحزن ، وقيل : يقدر : « أهلك » ؛ لأنهما بمعنى الهلاك ، وقيل : يقدر قبل « ويل » عذَّب ؛ لأنها كلمة عذاب ، وقيل « ويح » رحم ؛ لأنها كلمة ترحم . التصريح (١/٣٣٠) .

(٢) « لم » سقطت سهوًا من المخطوط .

(٣) والأصل : « سقاك اللَّه سقيًا ، ورعاك اللَّه رعيًا ، وكواه اللَّه كيًّا وجدعه اللَّه جدعًا » وهو قطع طرف الأنف والشفة أو الأذن أو غير ذلك - « ولزيد ولعمرو » تقديره : إرادتي أو دعائي لزيد ، وإرادتي أو دعائي على عمرو ، وقيل : التقدير : أعني ، واعترض عليه بأنه متعد بنفسه ، وهو جملتان على هذا الرأي وهو رأي البصريين ، وعلى رأي الكوفيين كلام واحد ، لتعلقها بالمصدر على رأيهم . مغني اللبيب (٢٩٢) ، والتصريح (١/٣٣٠ - ٣٣٧) ، وحاشية ياسين (١/٣٣٠) ، وحاشية الصبان (٢/١١٧) .

(٤) أي : قم قيامًا ولا تقعد قعودًا .

(٥) أي : أتتوانى توانيًا .

(٦) أي : « أحمد اللَّه حمدًا ، وأصبر صبرًا ، وأعجب عجبًا ، وأكرمك كرامةً ، وأسرك مسرةً » ، و « كرامةً » اسم مصدر أكرم . الكتاب (١/٣١٩) ، وشرح التصريح (١/٣٣١ - ٣٣٢) .

(٧) في قوله تعالى : ﴿ فَشُدُّواْ ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً ... ﴾ [محمد : ٤] ، والتقدير : فإما تمنُّون منًّا ، وإما تفدون فداءً » .

فلو كان المصدر أثر مضمون جملة لكنه ليس بتفصيل ؛ لجاز التصريح بعامله مثل : « فَشُدُّوا الْوُثَاقَ فَيُقْتَلُوا [١] قَتْلًا » ، وكذا يجوز التصريح بعامله إن وقع تفصيلًا لمضمون مفرد أو مضمون جملة ، مثال الأول : « زيد إما أن يسافر سفرًا قريبًا أو بعيدًا » . وبيان كون ما قبل المصدر مفردًا أن الحرف المصدري ، وهو « أن » وما بعده في تأويل مفرد ، ومثال الثاني : زيد يسافر سفره القريب أو البعيد .

ثانيتها : أن يكون بعد « إلَّا » أو معنى « إلا » أو كان مكررًا ، وعامله في الجميع خبر عن اسم عين ، مثل : « ما زيد إلا سيرًا » [٢] « وإنما زيد سيرَ البريد » و « زيد سيرًا سيرًا » .

وثالثها : أن يكون المصدر علاجيًّا [٣] جيء به للتشبيه تاليًا لجملة مشتملة عليه وعلى صاحبه نحو : « مررت فإذا زيدٌ له صوتٌ صوتَ حمارٍ » فلو كان المصدر ليس علاجيًّا ، مثل : « لزيد عِلمٌ علمُ الفقهاءِ » [٤] أو كان علاجيًّا لكن لا للتشبيه ، نحو : « لزيدٍ صوتٌ صوت حسنٌ » [٥] لم يكن مما حذف عامله وجوبًا ، بل يجب

(١) في المخطوط : « فيقتلون » .

(٢) وحذف وجوبًا ؛ لأن التكرار عوض من اللفظ بالفعل ، والحصر ينوب مناب التكرير ، فلم لو يكن مكررًا ولا محصورًا جاز الإضمار والإظهار نحو : « أنت سيرًا ، وأنت تسير سيرًا » ، والاحتراز باسم العين عن اسم المعنى نحو : « أمرك سيرٌ سيرٌ » ، فيجب أن يرفع على الخبرية هنا لعدم الاحتياج إلى إضمار فعل هنا ، بخلاف اسم العين ، فإنه يؤمن معه اعتقاد الخبرية . شرح الأشموني بحاشية الصبان (٢/١١٨ - ١١٩) . وأجاز سيبويه الرفع في هذا كله على سعة الكلام ، فتقول : « إنما أنت سيرًا » فتجعله خبرًا ومن ذلك : فإنما هي إقبال وإدبار فجعلها الإقبال والإدبار ، فجاز على سعة الكلام . الكتاب (١/٣٣٦ - ٣٣٧) .

(٣) معنى المصدر العلاجي ما يحتاج في إحداثه إلى علاج بتحريك عضو من الأعضاء ، كالضرب والشتم ، والمعنوي بخلافه كالعلم والذكاء . التصريح (١/٣٣١) . وقال سيبويه : (فإنما انتصب هذا ؛ لأنك مررت به في حال تصويت ، ولم ترد الآخر صفة للأول ولا بدلًا منه ، ولكنك لما قلت : « له صوت » علم أنه قد كان ثم عمل فصار قولك : « له صوت » بمنزلة قولك : « فإذا هو يُصَوِّت » ، فحملت الثاني على المعنى ... كأنه توهم بعد قوله : « له صوت يصوت صوت الحمار أو يُبْديه أو يُخرجه صوتَ حمار » ، ولكنه حذف هذا ؛ لأنه صار « له صوتٌ » بدلًا منه) . الكتاب (١/٣٥٦) ، ويجوز الرفع على البدلية أو الوصفية مع استيفاء الشروط إن كان نكرة ، وقد ذكرهما سيبويه ، ويجوز أن يكون خبر المحذوف ، وتمتنع الصفة إن كان معرفة ولا يجوز إلا في الضرورة وقال الخليل : تجوز الصفة أيضًا على تقدير : مثل ، وذهب ابن خروف إلى أن الرفع مرجوح ؛ لأن الثاني ليس هو الأول ، والنصب سالم من هذا المجاز وذهب ابن عصفور إلى أن النصب والرفع متكافئان ؛ لأن في النصب التقدير والأصل عدمه . الكتاب (١/٣٦٠ - ٣٦١) ، وشرح التصريح (١/٣٣٣ - ٣٣٤) .

(٤) ونحو : له رأيٌ رأي الأصلاء ، وفرق بينه وبين العلاجي في النصب ؛ لأنه بمنزلة : له يدٌ وله شرفٌ وله دينٌ ، وهذا لا ينصب ؛ لأنهم يستغنون عنه بـ « يتدين وليس له دين ، ويتشرف وليس له شرف » بخلاف العلاجي . الكتاب (١/٣٦٢) .

(٥) في المخطوط : « تلى » .

رفعه ، والمراد بـ « العلاج » ما يحتاج إلى تحريك عضو ، كالقتل والشتم :

ولو تلا [(١)] المصدر مفردًا ، نحو : « صَوْتُهُ صَوْتُ حِمَارٍ » أو تلا جملة لم تشتمل على صاحبه ، نحو : « مررتُ فإذا في الدار نَوْحٌ نَوْحُ الحَمَامِ » [(٢)] لم يكن أيضًا مما [٦٨/ب] حذف عامله وجوبًا بل هو مرفوع في الأوليين وجوبًا ، وفي الثالثة اختيارًا ، وينتظم في سلك المسألة المستوفاة الشروط قول الشاعر :

٣٠٩ - مَا إِنْ يَمَسُّ الأَرْضَ إِلَّا مَنْكِبٌ ... مِنْهُ وَحَرْفُ السَّاقِ طَيَّ المِحْمَلِ [(٣)]

فـ « طيّ المحمل » منصوب بإضمار فعل وجوبًا ؛ لاستيفائه الشروط غير أن ما قبله - أعني « حرف الساق » - في تأويل جملة لا جملة صريحة [(٤)] .

ولا يتعين في المصدر العلاجي المستوفي للشروط نصبه ، بل إتباعه جائز والأولى إتباع صفته إن قامت مقامه ، وإذا أفاد المصدر طلبًا جاز أن يرتفع بالابتداء أو على الخبرية كقول الشاعر :

٣١٠ - شَكَا إِلَيَّ جَمَلِي طُولَ السُّرَى ... صَبْرٌ جَمِيلٌ فَكِلَانَا مُبْتَلَى [(٥)]

---

(١) ولم ينصب هذا ؛ لأن الآخر هو الأول ، ولأنه أراد الوصف ، قال سيبويه : (وإنما ذكرت الصوت توكيدًا ، ولم ترد أن تحمله على الفعل) . الكتاب (٣٦٣/١) .

(٢) لأن الضمير المنتقل إلى الجار والمجرور للمصدر .

(٣) من الكامل وقد نسب لأبي كبير الهذلي . خزانة الأدب (١٩٤/٨) ، وشرح أشعار الهذليين (١٠٧٣/٣) ، وشرح التصريح (٣٣٤/١) ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٢٩٠) ، وشرح شواهد المغني للسيوطي (٢٢٧/١) ، الكتاب (٣٥٩/١) ، والمقاصد النحوية (٥٤/٣) .

اللغة : إلا منكب : يروى : إلا جانب . والمحتمل : حمالة السيف .

المعنى : وصف صاحبًا له كان في سفر ، وقيل : فرسًا له ، ويقال : إن ذلك الصاحب هو تأبط شرًا ، وصفه بالتفاف الجسم والضمر ؛ لانشغاله عن الأكل بالغزو والأسفار ، يقول : إذا نام علي جنبه لم يمس الأرض إلا منكبه وجانب ساقه ، وجعله مثل حمالة السيف في ضمره ودقته . شرح شواهد سيبويه لابن السيرافي (٣١٥/١) . والمقاصد النحوية (٥٦/٣) .

الشاهد : قوله : « طيّ المحمل » ؛ حيث نصب بتقدير : « يطوى طيَّ المِحْمَلِ » على غرار : « له صوت صوت حمار » وما قبل « طيّ » بمنزلة : « له طي » .

(٤) أشرت إليه سابقًا . وفي المخطوط : « وطي المحمل » بالواو .

(٥) من الرجز . قائله المبلد بن حرملة . أمالي المرتضى (١٠٧/١) ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي (٣١٧/١) ، وشرح الأشموني (١٠٦/١) ، والكتاب (٣٢١/١) .

اللغة : شكا : يروى : يشكو ، وفي المخطوط : « شكى » بالياء ، السُّرَى : سير الليل عامته ، وقيل : سير الليل كله وهو تذكره العرب وتؤنثه صبر جميل ، يروى : صبرًا جميلًا . وهو في المخطوط . اللسان « سرا » .

المعنى : ظاهر .

ويجوز في المصدر المكرر [١] أن يرتفع على الخبرية ، ومثله المحصور والمؤكد نفسه ، والمفيد خبرًا ، كقول الشاعر :

٣١١ - عَجَبٌ لِتِلْكَ قَضيةً وَإِقَامَتِي ... فِيكُمْ عَلَى تِلْكَ القَضِيَّةِ أَعْجَبُ [٢]

الرابعة والخامسة : [٣] المصدر المؤكد لجملة هي نصٌّ في معناه ، نحو : « له على ألف اعترافًا » [٤] والثاني : المؤكد لجملة تصير به نصًّا - أيضًا - نحو : « زيد ابني حقًّا » [٥] والأصح [٦] منع كل من هذين المصدرين من التقدم على ما قبله .

= **الشاهد :** « صبر جميل » ، حيث رفع المصدر على الابتداء أي : صبر جميل أمثل أو أصلح من الشكوى ، أو على الخبرية ، أي : الأمر صبر جميل كما قدره سيبويه ، قال سيبويه : « والنصب أكثر وأجود ؛ لأنه يأمره » . الكتاب (٣٢١/١) .

(١) مثل : أنت سيرًا سيرًا ، وإنما أنت سيرًا ، وما أنت إلا سيرًا . وقد سبق التعليق عليه .

(٢) من الكامل . نسب لضمرة بن جابر . ولهُني بن أحمر الكناني ، ولهمام بن مرة ، ولرؤبة بن العجاج - وليس في ديوانه - الدرر (١٦٤/١) ، الحماسة الشجرية (٢٥٦/١) ، وشرح الأشموني (٩٧/١) ، وشرح المفصل (١١٤/١) ، والكتاب (٣١٩/١) ، الهمع (١٩١/١) . وكان لقائل هذا الشعر أخ يسمى « جُنْدَبًا » وكان أبوه وأهله يؤثرونه عليه ، فأنف ذلك ، فقال هذا الشعر . المقاصد النحوية (٣١٩/٢) .

اللغة : قضية : نصب على التمييز ، وقيل هذا البيت قوله :

هَلْ فِي القَضِيَّةِ أَنْ إِذَا اسْتَغْنَيْتُمْ ... وأَمِنْتُمْ فَأَنَا البَعِيدُ الأَجْنَبُ

وَإِذَا تَكُونُ كَرِيهَةٌ أُدعَى لَهَا ... وَإِذَا يُحَاسُ الحَيْسُ يُدْعَى جُنْدَبُ

هَذَا لَعَمْرُكُمُ الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ ... لَا أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ

المعنى : عجب من جعلهم حظه منهم أن يستعان به في الشدة ، ويطرح في الرخاء - ويحاس : يصلح . شرح شواهد سيبويه لابن السيرافي (٢٧١/١ - ٢٧٢) .

الشاهد : قوله : « عجب » ؛ حيث رفع على الابتداء ، وجعل تلك خبرًا له . قال سيبويه : (وقد جاء بعض هذا رفعًا يبتدأ ثم يبنى عليه) . الكتاب (٣١٩/١) .

(٣) من المصادر القائمة مقام أفعالها الواقعة في الخبر .

(٤) فجملة « له على ألف » نصٌّ في الاعتراف ؛ لأنها لا تتحمل غيره . التصريح (٣٣٣/١) .

(٥) جملة « زيد ابني » تحتمل الحقيقة والمجاز ، فجاء المصدر « حقًّا » ، ليرفع المجاز فهو مؤكد لغيره . الأشموني بحاشية الصبان (١١٩/٢) .

(٦) فلا يجوز : اعترافًا له على ألف درهم ، ولا : « حقًّا هو ابني » ؛ لأن العامل فيه يفسره مضمون الجملة من جهة المعنى ، فالتقدير : له على ألف درهم أعترف بذلك اعترافًا ، وهو ابني أحقه حقًّا ، فأشبه بذلك ما العامل فيه معنى الفعل فلم يتقدم ، وأجازه قوم مستدلين بقولهم : حقًّا زيد منطلق ، وأول علي أنه نصب على الظرف لا المصدر ، وزعم الشلوبين أن فيه معنى القسم ، فلذلك قدم ، وأجاز الزجاج توسطه ، نحو : هذا حقًّا عبد الله وهو مسموع من كلامهم ، قال : « لأنه إذا تقدم جزء ، فقد تقدم ما يدل على الفعل » . ارتشاف الضرب (٢١٥/٢) ، وهمع الهوامع (١٩٢/١) .

السادسة : المصدر المثنى إذا كان معناه التكرار ، نحو : لَبَّيْك ، وسَعْدَيْك ، وحَنَانَيْك ، وَهَذَا ذَيْك ، ودَوَالَيْك » غير أن العامل المقدر في « لبيك ، وهذا ذيك » من معناهما وفي البواقي من لفظها [١] .

عمل المصدر عمل فعلي

فَصْلٌ : يعمل المصدر عمل فعله إن حل محل « أَنْ » والفعل في المضي والاستقبال ، أو « ما » والفعل في الحال ، ولم يصغر [٢] فلا يجوز : « أعجبني ضُرَيْبُك زيدًا » ولو انتفى الشرط الأول بأن كان المصدر بدلًا من اللفظ بفعله ، نحو : « ضربًا زيدًا » لم يكن « زيدًا » فيه معمولًا للمصدر ، بل لعامله المحذوف ، وأجاز بعضهم [٣] أن يكون معموله [ويجوز إعمال] [٤] ، نحو : « عجبت من ضربك زيدًا الحَسَنِ » بخفض « الحسن » ، فلو قدمت التابع على المعمول لبطل عمله .

إعمال ضمير المصدر

وفي إعمال ضمير المصدر قولان [٥] أصحهما - هو مذهب البصريين - عدم

---

(١) أي : أدوال دواليك ، وأسعد سعديك ، وأتحنن حنانيك « على أنه بمعنى : تحننًا » وأحن على ما هو الأنسب بلفظ « حنانيك » وأسرع هذاذيك ، وأقيم لبيك ، أو أجيب لبيك ، والشيخ الصبان على أن عاملها من لفظها ، والتقدير : ألب لبيك . الأشموني بحاشية الصبان (٢/٢٥٢) ، وفي المخطوط : « غير أن العامل في لبيك المقدر من معناها وفي البواقي من لفظها » والصواب ما أثبت . الأشموني (٢/٢٥٢) ، وشرح التصريح (٢/٣٧) .

(٢) ولم يحد بالتاء كـ « عجبت من ضربتك زيدًا » وأن يكون مفردًا ، فلا يعمل مثنى ولا مجموعًا ، نحو : « عجبت من ضَرْبَتَيْك زيدًا ، وضَرَبِيك زيدًا » ، واختلفوا في الجمع المكسر ، فأجازه قوم ، واختاره ابن مالك مثل :

وعَدْتَ وَكَانَ الْخُلْفُ مِنْكَ سَجِيَّةً مَوَاعِيدَ عُرْقُوبٍ أَخَاهُ بِيَثْرِبِ [الطويل]

فنصب أخاه بـ « مواعيد » ومنعه آخرون وعليه أبو حيان وهؤلاء يقدرون عاملًا للنصب ، أي : وعده أخاه . ارتشاف الضرب (٣/١٠٧) ، وشرح التسهيل لابن مالك (٣/١٧٣) ، الهمع (٢/٩٢) .

(٣) شرح الكافية الشافية (١/٣٩٦) تحقيق علي محمد معوض وزميله . دار الكتب العلمية - بيروت .

(٤) قال أبو حيان - بعد أن ذكر توابع قد اتبعت المصدر - : (فإن أخرت هذه التوابع بعد أخذ المصدر متعلقاته جاز) . الارتشاف (٣/١٧٤) .

(٥) أجازه الكوفيون قال أبو حيان : (ولا يوجد في كلام العرب : « يعجبني ضرب زيد عمرًا وهو بكرًا » ، وأجاز الفارسي وابن ملكون وابن جني جواز إعماله في المجرور لا في المفعول الصريح) . ارتشاف الضرب (٣/١٧٣) ، والهمع (٢/٩٢) .

الجواز ومثاله - إن أردت إعماله - : « مروري بزيد حَسَنٌ ، وهو بعمرو قبيحٌ » [١] فتعلق « بعمرو » بـ « هو » الراجع إلى المرور ، ولا يلزم أن يكون له مرفوع إلا [٢] إن كان بدلًا ، ولا يتقدم معموله عليه ؛ إذ لا يتقدم جزء الصلة على الموصول ، وما أوهم خلاف ذلك فنادر [٣] أو بتقدير عامل ، والجمهور على هذا الإطلاق ، وذهب [٤] بعض المحققين من المتأخرين إلى جواز تقديم الظرف والجار والمجرور ؛ لاغتفارهم فيهما ما لا يغتفر في غيرهما ، ولا يجوز أن يفصل بين المصدر ومعموله بفاصل [٥] .

أقسام المصدر العامل

ثم إن كان المصدر مضافًا فعمله أكثر ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ ﴾ [البقرة : ٢٥١ ، والحج : ٤٠] ، وإن كان منونًا فعمله أقيس [٦] كقوله تعالى : ﴿ أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ [٦٩/أ] ﴿١٤﴾ يَتِيمًا ﴾ [البلد : ١٤ ، ١٥] وإن كان « بأل » فعمله ضعيف [٧] كقول الشاعر :

---

(١) وقد خرج قول زهير :

وَمَا الْحَرْبُ إِلَّا مَا عَلِمْتُمْ وَذُقْتُمُ وَمَا هُوَ عَنْهَا بِالْحَدِيثِ الْمُرَجَّمِ

على أن « عنها » متعلق بالحديث ، والتقدير : « وما هو الحديث عنها » والحديث بدل من « هو » . شرح التسهيل لابن مالك (١٠٦/٣) .

(٢) في المخطوط : « إن لا إن كان » .

(٣) كقوله تعالى : ﴿ وَكَانُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ ﴾ [يوسف : ٢٠] أي : زاهدين فيه ، وكقول الشاعر [الهزج] :

وَبَعْضُ الْحِلْمِ عِنْدَ الْجَهْـ ـلِ لِلذِّلَّةِ إِذْعَانُ

فقوله : « للذلة » متعلق بمصدر محذوف لا بالمذكور ، أي : إذعان للذلة . شرح التسهيل لابن مالك (١١٤/٣) .

(٤) كالرضي ؛ إذ قال : (وأنا لا أرى منعًا من تقدم معموله عليه إذا كان ظرفًا أو شبهه ، نحو قولك : « اللهم ارزقني من عدوك البراءة وإليك الفرار » ، قال تعالى : ﴿ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ ﴾ ، وقال : ﴿ بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعْيَ ﴾ ومثله في كلامهم كثير ، وتقدير الفعل في مثله تكلف) . شرح الكافية للرضي (١٩٥/٢) .

(٥) كما لا يفصل بين الصلة والموصول ، فلا يقال : « عجبت من ضربك الشديد زيدًا » وما أوهم خلاف ذلك ، فبتقدير عامل مثل : ﴿ إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ ﴿٨﴾ يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ ﴾ [الطارق : ٨ ، ٩] فإن ظاهره أن « يوم » منصوب بـ « رجعه » ، ولا يجوز لاستلزامه الفصل بالخبر « لقادر » ، فتعين أن يقدر عامل ، أي : « يُرجعه يومَ » . شرح التسهيل لابن مالك (١١٤/٣) ، وهمع الهوامع (٩٣/٢) .

(٦) وأنكره الكوفيون ، وقالوا : (إن وقع بعده مرفوع أو منصوب فبإضمار فعل يفسره المصدر من لفظه ، كقوله تعالى : ﴿ أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا ﴾ [البلد : ١٤ ، ١٥] التقدير : « يطعم » وَرَدَ بأن الأصل عدمه) . همع الهوامع (٩٣/٢) .

(٧) في عمل المعرف بأل مذاهب ، **أحدها** : جوازه ، مثل : عجبت من الضرب زيد عمرًا ، وهو مذهب سيبويه - الكتاب (١٩٢/١) ونقل عن الفراء ، **ثانيها** : عدم الجواز ، وهو مذهب الكوفيين والبغداديين وجماعة من البصريين كابن السراج ، **ثالثها** : يجوز علي قبح ، وهو مذهب الفارسي وجماعة من =

٣١٢ - ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءَهُ يُخَالُ الْفِرَارَ يُرَاخِي الْأَجَلْ [(١)]

ويجوز إضافته إلى فاعله ثم يأتي مفعوله كآية الدفع ، وأما إضافته إلى مفعوله ، ثم يأتي فاعله ، فنادر كقول الشاعر :

٣١٣ - أَفْنَى تِلَادِي وما جَمَّعْتُ من نَشَبٍ قَرْعُ القَواقِيزِ أَفْوَاهُ الأَبَارِيقِ [(٢)]

وقال سيبويه [(٣)] : (ضرورة ، ويشكل قوله : « بالحديث » - أعني قوله ﷺ :

= البصريين . رابعها : إن عاقب الضمير « أل » جاز ، نحو : إنك والضربَ خالدًا المسيءُ أي : وضَرْبَك ، وإلا فلا نحو : عجبت من الضرب زيد عمرًا ، وهو مذهب ابن الطراوة وأبي بكر بن طلحة ، واختاره أبو حيان . ارتشاف الضرب (١٧٧/٣) ، والهمع (٩٣/٢) .

(١) من المتقارب . قائله مجهول . أوضح المسالك (٢٠٨/٣) ، وخزانة الأدب (١٢٧/٨) ، والدرر (١٢٤/٢) ، وشرح الأشموني (٣٣٣/١) ، وشرح ابن عقيل (٩٥/٣) ، وشرح المفصل (٥٩/٦) ، والكتاب (١٩٢/١) .

اللغة : النكاية : الإضرار . يَخال : يظن . يراخي : يباعد أو يؤخر .

المعنى : يهجو رجلًا الضعف والعجز عن مكافأته أعداءه ، والانتصاف منهم إذا ظلموه ، وهو يظن أن الفرار يؤخر أجله . المقاصد النحوية (٣/٥٠٠ - ٥٠١)

الشاهد : قوله : « ضعيف النكاية أعداءه » ، حيث عمل المصدر المعرف بـ « أل » عمل فعله ، فنصب معموله ، وهو ههنا « أعداءه » .

(٢) من البسيط . قائله الأقيشر الأسدي - المغيرة بن الأسود - ديوانه (٦٠) . الإنصاف (٢٣٣/١) ، وأوضح المسالك (٢١٢/٣) ، وخزانة الأدب (٤٩١/٤) ، والدرر (١٢٥/٢) ، وشرح الأشموني (٣٣٧/٢) ، والمقتضب (٢١/١) ، والهمع (٩٤/٢) .

اللغة : التلاد : المال القديم . والنشب : المال الأصيل . والقواقيز : جمع قاقوزة ، وهي أوانٍ يشرب بها ويروى : القوارير : جمع قارورة . وأفواه : يروى بالرفع فاعلًا ؛ وبالنصب مفعولًا ؛ لأن من قرعك فقد قرعته . والأباريق : جمع إبريق . شرح شواهد المغني للسيوطي (٨٩٢/٢) .

المعنى : أفنى ما جمعت من مال ، ودور ، وضياع وغيره ضربي الكؤوس بأفواه الأباريق كناية عن الشرب .

الشاهد : قوله : « قوع القواقيز أفواه الأباريق » ، حيث أضيف المصدر « قرع » إلى مفعوله ، ثم أتى فاعله هذا على رواية الرفع لـ « أفواه » ، وهي ما قصدها الشارح ، أما على رواية النصب لـ « أفواه » فقد أضيف المصدر إلى فاعله ثم أتى مفعوله . ومثل هذا البيت قول الشاعر :

تَنْفِي يَدَاهَا الحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفْيَ الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ [البسيط]

والدراهيم : جمع دِرْهام لغة في درهم ، وتنقاد : نقد ، والصياريف : جمع صيرف ، والياء للإشباع . حاشية الصبان (٢٨٩/٢) .

(٣) ظاهر كلام سيبويه خلاف ذلك ؛ حيث قال بعد المصدر المنون : (وإن شئت حذفت التنوين كما حذفت في الفاعل ، وكان المعنى على حاله إلا أنك تجر الذي يلي المصدر فاعلًا كان أو مفعولًا ؛ لأنه اسم قد كففت عنه التنوين ، كما فعلت ذلك بفاعلٍ ، ويصير المجرور بدلًا من التنوين معاقبًا له ، وذلك قولك : « عجبتُ من ضربِهِ زيدًا » إن كان فاعلًا ، ومن ضربه زيدٌ ، إن كان المضمر مفعولًا ، وتقول : « عجبت =

« وَحَجُّ الْبَيْتِ مَن اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا » [(١)] ، أما إضافته إلى فاعله ، ثم لا يأتي مفعوله ، وبالعكس فلا ندور في شيء منهما مثال الأول قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَآءِ ﴾ [إبراهيم : ٤٠] ومثال الثاني : قوله تعالى : ﴿ لَّا يَسْـَٔمُ ٱلْإِنسَـٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ ﴾ [فصلت : ٤٩] [(٢)] ، وإذا أضفت المصدر إلى ظرف أتيت بمعموله بعد ذلك على ما كان عند تنوين المصدر ، نحو : « عرفت انتظارَ يومِ الجمعة زيدٌ عمرًا » ، ومنع الفراء [(٣)] ذكر فاعل المصدر المنون ، فكذا هنا .

وإذا جر المعمول فيجوز مراعاة محله ، فيرفع التابع أو ينصب ، ومراعاة لفظه فيجر التابع ، مثال مراعاة محله برفع التابع قول الشاعر :

٣١٤ - حَتَّى تَهَجَّرَ في الرَّوَاحِ وَهَاجَهَا ... طَلَبَ المُعَقِّبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ [(٤)]

= من كِسوةِ زيدٍ أبوه ، وعجبت من كُسوةِ زيد أباه » . الكتاب (١/١٩٠) ، فقد صرح بأن المصدر يليه المفعول ، ومثل ذلك .

(١) جزء من حديث « بُني الإسلام على خمس » أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب : الإيمان - باب : قول النبي ﷺ : « بني الإسلام على خمس » (١/٣٤ - ٣٥) ، والترمذي في سننه في أبواب : الإيمان - باب ما جاء بُني الإسلام على خمس (٤/١١٩) .

(٢) والأصل : « دعائي » بإضافة المصدر إلى ياء المتكلم الفاعل . ثم حذفت ، وأصل الثاني : « دعائه الخير » فحذفت الفاعل ، وأضيف المصدر إلى المفعول ، فالمفعول محذوف في الأول : أي : « دعائي إياك » والفاعل محذوف في الثاني على ما قدر . التصريح (٢/٦٤) وأما قوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران : ٩٧] فقد ذهب ابن السيد إلى أن « من » فاعل - ونسبه أبو حيان إلى بعض البصريين - وقد ضعف من جهة اللفظ بأن إضافة المصدر إلى المفعول ثم مجيء الفاعل بعده قليل ، ولا يكاد يحفظ في كلام العرب إلا في الشعر ، وأما من جهة المعنى يكون أن الله قد أوجب الحج على جميع الناس مستطيعهم وغير مستطيعهم ، والأكثرون على أن « من » بدل بعض من كل ، أي : من استطاع إليه سبيلًا منهم ، وذهب الكسائي إلى أنها شرطية ، وجواب الشرط محذوف ، والتقدير : « من استطاع إليه سبيلًا منهم فعليه الحج ، أو فعليه ذلك » ومذهب الأكثرين أرجح ؛ لقلة الحذف ، وعدم الاعتراض عليه من جهة المعنى أو اللفظ . البحر المحيط (٣/١٢ - ١٣) ، ومغني اللبيب (٦٩٤ - ٦٩٥) ، ونتائج الفكر (٣٠٩ - ٣١٠) .

(٣) وذهب السيرافي إلى أنه يجوز أن لا يقدر فاعل ألبتة ، وينتصب المفعول بالمصدر في نحو : ﴿ أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ۝ يَتِيمًا ﴾ [البلد : ١٤، ١٥] كما ينتصب التمييز في « عشرين درهمًا » ، وذهب الفراء إلى أنه لا يجوز ذكر الفاعل مع المصدر المنون ألبتة ، وزعم أنه لم يسمع عن العرب ، قال أبو حيان : (والفراء سامع لغة) . ارتشاف الضرب (٣/١٧٥) .

(٤) من الكامل . قائله لبيد بن ربيعة . ديوانه (١٢٨) . الإنصاف (١/٢٣٢) ، وأوضح المسالك (٣/٢١٤) ، وخزانة الأدب (٢/٢٤٢ ، ٢٤٥) (٨/١٣٤) ، والدرر (٢/٢٠٢) ، وشرح الأشموني (٢/٣٢٧) ، وشرح المفصل (٢/٤٢ - ٤٦) ، والهمع (٢/١٤٥) .

اللغة : تهجر : حتى سار هذا المسحل وهو الحمار الوحشي مع أتانه في الهاجرة ، وهي نصف النهار : وهاجها : أي : العير هاج الأتان في وقت الرواح لطلب الماء ، أي : أزعجها . ويروى : هاجه : أي العير : =

فرفع « المظلوم » وإن كان صفة للمعقب المجرور ، ومثال مراعاة محله بالنصب ، قول الآخر :

٣١٥ - قَدْ كُنْتُ دَايَنْتُ بِهَا حَسَّانَا مَخَافَةَ الْإِفْلَاسِ واللَّيَّانَا [1]

فـ « اللَّيان » منصوب بالعطف على محل « الإفلاس » ؛ إذ هو في الأصل مفعول ، ومثال مراعاة اللفظ فيجر التابع واضح [2] ، لكن إن كان المجرور ضميرًا ، فلا يجر تابعه على اللفظ بالعطف إلا بإعادة الخافض على ما تقدم في باب العطف .

اسم المصدر

ويشرك المصدر في معناه لفظ يسمى اسم مصدر ، وهو ما بدئ بميم زائدة لغير المفاعلة ، أو كان بزنة مصدر الثلاثي ، وفعله متجاوز ذلك أو كان علمًا .

فالأول ، كقول الشاعر :

٣١٦ - أَظَلُومُ إِنَّ مُصَابَكُمْ رَجُلًا أَهْدَى السَّلَامَ تَحِيَّةً ظُلْمُ [3]

= المعقب : الغريم الطالب ؛ لأنه يأتي في عقب غرامه . المقاصد النحوية (٣/٥١٥) .

المعنى : طلب الحمار الوحشي أتانه في وقت الرواح ؛ ليطلب الماء وكان طلبه لها بإزعاج ، كطلب الغريم الذي مَطَلَه طويلًا .

الشاهد : قوله : « المظلوم » ؛ حيث رفع حملًا على محل « المعقب » الذي هو فاعل أضيف إلى المصدر « طلب » .

(١) من الرجز . لرؤبة بن العجاج في ملحق ديوانه (١٨٧) ونسب لزياد العنبري . أوضح المسالك (٣/٢١٥) ، وخزانة الأدب (٥/١٠٢) ، والدرر (٢/٢٠٣) ، وشرح المفصل (٦/٦٥) ، والكتاب (١/١٩١ - ٢٩٢) .

اللغة : داينت : من المداينة . وحسان : اسم رجل . مخافة : مصدر مضاف إلى المفعول ، والفاعل محذوف . والليانا : بفتح اللام وكسرها ، والكسر أقيس ، والفتح أكثر ، وليس في المصادر « فَعْلان » بفتح الفاء إلا « اللَّيّان » عند من فتح اللام و « الشَّنْآن » بتسكين النون ، والفتح أكثر ، وهو مصدر ، وقيل : صفة وهو الذي يلوى بالحق ، أي : يمطل به . شرح شواهد المغني للسيوطي (٢/٨٦٩) .

المعنى : داينت بهذه الجارية حسان مخافة من إفلاسه ، ومطله .

الشاهد : قوله : « واللَّيّانا » ، حيث عطف على محل الإفلاس ، فهو في الأصل مفعول أضيف إلى المصدر ، وقيل: يجوز أن يعطف علي مخافة ، أي : ومخافة الليان ثم حذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه ، وقيل: يجوز أن ينتصب على أنه مفعول معه ، أي : « مع الليانا » . شرح شواهد المغني للسيوطي (٢/٨٦٩) .

(٢) نحو : يعجبني أكل زيد الظريف .

(٣) من الكامل . للحارث بن خالد المخزومي في ديوانه (٩١) ، والعرجي في ديوانه (١٩٣) ، وأوضح المسالك (٣/٢١٠) ، وخزانة الأدب (١/٤٥٤) ، وشرح الأشموني (٢/٣٣٦) ، وشرح شواهد =

والثاني كـ « وُضوء » (١) في قولك : « توضأ وُضوءًا » ، والثالث كـ « حَمَادِ » ، ويعمل الأول عمل فعله باتفاق ، ولا يعمل الثالث باتفاق ، وفي الوسط قولان (٢) .

أوزان المصدر

فَصْلٌ : في ضبط لفظ المصدر .

المصدر الثلاثي

ولنبدأ بمصدر الثلاثي ، وهو ضربان : قياسي وسماعي ، والكلام الآن في القياسي ، فنقول : إن كان الفعل متعديًا ، فقياس مصدره « فَعْل » بفتح الفاء وسكون العين سواء انفتحت عين فعله أو انكسرت .

= المغني للسيوطي (٨٩٢/٢) ، ومراتب النحويين (١٢٧) ، ومغني اللبيب (٥٣٨/٢) .
اللغة : أظلوم : ويروى : أسليم ، وأظُليم ، وهو الصحيح ، ترخيم « ظُلَيمة » وظليمة تصغير « ظلمة » ، وهي أم عمران زوجة عبد الله بن مطيع ، وكان الحارث بن خالد يتشبب بها ، ولما مات زوجها تزوجها . والهمزة حرف نداء – وعلى رواية : « أظلوم » فهو صيغة مبالغة لظالمة على أنها ظالمة له في إصابتها إياه – ومصابكم : مصدر ميمى بمعنى إصابتكم . وقد عارض اليزيدي المازني ، وقال : (إن الصواب « رجلٌ » بالرفع وهذا يفسد المعنى ، لأن المقصود الإخبار بأن إصابة هذا الرجل ظلم . وقد جعل هذا اسم مصدر تبعًا لابن الناظم وابن هشام في التوضيح ، وكذلك فعل الأشموني في باب إعمال المصادر ، أما في أبنية المصادر فقد جعله مصدرًا ، وجعله ابن هشام مصدرًا في شرح الشذور . تحية : مصدر لـ « أهدى السلام » من باب : قعدت جلوسًا .
المقاصد النحوية (٥٠٤/٣) ، وشرح شواهد المغني للسيوطي (٨٩٣/٢) ومغني اللبيب (٦٩٧ – ٦٩٨) .
شرح الألفية لابن الناظم (٤١٦) ، وأوضح المسالك (٢٠٩/٣) والأشموني (٢٨٧/٢ – ٣١٠) .
المعنى : يا ظليم – أو يا ظلوم – مبالغة في ظالمة – إن إصابتكم رجلًا أهدى السلام تحية ظلم .
الشاهد : قوله : « مصابكم رجلًا » ؛ حيث عمل « مصابكم » عمل فعله فنصب رجلًا ، وهو مصدر ميمي بمعنى الإصابة .

(١) الوضوء : بضم الواو اسم للحدث أي : التوضؤ ، وبفتح الميم اسم لما يتوضأ به أي للماء .

(٢) منعه البصريون ؛ لأنه وضع في الأصل لغير المصدر ، وأجازه الكوفيون والبغداديون ؛ لأنه الآن دال على الحدث ومنه قول الشاعر [الوافر] :

أَكُفْرًا بَعْدَ رَدُّ المَوْتِ عَنِّي ... وَبَعْدَ عَطَائِكَ المِائَةَ الرِّتَاعَا

وقوله [البسيط] :

قَالُوا كَلَامُكَ هِنْدًا وَهْيَ مُصْغِيَةٌ ... يَشْفِيكَ قُلْتُ صَحِيحٌ ذَاكَ لَوْ كَانَا

وقوله : [الطويل] :

لِأَنَّ ثَوَابَ اللَّهِ كُلَّ مُوَحِّدِ ... جِنَانًا مِنَ الْفِرْدَوْسِ فِيهَا يُخَلَّدُ

ارتشاف الضرب (١٧٩/٣) ، والتصريح (٦٤/٢) ، والأشموني بحاشية الصبان (٢٨٨/٢) .

نحو : « ضرب ضربًا ، وشَرِب شربًا » (١) وإن كان قاصرًا ومفتوح العين فمصدره « الفُعُول » ، نحو : « ركع رُكُوعًا » إلا إن دل على تقلب ، أو امتناع ، أو داء ، أو صوت ، أو سير ، فمصدره في الأول : « الفَعَلان » ، نحو : « جال جَوَلانًا » ، وفي الثاني « الفِعَال » (٢) بكسر الفاء ، نحو : « جمع جِمَاحًا » ، وفي الثالث والرابع : « الفُعَال » بضمها نحو : « مَشَى [٦٩/ب] بطنه مُشَاءً ، وصرخ صُرَاخًا » ، وفي الخامس « الفعيل » نحو : « رحل رحيلًا » ويدخل « الفعيل » في الرابع أيضًا نحو : « زأر زئيرًا » وإن كان الفعل على « فَعِل » بكسر العين ، وهو قاصر فمصدره « الفَعَل » بفتح فائه وعينه سواء كان مضعفًا وهو الذي عينه ولامه من جنس واحد نحو : « شَلِلَ شللًا » أم معتلًا ، نحو : « جَوِيَ جَوًى » (٣) – وكان أصله : « جَوَيًا » فلما تحركت الياء ، وانفتح ما قبلها قلبت ألفًا – أم غيرها ، نحو : « فَرِح فَرَحًا » إلا إن كان من الألوان فالمصدر على « فُعْلة » بضم الفاء وسكون العين كـ « أُدْمَة (٤) ، وَسُمْرَة ، وخُضْرَة » فإن دل « فَعِل » بفتح العين وكسرها على حِرْفة أو ولاية فمصدره الـ « فِعَالة » بكسر الفاء ، نحو : « تَجَرَ تِجَارة وسَفَر بينهم سِفَارة – أي : أصلح – وولى ولاية » وحمل على الحرفة ضدها ، نحو : « بَطَل بِطَالة » (٥) .

وإن كان الفعل مضموم العين فمصدره الـ « فَعَالة » بفتح الفاء ، والـ « فُعُولة » مثل : « فَصُح فَصَاحة ، وعَذُب عُذوبة » وقياسه أيضًا ، الـ « فُعْل » بضم الفاء وسكون العين عند بعضهم (٦) نحو : « حَسُنَ حُسْنًا » وما جاء مخالفًا لما تقرر فسبيله السماع ، نحو : « شَرِب شُرْبًا ، ونَكَح نِكَاحًا » (٧) .

---

(١) وشُرْبًا – سماعًا – اللسان (٦٤/٣) « شرب » .

(٢) في المخطوط : « الفعلان »

(٣) الجَوَى : الحُرْقة : وشدة الوجد من عشق أو حزن . اللسان (٤٣٠/٢) « جوا »

(٤) الأُدْمة : السُمْرة ، والقرابة والوسيلة إلى الشيء ، يقال : فلان أدمتي إليك ، أي : وسيلتي ، ويقال : بينهما أدمة وملحة ، أي : خُلْطة – اللسان « أدم » .

(٥) وبَطَالة : – سماعًا – أي : تعطّل فهو بطّال . اللسان (٤٣٣/١) « بطل » .

(٦) هو ابن عصفور المقرب (١٣٣/٢) ، وقال أبو حيان : (وغلط ابن عصفور ، فزعم أن المقيس في فَعُل هو فُعْل ، نحو : « قبح ، وحسن ») . ارتشاف الضرب (٢٢٢/١) وهو رأي الزجاج أيضًا ، وهو خلاف ما قال سيبويه : (وأما الفُعْل من هذه المصادر ، فنحو الحُسْن والقُبْح والفَعالة أكثر) . الكتاب (٢٨/٤) وانظر الأشموني بحاشية الصبان (٣٠٦/٢) .

(٧) قال سيبويه : (وقد جاء بعض مصادر ما ذكرنا على فِعال ، وذلك نحو : « كذبته كِذابًا ... ونظيره : سقته سياقًا ، ونكحها نكاحًا) . الكتاب (٧/٤) .

واعلم أن المصدر الساكن العين المجرد قد جاء مثلث الفاء ، نحو : « ضَرْب ، وفِسْق وشُغْل » ، والمختوم بالتاء كذلك كـ « رَحْمة ، ونَشْدة ، وصُفْرة » ومثله المؤنث بالألف المقصورة كـ « دَعْوى ، وذِكْرى ، وبُشْرى » وكذا المختوم بالألف والنون الزائدتين كـ « لَيَّان ، وحِرْمان ، وغُفران » .

فإن كانت العين متحركة فهي إما مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة ، وفاؤه كذلك فتضرب حركات الفاء في حركات العين ، والحاصل من ضرب ثلاثة في ثلاثة تسعة ، لكن لم يأت من ذلك إلا أربعة ، وهي « طَلَب » بفتحتين ، و « خَنِق » [١] بفتح أوله وكسر ثانيه ، و « صِغَر » بعكسه ، و « هُدًى » بضمة ففتحة ، وإن تحركت عينه وفاؤه مع زيادة الألف والنون لم يأت إلا على بناء واحد كـ « نَزَوان » [٢] فإن كان تحرك الفاء والعين مع زيادة التاء لم يأت منه إلا بناءان :

أحدهما : « غَلَبة » **والثاني** : « سَرِقة » فإن تحركا مع مدة هي ألف جاء في الفاء الحركات الثلاث كـ « ذهاب ، وصِراف ، وسؤال » ، وكذا لو كان في الكلمة مع ما ذكر « هاء » التأنيث كـ « زِهادة ، ودِراية ، وبغاية » فإن كانت المسألة بحالها غير أن قبل تاء التأنيث ياء زائدة ، فالفاء مفتوحة [٣] لا غير كـ « كَراهية » فإن تحركت الفاء والعين مع زيادة الواو لم يأت إلا بناءان ، وهما : « دُخُول » بضمتين ، و « قَبُول » بفتحةٍ [٤] فضمة ، فإن صحب الواو تاء التأنيث ، فليس إلا الضم كـ « صُهُوبة » [٥] فإن تحركت [٦] مع زيادة الياء لم يأت إلا بناء واحد ، نحو : « وَجِيف » [٧] فإن كان المصدر ميميًّا [٧٠/أ] جاء في عينه الفتح والكسر والضم ولا تكون فاؤه إلا ساكنة ، نحو : « مَدْخل ، ومَرْجع ، ومَكْرُم » [٨] والأول قياسي ، والثالث نادر ، وبعضهم [٩]

---

(١) قال سيبويه : (وقد جاء المصدر أيضًا على فَعِل ، وذلك « خَنَقَه يخنُقُه خَنِقًا ») . الكتاب (٤/٦) .

(٢) وَطَوفان ، ودَوَران ، وجَوَلان ، وحَيَدان ، ومَيَلان . الكتاب (٤/١٤ - ١٥) .

(٣) في المخطوط « فالفاء مفتوح » والأفضل ما أثبت . (٤) في المخطوط : « بفتحتين »

(٥) قال سيبويه : (وقالوا : الصُّهُوبة ، فشبهوا ذلك بأرعن والرُّعُونة » . الكتاب (٤/٢٦) . وهي البياض الذي خالطته حُمْرة . اللسان « صهب » .

(٦) في المخطوط : « فإن تحرك » والأفضل ما أثبت .

(٧) الوجف : سرعة السير . اللسان « وَجِف » .

(٨) على رأي بعض الكوفيين وأنكره سيبويه ، وقال : (ليس في الكلام مَفْعُل ، وقال بعض الكوفيين : قد جاء « مَفْعُل » كمَكْرُم ومَعْوُن) . الكتاب (٤/٩٠) ، وارتشاف الضرب (١/٢٣٠) .

(٩) كابن هشام في التوضيح (٣/٢٠٩) ، وقال في شرح الشذور (٥٣٣ - ٥٣٤) دار الفكر : (ويسمى المصدر الميمي وإنما سموه أحيانًا اسم مصدر تجوزًا) . وانظر الأشموني بحاشية الصبان (٢/٢٨٧) .

يسمى هذا النوع اسم مصدر ، وقد تقدمت الإشارة إليه قبيل هذا ، فإن ختم بتاء التأنيث ، فالعين مفتوحة أو مكسورة [١] .

مثال الأول : « مَسْعَاة » ومثال الثاني : « مَحْمِدة » .

مصادر غير الثلاثي

وأما مصدر غير الثلاثي ، فقياس مصدر « فَعَّل » « التفعيل » كـ « كَلَّم التكليم ، و[كذَّب] [٢] التكذيب » وأما قوله تعالى : ﴿ لَّا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا كِذَّٰبًا ﴾ [النبأ : ٣٥] بالتشديد ، وفي قراءة [٣] الكسائي بالتخفيف فسماعي ، فإن كان الفعل معتل اللام ، فقياس مصدره « التَّفْعِلَة » نحو : « زَكَّى تَزْكِيَة » ، وأصله : « تَزْكِيٌّ » بياء مشددة فحذفت إحدى الياءين والتزمت الهاء عوضًا عنها ، وشذ قول الشاعر :

٣١٧ - فَهْيَ تُنَزِّي دَلْوَهَا تَنْزِيًّا كَمَا تُنَزِّي شَهْلَةٌ صَبِيًّا [٤]

وإن كان الفعل على « أَفْعَل » فمصدره على « إِفْعَال » بكسر أوله كـ « أَعْطَى إعطاء » فإن كانت عينه معتلة نقلت حركتها إلى فَائه ثم قلبتها ألفًا ؛ لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن فيلتقي ألفان هذه وألف المصدر ، فيجب حذف إحداهما [٥] ؛ لالتقاء الساكنين ثم يعوض من المحذوف تاء التأنيث ، ويجوز حذفها في الإضافة ، كقول اللَّه تعالى : ﴿ وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ ﴾ [الانبياء : ٧٣، والنور : ٣٧] [٦] وإن كان الفعل أكثر من

(١) في المخطوط : « فالعين مفتوح أو مكسور » .

(٢) تكملة يقتضيها السياق .

(٣) النشر في القراءات العشر (٣٩٧/٢) ، والبحر المحيط (٤٠٦/٨)

(٤) من الرجز . قائله مجهول . أوضح المسالك (٢٤٠/٣) ، وشرح الأشموني (٣٤٩/٢) ، وشرح الشافية (١٦٥/١) ، وشرح المفصل (٥٨/٦) ، والمقرب (١٣٤/٢) .

اللغة : فهي : يروى : « وهي » ويروى : « باتت » بدل « فهي » . تنزي : من التنزية وهي رفع الشيء إلى فوق . شهلة : العجوز الكبيرة .

المعنى : شبه يديها إذا جذبت بهما الدلو ؛ ليخرج من البئر بيدي امرأة ترقص صبيًا وخص الشهلة ؛ لأنها أضعف من الشابة ففي تنزي الصبي بإجهاد . المقاصد النحوية (٥٧٢/٣) .

الشاهد : قوله : « تنزيًا » ؛ حيث أتى على « تفعيل » وهو قياس مصدر الصحيح على فَعَّل ، وهذا غير صحيح والقياس فيه « تنزية » على تفعلة كـ « زكَّى تزكية » و « سمَّى تسمية » .

(٥) مذهب الخليل وسيبويه أن المحذوف الألف الثانية لزيادتها وقربها من الطرف ، وذهب الأخفش والفراء أن المحذوف الألف الأولى . المقتضب (٢٤٣/١) . ومثاله : أقام إقامة ، وأراد إرادة ، وأبان إبانة ، وأعان إعانة » .

(٦) وقال سيبويه : (وإن شئت لم تعوض وتركت الحروف على الأصل ... قال اللَّه : ﴿ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَٰرَةٌ =

أربعة وقد ابتدأ [١] بهمزة وصل ، فقياس مصدره أن يكسر ثالثه ، ويزاد قبل آخره ألف كـ « استخرج استخراجًا » ثم إن كان هو [٢] والذي قبله [٣] معتل اللام انقلبت لامه همزة ؛ لأنها لما تحركت إثر فتحة انقلبت ألفًا فالتقى ألفان فانقلبت الأخيرة همزة فرارًا من التقاء الساكنين .

فإن قيل : « لا نسلم أن قبلها فتحة بل ألفًا ، ولا تكون إلا ساكنة ؟

قيل : المراد فتح ما قبل الألف ولا تعد حاجزة ؛ لأنها ساكنة والساكن في حكم الميت فوجوده كالعدم ، فإن كان عين هذا معتلًا صنع فيه كما صنع في القسم الذي قبله غير أن التاء هنا لم أحفظ حذفها في الإضافة [٤] .

فإن كان الفعل على وزن « تَفَعْلَلَ ، أو تَفَاعَلَ » فقياس مصدره ضم رابعه ، نحو : « تدحرج تَدَحْرُجًا ، وتَعَلَّم تَعَلُّمًا ، وتغافل تغافُلًا » وشذَّ « تملَّق تِمْلَاقًا » [٥] ، فإن كان معتل اللام قام الكسر مقام الضم ، نحو : « تولَّى توليًّا وتوانى توانِيًا » [٦] .

ولـ « فَاعَلَ » مصدران : أحدهما : « المُفَاعلة » ، والآخر « الفِعَال » ، نحو : « قَاتَلَ مُقاتلة وقِتالًا » وقد جاء « قِيتال » لكن يمتنع « الفِعَال » إن كان الفعل مثالًا يائيًّا ، وشذ « يَاوَمْتُه يِوَامًا » [٧] .

ولـ « فَعْلَلَ » أيضًا مصدران ، أحدهما :

« الفَعْلَلَة » والآخر « الفِعْلَال » بكسر الفاء إلا أن المقيس الأول ، نحو : « دحرج

= ﴿ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءِ ٱلزَّكَوٰةِ ﴾ ... وقالوا : أريته إراءً ، مثل أقمته إقامًا ؛ لأن من كلام العرب أن يحذفوا ولا يعرضوا) . الكتاب (٨٣/٤) .

(١) في المخطوط : « ابتدى » .

(٢) مثل : « اصطفى اصطفاء » ، والأصل : « اصطفاي » .

(٣) نحو : « إيتاء » وأصله : « إيتاي » تحركت الياء إثر فتحة ؛ لعدم الاعتداء بالألف . فقلبت ألفًا ثم التقى ألفان ، فقلبت الثانية همزة ؛ لأن الألف لا تقبل الحركة .

(٤) قال أبو حيان : (وشذ استقامًا مصدر استقام جاء بغيرها) . ارتشاف الضرب (٢٢٥/١) .

(٥) في المخطوط : « تملقًا » وهو ليس بشاذ ، وشذ أيضًا « تِكْلَام وَتِجْمَال » في تكلم وتجمل » . ارتشاف الضرب (٢٢٦/١) .

(٦) وتجلى تجليًا ، وإنما قلبت الضمة كسرة ، لتسلم الياء من قلبها واوًا ، فيؤدي ذلك إلى وجود ضمة بعدها واو في آخر اسم معرب ، وذلك مرفوض ؛ لأن الأسماء عرضة ؛ لأن تضاف إلى ياء المتكلم ، فتقلب الضمة كسرة والواو ياء وتدغم في ياء المتكلم كـ « مُسْلِمِيّ » . التصريح (٧٦/٢) .

(٧) يا ومتُ الرجلَ مياومة ويوامًا : عاملته أو استأجرته اليوم ، وعاملت مياومة : أي : مشاهرة . اللسان « يوم » .

دَحْرَجَةً ودِحراجًا » فإن كان « فَعْلَل » مضاعفًا وهو الذي فاؤه [٧٠/ب] ولامه الأولى من جنس ، وعينه ولامه الأخيرة من جنس فـ « الفِعْلال منه بكسر الفاء وفتحها » ، نحو : « زَلزَلَ زِلزَالًا » والأكثر أن يعني بالمفتوح اسم الفاعل ، كقوله تعالى : ﴿ مِن شَرِّ ٱلْوَسْوَاسِ ﴾ [الناس : ٤] .

أي : الموسوس ، والمصدر الميمي ما زاد على ثلاثة على زنة اسم مفعوله ، كقوله تعالى : ﴿ وَقُل رَّبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ ﴾ [الإسراء : ٨٠] . وأما ما جاء من المصدر على وزن « تَفْعَال » كـ « تَرْدَاد وتَجْوَال » [١] أو على وزن « فِعِّيلَي » كـ « حِثِّيثَى » و « رِمِّيَّا » فمقصود به المبالغة وعليه قول عمر - رضي الله تعالى عنه - [٢] : « لَوْلَا الخِلِّيفَي لكنت مؤذنًا : أي لو لاما يشغلني من أمر الخلافة .

وربما جاء المصدر على « مفعول » كـ « مَعْسُور ، ومَيْسُور ، ومَفْتُون » ونازع في ثبوت ذلك سيبويه [٣] ، وربما جاء - أيضًا - على « فاعلة » كـ « عافية ، وعاقبة ، وباقية ، وكاذبة » لكنه أقل مما قبله .

وإذا أردت بناء المصدر للمرة من الثلاثي أتيت على « فَعْلَة » بفتح الفاء ، نحو : « ضربته ضَرْبَةً » إلا ما كان بناء المصدر العام عليها ، فيدل على المرة بالوصف ، مثل : « رحمته رحمةً واحدةً » .

اسما المرة والهيئة

وإن أردت الدلالة على الهيئة كسرت الفاء كقوله ﷺ : « **إذا قَتلتُم فأحسِنُوا القِتْلَة ، وإذا ذَبحتُم فأحسِنُوا الذِّبحَة** » [٤] فإن كان المصدر العام بكسر الفاء دل على

---

(١) البصريون على أن التَّفعال مصدر يدل على الكثرة ، وليس مبنيًا على « فعَّل » والفراء وغيره من الكوفيين على أنه بمنزلة « التفعيل » والألف عوض من الياء ، ورجح ابن مالك وغيره هذا الرأي ، لكونه « التفعال » للتكثير و « فعَّل » المضعف كذلك ، ولكونه نظير « التفعيل » باعتبار الحركات والسكنات والزوائد ومواقعها ، وهذا الرأي أفضل لقوة حجته . ارتشاف الضرب (٢٢٨/١) ، وحاشية الصبان (٣٠٩/٢)

(٢) شرح المفصل لابن يعيش (٥٦/٦) .

وكذلك : « الحِجِّيزَي » قال سيبويه : (وأما الحِثِّيثَى فكثرة الحث كما أن الرِّمِّيَّا كثرة الرمي ، ولا يكون من واحد) . الكتاب (٤١/٤) ومنه الدِّلِّيلَى ، وهو كثرة علمه بالدلالة ورسوخه فيه ، و « القِتِّيتَى » كثرة القول بالشيء والنميمة والخِلِّيفَى : كثرة تشاغله بالخلافة وامتداد أيامه فيها ، و « الهِجِّيرَى » كثرة الكلام السيء وقد جاء لواحد في هذه الألفاظ . الكتاب (٤١/٤) ، وشرح المفصل (٥٦/٦) .

(٣) الكتاب (٩٧/٤) وقد أثبته الأخفش والفراء . ارتشاف الضرب (٢٢٢/١) .

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب : الصيد والذبائح وما يؤكل من الحيوان - باب : الأمر =

الهيئة بالوصف كـ « نَشَد الضَّالَّة نِشْدَةً عظيمةً » .

وإن أردت المرة مما زاد على ثلاثة ألحقت المصدر بالتاء كـ « استخراجة » فإن كان بناء المصدر عليها ألحقته الوصف ، نحو : « استعاذة واحدة » .

ولا تتأتى الهيئة مما زاد على ثلاثة ، وشذ « تَعَمَّهم عِمَّةً ، واختمرت المرأة خِمْرَةً » .

فَصْلٌ : ومما يعمل عمل الفعل الظرف والجار والمجرور المعتمدان ، فيعملان [1] عمل « استقر » ، ومثال الظرف : « أعندك زيد ؟ » ، ومثال الجار والمجرور قوله تعالى حكاية : ﴿ أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ ﴾ [إبراهيم : ١٠] [2] .

فـ « زيد » في المثال و « شك » في الآية فاعلان بما قبلهما ، ويجوز أن يكونا مبتدأين وما قبلهما الخبر [3] أما إن لم يعتمد [4] الظرف ، ولا الجار والمجرور لم يعملا بل هما خبران ، وما بعدهما مبتدأ ، وأجاز الأخفش [5] أن يكونا عاملين .

اسم الفعل

فَصْلٌ : ومما يعمل عمل الفعل اسمه [6] وهو ما ناب عن عمل الفعل معنى ،

= بإحسان الذبح والقتل وتحديد الشفر) (٧٢/٦) ، والنسائي في سننه في كتاب : الضحايا – باب : الأمر بإحداد الشفرة (٢٢٧/٧) ، وباب : ذكر المنفلتة التي لا يقدر على أخذها (٢٢٨/٧) ، و« باب حسن الذبح» (٢٢٩/٧) ، وابن ماجه في سننه في كتاب : الذبائح – باب : إذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة (١٠٥٨/٢) ، والدارمي في سننه في كتاب : الأضاحي – باب في حسن الذبيحة (٨٢/٢) ، وأحمد في مسنده (١٢٣/٤ – ١٢٤ – ١٢٥) .

(١) في المخطوط : « ويعملان » بالواو . (٢) وفي المخطوط : « أفي شك » سهوًا .

(٣) لأن الأصل عدم التقديم والتأخير ، ورجح الفاعلية قوم منهم ابن مالك وابن هشام مع جواز الابتدائية أيضًا ، ورجح قوم الابتدائية ، وأوجبها السهيلي ، وأجاز ابن عصفور وجهًا ثالثًا في نحو : « ما في الدار زيد » وهو أن يكون « زيد » مرفوعًا على أنه اسم لـ « ما » الحجازية مع أن الخبر متقدم ، والمشهور بطلان العمل لتقدم الخبر ولو ظرفًا . مغني اللبيب (٧٢٢ – ٧٢٣) ، وهمع الهوامع (١٠٧/٢)

(٤) نحو : في الدار زيد ، وعندك زيد .

(٥) والكوفيون ؛ لأن الاعتماد عندهم ليس بشرط . همع الهوامع (١٠٧/٢)

(٦) ذهب الكوفيون إلى أنها أفعال مرادفة لما تفسر به ، وذهب جمهور البصريين إلى أنها أسماء أفعال ، وذهب بعض البصريين إلى أنها أسماء استعملت استعمال الأسماء ، واتصلت الضمائر بها ، وذهب أبو القاسم الخضراوي – من نحاة الأندلس – إلى أن نحو : « مَهْ ، وَصهٍ ، وبَلْهَ » مما ليس أصله ظرفًا ولا مصدرًا أفعال ، وما أصله مصدر أو ظرف فمنصوب بفعل مضمر لا يجوز إظهاره ، وذهب بعض المتأخرين – ابن صابر – إلى أنها أسماءٌ ، ولا أفعالًا ولا حروفًا بل هي خالفة . ارتشاف الضرب (١٩٧/٣) ، وهمع الهوامع (١٠٥/٢) .

واستعمالًا ، والمراد بالاستعمال كونه أبدًا عاملًا غير معمول ، وبه احترز عن المصدر القائم مقام فعله مثل : « ضربًا زيدًا » ، وعن الوصف مثل : « أقائم زيد » فإنهما وإن كانا نائبين عن الفعل إلا أنهما يتأثران بالعامل فلا يكونان [(١)] من اسم الفعل .

ويرد اسم الفعل بمعنى الأمر كثيرًا كـ « صَهْ ، وَمهْ ، وآمين » [(٢)] ممدودًا ، وهو الأكثر ، ومقصورًا وهو الأقيس بمعنى : « اسكت ، وانكفف ، واستجب » ووروده [٧١/ب] بمعنى الماضي والمضارع قليل فالذي بمعنى الماضي كـ « بُطْآن » وكـ « سُرْعان » و « وُشكان » مثلثتي الفاء وكـ « هَيْهَاتَ » بمعنى أبطأ ، وسَرُع ، وبَعُد والذي بمعنى المضارع كـ « أُفٍّ » ، وكـ « وَاهًا » ، و « وَيْ » وكـ « أَوَّهْ » بمعنى أَتَضَجَّر وأَعْجَبَ وأَتوَجَّعُ [(٣)] .

ثم اسم الفعل قد يكون مرتجلًا ، وهو ما تقدم ، وقد يكون منقولًا ، والنقل تارة يكون من الظرف كـ : « مَكَانَكَ » و « أمامَكَ » و « وراءَكَ » بمعنى اثبت ، وتقدم ، وتأخر ، وتارة من مصدر ، **وهو نوعان** : مصدر له فعل ، ومصدر لا فعل له ، **فالأول** كـ « رُوَيْدَ زيدًا » بمعنى أمهله وأصله : أروده اروادًا ، فحذف الفعل وأقام المصدر مقامه ، وصغر تصغير الترخيم ، وهو ضم أوله وفتح ثانيه ، وزيادة ياء ساكنة ثالثة مع حذف زوائده ، فصار « رويد » ثم إن أضفته [(٤)] إلى ما بعده أو نَوَّنته ناصبًا ما بعده فباق على مصدريته ، وإن فتحته من غير تنوين ونصبت ما بعده فاسم فعل ، **والثاني** كـ « بَلْهَ » بمعنى « دَع » فإن أضفته إلى ما بعده فباق على مصدريته ، وإن فتحته ناصبًا ما بعده فاسم فعل ، ويروى بالوجهين قول الشاعر :

---

(١) في المخطوط : « فلا يكون » .

(٢) قيل : إن « آمين » اسم من أسماء اللَّه ، والتقدير : يا آمين ، وهذا خطأ لوجهين : **أحدهما** : أن أسماء اللَّه لا تُعْرَف إلا تلقيًا ، ولم يرد بذلك سمع . **والثاني** : أنه لو كان كذلك لبني على الضم ؛ لأنه منادى معرفة أو مقصود . وفيه لغتان : القصر ، وهو الأصل ، والمد وليس من الأبنية العربية . بل هو من الأبنية العجمية ، كهابيل وقابيل ، والوجه فيه أن يكون أشبع فتحة الهمزة فنشأت الألف ، فعلى هذا لا تخرج عن الأبنية العربية . التبيان في إعراب القرآن للعكبري (١/٨ - ٩) . ومقصود الشارح بأن الممدود هو الأكثر ، أي : الأكثر استعمالًا . والأولى على « فعيل » ، والثانية على « فاعيل » . الأشموني بحاشية الصبان (٣/١٩٧) .

(٣) أسقط بعضهم هذا القسم ، وفسره بالماضي : توجعت : تضجرت ، تعجبت . شرح شذور الذهب (٥٢٩) . دار الفكر .

(٤) الإضافة مثل : رُوَيْدَ زيدٍ ، والتنوين مع النصب : رويدًا زيدًا والفتح مع عدم التنوين : رويدَ زيدًا ، وقد لا يقيمونه مقام فعله فيستعملونه منصوبًا حالًا عند سيبويه ، نحو : ساروا رُوَيْدًا ، أي : مرودين حال كون السير رويدًا أو نعتًا لمصدر مقدر ، نحو : « ساروا رويدًا » . الكتاب (١/٢٤٤) ، والتصريح (٢/١٩٨) .

٣١٨ - تَذَرُ الجَمَاجِمَ ضاحِيًا هَامَاتُها بَلْهَ الأَكُفَّ كأنها لم تُخْلَق [١]

وما نُوِّن من هذه الأسماء فنكرة ، وقد التزم ذلك في « واهًا - ووَيْهًا » كما التزم في « أَحَدٍ ، وعَرِيبٍ ، وَدَيَّارٍ » [٢] مما ليس من هذا الباب ، وما لم يُنَوَّن منها فمعرفة ، وقد التزم في « نَزَالِ ، وضَرَابِ » وبابهما - وهو ما دل على الأمر مما فعله ثلاثي متصرف - كما التزم تعريف المضمرات والإشارات والموصولات ، وما جاء منونًا تارة ، وغير منون أخرى ، فعلى وجهين : التنكير والتعريف ، وقد جاء بهما ، نحو : « صَهْ ، وَمهْ ، وإيهْ » كما جاء ذلك في ، نحو : « دار ، وغلام ، وكتاب » .

ولا يجوز أن تقدم معمول اسمها عليها خلافًا للكسائي [٣] واحتجوا على ذلك

---

(١) من الكامل . قائله كعب بن مالك . ديوانه (٢٤٥) ، وأوضح المسالك (٢١٧/٢) ، وخزانة الأدب (٢١١/٦ ، ٢١٤ ، ٢١٧ ، ٢٣٢) ، والدرر (٢٠٠/١) ، وشرح الأشموني (٢١٥/١) ، وشرح المفصل (٤٨/٤) ، والهمع (٢٣٦/١) .

اللغة : الجماجم : جمع جمجمة ، وهي إما القبيلة التي تجمع البطون ، وإما عظم الرأس المشتمل على الدماغ . وضاحيًا : بارزًا ظاهرًا ، والهامات : الرؤوس جمع هامة .

المعنى : على رواية الرفع : أن تلك السيوف تترك قبائل العرب الكبيرة بارزة الرؤوس للأبطال ، كأنها لم تخلق في محالها من الأجسام ، أو تترك تلك العظام المستورة مكشوفة ظاهرة ، فكيف الأكف ، أي : إذا كانت حالة الرؤوس هذه مع عزة الوصول إليها ، فكيف حالة الأيدي التي يوصل إليها بسهولة ، وعلى رواية النصب أنها تترك الجماجم على تلك الحالة ، دع الأكف ، فإن أمرها أيسر وأسهل ، وعلى رواية الجر : أنها تترك الجماجم ترك الأكف منفصلة عن محالها ، كأنها لم تخلق متصلة بها . شرح شواهد المغني للسيوطي (٣٣٥/١ - ٣٥٦) .

الشاهد : قوله : « بله الأكف » ؛ حيث روي بثلاثة أوجه بالنصب على أن « بَلْهَ » اسم فعل أمر بمعنى : دَعْ ، وبالجر على أن « بله » مصدر بمعنى « تَرْك » وبالرفع على أن « بله » بمعنى كيف خبر مقدم و« الأكف » مبتدأ مؤخر ، وقد ذكر الشارح وجهين .

(٢) واهًا : أعجب ، وويهًا : انزجر وأغرَ . ارتشاف الضرب (٢٠١/٣) . « عريب ، وديار » مرادفان لـ« أحد » ، ولـ« أحد » **استعمالات** : **أحدها** : مرادف الأول ، وهو المستعمل في العدد ، نحو : أحد عشر . **الثاني** : مرادف الواحد بمعنى المنفرد ، نحو : ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ [الإخلاص : ١] **الثالث** : مرادف « إنسان » ، نحو : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾ [التوبة : ٦] الرابع : أن يكون اسمًا عامًّا في جميع من يعقل ، نحو : ﴿ فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ ﴾ [الحاقّة : ٤٧] وهو المراد هنا وهو ملازم للتنكير غالبًا ، ومن تعريفه قوله [البسيط] :

وَلَيْسَ يَظْلِمُنِي فِي حُبِّ غَانِيَةٍ إِلَّا كَعَمْرٍو وَمَا عَمْرٌو مِنَ الأَحَدِ

شرح التصريح (٢٠٠/٢) ، ونحو : « صَه ، ومَه ، وإيه » إذا نونت نكرت بمعنى : اسكت عن أيِّ حديث ، وانكفف عن أي حديث وزدني أي حديث ، وإذا لم تنون كانت معرفة فمعناها اسكت عن الحديث أو الحديث المعهود بيننا .

(٣) إذ جاز تقدم معمولها عليها ، إجراء لها مجرى أصولها وجعل منه قوله : ﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ [النّساء : ٢٤] والبيت ، وجوز ابن مالك إعمالها مضمرة ، وخرج عليه هذا البيت بجعل دلوي مفعولًا بـ« دونك » مقدرًا ، لدلالة ما بعده عليه ، وقد نص على ذلك سيبويه . الكتاب (٢٥٢/١ - ٢٥٣) ، وشرح التسهيل لابن مالك (١٣٧/٢) ، وهمع الهوامع (١٠٥/٢) .

بعدم تصرفها ؛ إذ لا تؤنث ولا تلحقها ضمائر الرفع واحتج الكسائي على دعواه بقوله : ﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ ﴾ [النساء: ٢٤] ، وبقول الشاعر :

٣١٩ - يَأَيُّهَا الْمَائِحُ دَلْوِي دُونَكَا إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَا [١]

وقد أجابوا عما استدل به بأن فيه إضمارًا ، والأصل : « الزموا كتاب اللَّه ، وخذ دلوي » فحذف العامل لدلالة ما بعده عليه ، وهذا وإن كان خلاف الظاهر إلا أنه ارتكب جمعًا بين الدليلين ، ولما أنهى [٢] الكلام على المصدر وما يتعلق به شرع يتكلم على الظرف ، فقال :

ظرفا الزمان والمكان

« باب ظرف الزمان وظرف المكان . . . إلخ » [٣] .

وأقول : الثالث والرابع من المنصوبات ظرف الزمان وظرف المكان ، وتعريفهما أن يقال : ظرف [٤] الزمان وظرف المكان هو اسم الزمان والمكان المضمن معنى « في » باطراد [٥] .

---

(١) من الرجز . قائله : جارية من بني مازن . الإنصاف (١/٢٢٨) ، وأوضح المسالك (٤/٨٨) ، وخزانة الأدب (٦/٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٦) ، والدرر (٢/١٣٨) ، وذيل سمط اللآلئ (١١) ، وشرح الأشموني (٢/٤٩١) ، وشرح المفصل (١/١١٧) ، والهمع (٢/١٠٥)

اللغة : يا أيها : في المخطوط : أيها . المائح : من ماح إذا انحدر وهو المستقي من أسفل البئر إذا قل ماؤه . دونكا : خذ . رأيت : في المخطوط : سمعت . المقاصد النحوية (٤/٣١٢) .

المعنى : ينادي قائل هذا البيت على الرجل الذى يملأ من أسفل البئر يسأله أن يملأ له دلوه ؛ لعلمه بحمد الناس له أو لأفعاله .

الشاهد : قوله : « دلوي دونكا » ؛ حيث جاء ما ظاهره تقدم معمول اسم الفعل عليه ، فاستدل بهذا الظاهر الكسائي على جواز ذلك ، وخرجه البصريون على أنه منصوب بفعل مضمر دل عليه المذكور ، والتقدير : تناول ، أو باسم فعل مضمر يفسره المذكور ، والتقدير : « دونكا » وقال ابن هشام : « ويجوز في « دلوي » أن يكون مبتدأ و « دونك » خبره . مغني اللبيب ص (٧٩٤) والمقاصد النحوية (٤/٣١٣) .

(٢) المصنف (ابن آجروم) .

(٣) قال ابن آجروم : (ظرف الزمان : هو اسم الزمان المنصوب بتقدير « في » نحو : اليوم ، والليلة ، وغُدوة ، وبكرة وسحرًا ، وغدًا ، وعتمة ، وصباحًا ، ومساء ، وأبدًا ، وحينًا ، وما أشبه ذلك . وظرف المكان : هو اسم المكان المنصوب بتقدير « في » ، نحو : « أمام ، وخلف ، وقُدَّام ، ووراء ، وفوق ، وتحت ، وعند ، ومع ، وإزاء ، وحذاء ، وتلقاء ، وهنا ، وثَمَّ ، وما أشبه ذلك) . الآجرومية (٢٤) .

(٤) يسميه الفراء وأصحابه محلًا ، ويسمي الكسائي الظروف صفات تسميته ظرفًا عند البصريين . ارتشاف الضرب (٢/٢٢٥) .

(٥) يحترز به عن نحو : « مُطرنا الجبلَ والسهلَ ، فإنه لا يتصرف فيه بتغيير العامل أو المعمول ، فلا تقول : =

واحترز بالقيد الأول من نحو قوله تعالى : ﴿ وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ ﴾ [النساء: ١٢٧] ؛ لأنه وإن كان مضمنًا معنى « في » في أحد التأويلين [١] إلا أنه ليس بزمان ولا مكان ، واحترز بالقيد الثاني من نحو قوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ﴾ [البقرة: ٢٨١] وقوله تعالى : ﴿ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ ﴾ [الأنعام: ١٢٤] [٧١/ب] فإن « يومًا » وإن كان زمانًا ، و « حيث » وإن كان مكانًا ليسا بظرفين ؛ لأنهما لم يتضمنا معنى « في » بل « يومًا [٢] وحيث » في الآيتين منصوبان نصب المفعول به ، والعامل في الثانية محذوف يدل عليه أفعل التفضيل ، وليس العامل أفعل التفضيل ؛ لأنه لا ينصب المفعول به اتفاقًا واحترز بالقيد الثالث عن مثل : « الدار ، والمسجد » في نحو : « سكنت الدارَ ، ودخلت المسجدَ » فإنهما وإن تضمنا معنى « في » لكن لا يطرد تعدي الأفعال على معنى « في » ، لا تقول : « أكلت الدارَ » ، ولا « قرأت المسجدَ » وإن جاز « دخلت الدار والمسجد » ، **وقد حكى بعض [٣] شارحي الألفية فيما بعد « دخلت » ثلاثة أقوال :**

عامل الظرف

أحدها : أنه منصوب على الظرفية . **ثانيها** : أنه منصوب على أنه مفعول به على التوسع . **الثالث** : أنه منصوب على نزع الخافض ، وصحح ابن الحاجب [٤] القول الأول ، وابن مالك [٥] والثاني .

ولا بد للظرف من عامل ، وعامله [٦] هو اللفظ الدال على المعنى الواقع فيها ، فإن

= أخصبنا السهلَ والجبلَ ولا : مطرنا القيعانَ والتلولَ ، بل يقتصر في هذا على ما سمع ولا يزاد عليه » . ارتشاف الضرب (٢٢٥/٢) ، وهمع الهوامع (١٩٥/١) .

(١) « وترغبون في أوعن » . (٢) في المخطوط : « يوم » .

(٣) هو ابن عقيل في شرحه للألفية (١٩٧/٢) .

(٤) إذ قال : (وشرط نصبه تقدير « في » وظروف الزمان كلها تقبل ذلك ، وظرف المكان إن كان مبهمًا وإلا فلا ... وما بعد دخلت مثل : « دخلت الدار على الأصح) . شرح الكافية للرضي (١٨٤/١) .

(٥) ولم يجز النصب على الظرفية ؛ لأن المنصوب لا يختص بعامل دون عامل ، ولا باستعمال دون استعمال فكان يقال : مكثت البيت كما يقال : دخلت البيت ، وكان يقال : زيد البيتَ فينصب بمقدر ؛ لأن كل ما ينتصب على الظرفية بعامل ظاهر يجوز وقوعه خبرًا فينتصب بعامل مقدر ، وهذا لا يفعل في دخلت الدار أو المسجد ؛ لأنه باق على صورته . شرح التسهيل لابن مالك (٢٠٠/٢ - ٢٠١) وعلى نصبه على أنه مفعول به توسعًا ابن الناظم . شرح الألفية لابن الناظم (٢٧٣) .

(٦) في المخطوط : « وعاملها » ، والأفضل ما أثبت .

صرح [١] به فلا إشكال ، وإن لم يصرح به ، فلا بد من تقديره محذوفًا إما جوازًا أو وجوبًا ، فيحذف جوازًا في مثل أن يقال : « ما صمت أو ما سرت » نفيًا ، فتقول : بلى يومين أو فرسخين ، أي : صمت يومين أو سرت فرسخين .

ويحذف [٢] **وجوبًا في ست مسائل** : خمسة قياسية ، والسادسة سماعية .

حذف عامل الظرف جوازًا ووجوبًا

الأولى من الخمسة : أن يقع الظرف صلة ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ ﴾ [الأعراف : ٢٠٦] [٣] وتقدير العامل : - والله أعلم - « كانوا استقروا » ولا يجوز أن يقدر غير فعل ؛ إذ لا تكون الصلة إلا جملة .

الثانية : أن يقع خبرًا ، كقوله تعالى : ﴿ وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْۚ ﴾ [الأنفال : ٤٢] ، ويجوز أن يقدر العامل اسم فاعل كـ « كائن » أو فعلًا كـ « كان » قال ابن الحاجب [٤] : (وهو مذهب الأكثر) .

الثالثة : أن يقع صفة ، مثل : « رأيت طائرًا فوق غصن » .

الرابعة : أن يقع حالًا ، مثل : « رأيت الهلال بين السحاب » .

الخامسة : أن يقع مشتغلًا عنه بضميره ، مثل : « الشهر صمته » فلك في « الشهر » رفعه فيكون مبتدأ وما بعده الخبر ، ولك نصبه على الظرفية ، فيجب تقدير عامل من لفظ ما بعده وحكم الأوليين [٥] من هذه الثلاثة في أن العامل فيهما اسم أو فعل حكم الثانية .

وأما الثالثة [٦] فالذي وقعت عليه في كلامهم أن المقدر فيها فعل ، وأما السادسة - وهي السماعية - فجاءت في ألفاظ منها : قولهم : « حينئذ الآن » وتقدير العامل :

---

(١) نحو : امكث هنا أزمنًا .

(٢) في المخطوط : « وتحذف » ، والصواب ما أثبت .

(٣) والذين عند ربك هم الملائكة - صلوات الله عليهم - ومعنى : « عند » دنو الزلفة ، والقرب من رحمة الله وفضله ؛ لتوفرهم على طاعته وابتغاء مرضاته . الكشاف (١٨٦/٢) .

(٤) نصه : « وما وقع ظرفًا فالأكثر أنه مقدر بجملة » . شرح الكافية للرضي (٩٢/١) .

(٥) الثالثة والرابعة حكمهما حكم الثانية ، وهي التي وقع الظرف فيها خبرًا ، وفي المخطوط : « الأولتين » ، والصواب ما أثبت .

(٦) من الخمسة ، وهي الخامسة « مسألة الاشتغال » فالمقدر فيها فعل ؛ لأنه ينصب به ، أما في حالة الرفع فلا يحتاج إلى تقدير ؛ لأنه يرفع على الابتداء .

« كان ذلك حينئذٍ واسْمَعِ الآن » [(١)] .

ثم اسم الزمان سواء كان مختصًا أو مبهمًا محدودًا ، أو غير محدود يقبل النصب على الظرفية ، فالمختص المعرفة كـ « الأبد ، والأمد ، والصباح ، والمساء » والمبهم النكرة كـ « حين ، ودهر ، وزمان » والمحدود كـ « اليوم ، والليلة ، والجمعة ، والشهر ، والسنة » ولا يقبل النصب على الظرفية من المكان إلا المبهم ، وإنما كانت أسماء الزمان كلها قابلة للنصب على الظرفية ؛ لأن الأصل في العامل فيها أن يكون فعلًا [٧٢/أ] وأحد مدلولي الفعلِ الزمان فلما اقتضاها [(٢)] بالنص صح أن يعمل في جميعها ، وأما المكان فليس مدلولًا للفعل أصلًا ، وإنما يدل عليه بالالتزام ، وإذا دل فإنما يدل على مكان مبهم ، فإذًا لا ينصب على الظرف من المكان إلا المبهم ، وقد فسر المبهم بالجهات الست ، وهي : « اليمين ، الشِّمال ، والقُدَّام » ، ومثل الأخير « التِّلقاء ، والأمام ، والوراء » ومثله « الخَلْف ، والفَوْق ، والتحت » وحمل على الجهات في الإبهام « بريد ، وفَرْسَخ ، وميل ، وعند ، ومع ، وحِذاء ، وهنا ، وثَمَّ ، ولدى ، ولفظة [مكان] [(٣)] وما بعد « دخلت » مثل : « دخلت دارًا » وأما ما اتحدت مادته ومادة عامله مثل : « مقعد ومَذْهب ومَرْمَى » من قولك : « قعدت مَقْعَد زيدٍ ، وذهبت مَذْهَبَه ، ورميت مَرْمَى عمرو » فقيل [(٤)] : من المبهمات لتعدده . وقيل : من المختصات لإضافته إلى متعين [(٥)] وعلى كل فنصبه على الظرفية قياسي

(١) أصلهما : أن يقول المتكلم لمن يقول كذا وكذا « حينئذ الآن » أي : كان ما تقول واقعًا حين إذ كان كذا ، واسمع الآن ما أقول لك . شرح التصريح (٣٤٠/١ - ٣٤١) .

(٢) الدلالة على الزمان .

(٣) أمثلتها : جلست أمامك ، ووراءك ، ويمينك ، وشمالك ، وفوقك ، وتحتك ، وسميت ستًا باعتبار الكائن في المكان ، فإن له ست جهات ، وجلست جانب زيد ومكان بكر ، وسرت ميلًا ، وفرسخًا وبريدًا ، وجلست معك وحذاءك ، وهنا وثَمَّ وَلَدى زيد وعنده ، وتوجهت تِلقاء زيد ، واعترض على جانبٍ بأنه مما يتعين التصريح معه بـ « في » فلا تقول : جانب زيد ، وإنما تقول في جانب زيد وفي كنفه ، وكذا لا يقال : داخل الدار ، وجوف البيت ، وخارج الدار ، بل يقال يد في داخل الدار ، وفي جوف البيت ، ومن خارج الدار . شرح الكافية للرضي (١٨٤/١) ، والتصريح (٣٤١/١) .

(٤) عطفه ابن مالك في الخلاصة (٣٠) على المبهم فقال :

وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ وَمَا ... يَقْبَلُهُ المكانُ إلَّا مُبْهَمَا

نَحْوُ الجِهَاتِ وَالْمَقَادِيرِ وَمَا ... صِيغَ مِنَ الْفِعْلِ كَمَرْمَى مِنْ رَمَى

وقد فسر هذا بأن نحو : « مجلس زيد » وإن تعين بالإضافة فهو مبهم من جهة اختلافه بالاعتبار ، وعدم كونه محدودًا وأؤيد هذا الرأي لحجته ونص جماعة على أنه من المختص ، وهو ظاهر كلام ابن مالك في شرح الكافية . الأشموني مع حاشية الصبان (١٣٠/٢) .

(٥) في المخطوط : « تعين » .

فلو أعملت في المَقْعَد ، والمَذْهَب ، والمَرْمَى « غير » قعد ، وذهب ، ورمى » كان نصبها على الظرفية شذوذًا (١) .

فصلٌ : وينتظم في سلك الظرف ما يُبَيِّنُ بالظرف ، مثل : « سرت ثلاثين يومًا ، وثلاثين فرسخًا » وكذا ما بين به كُلِّيَّةُ الظرف أو جُزْئِيَّتُه ، مثال المبين للكلية : « سرت جميعَ اليوم جميعَ الفرسخ » ومثال المبين للجزئية : « سرت نصفَ اليوم نصفَ الفرسخ » ولا فرق بين الجزئية المعينة كهذا المثال والمبهمة مثل : « ركب زيد بعضَ اليوم بعضَ الفرسخ » وينتظم في ذلك السلك أيضًا ما كان صفة للظرف ، مثل : « صمت طويلًا (٢) من الزمان » ، و « قصدت (٣) شَرْقِيَ الحائط » .

ومما هو في معنى الظرف ما كان محفوظًا بإضافة الظرف ، إليه ثم حذف الظرف وأقيم هذا مقامه ، فإن كان النائب مصدرًا ، والمنوب عنه زمانًا مبينًا لمقدار أو لوقت (٤) معين كـ « انتظرتك حَلْبَ ناقةٍ ، وجئتك خُفُوقَ النَّجْمِ » (٥) ، فكثير وإن كان المنوب عنه مكانًا : « جلست قُرْبَ زيدٍ » أي : مكان قربه فقليل (٦) ، ويقل أيضًا أن يكون المنوب عنه زمانًا والنائب اسم عين مثل : « لَا أُكَلِّمُهُ الْقَارِظَيْنِ » أي : « مدة غيبة القارظين » فحذف الزمان الذي هو المدة ثم الغيبة ، فقامت الذات مقام الظرف ،

---

(١) في نحو : « ذهبت في مرمى عمرو ، ورميت في مذهب زيد ، ومن المستعمل الشاذ ، قولهم : هو مني مَقْعَد القابلة ، ومزجر الكلب وعبد الله مناط الثُّرَيَّا ، وهذا عامله الاستقرار ، والتقدير : هو مني مستقر في مقعد القابلة ، ولو أعمل في المقعد قعد ، وفي المزجر زجر ، وفي المناط ناط لم يكن شاذا . شرح الألفية لابن الناظم (٢٧٥) ، وأوضح المسالك (٢/٢٣٧ - ٢٣٨) .

(٢) تقديره : « زمنًا طويلًا » ، ومن الزمان بيان له .

(٣) الأصل : مكانًا شرقيًا ، والحائط بيان للمحذوف .

(٤) في المخطوط : لوقته .

(٥) أي : مقدار حلب ناقة ، وزمن خفوق النجم أو وقت خفوق النجم . ارتشاف الضرب (٢/٢٢٥) والتصريح (١/٣٣٨) .

(٦) قال ابن مالك في الخلاصة (٣٠) :

وَقَدْ يَنُوبُ عَنْ مَكَانٍ مَصْدَرُ ... وَذَاكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ

وكان ذلك كثيرًا في ظروف الزمان قليلًا في المكان ، لقرب ظروف الزمان من المصدر ، وبعد ظروف المكان ؛ لأن الزمان يشارك المصدر في دلالة الفعل عليهما ؛ فالفعل يدل على المصدر بحروفه ، وعلى الزمان بصيغته بخلاف دلالة الفعل علي المكان فبالالتزام الخارجي ، فكل فعل لابد له من مكان يقع فيه ، فلم يبلغ قوة ظرف الزمان ، فكانت إقامة المصدر مقام الزمان كثيرة ، ومقام المكان قليلة . التصريح (١/٣٣٨) ، والأشموني بحاشية الصبان (٢/١٣٠) .

ومعنى هذا الكلام : أن رجلين [كانا] [١] يجلبان القَرَظ فذهبا يومًا يجلبانه ، فلم يعودا أصلًا ، ثم صار مثلًا يضرب لكل من لا يريد أن يفعل على سبيل التأبيد .

وقد أجروا مجرى الظروف ألفاظًا نصبوها على تقدير « في » مثل : « أحقًّا أنك ذاهب » [٢] ، وكذا « غَيْرَ شَكٍّ » « وجَهْدَ رَأيِي » « وظَنًّا مِنِّي أنَّكَ ذَاهبٌ » ، والظروف التي جرت هذه مجراها ظروف الزمان دون ظروف المكان ، ولهذا تقع خبرًا عن المعاني دون الجثث [٣] .

الظرف نوعان متصرف وغير متصرف

فصلٌ [٧٢/ب] الظروف نوعان :

متصرف : وهو ما جاء تارة ظرفًا كـ « اليوم » في قوله تعالى حكاية : ﴿ قَالَ لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ يَغْفِرُ ٱللَّهُ لَكُمْ ﴾ [يوسف : ٩٢] ، وتارة غير ظرف من فاعل ، مثل : « طاب يومُنا » ، أو مفعول به ، كقوله تعالى : ﴿ فَكَيْفَ تَتَّقُونَ إِن كَفَرْتُمْ يَوْمًا يَجْعَلُ ٱلْوِلْدَٰنَ شِيبًا ﴾ [المزمل: ١٧] ، ومنهم [٤] من جعله ظرفًا أو مبتدأ أو خبر مثل : « يومُنا يومٌ حسنٌ » أو مضاف إليه ، كقوله تعالى : ﴿ وَهُم مِّن فَزَعِ يَوْمَئِذٍ ءَامِنُونَ ﴾ [النمل: ٨٩] [٥] .

وغير المتصرف : ما لازم الظرفية كـ « قَطُّ وعَوْضُ » [٦] أو لم يخرج عنها إلا إلى

(١) تكملة يقتضيها السياق . ويروى المثل : « لا آتيك حتى يَؤُب القارظان » والقارظ هو الذي يجتني القرظ ، وهو ورق السَّلَم يدبغ به ، ومنابت القَرَظ اليمن ، ويقال : كبش قَرَظي منسوب إلى بلاد القَرَظ . مجمع الأمثال (٢١٢/٢) .

(٢) والأصل : أفي حقٍّ ، وقد نطقوا به قال الشاعر [الطويل] :

أَفِي الحَقِّ أَنِّي مُغْرَمٌ بِكَ هَائِمٌ

أوضح المسالك (٢٣٢/٢) . و « أحقًّا » منصوبة على الظرفية متعلقة بالاستقرار علي أنها خبر مقدم « وأنك ذاهب » في تأويل مصدر مرفوع . بالابتداء . « وغَيْرَ شك » ، وجَهْدَ رأيي ، وظنًّا مني » منصوبات على الظرفية الزمانية توسعًا على إسقاط « في » والأصل : في غير شك ، وفي جهد رأيي ، وفي ظنٍّ مني . الكتاب (١٣٤/٣) ، والتصريح (٣٣٨/١ ، ٣٣٩ ، ١٣٥) . وخالف المبرد وتبعه ابن مالك بأن « أحقًّا » مصدر بدل من اللفظ بفعله ، وأن وما بعدها في تأول مصدر مرفوع علي الفاعلية ، ودخول « في » عليه يرجح الأول . ارتشاف الضرب (٢٢٦/٢) ، والتصريح (٣٣٩/١) .

(٣) فلا يقال : أحقًّا زيد .

(٤) أوضح المسالك (٢٣٨/٢) .

(٥) هي قراءة غير ابن كثير وأبي عمرو ونافع وابن عامر . الإتحاف (٣٣٦/٢) ، والنشر (٣٤٠/٢) .

(٦) تقول : « ما فعلته قَطُّ » و « لا أفعله عَوْضُ » .

حالة تشبهها كـ « عند » [١] فإنها لا تخرج [٢] عن الظرفية إلا إلى حال شبيه بها وهو الجر .

ثم كل من المتصرف وغيره قد يكون منصرفًا ، وقد لا يكون ، فالمتصرف المنصرف كـ « اليوم ، والحين ، والوقت » وغير المنصرف مما هو متصرف « غُدوة ، وبُكرة » إذا كانا علمين ، والذي ليس بمتصرف ولا منصرف « سَحَر » [٣] لمعين إذا كان مجردًا عن الألف واللام والإضافة ، وأما المنصرف غير المتصرف فـ « بُعَيْدَاتِ [٤] بَيْنٍ » وما كان معينًا من « ضُحَى وضَحْوة وبَكَر وسُحَيْر ، وصباح ومساء ، ونهار ليل ، وعَتَمة وعِشَاء وعَشِيَّة » [٥] .

الظرف إما معرب وإما مبني

ثم الظرف إما أن يكون معربًا ، وإما أن يكون مبنيًّا والأول هو الأصل ، وتتضح لك معرفته بنصنا على مقابلة .

ثم المبني إما أن يكون لازم البناء ، وإما أن يكون جائزه ، والذي هو لازم البناء ما ركب منها تركيب خمسة عشر زمانيًّا كان أو مكانيًّا فالزماني ، نحو : « هو يأتينا

---

(١) وقبل ، وبعد ، ولدن ، مثل : ﴿ قَالُوٓاْ أُوذِينَا مِن قَبْلِ أَن تَأْتِيَنَا وَمِنۢ بَعْدِ مَا جِئْتَنَا ﴾ [الأعراف : ١٢٩] و﴿ ءَاتَيْنَٰهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا ﴾ [الكهف : ٦٥] .

(٢) في المخطوط : « يخرج » ، والصواب ما أثبت .

(٣) على مذهب الجمهور وهو ممنوع للعلمية ، والعدل عن تعريفه بأل ، وقيل : علميته بالإضافة المنوية . ارتشاف الضرب (٢/٢٢٧) ، ومثاله : « لأستغفرن هذه الليلة سَحَرَ » تقصد به معينًا من ليلة معينة ، وقد لا تذكر الليلة ويقصد التعيين ، لقول : « لأستغفرن سَحَر » . شرح التسهيل لابن مالك (٢/٢٠٢) .

(٤) يقال : « لقيتُه بعيدات بَيْنٍ » إذا لقيته بُعَيْد حين ، وقيل : بعيدات أي بُعَيْد فِراق . اللسان « بعد » وهو جمع بَعْد مصغر ، ارتشاف الضرب (٢/٢٢٨) ، وفي المخطوط : زيادة « بين » ثانية .

(٥) تقول : « سير عليه سُحَيْرًا إذا عنيت سحر ليلتك فإذا جعلته نكرة ، قلت : سير عليه سحرٌ من الأسحار ، وتقول : « سير عليه ضُحًى » إذا عنيت ضُحى يومك ومثل ذلك : « سير عليه صباحًا ، ومساءً ، وعشية ، وعِشاءً ، إذا أردت عِشاء يومك ، ومساء ليلتك ؛ لأنهم لم يستعملوه على هذا المعنى إلا ظرفًا . . . ومثل ذلك : « سير عليه ذات مرةٍ » وكذلك : « إنما يسار عليه بُعيدات بَيْنٍ » ؛ لأنه بمنزلة « ذاتَ مرة » ومثل ذلك : « سير عليه بَكَرًا » ألا ترى أنه لا يجوز : « موعدك بَكَرٌ ولا مذ بَكَرٌ ، فالبكر لا يتمكن في يومك كما لم يتمكن ذات مرة وبعيدات بين وكذلك : « ضحوة » في يومك الذي أنت فيه يجري مجرى عشية يومك الذي أنت فيه ، وكذلك سير عليه عتمةً إذا أردت عتمة ليلتك ، وكذلك سير عليه ليلًا ونهارًا ؛ لأنه يجري على قولك : سير عليه بَصَرًا ، وسير عليه ظلامًا فهو غير متمكن ، إلا أن تريد معنى سير عليه ليلٌ طويلٌ ، ونهارٌ طويلٌ فهو على ذلك الحد غير متمكن ، وفي هذا الحال متمكن . الكتاب (١/٢٢٥ - ٢٢٦) .

صباحَ مساءَ » والمكاني ، كقولك : « سُهِّلت الهمزة بَيْنَ بَيْنَ » وسبيل تركيب الظروف السماع ، فلا يقال : « هو يأتينا نهارَ نهارَ » وإن كان قد جاء هو « يأتينا يَوْمَ يَوْمَ » ، وليس البناء للتركيب خاصًّا بالظروف ، بل كل ما ركب تركيب خمسة عشر من حال وعدد وعَلَم - على خلاف [(١)] للعرب في الأخير - جرى هذا المجرى ، مثال الحال : « هو جاري بَيْتَ بَيْتَ » أي : ملاصقًا ، ومثال العدد : « أحد عشر » ومثال العلم : « بَعْلَبَكَّ » والأفصح في الأخير أن يعرب عجزه إعراب ما لا ينصرف كما تقدم في باب العلم .

مما لازم البناء من الظروف

ومما لازم البناء من الظروف « إذْ » [(٢)] وهي ظرف لما مضى من الزمان ، وتجب إضافتها إلى الجملة الاسمية أو الفعلية ، فالأول كقوله تعالى : ﴿ وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ ﴾ [الأنفال : ٢٦] ، الثاني كقوله تعالى : ﴿ وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا ﴾ [الأعرف : ٨٦] ، ويجوز أن تحذف الجملة المضافة « إذ » إليها ، وحينئذٍ تنون « إذ » ويجعل التنوين عوضًا من المحذوف .

---

(١) لم يطرد بناؤه عند عامة البصريين والكوفيين ، والصحيح جوازه ، وللعرب في هذا المزج ثلاثة مذاهب . منعه الصرف ، وإعرابه إعراب المتضايفين ، وبناؤه . ارتشاف الضرب (٤٣٣/١) ، وهمع الهوامع (٧١/١) .

(٢) وهى لازمة الظرفية - فلا تكون فاعلة ولا مبتدأة - إلا أن يضاف إليها اسم زمان يخصص مطلقها ، نحو : « يوم ، وساعة ، وليلة » أو مرادفها ، نحو : حين ، وأجاز الأخفش والزجاج ، وتبعهما جماعة من المعربين أن تقع مفعولًا به ، وخصوصًا في القرآن الكريم ، كقوله تعالى : ﴿ وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ ﴾ [الأنفال : ٢٦] وأن تقع بدلًا في نحو : ﴿ وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ مَرْيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتْ ﴾ [مريم : ١٦] ، وخرج الجمهور هذا على أنها ظرف لمفعول محذوف ، أي : وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ ، وقدروه في نحو : ﴿ إِذِ ٱنتَبَذَتْ ﴾ [مريم : ١٦] ظرفًا لمضاف إلى مفعول محذوف أي : واذكر قصة مريم ، ويؤيده التصريح بالمفعول في : ﴿ وَٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً ﴾ [آل عمران : ١٠٣] وقد أجاز ابن مالك أن تقع للتعليل ، نحو : ﴿ وَإِذِ ٱعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ فَأْوُۥٓاْ إِلَى ٱلْكَهْفِ ﴾ [الكهف : ١٦] ﴿ وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُواْ بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ هَٰذَآ إِفْكٌ قَدِيمٌ ﴾ [الأحقاف : ١١] وقوله [البسيط] :

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ ... إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ ، وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ

و ﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِى ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴾ [الزخرف: ٣٩] والجمهور لا يثبتون هذا القسم ، ويجعلون التعليل مستفاد من قوة الكلام لا من اللفظ ، وقد تأتي « إذ » للمفاجأة ، نحو : بينما أنا جالس إذ جاء زيد ، وهي التي بعد « بينا ، وبينما » وقيل : هي ظرف . شرح التسهيل لابن مالك (٢٠٨/٢) ومغني اللبيب (١١١ ، ١١٦) ، وارتشاف الضرب (٢٣٤/٢ - ٢٣٥) ، وهمع الهوامع (٢٠٤/١ - ٢٠٥) .

ويجوز أن يجري مَجرى « إذْ » في الإضافة إلى [(١)] الجملتين ما دل على معنى « إذ » من أسماء الزمان المبهمة ، مثل : « جئتك زمَن الحجَّاجُ أميرٌ ، وزمن كان الحجاج أميرًا » ومما يلازم البناء « حَيْثُ » [٧٣/أ] وبناؤها على الضم في الأفصح ، وفيها لغتان أخريان : الفتح والكسر ، وربما جاء مكان يائها واو مع الثلاثة [(٢)] وتضاف إلى الجملتين – أيضًا – مثال الاسمية : « جلست حيث إنَّ زيدًا جالسٌ » ومثال الفعلية قوله تعالى : ﴿ وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾ [البقرة: ١٤٩] ولا تضاف لمفرد إلا في ندور غير مقيس كقول الشاعر :

٣٢٠ – ونَطْعَنُهُمْ تَحْتَ الْحُبَا بَعْدَ ضَرْبِهِمْ ... بِبِيضِ الْمَوَاضِي حَيْثُ لَيِّ الْعَمَائِمِ [(٣)]

وأجاز الكسائي [(٤)] أن تضاف قياسًا لمفرد تمسكًا بهذا البيت ، وبقول الشاعر :

٣٢١ – أَمَا تَرى حَيْثُ سُهَيْلٍ طَالِعًا ... نَجْمًا يُضِيءُ كَالشِّهَابِ لَامِعًا [(٥)]

---

(١) في المخطوط « في الجملتين » .

(٢) قال ابن مالك : (وهو مبني على الضم في أكثر الكلام ، وقد يفتح وقد يكسر ، وقد يقال : « حوث » وهي لغة طيء وسبب بنائه لزوم اقترانه إلى جملة يضاف إليها) . شرح التسهيل لابن مالك (٢/٢٣٢) ، والهمع (١/٢١٢) .

(٣) من الطويل . نسب إلى الفرزدق ، وليس في ديوانه . أوضح المسالك (٣/١٢٥) ، وخزانة الأدب (٦/٥٥٣ ، ٥٥٧ ، ٥٥٨) (٧/٤) ، والدرر (١/١٨٠) ، وشرح الأشموني (٢/٣١٤) ، وشرح شواهد المغني للسيوطي (١/٣٨٩) ، والهمع (١/٢١٢) .

اللغة : ونطعنهم : من طعَنه بالرمح يطعنه . تحت الحبا : جمع حُبْوة ، وقيل : بكسر الحاء . وأراد بهذا أوساطهم كما أراد من تحت الحبا « رؤوسهم » . بِيضِ الْمَوَاضِي : حديد السيوف ، والإضافة فيها من قبيل الإضافة في « جَرْدُ قطيفةٍ » .

المعنى : نطعنهم في أوساطهم بعد ضربهم في رؤوسهم . المقاصد النحوية (٣/٣٨٧ – ٣٨٨) .

الشاهد : قوله : « حيث لي العمائم » ؛ حيث لم تضف « حيث » إلى جملة ، ولكنها أضيفت إلى مفرد ، وهي معربة على هذا فهي في محل نصب على الحال ، وقيل : ظرف مكان « لضرب » ، كما أن « تحت » ظرف مكان « لنطعنهم » ، وقال بعضهم : الأشهر بناؤه – أيضًا – لشذوذ إضافته إلى المفرد . شرح شواهد المغني للسيوطي (١/٣٩٠) ، وحاشية ياسين (٢/٣٩) .

(٤) همع الهوامع (١/٢١٢) ، والتصريح (٢/٣٩) ، والأشموني (٢/٢٥٥) .

(٥) من الرجز . قائله مجهول . خزانة الأدب (٧/٣) ، والدرر (١/١٨٠) ، وشرح المفصل (٤/٩٠) وشرح ابن عقيل (٣/٥٦) ، ومغني اللبيب (١/١٣٣) ، والهمع (١/٢١٢) .

اللغة : ترى : بصرية فاكتفت بمفعول واحد « طالعًا » . سهيل : نجم يطلع وقت السحر . طالعًا : في المخطوط : طلعًا نجمًا : في المخطوط : نجم . كالشهاب : في المخطوط : كشهاب ، والشِّهاب : شُعلة نار ساطعة . المقاصد النحوية (٣/٣٨٥) . واللسان « شهب » .

المعنى : أما تبصر حيث سهيل طالعًا ، وهو نجم يضيء كشعلة النار الساطعة . =

والقياس حينئذٍ إعرابها ، وأما إعرابها حين إضافتها فلغة فَقْعس [١] .

ومما يلازم البناء « إِذَا » [٢] وهي ظرف لما يستقبل من الزمان ، وفيها معنى الشرط فلذا احتاجت إلى جواب ومذهب جمهور البصريين [٣] أنها لا تضاف إلا إلى الفعلية ، كقوله تعالى : ﴿ إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ قَالُواْ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ ﴾ [المنافقون : ١] ، وأجابوا عن قوله تعالى : ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ﴾ [الانفطار : ١] و ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتْ ﴾ [الانفطار : ١] و ﴿ إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ ﴾ [التكوير : ١] وما أشبه ذلك وعن قول الشاعر :

٣٢٢ - إِذَا بَاهِلِيٌّ تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ ... لَهُ وَلَدٌ مِنْهَا فَذَاكَ الْمُذَرَّعُ [٤]

= الشاهد : قوله : « حيث سهيل » ؛ حيث أضيفت « حيث » إلى مفرد ، وهذا شاذ ؛ لأن من حقها أن تضاف إلى جملة ، وهي ههنا معرب منصوب على الظرفية أو على المفعولية ، ويكون « ترى » من رؤية القلب التي تستدعي مفعولين ، فالأول « حيث » ، والثاني « طالعًا » ، أو « ترى » من رؤية البصر « وحيث » مفعولها ، و « طالعًا » حال من « حيث » لا من سهيل ؛ لأن الحال من المضاف إليه ضعيفة ، ومنهم من قال : إن « حيث » مبنية ، وإن أضيفت إلى مفرد كما في « لدن » ، ومنهم من قال : إن « حيث » مضافة إلى جملة ههنا ، وإن « سهيل » مرفوع بالابتداء وخبره محذوف ، أي : مستقر أو ظاهر في حالة طلوعه . المقاصد النحوية (٣/٣٨٥ - ٣٨٦) .

(١) قال ابن مالك : (وروى إعراب « حَيْثُ » عن فقعس ، فيقولون : جلست حيثَ كنت ، وجئت من حيثِ جئت ، وأجاز الأخفش استعمالها بمعنى « حين » ظرف زمان - وحمل علي ذلك قول الشاعر [المديد] :

لِلْفَتَى عَقْلٌ يَعِيشُ بِهِ ... حَيْثُ تَهْدِي سَاقَهُ قَدَمُهْ

ولا حجة فيه لإمكان إرادة المكان . شرح التسهيل (٢/٢٣٣) ، وشرح الكافية للرضي (٢/١٠٨) .

(٢) زعم ابن مالك أنها قد تُجر بـ « حتى » ، نحو قوله : ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا ﴾ [الزمر : ٧١] فهي في محل جر عنده وخالفه الجمهور ؛ لأنها ظرف محض لا ينجر ألبتة ولا عمل لـ « حتى » فهي حرف ابتداء أي : أن الجملة بعدها مستأنفة عما ما قبلها . شرح التسهيل لابن مالك (٢/٢١٠ ، ٢١١) ، وارتشاف الضرب (٢/٢٣٩) ، وشرح الكافية للرضي (٢/١١٢) ، وهمع الهوامع (١/٢٠٦) .

(٣) الجمهور على هذا ، وجوز الأخفش إيلاءها جملة اسمية دون تقدير فعل . شرح التسهيل لابن مالك (٢/٢١٣) ، وهمع الهوامع (١/٢٠٧) .

(٤) من الطويل . قائله الفرزدق . ديوانه (١/٤١٦) . أوضح المسالك (٣/١٢٧) ، والجنى الداني (٣٦٨) ، والدرر (١/١٧٤) ، وشرح الأشموني (٢/٣١٦) ، ومغني اللبيب (١/٩٧) ، والهمع (١/٢٠٧) .

اللغة : باهلي : نسبة إلى « باهلة » قبيلة من قيس عيلان وباهلة بنت صَعْب بن سعد العشيرة . وحنظلية : نسبة إلى « حنظلة » : وهي أكرم قبيلة في تميم ، يقال لهم : حنظلة الأكرمون ، وأبوهم حنظلة بن مالك . المذرَّع : الذي أمه أشرف من أبيه ، ويسمى : قرفًا ، وسمي بالمذرع ؛ للرقتين في ذراع البغل صارتا له من قبل الحمار . المقاصد النحوية (٣/٤١٥) ، وقيل : المدرع - بالدال - وهو المتأهل للبس الدرع .

المعنى : إذا تزوج باهلي حنظلية ، وأنجب ولدًا منها سمى هذا الولد مذرَّعًا .

الشاهد : قوله : « إذا باهلي » ؛ حيث احتج به الأخفش علي جواز دخول « إذا » على الجملة الاسمية والتخريج عند الجمهور أنها داخلة على فعل مقدر تقديره : إذا كان باهلي ، وقيل : إن « حنظلية » فاعل لاستقر محذوفًا وباهلي فاعل - أيضًا - باستقر محذوفًا يفسره العامل في حنظلية ، ويرده أن فيه حذف =

بأن هناك فعلًا محذوفًا يفسره ما بعده ، وتقديره : « إذا انشقت السماء ، وإذا انفطرت السماء ، وإذا كُوِّرت الشمس ، وإذا كان باهِليٌّ » والمفسر للفعل المحذوف قبل : « باهلي » هو الفعل الذي تضمنه الظرف ، ومذهب الأخفش والكوفيين [1] جواز إضافتها للجملتين ، وتمسكوا على ذلك بالظواهر التي أوردناها ، وردوا ذلك الجواب بأن الأصل عدم التقدير ، واختار ابن الحاجب [2] هذا المذهب .

ويجوز في الزمان المبهم المحمول على « إذا » في الاستقبال أن يضاف إلى ما تضاف إليه « إذا » ونص صاحب التوضيح [3] على أن هذا مذهب سيبويه وعند ابن مالك [4] أن مشبه « إذا » يضاف إلى الجملتين ، واحتج على إضافته إلى الاسمية بقوله تعالى : ﴿ يَوْمَ هُمْ عَلَى ٱلنَّارِ يُفْتَنُونَ ﴾ [الذاريات : ١٣] ، وبقول الشاعر :

٣٢٣ - وَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ   بِمُغْنٍ فَتِيلًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبِ [5]

ورد الموضح [6] احتجاجه بأن هذا لَمَّا نُزِّل فيه المستقبل منزلة الماضي لتحقيق

= المفسَّر ومفسِّره ويسهله أن الظرف - تحته - يدل على المفسَّر ، فكأنه لم يحذفه ، فعلى هذا تكون « إذا » الشرطية داخلة على فعل مقدر تقديره : « استقر » مغني اللبيب (١٢٧) .

(١) نسب في شرح التسهيل (٢/٢١٣) للأخفش ، وكذلك في مغني اللبيب (١/٧٧) ، وفي همع الهوامع (١/٢٠٧) ، ونسب في شرح المفصل (٤/٩٧) للكوفيين ، ونسب في شرح الكافية للرضي (١/١٧٤) للأخفش والكوفيين ، وكذلك في مغني اللبيب (٧٥٧) ، وفي شرح التصريح (٢/٤٠) . فمن نسبه إلى الأخفش فليس قصرًا ، بل اكتفاء بدليل أن منهم من نسبه في موضع للأخفش وفي موضع آخر للكوفيين كابن هشام وقد اختار هذا القول - جواز مجيء الاسمية بعدها - ابن مالك في شرح التسهيل (٢/٢١٣) .

(٢) شرح الكافية للرضي (٢/١٠٨)

(٣) أوضح المسالك (٣/١٣١ - ١٣٢) .

(٤) شرح الكافية الشافية (٢/٩٤١) .

(٥) من الطويل . قائله سواد بن قارب الدوسي الصحابي ﷺ . أوضح المسالك (١/٢٩٤) ، والجنى الداني (٥٤) ، والدرر (١/١٠١ - ١٨٨) ، وشرح الأشموني (١/١٢٣) ، وشرح شواهد المغني للسيوطي (٢/٨٣٥) ، والهمع (١/١٢٧ - ١٢٨) .

اللغة : فتيلًا : الخيط الذي يكون في شق النواة والأصل : قدر فتيل كما في قوله تعالى : ﴿ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا ﴾ [النساء : ٤٩] العيني (١/٢٥١) .

المعنى : كن لي يا رسول الله شفيعًا يوم لا يغني عني شفيع .

الشاهد : قوله : « يوم » ؛ حيث استشهد به على جواز إضافة ما أشبه « إذا » إلى الجملة الاسمية ، ورد بأنه نزل فيه المستقبل منزلة الماضي لتحققه فأضيف إلى الجملة الاسمية كـ « إذ » .

(٦) نصه : « وهذا ونحوه مما نزل فيه المستقبل ، لتحقق وقوعه منزلة ما قد وقع ومضى » . أوضح المسالك (٣/١٣٣) .

وقوعه كان كـ « إذ » فأضيف إلى الاسمية ، وقرر بدر الدين بن مالك [١] كلام أبيه بأنه لما كان دالًّا على أن مشبه « إذ » كـ « إذ » في جواز إضافته إلى الجملتين فهم منه أن شبه « إذا » كـ « إذا » [٢] في أنه لا يضاف إلا إلى الفعلية .

ومما هو ملازم للبناء « قَطُّ [٣] وعَوْضُ » وبناء الأولى على ضم الآخر في المشهور[٤] ، والثانية مثلثته ، والأولى ظرف لما مضى من الزمان ، والثانية لما يستقبل منه ، ولا يستعملان [٧٣/ب] إلا في النفي ، تقول : « ما فعلته قَطُّ ، ولا أفعله عَوْضُ » أي : « ما فعلته في الزمان الماضي ، ولا أفعله في المستقبل » ويجوز في الثاني أن يضاف[٥] فيعرب ، نحو : « لا أفعله عَوْضَ العائِضين » [٦] .

ومن الظروف الملازمة للبناء على الضم « قَبْلُ ، وبَعْدُ ، ودُونُ ، وأَوَّلُ » والجهات كـ « فَوْق ، وتَحْت » إذا حذف ما تضاف إليه ونوى معناه ، كقوله ﷺ : ﴿ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ﴾ [الروم: ٤] وقول الشاعر :

٣٢٤ - لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنِّي لَأَوْجَلُ ... عَلَى أَيِّنَا تَعْدُو الْمَنِيَّةُ أَوَّلُ [٧]

---

(١) قول أبيه :

وَمَا كَـإِذْ مَـعْـنًـى كَـإِذْ ... أَضِفْ جَوَازًا نَحْوُ حِينَ جَانُبِذْ

(الخلاصة ٣٧) انظر شرح الألفية لابن الناظم (٣٩٣) .

(٢) في الأصل : « كإذ » .

(٣) اسم مبني ، وأصله التشديد ، فعل من القَطّ ، وهو القطع ، وقال الكسائي أصله : قَطُطُ : فسكنت الأولى وأدغمت الثانية فيها ، وحركت بحركة الأولى ، وعَوْضُ : قيل : صنم كان لبكر بن وائل ، وقيل : هو اسم للدهر ، وهو مقابل لـ « قَطٌّ » . ارتشاف الضرب (٢٤٧/٢) واللسان « قطط » و « عوض » .

(٤) في المخطوط : « في المشهورة » .

(٥) أو أن يضاف إليه نحو :

وَلَـو لا تَـبْـلُ عَـوضٍ في ... خُطَبَّايَ فَأَوْصَالِي [الهزج]

والخطبّى : الظهر أو عرق فيه ، والأوصال : العظام . شرح التسهيل لابن مالك (٢٢١/٢)

(٦) أي : دهر الداهرين . شرح المفصل (١٠٩/٤) .

(٧) من الطويل . قائله معن بن أوس . ديوانه (٣٩) . أوضح المسالك (١٦١/٣) ، وخزانة الأدب (٥٠٥/٦) (٢٤٤/٨ ، ٢٤٥ ، ٢٨٩ ، ٢٩٤) ، وشرح الأشموني (٣٢٢/٢) ، وشرح المفصل (٨٧/٤) (٩٨/٦) ، والمقتضب (٢٤٦/٣) .

اللغة : لعمرك : لحياتك ، وفي المخطوط : لعمري وما . لأوجل : لأخاف . تعدو ، يروى : تغدو . المنية : الموت . المقاصد النحوية (٤٤٠/٣) . **المعنى** : ظاهر .

الشاهد : قوله : « أَوَّلُ » ؛ حيث بني على الضم لقطعه عن الإضافة لفظًا ونية المضاف إليه ، والتقدير : أول الوقت أو أول الساعة .

وحكى أبو علي : (ابْدَأْ بِذَا مِنْ أَوَّلُ) بضم اللام ، أما لو نويت ثبوت لفظ المضاف إليه لكانت (١) هذه الظروف معربة غير أنها لا تنون ؛ لنية الإضافة ، كقراءة بعضهم : ﴿ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ ﴾ [الروم : ٤] (٢) بالخفض من غير تنوين ، وكما حكى أبو علي : « ابْدَأْ بِذَا مِنْ أَوَّلِ » (٣) بخفض اللام وكذا الحكم لو صرح بالمضاف إليه كقوله تعالى : ﴿ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ ﴾ [التوبة : ١٠٨] أما لو قطعتها عن الإضافة أصلًا ؛ لكانت معربة منونة ، كقراءة بعضهم : ﴿ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ ﴾ [الروم : ٤] (٤) بالخفض مع التنوين ، وكقول الشاعر :

٣٢٥ - وَنَحْنُ قَتَلْنَا الأُسْدَ أُسْدَ خَفِيَّةٍ ... فما شربوا بَعْدًا عَلَى لَذَّةٍ خَمْرًا (٥)

وأما ما حكاه أبو علي من قولهم : « ابدأ بذا من أَوَّلَ » (٦) بفتح اللام فوجهه أنه ممنوع من الصرف للوزن والوصف ؛ فلذا ترك تنوينه ؛ إذ لو أضيف ونوى ثبوت اللفظ لخفض اللام ، وهو الوجه الذي قبل هذا ، ولو نوى المعنى فقط لبني على الضم ، وهو الوجه الأول ، فلما لم يكن شيء من هذين الأمرين تعين القطع عن الإضافة ، وحينئذٍ ترك التنوين لما تقرر آنفًا .

وقد جرى مجرى « قبل ، وبعد » في البناء على الضم عند نية معنى المضاف إليه « غَيْرُ » نحو : « قبَضته عشرةً ليس غيرُ » وحينئذٍ يجوز أن يكون في موضع (٧) رفع على الاسمية ، أو في موضع نصب على الخبرية ، وهذا مذهب المبرد (٨) ، فقال

---

(١) في المخطوط : « لكان » .

(٢) قراءة الجحدري وعون العقيلي . إعراب القراءات الشواذ (٢/٢٧٩) .

(٣) الأشموني بحاشية الصبان (٢/٢٦٩) وقد حكاها الفراء . البحر المحيط (٧/١٥٨) .

(٤) هي قراءة أبي السَّمال والجحدري ، وعون العقيلي بالكسر والتنوين . الكشاف (٣/٤٥٢) .

(٥) من الطويل . قائله مجهول . إصلاح المنطق (١٤٦) ، وأوضح المسالك (٣/١٥٨) ، وخزانة الأدب (٦/٥٠١) ، والدرر (١/١٧٦) ، وشرح الأشموني (٢/٣٢٢) ، والهمع (١/٢٠٩ - ٢١٠) .
اللغة : الأُسْد : جمع أسد ، ويجمع أيضًا على أسود وأُسُد ، وآساد . خفية : اسم موضع . المقاصد النحوية (٣/٤٣٧) .
المعنى : يفتخر بشجاعة قومه ، وقوة عددهم فهم كالأُسد ، ولكن قومه أنزلوا بهم الهزائم التي تجعلهم لا يتلذذون بشرب الخمر بعدها ، والصواب أن صدر البيت : وَنَحْنُ قَتَلْنَا الأَسدَ أَسدَ شَنوءةٍ ؛ لأن عجز البيت يعضده ، ولأنه يقال في الأزد الأسد .
الشاهد : قوله : « بعدًا » ؛ حيث أعربت ونونت ؛ لأنه قطعها عن الإضافة ، ولم ينو المضاف إليه .

(٦) شرح ابن عقيل (٣/٧٤) .

(٧) أي : ليس غيرها مقبوضًا .

(٨) مغني اللبيب (٢٠٩) .

الأخفش: [1] (ليست الضمة ضمة بناء بل هي ضمة إعراب فهي اسم والخبر محذوف ، وإنما تضم بناء لو كانت ظرفًا وليس كذلك) ، وهذان الاحتمالان جائزان عند ابن خروف [2] . وأما لو فتحها مع تنوين أو غيره فمعربة جزمًا ، وكذا لو ضممتها مع التنوين .

ويجوز أن تصرح بالمضاف إليه كـ « قبضت عشرة ليس غيرَها » [3] ولا إشكال حينئذ في الإعراب ، ومما جرى مَجرى الظروف في بنائه على الضم « حَسْبُ » إذا قطعت ونوى معنى المضاف إليه ، نحو : « قبضت عشرةً فَحَسْبُ » [4] أما إذا قطعت عن الإضافة لفظًا ومعنى ، فظاهر كلام ابن مالك [5] أنها تعرب نصبًا على الظرفية ، ونازع الناس في ثبوت ذلك ، حتى قال أبو حيان [6] : (لا وجه [٧٤/أ] لما قاله ابن مالك ؛ إذ ليست بظرف ، إلا إن نقل عن العرب نصبها حالًا إذا كانت

---

(١) شرح الكافية للرضي (٢٤٨/١) ، ومغني اللبيب (٢٠٩) ، وهمع الهوامع (٢١٠/١) .

(٢) قال ابن هشام : (وقال ابن خروف : تحتمل الوجهين) . مغني اللبيب (٢١٠) ، وابن خروف هو : علي بن محمد بن علي بن محمد نظام الدين أبو الحسن بن خروف الأندلسي النحوي كان إمامًا في العربية ، أخذ النحو عن ابن طاهر ، صنف : شرح سيبويه ، شرح الجمل ، كتابًا في الفرائض ، مات تسع وستمائة وقيل : خمس ، وقيل : عشر ، وقيل : ست . إنباه الرواة (١٩٢/٤) ، والمغرب في حلي المغرب (١٣٦) وبغية الوعاة (٢٠٣/٢) .

(٣) اشترط ابن هشام في هذا الأسلوب سبق « ليس » ، وقال : (وقولهم : « لا غير » لحن) مغني اللبيب (٢٠٩) وقال في شرح الشذور (١٥٠) : (وأما ما يقع في عبارات العلماء من قولهم : « لا غيرُ » فلم تتكلم به العرب) وقد جوّزه الزمخشري في المفصل . شرح المفصل (٨٥/٤) وابن الحاجب في الكافية . شرح الكافية للرضي (١٠١/٢) وجوزه الرضي أيضًا في شرح الكافية (٢٤٨/١) (١٠٢/٢) ، وقال الأزهري في التصريح (٣٤١/١) « والحق جوازه لورود السماع به » .

(٤) « فحسب » مبتدأ حذف خبره ، أي : فحسبي ذلك ، والفاء داخلة لتزيين اللفظ . التصريح (٥٣/٢) .

(٥) قوله في الخلاصة (٣٧) .

قَبْلُ كَغَيْرُ بَعْدُ حَسْبُ أَوَّلُ ... وَدُونُ وَالْجِهَاتُ أَيضًا وَعَلُ
وَأَعْرَبُوا نَصْبًا إِذَا مَا نُكِّرَا ... قَبْلًا وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِرَا

(٦) أوضح المسالك (١٦٤/٣) وأبو حيان هو : محمد بن يوسف بن علي يوسف بن حيان الإمام أثير الدين أبو حيان الأندلسي الغَرناطي النَّفْري نسبة إلى « نَفْرة » قبيلة من البربر ، نحوي عصره ولغويه ومفسره ومحدثه ومقرئه ومؤرخه وأديبه ، ولد سنة أربع وخمسين وستمائة ، وأخذ العربية عن أبي الحسن الأبذي وأبي جعفر بن الزبيري ، وابن الصائغ وغيرهم ، وأخذ عنه تقي الدين السبكي ، وابن عقيل ، والسمين ، وناظر الجيش والسفاقسي ، له من التصانيف : البحر المحيط في التفسير ، النهر مختصره التذييل والتكميل شرح التسهيل ، مطول الارتشاف ومختصره وغيرها مات سنة خمس وأربعين وسبعمائة « ٧٤٥هـ » ، والدرر الكامنة (٣٠٤/٤) ، وبغية الوعاة (٢٨١/١ ، ٢٨٥) .

نكرة) واعترض أبا حيان ابنُ هشام [١] بأنه إن أراد بالتنكير قطعها عن الإضافة اقتضى أن استعمالها حينئذٍ منصوبة سائغ لكنه ممنوع [٢] ، وإن أراد أنها مع الإضافة نكرة فلا وجه لاشتراطه ذلك فيها ؛ لأنها لم ترد إلا كذلك و - أيضًا - فلا وجه لتوقفه في تجويز الانتصاب حينئذٍ ؛ لأنه منصوص عليه في الصِّحاح [٣] ، وربما يشاحح ابن هشام بأن هذا المنع لا يسمع فلا يستدعي إقامة حجة ؛ إذ لم حجة إذ لم يجزم أبو حيان بأنها منصوبة ، بل قال : إن نقل فيكون له وجه ، وبعد نقله فكيف يمنع - والله أعلم !

ومن الظروف المبنية على الضم « عَلُ » المعرفة إذا قطعت عن الإضافة ، كقول الشاعر :

٣٢٦ - وَلَقَدْ سَدَدْتُ عَلَيْكَ كُلَّ ثَنِيَّةٍ ... وَأَتَيْتُ نَحْوَ بَنِي كُلَيْبٍ مِنْ عَلُ [٤]

أما إذا كانت نكرة فهي معربة ، كقول الآخر :

٣٢٧ - مِكَرٍّ مِفَرٍّ مُقْبِلٍ مُدْبِرٍ مَعًا ... كَجُلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّه السَّيْلُ مِنْ عَلِ [٥]

---

(١) أوضح المسالك (٣/١٦٤) وفيه « شائع » بدل « سائغ » وبعد « ممنوع » : وأنها مع الإضافة معرفة .

(٢) لأنها إذا قطعت عن الإضافة وجب بناؤها .

(٣) قال الجوهري : (تقول : هذا رجلٌ حَسْبُكَ مِنْ رَجُلٍ ، وتقول في المعرفة : « هذا عبدُ الله حَسْبَكَ من رجلٍ » فتنصب حسبك على الحال . الصحاح (١/١١٠) .

(٤) من الكامل . قائله الفرزدق . ديوانه (٢/١٦١) . تذكرة النحاة (٨٥) ، والدرر (١/١٧٧) ، وشرح المفصل (٤/٨٩) ، والمقاصد النحوية (٣/٤٤٧) ، والهمع (١/٢١٠)

اللغة : ثنية : طريقة العقبة . من عل : من فوقهم . المقاصد النحوية (٣/٤٤٧) .

المعنى : يقول الفرزدق لجرير : لقد سددت عليك كل طريق ، وأتيت قومك من فوقهم ، كالقضاء المنزل عليهم لا يستطيعون منه فكاكًا .

الشاهد : قوله : « من عَلُ » ؛ حيث جاء مبنيًا علي الضم ؛ لحذف المضاف إليه ونيته معنى وهي بمعنى ، من فوقهم ، حيث أريد بها المعرفة .

(٥) من الطويل . قائله امرؤ القيس . ديوانه (١٩) . أوضح المسالك (٣/١٦٥) ، وخزانة الأدب (٢/٣٩٧) (٣/٢٤٢ - ٢٤٣) ، والدرر (١/١٧٧) ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي (٢/٣٣٩) وشرح الأشموني (٢/٣٢٣) ، ومغني اللبيب (١/١٥٤) ، والهمع (١/٢١٠) .

اللغة : مِكَرٍّ مِفَرٍّ : لا يسبق في الكرّ والفرّ . كجلمود : في المخطوط : فجلمود ، وهو : الصخرة الملساء . حطه : حدره . من عل : من فوق .

المعنى : يمدح فرسه يقول : إذا أردت الكر ، وأنا عليه وجدته كصخرة ملساء انحدرت من مكان عال . المقاصد النحوية (٣/٤٤٩) .

الشاهد : قوله : « مِنْ عَلِ » ؛ حيث جاءت « عَلِ » معربة ؛ لأنه أريد بها النكرة ؛ إذ المراد من مكان عال لا من علو مخصوص .

واختلف في جواز استعمالها مضافة على رأيين : فذهب ابن أبي الربيع [١] إلى عدم الجواز وجزم به .

صاحب التوضيح [٢] وظاهر كلام ابن مالك [٣] أنه يجوز عند قطعها عن الإضافة أن تنصب على الظرفية أو غيرها وأنكره بعضهم [٤] .

ومن الظروف الملازمة للبناء : « أَيْنَ وأَنَّى » [٥] استفهاميتين كانتا أو شرطيتين ، وهما من ظروف المكان ، ومن الظروف الملازمة للبناء « مَتَى » [٦] وهي زمانية ، وتكون تارة شرطًا وتارة استفهامًا منها : « أيان » ، وهي من ظروف الزمان وتكون استفهامية [مثل] [٧] ﴿ يَسْـَٔلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴾ [الذاريات : ١٢] [٨] ولم يحك ابن الحاجب [٩] غيره ، وفي طريقة

(١) لم يذكرها ابن أبي الربيع في تعداد الظروف المضافة في البسيط في شرح جمل الزجاجي له ، ونسب هذا الرأي له ولجماعة ابنُ هشام في أوضح المسالك (١٦٧/٣) وهذا عندهم من وجهي مفارقة « عل » لـ « فوق » والثاني : أنها لا تستعمل إلا مجرورة بـ « من » بخلاف فوق . شرح التصريح (٥٤/٢) ، وقد جاء في حاشية ياسين (٥٤/٢) أن ابن أبي الربيع ، قال في كتاب الإفصاح عن مسائل الإيضاح : (عل بمنزلة فوق ، ولا تستعمل مضافة ، ولا تكون إلا مقطوعة عن الإضافة ...) وقال بهذا الرأي ابن هشام ؛ إذ قال : (ولا تستعمل « عل » مضافة أصلًا ، ووقع ذلك في كلام الجوهري وهو سهو .) شرح الشذور (١٥١) دار الفكر – وكلام الجوهري هو : (يقال) أتيته من علِ الدار بكسر اللام أي من عال . « الصحاح (٢٤٣٥/٦) .
وابن أبي الربيع هو : « عبد الله بن أحمد بن عبيد الله بن محمد بن عبيد الله أبو الحسين بن أبي الربيع القرشي الأموي العثماني الإشبيلي ، إمام أهل النحو في زمانه ، ولد سنة تسع وتسعين وخمسمائة ، وقرأ النحو علي الدباج والشلوبين ، صنف شرح الإيضاح المخلص القوانين – كلاهما في النحو – شرح سيبويه شرح الجمل . مات سنة ثمان وثمانين وستمائة . بغية الوعاة (١٢٥/٢ – ١٢٦) .

(٢) حيث قال بعد عرض هذا الكلام : (وهو الحق) . أوضح المسالك (١٦٧/٣) وأؤيد هذا الرأي ؛ لأنه يؤيده الاستعمال ، أما كلام الجوهري السابق ، فإن من أراد أن يعبر بهذا التعبير ، فإنه يقول : (أتيته من على الدار) بحرف الجر على ، وأما « عل » فأنها تجيء غير مضافة ، وإن كنت تنوى الإضافة إذا استعملتها معرفة فعلى ما هي بمعناها ، أي : فوقهم أو فوق كذا .

(٣) قوله في الخلاصة (٣٤) :

قَبْلُ كَغَيْرُ بَعْدُ حَسْبُ أَوَّلُ ... وَدُونُ وَالْجِهَاتُ أَيْضًا وَعَلُ
وَأَعْرَبُوا نَصْبًا إِذَا مَا نُكِّرَا ... قَبْلًا وَمَا مِنْ بَعْده قَدْ ذُكِرَا

(٤) كابن هشام . أوضح المسالك (١٦٧/٣) ، ومغني اللبيب (٢٠٥) ، وشرح التصريح (٥٤/٢ – ٥٥) .

(٥) مثل : أين ذهب محمد ؟ وأنى تذهب و ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ ﴾ [النساء : ٧٨] وأنى تذهب أذهب معك .

(٦) متى تسافر ؟ متى تأتني تجدني .

(٧) تكملة يقتضيها السياق .

(٨) وفي المخطوط : « يسألك » سهوًا .

(٩) قال : (ومنها « الظروف » أين وأنى للمكان استفهامًا وشرطًا ومتى للزمان فيهما ، وأيان للزمان استفهامًا ، وكيف للحال استفهامًا) . شرح الكافية للرضي (١١٦/١) .

ابن مالك [١] أنها تكون شرطية - أيضًا - ومنها : « كَيْفَ » [٢] وهي للحال استفهامًا ، ومنها : « مُنْذُ ومُذْ » ، وهما من ظروف الزمان بشرط أن يليهما فعل أو مرفوع ، أما إذا وليهما مجرور فحرفان وليسا مما نحن فيه ، وقد استوفينا الكلام عليهما في حروف الجر [٣] ، وإذا كانا ظرفين فلهما معنيان : **أحدهما** : أول المدة .

والثاني : جميعا ، فإن كانا معناهما الأول وليهما المفرد المعرفة الصالح ؛ لأن يقع جوابًا لـ « متى » [٤] وإن كان معناهما هو الثاني وليهما المقصود بالعدد الصالح ، لأن يقع جوابًا لـ « كم » [٥] وإنما يبنيان لمجيئهما على لفظ واحد تارة اسمين وتارة حرفين .

ومن الظروف المبنية « لَدَى » ، كقوله تعالى : ﴿ وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَا ٱلْبَابِ ﴾ [يوسف : ٢٥] **وفيها لغات** :

إحداها : « لَدُنْ » بفتح أوله ، وضم ثانيه ، وسكون ثالثه .

ثانيتها : كذلك غير أن الوسط مفتوح .

ثالثتها : بفتح أوله وسكون ثانية وكسر ثالثه .

رابعتها : كذلك إلا أن / الأول مضموم .

خامسها : بفتح أوله وسيكون ثانيه وحذف ثالثه .

سادسها : كذلك إلا أن الأول مُضموم .

سابعها : بفتح أوله وضم ثانيه وحذف ثالثه [٦] .

وأشهر اللغات السبع أولها ، ومعناها قريب من معنى « عند » إلا أن بينهما فرقًا من ستة أوجه :

الأول : أن « عند » لا تختص بمبدأ الغايات بخلافها فلذلك اشتركا في المبدئية في قوله

---

(١) قال في التسهيل (٢٣٦) : (ومنها أدوات الشرط وهي : إِنْ ، ومَنَ ، ومَهْمَا ، وأَيّ ، وأَنَّى ، ومتى ، وأَيَّان ، وهما ظرفا زمان ، وكسر همزة « أيان » لغة سُليم) وقال في الخلاصة (٥٨) :

وَاجْـزِمْ بِـإِنْ وَمَـنْ وَمَـا وَمَـهْـمَـا أَيِّ مَـتَـى أَيَّـانَ . . .

(٢) نحو : « كيف جاءَ محمد ؟ » أي : ما كيفية مجيئه .

(٣) نحو : « ما رأيته مذ يومُ الخميس ، ومنذ يومان ، وما رأيت محمدًا مذ جاء ، أو منذ جاء » .

(٤) نحو : ما رأيته منذ يومُ الجمعة ، أي : أول مدة انتفاء الرؤية يوم الجمعة .

(٥) نحو : « صحبني منذ يومًا » ، أي : مدة صحبته يومان . شرح الكافية للرضي (١٢١/٢) .

(٦) لغاتها هي : لَدُنْ ، وَلَدَنْ ، لُدْنِ ، لَدْ ، لُدْ ، لَدُ .

تعالى : ﴿ ءَاتَيْنَٰهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا ﴾ [الكهف : ٦٥] وانفرد « عند » بنحو : قوله ﷺ : « أَبِيتُ عِنْدَ رَبِّي يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِي » [(١)] لعدم معنى الابتداء حينئذٍ .

الوجه الثاني : أن الغالب على « لَدُن » جرها بـ « من » ولا كذلك « عند » .

الوجه الثالث : أنها تكون مبنية إلا في لغة قَيْس [(٢)] وبلغتهم قرأ شُعبة : ﴿ لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدْنِهِ ﴾ [الكهف : ٢] [(٣)] بسكون الدال مشمة الضم وبخفض النون وحكى بعض النحويين [(٤)] أن « لدن » في بعض لغاتها تشبه الحرف في الوضع ثم حمل الباقي عليه ، وأما « عند » فمعربة جزمًا .

الوجه الرابع : أن « لدن » يجوز إضافتها إلى الجمل ، كقول الشاعر :

٣٢٨ - صَرِيعُ غَوَانٍ رَاقَهُنَّ وَرُقْنَهُ لَدُنْ شَبَّ حَتَّى شَابَ سُودُ الذَّوَائِبِ [(٥)]

وأما « عند » فلا تضاف إلا لمفرد .

الوجه الخامس : أن « لَدُنْ » يجوز قطعها عن الإضافة قبل « غُدْوة » فينتصب ما بعدها على التمييز أو على التشبيه بالمفعول ، أو يكون خبرًا لـ « كان » محذوفة ، ويجوز أن يرتفع على انه اسم « كان » التامة المقدرة ، والجر هو القياس والفصيح في

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب : الصوم . باب : الوصال ، ومن قال ليس في الليل صيام (٣٣٥/١) وباب التنكيل لمن أكثر الوصال (٣٣٥/١) وباب : الوصال إلى السحر (٣٣٦/١) بروايات قريبة .

(٢) قال الرضي : (وإعراب لَدُنْ المشهورة لغة قيسية) . شرح الكافية للرضي (١٢٣/٢) .

(٣) ينظر شواذ ابن خالويه (٧٨) .

(٤) هو ابن الحاجب ورده الرضي ، وقال : (إن سبب بنائها هو إن زادت عن الظروف غير المتصرفة بكونها مع عدم تصرفها قد لزمها معنى الابتداء) . شرح الكافية للرضي (١٢٣/٢) . وفي المخطوط : « بجميع لغاتها » ، والصحيح « في بعض لغاتها » كما ذكر ابن الحاجب ، وقوله : « ثم حمل الباقي عليه » يؤيد ذلك .

(٥) من الطويل . قائله القطامي - عمرو أو عمير بن شييم - ديوانه (٤٤) . أوضح المسالك (٣/ ١٤٥) ، وخزانة الأدب (٨٦/٧) ، وشرح الأشموني (٣١٨/٢) ، وشرح شواهد المغني للسيوطي (٤٤٥/١) والمقاصد النحوية (٤٢٧/٣) .

اللغة : غوان : جمع غانية ، وهي التي غنيت بحسنها عن الحلي . راقهن ورقنه : أعجبهن وأعجبنه ، أو أصبنه ؛ حتى لا حراك به . والذوائب جمع ذؤابة ، وهي الضفائر من الشعر . المقاصد النحوية (٤٢٨/٣) .

المعنى : هو صريع النساء الحسناوات اللاتي غنين بجمالهن عن الزينة ، وقد أعجبهن وأعجبنه من لدن كان شابًا ؛ حتى شابت ضفائر شعره .

الشاهد : قوله : « لدن شب » ؛ حيث أضيفت« لدن » إلى الجملة جوازًا بخلاف « عند » فلا تضاف إلا إلى المفرد .

الاستعمال [١] وأما « عند » فلا يكون ما بعدها إلا مجرورًا .

الوجه السادس : أن « لَدُنْ » لا تقع إلا فضلة ، فلا تقل : « السَّفَرُ مِنْ لَدُنِ الْبَصْرَةِ » [٢] ، وأما « عند » فتقع فضلة كالحديث [٣] المتقدم ، وعُمْدة ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ ﴾ [الأعراف : ٢٠٦] [٤] .

وَلَدَيَّ فرق هو أن « عند » ظرف للحاضر وغيره ، فإذا قلت : « المالُ عِندَ زَيْدٍ » صدقت كان المال حاضرًا أو غائبًا ، ولو قلت : « لَدَى زيد » اختص بالحاضر ، ويظهر لي أن هذا الفرق جارٍ بين « عند » وجميع لغات « لَدُنْ » – والله أعلم –

ومن الظروف الملازمة للبناء : « هُنَا [٥] ، وهُنَاك ، وثَمَّ » وجميع الأسماء المشار بها للمكان ومنها : « الآنَ » وهو إشارة للزمان الحاضر [٦] ، وبناؤه على الفتح ، ومن الظروف المبنية : « أَمْسِ » [٧] إذا أريد به اليوم الذي يليه يومُك ، ولم يقرن بـ « أل »

---

(١) مثال ذلك قول الشاعر [الطويل] :

وَمَا زَالَ مُهْرِي مَزْجَرَ الْكَلْبِ مِنْهُمُ ... لَدُنْ غُدْوَةً حَتَّى دَنَتْ لِغُرُوبِ

النصب على التمييز بـ « لدن » كنصب « خلًّا » براقود في « راقودٌ خلًّا » ؛ حيث شابهت النون التنوين في حذفها أو على التشبيه بالمفعول به في ، نحو : « ضاربٌ زيدًا » لشبه النون بالتنوين في حذفها تارة ، وبقائها أخرى أو تنصب على إضمار كان واسمها ، والأصل : لدن كان الوقتُ غدوةً ، ودل على الوقت « غدوة » وفي هذا إبقاء لإضافة « لدن » التي لها ، والرفع عند الكوفيين على إضمار « كان » تامة و « غدوة » فاعلها أو شبيهه به ، والجر كما تجر سائر الظروف أي : « لَدُنْ غُدوةٍ » . ولا تنصب « غدوة » إلا مع وجود النون في « لدن » و « عند » لا ينصب شيء من المفردات بعدها . شرح التصريح (٤٦/٢ – ٤٧) .

(٢) لأنك تجعلها حينئذٍ خبرًا ، وفي هذا إخراج لها عما استقر لها من الفضلية بخلاف عند ، فتقول : « السَّفَرُ مِنْ عِندِ البَصْرَةِ » بجعلها خبرًا ، والخبر عمدة . شرح التصريح (٤٧/٢) .

(٣) « أبيت عند ربي ... » ؛ حيث وقعت حالًا ، والحال فضلة .

(٤) وفي المخطوط : (وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِندَ) سهوًا من الكاتب ، والآية ﴿ وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا ﴾ [الزخرف : ١٩] وآية الأعراف هي المراد ههنا ، و « عند » ههنا عمدة . وقد يقال : إن الصلة هنا فعل تقديره : « استقر » فيجاب عنه بأنه لما سدت « عند » مسده أعطيت ما للصلة من العمدية .

(٥) هُنَا : اسم إشارة للمكان القريب ، تقول : « جلست هُنَا أي : في المكان القريب وأما هُنَّا ، وهِنَّا فللمكان البعيد ، وهناك للمكان البعيد ، تقول : جلست هُناك ، وثَمَّ – أيضًا – اسم إشارة المكان البعيد ، تقول : جلست ثَمَّ ، أي : في المكان البعيد . شرح الآجرومية للأزهري مع حاشية ابن الحجاج عليه (٨٥) .

(٦) نحو قوله تعالى : ﴿ فَمَن يَسْتَمِعِ ٱلْـَٔانَ يَجِدْ لَهُۥ شِهَابًا رَّصَدًا ﴾ [الجن : ٩] ، و ﴿ ٱلْـَٔانَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ ﴾ [الأنفال : ٦٦] .

(٧) إذا كان ظرفًا ، وهو ما أريد به اليوم الذى قبل يومك ، ولم يقرن بأل ، ولم ينكر بأن لم يرد به يوم من الأيام الماضية ، ولم يُكَسَّر ، ولم يصغر عند من يجيز تصغيره ، كالمبرد وابن برهان ، ونص سيبويه على أنه لا يصغر إذا كان كذلك بني على الكسر ، تقول : لقيته أمس ، وأجاز الزجاج والزجاجي بناءه =

ولم يضف ، وهذا الحكم مجمع عليه ، أما لو كان مقرونًا بـ « أل » أو مضافًا أو كان مبهمًا ؛ لكان معربًا إجماعًا [(١)] ، وأما المعين المجرد .

من أمارة التعريف ، واستعمل غير الظرف ، فمذهب الحجازيين [(٢)] بناؤه على الكسر من غير تفصيل ، وافترق بنو تميم فرقتين ، فبعضهم يعربه إعراب ما لا ينصرف في حالة الرفع ، كقول الشاعر :

٣٢٩ - اعْتَصِمْ بِالرَّجَاءِ إِنْ عَنَّ بَأْسُ ... وَتَنَاسَ الَّذِي تَضَمَّنَ أَمْسُ [(٣)]

= على الفتح واستدل الزجاجي بقول الشاعر :

لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا مُذْ أَمْسَا ... عَجَائِزًا مِثْلَ السَّعَالِي خَمْسَا [الرجز]

قال ابن مالك : (ومدعاه غير صحيح ؛ لامتناع الفتح في موضع الرفع ، ولأن سيبويه استشهد بالرجز على أن الفتحة في « مُذْ ، أمس » فتحة إعراب ، وهو لم يأخذ البيت من غير كتاب سيبويه ، فقد غلط فيما ذهب إليه ، واستحق ألا يعول عليه) وأجاز الخليل في (لقيته أمسِ) أن تكون الكسرة كسرة إعراب ، وأن الأصل : « لقيته بالأمس » فحذف الباء وأل ، وزعم قوم منهم الكسائي أنه ليس معربًا ولا مبنيًا ، بل هو محكي سمي بفعل الأمر من الأمس ، كما سمي بأصبح من الصباح ، فإذا قلت : لقيته أمس ، فمعناه : الذي كنت تقول فيه أمس ، وكثرت هذه الكلمة على ألسنتهم ؛ حتى صارت علمًا على اليوم الذي قبل يومك . شرح التسهيل لابن مالك (٢٢٣/٣ - ٢٢٤) ، وارتشاف الضرب (٢٤٨/٢ - ٢٤٩) ، وحاشية الصبان (٢٦٨/٣) .

(١) نحو : « مضى لقاءُ أمسٍ حَسَنٌ » لا تريد اليوم الذي قبل يومك ، فهذا نكرة ، وكذا إذا أضيف ، نحو: « أمْسُنَا طَيِّبٌ » وإذا كسّر ، نحو : « مرت لنا أُموسٌ طيبةٌ » جمع كفلوس ، وآمُس كأفلس ، وآماس كأوقات ، ومن العرب من يستصحب البناء مع « أل » كقوله :

وَإِنِّيَ وَقَفْتُ الْيَوْمَ وَالأَمْسِ قَبْلَهُ ... بِبَابِكَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ تَغْرُبُ

بكسر السين مع أنه موضع نصب عطفًا على اليوم وخرج علي أن « أل » زائدة لغير تعريف ، واستصحب معنى المعرفة فاستديم البناء ، أو أنها المعرفة ، وجر على إضمار الباء ، فالكسر إعراب لا بناء . ارتشاف الضرب (٢٤٩/٢) ، وحاشية الصبان (٢٦٨/٤) .

(٢) تقول : (ذهب أمسِ بما فيه ، وأحببت أمسِ ، وما رأيته مذ أمسِ) هذا على مذهب الحجازيين بالبناء على الكسر كما إذا كان ظَرفًا ، وتقول : (ذهب أمسُ بما فيه ، وكرهت أمسِ وما رأيته مذ أمسِ » بإعرابه إعراب ما لا ينصرف في الرفع ، والبناء على الكسر في الجر والنصب ، وهذا عند بعض بني تميم ، وأما بعضهم فيعربه إعراب ما لا ينصرف مطلقًا ، وقد أثبت القول الثاني المنسوب لبعض بني تميم ، أبو الحسن بن الباذش ، وهو قول ابن عصفور ، وابن مالك ، والشلوبين ، يقول : هذا خطأ ، وينسب لهم الأول فقط . وعلى مذهب بني تميم قول الراجز :

لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا مُذْ أَمْسَا ... عَجَائِزًا مِثْلَ السَّعَالِي خَمْسَا

شرح التسهيل (٢٢٣/٢) ، وارتشاف الضرب (٢٤٩/٢) ، والأشموني بحاشية الصبان (٢٦٧/٤) وانظر الكتاب (٢٨٣/٣ ، ٢٨٥) .

(٣) من الخفيف . قائله مجهول . أوضح المسالك (١٣٣/٤) ، والدرر (١٧٥/١) ، وشرح الأشموني (٥٣٧/٣) ، وشرح التسهيل لابن مالك (٢٢٣/٢) ، والمقاصد النحوية (٣٧٢/٤) =

ويبنيه على الكسر فيما عداها [٧٥/أ] [وبعضهم يعرب إعراب ما لا ينصرف مطلقًا][1] ومن بني جعله مضمنًا معنى حرف التعريف ، ومن منع الصرف جعله معدولًا عن المقرون بـ « أل » ، وهذا ما يتعلق بالظروف المبنية بناءً واجبًا .

الظروف جائزة البناء

وأما ما بناؤه جائز ، فاسم الزمان المبهم المحمول على « إِذَا ، وإِذْ » لكن إن ولي الاسم ما هو مبني كان بناؤه أرجح من إعرابه ، كقول الشاعر :

٣٣٠ - عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصِّبَا ... وَقُلْتُ أَلَمَّا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ [2]

وقول آخر :

٣٣١ - لَأَجْتَذِبَنْ مِنْهُنَّ قَلْبِي تَحَلُّمًا ... عَلَى حِينَ يَسْتَصْبِينَ كُلَّ حَلِيمِ [3]

= والهمع (٢٠٩/١) .

اللغة : عَنَّ : من عَنَّ يَعِنُّ بالكسر والضم في المضارع - عننًا : إذا عرض ، ويروى : « إن عز » بمعنى غلب . بأس : يروى : يأس . وتناس : أمر من التناسي ، وهو أن يرى من نفسه أنه نسيه . المقاصد النحوية (٣٧٢/٤) وتناس في المخطوط : « وسناها » .

المعنى : اعتصم بالأمل والصبر إن عن بأس أو يأس ، وتناس الذي اشتمل عليه أمس .

الشاهد : قوله : « أمسُ » ح حيث جاء معربًا إعراب ما لا ينصرف في حالة الرفع ، وهذه لغة لبعض بني تميم .

(١) تكملة يقتضيها السياق .

(٢) من الطويل . قائله النابغة الذبياني . ديوانه (٣٢) . الإنصاف (٢٩٢/١) ، وأوضح المسالك (٣/ ١٣٣) ، وخزانة الأدب (٤٥٦/٢) (٤٠٧/٣) (٥٥٠/٦ ، ٥٥٣) ، والدرر (١٨٧/١) ، وشرح الأشموني (٣١٥/٢) (٥٧٨/٣) ، شرح المفصل (١٦/٣) (٥٩١/٤) (١٣٧/٨) ، والهمع (٢١٨/١) .

اللغة : عاتبت : لمت . المشيب : زمن حلول الشيب في الرأس أو الشيب نفسه ، وهو في المخطوط : المسيب وقد صوب في حاشية المخطوط بالمشيب . أصح : من الصحو ، وهو خلاف السكر . ووازع : من وزعت الرجل عن الأمر كففته . شرح شواهد المغني للسيوطي (٨١٧/٢) .

المعنى : لقد عاتبت نفسي في زمن الشيب على ما فعلته في زمن الشباب ، وقلت : ألما أنتبه والشيب كاف عن اتباع الشهوات ؟ .

الشاهد : قوله : « حين » ؛ حيث بني على الفتح لإضافته إلى فعل بناؤه لازم ، ويجوز فيه الجر على الإعراب ، ولكن البناء أرجح .

(٣) من الطويل . قائله مجهول . أوضح المسالك (١٣٥/٣) ، وخزانة الأدب (٣٠٧/٣) ، والدرر (١٨٧/١) ، شرح الأشموني (٣١٥/٢) ، ومغني اللبيب (٥١٨/٢) ، الهمع (٢١٨/١) .

اللغة : تحلمًا : هو تكلف الحلم ، وهو الأناة . يستصبين : من استصبيت فلانًا إذا جعلته في عداد الصبيان . المقاصد النحوية (٤١٠/٣) ، وقيل : من أصبى فلان فلانًا إذا استماله . اللسان « صبا » . وهو في المخطوط : « يستصحبن » . =

فلك في « حين » في الشاهدين أن تبنيه على الفتح بإضافته للمبني ، ولك أن تخفضه على الأصل .

وإن وليه مبتدأ ، أو فعل معرب كان الإعراب أرجح من البناء ، مثال ما وليه مبتدأ قول الشاعر :

٣٣٢ - تَذَكَّرَ مَا تَذَكَّرَ مِنْ سُلَيْمَى ... عَلَى حِينَ التَّوَاصُلُ غَيْرُ دَانِ [1]

ومثال ما وليه فعل معرب ، قوله تعالى : ﴿ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ [المائدة : ١١٩] ، فيجوز لك في « حين » أن تجره وفي « يوم » أن ترفعه على الإعراب ، ولك أن تفتحها على البناء هذا مذهب الكوفيين [2] وأما البصريون فلا يرون في هذا إلا الإعراب ، ويشكل عليهم قراءة نافع ﴿ يَوْمَ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴾ [المائدة : ١١٩] [3] بالفتح ، وانفصلوا عن ذلك بأن الحركة إعرابية لا بنائية ، وهو منصوب على أنه ظرف لـ « هذا » الذي هو مفعول « قال » ، أو الخبر هذا

المعنى : لأجتذبن قلبي من هؤلاء النسوة متكلفًا الأناة على حين أنهن يستملن كل حليم ، أي : ثقيل العقل أو أنهن يعددن كل حليم يبعد عنهن صبيًا لم يقدر على مجاراتهن .

الشاهد : قوله : « حين » ؛ حيث بني على الفتح ؛ لإضافته إلى لازم البناء ، وهو المضارع المتصل به نون التوكيد ، وهذا حجة على من أنكر بناء المضارع في حالة اتصاله بنون التوكيد ، ويجوز الجر في « حين » ولكن البناء أرجح .

(١) من الوافر . قائله مجهول . أوضح المسالك (١٣٦/٣) ، والدرر (١٨٧/١) ، وشرح الأشموني (٣١٥/٢) ، والمقاصد النحوية (٤١١/٣) ، والهمع (٢١٨/١) .

اللغة : التواصل : المواصلة وعدم القطيعة ويروى : التراجع . المقاصد النحوية (٤١١/٣) .

المعنى : تذكر ما تذكر من سلمى في وقت أن التواصل بينهم غير قريب .

الشاهد : قوله : « حين » ، حيث روي بالوجهين البناء على الفتح والإعراب ؛ لإضافته إلى مبتدأ ، والإعراب أرجح ولم يجز البصريون غيره ، وأجاز الكوفيون الوجهين ، وتبعهم الفارسي ، وابن مالك ؛ إذ قال في الخلاصة ٣٧ : « وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يفنَّدَا » أي : لن يغلط ومثله [الطويل] :

أَلَمْ تَعْلَمِي يَا عَمْرَكِ اللَّهُ أَنَّنِي ... كَرِيمٌ عَلَى حِينَ الْكِرَامُ قَلِيلُ

الأشموني بحاشية الصبان (٢٥٧/٢) .

(٢) ارتشاف الضرب (٥٢٢/٢) ، وهمع الهوامع (٢١٨/١) ، وشرح التصريح (٤٢/٢) ، والأشموني بحاشية الصبان (٢٧٥/٢) ، وقد أيد ابن مالك رأي الكوفيين بالسماع ، كقراءة نافع ، وبالدليل العقلي ؛ إذ روى البيت المذكور : تذكر . . وغيره بالبناء والزمان في هذا داخل على ما هو معرب أصلًا ، وقد بني فبناء ما أضيف إلى جملة مصدرة بمعرب أصله البناء أحق وأولى . شرح التسهيل (٢٥٥/٣ ، ٢٧٥) .

(٣) وينظر : الإتحاف (٥٤٧/١) ، والنشر في القراءات العشر (٢٥٦/٢) .

المحذوف إن جعل « هذا » مبتدأ [١] .

ومن الزمان المحمول على « إذ » ما أضيف إليها ، كقوله تعالى : ﴿ وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ ﴾ [هود: ٦٦] ، وقوله تعالى : ﴿ وَهُم مِّن فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ ءَامِنُونَ ﴾ [النمل: ٨٩] [٢] وقوله تعالى : ﴿ لَوْ يَفْتَدِى مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ بِبَنِيهِ ﴾ [المعارج: ١١] [٣] فقرئ في الثلاثة بفتح « يوم » على البناء لإضافته للمبني وقرئ أيضًا على الخفض على الإعراب ، وهما معًا في السبعة ، كالفتح والرفع في : ﴿ يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴾ [المائدة: ١١٩] .

ومما هو جائز البناء لفظة « بَيْنَ » وهي من ظروف المكان وشاهدها ، قوله تعالى : ﴿ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾ [الأنعام: ٩٤] [٤] فقرئ برفع « بين » على الإعراب ، وبفتحها على البناء ، وهما أيضًا في السبعة ويشارك « بينًا » في جواز البناء لفظة « دُونَ » [٥] وهي – أيضًا – من ظروف المكان ، كقوله تعالى : ﴿ وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ ﴾ [الجن: ١١] فـ « دُونَ » مبتدأ والجار والمجرور قبله خبر ، ولم يسمع في المتواتر رفعه ، وإنما سمع الفتح ، ولو قرئ بالرفع على الابتدائية ؛ لكان له وجه ، كقول الشاعر :

٣٣٣ - أَلَمْ تَرَيَا أَنِّي حَمَيْتُ حَقِيقَتِي وَبَاشَرْتُ حَدَّ الْمَوْتِ وَالْمَوْتُ دُونُهَا [٦]

---

(١) والتقدير : « هذا وقع أو يقع في يون ينفع » ويقرأ بالتنوين رفعًا علي أنه خبر كقراءة الجماعة ويقرأ بالتنوين نصبًا عَلَى أنه ظرف كقراءة نافع والجملة علي القراءتين في محل رفع أو نصب صفة لـ « يوم » . الفتوحات الإلهية (٣٢٧/١) .

(٢) سبق تخريجها .

(٣) وقراءة الفتح هي قراءة المدنيين – نافع وأبي جعفر – والكسائي وقراءة الكسر قراءة الباقيين . النشر في القراءات العشر (٢٨٩/٢) .

(٤) بالفتح قرأ المدنيان – نافع وأبو جعفر – والكسائي وحفص ، وبالرفع قرأ الباقون . الإتحاف (٢/ ٢٢- ٢٣) ، والنشر في القراءات العشر (٢/ ٢٦٠) . وقيل « بين » ظرف ، والفاعل ضمير مستتر راجع إلى مصدر الفعل أي : لقد وقع التقطع أو إلى الوصل ؛ لأن ﴿ وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَآءَكُمُ ﴾ [الأنعام: ٩٤] يدل علي التهاجر وهو يستلزم عدم التواصل أو هو راجع إلى ﴿ مَّا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾ [الأنعام: ٩٤] على أن الفعلين تنازعاه . مغني اللبيب /٦٧٠ .

(٥) « دون » إذا كانت بمعنى « ردئ » فليست بظرف حكى سيبويه « هذا ثوبٌ دونٌ » . الكتاب (٤١٠/١) ومثال ظرفيتها : « جلست دوُن زيدٍ ، وزيد دونك في الشرف ولا يتصرف فيها بغير « من » . ارتشاف الضرب (٢٦٢/٢) .

(٦) من الطويل . قائله موسى بن جابر . الدرر (١٨٢/١) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٣٧١) وشرح شذور الذهب (١٠٦) والهمع (٢١٣/١) .

اللغة : الحقيقة : ما يجب علي الرجل أن يحيمه . والموت دونها : دون الحقيقة . الدرر (٧٢/١) .

المعنى : ألم تريا أني دافعت عن حقيقتي ولم يمنعني مباشرة الموت والتعرض له من ذلك .

الشاهد : قوله : « دونها » ؛ حيث رفعت علي الإعراب وهي خبر عن « الموت » وهذا جائز .

والرواية برفع « النون » ويجوز في « بين ، ودون » في الآيتين أن ينتصبا [١] على الظرفية وهذا الوجه أولى من دعوى البناء .

مما هو جائز البناء من غير الظروف

ومما هو جائز البناء لكنه غير ظرف لفظة « مِثْل » في قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴾ [الذاريات : ٢٣] [٢] فقرأه أبو بكر والأخوان بالرفع على الإعراب صفة لـ « حق » وقرأه الباقون بالفتح [٧٥/ب] على البناء . ولما كان بين الظروف والحال مشاركة باعتبار أن كُلًّا منهما ملاحظ فيه معنى « في » أردف المصنف الظرف بالحال لذلك فقال :

الحال

« الحال هو : الاسم المنصوب المفسر لما انبهم من الهيئات ... إلخ » [٣] .

وأقول : الخامس من المنصوبات « الحال » وهو ضربان : مؤكِّدة [٤] ومؤسِّسة .

مؤكدة ومؤسسة

فالمؤكدة ما يستفاد معناها بدونها ، وهي ثلاثة اقسام :

مؤكدة لصاحبها ومؤكدة لعاملها ومؤكدة لمضمون جملة ، مثال المؤكدة لصاحبها قوله تعالى : ﴿ لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ﴾ [يونس : ٩٩] فـ « مَنْ » عامٌّ قد قوى ذلك العموم بـ « كُلُّهم »ثم قوى ثانيًا بـ « جميعًا » الذي هو حال من

(١) في المخطوط : « أن ينتصب » .

(٢) والأخوان هما حمزة والكسائي . وبه قرأ خلف . الإتحاف (٤٩٢/٢) ، والنشر في القراءات العشر (٣٧٧/٢) ، والبحر المحيط (١٣٦/٨) ، وفي المخطوط : « مثل أنكم تنطقون » من دون « ما » سهوًا ، وزعم ابن مالك أن ذلك لا يكون في « مثل » لمخالفتها للمبهمات ، فإنها تثنى وتجمع ، كقوله تعالى : ﴿ إِلَّآ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم ﴾ [الأنعام : ٣٨] ، وقول الشاعر [البسيط] :

وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِندَ اللَّهِ مِثْلَانِ

وزعم أن « حقًّا » اسم فاعل من حق يحق ، وأصله : « حاقّ » فقصر ، كما قيل : برّ ، وسرّ ، ونمّ ، ففيه ضمير مستتر ، ومثل : حال منه . شرح التسهيل لابن مالك (٢٦٣/٣) ، ومغني اللبيب (٦٧١) .

(٣) « ... نحو قولك : جاء زيد راكبًا ، وركبت الفرس مسرجًا ، ولقيت عبد الله راكبًا ، وما أشبه ذلك . ولا يكون الحال إلا نكرة ولا يكون إلا بعد تمام الكلام ، ولا يكون صاحبها إلا معرفة » . الآجرومية (٢٤) .

(٤) قال : (وهو ضربان) على التذكير ، ثم قال : (مؤكدة ، مؤسسة) بالتأنيث على اعتبار أن « الحال » يؤنث ويذكر .

« من » ، ومن جعل (١) هذا المثال من الحال المؤكدة لعاملها ، فقد وهم ، ومثال المؤكدة لعاملها قوله تعالى : ﴿ وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾ [النساء: ٧٩] ، وقول الشاعر :

٣٣٤ - أَصِخْ مُصِيخًا لِمَنْ أَبْدَى نَصِيحَتَهُ ... وَالْزَمْ تَوَقِّيَ خَلْطِ الجِدِّ بِاللَّعِبِ (٢)

وهذه (٣) الحال مساوية لعاملها لفظًا ومعنى ، وأما المؤكدة لعاملها من حيث المعنى فقط ، فقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَعْثَوْاْ فِي ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾ [البقرة: ٦٠] ، وقوله تعالى : ﴿ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا ﴾ [النمل: ١٩] . (٤) ، ومثال الحال المؤكدة لمضمون جملة قولك : « زيد أبوك عطوفًا » (٥) وقول الشاعر :

٣٣٥ - أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي ... وَهَلْ بِدَارَةَ يَا لَلنَّاسِ مِنْ عَارِ (٦)

وشرط الجملة أن تعقد من اسمين جامدين معرفتين ، والحال المؤكدة لمضمون

---

(١) كابن الناظم في شرح الألفية (٣٣٣) ؛ حيث قال : (أما ما يؤكد عامله ، فالغالب فيه أن يكون وصفًا موافقًا للعامل معنى لا لفظًا ؛ نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَعْثَوْاْ فِي ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ جَآنٌّ وَلَّىٰ مُدْبِرًا وَلَمْ يُعَقِّبْ ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَءَامَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ﴾) .

(٢) من البسيط . قائله مجهول . أوضح المسالك (٣٤٢/٢) ، وشرح الأشموني (٢٥٥/١) ، وشرح عمدة الحافظ (٤٤٠) ، والمقاصد النحوية (١٨٥/٣) .

اللغة : أصخ من أصاخ ، أي : استمع . أبدى : أظهر . التوقي : التحفظ والتحرز . الجد : ضد الهزل . المقاصد النحوية (١٨٦/٣) .

المعنى : استمع لمن أظهر لك نصيحته ، ولا تخلط الجد بالهزل .

الشاهد : قوله : « مصيخًا » ؛ حيث وقعت حالًا من الضمير في « أصِخ » ، وهي مؤكدة لعاملها لفظًا ومعنًى .

(٣) في المخطوط : « هذا » ، والأفضل ما أثبت لمناسبة السياق .

(٤) فالتبسم نوع من الضحك .

(٥) المؤكدة لمضمون الجملة تأتي ، لتوكيد بيان يتعين ، نحو : هو زيد معلومًا ، و كالبيت - أنا ابن دارة ... - أو فخر نحو : أنا فلان بطلًا شجاعًا ، أو تعظيم نحو : هو فلان جليلًا مهابًا أو تحقير ، نحو : هو فلان مأخوذًا مقهورًا أو تصاغر ، نحو : أنا عبدك فقيرًا إليك أو وعيد نحو : أنا فلان متمكنًا منك أو معنى غير ذلك ، نحو : هو الحق بينًا وزيد أبوك عطوفًا . شرح الألفية لابن الناظم (٣٣٥ - ٣٣٦) .

(٦) من البسيط . قائله سالم بن دارة . خزانة الأدب (٤٦٨/١) (١٤٥/٢) (٢٦٥/٣ - ٢٦٦) ، والخصائص (٢٦٨/٢ ، ٣١٧ ، ٣٤٠) (٦٠/٣) ، والدرر (٢٠٢/١) ، وشرح الأشموني (٢٥٥/١) ، وشرح ابن عقيل (٢٧٧/٢) ، وشرح المفصل (٦٤/٢) ، والكتاب (٧٩/٢) ، والمقاصد النحوية (١٨٦/٣) ، والهمع (٢٤٥/١) .

اللغة : دارة : جد لسالم ، وهو سالم بن مُسامع بن شريح بن يربوع بن كعب ، ويربوع هذا هو دارة سمي بذلك ؛ لأنه لما قتل من قتل ابن عمه ، وكان اسم من قتله كعبًا فوصفت بنت كعب لقومها يربوعًا عندما سألوها من قتل أبوها ، فقالت : غلام من بني جشم كأن وجه دارة القمر . معروفًا بها : يروى : معروفًا لها .

المعنى : أن مفاخرهم مشهورة واضحة ، وشرفهم معروف عند الناس . شرح سيبويه لابن السيرافي (٤٧٧/١) .

الشاهد : قوله : « معروفًا » حيث وقع حالًا مؤكدة لمضمون الجملة قبله .

جملة لا تتقدم عليها ، ولا يكون عاملها إلا مضمرًا .

وأما الحال المؤسِّسة ، فهي التي لا يستفاد معناها بدونها [(١)] .

والحال مطلقًا : وصف فضله مذكور لبيان الهيئة . فخرج بذكر « الوصف » « القَهْقَرَى » في « رَجَعَ القهقرى » فإنه مفعول مطلق وليس بحال ، وبذكر « الفضلة » [(٢)] « الخبر » مثاله : قولك : « زيد قائم » ، وبقولنا : « مذكور لبيان الهيئة » نعت المنصوب والمجرور ، مثال : « رأيت رجلًا راكبًا ، ومررت برجل راكب » فإنهما سيقا ؛ لتخصيص الرجل بالركوب لا لبيان الهيئة ، لكن الهيئة مستفادة منهما بطريق اللزوم ، ولا بد في الحال أن تكون بمعنى « في » ليحصل كمال الفرق بينها وبين التمييز ؛ فإن التمييز ليس بمعنى « في » بل بمعنى « من » .

الحال مشتقة وجامدة

ثم الحال تارة تكون مشتقة ، أي : مأخوذة من غيرها ، والمراد بالمشتق هاهنا اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، وأفعل التفضيل ، كما ينبئ عنه التعريف ، وتارة تكون جامدة ، والمشتق هو الأصل ، مثال المشتق : « جاء زيد راكبًا ، وضربت اللِّصَّ مكتوفًا » وتأتي جامدة مؤولة بالمشتق في ثلاث مسائل : **الأولى** : أن تدل على ترتيب مثل : « ادخلوا رجلًا رجلًا » [(٣)] **الثانية** : أن تدل على تشبيه ، مثل : « كَرَّ زيد أسدًا » .

---

(١) وتسمى مبنية ؛ لأنها تبين هيئة صاحبها كـ « جاء زيد راكبًا » ، فلا يستفاد معنى الركوب إلا بذكر راكبًا . شرح التصريح (١/٣٨٧) .

(٢) لا يقدح في جعله فضلة عدم الاستغناء عنه في بعض المواضع ، نحو : ﴿ وَإِذَا بَطَشْتُم بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ ﴾ [الشُّعَرَاء: ١٣٠] كما لا يقدح في العمدة عروض الاستغناء عنه . همع الهوامع (١/٢٣٦) .
وقد زعم ابن مالك أن الحال قد تجر بباء زائدة ، كقول بعض فصحاء طيئ [البسيط] :

كَائِنْ دُعِيتُ إِلَى بَأْسَاءَ دَاهِمَةٍ فَمَا انْبَعَثْتُ بِمَزْءُودٍ وَلَا وَكِلِ

- بمزءود : مذعور - قال أبو حيان : (وما استدل به لا حجة له فيه) . شرح التسهيل لابن مالك (٢/٣٢٢) ، وارتشاف الضرب (٢/٣٣٤) .

(٣) ومثله . أَوَّلَ أَوَّلَ ، أي : مرتبين ، وعلَّمته الحساب بابًا بابًا « أي : مفصلًا ، وأُوِّلت ؛ لأن الحال بمنزلة الخبر ، وأصل الخبر أن يكون نكرة ، والمخبر عنه معرفة لتصح الفائدة ؛ وذهب الزجاج إلى أن الثاني توكيد للأول ، وذهب ابن جني إلى أنه صفة للأول ، والأصل : « بابًا ذا باب » فحذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه ، وعامل النصب قال الفارسي هو الأول ، وذهب أبو حيان إلى أن العامل في الاثنين هو العامل السابق عليهما . ارتشاف الضرب (٢/٣٣٤ - ٣٣٥) ، والتهذيب الوسيط في النحو لابن يعيش الصغاني (٢١٦) ، وهمع الهوامع (١/٢٣٧) .

الثالثة : أن تدل على مفاعلة ، مثل : « كلمته فَاهُ إلى فِيَّ » ومؤول الأولى بـ « مرتبين » .

والثانية بـ « شجاعًا » ، والثالثة بـ « مُشَافهةً » وتأتي جامدة غير مؤولة في سبعة :

إحداها : أن [٧٦/أ] تكون موصوفة وتسمى « موطئة » كقوله تعالى : ﴿ فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴾ [مريم : ١٧] ، والحال في الحقيقة هو الثاني ، وإنما جاء الأول حالًا موطئة له .

ثانيتها : أن تدل على سعر ، نحو : « بعته مُدًّا بكذا » [**الثالثة** : أن تدل على عدد ، نحو : ﴿ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾ [الأعراف : ١٤٢] »[(١)]] **الرابعة** : أن تدل على طور واقع فيه تفضيل[(٢)] مثل : « هذا بُسْرًا أطيبُ منه رُطْبًا »[(٣)] . **الخامسة والسادسة** : أن تكون فرعًا لصاحبها أو أصلًا له ، فالأولى كقوله تعالى : ﴿ وَتَنْحِتُونَ ٱلْجِبَالَ بُيُوتًا ﴾ [الأعراف : ٧٤][(٤)] والثانية كقوله تعالى حكاية[(٥)] : ﴿ ءَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا ﴾ [الإسراء : ٦١][(٦)] . **السابعة** : أن تكون نوعًا منه ، مثل : « هذه ماشيتُك إبلًا »[(٧)] وإنما أولت الثلاثة الأول ؛ لإمكان ذلك فيها بغير كلفة بخلاف غيرها ، فإن في تأويله كلفة فلذلك لم يؤول .

الحال منتقلة ولازمة

والأصل أيضًا في الحال أن تكون منتقلة[(٨)] مثل : « أقبل زيد فرحًا » ، وتأتي **لازمة في ثلاث مسائل** :

إحداها : أن يدل عاملها على تجدد صاحبها ، مثل : « خَلَقَ اللَّهُ الزَّرَافَةَ يَدَيْهَا أَطْوَلَ مِنْ رِجْلَيْهَا » فـ « الزرافة » مفعول ، و « يديها » بدل بعض ، و « أطول » حال ملازمة[(٩)] . **الثانية** : أن تدل على تأكيد كقوله تعالى : ﴿ قَآئِمًا بِٱلْقِسْطِ ﴾ [آل عمران : ١٨][(١٠)] ومنها عن صاحب التوضيح[(١١)] : قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ

---

(١) وما بين المعقوفين تكملة يقتضيها السياق . (٢) في المخطوط : « تفضيلًا » .

(٣) « بسرًا » حال من الضمير في « أطيب » ، و « رُطَبًا » حال من الضمير المجرور (بمن) .

(٤) وكقولهم : هذا حديدُك خاتمًا . (٥) تكملة يحسن بها السياق .

(٦) وكقولهم : « هذا خاتمك حديدًا ، وهذه جُبَّتُك خَزًّا » .

(٧) ومثله : « هذا مالك ذهبًا » .

(٨) في المخطوط : منقلبة ، وهي تؤدي المعنى لكن « منتقلة » أفضل .

(٩) وتروى : « يداها أطولُ » بالرفع مبتدأ : وخبر ، والجملة حال ولا تتعين الحالية في هذا المثال ؛ لجواز الوصفية لأن « الزرافة » معرف بأل الجنسية . شرح التصريح (٣٦٨/١) .

(١٠) وهو حال من فاعل « شهد » وهو لفظ الجلالة .

(١١) أوضح المسالك (٢٩٧/٢) .

إِلَيْكُمُ ٱلْكِتَٰبَ مُفَصَّلًا ﴾ [الأنعام: ١١٤] . قال [١] : (وهم ابن الناظم [٢] ؛ حيث مثل بهذه الآية لما دل عامله على تجدد صاحبه) ، والظاهر أن هذا الوهم ليس بصحيح ؛ لأن مراد الشارح [٣] .

دلالة العامل على تجدد الصاحب من حيث النزول لا من حيث الذات ، وهذه المسألة شهيرة عند أهل الكلام ، فكيف يخفى على الشارح رحمه الله مع جلالة منصبه حتى يظن أن القرآن حادث ، ويبعد كل البعد أن يكون رأيه رأي المعتزلة [٤] .

فصل : الحال نفس صاحبها في المعنى ، فلذلك جاز « جاء زيد راكبًا » وامتنع « جاء رُكُوبًا » : لصدق الراكب على « زيد » لدلالته على الذات ، وقد جاءت مصادر أحوالًا بقلة في المعارف ، نحو : « اجتهد وَحْدَكَ وأَرْسَلَهَا العِرَاكَ » وبكثرة في النكرات ، نحو « قتلته صَبْرًا [٥] وجاء رَكْضًا ، وطلع بَغْتَةً » ومع كثرته ليس بمقيس ، وقاسه المبرد [٦] في ما كان نوعًا لعامله كـ « جاء سُرعةً » ، وجعله ابن مالك [٧]

---

(١) أي : ابن هشام . أوضح المسالك (٢/٢٩٧) .

(٢) في شرح الألفية لابن الناظم (٣١٢) . (٣) ابن الناظم .

(٤) المعتزلة علي أن القرآن كلام محدث مخلوق . الملل والنحل للشهرستاني (١/٥٨) ، والأئمة الأربعة للدكتور / مصطفى الشكعة (٧٩٧ - ٧٩٨) .

(٥) مثله : ﴿ ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا ﴾ [البقرة: ٢٦٠] ، و ﴿ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً ﴾ [البقرة: ٢٧٤] ، و ﴿ وَٱدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ [الأعراف: ٥٦] ، و ﴿ إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا ﴾ [نوح: ٨] وأتيته مشْيًا وعَدْوًا ، ولقيته فجأة ومفاجأة ، وكفاحًا ومكافحة ، وعيانًا ، وكلمته مشافهة ، وأعطيته المال نقدًا ، وأخذت ذلك عنه سماعًا وسمعًا ، ووردت الماء التقاطًا ، وقد أجمع النحويون على أنه لا يستعمل من هذه المصادر إلا ما استعملته العرب ، ولا يقاس عليه غيره ، فلا يجوز : جاء زيد بكاءً ، ولا ضحك زيد بكاءً ؛ وأجاز المبرد القياس قيل : مطلقًا ، وقيل فيما هو نوع للفعل ، نحو : أتيته سُرعةً ، وعن سيبويه : لا يحسن أتيته سُرعةً ، ولا رُجْلةً ، بل حيث سمع ، واختلف النحويون في تخريج هذه الكلمات المسموعة ، فقال البصريون وسيبويه - وعليه الشارح - : إنها مصادر في موضع الحال مؤولة بالمشتق ، أي : ساعيًا وراكضًا ، ومفاجئًا ، ومسرًّا ومعلنًا ، وخائفين وطائعين ، ومهاجرًا ومصبورًا ، وكذا الباقي ، وقال بعضهم : هي مصادر على حذف مضاف ، أي : إتيان رَكْضٍ ، وسَيْرَ عَدْوٍ ولقاءَ فجأةٍ ، وإرسال العِرَاكِ ، وصلبَ جَهْدِك ، ورجوعَ عَوْدِه ، ومجيء الجماء ، وقيل : هي أحوال على حذف مضاف ، أي : ذا سعي ، وذا فجأة ، وقيل : هي مفاعيل مطلقة للأفعال السابقة نوعية وعليه الكوفيون ، وقيل : هي مفاعيل مطلقة لفعل مقدر من لفظها ، وذلك الفعل هو الحال أي : أتيت أركض ركضًا ، وطلع يبغت بغته ، وهكذا . الكتاب (١/٣٧٠) ، وشرح التسهيل لابن مالك (٢/٣٢٨ - ٣٢٩) ، وارتشاف الضرب (٢/٢٤٢) ، وهمع الهوامع (١/٢٣٨) ، وشرح الألفية لابن الناظم (٣١٦ - ٣١٧ - ٣١٨) .

(٦) المقتضب (٣/٢٣٤ ، ٢٦٩) (٤/٣١٢) .

(٧) التسهيل (١٠٩) ، وشرح الألفية لابن الناظم (٣١٧ - ٣١٨) .

وولده قياسًا في ثلاث مسائل :

إحداها : أن يقع بعد خبر مقرون بـ « أل » الدالة على الكمال ، نحو : « أنت الرجل علمًا » .

الثانية : أن يقع بعد خبر شبه به مبتدؤه ، نحو : « زيد حاتم جودًا »

الثالثة : أن يقع بعد « أما » ، نحو : « أما علمًا فعالم » [1] .

وإذا وقعت المصادر أحوالًا نكرة كانت أو معرفة ، فلا بد من تأويلها بأوصاف يصح حملها على صاحب الحال ، فيؤول « وَحْدَكَ » بـ « منفردًا » ، و « العراك » بـ « معتركة » و « صبرًا » بـ « مصبورًا » ، أي : محبوسًا ، وبغته بـ « مباغتًا » وعلى هذا فقس .

ومذهب البصريين [2] أن الحال لا يكون معرفة ، فإن جاءت كذلك وجب تأويلها بنكرة ، فيجب تأويل « الجمَّاءَ الغَفِيرِ » [3] من « جاءوا [٧٦/ب] الجمَّاء الغَفِيرَ »

---

(١) أصل هذا المثال أن رجلًا وصف عنده شخص بعلم ، وبغيره ، فقال للواصف : أما علمًا فعالم ، كأنه منكر ما وصف به من غير العلم ومعترف بالعلم ، والتقدير : مهما يذكر شخص في حال علم ، فالمذكور عالم ، وصاحب الحال نائب الفاعل « شخص » ، والعامل « يذكر » ، ويجوز أن يكون العامل ما بعد الفاء إذا كان يصلح للعمل فيما قبلها والحال على هذا مؤكدة ، والتقدير مهما يكن من شيء ، فالمذكور عالم في حال علم ، فلو كان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها تعين نصبه بفعل الشرط المقدر بعد أما ، نحو : أما علمًا فلا علم له ، وأما علمًا فإن له علمًا ، وأما علمًا فهو ذو علم ؛ لأن المصدر لا يعمل في متقدم ، والمصدر المعرف التالي « أما » يرفعه التميميون ، وينصبه ويرفعه الحجازيون ، وهو عند سيبويه مفعول له مثل : أما العلمُ فعالم بالعلم ، وأما العلمَ فعالم بالعلم ، ويعربه الأخفش هو والمنكر مفعولًا مطلقًا مؤكدًا ، والعامل فيه ما بعد الفاء ، والتقدير : مهما يكن من شيء ، فالمذكور عالمٌ علمًا ، ويعرب الكوفيون المنكر والمعرف مفعولين بهما والتقدير : مهما تذكر علمًا ، فالذي وصفت عالمٌ ، واختاره ابن مالك في شرح التسهيل (٢/ ٣٣٠) ، ويلتزم الحجازيون نصب المنكر ، ويرفعه وينصبه التميميون . الكتاب (١/ ٣٨٤- ٣٨٥) ، وشرح الألفية لابن الناظم (٣١٧ - ٣١٨) ، وشرح التصريح (٣٧٤/١) .

(٢) همع الهوامع (٢٣٩/١) .

(٣) الجماء الغفير : جماعة الناس ، أي : الجماعة الكثيرة الساترة لوجه الأرض لكثرتها ، وقيل بيضة الرأس سميت جماء ؛ لأنها ملساء ، ووصفت بالغفير ، ولأنها تغفر أي : تغطي الرأس ، وكان القياس أن يقال : الجمَّ الغفيرَ أو الجمَّاءَ الغفيرةَ ، لكنهم أنثوا الموصوف على معنى الجماعة و، ذكروا الوصف حملًا لفعيل بمعنى فاعل على فعيل بمعنى مفعول . لسان العرب « جمم » ، وشرح التصريح (٣٧٣/١) ، وينظر : جمهرة الأمثال للعسكري (٢٥٥/١) وفيه : جاءوا جمًّا غفيرًا ، وجاءوا جمًّا غفيرةً ، وهو عند سيبويه اسم موضوع موضع المصدر الواقع حالًا ، أي : مررت بهم جمومًا غفيرًا ، وجعله غيره مصدرًا ، ومذهب المبرد والأخفش أنها أسماء وليست بأحوال ، إنما الأحوال هي العوامل الناصبة المضمرة ، فبعضهم قدرها أفعالًا ، وهو مذهب الفارسي ، وبعضهم قدرها أسماء مشتقة من تلك الأفعال ، فيكون التقدير : أرسلها تعترك أو معتركة العراك في : أرسلها العِراكُ مثلًا ، وذهب ثعلب إلى أن الجمَّاءَ الغفيرَ =

بـ « جميعًا » و « عَوْدَه » من « رَجَعَ عَوْدَهُ على بَدْئِهِ » [1] بـ « عائدًا » و « الأذل » بـ « ذليلًا » في قراءة من قرأ : ﴿ لَيَخْرُجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ ﴾ [المنافقون : ٨] [2] .

بفتح الياء . والكوفي [3] لا يوجب مجيء الحال نكرة ، نعم الأولى عنده ذلك ، فما ورد من معرفة لا يجب تأويله عنده .

فَصْلٌ : الأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة ، ونكرة بمسوغ كثيرًا ، فمن المسوغات الإضافية ، كقوله تعالى : ﴿ فِيٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً ﴾ [فصلت : ١٠] فـ « سواءً » حال ، و « أربعة » صاحبها ، وهو نكرة ، وسوغت إضافته إلى الأيام مجيء الحال منه ، ومنهم من أعرب « سواء » مفعولًا مطلقًا [4] فلا يكون مما نحن فيه ، ومن مسوغات مجيء الحال من النكرة وصفها ، كقول الشاعر :

٣٣٦ - نجيت يَا رَبُّ نُوحًا واسْتَجَبْتَ لَهُ   فِي فُلُكٍ مَاخِرٍ فِي الْيَمِّ مَشْحُونَا [5]

فـ « مشحونًا » حال من « الفلك » الذي هو نكرة وجاءت الحال منه لوصفه بـ « الماخر » قبل ، وليس من الحال الآتية من النكرة لوصفها ، قوله تعالى : ﴿ فِيهَا يُفْرَقُ

= منصوب على المدح لا حال ، وأجاز ابن الأنباري « مررت بإخوتك الجَمَّاءُ الغفيرُ » بالرفع على التقدير : هم وقال الكسائي : (العرب تنصبه في التمام وترفعه في النقصان) أي : عند تمام الكلام تنصبه « والعراك » في أرسلها العراك منصوب عند الكوفيين على أنه مفعول ثان لأرسل على تضمنيها معنى « أورد » وهو عند ابن الطراوة صفة لمصدر محذوف أي : « الإرسالَ العِرَاكَ » الكتاب (٣٧٥/١) ، وارتشاف الضرب (٣٣٧/٢ - ٣٣٨) .

(١) وعند الكوفيين منصوب على المصدرية ، أي : عاد عوده . ارتشاف الضرب (٣٣٩/٢) .

(٢) وينظر التبيان في إعراب القرآن (٢٦٢/٢) ، وإعراب القراءات الشواذ (٩٠/٣) ، ومختصر ابن خالويه (١٥٧) .

(٣) أجاز الكوفيون أن تأتي الحال معرفة إذا كان فيها معنى الشرط ، نحو : عبد اللّٰه المحسنَ أفضلُ منه المسيءَ ، وعبد اللّٰه عندنا الغنيَّ ، فأما الفقيرُ فلا ، وأنت زيدًا أشهر منك عمرًا ، أي : إذا أحسن ، وإذا استغنى ، وإذا تسمَّيت زيدًا ، وكذلك أجاز ذلك يونس والبغداديون . ارتشاف الضرب (٣٣٧/٢) ، وهمع الهوامع (٢٣٩/١) .

(٤) أي : استوت استواء . التبيان في إعراب القرآن (٢٢١/٢) .

(٥) من البسيط . قائله مجهول . أوضح المسالك (٣١٢/٢) ، وشرح ابن عقيل (٢٥٩/٢) ، والمقاصد النحوية (١٤٩/٣) .

اللغة : في فلك : أي سفينة ، وهو بضم الفاء وسكون اللام ، ولكن ضم لامه هنا للضرورة ، وهو للواحد والجمع ويذكر ويؤنث . ماخر : الذى يشق الماء . مشحونًا : من شحنت السفينة ملأتها : أي مملوءة . المقاصد النحوية (١٤٩/٣) .

المعنى : ظاهر .

الشاهد : « مشحونًا » ؛ حيث وقع حالًا من « فُلُك » وهو نكرة ، وإنما ساغ ذلك لوصفه بـ « مَاخِرٍ » .

كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ۝ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ ﴾ [الدخان: ٤، ٥] ، وعلل بأن الحال لا يأتي من المضاف إليه إلا في ثلاثة [١] مواضع :

أحدها : كون المضاف بعضًا من المضاف إليه .

ثانيتها : كونه كبعضه معنى في صحة الاستغناء عنه بالمضاف إليه .

ثالثتها : كون المضاف صالحًا ؛ لأن يعمل عمل الأفعال ، وليس شيء منها صالحًا هنا [٢] أما الأول والأخير فظاهر ، وأما الثاني فلأنه لو قيل : « فيها يُفَرقُ أَمْرٌ حكيمٌ » لم يصح ؛ إذ المعنى فرق كل الأمور لا أمرًا مبهمًا [٣] ، وأجاز ابن مالك [٤] وطائفة أن يكون « أمرًا » حالًا من « أمر » لوصفه بـ « حكيم » وقيل : « أمرًا » [٥] مفعول به على سبيل التجوز ، وقيل : هو مفعول مطلق ، وقيل : في محله ، ومن المسوغات أن تقع النكرة بعد نفي ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴾ [الحجر: ٤] ، فجملة « لها كتابٌ معلومٌ » في محل نصب على الحال من « القرية » ؛ لوقوعها بعد النفي ومن أعرب [٦] الجملة صفة لـ « قرية » فقد وهم ؛ لأن الصفات لا تقترن بالواو [٧] .

ويجري مجرى النفي النهي والاستفهام الإنكارى ، مثال النهي : قول الشاعر :

٣٣٧ - لا يَرْكَنَن أَحَدٌ إلى الإِحْجَامِ يَوْمَ الوَغَى مُتَخَوِّفًا لِحِمَامِ [٨]

---

(١) في المخطوط : « ثلاث » دون تاء . (٢) في الآيتين .

(٣) في المخطوط : « لا أمر مبهم » .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك (٣٣١/٢) . وكذلك فعل ابنه في شرح الألفية (٣١٩) ، وجعله ابن مالك في شرح الكافية (٧٣٧/٢) من التخصيص بالإضافة .

(٥) « أمرًا » قيل في نصبه : إنه مفعول به لأخص محذوفًا ، أو لـ « منذرين » في الآية السابقة أو « لأنزلناه » في الآية السابقة على البدلية من الهاء ، وقيل : إنه مفعول مطلق ، والتقدير : « أمرنا أمرًا » ، وقيل : هو في محل المفعول المطلق والتقدير : « يفرق فرقًا من عندنا » ، وقيل : هو مفعول له ، والعامل فيه « أنزلناه أو منذرين أو يفرق » . التبيان في إعراب القرآن (٢٢٩/٢) ، وشرح التصريح (٣٧٦/١) .

(٦) أعربها الزمخشري في الكشاف (٥٤٨/٢ ، ٥٤٩) صفة لقرية ، وجعل الواو لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف ، وجعلها كالواو في قولهم : « جاء زيد عليه ثوب ، وجاءني وعليه ثوب » ورد هذا القول ابن مالك بخمسة وجوه تدور حول أن الصفة غير الحال ، فلا تقاس عليه ، وأن الواو فصلت الأول من الثاني ، وقد تبع الزمخشري في هذا القول ابن هشام الخضراوي . شرح التسهيل لابن مالك (٢٠٣/٢) ، وشرح التصريح (٣٧٧/١) .

(٧) يقصد بالصفات الصفات الأول خلافًا لمن أجاز ذلك .

(٨) من الكامل : قائله قطري بن الفجاءة . ديوانه (١٧١) . أوضح المسالك (٣١٤/٢) ، وخزانة =

ومثال الاستفهام قول الآخر :

٣٣٨ - يَا صَاحِ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقِيًا فَتَرَى ... لِنَفْسِكَ الْعُذْرَ فِي إِبْعَادِهَا الْأَمَلَا (١)

ومن مسوغات مجيء الحال من النكرة تقدمها عليها ، كقول الشاعر :

٣٣٩ - لِمَيَّةَ مُوحِشًا طَلَلُ ... يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ (٢)

والأصل : « طَلَلٌ مُوحِشٌ » برفع « موحش » على أنه صفة لـ « طَلَلٌ » لكن لما تقدم نعت النكرة عليها انتصب على الحال (٣) .

= الأدب ١٠/١٦٣) ، والدرر (١/٢٠٠) ، وشرح الأشموني (١/٢٤٧) ، وشرح ابن عقيل (٢/٢٦٢) ، وشرح عمدة الحافظ (٤٢٣) ، والهمع (١/٢٤٠) .

اللغة : لا يركنن : من رَكَنَ يركُن ، وركِن يركَن ، وركَن يركَن لغة متداخلة ، إذا مال ، الإحجام : النكوص والتأخر . الوغى : الحرب . لحمام : في المخطوط بحمام وهو الموت . المقاصد النحوية (٣/١٥١) .

المعنى : لا يميلن أحد إلى التأخر ، والقعود يوم الحرب خوفًا من الموت .

الشاهد : قوله : « متخوفًا » ؛ حيث وقع حالًا من « أحد » وهو نكرة ، وساغ ذلك لوقوعه في سياق النهي .

(١) من البسيط : قائله رجل من طيىء . أوضح المسالك (٢/٣١٦) ، والدرر (١/٢٠١) ، وشرح الأشموني (١/٢٤٧) ، وشرح ابن عقيل (٢/٢٦١) ، وشرح عمدة الحافظ (٤٢٣) ، والهمع (١/٢٤٠) .

اللغة : يا صاح : يا صاحبي ، فرخم هل حم : هل قدر ومنه حُمَّة الفراق ، أي ما قدر وقضى . المقاصد النحوية (٣/١٥٣) .

المعنى : يا صاحبي : هل قدر عيش باقيًا ، فتجعل لنفسك عذرًا في أملك البعيد

الشاهد : قوله : « باقيًا » ؛ حيث وقع حالًا لـ « عيش » وهو نكرة ، وساغ ذلك لوقوعه في سياق الاستفهام .

(٢) من مجزوء الوافر . قائله كثير عزة . ديوانه (٥٠٦) . أوضح المسالك (٢/٣١٠) ، وخزانة الأدب (٣/٢١١) (٦/٤٣) ، والخصائص (٢/٤٩٢) ، وشرح الأشموني (١/٢٤٧) ، ومغني اللبيب (١/٨٥) (٢/٤٣٦ ، ٦٥٩) .

اللغة : مية : اسم امرأة . الموحش : المنزل الذى صار وحشًا ، أي : لا أنيس به . الطلل : ما شخص من آثار الديار ، يلوح : يلمع . خِلَل : جمع « خِلَّة » وهي بطان كانت تغشى بها أجفان السيوف منقوشة بالذهب وغيره . شرح شواهد المغني للسيوطي (١/٢٤٩) .

المعنى : لمية طلل موحش يلمع كأنه البطان التي تغشى بها السيوف .

الشاهد : قوله : « موحشًا » ؛ حيث وقع حالًا للنكرة « طلل » وسوغ ذلك تقدمه عليها ، قيل : هو حال من الضمير المستكن في الظرف على أن العامل في الحال ليس هو العامل في صاحبها ، ورد ؛ لأن الصحيح خلاف ذلك وعليه فيلزم كون الابتداء عامل في الحال ، والابتداء لا يعمل في الفضلات .

(٣) ومن المسوغات كون الجملة مقرونة بالواو ، كقول الله تعالى : ﴿ أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا ﴾ [البقرة: ٢٥٩] ؛ لأن الواو رفعت توهم كون الجملة نعتًا ، ومن المسوغات لمجيء صاحب الحال نكرة اشتراكه مع المعرفة ، نحو : هؤلاء ناسٌ وعبد الله منطلقين . الكتاب (٢/٨١) ، وشرح التسهيل لابن مالك (٢/٣٣٤) .

ويأتي صاحب الحال نكرة بلا مسوغ ، وهو قليل جدًّا حتى إن بعض النحاة يأباه فلا يجيزه ، ودليل الوقوع قول الراوي : « صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسًا ، وَصَلَّى وَرَاءَهُ رِجالٌ قِيامًا » (١) .

فَصْلٌ : تأتي الحال مبينة [٧٧/أ] لهيئة الفاعل تارة ، ولهيئة المفعول به أخرى ، ولا فرق في ذلك بين كونهما لفظيين أو معنويين ، مثال الفاعل اللفظي : « جاء زيد راكبًا » ومثال الفاعل المعنوي : « زيد في قائمًا » كأنه قيل : أشير إليه ، أو انبِّه عليه قائمًا ، وشاهده قوله تعالى : ﴿ وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾ [هود : ٧٢] (٢) ونقل عن سيبويه (٣) أن الحال يأتي من المبتدأ .

وإذا كان صاحب الحال مجرورًا بالحرف لم يجز تقدمها عليه في قول الجمهور (٤) ، وأجاز التقدم جماعة منهم ابن مالك (٥) محتجين على ذلك ، بقوله تعالى : ﴿ وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٍ كَذِبٍ ﴾ [يوسف : ١٨] ، فـ « دم » صاحب الحال ، وهو مجرور بالحرف ، و « على قميصه » حال متقدمة على صاحبها المجرور ، وبقول الشاعر :

٣٤٠ - تَسَلَّيْتُ طُرًّا عَنْكُمْ بَعْدَ بَيْنِكُمْ   بِذِكْرَاكُمُ حَتَّى كَأَنَّكُمُ عِنْدِي (٦)

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب : الأذان - باب : إنما جعل الإمام ليؤتم به (١٦٩/١) . برواية : قوم قيامًا ، ومسلم في صحيحه في كتاب : الصلاة - باب : ائتمام المأموم بالإمام (١٩/٢) . ومما جاء حالًا من النكرة دون مسوغ قول العرب : عليه مائةٌ بيضًا ؛ وعليه مائةٌ عَيْنًا ، ومررت بماءٍ قِعْدَةَ رَجُلٍ ، قال سيبويه في الأولين : (والرفع الوجه) وفي الثالث : (والجر الوجه) « وإنما كان النصب هنا بعيدًا من قِبَل أن هذا يكون من صفة الأول فكرهوا أن يجعلوه حالًا كما كرهوا أن يجعلوا الطويل ، والأخ حالًا ، حين قالوا : هذا زيدٌ الطويلُ ، وهذا عمرو أخوك » . الكتاب (١١٢/٢) .

(٢) وفي المخطوط : « هذا بَعْلِي شيخًا » دون واو .

(٣) ونسبه للخليل مثاله : فيها رجل قائمًا . الكتاب (١١٢/٢) .

(٤) سواء جر صاحبها بحرف زائد ، كقولك : ما جاء عاقلًا من أحد ، وكفى معينًا بزيد ، أو جر بحرف جر أصلي ، نحو : ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ ﴾ [سبأ : ٢٨] همع الهوامع (٢٤١/١) .

(٥) شرح التسهيل (٣٣٦/٢) وهو مذهب أبي علي وابن كيسان . شرح الألفية لابن الناظم (٣٢٣) .

(٦) من الطويل . قائله مجهول . أوضح المسالك (٣٢١/٢) ، وشرح الأشموني (٢٤٨/١) ، وشرح الألفية لابن الناظم (٣٢٤) ، وشرح عمدة الحافظ (٤٢٦) والمقاصد النحوية (١٦٠/٣) .

اللغة : طرًّا : جميعًا . ذكراكم : مصدر على فِعْلى مضاف لمفعول والفاعل محذوف ، والتقدير : بذكرى إياكم . المقاصد النحوية (١٦٠/٣ - ١٦١) .

المعنى : تسليت بذكرى إياكم عنكم بعد فراقكم ، حتى كأنكم عندي .

الشاهد : قوله : « طرًّا » ؛ حيث وقع حالًا للمجرور بعن ، وتقدم عليه على رأي ابن مالك وطائفة ، ومثل هذا البيت [الطويل] : =

فـ « طُرًّا » حال من مجرور « عن » وهو متقدم عليه ، وأجاب الجمهور عن الآية بأن الجار والمجرور في محل نصب على أنه ظرف ، وعن البيت بأنه ضرورة ، ومما استدل به ابن مالك [١] على التقدم قوله تعالى : ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ ﴾ [سبأ: ٢٨] ؛ فجعل « كافة » حالًا من « الناس » الذي هو مجرور بالحرف ، ويرد على قوله إشكالان :

أحدهما : تقدم الحال المحصورة ، هو خلاف الأصل .

والثاني : تعدي « أرسل » باللام ، وهو خلاف الغالب فيه ، وإنما الغالب فيه أن يتعدى بـ « إلى » ، والجيد أن يجعل « كافة » حالًا من الكاف وحينئذٍ تكون [٢] « التاء » للمبالغة .

وأما إن كان صاحب الحال مجرورًا [٣] بالإضافة ، فلا تتقدم الحال عليه اتفاقًا .

وتأتي الحال من المضاف إليه في ثلاث صور [٤] :

= فَـإِنْ تَـكُ أَذْوادٌ أُصِـبْنَ وَنِـسْـوَةٌ ... فَلَنْ يَذْهَبُوا فِرغًا بِقَتْلِ حِبَالِ

ومثله أيضًا [الطويل] :

لَئِنْ كَانَ بَرْدُ المَاءِ هَيْمَانَ صَادِيًا ... إِلـيَّ حَـبِـيـبًـا إِنَّـهـا لَحَـبِـيـبُ

فـ « فِرغًا » حال من « بقتل حِبالٍ » ، و « هيمان صاديًا » حالان من « الياء » في إليَّ .

(١) التبيان في إعراب القرآن (١٩٧/٢ - ١٩٨) ، وشرح التسهيل (٣٣٧/٢) ، وفي « كافة » ثلاثة أقوال : **الأول** : أنها صفة وهو رأي الزمخشري - أي : إرسالة كافة محيطة بهم - الكشاف (٣/ ٥٦٥) - ورد بأن « كافة » لم تستعمله العرب إلا حالًا ، **والثاني** : أنها حال من « الناس » وهو رأي ابن مالك ومذهب أبي علي وابن كيسان ، وعليه ابن برهان ، **والثالث** : أنها حال من الكاف في « أرسلناك » والتاء للمبالغة ؛ لأن الكاف للمذكر وهو قول الزجاج وعليه الشارح ، وقد رد ابن مالك هذا القول بأنه استعمل كافة حالًا مفردًا ، وجعله من مذكر مع كونه مؤنثًا وجعل التاء المبالغة مقصور على السماع ، ولا يتأتي غالبًا إلى في أمثلة المبالغة ، كعَلّامة ونسّابة بخلاف « كافة » فإن حُمِل على رَاوِية فهو حمل على شاذ . شرح التسهيل لابن مالك (٣٣٧/٢ - ٣٣٨) .

(٢) في المخطوط : « يكون » وهذا جائز ولكن الأفضل « تكون » .

(٣) مثل : « عرفت قيامَ هندٍ مسرعةً » فلا يقدم « مسرعة » على « هند » ؛ لئلا يفصل بين المضاف المضاف إليه ولا على « قيام » المضاف ؛ لأن نسبة المضاف إليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول ، فلا يقدم عليه شيء من معمولاته ، وأجاز ابن مالك تقدم الحال على المجرور بالإضافة إذا كانت الإضافة غير محضة ، نحو : « هذا شاربُ السَّويق ملتوتًا الآن أو غدًا » ؛ لأن الإضافة ههنا في نية الانفصال فلا يعتد بها . شرح التسهيل لابن مالك (٣٣٥/٢) ، وهمع والهوامع (٢٤١/١) .

(٤) جوز بعض البصريين مجيء الحال من المضاف إليه مطلقًا ، وخرجوا عليه : ﴿ أَنَّ دَابِرَ هَٰٓؤُلَآءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ ﴾ [الحجر: ٦٦] ، وهمع الهوامع (٢٤٠/١) .

إحداها : أن يكون المضاف بعضًا منه ، كقوله تعالى : ﴿ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا ﴾ [الحجرات : ١٢] فـ « ميتًا » حال من الأخ الذي أضيف اللحم إليه ، واللحم بعض منه .

الثانية : أن يكون المضاف كبعض المضاف إليه ، كقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًاۖ ﴾ [النحل: ١٢٣] فـ « حنيفًا » حال من « إبراهيم » وقد أضيفت الملة إليه ، وهي كجزئة لعدم مفارقتها إياه وقد يقال : « حنيفًا » حال من المضاف لتأوله بـ « الدين » [(١)] .

الثالثة : أن يكون المضاف صالحًا للعمل في الحال ، كقوله تعالى : ﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًاۖ ﴾ [يونس: ٤] [(٢)] فـ « جميعًا » حال من الضمير الذي أضيف المصدر إليه ، المصدر له صلاحية عمل الأفعال في الحال ، وإنما التزموا أن لا تأتي الحال من المضاف إليه إلا في هذه الثلاثة ، لأن لهم قاعدة ، وهي أن الحال لا يكون العامل فيها إلا العامل في صاحبها إما حقيقة كـ « ضربت زيدًا مكتوفًا » أو حكمًا كـ « هذا زيد قائمًا » فلو أجزنا الحال من المضاف إليه في قولك : « رأيت غلامَ هندٍ منطلقةً » مثلًا لم يكن العامل في صاحب الحال عاملًا فيها لا حقيقة ولا حكمًا بخلاف الثلاثة .

أما الأولى : فلأن العامل إذا عمل في الجزء صح نسبة العمل إلى الكل في الجملة .

وأما الثانية : فلأن المضاف لما صح الاستغناء عنه ، فقد صح نسبة العمل إلى المضاف إليه [٧٧/ب] وهذا القدر كاف .

وأما الثالثة : فلأن المضاف لما كان في معنى الفعل اقتضى بهذه الجهة أن يعمل في الحال وصاحبها ، فحصل المطلوب من أن العامل في الحال عامل في صاحبها .

ويشارك هذه المسائل في أنه لا يتقدم الحال على صاحبها ما إذا كانت محصورة ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا نُرْسِلُ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَۖ ﴾ [الأنعام: ٤٨] ، إما إذا كان صاحب الحال هو المحصور ، فإنها تتقدم عليه وجوبًا ، نحو : « ما جاء راكبًا إلا زيدٌ » فإن خلت الحال مما يوجب التقديم على صاحبها أو التأخير عنه كان تقديمها وتأخيرها جائزين ، أما التأخير فهو الأصل [(٣)] ، ومثال جواز التقديم : « جاء راكبًا

(١) معاني القرآن للزجاج (٢١٣/١) ، والبحر المحيط (٥٧٧/١) .

(٢) ومثله في العمل ، نحو : أعجبني انطلاقك منفردًا ، وهذا شاربُ السَّويقِ ملتوتًا الآن أو غدًا .

(٣) جواز التأخر والتقدم إن لم يكن هناك موجب للتأخر أو التقدم ، هو مذهب البصريين سواء كان الحال من الفاعل أو من المفعول ، كالمثالين المذكورين ، والتأخير هو الأصل ، وأما الكوفيون فقد منعوا =

زيد » ، و« ضربت مكتوفًا اللصَّ » .

فَصْلٌ : وعامل الحال إن كان فعلًا متصرفًا أو صفة تشبهه ، جاز أن تتقدم الحال عليه ، وأن تتأخر عنه أما التأخر فهو الأصل ، ومثال التقدم قوله تعالى : ﴿ خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ ﴾ [القمر: ٧] (١) فـ « خُشَّعًا » حال ، و« أبصارهم » فاعله ، وقد تقدمت الحال على عاملها المتصرف الذي هو « يخرجون » ، وقالت العرب : « شَتّى تَؤُوب الحَلَبَةُ » (٢) أي : متفرقين يرجع الحالبون فقدمت الحال على عاملها المتصرف كالآية ، ومثال تقدمها على عاملها الشبيه (٣) للفعل المتصرف ، قول الشاعر :

٣٤١ - عَدَسْ مَا لِعَبَّادٍ عَلَيْكِ إِمَارَةٌ أَمِنْتِ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ (٤)

فـ « تحملين » حال متقدمة عاملها الشبيه للفعل المتصرف ؛ لأن « طليقًا » بمثابة « طَلُق » أما إذا كانت الحال لها صدر الكلام ؛ فإن تقدمها على العامل واجب ، كقوله تعالى : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ٢٨] .

ويجب تأخرها عن العامل في ست مسائل :

إحداها : أن يكون فعلًا جامدًا ، نحو : « ما أحسن زيدًا معتكفًا ! » .

الثانية : الصفة المشبهة للفعل الجامد ، وهي : اسم التفضيل ، نحو : « [هذا] (٥) أفصح من قومه قارئًا » .

= تقديم الحال على المرفوع الظاهر ثم قيل عنهم : مطلقًا ، وقيل : إن تقدم على رافعه ، مثل : « راكبًا جاء زيد » ومنعوا تقديمها على المنصوب الظاهر ، ثم قيل عنهم : مطلقًا أو إن لم تكن الحال فعلًا ، مثل : « ضاحكًا شاهدت عمرًا ، وشاهدت ضاحكًا عمرًا » وأما نحو : « يضحك شاهدت عمرًا ، فيجوز عندهم على النقل الأول ، وهو الجواز مطلقًا . شرح التصريح (٣٧٨/١) .

(١) في المخطوط : « خاشعًا » وهي قراءة ابن عباس ﷺ وابن جبير ومجاهد والجحدري ، وأبي عمرو وحمزة والكسائي ، ويجوز أن يكون في « خُشَّعًا » ضمير الخارجين ، وتكون « أبصارهم » بدلًا منه . الكشاف (٣٦/٤) ، والبحر المحيط (١٧٣/٨) .

(٢) ويروى : « شَتَّى يؤوب الحَلَبَةُ » يوردون إبلهم وهم مجتمعون ، فإذا صدروا تفرقوا ؛ إذ اشتغل كل واحد منهم بحلب ناقته ، ثم يؤوب الأول فالأول ، ويضرب مثلًا لاختلاف الناس أخلاقًا وشيمًا . جمهرة الأمثال (٤٤٢/١) ، ومجمع الأمثال للميداني (٣٥٨/١) .

(٣) في المخطوط : « الشبه » .

(٤) من الطويل وقد سبق التعليق عليه والشاهد فيه هنا قوله : « تحملين » ؛ فإنها جملة في موضع نصب على الحال من الضمير المستتر في « طليق » وهي صفة مشبهة ، وقد تقدمت الحال على عاملها « طليق » ؛ لأنه أشبه الفعل المتصرف .

(٥) تكملة يقتضيها السياق .

الثالثة : أن يكون العامل معنويًا بأن يتضمن معنى الفعل دون حروفه وله أمثلة :
منها : أن يكون اسم إشارة ، كقوله تعالى : ﴿ فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً ﴾ [النمل: ٥٢] [١] ، ومنها : أن يدل على تشبيه ، كقول الشاعر :

٣٤٢ - كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابِسًا لَدَى وَكْرِهَا الْعُنَّابُ وَالْحَشَفُ الْبَالِي [٢]

ومنها : أن يدل على تَمَنٍّ كـ « ليت [٣] هندًا مقيمةً عندنا » ومنها : أن يكون [٤] ظرفًا أو جارًا ومجرورًا مخبرًا به ، لدلالته على استقرار محذوف مثل : « زيد عندك ، أو في الدار قائمًا » .

الرابعة : أن يكون العامل مأخوذًا من الفعل وحرف مصدري ، نحو : « أعجبني قيامُك مصليًا » .

الخامسة : أن يكون العامل اسم فعل ، نحو : « نَزَالِ مسرعًا » .

السادسة : أن يكون العامل متصرفًا إلا أنه عرض له ما يمنع تقدم غيره عليه من « لام قسم أو لام ابتداء » فالأول ، نحو : « لأصبرن محتسبًا » ، والثاني نحو : « لاعتكف صائمًا [٧٨/أ] » [٥] .

وقد استثنوا من أفعل التفضيل مسألة [٦] وهي : أن يكون عاملًا في حالين

---

(١) والمعنى : أشير إليها خاوية ، وذهب السهيلي إلى أن اسم الإشارة لا يعمل في الحال ، وأن العامل فعل مقدر تقديره : انظر إليها خاويةً و « خاوية » من خلو البطن ، وقال ابن عباس ﷺ « خاوية » أي ساقط أعلاها على أسفلها . ارتشاف الضرب (٢/٣٥١) ، وشرح التصريح (١/٣٨٢) ، والبحر المحيط (٧/٨٢) .

(٢) من الطويل . قائله امرؤ القيس . ديوانه (٣٨) . أوضح المسالك (٢/٣٢٩) وشرح شواهد المغني للسيوطي (١/٣٤٢) (٢/٥٩٥ ، ٨١٩) ، ولسان العرب (١/٢٠٦) « أدب » ومغني اللبيب (١/٢١٨) (٢/٣٩٢ ، ٤٣٩) .

اللغة : وكرها : عشها ، والضمير يعود إلى العُقاب طائر سريع الاختطاف والصيد . والعُنَّاب : ضرب من الفاكهة تشبه به أنامل الحسان المخضوبة بالحناء ، وقد شبه به ههنا القلوب الرطبة من الطير . والحشف : التمر الرديء . المقاصد النحوية (٣/٢١٧) .

المعنى : هذه العُقاب كثيرة الاصطياد للطير ، فتجد عند وكرها طيرًا رَطْبًا كالعناب ، وطيرًا يابسًا قد جف ، كالتمر الرديء .

الشاهد : قوله : « رطبًا ويابسًا » ؛ فإنهما حالان عاملهما مضمن معنى الفعل « أشبه » فلذلك وجب تأخيرهما لضعف عاملهما .

(٣) في الأصل : « حيث هندًا مقيمة عندنا » .

(٤) في المخطوط : « تكون » ، والصواب ما أثبت .

(٥) على رأي ابن مالك والمالقي وغيرهما من جواز دخول لام الابتداء على الفعل ، مغني اللبيب (٣٠٣) .

(٦) يجوز فيها تقدم الحال على عاملها .

لاسمين متحدي المعنى أو مختلفيه ، وإحدى الحالين مفضلة على الأخرى باعتبارين ، فأجبوا في الحال الفاضلة أن تتقدم على أفعل التفضيل ، مثال المتحدي المعنى : « هذا بُسْرًا أَطْيَبُ منه رُطَبًا » فـ « بُسْرًا » حال من « هذا » و « رُطْبًا » حال من الضمير المجرور بـ « من » والعامل فيهما أفعل التفضيل ، وقد توسط بينهما ، ومثال المختلفي المعنى : « زيدٌ منفردًا أنفعُ من عمرٍو مُعَانًا » وإعرابها كإعراب التي [١] قبلها غير أن الأولى هنا حال من « زيد » ، والثانية من « عمرو » ، وزعم بعض [٢] العلماء أن أفعل التفضيل لا يجوز أن يعمل في حالين إحداهما متقدمة عليه ، واعترض على الجمهور بأن ما ذكروه من نحو : « هذا بسرًا أطيب منه رطبًا » يمكن أن يكون العامل في الحال الأولى فيه اسم الإشارة ، وإذا أمكن هذا الحمل وجب المصير إليه ، ولا يحتاج حينئذٍ إلى استثناء .

ورد عليه بأنه سمع : « تَمَرَةُ نَخْلِي بُسْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ رُطَبًا » ولا يمكن فيه ما قاله في « هذا بُسْرًا » ، وزعم أبو سعيد السيرافي [٣] أن المنصوب في المثال الأول والثاني ، وما ضاهاهما ليس من الحال في شيء وإنما هي أخبار لـ « كان » المحذوفة ، وتقديره : « هذا إذا كان بُسرًا أطيبُ من نفسه إذا كان رطبًا » ، و « زيد إذا كان مفردًا أنفعُ من عمرو إذا كان معانًا » واعترضه بعض المحققين [٤] بأنه يلزم فيه حذف ستة أشياء وهي « إذا ، وكان ، واسمها » قبل أفعل التفضيل وبعده ولا نظير له واستثنى الأخفش [٥] وابن مالك من العامل المضمن معنى الفعل دون حروفه الظرف

---

(١) في المخطوط : « الذي » .

(٢) نقل عن الفارسي في أحد أقواله وبعض العلماء ، ورده الرضي بما رده به الشارح ، وبأن العامل في الحال متقيد به ، فلا يقال هذا الكلام إلا في حال البسرية ، وهو باطل ؛ لأنه يصح أن يقال هذا الكلام في غير حال البسرية ، وقيل : العامل فيه حرف التنبيه . شرح الكافية للرضي (٢٠٨/١) ، وارتشاف الضرب (٣٥٣/٢) ، وشرح التصريح (٣٨٤/١) والبسر هو : التمر قبل أن يرطب لغضاضته . اللسان « بسر » .

(٣) السيرافي بهامش الكتاب (٤٠٠/١) ، وشرح ابن عقيل (٢٧٤/٢) ، والسيرافي هو : الحسن بن عبد الله بن المرزُبان القاضي أبو سعيد السيرافي النحوي ، كان يدرُس ببغداد علوم القرآن ، والنحو ، واللغة ، والفقه ، والفرائض ، أخذ النحو عن ابن السراج ، ولد بسيراف ، له من التصانيف شرح كتاب سيبويه ألفات القطع والوصل ، الإقناع في النحو لم يتمه فأتمه ولده يوسف ، مات في الإثنين ثاني رجب سنة ثمان وستين وثلثمائة من الهجرة . إنباه الرواة (٣٤٨/١ ، ٣٥٠) ، وتاريخ بغداد (٣٤٢/٧) ، بغية الوعاة (٥٠٧/١ - ٥٠٨) .

(٤) كابن مالك في شرح التسهيل (٣٤٤/٢ - ٣٤٥) .

(٥) فأجاز التقديم في نحو : « زيد متكئًا في الدار » وفي نحو قول الشاعر [الطويل] :

وَنَحْنُ مَنَعْنَا الْبَحْرَ أَنْ تَشْرَبُوا بِهِ ... وَقَدْ كَانَ مِنْكُمْ مَاؤُهُ بِمَكَانِ =

والجار والمجرور المخبر بهما ، فأجازوا فيهما على سبيل الندرة أن تتقدم الحال عليهما متمسكين بقول الشاعر :

٣٤٣ - بِنَا عَاذَ عَوْفٌ وَهْوَ بَادِيَ ذِلَّةٍ لَدَيْكُمْ فَلَمْ يَعْدَمْ وَلَاءً وَلَا نَصْرَا (١)

فـ « بادي ذلة » حال العامل فيها « لديكم » المخبر به عن « هو » ، وقد تقدمت على عاملها ، وبقوله تعالى : ﴿مَا فِي بُطُونِ هَٰذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا﴾ [الأنعام: ١٣٩] (٢) ، بنصب « خالصة » في قراءة شاذة على الحال ، والعامل فيها « لذكورنا » المخبر به عن « ما » وكذا تمسكًا بقوله تعالى : ﴿ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ ﴾ [الزمر: ٦٧] (٣) بنصب « مطويات » بالكسرة في قراءة الحسن (٤) ، وهي حال متقدمة على عاملها الجار والمجرور المخبر به عن « السموات » ، ومذهب المحققين كابن الحاجب (٥) أن الحال لا تتقدم على

= شرح التسهيل لابن مالك (٢/٣٤٦) ، والحال هنا « قد كان » وهو حال من الضمير في « منكم » . شرح الكافية الشافية (٢/٧٣٣) ، وأوضح المسالك (٢/٣٣٣) .

(١) من الطويل . قائله مجهول . أوضح المسالك (٢/٣٣٢) ، وشرح الأشموني (١/٢٥٢) ، وشرح التصريح (١/٣٨٥) ، والمقاصد النحوية (٣/١٧٢)

اللغة : بادِيَ ذلة : من البدو ، وهو الظهور ، أي : ظاهر ذلة : يعدم من عدمت الشيء أي فقدته ، ولاء من الموالاة ، وهو ضد المعاداة . المقاصد النحوية (٣/١٧٢) .

المعنى : بنا تحصن ، والتجأ إلينا هذا الرجل ، وهو ظاهر المهانة فلم يعدم المناصرة منا والولاء .

الشاهد : قوله : « بادِيَ ذلة » ؛ حيث وقع حالًا متقدمة على عاملها الظرف وهو « لديكم » ، وهذه الحال حال من الضمير في هذا الظرف ، وأصل الكلام « وهو لديكم بادِيَ ذلة » .

(٢) وهي منسوبة إلى ابن عباس ﷺ بخلاف وغيره ، وقرأ سعيد بن جبير ﷺ « خالصًا » ووجه ابن جني هاتين القراءتين بتوجيهين :

الأول : أنه حال من الضمير في الظرف الجاري صلة على « ما » ، كقولنا : « الذي في الدار قائمًا زيد » وهو الذي ذكره الشارح عن المحققين .

الثاني : أنه حال من « ما » على مذهب الأخفش في إجازته تقديم الحال على عاملها المعنوي ، كقولنا : « زيد قائمًا في الدار » . المحتسب (١/٢٣٢ - ٢٣٣) ، والتبيان في إعراب القرآن (١/٢٦٢) .

(٣) والآية : ﴿ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ ﴾ ؛ حيث قدمت الحال « مطوياتٍ » . على قراءة النصب على عاملها المعنوي الجار والمجرور « بيمينه » وبهذه الآية والآية السابقة والبيت استدل الأخفش وابن مالك على جواز تقدم الحال على الظرف ، والجار والمجرور وعامله المخبر به ؛ إذ قد أخبر « بيمينه » عن السموات والمعنى على هذا أن السموات داخلة في قبضته . وقال أبو حيان : (ولا حجة فيه ؛ إذ يكون « والسموات » معطوفا على « والأرض » كما قلنا و « بيمينه » متعلق بـ « مطويات » « مطويات » من الطي الذي هو ضد النشر) . البحر المحيط (٧/٤٢٢) .

(٤) وعيسى بن عمرو الجحدري مختصر ابن خالوية (١٣١) وإعراب القراءات الشواذ للعكبري (٢/٤١٤) .

(٥) شرح الكافية للرضي (١/٢٤) ، وشرح الوافية نظم الكافية (٢٢٠) ، حيث قال : « ولا تقول : =

عاملها المعنوي أصلًا ، وأجابوا عما [1] تمسك به الأخفش وابن مالك ، أما عن الأول فإنه ضرورة ، وأما عن الثاني والثالث فبأن الآيتين محتملتان لغير ما قالا ، وذلك بأن يجعل العامل في « خالصة » هو الجار والمجرور الذي قبلها [2] وإذا احتملت الآية هذا كان أولى مما [3] قالا ؛ إذ ليس فيه خروج عن الأصل وتطرق الاحتمال إذا كان مساويًا يسقط الاستدلال ، وتقديره في الثالث : أن « السموات » ليست فيه مبتدأ ؛ بل معطوف على نائب الفاعل في « قبضته » ؛ لأنها بمعنى « مقبوضته » ، والشرط الذي هو وجود الفاصل بين المعطوف والمعطوف عليه إذا كان ضميرًا مرفوعًا متصلًا موجود ، وإذا كانت « السموات » عطفًا على نائب الفاعل [4] فـ « مطويات » حال منها ، و « بيمينه » معمول الحال لا عاملها ، وإذا احتملت الآية هذا المحمل تعين المصير [إليه] [5] ؛ إذ ليس فيه خروج عن الأصل - والله أعلم - .

وأجاز العلماء أن يتقدم الظرف على عامله المعنوي ، مثل : « أَكُلَّ يَوْمٍ لَكَ ثَوْبٌ ؟ » فـ « ثوب » مبتدأ و « لك » خبره ، و « كل يوم » منصوب على الظرف ، والعامل فيه « لك » ؛ لتضمنه معنى الفعل الذي استقر أو كان وما أشبهه ، وإنما أجازوا التقدم في الظرف دون الحال ، وإن كان كل على معنى « في » ؛ لأنهم يتوسعون في الظرف ما لا يتوسعون في غيره .

تعدد الحال

ولما كانت الحال مشبهة للخبر والنعت في كونها وصفًا ؛ جاز أن يتعدد لمفرد وغيره ، مثال تعددها للمفرد قول الشاعر :

٣٤٤ - عَلَيَّ إِذَا مَا جِئْتُ لَيْلَى بِخُفْيَةٍ ... زِيَارَةُ بَيْتِ اللَّهِ رَجْلَانَ حَافِيَا [6]

= « قائمًا هذا » ؛ لضعفه) .

(١) في المخطوط : « عن ما » .

(٢) التبيان في إعراب القرآن (٢٦٢/١) .

(٣) في المخطوط : « من ما » .

(٤) الهاء في « مقبوضتة » التي هي في معنى « قبضته » . التبيان في إعراب القرآن (٢١٦/٢) .

(٥) تكملة يقتضيها السياق .

(٦) من الطويل . قائله قيس بن الملوح . ديوانه (٢٣٣) . أوضح المسالك (٣٣٥/٢) ، وشرح الأشموني (٢٥٤/١) ، وشرح شواهد المغني للسيوطي (٨٥٩/٢) ، ولسان العرب (١٦٨/١١) « رجل » ، ومغني اللبيب (٤٦١/٢) .

اللغة : رجلان : من لم يكن له ظهر في سفر يركبه ، وجمعه رَجْلى ورجال . اللسان « رجل » .

المعنى : عليّ إذا ما جئت ليلى زيارة بيت الله ماشيًا غير منتعل .

الشاهد : قوله : « رجلان حافيًا » ؛ حيث تعددت الحال لمفرد ، وهو إما فاعل الزيارة ، أو ياء المتكلم المجرورة بعلي .

ومنع الفارسي (١) وابن عصفور هذا النوع جاعلين الثاني حالًا من ضمير الأول ، فيكون من تداخل الأحوال أو نعتًا للأول إلا ؛ إذا كان العامل أفعل تفضيل ، فلا يمنعان التعدد ، وأما قوله تعالى : ﴿ أَنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَىٰ مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ [آل عمران: ٣٩] ، فالحال هو « مصدقًا » وما بعده معطوف عليه ، وليس مما نحن فيه ؛ إذ الكلام في التعدد بغير عاطف ، أما إذا تعددت وصاحبها متعدد فعلى ضربين :

أحدهما : أن يتحد لفظ الأحوال ومعناها فتثنى مع المثنى ، وتجمع مع الجمع ، مثال الأول قول الشاعر :

٣٤٥ - مَتَى مَا تلقني فَرْدَين تَرْجُفْ   رَوَانِفَ أَلْيتيْكَ وَتُسْتَطَارَا (٢)

ومثال الثاني قوله تعالى : ﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومُ مُسَخَّرَٰتٌ بِأَمْرِهِۦٓ ﴾ [النحل: ١٢] (٣) .

الضرب الثاني : أن يختلف لفظها ومعناها (٤) فتفرق ويجعل أول الحالين لثاني الاسمين ، وثاني الحالين لأول الاسمين ، كقول الشاعر :

٣٤٦ - عَهِدْتُ سُعَادَ ذَاتَ هَوًى مُعَنًّى   فَزِدْتُ وَزَادَ سُلْوَانًا هَوَاهَا (٥)

---

(١) الأشموني بحاشية الصبأن (١٨٤/٢) ، والمقرب لابن عصفور (١٥٥/١) .

(٢) من الوافر . قائله عنترة بن شداد . ديوانه (٢٣٤) ، خزانة الأدب (٢٩٧/٤) (٥٠٧/٧ ، ٥١٤ ، ٥٥٣) (٢٢/٨) ، والدرر (٨٠/٢) ، وشرح التصريح (٢٩٤/٢) ، وشرح المفصل (٥٥/٢) (١١٦/٤) (٨٧/٦) . والهمع (٦٣/٢) .

اللغة : في المخطوط : « نلتقي » . ترجف : تضطرب وتتحرك . روانف : جمع رانفة وهي طرف الألية الذي يلي الأرض . تستطارا : من قولهم : استطير الشيء إذا طير ، والضمير راجع إلى الروانف ؛ لأنها في معنى : رانفتين أو إلى الأليتين ، والبيت من قصيدة في هجاء عمارة بن زياد . المقاصد النحوية (١٧٦/٣) .

المعنى : متى نلتقي وحدنا يتنابك الخوف والهلع ، وتضطرب أطراف أليتيك ، وكأنهما يطيران من شدة الاضطراب .

الشاهد : قوله : « فردين » ؛ حيث ثنيت الحال لوقوعها على مثنى ، وهو الفاعل والمفعول .

(٣) في قراءة النصب ، وهي قراءة غير ابن عامر وحفص . الاتحاف (١٨١/٢) .

(٤) في المخطوط : « ومعنا » والضمير راجع إلى الحال

(٥) من الوافر . قائله مجهول . أوضح المسالك (٣٣٧/٢) ، وشرح الألفية لابن الناظم (٣٣٣) ، وشرح شواهد المغني للسيوطي (٩٠١/٢) ، والمقاصد النحوية (١٨٠/٣) .

اللغة : معنى : أسير في الحب من عناه تعنية . سُلوانًا : بمعنى السُّلوة : يقال : يقول الرجل لصاحبه : سقيتني سُلوة وسُلوانًا ، أي : طيبت نفسي عنك ، ويقال : السلوان : دواء يسقاه الحزين فيسلو ، =

فـ « ذاتَ هوًى » حال من « سعاد » ، و « مُعَنًّى » حال من [1] التاء و، إنما لم يجئ الأول للأول ، والثاني للثاني لما يلزم عليه الفصل بين كل حال وصاحبها بخلاف ما قدمناه ؛ إذ لا يلزم إلا الفصل بين الحال الثانية وصاحبها ، وفصل خير من فصلين ، وربما جاء الأول من الحالين لأول الاسمين ، وثانيهما لثانيهما لكن بشرط عدم اللبس ، كقول الشاعر :

٣٤٧ - خَرَجْتُ [بِهَا] [2] أَمْشِي تَجُرُّ وَرَاءَنَا عَلَى أَثَرَيْنَا ذَيْلَ مِرْطٍ مُرَحَّلِ [3]

فـ « أمشي » حال من الفاعل في « خرجت » ، و « تجر » حال من مجرور الباء .

فَصْلٌ : تأتي الحال ظرفًا كـ « رأيت الهلالَ بين السحاب » وجارًّا ومجرورًا ، كقوله تعالى : ﴿ فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِي زِينَتِهِۦ ﴾ [القصص: ٧٩] فـ « في زينته » حال من المستتر [4] في « خرج » وتأتي [٧٩/أ] جملة - أيضًا - لكن بثلاثة شروط :

الأول : أن لا تكون [5] إنشائية ، ووهم من [6] أعرب :

٣٤٨ - ... وَلَا تَضْجَرَ مِنْ مَطْلَبِ [7] ...

= والسلوانة : خرزة ، كانوا يقولون إنها إذا صب عليها ماء المطر ثم شربه العاشق سلا .

المعنى : أنه لما كان مغرمًا بها كانت هي خالية ، فلما زاد سُلُوًّا زادت هي غرامًا . المقاصد النحوية (٣/ ١٨٠- ١٨١) وشرح شواهد المغني للسيوطي (١٠٩/٢) .

الشاهد : قوله : « ذاتَ هَوًى مُعَنًّى » ؛ حيث وقعا حالين الأول للمفعول ، وهو « سعاد » والثاني للفاعل وهو التاء في « عَهِدت » .

(١) تكملة يقتضيها السياق .

(٢) تكملة تقتضيها رواية البيت .

(٣) من الطويل . قائله امرؤ القيس ديوانه (١٤) : وأوضح المسالك (٣٣٩/٢) ، وخزانة الأدب (٤٢٧/١) ، والدرر (٢٠١/١) ، ومغني اللبيب (٥٦٤/٢) ، والهمع (٢٤٤/١) .

اللغة : خرجت بها : يروى : « فقمت بها » أي : خرجت بها من البيوت ؛ لنخلو على أثرينا : يروى على إثرنا أذيال . والمرط : كساء من خز وغيره . والمرحل : ضرب من البرود معلم بأعلاه . شرح القصائد السبع الطوال للأنباري (٥٣ - ٥٤) .

المعنى : خرجت بها ماشيًا وهي تجر وراءنا ذيلها ؛ لتعفي الأثر ؛ لئلا يستدل علينا ، وهذا الذيل الذي تجره كساء معلم بوشي .

الشاهد : قوله : « أمشي ، وتجر » حيث وقعا حالين الأول للتاء في « خرجت » ، والثاني الهاء في : « بها » وأعطي الأول للأول ، والثاني للثاني لأمن اللبس .

(٤) في المخطوط : « من المستثنى » .

(٥) في المخطوط : « يكون » .

(٦) هو الأمين المحلي . شرح التصريح (٣٨٩/١) .

(٧) جزء بيت من السريع وتمامه .

اطْلُبْ وَلَا تَضْجَرَ مِنْ مَطْلَبِ فَآفَةُ الطَّالِبِ أَنْ يَضْجَرَا =

حالًا ؛ لأنه نهي ، وإنما هو مستأنف بعد الأمر الذي هو « اطلب » ، ونظيره قوله تعالى : ﴿ وَٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُواْ بِهِۦ شَيْـًٔا ﴾ [النساء: ٣٦] **الثاني** : أن لا تصدر بدليل استقبال فلا يجوز أن يكون « سيهدين » من قوله تعالى : ﴿ إِنِّى ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّى سَيَهْدِينِ ﴾ [الصافات: ٩٩] حالًا ؛ لاقترانه بـ « السين » والعلة في ذلك أن بين الحال والاستقبال تنافيًا ، فلم يجز أن يجمع بينهما [وإن كانت هذه ليست الحال النافية ، إنما تلك الحال الزمانية لكن كرهوا أن يجمعوا بينهما في الجملة] (١) .

الشرط الثالث : أنه لابد في الجملة الحالية من رابط يربطها بصاحبها ، والرابط إما « الواو » أو « الضمير » أو هما ، والجملة إما اسمية ، وإما فعلية فعلها مضارع ، أو فعلها ماض ، وعلى كل حال ، فإما أن تكون منفية أو مثبتة فهذه ست ، فإن كانت الحال جملة اسمية مثبتة ربطت تارة بـ « الواو » ، كقوله تعالى : ﴿ لَئِنْ أَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ ﴾ [يوسف: ١٤] ، فجملة « نحن عصبة » (٢) حال من « الهاء »

= وبعده :

أَمَا تَرَى الْحَبْلَ بِتَكْرَارِهِ فِي الصَّخْرَةِ الصَّمَّاءِ قَدْ أَثَّرَا

وقد نسب إلى بعض المولدين . أوضح المسالك (٢/٣٤٧) ، والدرر (١/٢٠٢) ، وشرح الأشموني (١/٢٥٦) ، ومغني اللبيب (٢/٣٩٨) ، والمقاصد النحوية (٣/٢١٧) ، والهمع (١/٢٤٦) .

اللغة : اطلب : أي : اطلب قصدك أو العلم أو مناك ، ولا تضجر : الضَّجَر : القلق من الغم ، وضَجِر منه وبه ضَجَرًا . وفلان ضَجِرٌ : ضَيِّق النفس . المقاصد النحوية (٣/٢١٨) ، واللسان « ضجر » .

المعنى : ظاهر .

التمثيل به : قوله : « ولا تضجر » ؛ حيث ساقه الشارح ؛ لينبه على خطأ من أعرب هذا حالًا مع كونه نهيًا ، وقد خرج هذا البيت على وجهين :

الأول : أن الواو عاطفة وليست حالية ، وقد عطفت مصدرًا منسكبًا من أن والفعل على مصدر متوهم من الأمر السابق ، والتقدير : ليكن منك طلبٌ وعدم ضَجَرٍ ، والفتحة فتحة إعراب ، و « لا » نافية ، والعطف مثل قولك : ائتني ولا أجفوك بالنصب . **والوجه الثاني** : أن الواو عاطفة - أيضًا - وقد عطفت جملة على جملة والفتحة فتحة بناء ؛ لأنه في الأصل فعل مضارع متصل بنون التوكيد الخفيفة ، والتقدير : « وَلَا تَضْجَرَنْ » فحذفت النون للضرورة ، و « لا » ناهية ؛ والعطف مثل قوله تعالى : ﴿ وَٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُواْ بِهِۦ شَيْـًٔا ﴾ [النساء: ٣٦] ، وهو الوجه الذي ذكره الشارح ، وصحح ابن هشام الوجه الأول بأن الفتحة فتحة إعراب مثلها في « لا تأْكُلِ السَّمَكَ وتَشْرَبَ اللبن » ، والواو عاطفة . مغني اللبيب (٥١٩، ٧٦٣ ، ٧٦٤) ، وشرح التصريح (١/٣٨٩) .

(١) ما بين المعقوفين مستدرك في حاشية المخطوط .

(٢) قال الزمخشري : (والواو في « ونحن عصبة » واو الحال ، حلفوا له لئن كان كل ما خافه من خطفة الذئب أخاهم من بينهم - وحالهم أنهم عشرة رجال بمثلهم تُعصب الأمور وتكفي الخطوب - إنهم إذًا لخاسرون ، أي : هالكون ضعفًا وخورًا وعجزًا ...) . الكشاف (٢/٤٣١) .

الذي هو المفعول ، والرابط لها بصاحبها هو « الواو » الداخلة على « نحن » وليس « نحن » رابطًا ؛ إذ لم يعد على صاحب الحال ، وتارة تربط بالضمير وحده ، كقوله تعالى : ﴿ ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾ [البقرة : ٣٦ ، والأعراف : ٢٤] .

فصاحب الحال ضمير « اهبطوا » والحال الجملة التي بعده ، والرابط لها به ما فيها من الضمير ، وتارة يكون الرابط « الواو ، والضمير » كقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ خَرَجُوا۟ مِن دِيَـٰرِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ ﴾ [البقرة : ٢٤٣] ، فصاحب الحال « الواو » في « خرجوا » والحال جملة « هم ألوف » والرابط لها به « الواو وهم » ، وفي الربط بالضمير وحده [1] ضعف ؛ لعدم ما يشعر من أول الأمر بالحالية لكنه صحيح لورود السماع به .

وربما جاءت الاسمية خالية من « الواو ، والضمير » مستغنية بتقديره عن ذكره ، نحو : « بعت السَّمَنَ مَنَوانِ بدرهم » أي : منه ، فإن كانت [2] الجملة اسمية منفية ، فالحكم كما تقدم إلا أن تكون مؤكدة أو مثبتة بعد عاطف فالرابط الضمير ، مثال الأول : قوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَـٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ [البقرة : ٢] ، ومثال الثانية : قوله تعالى : ﴿ فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَـٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ ﴾ [الأعراف : ٤] [3] .

ولو كانت الجملة فعلية [فعلها] [4] مضارع مثبت لم تربط إلا بالضمير ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ﴾ [المدثر : ٦] [فجملة « تستكثر » في موضع نصب على الحال من الضمير في « تمنن » والرابط لها بصاحبها هو المستتر في « تستكثر »] [5] ولا يجوز أن تكون الواو رابطة ، وما أوهم خلاف ما قلناه فمؤول ، كقول الشاعر :

٣٤٩ - فَلَمَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُمْ نَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُمْ مَالِكَا [6]

---

(١) مثال الربط بالضمير : « جاء زيد يده على رأسه » وفي الربط به وحده مع الاسمية مذاهب . **أحدها** : جوازه مطلقًا وهو كثير فصيح وهو مذهب الجمهور . **ثانيها** : مذهب الفراء وتبعه الزمخشري في أحد قوليه وهو أنه نادر شاذ ثالثها : مذهب الأخفش ، وهو أنه إذا كان خبر المبتدأ اسمًا مشتقًّا مقدمًا وجب عروُّ الحال من الواو فتقول : جاء زيد حسنٌ وجهُه ولا يجوز : وحسنٌ وجهُه فإن تأخر اكتفى بالضمير نحو : « جاء زيد وجهُه حسن » ، ويجوز الواو . ارتشاف الضرب (٢/٣٦٦) .

(٢) في المخطوط : « كان » ، والأفضل ما أثبت .

(٣) والجملة معطوفة على مصدر بياتًا في موضع الحال أي : بائتين ومنعت الواو أن تكون رابطًا ؛ كي لا يجتمع حرفا عطف . شرح التصريح (١/٣٩١) .

(٤) تكملة يقتضيها السياق .

(٥) ما بين المعقوفين مستدرك في حاشية المخطوط .

(٦) من المتقارب . قائله عبد الله بن همام السلولي . إصلاح المنطق (٢٣١ - ٢٤٩) ، وخزانة الأدب (٩/٣٦) ، والدرر (١/٢٠٣) ، وشرح الأشموني (١/٢٥٦) ، والهمع (١/٢٤٦) .

وتأويله أن تجعل داخله على مبتدأ مقدر ، وجملة « أرهنهم » خبرًا عنه ، فيصير المجموع جملة اسمية و « الواو » تدخل عليها [٧٩/ب] أو يقال : الواو دخلت للضرورة ، أو يقال هذا الفعل ، وإن كان مضارعًا في اللفظ ، فهو ماض من حيث المعنى بدليل عطفه على الماضي لكن إذا كان المضارع المثبت مقرونًا بـ « قد » فإن « الواو » تجب ، ولو ربط بالضمير ، كقوله تعالى : ﴿ لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ ﴾ [الصف : ٥] [١] فلو كان المضارع منفيًا ، فإن نفي بـ « لا » غلب ربطه [٢] بالضمير فقط ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِٱللَّهِ ﴾ [المائدة : ٨٤] فـ « ما » مبتدأ و « لنا » خبر ، وفيه ضمير مستتر هو صاحب الحال ، والجملة المنفية هي الحال ، وقد ارتبطت بالضمير المستتر خالية من الواو وغير الغالب ربطها بهما [كقول الشاعر] [٣] :

٣٥٠ - أَكْسَبَتْهُ الْوَرِقُ الْبِيضُ أَبًا وَلَقَدْ كَانَ وَلَا يُدْعَى لِأَبْ [٤]

وقال ابن مالك [٥] : (لا يربط المنفي بـ « لا » إلا بالضمير ، وما ورد مما يوهم

= **اللغة** : فلما خشيت : الذى خشيه هو عبيد الله بن زياد ، وكان قد توعده فهرب إلى الشام ، واستجار بيزيد فأمَّنه ، وكتب إلى عبيد الله يأمره أن يصفح عنه ، وأرهنهم مالكًا ، أي : تركت في يدى عبيد الله بن زياد ، وكان اسم عريفه مالكًا .

المعنى : لما خشيت حملته وأنشاب أظفاره نجوت وخليت بينه وبين مالك . المقاصد النحوية (١٩٠/٣) .

الشاهد : قوله : « وأرهنهم مالكًا » ؛ حيث وقع المضارع المثبت حالًا ، وقد ربط بالواو ، والقياس فيه أن يربط بالضمير ، وقد خرج على أن الجملة اسمية ، أي : وأنا أرهنهم ، وخرج على بقية ما خرجه الشارح أيضًا .

(١) وإنما لزمت الواو مع المضارع المثبت إذا اقترن بـ « قد » كالآية ؛ لأن « قد » أضعفت شبه المضارع باسم الفاعل ؛ إذ هي لا تدخل عليه . حاشية الصبان (١٨٩/٢) .

(٢) في الأصل : رابطة . (٣) ما بين المعقوفين مستدرك في الحاشية .

(٤) من الرمل . قائله مسكين الدرامي - ربيعة بن عامر - ديوانه (٢٢) . سمط اللآلئ (٣٥٢) شرح الأشموني (٢٥٧/١) ، وشرح التصريح (٣٩٢/١) ، والمقاصد النحوية (١٩٣/٣)

اللغة : الورق : الدراهم المضروبة ، ويقال : الرِّقة بحذف الواو ، وتعويض الهاء . ولا يدعى لأب ، ولا ينتسب من الدعوة - بكسر الدال - يقال : فلان دعي بين الدِّعوة والدَّعوى في النسب هذا أكثر كلام العرب إلا عدي الرباب فإنهم يفتحون الدال في النسب ويكسرونها في الطعام . الصحاح « دعا » .

المعنى : أنه كان مجهول النسب فلما أعطي ما لا ظهر له نسب ، واشتهر له أب يدعى إليه . المقاصد النحوية (١٩٣/٣ - ١٩٤) .

الشاهد : قوله : « ولا يدعى أب » ؛ حيث وقعت حالًا ، وهي مضارع منفي بـ « لا » وقد ربط بالواو والضمير ، والأكثر ربطة بالضمير فقط .

(٥) قال في التسهيل (١١٣) : (وقد تصحب الواو المضارع المثبت العاري من « كل » أو المنفي بـ « لا » ، فيجعل على الأصح خبر مبتدأ مقدر) ، وعلل لذلك فقال في شرح الكافية الشافية (٧٦٣/٢) : =

خلاف ذلك مؤول بما أول به المضارع المثبت) .

وإن كان النافي « لم » كثر أن تربط بالضمير وحده ، وبـ « الواو » وحدها ، وبهما معًا ، **مثال الأول** : قوله تعالى : ﴿ فَٱنقَلَبُوا۟ بِنِعْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وفضل لم يَمْسَسْهُمْ سُوٓءٌ ﴾ [آل عمران : ١٧٤] ، فصاحب الحال هو ضمير « انقلبوا » ، وجملة « لم يمسسهم سوء » هي الحال ، وقد اشتملت على الرابط الذي هو « هم » ، **مثال الثاني** قول الشاعر :

٣٥١ - وَلَقَدْ خَشِيتُ بِأَنْ أَمُوتَ وَلَمْ تَدُرْ لِلْحَرْبِ دَائِرَةٌ عَلَى ابْنَيْ ضَمْضَمِ (١)

ومثال الثالث : قوله تعالى : ﴿ وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَٰجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ ﴾ [النور : ٦] وفهم بعض (٢) شارحي الألفية أن هذا المثال مما ربط بـ « الواو » فقط ، وتعقبه شارح (٣) آخر والظاهر هو الثاني .

وإن كان النفي بـ « ما » لم يجز الربط بـ « الواو » بل بالضمير ، كقول الشاعر :

٣٥٢ - عَهِدْتُكَ مَا تَصْبُو وَفِيكَ شَبِيبَةٌ فَمَالَكَ بَعْدَ الشَّيْبِ صَبًّا مُتَيَّمًا (٤)

= (والمضارع المنفي بـ « لا » بمنزلة اسم الفاعل المضاف إليه « غير » فأجرى مجراه في الاستغناء عن الواو ألا ترى أن قوله تعالى : ﴿ مَا لَكُمْ لَا تَنَاصَرُونَ ﴾ [الصافات : ٢٥] معناه : ما لكم غير متناصرين ، فكما لا يقال : « ما لكم وغير متناصرين » لا يقال : « ما لكم ولا تناصرون ») .

(١) من الكامل . قائله عنترة بن شداد . ديوانه (٢٢١) ، والأغاني (١٠/٣٠٣) ، وحماسة البحتري (٤٣) ، وخزانة الأدب (١/١٢٩) ، وشرح الأشموني (١/٢٥٩) ، وشرح التسهيل لابن مالك (٢/٣٦٩) ، والمقاصد النحوية (٣/١٩٨) .

اللغة : ولم تدر : يروى : ولم تكن . دائرة : هزيمة . على ابني ضمضم : هما حصين وهرمة من ذبيان من بني مرة .

المعنى : كنت أخشى أن أموت قبل ألقى ابني ضمضم في الحرب ، وأدير عليهم دائرة . المقاصد النحوية (٣/٢٠٠) .

الشاهد : قوله : « ولم تدر للحرب دائرة » ؛ حيث وقع حالًا ، وهو مضارع منفي بـ « لم » وقد ربط بالواو .

(٢) هو ابن الناظم في شرح الألفية (٣٤٠) .

(٣) غير المرادى وابن عقيل وابن هشام ، وأرجح الثاني ؛ لوجود الضمير في « أنفسهم » .

(٤) من الطويل . قائله مجهول . أوضح المسالك (٢/٣٥٤) ، والدرر (٢٠٣) ، وشرح الأشموني (١/٢٥٧) ، وشرح التسهيل لابن مالك (٢/٣٦٠) ، والهمع (١/٢٤٦) .

اللغة : تصبو : من صبا فلان إلى فلانة ، أي : مال إليها . متيمًا : من تيمه الحب ، أي : عبّده وذلّله ، فهو متيّم ومنه : تَيْمُ اللَّه ، أي : عبد اللَّه . اللسان « صبا ، تيم » .

المعنى : عرفتك ما تميل إلى النساء ، وفيك قوة الشباب ، فمالك بعدما ضعفت تميل وتصبو ، وقد استعبدك الحب ؟

الشاهد : قوله : « ما تصبو » ؛ حيث وقع حالًا ، وهو فعل مضارع منفي بما ، وقد ربط بالضمير وهو الفاعل المستتر في « تصبو » أي : « أنت » .

وظاهر كلام ابن الحاجب [١] - وصرح به بعض شارحيه [٢] - جواز دخول « الواو » في هذا القسم ، فإن كان الفعل ماضيًا منفيًّا جاز أن يربط بـ « الواو » والضمير ، وأن يربط بأحدهما [٣] ، **مثال الأول** : « جاء زيد وما قام أبوه » ، **ومثال الثاني** : « جاء زيد ، وما قام عمرو أو ما قام أبوه » ، وإن كان مثبتًا ، فكذلك قال ابن الحاجب ، ولا بد من « قد » ظاهرة أو مقدرة [٤] ؛ لتقرب الماضي من الحال ، ولا يحتاج المنفي إليها ؛ لأن نفيه مستمر إلى زمن الحال ، وأما الثبوت فيحتاج في استمراره إلى مبق ، فلذا احتاج لـ « قد » ، ومثال ربطها بـ « الواو » والضمير مع « قد » قوله تعالى : ﴿ أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ﴾[البقرة : ٧٥] ومثال [٨٠/أ] ربطها بـ « الواو » مع « قد » : « جاء زيد وقد طلعت الشمس » ، ومثال ربطها بالضمير مع « قد » قول الشاعر :

٣٥٣ - وقفتُ بِرَبعِ الدارِ قد غيرَ البِلَى   مَعارِفَها والسَّارِيَاتُ الهواطِلُ [٥]

وهو قليل للعلة المتقدمة في ربط [٦] الاسمية بالضمير خاصة ، ومثال الربط

---

(١) حيث قال : (ويكون جملة خبرية ، فالاسمية بالواو والضمير ، أو بالواو ، أو بالضمير علي ضعف ، والمضارع المثبت بالضمير وحده ، وما سواهما بالواو والضمير أو بأحدهما . . .) شرح كافية ابن الحاجب للرضي (٢١١/١) . فدل ظاهر كلامه : « وما سواهما » أي وما سوى الاسمية والمضارع المثبت يربط بالواو والضمير أو بأحدهما .

(٢) هو الرضي . شرح الكافية للرضي (٢١٢/١) ، وفي المخطوط شارحه .

(٣) في المخطوط : « بإحداهما » .

(٤) لزوم « قد » هو مذهب البصريين إلا الأخفش ، ومذهب الكوفيين والأخفش لزومها مع المرتبط بالواو فقط ، وجواز إثباتها وحذفها في المرتبط بالضمير وحده ، أو بالواو والضمير معًا تمسكًا بظاهر ، قوله تعالى : ﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ [النساء : ٩٠] و ﴿ وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ ﴾ [يوسف : ١٦] و﴿ الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا ﴾ [آل عمران : ١٦٨] إذ الأصل عدم التقدير لاسيما مع كثرته . الأشموني بحاشية الصبان (١٩١/٢) .

(٥) من الطويل . قائله النابغة الذبياني - زياد بن معاوية - ديوانه (١١٥) ، وشرح الأشموني (٢٥٨/١) ، وشرح التسهيل لابن مالك (٣٧٢/٢) ، وشرح عمدة الحافظ (٤٥٢) ، والمقاصد النحوية (٢٠٣/٣) .
اللغة : بربع الدار : الربع : المنزل ، وجمعه رباع ، وربوع ، وأرباع ، وأربع . البلى : من بَلِي ، الثوب يبلى بلى فإن فتحت الباء مددت ، فقلت : بلاء . معارفها : يروى : معالمها . والساريات : جمع سارية ، وهي السحابة التي تأتي ليلًا . الهواطل : من الهطل وهو تتابع المطر وسيلانه . المقاصد النحوية (٢٠٤/٣ - ٢٠٥) .
المعنى : وقفت بالدار ، وقد غير البلى ما كان متعارفًا منها ، وكذلك تتابع السحب التي تسقط عليها مطرًا ليلًا .
الشاهد : قوله : « قد غير البلى معارفها » ؛ حيث وقعت الجملة الفعلية حالًا ، وفعلها ماض ، وقد ربطت بقد والضمير دون الواو ، وهو قليل بالنسبة إلى الذي يجيء بقد والواو .

(٦) أي : في ضعف ربط الاسمية بالضمير - وإن كان مسموعًا - وهي عدم تقدم ما يشعر من أول الأمر بالحالية .

بـ « الواو » والضمير مع تقدير « قد » قوله تعالى : ﴿ ٱلَّذِينَ قَالُواْ لِإِخْوَٰنِهِمْ وَقَعَدُواْ ﴾ [آل عمران : ١٦٨] ، قال بعضهم [١] : وهو قليل ، ومثال تقدير « قد » مع الضمير خاصة قوله تعالى : ﴿ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ [النساء : ٩٠] [٢] ، وينبغي أن يكون أقل مما قبله للعلة التي أشرنا إليها آنفًا ، وعكس هذا الحكم في التسهيل [٣] ومثال تقدير « قد » مع « الواو » خاصة ، قولك : « جاء زيد وقعد عمرو » إن قدرت « الواو » للحال ، أما إذا جعلتها عاطفة ، فليس مما نحن فيه ، وفي التسهيل [٤] أن الماضي المثبت إذا خلا [٥] من الضمير وجبت فيه « الواو » و « قد » ، وأما إذا كان المثبت بعد « إلا » أو قبل « أو » امتنعت الواو ، ولم يربط إلا بالضمير مثال الأول ، كقوله تعالى : ﴿ مَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ﴾ [يس : ٣٠] ، ومثال الثاني قول الشاعر :

٣٥٤ - كُنْ لِلْخَلِيلِ نَصِيرًا جَارَ أَوْ عَدَلَا وَلَا تَشُحَّ عَلَيْهِ جَادَ أَوْ بَخِلَا [٦]

---

(١) ممن اشترطوا وجوب ذكر « قد » وهم البصريون إلا الأخفش ؛ لأنها تقرب لفظ الماضي من الحال . شرح الكافية للرضي (٢١٢/١ - ٢١٣) .

(٢) فجملة « حصرت صدورهم » حال بإضمار « قد » ، ومنهم من أعربها صفة ؛ لئلا يحتاج إلى إضمار قد والموصوف إما منصوب محذوف ، أي : « قومًا حصرت صدورهم » وإما مخفوض مذكور ، وهو « قوم » المتقدم ذكره فلا إضمار ، وما بينهما اعتراض ويؤيده أنه قرىء بإسقاط « أو » و « جاءوكم » صفة لقوم ، و « حصرت » صفة ثانية ، وقيل : بدل اشتمال من جاءوكم ، وفيه بعد ؛ لأنه من صفة الجائين ، وعلى هذا فالجملة خبرية ، وقال المبرد : (الجملة إنشائية معناها الدعاء ، مثل : ﴿ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ ﴾ [المائدة : ٦٤] فهي مستأنفة ، ورد بأن الدعاء عليهم بضيق صدورهم عن مقاتلة قومهم لا يتجه ، وقد يقال : إنه دعاء عليهم بفقد أهلية القتال متلبسًا . مغني اللبيب (٥٦٢ ، ٦٩٦) .

(٣) قال ابن مالك في التسهيل (١١٣) : (وانفراد الواو حينئذٍ - إن لم يقع الماضي بعد « إلا » أو يتلى بـ « أو » ، ووجد الضمير أقل من انفراد قد) . فجعل انفراد الواو ، كالآية الأولى أقل من انفراد « قد » كالآية الثانية فـ « قد » مقدرة فيها فهي موجودة منفردة .

(٤) قال ابن مالك في التسهيل (١١٣) : (وإن عدم الضمير لزمتا) .

(٥) في المخطوط : « خلى » .

(٦) من البسيط . قائله مجهول . الدرر (٢٠٣/١) ، وشرح الأشموني (٢٥٧/١) ، وشرح عمدة الحافظ (٤٤٩) ، والهمع (٢٤٦/١) .

اللغة : الخليل : الصاحب والصديق ، والنصير فعيل بمعنى فاعل . جار : من الجور ، وهو خلاف العدل . والشح : البخل . جاد : من الجود ، وهو الكرم .

المعنى : انصر صاحبك في كل الأحوال سواء جار في حقك أو عدل ، ولا تبخل عليه بشيء سواء بخل في حقك أو جاد . المقاصد النحوية (٢٠٢/٣ - ٢٠٣) .

الشاهد : قوله : « جار ، وجاد » ؛ حيث وقعا حالين ، وهما ماضيان ، ولم يربطا بـ « قد » أو الواو ؛ لكونهما ماضيين متلوين بـ « أو » فلزم ربطهما بالضمير .

ومقتضى كلام [(١)] ابن الحاجب « قد » مضمرة في مثل هذين ، وفيه حزازة من جهة المعنى والذي في التسهيل [(٢)] أن « قد » لا تذكر في مثل هذين ، وهو جيد وليست « قد » عند ابن مالك [(٣)] واجبة حتى إذا [لم] [(٤)] تذكر قدرت نعم ذكرها أكثر من تركها إن وجد الضمير .

عامل الحال

مسألة : عامل الحال إما مذكور أو مقدر ، فالمذكور قد تقدم منه أمثلة كثيرة ، والمقدر إما على سبيل الجواز عند حضور معناه ، كقولك للمسافر : « راشدًا مهديًا » أي : تسافر ، وللقادم : « مبرورًا مأجورًا » أي : قدمت ، ومنه قوله تعالى : ﴿ أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ۝ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ ﴾ [القيامة : ٣، ٤] أي : نجمعها قادرين ، وأجاز الفراء [(٥)] أن يكون « قادرين » مفعولًا لـ « يحسب » محذوفًا ، أي : فليحسبنا ، قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا ﴾ [البقرة : ٢٣٩] أي : فصلوا ، والذي على سبيل الوجوب في مسائل :

منها : أن يكون الحال مؤكدًا لمضمون جملة مثل ، قولك : « أنا زيد معروفًا » وتقدير العامل : « أعرف » ونحوه .

ومنها : أن يكون الحال بعد مبتدأ حذف خبره ، وليست الحال صالحة أن تكون خبرًا عنه ، مثل : « أخطب ما يكون الأمير قائمًا » ، وتقدير العامل : « إذا كان » إن أردت الاستقبال ، أو « إذ [(٦)] كان » .

---

(١) لأنه قال : « ولا بد في الماضي المثبت من قد ظاهرة أو مقدرة) شرح كافية ابن الحاجب للرضي (٢١١/١) . ولم يستثن .

(٢،٣) قال ابن مالك : (وثبوت « قد » قبل الماضي غير التالي لـ « إلا » والمتلو بـ « أو » أكثر من تركها إن وجد الضمير) . التسهيل (١١٣) .

(٤) تكملة يقتضيها السياق .

(٥) معاني القرآن للفراء (٢٠٨/٣) .

(٦) في الأصل : « إذا كان » ، ومثله : ضربي زيدًا قائمًا ، وضربي العبد مسيئًا ، وهذا التقدير الذي ذكره الشارح هو تقدير البصريين ، وتقدير الأخفش هو : كونه قائمًا ، وضربه قائمًا ، وضربه مسيئًا بجعل الخبر المحذوف مصدرًا مضافًا إلى ضمير صاحب الحال ، وقد فضل علي تقدير الجمهور ؛ لكونه بتقدير اثنين ، وكون تقدير البصريين خمسة ، ولأن التقدير من اللفظ مع صحة المعنى أولى ، ولم تجعل كان ناقصة ، ويجعل الحال خبرها لأمرين ، **الأول** : أن العرب لم تستعمل في هذا الموضع إلا أسماء منكرة ، ولو أريد به الخبر ؛ لجاءت نكرات ومعارف ومشتقة وغير مشتقة ، **الأمر الثاني** : ذكر واو الحال ، كما ذكر الشارح ، وإنما قدرت كان ؛ لتعمل في الحال ، ولم يجعل المصدر هو العامل ؛ لأننا لو جعلنا المصدر =

إن أردت المضي ، وليس « قائمًا » خبرًا لـ « كان » المحذوفة ، لأنها تامة فلا خبر لها ، ومن أقوى الأدلة على ذلك قوله ﷺ « **أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ [٨٠/ب] مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ** » [١] إذ لو كان خبرًا لم يتل « الواو » .

ومنها : أن يأتي الحال بيانًا ؛ لازدياد أو انتقاص بتدريج مقرونًا بـ « الفاء ، أو ثم » والفاء أكثر وأما اقترانه بـ « الواو » فلا إذ الغرض الترتيب ، وهي لا تشعر به مثال ذلك : « بعته بدرهم فسافلًا » و « تصدقت بدينارٍ فصاعدًا » ، وتقدير العامل فيهما : « فذهب الثمن سافلًا ، وذهب المتصدق به صاعدًا » .

ومنها : أن يكون بعد استفهام توبيخي ، كقول بعضهم [٢] : « أَتَمِيمِيًّا تارة وقَيْسِيًّا أخرى ؟ » أي : أتتحول ؟ ، وكقول بعضهم [٣] : « أقائمًا و [قد] قعد الناس ؟ » أي : أتوجد ؟ ، والعامل في ذلك كله مقدر قياسًا ، ومما حذف عامله وجوبًا الحال ، التي جرت مثلًا ، كقول العرب : حَظِيِّينَ بَنَاتٍ صَلِفِينَ كَنَّاتٍ ؟ » [٤] أي : عرفتهم أو عرفنا ، وربما قدر العامل سماعًا ، نحو : « هنيئًا مريئًا » ، أي : ثبت لك الخير أو هنأك .

ولما كان بين الحال والتمييز اشتراك الفضلية والتنكير والبيان والكون على معنى حرف أردف المصنف الأول بالثاني ، فقال :

= عاملًا في الحال لكانت من صلته ، ولم تصلح أن تسد مسد خبره ، فيحتاج إلى تقدير خبر ؛ ليصح عمل المصدر في الحال فيكون التقدير : ضربي العبد مسيئًا موجود ، و وهو رأي كوفي ، وهو معترض عليه بفوات حصر الضرب في حال الإساءة . مغني اللبيب (٨٠٢) ، الأشموني بحاشية الصبان (٢١٩/١ - ٢٢٠) .

(١) أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب : الصلاة - باب : ما يقال في الركوع والسجود (٤٩/٢) ، وأبو داود في سننه في كتاب : الصلاة - باب : في الدعاء في الركوع والسجود (٢٣١/١) .

(٢) الكتاب (٣٤٣/١) وتوضيح المقاصد للمرادي (١٦٣/٢) ، والرواية : « مرة » بدل « تارة » والنصب على الحال هو مذهب السيرافي ، وغيره وقد رأى سيبويه أنها منصوبة على المصدرية ، وعلل لذلك بأنه لم يرد أن يخبر القوم بأمر قد جهلوه ، ولكنه أراد أن يشتم المخاطب ، فصار الاسم بدلًا من اللفظ بفعله ، والتقدير : أَتَتَمَيْمَمُ مرةً وَتَتَقَيَّسُ أخرى . وينصب على الحال عند سيبويه إذا أردت التنبيه وتثبيت الحال ، والتقدير أتحوَّل تميميًّا مرة وقيسيًّا أخرى . الكتاب (٣٤٣/١ ، ٣٤٥) وشرح الكافية للرضي (٢١٤/١) .

(٣) أوضح المسالك (٣٥٩/٢) وفي المخطوط : دون « قد » .

(٤) الحَظِي : الذى له حظوة ومكانة عند صاحبه ، والصَّلِف ضده ، وأصله قلة الخير ، يقال : امرأة صَلِفة : إذا لم تحظ عند زوجها والكنَّة : امرأة الابن ، وامرأة الأخ - أيضًا - ويضرب في أمر يعسر بعضه ويتيسر وجود بعضه . مجمع الأمثال للميداني (٢٠٩/١ - ٢١٠) .

باب التميز

باب التمييز . . . إلخ [(١)]

وأقول : السادس من المنصوبات التمييز [(٢)] وهو اسم نكرة بمعنى « من » المبنية مفسِّر لما انبهم من الذوات .

فقولنا : « اسم » شمل كل اسم ، وقولنا : « نكرة » احتراز عن المعرفة ، نحو : « زيدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ » بالنصب فـ « وجهه » معرفة لإضافته إلى الضمير ، فلا يكون تمييزًا وقولنا : « بمعنى من » احتراز عن الظروف ، والأحوال فإنها بمعنى « في » ، وقولنا « المبنية » احتراز عن اسم « لا » النافية للجنس ، فإنه بمعنى « من » التي للاستغراق واحتراز - أيضًا - عن نحو : « استغفرت اللَّه ذنبًا » فإن « ذنبًا » بمعنى « من » ولكن ليست للبيان ، بل للابتداء فلا يكون تمييزًا ، بل مفعولًا [(٣)] ، وقولنا : « المفسر لما انبهم من الذوات » ؛ لإيضاح الفرق بينه وبين الحال كان ذلك لما انبهم من الهيئات .

التمييز قسمان
تمييز نسبة ، وتمييز ذات

ثم التمييز تارة يكون رافعًا لإجمال نسبة ، وتارة يكون رافعًا ؛ لإبهام ذات ، فالأول نحو : « طاب زيد نفسًا » فـ « نفسًا » تميز رافع لإجمال النسبة ؛ فإن في إسناد « الطيب » إلى « زيد » إجمالًا ؛ إذ يحتمل أن يكون من جهة أهله ، ومن جهة ماله ، أو من جهة نفسه ، فلما ذكرت « النفس » ارتفع ذلك الإجمال .

التمييز النسبة
محول وغير محول

ثم النسبة إما أن تكون ناقصة ، أو تامة ؛ فالتامة قد تقدمت ، والناقصة ، كقولك : « زيد أكرم من عمرو أبًا » فإن بين أفعل التفضيل والضمير المستتر فيه نسبة ناقصة لا يحسن

---

(١) قال ابن آجروم : (التمييز : هو الاسم المنصوب المفسر لما انبهم من الذوات ، نحو قولك : « تصبب زيد عرقًا ، وتفقأ بكر شحمًا ، وطاب محمد نفسًا ، واشتريت عشرين غلامًا ، وملكت تسعين نعجة ، وزيد أكرم منك أبًا وأجمل منك وجهًا ، ولا يكون التمييز إلا نكرة ، ولا يكون إلا بعد تمام الكلام) . الآجرومية (٢٥) .

(٢) ويسمى التبيين ، والتفسير ، والمميز ، والمبين ، والمفسر . ارتشاف الضرب (٣٧٧/٢) ، وهمع الهوامع (٢٥٠/١) .

(٣) في المخطوط : « بل مفعول » .

السكون عليها ، وهي مجملة لجواز أن يكون الكرم من جهة أبي زيد أو غيره ، فرفع الإجمال بقولك : « أبًا » وأما النسبة التي بين أفعل التفضيل وبين « زيد » فنسبة تامة ، وقد تقدم نظيرها .

ثم التمييز الرافع [٨١/أ] لإبهام النسبة قد يكون محولًا عن الفاعل ، وقد يكون محولًا عن المفعول ، وقد يكون محولًا عن غيرهما ، وقد يكون غير محول .

فالأول : كقوله تعالى : ﴿ وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ [مريم : ٤] (١) أصله - والله أعلم - « واشتعل شيب الرأس » فـ « اشتعل » فعل ماض و « شيب » فاعل ، وهو مضاف إلى « الرأس » فجر « الرأس » ثم حول الإسناد عن « شيب » وجعل منصبًا على « الرأس » وأخر « الشيب » عن محله ، فصار فضلة متأخرًا ، فانتصب تمييزًا .

وأما الثاني : فكقوله : ﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ [القمر : ١٢] (٢) وأصله - والله اعلم - : « وفجرنا عيونَ الأرض » فـ « فجر » فعل ماضي ، والضمير فاعله و « عيونًا » مفعوله وهو مضاف إلى الأرض فجرها ، ثم حول الإيقاع عنه وجعل متعلقًا بـ « الأرض » وتأخر ففعل به ما فعل بـ « شَيْب » .

وأما الثالث (٣) : فكقوله تعالى : ﴿ أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا ﴾ [الكهف : ٣٤] وأصله - والله اعلم - : « مالي أكثر » فـ « مالي » مبتدأ وهو مضاف إلى ياء النفس ، و « أكثر » خبره فحول الإسناد عن المال فأخر ؛ فانفصل الضمير وصار « أنا » فأسند إليه وانتصب « المال » على التمييز .

وأما الرابع : فكقولهم : « لِلَّهِ دَرُّهُ فَارِسًا » فـ « فارسًا » ليس محولًا عن شيء ؛ ومن التمييز الرافع لإجمال نسبة الوارد بعد كل ما أفاد تعجبًا ، كهذا المثال ، وقولهم : « ما أحسنه رجلًا ، وأكرم بأبي بكر أبًا » .

فَصْلٌ : وأما التمييز الرافع لإبهام ذات ، فهو الوارد بعد واحد من أربعة أشياء :

(١) ومن المحول عن الفاعل قولهم : « طاب زيد نفسًا ، وامتلأ الكوز ماءً ، وتفقأ زيد شحمًا ، والأصل : طابت نفسُ زيد ، وملأ الماءُ الكوز ، وفقأ الشَّحْمُ زيدًا ، وذهب ابن الطراوة ، وتلميذه السهيلي إلى أن تصبب زيد عرقًا وتفقأ زيد شحمًا » انتصبا على الحال لا على التمييز . ارتشاف الضرب (٣٧٨/٢) .

(٢) وقد أنكر النقل من المفعول الأستاذ أبو علي ، وتلميذه أبو الحسن الأُبَّدي وابن أبي الربيع ، فحمله أبو علي على الحال وحمله ابن أبي الربيع على البدل أو على إسقاط حرف الجر ، وجعله الأُبَّدي من المنقول من المفعول الذي لم يسم فاعله ، نحو : « ضُرب زيدٌ ظهرًا وبطنًا » فالأصل : وفجرت الأرض عيونًا وأرجح الأول للتناسب مع الآية التي قبلها . ﴿ فَفَتَحْنَآ أَبْوَٰبَ ٱلسَّمَآءِ بِمَآءٍ مُّنْهَمِرٍ ﴾ [القمر : ١١] ومنهم من أعربه مفعولًا ثانيًا على تضمين « فجّرنا » معنى « صيَّرنا » . البحر المحيط (١٧٥/٨) ، وارتشاف الضرب (٣٧٨/٢) .

(٣) وهو المنقول عن المبتدأ ، نحو : « زيد أحسن وجهًا من عمرو » ، وتقديره : وجه زيد أحسن من وجه عمرو .

الأول : العدد كـ ﴿ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا ﴾ [يوسف : ٤] ، و ﴿ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾ [الأعراف : ١٥٥] .

الثاني : المقدار وهو إما كيل كـ « قَفِيزٍ بُرًّا » أو مساحة كـ « شِبْرٍ أَرْضًا » ، أو وزن كـ « رَطْلٍ زيتًا » .

الثالث : ما يشبه المقدار كـ « نِحْيٍ سَمْنًا »

النوع الرابع : ما التمييز أصل له ، نحو : « جُبَّةٌ خزًا » و « خاتمٌ حَدِيدًا » ، و « بَابٌ سَاجًا » [(١)] ، وقيل [(٢)] في هذا النوع الرابع : إنه حال ، ولك أن تجعله تابعًا لما قبله في الإعراب ، فإذا اعتقدت أن المنصوب تمييز ، فالتابع عطف بيان ، وإن اعتقدت أنه حال ، فالتابع نعت [(٣)] ، إنما قلنا بهذا لأجل ما بين التمييز وعطف البيان من الجمود غالبًا ، ولما بين الحال والنعت من الاشتقاق غالبًا [(٤)] .

ويجوز جر التمييز بالإضافة إلا إن كان عددًا ، أو كان المميز مضافًا لغير التمييز ، مثل : ﴿ مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا ﴾ [آل عمران : ٩١] ، وقول اللَّه تعالى : ﴿ وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا ﴾ [الكهف : ١٠٩] وينتصب التمييز الرافع ؛ لإبهام نسبة إلا إن تلا [(٥)] اسم التفصيل ، وليس محولًا عن الفاعل فيجر مثل : « زيدٌ أفضلُ رجلٍ » ويجوز جر التمييز أيضًا بـ « مِن » [(٦)] إلا إن كان فاعلًا في المعنى محولًا عن الفاعل صناعة ، مثل : ﴿ وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ [مريم : ٤] [٨١/ب] فلو لم يحول ؛ لجاز جره بـ « من » مثل : « لِلَّهِ دَرُّهُ فَارِسًا » [(٧)] وكذلك لا يجر بـ « مِن » إن كان تمييز

---

(١) فإن الجُبَّة فرع الخز ، والخاتم فرع الحديد ، والباب فرع السَّاج .

(٢) نسب لسيبويه . شرح التسهيل لابن مالك (٣٨٢/٢) ، وارتشاف الضرب (٣٨٣/٢) .

(٣) وقد ضعفه سيبويه ، فقال : « ولا يحسن أن تجعله صفة » الكتاب (٣٩٦/١) . ولم يحسن أن يكون صفة ؛ لأنه وصف جامد فلا بد من تأويله بالمشتق . ارتشاف الضرب (٣٨٣/٢) .

(٤) وإذا كان المقدار من جنسين ، فقال الفراء : (لا يجوز عطف أحدهما على الآخر ، بل تقول : « عندي رطل سمنًا عسلًا » ، وقال غيره : يجوز ، وتكون الواو جامعة) . ارتشاف الضرب (٣٨٣/٢) ، وهمع الهوامع (٢٥٠/١ - ٢٥١) .

(٥) في المخطوط : تلى .

(٦) تقول : « عندي إردبٌ مِن قمحٍ » ، و « ملء الأرض من ذهبٍ » ، ولي أمثالها من إبل ، وغيرها من شاء ، وويحه من رجلٍ ولله دره من فارسٍ ، وحسبك به من رجل ، وما أنت من فارس ، و « من » هذه قيل : إنها للتبعيض وصححه ابن مالك ، وقيل : إنها زائدة بمعنى التبعيض ، وهو رأي سيبويه ، كما زيدت في ما جاءني من رجل قال أبو حيان : (ويدل علي صحة ذلك أنه عطف علي موضعه نصبا قال الحطيئة [البسيط] :

طافت أمامة بالركبان آونة ... يا حسنة من قوام ما ومنتقبا)

الكتاب (٢٢٥/٤) ، وارتشاف الضرب (٣٨٤/٢) ، والأشموني بحاشية الصبان (٢٠٠/٢)

(٧) الدَّر مصدر دَرَّ اللبن يدُرّ ، ويدِرُّ درًّا ، ودرورًا كثر ، ويسمى اللبن نفسه درًّا ، وهو كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه ، وإنما أضاف فعله إلى اللَّه تعالى ؛ قصدًا لإظهار التعجب منه ؛ لأنه - تعالى - =

عدد ، كقوله تعالى : ﴿ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ﴾ [البقرة : ٦٠] [(١)] ، أو كان محولًا من المفعول كـ « غَرَسْتُ الأرضَ شجرًا » ومنه : « ما أحسنَ زيدًا أدبًا » بخلاف « ما أحسنه رجلًا » ؛ إذ ليس محولًا عن المفعول .

ناصب التمييز

وحكم التمييز النصب ، فإن كان رافعًا لإجمال نسبة ، فناصبه الفعل أو شبهه ، نحو : « طاب زيد نفسًا ، وهو أطيب أبًا » [(٢)] ، وإن كان رافعًا لإبهام ذات ، فناصبه تلك الذات كـ « رَطْلٍ زَيْتًا » .

تقديم التمييز على عامله

ولا يتقدم التمييز على عامله إن كان جامدًا اتفاقًا ، وفي تقدمه على عامله المتصرف خلاف ، والذي في التسهيل [(٣)] الجواز وفاقًا للكسائي والمازني والمبرد ، وصحح ابن الحاجب [(٤)] المنع ، وعلته أن التمييز قد يكون محولًا عن الفاعل ، والفاعل لا يتقدم على عامله وغير الفاعل محمول عليه إجراء للباب على سَنَن واحد ، وأجاب عن قول الشاعر :

٣٥٥ - أَنَفْسًا تَطِيبُ بِنَيْلِ الْمُنَى ... وَدَاعِي الْمَنُونِ يُنَادِي جِهَارًا [(٥)]

= منشئ العجائب فمعناه : ما أعجب فعله ، ويحتمل أن يكون التعجب من لبنه الذى ارتضعه من ثدي أمه ، أي : ما أعجب هذا اللبن الذي نزل معه ، مثل هذا الولد الكامل في الصفة . اللسان « درر » ، وشرح التصريح (٣٩٧/١) ، وحاشية الصبان (١٩٨/٢) .

(١) وفي الأصل : « اثنتي » ولا يقال : عشرون من درهمٍ ، ما لم يخرج عن التمييز بالتعريف ، نحو : عشرون من الدراهم » . همع الهوامع (٢٥١/١) .

(٢) لوجود ما أصل العمل له ، وعليه سيبويه والمازني والمبرد والزجاج والفارسي ، وصحح ابن عصفور أن العامل فيه نفس الجملة التي انتصب عن تمامها لا الفعل ، ولا الاسم الذي جرى مجراه ، كما أن تمييز المفرد ناصبه نفس الاسم الذي انتصب عن تمامه . ارتشاف الضرب (٣٧٧/٢) ، وهمع الهوامع (٢٥١/١) ، والشرح الكبير لابن عصفور (٢٨٢/٢) .

(٣) قال ابن مالك : (ولا يمنع تقديم المميز على عامله إن كان فعلًا متصرفًا وفاقًا للكسائي والمازني والمبرد ، ويمنع إن لم يكنه بالإجماع ، وقد يستباح للضرورة) . التسهيل (١١٥) .

(٤) قال ابن الحاجب : (والأصح أن لا يتقدم على الفعل خلافًا للمازني والمبرد) . شرح الكافية للرضي (٢٢٣/١) .

(٥) من المتقارب . قائله رجل من طيئ . أوضح المسالك (٣٧٢/٢) ، وشرح الأشموني (٢٩٦/١) وشرح عمدة الحافظ (٤٧٧) ، ومغني اللبيب (٤٦٣/٢) ، والمقاصد النحوية (٢٤١/٣) .

اللغة : المنى : جمع مُنية ، والمنون : المنية ؛ لأنه تقطع المدد ، وتنقص العدد ، وهي مؤنثة ، وتكون واحدة وجمعًا قاله الفراء . المقاصد النحوية (٢٤١/٣) . =

بأن التقدم شاذ ، أو ضرورة ، وعن قول الآخر :

٣٥٦ - أَتَهْجُرُ لَيْلَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَادَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ [1]

بمنع أن الرواية بالنصب ، ولم لا يجوز أن يكون مرفوعًا اسمًا لـ « كاد » ؟

باب العدد

فَصْلٌ : ولما كان مما يحتاج إلى التمييز العددُ ، فلا بأس أن نتعرض له تكميلًا للفائدة وألفاظ العدد ما وضع لكمية آحاد الأشياء بالذات ، وقلنا : « بالذات » لنخرج عنها الذِّراع ، فإنه وإن كان للكمية لكن لا بالذات بل بالعرض ؛ لأن الكمية طارئة عليه من حيث فرض واحد على سبيل البدل ، فيتناول الكل والمراد بالأشياء المعدودات .

وأصول أسماء العدد اثنا عشر لفظًا : الواحد والعشرة وما بينهما ، والمائة والألف وما خرج عن هذه ففروع مركبة منها ، والدليل على أن « الواحد » عدد أنه يؤتى به في جواب « كم » ، والواحد والاثنان يذكران مع المذكر ، فيجردان حينئذٍ من علامة التأنيث ، وتلحقهما التاء إن أردت المؤنث ، فتقول : « واحدة واثنتان ، وإن شئت ثنتان على لغة » وأما الثلاثة والعشرة غير المركبة مع شيء من العدد وما بينهما ، فإنها تجرى على غير القياس فتذكر مع المؤنث ، وتؤنث مع المذكر ، والعبرة في التذكير والتأنيث بحال مفرد الجمع لا بالجمع خلافًا للبغداديين [2] فتقول : « عندي ثلاثةُ

= **المعنى** : أتطيب بنيل المنى ، والموت يناديك ، فاتعظ واعمل .

الشاهد : قوله : « نفسًا » ، حيث وقع تمييزًا لنسبة ، وقد قدم على عامله المتصرف ، فاستدل به المجيزون لذلك ، وخرجه المانعون على الشذوذ أو الضرورة .

(١) من الطويل . للمخبل السعدي - ربيع بن ربيعة بن مالك - ديوانه (٢٩٠) . ونسب لأعشى همدان ، ولقيس بن الملوح - وليس في ديوان - ولقيس بن معاذ . الإنصاف (٨٢٨/٢) ، والخصائص (٣٨٤/٢) ، والدرر (٢٠٨/١) ، وشرح الأشموني (٢٦٦/١) ، وشرح شواهد الإيضاح (١٨٨) وشرح المفصل (٧٤/٢) ، والمقتضب (٣٦/٣ - ٣٧) ، والهمع (٢٥٢/١) .

اللغة : ليلى : ويروى : سلمى ، أتهجر : يروى : أتؤذن . الحبيب ، المحب وهو العاشق . كاد : يروى : كان ولم تك . نفسًا يروى : نفسي ، تطيب : يروى بالتذكير . المقاصد النحوية (٢٣٧/٣) .

المعنى : أتترك ليلى حبيبها هاجرة له ، وما كادت نفسي تطيب بالفراق .

الشاهد : قوله : « نفسًا » ؛ حيث وقع تمييزًا لنسبة وقدم على عامله المتصرف على رأي المازني والمبرد وابن مالك ، وخرجه الجمهور على الضرورة ، وعلى رواية : « ولم تك نفسي » فلا شاهد .

(٢) قال أبو حيان : (وأما أهل بغداد فيعتبرون لفظ الجمع) . ارتشاف الضرب (٣٦١/١) وأرجح رأي البغداديين ؛ لخفته في النطق فـ « ثلاث حمامات » بها خفة عن « ثلاثة حمامات » .

اصطبلاتٍ وحَمَّاماتٍ » بتأنيث العدد ؛ لأن مفردها وهو « الاصطبل والحَمَّام » مذكر ولو اعتبرت الجمع تبعًا للبغداديين لذكرت العدد .

وإذا كان المفرد مذكرًا ومعناه مؤنثًا فأنث في تذكير العدد وتأنيثه بالخيار ، وكذلك لو كان المفرد مؤنثًا ومعناه مذكرًا ، مثال الأول : « الشخص » إذا أردت به مؤنثًا مثل : « هذا شخصٌ حَسَنٌ » فتقول في عدده : « ثلاثةُ أَشْخُصٍ » و « ثلاثُ أشْخُصٍ » ومثال الثاني : « النفس » إذا أردت به مذكرًا [مثل] [١] : « زيدٌ نفسٌ مؤمنةٌ » ولك في [٨٢/أ] عدده أن تقول : « ثلاثةُ أنفسٍ ، وثلاثُ أنفسٍ » واعتبار اللفظ في المسألتين أولى من اعتبار المعنى .

فإن كان المعدود صفة ، فالعبرة بحال الموصوف لا بها ، فلذا جاء قوله ﷻ : ﴿ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾ [الأنعام: ١٦٠] [٢] بالتذكير ، ولو اعتبر حال الصفة لأنث العدد ؛ لأن المثل مذكر هذا إن كان المميز جمعًا ، فإن كان جنسًا أو اسم جمع ، فالعبرة في التذكير والتأنيث بحال ضميرهما فتعطي العدد عكس ما يستحقه الضمير ، فتقول : « عندي ثلاثةٌ من الغنم » بالتاء ؛ لأنك تقول : « غنمٌ كثيرٌ » [٣] و « ثلاثٌ من البطِّ » بغير تاء ؛ لأنك تقول : « بطٌّ كثيرةٌ » فلو فصل المميز بصفة دالة على المعنى وجب اعتباره نحو : « عندي ثلاثةٌ ذكورٍ من البطِّ » ولا أثر للوصف المتأخر ، نحو : « عندي ثلاث من البطِ ذكور » ، تقول : « ثلاثة من البقر » بالتاء ؛ لأنها مذكرة [٤] و « ثلاث » بغير تاء لمجيء التأنيث - أيضًا - وما قررته في مسألة الغنم من أنه مذكر ، فيؤنث عدده نُصَّ عليه في التوضيح [٥] .

وفي كلام بدر الدين بن مالك [٦] خلافه ، فقال ما نصه : (تقول : « عندي ثلاثٌ من الغنم » بحذف التاء ؛ لأن الغنم مؤنث ، والذي في الصحاح [٧] يشهد لابن مالك .

---

(١) تكملة يقتضيها السياق . (٢) أي : « عشر حسنات أمثالها » .

(٣) الضمير في كثير مذكر ؛ فأعطي العدد عكسه ، وفي كثيرة مؤنث ؛ فأعطي العدد عكسه .

(٤) في المخطوط : مذكورة .

(٥) قال : فتقول : (ثلاثة من الغنم) بالتاء ؛ لأنك تقول : « غنم كثير » . أوضح المسالك (٤/٢٤٨) .

(٦) شرح الألفية لابن الناظم .

(٧) قال الجوهري : (« الغنم » اسم مؤنث موضوع للجنس يقع علي الذكور وعلي الإناث ، وعليهما جميعًا وإذا صغرتها ألحقتها الهاء ، فقلت : « غنيمة » ؛ لأن أسماء الجموع التي لا واحد لها من لفظها إذا كانت لغير الآدميين ، فالتأنيث لها لازم يقال : « له خمس من الغنم ذكور » فتؤنث العدد) الصحاح (٥/١٩٩٩) .

العدد المركب

فإن تجاوزت العشرة أتيت بالنَّيفِّ وهو التسعة فما دونها مركبًا معًا ، وجعلت في أول التراكيب مكان الواحد « أحد » ومكان الواحدة « إحدى » وحكمت للفظ « الاثنين » بالتذكير مع المذكر والتأنيث مع المؤنث حسبما تقدم ، وأما الثلاثة إلى التسعة فلها في مخالفة القياس ما تقدم في الإفراد ، وأما « العشرة » ففي جميع التراكيب على القياس وفي « شينها » مع التأنيث السكون عند الحجازيين والكسر في تميم ، وأجاز بعضهم الفتح [(١)] واللفظتان مبنيتان على الفتح إلا « اثنين ، واثنتين » فمعربان بإعراب المثنى [(٢)] وإلا « ثماني عشرة » فلك فيه مع فتح الياء وجهان آخران :

إحداهما : سكونها ، الثاني : حذف يائها مع فتح النون وكسرها ، والثاني بفرعيه قليل عند الموضح [(٣)] ومع الفتح شاذ عند ابن الحاجب [(٤)] .

العقود

ثم إذا تجاوزت التسعة عشر استوى لفظ المذكر والمؤنث ، فتقول : « اشتريت عشرين عبدًا ، وعشرين أَمَةً إلى تسعين رجلًا ، وتسعين امرأة » فإن كان مع ذلك نَيِّف أتيت به مثله ، وحكمت له في التذكير والتأنيث بما تقدم ثم عطفت عليه العقد بالواو ، فتقول : « أحد وعشرون رجلًا ، وإحدى وعشرون امرأة ، واثنان وعشرون غلامًا ، واثنتان وعشرون جاريةً ، وثلاثة وعشرون كتابًا ، وثلاث وعشرون صحيفةً » وهلم جرًّا .

فَصْلٌ : وإذا صُغت من ألفاظ العدد وصفًا ؟ ليصير به ما دونه من العدد في رتبة أصله « ثان » في التذكير و « ثانية » في التأنيث إلى « عاشر » و « عاشرة » ولا يتناول هذا الاشتقاق ما بعد ذلك ؛ إذ لم يسمع له فعل مشتق منه وصف [٨٢/ب]

---

(١) يفتح الشين من « عشرة » بعض العرب ، ومنه قراءة الأعمش : « اثْنَتَا عَشَرَةَ » بفتح الشين [البقرة : ٦٠] ارتشاف الضرب (١/٣٦٥) .

(٢) معربان صدرًا مبنيان عجزًا ، وهذا مذهب الجمهور ، وذهب ابن درستويه وابن كيسان إلى أن الصدرين مبنيان ، كثلاثة من ثلاثة عشر ، وأما « عشر » فمبني لقيامه مقام النون ، ولذا قيل بإعرابهما ؛ لأن ما قبل النون محل إعراب لا بناء ولكون « عشر » قائمة مقام النون لم يضافا بخلاف غيرهما ، فيقال : أحد عشرَك ، ولا يقال : اثنا عشرَك . ارتشاف الضرب (١/٣٦٦) ، والأشموني بحاشية الصبان (٤/٦٨ - ٦٩) .

(٣) حيث قال ابن هشام في أوضح المسالك (٤/٢٥٦) : (ويقل حذفها مع بقاء كسر النون ومع فتحها) .

(٤) حيث قال : (وشذ حذفها بفتح النون) . شرح الكافية للرضي (٢/١٥٢) .

بخلاف ما تقدم ؛ إذ سمع « ثانية الآيتين » ولا يتأتى في الواحد أيضًا ، إذ لا عدد دونه ؛ ليصير به في رتبة أصله ، ومن مجيء الوصف للتصيير ، قوله تعالى : ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾ [المجادلة : ٧] أي : مصيرًا الثلاثة أربعة ، والخمسة ستة .

فإن أردت بالوصف أن مدلوله فرد من التعدد متصف بالأولية والثانوية والثالثية إلى آخرها ، قلت : « الأول ، والثاني » في المذكر ، و « الأولى ، والثانية » في المؤنث إلى « العاشر ، والعاشرة » ، وتقول فيما بعد ذلك : « الحادي عشر ، والثاني عشر ، والحادية عشرة ، والثانية عشرة إلى التاسع عشر ، والتاسعة عشرة » بالتذكير مع المذكر ، والتأنيث مع المؤنث .

وإذا أردت أن تستعمل اسم الفاعل بالمعنى الأول ، أعني : مصّيرًا أضفته إلى ما دون أصله ، وإن شئت نصبت به ذلك ، فتقول : « ثالثُ اثنين ، ورابعٌ ثلاثةً إلى عاشرٍ تسعةً ، وفي جواز هذا الاستعمال في « ثاني واحد » خلاف [١] . وإن أردت استعماله مع العدد بالمعنى الثاني [٢] أضفته إلى أصله فتقول :

« ثاني اثنين ، وثالثُ ثلاثةٍ » وإن شئت نصبت ما بعده في قول [٣] ، فإن كان هذا الاستعمال مع العدد المركب أتيت بأربعة ألفاظ :

أولها : اسم الفاعل مركبًا مع العشرة ، **وثالثها** : « أصله مركبًا أيضًا مع العشرة مضيفًا التركيب الأول إلى التركيب الثاني ، فتقول : « حادي عَشَرَ أَحَدَ عَشَرَ » بالتذكير ، و « حاديةَ عَشْرَةَ إِحْدَى عَشْرَةَ » في التأنيث ، وعلى هذا التفصيل العدد الذي يليه ، وتقول : « ثَالِثَ عَشَر ، ثَلَاثَةَ عَشَرَ » بتأنيث الجزء الثالث إن أردت مذكرًا و « ثالثةَ عَشْرَةَ ثَلَاثَ عشرة » بتذكيره إن أردت مؤنثًا ، وهكذا إلى آخر المركبات ، وإن شئت حذفت العقد من الأول ، وأضفت اسم الفاعل إلى ما بعده ، وتعربه لزوال مقتضى البناء ، فتقول : « حَادِي إِحْدَى عَشْرَةَ » [٤] إلى آخرها ، وأجاز بعضهم [٥] أن تحذف العقد من الأول والنَّيِّفُ من الثاني فتقول : « حادي عَشَرَ ،

---

(١) قال الكسائي : بعض العرب يقول : (ثاني واحدٍ) وأجازه الأخفش ، ونفى سيبويه سماعه ، وأجازه قياسًا حملًا على (ثاني اثنين) . الكتاب (٥٥٩/٣) ، وارتشاف الضرب (٣٧٢/١ ، ٣٧٥) .

(٢) وهو إفادة الموصوف به بعض تلك العدة .

(٣) الأخفش ، وقطرب ، والكسائي ، وثعلب ، كما يجوز في « ضارب زيد » وقصره ابن مالك في « ثان » فقط ؛ لأن العرب ، تقول : ثُنيت الرجلين إذا كنت الثاني منهما ، فمن قال ثان اثنين بهذا المعنى عذر ؛ لأن له فعلًا ، ومن قال : ثالثٌ ثلاثةً لم يعذر ؛ لأنه لا فعل له بهذا المعنى . التسهيل (١٢١) ، وشرحه لابن مالك (٤١٢/٢) ، وأوضح المسالك (٢٦٢/٤) .

(٤) في المخطوط : « حادي إحدى عشر » . (٥) ارتشاف الضرب (٣٧١/١) .

وثاني عَشَرَ » ولك حينئذٍ إعرابهما [١] لزوال مقتضى البناء ، وقيل [٢] الأول معرب فقط ، وقيل [٣] : هما مبنيان ، وأجاز سيبويه [٤] في اسم الفاعل بمعنى مصِّيرًا أن تستعمله مع العدد المركب فتأتي أيضًا بأربعة ألفاظ لكن يكون الثالث منها دون أصل الوصف ، فتقول : « رابعَ عَشَرَ ثلاثةَ عَشْرَةَ » وابن الحاجب [٥] وجماعة على منع هذا كما نبهنا عليه قبل ، ولك على هذا الاستعمال أن تحذف العقد من الأول وتضيف اسم الفاعل إلى ما بعده ، كما تقدم وليس لك أن تحذف العقد من الأول والنَّيِّفُ من الثاني ، فتقول : « رابعَ عَشَرَ » لما في ذلك من الإلباس [٦] ، ولك أن تأتي باسم الفاعل مُصَدَّرًا وتعطف عليه العقد بالواو ، فتقول : « حادي وعشرون » إلى « تاسع وعشرين » وأمر التذكير والتأنيث [٨٣/أ] كما تقدم ، وإذا استعملت « الواحد » بمعنى الوصف مع « العشرة » أو مع « العشرين » فإنك تنقل فاءه [٧] وهي « الواو » إلى موطن لامه وتقلبها « ياء » لانكسار ما قبلها ، وقد تقدم في الأمثلة ما يشير إلى هذا .

تمييز العدد

فصلٌ : في كيفية تمييز العدد .

واعلم أن « الواحد ، والاثنين » لا يميزان ؛ إذ في تمييزهم غنية عنهما ، فلا يقال : « واحد رجلٍ ، ولا اثنان رجلان » ؛ إذ الرجل يفيد الجنسية وشفع الواحد ، فضم

---

(١) فتقول : « جاءني ثالثُ عَشَر ، ورأيت ثالثَ عَشَرٍ ، ومررت بثالثِ عَشَرٍ » بإعراب الأول بالعوامل ، وجر الثاني بالإضافة .

(٢) مثاله كالسابق إلا أن الثاني مبني حكاه الكسائي ، وابن السِّكِّيت ، وابن كيسان ، ووجه بناء الثاني أنه قدر ما حذف منه فبقي البناء بحاله . أوضح المسالك (٢٦٣/٤)

(٣) ووجه ذلك أن كل واحد من الجزءين حل محل الآخر ، فبقي البناء تقول : « جاءني ثالثَ عَشَرَ ، ورأيت ثالثَ عَشَرَ » ومررت بثالثَ عشرَ ، ورد بأنه لا دليل على أن هذين الاسمين منتزعان من تركيبين . ارتشاف الضرب (٣٧١/١) ، وأوضح المسالك (٢٦٣/٤) .

(٤) ذكره بحذف العقد من الأول ، وإعرابه وإضافة الأول إلى الثاني ، قال : « تقول : رابعُ ثلاثةَ عشرَ » الكتاب (٥٦١/٣) .

(٥) شرح الكافية للرضي (١٥٨/٢) ومنعه الجمهور ، والكوفيون ، والأخفش ، والمازني ، والمبرد ، والفارسي ، ارتشاف الضرب (٣٧٤/١) .

(٦) بما ليس أصله تركيبين ، ومقتضى البناء حلول كل واحد من الجزأين محل المحذوف من صاحبه ، ويزول الإلباس بإعراب الأول . شرح التصريح (٢٧٨/٢ - ٢٧٩) .

(٧) فتقول : « حادي ، وحادية » ، والأصل : حادو ، وحادوة .

العدد إليهما لم يفد فائدة ، وشذ قول الشاعر :

٣٥٧ - ظَرْفُ عَجُوزٍ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلِ [(١)]

حيث جمع بين التمييز والعدد ، وأما ماعدا « الواحد ، والاثنين » ، فلا يفيد شيء منها العدد والمعدود المعنيين إلا بأن يجمع فيه بين الكلمتين الموضوعتين لخصوصية ذينك المعنيين ؛ لأنك لو قلت : « عندي خمسة » مثلًا عرفت الكمية ، ولم يعرف المعدود ، ولو قلت : « أَوْسُقٍ » عرف المعدود ولم تعرف الكمية ، فإن أردت إفادة المدلولين جمعت بين الدالين .

ثم إن كان العدد « ثلاثة وعشرة » وما بينهما فتمييزه مجرور بالإضافة مجموع جمع تكسير من أبنية القلة ، كقوله تعالى : ﴿ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ ﴾ [لقمان : ٢٧] ، فإن جاء منصوبًا ، فشاذ كقول بعضهم [(٢)] : « اشتريت خمسة أثوابًا » .

فإن كان التمييز « مائة » أفردت في الإعراب ، نحو : « ثلاثُ مائة » [(٣)] وربما جاءت جمعًا ، كقول الشاعر :

٣٥٨ - ثَلَاثُ مِئِينَ لِلْمُلُوكِ وَفَى بِهَا ... رِدَائِي وَجَلَّتْ عَنْ وُجُوهِ الأَهَاتِمِ [(٤)]

---

(١) من الرجز نسب إلى خطام المجاشعي ، وإلى جندل بن المثنى ، وإلى سلمى الهذلية ، وللشماء الهذلية . خزانة الأدب (٧/٤٠٠ ، ٤٠٤ ، ٥٢٦ ، ٥٢٩ ، ٥٣١) ، والدرر (١/٢٠٩) ، وشرح المفصل (٤/١٤٣ - ١٤٤) (٦/١٦ ، ١٨) ، والكتاب (٣/٥٦٩ - ٦٢٤) ، والمقتضب (٢/١٥٦) ، وهمع الهوامع (١/٢٥٣) .

كَأَنَّ خُصْيَيْهِ مِنَ التَّدَلْدُلِ

اللغة : التدلدل : الاضطراب . ظرف عجوز : يروى : سَحْق جراب فيه ثنتا حنظل ، والسحق : الخَلَق . والحنظل : جمع حنظلة ، ويقال لها : العلقم ، وظرف العجوز مزودها الذي تخزن فيه متاعها .

المعنى : شبه خصيتيه في استرخاء صفتهما ، حين شاخ بظرف عجوز فيه حنظلتان وخص العجوز ؛ لأنها لا تستعمل الطيب ولا تتزين للرجال ، فيكون في ظرفها ما تتزين به ، ولكنها تدخر الحنظل ، ونحوه من الأدوية . المقاصد النحوية (٤/٤٨٦) .

الشاهد : قوله : « ثنتا حنظل » ؛ حيث جمع بين العدد « ثنتان » والمعدود ضرورة ، وكان حقه أن يقول : حنظلتان ، وفي قوله : « خصييه » شاهد ، حيث حذف التاء للضرورة ، والقياس : خصيتيه .

(٢) شرح المفصل (٦/٢٣) .

(٣) أضيفت الثلاثة وأخواتها إلى المائة مع أن لفظ المائة مفرد ، لأن المائة جمع في المعنى ؛ لأنها عشر عشرات ، والعشرة عدد قليل ، وهو حد جمع القلة . شرح التصريح (٢/٢٧٢) .

(٤) من الطويل . قائله الفرزدق . ديوانه (٢/٣١٠) . أوضح المسالك (٤/٢٥٣) ، وخزانة الأدب (٧/٣٧٠ - ٣٧٣) ، وشرح الأشموني (٢/٦٢٢) ، وشرح المفصل (٦/٢١ ، ٢٣) ، والمقتضب (٢/١٧٠) .

اللغة : ردائي : سيفي ، وقيل : هو على حقيقته ، وهو يفتخر بذلك حين رهن رداءه بديات ثلاث لثلاثة ملوك قتلوا ، وكانت دياتهم ثلثمائة بعير ، فرهن رداءه بالدِّيَات الثلاث . وجلت : أي جلت بالتخفيف . =

ويجوز مجيء التمييز جمع سلامة إن لم يسمع له جمع تكسير ، أو سمع له ذلك لكن جاور ما لم يسمع له ذلك ، فالأول ، كقوله تعالى : ﴿ فَسَوَّىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ ﴾ [البقرة: ٢٩] وقوله تعالى حكاية : ﴿ إِنِّيٓ أَرَىٰ سَبْعَ بَقَرَٰتٍ ﴾ [يوسف: ٤٣] وقوله ﷺ : « **خمس صلوات كتبهم الله في اليوم والليلة** » [١] والثاني كقوله تعالى : ﴿ وَسَبْعَ سُنۢبُلَٰتٍ ﴾ [يوسف: ٤٣] فإنه وإن سمع له جمع تكسير ، كقوله تعالى : ﴿ أَنۢبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ ﴾ [البقرة: ٢٦١] لكن جاء مصححًا لمجاورته المصحح الذي هو « بقرات » وكذا يجوز مجيئه جمع كثرة إن أهمل جمع قلته ، أو كان شاذًّا قياسًا أو سماعًا ، مثال الأول : « خمسُ جوارٍ ، وسبعُ رجالٍ » [٢] ومثال : ما شذ جمع قلته قياسًا فجيء به على بناء الكثرة : « القَرْء » بالفتح ؛ لأنه لما شذ فيه « أفعال » [٣] جيء به على « فعول » ، كما قال الله تعالى : ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ﴾ [البقرة: ٢٢٨] [٤] كذا قال بعضهم [٥] ولباحث أن يمنع أن الجمع في الآية مفرده « قَرْء » بالفتح ؛ ولم لا يجوز أن يكون مفرده بالضم كـ « جند وجنود » [٦] وحينئذٍ لا يكون جمع قلته شاذًّا ، كقوله تعالى : ﴿ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ ﴾ [محمد: ٢٤] [٧] بل يكون جمع الكثرة مستعارًا في موضع جمع القلة [٨٣/ب] للإيجاز أو لما كان المتربصات كثيرةٌ ، وكل واحدة منهن تتربص ثلاثة أقراء كان المقام

= وجوه الأهاتم : أعيانهم ، والأهاتم جمع أهتم ، وهم بنو سنان الأهتم سمي بذلك ؛ لانكسار ثنيتيه ، والهتم : كسر الثنايا من أصلها .

المعنى : كشفت ردائي حين وفت بديات الملوك الثلاثة هَمَّ ذلك ، وتمادى الحروب عن أعيان الأهاتم وكبرائهم . المقاصد النحوية (٤/٤٨٠ – ٤٨١) .

الشاهد : قوله : « ثلاث مئين » ؛ حيث جمع لفظ « مائة » وهو تمييز لثلاث وتمييز بالمائة لا يجمع إلا شذوذًا أو قليلًا ، ويضاف العدد من : الثلاث إلى العشرة إلى مفرد أيضًا في مسألة ثانية ، وذلك إن كان التمييز اسم جمع ، نحو : « تِسْعَةُ رَهْطٍ (النمل /٤٨) . شرح التصريح (٢/٢٧٢) .

(١) أخرجه مالك في « الموطأ » في كتاب .. صلاة الليل – باب .. الأمر بالوتر (١/١٢٣) .

(٢) و « خمسة دراهم » .

(٣) أي : أقراء .

(٤) قال الزمخشري : (فإن قلت : لِمَ جاء المميز على جمع الكثرة دون القلة ، التي هي الأقراء ؟ قلت : يتسعون في ذلك فيستعملون كل واحد من الجمعين مكان الآخر ؛ لاشتراكهما في الجمعية ، ألا ترى في قوله : (بأنفسهن) وما هي إلا نفوس كثيرة ، ولعل القروء كانت أكثر استعمالًا في جمع قَرْء من الأقراء ، فأوثر عليه تنزيلًا لقليل الاستعمال منزلة المهمل ، فيكون مثل قولهم : ثلاثةُ شُسُوع) . الكشاف (١/٢٦٨ – ٢٦٩) .

(٥) كابن هشام في التوضيح (٤/٢٥٤) .

(٦) أي : قَرْء وقُرُوء .

(٧) وقيل : إن لـ « قرء » بناء قلة ليس بشاذ وهو « أَقْرُؤٌ » على أفعل ؛ لأنه على فعل صحيح العين . حاشية ياسين (٢/٢٧٢) ، وعليه فهو مما استعير فيه جمع الكثرة في موضع القلة .

مقام الكثرة ، فاستعمل فيها جمعها ، ومما [(١)] شذ جمع قلته سماعًا ، فاستعمل في موضعه جمع الكثرة « الشِّسْع » [(٢)] بالكسر ، فقالوا في جمعه : « شُسُوع » لندرة « أَشْسَاع » .

فإن كان التمييز اسم جنس أو اسم جمع ، فالغالب جره بـ « من » كقوله تعالى : ﴿ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ ﴾ [البقرة : ٢٦٠] ، ويجوز أن يجر بالإضافة ، كقوله تعالى : ﴿ وَكَانَ فِي ٱلْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ ﴾ [النمل : ٤٨] ، وقوله ﷺ « **ليسَ فيمَا دونَ خمسِ زودٍ صدقةٌ** » [(٣)] وتمييز « المائة ، والألف » أيضًا مجرور بالإضافة إلا أنه مفرد ، وكذلك تثنيتها وجمعها ، وربما جر تمييز « المائة » ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَبِثُواْ فِي كَهْفِهِمْ ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ ﴾ [الكهف : ٢٥] [(٤)] ، بإضافة « المائة » إلى ما بعدها في قراءة الأخوين .

وأما الأعداد المركبة والعقود فتمييزها مفرد منصوب ، كقوله تعالى : ﴿ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا ﴾ [يوسف : ٤] ، و ﴿ وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَٰهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾ [الأعراف : ١٤٢] ، وإنما أفرد تمييز المركبات لما في التركيب من الثقل ، فجيء معه بالأخف ، ولا كذلك تمييز الثلاثة إلى العشرة .

والعقود محمولة على المركبات في هذا ، وإنما لم يجر بالإضافة ؛ لأن النون التي [هي] [(٥)] علامة الإعراب لا تجامع الإضافة ، فإن قيل : « فلم لم يحذف الهاء ؟

قيل : لأنها جزء ما قبلها لإفراده ، ورُبَّما جر التمييز بالإضافة فتحذف النون حينئذٍ ؛ لشبهها بنون الجمع ، نحو : « هذه عِشْرُو دِرْهَمٍ » وهذا في العقود ، وأما في المركبات ؛ فلتقدير التنوين فيها ؛ لأن كل تنوين حذف لغير اللام والإضافة ، فهو في تقدير الثبوت ، ومع تقدير الثبوت لا جر بالإضافة [(٦)] ، وإنما لم يجر بـ « مِن » ؛ لئلا

---

(١) في المخطوط : « وإما » .

(٢) شِسعُ النعل : قِبالها الذى يشدُّ إلىَ زمامها والزِّمام : السير الذى يعقد فيه الشسع اللسان « شسع » .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب : الزكاة - باب : ليس فيما دون خمس زود صدقة (١٢٥/٢) ومسلم في صحيحه في أول « كتاب : الزكاة » (٦٦/٣) والنسائي في سننه في كتاب : الزكاة - باب : زكاة الإبل (١٨/٥) . والزود من الإبل ما بين الثلاثة إلى العشرة ، وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها (٤٨١/٣) .

(٤) « والأخوان هما حمزة والكسائي ، والباقون بالتنوين ؛ لأنه لما عدل عن قياسه عدل عن إضافته ، فيكون « سنين » بدلًا من ثلاثمائة ، أو عطف بيان عند الكوفيين . إتحاف فضلاء البشر (٢١٢/٢ - ٢١٣) ، والنشر (٣١٠/٢) ، والبحر المحيط (١١٢/٥) ، والكشاف (٦٨٨/٢) .

(٥) تكملة يقتضيها السياق .

(٦) علل الرضي المنع بسبب كراهتهم جعل ثلاثة أسماء كاسم واحد . شرح الكافية للرضي (١٥٤/٢) .

يتوهم حذف التمييز ، وأن المعدود الخاص بعض ذلك المجرور ، فلو قلت : « عندي أَحَدَ عَشَرَ من دينار» لربما توهم متوهم أن معنى : « أحد عشر جزءًا مِن دينارٍ » وليس الغرض هذا ، قاله بعض المتأخرين .

وتجوز [١] إضافة العدد المركب إلى مستحق المعدود ، فيستغنى حينئذٍ عن التمييز ، نحو : « هذه أحدَ عَشَرَ زيدٍ ، وخمسةَ عَشَرَ عمرو » إلا « اثني عشر واثنتي عشرة » فلا يضافان ؛ لأن العشر قائمة فيهما مقام النون ، والنون لا تجامع الإضافة فكذا ما قام مقامها ، والبناء الذي كان قبل الإضافة مستصحب بعدها ، وحكى سيبويه [٢] أن من العرب من يعرب الجزء الثاني ، قال : وهي لغة رديئة ، وحكى الكوفيون [٣] وجهًا ثالثًا ، وهو إضافة أول الجزءين [٤] إلى الآخر ، نحو : « ما فعلت خمسةُ عَشْرِك » وأجاز الفراء [٥] هذا الوجه دون إضافة إلى مستحق المعدود مستدلًا بقول الشاعر :

٣٥٩ - كُلِّفَ مِنْ عَنَائِهِ وَشِقْوَتِهْ بِنْتَ ثَمَانِي عَشْرَةٍ مِنْ حِجَّتِهْ [٦]

[٨٤/أ] وادعى ابن مالك [٧] اختصاص ما أجازه الفراء بالضرورة حاكيًا عليه الإجماع ورد عليه بأن من أجازه قد أجازه مطلقًا ، أي : في الضرورة وغيرها في «ثماني عشرة» وغيرها ، فحكاية الإجماع ليست بصحيحة والعقود في جواز

(١) في المخطوط : « يجوز » ، والأفضل ما أثبت .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك (٤٠٢/٢) ، وارتشاف الضرب (٣٦٦/١) ، وأوضح المسالك (٢٥٩/٤) .

(٣) أوضح المسالك (٢٥٩/٤) .

(٤) في المخطوط : « الجزأين » وهو جائز ، ولكن الأفضل أن تكتب الهمزة على السطر .

(٥) شرح التسهيل لابن مالك (٤٠٢/٢) ، وشرح الألفية لابن الناظم (٧٣٤) .

(٦) من الرجز . قائله نفيع بن طارق . الإنصاف (٣٠٩/١) ، وأوضح المسالك (٢٥٩/٤) ، وخزانة الأدب (٤٣٠/٦ - ٤٣٢) ، والدرر (٢٠٤/٢) ، وشرح الأشموني (٦٢٧/٣) ، والهمع (١٤٩/٢) .
اللغة : عنائه : من عنى عناء أي : تعب ونصب ، والشِّقوة نقيض السعادة ، وكذلك الشقاء والشقاوة . والحجة : السنة والعام ، ويجمع على حجج . المقاصد النحوية (٤٨٨/٤ - ٤٨٩) .
المعنى : كلفه اللّه عنائه وشقوته بمشاق حب بنت ثماني عشرة في حجته . حاشية ياسين (٢٧٦/٢) .
الشاهد : قوله : « ثماني عشرة » ، حيث أضاف صدر العدد إلى عجزه دون إضافة إلى مستحق المعدود ، فلم يضف عشرة إلى شيء آخر ، وجعله ابن مالك ضرورة بالإجماع ، وهذا ليس بصحيح ؛ لأن الكوفيين والفراء أجازوا ذلك مطلقًا ، وقد حكاه الفراء عن أبي فقعس الأسدي ، وأبي الهيثم العقيلي ، قالا : « ما فعلتْ خَمْسَةُ عَشْرِك » والبصريون لا يرون ذلك ، بل يستصحبون البناء في الإضافة كما يستصحب مع الألف واللام بإجماع . شرح الألفية لابن الناظم (٧٣٤) ، والإنصاف (٣٠٩/١) .

(٧) شرح التسهيل لابن مالك (٤٠٢/٢) ، وشرح الكافية الشافية (٣٧٩/١) .

إضافتها إلى مستحق المحدود والاستغناء عن التمييز ، كالمركبات نحو : « هذه عِشْرِو زيدٍ ، وخَمْسُو [1] بكْرٍ » مثل ذلك الثلاثة والعشرة وما بينهما نحو : « هذه ثلاثتك وعشرة الأمير » .

كنايات العدد

فَصْلٌ : واللفظ الدال على العدد إما صريح ، وإما كناية .

كم الاستفهامية والخبرية

فالصريح ما تقدم ، وأما الكناية فمنها : « كم » وهي لعدد مبهم فتفتقر إلى تمييز لا يحذف إلا لدليل ثم هي [2] إن كانت استفهامية كانت بمعنى : أيّ عَدَدٍ ، وكان تمييزها مفردًا [3] منصوبًا ، وإن كانت خبرية كانت بمعنى « عدد كثير » وكان تمييزها مفردًا مجرورًا وهو الأقيس ، نحو : « كَمْ دِرْهَمٍ أَنْفَقْتُ » أو مجموعًا مجرورًا ، نحو : « كَمْ عبيدٍ أعتقت » [4] .

وجرهما [5] بالإضافة لا بـ « مِن » مضمرة خلافًا للفراء [6] ، قال ابن الحاجب [7] : (ويجوز فيه وفي تمييز الاستفهامية جر بـ « من » ظاهرة ، كقوله تعالى : ﴿ وَكَم مِّن قَرْيَةٍ

(١) في المخطوط : خمس .

(٢) في المخطوط : « هو إن كانت أستفهامية بمعنى : أيّ عدد مفرد منصوب ، وإن كانت خبرية بمعنى : عدد كثير مفرد ومجرور ... » .

(٣) قال ابن مالك في شرح التسهيل (٤١٨/٢ - ٤١٩) : (لما كانت الاستفهامية بمنزلة عدد مقرون بهمزة الاستفهام أشبهت العدد المركب فأجريت مجراه ، بأن جعل مميزها كمميزه في النصب والإفراد ، فقيل : كم درهمًا لك ، كما قيل : لك خمسةَ عَشَرَ درهمًا ، ثم قصد امتياز الخبرية ، فحملت من العدد على ما يضاف إلى مميزه ، وهو ضربان : مميز بجمع كعشرة دراهم ، ومميز بمفرد كمائة دينارٍ ، ولم يكن حملها على أحد الضربين بأولى من حملها على الضرب الآخر ، فحملت عليهما معًا ، فتارة تضاف إلى جمع حملًا على عشرة ، وتارة تضاف إلى مفرد حملًا على مائة ، فيقال : كم رجالٍ صحبت ، وكم بلد دخلت ، كما تقول : عشرة رجالٍ صحبت ، ومائة بلدٍ دخلت) .

(٤) وزعم بعضهم أن الجمع شاذٌ ، وقيل : الجمع على معنى الواحد ، فكم رجال على معنى : كم جماعةٍ من الرجال ، وكونها يراد بها التكثير هو مذهب المبرد ومن بعده من النحاة ، وذهب أبو بكر بن طاهر وتلميذه ابن خروف إلى أنها تقع للكثير والقليل ، وزعما أنه مذهب سيبويه والكسائي . ارتشاف الضرب (٣٧٩/١) .

(٥) مميزا الخبرية .

(٦) قال ابن مالك : (وزعم الفراء أن الجر بعدها بـ « من » مقدرة ، ولا سبيل إلى ذلك ، كما لا سبيل إليه فيما حملت عليه) شرح التسهيل (٤٢٠/٢) ، وإذا جر المميز بـ « من » وجب تقدير « كم » منونة . شرح الكافية للرضي (٩٧/٢) .

(٧) قال ابن الحاجب : (وتدخل من فيهما) . شرح الكافية للرضي (٩٦/٢) .

أَهْلَكْنَاهَا ﴾ [١] .

وفي كلام [٢] ابن مالك إن جرت الاستفهامية بحرف جر ظاهر جُرَّ تمييزها بـ « من » مقدرة ، واستشهد له بقول سيبويه [٣] : سألت الخليل عن قول الناس : « عَلَى كَمْ جِذْعٍ بَنَيْتَ بَيْتَكَ ؟ » . فقال الخليل : القياس نصب « جذع » وهو قول عامة الناس ، وأما من جره فإنه أضمر « من » وجعل « على » عوضًا منها ، وقال الزجاج [٤] : (جره بإضافة « كم » إليه) ، ولو كان كما قال احتيج في جره إلى جر « كم » بحرف ، والوجه في نصب تمييز الاستفهامية وجر تمييز الخبرية أن الاستفهامية كناية عن الأعداد المركبة كـ « أحد عشر » والعقود كـ « عشرين » ، والخبرية كناية عن « العشرة » مثلًا وإنما كان كذلك ؛ لأن الاستفهامية فرع الخبرية كناية عن « العشرة » مثلًا ، وإنما كان ذلك ؛ لأن الاستفهامية فرع الخبرية ، والمركب والعقد فرع الآحاد ، فجعل الفرع مع الفرع ، والأصل مع الأصل .

ويجوز أن تفصل بين الاستفهامية وتمييزها من غير ضرورة بالظرف وشبهه ، نحو : « كم عندك درهمًا ؟ وكم لك ثوبًا ؟ » ولا يجوز هذا في العدد إلا لضرورة كما قال الشاعر :

٣٦٠ - عَلَى أَنَّنِي بَعْدَمَا قَدْ مَضَى ثَلَاثُونَ لِلْهَجْرِ حَوْلًا كَمِيلَا
يُذَكِّرُنِيكِ حَنِينُ الْعَجُولِ وَنَوْحُ الْحَمَامَةِ تَدْعُو هَدِيلَا [٥]

(١) « كم » هنا خبرية والتقدير : « وكثير من القرى أهلكناها » والمعنى : وكم من قرية عاصية أردنا إهلاكها أو حكمنا بإهلاكها . البحر المحيط (٢٦٨/٤ - ٢٦٩) .

(٢) شرح التسهيل (٤١٩/٢) . ومثاله نحو : بكم درهم تصدقت ؟

(٣) الكتاب (١٦٠/٢) .

(٤) ارتشاف الضرب (٣٧٨/١) ، وهمع الهوامع (٢٥٤/١) ورد ذلك أبو الحسن الأُبَّدي بأنهم حين خفضوا بعدها لم يخفضوا إلا بعد تقدم حرف جر ، فكونهم لم يتعدوا هذا دليل لقول الجماعة ، ورده ابن خروف بأن « كم » الاستفهامية بمنزلة عدد ينصب ما بعده ولا يخفضه ، فلو خفضت ما بعدها مرة ونصبته مرة ؛ لزم تفضيل الفرع على الأصل كذا فسر ابن مالك قول ابن خروف ، ولم يذكر سيبويه خفضه في كل موضع ، بل إذا دخل على « كم » حرف الجر ، والفراء والزجاج وابن السراج وجماعة على أن الخفض في كل موضع ، كالنصب في الخبرية ومنع بعض النحويين الخفض ، فالمذاهب ثلاثة : منع الخفض مطلقًا وإجازته مطلقًا ، وإجازته بشرط أن يدخل على « كم » حرف الجر . شرح التسهيل لابن مالك (٤١٩/٢ - ٤٢٠) والارتشاف (٣٧٨/١) . وأرجح الرأي القائل بأن الجار حرف الجر المقدر ؛ لأنهم لم يخفضوا إلى بعد تقدم حرف الجر الظاهر .

(٥) من المتقارب . قائلهما العباس بن مرداس . ديوانه (١٣٦) ، وأساس البلاغة (٣٩٨) « كمل » =

وإذا فصل ففي جواز كونه جمعًا قولان : الجواز للكوفية ، والمنع للبصرية [١] وقالوا : ما أوهم خلاف ما قلناه فمحمول على الحالية ، نحو : « كم لك شهودًا ؟ أو كم عليك رقيبًا » ، وإذا فصل مميز الخبرية - ولا يكون إلا لضرورة - جاز جره [٢] والمختار نصبه ، وهذا إن فصل بظرف وشبهه ، فإن فصل بجملة فليس إلا النصب ، مثال ما جاء فيه التمييز مجرورًا ، قول الشاعر :

٣٦١ - كَمْ في بَني بكر بن سَعْدٍ سَيِّدٍ ضَخْمِ [٨٥/أ] الدَّسِيعَةِ مَاجِدٍ نَفَّاعِ [٣]

= والإنصاف (٣٠٨/١) ، وخزانة الأدب (٢٩٩/٣) (٤٦٧/٦ ، ٤٧٠) (٢٥٥/٨) ، وشرح الأشموني (٥٧٥/٣) ، وشرح المفصل (١٣٠/٤) ، والكتاب (١٥٨/٢) ، والمقتضب (٥٥/٣) ، الهمع (٢٥٤/١) .

اللغة : كميلًا : بمعنى كامل . حنين العجول : الحنين : مد الصوت اشتياقًا إلى إلفٍ أو وطن أو ولد ، وأصله في الإبل والعجول : الناقة التي فقدت ولدها ، وقيل : التي ألقته قبل أن يتم بشهر أو شهرين ، لأنها أعجلته عن ولاها . ونوح الحمامة : صوت تستقبل به صاحبها ، لأن أصل النوح التقابل . والهديل : عظيم صوت الحمام ، وقيل : ذكره ، وقيل : فرخه تزعم الأعراب أن جارحًا صاده في سفينة نوح ، فالحمام تبكيه إلى يوم القيامة ، وعلى الأول فنصبه على المصدر لتدعو ؛ لأنه بمعنى تهدل ، أو لفعل دل عليه تدعو ، ومفعول تدعو محذوف أو على الحال أي تدعو هادلة ، وعلى الآخرين فهو مفعول به لتدعو ، ويقال : هدل يهدل ويهدر في الحمام ، ولا يقال في الجمل إلا يهدر . المقاصد النحوية (٤٩٠/٤ - ٤٩١) وشرح شواهد المغني للسيوطي (٩٠٨/٢ - ٩٠٩) .

المعنى : مع أنه قد مضى على الهجر ثلاثون حولًا كاملًا ، فإن حنين الناقة ؛ لفقد ولدها أو لبعده عنها ، ونوح الحمامة تطلب هديلها يذكراني بك .

الشاهد : قوله : « ثلاثون للهجر حولًا » ؛ حيث فصل بين « ثلاثون » وبين مميزه « حولًا » بالجار والمجرور « للهجر » ، وذلك للضرورة .

(١) شرح التسهيل لابن مالك (٤٢٠/٢) ، وشرح الكافية للرضي (٩٦/٢) ، والتمييز محذوف ، والتقدير : كم إنسانًا لك شهودًا ؟ وكم نفسًا عليك رقيبًا ؟ ، ولا يجوز : « كم شهودًا لك ؟ » إلا على مذهب الأخفش .

(٢) فيه ثلاثة مذاهب : الأول للكوفيين ، وهو الجواز في الكلام ، والثاني للبصريين وهو أنه لا يجوز إلا في الشعر ، والثالث يونس ، وهو الجواز إن كان الظرف ، وشبهه غير تامين فنحو : كم بك مأخوذٍ أتاني ، وكم اليوم جائع جاءني ، جائز لنقصان الظرف وشبهه . ارتشاف الضرب (٣٨٠/١) .

(٣) من الكامل . نسب إلى الفرزدق ، وليس في ديوانه .

الإنصاف (٣٠٤/١) ، وخزانة الأدب (٤٦٩/٦ ، ٤٧٦) ، وشرح المفصل (١٣٠/٤ ، ١٣٢) والكتاب (١٦٨/٢) ، والمقتضب (٦٢/٣) ، والمقاصد النحوية (٤٩٢/٤) .

اللغة : كم في بني بكر بن سعد ؛ يروى : كم في بني سعد بن بكر وهي رواية الكتاب (١٦٨/٢) . ضخم الدسيعة : أي العطية ، يقال : فلان ضخم الدسيعة : أي عظيم العطية ماجد : من مجد إذا شرف . نفاع : مبالغة نافع . المقاصد النحوية (٤٩٢/٤) .

المعنى : كثير في بني بكر بن سعد من السادة عظيم العطية كثير الشرف والنفع .

الشاهد : قوله : « كم في بني بكر بن سعد سيِّدٍ » حيث فصل بين « كم » ومميزها « سيد » بالجار والمجرور ، ويجوز في التمييز النصب ، وهو المختار .

ومثال المنصوب ، قول الآخر :

٣٦٢ - تَؤُمُّ سِنَانًا وَكَمْ دُونَهُ مِنَ الأَرْضِ مُحْدَوْدِبًا غَارُهَا (١)

ومثال النصب بعد الفصل بالجملة قول الآخر :

٣٦٣ - كَمْ نَالَنِي مِنْهُمُ فَضْلًا عَلَى عَدَمٍ إِذْ أَكَادُ مِنْ الإِقْتَارِ أَحْتَمِلُ (٢)

فلك في « فضلًا » النصب على التمييز ، وهو محل الاستشهاد ، والرفع على أنه

---

(١) من المتقارب . نسب إلى زهير بن أبي سلمى ، وإلى كعب ابنه وإلى الأعشى ، وليس في ديوان كل منهم . الإنصاف (٣٠٦/١) ، وشرح الأشموني (٦٣٦/٣) ، وشرح المفصل (١٢٩/٤ ، ١٣١) والكتاب (١٦٥/٢) ، والمحتسب (١٣٨/١) ، والمقاصد النحوية (٤٩١/٤) .

اللغة : تؤم : تقصد . سنانًا : أراد به سنان بن أبي حارثة المري ، وهو في الأصل « مشانا » . محدودبًا : من الحدَب ، وهو ما ارتفع من الأرض ، يقال : حَدِب ظهره واحدودب . غارها : أصله : « غائرها » فحذف عين الفعل ، كما حذف في قولهم : « رجل شاك » أصله : شائك ، والغار من الأرض المطمئن . المقاصد النحوية (٤٩١/٤) .

المعنى : تقصد سنانًا ، وبينك وبينه من الأرض ما ارتفع ، وما انخفض .

الشاهد : قوله : « وكم دونه من الأرض محدودبًا » ؛ حيث فصل بين « كم » ومميزها « محدودبًا » بالظرف « دونه » والجار والمجرور « من الأرض » ونصب المميز وجوبًا ؛ لأن الفصل بالظرف والجار والمجرور معًا يوجب النصب عند سيبويه ومن تبعه ، وأجاز الكوفيون الجر في الكلام ، وأجازه المبرد في الشعر . همع الهوامع (٢٥٥/١) .

(٢) من البسيط . قائله القطامي . ديوانه (٣٠) . الإنصاف (٣٠٥/١) ، وخزانة الأدب (٤٦٩/٦ ، ٤٧٧ ، ٤٧٨ ، ٤٨٣) ، والدرر (٢١٢/١) ، وشرح المفصل (١٣١/٤) ، والكتاب (١٦٥/٢) والمقتضب (٦٠/٣) ، والهمع (٢٥٥/١) .

اللغة : الإقتار : من أقتر الرجل إذا افتقر ، وفي المخطوط : الإفقار . أحتمل : يروى : أجتمل من اجتملت الشحم إذا أذبته ، وكذا جملته . المقاصد النحوية (٤٩٤/٤) .

المعنى : يمدح قومًا بأنهم أفضلوا عليه عند فقره أو عدم قدرته على الارتحال لطلب الرزق .

الشاهد : قوله : « كم نالني منهم فضلًا » ؛ حيث نصب التمييز فضلًا مع الفصل بالجملة ، والنصب مع الفصل بالجملة أو بالظرف والجار والمجرور معًا متعين عند سيبويه ، وأجاز الكوفيون - مطلقًا - والمبرد - في ظاهر كلامه - الجر في الشعر بناء على أن الجر بـ « من » لا بالإضافة ، فلا فصل بين متضافيين على هذا ، وهذا النصب عند سيبويه إنما يجب فيما لا يحتمل طلب الفعل للمميز مفعولًا وإلا فيجر بـ « من » ، ولذا أجاز سيبويه في هذا البيت الرفع لفضل على أنه فاعل نال ، وكم مفعول فيها ، كقولك : كم قد أتاني زيد ، أي : كم المرار التي ناله فيها الفضل ، وكم المرار الذي أتاه فيها زيد ، فإن فصل بفعل متعد بين كم ومميزها وجب الإتيان بـ « من » ؛ لئلا يلتبس بمفعول ذلك الفعل ، نحو : قوله تعالى : ﴿ كَمْ تَرَكُوا۟ مِن جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ ﴾ [الدخان : ٢٥] ، و ﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ ﴾ [القصص : ٥٨] ، الكتاب (١٦٤/٢ - ١٦٥) ، والمقتضب (٦٠/٣) ، وارتشاف الضرب (٣٨٠/٢) ، وحاشية الصبان (٨٣/٤) .

فاعل « نال » والجر على أن التمييز بعد الفصل بالجمل مجرور ، كما كان قبل قاله بعض [١] المتأخرين ، وهذا مخالف لما قاله ابن مالك [٢] وولده من أنه ليس في التمييز بعد الفصل بالجملة إلا النصب ، وربما نصب تمييز الخبرية دون فصل ، كقول الشاعر :

٣٦٤ - كَمْ عَمَّةً لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةً فَدْعَاءَ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي [٣]

ومنهم [٤] من يرى « كم » هنا للاستفهام التنكيري ، ولك جر « العمة » و « الخالة » على أصل تمييز الخبرية ، و « كم » في الوجهين في محل رفع بالابتداء [٥] ، و « قد حلبت » خبره والتاء في « حلبت » للجمعية ؛ لأن المعنى : عمات ، وخالات ، ولك رفع كل من « العمة ، والخالة » بالابتداء ، و « قد حلبت » خبر لإحداهما استغنى به عن خبر الأخرى ، وإلا لقيل : « قد حلبتا » والتاء حينئذٍ للوحدة ، و « كم » في هذا الوجه منصوبة إما على الظرفية ، وإما على المصدرية ، ومعنى الكلام حينئذٍ : « عمتك وخالتك حلبت عليَّ عِشارى أوقاتًا كثيرةً أو حَلَباتٍ كثيرةً » .

وتلازم « كم » الاستفهامية التصدير [٦] ؛ لأن أدوات الاستفهام حقها ذلك

---

(١) كالعيني . العيني مع حاشية الصبان (٨٢/٤ - ٨٣) ، وشرح الكافية للرضي (٩٧/٢) .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك (٤٢٠/٢) ، وشرح الألفية لابن الناظم (٧٤٤) .

(٣) من الكامل . قائله الفرزدق . ديوانه (٣٦١/١) . أوضح المسالك (٢٧١/٤) ؛ وخزانة الأدب (٤٥٨/٦ ، ٤٨٩ ، ٤٩٢ ، ٤٩٣ ، ٤٩٥ ، ٤٩٨) ، والدرر (٢١١/١) ، وشرح المفصل (١٣٣/٤) ، والكتاب (٧٢/٢ ، ١٦٢ ، ١٦٦) ، والمقتضب (٨٥/٣) ، والهمع (٢٥٤/١) .

اللغة : فدعاء : المرأة التي اعوجت أصابعها من كثرة حلبها ، أو التي أصاب رجلها فدع ، وهو زيغ في القدم بينها وبين الساق من كثرة مشيها وراء الإبل . والعشار جمع عُشَراء ، وهي الناقة التي أتى عليها من زمان حلبها عشرة أشهر . المقاصد النحوية (٥٥١/١) .

المعنى : على الاستفهام التهكمي المراد به الاستهزاء : أخبرني عن عدد عماتك وخالاتك اللاتي كن لي راعيات أو يخدمنني ، فقد نسيته لكثرتهن أو لقلة عنايتي بهن ، وعلى الخبرية فالمعنى كما قاله الشارح . المقاصد النحوية (٥٥٢/١) .

الشاهد : قوله « عمةٌ » ؛ حيث نصب تمييز « كم » الخبرية دون فصل ، وقيل : إنها لغة تميم ، وتروى « عمة » بالرفع والجر كما قال الشارح ، فرواية النصب على أن « كم » خبرية على لغة تميم ، أو على الحمل على الفصل ، أو على أنها استفهامية ، ورواية الجر على أنها خبرية ، ورواية الرفع على أنها مبتدأ والتمييز محذوف ، أي : كم وقت أو حلبة أو مرة ، وكم إما خبريةٌ أو استفهامية ، فيقدر التمييز مجرورًا أو منصوبًا . شرح التسهيل لابن مالك (٤٢١/٢) ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان (٨١/٤) .

(٤) المراد به التهكم . أوضح المسالك (٢٧٢/٤) .

(٥) وجاز الابتداء بها لوصفها بـ « لك » أو « فدعاء » .

(٦) إلا إذا جرت بإضافة ، نحو : « غلامُ كم رجلًا ضربت ؟ وعلم كم فاضلًا حصلت ، أو بحرف بكم =

والخبرية محمولة عليها في هذا لشبهها بها لفظًا ومعنى ، أما لفظًا فظاهر ، وأما معنى فلإنهما كنايتان [عن] [١] عدد مجهول الجنس والمقدار ، وقد اشتركا في وجوه : منها هذا ومنها : البناء على السكون ، والاحتياج إلى التمييز ، والحمل على اللفظ تارة ، والمعنى أخرى ، كقوله تعالى : ﴿ وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغْنِي شَفَٰعَتُهُمْ ﴾ [النجم : ٢٦] ، فأفرد « الملك » حملاً على اللفظ ، وجيء بضمير الجمع حملاً على المعنى .

ويفترقان في أمور :

أحدها : أن تمييز الأولى منصوب ، والثانية مجرورًا كما عرفت .

الثاني : أن الخبرية تختص ، بالماضي كـ « رُبَّ » بجامع ما بينهما من التكثير في أحد الأقوال في « رُبَّ » ، نحو : « كم عبيدٍ أعتقت » ولا يجوز « كم عبيدٍ سأملكهم » ، والاستفهامية لا تختص فيجوز « كم عبدًا ستشتريه » [٢] .

الثالث : أن المتكلم بالخبرية لا يستدعي جوابًا من مخاطبه ، وأما المستفهم فيستدعي ذلك .

الرابع : أن المتكلم بالأولى يتوجه إليه التصديق أو التكذيب والمتكلم بالثانية لا يتوجه إليه شيء منهما ، وكذا كل متكلم بكلام إنشائي من أمر ونهي ودعاء وغيرها .

الخامس : أن البدل من الثانية يقرن بهمزة الاستفهام ، ولا كذلك الأول ، فتقول على الثانية : « كم مَالُك أعشرون أم ثلاثون » وتقول على الأولى [٣] « كم درهمٍ أنفقته مائةٌ بل مائتان » .

إعراب كم الاستفهامية والخبرية

وكل من الخبرية والاستفهامية [٨٥/ب] يقع مرفوعًا ومنصوبًا ومجرورًا ، فكل ما بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره أو بملابس ضميره ، فهو منصوب على حسب ما يقتضيه العامل من مفعول به ومصدر وظرف ، فالأول [نحو] [٤] : « كم عبدًا

= درهم اشتريت هذا ، وبكم فاضلٍ اقتديت ؟ أو كانت استفهامًا ، وعطفت في الاستثبات ، نحو : « قبضت عشرين وكم ؟ إذا استثبت من قال : قبضت عشرين وكذا وكذا ، أو كانت خبرية في لغة حكاها الأخفش ، نحو : ملكت كم غلامٍ ؛ لأنها بمعنى كثير ، كما جاز ملكت كثيرًا من الغلمان ، وأجاز أبو حيان القياس عليها . ارتشاف الضرب (١/٣٨١) .

(١) تكملة يقتضيها السياق.

(٢) في المخطوط : « كم عبد اشتريته »

(٣) في المخطوط : « فتقول على الثاني . وتقول على الأول » .

(٤) تكملة يقتضيها السياق .

أو عبدٍ ملكت » [١] استفهامًا أو خبرًا ، الثاني نحو : « كم ضربةً أو ضربةٍ ضربت » استفهامًا أو خبرًا ، والثالث نحو : « كم يومًا أو يومٍ صمت » كذلك وكل ما قبله حرف جر أو مضاف ، فإنه مجرور نحو : « بكم [٢] درهمًا أو درهم اشتريت ثوبك » و « غلام كم رجلًا أو رجلٍ أسرت » وما عدا ما تقدم فهما فيه مرفوعان ، فإن كانا غير ظرف فمبتدآن ، نحو : « كم رجلًا إخوتك ؟ ، وكم رجلٍ قائم » قال ابن الحاجب [٣] : (وإن كانا ظرفين فخبران نحو : « كم يومًا أو يومٍ سفرك » ويعرف كونهما ظرفين بتمييزهما) .

ومن كنايات العدد – أيضًا – « كَأَيٍّ » [٤] وتشارك « كم » الخبرية في إفادة التكثير ، وهما من لزوم التصدير ، ويكون تمييزها مجرورًا بـ « من » غالبًا [٥] كقوله تعالى : ﴿ وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ ﴾ [آل عمران : ١٤٦] ويجوز نصبه ، كقول الشاعر :

---

(١) تعدى بنفسه ، كالمثال أو بحرف الجر ، نحو : علي كم مسلم تصدقتَ أو تصدقتُ « ومسلمٍ » صالح للاستفهامية والخبرية ، أما الخبرية فواضح ، وأما الاستفهامية ؛ فلأنه إذا دخل عليها حرف جر جاز بقاء مميزها منصوبًا ، فتقول : مسلمًا وجاز جره فتقول : « مسلم » وجره بـ « من » مقدرة على مذهب الخليل وسيبويه والجماعة ، وبالإضافة على مذهب الزجاج والصحيح الأول ، لأن مميزها لم يجر إلا مع حرف الجر . شرح التسهيل (٤١٩/٢ – ٤٢٠) بتصرف . وإن وليها فعل مستقل بضمير المميز فهي مبتدأ أو مفعول على الاشتغال ، والابتداء أرجح نحو : كم رجلٍ ضربته أو ضربت أخاه ، فإن وليها فعل وهو لازم نحو : « كم رجل قام » فهي مبتدأ أو وليها فعل متعد رافع ضميرها ، نحو : كم رجلٍ ضرب عمرًا ، أو رافع سببها نحو : « كم رجلٍ ضرب أخوه عمرًا » فهي مبتدأ أيضًا وأجاز ابن هشام الحضرمي الإشبيلي المتوفي ٥٥٠هـ أن تكون مفعولًا له نحو : « لكم إكرام لك وصلت » مع اشتراط اتصال اللام بها ، قال أبو حيان : « ولا نعلم أحدًا نص على إجازة ذلك غير ابن هشام » ، قال : « لا تكون مفعولًا معه ؛ لأنه لا يتقدم » . ارتشاف الضرب (٣٨٣/١) وحاشية الصبان (٨٤/٤) .

(٢) ويجوز : « بكم درهم » للاستفهامية أيضًا ، ولكن النصب هو الكثير . مغني اللبيب (٢٤٥) .

(٣) قال ابن الحاجب : (وإلا فمرفوع مبتدأ إن لم يكن ظرفًا ، وخبرًا إن كان ظرفًا) . شرح الكافية للرضي (٩٨/٢) .

(٤) وهي مركبة من كاف التشبيه ومن « أيٍّ » المنونة ، ولذلك جاز الوقف عليها بالنون ؛ لأن التنوين لما دخل في التركيب أشبه النون الأصلية ، ولهذا رسم في المصحف نونًا ، ومن وقف عليها بحذفه اعتبر حكمه في الأصل ، وهو الحذف في الوقف ، وقال بعض الأندلسيين إنها بسيطة . مغني اللبيب (٢٤٦) ، وارتشاف الضرب (٣٨٥/١) .

(٥) قال سيبويه في الكتاب (١٧٠/٢) : (« كَأَيِّنْ رجلًا قد رأيتُ » زعم ذلك يونس ، كأيِّنْ قد أتاني رجلًا إلا أن أكثر العرب إنما يتكلمون بها مع « من » فأفاد أن جر تمييزها بـ « من » غالب ، وزعم ابن عصفور أنه لازم وخطأه أبو حيان) . شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٥١/٢) ، وارتشاف الضرب (٣٨٥/١) .

٣٦٥ - اطْرُدِ الْيَأْسَ بِالرَّجَا فَكَأَيٍّ آلِمًا حُمَّ يُسْرُهُ بَعْدَ عُسْرِ [(١)]

ولا يكون في حالتيه إلا مفردًا ، وربما جاءت « كأَيٍّ » للاستفهام [(٢)] وفيها خمس لغات :

أشهرها « كَأَيٍّ » على لفظ « نبي » وقريب منها في الشهرة قراءة المكي [(٣)] : « كائِنْ » بوزن « فاعٍ » الثالثة : « كَئِنْ » [(٤)] بهمزة مكسورة يتلوها نون . الرابعة « كَأْيِنْ » بهمزة ساكنة فـ « ياء » مكسورة خفيفة فـ « نون » . الخامسة : « كَيْئِنْ » [(٥)] بـ « ياء » ساكنة فهمزة مكسورة فـ « نون » وكلها قد قرِئَ به [(٦)] لكن ليس في السبعة إلا الأوليان وأصلها « أيٌّ » ثم ركبت مع « كاف » التشبيه ، ثم نزلت منزلة « كم » الخبرية في إفادة التكثير ؛ فلذا بنيت [(٧)] ، والنون التي فيها أصلها تنوين بدليل حذفه في الوقف عند بعضهم [(٨)] ، ومنهم من يلتزم وصلًا ووقفًا ؛ لما طرأ من التغيير بامتزاج الكلمتين وأصل « أيٌّ » : أَوْيٌ ؛ لأنها مصدر « أَوَى يَأْوِي » إذا انضم واجتمع فلما اجتمعت « الواو ، والياء » والسابق ساكن قلبت « الواو » ياء ، وأدغمت في الياء .

---

(١) من الخفيف . قائله مجهول . أوضح المسالك (٤/٢٧٦) ، وشرح الأشموني (٣/٦٣٧) ، ومغني اللبيب (١/١٨٦) ، والمقاصد النحوية (٤/٤٩٥) ، والهمع (١/٢٥٥) .

اللغة : فكَأَيٍّ : يروى : فكائن . آلِمًا : اسم فاعل من ألم يألم . حُمَّ : قدر . يسره بعد عسرك : في المخطوط : « عسره بعد يسر » والمعنى خلافه . المقاصد النحوية (٤/٤٩٥) .

المعنى : اطرد اليأس أو القنوط برجائك فكم من يسر بعد عسر قد قدر .

الشاهد : قوله : « فكأَيٍّ آلِمًا » ؛ حيث نصب مميز « كأي » والغالب جره بمن .

(٢) وهو نادر ولم يثبته إلا ابن قتيبة وابن عصفور وابن مالك ، واستدل عليه بقول أُبي بن كعب لابن مسعود ﷺ : « كأيٍّ تقرأ سورة الأحزاب آيةً ؟ » فقال : ثلاثًا وسبعين . شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٤٢٣) ، ومغني اللبيب (٢٤٦) .

(٣) هو : ابن كثير وبها قرأ هو وأبو جعفر . النشر في القراءات العشر (٢/٢٤٢) .

(٤) حكاها المبرد . ارتشاف الضرب (١/٣٨٨) وهي في الأصل : « كاءن » .

(٥) وأصلها : « كأيِّن » قدمت الياء المشددة ، ثم خففت كمَيْت . حاشية الصبان (٤/٨٧) .

(٦) إتحاف فضلاء البشر (١/٤٨٩) (٢/٢٧٧) .

(٧) على السكون .

(٨) الفارسي والسيرافي وجماعة من البصريين يلتزمون حذف النون في الوقف ، وابن كيسان وابن خروف يقرون النون هذا في اللغة المشهورة « كَأَيٍّ » « كَأَيِّنْ » وعلى التي تليها « كائِنْ » فوقف المبرد وابن كيسان بالنون ، وجماعة بحذفها ، ونقل عن المبرد أنها اسم فاعل من « كان » فلا يوقف عليها إلا بالنون ، وجعله أبو حيان من غريب النقل وعن ابن يسعون أنها اسم فاعل من كَاءَ يكِيءُ كيئًا إذا رجع وارتدع فكاءٍ كجاءٍ ، ثم استعمل بمعنى « كم » . ارتشاف الضرب (١/٣٨٨) .

كذا

ومن كنايات العدد أيضًا « كَذَا » وتشارك « كَأَيٍّ » في إفادة التكثير ، ولا تختص به لما سنذكره [١] وفي طلب التمييز لكنه لا يكون إلا منصوبًا ، قاله ابن مالك [٢] ، وقال بعض نحاة أهل العجم [٣] : الغالب نصب تمييزها ؛ لكون ما قبله بمثابة المضاف إليه في مثل : « مِلْءُ الأَرْضِ ذَهَبًا » [٤] وربما جر بإضافته إليه ، وقد يكون مرفوعًا على الابتدائية أو التبعية في نحو : « له عندي كذا درهمٌ » ولا تستحق [٥] « كَذَا » التصدير ، ويوضحه هذا المثال ، ونحوه ويغني بعضهم بالمفرد المميز عن « ثلاثة » وبابه ، نحو : « عندي كذا دراهم » وبالمفرد المميز بمفرد مجرور عن « مائة » وبابه نحو : « ملكت كذا درهم » فإن انتصب التمييز كان مميزه كناية عن عشرين وبابه [٨٥/ب] وبالمكرر دون عطف عن « أحد وعشر » وبابه مثل : « ملكت كذا كذا كتابًا » وبالمكرر مع عطفه عن « أحد عشرين » وبابه مثل : « قرأت كذا وكذا سورة » ، وقل مجيء « كذا » مفردًا أو مكررًا بلا عطف [٦] ، وهي على كل حال مبنية ؛ لأن أصلها قبل التركيب « كاف » التشبيه و « ذا » ، فاستصحب فيها ما كان قبل التركيب [٧] .

(١) في المخطوط : ولا يختص به لما سنذكر .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك (٤٢٣/٢) ، ولا يجوز جره بـ « مِنْ » اتفاقًا ، وبالإضافة خلافًا للكوفيين ، فإنهم أجازوا في غير تكرار ولا عطف أن يقال : « كذَا ثوبٍ ، وكذا أثوابٍ » قياسًا على العدد الصريح ، ولذا قال فقهاؤهم : إنه يلزم بقول القائل : « له عندي كذا درهم » مائة ، وبقوله : « كذا دراهمَ » ثلاثة ، وبقوله : « كذا كذا درهمًا » أحد عشر ، وبقوله : « كذا درهمًا » عشرون ، وبقوله : « كذا وكذا درهمًا » أحد وعشرون حملًا على نظائرهن من العدد الصحيح ، ووافقهم المبرد والأخفش وابن كيسان والسيرافي وابن عصفور في هذا دون مسألتي الإضافة ، وعند جمهور البصريين لا يكون تمييزها إلا مفردًا سواء كانت مفردة أو معطوفة أريد بها عدد قليل أو كثير ، وبه قال ابن طاهر وابن خروف من المتأخرين . ارتشاف الضرب (٣٨٩/١) ، ومغني اللبيب (٢٤٨) ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان (٨٦/٤ - ٨٧) .

(٣) شرح الكافية للرضي (١٠١/٢) .

(٤) في المخطوط : « ولا يستحق كذا » ، والأفضل ما أثبت .

(٥) هم : الكوفيون ومن تبعهم من البصريين ، وقد أشرت إلى ذلك آنفًا ، وعني بالمفرد إفراد « كذا » وفي المخطوط : « ويعنى بعضهم » .

(٦) مثل : عندي كذا درهمًا ، وكذا كذا درهمًا ، وزعم ابن خروف أنهم لم يقولوا ذلك دون عطف . وذكر ابن مالك أنه مسموع ، ولكنه قليل ، فقال في التسهيل (١٢٥) : (وقل ورود « كذا » مفردًا أو مكررًا بلا واو) . شرح الأشموني بحاشية الصبان (٨٦/٤) .

(٧) وهي مع تركيبها قد تبقى على أصلها ، فلا تكون كناية مثل : « رأيت زيدًا فاضلًا ، ورأيت عمرًا كذا » ويدخل عليها هاء التنبيه ، كقوله تعالى : ﴿ أَهَٰكَذَا عَرْشُكِ ﴾ [النمل : ٤٢] وقد تكون مركبة كناية عن غير عددكم في نحو : « أتذكر يوم كذا وكذا » . مغني اللبيب (٢٤٧ - ٢٤٨) .

كيت وذيت

وأما « كَيْتِ وذَيْتِ » (١) فهما مبنيان ؛ لكونهما كنايتين عن الجمل ، ويكنى بهما (٢) عن الأجناس كما يكنى بـ « فلان » عن الأعلام ، وقد تقدم شيء من هذا في باب العلم و [أما] (٣) « فُلُ وفُلَةُ » فسيأتي الكلام عليهما – إن شاء الله – في أسماء ملازمة للنداء (٤) ، ولما انتهى الكلام على التمييز ، وما يتعلق به أخذ يتكلم في المستثنى ، فقال :

الاستثناء

« **باب المستثنى . . . إلخ** » (٥)

أقول : سابع المنصوبات « المستثنى » ، والاستثناء الإخراج بـ « إلا » غير الصفة ، أو إحدى أخواتها .

فقولنا : « الإخراج » جنس يتناول الاستثناء وغيره مما نذكره الآن ، وقولنا : « بـ « إلا » أو إحدى أخواتها » فصل يخرج به الشرط والصفة ، والغاية وبدل البعض مثل : « أكرم بني تميم إن دخلوا والطِّوَالَ » أو إلى أن يدخلوا ، أو العالم منهم « وتقييدنا » إلا « بغير الصفة احتراز عن قوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ [الأنبياء: ٢٢] ، فإنه ليس باستثناء ؛ إذ لم يتقدم « إلا » فيه لفظ صالح ؛ لأن يستثنى منه ؛ إذ شرط المستثنى منه وجوب تناوله للمستثنى لولا الإخراج والجمع المنكر ليس كذلك ؛ بل هو محتمل ؛ لتناوله للمستثنى ولعدم تناوله إياه ، فلم يتحقق التناول فلا إخراج .

والمخرج بهذا الاستثناء هو المسمى في عرفهم بـ « المتصل » ، وأما المستثنى

(١) بالفتح والكسر للتاء ، والفتح أشهر وهما مخففتان من « كية ، وذية » وقالوا على الأصل : كان من الأمر كيَّةَ وكيَّةَ وذَيَّةَ وذَيَّةَ » وليس فيهما حينئذٍ إلا الفتح ، وهذا قليل ، فحذفت تاء التأنيث ، وأبدلت الياء « لام الكلمة » تاء فوزنها على الأصل : فعل ، وعلى الظاهر : فعت ، ولا بد من تكرارهما . ارتشاف الضرب (٣٩١/١) وشرح الأشموني بحاشية الصبان (٨٨/٤) . وفي المخطوط : « وأما ، كيت ، وذيت ، وهما » .

(٢) في المخطوط : بهن .

(٣) تكملة يقتضيها السياق .

(٤) في المخطوط : لازمة البناء ، والصواب ما أثبت .

(٥) قال ابن آجروم : (وحروف الاستثناء ثمانية ، وهي : « إلا ، وغير ، وسِوى ، وسُوى ، وسواء ، وخلا ، وعدا ، وحاشا » فالمستثنى بـ « إلا » ينصب إذا كان الكلام تامًّا موجبًا ، نحو : قام القوم إلا زيدًا ، وخرج الناس إلا عمرًا . وإن كان الكلام منفيًّا تامًّا جاز فيه البدل ، والنصب على الاستثناء ، نحو : ما قام القوم إلا زيدًا وإلا زيد ، وإن كان الكلام ناقصًا كان على حسب العوامل ، نحو : ما قام إلا زيد ، وما ضربت إلا زيدًا ، وما مررت إلا بزيد . والمستثنى بغير ، وسوِي ، وسُوى ، وسواء مجرور لا غير . والمستثنى بخلا ، وعدا ، وحاشا يجوز نصبه ، وجره نحو : قام القوم خلا زيدًا وزيدٍ ، وعدا عمرًا وعمرٍو ، وحاشا بكرًا وبكرٍ) . الآجرومية (٢٥ – ٢٦) .

« المنقطع » فهو المذكور بعد « إلَّا » غير الصفة أو إحدى أخواتها من غير إخراج ، كقوله تعالى : ﴿ مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ ﴾ [النساء : ١٥٧] ، فـ « اتباع الظن » ليس من جنس العلم ، إذ هو الاعتقاد الجازم المطابق لموجب فلا يخرج اتباع الظن منه .

أدوات الاستثناء

والأدوات التي هي أخوات « إلا » سبعة :

اسمان باتفاق ، وهما « غير ، وسوى » بلغاتها الأربع ، فإنه يقال : « سِوَى » كـ « رِضًى » ، و « سُوَى » كـ « هُدَى » ، و « سَوَاءِ » كـ « سَمَاءِ » ، و « سواء » كـ « بِنَاء » ، وهذه [1] الأخيرة أغربها ، وفعلان باتفاق وهما « ليس » « ولا يكون » والمتردد بين الفعلية والحرفية ثلاثة : « عدا ، وخلا ، وحاشا » .

إلا

وأما « إلَّا » فحرف باتفاق ، والكلام الآن فيها ؛ لأنها أم الباب ، والمستثنى بها إن كان مخرجًا من كلام تام - أعني - : ذكر فيه المستثنى منه - موجب ، أي : ليس مصحوبًا بنفي ولا شبهه وجب نصبه ، كقوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ ٱلْقِتَالُ تَوَلَّوْاْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ﴾ [البقرة : ٢٤٦] ، وقوله تعالى : ﴿ فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ﴾ [البقرة : ٢٤٩] ، فإن قلت : فما وجه من [2] قرأ بالرفع في الثانية ؟ ، قلت : هو محمول على المعنى ، فكأن المعنى [٨٦/أ] - والله أعلم - : « لم يطاوعوه إلا قليل منهم » فالنفي ملاحظ معنى ، وعند ملاحظة النفي لم يمتنع الرفع ، ونظيره في الحمل على المعنى قول الشاعر :

٣٦٦ - وَبِالصَّرِيمَةِ مِنْهُمْ مَنْزِلٌ خَلَقٌ   عَافٍ تَغَيَّرَ إِلَّا النُّؤْيُ وَالْوَتِدُ [3]

---

(١) في المخطوط : هي .

(٢) وهي قراءة أُبيٍّ والأعمش . قال الزمخشري : (وهذا من مليهم مع المعنى ، والإعراض عن اللفظ جانبًا ، وهو باب جليل من علم العربية) . الكشاف (٢٩٠/١) .

(٣) من البسيط . قائله الأخطل . ديوانه (١٤٤) . أوضح المسالك (٢٥٥/٢) ، وشرح الأشموني (٢٨٨/١) ، وشرح عمدة الحافظ (٣٨٠) ، ومغني اللبيب (٢٧٦/١) ، والمقاصد النحوية (١٠٣/٣) .
اللغة : الصريمة : اسم موضع ، وهي في الأصل رملة انصرمت من معظم الرمل ، والصريمة : الأرض المحصود زرعها . خَلَقٌ : بالٍ ، وهو يستوي في المذكر والمؤنث ، يقال : مِلْحَفة خَلَقٌ ، وثوبٌ خَلَقٌ . عافٍ : دارس من عفا المنزل يعفو : درس . والنُّؤْيُ : حفرة تكون حول الخباء ؛ لئلا يدخله ماء المطر ، ويجمع على نُئيٍّ ، ونِئيٍّ وأنآء ، ويقولون : « آناء » أعفال على القلب . المقاصد النحوية (١٠٣/٣ - ١٠٤) . =

إذ معنى « تغير » لم يبق على حاله .

والاستثناء المنقطع في وجوب نصب المستثنى مع الشرطين ، كالمتصل مثل : « قام القوم إلا حمارًا » .

فإن كان المستثنى منه مذكورًا إلا أنه منفي أو في حكمه جاز في المستثنى النصب على الاستثناء ، قال سيبويه (١) : وهو عربي جيد ، وجاز أيضًا الإتباع وهو المختار ، وهل الاتباع على سبيل البدلية – وهو الصحيح (٢) – أو على سبيل عطف النسق ، وهو رأي الكوفيين ؟ قولان مثال النفي ، قوله تعالى : ﴿ مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾ [النساء: ٦٦] (٣) ، قرأ الجمهور برفع « قليل » على البدلية من « الواو » في « فعلوه » ، وقرأ ابن عامر بنصبه على الاستثناء ، ومثال ما في حكم النفي قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ ﴾ [هود: ٨١] (٤) قرأ الخمسة بنصب « امرأتك » على الاستثناء من « أحد » وقرأ ابن كثير وأبو عمرو بالرفع على البدل من « أحد » وإنما كان هذا حكم النفي ؛ لأنه نهي ، والنهي قريب من النفي ، وهذا الذي تقرر يلزم عليه إشكال ، وهو أن يكون الجمهور قد قرءوا بالوجه المرجوح ، وغيرهم قد قرأ بالوجه الراجح ؛ فلذا خرجها بعضهم (٥) على

= المعنى : ومنزل منهم بالصريمة خلق قد تغيرت معالمه إلا الحفرة التي حوله والوتد .

الشاهد : قوله : « إلا النُّؤْيُ والوَتِد » ؛ حيث رفع الاستثناء على البدلية من الضمير في « تغير » وهو موجب ، والموجب لا يبدل منه ، فلا يقال : قام القوم إلا زيد ، وجاز ههنا ، لأن النفي ملاحظة في المعنى ، فمعنى « تغير » لم يبق على حاله ، فهو منفي معنى ، وإذا تقدم النفي لفظًا ، نحو : ما قام أحد إلا زيد ، أو معنى كالبيت فيختار الإبدال .

(١) الكتاب (٢/٣١١ ، ٣١٩) .

(٢) هو بدل بعض من كل عند البصريين ، وعطف عند الكوفيين ؛ لأن « إلا » عندهم في الاستثناء خاصة حرف عطف ، ولأنه مخالف للأول ، والمخالفة لا تكون في البدل ، وتكون في العطف بـ « بل ، ولا ، ولكن » وأجيب بأن المخالفة واقعة في بدل البعض ؛ لمخالفة الثاني للأول في المعنى ، وقد شرط بعض القدماء للإتباع عدم صلاحية المستثنى منه للإيجاب كأحد ونحوه ، ورد بالسماع قال تعالى : ﴿ مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾ [النساء: ٦٦] ، وشرط الفراء لجواز النصب فيما اختير فيه الإتباع أن يكون المستثنى منه معرفة ، ورد بالسماع قال تعالى : ﴿ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ ﴾ [هود: ٨١] فيمن نصب « امرأتك » ، وروى عن العرب : ما مررتُ بأحدٍ إلا زيدًا ، وما أتاني أحد إلا زيدًا حكاه سيبويه ، واختار ابن مالك النصب في المتراخي نحو : « ما ثبت أحد في الحرب ثباتًا نفع الناس إلا زيدًا ، وذلك لطول الفصل بين المبدل منه والبدل . الكتاب (٢/٣١٩) ، وشرح التسهيل لابن مالك (٢/٢٨٢) ، وارتشاف الضرب (٢/٣٠١) ، وهمع الهوامع (١/ ٢٢٤) .

(٣) وانظر إتحاف فضلاء البشر (١/٥١٥) ، والنشر (٢/٢٥٠) ، والبحر المحيط (٣/٢٩٧ – ٢٩٨) .

(٤) وينظر : الإتحاف (٢/١٣٣) ، والنشر في القراءات العشر (٢/٢٩٠) ، والبحر المحيط (٥/٢٤٨) والكشاف (٢/٤٠٠) ، والخمسة هم : نافع ، وابن عامر ، وحفص ، وحمزة ، والكسائي .

(٥) كابن مالك في شرح التسهيل (٢/٢٦٧) ، وابنه في شرح الألفية (٢٩١) والزمخشري في =

هذا التخريج فجعل الاستثناء من « فأسر بأهلك » فيكون الوجه النصب في « امرأتك » وجاء الرفع على أنه استثناء منقطع على معنى « لكن امرأتُك هالكةٌ » وهذا التخريج – أيضًا – بعيد ؛ لأن الاستثناء المنقطع خلاف الأصل وبعضهم (١) حمل النصب على أن المستثنى مخرج من « أهلك » والرفع على أنه من « أحد » وهذا – أيضًا – لا يخلو عن حزازة ، وبالجملة أحسن الثلاثة الأول ، ومما هو – أيضًا – في معنى النفي قوله تعالى : ﴿ وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران : ١٣٥] ، وقوله تعالى : ﴿ وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ ﴾ [الحجر : ٥٦] ؛ لأن الاستفهام الإنكاري قريب من النفي فـ[لفظ] (٢) الجلالة و « الضالون » يجوز رفعهما على البدلية من المستتر في الفعل ، ويجوز نصبهما على الاستثناء لكن لم تجئ القراءة (٣) فيما علمت إلا بالأول .

وإذا تأخرت صفة المستثنى منه عن المستثنى ، مثل : « ما فيها أحدٌ إلا أخوك صالحٌ » (٤) لم يكن ذلك مرجحًا لنصبه بل الاتباع (٥) هو الراجح خلافًا لأبي عثمان ، فإن كان الاستثناء منقطعًا – والمسألة بحالها – (٦) تعين النصب عند الحجازيين ، وجاز هو والإتباع عند تميم لكن المختار عندهم النصب ، وقد قرئ : ﴿ مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ ﴾ [النساء : ١٥٧] ، وهو ما يشهد للتميميين (٧) لكن لم يقرأه السبعة ، إلا بالنصب ، وهو حجة أهل الحجاز ، وهذا الاختلاف [٨٦/ب] إنما هو إذا أمكن تسلط العامل على المستثنى ، وأما إذا لم يمكن مثل : « ما زادَ هذا المالُ إلا ما نقص » (٨) و « ما نفع

= المفصل ، شرح المفصل لابن يعيش (٨١/٢) ، وأقره الرضي في شرح الكافية (٢٣٣/١ - ٢٣٤) .

(١) شرح التسهيل لابن مالك (٢٦٧/٢) .

(٢) تكملة يقتضيها السياق .

(٣) لم يرد فيها اختلاف في الإتحاف (١٧٧/٢) ، والنشر في القراءات العشر (٢٤٢/٢ ، ٣٠٢) ، والبحر المحيط (٤٤٧/٥) .

(٤) ومن ذلك : « ما جاءني أحد إلا زيدًا خيرٌ منك ، وما مررت بأحدٍ إلا زيدٍ خيرٍ منك » .

(٥) وهو المختار عند سيبويه ، وعن المازني اختيار النصب ، ونقل عنه اختيار البدل ، ونقل عنه أيضًا وجود النصب ، قال أبو حيان : (وهو وهم عليه) . الكتاب (٣٣٦/٢) ، وارتشاف الضرب (٣٠٢/٢) ، وشرح الكافية للرضي (١/ ٢٣٤) .

(٦) أي : إذا كان الاستثناء منقطعًا وصح إغناؤه عن المستثنى منه وتأخر جاز فيه ما ذكر ، نحو : ما في الدار أحدٌ إلا حمارٌ وإلا حمارًا ، فإن لم يتأخر المستثنى نحو : « ما في الدار إلا حمارًا أحد » فلا يجوز فيه إلا النصب على مذهب البصريين . الكتاب (٣١٩/٢) ، وارتشاف الضرب (٣٠٣/٢) . وفي المخطوط : « فإن كان الاستثناء منقطع » بالرفع سهوًا .

(٧) أوضح المسالك (٢٦١/٢) .

(٨) في « زاد ، ونقص » ضميران فاعلان ، و « ما » مصدرية ، وزعم أبو بكر محمد بن إسماعيل مبرمان ، وأبو سعيد السيرافي أن « المصدر » المنسبك من « ما ، والفعل » في موضع رفع على الابتداء ، وخبره محذوف ، تقديره : ما زاد المالُ لكن النقصانُ أمْره ، وما نفع الدواء لكن الضُر شأنه ، وجعله =

هذا الدواء إلا ما ضُرَّ » ؛ إذ لا يقال : « زاد النقصُ ، ولا نفع الضُّرُّ » فليس إلا النصب اتفاقًا .

ناصب المستثنى

وحيث نصب المستثنى إما وجوبًا ، وإما جوازًا الناس ، فاختلف الناس في ناصبه ما هو ؟

فذهب السيرافي [١] إلى أنه ما قبل « إلا » بواسطتها ، وضعف بأنه في الاستثناء المكرر مثل : « قبضت عشرةً إلا أربعةً إلا واحدًا » يقتضي تارة الحطَّ وتارة الجبر ، وليس لهم فعلٍ يتعدى بحرف إلى شيئين ، هما ضدان ، وقال ابن خروف : [٢] الناصب ما قبلِ « إِلَّا » لا بتعديتها ، وهو أيضًا ضعيف ؛ لأن المقتضى للمستثنى من حيث المعنى هو « إِلَّا » ؛ إذ مع حذفها يفوت المعنى المقصود فلو لم تكن [٣] عاملة فيه ولا موصلة [٤] أثر الغير إليه مع اقتضائها إياه ، لكان حكمًا [٥] بما لا نظير له وهو باطل ، وربما يعترض هذا التضعيف بالاستثناء المفرغ – وستعرفه – بأن [٦] يقال فيه ما قيل في هذا التضعيف .

ويمكن [٧] الجواب بأن المستثنى منه لما حذف في الاستثناء المفرغ لم يبق بُدٌّ من تسلط ما قبل « إلا » على ما بعدها ومع تسلطه فلا عمل لـ « إلا » ؛ لما يلزم من توارد عاملين على معمول واحد ، وفي غير المفرغ المستثنى منه مذكور ، فلم تدع الضرورة إلى تسلط ما قبل « إلا » على ما بعدها ، وقال الزجاج [٨] : الناصب للمستثنى هو

= الأستاذ أبو علي مفعولًا تقديره : ما زاد شيئًا إلا النقصان ، ثم فرغه له كـ « ما ضرب إلا زيدًا » ، وجعله متصلًا ، وكأن الذي قام مقام الزيادة النقصان ، وذهب ابن الطراوة إلى أن « ما » زائدة ، وخطأ سيبويه في جعلها مصدرية كأنه قال : ما زاد إلا نقص ، ولقوة الاتصال بـ « إلا » استغنت عن الواو . ارتشاف الضرب (٣٠٣/٢ - ٣٠٤) ، وشرح التصريح (٣٥٢/١) .

(١) شرح الألفية لابن الناظم (٢٩٣) ، وهمع الهوامع (٢٢٤/١) ، وحاشية الصبان (١٤٣/٢) ، وعليه ابن الباذش والفارسي وابن بابشاذ ، والرُّندي ، وقد نسب إلى سيبويه ، وهو رأي جمهور البصريين . الكتاب (٣١٠/٢) ، والإنصاف (٢٦١/١) ، وارتشاف الضرب (٣٠٠/٢) ، ولعل من نسب هذا إلى سيبويه قد فسر قوله : « عاملًا فيه ما قبله من الكلام » (٣١٠/٢) بما قبله كله ، ولابن مالك تفسير آخر سيذكر في موضعه ؛ وسيذكر ما رجحته .

(٢) ارتشاف الضرب (٣٠٠/٢) ، وهمع الهوامع (٢٢٤/١) .

(٣) في المخطوط : « يكن » .

(٤) في المخطوط : « ولا موصولة »

(٥) وفي المخطوط : « حكم » بالرفع .

(٦) في المخطوط : « أن » .

(٧) في المخطوط : « وممكن الجواب » .

(٨) شرح الألفية لابن الناظم (٢٩٣) ، فقد نسبه ابن الناظم إلى الزجاج ، وكذا حكاه السيرافي عن المبرد والزجاج ، ونفاه ابن مالك عن المبرد وفي المقتضب (٣٩٦/٤) ما يوضح أن « إلا » هي العاملة نائبة عن الفعل ، وكذا جاء في همع الهوامع (٢٢٥/١) ، وارتشاف الضرب (٣٠٠/٢) ، وجاء في =

« أستثني » مضمرًا ، وضعف ما قال بأنهم لا يجمعون بين فعل وحرف يدل على معنى ذلك الفعل لا بإظهار ولا بإضمار ، ولو جاز نصب المستثنى بـ « أستثني » مضمرًا ؛ لجاز نصب ما بعد « ليت » بـ « أتمنى » وما بعد « لعل » بـ « أترجى » مقدرين ، ولكن أجمعوا على خلافه وفي إجماعهم ردٌّ لمقالة الزجاج ، وربما يقال : مراد الزجاج أن الأصل في العمل والإخراج أستثني [1] لكن حذف وأقيمت « إِلَّا » مقامه ، وحينئذٍ لا يلزمه شيء من هذا التضعيف ، والصحيح [2] أن العامل هو « إِلَّا » بغير ضميمة غيرها إليها ؛ لاختصاصها بالاسم وعدم تنزلها منزلة الجزء منه ، وما كان كذلك استحق العمل ما لم يكن الاستثناء مفرغًا .

فإن قلت : زعمت اختصاصها بالأسماء ، ونحن نراها تدخل على الأفعال في نحو : « سألتك اللّه إِلَّا فعلت » و « ما تأتيني إلا قلت خيرًا » فكيف هذا ؟

قلت : إنما دخلت على الأفعال ؛ لتنزلها منزلة الأسماء ، وتقدير المثالين حينئذٍ : « لا أسالك إِلَّا فعلَك ، وما تأتيني إلا قائلًا خيرًا » فإن قلت : سلمنا اختصاصها بالأسماء ، لكن لو كانت عاملة فيها لا تصل الضمير المستثنى بها ؛ لأن حق المعمول أن يتصل بعامله [٨٧/أ] ولكن لم يجئ الضمير بعد « إلا » [إلا] [3] منفصلًا ؟

قلت : لما التزموا انفصاله مع المفرغ في نحو : « ما قام إلا أنت ، وما أكرمت إلا إياك » التزموه في غيره ؛ ليجري الباب على سنن واحد ، فإن قلت : فهلا أعملت

= الإنصاف (٢٦١/١) ، أن الزجاج يذهب إلى أن العامل « إلا » ، وفي شرح الكافية للرضي (٢٢٦/١) أن الزجاج يذهب إلى أن العامل « إلا » لنيابتها عن الفعل ، وهو ما افترضه الشارح في مراد الزجاج ، وعلى هذا يكون مذهبه على الرأي الصحيح . وقيل : إن الناصب «أَنَّ» مقدرة بعد « إِلَّا » والتقدير في نحو : قام القوم إلا زيدًا : « إلاَ أنَّ زيدًا لم يقم » ، وعليه الكسائي أو الناصب « إنْ » المكسورة المخففة المركبة منها ، وهي في الأصل مشددة - ومن « لا » إلا أي : إن زيدًا لا قام ، أي : لم يقم فمن نصب فبـ « إن » ومن رفع فبالعطف بـ « لا » ، وهو مردود ، وقيل : الناصب المخالفة وعليه الكسائي . الجنى الداني (٥١٦ ، ٥١٧) ، وشرح الكافية للرضي (٢٦٦/١) .

(١) في المخطوط : لا يستثنى .

(٢) اختاره ابن مالك ، ونسبه إلى سيبويه ، وفسر « من » في قول سيبويه :(عاملًا فيه ما قبله من الكلام) الكتاب (٣١٠/٢) بأنها للتبعيض ؛ لأنها لا تدخل بعد « ما » إلا على نكرة ، وبأن سيبويه قد شبهها بعشرين درهمًا ، واستشهد على نسبة ذلك لسيبويه بمواضع في كتابه (٣١٩/٢ ، ٣٣١) ، ونسب هذا الرأي للمبرد ولعبد القاهر الجرجاني . شرح التسهيل لابن مالك (٢٧١/٢ - ٢٧٣) ، والجني الداني (٥١٦) . وأؤيد هذا الرأي ؛ لأن أصل العمل الاقتضاء ، ولولا وجود المستثنى ما وجدت « إِلَّا » والعكس فقد اقتضت « إِلَّا » غير المفرغة المستثنى ، فعملت فيه نائبة عن الفعل .

(٣) تكملة يقتضيها السياق .

الجر حملًا على حروفه في الاختصاص ، وعدم تنزلها منزلة الجزئي .

قلت : إنما لم تعمل ذلك ، لأنها لم تنسب معنى ما قبلها إلى ما بعدها ؛ بل أخرجته عن نسبة ما قبلها بخلاف حروف الجر ، فإنها لما نسبت معاني الأفعال إلى ما بعدها عملت فيه الجر .

فَصْلٌ : وإذا تقدم المستثنى على المستثنى منه ، فإن كان الاستثناء من موجب وجب نصب المستثنى ، مثل : « قام إلا زيدًا القومُ » وإن كان من منفي ، مثل قول الشاعر :

٣٦٧ - وَمَا لِيَ إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شِيعَةٌ وَمَا لِيَ إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبُ [١]

فالجمهور يوجبونه [٢] وبعضهم يرجحه ، ويجيز رفع المتقدم على تفريغ العامل له وإبدال ما بعده منه إبدال كل من كل ؛ لأن الثاني لما أريد به بعد العموم الخصوص ساغ إبداله مما قبله قال سيبويه [٣] : حدثني يونس أن ناسًا ممن يوثق بعربيتهم [٤] يقولون : « ما لي إلا أبوك ناصرٌ » فيبدلون « ناصرًا » من « أبيك » وعليه قول [٥] حسان رضي اللّٰه تعالى عنه :

---

(١) من الطويل . نسب إلى الكميت بن زيد . شعر الكميت بن زيد (١٨٤/٣) . الإنصاف (٢٧٥/١) ، وأوضح المسالك (٢٦٦/٢) ، وخزانة الأدب (٣١٤/٤ ، ٣١٩) ، (١٣٨/٩) والدرر (١٩٢/١) ، وشرح الأشموني (٢٣٠/١)، وشرح ابن عقيل (٢١٦/٢) ، والمقتضب (٣٩٨/٤) .

اللغة : وما لي إلا آل أحمد شيعة : ومالي أعوان وأنصار غير آل محمد ﷺ ، ومالي إلا مذهب الحق مذهب : أي مالي إلا طريق الحق ، ويروى : وما لي طريق إلا إتباع طريق الحق .

المعنى : ما لي إلا بني هاشم أنصار ، وما لي طريق إلا إتباع طريق الحق .

الشاهد : قوله : « آل أحمد ، ومذهب الحق » حيث وقعا مستثنين ، ونصبا وجوبًا لتقدمهما .

(٢) لأنه إن كان في الموجب ، فقد وجب نصبه ، وإن كان في غير الموجب فقد بطل البدل ؛ لأن البدل لا يتقدم على المبدل منه ؛ لأنه من التوابع ، فلم يبق إلا النصب على الاستثناء ، ومن العرب من يقول : « مالي إلا أبوك أحدٌ » فجعل المستثنى منه . المؤخر بدلًا من المستثنى ، وأجاز ذلك الكوفيين والبغداديون . شرح الكافية للرضي (٢٢٧/١) ، وارتشاف الضرب (٢/ ٣٠٧) .

(٣) نص سيبويه : (وحدثنا يونس أن بعض العرب الموثوق بهم ، يقولون : ما لي إلا أبوك أحدٌ ، فيجعلون أحدًا بدلًا ، كما قالوا : ما مررت بمثله أحدٍ ، فجعلوه بدلًا) . الكتاب (٣٣٧/٢) .

(٤) في المخطوط : « بعربيته » ، والأفضل ما أثبت .

(٥) هو حسان بن ثابت بن المنذر بن حرام ، واسمه قيم اللّٰه بن ثعلبة بن عمرو بن الخزرج الأنصاري الخزرجي ، كان يدافع عن ﷺ بشعره ويرد على المشركين الذي يهجونه ، توفي قبل الأربعين في خلافة علي ﷺ وقيل : سنة خمسين ، وقيل سنة أربع وخمسين ، وهو ابن مائة وعشرين سنة قضى نصفها في الجاهلية ، ونصفها في الإسلام . أسد الغابة لابن الأثير (٢٣٩/٣ ، ٢٤٠) ، ودائرة المعارف الإسلامية (١٥٦ - ١٥٧) .

٣٦٨ - لِأَنَّهُمْ يَرْجُون مِنْهُ شَفَاعَةً   إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا النَّبِيُّونَ شَافِعُ [١]

ونظيره في أن المتبوع صار تابعًا : « ما مررت بمثلك أحدٍ » ، وحيث قيل بالبدل في هذه المسألة أو في غيرها ، وتعذر لفظًا أبدل [٢] على المحل ، نحو : « لا إلَه إلَّا اللَّهُ » ونحو : « ما فيها من أحدٍ إلا زيدٌ » برفع [لفظ] [٣] الجلالة و « زيد » و « ما زيد بشيء إلا شيئًا لا يعبأ به » بنصب ما بعد « إلَّا » ، وإنما قلنا بذلك ؛ لأن الصحيح أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه ، وحينئذٍ لا يصح تسلط « لا » الجنسية على [لفظ] [٤] الجلالة ؛ لأنه معرفة مثبت و « لا » لا تعمل في معرفة ولا مثبت و « من والباء » الزائدتان كـ « لا » الجنسية في أنهما لا يدخلان إلا على منفي وما بعد « إلا » مثبت فلو أبدلته مما قبله لفظًا ؛ لصح تسلط الباء ومن عليه .

مسألة : وإذا عاد ضمير قبل المستثنى بـ « إلا » الصالح للإتباع على المستثنى منه المعمول للابتداء ، أو ناسخه جاز إبدال ما بعد « إلَّا » من كل من الضمير ومرجعه ، وإتباع المرجع أولى ، نحو : « ما أحد أهنته إلا زيدٌ » ، فلك إبدال « زيد » من « أحد » ومن « الهاء » ، ونحو : « ما ظننت أحدًا يقول ذلك إلا زيدًا » ببدل « زيد » فيه من المستتر في « يقول » أو من « أحد » وتقييدنا الواقع بعد « إلَّا » بالصلاحية للإتباع يحترز به عن المستثنى من موجب [٥] ، وعن المنقطع الذي لا يتسلط ما قبل « إلَّا » فيه على ما بعدها ، نحو : « ما ظننت مالَ زيدٍ يزيد إلا النقصَ » [٦] فليس فيهما إلا النصب على الاستثناء ، واحترزنا بالضمير الواقع [٨٧/أ] قبل المستثنى بـ «إلَّا » عن المتأخر بعده نحو : « ما أحدٌ إلَّا زيدًا أهنته » ؛ إذ لا يجيء فيه ذلك ، بل نصب المستثنى فيه متعين ، لأن الضمير لما كان عين المستثنى منه وكان المقرون بـ «إلَّا » متقدمًا كان كأنه من باب تقدم المستثنى على المستثنى منه ، وقد علمت أنه يجب نصبه عند الجمهور ،

---

(١) من الطويل . قائله حسان بن ثابت ﷺ ديوانه (٢٤١) ، وأوضح المسالك (٢٦٨/٢) ، والدرر (١٩٢/١) ، وشرح الأشموني (٢٢٩/١) ، وشرح ابن عقيل (٢١٧/٢) ، والهمع (٢٢٥/١) .
اللغة : « لأنهم » اللام للتعليل ويروى : ألا إنهم يرجون . لم يكن : كان تامة أي : لم يوجد . المقاصد النحوية (١١٤/٣ - ١١٥) .   **المعنى** : ظاهر .
الشاهد : قوله : « النبيون » ؛ حيث وقع مستثنى مرفوعًا على تفريغ العامل له ؛ لتقدمه على المستثنى ، وصار « شافع » بدلًا من « النبيون » بعد أن كان متبوعًا .
(٢) في الأصل : « إبدال » .   (٣، ٤) تكملة يقتضيها السياق .
(٥) مثل : جاء من أكرمتهم إلا زيدًا .
(٦) لأنه لا يقال : يزيد النقص ، فوجب النصب .

وأن[١] بعضهم أجاز فيه غير النصب ؛ لكني لم أحفظ في هذا إلا النصب وقيدنا العامل بكونه « ابتداء أو ناسخه » احترازًا عن مثل : « ما مررت بأحد أعرفه إلا زيدًا » ؛ إذ ليس الإبدال فيه إلا من الظاهر ؛ لأن الضمير لا تأثير للنفي فيما اتصل به ، وشرط المسألة نفي أو شبهه . ومثل هذه المسألة المتضايفان في أنه يجوز الإبدال من كل منهما نحو : « ما جاءني أخو أحد إلا زيدٌ » فلك إبدال « زيد » من « الأخ » فيرتفع أو من « أحد » فينجر . والمسألة التي يجوز فيها الإبدال من كل من الضمير والظاهر ، أو من كل من المتضايفين يجوز فيها النصب على الاستثناء ، وظاهر كلام سيبويه[٢] أن البدل أحسن منه على ما تقرر في أصل الباب ، وصرح بذلك السيرافي[٣] وغيره وظاهر كلام[٤] ابن عصفور أنهما سيَّان ، ولا فرق في ذلك بين أن يكون الاستثناء متصلًا أو منقطعًا ، أما المتصل فقد عرفت مثاله ، وأما المنقطع فمثاله : « ما حسبت أحدًا يقيم بدراهم إلا الوحشُ » فلك إبدال « الوحش » من « أحد » فينتصب أو من فاعل « يقيم » فيرتفع ، وهذا الذي قررته من أول الباب إلى هنا محله ما إذا ذكر المستثنى منه .

الاستثناء المفرغ

أما إذا لم يذكر ، مثل : « ما قام إلا زيدٌ » فإن ما قبل « إلَّا » يتسلط على العمل فيما بعدها ، ولا أثر لـ « إلَّا » من جهة العبارة ، فإن اقتضى ما قبل « إلَّا » الرفع كان ما بعدها مرفوعًا ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾ [آل عمران : ١٤٤] ، وإن

---

(١) الكوفيون والبغداديون ، وحكاه يونس ، وقد تقدم .

(٢) قال سيبويه : (وتقول : « ما مررت بأحد يقول ذاك إلا عبدِ اللّه ، ما رأيت أحدًا يقول ذاك إلا عبدَ اللّه ، وما رأيت أحدًا يقول ذاك إلا زيدًا » ، هذا وجه الكلام ، وإن حملته على الإضمار الذي في الفعل ، فقلت : « ما رأيت أحدًا يقول ذاك إلا زيدٌ » ورفعت فجائز حسن ، وكذلك « ما علمت أحدًا يقول ذاك إلا زيدًا » ، وإن شئت رفعت فعربي . قال الشاعر ، وهو عدي بن زيد [المنسرح] :

فِي لَيْلَةٍ لَا نَرَىٰ بِهَا أَحَدًا ... يَحْكِي عَلَيْنَا إِلَّا كَوَاكِبُهَا

« كواكبها » بدل من الضمير في « يحكي » وكذلك ما أظن أحدًا ، يقول ذاك إلا زيدًا . وإن رفعت فجائز حسن . وكذلك ما علمت أحدًا يقول : ذاك إلا زيدًا . وإن شئت رفعت » . الكتاب (٢/٣١٢ ، ٣١٣) . فقد جعل الرفع والنصب على البدلية جائزين ، وحكى النصب على الاستثناء ، وعن بعض العرب من طريق يونس وعيسى بن عمر . الكتاب (٢/٣١٩) .

(٣) الأشموني بحاشية الصبان (٢/١٤٥) ، وبذلك قال الزمخشري في المفصل لابن يعيش (٢/٨١) وابن هشام في مغني اللبيب (٧٣٢) .

(٤) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (الشرح الكبير) (٢/٢٥٥) ، قال : « وكلاهما حسن » .

اقتضى النصب كان ما بعدها منصوبًا ، مثل قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ ﴾ [النساء : ١٧١] إلى غير ذلك ، وسمي هذا النوع من الاستثناء مُفَرَّغًا ؛ لأن ما قبل « إِلَّا » تفرغ للعمل فيما بعدها ، وشرطه أن يكون الكلام غير إيجاب ، كما تقدم من الأمثلة وكقوله تعالى : ﴿ فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ [الأحقاف : ٣٥] ، إلا أن الاستفهام الإنكاري في معنى النفي ، فإن قلت : فأين النفي في قوله تعالى : ﴿ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ ﴾ [التوبة : ٣٢] ؟ قلت : النفي ملاحظ فيه من حيث المعنى ؛ إذ معناه : « لا يريد اللَّه إلا إتمام نوره » ، وإنما شرط في الاستثناء المفرَّغ النفي وشبهه ؛ لأنه لا يفيد بدونه غالبًا فلو فرضنا أنه أفاد بدونه مثل : « قرأت إلا يَوْمَ الجمعة » لم يحتج إليه وبكون المفرَّغ لا يفيد[1] بدون النفي لم يصح « ما زال زيد إلا عالمًا » وذلك [٨٨/أ] أن « ما » للنفي و « زال » للنفي ونفي النفي إثبات ، فيصير المعنى : « ثبت زيد إلا عالمًا » ، وهو باطل .

ولا يكون الاستثناء المفرغ إلا متصلًا ؛ لأنه من تمام الكلام ، وإليه النسبة فلا بد من تقدير مستثنى منه عامًا ؛ بل قيل أعم عام ؛ ليكون هذا في أفراده .

فصل : وإذا تكررت « إِلَّا » وكانت الثانية مثلًا توكيدًا ، وذلك بأن تتلو عاطفًا أو يبدل ما بعدها مما قبلها ألغيت[2] وأعطي ما بعدها حكم ما قبلها ، مثال العطف : « قام القوم إلا زيدًا وإلا عمرًا » فـ « زيد » يجب نصبه على الاستثناء لما تقرر ، و « عمرًا » معطوف عليه و « إِلَّا » الثانية لغو لوقوعها بعد العاطف ، ومثال البدل : « لا تكرم إلا زيدًا إلا أخاك » فـ « زيدًا »[3] مستحق النصب لما تقرر في المفرَّغ ، و « أخاك » بدل منه بدل كل فحينئذٍ لا أثر لـ « إلا » الثانية ، لوقوعها بين لفظين لشيء واحد فتلغى ، وقد اجتمع النوعان في قول الشاعر :

٣٦٩ - مَالَكَ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُهْ ... إِلَّا رَسِيمُهْ وَإِلَّا رَمَلُهْ[4]

---

(١) في المخطوط : « وبكون المفرغ لم يفد » . (٢) في المخطوط : لغيت .

(٣) في المخطوط : « و » عمرو وفـ « زيد » والأفضل ما أثبت .

(٤) من الرجز . قائله مجهول . أوضح المسالك (٢٧٢/٢) ، والدرر (١٩٣/١) ، وشرح الأشموني (٢٣٢/١) ، وشرح ابن عقيل (٢ /٢٢) ، والكتاب (٣٤١/٢) ، والمقاصد النحوية (١١٧/٣) ، والهمع (٢٢٧/١) .

اللغة : شيخك : جملك ، ويروى « شَنْجِك » ، والشَّنَج - بفتحتين - الجمل ، وسكن ثانيه في البيت للضرورة . رسيمة : في الأصل : ضرب من سير الإبل ، تقول : رَسَم يَرْسِم من باب ضرب يضرب رَسِيمًا ، ولا يقال : أرسم . ورمله : هو الهرولة ، تقول : رملت بين الصفا والمروة رَمَلًا ورَمَلانًا . المقاصد النحوية (١١٨/٣) ، وعدة المسالك إلى أوضح المسالك (٢٧٢/٢) .

=

فـ « إِلَّا » الأولى للاستثناء المفرَّغ ، والثانية والثالثة ملغاتان يعرف ذلك كله بالتأمل .

وإذا كان التكرار لغير توكيد [(١)] فإن لم يمكن استثناء كُلٍّ مما يلصقه [(٢)] ، وكان الاستثناء مفرَّغًا تركت ما قبل « إِلَّا » يؤثر في واحد في المستثنيين أو المستثنيات ، ولم يتعين كونه الأول ، بل ذلك على سبيل الأولوية ، ونصبت ما عدا ذلك الواحد على الاستثناء ، وأي واحد سلطت العامل عليه فـ « إِلَّا » التي معه ملغاة لفظًا ، مثال ذلك : « ما قام إلا زيدٌ إلا عمرًا إلا بكرًا » فلك تسليط « قام » على « زيد » مثلًا وهو الأولى ونصب الثاني والثالث على الاستثناء ، وإن شئت سلطته [(٣)] على « بكر » ونصبت الطرفين أو على « عمرو » ، ونصبت الأولين ، فإن كان الاستثناء غير مفرَّغ ، وتقدمت المستثنيات على المستثنى منه نصبت كلها كان الكلام إيجابًا أو غيره ، مثال الإيجاب : « قام إلا زيدًا إلا بكرًا إلا عمرًا القوم » ومثال غيره [(٤)] : « ما قام . . إلى آخره » .

وأما إذا تأخرت المستثنيات ، فإن كان الكلام إيجابًا نصبت كلها [(٥)] نحو : « قام القوم إلا زيدًا إلا بكرًا إلا عمرًا » وإن كان الكلام غير إيجاب ؛ جاز لك في واحد منها البدلية على المختار ، والنصب على الاستثناء ولا يتعين الأول لذلك بل هو أولى ، ونصب ما عدا ذلك متعين ، مثال ذلك : « ما قام القوم إلا زيدًا إلا بكرًا إلا عمرًا » فلك في « زيد » مثلًا متعين مثال ذلك : « ما قام إلا زيدًا إلا بكرًا إلا عمرًا » فلك في « زيد » مثلًا الوجهان ، وأما الثاني والثالث فنصبهما واجب على الاستثناء ، وإن شئت جعلت الوجهين في الأخير ، ونصبت الأولين ، وفي الوسط ونصبت الطرفين هذا كله بالنظر إلى اللفظ ، وأما بالنظر إلى المعنى ، فغير الأول تبع للأول في أن الكل [٨٨/ب] مستثنى من أصل واحد .

وأما إذا أمكن استثناء كل مما يليه مثل « له عشرةٌ إلا أربعةً إلا اثنين إلا واحدًا » [(٦)] ففيه ثلاثة مذاهب :

= المعنى : ليس لك من جملك إلا هذان النوعان من السير.
الشاهد : قوله : « إلا » الثانية والثالثة ؛ حيث كررت للتأكيد فألغيت .

(١) وذلك في غير بابي العطف والبدل . التصريح (٣٥٦/١ - ٣٥٧) .

(٢) مما يتبعه مثل : « ما جاء إلا عمرو إلا زيدًا إلا بكرًا » .

(٣) في المخطوط « سلطه » .

(٤) لأن غير النصب على الإتباع والتابع لا يتقدم على المتبوع . شرح التصريح (٣٥٧/١)

(٥) لأن الإتباع مختص بالنفي . شرح التصريح (٣٥٧/١) .

(٦) في المخطوط : « إلا واحد » .

أحدها : وهو الصحيح : [١] أن يعمل ما أمكن . **والثاني** [٢] : أن الجميع مستثنى من أصل العدد ، وقيل [٣] : المعنيان محتملان ، ولك في معرفة المتحصل على الصحيح مسلكان :

أحدهما : أن تحط الأخير وهو الواحد في مثالنا هذا مما قبله فيبقى واحد فتحطها [الثلاثة الباقية] [٤] مما قبلها يبقى سبعة وهو المقرُّ به ، وتلخيصه أن يقال : [٥] يحط الأخير مما قبله ثم الباقي مما قبله إلى [٦] أن يوصل إلى المستثنى منه ، فما بقي فهو الغرض ، والمثال المذكور موضح لهذا المعنى .

الثاني من المسلكين : أن يسقط الأوتار ، وهو المستثنى الأول والثالث والخامس مثلًا ، ويجبر بالأشفاع ، وهو المستثنى الثاني والرابع والسادس مثلًا فعلى هذا تحط الأربعة من العشرة يبقى ستة تجبرها بالاثنين تصير ثمانية ، تسقط منها الواحد يبقى سبعة ، وهو المقرُّ [٧] به ، وهذا المسلك هو المشهور عندهم بأن الاستثناء من الإثبات نفي ، ومن النفي إثبات ، وإذا أجريتهما في الأعداد من عشرة إلى واحد كان المقرُّ به خمسة يعرف بالتأمل .

وأما المقرُّ به على المذهب الثاني في مثالنا الأول فـ « ثلاثة » ؛ لأنك إذا خرجت الأربعة والاثنين والواحد من العشرة صار الباقي ثلاثة ، وكل من الثلاثة والسبعة محتمل على الثالث ، وإذا أجرينا المذهبين الأخيرين في المثال الثاني كان الاستثناء مستغرقًا جزمًا على الأول واحتمالًا على الثاني وستعلم حكمه .

الاستثناء بـ « ليس ، ولا يكون »

فَصْلٌ : ويجب نصب المستثنى إن كانت [٨] الأداة « ليس » ، أو « لا يكون » ، أو « ما عدا » ، أو « ما خلا » .

مثال الأول : « يُطْبَعُ الْمُؤْمِنُ عَلَى كُلِّ خُلِقٍ لَيْسَ الْخِيَانَةَ وَالْكَذِبَ » [٩] ، **ومثال الثاني** : « قاموا لا يكون زيدًا » ، **ومثال الثالث والرابع** : « أكرمت القوم ما عدا زيدًا

---

(١) وهو مذهب البصريين والكسائي . ارتشاف الضرب (٣١٢/٢) .

(٢) همع الهوامع (٢٢٨/١) .

(٣) ارتشاف الضرب (٣١٢/٢) ، وللفراء مذهب هو أن الثاني منقطع وعليه ، ففي المثال المذكور المتحصل خمسة . همع الهوامع (٢٢٨/١) .

(٤) الثلاثة الناتجة من حط الواحد من الأربعة .

(٥) في المخطوط : « يقول » .

(٦) في المخطوط : « إلا » .

(٧) في المخطوط : « المقرر » .

(٨) في المخطوط : «كأن » ، والأفضل ما أثبت .

(٩) أخرجه أحمد في مسنده (٢٥٢/٥) برواية : « يُطبع المؤمن على الخِلَال كُلِّها إلا الخيانةَ والكذبَ » .

أو ما خلا بكرًا » ، وإنما وجب نصب المستثنى في هذه ، لأنه في الأولين خبر « ليس ، ولا يكون » وخبرهما مستحق النصب ، وأما في الأخيرين فهو مفعول ، والمفعول أيضًا مستحق النصب ، وأما المرفوع بها فهو ضمير واجب الاستتار على أنه اسم الأولين وفاعل الأخيرين ، وفي مفسره وجهان [١] :

أحدهما : أنه الوصف المستفاد من الفعل السابق أداة الاستثناء .

وثانيهما : أنه البعض المستفاد من كلية الاسم السابق ، وجملة الاستثناء في الأولين قيل [٢] : لا محل لها ، لأنها مستأنفة ، وقيل [٣] : في موضع نصب على الحال ، وأما في الأخيرين فهي في التحقيق [٨٩/أ] مفرد ؛ لاقترانها بالسابك الذي هو « ما » المصدرية ، وكل مقترن بسابك مفرد ، وموضع هذا المفرد إما نصب على الظرفية [٤] بتقدير محذوف أو على الحالية ، ومعنى المثال حينئذٍ : « أكرمت القوم وقت مجاوزتهم زيدًا أو مجاوزين زيدًا » والقول في « ما خلا بكرًا » كذلك ، وربما انجر الاسم بعد « ما خلا ، وما عدا » على تقدير « ما » زائدة [٥] ، وأما إذا تجردتا عن « ما » فإن شئت نصبت بهما على أنهما فعلان ، وما بعدهما مفعولهما ، وإن شئت جررت بهما على أنهما حرفا جر إلا أن سيبويه [٦] لم يحفظ الجر بـ « عدا » فليست عنده إلا فعلًا ، وإذا قيل بفعليتهما ففي مرفوعهما ، وفي جملة الاستثناء ما قيل في : « ليس ، ولا يكون » وإن قيل بحرفيتهما فقيل [٧] : هما وما بعدهما في موضع نصب على تمام الكلام وقيل [٨] : في موضع نصب لتعلقهما بالفعل السابق .

---

(١) الأول نسب إلى سيبويه ، والثاني إلى جمهور البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أنه عائد على المصدر المدلول عليه بالفعل ، أي : جاوز قيامهم زيدًا ، ورد بأنه ينتقض ، بنحو : القوم إخوتك عدا زيدًا ، فلا فعل هنا ولا ما جرى مجرى الفعل . الكتاب (٣٤٨/٢ - ٣٤٩) ، وارتشاف الضرب (٣١٩/٢) ، وشرح التصريح (٣٦٢/١) .

(٢) قال ابن عصفور : (وهو الصحيح) . الشرح الكبير لابن عصفور (٢٦٠/٢ - ٢٦١) .

(٣) ارتشاف الضرب (٣١٩/٢) .

(٤) على تقدير : « ما » مصدرية ظرفية . ارتشاف الضرب (٣١٩/٢) ، ومغني اللبيب (١٧٩) .

(٥) هو تقدير الجرمي ، الربعي ، والكسائي ، والفارسي ، وابن جني . مغني اللبيب (١٧٩) ، وارتشاف الضرب (٣١٨/٢) . وقد رده ابن هشام في المغني (١٧٩) بأن « ما » لا تزاد قبل الجار ، بل بعده نحو : ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ ﴾ [المؤمنون : ٤٠] ، ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ ﴾ [آل عمران : ١٥٩] .

(٦) الكتاب (٣٤٨/٢ - ٣٤٩) .

(٧) ارتشاف الضرب (٣١٩/٢) .

(٨) شرح التصريح (٣٦٣/١) .

الاستثناء بـ « حاشا »

وأما « حاشا » فلم يحفظ سيبويه (١) في المستثنى بها إلا الجر ؛ فلم يرها إلا حرفًا لكن أجاز العلماء النصب بها تمسكًا بقول القائل : « اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَلِمَنْ يَسْمَعْ حَاشَا الشَّيْطَانَ وَأَبَا الأَصْبَغِ » (٢) .

ويروى بنصب المستثنى بها ، وجره قول الشاعر :

٣٧٠ - حَاشَا أَبَا ثَوْبَانَ إِنَّ أَبَا ثَوْبَانَ لَيْسَ بِبُكْمَةٍ فَدْمِ (٣)

و[هو] حجة على سيبويه (٤) في قوله بلزوم حرفيتها ، والحجة عليه أيضًا في القول بلزوم فعلية « عدا » (٥) قول الآخر :

(١) الكتاب (٣٤٩/٢) ، وزيادة « ما » قبل « حاشا » قليلة ، وأجاز الكسائي : قام القوم ما حاشا زيد ، وأجاز قوم : قام القوم إلا حاشا زيدٍ . ارتشاف الضرب (٣١٨/٢) .

(٢) رواه أبو عمرو الشيباني وغيره ، والرواية في شرح التسهيل لابن مالك (٣٠٦/٢ - ٣٠٧) : « ولمن سمعني » بدل : « لمن يسمع » وأبو الأصبغ أسم رجل . حاشية الصبان (١٦٥/٣) .

(٣) من الكامل . نسب للجميح الأسدي - منقذ بن الطماح - وإلى سبرة بن عمرو الأسدي . الإنصاف (٢٨٠/١) ، والجنى الداني (٥٦٢) ، وخزانة الأدب (١٨٢/٤) ، والدرر (١٩٦/١) ، وشرح اختيارات المفضل (١٥٠٨) ، وشرح المفصل (٨٤/٢) ، (٤٧/٨) ، ومغني اللبيب (١٢٢/١) ، والهمع (٢٣٢/١) . وبعد هذا البيت قوله :

عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ إِنَّ بِهِ ضَنًّا عَلَى الْمَلْحَاةِ وَالشَّتْمِ

قال العيني : وأكثر النحاة يركب صدر البيت الأول على عجز الثاني فينشدونه هكذا .

حَاشَا أَبِي ثَوْبَانَ إِنَّ بِهِ ضَنًّا عَلَى الْمَلْحَاةِ وَالشَّتْمِ

والمَلْحَاة : المنازعة ، وقبلهما :

وَبَنُو رَوَاحَةَ يَنْظُرُونَ إِذَا نَظَرَ النَّدِيُّ بِآنُفٍ خُشْمِ

و « خُشْم » جمع « أخشم » من الخشم ، وهو عرض في الأنف . المقاصد النحوية (١٢٩/٣ ، ١٣٠)

اللغة : أبا ثوبان : يروى : أبي ثوبان . والبُكْمة : من البَكَم ، وهو الخَرَس . والفَدْم : العييُّ الثقيل . شرح شواهد المغني للسيوطي (٣٦٩/١) .

المعنى : يستثنى أبا ثوبان ، فإنه غير أخرس ، ولا عييٌ لا يقدرعلى الكلام .

الشاهد : قوله : « حاشا أبا ثوبان » فإنه يروى بالنصب كما ذكر ، وبالجر « حاشا أبي ثوبان » فدل على أن « حاشا » يأتي حرف جر ، ويأتي فعلًا فينصب ، وهذا حجة على سيبويه ؛ لأنه قال بلزوم حرفيتها .

(٤) قول سيبويه : (وأما حاشا فليس باسم ، ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر ، حتى ما بعدها وفيه معنى « الاستثناء ») ، الكتاب (٣٩٤/٢) وفي المخطوط : وحجة على سيبويه بإسقاط « هو » .

(٥) الكتاب (٣٤٨/٢ - ٣٤٩) .

٣٧١ - تَرَكْنَا فِي الْحَضِيضِ بَنَاتَ عُوجٍ عَوَاكِفَ قَدْ خَضَعْنَ إِلَى النُّسُورِ
أَبَحْنَا حَيَّهُمْ قَتْلًا وَأَسْرًا عَدَا الشَّمْطَاءِ وَالطِّفْلِ الصَّغِيرِ [(١)]

حيث جر بها ، والقول في محل « حاشا » جارة وناصبة ، وفي فاعلها كالقول في « خلا ، وعدا » غير أنها لا تقترن [بـ « ما »] [(٢)] وقيل [(٣)] يجوز الاقتران ، وتمسك عليه بقوله ﷺ : « **أُسَامَةُ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ مَا حَاشَا فَاطِمَةَ** » [(٤)] وأجيب بأن « ما » فيه نافية - وكلامنا في المصدرية ، وأنه من كلام الراوي ، والمعنى أنه لم يستثن فاطمة من هذا الحكم .

وفي « حاشا » ثلاث لغات :

إحداها : إثبات ألفيها ، والثانية : إثبات الأولى ، وحذف الثانية والثالثة : عكس هذه .

وأما المستثنى بـ « غَيْر » فمجرور لا غير ؛ لأنه مضاف إليه وحكم « غير » نفسها حكم ما بعد « إلَّا » فإن وجب نصبه وجب نصبها ، وإن جاز فيه الأمران جاز فيها الأمران ، وتتسلط العوامل عليها في موضع تتسلط فيه العوامل على ما بعد « إلا » ، فتقول : « قام القومُ غيرَ زيدٍ » بالنصب ، كما تقول : « قام القوم إلا زيدًا » ، و « ما قام القوم غيرُ زيد » برفع « غير » ونصبها كما تقول : « ما قام القوم إلا زيدٌ وإلا زيدًا » وتقول : « ما قام غيرُ زيد » و « ما رأيت غيرَ زيدًا » كما تقول : « ما قام إلا زيدٌ » و « ما رأيت إلا زيدًا » ، والقول في المنقطع ، كالقول في المتصل .

---

(١) من الوافر . قائلهما مجهول . أوضح المسالك (٢/٢٨٥) ، وشرح التسهيل لابن مالك (٢/٣١٠) ، والمقاصد النحوية (٣/ ١٣٢) ، والهمع (١/٢٣٢) .

اللغة : الحضيض : القرار من الأرض عند منقطع الجبل ، وأراد به الموضع المعين الذي وقعت الحرب . بنات عُوج : أي : بنات خيول عُوج ، جمع أعوج ،والعوج التي في رجلها انحناء من الخيول ، وأعوج فرس كان لبني هلال .

عواكف : جمع عاكفة . قد خضعن : من الخضوع وهو التطامن : الشمطاء : المرأة العجوز من الشَّمَط ، وهو بياض الشعر يخالط السواد في الرأس . المقاصد النحوية (٣/١٣٢ - ١٣٣) .

المعنى : تركنا في الحيض خيولًا هم بنات عوج ، وقد تطامنوا إلى النسور ، وقتلنا الأعداء أو أسرناهم تاركين المرأة العجوز ، والأطفال الصغار .

الشاهد : قوله : « عدا الشمطاء » ؛ حيث جرت « عدا » ما بعدها ، وفي ذلك رد على سيبويه في قوله بلزوم فعلية « عدا » ؛ إذ الفعل لا يجر .

(٢) تكملة يقتضيها السياق .

(٣) أجاز الكسائي - كما تقدم - أن يقال : « قام القوم ما حاشا زيدٍ » . ارتشاف الضرب (٢/٣١٨) ، وعرض ابن مالك الحديث المذكور على أنه جاء « ما حاشا » بدخول « ما » شرح التسهيل (٢/٣٠٨) .

(٤) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٢/٩٦ ، ١٠٦ ، ١٠٧) .

والمستثنى بـ « سِوَى » كالمستثنى بـ « غير » ، وأما « سِوَى » نفسها ، فقيل : منصوبة على الظرفية [٨٩/ب] لا تخرج عن ذلك إلا لضرورة ، كقول الشاعر :

٣٧٢ - وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْعُدْوَا نِ دِنَّاهُمْ كَمَا دَانُوا [١]

والدليل على ظرفيتها وصل الموصول بها ، نحو : « جاء الذي سِوَاكَ » [٢] وبيان الدلالة أن الصلة إما جملة إسمية أو فعلية أو جار ومجرور أو ظرف .

وحين انتفت [٣] الثلاثة الأولى تعين الرابع .

فإن قيل : لا نسلم انتفاء الأولى من الثلاثة ؛ لجواز أن يكون أصله : « جاء الذي هو سواك » فحذف خبر الجملة فصار كما ترى ؟

قلنا : الدليل على أنها ليس من الأول أنها لو كانت منه [٤] لكان من باب حذف العائد ، حين لم تطل الصلة وهو [٥] شاذ ، والأصل عدمه ، وفيه بحث يعرف من الموصول - وأيضًا - لو كان منه لأدى إلى وجوب حذف العائد ؛ إذ لم يسمع التصريح به في هذا ، والمألوف من قاعدتهم خلافه .

ومذهب [٦] الزجاج وابن مالك أن « سِوَى » كـ « غَيْرِ » معنًى وإعرابًا

---

(١) من الهزج . قائله الفند الزِّمَّاني - شهل بن شيبان . أوضح المسالك (٢/ ٢٨١) ، وخزانة الأدب (٣/ ٤٣١) ، والدرر (١/ ١٧٠) ، وشرح الأشموني (١/ ٢٣٦) ، والهمع (١/ ٢٠٢)

اللغة : العُدوان : الظلم الصريح من عدا عليه تعدى واعتدى . دناهم : جازيناهم من الدين ، وهو الجزاء ، يقال : كما تدين تدان ، أي : كما تُجازِى تُجازَى بفعلك . وإنا لمدينون : لمجزيون ومنه « ديَّان » صفة للَّه ﷻ المقاصد النحوية (٣/ ١٢٣) .

المعنى : عندما صرح الشر ، ولم يبق سوى الظلم الصريح جازيناهم بفعلهم .

الشاهد : قوله : « سِوَى العدوانِ » ؛ حيث خرج « سوى » على الظرفية ، ووقع فاعلًا ، وجعلوا هذا ضرورة . ومن خروجها عن الظرفيه قول الشاعر [الكامل] :

وَإِذَا تُبَاعُ كَرِيمَةٌ أَوْ تَشْتَرَى فَسِوَاكَ بَائِعُهَا وَأَنْتَ الْمُشْتَرِي

حيث وقعت مبتدأ . شرح الألفية لابن الناظم (٣٠٥) .

(٢) لأنها هنا ليست بمعنى « غير » ؛ إذ « غير » لا تدخل ههنا إلا والضمير قبلها ، يقولون : جاء الذي هو غيرك ، فلما وصلوا « سوى » بغير ضمير علم أنها ظرف ، والتقدير : جاء الذي استقر مكانك . شرح التصريح (١/ ٣٦٢) .

(٣) في المخطوط : انتفى ، وهو جائز ، لكن الأفضل التأنيث .

(٤) في المخطوط : « أنه ليس من الأول أنه لو كان منه » ، وهو يجوز لكن التأنيث أفضل .

(٥) في المخطوط : « وأنه » .

(٦) ونسب للكوفيين والزجاجي أيضًا شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٣١٤ - ٣١٥) ، وارتشاف الضرب (٢/ ٣٢٦) ، وشرح الكافية للرضي (١/ ٢٤٨) ، ومغني اللبيب (١٨٨) .

بدليل ما حكاه الفراء [(١)] : « أتاني سِوَاك » وفصَّلت طائفة [(٢)] فقالوا : تستعمل ظرفًا غالبًا ، وكـ « غير » قليلًا .

واختار صاحب التوضيح [(٣)] هذا الثالث ، والقول الأول هو مذهب سيبويه [(٤)] والجمهور ، وصححه ابن الحاجب [(٥)] وطائفة .

والأصل في « غير » أن تكون صفة فيوصف بها إما نكرة ، كقوله تعالى حكاية : ﴿ رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَٰلِحًا غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ ﴾ [فاطر : ٣٧] ، أو معرفة قريبة من النكرة ، كقوله تعالى : ﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ [الفاتحة : ٧] وإنما كان هذا المعرف قريبًا من النكرة ؛ لأنه لجنس المنعَم عليهم لا لقوم بأعيانهم .

خاتمة : استثناء النصف جائز خلافًا لبعض [(٦)] البصريين ، وكذا استثناء الأكثر وفاقًا للكوفيين [(٧)] وقيل : إن كان العدد صريحًا منع المساوي والأكثر ، فلا يجوز [(٨)] « عليَّ عشرةٌ إلا خمسةً أو ستةً » وإن كان غير صريح جاز مثل : « عندي كذا دراهمَ إلا عشرةً أو خمسةَ عَشَرَ » ، وكذا « أكرم بني تميم إلَّا الحَيَّاك » [(٩)] ، والفرض [أن] [(١٠)] العلماء منهم أقل .

ويمتنع الاستثناء المستغرق سواء كان مثل المستثنى منه ، أو أكثر ، وقد حكت المغاربة [(١١)]

---

(١) في شرح التسهيل لابن مالك (٢/٣١٥) ، وشرح الألفية لابن الناظم (٣٠٥) : وفي المخطوط : « أساءني سواك » .

(٢) كالرماني والعكبري وإليه ذهب ابن هشام . أوضح المسالك (٢/٢٨١/٢٨٢) ، وارتشاف الضرب (٢/٣٢٦) . وفي المخطوط : وفصَّل ، والأفضل ما أثبت .

(٣) قال : (وإلي هذا أذهب) . أوضح المسالك (٢/٢٨٢) .

(٤) الكتاب (١/٣١ - ٣٢) ، وارتشاف الضرب (٢/٣٢٦) ، ومغني اللبيب (١٨٨) .

(٥) قال ابن الحاجب : (وإعراب سوى وسواء النصب على الظرف على الأصح) . شرح الكافية للرضي (١/٢٤٧) .

(٦) إذ قالوا لا يجوز أن يكون المستثنى قدر المستثنى منه ولا أكثر بل يكون أقل من النصف وذهب السيرافي إلى أنه يجوز أن يكون قدره أكثر منه واستثناء النصف جائز عند بعض البصريين وبعض الكوفيين . ارتشاف الضرب (٢/٢٩٦) .

(٧) وصححه ابن مالك ، ووافقهم ابن خروف . شرح الكافية للرضي (١/٢٤٠) ، وشرح التسهيل لابن مالك (٢/٢٩٣) .

(٨) في الأصل مكرر .

(٩) هو الذي يحرك أليتيه في المشي إذا كان أفحج ، وهي صفة مذمومة في الرجال . اللسان « حيك » ..

(١٠) تكملة يقتضيها السياق ..

(١١) قال أبو حيان : « اتفق النحويون على أنه لا يجوز أن يكون المستثنى مستغرقًا للمستثنى منه ولا كونه أكثر منه إلا ابن مالك نقل عن الفراء جواز « له علي ألف إلا ألفين ») . همع الهوامع (١/٢٢٨) ، وشرح التسهيل لابن مالك (٢/٢٦٤ - ٢٦٥) .

الاتفاق عليه .

ولما فرغ المصنف من الاستثناء أعقبه بباب « لا » العاملة عمل « إن » فقال :

لا العاملة عمل « إن »

(باب « لا » . ... إلخ) (١)

وأقول : الثامن من المنصوبات اسم « لا » العاملة عمل « إن » ، واعلم أن « لا » قسمان : زائدة ، والزائدة لا تعمل شيئًا ، ودخولها في الكلام كخروجها غير أنها تفيد ضربًا من التأكيد ، وشذ إعمال الزائدة في قول الشاعر :

٣٧٣ - لَوْ لَمْ تَكُنْ غَطَفَانُ لَا ذُنُوبَ لَهَا ... إِذًا لَلَامَ ذَوُوا أَحْسَابِهَا عُمَرَا (٢)

وغير الزائدة (٣) قسمان : طالبة ، وغير طالبة ، فالطالبة : تجزم الأفعال (٤) ، وقد تقدم الكلام عليها في الجوازم .

وغير الطالبة قسمان : عاطفة وقد تقدم الكلام [٩٠/أ] عليها في حروف العطف ، وغير العاطفة إما عاملة عمل « ليس » ، وقد تقدم ذكرها فيما حمل على « ليس » ، أو عاملة عمل « إنَّ » والكلام الآن فيها .

---

(١) قال ابن آجروم : (اعلم أن « لا » تنصب النكرات بغير تنوين إذا باشرت النكرة ، ولم تتكرر « لا » نحو : « لا رجل في الدارَ » . فإن لم تباشرها وجب الرفع ، ووجب تكرار « لا » نحو : « لا في الدار رجل ولا امرأة . فإن تكررت « لا » جاز إعمالها وإلغاؤها ، فإن شئت قلت : لا رجلَ في الدار ولا امرأةَ ، وإن شئت قلت : لا رجلٌ في الدار ولا امرأةٌ) . الآجرومية (٢٦) .

(٢) من البسيط . قائله الفرزدق . ديوانه (٢٣٠/١) . أوضح المسالك (٣/٢) ، وخزانة الأدب (٣٠/٤ - ٣٢ ، ٥٠) ، والخصائص (٣٦/٢) ، والدرر (١٢٧/١) ، ولسان العرب (٢٦٩/٩) « غطف » ، والهمع (١٤٧/١) .

اللغة : غطفان : اسم قبيلة فعلان من الغطف ، وهو كثرة هُدْب العين ، وربما استعمل في قلته ، وقيل : قلة شعر الحاجب ، أو من قولهم : عيش أغطف ، أي : ناعم . للأم ذوو أحسابها : اللوم العذل ، والأحساب جمع حسب وهو ما يعد من المآثر . عمرا : أراد به عمر بن هبيرة الفزاري الذي هجاه . المقاصد النحوية (٣٢٢/٢ ، ٣٣٣) ، واللسان « غطف » .

المعنى : لو لم تكن غطفان لها ذنوب لَلَام أصحاب المفاخر والمآثر فيها عمر بن هبيرة في تعرضه لي ، ولكنهم لم يلوموه ، لعدم اهتمامهم بهجائي لكثرة ذنوبهم .

الشاهد : قوله : ؟« لا ذُنُوبَ لَهَا » ، حيث عملت « لا » الزائدة عمل غير الزائدة ، وهذا شاذ .

(٣) في المخطوط : تكرير « غير الزائدة » .

(٤) في المخطوط : يجزم ، والتأنيث هنا واجب ؛ لأن الفاعل ضمير مستتر .

وإنما تعمل هذا العمل بشرط أن تنفي الجنس ، وأن يكون نفيها إياه نصًا ، فلو نفت الوحدة أو كان نفيها على سبيل الاحتمال عملت عمل « ليس » ، وأن يكون معمولاها نكرتين [١] ، وأن لا يتقدم خبرها على اسمها ، كقوله تعالى : ﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ [البقرة : ٢] فلو دخلت على معرفة [٢] أو تقدم خبرها على اسمها ألغيت ، ووجب تكرارها ، مثال دخولها على المعرفة : « لا زيدٌ في الدار ولا عمرٌو » ، ومثال تقدم الخبر ، قوله تعالى : ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ ﴾ [الصافات : ٤٧] ، وأما قولهم في المثل : « قضيّةٌ ولا أبا حَسَنٍ لها » [٣] بنصب المعرفة وعدم تكرار « لا » فمؤول وتأويله بتقدير مضاف محذوف : « ولا مثل أبي حسن لها » فحذف المثل ، وأقيم المضاف إليه مقامه ، فانتصب ففي الحقيقة لم تدخل إلا على نكرة فلا إلغاء ولا تكرار ، فإن قلت : « مثل » المقدرة مضافة إلى المعرفة ، والمضاف إلى المعرفة معرفة

---

(١) عملت « لا » عمل « إن » ؛ لمشابهتها لها في التصدير ، والدخول على المبتدأ والخبر ، ولأنها لتوكيد النفي كما أن « إن » لتوكيد الإثبات فهو قياس نقيض وإلحاقها بـ « ليس » قياس نظير ؛ لأنها نافية مثلها فهو أقوى في القياس ، لكن عملها عمل إنَّ أفصح وأكثر في الاستعمال . همع الهوامع (١٤٤/١) .

(٢) لا تعمل في معرفة بإجماع البصريين ؛ لأن عموم النفي لا يتصور فيها ، وخالف الكوفيون فأجاز الكسائي إعمالها في العلم المفرد ، نحو : « لا زيدَ » ، والمضاف لكنية ، نحو : « لا أبا محمد » ، أو للّه ، أو الرحمن ، أو العزيز ، نحو : « لا عَبدَ اللّه ، ولا عبدَ الرحمن ، ولا عَبد العزيز ، ووافقه الفراء في « عبد اللّه » ؛ لأنه حرف مستعمل يقال لكل أحد عبد اللّه ، وخالف في الأخيرين ؛ لأن الاستعمال لم يلزم فيهما كعبد اللّه ، وجوز الفراء إعمالها في ضمير الغائب واسم الإشارة ، نحو : « لا هو ، ولا هي ، ولا هذين لك ، ولا هاتين لك ، وكل ذلك خطأ عند البصريين . همع الهوامع (١٤٤/١ ، ١٤٥) ، ارتشاف الضرب (١٧٠/٢ - ١٧١) .

(٣) الكتاب (٢٩٧/٢) ، والمقتضب (٣٦٣/٤) . ومثله : أما البصرة فلا بصرةَ لكم ، وأما بغداد فلا بغدادَ لكم ، وقول الشاعر [الوافر] :

وَلا أُمَيَّةَ بِالْبِلَادِ

وهو مؤول بالنكرة باعتبار وجهين :

أحدهما : تأويله على حذف مضاف كما ذكر الشارح ، أي : مثل ، وعليه حكى الكسائي : « لا أبا حمزة لكم » أي : لا مثل أبي حمزة لكم .

والثاني : أن يجعل العلم لاشتهاره بتلك الخلة كأنه اسم جنس موضوع لإفادة ذلك المعنى ، قال الرضي : « لأن معنى « قضية ولا أبا حسن لها « لا فيصلَ لها » ، إذ هو - كرم اللّه وجهه - كان فيصلًا في الحكومات - رضي اللّه تعالى عنه - كالجنس المفيد لمعنى الفصل والقطع كلفظ الفيصل ، وعلى هذا يمكن وصفه بالمنكر ، وهذا كما قالوا لكل فرعون موسى ، أي : لكل جبار قهار ، فيصرف فرعون وموسى لتنكيرهما ؛ بالمعنى المذكور) شرح الكافية للرضي (٢٦٠/١) ، وارتشاف الضرب (١٧١/٢) .

وحينئذٍ يرجع الإشكال بحاله ؟

قلت : لهم ألفاظ لا تتعرف بإضافتها إلى المعارف : « مثل » منها فلا إشكال ، فإن قلت : سمع من كلامهم : « لا نَوْلُكَ أَنْ تَفْعَلَ » و « النَّوْل » معرفة لإضافة إلى الضمير ، فكان ينبغي التكرار ؟ قلت : إنما لم تكرر ؛ لأن ما بعدها في قوة الفعل ، وهي لا تتكرر مع الأفعال - يستثنى منه الماضي ، فإنها تتكرر معه ، كقوله تعالى : ﴿ فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ﴾ [القيامة : ٣١] ومعنى « لا نَوْلُكَ » لا ينبغي لك .

ومن شروط عمل « لا » أن لا يدخل عليها حرف جر ، فلو دخل عليها ذلك كان جارًّا للنكرة بعدها ، مثل : « جئت بلا زَادٍ ، وغضب زيد مِن لا شيءٍ » .

وإذا كان اسمها مضافًا أو مشبهًا به انتصب ، مثال المضاف : « لا غلامَ سَفَرٍ مقيمٌ » وأما المشبه به ، وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه فله أمثلة منها : « لا طالعًا جبلًا حاضرٌ » « ولا قبيحًا فعلُه محمودٌ » « ولا خيرًا من زيد عندنا » ، وإنما قلنا إن اسم « لا » في هذه الأمثلة ما اتصل به شيء من تمام معناه ؛ لأن « طالعًا » يستدعي مطلوعًا و « قبيحًا » يستدعي شيئًا يقوم [به] (١) و « خيرًا » يطلب مفضلًا عليه .

إعراب اسم لا ، وخبرها

فإن كان اسم « لا » مفردًا ، والمراد به ما عدا هذين بني على الفتح أو نائبه ، وظاهر كلام المؤلف (٢) وطائفة أنه معرب ، وهو رأي ، والصحيح ما قدمت لك ،

---

(١) تكملة يقتضيها السياق ، أي : يقوم به هذا الوصف .

(٢) حيث قال : (اعلم أن « لا » تنصب النكرات بغير تنوين ...) الآجرومية (٢٦) فعبر بـ« تنصب » ، وهو مذهب الكوفيين ، والجرمي ، والزجاج ، والسيرافي ، والرماني ، فالفتحة عندهم فتحة إعراب ونسب إلى سيبويه ، وقد رد هذه النسبة ابن مالك في شرح التسهيل (٥٨/٢) ، وتعجب من نسبة الزجاج والسيرافي لها إلى سيبويه استنادًا إلى قوله : (« ولا » تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين) الكتاب (٢/ ٢٧٤) ، وزعم أنهما غفلا عن قوله : « واعلم أن المنفي الواحد إذا لم يل « لك » فإنما يذهب منه التنوين كما أذهب من خمسة عشر) الكتاب (٢٨٣/٣) ، وأؤيد ابن مالك في هذا الرد ، لقول سيبويه : (وترك التنوين لما تعمل فيه لازم ؛ لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد ، نحو : خمسة عشر) الكتاب (٢٧٤/٢) . وأكثر البصريين الأخفش والمازني والمبرد والفارسي على أنه مبني فالفتحة بناء ، و« لا » عاملة في الاسم عند جمهورهم ، وهو في موضع نصب ، وذهب قوم منهم إلى أنها لم تعمل فيه شيئًا ، بل هو في موضع رفع ، وبناؤه ؛ لتضمنه معنى « من » لا لتركيبه مع لا ؛ إذ الأصل : لا من رجلٍ ارتشاف الضرب (١٦٤/٢ - ١٦٥) .

ونائب الفتح هو الياء أو الكسرة فيبنى على الفتح في ، نحو : « لا رجلَ ولا رجالَ » وعلى الياء في نحو : « لا رجلين ، ولا مسلمين » [١] وعلى الكسر [٢] أو الفتح وهو الأولى [٣] في نحو : « لا مسلماتِ » ويروى بالوجهين قول الشاعر :

٣٧٤ - إِنَّ الشَّبَابَ الَّذِي مَجْدٌ عَوَاقِبُهُ فِيهِ نَلَذُّ وَلَا لَذَّاتِ لِلشِّيبِ [٤]

وعلة بنائه عند ابن مالك [٥] تركيبه مع « لا » تركيب خمسة عشر [٩٠/ب] وعند ابن الحاجب [٦] تضمنه معنى « من » الاستغراقية ، قالوا : والدليل على تضمنه إياها أنه قد نطق بها في بعض الأوقات في قول الشاعر :

٣٧٥ - فَقَامَ يَذُودُ النَّاسَ عَنْهَا بِسَيْفِهِ وَقَالَ أَلَا لَا مِنْ سَبِيلٍ إِلَى هِنْدِ [٧]

---

(١) والمبرد يذهب إلى أن هذين معربان ، فلا يجيز في نعتهما إلا النصب على اللفظ ، والرفع على الموضع . المقتضب (٣٦٦/٤) ، وارتشاف الضرب (١٦٥/٢) .

(٢) جمع الألف والتاء فيه ثلاثة مذاهب : وجوب بنائه على الكسر ؛ لأنه علامة نصبه ، **الثاني** : وجوب بنائه على الفتح وعليه المازني والفارسي . **الثالث** : جواز الأمرين قيل : وهو الصحيح للسماع فقد روي بالوجهين البيت المذكور . همع والهوامع (١٤٦/١) .

(٣) ورجحه ابن هشام في مغني اللبيب (٣١٤) حيث قال : (وهو الأرجح) ، وقال ابن مالك في شرح التسهيل (٥٥/٢) : (والفتح أشهر) .

(٤) من البسيط . قائله سلامة بن جندل . ديوانه (٩١) . أوضح المسالك (٩/٢) ، وخزانة الأدب (٢٧/٤) ، والدرر (١٢٦/١) ، وشرح ابن عقيل (٩/٢) ، والهمع (١/ ١٤٦) .

اللغة : إن الشباب : يروى : ذاك الشباب ، ويروى : أودى الشَّبَابُ مَجْدٌ عَوَاقِبُهُ في عواقبه الغز وإدراك الثأر ، والرحلة في المكارم ، وفي الشيب الهرم والعلل . فيه نلذ : فيه لذاذة وطيب . والشِّيب : جمع أشيب ، وهو المبيض الرأس والشَّيب بالفتح : وهو دخول الرجل في حد الشيب . وهو على الفتح على حذف مضاف ، أي : لذي الشيب ، قال الصبان : « بالكسرجمع أشيب ، وهو أنسب ببقية القوافي » الصبان (٩/١٢) ، المقاصد النحوية (٣٢٨/٢ ، ٣٢٩) .

المعنى : في الشباب يفعل المرء ما يريده من الملذات والطيبات ، وفي الشيب تقويض لذلك ، ولذات لمن شاب .

الشاهد : قوله : « ولا لذات للشيب » ؛ حيث روي بالوجهين الجائزين في المجموع بالألف والتاء إذا وقع اسمًا لـ « لا » النافية للجنس .

(٥) قال في شرح الكافية (٥٢٢/١) : (فإن كان مفردًا أي غير مضاف ولا شبيه به بني معها على الفتح تشبيهًا بـ « خمسة عشر ») .

(٦) قال ابن الحاجب : (وإنما بني المفرد لتضمنه معنى « من » ؛ لأن معنى قولك : لا رجلَ في الدار لا مِن رجلٍ) شرح الوافية نظم الكافية (٢٤١) .

(٧) من الطويل . قائله مجهول . أوضح المسالك (١٣/٢) ، والجني الداني (٢٩٢) ، والدرر (١/ ١٢٥) وشرح الأشموني (١٤٨/١) ، وشرح التسهيل لابن مالك (٥٤/٢) ، والهمع (١٤٦/١) .

اللغة : يذود : يدفع من زاد يزود زودًا ، وأكثر ما يستعمل الزياد في الإبل والغنم . والمقاصد النحوية (٣٣٢/٢) . =

والخبر بعد المضاف والمشبه به مرفوع بـ « لا » اتفاقًا ، وبعد المبني كذلك على الأصح [(١)] وقيل [(٢)] : هو خبر المبتدأ المستفاد من « لا » مع اسمها قال بعض العلماء[(٣)] : وهذا الثاني هو مذهب سيبويه .

وإذا كان معنا تركيب تكررت [(٤)] فيه « لا » مع العاطف فلك فيه خمسة أوجه :

الأول : فتح الجميع كقوله تعالى : ﴿ لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَعَةٌ ﴾ [البقرة : ٢٥٤] [(٥)] في قراءة ابن كثير وأبي عمرو ، وهذا هو الأصل في عمل « لا » .

الثاني : رفع ذلك كالآية في قراءة الباقين ، وتوجيهها أن « لا » لا عمل لها ، ومدخول الأولى مبتدأ ، وما بعده معطوف عليه ، وقيل [(٦)] : هي عاملة عمل « ليس » .

الثالث : فتح الأول ورفع ما عداه ، كقول الشاعر :

٣٧٦ - هَذَا لَعَمْرُكُمُ الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ ... لَا أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ [(٧)]

= **المعنى** : فقام يدفع الناس بسفينه ، وهو يقول : ألا من سبيل إلى هند .

الشاهد : قوله « لا من سبيلٍ » ؛ حيث أبرز « من » الاستغراقية للجنس ، وهذا دليل على أن المفرد مبني لتضمن معنى « من » لا للتركيب مع « لا » تركيب خمسة عشر .

(١) وهو رأي الأخفش والمازني والمبرد والسيرافي وجماعة ، وصححه ابن مالك وقال : (ولا يضر التركيب كما لم يضر « أنَّ » صيرورتها بفتح الهمزة مع معمولها كشيء واحد ، ولو كان جعل لا مع اسمها كشيءٍ واحد مانعها من العمل في الخبر لمنعها من العمل في الاسم ؛ لأن أحد جزأي الكلمة لا يعمل في الآخر ... وأيضًا فإن عمل لا في الخبر أولى من عملها في الاسم ؛ لأن تأثيرها في معناه أشد من تأثيرها في الاسم ، والإعراب إنما جيء به في الأصل للدلالة على المعنى الحادث بالعامل) . شرح التسهيل (٢/٥٦) ، وهمع الهوامع (١/١٤٦) .

(٢) هو مذهب المحققين ، ونسب لسيبويه ، ويظهر ثمرة الخلاف في نحو : « لا رجلَ وامرأةٌ قائمان » فعلى مذهب المحققين يجوز ، وعلى غيره لايجوز . ارتشاف الضرب (٢/١٦٥) .

(٣) قال أبو حيان : (وهو الظاهر من كلام سيبويه) . ارتشاف الضرب (٢/١٦٥) ، ونسبه ابن مالك في شرح التسهيل (٢/٥٥) إلى سيبويه أيضًا .

(٤) في المخطوط : « تكرر » ، والأفضل ما أثبت .

(٥) وقراءة الفتح من غير تنوين قراءة ابن كثير ، وأبي عمرو ويعقوب ، والباقون بالرفع والتنوين . الإتحاف (١/٤٤٧) ، النشر في القراءات العشر (٢/٢١١) .

(٦) أوضح المسالك (٢/١٤) .

(٧) من الكامل . نسب إلى رجل من مذحج ، وإلى همام بن مرة أخي جساس ولضمرة بن جابر ، ولضمرة بن ضمرة ، ولرجل من عبد مناة ، ولابن أحمر ، ولزرافة الباهلي ، ولعامر بن جوين الطائي ، ولمنقذ بن مرة الكناني . أوضح المسالك (٢/١٦) ، وحماسة البحتري (٧٨) ، وخزانة الأدب (٢/٣٨ ، ٤٠) ، والدرر (٢/١٩٨) ، وشرح المفصل (٢/٢٩٢) ، والكتاب (٢/٢٩٢) ، لسان العرب (٦/٦١) « حيس » ، ومغني اللبيب (٥٩٣) ، والمقتضب (٤/٣٧١) . =

وتوجيهه : أن « لا » الأولى عاملة عمل « إنَّ » ، والثانية عاملة عمل « ليس » أو لا عمل لها ، ومدخولها معطوف على محل « لا » الأولى مع اسمها .

الرابع : عكس هذا كقول الآخر :

٣٧٧ - فَلَا لَغْوٌ وَلَا تَأْثِيمَ فِيهَا ... وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبَدًا مُقِيمُ (١)

وتوجيهه يعرف بالتأمل من توجيه ما قبله .

الخامس : فتح الأول ، ونصب ما عداه ، كقول الآخر :

٣٧٨ - لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةً ... اتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ (٢)

= **اللغة** : هذا : إشارة إلى تفضيل أبيه وأمه أخاه جندبًا عليه . لعمركم : يروى : وجَدِّكُمْ ، وهو من « عَمِر الرجل يعمر عُمَرًا » لغتان : فإذا أقسموا فتحوا فقالوا: لَعَمْرُك ، وجدِّكم : الواو للقسم : وحق حظكم وبختكم وسعدكم . والصغار : الذل والهوان . المقاصد النحوية (٢/٣٤١ - ٣٤٢) .

المعنى :لا أم لي ولا أب ، وإن وجد ذلك التفضيل .

الشاهد : قوله : « ولا أب » ؛ حيث رفع « أب » على جعل « لا » بمعنى ليس ، أو عطفه على محل « لا » مع اسمها في قوله : لا أم لي » ولا عمل لـ « لا » .

(١) من الوافر . قائله أمية بن أبي الصلت . ديوانه (٥٤) .

والبيت ملفق من بيتين هما :

وَلَا لَغْوٌ وَلَا تَأْثِيمَ فِيهَا ... وَلَا حَيْنٌ وَلَا فِيهَا مُلِيمُ

وَفِيهَا لَحْمُ سَاهِرَةٍ وَبَحْرٍ ... وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبَدًا مُقِيمُ

وهما غيرمتصلين في الديوان ، بل بينهما خمسة أبيات . أوضح المسالك (٢/١٩) ، وخزانة الأدب (٤/٤٩٤) ، والدرر (٢/١٩٩) ، وشرح الأشموني (١/١٥٢) ، ولسان العرب (١٢/٦) « أثم » ، (١٣/٥٢٦) « فوه » ، والهمع (٢/١٤٤) .

اللغة : فلا لغو : هو القول الباطل . والتأثيم : من أثمته إذا قلت له : أثمت . المقاصد النحوية (٢ / ٣٤٨ ، ٣٤٩) .

المعنى : ليس في الجنة قول باطل ، ولا إثم ، ولا نسبة إليه .

الشاهد : قوله : « فلا لغوٌ ولا تأثيمَ » ؛ حيث ألغيت « لا » الأولى ، وعملت عمل ليس ، وأعلمت « لا » الثانية عمل « إنَّ » وعلى مذهب سيبويه لا يضمر خبر ، بل « فيها » هي الخبر ؛ « لا » عنده غير عاملة في الخبر وعلى مذهب الأخفش ، ومن معه يضمر خبر لأحدهما ؛ لأن « لا » عندهم عاملة في الخبر ، فليزم توارد عاملين على معمول واحد مع عدم التقدير .

(٢) من السريع . نسب لأنس بن العباس بن مِرْدَاس ، ولأبي عامر جد العباس . أوضح المسالك (٢/٢٠) ، والدرر (٢/١٩٨) ، وذيل سمط اللآلىء (٣٧) ، وشرح الأشموني (١/١٥١) ، وشرح المفصل (٢/ ١٠١ ، ١٣٥) ، (٩/١٣٨) ، والكتاب (٢/٢٨٥ ، ٣٠٩) ، والهمع (٢/١٤٤ ، ٢١١) .

اللغة : الراقع : من رقع الثوب إذا أصلح الموضع المنخرق منه ، ويروى : اتسع الفتق على الراتق ، والرتق : ضد الفتق . المقاصد النحوية (٢/ ٣٥١ - ٣٥٢) ، واللسان « رتق » . =

وتوجيهه أن الأولى عاملة عمل « إن » ، والثانية لا عمل لها ، ومدخولها [1] معطوف على محل اسم « لا » الأولى ، وقيل [2] على لفظه .

وإذا نعت اسم « لا » المبني بمفرد متصل به ، فلك في النعت ثلاثة أوجه :

الأول : فتحه ، وتوجيهه أن النعت مع المنعوت ركبا تركيب خمسة عشر فصارا ، كالشيء الواحد ، ثم ركب معه « لا » وإنما قلنا بذلك ؛ لأنهم لا يركبون ثلاث كلمات دفعة واحدة .

الثاني : رفعه تبعًا لمحل « لا » مع اسمها .

الثالث : نصبه مراعاة لمحل اسم « لا » فقط ، أو مراعاة للفظه مع ما قيل قبل ، مثال ذلك : « لَا رَجُلَ خَبِيثٌ هنا » ، فـ « لا » هي النافية للجنس و « رجل » اسمها مبني معها على الفتح ، و « خبيث » صفته فلك فتحه من غير تنوين ، ونصبه ، ورفعه وأما « هنا » فظرف متعلق بمحذوف مرفوع على الخبرية وتحقيقه قد مر في المبتدأ .

فلو نعت اسم « لا » المعرب مثل : « لا غلامَ سفرٍ ظريفٌ [3] حاضرٌ » فليس لك في النعت وهو « ظريف » إلا الرفع والنصب ، وكذا لو نعت المبني بمركب أو بمفرد وحصل فاصل ، مثال الأول : « لا رجلَ قبيحًا [4] فعلُه عندنا » ، ومثال الثاني : « لا رجلَ فيها ظريفًا » [5] وهذان الوجهان جاريان في المعطوف [٩١/أ] على اسم « لا » من غير تكرارها ، كقول الشاعر :

٣٧٩ - فَلَا أَبَ وَابْنًا مِثْلُ مَرْوَانَ وَابْنِهِ إِذَا هُوَ بِالْمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا [6]

= **المعنى** : لم يعد ماحدث بيننا من قطيعة يقدر الراقع او الراتق على إصلاحه ولحمه .

الشاهد : قوله : « ولا خُلَّةً » ؛ حيث أهمل « لا » وجعلها زائدة لتأكيد الجحد ، ويكون « خلة » معطوفًا على محل اسم « لا » التي قبلها تنزيلًا لحركة البناء العارضة بسبب داخل منزلة حركة الإعراب ، وقيل : عطف على محل اسم « لا » بعد دخولها فإن محله النصب ، وهو قول ابن مالك ، وقيل : هي عاملة كالأولى ، والتنوين ضرورة ، وهو قول يونس ، وقيل : هي معربة والناصب لها فعل مضمر ، أي : ولا أرى خُلَّةً ، والجملة مستأنفة ، وهو قول الخليل وسيبويه والزمخشري . الكتاب (٣٠٨/٢ - ٣٠٩) ، والمقاصد النحوية (٣٥٤/٢) ، وشرح المفصل (١٠١/٢ - ١٠٢) ، وشرح التسهيل لابن مالك (٦٨/٢) .

(١) في الأصل : « ومدخول » .

(٢) والتنوين للضرورة ، وهو قول يونس ، وقد سبق .

(٣) و « ظريفًا » .

(٤) و « قبيح » .

(٥) و « ظريف » .

(٦) من الطويل . نسب للربيع بن ضبع الفزاريّ ، وللفرزدق وليس في ديوانه ، ولرجل من عبد مناة . =

وقد أجاز بعضهم [١] وجهًا ثالثًا ، وهو فتح المعطوف واستضعف ؛ لأن الواو فاصلة فتمنع من التركيب ، وهذا الذي قررناه مقيد بما إذا كان المعطوف صالحًا لعمل « لا » كما في المثال ، أما إذا [٢] لم يصلح لذلك بأن كان معرفة فليس فيه إلا الرفع ، مثل : « لا امرأةَ وزيدٌ في الدار » وحكم البدل الصالح لعمل « لا » حكم المعطوف في جواز الرفع والنصب ، مثل : « لا أحدَ [رجلٌ] [٣] في الدار » .

وإذا اتحدت [٤] « لا » وتكرر اسمها المبني من غير فصل جاز فتح الثاني للتركيب ، ونصبه حملًا على محل الأول ورفعه حملًا على محل « لا » مع اسمها ، فإن كان بعد ذلك تابع فليس إلا رفعه ونصبه ، مثال ذلك : « لا ماءَ ماءٌ باردًا [٥] عندنا » ولك في مثل : « لا أبَا لزيدٍ [٦] ولا غلامين له » إثبات ألفَ « أبا » وحذف نون المثنى ، فتقول : « لا أبَا لزيد ولا غلامي له » وتوجيهه : أنه نزل منزلة المضاف من حيث المعنى ، والمضاف في مثل هذا تثبت ألفه ، وتحذف نونه ، ومن أجل جواز مثل هذا لتنزيله منزلة المضاف من حيث المعنى لم يجز : « لا أبَا فيها ، ولا غلامي فيها » ؛ لأنه لم يشبه المضاف من حيث المعنى ، لأن هذا فيه معنى الظرفية والمضاف في

= أوضح المسالك (٢٢/٢) ، وخزانة الأدب (٦٧/٤ - ٦٨) ، والدرر (١٩٧/٢) ، وشرح الأشموني (١٥٣/١) ، وشرح المفصل (١٠١/٢ ، ١١٠) ، والكتاب (٢٨٥/٢) ، والمقتضب (٣٧٢/٤) ، والهمع (١٤٣/٢) .

اللغة : و« ابنًا » في المخطوط ، و « ابن » . مروان : مروان بن الحكم . وابنه : عبد الملك بن مروان ؛ لأنه يمدحهما ، والمجد : الكرم . يقال : رجل مجيد ، أي : كريم . وارتدى : لبس الرداء . وتأزرا : لبس الإزار ، وارتداء المجد والتأزر به كناية عن نهاية الجود ، فكأنهما متلبسان به ، وروى ابن الأنباري : لذا ما ارتدى بالمجد ثم تأزرا ، والرواية الأولى أولى ؛ لأن الاتزار قبل الارتداء ، والواو تأتي لغير الترتيب بخلاف « ثم » . المقاصد النحوية (٣٥٥/٢ ، ٣٥٧) .

المعنى : ظاهر .

الشاهد : قوله : « وابنا » ؛ حيث عطف بالنصب على محل اسم « لا » من غير تكرارها ، ويجوز الرفع عطفًا على محل « لا » مع اسمها ، لعدم تكرر « لا » .

(١) لغة حكام الأخفش بحذف التنوين ، ونية « لا » فيقولون : « لا رجلَ وامرأةَ » قال أبو حيان : (وهي لغة ضعيفة) . ارتشاف الضرب (١٧٣/٢) .

(٢) تكملة يقتضيها السياق . فإن لم يصلح البدل ؛ لأن يكون اسمًا لـ « لا » تعين الرفع ، نحو : « لا أحدَ زيدٌ وعمرو فيها » . شرح الأشموني بحاشية الصبان (١٤/٢) .

(٣) في المخطوط : « أما إذ » . (٤) كانت مفردة .

(٥) و « بارد »

(٦) في المخطوط : « لا أب لزيد ، ولا غلامين له » بإسقاط ألف « أبا » .

مثل : « لا أباه ولا غلاميه » على معنى اللام ، وقال سيبويه [١] في قولنا : « لا أبًا لزيدٍ ولا غلامي له » : « هما متضايفان واللام بينهما مقحمة ؛ لتأكيد معنى الحرف المراد » قال ابن الحاجب [٢] : (وليس هذا المذهب بصحيح لفساد المعنى) وبيانه أن هذا كلام سيق على وجه التمام ، وتقدير الإضافة ينافيه لاحتياجه إلى ما يتمم الفائدة وأيضًا فيلزم على الإضافة أن تكون « لا » عاملة في المعارف وقد علمت خلافه .

فإن قيل : على الأخير : يجوز أن يكون هناك مضاف محذوف ، وهو لفظة « مِثْل » كتأويلهم [٣] في بعض الأمثلة ؟

قلنا : خلاف الأصل لا يعدل إليه إلا لضرورة ، ولم تدع الضرورة هنا إلى ذكره مضافًا لجواز أن يكون شبه بالمضاف كما قررناه .

ويجوز أن يحذف اسم « لا » في مثل : « لا عليك » وتقديره : « لا بأس عليك »

---

(١) وقد جعل اللام بمنزلة الاسم الذي ثني في النداء ، ولم يتغير الأول على حاله قبل أن تجيء بالثاني ، وذلك قولك : « ياتيمَ تَيْمَ عَدِيٍّ » . الكتاب (٢/٢٧٦ - ٢٧٧) ، وقد اختلف النحاة في هذا التركيب ، وأمثاله من نحو : « لا يدي لك ولا مسلمي لك ، ولا أخا لك ، ولا بَني لك ، ولا أبا لي ولا أخا لي ، ولا عِشرِي لك » على أقوال : **الأول** : ما ذهب إليه سيبويه والجمهور ، وهو ما ذكره الشارح ، والخبر عليه محذوف ، والإضافة غير معرفة كالإضافة في « مثلك » ؛ لأنه لم يقصد نفي أب معين ، بل هو دعاء بعدم الأب وكل من يشبهه ، أي : لا ناصرَ لك ، ولو سلم بأنه معرفة ، فهو نكرة صورةً « أبا » ، ويؤيد مذهبهم هذا وروده بصريح الإضافة عن العرب شذوذًا ، قالوا : « لا أباك » . **والثاني** : ما ذهب إليه الفارسي في أحد قوليه وأبو الحجاج بن يسعون وابن الطراوة واختاره السيوطي بأن مدخول « لا » مفرد جاء على لغة القصر وحذف تنوينه للبناء ، وحذفت نون « غلامي ، ويدي » للتخفيف شذوذًا ، واللام ومجرورها في موضع الخبر ولا بد من التزام كون الجار هو اللام مع القصر ؛ إذ لا وجه لمنع « لا أبا فيها أو عليها » على القصر . **الثالث** : ما ذهب إليه هشام وابن كيسان واختاره ابن مالك بأن هذه الأسماء مفردة منصوبة بالألف ، والمجرور باللام صفة ، وحذف التنوين والنون لتشبيهه بالمضاف ؛ لأن الصفة من تمام الموصوف ، والخبر محذوف ، وقد تأول ابن مالك « لا أباك » الواقعة في الشعر بأنه دعاء على المخاطب ، وهو فعل ماض دعاء عليه أن لا يأباه الموت ، وقدر النحاة اللام ، ويدل على إرادتهم تقديرها ، قولهم : « لا أباي » ؛ إذ لو لم تكن مرادة لقال : لا أبي ، وإذا كان المجرور الخبر تعين ثبوت النون ، وحذف الألف ، تقول : لا يدين لك ، ولا أب لك ، ولا تحذف النون ، ويذكر الألف إلا شذوذًا ، ويجوز الفصل بجار آخر أو ظرف ناقص ، نحو : « لا يدين بها لك ، ولا يدين اليوم لك ، وإثبات النون في هذا أحسن ، ويجوز الفصل بجملة الاعتراض ، نحو : « لا أبا - فاعلم - لك » الكتاب (٢/٢٧٦ ، ٢٧٩) ، وشرح التسهيل لابن مالك (٢/٦٠ ، ٦٤) ، وارتشاف الضرب (٢/١٦٨ - ١٦٩) ، وحاشية الصبان (٢/٥ - ٦) .

(٢) قال : (« مثل لا أبا له ولا علامي له » جائز ؛ لشبهه بالمضاف لمشاركته له في أصل معناه ، ومن ثمَّ لم يجز « لا أبا فيها » وليس بمضاف لفساد المعنى خلافًا لسيبويه) ، شرح الكافية للرضي (١/٢٦٥) .

(٣) في المخطوط : « كما تأولتهم » .

والغالب بقاؤه .

وأما الخبر ، فإن لم يدل دليل لو حذف تعين بقاؤه ، كقوله ﷺ : « **لا أَحَدَ أَغْيَرُ مِنَ اللهِ** » (١) .

وأما مع الدليل فالشائع - وهو مذهب أهل الحجاز (٢) - حذفه ، وربما جاء ذكره ، ومذهب التميميين التزام حذفه ، والقرآن شاهد للأول ، قال الله تعالى : ﴿ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ ﴾ (٣) [البقرة : ١٩٧] .

فَصْلٌ : وإذا دخلت [٩١/ب] همزة الاستفهام على « لا » لم تغير ما كان لها من العمل ، ويجوز بقاء الحرفين على معنييهما غير أنه قليل ؛ حتى توهم الأستاذ أبو علي (٤) عدم وقوعه ، ويرد عليه قول الشاعر :

٣٨٠ - أَلَا اصْطِبَارَ لِسَلْمَى أَمْ لَهَا جَلَدٌ إِذَا أُلَاقِي الَّذِي لَاقَاهُ أَمْثَالِي (٥)

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب : التفسير - باب : قوله : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا ٱلْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ ﴾ (٩٤/٥) ، وسورة الأعراف (١٩٦/٥) ، برواية : « لا أحد أغير من الله » ، وفي كتاب : الكسوف - باب : الصدقة في الكسوف (٢٥/٢) وفي كتاب : النكاح - باب : الغيرة (١٥٦/٦) ، وفي كتاب : التوحيد - باب : قول الله سبحانه : ﴿ وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُ ﴾ (١٧١/٨) ، برواية : « ما من أحد أغير من الله » ، وأخرجه مسلم في صحيحه في كتاب : الكسوف - باب : صلاة الكسوف (٢٧/٣) برواية : « إنْ من أحد أغير من الله » ، وفي كتاب : التوبة - باب : غيرة الله تعالى ، وتحريم الفواحش (١٠٠/٨) برواية : « ليسَ أحد أغير من الله » ، وبرواية : « لا أحد أغير من الله » وأخرجه أحمد في مسنده (٣٨١/١ ، ٤٣٦) برواية : « لا أحد أغير من الله » . ومثله في تعين البقاء ، قولك : « لا رجلَ في الدار » إن كنت مبتدئًا غير معتمد على ذكر سابق ، فلا تقول : لا رجل ؛ لأنه لا قرينة .

(٢) حذف إن علم كثير عند الحجازيين ، ويجب حذفه عند بني تميم وطيىء إن ظهر ، فإن لم يظهر وجب ذكره عند الجميع ونقل ابن خروف عن بن تميم أنهم لا يظهرون خبرًا مرفوعًا ، ويظهرون المجرور والظرف . شرح التسهيل لابن مالك (٥٦/٢) ، وشرح التصريح (٢٤٦/١) .

(٣) وهذا شاهد لأهل الحجاز ؛ لأنه قد حذف الخبر في الأولى والثانية ؛ لدلالة خبر الثالثة عليه .

(٤) مغني اللبيب (٩٧) ، وارتشاف الضرب (١٧٦/٢) .

(٥) من البسيط . قائله قيس بن الملوح . ديوانه (١٧٨) . أوضح المسالك (٢٤/٢) ، وخزانة الأدب (٤/ ٧٠) والدرر (١٢٨/١) ، وشرح الأشموني (١٥٣/١) ، ومغني اللبيب (١٥/١) ، والهمع (١٤٧/١) .

اللغة : لسلمي : يروي : لليلي . الذي لاقاه أمثالي : كناية عن الموت .

المعنى : ليت شعري إذا لاقيت ما لاقاه أمثالي من الموت أينتفى الصبر عن هذه المرأة أم يثبت لها جَلَد ، وكني عن الموت تسلية لها المقاصد النحوية (٣٥٨/٢ ، ٣٥٩) .

الشاهد : قوله : « ألا اصطبَارَ » ؛ حيث عملت « لا » مع دخول الهمزة عليها ، وأريد الأستفهام عن النفي مبقيًا للحرفين معناهما ، وهذا قليل ؛ حتى نفاه الشلوبين .

حيث استفهم عن النفي ، والغالب أن لا يبقيا على معنييهما ، بل يكونا للتوبيخ ، كقول الآخر :

٣٨١ - أَلَا ارْعِوَاءَ لِمَنْ وَلَّتْ شَبِيبَتُهُ وَآذَنَتْ بِمَشِيبٍ بَعْدَهُ هَرَمِ [1]

ويكثر أن يراد بهما التمني ، كقول الآخر :

٣٨٢ - أَلَا عُمْرَ وَلَّى مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ فَيَرْأَبَ مَا أَثْأَتْ يَدُ الْغَفَلَاتِ [2]

و « ألا » هذه قال العلماء : إن مذهب سيبويه [3] والخليل أنها بمنزلة « أتمنى » فلا خبر لها ، وبمنزلة « ليت » فلا يجوز مراعاة محلها مع اسمها ولا إلغاؤها إذا تكررت ، وخالفهما المازني [4] والمبرد فجعلاها [5] كالمجردة ، واستدل سيبويه [6]

(١) من البسيط . قائله مجهول . أوضح المسالك (٢/ ٢٥) ، والدرر (١/ ١٢٨) ، وشرح الأشموني (١/ ١٥٣) ، ومغني اللبيب (١/ ٦٨) ، والمقاصد النحوية (٢/ ٣٦٠) ، والهمع (١/ ١٤٧) .
اللغة : الارعواء : الانكفاف عن القبيح ، وهومصدر ارعوى يرعوي . ولّت : أدبرت وذهبت . آذنت : أعلمت وأنذرت . والشبيبة : الشباب ، والمشيب : دخول الرجل في حد الشيب . والهرم : كبر السن . شرح شواهد المغني للسيوطي (١/ ٢١٢ ، ٢١٣) .
المعنى : ألا انكفاف لمن ولى شبابه ، وأنذر بالشيب وكبر السسن .
الشاهد : قوله : « ألا ارعواء » ؛ حيث أعملت « لا » مع دخول همزة الاستفهام عليها ، وأريد بهما التوبيخ والإنكار .

(٢) من الطويل . قائله مجهول . أوضح المسالك (٢/ ٢٦) ، وخزانة الأدب (٤/ ٧٠) ، وشرح الأشموني (١/ ١٥٣) ، ومغني اللبيب (١/ ٦٩ ، ٣٨١) والمقاصد النحوية (٢/ ٣٦١) .
اللغة : فيرأب : من رأبت الإناء إذا أشعبته وأصلحته ، ومنه قولهم : اللهم ارأب بينهم ، أي : أصلح . ما أثأت : ما خرمت ، من ثَئِي يَثْأي ثَأْيًا ، والثأي : الخرم والفتق . الغفلات : جمع غفلة . المقاصد النحوية (٢/ ٣٦١) .
المعنى : ليت عمرًا أدبر رجوعه مستطاع ، فيصلح ما فتقته يد الغفلات .
الشاهد : قوله : « ألا عمر » حيث عملت « لا » مع دخول همزة الاستفهام عليها ، وأريد بهما التمني .

(٣) والجرمي ، وهي عاملة عندهم في الاسم خاصة والتمني على مذهبهم واقع على الاسم ، نحو : ألا غلامَ لي ، ألا ماءَ باردًا ، وألا أُبالي ، وألا غلامي لي ، وألا غلامين ، وألا ماء ولبنًا ، ومذهب المازني والمبرد أن حكمها مع غير التمني باق مع التمني ، وعلى ذلك فلها خبر ، ويتبع اسمها على اللفظ وعلى الموضع ، ويجوز أن تعمل عمل ليس ، وأن تلغى ، والتمني على مذهبهما واقع على الخبر ، وذهب الفارسي وابن جني أن الناصب للأسم على مذهب سيبويه هو الفعل أتمنى ، والتنوين محذوف للتركيب . الكتاب (٢/ ٣٠٧) وارتشاف الضرب (٢/ ١٧٧) .

(٤) ذكر المبرد المذهبين عارضًا دون ترجيح أحدهما على الآخر في المقتضب (٤/ ٣٨٢ - ٣٨٣) ، وانظر شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٧١) .

(٥) في المخطوط : فجعلا .

(٦) قال سيبويه : (ومن قال : لا غلامَ أفضلُ منك ، لم يقل في « ألا غُلامَ أفضلَ منك » إلا بالنصب ؛ لأنه دخل فيه معنى التمني ، وصار ستغنيًا [عن الخبر] كاستغناء « اللهُم غلامًا » ، ومعناه : اللهم هَبْ لي =

على بطلان مذهبهما بأن من قال من العرب : « لا رجلَ بأفضلَ مِنْكَ » إذا أدخل [١] عليها الهمزة ، لا يقول : « أفضل » [٢] إلا بالنصب فلو كانت كالمجردة ؛ لجاز فيه غير النصب ، فإن استدلا على مذهبهما بأن « مستطاعًا » في البيت مرفوع ، فإما أن يكون خبرًا لـ « ألَا » فيكون ردًّا لمذهب الخليل وسيبويه ، وإما أن يكون صفة فلا يكون إلا لمحل « ألا » مع اسمها لكونه مرفوعًا ، فيكون - أيضًا - ردًّا لمذهبما ؟

أجيبا [٣] بأن « مستطاعًا » خبر « رجوعه » مقدم عليه ، والجملة صفة ثانية لاسم « ألا » والصفة الأولى « ولى » وكلتا [٤] الجملتين في محل نصب مراعاة لمحل اسم « ألَا » .

ألا الاستفتاحية

و « ألا » التي تقدم ذكرها بأقسامها مختصة بالجملة الاسمية ، فإن كانت « ألا » للاستفتاح دخلت على الجملتين الاسمية والفعلية ، مثال الاسمية ، قوله تعالى : ﴿ أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [يونس: ٦٢] ومثال الفعلية : قوله تعالى : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ [هود : ٨] ، وأما إذا كانت عَرْضية أو تحضيضية [٥] فإنها تختص بالجملة الفعلية ، وقد تقدمت الإشارة إلى شيء من هذا ، وحيث فرغنا من الكلام على « لا » فلنتكلم عن المنادى وتعلقاته ، فنقول : وبالله التوفيق .

باب النداء

قال المؤلف رحمه الله تعالى : « **باب المنادى . . . إلخ** » [٦] .

وأقول : من أقسام المفعول به الذي حذف عامله وجوبًا المنادى ، فكان حق

= غلامًا) . الكتاب (٢/٣٠٩) .

(١) في المخطوط : دخل .

(٢) مثل : « ألا رجلَ أفضلَ منك » على أنها نعت لـ « رجل » فلو كانت « ألا » كالمجردة « لا » لجاز رفعه على أنه الخبر .

(٣) الفرضان .

(٤) في المخطوط : « كلا » ، والصواب : « كلتا » .

(٥) معنى العَرْض والتحضيض طلب الشيء لكن العَرض طلب بلين ، والتحضيض طلب بحثٍّ ، وتختص هذه بالجملة الفعلية ، نحو : ﴿ أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْ ﴾ [النور : ٢٢] و ﴿ أَلَا تُقَٰتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُوٓاْ أَيْمَٰنَهُمْ ﴾ [التوبة : ١٣] ، ومغني اللبيب (٩٧) .

(٦) قال ابن آجروم : (المنادى خمسة أنواع : المفرد العلم ، والنكرة المقصودة ، والنكرة غير المقصودة ، والمضاف والمشبه بالمضاف . فأما المفرد العلم والنكرة المقصودة فيبنيان على الضم من غير تنوين ، نحو : يا زيد ، ويا رجل . والثلاثة الباقية منصوبة لا غير) . الآجرومية (٢٧) .

المؤلف أن يذكره عند ذكر المفعول به كما فعل ابن الحاجب [١] وإنما أخره إلى هنا ؛ لأن بينه وبين اسم « لا » النافية للجنس مشابهة ما ؛ فلذا [٢] ذكره بِلِصْقه ، وهذا تاسع المنصوبات بصنع المصنف ، والمنادى هو : المطلوب إقباله بحرف مقدر أو موجود قائم مقام « أدعو » ومن هذا نعرف حقيقة النداء بأنه طلب إقبال المخاطب بحرف نائب [٣] مناب « أدعو » لفظًا أو تقديرًا .

حروف النداء

والحروف التي ينادى بها ثمانية : الهمزة المقصورة للقريب ، و « آيْ ، وأَيْ » بقصر الثاني ومده [٤] و « يَا وأَيَا وهَيَا » و « وَا » للبعيد هذا مذهب ابن مالك [٥] وقال ابن الحاجب [٦] : (« أَيْ » للقريب [٩٢/أ] كالهمزة ، و « يا » لهما) ، وقد ينزل القريب منزلة البعيد فيستعمل له ماله ، وتختص « وا » بالندبة ، فإن كان المعنى غير ملتبس جاز أن تقوم « يا » خاصة مقامها ، كقول الشاعر :

حُمِّلْتَ أَمْرًا عَظِيمًا فَاصْطَبَرْتَ لَهُ وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عُمَرَا [٧]

---

(١) شرح الكافية للرضي (١٣١/١) . (٢) في المخطوط : « فكذا » .

(٣) في المخطوط : « نائبة » . (٤) أي : الهمزة .

(٥) التسهيل (١٧٩) ، قال ابن مالك في شرح التسهيل (٣٨٦/٣) : (ولم يذكر مع حروف النداء « آ » و « آي » بالمد إلا الكوفيون ، رواهما عن العرب الذين يثقون بعربيتهم ، ورواية العدل مقبولة) .

(٦) شرح الكافية للرضي (٢/ ٣٨١) ، وصاحب هذا الرأي هو المبرد ، وتبعه كثير من المتأخرين ، وذكر سيبويه أن العرب تستعمل « يَا ، وأَيَا ، وهَيَا ، وأَيْ » إذا أرادوا أن يمدوا أصواتهم للشيء المتراخي عنهم ، قال ابن مالك : (والرواية لا تعارض بالرأي) الكتاب (٢٢٩/٢ ، ٢٣٠) ، شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٣٨٦) ، وارتشاف الضرب (٣/ ١١٧) ، وقد تستعمل « أي » للمتوسط . الجنى الداني (٢٣٣) .

(٧) من البسيط . قائله جرير بن عطية . ديوانه (٧٣٦) . أوضح المسالك (٩/٤) ، والدرر (١٥٥/١) ، وشرح الأشموني (٤٤٢/٢) ، ومغني اللبيب (٣٧٢/٢) ، والمقاصد النحوية (٤/ ٢٢٩) ، والهمع (١٨٠/١) .
اللغة : أمرًا عظيمًا : الخلافة . فاصطبرت : يروى : فاضطلعت له ، وفي المخطوط « به » بدل « له » ، واضطلعت له : مأخوذ من قولهم : فلان مضطلع بهذا الأمر أي قوي عليه ، وهو مفتعل من الضلاعة . يا عمرًا : عمر بن عبد العزيز ﷺ . المقاصد النحوية (٢٢٩/٤ ، ٢٣٠) .
المعنى : ظاهر .
الشاهد : قول : « يا عمرًا » ؛ حيث استعملت « يا » في الندبة لأمن اللبس ؛ لأن هناك في رثاء عمر ﷺ ، والهاء تزاد في الوقف لخفاء الألف ، فإذا وصلت لم تزدها تقول : يا عمرا ذا الفضل ، وحذفها الشاعر لاستغنائه عنها . المقاصد النحوية (٢٣٠/٤) .

حذف حرف النداء

ولا يستعمل في اسم اللَّه ، والمستغاث ، والمتعجب إلا « يا » .

ويجوز حذف حرف النداء مستغنى عنه بظهور [1] المعنى ، نحو : ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا ﴾ [يوسف : ٢٩] ، ونحو : ﴿ أَنْ أَدُّوا إِلَيَّ عِبَادَ اللَّهِ ﴾ [الدخان : ١٨] [2] في قول من جعل « عباد اللَّه » منادى ، وأما إن جعل مفعولًا لـ « أدوا » فليس مما نحن فيه ، ويستثنى من هذه القاعدة ثماني مسائل فلا يجوز الحذف فيها :

الأولى والثانية والثالثة : المندوب ، والنكرة غير المقصودة ، والمستغاث ومثله المتعجب منه ، لأن المقصود فيهن مد الصوت ، والحذف مناف له .

الرابعة : المضمر فلا يجوز حذف الحرف معه ؛ لئلا يلتبس بأنه غير منادى ، ونداء المضمر شاذ ، وقال ابن عصفور [3] : « نادر » ووجه شذوذه : أما في المتكلم فلأن خطاب الإنسان لنفسه سعة ، وأما في الغيبة فلأن خطاب الإنسان لمن لا يسمع كلامه عَارٍ عن الفائدة ، ثم أجرى الباب على سَنَنٍ واحد .

ولا ينادى من المضمرات إلا ما كان على صيغة المرفوع أو المنصوب ، كقول الشاعر :

٣٨٤ - يَا أَبْجَرُ بْنَ أَبْجَرٍ يَا أَنْتَا أَنْتَ الَّذِي طَلَّقْتَ عَامَ جُعْتَا

قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ وَقَدْ أَسَأْتَا [4]

---

(١) قد جاءت ألفاظ حذف معها حرف النداء منها : « أعورُ عينيك والحجرَ ، وافتد مخنوقُ ، واصْبح ليلُ ، وأَطْرِق كَرَا ، وثوبي حجرُ ، واشتدى أزمةُ تنفرجي » وهذه الأمثلة اسم جنس ، وهو والإشارة ، كقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ ﴾ [البقرة : ٨٥] ، لا يحذف منهما حرف النداء إلا نادرًا ، وقد ولت الآية على أن « أنتم » : مبتدأ ، و « هؤلاء » : خبره أو العكس ، و « تقتلون » : خبر . شرح التصريح (٢/١٦٥) ، وشرح الألفية لابن الناظم (٥٦٦) .

(٢) والمعنى على النداء : يا عباد اللَّه أدوا إلي ما وجب عليكم ، وعلى أنه مفعول ، فالمعنى : خلوا بيني وبين من آمن بي ، التبيان في إعراب القرآن للعكبري (٢/٢٣٠) .

(٣) وقد أولت الآية على أن أنتم مبتدأ ، وهؤلاء خبر أو العكس ، و « تقتلون » خبر .

(٤) من الرجز . للأحوص . ملحق ديوانه (٢١٦) . ونسبت لسالم بن دارة . ويروى الأول : يا مر يا ابن واقع يا أنتا . الإنصاف (١/٣٢٥) ، وأوضح المسالك (٤ /١١) ، وخزانة الأدب (٢/١٣٩ ، ١٤٣ ، ١٤٦) ، والدرر (١/١٥١) ، وشرح الأشموني (٢/ ٤٤٣) ، وشرح المفصل (١/١٢٧ ، ١٣٠) ، والمقاصد النحوية (٤/ ٢٣٢) ، ونوادر أبي زيد (١٦٣) ، والهمع (١/١٧٤) .

اللغة : يا أبجرُ : البَجَر : خروج السرة ونتؤها وغلظ أصلها ، يقال : بجِر يبجَر بَجَرًا ، فهو باجر ، وأبجر :

ومثال الثاني قول بعضهم [١] : « يَا إِيَّاكَ قَدْ كَفَيْتُكَ » .

وإذا كان المنادى « اللَّه » ففي حذف الحرف رأيان ، والراجح منهما عدم الحذف وقد جزم به في التسهيل [٢] ، وتمسك المجيز [٣] بقول أمية بن أبي الصَّلْت [٤] :

٣٨٥ - رَضِيتُ بِكَ اللَّهُمَّ رَبًّا فَلَنْ أُرَى أَدِينُ إِلهًا غَيْرَكَ اللَّهُ رَاضِيَا [٥]

أي : يا اللَّه ، وقد يقال في جوابه : إنه ضرورة ، وهذا الذي قررناه إذا لم يعوض في آخره الميم المشددة أما إذا عوضت – وهو الأكثر – فليس إلا حذف الحرف اتفاقًا ؛ لئلا يجمع بين العوض والمعوض [عنه] [٦] ، وأما قول الشاعر :

= عظيم البطن ، وروى بالفتح « يا أبجرَ » على أن المنادى إذا وصف بـ « ابن » والابن بين العلمين يبنى المنادى مع الابن على الفتح ، ويروي : يامُرّ : وهو مرة بن واقع الفزاري . اللسان « بجر » ، وشرح شواهد الأشموني (١٣٥/٣) .

المعنى : ظاهر .

الشاهد : قوله : « يا أنتا » ؛ حيث نودي ضمير الرفع ، والقياس أن يكون المنادى منصوبًا ، وعلى هذا فهو شاذ ، لكن بعض العرب جعل ضمير الرفع مكان ضمير النصب كقولهم : « رايتك أنت بمعنى : رأيتك إياك ، وكذلك فعل بـ «يا أنت » فجعل مكان « يا إياك » وقد يقال : إن « يا » حرف تنبيه ، و« أنت » مبتدأ ، وأنت الثانية توكيد ، أو بدل أو فصل . والخبر الموصول ، والمثال : « يا إياك قد كفيتك » من باب الاشتغال ، و« يا » للتنبيهْ أيضاً ، واتفقوا على أنه لا يجوز أن ينادى ضمير المتكلم والغائب ، فلا يجوز : يا أنا ، ولا إياي ، ولا يا هو ، ولا يا إياه . شرح التصريح (٢/ ١٦٥) .

(١) قول الأحوص لأبيه ، وقد سبقت حكايته ، وشرح التسهيل لابن مالك (٣٨٧/٣) ، وأوضح المسالك (١١/٤) .

(٢) قال ابن مالك في التسهيل (١٧٩) : (ولا يلزم الحرف إلا مع اللَّه) .

(٣) أوضح المسالك (١٢/٤) .

(٤) هو : عبد اللَّه بن أبي ربيعة بن عوف الثقفي ، قال فيه رسول اللَّه ﷺ : « **آمن شعره ، أو آمن لسانه ، وكفر قلبه** » ، وأتى بألفاظ كثيرة لاتعرفها العرب كان يأخذها من الكتب التي يقرؤها ، مات بالطائف سنة تسع ، كافرًا قبل أن يسلم الثقفيون . خزانة الأدب (١١٩/١ ، ١٢٢) .

(٥) من الطويل . قائله أمية بن أبي الصلت . ديوانه (٧٢) ، ورواية الديوان : « ثانيًا » بدل « راضيًا » . أوضح المسالك (١٢/٤) ، وشرح التصريح (١٦٥/٢) ، والمقاصد النحوية (٢٤٣/٤) .

اللغة : رضيت : قنعت . اللهم : يا اللَّه . أرى : من الرأي في الأمر .

المعنى : قنعت بك ، واكتفيت بك ، ولم أطلب ربًّا غيرك . المقاصد النحوية (٢٤٤/٤ – ٢٤٥) .

الشاهد ::قوله« اللَّه » ؛ حيث حذف حرف النداء ، والأصل : يا اللَّه ، وبهذا استدل بعضهم على جواز حذف حرف النداء مع « اللَّه » مستدلًا بهذا ، وخرجه المانعون على الضرورة .

(٦) تكملة يقتضيها السياق .

٣٨٦ - إِنِّي إِذَا مَا حَدَثٌ أَلَمَّا أَقُولُ : اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا (١)

بالجمع بينهما فضرورة ، وهذه في خامسة المسائل .

السادسة : المنادى البعيد ، وعدم حذف الحرف معلل بما علل به الثلاثة الأول .

السابعة والثامنة : اسم الجنس المعين ، واسم الإشارة . وفيهما مذهبان :

أحدهما : وهو الظاهر جواز حذف الحرف ، وهو مذهب الكوفيين (٢) . **والثاني** : وهو مذهب البصريين عدم الجواز ، وحجة الأول قول العرب في اسم الجنس المعين : « أَصْبِحْ لَيْلُ أَصْبِحْ لَيْلُ (٣) وَأَطْرِقْ كَرَا (٤) » ، وفي اسم الإشارة ، قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ

---

(١) من الرجز . نسب لأبي خراش الهذلي ، ولأمية بن أبي الصلت . الإنصاف (٣٤١/١) ، وأوضح المسالك (٣١/٤) ، وخزانة الأدب (٢٩٥/٢) ، والدرر (١٥٥/١) ، وشرح أشعار الهذليين (١٣٤٦/٣) ، وشرح الأشموني (٤٤٩/٢) ، والمقتضب (٢٤٢/٤) ، والهمع (١٧٨/١) .
اللغة : حدث : الأمر الذي يحدث من مكاره الدنيا . ألما : نزل . أقول : يروى : دعوت . المقاصد النحوية (٢١٦/٤) .
المعنى : عندما ينزل بي مكروه ، أدعو اللَّه قائلًا : اللهم .
الشاهد : قوله : « يا اللهم » . حيث جمع بين العوض « الميم الشددة » ، والمعوض عنه « يا » ولم يجز ذلك البصريون ، وخرجوا ذلك على الضرورة ، وأجازه الكوفيون ؛ وأجازه الكوفيون ؛ لأنه على تقديرهم لأصله لا جمع بين عوض ومعوض عنه ؛ لأن الأصل عندهم : « يا اللَّه أُمَّنَا بخير » فحذف أكثر الكلام ، ويرد ذلك لجواز أن يقال : « اللَّهم أُمَّنَا بخير » ولو كان أصله كما قالوا لما كان في تكرير ذلك فائدة ، وأنه لو كان كذلك ، لجاز أن يقال : يا أللَّه أُمَّنَا ارحمنا ، ولجاز : اللهم وارحمنا ، كما يقال : يا أللَّه أُمَّنَا بخير وارحمنا و ولو كان الأصل كذلك ؛ لكثر الجمع بينهما . الإنصاف (٣٤١/١ - ٣٤٤) .
(٢) البصريون على المنع ، وأجازه الكوفيون ، وجعله ابن مالك قليلًا ، ومن شواهد حذفه مع الإشارة ، قول الشاعر [الخفيف] :

ذَا ارْعِوَاءً فَلَيْسَ بَعْدَ اشْتِعَالِ الرَّ أْسِ شَيْبًا إِلَى الصِّبَا مِنْ سَبِيلِ

وقوله [الطويل] :

إِذَا هَمَلَتْ عَيْنِي لَهَا قَالَ صَاحِبِي بِمِثْلِكَ هَذَا لَوْعَةٌ وَغَرَامُ

وقوله [الخفيف] :

لَا يَغُرَّنَّكُمْ أُولَاءِ مِنَ الْقَوْ مِ جُنُوحٌ لِلسِّلْمِ فَهْوَ خِدَاعُ

أي : يا ذا ، ويا هذا ، ويا أولاء ، ومن شواهد اسم جنس ما ذكر الشارح ، وما تقدم في أول الباب . شرح التسهيل لابن مالك (٣٨٦/٣ - ٣٨٧) ، وارتشاف الضرب (١٧١/٣) ، وهمع الهوامع (١٧٣/١) .
(٣) مثل يقال لليلة الشديدة جمهرة الأمثال (١٥٧/١) ، ومجمع الأمثال (٤٠٣/١) .
(٤) جزء من مثل وهو بتمامة : « أطرق كرا إن النعام في القِرَيّ » أي : أغض من إطراق العين ، وهو خفض النظر - يا كروان - طائر صغير - إن النعام في القِرَى ، وهو مثل يضرب للرجل يتكلم عنده ، فيظن أنه المراد بالكلام ، فيقول المتكلم له : اسكت فإني أريد من هو أنبل منك ، وقيل : يضرب للرجل الحقير إذا تكلم في الموضع الجليل لا يتكلم فيه . جمهرة الأمثال (١٥٨/١) ، ومجمع الأمثال (٤٣١/١ - ٤٣٢) .

أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ ﴾ [البقرة: ٨٥] [(١)] يعني : يا هؤلاء .

وقد أجاب البصريين عما استشهد به من كلام العرب للأول بأنه شاذ ، وعن الآية بأنها محتملة لغير ما ذكروا ؛ إذ يجوز أن يكون « هؤلاء » خبرًا لـ « أنتم » على حذف مضاف ، والتقدير : « ثم أنتم مثل هؤلاء » وأن يكون [٩٢/ب] مفعولًا لفعل محذوف ، وعند الاحتمال يسقط الاستدلال .

وقد يحذف المنادى قبل الأمر ، كقراءة الكسائي : ﴿ أَلَا يَا اسْجُدُوا ﴾ [(٢)] ، وقبل الدعاء ، كقول الشاعر :

٣٨٧ - يا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمُ وَالصَّالِحِينَ عَلَى سِمْعَانَ مِنْ جَارِ [(٣)]

فتلزم « يا » وتقدير المنادى في الأول « يا هؤلاء ، أو يا قوم » وفي الثاني كذلك ، وقيل : « يا » فيهما للتنبيه فلا نداء ولا [(٤)] حذف ، ومثل هذه المسألة في حذف المنادى أو في كون « يا » للتنبيه ما إذا دخلت على « رُبَّ » أو « لَيْتَ » فالأول ، كقوله ﷺ « **يَا رُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ** » [(٥)] والثاني ، كقوله تعالى : ﴿ يَٰلَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ ۝ بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي وَجَعَلَنِي مِنَ ٱلْمُكْرَمِينَ ﴾ [يس: ٢٦، ٢٧] ، وكذا إذا دخلت على « حَبَّذَا » ، مثل : « يا حبّذا العلمُ » وتقدير المنادى في هذه الثلاثة يعرف مما قبلها .

فَصْلٌ : إن كان المنادى مفردًا معرفة بسابق على النداء أو بالقصد والإقبال إليه ،

---

(١) وقد سبق التعليق عليها .

(٢) الكسائي ، وكذا رويس وأبو جعفر بهمزة مفتوحة وتخفيف اللام على أن « ألا » للاستفتاح ، و« يا » حرف نداء والمنادى محذوف ، تقديره : يا هؤلاء ، أو يا قوم ، أو على أنها حرف تنبيه جمع بينه وبين « ألا » للتأكيد ، ويوقف على « ألا يا » ويبتدأ « اسجدوا » فعل أمر بهمزة وصل مضمومة حذفت خطأ على إرادة الوصل كما في « يؤم » إتحاف فضلاء البشر (٣٢٥/٢) ، والنشر (٣٣٧/٢) ، والبحر المحيط (٦٥/٧) ، والكشاف (٣٥٠/٣) .

(٣) من البسيط . قائله مجهول . الإنصاف (١١٨/١) ، وخزانة الأدب (١٩٧/١١) ، والدرر (١٥٠/١) ، (٨٦/٢) ، وشرح المفصل (٢٤/٢ ، ٤٠) ، والكتاب (٢١٩/٢) ، ومغني اللبيب (٣٧٣/٢) ، والمقاصد النحوية (٢٦١/٤) ، وهمع الهوامع (١٧٤/١) ، (٧٠/٢) .

اللغة : سِمعان : بكسر السين اسم رجل ، وقيل : فتح السين فيه أكثر ، وكلاهما قياس فمن كسر كان كعِمران وحِطّان ، ومن فتح كان كَقَحطان ومَرْوان .

المعنى : يا قوم لعنة الله ، ولعنة الأقوام ، ولعنة الصالحين على سمعان من جهة كونه جارًا . المقاصد النحوية (٢٦١/٤) .

الشاهد : يا قوم : « يا لعنة الله » ؛ حيث حذف المنادى ، والتقدير : يا قوم ، ورفع « لعنة » على الابتداء ، وعلى « سمعان » خبره ، ومن جار تمييز ، كأنه قال : على سمعان جارًا . شرح شواهد سيبويه لابن السيرافي (٣٧/٢) .

(٤) في المخطوط : « فلا حذف » . (٥) سبق تخريجه .

فإنه يبنى على ما كان يرفع به قبل النداء ، فيبنى على الضم في نحو : « يا مسلماتُ » و« يا رجالُ » قال اللَّه تعالى : ﴿ يَـٰجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُۥ ﴾ [سبأ : ١٠] ، ويبنى على الألف في نحو : « يا زيدان ويا مسلمان » ، وعلى الواو في نحو : « يا زيدون ، ويا مسلمون » والمراد بالمفرد هنا ، وفي باب « لا » النافية للجنس ما ليس مضافًا ولا مشبهًا به ، فلو كان المفرد قبل النداء مبنيًا على غير الضم قدر بناؤه على الضم بعد النداء ، فإذا ناديت « سيبويه » مثلًا جعلت في آخره ضمة مقدرة ، ويظهر أثر ذلك في تابعه ، فتقول : « يا سيبويه العالمُ » برفع « العالم » مراعاة للفظ المتبوع لو خلا من المانع ، وبنصبه مراعاة لمحله ؛ إذ هو مفعول ، ولو ناديت محكيًا ، نحو : « تَأَبَّطَ شرًا » [1] لقدرت الضمة في آخره ؛ ولجاز في تابعه الوجهان ، ولو كان الاسم مبنيًا على الضم قبل النداء ، مثل : « هؤلاءُ » في لغة من ضمه لحدث له بسبب النداء ضمة غير الضمة الأولى ؛ ليجري الباب على سَنَن .

أما إذا كان المنادى مضافًا ، نحو : « يا بني آدم » ، أو مشبهًا به ، نحو : « يا طالعًا جبلًا » أو نكرة غير مقصودة كقول الواعظ : « يَا غَافِلًا والموت يطلبه » ومثل قول الشاعر :

٣٨٨ - أَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانَ أَنْ لَا تَلَاقِيَا [2]

---

(١) جملة فعلية مسمى بها ، فـ « تَأَبَّطَ » فعل ماض ، والفاعل ضميرمستتر تقديره : هو ، و « شرًا » مفعول به .

(٢) من الطويل . نسب لعبد يغوث بن وقاص الحارثي . الأشباه والنظائر (٦/٢٤٣) ، وخزانة الأدب (١/٤١٣) ، (٢/١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٧) ، (٤/٢٠٦) ، (٩/٢٢٣) ، وشرح الأشموني (٢/٤٤٥) ، وشرح اختيارات المفضل (٧٦٧) ، وشرح المفصل (١/١٢٨) ، والكتاب (٢/٢٠٠) ، ولسان العرب (٧/١٧٣) « عرض » ، والمقتضب (٤/٢٠٤) .

اللغة : عرضت : تعرضت ، وقيل : من عرَّض الرجل إذا أتى العروض ، وهي مكة والمدينة وما حولهما . نداماي : جمع ندمان ، والنديم : شريب الرجل الذي ينادمه ، وقيل : مقلوب من المداءنة ، وهي إدمان الشرب ، وقيل : سميا نديمين ؛ لأنه كان الشريبان يكون من أحدهما بعض ما يندم عليه . نجران : أهل نجران . لا تلاقيا : كان عبد يغوث قائد بني الحارث فأسره بنو تميم ، وكانوا يطلبونه بدم رجل منهم فأيقن أنه مقتول ، فقال هذا الشعر. المقاصد النحوية (٤/٢٠٧ ، ٢٠٨) .

المعنى : ينادي أيَّ ركب يسير ، قائلًا له : إن أتيت العروض فبلغ نداماي من أهل نجران أن لا تلاقي بيني وبينهم بعد .

الشاهد : قوله : « أيا راكبًا » ؛ حيث نصب المنادى ؛ لأنه نكرة غير مقصودة ، وقيل : إن الأصل : « أيا راكباه » على الندبة فحذفت الهاء ، كقوله تعالى : ﴿ يَـٰٓأَسَفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ ﴾ [يوسف : ٨٤] ، وهذا على أنه قصد راكبًا بعينه ، فلا يجوز أن تنون « أيا راكبًا » . المقاصد النحوية (٤/٢٠٩) .

فهو منصوب ، وأجاز بعضهم [(١)] الضم في المضاف الصالح لـ « أل » ، نحو : « يا حسنُ الوجهِ » .

وينتظم في سلك المشبه بالمضاف « ثلاثةً وثلاثين » يسمى به فيتعين نصب الجزءين ، ويمتنع إدخال « يا » على « ثلاثين » خلافًا لبعضهم [(٢)] ، فإذا ناديت جماعة عدتها ذلك - وهي معينة - [(٣)] ضممت الأول وعَرَّفت الثاني بـ « أل » ورفعته أو نصبته [(٤)] إلا إن أدخلت عليه « يا » فيجب ضمه وتجريده من « أل » .

فإن وصف ذو الضمة الظاهرة العلم بـ « ابن » [(٥)] مضاف لعلم ، ولم يفصل بين العلم وصفته بفاصل جاز في العلم الضم والفتح ، مثال ذلك : « يا زيدُ بْنَ عَمْرٍو » فلو كان الموصوف غير علم ، نحو : « يا رجلُ ابْنَ عَمْرٍو » أو كان المضاف إليه الصفة غير [٩٣/أ] علم ، نحو : « يا زيدُ ابنَ أخينا » فليس إلا الضم والوصف بـ « ابنة » كالوصف بابن في استواء الوجهين عند استيفاء الشروط ، وفي وجوب [الضم] [(٦)] عند فقدان واحد منها ، نحو : « يا هندُ بنةَ عَمْرٍو » [(٧)] ، ومثل العلم الموصوف بـ « ابن »

---

(١) قال أبو حيان : (وأجاز أحمد بن يحيى [ثعلب] فيه الضم ، فتقول : « يا حسنُ الوجه » كأنه لم يعتد بالمضاف إليه) ارتشاف الضرب (١٢٢/٣) . وقال ابن مالك : (وأظنه قاس ذلك على رواية الفراء عن بعض العرب ، « يا مُهْتَمُّ بأمرنا لا تهتم » لضم الميم مع مشابهة المضاف ، لتعليق أمرنا به ، وتخريج هذا عندي بأن يُجعل « بأمرنا » متعلقًا بلا تهتم) . شرح التسهيل (٣٩٣/٣) .

(٢) نصب هذا التركيب للطول ، فنصبت « ثلاثة » ؛ لأن : « ثلاثين » من تمام معناها ؛ لجعلهما حقيقة واحدة بالدلالة على مسمى واحد ، ونصبت « ثلاثين » بالعطف عليها ، وامتنع إدخال « أل » على « ثلاثين » ؛ لأنه الجزء الثاني من العلم فأشبه « شمس » من « عبد شمس » ، وقد أجاز ذلك بعضهم ؛ نظرًا لتخلف المشبه عن المشبه به في بعض الأحكام . أوضح المسالك (٢٢/٤) ، وشرح التصريح (١٦٧/٢) .

(٣) في الأصل : وهي غير معينة ، ولعله سهو ، فغير المعينة ينصب الأول منها على أنه نكرة غير مقصودة ، والثاني على العطف .

(٤) فتقول : « يا ثلاثةُ والثلاثون ، أو يا ثلاثةُ والثلاثين كما تقول : يا زيد والنضرُ ، والنضرَ ، ويا ثلاثة والثلاثون لأنهما اسمان متغايران كل واحد منهما بإزاء حقيقة غير الأخرى ؛ وليس كذلك إذا سميت بهما ، وجعلتهما عبارة عن حقيقة واحدة ، وجعلها ابن خروف باقية على ما كانت عليه قبل التسمية ، فإن كانت من مرفوع قلت : « يا ثلاثةٌ وثلاثون » . ارتشاف الضرب (١٢٢/٣) ، وشرح المفصل (١٢٨/١) .

(٥) في الأصل : « لابن » .

(٦) تكملة يقتضيها السياق .

(٧) ومثال الفاقد لأحدهما : يا هند ابنةَ أخينا ، ويا امرأة ابنةَ عمرو ، وكذلك يتعين الرفع في نحو : « يا زيدُ الفاضلَ ابن عمرو ؛ لوجود الفصل ، ويا زيدُ الفاضلَ ؛ لأن الصفة غير ابن ، ولم يشترط ذلك الكوفيون بناء على أن علة الفتح التركيب ، وقد جاء في باب لا ، نحو : « لا رجلَ ظريفَ » فجوزوا ذلك وانشدوا عليه [الوافر] : =

في جواز الوجهين كنايته نحو : « يا فلانُ بْنَ فلانٍ » ، ويجري مجرى ذلك « يا سَيِّدَ بْنَ سَيِّدٍ » وما أشبهه من المدح ، وكذا ما غَيْرُه [1] من الهَجْو مما [2] المنادى فيه غير علم ووصف بـ « ابن » مضاف لمثل المنادى لفظًا ، ولا أثر للوصف ببنت في جواز الوجهين بل الضم متعين .

والعلم المستحق لجواز الوجهين [3] يجب ترك تنوينه في غير النداء ، وحذف ألف « الابن والابنة » خطًّا في الحالين .

ومثل مسألة المنادى في جواز الوجهين عند وصفه بـ « ابن » ما إذا كرر المنادى ، وأضيف الثاني في نحو :

= فَمَا كَعْبُ بْنُ مَامَةَ وَابْنُ سُعْدَى بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عُمَرَ الجَوَادَا

بفتح « عمر » والقوافي منصوبة ، وفي مثل : « زَيْدُ بْنَ عمرو » المختار عند البصريين - إلا المبرد - الفتح إما على تركيب « زيد » مع « ابن » أو على الإتباع لفتحة « ابن » ، أو على الإضافة لـ « عمرو » ، و « ابن » مقحم بينهما والضم عند المبرد أجود ، والفتح أكثر عند ابن كيسان ، وكذلك مع ابنة ، فالساكن غير حصين كابن ، والتاء في نية الانفصال ، بخلاف « بنت » فهو واجب الضم معها ، نحو : « يا هندُ بنتَ عمرو ؛ لتعذر الإتباع ؛ لأن الباء حاجز حصين فهي متحركة ، وجوزه أبو عمرو بن العلاء بناء على أن الفتح للتركيب ، ومثله : « يا زيدُ بُنَي عمرو ، على التصغير لتعذر الإتباع ، ويجوز التركيب ، وهذا الحكم ثابت أيضًا مع المثنى والجمع المسمى بهما ، تقول في « مسلمات وزيدون » مسمى بهما - « يا زيدين ابن عمرو ، ويا زيدين بن عمرو ، ويا مسلماتِ بن عمرو » ، على من فتح ، وتقول على من ضم : يا مسلماتُ ، ويا زيدان ، ويا زيدون ، هذا إذا حكيت إعرابها على ما كانت عليه قبل التسمية ، فإذا أجريت الإعراب على النون فتحتها وضممتها ، والفتح في هذا على التركيب ، أما على الإتباع فلا إتباع ؛ لأن « مسلمات » مكسورة ، وزيدين ، وزيدين كذلك ، وإذا كان العلم المفرد ضمُّه غير ظاهر فلا فتح ، ويقدر فيه الضم فقط ، نحو : ﴿ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ﴾ [المائدة : ١١٠، ١١٦] خلافًا للفراء والزمخشري . المقتضب (٢٣١/٤) ، وارتشاف الضرب (٣/ ١٢٢ ، ١٢٣) ، وشرح التصريح (١٦٩/٢ ، ١٧٠) .

(١) في المخطوط : « وما أشبه من المدح وكذا ما غيرمن الهجو »

(٢) وذلك إذا كان « ابن » صفة بين متفقي اللفظ غير علمين ، نحو : « يا كريمُ ابنَ كريم ، ويا : شَريفُ ابن شريفٍ هذا في المدح ، أما الهجو ، فنحو : يا كَلْبُ بَن كلبٍ ، يا وثنُ بنَ وثنٍ ، ويا كلبُ بنَ الكلب ، ويا وثنُ بنَا لوثن ، ويا ضُلُّ بنَ ضُلٍّ ، فمذهب البصريين وجوب الضم ، ومذهب الكوفيين جواز الوجهين كالعلمين ، وأجاز ابن مالك الوجهين في ذلك . ارتشاف الضرب (١٢٣/٣) ، والتسهيل (١٨٠) .

(٣) وذلك إذا كان صفة لما قبله فتحذف التنوين من الموصوف ، والألف من الابن خطًّا كما في النداء تقول : « جاءني زَيدُ بْنَ عَمرٍو » بحذف التنوين ، ولا يثبت إلا ضرورة ، كقول الشاعر :

جَارِيَةٌ مِنْ قَيْسٍ بنِ ثَعْلَبَهْ كَأَنَّـها حِلْيَةُ سَيْفٍ مُذْهَبَهْ

إما إذا كان الابن خبرًا ، فيعكس الحكم فينون المخبر عنه ، وتثبت ألف ابن خطًّا تقول : زيدٌ ابنُ عَمْرٍو . شرح المفصل (٦/٢) ، وشرح التصريح (١٧٠/٢) .

٣٨٩ - يَا زَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمُلَاتِ [1]

ففي « زيد » الأول الوجهان ويتعين نصب الثاني ، وقد وجه ضم الأول مع نصب الثاني بأن الأول منادى مفرد فيستحق الضم على قاعدة باب النداء ، والثاني إما منادى ثان وحرف النداء محذوف ، وهو مضاف فيتعين نصبه ، وإما مفعول بتقدير : « أعني » ، وإما تابع للأول في المحل .

وأما توجيه الوجه الآخر فهو أن الأول [2] مضاف لما بعد الثاني ، والثاني مقحم بينهما ، وإذا كان كذلك فالأول مستحق للنصب ، والثاني تابع له على اللفظ ، ومنهم [3] من وجهه بأن الأول مضاف لمثل ما أضيف له الثاني ، ولكنه حذف من الأول لدلالة الثاني عليه وحينئذٍ يستحق الأول النصب لإضافته ، والثاني يستحقه للتبعية ، وهذا أقرب مما قبله ، والقول في توجيه ضم العلم الموصوف بـ « ابن »

---

(١) جزء بيت من الرجز . قائله عبد الله بن رواحة ﷺ ديوانه (٩٩) . وهو كاملًا :

يَا زَيْدُ زَيْدُ الْيَعْمَلَاتِ الذُّبَّلِ ... تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَانْزِلِ

خزانة ـ الأدب (٣٠٢/٢ ، ٣٠٤) ، والدرر (١٥٤/٢) ، وشرح الأشموني (٤٥٤/٢) ، وشرح المفصل (١٠/٢) ، والكتاب (٢٠٦/٢) ، والمقتضب (٢٣٠/٤) ، والهمع (٢/ ١٢٢) ، ونسب لبعض ولد جرير .

اللغة : زيد : زيد بن أرقم . واليعملات : جمع يعملة ، وهي الناقة القوية الحمولة ، وأضاف زيد إليها ؛ لأنه كان يحدو لها ، ولهذا قال : تطاول الليلُ عليكَ فانزلِ : أي : انزل عن ظهرها واحْدُ لها فقد تطاول الليل . الذُّبَّل : جمع ذابل بمعنى الضامر كُركَّع جمع راكع . المقاصد النحوية (٢٢١/٤) .

المعنى : يا زيد حاديَ الناقات القوية الضامرة تطاول الليل ، فأنزل عن ظهرها واحد لها .

الشاهد : قوله : « يا زيْدَ زَيد » حيث يجوز في « زيد » الأول النصب على أنه مضاف إلى اليعملات كما أضيف زيد إلى عمرو في « زيدَ بْنَ عمرو » وأقحم « ابن » بينهما على رأي الجمهور - ، أو على أنه مضاف لمحذوف وجعله الشارح أقرب مما قبله و ويجوز في « زيد » الضم على أنه منادى مفرد كما جاز أيضًا في « زيد » من « زيدُ ابنَ عمرو » ، وأما « زيد » الثاني فهو منصوب على التقديرين إما على التبعية أو على حذف حرف النداء ، أو على المفعولية لمحذوف تقديره : أعني ، ومثله : « يا سعدُ سَعْدَ الأوسِ » ، و« يا تَيْمَ تَيْمُ عَدِيٍّ » .

(٢) وهو مذهب سيبويه . الكتاب (٢٠٦/٢) .

(٣) وهو مذهب المبرد . المقتضب (٢٢٧/٤) ، وقد قال بالمذهبين ، ومذهب الأعلم أن الاسمين ركبا فصارا واحدًا ، وفتحتهما فتحة بناء ، وأضيف هذا المركب إلى الاسم الذي بعده كما قالوا : « ما فعلتْ خمسةُ عَشْرِك ، وذهب الفراء إلى أن الاسمين مضافان إلى الاسم الذي بعدهما ، فإن لم يكونا علمين ، وكان اسم جنس نحو : « يا رجلَ رجلَ القوم فهو كالعلمين عند البصريين ومنعه الكوفيين ، وإن كانا صفتين ، نحو : يا صاحبَ صاحبَ زيد ، ويا صاحبَ صاحباي ، فالبصريون على نصبه دون تنوين ، والكوفيون على أنه لا ينتصب إلا منونًا ، تقول : يا صاحبًا صاحبَ زيد ، وأجاز الجمهور وسيبويه والكسائي والفراء ، نحو : « يا زيدَ زيدي ، ويا زيدَ زيدَنا » . الكتاب (٢٠٥/٢) ، وارتشاف الضرب (١٣٥/٣ - ١٣٦) .

كالقول في توجيه ضم المنادى المكرر ، وأما الفتح فقالوا في توجيهه : إنه كثر النداء على هذا الوجه ، فناسب التخفيف فجيء بالفتح لذلك .

« والابن والابنة » الموصوف بهما العلم واجب نصبهما ، وربما ضما [١] إتباعًا .

والمتجدد تعريفه بالنداء الموصوف يجب نصبه كقوله ﷺ : « **يَا عَظِيمًا يُرْجَى لِكُلِّ عَظِيمٍ** » [٢] وفي كلام الفراء [٣] ما يشعر بأن النصب أرجح ، فإن لم يوصف فالنصب مرجوح ، وما قلناه من وصف المنادى المبني هو الصحيح وفاقًا لسيبويه [٤] والجمهور ، وقال الأصمعي [٥] وبعض الكوفيين :

لا يوصف المنادى ، قال الأصمعي : (لأني طالعت أشعار العرب ، وكلامها فلم أر منادى موصوفًا) ، قال : (وما ورد مما يوهم أنه وصف للمنادى فهو محمول على القطع إما خبرًا لمبتدأ محذوف أو مفعولًا لفعل محذوف ، أو على أنه منادى ثان) ، فالأول نحو :

٣٩٠ - « يَا حَكَمُ الْوَارِثُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكْ [٦] » [٧]

---

(١) حكى ذلك الأخفش ، فتقول : « يا زيدُ بْنُ عمرو » بإتباع حركة « ابن » لحركة « زيد » كما أتبعت حركة زيد لحركة ابن ، في : « يا زيدَ بنَ عمرو » . ارتشاف الضرب (١٢٣/٣) .

(٢) الحديث في « كنز العمال » (٤٦٦/٧) برواية : « يا عظيم » ، وينظر : مجمع الزوائد (١٢٨/٣) .

(٣) قال الفراء : (النكرة المقصودة الموصوفة المناداة تؤثر العرب نصبها ، يقولون : يا رجلًا كريمًا ، أقبل ، فإذا أفردوا رفعوا أكثر ما ينصبون) . شرح التسهيل لابن ماك (٣٩٣/٣) .

(٤) والخليل . الكتاب (٢٠٣/٢ ، ٢٠٩) ، وارتشاف الضرب (١٢١/٣) .

(٥) نسبه أبو حيان إلى الأصمعي وقوم من الكوفيين ، وقال الفارسي : (يجوز ، والقياس أن لا يكون) ، وقال ابن مالك : (ومنع الأصمعي نعت المبنى للنداء ؛ لأنه شبيه بالمضمر ، والمضمر لا ينعت ،وما ذهب إليه مردود بالسماع والقياس أما السماع فشهرته مغنية عن استشهاد ، وأما القياس ؛ فلأن مشابهة المنادى للضمير عارضة ، فمقتضى الدليل ألا تعتبر مطلقًا) وأفاد أن المشبه لا يأخذ جميع أحكام المشبه به . ارتشاف الضرب (١٢١/٣) ، وشرح التسهيل لابن مالك (٣٩٣/٣) ، وكذلك رده الرضي في شرح الكافية (١٣٦/١) .

(٦) في الأصل : عبد الحكم .

(٧) من الرجز . قائله رؤبة بن العجاج . ديوانه (١١٨) ، وروايته : « من عبد الملك » . ونسب لأبيه ، وليس في ديوانه . الإنصاف (٦٢٨/٢) ، والخصائص (٣٨٩/٢) ، (٣٣٢/٣) ، وشرح شواهد المغني للسيوطي (٥٢/١) ، وشرح قطر الندى (٢٠٩) ، وشرح المفصل (٣/٢) ، واللمع في العربية (١٩٤) ، والمعاني الكبير (٨٧٠) ، والمقتضب (٢٠٨/٤) .

اللغة : يا حكم : هو الحكم بن عبد الملك بن بشر بن مروان ، والأرجوزة في مدحه .

المعنى : نداء للحكم ....

الشاهد : قوله : « يا حكم الوارث » حيث وصف المفرد العلم المنادى المبني ، وهذا الوصف جائز عند =

أي : أنت الوارث ، والثاني كقول الآخر :

٣٩١ - فَمَا كَعْبُ بنُ مَامَةَ وَابْنُ سُعْدَى بِأَكْرَمَ مِنْكَ يَا عُمَرَ الْجَوَادَا [١]

وتقديره : أعني الجوادا . والثالث قول الآخر :

٣٩٢ - يَا حَكَمُ بْنَ الْمُنْذِرِ بْنِ الْجَارُودْ سُرَادِقُ الْمَجْدِ عَلَيْكَ مَمْدُودْ [٢]

والأصل : يا حكم [يا] [٣] ابن المنذر [٩٣/ب] .

ومال بعض [٤] الناس إلى هذا المذهب ، وعلله بأن المنادى المبني مشبه للضمير في تعريفه وخطابه وإفراده ، والضمير لا يوصف فكذا المنادى ، وتمسك أصحاب المذهب

= سيبويه والخليل والجمهور ، وجمهور الكوفيين ، ومنعه الأصمعي وقوم من الكوفيين لشبهه بالضمير ، والضمير لا يوصف وخرجوا ذلك على أنه خبر لمبتدأ محذوف ، أي : أنت الوارث ، وعلى الجواز فقد أجاز الكوفيون فتح هذه الصفة لهم اشتراطهم كون الصفة ابنا ، وفتحها على هذا التركيب .

(١) من الوافر . قائله جرير بن عطية . ديوانه (١٣٦) . أوضح المسالك (٢٣/٤) ، والدرر (١٥٣/١) ، وشرح الأشموني (٤٤٧/٢) ، وشرح التصريح (١٦٣/٢) ، ومغني اللبيب (١٩/١) ، وهمع الهوامع (١٧٦/١) .

اللغة : كعب بن مامة : الإيادي الذي أثر على نفسه بالماء حتى هلك عطشًا ، وذلك أنه كان في رفقة ، فقل الماء معهم فكان يؤثر بنصيبه . وفي المخطوط : « كعب بن ثامة » وابن سعدي : أوس بن حارثة بن لام الطائي وسعدي أمه عمر : عمر بن عبد العزيز ﷺ ، وفي المخطوط : « يا عمرو » .

المعنى : أخبر جرير بأنه لا واحد من هذين الرجلين بأكرم من عمر بن عبد العزيز ﷺ . المقاصد النحوية (٢٥٥/٤) .

الشاهد : قوله : « يا عُمَرَ الْجَوَادَا » ؛ حيث وصف المنادى المفرد العلم المبني ، ومنع ذلك الأصمعي ، وقوم من الكوفيين ، وقدروا هذا الوصف على أنه مفعول به ، أي : أعني الجوادا .

(٢) من الرجز ، لرؤبة بن العجاج . ملحق ديوانه (١٧٢) . ونسب للكذاب الحرماي . أوضح المسالك (٢٢/٤) ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي (٤٧٢/١) ، وشرح الأشموني (٤٤٦/٢) ، وشرح المفصل (٥/٢) ، والمقتضب (٢٣٢/٤) .

اللغة : سرادق المجد ، أي : العز والعظمة ، والسرادق : ما أحاط بالبناء ، أو كل ما أحاط بشيء ، والجمع سرادقات .المقاصد النحوية (٢١٠/٤) ، واللسان « سردق » .

المعنى : يا حكم قد أحاطك سرادق العز والعظمة .

الشاهد : قوله : « يا حكمُ بنَ المنذر » ؛ حيث يجوز فتح المنادى على الإتباع لحركة ابن أو على التركيب أو على الإضافة وإقحام ابن أقوال ، ويجوز ضمه على الأصل ، وقد وصف المنادى بـ « ابن » ولكن الأصمعي وقومًا من الكوفيين ينكرون هذا الوصف ، ويخرجونه في نحو هذا البيت على أنه منادى ثان قد حذفت أداة ندائه ، والأصل : يا حكمُ يا ابن المنذر » ، وعلى رأيهم ، فالرواية مرفوعة ، أي : « يا حَكَمُ » .

(٣) تكملة يقتضيها السياق . (٤) شرح الأشموني (١٤٢/٣) .

الصحيح بأن « ابنًا » في « يا زَيْدَ بْنَ عَمْرٍو » (١) لو لم يكن صفة لم يكن لفتح المنادى وجه .

نداء المنادى المنقوص

وإذا كان المنادى منقوصًا ، فإن كان معرفة ترك تنوينه وفي يائه وجهان ، فتقول : « يا قاضِي أو يا قاضِ » (٢) ، وإن كان غير معرفة ثبتت ياؤه ، وتنوينه نحو : « يا عاصيًا تُبْ قبل الموت » فإن لم يبق من المعرفة إلا أصلٌ غيرُ الياء ثبتت إجماعًا ، نحو : « يا مُرِي » (٣) وأصله : « يا مُرْئِي » بسكون الراء وكسر الهمزة فنقلت حركة الهمزة التي هي العين إلى الراء ، التي هي الفاء فسكنت الهمزة ثم حذفت فصار « مُرِيًا » فلما دخل عليه التنوين أزال لامه التي هي الياء ، فلما ناديته ذهب التنوين للنداء فوجب رد الياء ؛ لئلَّا تبقى الكلمة على أصل واحد ، إذ الميم ليست من الأصول .

تنوين المنادى المضموم

والمنادى المضموم إذا اضطر الشاعر إلى تنوينه يجوز أن ينصب (٤) أيضًا كقوله :

٣٩٣ - ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتْكَ الْأَوَاقِي (٥)

---

(١) في المخطوط : « ولو لم » بالواو .

(٢) بثبوت الياء في الأول ، كما تقول : « جاء القاضي ، وقد حذف التنوين ، فعادت الياء التي حذفت لأجله ، وهذا مذهب الخليل ، والضمة مقدرة على الياء كما تقدر على الألف في يا فتى ، ويجوز حذف الياء والتنوين « يا قاضِ » ، كما قيل مع الألف واللام في غير النداء : جاء القاضي ، وجاء القاضِ . والضمة مقدرة على الياء المحذوفة ، وهذا مذهب يونس . شرح التسهيل لابن مالك (٣/٣٩٥) ، وارتشاف الضرب (٣/١٢٥) .

(٣) اسم فاعل من « أرى » ، وهو مبني على الضم في محل نصب ، والضمة مقدرة على الياء .

(٤) قال ابن مالك : (وإذا اضطر شاعر إلى تنوين المنادى المضموم جاز بقاء الضمة ، وهو الأكثر ، وجاز نصبه ، وهو الأقيس ؛ لأن البناء استحق بشبه المضمر ، وقد ضعف التنوين ؛ لأن المضمر لا ينون ، ولكنه عارض للضرورة ، فجاز ألا يعتد به) شرح التسهيل (٣/٣٩٦) .

(٥) من الخفيف . نسب إلى المهلهل بن ربيعة . خزانة الأدب (٢/١٦٥) ، والدرر (١/١٤٩) ، وشرح الأشموني (٢/٤٤٨) ، وشرح التصريح (٢/٣٧٠) ، وشرح المفصل (١٠/١٠) ، ولسان العرب (١٥/٤٠١) « وقى » ، والمقتضب (٤/٢١٤) ، وهمع الهوامع (١/١٧٣) .

اللغة : ضرب صدرها : متعجبة من حالي إلى هذه الغاية مع ما لقيت من الحروب والأسر والخروج عن الأهل ، وهو من فعل النساء . يا عديًّا : هو اسم مهلهل فقد قيل : إن اسمه عدي بن ربيعة أخو كليب الذي هاج بمقتله حرب البسوس ، وقيل : إن اسمه امرؤ القيس بن ربيعة ، ويروى في الخزانة : يا عَدِيٌّ ، وقتك : من وقي يقي وقاية أي : حفظ ، والأواقي جمع واقية ، وهي الحافظة ، والأصل : الواوقي ، =

وقول الآخر :

٣٩٤ - أَعَبْدًا حَلَّ فِي شُعَبَى غَرِيبًا أَلُؤْمًا - لَا أَبَا لَكَ - وَاغْتِرَابًا ؟ (١)

مما جاء بالضم منونًا قول الآخر :

٣٩٥ - سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ (٢)

ويختار سيبويه (٣) والخليل ....

= فأبدلت الواو همزة . المقاصد النحوية (٢١٢/٤ - ٢١٣) .

المعنى : ضربت صدرها متعجبة كعادة النساء ، وقالت : يا عديًّا لقد حفظتك الحوافظ .

الشاهد : قوله : « يا عديًّا » ؛ حيث اضطر الشاعر إلى تنوين المنادى المفرد المعرفة فنصبه تشبيهًا بالمضاف ، ولبعده بالتنوين عن الشبه بالضمير الذي هو سبب البناء ، ويروى : « يا عَدِيٌّ » كما في الخزانة ، فراعى فيه الأصل ، فنونه بالضم ؛ لأن التنوين شيء عارض .

(١) من الوافر . قائله جرير بن عطية . ديوانه (٦٥٠) . أوضح المسالك (٢٢١/٢) ، وإصلاح المنطق (٢٢١) ، وخزانة الأدب (١٨٣/٢) ، وشرح الأشموني (٢١٢/١) ، وشرح التصريح (٣٣١/١) ، (١٧١/٢ ، ٢٨٩) ، والكتاب (٣٣٩/١ ، ٣٤٤) ، ولسان العرب (٥٠٣/١) « شعب » .

اللغة : أعبدًا : الهمزة للنداء ، وقيل : على حذف حرف النداء « يا عبدًا » ، أو هو منصوب على الحال ، والتقدير : أتفخر عبدًا ، وذلك أنه رآه في حال افتخار واجتراء ، والبيت من قصيدة يهجو بها خالد بن يزيد الكندي . شُعَبي : اسم موضع ، وألفه للتأنيث فلا ينصرف . ألؤمًا : الهمزة للاستفهام التوبيخي ، أي : أتلؤم لؤمًا . لا أبا لك : معترض بين المعطوف والمعطوف عليه ، ويذكر هذا في المدح والذم ، كما يقال : لا أُمَّ لك ، وقد يذكر في معرض التعجب ودفعًا للعين ، كقولهم : للهِ دَرُّكَ ، وقد يذكر بمعنى جِدَّ في أمرك وشمر ؛ لأن من له أبٌ يتكل عليه في بعض شأنه . المقاصد النحوية (٥٠/٣ ، ٥١) .

المعنى : أيا عبدًا حل في شُعَبَي غريبًا أتلؤم لؤمًا وتغترب اغترابًا ؟ أو أتفتخر حالة كونك عبدًا حل في شُعَبَى غريبًا ، وتلؤم لؤمًا وتغترب اغترابًا .

الشاهد : قوله : « أعبدًا » ؛ حيث اضطر إلى تنوين المنادى المفرد المعرفة - بالقصد فهو نكرة مقصودة ؛ لأنه قصد به خالدًا المهجو - وقد جاء تنوينه بالنصب ، ويجوز التنوين بالضم - أيضًا - .

(٢) من الوافر . قائله الأحوص الأنصاري - عبد الله بن محمد - ديوانه (١٨٩) .الإنصاف (٣١١/١) ، وأوضح المسالك (٢٨/٤) ، وخزانة الأدب (١٥٠/٢ ، ١٥٢) ، (٥٠٧/٦) ، والدرر (١٤٩/١) ، وشرح الأشموني (٤٤٨/٢) ، والكتاب (٢٠٢/٢) ، ومجالس ثعلب (٩٢ ، ٥٤٢) .

اللغة : يا مطر : مطر : اسم رجل ، وكان دميمًا ، وكانت امرأته من أجمل النساء ، وكانت تريد فراقه ولا يرضى هو بذلك فأنشد الأحوص هذه القصيدة يصف فيها أحوالهما . المقاصد النحوية (١١٠/١) .

المعنى : سلام الله على من أهواها ، وليس عليك يا مطر السلام .

الشاهد : قوله : « يا مطرٌ » الأولى ، حيث اضطر إلى تنوين المنادى المفرد المعرفة وقد نونه بالضم على أحد الوجهين الذي ينون عليهما عند الاضطرار ، وقد جاءت « مطر » الثانية على الأصل .

(٣) قال سيبويه : (فلما لحقه التنوين اضطرارًا لم يغير رفعه ، كما لا يغير رفع ما لا ينصرف إذا كان في موضع رفع ؛ لأن مطرًا وأشباهه في النداء بمنزلة ما هو في موضع رفع ، فكما لا ينتصب ما هو في موضع =

الضم ، وأبو عمرو [١] وعيسى النصب ، وقال ابن مالك [٢] والأعلم : إن كان المنادى علمًا ، كالمثال الأول والثالث فالمختار مذهب سيبويه ، وإن كان اسم جنس ، كالمثال الثاني فالمختار مذهب أبي عمرو ، وتظهر ثمرة الخلاف في تابع المقصور ، نحو : « يا مولى كريمًا » فعلى الأول يجوز رفعه ونصبه ، لأنه [٣] تابعٌ مبنيٌّ ، وعلى الثاني يتعين نصبه ؛ لأنه تابعُ معربٍ .

نداء ما فيه أل

مسألة : لا يجوز أن تدخل [٤] « يا » على ما صدر بـ « أل » إلا في أربع [٥] مسائل :

أولاها : اسم اللَّه تعالى نحو : « يا أللَّه » [٦] أجمعوا على ذلك ، ويجوز حينئذٍ إثبات الألفين وحذفهما والاختصار على الأولى .

الثانية : الجملة المسمى [٧] بها ، نحو : « يا المنطلقُ زيدٌ » ويجري مجرى ذلك

= رفع كذلك لا ينتصب هذا) . الكتاب (٢/٢٠٢ - ٢٠٣) ، وارتشاف الضرب (٣/١٢٥) .

(١) ويونس والمبرد والجرمي . الكتاب (٢/٢٠٣) ، والمقتضب (٤/٢١٤) ، وارتشاف الضرب (٣/١٢٥) . **وعيسى** هو : عيسى بن عمر الثقفي أبو عمرو المخزومي ، إمام في النحو والعربية والقراءة ، صنف في النحو : الإكمال والجامع ، ويقال : إن له نَيِّفًا وسبعين مصنفًا ذهبت كلها ، مات سنة ١٤٩هـ ، وقيل ١٥٠ هـ . أخبار النحويين البصريين (٤٩ - ٥٠) ، وطبقات النحويين (٤٠ - ٤٥) ، وإنباه الرواة (٢/٣٧٤ ، ٣٧٧) ، وبغية الوعاة (٢/٢٣٧ ، ٢٣٨) .

(٢) قال ابن مالك : (وعندي أن بناء الضمة راجح في العلم ، والنصب راجح في النكرة المعينة ؛ لأن شبهها بالمضمر أضعف) . شرح التسهيل (٣/٣٩٦) . وينظر شرح الكافية الشافية (٣/١٣٠٣) . **والأعلم** هو : يوسف بن سليمان النحوي الشنتمري ، كان عالمًا بالعربية واللغة ومعاني الشعر ، ولد في شنتمرية ، وتوفي أشبيلية ، له شرح المعلقات ، وشواهد سيبويه والحماسة ، ٤٧٦ هـ . بغية الوعاة (٢/٣٥٦) ، والمنجد (٣٩٢) .

(٣) تكملة يقتضيها السياق

(٤) في المخطوط : والأفضل ما أثبت .

(٥) في الأصل : « أربعة » .

(٦) بقطع الهمزة ووصلها ، وبإثبات الألفين - ألف يا ، وألف اللَّه - وبحذفهما تقول : « يلله » وبإثبات الأولى « يا للَّه » . قال سيبويه : (واعلم أنه لا يجوز لك أن تنادي اسمًا فيه الألف واللام البتةَ ، إلا أنهم قد قالوا : يا أللَّه اغفرْ لنا ، وذلك من قبل أنه اسم يلزمه الألف واللام لا يفارقانه ، وكثر في كلامهم فصار كأن الألف واللام فيه بمنزلة الألف واللام التي من نفس الحروف ... وكأن الاسم واللَّه أعلم إلهٌ ، فلما أدخل فيه الألف واللام حذفوا الألف ، وصارت الألف واللام خلفًا منها . فهذا - أيضًا - مما يقويه أن يكون بمنزلة ما هو من نفس الحرف) الكتاب (٢/١٩٥) . فقد جعل سيبويه علة لحاق الألف واللام بلفظ الجلالة في النداء أنهما صارا بمنزلة الحرف الأصل ؛ لأنهما عوض عن همزته ؛ إذ الأصل « إله » ولأنهما لا يفارقانه بخلاف « أل » التي في الرجل ونحوه .

(٧) الكتاب (٣/٣٣٣) .

الموصول [1] المسمى به ، نحو : « يا الذي قام أبوه » .

الثالثة : اسم الجنس المشبه به نحو : « يا الخليفةُ هيبةً » [2] .

الرابعة : ضرورة الشعر ، كقول الشاعر :

٣٩٦ - عَبَّاسُ يَا المَلِكُ المُتَوَّجُ وَالَّذِي عَرَفَتْ لَهُ بَيْتَ الْعُلَا عَدْنَانُ [3]

الاستغاثة

فَصْلٌ : إذا كان المنادى مستغاثًا به جررته بـ « لام » مفتوحة ، مثل : « يا لَلَّهِ » ولو عطفت وكررت « يا » لجر الثاني بـ « لام » مفتوحة أيضًا ، مثل قول الشاعر :

٣٩٧ - يَا لَقَوْمِي وَيَا لَأَمْثَالِ قَوْمِي لِأُنَاسٍ عُتُوُّهُمْ فِي ازْدِيَادِ [4]

---

(١) أنكره سيبويه ؛ لأنه مع صلته بمنزلة اسم واحد فيه الألف واللام . وقاسه المبرد على الجمل المسمى بها ، وقال : ابن مالك : (وهو قياس صحيح) . الكتاب (٣/٣٣٣) ، وشرح التسهيل لابن مالك (٣/٣٩٨) ، وارتشاف الضرب (٣/١٢٧ ، ١٢٨) ، والانتصار لسيبويه على المبرد (٢٠٨) ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان (٣/١٤٦) .

(٢) ويا الأسدُ شِدةً ، وقد أجاز ذلك ابن سَعْدان ، وقال ابن مالك : (وهو - أيضًا - قياس صحيح ؛ لأن تقديره : يا مثلَ الأسد ، ويا مثلَ الخليفة ، فحسن لتقدير دخول « يا » على غير الألف واللام) . شرح التسهيل لابن مالك (٣/٣٩٨)

(٣) من الكامل . قائله مجهول . أوضح المسالك (٤/٣٢) ، والدرر (١/١٥٢) ، وشرح الأشموني (٢/ ٤٤٩) ، وشرح التصريح (٢/١٧٣) ، والمقاصد النحوية (٤/٢٤٥) ، وهمع الهوامع (١/١٧٤) .

اللغة : المتوج : الذي على رأسه تاج . وعدنان : أبو العرب ، وجميع العرب من عدنان ، وقحطان ، فمن قحطان سبأ وحضرموت ، ومن عدنان ربيعة ومضر . المقاصد النحوية (٤/٢٤٥) .

المعنى : لقد عرفت لك ياعباس عدنان الشرف والمجد .

الشاهد : قوله : « يا الملكُ » ؛ حيث لحقت « أل » المنادى للضرورة الشعرية ، وقد أجاز ذلك البغداديون في النثر ، وأجازه الكوفيون مطلقًا محتجين بالقياس والسماع ، أما القياس فقد جاز « يا أللّه » بالإجماع ، فيجوز : يا الرجل قياسًا عليه ، وأما السماع ، فقد أنشدوا :

فَيَا الْغُلَامَانِ اللَّذَانِ فَرَّا إِيَّاكُمَا أَنْ تُكْسِبَانَا شَرًّا [السريع]

وهذا لا ضرورة فيه ؛ لتمكن قائله من أن يقول : فيا غلامان اللّذان فرا ، وأجاب المانعون عن القياس بالفرق بكثرة الاستعمال وعن السماع بالشذوذ . شرح التسهيل لابن مالك (٣/٣٩٨ - ٣٩٩) ،وشرح التصريح (٢/١٧٣) .

(٤) من الخفيف قائله مجهول . أوضح المسالك (٤/٤٦) ، وشرح الأشموني (٢/٤٦٢) ، وشرح التصريح (٢/١٨١) ، وشرح قطر الندى (٢١٨) ، والمقاصد النحوية (٤/ ٢٥٦) .

اللغة : عتوهم : من عتا يعتو إذا استكبر . المقاصد النحوية (٤/٢٥٦) .

المعنى : ادعو قومي وأمثالهم للاستغاثة بهم على قوم عظم كبرهم وزاد . شرح شواهد القطر للهاشمي (٥٧) .

والوجه في فتح هذه اللام أن المستغاث به ، كالضمير في تعريفه وخطابه ، واللام مع الضمير تفتح فكذا هذه ، أما لو عطفت ولم تكرر « يا » للتعجب لكسرت اللام الثانية ، كقول الشاعر :

٣٩٨ - يَبْكِيكَ نَاءٍ بعِيدُ الدَّارِ مُغْتَرِبٌ يَا لَلْكُهُولِ وَلِلشُّبَّانِ لِلْعَجَبِ [١]

كما تكسر لام المتعجب منه غير المصحوبة بـ « يا » كالتي في عجز هذه البيت ، وكما تكسر لام المستغاث له أو منه ، كالتي في عجز البيت الأول . وربما عوض عن هذه اللام [٩٤/أ] « من » مثل : « يا للّهِ مِنْ زيدٍ » .

ويجوز حذف المستغاث [٢] من أجله إن اتضح المعنى .

وهل لام الاستغاثة زائدة ، فلا تتعلق بشيء ، أو متعلقة بحرف النداء ؛ لنيابته عن الفعل ، أو بالفعل الملاحظ - وذا الأخير مذهب سيبويه [٣] - ؟ : أقوال . وعلامة جر المستغاث إما كسرة في مثل : « يا لَلّهِ » أو فتحة في مثل : « يا لأحمدَ » أو ياء في مثل : « لَلزَّيدين » و « يا لَلْمسلمين » كما في غير باب المستغاث ، ولا يمتنع دخول « يا » على ما صدر بـ « أل » هنا كما امتنع في باب النداء لحيلولة لام الاستغاثة بينهما .

ويجوز أن يحذف المستغاث به فيلي « يا » المستغاث من أجله وتبقى لامه [٤] على ما كان لها من الكسر [٥] .

= **الشاهد** : قوله : « يا لَقَوْمي ويَا لأمْثالِ قومي » ؛ حيث جر المستغاث به بـ « لام » مفتوحة في الأول ، وكذلك في الثاني لعطفه على الأول وتكرار النداء .

(١) من البسيط . قائله مجهول . أوضح المسالك (٤٨/٤) ، وخزانة الأدب (١٥٤/٢) ، والدرر (١٥٥/١) وشرح الأشموني (٤٦٢/٢) ، وشرح التصريح (١٨١/٢) ، ولسان العرب (١٢ /٥٦١) ، والمقتضب (٢٥٦/٤) ، وهمع الهوامع (١٨٠/١) .

اللغة : يبكيك : يبكي عليك ، يقال : بكيت زيدًا ، أي على زيد ، وأبكيته إذا صنعت به ما يبكيه . ناء : من نأى ينأى إذا بعد . مغترب : غريب . الكهول : جمع كهل ، وهو من جاوز الثلاثين ، وقيل : الأربعين . والشبان : جمع شاب .

المعنى : يا هذا المخاطب إذا مت في غربة بكاك النائي الغريب مثلك في الاغتراب ، فإذا ورد نعيك أقرباءك وبني عمك سرورًا بموتك ، فتتعجب من هذا وتستغيث يا للكهول وللشبان لهذا العجب العظيم ، ويحتمل أن يكون قد مات بوطنه . المقاصد النحوية (٢٥٧/٤) .

الشاهد : قوله : « ولِلشُّبانِ » ، حيث كسر لام المستغاث به لكونه معطوفًا ولم تتكرر معه « يا » .

(٢) نحو : « يا لَلّهِ » و « يا لَلمسلمين » إذا علم المستغاث له .

(٣) اختيار ابن خروف أنها زائدة ، فلا تتعلق بشيء ومذهب ابن جني أنه تتعلق بحرف النداء ، ومذهب سيبويه أنها تتعلق بفعل النداء . الكتاب (٢١٧/٢) ، وارتشاف الضرب (١٤٠/٣) .

(٤) في الأصل : « لانه » .

(٥) وذلك نحو قول الشاعر : =

وإذا ولي « يا » اسم لا ينادى به إلا مجازًا [1] جاز أن يكون المستغاث به محذوفًا ؛ فيكون هذا المستغاث له فتكسر لامه ، وأن يكون هذا هو المستغاث به على سبيل العجب فتفتح لامه ، كقولهم إذا تعجبوا من كثرة الماء أو كثرة الغنائم : « يَا لَلْمَاءِ [2] أو يَا لَلْغَنَائِمِ » .

وربما كان المستغاث به مستغاثًا من أجله تقريعًا وتوبيخًا ، فتقول : « يا لَزَيْدٍ لِزَيْدٍ » فكأنك تستغيث به منه ، ويجوز أن تحذف لام الاستغاثة ويعوض عنها الألف في آخر المستغاث ، كقول الشاعر :

٣٩٩ - يَا يَزِيدَا لِآمِلٍ نَيْلَ عِزٍّ وَغِنًى بَعْدَ فَاقَةٍ وَهَوَانِ [3]

وربما حذفت اللام في التعجب من غير تعويض ألف عنها ، كقول الشاعر :

٤٠٠ - أَلَا يَا قَوْمِ لِلْعَجَبِ الْعَجِيبِ وَلِلْغَفَلَاتِ تَعْرِضُ لِلْأَرِيبِ [4]

أسماء ملازمة للنداء

مسألة : من الأسماء ما لا يستعمل إلا منادى ، وهو أنواع :

= يَا لِأُنَاسٍ أَبَوْا إِلَّا مُثَابَرَةً عَلَى التَّوَغُّلِ فِي بَغْيٍ وَعُدْوَانِ

والتقدير : يا لقومي لأناس .

(١) في الأصل : « . إلا مجانًا » .

(٢) أي : تعال يا ماءُ ، فإنه من أيامك وزمانك ، ومثله : « يَا لَلْعَجَبِ » أي : تعال يا عجب ، ويا للدواهي ، أي : تعالين ، فإنه لا يستنكر لكن . الكتاب (٢/٢١٧) .

(٣) من الخفيف . قائله مجهول . أوضح المسالك (٤/٤٩) ، والجنى الداني(١٧٧) ، وشرح الأشموني (٢/٣٦٣) ، وشرح التصريح (٢/١٨١) ، وشرح شواهد المغني للسيوطي (٢/٧٩١) ومغني اللبيب (٢/٣٧١) .

اللغة : يا يزيدا : في المخطوط يا زيدا . لآمل : اسم فاعل من الأمل ، وهو الرجاء . والفاقة : الفقر . والهوان : الذل والصغار . المقاصد النحوية (٤/٢٦٢) .

المعنى : يا يزيدًا لمن يرجو الوصول إلى عز وغنى بعد الهوان والفقر .

الشاهد : قوله : « يا يزيدَا » ، حيث حذفت لام المستغاث به ، وعوض عنها الألف .

(٤) من الوافر . قائله مجهول . أوضح المسالك (٤/٥٠) ، وشرح الأشموني (٢/٤٦٣) ، وشرح الألفية لابن الناظم (٥٩٠) ، وشرح التصريح (٢/١٨١) ، والمقاصد النحوية (٤/٢٦٣) .

اللغة : الغفلات : جمع غفلة ، يقال : غفل عن الشيء يغفل غفولًا ، وغفلة : سها عنه وتركه . الأريب : العالم بالأمور وكذلك الأرب . اللسان « غفل » . المقاصد النحوية (٤/٢٦٣) .

المعنى : ألا لقوم العجب العجيب من الغفلات تحدث للعالم بالأمور المجرب لها .

الشاهد : قوله : « يا قَوْمِ » ح حيث حذفت لام المستغاث به ، والألف التي تعاقبها ، فقد صار للمستغاث ثلاث صور : هذه هي إحداهن ، والثانية : هي التعويض عن اللام بالألف ، فتقول في هذا المثال : يا قوما » ، والثالثة : هي الأصل ، تقول : يا « لَقومِ » .

النوع الأول : « فُلُ وفُلَةُ » بمعنى : « رجل وامرأة » ، وقال ابن مالك [1] وجماعة بمعنى : « زيد ، وهند » مثلًا ، ورد بأن ذلك بمعنى : « فلان وفلانة » فإن قلت : فقد قال الشاعر :

٤٠١ - في لَجَّةٍ أَمْسِكْ فُلَانًا عن فُلِ [2]

فقد استعمل « فل » في غير النداء ؟

قلت : أجيب عنه بوجهين :

أحدهما : أن « فُلُ » هذا ليس هو المختص بالنداء ، وإنما هو مختصر « فلان » وهذا يجوز استعماله في غير النداء .

ثانيهما : أنه هو المختص بالنداء ، ولكنه استعمل في غيره للضرورة .

النوع الثاني : « لُؤْمان » لعظيم اللؤم ، و « نَوْمَان » - بفتح أوله وسكون ثانيه وهو الواو - لكثير النوم ، و « مَكْرَمانُ ، ومَلْأَمانُ ومَلْأَمُ » [3] وربما استعملت هذه الثلاثة الأخيرة في غير النداء ، فقيل : « رجل مَكْرَمان ، ومَلْأَمان ، وامرأة مَلْأَمانة » .

النوع الثالث : ما كان على وزن « فَعالِ » بفتح أوله وكسر آخره سبًّا للمؤنث ، مثل : « يا خَباثِ ويا فَجَارِ » ومثله قول عمر ﷺ للأمة التي خمرت رأسها ، أي :

---

(١) ابن مالك ، والأستاذ أبو علي الشلوبين ، وابن عصفور ، وابن العِلْج ، ومذهب الكوفيين أن أصلهما فلان ، وفلانة ثم رخمًا . شرح التسهيل لابن مالك (٤١٩/٣) ، والشرح الكبير لابن عصفور (١٠٦/٢) ، وارتشاف الضرب (١٤٩/٣) .

(٢) من الرجز . نسب لأبي النجم بن العجلي - الفضل بن قدامة . أوضح المسالك (٤٣/٤) ، وجمهرة اللغة (٤٠٧) ، والدرر (١٥٤/١) ، وشرح الأشموني (٤٦٠/٢) ، وشرح التصريح (١٨٠/٢) ، وشرح المفصل (٤٨/١) ، (١١٩/٥) ، والكتاب (٢٤٨/٢) ، (٤٥٢/٣) ، والمقتضب (٢٣٨/٤) ، وهمع الهوامع (١٧٧/١) .

اللغة : في لَجة : اللجة - بفتح اللام - اختلاط الأصوات في الحرب - واللُّجَّة - بالضم - معظم الماء ، والمراد ههنا الأول عن فل : عن فلان ، وفلان كناية عن أسماء الأعلام ، نحو : زيد ، وعمرو كما أن هناه كناية عن النكرات .

المعنى : شبه مزاحمة الإبل ومدافعة بعضها بعضًا ، فيقال : أمسك فلانًا عن فلان ، أي : احجز بينهم ، وخص الشيوخ ؛ لأن الشباب فيهم التسرع إلى القتال .

الشاهد : قوله : « عن فُلِ » ؛ حيث جر فُل لخروجه عن الاختصاص بالنداء للضرورة ، أو هو مختصر فلان ، وليس « فل » المختص بالنداء .

(٣) « مكرمان » من الكرم ، وهو نقيض قولك « ملأمان » من اللؤم . اللسان « كرم » .

غطته بالخمار : « أَتَتَشَبَّهِينَ بِالْحَرَائِرِ يَا لَكَاعِ » (١) .

فإن قلت فقد جاء « لكاع » في غير النداء ، كقول الشاعر :

٤٠٢ - أُطَوِّفُ مَا أُطَوِّفُ ثُمَّ آوِي   إِلَى بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لَكَاعِ (٢)

قلت : قد أجيب عنه بوجهين :

أحدهما : أنه جاء كذلك للضرورة [٩٤/ب] .

وثانيهما : أنه منادى محكي وحرف النداء محذوف ، وتقدير الكلام : « قعيدته يقال لها « يا لكاعِ » وينقاس « فَعَالِ » هذا و « فَعَالِ » بمعنى الأمر ، نحو : « دَرَاكِ » من كل فعل ثلاثي (٣) ، تام ، متصرف وخرج ، نحو : « دحرج ، وأكرم ، وكان ، ونعم ، وبئس » فلا يبنى منه شيء منهما ، وعلى هذا فـ « دراك » شاذ ؛ إذ هو من « أدرك » وهو مزيد قال المبرد (٤) : (البابان سماعيان) ....

(١) الغرة المخفية (٥٤٦/٣) .

(٢) من الوافر . قائله الحطيئة - جرول بن أوس - ملحق ديوانه (١٥٦) ، ونسب لأبي الغريب النصري . أوضح المسالك (٤٥/٤) ، وخزانة الأدب (٤٠٤/٢ - ٤٠٥) ، والدرر (٥٥/١ - ١٥٤) ، وشرح التصريح (١٨٠/٢) وشرح المفصل (٥٧/٤) ، ولسان العرب (٣٢٣/٨) « لكع » ، والمقتضب (٢٣٨/٤) ، وهمع الهوامع (٨٢/١ ، ١٧٨) .

اللغة : أطوف : من طوَّف تطويفًا ، وتطوافًا أي : أكثر من الدوران والطواف . ويروى : أطرِّد ، وهو مثل أطوف ، ويروى : كذلك : أجول . آوى : من أوى إلى منزلة يأوى أويا ، وفي المخطوط : « آتي » . قعيدته : قعيدة الرجل : امرأته ، وقعيده : الذي يصاحبه وجمعها : قعائد . لكاع : يقال للرجل : لُكَع ، وللمرأة : لكاع ، وهو اللئيم أو الوسخ أو الخبيث . المقاصد النحوية (٤٧٣/١ - ٤٧٤) .

المعنى : أكثر من الدوران والطواف في البلاد، ثم أرجع فآوى إلى بيت قعيدته امرأة خبيثة لئيمة .

الشاهد : قوله : « لكاع » ؛ حيث جاء « لكاع » في غير النداء ، وقد خرج على أنه ضرورة ، أو هو منادى ، وحرف النداء محذوف كما أوضح الشارح ، وعليه فلا يجوز جاءتني « لكاع » مثلًا إلى على أن تجعل « لكاع » علمًا لأمرأة ، وفي البيت شاهد آخر ، وهو وصل « ما » المصدرية الظرفية بالفعل المضارع المثبت ، وهو قليل ، والأكثر أن توصل بالماضي أو المضارع المنفي بـ « لم » نحو : « لا أصحبك ما لم تضرب زيدًا » . المقاصد النحوية (٤٧٥/١) .

(٣) في المخطوط : « ثلاثي مجرد » ، والأفضل ما أثبت وفيه : « خرج » مكان : (دحرج) .

(٤) قال أبو حيان في الارتشاف (١٥١/٣) : (وأما « فَعَالِ » فنحو : يا فَساقِ ، ويا خَباثِ ، ويا فَجَارِ) ومذهب سيبويه والمبرد أنه ينقاس ذلك في (فُعَل وفَعالِ) وقال في موضع آخر (١٩٨/٣) : بعد أن عرض (فعال) التي للأمر : (وذهب المبرد إلى أنه لا ينقاس شيء من الثلاثي ولا غيره على وزن فَعالِ فلا تقول : « قَعادِ ولا ضَرَابِ » تريد اقعد ، واضرب) وقال ابن هشام : (والمبرد لا يقيس فيهما) . أوضح المسالك (٤٦/٤) .

ومن العلماء [١] من قال : الخلاف في كون « فعال » سماعيًا أو قياسيًا إنما هو في الذي بمعنى الأمر ، وأما الذي هو سب للمؤنث فمقيس اتفاقًا ، وفي الارتشاف لأبي حيان في باب ما لا ينصرف [٢] « قال بعضهم : لا يقاس فلا يقال : « قَباحِ » قياسًا على « فَساقِ » ولعل هذا الذي في الارتشاف يرجح الطريقة الأولى .

النوع الرابع : ما كان على وزن « فُعَل » بضم أوله وفتح ثانيه سبًا للمذكر ، نحو : « غُدَر ، وفُسَق » وليس بمقيس خلافًا لابن [٣] عصفور .

المنادى المضاف لياء المتكلم

مسألة : في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم إذا كان الاسم المنادى معتلًا غير مشبه للصحيح كـ « قاض وفتى » أو مثنى أو مجموعًا على حدّ المثنى ، فليس في ياء الإضافة إلا ثبوتها مفتوحة مثل : « يا قاضيَّ ، يا فتايَ [٤] يا زيدَيَّ ، ويا مسلِمِيَّ » إلا إن كان آخر المعتل ياء مشددة ، كقوله تعالى حكاية : ﴿ يَٰبُنَيَّ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ [لقمان : ١٧] [٥] فإن ياء الإضافة محذوفة يستغنى عنها بكسرة ما قبلها ، وقد جاء الفتح أيضًا وبه قرأ عاصم [٦] ووجهه : أن ياء الإضافة قلبت ألفًا ، ففتح ما قبلها ثم

---

(١) قال السيوطي في الهمع (١/١٧٨) : (وينقاس فعال في السب بلا خلاف ، وفي الأمر وفاقًا لسيبويه وخلافًا للمبرد) .

(٢) قال أبو حيان : (وقال بعضهم : لا يقاس عليه ، فلا يقال : يا قَباحِ قياسًا على يا فساق) . الارتشاف (١/٤٣٦) وقال في موضع آخر في الارتشاف (٣/٥١) : (ولا نعلم خلافًا في اقتياس فعال ، فتقول : يا لَآم ، يا نَجاسِ ، يا قَذارِ بمعنى : « لئيمة ، ونجسة ، وقذرة ») وعلى هذا فأبو حيان يقول بعدم وجود خلاف في قياس « فعال » سبًا للمؤنس غير قول البعض الذي ذكره .

(٣) شرح الجمل الكبير (٢/١٠٧) .

(٤) في الأصل : « يا فتى » .

(٥) و « بني » تصغير ابن ، وأصله « بَنَوٌ » ، وعند تصغيره تحذف ألف الوصل فترد اللام فتصير « بُنَيْوٌ » فتقلب الواو ياء ، لاجتماعها مع الياء ، والسابق منهما ساكن ، وتدغم الياء في الياء ، أقيل أصله الياء وعليه فلا قلب . حاشية الصبان (٣/١٥٦) وقد قرأ غير عاصم بالكسر مع تشديد الياء ، وقرأ عاصم بالفتح ، وفيه لغة ثالثة وهي إسكان الياء مخففة ، ووجهه أنه حذف ياء المتكلم ، ثم استثقلت الياء المشددة المكسورة فحذفت الياء الثانية التي هي لام الكلمة ، وأبقيت الأولى ، وهي ياء التصغير ساكنة ، وبهذه اللغة قرأ ابن كثير في قوله تعالى : ﴿ يَٰبُنَيَّ لَا تُشْرِكْ ﴾ [لقمان : ١٣] حاشية الصبان (٣/١٥٦) ، والإتحاف (٢/٣٦٢) ، والنشر في القراءات العشر (٢/٢٨٩) ، والبحر المحيط (٥/٢٢٧) ، (٧/١٨٢) .

(٦) **عاصم هو** : عاصم بن بهدلة أبي النَّجود أبي بكر الأسدي مولاهم الكافي ، شيخ الإقراء بالكوفة ، وأحد القراء السبعة ، من التابعين ، كان لا يبصر ، توفي سنة (١٢٧) ، وقيل (١٢٨) ، وقيل غير ذلك . غاية النهاية (١/٣٤٦ ، ٣٤٩) .

حذفت استغناء بالفتحة ، وقيل [1] : بل حذفت أولى الياءات ثم أدغمت الثانية في ياء الإضافة ، ففتحت لذلك ، إذ القاعدة في ياء الإضافة الفتح إذا أدغم فيها ما قبلها ، وإن كان وصفًا بمعنى الحال أو الاستقبال ، مثل : « يا ضارِبيَّ ، ويا مكرِميَّ » فلا حذف في ياء الإضافة ، بل تثبت إما ساكنة أو مفتوحة » والوجهان إما لغتان [2] أو السكون تخفيف .

فإن كان المنادى المضاف غير ما تقدم ، وغير « أب ، وأم » جاز فيه ست لغات :

الأولى : حذف الياء ، والاستغناء بالكسرة ، نحو قوله تعالى : ﴿ يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ ﴾ [الزمر : ١٦] .

الثانية : بقاء الياء ساكنة ، كقوله تعالى : ﴿ يَا عِبَادِيْ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ ﴾ [الزخرف : ٦٨] .

الثالثة : إثباتها مفتوحة ، كقوله تعالى : ﴿ قُلْ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا ﴾ [الزمر : ٥٦] [3] في قراءة بعض السبعة .

الرابعة : قلب الكسرة فتحة ، والياء ألفًا وبقاؤها ، كقوله تعالى حكاية : ﴿يَا حَسْرَتَا عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ ﴾ [الزمر : ٥٦] وأصله : « يا حسرتي » فعمل فيها ما تقدم .

الخامسة : حذف الألف ، والاستغناء عنها بالفتحة ، كقول الشاعر :

٤٠٣ - وَلَسْتُ بِرَاجِعٍ مَا فَاتَ مِنِّي ... بِلَهْفَ وَلَا بِلَيْتَ وَلَا لَوَانِّي [4]

---

(١) والياء الأولى هي ياء التصغير فحذفت ، وأدغمت ياء المتكلم في لام الكلمة ، وفتحت لام الإضافة ؛ لأن أصلها الفتح كما في يدي وعلى القول بأن أصلها السكون يوجه الفتح بأنه احتيج للتحريك ؛ لئلا يلتقي ساكنان والفتح أخف الحركات . حاشية الصبان (١٥٦/٣) .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك (٢٨١/٣) .

(٣) وقد قرأ نافع وابن كثير وابن عامر وعاصم وأبو جعفر بالفتح ، والباقون بالسكون . الإتحاف (٤٣٠/٢) ، والنشر (٣٦٤/٢) .

(٤) من الوافر . قائله مجهول . الإنصاف (٣٩٠/١) ، وأوضح المسالك (٣٧/٤) ، وخزانة الأدب (١٣١/١) ، والخصائص (٣٠ /١٣٥) ، وشرح الأشموني (٣٣٢/٢) ، ولسان العرب (٣٢١/٩) (لهف) ، والممتع في التصريف (٦٢٢/٢) .

اللغة : بلهف : من لَهِفَ يَلْهَف لَهَفًا : إذا تحسر . بليت : ولا بقولي ليت ، التي تفيد التمني . ولا لو أني : ولا بقولي لو أني فعلت ، أو لو أني تركت .

المعنى : الأمر الذي فات لا يعود بكلمة التلهف ، ولا بكلمة التمني ، ولا بكلمة لو . المقاصد النحوية (٢٤٨/٤ - ٢٤٩) .

الشاهد : قوله : « بِلَهْفَ » ؛ حيث حذفت الألف منه ، واكتفى بالفتحة عنها ، والأصل « لهفا » ، وهذه الألف منقلبة عن ياء المتكلم بعد قلب الكسرة التي قبلها فتحة ، والأصل : « يا لَهْفَى » فحذف حرف النداء ، ثم قلبت الكسرة فتحة ، فقلبت الياء ألفًا ، ثم حذفت ، واجتزئ عنها بالفتحة .

أي : بقولي : يا لَهْفَ .

السادسة : حذف الياء والاستغناء بنية الإضافة فيضم ما قبلها ، وهذه اللغة هي أقل اللغات الست ، ولا تكون إلا في ما كثر نداؤه مضافًا ، كقول بعضهم [1] : « يا أمُّ لا تفْعَلي » [٩٥/أ] وعليه قراءة من قرأ : ﴿ ربُّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِيٓ إِلَيْهِ ﴾ [يوسف : ٣٣] [2] أي : يَا رَبُّ وأما فصيحها فالأولى ثم الثانية وهلم جرًّا ، ولك في الكل زيادة هاء السكت وقفًا ، فإن كان المنادى المضاف « أبًا أو أمًّا » جازت فيه هذه الست لغات وأربع أخر : أولاها وثانيتها وثالثتها : التعويض عن ياء الإضافة تاء مكسورة أو مفتوحة أو مضمومة والأولى أكثرها ، ولذا قرأ بها السبعة في : ﴿ يَـٰٓأَبَتِ ﴾ [يوسف : ٤] [3] إلا ابن عامر فقرأه بالفتح ، وهو الأقيس : لكون التاء عوضًا عن ياء مفتوحة في إحدى اللغتين ، وأما الضم فضعيف لمنع بعض [4] الناس إياه ، وإن كان قد قرئ شذوذًا .

الرابعة : الجمع بين تاء وألف ، وهما معًا عوض عن الياء ، نحو : « يا أبتا ، ويا أمتا » ولا تختص هذه بالضرورة خلافًا لبعضهم [5] ، ولا يجوز الجمع بين التاء والياء ؛ لأنه

---

(١) حكاه يونس عن بعض العرب . شرح الكافية الشافية (١٣٢٣/٣) ، والأشموني بحاشية الصبان (١٥٦/٣) .

(٢) والقراءة لم أعثر عليها ، وقريء شاذًا ﴿ ربُّ ٱحْكُمْ ﴾ [الأنبياء : ١١٢] . أي : « ياربُّ » . إعراب القراءات الشواذ (١٢١/٢ ، ١٢٢) ، ومختصر شواذ ابن خالويه (٩٣) ، والمحتسب (٦٩/٢) ، والنشر (١٩٥/٢) ، والإتحاف (٢٦٨/٢) .

(٣) وقد قرأ ابن عامر من السبعة بفتح التاء والباقون بكسر التاء ، وقد قرأ مع ابن عامر بالفتح أبو جعفر من العشرة . الإتحاف (٢٣٧/٢) والنشر في القراءات العشر (٢٩٣/٢) ، والبحر المحيط (٢٨٠/٥)

(٤) أجازه الفراء وأبو جعفر النحاس ، ومنعه الزجاج . ارتشاف الضرب (١٣٧/٣) ، وقد قرئ به شذوذًا . الكشاف (٤٢٥/٢) جاء فيه : « قرئ بالحركات الثلاث ، أما من ضم فقد رأى اسمًا في آخره تاء تأنيث ، فأجراه مجرى الأسماء المؤنثة بالتاء ، فقال : « يا أبتُ »

(٥) كابن مالك حيث جعل الجمع بين التاء والألف المنقلبة عن الياء ضرورة معبرًا عن ذلك بالجمع بين التاء والياء مراعيًا أصل الألف ، قال : (فجعلوا التاء عوضًا من الياء ، ولذلك لم يجتمعا إلا في الضرورة) كقول الشاعر : [المتقارب] :

فَيَا أَبَتَـا لَا تَـزَلْ عِـنْـدَنَـا ... فَإِنَّا نَخَافُ بِأَنْ تُخْتَرَمْ [أي : تهلك]

ومثله [الطويل] :

أَيَـا أَبَـتَـا لَا زِلْـتَ فِيـنَـا فَـإِنَّمَـا ... لَنَا أَمَلٌ فِي الْعَيْشِ مَا دُمْتَ عَائِشَا .

شرح التسهيل (٤٠٦/٣ - ٤٠٧) ، وقد جعل ابن مالك هذه الألف هي الألف التي توصل بآخر

جمع بين العوض والمعوض عنه ، وأما في الضرورة [١] فجائز .

ويجوز إبدال هذه « التاء » في الوقف والخط « هاء » [٢] ، وهذا الإبدال دليل على أنها للتأنيث ، وقد جاء الإبدال وتركه في السبعة ، ولو استعملت « الأبَ والأمَّ » المضافين إلى ياء المتكلم في غير النداء لم تعوض عن الياء تاء ، فلا تقول : « جاء أبتُ ولا رأيت أمَّتَ » فلو كان المنادى مضافًا لمضاف للياء ، فالياء ثابتة لا غير ، وهل تفتح أو تسكن ؟ اللغتان المتقدمتان في أول المسألة ، نحو : « يا ابن أخي ، ويا ابن خالي » فأما « ابن عَمِّ ، وابن أُمِّ » ففيهما لغات خمس :

أولاها : ثبوت الياء ساكنة . **ثانيتها** : ثبوتها مفتوحة . **ثالثها** : حذفها والاستغناء بالكسرة ، وبها قرأ من السبعة الشامي والكوفي إلا حفصًا [٣] .

رابعها : قلب الكسرة فتحة ، والياء ألفًا وبقاؤها .

خامستها : حذف الألف والاستغناء بالفتحة وبهذه قرأ باقي السبعة [٤] وجازت هذه اللغة هنا عند ابن الحاجب [٥] وطائفة ، ولم تجز عندهم في المضاف لياء المتكلم في اللغة المشهورة ؛ لأن هذا لما ثقل بالتركيب ناسبه التخفيف بخلاف ذلك ، وقال

= المنادى إذا كان بعيدًا أو مستغاثًا به أو مندوبًا ، وليست بدلًا من ياء المتكلم . شرح الكافية لابن مالك (١٣٢٧/٣ - ١٣٢٨) ، ومن ذلك أيضًا قول الشاعر [الرجز] :

تَقُولُ بِنْتِي قَدْ أَنَى أَنَاكَ ... يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا

(١) كالبيت الثاني فقد روى :

أَيَا أَبَتِي لَا زِلْتَ فِينَا فَإِنَّمَا ... لَنَا أَمَلٌ فِي الْعَيْشِ مَا دُمْتَ عَائِشَا

شرح الأشموني بحاشية الصبان (١٥٨/٣) .

(٢) جمهور البصريين يبدلونها في الوقف ، وحجتهم أنها تشبه ياء صياقلة ، والفراء يقف عليها بالتاء ، وحجته أنها عوض من حرف لا يتغير وقفًا ، وقد قرأ أبو عمرو من البصريين بالتاء ، وكذلك نافع ، وقرأ ابن كثير وابن عامر بالهاء ، وكذلك قرأ أبو جعفر ويعقوب من العشرة بالهاء - أيضًا - ورسمت في المصحف بالتاء ، ويجوز رسمها بالهاء الإتحاف (١٣٩/٢) ، والنشر (٢٧٢/٢) ، والتبيان (٤٨/٢) ، وشرح التصريح (١٧٩/٢) .

(٣) الشامي هو : عبد الله بن عامر الشامي والكوفي يشمل حمزة والكسائي ، واستثنى الشارح من لفظ الكوفي حفصًا ، وهو أحد رواة عاصم الكوفي ، وقد قرأ ابن عامر وحمزة والكسائي من السبعة بكسر الميم وخلف وأبو بكر من العشرة ، وقرأ الباقون بالفتح . الإتحاف (٢٥٥/٢) ، والنشر (٢٧٢/٢) ، والبحر المحيط (٣٩٤/٤) . وقد سبقت ترجمة المذكورين (١٠٦ ، ١٢١ ، ١٣٣ ، ١٧٧) .

(٤) قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وحفص عن عاصم . السبعة (٢٩٥) ، والإتحاف (٦٤٦٣/٢) .

(٥) قال ابن الحاجب : (وقالوا : يا ابن أم ويا ابن عمر) ، وأجاز ذلك الرضي ، وعلل بما علل به الشارح . شرح الكافية للرضي (١٤٧/١ ، ١٤٨ ، ٢٩٣) .

بعض النحاة (١) : إن الفتح في « يا ابن أُمَّ ، ويا ابن عَمَّ » سببه التركيب المزجي ؛ لأن الياء قلبت ألفًا ، ثم قال : « ولا يكادون يثبتون الياء ولا الألف إلا في الضرورة » (٢) .

تابع المنادى

فَصْلٌ : في تابع المنادى .

اعلم أن تابع المنادى المبني على أربعة أقسام :

قسم يجب نصبه ، وقسم يجب رفعه ، وقسم يجوز رفعه ونصبه ، وقسم يعطي في حال تبعيته ما يعطاه لو كان منادى مستقلًا .

قسم يجب نصبه

فالأول : يكون نعتًا ، أو توكيدًا ، أو بيانًا ، وهو مضاف غير مصحوب بـ « أل » مثال النعت : « يا زيدُ صاحبَ عمرٍو » و « يا زيدُ بْنَ عمرٍو » ومثال التوكيد : « يا تميمُ كُلَّهم » ، ومثال البيان :

« يا عُمَرُ أبا حَفْصٍ » وإنما وجب نصب هذه المواضع ؛ لإضافتها لأن المنادى لو أضيف لكان نصبه واجبًا فكذلك تابعه .

قسم يجب رفعه

القسم الثاني : « أيٌّ ، وأيَّةٌ » مثل : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ ﴾ [الانفطار : ٦ ، والانشقاق : ٦] و ﴿ يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ﴾ [الفجر : ٢٧] ، فـ « يا » حرف نداء و « أي » منادى مبهم و « ها/ » للتنبيه و « الإنسان والنفس » نعتان لـ « أيٍّ وأيَّة » لما فيهما من الإبهام ، ومن الناس (٣) من أجاز نعت « أيٍّ وأيَّة » على المحل واستضعف بأنه بالحقيقة منادى ، وإن كان في الصورة تابعًا ، وإذا كان

(١) هو ابن هشام في أوضح المسالك (٤/٤٠) .

(٢) كقول الشاعر [الخفيف] :

يَا ابْنَ أُمِّي وَيَا شُقَيِّقَ نَفْسِي ... أَنْتَ خَلَّفْتَنِي لِدَهْرٍ شَدِيدِ

(٣) هو المازني . شرح التسهيل لابن مالك (٣/٤٠٠) ، وارتشاف الضرب (٣/١٢٧) ، وجعل الأخفش « أي » اسمًا موصولًا والمبدوء بأل بعدها خبرًا لمبتدأ محذوف ، والجملة صلة « أي » ، وحذف المبتدأ لمناسبة التخفيف للمنادى ، ولا سيما إذا زيد عليه كلمتان وهما « أي ، ها » . شرح الكافية للرضي (١/١٤٣) .

منادى حقيقة فحقه الضم لإفراده لكن التزموا رفعه تنبيهًا على الأصل .

ولا تنعت « أَيٌّ » إلا بما فيه « أل » كالمثالين وكالموصول في مثل : ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلذِّكۡرُ ﴾ [الحجر: ٦] ، ونزل منزلة المحلى بـ « أل » في وصفه لـ « أي » اسم الإشارة ، مثل : يَأَيُّهَذَا الإنسانُ » في أنه لا بد في هذه [١] كلها من « ها » التنبيه ، قال بعضهم [٢] : لأنها عوض عما [٣] كانت تستحقه « أي » في الأصل من الإضافة .

نداء اسم الإشارة

وإذا نودي اسم الإشارة وجب إتباعه بمصحوب « أل » موصولًا كان أو غيره مثل : « يا هذا الذي قام » و « يا هذا الإنسانُ » ثم إن كان هذا التابع هو المقصود بالنداء تعين رفعه ، وإن كان المقصود بالنداء ما قبله ، جاز رفع التابع ونصبه .

قسم يجوز رفعه ونصبه

القسم الثالث : ما كان نعتًا أو توكيدًا أو بيانًا من مفرد أو مضاف مقرون بـ « أل » ، فالمفرد مثل : « يا زيدُ الفاضلَ » بنصب « الفاضل » ورفعه ، و « يا تميمُ أجمعون ، وأجمعين » و « يا زيدُ بِشْرٌ وبِشْرًا » ، وأما الرفع فتبع للفظ المنادى ، وأما النصب فتبع لمحله ؛ لأنه مفعول حقيقة ، ومثال المضاف المقرون بـ « أل » : « يا زيدُ الحسنُ الوجه » بنصب « الحسن » ورفعه ، وإنما جاز نصب هذا المضاف دون ما تقدم من المضافات التابعة ؛ لأن هذا في قوة المفرد ؛ لكون الإضافة لفظية ، والمفرد يرفع وينصب كما علمت فكذلك هذا .

ومما يجوز رفعه ونصبه - أيضًا - المنسوق المقرون [بـ « أل »] [٤] مثل : « يا زيدُ والحارثُ ويا زيدُ والعباسُ » واختلف العلماء في أي الوجهين أرجح ؟

فذهب الخليل وسيبويه [٥] إلى أن الرفع أرجح [وذهب أبو عمرو ، وعيسى بن

---

(١) هذه التعبيرات أو النداءات ، و « ها » التنبيه مفتوحة الهاء وضمهما لغة بني مالك من بني أسد . ارتشاف الضرب (١٢٧/٣)

(٢) قال الرضي في شرح الكافية (١٤٢/١) : (وإبدال ها التنبيه من المضاف إليه ؛ لأنه لم يكن يخلو من مضاف إليه ، أو من تنوين قائم مقامه ، نحو : « أَيًّا مَّا تَدْعُو » وليس هذا موضع التنوين) .

(٣) في المخطوط : « عن ما » .

(٤) تكملة يقتضيها السياق .

(٥) والمازني . الكتاب (١٨٦/٢ - ١٨٧) ، والمقتضب (٢١٢/٤) ، وارتشاف الضرب (١٣٣/٣) ، وقد قرأ بالرفع في العشر روى الرفع عن روح « أحد رواه يعقوب البصري » أحد القراء العشرة . النشر في القراءات العشر (٣٤٩/٢) .

عمر إلى أن النصب أرجح] [1] وتمسكا في ذلك بقول تعالى : ﴿ يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ ﴾ [سبأ: ١٠] بنصب « الطير » في قراءة السبعة وهو استدلال واضح ، وأجاب الخليل وسيبويه عن هذا الاستدلال : بأنا لا نسلم أن « الطير » معطوف على « جبال » ولم لا يجوز أن يكون معطوفًا على « فضلًا » من قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ مِنَّا فَضْلًا ﴾ [سبأ: ١٠] ومع الاحتمال يسقط الاستدلال ، ولأبي العباس المبرد [2] مذهب ثالث فصّل فيه ، فقال : إن كانت الألف واللام للتعريف مثل ما في « الطير » فالمختار النصب وفاقًا للأخيرين [3] وإن كانت زائدة مثل ما في « العباس » فالمختار الرفع وفاقًا للأولين .

قسم يعطى في حال تبعيته ما يعطاه لو كان منادى مستقلًا

القسم الرابع : وهو ما يعطى في حال تبعيته حكم ما لو كان منادى مستقلًّا : « البدل ، والنسق » غير المقرون بـ « أل » سواء كانا مفردين أو مضافين ، مثال المفرد بدلًا : « يا زيدُ بِشْرُ » إن كان « بشر » هو المقصود بالنداء [٩٦/أ] ومثاله نسقًا : « يا زيدُ وَبِشْرُ » فيجب الضم في هذين ؛ لأن البدل على نية تكرار [العامل] [4] وحرف العطف كالنائب عنه فكأن العامل صرح به ، وهما مع التصريح بالعامل يجب ضمهما فكذلك هنا ، ومثال المضاف بدلًا : « يا زيدُ أبَا عَبْدِ الله » ونسقًا : « يا زيدُ وأَبَا عَبْدِ اللهِ » فيجب نصب التابع هنا بمثابة ما لو كان منادى مستقلًّا لما علمت آنفًا ، وحكم البدل والمنسوق المجرد من « أل » بعد المنادى المعرب كحكمهما بعد المنادى المبني [5]

---

(١) ويونس ، والجرمي . المقتضب (٢١٢/٤) . وأبو عمرو سبقت ترجمته وكذلك عيسى بن عمرو .

(٢) اختار المبرد في المقتضب النصب ، المقتضب (٢١٣/٤) ، وهذا التفصيل نسبه إليه ابن يعيش في شرح المفصل (٣/٢) ذاكرًا تعليل ذلك بأن الحارث وحارثًا علمان فلم تفد « أل » شيئًا ، أما في نحو الرجل فقد أفادت معنى ، وهو معاقبة الإضافة ، ولما كان الواجب في الإضافة النصب كان المختار والوجه مع الألف واللام التي بمنزلتها النصب أيضًا ، وكذلك نسبه إليه ابن هشام في أوضح المسالك (٣٦/٤) ، وابن الحاجب في اكافية ، والرضي في شرحها . شرح الكافية (١٣٦/١ ، ١٣٩) .

(٣) الأخيران هما : أبو عمرو بن العلاء ، وعيسى بن عمرو الثقفي ، والأولان هما الخليل وسيبويه .

(٤) تكملة يقتضيها السياق .

(٥) تقول : « يا أبا عبد الله بِشْرُ ، ويا عبد الله بِشْرُ ، ويا عبد الله أخا زيد ، ويا عبد الله وأخا زيد ، وقد جوز الكوفيون والمازني نحو : يا زيدُ وعمرًا ، بإجراء المنسوق العاري من « أل » مجرى المقرون بها في جواز الوجهين ، قال ابن مالك : « وما رواه غير بعيد من الصحة إذا لم تنو إعادة حرف النداء ؛ فإن المتكلم قد يقصد إيقاع نداء واحد على الاسمين ، كما يقصد تشريكهما في عامل واحد ، نحو : حسبت

وأما غيرهما من توابع المعرب ، فهو واجب النصب [١] .

الندبة

فَصْلٌ : وأما المندوب وهو المتفجع عليه مثل : « وَازَيْدَا » أو المتوجع منه ، مثل « وَارَأْسَا » فحكمه حكم المنادى ، فيبنى على الضم إن كان مفردًا ، وينصب إن كان مضافًا [٢] .

ولا يندب إلا المعرف فلا تندب النكرة [٣] ولا المبهمات إلا الموصول ، فيندب بصلته إن اشتهرت ، كقولك : « وَامَنْ حَفَرَ بِئْرَ زَمْزَمَاهْ [٤] » لأنه بمثابة : « وَاعَبْدَ الْـمُطَّلِبَاهْ » .

ما يحذف لأجل الندبة

والغالب أن يلحق المندوب ألف كما مثلنا ، فإن كان قبلها ألف أخرى [٥] حذفت الأولى للساكنين ، ولم يعكس ؛ لأن ذا الأصل ؛ أو لأنها لا معنى لها بخلاف الثانية ، وكذا يحذف لأجل ألف الندبة ما قبلها من تنوين في صلة أو غيرها ، مثال حذفه في الصلة : « وامن قتل مَرْحَبَا » [٦] ، ومثال حذفه من غير الصلة : « واعبدَ زَيْدَا » ويحذف

= زيدًا وعمرًا حاضرين » ، ويجوز عندي أن يعتبر في البدل حالان : حال يجعل فيها كمستقل وهو الكثير ، وكقولي فيما تقدم : يا غلامُ زيدُ ، وحال يعطى فيها الرفع والنصب لشبهه فيها بالتوكيد والنعت وعطف البيان وعطف النسق المقرون بـ « أل » في عدم الصحة لتقدير حرف نداء قبله ، نحو : « يا تَيْمُ الرجالُ والنساءُ » شرح التسهيل لابن مالك (٣/٤٢) ، وأؤيد نظرة ابن مالك هذه ؛ لأنه يجوز في الثواني مالا يجوز في الأوائل ، ورب شيء يجوز تبعًا ولا يجوز استقلالًا .

(١) نحو : « يا عبد الله الظريفَ ، ويا عبد الله أخا زيد » .

(٢) نحو : « وا أمير المؤمنين » .

(٣) فلا تقول في « رجل : وارجلاه ، ولا في أنت : واأنتاه . ولا في هذا : واهذاه ، ولا في : من ذهب : وامن ذهباه » وينوب اسم الجنس المضاف ، نحو : « واغلامَ زيدَاهْ » . شرح التسهيل لابن مالك (٣/٤١٤) .

(٤) في المخطوط : « زمزما » ، « واعبد المطلبا » .

(٥) نحو : « وامُوسَاه » ، والكوفيون يقلبون الألف ياء جوازًا ، فيقولون : وامُوسِيَاهْ . شرح التصريح (٢/١٨٣) .

(٦) على أن الصلة مشهورة ، وهذا مندوب عند الكوفيين ، وحذف التنوين هو مذهب البصريين ، وأجاز الكوفيون مع الحذف وجهين آخرين هما : بقاء التنوين مع فتحه ؛ فيقولون : (واغلام زيدناه ، والثاني كسر التنوين مع قلب الألف ياء ، فتقول : « واغلام زيدنيه » ببقاء التنوين وكسرة مع القلب ، وهو مذهب الفراء ، وبحذف التنوين ؛ لالتقاء الساكنين مع القلب للألف ، فيقال : « واغلام زيديه » . شرح التصريح (٢/١٨٣) ، والأشموني بحاشية الصبان (٣/١٦٩) .

- أيضًا - ما قبلها من ضمة أو كسرة [(١)] ويؤتى مكان كل منهما بفتحة ؛ إذ الألف لا تقع إلا بعدها ، فإن خيف اللبس باجتلاب الفتحة مكان كل منهما لم تأت بها ، وقلبت الألف واوًا بعد الضمة وياء بعد الكسرة فرارًا من اللبس ، فتقول إذا ندبت غلامًا مضافًا لضمير مذكر غائب : « وَاغُلامَهُو » ؛ إذ لو قلبت الضمة فتحة ، وأبقيت ، فقلت : « واغلامها » لتوهم أنك ندبت مضافًا لمؤنث ، وكذا لو ندبت مضافًا لضمير مؤنثة مخاطبة لقلت : « واغلامَكِي » ؛ إذ لو قلبت الكسرة فتحة ، وأبقيت الألف لتوهم أن المندوب مضاف لمذكر ، ولو كان قبل ألف الندبة سكون لأزلته وأتيت بالفتحة مكانه لأجلها إلا إن خيف اللبس فيؤتى بحركة تناسب المعنى المراد ، وتقلب الألف من جنس تلك الحركة فلو ندبت مضافًا لضمير جماعة ذكور مخاطبين أو غائبين ، لقلت : « واغلامَكُمُو » أو « واغلامَهُمُو » إذ لو أبقيت الألف وفتحتها قبلها ؛ لتوهم أن ذلك مثنى ، وعلى هذه الطريقة قس .

ولك إلحاق « هاء » ساكنة وقفًا تسمى « هاء » السكت في ذلك كله ، ومن هذا التقرير تلخص أن لك في المندوب ثلاثة أوجه :

أحدها : إثبات مدة و « هاء » في آخره ، مثل : « وازيداه » .

والثاني : إثبات مدة خاصة ، وقد مرت أمثلة كثيرة منه [(٢)] .

الثالث : ألا يؤتى في آخره بشيء ، مثل : « وازيدُ » في المفرد و [وا] [(٣)] غلامَ عَمْرٍو » في المضاف وهذا الوجه الأخير أقل الثلاثة استعمالاً .

واختلف العلماء هل يلحق ألف الندبة وصف المندوب كما تلحقه التاء - وهو مذهب يونس [(٤)] - أو لا وهو مذهب الخليل [(٥)] وصححه ابن الحاجب [(٦)] - ؟

---

(١) مثال حذف الكسرة : « واعَبْدَ المِلِكَاهْ » و « واحَذَامَاهْ » ، ومثال حذف الضمة ، و« وَازَيْدَاه » هذا مذهب أكثر البصريين ، وأجاز الكوفيون الإتباع ، نحو : « وارَقاشِيه ، وأَعبْدَ الملِكِيه ، واقامَ الرجلوه في من اسمه « قام الرجل » الأشموني بحاشية الصبان (١٧٠/٣) .

(٢) ومثل ذلك نحو : « وزَايْدَا » . (٣) تكملة يقتضيها السياق .

(٤) قال سيبويه : (وأما يونس فيُلحق الصفةَ الألفَ ، فيقول : وازيدُ الظريفاهْ ، واجمجمتيَّ الشَّـامِيَّتَيْنَـاهْ » . الكتاب (٢٢٦/٢) ، وانظر المقتضب (٢٧٥/٤) ، والجمجمة ههنا هي القدح من خشب ، وقد كان لرجل قدحان شاميان فضاعا فندبهما . حاشية الصبان (١٦٩/٣) . ونسب إلى الفراء وابن كيسان من الكوفيين - أيضًا - وعلى مذهبهم تقول - أيضًا - وازيد الظريفُوه ، ويجوز الظريفَاهْ كما ذكر سيبويه عن يونس ، ولا تلحق نعت « أيِّ » خلافًا لخلف الأحمر ، فلا يجوز : « يا أيُّها الطويلاهْ ، ولا يا أيها الرَّجُلَاه ، ولا المضاف إليه نعت . نحو : « يا سعدُ بنَ سَعْدَاهْ ، وقيل : يجوز إذا وصف العلم المندوب بابن مضاف إلى علم ، نحو : « يا زيدُ بنَ عُمَرَاهْ . الإنصاف (٣٦٤/١) ، وارتشاف الضرب (١٤٤/٣) .

(٥) قال سيبويه بعد أن ذكر رأي يونس : (وزعم الخليل رَحِمَهُ اللَّهُ أن هذا خطأ) الكتاب (٢٢٦/٢) .

(٦) قال ابن الحاجب : (وامتنع وازيد الطويلاه خلافًا ليونس) شرح الكافية للرضي (١٥٨/١) .

واستدل الخليل على مذهبه [٩٦/ب] بأنه كما لا يجوز [وَازَيْدُ أنتَ الفارسُ البَطَلَاهْ « لا يجوز »] (١) وازيد الطويلاه ، والجامع بينهما أن الطويل [والبطل] فيهما ليسا بمندوبين(٢) وأجاب يونس (٣) عن استدلال الخليل : بأن الوصف في الأول إنما لم تلحقه (٤) علامة الندبة ؛ لأنه ليس بمندوب ولا في حكمه ، بخلاف الوصف في الثاني ، فإنه وإن لم يكن مندوبًا لكنه في حكمه ومع قيام هذا الفرق يضمحل القياس ، وربما يقال من جانب الخليل : أن المندوب قد تم والصفة إنما جيء بها للتوضيح فليست من المندوب في شيء بخلاف المضاف إليه والصلة فإنهما كالجزء مما قبلهما لعدم جواز السكوت عنهما ، وأما الصفة (٥) فيجوز السكوت عنها ، كما مر في باب النعت ، ولكون المضاف إليه والصلة كالجزء اتفق (٦) على إلحاق علامة الندبة لهما .

ندبة المضاف لياء المتكلم

وإذا ندبت المضاف إلى ياء المتكلم مثل : « وَاعَبْدِي » جاز على لغة من يسكن الياء أن تحذف لأجل الندبة ، فيقال : « واعَبْدَا » وإن ثبتت مفتوحة ؛ إذ لا محذور ، فيقال : « واعبديَا » فإن ندبت على غير هذه اللغة فتحت لأجل ألف الندبة ما كان مكسورًا أو مفتوحًا ، وحذفت الألف التي كانت قبل (٧) فلو ندبت مضافًا للياء ، مثل : « واغلامَ غُلامِي » لم تحذف الياء (٨) لأجل الألف ، بل إن كانت مفتوحة فلا إشكال وإلا فتحت لأجلها .

---

(١) تكملة يقتضيها السياق .

(٢) وعبارة سيبويه عن الخليل : (وزعم الخليل رحمه الله أنه منعه من أن يقول : الظريفاهْ أن الظريف ليس بمنادى ، ولو جاز ذا لقلت : وازيدُ أنت الفارسُ البطَلَاهْ ؛ لأن هذا غير منادى ، كما أن ذلك غير نداء) . الكتاب (٢/٢٢٥) .

(٣) وهي حجة الكوفيين أيضًا فالصفة والموصوف : بمنزلة المضاف والمضاف إليه ، فكما تلحق علامة الندب المضاف إليه في نحو : « واعَبْدَ زيدَاهْ ، واغلَام عمراه » كذا تلحق علامة الندبة الصفة . الإنصاف (١/٣٦٤ - ٣٦٥) .

(٤) في المخطوط : تلحفه .

(٥) قال سيبويه : (ألا ترى أنك لو قلت : عبدًا أو أميرًا ، وأنت تريد الإضافة لم يجز لك ، ولو قلت : هذا زيد كنت في الصفة بالخيار إن شئت وصفت وإن شئت لم تصف ، ولست في المضاف إليه بالخيار ؛ لأنه من تمام الاسم) . الكتاب (٢/٢٢٦) .

(٦) في المخطوط : « اتفقا » .

(٧) فتقول على لغة من قال : يا عبدِ ، ويا عبدُ ، ويا عبدًا ، ويا عبدِيْ ، واعبدًا . أوضح المسالك (٤/٥٤) .

(٨) لأن المضاف إليها غير منادى . أوضح المسالك (٤/٥٤) .

باب الترخيم

فَصْلٌ : في الترخيم وهو لغة : الترقيق ، نحو : لفلان صوت رخيم ، أي : رقيق .

وأما في الاصطلاح : فهو حذف آخر المنادى تخفيفًا ، وليس بلازم بل جائز ولا يرخم المندوب ، ولا المستغاث ، ولا النكرة غير المقصودة ؛ لأن المقصود فيهن إطالة الصوت ، والحذف مناف لذلك ، وكذا لا يرخم المركب تركيب إضافة ؛ لأن الترخيم إما من المضاف أو من المضاف إليه وكلاهما ممنوع ، أما في الأول فللزوم الحذف من الوسط وهو خلاف سنة الترخيم ، وأما في الثاني فلأنه ليس بمنادى . والترخيم لا يكون إلا في المنادى إلا فيما ستعرف ، وعن الكوفيين [١] ترخيم المضاف إليه بحذف عجزه ، كقول الشاعر :

٤٠٤ - أَبَا عُرْوَ لَا تَبْعَدْ فَكُلُّ ابْنِ حُرَّةٍ سَيَدْعُوهُ دَاعِي مِيتَةٍ فَيُجِيبُ [٢]

ولا يرخم المركب تركيب إسناد ، نحو : « تَأَبَّطَ شَرًّا » نص عليه سيبويه [٣] في باب الترخيم وجزم [به] [٤] ابن الحاجب [٥] والأكثرون ، وقال ابن مالك [٦] في أول

---

(١) ارتشاف الضرب (١٢٥/٣) .

(٢) من الطويل . قائله مجهول . الإنصاف (٣٤٨/١) ، وأوضح المسالك (٥٦/٤) ، وخزانة الأدب (٣٣٦/٢ - ٣٣٧) ، وشرح التصريح (١٨٤/٢) ، وشرح المفصل (٢٠/٢) ، والمقاصد النحوية (٢٨٧/٤) .

اللغة :لا تبعد : من البعد ، وهو الهلاك . ميتة : الموت . المقاصد النحوية (٤/ ٢٨٧) .

المعنى : أبا عرو : لا تنس أسلافك ويهلك اتعاظك ، فكل امرئ لا بد ، وأن يلقاه الموت .

الشاهد : قوله : « أبا عرو » ؛ حيث رخم المضاف إليه « عرو » ، والأصل : « يا أبا عروة » ، حذف حرف النداء ، ورخم المضاف إليه بحذف عجزه ، وهذا على مذهب الكوفيين ، ومنعه البصريون ؛ لأنه ليس هو المنادي . وخرجوا ذلك على الضرورة ، ومثله ما أنشد سيبويه من قول زهير [الطويل] :

خُذُوا حَظَّكُمْ يَا آلَ عِكْرِمَ وَاذْكُرُوا أَوَاصِرَنَا وَالرَّحْمُ بِالغَيْبِ تُذْكَرُ

الكتاب (٢٧١/٢) ، والمقاصد النحوية (٢٨٧/٤ - ٢٨٨) .

(٣) قال : « واعلم أن الحكاية لا ترخم ؛ لأنك تريد أن ترخم غير منادى ، وليس مما يغيره النداء ، وذلك نحو : تأبَّطَ شرًّا ، وَبَرَقَ نَحْرُهُ ، وما أشبه ذلك » الكتاب (٢٦٩/٢) .

(٤) تكملة يقتضيها السياق .

(٥) قال ابن الحاجب : (وشرطه أن لا يكون مضافًا ولا مستغاثًا ولا جملة) شرح الكافية للرضي (١٤٩/١) .

(٦) حيث قال : (وأكثر النحويين يمنعون ترخيمه ؛ لأن سيبويه منع ترخيمه في باب الترخيم ، ونص في باب النسب على أن من العرب من يرخمه ، فيقول في تأَبَّطَ شَرًّا : يا تأَبَّطُ ، ورتب على ترخيمه النسب إليه) شرح التسهيل لابن مالك (٤٢٢/٣) ، وقال في الخلاصة (٥٢) : (... وقَلّ : تَرْخِيمُ جملةٍ وذَا عَمْرُو نَقَلْ) . و« عمرو » هو اسم سيبويه .

كلامه بمثل ما قال ابن الحاجب ، ثم حكى سيبويه [١] - قال في بعض النسب : « تقول إذا نسبت إلى « تَأَبَّطَ شرًا » : « تَأَبَّطِيٌّ » لأن من العرب من يقول : « يا تَأَبَّطُ » ونازع ابن مالك في هذا الفهم أبو حيان [٢] .

ترخيم المنادى المختوم بالهاء

ثم المنادى إما أن يختم بـ « هاء » التأنيث أو لا .

فإن ختم بـ « الهاء » رخم مطلقًا ، أعني : كان ثلاثيًا كـ « هند ، وطلحة » أو غيره كـ « فاطمة » [٣] في قول الشاعر :

٤٠٥ - أَفَاطِمَ مَهْلًا بَعْضَ هَذَا التَّدَلُّلِ ... وَإِنْ كُنْتِ قَدْ أَزْمَعْتِ صَرْمِي فَأَجْمِلِي [٤]

(١) نص سيبويه هو : (فإذا أضفت إلى الحكاية حذفت وتركت الصدر بمنزلة عَبْدِ القَيْسِ وخمسةَ عشرَ ، حيث لزمه كما لزمها ، وذلك قولك في : تأبَّطَ شرًا تَأَبَّطِيٌّ ، ويدلك على ذلك أن من العرب من يفرد ، فيقول : يا تأبَّط أقبلْ فيجعل الأول مفردًا ، فكذلك تفرده في الإضافة) الكتاب (٣/٣٧٧) .

(٢) قال أبو حيان : « وزعم ابن مالك أن سيبويه أجاز ترخيم الجملة ، وكرر ذلك في تصانيفه ، وهو غلط منه ، وسوء فهم على سيبويه) . ارتشاف الضرب (٣/١٥٤) ، وأؤيد ما قاله الشيخ خالد في شرح التصريح (٢/١٨٥) ونصه : (وإذا كان للمجتهد في مسألة واحدة نصَّان متعارضان في بابين فالعمل على المذكور في بابه ؛ لأنه بصدد تحقيقه وإيضاحه بخلاف ما يذكر في غير بابه ، فإنه لم يعتن به كاعتنائه بالأول لكونه ذكره استطرادًا هذا إذا لم يثبت أنه رجع عن أحدهما ، ولم يكن هنالك تاريخ) .

(٣) في المخطوط : « كان ثلاثيًا كطلحة » ، أو غيره كـ « هند ، وفاطمة »

(٤) من الطويل . قائله امرؤ القيس . ديوانه (١٢) . أوضح المسالك (٤/٦٧) ، وخزانة الأدب (١١/٢٢٢) ، والدرر (١/١٤٧) ، وشرح الأشموني (٢/٤٦٧) ، وشرح شواهد المغني للسيوطي (١/ ٢٠) ، ومغني اللبيب (١/١٣) ، وهمع الهوامع (١/١٧٢) .

اللغة : أفاطم : منادى مرخم على لغة الانتظار ، وهي فاطمة بنت العبيد بن ثعلبة العذرية . مهلًا : مصدر أمهل محذوف الزوائد . بعض في المخطوط : « بعد » التدلل : من الدَّل وهو أن تُرى المرأة الرجل جراءة عليه وتشكل كأنها تخالفه وليس بها خلاف ، وقيل : حسن الهيئة وحسن الحديث ، وفي المخطوط : « التذلل » : ويروى : « أفاطم أبقى بعض هذا التدلل » وهو على التفسير الثاني . أزعمت : الإزماع : الإجماع على الشيء وتصميم العزم عليه ، قال الكسائي : (يقال : أزمعت الأمر ، ولا يقال : أزمعت عليه) . وأجاز الأصمعي الوجهين . صرمي : يروى : هجري ، وقتلي ، وصُرمي ، وفي المخطوط : « ضري » . والصَّرم : مصدر صرم الشيء قطعه ، وبضم الصاد اسم للقطعية . فأجملي : من الإجمال ، وهو الإحسان . شرح السبع الطوال للأنباري (٤٤) ، وشرح شواهد المغني للسيوطي (١/٢٠) ، واللسان « دلل » .

المعنى : اتركي يا فاطمة هذا التمنع ، وإن كنت قد أجمعت على قطيعتي فأجملي أي أحسني . أو ابقي هذا التدلل وهو حسن الحديث . أو لكي هذا التمنع بعد تذللي لك بالمحبة ، وإن كنت قد عزمت على قطيعتي فأحسني في حديثك .

الشاهد : قوله : « أفاطمَ » ؛ حيث رخم المنادى على لغة من ينتظر ، ولم تغير الفتحة ، لئلا يلتبس بالمنادى المذكر الذي لا ترخيم فيه ، وهي لا تغير إلا في موضع لا يلتبس فيه . المقاصد النحوية (٤/٢٩٠) .

وسواء كان علمًا كما مثلنا ، أو غير علم [وهو] [1] لمعين كقول الشاعر :

٤٠٦ - جَارِيَ لَا تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي [٩٦/ب] سَيْرِي وَإِشْفَاقِي عَلَى بَعِيرِي [2]

ترخيم المنادى غير المختوم بالهاء

وأما إن لم يختم بـ « الهاء » فيشترط في ترخيمه أن يكون علمًا زائدًا على ثلاثة أحرف ، مثل : « جعفر » فإن كان ثلاثة ففيه ثلاثة أقوال :

المحذوف للترخيم

إجازة الترخيم [3] ومنعه والفرق بين متحرك الوسط كـ « حَكَم » فيجوز ، وساكنه فلا .

والمحذوف للترخيم إما حرف واحد ، وهو الغالب كقراءة بعضهم : ﴿ يَامَالِ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾ [الزخرف: ٧٧] [4] أي : « يا مالك » وإما كلمة ، وذلك في كل مركب تركيبًا مزجيًّا نحو : « مَعْدِيكَرِبِ » فتقول فيه إذا رخمته : « يا مَعْدِي » وإما

(١) في المخطوط : « بل لمعين » .

(٢) من الرجز . قائله العجاج . ديوانه (٣٣٢/١) . أوضح المسالك (٥٨/٤) ، وخزانة الأدب (١٢٥/٢) ، وشرح الأشموني (٤٦٨/٢) ، وشرح المفصل (١٦/٢ ، ٢٠) ، والكتاب (٢٣١/٢ ، ٢٤١) ، ولسان العرب (٥٤٨/٤) « عذر » ،والمقاصد النحوية (٢٧٧/٤) ، والمقتضب (٢٦٠/٤) .

اللغة : جاري : يا جارية . عذيري : العذير ، الأمر الذي يحاوله الإنسان مما يعذر عليه إذا فعله ، ويجمع على « عُذُر » وسيري : بدل من عذيري ، والواو للعطف ، أو بمعنى مع .

المعنى : يا جارية لا تستنكري ما أحاوله معذورًا أنا فيه . المقاصد النحوية (٢٧٨/٤ - ٢٧٩) .

الشاهد : قوله : « جاريَ » ؛ حيث حذف حرف النداء ، ورخم بحذف تاء التأنيث ، وهو جائز ترخيمه مطلقًا ؛ لأنه مختوم بالتاء .

(٣) الإجازة مذهب الكوفيين والأخفش ، وعلتهم في المحرك الوسط أن الحركة نابت عن الحرف الرابع فكأنه أربعة كما منع « سَقَر » الصرف وأجري مجرى « زينب » لأنه محرك الوسط ، وأما علتهم في ساكن الوسط ، فإنهم قاسوه على « يد » في غير الترخيم ، فقد حذف الثالث منها ، والأصل : « يَدْيٌ » مع سكون وسطها ، والمنع مذهب الجمهور . وعلة المنع أن حذف الثالث إجحاف بالبنية ، والتفصيل مذهب الفراء ، فأجاز في نحو « حَكَم » ومنعه في نحو : « زيد ، وعمرو » ، وعلة المنع ، أنه إن حذف الثالث بقي على حرفين ، ثانيهما ساكن فأشبه الأدوات ، نحو: « من ، وعن » . ارتشاف الضرب (١٥٥/٣) ، والشرح الكبير لابن عصفور (١١٣/٢ - ١١٤) ، وشرح التصريح (١٨٥/٢) .

(٤) وهي قراءة علي بن أبي طالب ، وابن مسعود ﷺ ويحيى والأعمش « يا مَالِ » على لغة من ينتظر ، وقرأ أبو السرار الغنوي « يا مَالُ » بالبناء على الضم جُعِل اسمًا على حياله . المحتسب (٢٥٧/٢) والبحر المحيط (٢٧/٨ - ٢٨) ، والكشاف (٢٥٧/٤) .

حرف وكلمة ، ومثاله : « اثنا عشر » علمًا ، فتقول في ترخيمه : « يا اثْنَ » لتنزيل « عشر » منزلة النون فتكون هي والألف قبلها [كـ] [١] زيادتي « مَرْوان » وستعلم حذفهما فكذا هنا ، وقد يكون المحذوف للترخيم حرفين [٢] وذلك فيما قبل آخره مدة زائدة مسبوقة بثلاثة أحرف فصاعدًا ، مثل : « مَرْوان ، ومنصور ، وأسماء » ، فتقول في ترخيمها : « يا مَرْوَ ويا مَنْصُ ويا أَسْمَ » قال الشاعر :

٤٠٧ - يا مَرْوَ إِنَّ مَطِيَّتِي مَحْبُوسَةٌ ... تَرْجُو الْحِبَاءَ وَرَبُّهَا لَمْ يَيْأَسِ [٣]

وقال آخر :

٤٠٨ - يا أَسْمُ صَبْرًا عَلَى مَا كَانَ مِنْ حَدَثٍ ... إِنَّ الْحَوَادِثَ مَلْقِيٌّ وَمُنْتَظَرُ [٤]

فلا يحذف حرفان من نحو : « شَمْأَل [٥] وهَبَيَّخ [٦] بالباء الموحدة ، وقَنَوَّر [٧] أعلامًا لعدم المدة ، ولا من نحو : « مُختار ومُنقاد [٨] » علمين لأصالة المدة ولا من

---

(١) تكملة يقتضيها السياق . (٢) في المخطوط : « حرفان » .

(٣) من الكامل ، قائله الفرزدق . ديوانه (٣٨٤/١) . أوضح المسالك (٦٢/٤) ، وخزانة الأدب (٦/ ٣٤٧) ، وشرح الأشموني (٢/ ٤٧٢) ، وشرح المفصل (٢٢/٢) ، والكتاب (٢٥٧/٢) .
اللغة : يا مرو : يامروان ، وكان مروان قد كتب صحيفة إلى أحد عماله بضرب الفرزدق وحسبه ، فندم مروان على ذلك فكتب إلى الفرزدق فمزق الفرزدق الصحيفة وقال ذلك . الحباء العطاء . ربها : أي صاحبها . وفي المخطوط : « وزمامها » ولم ييئس » .. المقاصد النحوية (٢٩٣/٤ - ٢٩٤) .
المعنى : إن مطيتي ممنوعة من العود إلى منازل صاحبها ترجو عطاءك ، وصاحبها لم ييأس من نوالك .
الشاهد : قوله : « يا مَرْوَ » ؛ حيث رخم ، والأصل : « يا مَرْوَان » فحذفت الألف والنون الزائدتين للترخيم ، وبقى الاسم على ثلاثة أحرف .

(٤) من البسيط للبيد بن ربيعة في ملحق ديوانه (٣٨٤/١) ، ولأبي زبيد الطائي في ملحق ديوانه (١٥١) . أوضح المسالك (٦٣/٤) ، وشرح الأشموني (٤٧٢/٢) ، والكتاب (٢٥٨/٢) ، والمقاصد النحوية (١٨٦/٢) .
اللغة : من حدث : الحدث هو النائب من نوائب الدهر ، والجمع أحداث ، والحوادث النوائب ، والمفرد : حادثة ، مَلْقِيٌّ : اسم مفعول من « لقي » أي : منها ما نزل وحل ، ومنها ما هو منتظر ، أي : مرتقب .
المعنى : يا أسماء اصبري صبرًا على الحدث النازل ، فالحوادث على الإنسان مترادفة ، والآفات متعاقبة منها ما نزل وحل ، ومنها ما ينتظر أن يحل . المقاصد النحوية (٢٨٨/٤ - ٢٨٩) .
الشاهد : قوله : « يا أَسْمَ » ؛ حيث رخم بحذف الألف والهمزة ، والأصل : « يا أسماء » .

(٥) الشَّمْأَل : الريح التي تهب من الشمال . اللسان « شمأل » (٢٠٠/٧)

(٦) الهبيَّخ : الغلام الممتليء ، والرجل الذي لا خير فيه ، والنهر العظيم . اللسان « هبيخ » (١٤/١٥) .

(٧) القَنَوَّر : الشديد الضخم الرأس من كل شيء والسيىء الخلق . اللسان « قنور » (١١) .

(٨) وأجاز الأخفش والجرمي أن يرخم بحذف آخره وحرف المد ؛ فيقال : « يا مُنْقَ » ارتشاف الضرب (١٥٦/٣) .

نحو : « ثمود ، وعاد ، وسعيد » لأنها لم تسبق بثلاثة ، وقد خالف في هذا بعضهم [١] فأجاز حذف الحرفين واختلف [٢] النحاة في المدة المحذوفة مع ما بعدها هل يشترط أن يكون قبلها حركة تجانسها أو لا ؟

فإن قيل باشتراط ذلك لم يحذف حرفان من نحو : « فِرْعَوْنَ وغُرْنَيْق » [٣] علمًا بل الأخير فقط ، وإن قيل بعدم الاشتراط حذف الحرفان ، ثم للعرب بعد الحذف لغتان :

للعرب لغتان في الترخيم

إحداهما : تسمى لغة الانتظار ، والأخرى : تسمى لغة عدم الانتظار [٤] ومعنى الانتظار : أن يصير المحذوف كأنه لم يحذف ، فيعامل ما قبله بما كان يستحق قبل الحذف ، ومعنى عدم الانتظار : أن يصير المحذوف كأنه لم يكن فيصير ما قبله كأنه آخر الكلمة وضعًا ، فيقال على لغة الانتظار في « حَارِث ، وجَعْفَر ، وهِرَقْلَ ، وكَرَوان ، [٥] وعِلَاوة [٦] ، وثمود » : « يا حارِ - بالكسر ، ويا جعفَ - بالفتح ، ويا هِرَقْ - بالسكون - ويا كَرَو - ، ويا عِلَاوَ - بفتح الواو فيهما ، ويا ثَمُو - بسكونها » وعلى لغة عدم الانتظار : « يا حارُ ، ويا جَعْفُ ويا هِرَقُ - بضم أواخرها ويا كَرَا - بقلب الواو ألفًا ، لأن الواو إذا تحركت وانفتح ما قبلها ولم يكن بعدها ساكن قلبت ألفًا ، وتقول : « يا عِلَاء » بقلب الواو ألفًا ؛ ثم قلب الألف همزة ؛ لأن

---

(١) هو الفراء ؛ حيث نقل ابن مالك عنه أنه يجيز أن يقال في نحو : « ثمود ، وسعيد ، وعماد : يا عِمَ ، يا سَعِ ، يا ثَمُ » وقيل : إنه يحذف الحرفين في نحو : ثمود ؛ لئلا يلزم بقاء الاسم المعرب في آخره واو قبلها ضمة ، ورد بأنه يلوم بقاء الاسم المعرب على حرفين ، وذلك خلاف القياس ، وأن الواو محكوم لها بحكم الحشو ، وقد ذكر ابن كيسان أن من النحويين من يحذف الحرفين . شرح التسهيل لابن مالك (٤٢٣/٣) ، وارتشاف الضرب (١٥٦/٣) ، وشرح التصريح (١٨٧/٢) .

(٢) قيل : يحذف آخره فقط ، وذهب الفراء والجرمي إلى أنه يحذف منه الأخير وحرف المد ، فلا يشترطان المجانسة للحذف ، فيقولون في : فرعون ، وغُرنَيق : يا فِرْعَ ، ويا غُرْنَ . شرح التسهيل لابن مالك (٤٢٣/٣) ، وارتشاف الضرب (١٥٦/٣) .

(٣) الغُرْنَيْق : الذكور من طير الماء ، والجمع : غرانيق ، وبها سميت الأصنام ؛ لزعمهم أنها تشفع لهم عند الله ، كالطيور التي تعلو وترتفع في السماء . اللسان « غرنق » .

(٤) ويقال : لغة يا حارِ ، ولغة : يا حارُ . ارتشاف الضرب (١٥٧/٣) .

(٥) طائر طويل الرجلين ، حسن الصوت ، لا ينام بالليل . اللسان « كرا » .

(٦) العِلاوة : رأس الإنسان ما دامت في عنقه ، وما عليت به على البعير بعد تمام الوِقْر ، وعلاوة كل شيء ما زاد عليه وجمع عَلَاوى ، اللسان « علا » .

الواو المتطرفة إذا وقعت بعد ألف زائدة قاعدتها أن تقلب همزة ، وتقول في الأخير : « يا ثَمِي » بقلب الضمة كسرة ، والواو ياء ؛ إذ ليس للعرب اسم متمكن آخره واو لازمة قبلها ضمة ، ولذلك إذا جمعت « دَلْوًا » قلت في جمعه : « هذه أَدْلٍ » بالقلب ثم تحذف الياء للتنوين كغيره من المنقوصات المنونة ؛ إذ لو قلت : « أَدْلُوٌ » [1] لخالفت قاعدتهم ، وعلى هذه الطريقة سِر . وعلى لغة الانتظار أكثر العرب [2] .

وإذا رخمت ما فيه تاء التأنيث فلا يرخم [٩٧/أ] إلا على الأولى فلو رخمت « مَسلمة ، وحارثة » لمعينين لقلت : « يا مُسْلِمَ ، ويا حَارِثَ » بفتح الآخر ؛ لئلا يلتبس بنداء مذكر لا ترخيم فيه ، فلو لم يكن لَبْس بأن لا تكون التاء فارقة رخم على اللغتين ؛ فلذا يجوز في « هُمَزَة [3] ومَسْلَمة [4] » مرخمين ضم الآخر وفتحه .

ولا يستتبع حذف « هاء » التأنيث في الترخيم حذف ما قبلها ، والغالب أن ينادى ما فيه تاء التأنيث مرخمًا ، ويشارك في هذه الغلبة « مالك ، وحارث ، وعامر » وإذا أردت ترخيم « طَيْلِسان [5] - بكسر اللام - عَلَمًا لشيء قلت : « يا طَيْلِسَ » بالفتح على الأولى لا بالضم على الثانية ؛ إذ ليس في كلامهم « فَيْعِل » صحيح العين إلا ما ندر من قولهم : « صَيْقِل » اسم لامرأة ونحوه ما قرئ شاذًا (بِعَذَابٍ بَيْئِسٍ) [الأعراف : ١٦٥] [6] وأما لو رخمته على لغة من فتح اللام ؛ لجرت فيه اللغتان ؛ إذ هو على لغة عدم الانتظار ، مثل : « صَيْقَل [7] » صفة و « ضَيْغَم » [8] ومثله قراءة شُعبة عن عاصم « بِعَذَابٍ بَيْئَسٍ » [9] .

ولا يرخم « حُبْلَيَات » علمًا لشخص إلا على الأولى ، فتقول : « يا حُبْلَى » ؛ إذ

---

(١) وهي على اللغة الأولى بعدها ساكن ؛ لانتظار ما بعد الواو ، وما يلي الواو هو الألف .

(٢) ارتشاف الضرب (١٥٧/٣) .

(٣) الهُمَزَة : الذي يهمز أخاه في قفاه من خلفه ، وهو العيَّاب في الغيب فهو همَّاز ، واللُّمَز في الاستقبال أي : العيَّاب في الحضرة فهو لمَّاز ، ويستوي فيه المذكر والمؤنث ، يقال : رجل همزةٌ لمزةٌ ، وامرأة همزة لمزة . اللسان « همز » .

(٤) علم رجل .

(٥) الطَّيْلسان : ضرب من الأكيسة ، وقال الأزهري : (ولم أسمع « فيعلان » بكسر العين - إنما يكون مضمومًا ، ولكن لما صارت الضمة والكسرة أختين ، واشتركتا في مواضع كثيرة دخلت الكسرة موضع الضمة) اللسان « طسل » (١٨٢/٨) .

(٦) والقراءة عن ابن عباس ﷺ وعاصم بخلاف . المحتسب (٢٦٥/١) .

(٧) الصَّيْقَل : « شحَّاذ السيوف وجلاؤها ، والجمع : صياقل ، وصياقلة : اللسان « صقل » (٦٨/٨) .

(٨) الضيغم : الأسد ، والذي يعض . والواسع الشدق . اللسان « ضغم » (٦٨/٨)

(٩) عن عاصم أيضًا ، مختصر شواذ بن خالويه (٤٧) .

لو رخمته على الثانية ، لقلت : « يا حُبْلَى » بقلب الياء ألفًا ، وهي هنا لا تكون إلا للتأنيث ، ولا تكون ألف التأنيث مبدلة عن شيء كذا قيل ، ولِمَ لا يقال : إن هذه الياء ليست بأصلية ، وإنما أبدلت من ألف التأنيث في التثنية والجمع ، لأن قاعدتهم ذلك فيجوز الترخيم على لغة من لا ينتظر برد الياء إلى أصلها ؛ لزوال ما كان يعارضها وقولهم : ألف التأنيث لا تكون منقلبة معناه : فيما لم يرد إلى أصله .

فَصْلٌ : ويجوز أن يقع الترخيم في غير النداء لكن بشروط ثلاثة :

أحدها : أن يكون في ضرورة الشعر .

ثانيها : أن تكون الكلمة صالحة ؛ لأن تنادى .

ثالثها : أن تكون إما مختومة بتاء التأنيث أو زائدة على الثلاثة ، ومما استوفى الشروط قول الشاعر :

٤٠٩ - لَنِعْمَ الْفَتَى تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ طَرِيفُ بْنُ مَالِ لَيْلَةَ الْجُوعِ وَالْخَصَرْ [1]

أراد : ابن مالك .

فحذف الكاف وأتى به منونًا على لغة من لا ينتظر ، وهذا قدر متفق عليه .

وأما ترخيم ما استوفى الشروط على لغة من ينتظر ، فمنع منه المبرد [2] ؛ لعدم ورود السماع به عنده - يلوح ذلك من كلامه - وأجازه [3] سيبويه ، وأنشد عليه :

٤١٠ - أَلَا أَضْحَتْ حِبَالُكُمُ رِمَامَا وَأَضْحَتْ مِنْكَ شَاسِعةً أُمَامَا [4]

---

(١) من الطويل . قائله امرؤ القيس . ديوانه (١٤٢) . أوضح المسالك (٤/٦٩) ، وشرح أبيات للسيرافي (١/٤٥١) ، وشرح الأشموني (٢/٤٧٧) ، والكتاب (٢/٢٥٤) ، والهمع (١/١٨١) .
اللغة : تعشو : تسير في العشاء ، وهو الظلام . والخَصَر : شدة البرد . المقاصد النحوية (٤/٢٨٠ - ٢٨١) .
المعنى : نعم الرجل الكريم طريف إذا سرت إلى ضوء ناره في ليلة الجوع وشدة البرد
الشاهد : قوله : « طريفُ بنُ مالِ » ؛ حيث رخم « مالك » في غير النداء للضرورة .

(٢) قال ابن مالك : (وزعم المبرد أن الرواية : وما عهد كعهدك يا أماما * ؛ لأنه لا يجيز الترخيم الضروري إلا على الوجه الأول » . شرح التسهيل لابن مالك (٣/٤٣٠) .

(٣) الكتاب (٢/٢٦٩ - ٢٧٠) .

(٤) من الوافر، لجرير في ديوانه (٢٢١) ، ورواية الديوان :

أَصْبَحَ حَبْلُ وَصْلِكُمُ رِمَامَا وَمَا عَهْدٌ كَعَهْدِكِ يَا أُمَامَا

الإنصاف (١/٣٥٣) ، وأوضح المسالك (٤/٧٠) ، وخزانة الأدب (٢/٣٦٥) ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي (١/٥٩٤) ، والكتاب (٢/٢٧٠) .
اللغة : حبالكم : جمع حبل ، وهو العهد . رماما : جمع رُمَّة ، وهي القطعة البالية من الحبل ، وبكسر الراء العظم البالي شاسعة : بعيدة المحل . أماما : أصلها : يا أمامة : اسم امرأة .

ونازع المبرد [1] في ذلك ، وقال : الرواية : « وما عَهْدٌ كَعَهْدِكِ يَا أُمَامَا » .
فلا يكون مما نحن فيه ، وأنت تعلم أن رواية العدل [2] مقبولة فتكون حجة على ما قال ولو سلمنا أن الرواية ما قال المبرد .

قلنا : متمسَّكٌ غيرها ، وهو ما أنشده سيبويه [3] أيضًا :

٤١١ - إِنَّ ابْنَ حَارِثَ إِنْ أَشْتَقْ لِرُؤْيَتِهِ أَو أَمْتَدِحْهُ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا [4]

أراد : ابن حارثة .

ولا يجوز ترخيم ما فيه « أل » ؛ لعدم صلاحيته للنداء ، ومن أجل هذا خطئ من [5] زعم أن قول الراجز :

= المعنى : ما كان بيني وبينكم من أسباب التواصل قد انقطع ، ثم خاطب نفسه قائلًا ، وصارت أمامة منك بعيدة فليس في الاجتماع بها مطمع . المقاصد النحوية (٢٨٢/٤ - ٢٨٣) .

الشاهد : قوله : « أمَامَا » ؛ حيث رخمت في غير النداء على لغة من ينتظر للضرورة ، وقد روى هذا البيت :

أَلَا أَضْحَتْ حِبَالُكُمْ رِمَامَا وَمَا عَهْدِي بِعَهْدِكِ يَا أُمَامَا

[أو : وما عهدٌ كعهدك ...] وعليه فلا شاهد ؛ لأنه منادى مرخم ، وعلى رواية الديوان فلا شاهد .

(١) شرح الألفية لابن الناظم (٦٠٣) ،وقال ابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصل (٢٩٦/١) : (ورده المبرد بأن الرواية : « وما عهدي كعهدك يا أماما » وهو من تعسفاته » قال ابن مالك :) وهو محجوج بصحة الشواهد على الوجه الثاني [لغة من ينتظر] وبأن حذف بعض الاسم مع بقاء دليل على المحذوف أحق بالجواز من حذفه دون بقاء دليل ، وأما زعمه أن الرواية : وما عهد كعهدك يا أماما ، فلا يلتفت إليه مع مخالفته نقل سيبويه ، فأحسن الظن به إن لم تدفع روايته أن تكون رواية ثانية » شرح التسهيل (٤٣٠/٣) ، وقال ابن السيرافي في شرح شواهد سيبويه (١٤/٢) « وأقرب الأحوال في هذا أن يكون الإنشادان روايتين ، ويكونان بمنزلة بيتين ، فيكون كل إنسان يحتج به على اللفظ الذي ورد عليه ، ولا ترد كل رواية بالرواية الأخرى » . وأميل إلى هذا .

(٢) أراد سيبويه .

(٣) الكتاب (٢٧٢/٢)

(٤) من البسيط . وقد نسب لأوس - أو المغيرة - بن حَنْبَاء التميمي . الإنصاف (٣٥٤/١) ، والدرر (١٥٧/١) ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي (٥٢٧/١) ، وشرح الأشموني (٤٧٧/٢) ، والكتاب (٢٧٢/٢) ، والمقاصد النحوية (٢٨٣/٤) ، وهمع الهوامع (١٨١/١) .

اللغة : ابن حارث :ابن حارثة . أشتق : أصله : أشتاق من الاشتياق ، وهو نزاع النفس إلى الشيء . اللسان « شوق » .

المعنى : إن أشتق لرؤية ابن حارثة ؛ أو أمتدحه ، فإن الناس قد علمت أن مني عادة .

الشاهد : قوله : « ابن حارِثَ » ؛ حيث رخم « حارثة » في غير النداء على لغة من ينتظر ضرورة ، وفي هذا حجة على المبرد المنكر لذلك .

(٥) شرح الألفية لابن الناظم (٦٠٤) ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان (١٨٣/٣) ، واللسان « مني » . وذكر العيني نسبته للمبرد نقلًا عن النحاس ، فالميم قد حذفت للترخيم ، وقلبت الألف ياء . المقاصد النحوية (٥٥٧/٣ - ٥٥٨) .

٤١٢ - قَوَاطِنًا مَكَّةَ مِنْ وُرْقِ الْحَمِي (١)

مما (٢) رخم من المعرف بـ « أل » للضرورة [٩٨/أ] .

الاختصاص

فَصْلٌ : ويشارك المنادى في بعض أحكامه ، وفي كونه معمولًا لعامل محذوف وجوبًا المنصوب على الاختصاص ، وذلك أنه إن كان « أيا » بني على الضم ، ووصف بمعرف باللام واجب الرفع ، مثل : « أَنَا أفعلُ كذا أَيُّها الرَّجُلُ » فـ « أيها الرجل » في موضع نصب بعاملٍ محذوف وجوبًا تقديره : أخص . وإن كان غير « أيٍّ » وجب نصبه ، مثل : « بِكَ اللَّهَ نرجو الفَضْلَ » ويمتاز هذا بأنه لا يكون فيه حرف نداءٍ لا لفظًا ولا تقديرًا ، وأما المنادى فلا بد معه من حرف نداء لفظًا أو تقديرًا كما تقدم ، ولا يكون إلا في [أول] (٣) الكلام . وأما المنصوب على الاختصاص فلا يكون في أول الكلام ، بل في أثنائه أو بعد تمامه ولابد قبله من اسم بمعناه ، والغالب أن يكون ضمير تكلم كقوله ﷺ : « **نَحْنُ مَعَاشِرَ الأنبياءِ لَا نُورَثُ** » (٤) وقولهم (٥) : (نَحْنُ الْعُرْبَ أَقْرَى النَّاسِ لِلضَّيْفِ) فقد وقع المنصوب على الاختصاص وهو « معاشر الأنبياء

---

(١) من الرجز . قائله العجاج . ديوانه (٤٥٣/١) . الإنصاف (٥١٩/٢) ، والخصائص (١٣٥/٣) ، والدرر (١٥٧/١) ، (٢١٨/٢) ، وشرح الأشموني (٣٤٣/٢ ، ٤٧٦) ، وشرح المفصل (٧٥/٦) ، الكتاب (٢٦/١ ، ١١٠) ، وما ينصرف وما لا ينصرف (٥١) ، والهمع (١٨١/١) ، (١٥٧/٢)
اللغة : قواطنًا : جمع قاطنة أي : مقيمة ، ويروى : أوالِفًا جمع ألفة : من ورق الحَمِي : الورق جمع ورقاء ، وهي التي في لونها بياض إلى سواد . والحَمِي : أصله : الحمام . المقاصد النحوية (٥٥٦/٣ - ٥٥٧) .
المعنى : القاطنات البيت الحرام قواطن من الحمام الأورق الذي في بياضه سواد .
الشاهد : قوله : « الحَمِي » فإن أصله : « الحمام » فقيل : إنه رخم على الضرورة في غير النداء فحذف الميم ، وقلب الألف ياء ؛ لأنها زائدة ، وحروف اللين يقوم بعضها مقام بعض ، وقد نسب للمبرد ، وقيل إنه حذف على غير الترخيم إما تشبيهًا بما يحذف للترخيم فحذفت الألف والميم ، وزيدت الياء وهو قول ابن كيسان ، وإما حذفًا لغير تشبيه بالترخيم بحذف الألف لزيادتها وإبدال أحد الميمين ياء ، أو بحذف الميم ، وقلب الألف ياء لطلب القافية . المقاصد النحوية (٥٥٧/٣ - ٥٥٨) .

(٢) في المخطوط : « ما رخم » . (٣) تكملة يقتضيها السسياق .

(٤) أخرجه أحمد في مسنده (٤٦٣/٢) بلفظ : « إنا معاشر الأنبياء لا نورث ما تركت بعد مؤمنة عاملي ، ونفقة نسائي صدقة » . وفي المخطوط : « أن يكون ضمير تكلم لقوله ﷺ » .

(٥) شرح المفصل (١٨/٢) ، وتوضيح المقاصد (٦٣/٤) ، والغرة المخفية لابن الخباز (٥٥٠/٢) ، وأقرى من القَرْى ، وهو جَبْي الماء في الحوض . اللسان « قرا » .

والعُرْب » في أثناء الكلام ، وقد تقدم عليه ضمير التكلم ، ومثال الواقع بعد تمام الكلام مسبوقًا بضمير تكلم : « اللَّهُمَّ [اغْفِرْ] (١) لَنَا أَيَّتُهَا العِصَابَةُ » (٢) ، ويقل أن يكون المنصوب على الاختصاص عَلَمًا ولا كذلك المنادى ، ويقل - أيضًا - أن يتقدمه ضمير خطاب ، ومثال ما اجتمعا فيه قول بعضهم : « بِكَ اللَّهَ نَرْجُو الْفَضْلَ » .

ويقع المنصوب على الاختصاص مقرونًا بـ « أل » قياسًا مثل : « نَحْنُ الْعُرْبَ » فلا يكون ذلك المنادى إلا في الصور المتقدم ذكرها ، وظاهر كلام نحاة العرب (٣) أن المنصوب على الاختصاص مفعول به ويلوح من كلام بعضهم (٤) وصرح به بعض العجم (٥) أنه منصوب على الحال ، والله أعلم .

ولما فرغ المؤلف رحمه الله من المنادى أتبعه بالكلام على « المفعول له » فقال :

المفعول له

« باب المفعول من أجله . . إلخ » (٦) .

وأقول : العاشر من المنصوبات : « المفعول له » وسماه المصنف (المفعول من

(١) تكملة يقتضيها السياق . (٢) الكتاب (٣/١٧٠)

(٣) قال ابن مالك في الخلاصة (٥٣) :

الاختصاص كنداء دون يا كأيها الفتى بإثر ارجونيا

وقال ابن هشام في أوضح المسالك (٤/٧٢) : (هذا باب المنصوب على الاختصاص ، وهو اسم معمول لأخص واجب الحذف) . ونحاة العرب تعبير غير لائق .

(٤) قال ابن الناظم في شرح الألفية (٦٠٥) (« اللهم أغفر لنا أيتها العصابة » ، و« نحن نفعل كذا أيها القوم » ، و « أنا أفعل كذا أيها الرجل » ... على معنى : اللهم اغفر لنا متخصصين من بين العصائب ، ونحن نفعل كذا مخصوصين من بين الأقوام ، وأنا أفعل كذا مخصوصًا من بين الرجال) وهذا الكلام لا ينافي كونه منصوبًا على المفعولية ؛ لأن المنصوب على المفعولية هو اسم الاختصاص ، والمنصوب على الحال جملة الاختصاص ، وكون الجملة حالًا ليس بلازم ، فقد تكون معترضة ، نحو : نحن - الْعُربَ - أقرى الناس للضيف ، ولذا قال ابن الناظم : (فهو في الحقيقة منصوب بأخص لازم الإضمار ، غير مقيد بمحل الإعراب) شرح الألفية (٦٥) - فجعل الإضمار غير مقيد بمحل . حاشية ياسين (٢/١٩٠) .

(٥) كالزمخشري ، وكذلك صرح به ابن يعيش . شرح المفصل (٢/١٧) ، والجمهور على أنه منصوب بفعل محذوف وجوبًا ، وذهب الأخفش إلى أن « أيها ، وأيتها » منادى في محل نصب على النداء ، وقال : « ولا ينكر أن ينادي الإنسان نفسه ألا ترى إلى قول عمر رضي الله عنه : (كُلُّ النَّاسِ أفقهُ منك يا عُمَرُ) ، وذهب السيرافي إلى أنهما مبتدأ لخبر محذوف ، والتقدير : أيها الرجل المخصوص أنا المذكور أو هما لمبتدأ محذوف ، والتقدير أنا أفعل كذا هو أيها الرجل ، وهما على هذا معربتان . ارتشاف الضرب (٣/١٦٦) ، وشرح التصريح (٢/١٩٠ - ١٩١) وتعبير بعض العجم تعبير غير لائق .

(٦) قال ابن آجروم : (وهو الاسم المنصوب الذي يذكر بيانًا لسبب وقوع الفعل ، نحو قولك : قام زيد =

أجله) ويسمى أيضًا « المفعول لأجله » وعرفه ابن الحاجب [١] بأنه : (الذي فعل لأجله فعل مذكور) .

فقوله : « ما فعل لأجله فعل » متناول للمعرَّف كـ « تأديبًا » في مثل : « ضربته تأديبًا » ولغيره مثل : « أعجبني التأديب » ؛ لأن التأديب فيهما قد فعل لأجله فعل من ضرب أو شتم أو غيره ، فلما قال : « مذكور » خرج عنه الثاني ، فإنه إن فعل لأجله فعل لكنه ليس بمذكور ، فلا يكون الثاني مفعولًا ؛ إذ شرطه أن يكون الفعل الذي فعل لأجله مذكورًا ، ولا يؤخذ من هذا التعريف أنه لا يجوز حذف عامل المفعول له ؛ لأنه قدر المفعول له بقوله : « ما فعل فيه فعل مذكور » مع أنه معترف بأن [٢] عامله يحذف تارة وجوبًا ، وتارة جوازًا لتصريحه بذلك .

وعرفه [٣] المصنف رحمه الله بأنه الاسم المنصوب الذي يذكَر بيانًا لسبب وقوع الفعل .

فقوله : « الاسم » يشمل سائر الأسماء ؛ لكونه بمثابة الجنس ، وقوله : « المنصوب » يخرج به المرفوع والمجرور ؛ لكونه بمثابة الفصل . وقد علمت غير مرة أن الأحكام لا تؤخذ في التعاريف ، وإنما لم تؤخذ فيها لما سنبين ، وقوله : « الذي يذكر بيانًا لسبب وقوع [٩٨/ب] الفعل » فصل آخر يحترز به عن باقي المنصوبات ؛ لأن شيئًا منها لم يذكر لهذا الغرض ألا يُرى أن « زيدًا » من قولك : « ضربت زيدًا » إنما ذكر لبيان من وقع عليه الفعل ، وأن « اليوم ، وهنا » في قولك : « صمت اليوم هنا » إنما ذكرا ؛ لبيان الزمان والمكان اللذين وقع فيهما الفعل وهلم جرًّا .

وللمفعول له شروط :

أولها : أن يكون مصدرًا ، فنحو : « أما العبيدَ فذو عَبِيدٍ » بنصب « العبيد » ليس مفعولًا له خلافًا ليونس [٤] ؛ لانتفاء المصدرية ، ومعنى المثال : « مهما يُذكر شخصٌ لأجل العبيد فالمذكور ذو عبيد » .

= إجلالًا لعمرو ، وقصدتك إبتغاء معروفك) الآجرومية (٢٧)

(١) عبارة ابن الحاجب : (ما فعل لأجله فعل مذكور) . شرح الكافية للرضي (١٩١/١) .

(٢) في الأصل : « بأنه » .

(٣) ابن آجروم . الآجرومية (٢٧) .

(٤) قال سيبويه : (وزعم يونس أن قومًا من العرب ، يقولون : أما العبيدَ فذو عبيد ، وأما العبْد فذو عَبْدٍ ، يجرونه مجرى المصدر سواء . وهو قليل خبيث ؛ وذلك أنهم شبهوه بالمصدر) الكتاب (٣٨٩/١) ، وقد أجازه سيبويه على قبحه ؛ لأنه لم يُرد عبيدٌ بأعيانهم . ارتشاف الضرب (٢٢١/٢) .

وإعراب هذا : أن « مهما » مبتدأ ، وهو متضمن لمعنى الشرط ؛ فلذا اختص بالجمل الفعلية ، والفعل الذي بعده فعل الشرط ، وما بعده نائب عن الفاعل ، و « لأجل العبيد » تعليل ، و « المذكور » مبتدأ وما بعده خبره ، والجملة جواب الشرط ، و « الفاء » رابطة للجواب بشرطه ، وأما خبر المبتدأ الأول ، فجملة الشرط .

ثانيها : أن يكون عِلَّة ، ولا خلاف في هذا لكن تارة يكون غرضًا ، نحو : « ضربته تأديبًا » وتارة غير غرض ، نحو : « قعدت عن الحرب جبنًا » ؛ إذ لا يكون الجبن غرضًا لأحد ، لكونه رذيلة .

ثالثها : أن يكون قلبيًا ، وفي هذا الشرط تنازع بين المتأخرين (١) فيتفرع عليه جواز مثل ، نحو : « جئتك ضَرْبَ زيدٍ » ومنعه .

رابعها ، وخامسها : أن يتحد مع المعلَّل به وقتًا وفاعلًا ، وفي هذين الشرطين - أيضًا - اختلاف (٢) مثال عدم الاتحاد في الوقت : « تأهبت للسفرِ » فإن وقت التأهب غير وقت السفر ، ومثال عدم الاتحاد في الفاعل : « جئتُكَ لمحبتَكَ إياي » فإن فاعل المجيء المتكلم ، وفاعل المحبة المخاطب .

فإن استوفى المفعول له هذه الشروط ؛ جاز نصبه وجره بحرف منبئ عن التعليل أو السببية لكن نصب المجرد من « أل » والإضافة أرجح من جره ، كقوله تعالى : ﴿ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ [السجدة : ١٦] في الإعرابين ومن الناس (٣) من جعلهما منصوبين على الحال .

وجر المقرون بـ « أل » أرجح من نصبه ، وشاهد المرجوح ، قول الشاعر :

---

(١) شرط بعض المتأخرين أن يكون من أفعال النفس الباطنة ، نحو : جاء خوفًا ورغبةً بخلاف أفعال الجوارح الظاهرة ، فلا يجوز نحو : جاء زيد قراءةً للعلم ، ولا قتالًا للكافر قاله ابن الخباز وغيره ، وأجاز الفارسي : « جئتك ضَرْبَ زيدٍ » أي : لضرب زيد . الغرة المخفية لابن الخباز (٢٨١/١) ، وارتشاف الضرب (٢٢١/٢) ، وأوضح المسالك (٢٢٥/٢) .

(٢) شرط الأعلم وجماعة من المتأخرين أن يكون المفعول له مقارنًا للفعل في الزمان ، فلا يجوز « أكرمتك أمسِ طمعًا في معروفك غدًا » ، ولم يشترطه سيبويه ولا أحد من المتقدمين ، وشرطوا - أيضًا - اتحاد فاعله وفاعل الفعل المعلل ، وأجاز ابن خروف نصبه مع تغاير الفاعل ، وقال : (لم ينص على منعه أحد من المتقدمين » ، وظاهر كلام سيبويه يشعر بالجواز ، وقد أوضح ذلك ابن مالك . ينظر : الكتاب (٣٦٩/١) ، وشرح التسهيل (١٩٧/٢ - ١٩٨) ، وارتشاف الضرب (٢٢١/٢) ، وهمع الهوامع (١٩٤/١) .

(٣) قال أبو حيان : « خوفًا وطمعًا » مفعول من أجله ، أو مصدران في موضع الحال ، والظاهر : أن الدعاء هو الابتهال إلى الله . وقيل : « الصلاة ») . البحر المحيط (١٩٧/٧) .

٤١٣ - لَا أَقْعُدُ الجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الأَعْدَاءِ [(١)]

ويستوي الجر والنصب في المضاف ، مثال النصب قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾ [البقرة : ٢٤٣] ، ومثال الجر قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ ﴾ [البقرة : ٧٤] ، وإن فقد المفعول له أحد الشروط [(٢)] المشترطة في نصبه وجب جره بالحرف المنبئ عما تقدم عند [(٣)] من اعتبر وجود ذلك المفقود شرطًا ، وشاهد ما فقد المصدرية ، قوله تعالى : ﴿ وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ ﴾ [الرحمن : ١٠] ، وشاهد ما لم يكن قلبيًا ، قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُم مِّنْ إِمْلَاقٍ ﴾ [الأنعام : ١٥١] [(٤)] وشاهد ما فقد الاتحاد في الزمان قول الشاعر :

٤١٤ - فَجِئْتُ وَقَدْ نَضَّتْ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا لَدَى السِّتْرِ إِلَّا لِبْسَةَ المُتَفَضِّلِ [(٥)]

إذ وقت نض الثياب وهو نزعها غير وقت النوم ، وشاهد ما [٩٩/أ] فَقَد الاتحاد في الفاعل قول الآخر :

---

(١) من الرجز قائله مجهول . الدرر (١٦٧/١) ، وشرح الأشموني (٢١٧/١) ، وشرح ابن عقيل (١٨٧/٢) ، وشرح عمدة الحافظ (٣٩٨) ، والمقاصد النحوية (٦٧/٣) ، وهمع الهوامع (١٩٥/١) .
اللغة : الجبن : الخوف والفزع . الهيجاء : الحرب وهي تمد وتقصر . ولو توالت : ولو تتابعت وتكاثرت . زمر الأعداء : جماعاتهم ، والزُّمَر جمع زُمْرة . المقاصد النحوية (٦٩/٣ - ٧٠) .
المعنى : لا أقعد لأجل الجبن أو جبنًا مني عن الحرب ، ولو تتابعت جماعات الأعداء .
الشاهد : قوله : « الجبنَ » ؛ حيث وقع مفعولًا له منصوبًا وهو مقترن بـ « أل » والأرجح أن يكون مجرورًا ؛ لأن جره أرجح من نصبه .

(٢) في المخطوط : « المشترط » .

(٣) سبق .

(٤) فإملاق ليس علة قلبية .

(٥) من الطويل . قائله امرؤ القيس . ديوانه (١٤) . أوضح المسالك (٢٢٦/٢) ، والدرر (١٩٦/١ ، ٢٠٤) ، وشرح الأشموني (٢٠٦/١) ، وشرح التسهيل لابن مالك (١٩٦/٢) ، وهمع الهوامع (١٩٤/١ ، ٢٤٧) .
اللغة : وقد نضت لنوم ثيابها : وقد سلخت ثيابها عنها وألقتها ، يقال : نضا عنه ثيابه وسرى عنه ثيابه : إذا ألقاها ويروى : وقد ألقت . لدى الستر : عند الستر . إلا لبسة المتفضل : ليس عليها من الثياب إلا شعارها ، وهو ثوبها الذي يلي جسدها ، والمتفضل : الذي في ثوب واحد ، وهو الفضل . شرح القصائد السبع للأنباري (٥١ - ٥٢) .
المعنى : فجئتها وقد ألقت لنوم ثيابها إلى ثوبها الذي يلي جسدها .
الشاهد : قوله : « لنوم » ، حيث فقد شرط اتحاد الوقت بينه وبين الفعل ؛ لأن النوم لم يقارن نَضْوها لثيابها ، ولذا فقد جر باللام ؛ لأن من شروط نصبه اتحاد الوقت .

٤١٥ - وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَّلَهُ الْقَطْرُ [1]

إذ فاعل « تعروني » هي الهِزَّة ، وفاعل الذكرى هو المتكلم ، وقد فَقَد الاتحادين معًا قوله تعالى : ﴿ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ ﴾ [الإسراء: ٧٨] [2] يعرف بالتأمل .

وأما ما استوفى الشروط فمثل قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍ ﴾ [الإسراء: ٣٢] وقد تقدمت أمثلة من ذلك .

ولما أنهى المصنف الكلام على المفعول له أتبعه بالكلام على المفعول معه ، فقال :

باب المفعول معه

« **باب المفعول معه . . إلخ** » [3] .

وأقول : عرف ابن الحاجب [4] المفعول معه بأنه : (المذكور بعد الواو ، لمصاحبة معمول فعل لفظًا أو معنى) .

فقوله : « مذكور بعد الواو » يحترز به عن المذكور بعد الفاء وثم وشبههما ، وقوله : « لمصاحبة معمول فعل » محترز به عن مثل [5] : « زيد وعمرو أخوان » فإن المذكور بعد « الواو » إنما هو مصاحب لمعمول الابتداء ويحترز به - أيضًا - عن مثل : « جاء زيد وعمرو قبله أو بعده » ؛ إذ لا مصاحبة لوجود القبلية أو البعدية ، وقوله : «لفظًا أو معنًى » تفصيل لعامل المصاحب ، والمراد بالفعل لفظًا : الفعل اصطلاحًا واسمًا الفاعل والمفعول ، والصفة المشبهة ، والمصدر ونحوها .

والمراد بالفعل معنى : ما يستنبط منه معنى الفعل ، فنحو : « هذا لك وأباك » جائز على هذا وفاقًا للفارسي [6] ومنعه ....

(١) من الطويل وقائله أبو صخر الهذلي ، وقد سبق التعليق عليه . والشاهد فيه ههنا : قوله : « لِذِكْرَاكِ » حيث وقع مفعولاً لأجله ، وقد فقد شرطًا من شروط نصبه ، وهو الاتحاد في الفاعل مع الفعل ، ففاعل « تعروني » هي « هِزَّة » وفاعل « ذكراك » هو المتكلم ، والتقدير : لذكري إياك ، ولذا فقد جر .

(٢) ففاعل القيام هو المخاطب ، وفاعل الدلوك هو الشمس ، وزمنهما مختلف فزمن الإقامة متأخر عن زمن دلوك الشمس ، ولذا جر المفعول له ، والدلوك الميل ، يقال : دلكت الشمس دلوكًا إذا مالت عن وسط السماء . شرح التصريح (٣٣٦/١) واللسان « دلك » .

(٣) قال ابن آجروم : (وهو الاسم المنصوب الذي يذكر لبيان من فعل معه الفعل ، نحو : قولك : جاء الأميرُ والجيشَ واستوى الماءُ والخشبةَ) . الآجرومية (٢٧) .

(٤) شرح الكافية للرضي (١٩٤/١) . (٥) في الأصل : « فعل » .

(٦) فقد أجاز ذلك بناء على مذهبه من الاكتفاء بما فيه معنى الفعل ، كالتنبيه والإشارة والظرف ، ولهذا =

ابن مالك [١] وأتباعه فلا يتكلم به ، ولا ينتقض الحد بمثل : « جاء زيدٌ وعمرٌو معه » وإن كان فيه مصاحبة ؛ لأن المصاحبة لم تستفد من « الواو » بل من « مع » إذ لو استفيدت منها ؛ لكان ذكر مع تكرار كذا قيل ، وفيه بحث .

وعرفه المصنف [٢] رحمه الله بأنه : الاسم المنصوب المذكور ؛ لبيان من فعل معه الفعل ، فقوله : « الاسم » يتناول كل اسم لكونه كالجنس ، ويحترز به عن مثل : « لا تأكل السمك وتشربَ اللبن » إذ المذكور بعد الواو ليس باسم ، وقوله : « المنصوب » [٣] فصل يحترز به عن المرفوع والمجرور ، وقد علمت مرارًا أن النصب حكم والأحكام لا تؤخذ في التعاريف ، وإنما لم تؤخذ فيها ؛ لأن الحكم على الشيء فرع تصوره ، والمتصور مستفاد بالتعريف ، فإذا أخذت الحكم جزءًا منه ، فقد أوقفت التصور على الحكم والفرض أن الحكم موقوف على التصور ، فإذا توقف كل منهما على الآخر جاء الدور ، والدور عندهم باطل . وهذا إذا اتحدت الجهة ، وأما إذا تعددت فلا ، وهذا ما وعدناك ببيانه في مطلع المفعول له ، وفيما قبل ذلك ، وإنما ذكرنا هذا الاعتراض في هذا الباب وفي الذي يلصقه وإن كان قد تقدم مرارًا ؛ لأجل زيادة الإيضاح والعذر عن المصنف في ارتكاب هذا قد تقدم .

وقوله : (المذكور لبيان من فعل معه الفعل) فصل آخر يحترز به عما عدا المفعول معه من المنصوبات ؛ لأن شيئًا منهما لم يذكر لذلك ، ولم يقيد المفعول [٩٩/ب] [٤] معه بكونه [٥] مذكورًا بعد الواو ؛ لأن ذلك معروف من مثاله .

= أجاز في قوله [البسيط] :

لاَ تَحْسَبَنَّكَ أَثْوَابِي فَقَدْ جُمِعَتْ   هَـذَا رِدَائِـيَ مَـطْـوِيًّـا وَسِـرْبَـالاَ

أن يعمل « هذا » في « سربالاً » ، والجمهور على أنه نصب « بمطويًّا » لا غير . أوضح المسالك (٢/٢٣٩) وحاشية الصبان (٢/١٣٥ ، ١٣٧) .

(١) شرح التسهيل (٢/٢٤٨) ، ومنعه ابن هشام . أوضح المسالك (٢/٢٣٩) .

(٢) ابن آجروم في الآجرومية (٢٧) .

(٣) إنما نصب ؛ لأن العطف في نحو : « جاءني زيدٌ وعمرٌو » يحتمل تصاحب الرجلين في المجيء ، ويحتمل حصول مجيء أحدهما قبل الآخر ، والنصب نص في المصاحبة ، وفي قولك : ضربت زيدًا وعمرًا لا يمكن التنصيص بالنصب ؛ لكون النصب في العطف الذي هو الأصل أظهر . شرح الكافية للرضي (١/١٩٤ - ١٩٥) .

(٤) في الأصل : « يقد » .   (٥) في الأصل : « بكون » .

حالات الاسم بعد الواو

والاسم المذكور بعد الواو له خمس حالات :

إحداها : رجحان العطف ، وذلك عند إمكانه بلا ضعف مثل : « قمتُ أنا وزيدٌ » ؛ إذ العطف على الضمير المرفوع المتصل مشروط بوجود الفاصل ، وقد حصل فلا يعدل عنه إلى النصب على المعية إلا قليلًا .

الثانية : وجوب العطف في مثل : « كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُه » ، إذ النصب ممتنع [١] لما تقدم ، وكذا إن كان العامل فعلًا معنى مثل : « مَا لِزيدٍ وعمرٍو » [٢] وإنما لم يجز النصب هنا لضعف العامل وإمكان العطف قاله ابن الحاجب [٣] .

الثالثة : ترجيح النصب على المعية ، وذلك عند ضعف العطف مثل : « قمتُ وزيدًا » ؛ إذ شرط حسن العطف وجود الفاصل وليس موجودًا ، وجعل ابن الحاجب [٤] وطائفة النصب في هذا وما أشبهه متعينًا ، ومنعوا العطف لعدم الفاصل ، فإن خيف بالعطف فوات ما يضر فواته كان النصب أيضًا أرجح من العطف مثل : « لا تغتذ بالسمك واللبنَ » إذ النصب نص في المعية التي هي مقصودة والعطف لا يفيدها إلا احتمالًا .

الرابعة : وجوب النصب على المعية ، وذلك عند امتناع العطف مثل : « ما لك وزيدًا » و « ما شَأْنُك وعَمْرًا » ؛ لأن العطف على الضمير المخفوض لا يجوز عند الجمهور [٥] إلا مع إعادة الخافض ، والفرض أنك لم تعده هنا .

نعم إن مشينا على ما اختاره ابن مالك [٦] من جواز العطف بلا إعادة خافض ، جاز الوجهان وأرجحهما النصب على المعية ، والنصب في هذين وشبهها بـ « كان » مضمرة قبل الجار ، والتقدير : « ما كان لك ، وما كان شَأْنُك » وإن شئت جعلت

---

(١) خلافًا للصَّيْمَرِيِّ فقد أجاز النصب فيه . التبصرة (٢٥٦ - ٢٥٧) ، وأوضح المسالك (٢/٢٣٩) .

(٢) الجار والمجرور متعلق بما هو فعل في المعنى أي : في معنى الفعل ، فالمعنى ما شأن زيد وعمرو ، أو ما فعل زيد وعمرو أو ما صنع زيد وعمرو ، فـ « شأن » مصدر ، والمصدر فيه معنى الفعل . شرح الكافية للرضي (١/١٩٦) .

(٣) قال : (وإن كان معنى [أي : الفعل] وجاز العطف تعين ، نحو : « ما لزيد وعمرو ») شرح الكافية للرضي (١/١٩٥) .

(٤) قال ابن الحاجب : (وإن لم يجز العطف تعين النصب ، نحو : « جئت وزيدًا ») . شرح الكافية للرضي (١/١٩٥) .

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف (٢/٤٦٣) .

(٦) حيث جعل إعادة الجار مختارة لا واجبة وفاقًا ليونس والأخفش والكوفيين . شرح التسهيل لابن مالك (٣/٣٧٥) .

الناصب مصدر « لَا لَبَسَ » [١] منويًّا بعد « الواو » ولا يقال : يرد على الأخير ما ورد على الزجاج [٢] فيما ستعرف ؛ لأنا نقول : المنصوب على المعية هو ذلك المنوي .

الخامسة : امتناع النصب على المعية ، وامتناع العطف ، وذلك مثل قول الشاعر :

٤١٦ - إِذَا مَا الْغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا وَزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا [٣]

وقول الآخر :

٤١٧ - عَلَفْتُهَا تِبْنًا وَمَاءً بَارِدًا حَتَّى شَتَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا [٤]

(١) والتقدير : مالك وملابسةٌ زيدًا ، أو وملابستك زيدًا ، وما شأنك وملابسةٌ عمرًا ، أو وملابستك عمرًا ؟ ، وذهب السيرافي وابن طاهر وابن خروف إلى أنه منصوب بلابس محذوف بعد الواو أي : « لابست » وأجاز الكسائي وابن خروف الوجهين - النصب على المعية وهو المختار ، والجر على العطف وهو جائز - . الكتاب (٣٠٩/١) ، وشرح التسهيل لابن مالك (٢٥٥/٢ ، ٢٥٧) وارتشاف الضرب (٢٨٨/٢) .

(٢) أي : يرد على جعل الناصب مصدر « لابس » - وهذا يرد على جعله فعلاً على ما ذهب إليه السيرافي ومن معه - ما ورد على الزجاج في جعله الناصب للمفعول معه فعلاً مضمرًا ، وهو أنه سيصبح مفعولاً به لا معه ، وجواب الشارح بأن المقدر هو المنصوب على المعية لا يتأتى إلا على المصدر المقدر ، أما الفعل فلا . ومثل هذا التعبير في وجوب النصب على المعية ، قولنا : « مات زيدٌ وطلوعَ الشمس » ؛ لامتناع العطف من جهة المعنى . أوضح المسالك (٢٤٣/٢) .

(٣) من الوافر . قائله الراعي النميري - عبيد بن حصين - ديوانه (٢٦٩) . الإنصاف (٦١٠/٢) ، وأوضح المسالك (٢٤٧/٢) ، والخصائص (٤٣٢/٢) ، والدرر (١٩١/١) ، (١٦٩/٢) ، وشرح الأشموني (٢٢٦/١) ، ومغني اللبيب (٣٥٧/١) ، وهمع الهوامع (٢٢٢/١) ، (١٣٠/٢) ، والمقاصد النحوية (٩١/٣) .

اللغة : الغانيات : جمع غانية ، وهي المرأة التي غنيت بجمالها عن الحلي . برزن : ظهرن من البروز ، وهو الظهور . زججن الحواجب : زججت المرأة حاجبها : دققته وطولته ، والزجج دقة في الحاجبين وطول . المقاصد النحوية (٩٢/٣) .

المعنى : إذا ما النساء الغانيات ظهرن يومًا ، ودققن حواجبهن وطولنها ، وكحلن عيونهن ، أو زين حواجبهن وعيونهن .

الشاهد : قوله : « والعيونا » ؛ حيث نصب بفعل مضمر تقديره : « كحلن » أو على تضمين « زججن » معنى « زين » فيصح تناوله للحواجب وللعيون والتَّجِئ إلى هذا التأويل ؛ لامتناع النصب على المعية ، وامتناع العطف لعدم تناول الفعل للمعمولين .

(٤) من الرجز قائله مجهول . الإنصاف (٦١٢/٢) ، وأوضح المسالك (٢٤٥/٢) ، والخصائص (٤٣١/٢) ، والدرر (١٦٩/٢) ، وشرح الأشموني (٢٢٦/١) ، وشرح ديون الحماسة للمرزوقي (١١٤٧) ، ولسان العرب (٢٨٧/٢) « زجج » ، (٣٦٧/٣) « قلد » ، (٢٥٥/٩) « علف » ، ومغني اللبيب (٦٣٢/٢) ، والمقاصد النحوية (١٠١/٣) ، وهمع الهوامع (٢/ ١٣٠) .

اللغة : علفتها : أطعمتها . وفي المخطوط : « فعلفتها » شقت : يروى : غدت ، ويروى : بدت ، والمعنى واحد وفي المخطوط : « سقت » . همالة : من هملت العين صبت دمعها . شرح شواهد المغني للسيوطي (٩٢٩/٢) .

المعنى : أطعمت الدابة تبنًا وسقيتها ماءً ، أو أنلتها تبنًا وماءً ؛ حتى انهمرت عيناها بالدمع .

ووجه امتناع العطف فيهما أن العاطف يقتضي مشاركة ما بعده لما قبله وذلك مفقود هنا ؛ إذ العيون لا تُزَجَّج ، والماء لا يُعلف ؛ ووجه امتناع النصب على المعية أن التبن لا يعلف مصاحبًا للماء والإخبار بتزجيج الحواجب مصاحبة للعيون لا فائدة فيه ؛ لأنه معلوم ، وإذا امتنع الوجهان في الظاهر فلابد من التأويل وفيه وجهان :

أحدهما : أن تؤول الفعل المذكور بفعل يتأتى انصبابه على المعطوف ، والمعطوف عليه ، فتؤول « زججن الحواجب » بـ « زَيَّن » مثلًا لتأتي ذلك فيه ، وبهذا التأويل يستقيم [١] العطف ، ويؤول « علفتها » بـ « أنلتها » لذلك [٢] .

الوجه الثاني من وجهي التأويل : أن تضمر [٣] للمعطوف فعلًا يناسبه ، فتضمر بعد « الواو » في الأول « كحلن » ، وفي الثاني « سقيتها » ، وحينئذٍ يكون ما بعد الواو مفعولًا به أضمر عامله [٤] .

ناصب المفعول معه

وفي ناصب المفعول معه أقوال :

أرجحها : أنه العامل فيما قبل الواو فعلًا كان [١٠٠/أ] [٥] كما تقدم ، أو اسمًا يشبه [الفعل] [٦] مثل : « أنا سائر وزيدًا » وقال الزجاج [٧] : ناصبه فعل مضمر بعد الواو

= **الشاهد** : قوله : « وماءً » ؛ حيث نصب بفعل مضمر تقديره : وسقيتها ، أو على تضمين « علفتها » معنى أنلتها ، فيتناول التبن والماء ، أو أطعمتها ؛ لأنه يقال : أطعمته ماءً ، قال - تعالى - حكاية - : ﴿ وَمَن لَّمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُۥ مِنِّىٓ ﴾ [البقرة : ٢٤٩] . شرح التصريح (٣٤٦/١) ، والمقاصد النحوية (١٠٢/٣) .

(١) في المخطوط : « يستقام » .

(٢) هذا ما ذهب إليه أبو عبيدة ، واليزيدي ، والأصمعي ، والجرمي ، والمازني ، والمبرد ، وجماعة . المقتضب (٥٠/٢) وارتشاف الضرب (٢٩٠/٢) .

(٣) في المخطوط : « يضمر » .

(٤) هذا ما ذهب إليه الفراء والفارسي . المقتصد في شرح الإيضاح (٦٦٢/١) ، وأوضح المسالك (٢٤٩/٢) .

(٥) تكملة يقتضيها السياق .

(٦) هذا مذهب جمهور البصريين وطائفة من الكوفيين ، ثم اختلفوا ، فقال سيبويه والفارسي : إنه كالمفعول به في المعنى ، فمعنى سرتُ والنيلَ : سرت بالنيل ، وزعم الأخفش وجماعة من الكوفيين أنه نصب على الظرفية ، والواو مهيئة للظرفية ، لوقوعها موقع « مع » كما ارتفع ما بعد إلا لوقوعها موقع « غير » كما في قوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ [الأنبياء : ٢٢] . الكتاب (٢٩٧/١ - ٢٩٨) والمقتصد في شرح الإيضاح (٦٥٩/١) ، وشرح التصريح (٣٤٣/١ - ٣٤٤) .

(٧) قال ابن مالك : (وكان الزجاج يقول : إذا قلنا : ما صنعت وأباك ، فالنصب بإضمار كأنه قال : ما صنعت ولابست أباك ؛ لأنه لا يعمل الفعل في المفعول وبينهما الواو وهذا غير صحيح ؛ لأن الفعل يعمل في المفعول على الوجه الذي يصح به الارتباط ، فإن ارتبطا بلا واسطة ، فلا معنى لدخول حرف =

مقدر بـ « لابس » ، ورد بأنه حينئذٍ مفعول به لا معه ، وقال عبد القاهر [١] : ناصبه الواو ، ورد بأنها لو كانت عاملة « لا » تصل الضمير بها في مثل : « جلست وإياك » فلما لم يقع بعدها إلا منفصلًا دل على عدم عملها [٢] .

وقال الكوفيون [٣] : الناصب له الخلاف الذي هو مغايرة ما بعد الواو لما قبلها ، ورد هذا المذهب بأن الخلاف لو كان ناصبًا لنصب ما بعد « لكن » في قولك : « ما قام زيدٌ لكن عمرٌو » وليس كذلك بل الرفع واجب .

مسألة

واختلف العلماء في أنه هل يقع بعد واو المعية منصوبًا على المفعولية اسم لا يصلح عطفه ؟

فقال ابن مالك وابن خروف [٤] : نعم متمسكين عليه بمثل : « استوى الماءُ والخشبةَ » وقال الأخفش ، وابن جني ، والسيرافي [٥] : لا ؛ لأن الأصل في واو المعية العطف ، فلا يقع بعده إلا ما هو صالح له .

ولا يصح أن تُقَدَّم المفعول معه على عامله باتفاق ، وفي تقدمه على ما قبل الواو فاصلًا بينه وبينها قولان [٦] ؛ فلا تقول في الفرع الأول : « والخشبةَ استوى الماء » ؛ لأن الواو كالهمزة المعدية ، فيجب أن تلزم موضعًا واحدًا ، ومحلها إنما هو بين المتصاحبين ،

= بينهما ، وإن لم يرتبطا إلا بواسطة فلا بد منها ، فلذلك تقول : ضربت زيدًا وعمرًا ، فتنصب عمرًا بضربت كما تنصب به زيدًا ، لكن استغنينا في تعليق زيد بالعامل عن واسطة ، واحتجنا إليها في تعليق عمرو فأتينا به) . شرح التسهيل لابن مالك (٢/٢٤٩) ، وانظر همع الهوامع (١/٢٢٠) .

(١) شرح التسهيل لابن مالك (٢/٢٥٠) ، وارتشاف الضرب (٢/٢٨٦) ، وشرح الألفية لابن الناظم (٢٨١) ، وشرح الكافية للرضي (١/١٩٥) ، وأوضح المسالك (٢/٢٤٣) ، وهمع الهوامع (١/٢٢٠) ، وشرح التصريح (١/٣٤٤) وفي المقتصد في شرح الإيضاح (١/٦٥٩ ، ٦٦١) ما يخالفه ، قال : (اعلم أنك إذا قلت : ما صنعت وزيدًا ، فإن زيدًا ينتصب بالفعل الذي هو صنعت بوساطة الواو) وقال : (والواو لا عمل لها ، وإنما يعمل الفعل بإعانتها له النصب) . **وعبد القاهر** هو : عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني النحوي أبو بكر ، أخذ النحو عن ابن أخت الفارسي ، كان من كبار أئمة العربية والبيان ، صنف المغني في شرح الإيضاح ، المقتصد في شرحه إعجاز القرآن الكبير والصغير الجمل ، العوامل المائة وغيرها . توفي سنة ٤٧١هـ . بغية الوعاة (٢/ ١٠٦) .

(٢) وبأنه لا نظير لها ؛ إذ لا يعمل الحرف نصبًا إلا وهو مشبه بالفعل . همع الهوامع (١/٢٢٠) .

(٣) ارتشاف الضرب (٢/٢٨٦) ، وشرح المفصل (٢/٤٩) .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك (٢/٢٥٠ - ٢٥١) وقد أيد فيه رأي ابن خروف .

(٥) الخصائص (٢/٣٨٣) ، وارتشاف الضرب (٢/٢٨٦) .

(٦) شرح التسهيل لابن مالك (٢/٢٥٢) ، وهمع الهوامع (١/ ٢٢٠) .

وفي الثاني : « استوى والخشبةَ الماءُ » وأجازه ابن جني [1] متمسكًا بقول الشاعر :

٤١٨ - أَكْنِيهِ حِينَ أُنَادِيهِ لِأُكْرِمَهُ وَلَا أُلَقِّبُهُ وَالسَّوْأَةَ اللَّقَبَا [2]

في رواية من نصب « السوأة ، واللقب » والجواب عنه وعن مثله : أنه محتمل ؛ لكونه من باب تقديم المعطوف على المعطوف عليه لا مما نحن فيه ، والاحتمال يسقط الاستدلال ، وأما وجه من قال بالامتناع ، فلما تقدم من أن مُعَدَّى الواو كمُعَدَّى الهمزة ، فيجب أن يلزم موضعًا واحدًا .

مسألة

وإذا وقع قبل « الواو » مرفوع مسبوق [3] بـ « ما » الاستفهامية « أو كيف » فلك في تالي الواو وجهان :

أحدهما : الرفع : عطفًا على ذلك المرفوع ، وهو المختار وعليه جمهور العرب [4] .

والثاني : النصب على المعية [5] بفعل مضمر قبل المرفوع ، مثل : « ما أنت وزيدًا

---

(١) الخصائص (٣١٣/١) ، (٣٨٣/٢) .

(٢) من البسيط نسب لبعض الفزاريين . خزانة الأدب (١٤١/٩) ، وشرح الأشموني (٢٢٤/١) ، وشرح الألفية لابن الناظم ص (٢٨٠) ، وشرح التسهيل لابن مالك (٢٥٣/٢) ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص (١١٤٦) ، والمقاصد النحوية (٤١١/٢) .

اللغة : أكنيه : أدعوه بكنيته من كنى يكني . ويقال : كنيت وكنوت . ولا ألقبه : من التلقيب ، واللقب كل ما يشعر برفعه المسمى أوضعته كالصديق وأنف الناقة . السوأة : الشيء القبيح . المقاصد النحوية (٨٩/٣) .

المعنى : أناديه بكنيته ولا أناديه باسمه تكريمًا له ، ولا ألقبه لقبًا سيئًا .

الشاهد : قوله : « والسوأةَ » ؛ حيث قدم على أنه مفعول معه عند ابن جنى ، والأصل : ولا ألقبه اللقبَ والسوأةَ ، والجمهور على أنه من تقديم المعطوف إما بحذف عامله ، والتقدير : ولا ألقبه اللقبَ ولا أسوؤه السوأةَ ، أو على تأويل « ألقبه » بفعل يتناول المعمولين هذا على رواية النصب . المقاصد النحوية (٩٠/٣) وشرح التسهيل لابن مالك (٢٥٤/٢) . ومثله [الطويل] :

جَمَعْتَ وفُحْشًا غِيبَةً وَنَمِيمَةً خِصَالًا ثَلَاثًا لَسْتَ عَنْهَا بِمُرْعَوِي

وتخريجه أن الأصل : « جمعت غِيبةً ونميمةً وفُحْشًا » ، ثم قدم فحشًا للضرورة .

(٣) في المخطوط : « مسبوقًا » .

(٤) تقول : « كيف أنت وزيدٌ ، وما أنت وزيدٌ ، وهو الأجود ، لعدم الفعل وما يعمل عمله » . الكتاب (٣٠٢/١) ، وشرح التسهيل لابن مالك (٢٥٨/٢) .

(٥) منعه بعض المتأخرين ، وحكاه سيبويه ، قال : (وزعموا أن ناسًا يقولون : « كيف أنت وزيدًا ، وما أنت وزيدًا ، وهو قليل في كلام العرب ، ولم يحملوا الكلام على ما وكيف ، ولكنهم حملوه على الفعل ، على شيء لو ظهر حتى يلفظوا به لم ينقض ما أرادوا من المعنى حين حملوا الكلام على ما =

وكيف أنت وقَصْعَةً من ثريد ؟ » وأصل الكلام على وجه النصب : « ما تكون ، وكيف تصنع ؟ » فلما حذف العامل وحده انفصل الضمير ، الذي كان مستترًا فيه فصار كما ترى ، وأما على وجه الرفع فلا حذف هناك .

وإذ تلا (١) المفعولَ معه حالٌ لما قبله أو خبر عنه ، فله من الإفراد وغيره ماله متقدمًا ، فتقول : « جاء البردُ والطيالسةَ شديدًا » ، و « كان زيدٌ وعمرًا (٢) متفقًا » ، كما تقول : « جاء البردُ شديدًا والطيالسةَ » ، و « كان زيدٌ متفقًا وعمرًا » ، وربما طابق الحال والخبر المفعول معه ، وما قبله كما يطابق لو تلا (٣) متعاطفين ، فتقول على هذا : « كان زيدٌ وعمرًا متفقين » ، و « جاء زيدٌ وعمرًا ضاحكين » ، كما تقول : « كان زيدٌ وعمرٌو متفقين [١٠٠/ب] وجاء زيدٌ وعمرٌو ضاحكين » وهذا رأي الأخفش (٤) وخالف ابن كيسان (٥) في هذا فلم يجزه .

خاتـــمـــة : الصحيح عند ابن مالك (٦) جواز القياس على ما سمع من كلام المفعول معه عند استيفاء الشرائط ، وقيل (٧) : بل هو سماعي ، فلا يتعدى الوارد منه .

ولما أنهى المصنف الكلام على المفعول معه – وهو الحادي عشر من المنصوبات – شرع يتكلم في المجرورات (٨) لأن الثاني عشر – وهو خبر كان – والثالث عشر – وهو اسم إن – والرابع عشر – وهو مفعول ظن على ما في بعض النسخ (٩) بالنسبة للأخير والخامس عشر – وهو التابع (١٠) – قد تقدم الكلام عليها مستوفى في فصل المرفوعات ، فأغنى ذلك عن ذكرها هنا فقال :

= وكيف ، كأنه قال : كيف تكون أنت وقصعةً من ثريد ، وما كنت وزيدًا ؛ لأن كنت وتكون يقعان ها هنا كثيرًا ولا ينقضان ما تريد من معنى الحديث) . الكتاب (٣٠٣/١) ، وارتشاف الضرب (٢٨٨/٢) ، وجعل ابن عصفور النصب على المعية في واجبًا . الشرح الكبير لابن عصفور (٤١١/٢) .

(١) في المخطوط : « تلى » .

(٢) في المخطوط : « وعمرو » .

(٣) في المخطوط : « تلى » .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك (٢٦٣/٢) .

(٥) همع الهوامع (٢٢٢/١) ، وقال أبو حيان : « وإياه أختار » . ارتشاف الضرب (٢٩٣/٢) ، وأرجح رأي ابن كيسان ؛ لأن باب المفعول معه . باب ضيق فلا يجاز فيه شيء إلا بسماع من العرب ، كما جاء في الهمع (٢٢٢/١)

(٦) قال ابن مالك : (وبعض النحويين يقتصر في مسائل هذا الباب على السماع ، والصحيح استعمال القياس فيها على الشروط المذكورة) . شرح التسهيل لابن مالك (٢٦٣/٢) .

(٧) قال أبو حيان : (وهذا الباب قال أبو الحسن : قوم يقيسون هذا في كل شيء ، وقوم يقتصرونه على ما سمع) ارتشاف الضرب (٢٩١/٢) .

(٨) قال ابن آجروم قبل كلامه عن المخفوضات : (وأما خبر كان وأخواتها ، واسم إن وأخواتها ، فقد تقدم ذكرهما في المرفوعات ، وكذلك التوابع ، فقد تقدمت هناك) . الآجرومية (٢٨)

(٩) نسخ الآجرومية .

(١٠) أي : المنصوب .

مخفوضات الأسماء

« **باب مخفوضات الأسماء .. إلخ** »[(١)]

وأقول : قال بعض النحاة [(٢)] : إن المخفوض ثلاثة :

أنواع الجر

أحدها : المخفوض بالتبعية كـ « الفاضل » في « مررت بزيد الفاضلِ » وكـ ﴿ ٱلرَّحْمَـٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ في البسملة ، والصحيح أن لا خفض بالتبعية ، وإنما العامل في التابع هو العامل في المتبوع [(٣)] .

الخفض على الجواب

الثاني : المجرور بالمجاورة ، وإيضاح هذا الكلام أن يكون الاسم يستحق غير الجر ، فيجر [(٤)] لمجاورة المجرور ، وله أمثلة منها : قولهم : « هَذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ » والقياس « خَرِبٌ » بالضم ؛ لأنه صفة « للجحر » الذي هو خبر المبتدأ ، وقول امرئ القيس :

٤١٩ - كأن ثَبِيرًا في عَرَانِينِ وَبْلِهِ   كَبِيرُ أُنَاسٍ فِي بِجَادٍ مُزَمَّلِ [(٥)]

والقياس رفع « مزمل » ؛ لأنه صفة لخبر كان ، ولكن جاء مخفوضين لمجاورتهما

(١) قال ابن آجروم : (المخفوضات ثلاثة أقسام : مخفوض بالحرف ، ومخفوض بالإضافة ، وتابع المخفوض ، فأما المخفوض بالحرف فهو ما يخفض بـ : من ، وإلى ، وعن ، وعلى ، وفي ، ورب ، والباء ، والكاف ، واللام ، بحروف القسم وهي : الواو ، والباء ، والتاء ، وبواو : رب ، وبمذ ، ومنذ ، وأما ما يخفض بالإضافة ، فنحو قولك : غلام زيد ، وهو على قسمين : ما يقدر باللام ، وما يقدر بـ « من » ، فالذي يقدر باللام ، نحو : غلام زيد ، والذي يقدر بـ « من » نحو : ثوب خزّ وباب ساج ، وخاتم حديد - والله أعلم - « الآجرومية (٢٩) . وقد تمت الآجرومية .

(٢) شرح الآجرومية للمكودي (٢٣) .

(٣) هذا مذهب الجمهور في النعت والبيان والتوكيد ، والعامل عند الخليل والأخفش والجرمي هو التبعية ، وأما في البدل فقيل :عامله محذوف ، وهو قول الجمهور ، ويدل لهم ظهوره جوازًا مع الظاهر ، ووجوبًا مع المضمر ، نحو : بزيد ، به ، وقال قوم منهم المبرد عامله عامل متبوعه ، وهو ظاهر مذهب سيبويه ، واختاره ابن مالك ، وقال ابن عصفور عامله عامل متبوعه على أنه نائب عن العامل المحذوف ، وأما النسق ، فقال الجمهور عامله عامل متبوعه بواسطة الحرف ، وقيل : الحرف ، وقيل : محذوف . الكتاب (١/١٥٠) ، والمقتضب (٤/ ٢٩٥ ، ٣٩٩) ، وشرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٣٢٩ - ٣٣٠) ، وهمع الهوامع (٢/١١٥) ، وشرح التصريح (٢/١٠٨) ، وحاشية الصبان (٣/٥٨) .

(٤) في المخطوط : « فيجره » .

(٥) من الطويل وقد سبق الكلام عليه ، والشاهد فيه : قوله : « مُزَمَّلِ » حيث وقع مجرورًا لمجاورة « بجاد » وحقه أن يأتي مرفوعًا ؛ لأنه نعت لـ « كبير » .

« ضَبٌّ وبجَادٍ » وحمل بعض العلماء العرب [١] على الخفض بالجوار ، قوله تعالى : ﴿ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكم ﴾ [المائدة : ٦] [٢] في قراءة من خفض « الأرجل » وذلك ؛ لأن « الأرجل » ليست ممسوحة ، فكيف تعطف على « الرءوس » الممسوحة ؛ بل الوجه أن تكون معطوفة على « الوجوه » فتكون مستحقة للنصب كما قرئ به في السبعة - أيضًا - ولكن جاءت بالخفض لمجاورتها الرءوس المخفوضة ، وأجاب الآخرون [٣] بأن الخفض بالمجاورة ضعيف فكيف يحمل عليه القراءة التي [٤] في أعلى طبقات البلاغة مع أن حرف العطف فاصل بين الاسمين فلا مجاورة ، ولكن الوجه أن تكون [٥] « الأرجل » معطوفة على الرءوس الممسوحة وذلك على معنيين :

أحدهما : أن المراد بمسحها مسح الخفاف إذا ألبست بشروطها .

ثانيها [٦] : أن المراد بالمسح فيها خفيف الغسل ، وعبر عنه بالمسح ؛ ليقتصد في صب الماء عليها ؛ إذ كانت مظنة الإسراف ، ويَحتمل الخفض على الجوار « أليم » من قوله تعالى حكاية : ﴿ إِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ أَلِيمٍ ﴾ [هود : ٢٦] ، وذلك أن « أليمًا » صفة لـ « عذاب » لا لـ « يوم » و « عذاب » منصوب فكان حق صفته النصب ، ولكن جاءت مخفوضة [لمجاورتها] [٧] لـ « يوم » المخفوض ، وأظهر الاحتمالين أن « أليمًا » صفة لـ « يوم » وصف بذلك لكونه زمانًا للألم ، وهذا وإن كان مجازًا أولى مما قبله بالصواب ، وأحسن في النظر لما فيه من البلاغة ، ولأن خفض الجوار لا يعدل إليه ما وجد عنه مندوحة ، وأما خفض « خُضْر » في قوله [١٠١/أ] تعالى : ﴿ عَٰلِيَهُمْ ثِيَابُ سُندُسٍ خُضْرٍ ﴾ [الإنسان : ٢١] [٨] فعلى أنه صفة لـ « سندس » وإن كان مفردًا ، لأنه في معنى الجمع ، والمفرد إذا كان في معنى الجمع ، جاز أن يوصف

---

(١) ارتشاف الضرب (٥٨٣/٢) ، وهمع الهوامع (٥٥/٢) وفي المخطوط : « بعض العرب العلماء » . وتعبيرات الشارح : العرب العلماء وعلماء العجم غير لائقة .

(٢) وقد قرأ نافع وابن عامر والكسائي ويعقوب وحفص بنصب اللام ، وقرأ الباقون بالخفض . الإتحاف (٥٣٠/١) ، والبحر المحيط (٤٥٢/٣) ، والكشاف (٥٩٨/١) ، النشر في القراءات العشر (٢٥٤/٢) .

(٣) المحققون شرح شذور الذهب (٤٣٩) .

(٤) بجانبها في المخطوط : « الذي » .

(٥) في المخطوط : « يكون » .. والأولى ما أثبت .

(٦) في المخطوط : « ثانيها » .

(٧) تكملة يقتضيها السياق .

(٨) قرأ ابن كثير وأبو بكر بجر « خُضْرٍ » صفة لـ « سُندس » ، ورفع « إستبرق » عطفًا على « ثياب » ، وقد قيل : إن « سندسًا » اسم جنس ، واسم الجنس يوصف بالجمع ، قال تعالى : ﴿ ٱلسَّحَابَ ٱلثِّقَالَ ﴾ [الرعد : ١٢] ، وقيل : إنه جمع لـ « سندسة » . الإتحاف (٥٧٩/٢) ، والنشر (٣٩٦/٢) ، والبحر المحيط (٣٩١/٨) .

بالجمع ولم يجعل مخفوضًا على المجاورة في قول المحققين ، لأن الخفض على الجوار شاذ ، وقد مر آنفًا أنه لا يرتكب [١] إذا كان عنه مندوحة ، وأما رفعه فعلى أنه صفة لـ « ثياب » وهذه القراءة أظهر وكلتاهما في السبعة .

ويدخل الخفض بالجوار في باب النعت ، ومثله عطف البيان [٢] قيل [٣] : وفي عطف النسق كما في آية المائدة [٤] ، ومثل الأولين التوكيد ، كقول الشاعر :

٤٢٠ - يَا صَاحِ بَلِّغ ذَوِي الزَّوْجَاتِ كُلِّهِمُ ... أَنْ لَيْسَ وَصْلٌ إِذَا انْحَلَّتْ عُرَى الذَّنَبِ [٥]

فـ « كلهم » توكيد لـ « ذوي » فحقه النصب ؛ لكونه تابعًا للمفعول ، ولكن خفض لمجاورته الزوجات ، وليس توكيدًا [لها] [٦] إذ لو كان توكيدًا كذلك لكان القياس « كُلِّهِنَّ » قال الشيخ جمال الدين بن هشام [٧] : وينبغي أن لا يدخل خفض الجوار في البدل ، لكونه في التقدير من جملة أخرى ، فالعامل حاجز في التقدير بين المتجاورين لفظًا ؛ والله أعلم .

باب الإضافة

الثالث من المخفوضات : « المضاف إليه » .

وللإضافة معنيان : أحدهما لغوي وهو : الإسناد ، كقول امرئ القيس :

٤٢١ - فَلَمَّا دَخَلْنَاهُ أَضَفْنَا ظُهُورَنَا ... إِلَى كُلِّ حَارِيٍّ جَدِيدٍ مُشَطَّبِ [٨]

---

(١) في المخطوط : « إلا إذا كان » .

(٢) أجازه ابن هشام في شرح الشذور (٤٣٩) ، وعلل له بأنه ، كالنعت والتوكيد في مجاورة المتبوع

(٣) مغني اللبيب (٨٩٥) .

(٤) ﴿ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ ﴾ [المائدة: ٦] بخفض الأرجل ، وقد سبقت .

(٥) من البسيط . قائله أبو الغريب النصري . الأشباه والنظائر (٢/١١) ، وخزانة الأدب (٥/٩٠ ، ٩٣، ٩٤) ، والدرر (٢/٧٠) ، وشرح شواهد المغني للسيوطي (٢/٩٦٢) ، والهمع (٢/٢٥) .

اللغة : انحلت : انفكت ، ويروى : استرخت . العُرَى : جمع عروة ، وهي مدخل زرِّ الثوب . الذَّنب : الآخر من كل شيء ، والمراد باسترخاء الذنب : استرخاء الذكر . الدرر (٢/ ٧٠ - ٧١) .

المعنى : ظاهر .

الشاهد : قوله : « كُلِّهم » ، حيث وقع توكيدًا لذوي ، فكان حقه النصب ، ولكنه جر لمجاورة « الزوجات »

(٦) تكملة يقتضيها السياق .

(٧) شرح شذور الذهب (٤٣٩) .

(٨) من الطويل . قائله امرؤ القيس . ديوانه (٥٣) . خزانة الأدب (٧/٤١٨) ، وشرح شذور الذهب (٤٢٠) ، ولسان العرب (٤/٢٢٥) « حير » ، (٩/٢١٠) « ضيف » .

=

أي : أسندناها (١) إلى كذا .

والثاني اصطلاحي وهو : نسبة كلمة إلى أخرى بواسطة حرف جر لفظًا أو تقديرًا مرادًا . وهذا مستفاد من تقدير ابن الحاجب (٢) المضاف إليه ، فإنه قال : وأما المضاف إليه فهو كل اسم نسب إليه شيء بواسطة حرف جر لفظًا أو تقديرًا مرادًا فقوله : « كل اسم » شامل للمعرف وغيره ، ولا يشكل بالجمل المضاف إليها ؛ لأنها في التحقيق في تأويل اسم فلم تكن الإضافة إلا إلى الاسم تحقيقًا وقوله : « نسب إليه شيء » يحترز به عن خبر المبتدأ مثلًا ؛ فإنه (٣) لم ينسب إليه شيء ، بل هو منسوب إلى غيره وقوله : « بواسطة حرف جر » مخرج للفاعل وشبهه فإنه وإن نسب إليه شيء لكن لا بواسطة حرف جر ، وقوله : « لفظًا أو تقديرًا » تفصيل لحرف الجر فالمضاف بواسطة حرف الجر اللفظي مثل : « مررت بزيد وهو منطلَقٌ به » ؛ إذ فيه نسبة « المرور ، والانطلاق » إلى « زيد » بواسطة « الباء » وهذا النوع وهو المعبر عنه بالمجرور بالحرف قد تقدم الكلام عليه مستوفى في أول الكتاب ؛ فأغناني ذلك عن ذكره هنا .

وأما ما كان على تقدير حرف الجر ، فهذا الباب معقود له ، وقوله : « مرادًا » يحترز به عن الظرف فإنه ، وإن كان على تقدير حرف الجر الذي هو « في » لكنه ليس بمراد ؛ إذ لو كان مرادًا لخفض الظرف ، فقوله [١٠١/أ] مرادًا أي : عمله .

واعلم أن المضاف إليه على تقدير حرف جر لا يضاف إليه الاسم [إلا] (٤) وجب إزالة تنوينه للإضافة (٥) كقوله تعالى : ﴿ أَوْ كَفَّارَةُ طَعَامِ مَسَٰكِينَ ﴾ [المائدة : ٩٥] (٦) فيمن قرأ بترك تنوين « كفارة » وبخفض « طعام » ولا فرق في حذف التنوين بين أن يكون ملفوظًا أو مقدرًا ، فالملفوظ كما تقدم ، والمقدر في مثل : « لَا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللهِ

= اللغة : دخلناه : في المخطوط : وصلناه . أضفنا : أملنا ، يقال : ضاف إليه : مال ودنا ، وكذلك أضاف ، والمعنى هاهنا : أسندنا ظهورنا إليه وأملناها حَارِيّ : رَحْل منسوب إلى الحيرة . مشطب : مخطط . ، اللسان « ضيف ، حير » .

المعنى : لما دخلنا هذا البيت أسندنا ظهورنا إلى كل رحل صنع في الحيرة جديد مخطط فيه طرائق .

الشاهد : قوله : « أضفنا » ، حيث استعمل بمعنى أسندنا ، وهذا شاهد على أن الإضافة في اللغة بمعنى الإسناد والإمالة .

(١) في المخطوط : « أسندها » .

(٢) شرح الكافية للرضي (٢٧٢/١) .

(٣) في المخطوط « فإن »

(٤) تكملة يقتضيها السياق ، ووجب في المخطوط : « واجب » .

(٥) في المخطوط : « وكقوله » .

(٦) وقد قرأ المدنيان [نافع وأبو جعفر] وابن عامر بغير تنوين لـ « كفارة » وخفض « طعام » بالإضافة ، وقرأ الباقون بالتنوين ، ورفع « طعام » . النشر في القراءات العشر (٢٥٥/٢) .

مَسَاجِدَ اللَّهِ » (١) ففي « مساجد » تنوين مقدر لو كان الاسم مصروفًا لظهر فحذف ذلك التنوين للإضافة والنون التي تلي علامة الإعراب وهي نون التثنية والجمع وما حمل عليهما يعامل معاملة التنوين فتحذف للإضافة .

مثال التثنية قوله تعالى : ﴿ تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ ﴾ [المسد: ١] ، والأصل : « يدان » حذفت النون ، لما ذكر لما تلت علامة الإعراب ، التي هي الألف ، ومثال الجمع قوله تعالى : ﴿ وَٱلْمُقِيمِي ٱلصَّلَوٰةِ ﴾ [الحج: ٣٥] ، وأصله : « والمقيمين » حذفت النون لما مر ؛ لأنها تلت علامة الإعراب ، التي هي الياء ، وتقول : « جاءني (٢) اثنا وعِشْرُو عمْرٍو » والأصل : « اثنان وعشرون » فعمل فيها ما تقدم .

وهذان (٣) المثالان لما حمل على التثنية والجمع ، وقولنا : « النون التي تلي علامة الإعراب [يحترز به عن النون ، التي تليها علامة الإعراب] (٤) فإن تلك لا تحذف للإضافة ، كقوله تعالى : ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ ﴾ [الأنعام: ١١٢] ومما يجب – أيضًا – في المضاف أن يزال تعريفه للإضافة وسواء كان ذلك التعريف بعلامة لفظية أو معنوية فعلى هذا لا تضف « الغلام » مثلًا إلى شيء ؛ حتى تزيل « أل » منه ، ولا يضاف « زيد » إلى شيء إلا إن اعتقد في « زيد » الشيوع (٥) كما اعتقده من قال :

٤٢٢ – عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ الْوَغَى رَأْسَ زَيْدِكُمْ ... بِأَبْيَضَ مَاضِي الشَّفْرَتَيْنِ يَمَانِي (٦)

والحكمة في أنه لا يضاف إلا النكرات ؛ لأن الإضافة تكسب المضاف تعريفًا من المضاف إليه المعرفة ، فلو أضفته مع تعريفه لاجتمع تعريفان في شيء واحد ، وهو باطل وربما أشاد بعضهم في هذا بحثًا .

ومما لازم التعريف ، كاسم الإشارة ، والضمير لا تجوز إضافته ؛ إذ لا يقدر شيوعه أصلًا .

وحكم المضاف أن يكون على حسب العوامل ، فيرفع إن اقتضى عامله الرفع

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ، في كتاب : الجمعة – باب : ١٣ ، و مسلم في صحيحه ، في كتاب : الصلاة ، حديث : ١٣٦ ، وأبو داود في سننه ، في كتاب : الصلاة – باب : ٥٢ .

(٢) في المخطوط : « زيد » بعد « جاءني » . (٣) في المخطوط : « وهذا » .

(٤) تكملة يقتضيها السياق .

(٥) في المخطوط : « الشياع » ، والصواب ما أثبت .

(٦) من الطويل ، ونسب إلى رجل من طيىء ، وقد سبق الكلام عليه ، والشاهد : قوله : « زيدنا ، وزيدكم » ؛ حيث اعتقد تنكير « زيد » فأضيف .

كقوله تعالى : ﴿ وَجَآءَ أَهۡلُ ٱلۡمَدِينَةِ يَسۡتَبۡشِرُونَ ﴾ [الحجر : ٦٧] ، وينصب إن اقتضى النصب ، كقوله تعالى : ﴿ وَخَلَقَ كُلَّ شَيۡءٖ ﴾ [الأنعام : ١٠١] .

العامل في المضاف إليه

ويخفض إن اقتضى الخفض نحو : « بسم اللَّهِ الرحمن الرحيم » وأما المضاف إليه فلا يكون إلا مجرورًا واختلف في جاره فقيل [١] : الإضافة وهو ظاهر كلام طائفة من النحاة كأبي القاسم الحريري [٢] قال في مُلْحَته :

وَقَدْ يُجَرُّ الاسْمُ بِالْإِضَافَةْ كَقَوْلِهِم دَار أَبِي قُحَافَةْ

وقال الزجاج [٣] : الجار له معنى اللام الملاحظة ، ولو قال معنى الحرف ؛ لكان أحسن لما سيأتي إلا أن يرى أن الإضافة ليست إلا على معنى اللام والصحيح - وهو [١٠٢/ب] مذهب سيبويه - [٤] أن الجار للمضاف إليه المضاف ؛ لاتصال الضمير به ولا يتصل إلا بعامله .

الإضافة قسمان

ثم الإضافة على ضربين :

إضافة لفظية ، وإضافة معنوية .

الإضافة المعنوية :

فالمعنوية أن يكون المضاف غير صفة مضافة لمعمولها ، فيدخل في ذلك الأسماء الجامدة ، مثل : « إماء اللَّه » و ﴿ دَارُ ٱلۡقَرَارِ ﴾ [غافر : ٣٩] والصفة المضافة لغير معمولها مثل : « عالمُ المدينةِ ومصارعُ مِصْرَ » ومثله : « هذا ضاربُ زيدٍ أَمْسِ » و « مضروبُ عَمْرٍو أمسِ » لأن الصفة بمعنى المضي ليست بعاملة عند الجمهور نعم إن قلنا بمذهب الكسائي [٥] وهو أن الصفة تعمل في المضي فالإضافة لفظية .

ومن الإضافة المعنوية إضافة « اسم التفضيل » [٦] مثل : « هذا أفضلُ النَّاسِ »

---

(١) قال به الأخفش . همع الهوامع (٤٦/٢) . (٢) ملحة الإعراب (١٢) .

(٣) ارتشاف الضرب (٥٠١/٢) ، وهمع الهوامع (٤٦/٢) ، وذهب ابن الباذش إلى أن الجر بحرف مقدر ناب عنه المضاف شرح التصريح (٢٥/٢) . (٤) الكتاب (٤٢٠/١) .

(٥) شرح التصريح (٦٦/٢) ، والأشموني بحاشية الصبان (٢٩٣/٢) .

(٦) مذهب سيبويه والأكثرين أن : أفعل التفضيل إضافته إضافة محضة ، ومذهب الكوفيين والفارسي =

وهذا ليس من إضافة الصفة إلى معمولها ؛ إذ المراد بالمعمول اسم لو تسلط عليه المضاف قبل الإضافة لرفعه أو نصبه ، ومنها : إضافة المصدر إلى معموله كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ ﴾ [البقرة : ٢٥١ ، الحج : ٤٠] ، وخالف ابن بَرْهان (١) في هذه والفارسي (٢) فيما قبلها .

وتكون الإضافة المعنوية على معنى اللام إذا لم يكن المضاف إليه جنسًا للمضاف ، ولا ظرفًا ، مثل : « غلامُ زيدٍ » فإن كان جنسًا له فهي على معنى « من » نحو : « خاتمُ حديدٍ » وإن كان ظرفًا فهي على معنى « في » مثل : ﴿ مَكْرُ ٱلَّيْلِ ﴾ [سبأ : ٣٤] وهذه قليلة ، والأولى كثيرة وما بين ذلك وسط .

وتنويع الإضافة المعنوية إلى هذه الثلاثة أنواع هو : مذهب ابن الحاجب (٣) والشيخ جمال الدين بن مالك وطائفة ، وخالف أكثر المحققين كسيبويه (٤) والزمخشري ، وتابعهم (٥) المؤلف ، فقالوا : ليس لنا إضافة على معنى « في » وما أوهم مجيئها على هذا يتأول على أنه على معنى اللام مجازًا ، والدليل على هذا المذهب من وجهين :

أحدهما : أن الإضافة على معنى اللام المجازية متفق عليها ، والإضافة على معنى « في » وإن كانت حقيقة - مختلف فيها ، والحمل على المتفق عليه أولى فلا يعدل

= وغيرهما أنها غير محضة ، وذهب ابن السراج إلى أنه إذا أضيف على معنى « من » فهي غير محضة ، وإذا أضيف على معنى غير « من » فهي محضة . ارتشاف الضرب (٢/٥٠٥) ، وشرح التسهيل لابن مالك (٣/٢٢٨ - ٢٢٩) .

(١) شرح التسهيل لابن مالك (٣/٢٢٨) ، وقد ضعف ابن مالك رأي ابن برهان بأن المصدر المضاف أكثر استعمالًا من غير المضاف ، ولو جعلنا إضافته غير محضة لزم جعل ما هو أقل استعمالًا أصلًا ، وهو خلاف المعتاد ، وأن الصفة منوية الانفصال بالضمير المستتر بينها وبين مرفوعها ومنصوبها ، فجاز اعتبار آخر بخلاف المصدر ، وبأن المصدر المضاف إلى معرفة معرفة ، وينعت معرفة ، ومثال ذلك : [الخفيف]

إنَّ وَجْدِي بِكَ الشَّدِيدَ أرَانِي عَاذِرًا فِيكَ مَنْ عَهِدْتُ عَذُولَا

فنعت المصدر « وجدي » بالمعرفة وهو « الشديد » فدل ذلك على أن إضافته محضة ؛ لأنها أكتسبت تعريفًا . الأشموني بحاشية الصبان (٢/٢٤٢) . (٢) المقتصد في شرح الإيضاح (٢/٨٨٤) .

(٣) شرح الكافية للرضي (١/٢٧٣) ، وشرح التسهيل لابن مالك (٣/٢٢١) ، قال ابن مالك فيه : « وقد أغفل النحويون التي بمعنى « في » ، وهي ثابتة في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح ، كقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ ﴾ [البقرة : ٢٠٤] وقوله تعالى : ﴿ لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ﴾ [البقرة : ٢٢٦] وقوله : ﴿ يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجْنِ ﴾ [يوسف : ٣٩- ٤١] ، وقوله : ﴿ بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾ [سبأ : ٣٣] ، وقول العرب : شهيدُ الدَّارِ ، وقتيلُ كَرْبَلَاءَ . وبهذا التقسيم قسم ابن هشام . أوضح المسالك (٣/٨٥) ، وشرح الشذور (٤٣٥) .

(٤) شرح المفصل (٢/١١٨) ، وشرح الكافية للرضي (١/٢٧٤) ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان (٢/٢٣٨) .

(٥) الآجرومية (٢٨ - ٢٩) .

عنه مثال ما جاءت فيه الإضافة على معنى اللام المجازية ، قول الشاعر :

٤٢٣ - إِذَا قَالَ قَدْنِي قُلْتُ بِاللَّهِ حَلْفَةً   لَتُغْنِنَّ عَنِّي ذَا إِنَائِكَ أَجْمَعَا [١]

ومعنى البيت : أن الضيف إذا قال : يكفيني ، وقد بقي في الإناء بقية حلف هذا المضيف ؛ لتتعاطن ما بقي في الإناء ونسب المضيف الإناء إلى المضيف لملابسة بينهما ، وذلك مجاز والإضافة هنا على معنى اللام باتفاق ؛ لأن الثاني ليس جنسًا للمضاف ولا ظرفًا .

الثاني من وجهي الاستدلال : أن الإضافة على معنى « في » حقيقة مؤدية إلى كثرة [٢] الاشتراك في معناها ، والإضافة على معنى اللام المجازية مؤدية إلى المجاز ، وهو خير من الاشتراك على ما بين في الأصول ، فيجب ارتكاب ما كان خيرًا .

وسميت هذه الإضافة معنوية ؛ لإفادتها أمرًا معنويًّا وهو تخصيص الأول بالثاني إن كان نكرة أو معرفة ، والأول متوغلًا في الإبهام ، مثال ما إذا كان الثاني [١٠٢/ب] نكرة : « جاءني [غلام] [٣] رجل » ومثال ما إذا كان معرفة ، والأول متوغلًا [٤] : « جاءني شِبْهُك ، ومِثْلُك ، وغَيْرُك » وذلك عند إرادتك مطلق المماثلة والمغايرة ، وأما إذا أردت كمالهما ، فالأول مكتسب من الثاني التعريف [٥] وكذا كل اسم غير متوغل

---

(١) من الطويل . نسب إلى حريث بن عنَّاب الطائي . خزانة الأدب (٤٣٤/١١ ، ٤٣٥ ، ٤٣٩ ، ٤٤٣ ، ٤٤٩) ، والدرر واللوامع (٤٤/٢) ، وشرح شواهد المغني للسيوطي (٥٥٩/٢ ، ٨٣٠) ، وشرح المفصل (٨/٣) ، ومغني اللبيب (٢١٠/١) ، وهمع الهوامع (٤١/٢) .

اللغة : إذا قال قدني : إذا قال الضيف يكفيني . قلت : يروى : قال ، وقلت هي الأصح ، كما قال العيني . لتُغْنِنَّ : رواية ثعلب ، بحذف الياء التي هي لام الفعل المؤكد بالنون ، وبقاء الكسرة دليلًا عليها ، وهي لغة فزارة ، يقولون : ارْمِنَّ يا زيد ، وابكِنَّ يا عمرو ، ويروى : لِتُغْنِيَ بحذف النون المشددة ، أي لتبعدن . إنائك : بإضافة الإناء للضيف . المقاصد النحوية (٣٣٥/١ - ٣٥٧) .

المعنى : ذكره الشارح .

الشاهد : قوله : « إنائك » ؛ حيث أضيف الإناء إلى ضمير الضيف لأدنى ملابسة ، والإضافة ههنا على معنى اللام المجازية ؛ لأنه ليس بإنائه حقيقة .

(٢) في الأصل : « كثيرة » .

(٣) تكملة يقتضيها السياق .

(٤) على إضمار « في الإبهام » اعتمادًا على إظهاره سابقًا ، وفي المخطوط : « متوغل » بالرفع .

(٥) وكذا إذا أريد بهما مماثلة خاصة ، ومغايرة خاصة ، وأكثر ما يكون ذلك في « غير » إذا وقعت بين ضدين ، كقول القائل : رأيت الصَّعْبَ غيرَ الهين ، ومررت بالكريم غيرِ البخيل وكقوله تعالى : ﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ [الفاتحة : ٧] عند بعض العلماء منهم السيرافي ، وكقول أبي طالب [الرجز] :

يَا رَبِّ إِمَّا تُخْرِجَنَّ طَالِبِي   فِي مِقْنَبٍ مِنْ تِلْكُمُ الْمَقَانِبِ

فَلْيَكُنِ الْمَغْلُوبَ غَيْرَ الْغَالِبِ   وَلْيَكُنِ الْمَسْلُوبَ غَيْرَ السَّالِبِ

أضيف لمعرفة وهذا التعريف - أيضًا - من الأمور المعنوية التي تفيدنا الإضافة إياها .
وتسمى أيضًا « محضة » ؛ لخلوها عن شائبة الانفصال ألا ترى أنك لو قلت : « جائني غلامٌ زيدٌ » مكان « غلامُ زيدٍ » لم يستقم بخلاف اللفظية ، مثل : « جاءني ضاربُ زيدٍ » فإنك إذا فصلت ، فقلت : « جاءني ضاربٌ زيدًا » لم يكن فاسدًا بل هو مستقيم حسن .

الإضافة اللفظية

الضرب الثاني من ضربي الإضافة : « اللفظية » وهي إضافة الصفة إلى معمولها ، مثل : « ضاربُ زيدٍ » [١] و « مُرَوَّعُ القلبِ » و « قليلُ الحيلِ » وليست على تقدير حرف على ا لصحيح خلافًا لمن [٢] زعم أنها على تقدير اللام ، قال ابن الحاجب [٣] : « ولا تفيد إلا تخفيفًا في اللفظ) وذلك بحذف التنوين [٤] أو النون المشبهة له ، وقال بعضهم [٥] : تفيد إما التخفيف أو رفع القبح ، أما إفادتها التخفيف فظاهر ، وأما إفادتها لرفع القبح فلأنك إذا قلت : « جاءني الرجلُ الحسنُ الوجهُ » مثلًا برفع « الوجه » كنت [قد] [٦] أخليت الصفة التي هي « حسن » من ضمير الموصوف الذي هو : « رجل » لما مر في الصفة المشبهة ، وإن نصبت « الوجه » كنت قد أجريت الصفة القاصرة مجرى الصفة المتعدية في النصب بها ، وكلاهما قبيح مع أنهما ليسا بممتنعين .

= المِقْنَبُ هنا جماعة الخيل ، ويطلق على مِخْلَب الأسد ، وعلى الذئب ، ومثال المماثلة المخصوصة لمثل قولك : زيدٌ مثلُ حاتمٍ ، وقيل : ليس هذا الوقوع مكسبًا لغير ومثل في الإضافة التعريف ؛ لوقوع « غير » صفة لنكرة في قوله تعالى : ﴿ نَعۡمَلۡ صَٰلِحًا غَيۡرَ ٱلَّذِي كُنَّا نَعۡمَلُۚ ﴾ [فاطر : ٣٧] ، وتخرّج ﴿ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ ﴾ على أنها بدل أو نعت على أن الذين أنعمت لم يقصد به تعيين ، وعلى هذا الفراء والزجاج ورجحه أبو علي الشلوبين وزعم المبرد أن « غير » لا تتعرف أبدًا . المقتضب (٤/٢٨٨) ، وشرح التسهيل لابن مالك (٣/٢٢٦ - ٢٢٧) ، والأشموني بحاشية الصبان (٢/٢٤٤ - ٢٤٥) .

(١) في الأصل تكرار : « زيد » .

(٢) قاله بعض الأندلسيين ، لجواز وصولها إلى المفعول باللام ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَمِنۡهُمۡ ظَالِمٞ لِّنَفۡسِهِۦ ﴾ [فاطر : ٣٢] ، وقوله : ﴿ بِظَلَّٰمٖ لِّلۡعَبِيدِ ﴾ [فصلت : ٤٦] ارتشاف الضرب (٢/٥٠٤ - ٥٠٥) .

(٣) عبارة ابن الحاجب : (ولا تفيد إلا تخفيفًا في اللفظ ، ومن ثَمَّ جاز مررت برجلٍ حسنِ الوجهِ ، وامتنع بزيد حسنِ الوجهِ ...) . شرح الكافية للرضي (١/٢٧٧) وقد عبر الشارح بـ « ولا يفيد » أي : هذا النوع من الإضافة .

(٤) سواء كان التنوين ظاهرًا كما في « ضاربِ زيدٍ ، وحسنِ وجهِهِ » أو مقدرًا كما في « ضواربِ زيدٍ ، وحواجِّ بيتِ اللّهِ » ؛ لأنه لولا المنع من الصرف لظهر التنوين ، والنون مثل : « ضاربا زيد ، وضاربو زيد » .

(٥) هو ابن هشام في أوضح المسالك (٣/٩٢) .

(٦) تكملة يقتضيها السياق .

وأما إذا جررته بإضافة الصفة إليه فقد تخلصت من القبيحين ، فقد أفادت الإضافة اللفظية غير التخفيف ، ومن أجل أن هذه الإضافة لا تفيد تعريفًا جاء المضاف فيها المعرفة صفة للنكرة ، مثل : « مررت برجلٍ حسن الوجه » ومثل ذلك في التنزيل ، قوله تعالى : ﴿ هَدْيًا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ ﴾ [المائدة : ٩١] ، ومثله : ﴿ قَالُوا۟ هَٰذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا ﴾ [الأحقاف : ٢٤] (١) في أحد الإعرابين ، قال ابن الحاجب (٢) : ولكون الإضافة اللفظية تفيد التخفيف جاز « قام الضاربا زيدٍ » بحذف النون ، وامتنع « جاء الضاربُ زيدٍ » ، إذ لا حذف فيه ، وخالف (٣) الفراء في هذا الأخير فأجازه حملًا على « الضارب الرجل » وقيل (٤) : بل أجاز إضافة الصفة المقرونة بـ « أل » إلى سائر المعارف ، فإن قلت : قد سمع من كلام العرب [جاء] :

٥٢٤ - الْوَاهِبُ الْمِائَةِ الْهِجَانِ وَعَبْدِهَا (٥)

وهو مؤد إلى جواز ما منعتموه ، وذلك أن « الواهب » مضاف للمائة و « عبدها » معطوف على « المائة » والمعطوف حكمه حكم المعطوف عليه ، فكأنك قلت :

---

(١) على تقدير الانفصال أي : ممطر إيانا ، فقد وقع صفة لعارض وهو نكرة . التبيان في إعراب القرآن للعكبري (٢٣٥/٢) . ولأجل أنها لا تفيد تعريفًا ، فقد جاءت حالاً في قوله تعالى : ﴿ ثَانِيَ عِطْفِهِۦ ﴾ فهو حال من الضمير المستتر في يجادل ، وقول الشاعر [الكامل] :

فَأَتَتْ بِهِ حُوشَ الْفُؤَادِ مُبَطَّنًا

وقد دخلت « رب » عليها في قوله [البسيط] :

يَا رُبَّ غَابِطِنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ

أوضح المسالك (٨٩/٣ - ٩٠) . (٢) شرح الكافية للرضي (٢٧٧/١) .

(٣) ضمن النقل عن ابن الحاجب . شرح الكافية للرضي (٢٧٧/١) .

(٤) أوضح المسالك (٩٩/٢) ، والأشموني بحاشية الصبان (٢٤٦/٢) .

(٥) من الكامل ، قائله الأعشى - ميمون بن قيس - ديوانه (٧٩) وعجزه : عُوذًا تُزَجِّي بَيْنَهَا أَطْفَالَهَا . خزانة الأدب (٢٥٦/٤ ، ٢٦٠) ، (١٣١/٥) ، (٤٩٨/٦) ، والدرر (٥٧/٢) ، وشرح ابن عقيل (١١٩/٣) ، والكتاب (١٨٣/١) ، والمقتضب (١٦٣/٤) ، وهمع الهوامع (٤٨/٢ ، ١٣٩) .
اللغة : الهجان : البيض يستوي فيه المذكر والمؤنث والجمع ، وربما قيل : هجائن ، وقيل : الهجان : الكرام . وعوذًا : جمع عائذ ، وهي الحديثة العهد بالنتاج ، سميت عائذًا ؛ لأن ولدها يعوذ بها لصغره . وتزجي : تسوق . أطفالها : أولادها ، وهذا البيت من قصيدة يمدح الأعشى بها قيس بن معديكرب الكندي .
المعنى : هذا الممدوح يهب المائة من الإبل الكريمة ، ويهب راعيها ؛ أيضًا . الدرر اللوامع (٥٨/٢) .
الشاهد : قوله : « وعبدها » ؛ حيث عطف بالجر على المائة ، واغتفر ذاك ، وإن لم يكن مثل الرجل ؛ لأنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع .

« الواهب عبدها » وقد منعتم ذلك ؟

نعم هذا جائز على رأي الفراء ، قلنا في جوابه : القياس منعه ، وإنما جاز على ضعف ؛ لأن التابع لا يعطي حكم المتبوع من كل وجه ألا ترى أن « أل » ممتنع دخولها على المنادى في غير الصور [١٠٣/أ] التي تقدم استثناؤها مع أنه يجوز دخولها على تابعه في نحو : « يا زيد والحارث » ، فإن قلت : قد أجازوا « الضارب الرجل » مع أنه لا تنوين في المضاف يحذف للإضافة ؟

قلت : إنما جاز ذلك قياسًا [١] على « الحسنِ الوجهِ » في أحسن لغاته ، والجامع في الصورتين أن المضاف والمضاف إليه مقرونًا بـ « أل » فكما جاز « الحسن الوجهِ » بجر « الوجه » فيجوز « الضارب الرجلِ » بجر « الرجل » فإن قلت : فما التخفيف في « الحسنِ الوجهِ » الذي أفادته الإضافة حتى أجزتموها ؟

قلت : هو حذف الضمير المضاف إليه « وجه » ؛ إذ الأصل : « وجهِهِ » فلما حذف المضاف إليه خلفته « أل » في أول المضاف ، ومن هنا تعلم أن قياس الفراء : « الضارب زيدٍ » على « الضارب الرجلِ » ليس بجيد ؛ لعدم المشابهة التامة بينهما ، فإن قلت : إذا كنت قد أجزت « الضارب الرجلِ » حملًا على ما ذكرت فما تصنع في « جاء الضاربُك » مع أنه لا يتأتى ذلك الحمل فيه ؟

قلت : في محل الكاف وجهان :

أحدهما : النصب ، وحينئذٍ لا إشكال ؛ إذ لا إضافة .

والثاني : الجر ، وعليه فيحمل « الضاربك » المقرون بـ « أل » على « ضاربك » المجرد منها إن قلنا : الضمير في الثاني مخفوض بالإضافة .

وللعلماء في محل الضمير في المسألتين ثلاثة مذاهب :

أحدها : الجر وهو رأي المبرد [٢] والمازني .

والثاني : النصب ، وهو رأي الأخفش [٣] .

---

(١) في الأصل تكرار لـ « قياسًا » .

(٢) في أحد قوليه . المقتضب (١٥٢/٤) ونسب أيضًا للرماني والمازني والزمخشري . شرح المفصل (١٢٣/٢) ، وشرح الكافية للرضي (٢٨٤/١) ، والأشموني بحاشية الصبان (٢/ ٢٤٦) ، وشرح التصريح (٣٠/٢) .

(٣) شرح المفصل (١٢٤/٢) .

والثالث : التفصيل ففي الأول النصب وفي الثانية الجر ، وهو رأي سيبويه (١) وهو أعدل الأقوال ، وأقربها إلى الصواب .

دخول الألف واللام على المضاف إضافة لفظية

مسألة : قال ابن مالك (٢) : لا تدخل الألف واللام على المضاف إضافة لفظية إلا في خمس مسائل :

أولاها : أن يكون المضاف إليه مقرونًا بـ « أل » كقول الشاعر :

٤٢٥ - أَبَأْنَا بَهَا قَتْلَى وَمَا فِي دِمَائِهَا ... شِفَاءٌ وَهُنَّ الشَّافِيَاتُ الْحَوَائِمِ (٣)

ثانيتها : أن يكون المضاف إليه مضافًا لما فيه (أل) كقول الآخر :

٤٢٦ - لَقَدْ ظَفِرَ الزُّوَّارُ أَقْفِيَةِ الْعِدَى ... بِمَا جَاوَزَ الآمَالَ مِلأَسْرِ وَالْقَتْلِ (٤)

(١) الكتاب (١/١٨٧) وقد جعله كالظاهر فهو منصوب في الضاربك ، مخفوض في ضاربك ، ويجوز في الضارباك والضاربوك الوجهان ، لأنه يجوز الضاربا زيدًا ، والضاربو عمرًا ، بحذف النون في النصب ، كما تحذف في الإضافة ، ومنه قوله :

الحَافِظُو عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ لَا ... يَأْتِيهِمْ مِنْ وَرَائِهِمْ وَكَفُ

وقوله [المنسرح] .

الْعَارِفُو الحَق لِلْمُدِلِّ بِهِ ... وَالْمُسْتَقِلُّو كَثِيرَ مَا وَهَبُوا

الأشموني بحاشية الصبان (٢/٢٤٦ - ٢٤٧) .

(٢) قال في الخلاصة (٣٦) :

وَوَصْلُ أَلْ بِذَا المضافِ مُغْتَفَرْ ... إِنْ وُصِلَتْ بِالثَّانِ كالجَعْدِ الشَّعَرْ

أَوْ بِالَّذِي لَهُ أُضِيفَ الثَّانِي ... كَزَيدٌ الضَّارِبُ رأسِ الجانِي

وَكونُهَا فِي الوَصْفِ كَافٍ إِنْ وَقَعْ ... مثنًى أَوْ جَمْعًا سَبِيلَهُ اتَّبَعْ

(٣) من الطويل . قائله الفرزدق . ديوانه (٢/٣١٠) . أوضح المسالك (٣/٩٢) ، وخزانة الأدب (٧/٣٧٣) ، وشرح الأشموني (٢/٣٠٨) ، وشرح التصريح (٢/٢٩) .

اللغة : أبأنا بها : رواية الديوان : أبأنا بهم ، فعلى الأول يرجع الضمير إلى السيوف المتقدم ذكرها ، وعلى رواية « بهم » يرجع إلى أهل الوقعة ، والمعنى : قتلنا بها أو بهم . الحوائم : العطاش التي تحوم حول الماء جمع حائمة من الحوم ، وهو الطواف حول الشيء .

المعنى : قتلنا بالسيوف قتلى ، وليس الشفاء في الدماء التي تهريقها تلك السيوف ، وإنما هن : أي هي الشافيات ؛ لأنه لولاها لما سفكت الدماء . المقاصد النحوية (٣/٣٩٠ - ٣٩١) .

الشاهد : قوله : « الشافياتُ الحوائم » ؛ حيث دخلت « أل » على المضاف إضافة لفظية ، وقد تحقق شرط دخولها ، وهو لحاقها للمضاف إليه الذي هو « الحوائم » .

(٤) من الطويل . قائله مجهول . أوضح المسالك (٣/٩٣) ، وشرح الأشموني (٢/٣٠٨) ، وشرح =

ثالثتها : أن يكون المضاف إليه مضافًا لضمير ما فيه « أل » ، كقول الآخر :

٤٢٧ - الْوُدُّ أَنْتِ الْـمُسْتَحِقَّةُ صَفْوِهِ مِنِّي وَإِنْ لَمْ أَرْجُ مِنْكِ نَوَالَا [١]

وفي هذه تنازع بين النحاة فمنهم [٢] من أجازها ، ومنهم [٣] من منعها فلم ير في المضاف إليه [إلا] [٤] النصب .

رابعتها وخامستها : أن يكون المضاف مثنى أو مجموعًا جمع سلامة لمذكر ، مثال الأول قول الشاعر :

٤٢٨ - إِنْ يَغْنَيَا عَنِّيَ الْمُسْتَوْطِنَا [٥] عَدَنِ فَإِنَّنِي لَسْتُ يَوْمًا عَنْهُمَا بِغَنِي [٦]

ومثال الثاني قول الآخر :

= التصريح (٢/٢٩) ، والمقاصد النحوية (٣/٣٩١) .

اللغة : الزوار : جمع زائر . والأقفية : جمع قفا . والعدى : جمع عدو . والآمال : جمع أمل ، وهو الرجاء . ملأسر : أصله : من الأسر فحذفت النون والهمزة على لغة زبيد وبني خثعم من قبائل اليمن . المقاصد النحوية (٣/٣٩١ - ٣٩٢) .

المعنى : لقد فاز الزوار أقفية الأعداء بما تعدى الرجاء من الأسر والقتل .

الشاهد : قوله : « الزوار أقفية العدى » ؛ حيث لحقت « أل » بالمضاف إضافة لفظية ، وسوغ ذلك لحاق « أل » بما أضيف إليه المضاف الثاني .

(١) من الكامل . قائله مجهول . أوضح المسالك (٣/٩٥) ، والدرر (٢/٥٧) ، وشرح الأشموني (١/٣٠٨) ، وشرح التصريح (٢/٢٩) ، والمقاصد النحوية (٣/ ٣٩٢) ، وهمع الهوامع (٢/٤٨) .

اللغة : الود المودة . النوال : العطاء . اللسان (ودد ، نول) .

المعنى : أنت المستحقة صفو الود مني ، وإن لم أرج منك عطاءً ، أي : مودة ومحبة .

الشاهد : قوله : « المستحقةُ صفوِهِ » ؛ حيث لحقت « أل » المضاف إضافة لفظية ، وسوغ ذلك إضافة المضاف إليه إلى ضمير ما فيه أل .

(٢) أجازها الجمهور على أن الاسم المتصل العائد على ما فيه (أل) بمنزلة الاسم المقرون بـ « أل » . شرح التصريح (٢/٣٠) .

(٣) وهو المبرد . شرح الأشموني بحاشية الصبان (٢/ ٢٤٦) .

(٤) تكملة يقتضيها السياق .

(٥) في المخطوط : « المستوطنان » .

(٦) من البسيط . قائله مجهول . أوضح المسالك (٣/٩٦) ، والدرر (٢/٥٧) ، وشرح الأشموني (٢/٣٠٩) ، والمقاصد النحوية (٣/٣٩٣) ، وهمع الهوامع (٢/٤٨) .

اللغة : إن يَغنيا : من غنى فلان عن كذا ، فهو غان أي استغنى عنه ولا حاجة له به . المستوطنا : أصله : المستوطنان حذفت النون للإضافة . بغني : خففت الياء للضرورة . المقاصد النحوية (٣/٣٩٣ - ٣٩٤) .

المعنى : إن استغنى عني الشخصان اللذان استوطنا عدن ، فإنني لست غنيًا عنهما في يوم من الأيام .

الشاهد : قوله : « المستوطنا عَدَن » ؛ حيث لحقت « أل » المضاف إضافة لفظية ، واستغنى عن لحاقها بالمضاف إليه ؛ لكون المضاف مثنى ؛ لأنه لما طال ناسبه التخفيف ، فلم يشترط وصل « أل » بالمضاف إليه .

٤٢٩ - لَيْسَ الْأَخِلَّاءُ بِالْمُصْغِي مَسَامِعِهِمْ إِلَى الْوُشَاةِ وَلَوْ كَانُوا ذَوِي رَحِمِ [١]

الإضافة الشبيهة بالمحضة

فائدة : ما قدمته من كون الإضافة تنقسم إلى معنوية ولفظية هو مذهب الجمهور وذكر ابن مالك [٢] أن هناك ألفاظًا ليست إضافتها لفظية ولا محضة ؛ بل شبيهةً بالمحضة منها : الاسم المضاف إلى الصفة ، مثل : « مسجد الجامع ، وحبة الحمقاءِ وصلاة الأولى » وهذا مبني على أن هذه الإضافة لا تأويل فيها ، وأما إن أولناها بأن المضاف إليه محذوف [١٠٣/ب] وتقديره : « مسجد المكانِ الجامعِ ، وحبَّة البَقْلَةِ الحمقاءِ [٣] وصلاة الساعةِ الأولى » لم يكن من إضافة الاسم إلى الصفة ، والتأويل هو التحقيق ومذهب الجمهور [٤] وينبغي أن يعلم أن الاسم لا يضاف إلى الصفة لما قال بعضهم [٥] : من أن الصفة يجب متابعتها للموصوف في إعرابه ، فلو خففت بإضافته

---

(١) من البسيط : قائله مجهول . أوضح المسالك (٩٧/٣) ، والدرر (٥٧/٢) ، والمقاصد النحوية (٣٩٤/٣) ، وهمع الهوامع (٤٨/٢) .

اللغة : الأخلاء : جمع خليل ، وهو الصديق الصافي . والوشاة : جمع واش ، وهو الساعي بنقل الكلام بين الأخلاء . المقاصد النحوية (٣٩٤/٣) .

المعنى : ليس الأصدقاء الحق من يصغون مسامعهم إلى الناقلين للكلام على جهة الإفساد ، ولو كان هؤلاء النقلة من ذوي أرحامهم .

الشاهد : قوله : « بالمصغي مسامعهم » ؛ حيث لحقت « أل » المضاف إضافة لفظية ، واكتفى بلحاقها له عن لحاقها للمضاف إليه ؛ لأن المضاف جمع مذكر سالم ، فلطوله ناسبه التخفيف .

(٢) اعتبرها شبيهة بالمحضة ؛ لأن بها اتصالًا ، وانفصالًا ، أما الاتصال فلأن المضاف غير مفصول عن المضاف إليه بضمير منوي ، كما هو في إضافة الصفة إلى مرفوعها أو منصوبها ، ولأنه لا يقع موقع الفعل فلا يقدر تنكيره ، وأما الانفصال فإن المعنى لا يصح إلا بتقدير موصوف ، كدار الحياة الآخرة ، وجانب المكان الغربي ، ولا تجوز الإضافة فيما لم تضفه العرب ، كالحبة الحمراء والحبة السوداء ، والحبة الخضراء . شرح التسهيل لابن مالك (٢٢٩/٣ - ٢٣٠) وعندي أنه يجوز القياس على ما جاء مضافًا من هذا النوع ، توسيعًا لطرق الاستعمال .

(٣) البقلة الحمقاء التي تسميها العامة الرِّجْلة ؛ لأنها مُلْعِبة فشبهت بالأحمق الذي يسيل لعابه ؛ أو لأنها تنبت في مجرى السيول . اللسان « حمق » .

(٤) والفراء والكوفيون يجيزون الإضافة من غير دعوى حذف ، وبه قال ابن الطراوة وابن طاهر وابن خروف وجماعة ، قال الفراء : (والعرب قد تضيف الشيء إلى نفسه إذا اختلف لفظه ، كيوم الخميس وشهر رمضان ووعد الصدق ومكر الشيء وحق اليقين ، ويا نساء المؤمنات وحب الحصيد وحبل الوريد) . معاني القرآن للفراء (٣٣٠/١ - ٣٣١) ، والإنصاف في مسائل الخلاف (٤٣٦/٢) ، وارتشاف الضرب (٥٠٦/٢) .

(٥) قاله ابن الحاجب ، وقال الرضي : (وليس بشيء ؛ لأن ذلك إنما يكون إذا بقيا على حالهما ، فأما مع طلب التخفيف بالإضافة فلا نسلم له) . شرح الكافية للرضي (٢٨٧/١) ، وانظر حاشية الصبان (٢٤٩/٢) .

إليها لم تكن تابعة له في ذلك ، وقيل [١] : لأن الصفة مع الموصوف متصادقان في الذات فلو أضفته إليها للزم إضافة الشيء إلى نفسه ، وما ورد من كلام العرب مما ظاهره إضافة الموصوف إلى الصفة يتأول بمثل ما مر آنفًا [٢] .

ومنها [٣] : الصفة المضافة إلى موصوفها ، مثل : « سَحْقُ عِمَامَةٍ » [٤] و « جَرْدُ قَطِيفَةٍ » وهذا أيضًا مبني على أن هذه الإضافة لا تأويل فيها ، وأما إذا أولناها على الصحيح بأن الموصوف محذوف والصفة مضافة إلى جنسها والأصل : « شيءٌ سَحْقٌ من جنس العمامة وشيءٌ جَرْدٌ من جنس القطيفة » لم يكن من إضافة الصفة للموصوف ، وإنما ارتكب هذا التأويل ؛ لأن إضافتها له ممتنعة ، وعلة المنع أن الغرض منها التبعية للإيضاح أو التخصيص ، ومع التقديم يفوت هذا الغرض ، وهي لا تضاف إلا مع التقدم .

فإذا سمع من كلامهم [٥] شيء يوهم خلاف ما قررناه ، وجب تأويله بمثل ما تقدم .

ومنها : المسمى المضاف للاسم إلا أن هذه على التأويل الذي [أذكره] [٦] الآن نحو : « جاءني سعيدُ كُرْزٍ » [٧] .

واعلم أن الأصل أن لا يضاف أحد المترادفين إلى الآخر ؛ لأنه من إضافته الشيء إلى نفسه وهي ممتنعة ، فإن ورد من كلام العرب شيء ظاهره إضافة أحد المترادفين إلى الآخر أولناه بأن المراد بالأول المسمى ، وبالثاني الاسم ، قال بعضهم [٨] : وإنما أولناهما بذلك

(١) قال ابن يعيش في شرح المفصل (٣/١٠) : (الصفة والموصوف شيء واحد ؛ لأنهما لعين واحدة ، فإذا قلت : جاءني زيدٌ العاقلُ ، فالعاقل هو زيد ، وزيد هو العاقل ، ألا ترى أنك إذا سئلت عن كل واحد منهما ؛ لجاز أن تفسره بالآخر) .

(٢) ففي نحو : حب الحصيد : حب الزرع الحصيد وفي حق اليقين : حق الأمر اليقين ، وهكذا .

(٣) من الشبيهة بالمحضة .

(٤) السَّحْقُ : الثوب الخَلَق الذي انسحق وبلي ، كأنه بعد من الانتفاع به . والجَرد : يقال : ثوب جرْد أي : خَلَق قد سقط زِئبره أي هو الذي بين الجديد والخَلَق . اللسان « سحق ، جرد » .

(٥) كأخلاق ثيابٍ ، وهل عندكم جائبة خبرٍ ، ومُغْرِبة خَبَرٍ « ومعناه : ثياب بالية ، وخبر يجوب الأرض من بلد إلى بلد ، وخبر طرأ عليكم من بلد سوى بلدكم ، فهو لذلك غريب والإضافة ههنا للبيان ، والتاء في جائبة ومُغْرِبة للمبالغة . شرح المفصل (٣/١٠ - ١١) .

(٦) تكملة يقتضيها السياق ، وموضعها بياض في الأصل .

(٧) الكُرْز : الجَوْلَق - الوعاء - الصغير ، وقيل : الخُرْج ، وقيل : الخُرج الكبير يحمل فيه الراعي زاده ومتاعه . اللسان « كرز » .

(٨) شرح الكافية للرضي (١/٢٨٦) وهذا إذا كان الحكم مناسبًا للمسمى ، فإن كان مناسبًا للاسم كان الأمر بالعكس ، نحو : كتبت سعيدَ كُرْزٍ ، فإن الكتابة تنسب للألفاظ . شرح التصريح (٢/٣٣) ، وحاشية الصبان (٢/٢٤٩) .

دون عكسه ؛ لأن الثاني أعرف من الأول أو أخص وضعًا ، والتأويل مذهب الجمهور وأجاز الفراء (١) إضافة أحد المترادفين إلى الآخر من غير تأويل لاختلاف اللفظين .

ومنها – أيضًا – : الموصوف المضاف لشيء قائم مقام الصفة على هذا : « زيدُ الخَيْلِ » (٢) والأصل : « زيدُ الخيرِ » فحذفت الصفة التي هي « الخير » وأقيم غيرها التي (٣) هي « الخيل » مقامها ، وإنما نسب للخيل ؛ لأنه كان صاحب خيل كريمة .

وقريب مما كنا فيه (٤) قول الشاعر :

٤٣٠ – فَإِنَّ قُرَيْشَ الْحَقِّ لَنْ تَتْبَعَ الْهَوَى ... وَلَنْ يَقْبَلُوا فِي اللَّهِ لَوْمَةَ لَائِمِ (٥)

والأصل : « قريشًا (٦) أصحاب الحق » فحذفت الصفة وأقيم ما أضيفت إليه مقامها .

ومنها : الاسم المؤكد إذا أضيف لمؤكده ، كقوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ ۝ بِنَصْرِ اللَّهِ ﴾ [الروم : ٤، ٥] وقوله : ﴿ وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ ﴾ [الواقعة : ٨٤] وذلك أن « يومًا » و « حينًا » من أسماء الزمان المبهم و « إذ » كذلك

---

(١) كليث أسدٍ ، وقول الشاعر [الطويل] :

فَقُلْتُ انْجُوَا عَنْهَا نَجَا الْجِلْدِ إِنَّهُ ... سَيُرْضِيكُمَا مِنْهَا سَنَامٌ وَغَارِبُهْ

والنجا هو الجلد ، فقد جوز الفراء إضافة ذلك للتخفيف . معاني القرآن للفراء (١/٣٣٠ – ٣٣١) المقصور والممدود له (٦٦) ، وشرح الكافية للرضي (١/٢٨٨) .

(٢) هو زيد بن مُهَلْهِل بن يزيد ، سمي زيد الخيل ؛ لكثرة خيله ، وفد إلى النبي ﷺ وسماه « زيد الخير » وهو شاعر مخضرم معدود في الشعراء الفرسان ، أصابته الحمى بالمدينة فلما بلغ بلدته مات . الشعر والشعراء (١/٢٨٦) ، ومختار الأغاني (٤/١٣٩ ، ١٥٥) . ومثله قول الشاعر [الطويل] :

عَلاَ زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَى رَأْسَ زَيْدِكُمْ

والأصل : علا زيد صاحبنا رأس زيد صاحبكم ، فحذف الصفتين وجعل الموصوف خلفًا عنهما في الإضافة . شرح الأشموني بحاشية الصبان (٢/٢٤٢ – ٢٤٣) .

(٣) في المخطوط : « الذي » . (٤) في الأصل : « مما كن » .

(٥) من الطويل . قائله مجهول . شرح التسهيل لابن مالك (٣/٢٣٢) ، وشرح عمدة الحافظ (٥٠٨) .
اللغة : الهوى : محبة الإنسان الشيء ، وغلبته على قلبه . اللسان « هوا » .
المعنى : إن قريشًا أصحاب الحق لن تتبع هوى النفس ، ولن يقبلوا في الله تعنيف معنف .
الشاهد : قوله : « قريشَ الحقِّ » ؛ حيث حذفت الصفة ، وأضيف الموصوف إلى القائم مقام الصفة ، والأصل « قريشًا أصحابَ الحقِّ » فحذف أصحاب ، وأضيف « الحق » إلى قريش ، وحذف التنوين للإضافة .

(٦) في المخطوط : « قريش » .

فوقوعها بعدهما تأكيد لهما أضيف إليه .

ومنها : الملغى إذا أضيف إلى المعتبر ، والمعتبر إذا أضيف إلى الملغى ، مثال الأول قول الشاعر :

٤٣١ - إِلَى الْحَوْلِ ثُمَّ اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْهِمَا وَمَنْ يَبْكِ حَوْلًا كَامِلًا فَقَدِ اعْتَذَرْ (١)

أي : ثم السلام [١٠٤/أ] .

ومنه عند الفارسي (٢) قوله تعالى : ﴿ كَمَن مَّثَلُهُۥ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ ﴾ [الأنعام: ١٢٢] أي : كمن هو ، وقوله تعالى : ﴿ مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ فِيهَآ أَنْهَٰرٌ ﴾ [محمد: ١٥] ومثال الثاني قول بعض الطائيين :

٤٣٢ - أَقَامَ بِبَغْدَادِ الْعِرَاقِ وَشَوْقُهُ لِأَهْلِ دِمَشْقِ الشَّامِ شَوْقٌ مُبَرِّحُ (٣)

والملغى في هذا المثال لفظ « العراق والشام » قيل : وإنما كان ملغيًا ؛ لأنه لم يعتد به ، كالاعتداد بالحرف الزائد الذي جيء به للتأكيد ، والتحقيق أن الإضافة في هذه المواضع كلها معنوية .

---

(١) من الطويل : قائله لبيد بن ربيعة . ديوانه (٢١٤) . خزانة الأدب (٣٣٧/٤ ، ٣٤٠ ، ٣٤٢) ، والخصائص (٢٩/٣) ، والدرر (٥٨/٢) ، وشرح الأشموني (٣٠٧/٢) ، وشرح المفصل (١٤/٣) ، ولسان العرب (٥٤٥/٤) « عذر » ، والمقاصد النحوية (٣٧٥/٣) ، وهمع الهوامع (٤٩/٢ ، ١٥٨) .

اللغة : الحول : السنة ؛ وإلى الحول متعلق بابكيا مقدرًا ، وذلك أن لبيدًا كان له ابنتان ، وقربت وفاته ، فقال :

تَمَنَّى ابْنَتَايَ أَنْ يَعِيشَ أَبُوهُمَا وَهَلْ أَنَا إِلَّا مِنْ رَبِيعَةَ أَوْ مُضَرْ
فَقُومَا وَقُولاَ بِالَّذِي تَعْلَمَانِهِ وَلاَ تَخْمِشَا وَجهًا ولا تَحْلِقا شَعَرْ
وَقُولا هُو الْمَرْءُ الَّذِي لا صَدِيقَهُ أَضَاعَ وَلاَ خَانَ الْخَلِيلَ وَلاَ غَدَرْ

إلى الحول ... إلخ ؛ فأمرهما بالبكاء عليه إلى الحول ، ودل على « ابكيا » ، قوله : ولا تخشما وجهًا ولا تحلقا شَعَرْ . عليهما : يروى : « عليكما » بالخطاب ، والرواية بالغيبة على الالتفات . المقاصد النحوية (٣٧٥/٣) .

المعنى : ابكيا علي إلى الحول ، ثم السلام ، ومن يبك حولًا كاملًا ، فهو معذور في ترك البكاء .

الشاهد : قوله : « اسمُ السَّلامِ » ؛ حيث أضيف الملغى « اسم » إلى المعتبر « السلام » والأصل : ثم السَّلامُ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك (٢٣٤/٣) .

(٣) من الطويل . نسب إلى بعض الطائيين . الدرر (٥٨/٢) ، وشرح الأشموني (٣٠٧/٢) ، وشرح التسهيل (٢٣٥/٣) ، والمقاصد النحوية (٣٧٨/٣) ، وهمع الهوامع (٤٩/٢) .

اللغة : مبرح : شديد ، يقال : بَرِح به الأمر تبريحًا ، أي : أجهده . المقاصد النحوية (٣٧٨/٣) .

المعنى : أقام ببغداد ، وشوقه لأهل دمشق شوق شديد مجهد .

الشاهد : قوله : « ببغداد العراق ، ودمشق الشام » حيث أضيف المعتبر ، وهو بغداد ، ودمشق إلى الملغى وهو العراق والشام ، وهذا كله من الإضافة الشبيهة بالمحضة التي زادها ابن مالك .

تنبيه : مستفاد من كلامنا أن الإضافة اللفظية ، كما لا تفيد المضاف تعريفًا كذا لا تفيده تخصيصًا ، وهذا هو الظاهر ، وربما توهم بعضهم [١] أنها تفيده تخصيصًا متمسكًا بأن « ضاربًا » مثلًا مبهم وشائع ، فعند إضافته لـ « زيد » مثلًا زال إبهامه وشياعه ، فقد أفادت الإضافة التخصيص وما قاله هذا القائل مدفوع بأن « ضاربَ زيدٍ » فرع عن « ضاربٍ زيدًا » فالتخصيص موجود قبل [٢] الإضافة – أيضًا – وليس فرعًا عن « ضارب » المطلق حتى يكتسب التخصيص بالإضافة فليتأمل .

من الأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة

مسألة : يجوز أن يكتسب المضاف المذكر من المضاف إليه المؤنث تأنيثه ، وكذا يجوز اكتساب المضاف المؤنث التذكير مما بعده ، مثال الأول قوله تعالى : ﴿ يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ ٱلسَّيَّارَةِ ﴾ [يوسف : ١٠] [٣] في قراءة من قرأ « تلتقطه » بالتاء – المثناة من فوق – وبيان ذلك أن « بعضًا » مذكر فلما أضيف إلى « السيارة » التي هي مؤنثة اكتسب منها التأنيث [٤] فلذا أنث فعله الذي هو « يلتقط » ، وأما مثال الثاني في قول الشاعر :

---

(١) هو ابن مالك في رده على ابن الحاجب في قوله : (ولا تفيد إلا تخفيفًا) فقال : (بل تفيد أيضًا التخصيص ، فإن « ضارب زيد » أخص من « ضاربٍ ») قال ابن هشام : (وهذا سهو) وأجاب بما أجاب الشارح . مغني اللبيب (٦٦٤) .

(٢) في المخطوط : « وقبل » .

(٣) وهي قراءة الحسن ومجاهد وقتادة وأبي رجاء . الإتحاف (٢/١٤١) ، والبحر المحيط (٥/ ٢٨٥) ومثله في اكتساب التأنيث قولهم : قُطعتْ بعضُ أصابعه ، وقول الشاعر [الكامل] :

جَادَتْ عَلَيْهِ كُلُّ عَيْنٍ ثَرَّةٍ ... فَتَرَكْنَ كُلَّ حَدِيقَةٍ كَالدِّرْهَمِ

وقوله [الرجز] :

طُولُ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ فِي نَقْضِي ... نَقَضْنَ كُلِّي وَنَقَضْنَ بَعْضِي

وقوله [الكامل] :

أَتَيَ الْفَوَاحِشِ عِنْدَهُمْ مَعْرُوفَةٌ ... وَلَدَيْهِمُ تَرْكُ الْجَمِيلِ جَمِيلُ

وقوله [الطويل] :

وَتَشْرَقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَذَعْتَهُ ... كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ

وقوله [الطويل] :

مَشَيْنَ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسَفَّهَتْ ... أَعَالِيَهَا مَرُّ الرِّيَاحِ النَّوَاسِمِ

ومثله في اكتساب التذكير [الخفيف] :

رُؤْيَةُ الْفِكْرِ مَا يَؤُولُ لَهُ الأَمْـ ... ـرُ مُعِينٌ عَلَى اجْتِنَابِ التَّوَانِي

(٤) في المخطوط : « فكذا » .

٤٣٣ - إِنَارَةُ الْعَقْلِ مَكْسُوفٌ بِطَوْعِ هَوًى وَعَقْلُ عَاصِي الْهَوَى يَزْدَادُ تَنْوِيرَا [١]

فـ « إنارة » مؤنثة ، وهي مضافة إلى « العقل » الذي هو مذكر فاكتسب تذكيره ؛ فلذا أخبر عنها بمذكر وإلا لقال : « مكسوفة » ، ويحتمل أن يكون من هذا قوله تعالى : ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ [الأعراف : ٥٦] [٢] وذلك أن « الرحمة » مؤنثة وهي مضافة إلى لفظ الجلالة الذي هو مذكر ؛ فاكتسب ما فيه من التذكير ، ولذا جاء الإخبار عنها بالمذكر ويحتمل أن يقال : لم يكتسب المضاف مما بعده تذكيرًا ، وإنما [فعيل] الذي هو « قريب » أو غيره يجيء للمذكر والمؤنث والمثنى والمجموع بلفظ واحد [٣] قال اللَّه تعالى : ﴿ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ ﴾ [التحريم : ٤] ، ويشترط في اكتساب المضاف مما بعده التذكير والتأنيث أن يكون الكلام مستقيمًا لو أزيل الأول وأقيم الثاني مقامه ، فمن ثم لم يكتسب لفظ « الغلام » التأنيث من إضافته لـ « هند » مثلًا ؛ فلا يقال : « جاءت غلامُ هندٍ » ؛ إذ لو قلت : « جاءت هند » بإقامة الثاني مقام الأول لم يستقم ؛ إذ لا يدري أمحذوف هناك أم لا ، وكذا لا يكتسب لفظ « المرأة » التذكير من إضافته لـ « زيد » مثلًا ؛ فلا يقال : « جاء امرأةُ زيدٍ » ؛ إذ لو حذفت الأول وأقمت الثاني مقامه فقلت : « جاء زيد » لم يستقم أيضًا لما تقدم [٤] .

---

(١) من البسيط . قائله مجهول . أوضح المسالك (١٠٥/٣) ، وخزانة الأدب (٢٢٧/٤) ، (١٠٦/٥) ، وشرح الأشموني (٣١٠/٢) ، ومغني اللبيب (٥١٢/٢) والمقاصد النحوية (٣٩٦/٣) - وفيه أن قائله بعض المولدين .

اللغة : مكسوف : من كسَف يكسف كسوفًا ، والمعنى : مظلم . اللسان « كسف » ، والمقاصد النحوية (٣٩٦/٣) .

المعنى : طوع الهوى يذهب بنور العقل ، وعقل عاصي الهوى يزداد تنويره .

الشاهد : قوله : « إنارةُ العقلِ مكسوفٌ » ؛ حيث اكتسب المضاف من المضاف إليه التذكير بتذكير خبره « مكسوف » والقياس مكسوفة .

(٢) قال ابن هشام : (ويبعده ﴿ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ ﴾ [الشورى : ١٧] فذكّر الوصف حيث لا إضافة) مغني اللبيب (٦٣٦) .

(٣) أو أن « قريب » فعيل بمعنى فاعل وقد أعطى حكم فعيل بمعنى مفعول من استواء المذكر والمؤنث ، أو هو فعيل بمعنى مفعول ، أي : مقربة أو أن التذكير على معنى تأويل الرحمة بالغفران ، أو التزم التذكير قصدًا للفرق بين قرب المسافة وقرب النسب ، كما قال الفراء . معاني القرآن للفراء (٣٨٠/١ - ٣٨١) ، وحاشية الصبان (٢٤٩/٢) . وقول الجوهري : إن التذكير لكون التأنيث مجازيًا ، وهم كما قال ابن هشام لوجوب التأنيث في نحو : (الشمس طالعة والموعظة نافعة ؛ لأنه يفترق حكم المجازي والحقيقي الظاهرين لا المضمرين) . مغني اللبيب (٦٦٦) .

(٤) وزاد في التسهيل (١٥٦) شرطًا ثانيًا ، هو أن يكون المضاف بعض المضاف إليه أو كبعضه ، =

أقسام الاسم من حيث قبول الإضافة

فَصْلٌ : الاسم على ثلاثة أصناف :

صنف جائز الإضافة وتركها ، وهذا هو الغالب وذلك [١٠٤/أ] كـ « غلام ، وكتاب ، وثوب ، وحصير ، وقنديل » تقول عند الإضافة : « هذا غلامُ زيدٍ وكتابه وثوبه ، وحصير المسجد وقنديله » ، وإن لم ترد الإضافة أفردتها كما مر آنفًا .

وصنف ممتنع إضافته لعدم إفادتها شيئًا ، وذلك كالمضمرات والإشارات وغير « أيٍّ » من الموصولات ، ومن أسماء الشروط ، ومن أسماء الاستفهام .

وصنف تجب إضافته وهذا قسمان :

ما يضاف معنى ويجوز قطعه عنها لفظًا ، وذلك كـ « بَعْضٍ ، وكُلٍّ ، وأَيٍّ » مثال بعض قوله تعالى : ﴿ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ ﴾ [الزخرف : ٣٢] فجاء الأول مضافًا لفظًا والثاني مقطوعًا عنها لفظًا ، ومثال « كل » مضافًا لفظًا ، قوله تعالى : ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ ﴾ [آل عمران : ١٨٥ ، والأنبياء : ٣٥ ، والعنكبوت : ٥٧] ومثاله مقطوعًا عنها لفظًا ، قوله تعالى : ﴿ وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾ [يس : ٤٠] (١) ، ومثال : « أيٍّ » مضافة لفظًا ومقطوعة عن الإضافة لفظًا ، قوله تعالى حكاية : ﴿ أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ ﴾ [القصص : ٢٨] ، وقوله تعالى : ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ ﴾ [الإسراء: ١١٠] (٢) .

= فيدخل على هذا نحو : صَدْر القناة فهو بعضه ، ونحو : مَرُّ الرياح فهو كبعضه ، ولا يدخل ، نحو قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ ﴾ [آل عِمرَان : ٣٠] ونحو [الكامل] :

جَادَتْ عَلَيْهِ كُلُّ عَيْنٍ ثَرَّةٍ

ولذا زاد الفارسي قسمًا آخر هو أن يكون المضاف كل المضاف إليه فيكتسب التأنيث . حاشية الصبان (٢٤٧/٢ - ٢٤٨) .

(١) وكل وبعض إذا قطعنا عن الإضافة لفظًا اختلف فيهما أهما معرفتان أم نكرتان ؟ فذهب سيبويه والجمهور إلى أنهما معرفتان بنية الإضافة ، ولذلك يأتي الحال منهما ، كقولهم : « مررت بكُلٍّ قائمًا ، وببعضٍ جالسًا » وأصل صاحب الحال التعريف ؛ وذهب الفارسي إلى أنهما نكرتان ، وألزم من قال بتعريفهما أن يقول : إن نصفًا وسدسًا وثلثًا وربعًا ، ونحوها معارف ؛ لأنها في المعنى مضافات ، وهي نكرات بإجماع ، ورد بأن العرب تحذف المضاف إليه وتريده ، وقد لا تريده ، ودل مجيء الحال بعد « كل ، وبعض » على إرادته . شرح التصريح (٣٥/٢) . وهذا القطع عن الإضافة لفظًا لـ « كل » إنما يكون إن لم تكن « كل » توكيدًا أو نعتًا وإلا تعينت الإضافة لفظًا ، نحو : جاء القوم كلُّهم ، وزيد الرجل كُلُّ الرجل . حاشية الصبان (٢٥٠/٢) .

(٢) وفي المخطوط : « أيما » .

إضافة أي

واعلم أن « أيًا » تارة تكون موصولة ، ولا تضاف هذه إلا إلى المعارف [١] خلافًا لابن عصفور [٢] في إجازته إضافتها للنكرات ، وقد تقدم الكلام عليها في الموصولات .

وتارة تكون نعتًا لنكرة أو حالًا لمعرفة ، وحينئذٍ لا تضاف إلا لنكرة ، مثال الأول : « رأيت رجلًا أيَّ رَجُلٍ » ومثال الثاني : « هذا عبد الله أيَّ رَجُلٍ » .

وتارة تكون شرطية أو استفهامية ، فتضاف إلى النكرة مطلقًا ولا تضاف للمعرفة إلا إن كانت جمعًا أو مثنى ، فإن كانت مفردًا فلا يضاف إليه إلا الاستفهامية بشرط أن يكون هناك جمع مقدر أو عطف غيره بالواو [٣] ، مثال الجمع قوله تعالى حكاية : ﴿ أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا ﴾ [النمل: ٣٨] ، ومثال المثنى قوله تعالى : ﴿ فَأَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ ﴾ [الأنعام: ٨١] ، ومثال المفرد مع إرادة الجمعية : « أيُّ زيدٍ أحسن ؟ » أي : « أيُّ أجزائه أحسن ؟ » ومثال المعطوف عليه غيره قول الشاعر :

٤٣٤ - فَلَئِنْ لَقِيتُكَ خَالِيَيْنِ لَتَعْلَمَنْ   أَيِّي وَأَيُّكَ فَارِسُ الأَحْزَابِ [٤]

الثاني من القسمين : ما يجب إضافته لفظًا ومعنى ، وهذا ثلاثة أضرب :

أولها : ما يضاف للظاهر والمضمر ، مثل : « عندي ، ولديَّ » وقد تقدم الكلام عليهما في الظروف ، ومثل : « قُصارى ، وسِوَى » تقول : « قُصَارَى الأمرِ [٥] ، وقُصَارَاهُ » و « سوى زيدٍ ، وسواك » .

---

(١) نحو : « امرر بأيِّ الرجلين هو أكرم ، وأيِّ الرجال هو أفضل ، وأيُّهم أشدُّ ، ولا تضاف « أيٌّ » بجميع أقسامها إلى المفرد المعرف ؛ لأنها بمعنى بعض ، والمفرد المعرف شيء واحد ليس له أبعاض إلا إذا كررت أو نوى بالمفرد الأجزاء ، فيضاف إلى الاستفهامية ، فإذا كان المفرد نكرة جازت الإضافة إليه ؛ لأنه حينئذٍ بمعنى « كل » كما قال ابن الناظم . شرح الألفية لابن الناظم (٣٩٧) ، والأشموني بحاشية الصبان (٢/٢٦١) .

(٢) المقرب (١/٢١١ - ٢١٢) .   (٣) عليه .

(٤) من الكامل . قائله مجهول . أوضح المسالك (٣/١٤٢) ، والدرر (٢/٦٢) ، وشرح الأشموني (٢/٣١٧) ، وشرح التصريح (٢/٤٤ ، ١٣٨) ، ومغني اللبيب (١/ ١٤١) ، والمقاصد النحوية (٣/٤٢٢) وهمع الهوامع (٢/ ٥١) .

اللغة : خاليين : ليس معنا أحد . الأحزاب : جمع حزب ، وهو الطائفة من كل شيء . المقاصد النحوية (٣/ ٤٢٢) .

المعنى : إذا تلاقينا وحدنا لتعلمن أينا الفارس .

الشاهد : قوله : « أيِّي ، وأيُّكَ » ؛ حيث أضيفت « أي » إلى مفرد معرفة ، وهي لا تضاف إليه إلا إذا كررت أو قصد أجزاؤه ، وهي ههنا مكررة .   (٥) غايته . اللسان « قصر » .

إضافة كلا وكلتا

ومثل : « كِلَا وكِلْتَا » وقد تقدم الكلام عليهما في باب المثنى ، ولا يضافان إلا لما استكمل ثلاث شرائط [١] :

أولها : التعريف فلا يضافان لنكرة ، فلا تقول : « جاءني كلا رجلين » ، ولا « كلتا امرأتين » [٢] .

الثاني من الشروط : أن يكون ما أضيفا إليه يُفهم التثنيةَ إما نصًّا نحو : ﴿ كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا ﴾ [الكهف : ٣٣] وإما احتمالًا كقول الشاعر :

٤٣٥ – كِلَانَا غَنِيٌّ عَنْ أَخِيهِ حَيَاتَهُ ... وَنَحْنُ إِذَا مُتْنَا أَشَدُّ تَغَانِيَا [٣]

فإن قلت : فقد سمع إضافة « كلا » لاسم الإشارة المفرد ، في قول عبد اللّه بن الزِّبَعْرَى [٤] :

٤٣٦ – إِنَّ لِلْخَيْرِ وَلِلشَّرِّ مَدًى ... وَكِلَا ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبَلْ [٥]

---

(١) في المخطوط : « ثلاثة » .

(٢) خلافًا للكوفيين في إجازتهم إضافتهما إلى النكرة المختصة ، نحو : كلا رجلين عندك قائمان ، وكلتا جارتين عندك مقطوعة يدها ، أي : تاركة للغزل ، وقد روعي في المثال الأول المعنى فثني الخبر ، وروعي في الثاني اللفظ فأفرد الخبر . شرح الأشموني مع حاشية الصبان (٢/ ٢٦٠) .

(٣) من الطويل . نسب إلى الأبيرد الرياحي ، وإلى عبد اللّه بن معاوية بن عبد اللّه بن جعفر بن أبي طالب ، وإلى المغيرة بن حبناء التميمي . الأغاني (١٢٧/١٣) ، وأوضح المسالك (١٣٨/٣) ، والحماسة الشجرية (٢٥٣/١) ، والدرر (٦٠/٢) ، وشرح الأشموني (٣١٦/٢) ، وشرح شواهد المغني للسيوطي (٢/ ٥٥٥) ولسان العرب (١٣٧/١٥) « غنا » ومغني اللبيب (٢٠٤/١) ، وهمع الهوامع (٢/ ٥٠) .
اللغة : تغانِيًا : مصدر تغاني ، وتغانَيا : استغنا بعضهما عن بعض . اللسان « غنا » .
المعنى : كلانا قد استغنى أحدنا عن الآخر في حياته ، وإذا متنا كان أحدنا أشد غنى عن الآخر .
الشاهد : قوله : « كلانا » ؛ حيث أضيفت « كلا » إلى ما يفهم التثنية احتمالًا ؛ لأنه موضوع للاثنين والجماعة .

(٤) سبقت ترجمته .

(٥) من الرمل . قائله عبد اللّه بن الزِّبَعْرَي . ديوانه (٤١) من قصيدة قالها في وقعة أحد ، وهو يومئذٍ مشرك . أوضح المسالك (١٣٩/٣) ، الدرر (٦٠/٢) ، وشرح الاشموني (٣١٧/٢) ، وشرح التصريح (٢/ ٤٣) ، وشرح شواهد المغني للسيوطي (٥٤٩/٢) ، وشرح المفصل (٥/٣ ، ٣) ، ومغني اللبيب (٢٠٣/١) ، وهمع الهوامع (٥٠/٢) .
اللغة : مدى : غاية وقيل : جهة . المقاصد النحوية (٤١٩/٣) .
المعنى : إن للخير والشر غاية ومنتهى ، ولكليهما جهة ومتجه .
الشاهد : قوله : « وكلا ذلك » ؛ حيث أضيفت « كلا » إلى اسم الإشارة ، وهو وإن كان مفردًا في اللفظ ، =

قلت : هو وإن كان مفردًا لفظًا ، فهو مثنى معنى لرجوعه إلى الخير والشر فهو قريب من قوله تعالى : ﴿ لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَٰلِكَ ﴾ [البقرة : ٦٨] وهذا القدر كاف في تحصيل الشرط .

الثالث من الشروط : أن يكون ما أضيفتا إليه لا تفرق فيه [١٠٥/أ] فلا يقال : « جاءني كلا زيد وعمرو » وشذ قول الشاعر :

٤٣٧ - كِلَا أَخِي وَخَلِيلِي وَاجِدِي عَضُدًا ... فِي النَّائِبَاتِ وَإِلْمَامِ الْمُلِمَاتِ [(١)]

إضافة مع

ومما يلزم الإضافة إلى الظاهر والمضمر « مع » وهو اسم لمكان الاجتماع ، مثال إضافتها إلى الظاهر ، قوله تعالى : ﴿ ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ ﴾ [الإسراء : ٣] ، ومثال إضافتها للمضمر قوله تعالى حكاية : ﴿ يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ ﴾ [النساء : ٧٣] وجمهور العرب [(٢)] على إعرابها لملازمتها الإضافة ، فتنصب على الظرفية ، وربما جرت بـ « من » [(٣)] نحو :

= ولكنه مثنى في المعنى ؛ لأنه يرجع إلى شيئين هما الخير والشرّ ، فكان المعنى : وكِلا ما ذكر من الخير والشر كما في قوله تعالى : ﴿ عَوَانٌ بَيْنَ ذَٰلِكَ ﴾ [البقرة : ٦٨] أي : بين ما ذكر من الفارض والبكر ، وقدرنا ذلك ؛ لأن « كلا وكلتا » مما يلازم الإضافة إلى معرف مثنى لفظًا ومعنى ، نحو : كلا الرجلين ، وكلتا المرأتين ، أو معنى دون لفظ كما في قولك : كلانا فعلنا ، ومنه البيت . المقاصد النحوية (٤١٩/٣) .

(١) والفارض : المسن التي انقطعت ولادتها من الكبر ، والبكر : التي لم تلد من الصغر ، وقال ابن قتيبة : « التي ولدت واحدًا » . والعوان : النصف ، وهي التي ولدت بطنًا أو بطنين ، وقيل : التي ولدت مرة . البحر المحيط (٤١١/١ - ٤١٢) .

(٢) من البسيط قائله مجهول . أوضح المسالك (١٤٠/٣) ، والدرر (٦١/٢) ، وشرح الأشموني (٣١٧/٢) ، ومغني اللبيب (٢٠٣/١) ، والمقاصد النحوية (٤١٩/٣) ، وهمع الهوامع (٥٠/٢) .
اللغة : عضدًا : معينًا . النائبات : جمع نائبة ، وهي مصائب الدهر . والإلمام : الإتيان والنزول . والملمات : جمع ملمة : وهي النازلة من نوازل الدهر . شرح شواهد المغني للسيوطي (٥٥٢/٢) .
المعنى : كلا أخي وصديقي يجدني معينًا عندما تصيبه نازلة من النوازل أو مصيبة من المصائب .
الشاهد : قوله : « كلا أخي وخليلي » حيث أضيفت « كلا » إلى متعدد بالعطف ، وهذا شاذ ؛ لأن قياسهما أن يضافا إلى مثنى لفظًا ومعنى أو معنى فقط .

(٣) حكى سيبويه : « ذهب مِن مَعِه » وقرئ ﴿ هَٰذَا ذِكْرُ مَن مَّعِيَ ﴾ [الأنبياء : ٢٤] أي : مِن قبلي ، وحكى الفراء عن العرب : (أن المفضل ليكون مع القوم ثم يقوم مِن مَعِهم) . الكتاب (٢٨٧/٣) وفيه : « مَن مَعَهُ » . وارتشاف الضرب (٢٦٧/٢) . والحاصل أن لـ « مع » إذا استعملت مضافة ثلاثة معان : **أحدها** : موضع الاجتماع ، ولهذا يخبر بها عن الذوات ، نحو : ﴿ وَاللَّهُ مَعَكُمْ ﴾ [محمد : ٣٥] . **والثاني** : زمانه ، نحو : « جئتك مَعَ العصر » . **والثالث** : مرادفه عند ، وعليه القراءة وحكاية سيبويه السابقتان . مغني اللبيب (٤٣٩) .

« ذهبت مِن مَعِهِ » ولغة تميم [1] وربيعة بناؤها على السكون ، وعليها قول الشاعر :

٤٣٨ - فَرِيشِي [2] مِنْكُمُ وَهَوَايَ مَعْكُمُ   وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِمَامَا [3]

وإذا وليها على هذه اللغة ساكن جاز في عينها الكسر على أصل التقاء الساكنين والفتح طلبًا للتخفيف [4] ، وزعم ابن أم قاسم [5] أن الكسر على لغة من بنى ، والفتح على لغة من أعرب ، وزعم أبو جعفر النحاس [6] أن الإجماع منعقد على حرفيتها إذا كانت ساكنة ، وليس بصحيح بل الصحيح أنها باقية على اسميتها [7] فإن قلت : فقد جاءت « مع » مفردة فأين لزوم الإضافة الذي ادعيتموه ؟

قلت : إنما يلزم الإضافة إذا كانت ظرفًا ، وأما إذا كانت بمعنى « جميع » فإنها تقطع عن الإضافة والغالب حينئذٍ نصبها على الحالية ، كقول الشاعر :

---

(١) بناؤها على السكون لغة ربيعة وغَنْم يبنونها على السكون ، قيل : لجمودها للزومها الظرفية ، وقيل : لتضمنها معنى المصاحبة ، وهو من المعاني التي حقها أن تؤدي بالحرف ، وإن لم يوضع لها حرف ، كالإشارة قال أبو حيان : (ولم يحفظ سيبويه أن السكون لغة ، فزعم أنه لا يكون إلا في الضرورة ، كقوله : « فَرِيشي منكُمُ وهوايَ مَعْكُمُ ، وزعم أبو جعفر النحاس أن الإجماع منعقد على حرفيتها ، إذا كانت ساكنة والصحيح كونها اسمًا ؛ إذ ذاك وكلام سيبويه يشعر بذلك) . الكتاب (٢٨٧/٣) ، وارتشاف الضرب (٢٦٧/٢) ، والجنى الداني (٣٠٥) وحاشية الصبان (٢٥٦/١٢) .

(٢) في المخطوط : « قرشي » .

(٣) من الوافر . لجرير بن عطية . ديوانه (٢٢٥) . وللراعي النميري . ملحق ديوانه (٣٣١) . أوضح المسالك (١٤٩/٣) ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي (٢٩١/٢) ، وشرح الأشموني (٣٢٠/٢) ، والكتاب (٢٨٧/٣) ، ولسان العرب (٣٤١/٨) « معع » والمقاصد النحوية (٤٣٢/٣) .

اللغة : فريشي : يروى وريشي وهو اللباس الفاخر ، وكذلك الرياش ، وقيل الريش والرياش : المال والخصب والمعاش . لمامًا : يقال : فلان يزورنا لمامًا : أي : في الأحايين . المقاصد النحوية (٤٣٣/٣) .

المعنى : مالي وخصبي ومعاشي منكم وهواي معكم وإن كنت لا أزوركم إلا في بعض الأحايين .

الشاهد : قوله : « مَعْكُمْ » ؛ حيث بنيت « مع » على السكون وهي لغة تميم وربيعة .

(٤) تقول : « معَ الرجل ، ومعَ القوم ، ومعَ ابنك » .

(٥) قال المرادي - بعد قول ابن مالك « ... ونُقِلْ : . فَتْحٌ وَكَسْرٌ لسكونٍ يَتَّصِلْ - : (هما مرتبان لا مفرعان من أعربها فتح ، ومن بناها على السكون كسر لالتقاء الساكنين) . توضيح المقاصد (٢٦٧/٢) .

(٦) **ابن النحاس** هو : أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي يعرف بابن النحاس ، أبو جعفر النحوي المصري أخذ عن الأخفش الأصغر والمبرد ونفطويه والزجاج . صنف إعراب القرآن ، ومعاني القرآن والكافي في العربية وغيرها . مات غرقًا في نيل مصر . بغية الوعاة (٣٦٢/١) .

(٧) في المخطوط : « والصحيح أنها حرف فليس قوله بصحيح » . وينظر : توضيح المقاصد (٢٦٦/٢) .

٤٣٩ - حَنَنْتَ إِلَى رَيَّا وَنَفْسُكَ بَاعَدَتْ مَزَارَكَ مِن رَيَّا وَشَعْبَاكُمَا مَعَا [١]

وحركة عينها حينئذٍ إعرابية بناء على أنها ثنائية الوضع ، والألف زائدة وفاقًا للخليل ، وسيبويه [٢] لا أنها بنائية والألف لام ردت عند قطعها عن الإضافة ، كما هو قول يونس [٣] والأخفش .

الضرب الثاني : ما يضاف إلى الظاهر خاصة ، وله أمثلة منها :

« أُولُو » : كقوله تعالى : ﴿ نَحْنُ أُوْلُوا قُوَّةٍ وَأُوْلُوا بَأْسٍ شَدِيدٍ ﴾ [النمل : ٣٣] [٤] .

ومنها : « أُولَاتُ » كقوله تعالى : ﴿ وَأُوْلَـٰتُ ٱلْأَحْمَالِ ﴾ [الطلاق : ٤] .

ومنها « ذُو » و « ذَاتُ » [٥] وفروعهما ، مثال « ذو » ، قوله تعالى : ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ﴾ [البقرة : ٢٨٠] [٦] ، ومثال « ذات » ، قوله تعالى : ﴿ فَأَنۢبَتْنَا بِهِۦ حَدَآئِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ ﴾ [النمل : ٦٠] ، ويشترط فيما يضاف إليه ألفاظ هذا الضرب أن يكون اسم جنس ظاهرًا كهذه الأمثلة ، وقد جاء إضافة « ذو » إلى علم وجوبًا إن اقترنا وضعًا ، مثل : « ذِي يَزَنٍ » [٧] وهو اسم أبي سيف أحد ملوك العرب ، فإن لم يقترنا وضعًا كانت إضافته إلى

---

(١) من الطويل . نسب إلى الصمة القشيري . الأغاني (٦/٨ - ٩) ، وأمالي القالي (١/١٩٠) ، وشرح الألفية لابن الناظم (٣٩٩) ، وشرح التسهيل (٢/٢٤٠) ، والمقاصد النحوية (٣/٤٣١) .
اللغة : حَنَنْتَ : من الحنين ، وهو الشوق وتوقان النفس . رَيَّا : اسم امرأة . شعباكما : اجتماعكما : وهو من الأضداد ، يقال : شعَبت الشيء : فرقته وشعَّبته : جمعته . المقاصد النحوية (٣/٤٣١ ، ٤٣٢) .
المعنى : اشتقت إلى رَيَّا ، وقد باعدت مزارك منها وتفرق شعباكما .
الشاهد : قوله : « معًا » ؛ حيث انقطعت « مع » عن الإضافة ، ونصبت على الحالية وهي بمعنى « جميعًا » .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك (٢/٢٣٩) ، وارتشاف الضرب (٢/٢٦٧) .

(٣) الجنى الداني (٣٠٧) وذهبا إلى أن الفتحة فيها ، كفتحة تاء « فتًى » ، لأنها حين أفردت ردت إليها لامها المحذوفة فصارت اسمًا مقصورًا ، قال ابن مالك : (وهو الصحيح : لقولهم : « الزيدان معًا والزيدون معًا » فيوقعون « معًا » في موضع رفع كما توقع الأسماء المقصورة ، نحو : فتًى ، وهم عِدًى ، ولو كان باقيًا على النقص : « الزيدان مَعٌ » كما يقال : « هم يدٌ واحدة على مَن سواهم » واعترض بأن « معًا » ظرف في موضع الخبر ، فلا يلزم ما قاله) . شرح التسهيل لابن مالك (٢/٢٣٩ - ٢٤٠) ، والجنى الداني (٣٠٧ ، ٣٠٨) .

(٤) وفي المخطوط : « ألوا » .

(٥) في الأصل « ذَواتُ » ويؤيد أنها « ذَاتُ » أنها المقابلة لـ « ذو » وقد مَثَّل لها ، ولم يمثل « ذوات » لأنها داخلة في قوله : « وفروعهما » وهي « ذوا ، ذوو ، وذواتا ، وذوات » .

(٦) وفي المخطوط : « ذوا » .

(٧) سيف بن ذي يزن ، ملك حِميَري طرد الأحباش من جنوبي بلاد العرب « اليمن » بمساعدة كسرى أنوشروان الفارسي على ما جاء في بعض الروايات نحو : (٥٧٠ م) مدحه أمية بن أبي الصلت ، اشتهرت قصته التي وضعت بين القرنين (١٤ - ١٥) في القاهرة على الأرجح وراجت في الأوساط العربية للشعور =

العلم جائزة ، نحو : « جاءني ذو عمرو » وسبيل المسألتين السماع . وإن أشعر كلام الفراء [١] بالقياس ، وإذا كانت إضافة « ذي » إلى العلم جائزة ، فالغالب إلغاؤها فلا ينظر إلى معناها ، فإذا قلت : « جاءني ذو عمرو » مثلًا كان بمثابة « جاءني عمرو » وقد تكون غير ملغاة كما وجد مكتوبًا في أحد أحجار الكعبة قبل الإسلام « أنا ذو مكة » [٢] أي : صاحبها :

وربما أضيف جمع « ذي » إلى ضمير غائب أو مخاطب ، مثال الأول ما أنشده الأصمعي [٣] :

٤٤٠ - إِنَّمَا يَعْرِفُ [ذَا] [٤] الْفَضْـ ... ـلِ مِـنَ النَّـاسِ ذَوُوهُ [٥]

ومثال الثاني قول الأحوص [٦] :

٤٤١ - وَإِنَّا لَنَرْجُو عَاجِلًا مِنْكَ مِثْلَ مَا ... رجوناه قِدْمًا مِن ذَوِيكَ الْأَفَاضِلِ [٧]

الضرب الثالث : ما [١٠٥/ب] يضاف إلى المضمر خاصة ، وهذا قسمان :

= القومي العميق الذي يسودها ، مات في سنة أربع وسبعين وخمسمائة من الميلاد . المنجد (٣٧٧) .

(١) قال أبو حيان : (وفي كلام الفراء ما يدل على القياس في نحو : ذي قَطَرِيّ ، قال في « زيدٌ بَطَّةٍ وثابتُ قُطْنَةٍ » كأنك قلت : زيد ذو بطَّةٍ ، وأنت لو قلت : ذو زيد لجاز) . ارتشاف الضرب (٥١٣/٢) .

(٢) في حاشية الصبان (٧٣/١) : « أنا الله ذو بكة » .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك (٢٤٢/٣) وروايته : إنما يَصْطَنِعِ الْمَعْرُوفَ فِي النَّاسِ ذَوُوهُ ، وكذا في اللسان « ذو » وقد سبقت ترجمة الأصمعي ص : (٣٦٠) .

(٤) تكملة تطلبها هذه الرواية .

(٥) من مجزوء الرمل . قائله مجهول . الدرر (٦١/٢) ، وشرح المفصل (٥٣/١) ، (٣٨/٣) ولسان العرب (٤٥٨/١٥) « ذو » ، وهمع الهوامع (٥٠/٢) .

اللغة : الفضل : الخير والمعروف . ذووه : أصحابه . اللسان « فضل » .

المعنى : ظاهر .

الشاهد : قوله : « ذووه » ؛ حيث أضيف « ذو » إلى ضمير الغائب ، وهذا قليل .

(٦) الأحوص : من الحوص وهو ضيق في مؤخر العين ، وقيل : في أحد العينين ، وهو الأحوص بن محمد ابن عبد الله بن عاصم بن ثابت ، **وعاصم بن ثابت** هو : حميّ الدبر ، أي : محميها . كان رسول الله ﷺ قد بعثه في بعث ؛ فقتله المشركون ، وأرادوا أن يصلبوه فحمته الدبرة - وهي النحل - فلم يقدروا عليه ، والأحوص شاعر ؛ لشعره رونق وحلاوة وعذوبة ألفاظ ، وهو محسن في الغزل والفخر والمدح ، مات في عهد يزيد بن عبد الملك . خزانة الأدب (٢٣٢/١ ، ٢٣٤) ، والشعر والشعراء (٥١٨/١) .

(٧) من الطويل . قائله الأحوص . ديوانه (١٨٢) . الدرر (٦١/٢) ، وشرح التسهيل (٢٤٢/٣) ، ولسان العرب (٤٥٩/١٥) « ذو » - وفيه « الأوائل » مكان « الأفاضل » وهمع الهوامع (٥٠/٢) .

اللغة : لنرجو : من الرجاء نقيض اليأس ، وهمزته بدل من واو بدليل ظهورها في « رجاوة » وهو مصدر - أيضًا - لرجا ، وفي المخطوط : « نرجوا » . رجوناه : في المخطوط : وجدناه . ذويك : أصحابك . اللسان « رجا » .

المعنى : وإنا لنأمل عاجلاً منك مثل الذي أملناه قديمًا من أصحابك الأفاضل الكرام .

الشاهد : قوله : « ذويك » ؛ حيث أضيفت « ذو » إلى ضمير المخاطب ، وهذا قليل .

وحد

قسم يضاف لكل مضمر ، وذلك « وَحْدَ » فيضاف لضمير الغيبة في قوله تعالى : ﴿ إِذَا دُعِيَ ٱللَّهُ وَحْدَهُۥ ﴾ [غافر: ١٢] ، ولضمير المخاطب في قول الشاعر :

٤٤٢ - وَكُنْتَ إِذْ كُنْتَ إِلَهِي وَحْدَكَا   لَمْ يَكُ شَيْءٌ يَا إِلَهِي قَبْلَكَا [١]

ولضمير المتكلم في قول الآخر :

٤٤٣ - وَالذِّئبَ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَرْتُ بِهِ   وَحْدِي وَأَخْشَى الرِّيَاحَ وَالمَطَرَا [٢]

والغالب في « وحد » أن ينتصب ، فقال يونس [٣] : على الظرفية ، ويؤيده قولهم : « زيدٌ وَحْدَهُ » فلو لم يكن ظرفًا لما أخبر به عن الجثة ، وقال سيبويه [٤] : هو اسم وضع موضع المصدر الواقع موقع الحال ، وقيل [٥] : هو مصدر محذوف الزوائد ، ثم اختلف أسمع له فعل أم لا ؟ والصواب أنه سمع له فعل ، فقد حكى الأصمعي [٦] عن

---

(١) من الرجز . نسب إلى عبد الله بن عبد الأعلى القرشي . أوضح المسالك (١١٢/٣) ، والدرر (٦٠/٢) ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي (٢٩/٢) ، وشرح شواهد المغني للسيوطي (٦٨١/٢) ، وشرح المفصل (١١/٢) ، والكتاب (٢١٠/٢) ، والمقتضب (٢٤٧/٤) ، وهمع الهوامع (٥٠/٢) .

اللغة : وكنت : من كان التامة .

المعنى : يريد أن الله ﷻ قديم ، وأن الأشياء سواه محدثة . شرح شواهد سيبويه لابن السيرافي (٣٦/٢) .

الشاهد : قوله : « وحدكا » ؛ حيث أضيفت « وحد » إلى ضمير المخاطب ، وهو مما يضاف إليه .

(٢) من المنسرح . نسب إلى الربيع بن ضبع الفزاري .

أوضح المسالك (١١٤/٣) ، وحماسة البحتري (٢٠١) ، وخزانة الأدب (٣٨٤/٧) ، والدرر (٦٠/٢) والكتاب (٩٠/١) ، ولسان العرب (٢٥٩/١٣) « ضمن » ، والمقاصد النحوية (٣٩٧/٣) .

اللغة : أخشاه : من الخشية ، وهي الخوف ، أي : أخافه . اللسان « خشي » .

المعنى : أخشى الذئب إن مررت به وحدي ، وأخشى الرياح وأذى المطر ، وذلك لضعفي .

الشاهد : قوله : « وحدي » ؛ حيث أضيف « وحد » إلى ضمير المتكلم ، وهو مما يضاف إليه .

(٣) يونس وهشام - في أحد قوليه - على أنه ينتصب انتصاب الظروف ، فتجريه مجرى « عنده » فـ « جاء زيد وحده » تقديره : جاء زيد على وَحْدِه ثم حذف الحرف ، ونصب على الظرف ، وحكى من كلام العرب : جلسا على وَحْدِيهما . ارتشاف الضرب (٣٤٠/٢) .

(٤) الكتاب (٣٧٣/١) ، وهو مذهب الخليل كأنه قال : إيحادٌ أو إيحادًا موضع موحدًا ، وقيل : هو حال من الفاعل ، ففي ، نحو : ضربت زيدًا وحده ، أي : ضربته في حال اتحادي له بالضرب ، وقيل : حال من المفعول ، أي « ضربته » في حال أنه مفرد بالضرب . ارتشاف الضرب (٢/ ٣٣٨) .

(٥) من أحاد ، أي : إيحاده . همع الهوامع (٥٠/٢) .

(٦) ارتشاف الضرب (٣٤٠/٢) ، وهمع الهوامع (٥٠/٢) .

العرب « وَحَدَ الرجلُ يَحِدُ » أي : انفرد فوجد وحده ، قلت : وهذا يدل على أنه مصدر ، ولم يحذف منه شيء خلافًا لما تقدم .

وربما جاء مجرورًا بـ « على » كما حكى أبو زيد [1] : « اقْتَضِ كُلَّ دِرْهَم على وَحْدِهِ » وربما جر بإضافة لـ « نَسيج [2] أو جُحَيْش أو عُيَيْر » إليه ، والأول يستعمل في المدح ، والأخيران في الهَجْو ، يقال في المدح : « زيدٌ نَسيجُ وَحْدِهِ » [3] أي : لم يماثل في فضائله ، وفي الهجو [4] : « هو جُحَيْشُ وَحْدِهِ أو عُيَيْرُ وَحِدِهِ » بمعنى أنه منفرد بهذه الخسة .

لبيك وأمثاله

القسم الثاني : ما يضاف لضمير المخاطب خاصة ، وهو ألفاظ :

منها : « لَبَّيْكَ » بمعنى إقامة على إجابتك بعد إقامة .

ومنها : « سَعْدَيْك » أي : « إسعادًا » [5] لك بعد إسعاد ، ولا يستعمل إلا بعد « لَبَّيْكَ » ويجوز أن يستعمل « لبيك » دونه .

ومنها : « دَوَالَيْكَ » أي : تدوالًا بعد تداول . ومنها : « هَذَا ذَيْك » بذالين معجمتين ، أي : إسراعًا لك بعد إسراع .

ومنها « حَنَانَيْكَ » بمعنى : تحننًا منك بعد تحنن . وهذه الألفاظ كلها مصادر جاءت بلفظ التثنية لكن معناها التكثير ويشبه هذه في المجيء بلفظ [6] التثنية والمعنى على التكثير ، قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ ﴾ [الملك : ٤] [7] أي : كرَّة بعد كرَّة ،

(١) همع الهوامع (٢/٥٠) ، وحاشية الصبان (٢/٢٥١) وفي اللسان (وحد) : « وحكى أبو زيد : قلنا هذا الأمر وحدينا وقالتاه وحديهما ، قال : هذا خلاف لما ذكرنا » . وأبو زيد : هو سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير أبو زيد الأنصاري كان إمامًا نحويًا ، روى عن أبي عمرو بن العلاء وغيره ، كان يقول : (كلما قال سيبويه : « أخبرني الثقة » فأنا أخبرته به) صنف : لغات القرآن ، خلق الإنسان ، اللغات ، النوادر وغيرها . مات سنة ٢١٥ هـ ، وقيل ٢١٤ هـ ، ٢١٦ هـ . أخبار النحويين البصريين (٦٨ ، ٨٠) ، وطبقات النحويين واللغويين (١٦٥ - ١٦٦) ، وبغية الوعاة (١/٥٨٢ - ٥٨٣) .

(٢) في الأصل : « لسبيح » .

(٣) يقال : « فلان نَسيجُ وَحْدِه » ، أي : لا نظير له ، وأصله : الثوب النفيس لا ينسج على منواله غيره معه ، بل ينسج وحده لدقته . جمهرة الأمثال (٢/٢٤٠) واللسان « نسج » .

(٤) « جُحَيْش وعُيَيْر » تصغير « جَحْش وعَيْر » ويقالا في الرجل المستبد برأيه المعجب به . اللسان « وجحش ، وعير » .

(٥) في الأصل : « إسعاد » .

(٦) خلافًا ليونس في لبيك ؛ إذا زعم أنها مفرد الكتاب (١/٣٥١) .

(٧) قال أبو حيان : (كرتين) هي تثنية لا شفع الواحد ، بل يراد بها التكرار كأنه قال : « كرة بعد كرة ،

وليس المراد الاثنين فقط بدليل قوله تعالى بعده : ﴿ يَنقَلِبْ إِلَيْكَ ٱلْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ ﴾ [١] أي : مزدجرًا وهو كليل ، والبصر لا ينقلب مزدجرًا كليلًا من مرتين فقط كذا قيل [٢] وفيه نظر لمن أمعن النظر في معنى الآية ، ومن المفسرين والمعربين من حمل التثنية في الآية على ظاهرها ، فلم يجعل المراد منها التكثير ، والله أعلم .

قال ابن أم قاسم [٣] وصاحب التوضيح [٤] : وعامل هذه المصادر من لفظها إلا « لبيك ، وهذا ذيك » فإن عاملهما من معناهما ، ونصبها كلها على المفعولية المطلقة ؛ إذ لم يثبت مجيء المصدر للتكثير إلا على ذلك ، وفي هذا رد على سيبويه [٥] ؛ حيث قال في « دواليك » من قول الشاعر :

٤٤٤ – إِذَا شُقَّ بُرْدٌ شُقَّ بِالْبُرْدِ مِثْلُهُ ... دَوَالَيْكَ حَتَّى كُلُّنَا غَيْرُ لَابِسِ [٦]

وفي « هَذَا ذَيْكَ » من قول الآخر :

٤٤٥ – ضَرْبًا هَذَاذَيْكَ وَطَعْنًا وَخْضَا [٧]

= أي : كرات كثيرة » ، كقولك : « لبيك » يريد إجابات كثيرة بعضها في إثر بعض ، وأريد بالتثنية التكثير ... » وقال ابن عطية ، وغيره : « كرتين » معناه : مرتين ، ونصبها على المصدر ، قيل : أمر برجوع البصر إلى السماء مرتين ، غلط في الأولى فيستدرك بالثانية ، وقيل : الأولى ليرى حسنها واستواءها ، والثانية ليبصر كوكبها في سيرها وانتهائها » .

(١) من الآية السابقة .

(٢) قال أبو حيان : (وهو كال من كثرة النظر ، وكلاله يدل على أن المراد بالكرتين ليس شفع الواحد ؛ لأنه لا يكل البصر بالنظر مرتين اثنتين) . البحر المحيط (٨/٢٩٣) .

(٣) قال المرادي : (ويقدر في غير لبيك من لفظه) . توضيح المقاصد (٢/٢٤٩) .

(٤) أوضح المسالك (٣/١١٧) .

(٥) الكتاب (١/٣٥٠) فقد جوز جعلهما حالين .

(٦) من الطويل . قائله سحيم عبد بني الحساس . ديوانه (٦٦) . أوضح المسالك (٣/١١٨) ، والخصائص (٣/٤٥) ، والدرر (١/١٦٢) ، وشرح التصريح (٢/٣٧) ، وشرح الأشموني (٢/٣١٣) ، وشرح المفصل (١/١١٩) ، والكتاب (١/٣٥٠) ، ولسان العرب (٣/٥١٧) ، « هذذ » (١١/٢٥٣) « دول » ، والمقاصد النحوية (٣/٤٠١) ، وهمع الهوامع (١/١٨٩) .

اللغة : إذا شق برد : كانت عادة العرب في الجاهلية أن يلبس كل واحد من الزوجين برد الآخر ، ثم يتداولان على تخريقه ؛ حتى لا يبقى فيه لبس طلبًا لتأكيد المودة ، ويقال : تزعم النساء إنه إذا شق أحد الزوجين عند البضاع شيئًا من ثوب صاحبه دام الود بينهما وإلا تهاجرا . دواليك : من المداولة وهي المناوبة . حتى كلنا غير لابس : يروى : حتى ليس للبرد لابس . المقاصد النحوية (٣/٤٠٢) .

المعنى : إذا شق برد شق بالبرد الآخر شق مثله ، فعل ذلك تداولًا مرة بعد مرة ؛ حتى لم يعد البردان يلبسا .

الشاهد : قوله : « دواليك » ؛ فإنه مصدر مثنى منصوب مضاف إلى ضمير الخطاب ، وقد جوز سيبويه فيه أن يكون حالًا – أيضًا – وقد رد بأنه لم يسمع مجيء المصدر للتكثير إلا على أنه مفعول مطلق ، وبأن الحال نكرة ، وهذا معرفة .

(٧) الرجز . قائله العجاج . ديوانه (١/١٤٠) . أوضح المسالك (٣/١١٧) ، خزانة الأدب (٢/١٦٢) ، =

إنهما منصوبان على الحال ، ويجيء الرد عليه من وجه آخر ، وهو أن الحال [١٠٦/أ] نكرة وهذان معرفان ألا يرى أنهما من المصادر التي جاءت بلفظ المعرفة ، وهي في المعنى نكرة ، وأجاز الأعلم [١] في : « هذاذيك » من البيت الثاني أن يكون صفة لـ « ضربًا » المتقدم عليه ، ويرد عليه بمثل ما رد على سيبويه ويجيء عليه اعتراض آخر بسبب أنه قال : إن الكاف في هذه المصادر حرف خطاب مثلها في « ذَيْنِك وتَيْنِك » لا اسم فلا محل لها من الإعراب ووجه الاعتراض عليه أنه لو كان كما زعم ؛ لما وقع ضمير الغيبة موقعها في قول الشاعر :

٤٤٦ - إِنَّكَ لَوْ دَعَوْتَنِي وَدُونِي زَوْرَاءُ ذَاتُ مُـتْـرَعٍ بَـيُـونِ

لَقُلْتُ لَبَّيْهِ لِمَنْ يَدْعُونِي [٢] .

ولما وقع الظاهر - أيضًا - موقعها ، لكنه وقع فيما أنشده سيبويه [٣] كما سيذكر

= والدرر (٢٦٢/١) ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي (٣٥١/١) ، وشرح التصريح (٣٧/٢) ، وشرح الأشموني (٣١٣/٢) وشرح المفصل (١١٩/١) ، والمقاصد النحوية (٣٩٩/٣) ، والكتاب (٣٥٠/١) ، ولسان العرب (٣/ ٥١٧) (هذذ) ، وهمع الهوامع (١٨٩/١) .

اللغة : هذاذيك : من الهذ ، وهو الإسراع في القطع . وخَضًا : الوَخْض : قيل : هو الطعن غير الجائف وقيل: الجائف . المقاصد النحوية (٣٩٩/٣ - ٤٠٠) .

المعنى : يضرب الأعناق بضربة ، ويبلغ الأجواف بطعنة لسرعته في القطع ، وهو وصف للعجاج .

الشاهد : قوله : « هذاذيك » ؛ فإنه مصدر قصد به التكثير ، وهو منصوب على المصدرية ، وأجاز سيبويه فيه الحالية - أيضًا - ورد بما ذكر سابقًا .

(١) قال الأعلم : (والمعنى ضربًا يهز هذًّا بعد « هذ » على التكسير ، وهو صفة للضرب أو بدل منه ويجوز أن يكون حالاً من نكرة) . تحصيل عين الذهب (٢٢٠) .

(٢) من الرجز . قائلها مجهول . أوضح المسالك (١٢٢/٣) ، وخزانة الأدب (٩٣/٢) ، والدرر (١٦٣/١) ، وشرح الأشموني (٣١٣/٢) ، وشرح شواهد المغني للسيوطي (٩١٠/٢) ، ولسان العرب (٧٣١/١) « لبب » (٦٤/١٣) « بين » وهمع الهوامع (١٩٠/١) .

اللغة : البئر البعيدة القعر ، والأرض البعيدة تسمى زوراء ، وكذلك دجلة بغداد . مُتْرَع : من قولهم : حوض تَرَعٌ إذا كان ممتلئًا ، وضبطه بعضهم : مُنْزَع : من قولهم : بئر نزوع ونزيع إذا كانت قريبة القعر ينزع منها باليد والأول أصح . بَيُون : البئر البعيدة القعر ، وكذلك البائنة . المقاصد النحوية (٣٨٣/٣ - ٣٨٤) .

المعنى : إنك لو دعوتني وبيني وبينك بئر بعيدة القعر مملوءة بالماء لما عاقني ذلك كله عن تلبية دعوتك .

الشاهد : قوله : « لبيه » ؛ حيث أضيف « لبي » إلى ضمير الغائب ، وفي ذلك رد على الأعلم في زعمه أن الكاف حرف خطاب ؛ إذ لو كانت كذلك لما وقع ضمير الغيبة مقامها ، فلا يقال : الهاء حرف غيبة ، وإن كان وقوع ضمير الغيبة موقع الخطاب ههنا شاذ إلا أنه مسموع يرد به على الأعلم .

(٣) من قول الشاعر [المتقارب] :

دَعَـوتُ لِمَا نَـابَـنِـي مِـسْـوَرًا فَـلَـبَّـى فَـلَـبَّـيْ يَـدَيْ مِـسْـوَرِ .

الكتاب (٣٥٢/١) .

وأيضًا لو كان [كما] [١] قال لم يحذفوا النون لأجلها ، كما لم يحذفوها في « ذينك ، وتينك » - وأيضًا - الكاف الحرفية لا تلحق الأسماء المعربة إلا إن كان فيها شبه الحرف ، وكون هذه المصادر مثناة لفظًا هو الصحيح المشهور بين العلماء ، وقد خالف يونس [٢] فزعم أنها مفردة وأواخرها ألفات انقلبت للحوق [٣] .

الضمائر ياآت ورد سيبويه [٤] بأنه لو كان الأمر كما زعم يونس لما جاءت الياء مع الظاهر لكنها جاءت من قول الشاعر :

٤٤٧ - دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسْوَرًا فَلَبَّى فَلَبَّى يَدَيْ مِسْوَرِ [٥]

وما ذكرناه من أن خلاف يونس في الكل هو في تقرير بدر الدين [٦] بن مالك لكلام أبيه ، وقد وهمه صاحب التوضيح [٧] بأن خلاف يونس إنما هو في « لَبَّيْك » خاصة ، وكلام ابن أم قاسم [٨] مؤيد لابن هشام .

فإن قلت : قد ذكرتم أن هذه المصادر لا تضاف إلا إلى ضمير الخطاب ، فما جوابكم عما جاء منها مضافًا لظاهر أو لضمير غيبة كما في البيتين المذكورين ؟

قلت : ما جاء منها كذلك فهو شاذ فلا يرد عليها نقضًا ، هذا كله حكم ما تجب

---

(١) تكملة يقتضيها السياق .
(٢) الكتاب (٣٥١/١) .
(٣) في الأصل : « للحقوق » .
(٤) الكتاب (٣٥١/١ - ٣٥٢) وارتشاف الضرب (٢٠٨/٢) .
(٥) من المتقارب . نسب إلى رجل من بني أسد .
أوضح المسالك (١٢٣/٣) ، وخزانة الأدب (٩٢/٢ - ٩٣) ، والدرر (١٦٣/١) ، وشرح الأشموني (٣١٢/٢) ، وشرح شواهد المغني للسيوطي (٢/ ٩١٠) ، والكتاب (٣٥٢/١) ، وهمع الهوامع (١٩٠/١) .
اللغة : لما نابني : لما أصابني من النائبة . فلبى : الأصل : فلباني فحذف المفعول ، أي : قال : لبيك . وفي المخطوط : « فلبا » . فلبى يدي مسور : فإجابة له مني بعد إجابة إذا سألني في أمر نابه جزاء لصنعه ، وخص يديه بالذكر ؛ لأنهما اللتان أعطتاه المال ، وقيل : ذكر اليدين على سبيل الإقحام والتأكيد ، والفاء في « فلبى » الأولى للعطف ، وفي الثانية للسببية . شرح شواهد المغني للسيوطي (٩١٠/٢) .
المعنى : دعوت للذي نابني مسورًا فلباني ، ومن أجل ذلك فأنا أجيب يدي مسور إجابة بعد إجابة .
الشاهد : قوله : « فَلَبَّيْ يَدَيْ مِسْوَرِ » ؛ حيث أضيف « لبى » إلى الظاهر وجاءت الياء معه مما يدل على أنه مثنى ؛ إذ لو كان مفردًا لجاءت الياء ألفًا كما تقول : على زيد في « عليك » وفي هذا رد لقول يونس .
(٦) قال ابن الناظم : (أنشده سيبويه ؛ لأن يونس ذهب إلى أن » « لبيك وأخواته » أسماء مفردة) . شرح الألفية لابن الناظم (٣٩٠) فجمع أخواته معه .
(٧) قال : (وقول ابن الناظم إن خلاف يونس في « لبيك وأخواته » وهم) . أوضح المسالك (١٢٤/٣) .
(٨) توضيح المقاصد (٥٥١/٢) .

إضافته إلى المفردات .

وأما ما تجب إضافته إلى الجمل [(١)] فقد ذكرناه في باب الظروف فأغنانا عن ذكره هنا ، وقد تقدم أيضًا في باب الظروف حكم إضافة « غير ، وقبل ، وبعد » وما جرى مجراها فلا يحتاج إلى إعادته هنا .

حذف المضاف

فَصْلٌ : يجوز حذف المضاف للعلم به إما ملتفتًا إليه ، وإما مطرحًا ، ومعنى كونه ملتفتًا إليه : أن تأتي بعد المضاف إليه المذكور بشيء مما يناسب المضاف المحذوف ، ومعنى كونه مطرحًا : أن ترتب على المضاف إليه أحكام نفسه فقط .

وهذا الثاني هو الغالب في اللغة ومثلوا للأول بقوله تعالى : ﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ﴾ [البقرة : ١٩] ، وأصله : « أو كذوي صيب » فحذف المضاف وهو « ذوي » وجيء بعد المضاف إليه الذي هو « الصَّيِّب » بضمير [(٢)] جماعة الذكور ، وهو مما يناسب المضاف .

ومثال الثاني ، قوله تعالى : ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ [يوسف : ٨٣] أي : أهل القرية فحذف « الأهل » حذف إطراح ، ولذلك لم يعقب « القرية » بشيء من أحكام المضاف ، وإنما أعقبها بشيء من أحكامها قال بعض العلماء [(٣)] : وقد اجتمع الأمران يعني : حكم المضاف وحكم المضاف إليه بعد المذكور في قوله تعالى : ﴿ وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ ﴾ [الأعراف : ٤] [(٤)] والأصل : أهلكنا أهلها [١٠٦/ب] فحذف المضاف ، وجيء بعد المضاف إليه بما يناسبه من التأنيث ، وبما يناسب الأول من الجمعية . قلت : والآية الأولى [(٥)] من هذا القبيل والله أعلم .

---

(١) وهو « إذ ، وإذا ، وحيث » . (٤٣٥ ، ٤٣٧) .

(٢) في قوله تعالى : ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم ... ﴾ [البقرة : ١٩] .

(٣) حاشية ياسين على التصريح (٥٦/٢) .

(٤) والتأنيث في : « أهلكناها » والجمعية في « هم قائلون » فهو يناسب الأهل . وذهب كثير إلى أنه لا حذف فيما ذكر ؛ لأن القرية عبر بها عن أهلها مجازًا ، وتأنيثها باعتبار لفظها ، وقيل : لأن اسم القرية مشترك بين المكان وأهله . حاشية الصبان (٢٧٢/٢) .

(٥) قوله تعالى : ﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ ﴾ [البقرة : ١٩] فراعى الثاني وهو « صيّب » المذكور في قوله : « فيه » وراعى الأول وهو المضاف المحذوف « ذوي » في قوله : « يجعلون » فالواو لجمع العقلاء .

ثم إذا حذف المضاف أعرب المضاف إليه بإعرابه قياسًا إن امتنع استغناء الكلام بالمضاف إليه ، كقوله تعالى : ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ ﴾ [الفجر : ٢٢] ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ [يوسف : ٨٣] ﴿ وَأُشْرِبُواْ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ ﴾ [البقرة : ٩٣] [1] ووجه منع الاستغناء أن المجيء على اللَّه تعالى محال ، إذ هو من صفات الأجسام واللَّه تعالى منزه عن ذلك ، وأن القرية لا تُسأل ، وإنما يُسأل العقلاء ، وأن الإشراب لا يكون للعجل ، وإنما يكون لشيء من متعلقاته ، فإن لم يمتنع الاستغناء كان قيام الثاني مقام الأول في إعرابه سماعًا مثل : « كسا الخليفةُ الكعبةَ » [2] أي : « غلمان الخليفة » فحذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه في إعرابه مع أنه لا يمتنع أن يكون هو المباشر للكسوة ، قال ابن مالك [3] في شرح الكافية : (وكما قام المضاف إليه مقام المضاف في الإعراب ، فكذا يقوم مقامه في التذكير كقول الشاعر :

٤٤٨ - يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ الْبَرِيصَ عَلَيْهِمُ بَرَدَى يُصَفَّقُ بِالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ) [4]

والأصل : « ماءَ بَرَدى » فحذف المضاف المذكور وهو « ماء » وأقيم المضاف إليه المؤنث وهو « بردى » مقامه في التذكير ، ولذا جاء الفعل بعده مذكرًا ، ثم قال [5] :

---

(١) وتقدير المضاف في الآيات : « أمر ربك ، وأهل القرية ، وحب العجل » .

(٢) في المخطوط : « كسى » .

(٣) شرح الكافية لابن مالك (٢/٩٦٨ - ٩٦٩) باختلاف يسير في التعبير .

(٤) من الكامل . قائله حسان بن ثابت ﷺ ديوانه (١٢٢) ، وخزانة الأدب (٤/٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٣٨٤) (١١/١٨٨) ، والدرر (٢/٦٤) ، وشرح الأشموني (٢/٣٢٤) ، وشرح المفصل (٣/٢٥) ، (٦/١٣٣) ، ومعجم ما استعجم للبكري (٢٤٠) ، وهمع الهوامع (٢/٥١) .

اللغة : البريص : موضع بدمشق ، وقيل نهر بها . قال الجواليقي : (وليس بالعربي الصحيح ، وقد تكلمت به العرب وأحسبه رومي الأصل قال حسان) . وذكر البيت . بردى : نهر دمشق سمي بذلك لبرد مائه ، وهو من صيغ المؤنث ، ويروى : « كأسًا تصفق » وعليه فلا شاهد فيه . يصفق : بالبناء للمعلوم وهي رواية شرح التسهيل لابن مالك (٣/٢٦٦) ، ورواية شرح الأشموني (٢/٢٧٢) . ويروى : يصفَّق : بالبناء للمجهول ، أي : يحول من إناء إلى إناء ليصفى . والرحيق : الصافي من الخمر . والسلسل : السهل المشرب العذب ، والضمير في يسقون لآل جفنة ملوك الشام ، والقصيدة في مدحهم . الدرر (٢/٦٤) ، والمعرب للجواليقي (٥٨ - ٥٩) .

المعنى : يمدح هؤلاء القوم بأنهم يسقون من يرد عليهم ماء مصفى ، كالخمر اللينة في اللذة .

الشاهد : قوله : « بردى » ، حيث حذف المضاف ، والتقدير : « ماءَ بَرَدى » وأقيم المضاف إليه « بردى » في التذكير ؛ لأنه ذكَّر الفعل بعده « يصفق » وعلى رواية التاء ، فلا شاهد فيه .

(٥) أي : ابن مالك ، ونصه : (وضد ذلك قول الآخر :

مَرَّتْ بِنَا فِي نِسْوَةٍ خَوْلَةٌ وَالْمِسْكُ مِنْ أَرْدَانِهَا نَافِحَةْ =

وضد ما قدمناه قول الشاعر :

٤٤٩ - مَرَّتْ بِنَا فِي نِسْوَةٍ خَوْلَةٌ وَالمِسْكُ مِنْ أَرْدَانِهَا نَافِحَهْ [١]

والتقدير : « ورائحةُ المسكِ » فحذف المضاف المؤنث ، وأقيم المضاف إليه المذكر مقامه في التأنيث ، ولذا جيء بصفته على التأنيث ، وجعل هذا بعض [٢] أتباعه علامة على الالتفات إلى المضاف المحذوف .

قلت : والذي يظهر لي أن معنى الكلامين متقارب ؛ والله أعلم .

وربما قام المضاف إليه المعرفة مقام المضاف النكرة إن كان ذلك المضاف مثلًا ، كقولهم : « مررت برجل زهيرٍ شعرًا » والأصل : مثلِ زهيرٍ [٣] ، والدليل على قيام الثاني مقام الأول في التنكير وصف النكرة به ؛ إذ لا توصف [٤] النكرة بالمعارف .

وإذا كان في الكلام ثلاثة ألفاظ متضايفة ، فيجوز أن يستغنى بالأخير منها بعد حذف ما تقدم ، مثال الأول ، قوله تعالى : ﴿ تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِى يُغْشَىٰ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْمَوْتِ ﴾ والأصل : والله أعلم « كدوران عين الذي يغشى عليه » فحذف « الدوران ثم العين » وأقيم الثالث مقام ما حذف ، وعلى هذا قس حكم ما إذا كانت المتضايفات أربعة [٥] ويجوز في هذا الضرب أن يحذف الأول مستغني عنه بالثاني ، وتحذف

= فحذف « الرائحة » وأقام « المسك » مقامها في التأنيث كما قام مقامها في الإعراب) . شرح الكافية الشافية (٩٦٩/٢) .

(١) من السريع . قائله مجهول . الدرر (٦٤/٢) ، وشرح الأشموني (٣٢٤/٢) ، وهمع الهوامع (٥١/٢) .
اللغة : خولة : علم امرأة . « من » : في المخطوط : « في » . والأردان : جمع رُدن ، وهو أصل الكم . نافحة : فائحة .
المعنى : مرت بنا خولة في نسوة ، ورائحة المسك تفوح من أكمامها .
الشاهد : قوله : « والمسك » ؛ حيث حذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه في الإعراب ، والتأنيث ، فقال : نافحة ، ولو ذكّر لقال : نافح .

(٢) من أتباع ابن مالك ، وأجاز فيه ذلك ابن يعيش فيكون المحذوف مرادًا من وجه (عود الضمير) وغير مراد من وجه الإعراب . شرح المفصل (٢٦/٢) .

(٣) قال ابن مالك : (ومن هذا النوع ، قولهم : تفرقوا أيادي سبا ، فجعلوه حالاً ، وهو في اللفظ معرفة ؛ لأنهم أرادوا مثل « أيادي » فحذف « مثل » وأقيم ما كان مضافًا إليه مقامه في التنكير والإعراب ، وروى الثقات ياء « أيادي » بالسكون ، مع أن الموضع نصب ، لكن خفف للتركيب ، فألزم السكون ، كما ألزم السكون ياء « معديكرب » . شرح التسهيل (٢٦٨/٣) .

(٤) في المخطوط : « يوصف » ، والأفضل ما أثبت .

(٥) مثل قول الشاعر [الوافر] :

طَلِيقُ اللَّهِ لَمْ يَمْنُنْ عَلَيْهِ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ أَبِي كَثِيرِ =

الثالث مستغنى عنه بالرابع ، وتضيف الثاني إلى الرابع ، كقول الشاعر :

٤٥٠ - أَبَيْتُنَّ إِلَّا اصْطِيَادَ الْقُلُوبِ بِأَعْيُنِ وَجْرَةَ حِينًا فَحِينَا [(١)]

وأصله : « بمثلِ أَعْيُنِ ظِباءِ وَجْرَةَ » فحذف مثل وهو [١٠٧/أ] الأول ، و « ظباء » وهو الثالث ، وأضيف الثاني وهو « أعين » إلى الرابع وهو « وَجْرة » [(٢)] ، ويجوز أن تحذف الثاني ، ثم الثالث وتضيف الأول إلى الرابع ، كقوله تعالى حكاية : ﴿ فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ ﴾ [طه : ٩٦] وتقديره : « من أثرِ حافرِ فَرَسِ الرسول » .

ويجوز أن تجر المضاف إليه بمضاف محذوف إن تلا [(٣)] عاطفًا متصلًا أو منفصلًا بـ « لا » مسبوقًا ذلك العاطف بمضاف مثل المحذوف في اللفظ والمعنى ، مثال العاطف المتصل : « ما مثل أبيك وأخيك يقولان ذلك » [(٤)] ، وتقديره : « ما مثل أبيك ، ومثل أخيك » فحذف مثل الثاني وبقي ما بعده مجرورًا به ، ومثله قول الشاعر :

٤٥١ - أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسَبِينَ امْرأً وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارَا [(٥)]

وتقديره يعرف بالتأمل [(٦)] مما قبله ، ومثال العاطف المنفصل بـ « لا » قولهم [(٧)] :

= وَلاَ الحَجَّاجُ عَيْنَيْ بِنْتِ مَاءٍ تُقَلِّبُ طَرْفَهَا حَذَرَ الصُّقُورِ

والأصل : ولا الحجاجُ صاحبُ عينٍ مثلِ عيني بنتِ ماءٍ ، فحذف الأول والثاني والثالث الموصوف به الثاني ، وأقام مقام الثلاثة الرابع ، والبيتان من الوافر ، وقد نسبا لإمام بن أقرم النميري . الكتاب (٧٣/٢) ، وشرح التسهيل لابن مالك (٢٦٩/٣) ، وارتشاف الضرب (٥٣٠/٢) .

(١) من المتقارب . قائله مجهول . ارتشاف الضرب (٥٣٠/٢) ، وشرح التسهيل (٣/ ٢٦٩) ، والمساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل (٣٦٥/٢) .

اللغة : وَجْرة : اسم مكان ، والوجر : مثل : الكهف يكون في الجبل . اللسان « وجر » .

المعنى : أصررتن على اصطياد القلوب بمثل : أعين ظباء ، وجرة .

الشاهد : قوله : « بأعينِ وَجْرَةَ » ؛ حيث حذف المضاف الأول ، والثالث ، وأضيف الثاني إلى الرابع ، والتقدير : « بمثلِ أعينِ ظباءِ وَجْرَةَ » .

(٢) في المخطوط « جرة » .

(٣) لم يشترط ابن عصفور العطف ، واشترط ذكر المحذوف متقدمًا ليس غير . المقرب (٢١٤/١) ، وارتشاف الضرب (٥٣١/٢) . وفي المخطوط : « تلى » .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك (٢٧٠/٣) .

(٥) من المتقارب لأبي دؤاد الإيادي في ديوانه (٣٥٣) ، ولعدي بن زيد في ملحق ديوانه (١٩٩) وقد تقدم التعليق عليه .

والشاهد فيه ههنا : حذف المضاف ، وبقاء المضاف إليه على إعرابه في قوله : « ونارٍ » والأصل : « وكُلَّ نارٍ » .

(٦) قدر في بيان الشاهد .

(٧) وقد ذكرت « كل » الثانية « يعني أنه وإن أشبه أباه خَلْقًا فلم يشبهه خُلُقًا ، يضرب في موضع التهمة » . مجمع الأمثال (٢٨١/٢ - ٢٨٢) ، والمستقصى (٣٢٨/٢) ، وجمهرة الأمثال (٢٢٩/٢) ، =

« مَا كُلُّ سَوْدَاءَ تَمْرَةٌ ولا بَيْضَاءَ شَحْمَةٌ » ، وقول الشاعر :

٤٥٢ - وَلَمْ أَرَ مِثْلَ الخَيْرِ يَتْرُكُهُ الْفَتَى وَلَا الشَّرِّ يَأْتِيهِ امْرُؤٌ وَهْوَ طَائِعُ [(١)]

والتقدير في المثال والبيت : « ولا كُلُّ بيضاءَ ولا مِثْلَ الشَّرِّ » فحذف « كل » ، و « مثل » وبقي ما بعدهما مجرورًا بهما والجر في هذا النوع كله مع الشرط المذكور مقيس [(٢)] ولا يشترط فيه تقدم نفي ولا استفهام خلافًا لبعض [(٣)] النحاة بدليل قول الشاعر :

٤٥٣ - لَوَ أَنَّ طَبِيبَ الإنْسِ وَالجِنِّ دَاوَيَا الْـ لَذِي بِيَ مِنْ عَفْرَاءَ مَا شَفَيَانِي [(٤)]

فإن جر المضاف إليه المذكور بالمضاف المحذوف من غير وجود العاطف فقليل ولا يقاس على ما سمع منه خلافًا للكوفيين مثال قول الشاعر :

= والفاخر للمفضل بن عاصم (١٩٥) . وهو في الكتاب (٦٥/١) .

(١) من الطويل . نسب إلى بشر القشيري . الدرر (٦٥/٢) ، وشرح الأشموني (٣٢٥/٢) ، وشرح عمدة الحافظ (٥٠١) ، وهمع الهوامع (٥٢/٢) .

اللغة : الفتى : الشاب والحدث ، وقيل : هو بمعنى الكامل الجزل من الرجال . اللسان (فتا) .

المعنى : ولم أر شيئًا مثل الخير يتركه الفتى ، ولا شيئًا مثل الشر يفعله المرء حالة كونه غير مجبر .

الشاهد : قوله : « ولا الشَّرِّ » ؛ حيث حذف المضاف وهو « مثل » ، وبقي المضاف إليه على جره ، وقد تحقق شرط ذلك ، وهو سبقه بمثله مذكورًا ، وبعاطف منفصل بـ « لا » وقد اشترط هذا العطف ابن مالك ، ولم يشرطه الأكثرون وجعله ابن هشام غالبًا ، ومن غير الغالب قوله تعالى : في قراءة ﴿ تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلآخِرَةِ ﴾ [الأنفال: ٦٧] أي : عملَ الآخرةِ . شرح التسهيل لابن مالك (٢٧٠/٣) ، وأوضح المسالك لابن هشام (١٦٨/٣ - ١٧١) . وقد قال ابن مالك في الخلاصة (٣٨) :

وَرُبَّمَا جَرُّوا الَّذِي أَبْقَوْا كَمَا قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَا
لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفْ مُمَاثِلاً لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفْ

(٢) شرح التسهيل لابن مالك (٢٧٠/٣) .

(٣) ارتشاف الضرب (٥٣١/٢) ، وهمع الهوامع (٥٢/٢) ، والأشموني بحاشية الصبان (٢/ ٢٧٣) .

(٤) من الطويل . نسب إلى عروة بن حذام العذري ، الدرر (٦٥/٢) ، وشرح التسهيل (٢٧٠/٣) ، وهمع الهوامع (٥٢/٢) .

اللغة : عفراء : اسم امرأة . اللسان « عفر » .

المعنى : لو حاول طبيب الإنس والجن أن يشفياني من حب عفراء ما فعلا .

الشاهد : قوله : « طبيبَ الإنسِ والجنِّ » ؛ حيث حذف المضاف ، وبقي المضاف إليه على إعرابه دون أن يسبقه نفي أو استفهام خلافًا لمن شرط ذلك، والتقدير : « ولو أن طبيب الإنس وطبيب الجن » ومثله قول الشاعر :

كُلُّ مُثْرٍ فِي رَهْطِهِ ظَاهِرُ الْعِزْ زِ وَذِي غُرْبَةٍ وَفَقْرٍ مَهِينُ

أي : وكُلُّ ذي غُرْبة ، والبيت من الخفيف ، ولم أعثر على قائله . ارتشاف الضرب (٥٣١/٢) .

٤٥٤ - رَحِمَ اللهُ أَعْظُمًا دَفَنُوهَا   بِسِجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ [(١)]

وأصله : أَعْظُمَ طلحةَ ، ومثل هذا الفرع في الندور وعدم القياس على الصحيح ما وجد فيه العاطف مفصولًا بغير « لا » ، كقوله تعالى : ﴿ تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ الآخِرَةِ ﴾ [الأنفال: ٦٧] [(٢)] في قراءة من جر « الآخرة » وأصله : « والله يريد عملَ الآخرةِ » فحذف المضاف الذي هو « عمل » وبقي المضاف إليه مجرورًا به ، وهذا التقدير أولى [(٣)] من تقدير ابن مالك [(٤)] وذلك أنه قدر المحذوف في الآية

(١) من الخفيف . قائله عبيد اللّه بن قيس الرقيات . ديوانه (٢٠) . الإنصاف (٤١/١) ، وتخليص الشواهد (٩٨) ، وخزانة الأدب (٤١٤/٤) (١٠/٨ ، ١٤) ، (١٢٨/١٠) ، ولسان العرب (٥٣٣/٢) « طلح » (٢١٣/٥) « نضر » ، والمقتضب (١٨٦/٢) (٧/٤) ، وهمع الهوامع (١٢٧/٢) .
اللغة : رحم : يروى : نضر كما في اللسان « نضر » . والمقتضب (١٨٦/٢) . سجستان : ناحية معروفة في أرض العجم . **طلحة** : هو طلحة بن عبد اللّه بن خلف الخزاعي ، أحد الأجواد المشهورين في الإسلام ، وسمي طلحة الطلحات بسبب أمه ، وهي صفية بنت الحارث بن طلحة بن أبي طلحة ، وأخوها طلحة بن الحارث ، فقد تكنفه الطلحات ، والبيت من قصيدة في رثائه ، وقد روى : « طلحة » بوجهين بالجر وعليه الشاهد ههنا ، وبالنصب على البدلية من أعظما بدل كل من بعض ، أو كل من كل من قبيل ذكر البعض ، وإرادة الكل في الأعظم . الدرر (١٦٢/٢ - ١٦٣) .
المعنى : رحم الله أعظمًا دفنوها بسجستان هي أعظم طلحة الطلحات .
الشاهد : قوله : « طَلْحَةَ الطَّلَحاتِ » ؛ حيث حذف المضاف « أعظم » وبقي المضاف إليه دون عطف ، ولا إضافة إلى مثل المحذوف ، وقد جعله الكوفيون قياسًا ، ومنعه البصريون ، وقيل : إن « طلحة » مخفوض بإضافة سجستان إليه ؛ لأنه أميرها وقد حكى الكسائي عن العرب قولهم : (أطعمونا لحمًا سمينًا شاةٍ ذبحوها) وحكى الفراء عن العرب : (والله لو تعلمون العلمَ الكبيرةِ سنّه الدقيق عظمه) أي : لحمَ شاةٍ ، وعِلْمَ الكبيرةِ ، ومنه في الشعر [الرجز] :

الآكِلُ المَالَ الـيَـتِـيـمِ بَـطَـرَا   يَـأْكُـلُ نَـارًا وَسَـيَـصْـلَـى سَـقَـرَا

أي : مالَ اليتيم ، والبيت من الرجز ، ولم أعثر على قائله . وقد قاس الكوفيون على ذلك ، فأجازوا : يعجبني ضربُ زيدٍ ، وقالوا : قالت العرب : يُعجبني الإكرامُ عندك سعدِ بنيه « أي : ضربُ زيدٍ ، وإكرامُ سعدِ بنيه » وقالت العرب : « رأيت التيميَّ تَيْم عديٍّ ، وتَيْم قريشٍ ، ورأيت العبدي عبدَ مناف » بالنصب والخفض في كل قبيلة فيها اشتراك ، أي : صاحبَ تَيْم عدي ... أو أحدَ تَيْم عدي ، وجعله السيرافي على إضمار « من » وجعله الكوفيون على البدل من ياء النسب ، لأنها عندهم اسم لا حرف ، وعلى رواية النصب فهو على البدلية أو على المفعولية بإضمار أعني ، ويجوز الرفع على إضمار هو ، وقد خرج البصريون هذا كله على الشذوذ . شرح التسهيل لابن مالك (٢٧١/٣) ، وارتشاف الضرب (٥٣١/٢ - ٥٣٢) ، وهمع الهوامع (٥٢/٢) ، والدرر (١٦٣/٢) .
(٢) هي قراءة سليمان بن جمّاز المدني . البحر المحيط (٥١٨/٤) ، والكشاف (١٣٤/٢) .
(٣) وهو تقدير ابن هشام . أوضح المسالك (١٧١/٣) .
(٤) شرح التسهيل لابن مالك (٢٧١/٣) .

« عرضًا » مستدلًّا عليه ، بقوله تعالى : ﴿ تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا ﴾ (١) .

وإذا حذف المضاف إليه واستغنى بالمضاف ، فله ثلاثة أحوال :

أحدها : أن يترك تنوينه ويبنى على الضم ، كما في « قبلُ ، وبعدُ ، وغيرُ » وقد تقدم .

ثانيها : أن ترد إليه الذي كان [قد] (٢) ذهب منه للإضافة وتعربه كما كان قبلها نحو قوله تعالى [١٠٧/ب] : ﴿ وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ ٱلْأَمْثَالَ وَكُلًّا تَبَّرْنَا تَتْبِيرًا ﴾ [الفرقان : ٣٩] (٣) ، وقد تقدم أيضًا ما يشعر بذلك ، وهذه الحالة هي الغالبة في اللغة .

وأما الثالث : فهو المقصود هنا ، وهو أن تزيل من المضاف تنوينه وتعربه ، كإعرابه لو صرحت بالمضاف إليه ، وشرط هذا في الغالب أن تعطف (٤) على المضاف اسمًا عاملًا في مثل المحذوف ، إما بإضافة وإما بغيرها ، مثال الأول قولهم (٥) : « خُذْ رُبْعَ وَنِصْفَ مَا بَقِي » وأصله : « رُبْعَ مَا بقي ونِصْفَ مَا بَقي » فحذف من الأول « مَا بَقِي » (٦) لدلالة الثاني عليه ، ومثال ، قول الشاعر :

٤٥٥ - عَلَّقْتُ آمَالِي فَعَمَّتِ النِّعَمْ ... بِمِثْلِ أَوْ أَنْفَعَ مِنْ وَبْلِ الدِّيَمْ (٧)

وتقديره يعرف (٨) مما قبله ، وأما قراءة بعضهم (٩) قوله تعالى : ﴿ فَلَا خَوْفُ

---

(١) من الآية السابقة وفي المخطوط : سهو هو « يريدون » مكان « تريدون » .

(٢) في المخطوط : « كان ذهب » ، والأفضل ما أثبت .

(٣) الشاهد فيه : « كُلًّا » . (٤) في المخطوط : يعطف والأفضل ما أثبت .

(٥) أوضح المسالك (١٧١/٣) ، وروايته : « خذ رُبْعَ ونصفَ ما حصل » .

(٦) في المخطوط سهو بقلب التقدير ، حيث قال : (وأصله : « نصف ما بقي وربع ما بقي ») .

(٧) الرجز . قائله مجهول . أوضح المسالك (١٧٢/٣) ، والمقاصد النحوية (٤٥١/٣) .

اللغة : الآمال : جمع أمل . وَبْل الديم : الوَبْل : المطر الشديد ، وكذلك الوابل ، والديم : جمع ديمة ، وهي المطر الذي ليس فيه رعد ، ولا برق أقله ثلث النهار أو ثلث الليل ، وأكثره ما بلغ من العدة . المقاصد النحوية (٤٥١/٣) .

المعنى : علقت رجائي برجل مثل المطر الدائم ، أو أنفع منه .

الشاهد : قوله : « بمثل » ؛ حيث حذف المضاف إليه ، والتقدير : « بمثلِ وَبْلِ الدِّيَم » وقد دل عليه غير مضاف إليه ، وهو « من وبل الديم » . (٨) بُيِّن في بيان الشاهد السابق .

(٩) هو ابن محيصن - باختلاف عنه - قرأ برفع الفاء من غير تنوين مع كسر الهاء في « عليهم » فتكون « لا » عاملة عمل ليس أو مهملة ، وقرأ الزهري ، وعيسى الثقفي ، ويعقوب ، وغيرهم (فلا خوفَ) بالفتح من غير تنوين ، فإن جعلت الفتحة فتحة إعراب ففيها شاهد ، وإن جعلت فتحة بناء فلا شاهد ، وعلى قراءته تكون « لا » عاملة عمل « إن » . النشر (٣٨٩/١) ، والبحر المحيط (٥٢٢/١) ، والكشاف (١٣٣/١) ، وينظر : حاشية الصبان (٢٧٤/٢ - ٢٧٥) .

عَلَيْهِمْ ﴾ [المائدة: ٦٩] (١) بحذف المضاف إليه وترك تنوين المضاف ، وأصله : « فلا خوفُ شيءٍ عليهم » فخلاف الغالب ؛ إذ لم يحصل الشرط المذكور (٢) .

الفصل بين المضاف والمضاف إليه

فَصْلٌ : لما كان المضاف إليه منزلاً من المضاف منزلة التنوين مما قبله انبغى أن لا يفصل بينهما بفاصل ، لكن قد جاء الفصل في بعض المواضع فجاء في الشعر بقوة الفصل بالظرف ، والجار والمجرور إن تعلقا بالمضاف فإن لم يتعلقا به فالفصل ضعيف مثال الأول - والفاصل ظرف - قول الشاعر :

٤٥٦ - فَرِشْنِي بِخَيْرٍ لَا أَكُونَنْ وَمِدْحَتِي كَنَاحِتِ يَوْمًا صَخْرَةٍ بِعَسِيلِ (٣)

ومثاله - والفاصل جار ومجرور - قول الآخر :

٤٥٧ - لَأَنْتَ مُعْتَادُ فِي الْهَيْجَا مُصَابَرَةٍ (٤) يَصْلَى بِهَا كُلُّ مَنْ عَادَاكَ نِيرَانَا (٥)

(١) ومنه حكاية أبي علي : « ابدأ بذا من أول » بالخفض من غير تنوين . شرح التصريح (٢/ ٥٧) .

(٢) فلم يعطف على المضاف اسمًا عاملاً في مثل المحذوف لا بإضافة ولا بغيرها .

(٣) من الطويل . قائله مجهول . أوضح المسالك (٣/ ١٨٤) ، والدرر (٢/ ٦٦) ، وشرح الأشموني (٢/ ٣٢٨) ، وشرح التصريح (٢/ ٥٨) ، ولسان العرب (١١/ ٤٤٧) « عسل » ، والمقاصد النحوية (٣/ ٤٨١) ، وهمع الهوامع (٢/ ٥٢) .

اللغة : فرشني : أمر من راش يريش ، يقال : رشت فلانًا أصلحت حاله ، وهو على التشبيه من قولهم : رشت السهم إذا ألزقت عليه الريش . بعسيل : قضيب الفيل ، وقيل : مكنسة العطار الذي يجمع بها العطر ، وكلاهما مراد هاهنا . المقاصد النحوية (٣/ ٤٨١ - ٤٨٢) .

المعنى : أصلح لي حالي بخير فلا ينبغي أن أكون في مدحي ، كمن نحت الصخرة بقضيب الفيل ؛ لاستحالته عادة أو كمن نحتها بمكنسة العطار لعدم الفائدة . المقاصد النحوية (٣/ ٤٨٢) .

الشاهد : قوله « يومًا » فإنه ظرف فصل به بين المضاف وهو « ناحت » والمضاف إليه ، وهو « صخرة » وهذا الفصل قوي ؛ لتعلق الظرف بالمضاف فلا أجنبي .

(٤) في المخطوط : « بصابرة » . و « عداك » مكان « عاداك » والمعنى على الثاني ، والأول سهو .

(٥) من البسيط . قائله مجهول . ارتشاف الضرب (٢/ ٥٣٣) ، وشرح التسهيل (٣/ ٢٧٣) ، والمقاصد النحوية (٣/ ٤٨٥) .

اللغة : في الهيجا : في الحرب ، والهيجا تمد وتقصر وهي هاهنا مقصورة . يصلي : من صليت الرجل نارًا إذا أدخلته النار . المقاصد النحوية (٣/ ٤٨٥) .

المعنى : من عادتك في الحرب المصابرة التي يصلى كل من عاداك شرها .

الشاهد : قوله : « في الهيجا » ؛ فإنه فصل بين المضاف ، وهو « معتاد » والمضاف إليه « مصابرة » وهذا الفصل بالجار والمجرور المتعلق بالمضاف قوي أو حسن ؛ لأنه من معمولات المضاف .

ووقوع هذا الفصل بالنثر لا بأس [١] كقوله ﷺ : « هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي » [٢] وقول بعض [٣] من يوثق بعربيته : « تَرْكُ يومًا نَفْسِك في هواها سَعْيٌ لها في رَدَاهَا » ومثال الثاني والفاصل ظرف قول الشاعر :

٤٥٨ - كَتَحْبِيرِ [٤] الْكِتَابِ بِكَفِّ يَوْمًا يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ [٥]

ومثاله - بالجار والمجرور - قول الآخر :

٤٥٩ - هُمَا أَخَوَا فِي الْحَرْبِ [٦] مَنْ لَا [٧] أَخَا لَهُ إِذَا خَافَ يَوْمًا نَبْوَةً فَدَعَاهُمَا [٨]

---

(١) أي : « به » بحذف خبر « لا » النافية للجنس .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه ، في كتاب : فضائل أصحاب النبي ﷺ ، باب : قول النبي ﷺ : **« لو كنت متخذًا خليلًا »** (١٩٢/٤) وفي كتاب تفسير القرآن - سورة الأعراف (١٩٧/٥) ، وانظر فتح الباري (٢٥/٧) .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك (٢٧٣/٣) وقد تبع الشارح في جعله هذا الفصل فصلاً حسنًا قويًا ابن مالك ، فإنه قال بهذا ، وقال بعدم الحجر على المتكلم به ناظمًا وناثرًا ، وقد جعله سيبويه مختصًا بالضرورة ، وأجازه يونس في الكلام في الظروف غير المستقبلة . الكتاب (١٧٦/١ ، ١٧٨ ، ١٨٠) (٢٨٠/٢) ، وشرح التسهيل (٢٧٣/٣) ، وارتشاف الضرب (٥٣٣/٢) .

(٤) في المخطوط : « لتحبير » .

(٥) من الوافر . نسب إلى أبي حية النميري . الإنصاف (٤٣٢/٢) ، وأوضح المسالك (١٨٩/٣) ، وخزانة الأدب (٢١٩/٤) ، والخصائص (٤٠٥/٢) ، والدرر (٦٦/٢) ، وشرح الأشموني (٣٢٨/٢) وشرح المفصل (١٠٣/١) ، والكتاب (١٧٩/١) ، والمقتضب (٣٧٧/٤) ، وهمع الهوامع (٥٢/٥) .
اللغة : كتحبير : التحبير هو حسن الخط ، ويروى كما خُطَّ . يقارب : أي : يقارب اليهودي الخط بعضه من بعض . ويزيل : يفرق فيما بينه ويباعد وخص اليهود ؛ لأنهم كانوا أهل كتاب . المقاصد النحوية (٤٧٠/٣ - ٤٧١) .
المعنى : ما شخص من رسوم الدار يستدل به ، ككتابة اليهودي في تقريبه بين بعض الكلام ، ومباعدته بين بعضه الآخر .
الشاهد : قوله : « يومًا » ؛ فإنه منصوب على الظرفية ، بقوله : « تحبير أو خُطَّ » وقد فصل بين المضاف وهو « كف » والمضاف إليه هو « يهودي » وهذا الفصل ضعيف عند ابن مالك ؛ لأنه بأجنبي لا يجوز إلا في الضرورة عند سيبويه ، وأكثر النحاة . الكتاب (١٧٩/١) وشرح التسهيل لابن مالك (٢٧٣/٣) .

(٦) في المخطوط : « لي الحرب » . (٧) « لا » ساقطة في المخطوط .

(٨) من الطويل . نسب إلى عَمْرة الخثعمية أو الجُشَمية وإلى عَمْرة أو دُرْنا بنت عَبْعَبة الجحدرية ، وإلى دُرْنا بنت سيار ، وإلى امرأة من بني سعد . الإنصاف (٤٣٤/٢) ، والدرر (٦٦/٢) ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي (٢١٨/١) ، والصناعتين (١٦٥) ، والكتاب (١٨٠/١) ، ونوادر أبي زيد (١١٥) ، وهمع الهوامع (٥٢/٢) .
اللغة : نبوة : من نبا السيف إذا لم يعمل في الضريبة . المقاصد النحوية (٤٧٣/٣) .
المعنى : ابناها أخوا من لا أخاله ، وإذا خاف يومًا نبوة دعاهما لنصرته ، والقصيدة في رثاء ابنيها .
الشاهد : قوله : « أخوا في الحرب مَن لا أخا له » ؛ حيث فصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور « في الحرب » وهو أجنبي ، وهذا الفصل ضعيف ، أو لا يجوز إلا ضرورة .

ومثل هذا القسم في ضعف الفصل ، الفصل بمعمول غير المضاف من فاعل أو مفعول أو بفاعل المضاف ، مثال الأول - والفاصل فاعل - قول الشاعر :

٤٦٠ - أَنْجَبَ أَيَّامَ وَالِدَاهُ بِهِ إِذْ نَجَلَاهُ فَنِعْمَ مَا نَجَلَا (١)

ومثال الفصل بالمفعول قول الآخر :

٤٦١ - تَسْقِي امْتِيَاحًا نَدَى الْمِسْوَاكِ رِيقَتِهَا كَمَا تَضَمَّنَ مَاءَ الْمُزْنَةِ الرَّصَفُ (٢)

وأصله : تَسْقِي نَدَى رِيقَتِها المسواكَ .

وأما مثال [١٠٨/أ] الثاني فقول الآخر :

٤٦٢ - نَرَى أَسْهُمًا لِلْمَوْتِ تُصْمِي وَلَا تُنْمِي وَلَا تَرْعَوِي عَنْ نَقْضِ أَهْوَاؤُنَا الْعَزْمِ (٣)

---

(١) من المنسرح . قائله الأعشى - ميمون بن قيس - ديوانه (٢٨٥) . أوضح المسالك (١٨٦/٣) ، والدرر (٦٧/٢) ، وشرح الأشموني (٣٢٨/١) ، وهمع الهوامع (٥٣/٢) .

اللغة : أنجب أيام والداه : يروى : أزمان والداه وأيام والديه به ، وهو من أنجب الرجل إذا ولد نجيبًا ؛ إذ نجلاه : أي : نسلاه من النجل ، وهو النسل ونجله أبوه أي : ولده ، والضمير في « نجلاه » يعود إلى سلامة ذي فائش الحميري . المقاصد النحوية (٤٧٧/٣) .

المعنى : يمدح سلامة ذا فائش حين ولده أبواه ، فنعم ما ولدا .

الشاهد : قوله : « أنجب أيام والده به إذ نجلاه » ؛ حيث فصل الفاعل « والداه » بين المضاف « أيام » والمضاف إليه « إذ نجلاه » والفاصل أجنبي ، وضعف هذا الفصل .

(٢) من البسيط . قائله جرير بن عطية الخطفي . ديوانه (١٧١/١) . أوضح المسالك (١٨٧/٣) ، والدرر (٦٦/٢) ، وشرح الأشموني (٣٢٨/٢) ، والمقاصد النحوية (٤٧٤/٣) ، وهمع الهوامع (٥٢/٢) .

اللغة : امتياحًا : من ماح فاه بالسواك يميح إذا استاك . والندى : البلل من النداوة . والمزنة : السحابة البيضاء . والرصف : جمع رصفة ، وهي من حجارة مرصوف بعضها إلى بعض . المقاصد النحوية (٤٧٥/٣ - ٤٧٦) .

المعنى : تَسْقِي أم عمرو المذكورة في الأبيات السابقة ندى ريقتها المسواك مثل الحجارة المرصوف بعضها إلى بعض المتضمنة ماء المزنة بجامع الصفاء في كل ، والقصيدة في مدح يزيد بن عبد الملك ، وهجاء آل المهلب .

الشاهد : قوله : « تسقى نَدَى المسواكَ ريقتِها » ؛ حيث فصل المفعول الثاني لـ « تسقي » وهو « المسواك » بين المضاف « ندى » والمضاف إليه « ريقتها » والفاصل أجنبي ، فضعف هذا الفصل .

(٣) من الطويل . قائله مجهول . شرح الأشموني (٣٢٩/٢) ، وشرح التسهيل (٢٧٤/٣) ، والمقاصد النحوية (٤٨٨/٣) .

اللغة : أسهمًا : جمع سهم . تُصمي : من الإصماء أصميت الصيد إذا رميته فقتلته بحيث تراه . ولا تُنمي : من الإنماء ، أنميت الصيد إذا رميته ، فغاب عنك ثم مات . ولا ترعوي : من الارعواء ، وهو الكف ، يقال : ارعوى عن القبيح إذا كف عنه ، وكذا رعا عنه . والعزم : من عزمت على الأمر إذا أردت فعله . المقاصد النحوية (٤٨٨/٣) .

المعنى : نرى أسهمًا للموت عمالة لا يفوت عنها الحاضر والغائب ، ولا ترعوى عن نقض العزم أهواؤنا . =

وأصله : ولا ترعوي عن أن تنقض أهواؤنا العزمَ .

ومما جاء الفصل به في النظم نعت المضاف إليه ، كقول معاوية [١] :

٤٦٣ - نَجَوْتُ وَقَدْ بَلَّ الْمُرَادِيُّ سَيْفَهُ ... مِنَ ابْنِ أَبِي شَيْخِ الْأَبَاطِحِ طَالِبِ [٢]

أي : من ابن أبي طالبٍ شيخِ الأباطحِ .

ومثله أيضًا الفصل بالنداء ، كقول بُجير [٣] ﷺ محرضًا لكعب على الإسلام :

٤٦٤ - وِفَاقُ كَعْبُ بُجَيْرٍ مُنْقِذٌ لَكَ مِنْ ... تَعْجِيلِ تَهْلُكَةٍ وَالْخُلْدِ فِي سَقَرَا [٤]

= الشاهد : قوله : « نَقْضِ أهواؤنا العزِم » ؛ حيث فصل بين المضاف « نقض » والمضاف إليه « العزم » بفاعل المضاف ، وهذا الفصل ضعيف .

(١) هو معاوية بن أبي سفيان بن صخر بن حرب بن أمية ، أسلم هو وأبوه ، وأمه هند بنت عتبة يوم الفتح ، وروي أنه قال : أسلمت يوم عمرة القضاء ، وكتمت إسلامي عن أبي إلى يوم الفتح ، ولي الخلافة بعد أن خلع الحسن ﷺ منها ، وكان ذلك في ربيع الأول سنة إحدى وأربعين توفي سنة ستين من الهجرة . تاريخ الخلفاء للسيوطي (٣٠٨ ، ٣٢٤) ، ودائرة المعارف الإسلامية (١٩/٨ ، ٢٢) .

(٢) من الطويل . نسب إلى معاوية بن أبي سفيان ﷺ وليس في ديوانه ، وفي كلام ابن مالك ما يدل على أن قائله ليس معاوية ؛ حيث قال : (كقول الشاعر يخاطب معاوية ﷺ) شرح التسهيل (٢٧٥/٣) ، الدرر (٦٧/٢) ، وشرح الأشموني (٢٥٨/١) ، وشرح التصريح (٥٩/٢) ، وشرح عمدة الحافظ (٤٩٦) والمقاصد النحوية (٤٧٨/٣) ، همع الهوامع (٥٢/٢) .

اللغة : نجوت : أي : من القتل حين اتفق عبد الرحمن بن عمرو المعروف بابن ملجم المرادي ، والبرك التميمي وعمرو بن بكر التميمي على قتل علي بن أبي طالب - كرم الله وجهه - ومعاوية بن أبي سفيان وعمرو بن العاص ﷺ فنجا معاوية وعمرو وقتل علي . ابن أبي شيخ الأباطح طالب : علي ﷺ ، والأباطح : جمع أبطح وهو في الأصل مسيل ماء فيه دقاق الحصى ، وأراد به شيخ مكة . المقاصد النحوية (٤٧٨/٣ - ٤٨٠) . وتهذيب الأسماء واللغات للنووي (٣٣٤) ، وتذكرة الحفاظ للذهبي (١٠/١) .

المعنى : نجوت من القتل ، وقد بل المرادي - نسبه إلى مراد قرية باليمن - سيفه من علي ﷺ .

الشاهد : قوله : « من ابن أبي شيخِ الأباطح طالبِ » ؛ حيث فصل بين المضاف « أبي » والمضاف إليه « طالب » بالنعت « شيخ الأباطح » وهو نعت للمضاف .

(٣) هو بجير بن زهير بن أبي سلمى ، وهو أخو كعب بن زهير ، أسلم قبل أخيه كعب ، وهما شاعران مجيدان ، وشهد بجير مع رسول الله ﷺ الطائف . أسد الغابة (١٩٨/١ - ١٩٩) ، وخزانة الأدب (٤٨٩/٣ - ٤٩٠) .

(٤) من البسيط . نشب إلى بجير بن زهير . الدرر (٢/ ٦٧) ، وشرح الأشموني (٣٢٩/٢) ، وشرح التسهيل (٢٧٥/٣) ، وشرح ابن عقيل (٨٦/٣) ، والمقاصد النحوية (٤٨٩/٣) ، وهمع الهوامع (٥٣/٢) .

اللغة : وفاق : أي : موافقة ، وهي المصادفة . تهلكة : أي هلاكًا ، وفي المخطوط مهلكة . سقر : اسم من أسماء النار . اللسان « وفق ، وهلك » .

المعنى : موافقتك يا كعب إياي بإسلامك منقذة لك من تعجيل الهلاك والخلود في النار .

وأصله : « وفاقُ بجيرٍ يا كعبُ ، ومثله - أيضًا - الفصل بالفعل الملغي ، مثاله ما أنشده ابن السِّكيت (١) :

٤٦٥ - بَأَيِّ تَرَاهُمُ الأَرَضِينَ حَلُّوا   أَأَلدَّبَرَانِ أَمْ عَسَفُوا الكِفَارَا (٢)

وأجاز بعضهم (٣) الفصل في الشعر بالمفعول له ، كقول الشاعر :

٤٦٦ - أَشَمُّ كَأَنَّهُ رَجُلٌ عَبُوسٌ   مُعَاوِدُ جُرْأَةً وَقْتِ الْهَوَادِي (٤)

ولو كان المضاف مصدرًا ، والمضاف إليه فاعله ؛ لجاز الفصل بمفعول المضاف

= الشاهد : قوله : « وِفاقُ كعبُ بجيرٍ » ؛ حيث فصل بين المضاف « وفاق » والمضاف إليه « بجير » بالنداء وهو « كعب » محذوف الأداة ، ومثله قول الشاعر [الرجز] :

كَأَنَّ بِرْذَوْنَ أَبَا عِصَامِ   زَيْدٍ حِمَارٌ دُقَّ بِاللِّجَامِ

أي : كأن برذون زيد يا أبا عصام ، وهو من الرجز ، وقائله غير معين .

(١) سبقت ترجمته .

(٢) من الوافر . قائله مجهول . الدرر (٦٨/٢) ، وشرح الأشموني (٣٢٩/٢) ، وشرح التسهيل (٢٧٦/٣) وشرح التصريح (٢/ ٦٠) ، والمقاصد النحوية (٤٩٠/٣) ، وهمع الهوامع (٢/ ٥٣) .

اللغة : تراهم : الضمير عائد على محبوبته مع أهلها ؛ لأن قبل هذا البيت قوله :

أَلاَ يَا صَاحِبَيَّ قِفَا الْمَهَارَى   نُسَائِلُ حِبَّ بَثْنَةَ أَيْنَ سَارَا

والمهارى : الإبل المنسوبة إلى مهرة بلد باليمن ينسب إليها النجب المفضلة وبثنة عطف بيان لـ « حِبَّ » .

وأألدبران : اسم موضع ، وكذلك الكِفَار . وعسفوا : توجهوا . المقاصد النحوية (٤٩١/٣) .

المعنى : بأي الأرضيين تراهم حلوا ، أحلوا الدبران أم توجهوا نحو الكفار .

الشاهد : قوله : « بأَيِّ تَرَاهُمُ الأَرَضِينَ » ؛ حيث فصل بين المضاف « أي » والمضاف إليه « الأرضين » بالفعل الملغى « تراهم » وهو ضرورة .

(٣) ارتشاف الضرب (٥٣٥/٢) ، وهمع الهوامع (٥٣/٢) ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان (٢/ ٢٨٠) .

(٤) من الوافر . قائله مجهول - على هذه الرواية - المقاصد النحوية (٤٩٢/٣) ، والمقتضب (٣٧٧/٤) ، وهمع الهوامع (٥٣/٢) ، وقد جعل الأشموني صدره عجزه ، ونبه الشيخ الصبان على هذا في حاشيته (٢٨٠/٢) . والبيت بهذه الرواية لأبي زبيد الطائي ديوانه (٩٨) . الدرر (٦٨/٢) ، وشرح الأشموني (٢/ ٣٢٩) ، وشرح التصريح (٦٠/٢) .

اللغة : أشم : من الشمم ، وهو الارتفاع والتكبر ، وهو من باب علم يعلم . عبوس : كريه الوجه ، ويروى : منبوس وهو بمعناه . الهوادي جمع هادية من هدأ إذا سكن ، فعلى هذا هي أول الليل وهي أول كل شيء ، ويقال : هوادي الخيل ، أي : أوائلها وأعناقها وكلاهما مراد ههنا . المقاصد النحوية (٤٩٢/٣) ، واللسان « هدي » .

المعنى : يصف رجلاً بأنه يظهر الكبر ، ويعاود الحرب وقت ظهور الهوادي ، وهي أعناق الخيل أو أوائل الليل ، وذلك لجرأته في الحرب .

الشاهد : قوله : « مُعاوِدُ جرأةً وَقْتِ الهوادي » ، حيث فصل بين المضاف « معاود » والمضاف إليه « وقت الهوادي » بالمفعول لأجله « جرأة » ، وقد أجاز هذا بعض النحاة .

نثرًا ونظمًا ، أما النثر فكقراءة ابن عامر [١] قوله تعالى : ﴿ وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدَهُمْ شُرَكَائِهِمْ ﴾ [الأنعام: ١٣٧] [٢] وأصله والله أعلم : « قَتْلُ شركائِهم أولادَهم » وأما النظم فكقول الشاعر :

٤٦٧ - فَزَجَجْتُهَا بِمِزَجَّةٍ زَجَّ الْقَلُوصَ أَبِي مَزَادَهْ [٣]

وتقديره يعرف مما قبله [٤] ويحتمل أن يكون من هذا قول الآخر :

٤٦٨ - لَئِنْ كَانَ النِّكَاحُ أَحَلَّ شَيْءٍ فَإِنَّ نِكَاحَهَا مَطَرٍ حَرَامُ [٥]

---

(١) سبقت ترجمته وقد قرأ ابن عامر « زُين » بالبناء المجهول و « قتلُ » بالرفع و « شركائِهم » بالجر ، و « أولادَهم » بالنصب . الإتحاف (٣٢/٢ - ٣٤) ، والنشر في القراءات العشر (٢٦٣/٢) ، والبحر المحيط (٢٣١/٤) ، والكشاف (٦٧/٢) ، ومعاني القرآن للفراء (٣٥٧/١ - ٣٥٨) .

(٢) في المخطوط : « شركاهم » .

(٣) من الكامل المجزوء . قائله مجهول . الإنصاف (٤٢٧/٢) ، وخزانة الأدب (٢٥١/٢) دار صادر وشرح المفصل (١٩/٣ ، ٢٢) ، والمقاصد النحوية (٤٦٨/٣) . وقال البغدادي في الخزانة (٢٥١/٢) : (قال ابن خلف : هذا البيت يروى لبعض المدنيين المولدين) وقال : (وهذا البيت لم يعتمد عليه متقنو كتاب سيبويه حتى قال السيرافي : لم يثبته أحد من أهل الرواية ، وهو من زيادات أبي الحسن الأخفش في حواشي كتاب سيبويه ، فأدخله بعض النساخ في بعض النسخ حتى شرحه الأعلم وابن خلف في جملة أبياته) .

اللغة : زججتها : من زججت الرجل إذا طعنته بالزُّج ، وهي الحديدة التي في أسفل الرمح . بمِزجة : رمح قصير . وتروى بفتح الميم على أنها موضع الزج ، القلوص : الشابة من النوق . أبو مَزادة : كنية رجل .

المعنى : يقول : إنه زج ناقته لتسرع كما يفعل أبو مزادة بالقلوص ، هذا على فتح الميم في « بمزجة » وعلى كسر الميم ، فالمعنى أنه زج راحلته بمزجة كالحربة في طرفها زُجٌّ والمِزجة ما يزج به على هذا ، وجعل العيني الضمير في « زججتها » للمرأة يعني أنه زج امرأته بالمزجة كما زج أبو مزادة القلوص ، وقال البغدادي على جعل العيني هذا بأنه : (كلام يحتاج في تصديقه إلى وحي) . المقاصد النحوية (٤٦٨/٣ - ٤٦٩) ، وخزانة الأدب (٢٥١/٢) دار صادر .

الشاهد : قوله : « زَجَّ القَلوصَ أبي مَزادة » ؛ حيث فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول « القلوص » للضرورة ، ويروى البيت برواية :

فَزَجَجْتُهَا مُتَمَكِّنًا زَجَّ الصِّعَابِ أَبُوْ مَزَادَهْ

وعليه فلا شاهد فيه . خزانة الأدب (٢٥١/٢) دار صادر .

(٤) تقديره : « زَجَّ أبي مَزادة القلوصَ » .

(٥) من الوافر . قائله الأحوص - عبد الله بن محمد بن عاصم - ديوانه (١٨٩) . أمالي الزجاجي (٨١) وأوضح المسالك (١٩٢/٣) ، وخزانة الأدب (١٥١/٢) ، وشرح شواهد المغني للسيوطي (٧٦٧/٢ ، ٩٥٢) ، والعقد الفريد (٨١/٦) ، ومغني اللبيب (٦٧٢/٢) ، والمقاصد النحوية (١٠٩/١) .

اللغة : لئن كان : يروى : فإن يكن . مطر : اسم الرجل الذي تزوج محبوبة الأحوص ، وكان من أقبح الناس صورة ، ويروى « مطر » بالرفع والنصب والجر . شرح شواهد المغني للسيوطي (٧٦٧/٢) .

المعنى : لئن كان النكاح أحل الحلال ، فإن نكاح مطر هذه المرأة ؛ حرام لعدم التكافؤ بينهما . =

والتقدير : فإن نكاحَ مَطَرٍ إياها حرامٌ ، ويحتمل أن يكون المصدر مضافًا إلى مفعوله ، ويكون الفصل بينهما بالفاعل وعلى هذا فلا يجوز إلا نظمًا ، والمعنى : فإن تزويجها مطرًا حرامٌ ، ويشهد لهذين الاحتمالين أن البيت قد روي بروايتين أخريين :

إحداهما : رفع « مطر » وهي تشهد للاحتمال الأول ، **والأخرى** : نصبه وهي تشهد للاحتمال الثاني لكن على هاتين [1] الروايتين لا فصل بين المتضايفين .

ويجوز أن تفصل نثرًا ونظمًا بين المضاف الوصفِ والمضاف إليه الذي هو مفعوله الأول بمفعوله الثاني مثال ذلك نثرًا قراءة بعضهم [2] قوله تعالى : ﴿ فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهِ ﴾ [إبراهيم : ٤٧] [3] ومثاله نظمًا قول الشاعر :

٤٦٩ - مَا زَالَ يُوقِنُ مَنْ يَؤُمُّكَ بِالْغِنَى وَسِوَاكَ مَانِعُ فَضْلَهُ الْمُحْتَاجِ [4]

ومثل هذا في جواز الفصل بين المتضايفين نثرًا ونظمًا الفصل باليمين مثاله ما حكاه الكسائي [5] : « هذا غلامُ واللهِ زيدٍ » وحكى أبو بكر بن الأنباري [6] الفصل

= **الشاهد** : قوله : « نكاحها مطرٍ » ؛ حيث فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول أو بالفاعل ، وهو الضمير في نكاحها على الاعتبارين ، وهذا الفصل ضرورة على رواية الجر .

(١) في المخطوط : « هذين » .

(٢) بنصب الدال من « وعده » وبجر الراء في « رسله » . الإتحاف (٣٢/٢ - ٣٣) .

(٣) إعراب القراءات الشواذ (٧٣٩/١) ، وفتح القدير (١٤٨/٣) .

(٤) من الكامل . قائله مجهول . أوضح المسالك (١٨٢/٣) ، وشرح الأشموني (٣٢٧/٢) ، وشرح عمدة الحافظ (٤٩٣) ، والمقاصد النحوية (٤٦٩/٣) .

اللغة : من يؤمك : من يقصدك . فضله : عطاؤه . المقاصد النحوية (٤٧٠/٣) .

المعنى : ما زال يوقن من يقصدك بالغنى ، وغيرك مانع المحتاج فضله .

الشاهد : قوله : « مانع فَضْلَه المحتاجِ » ؛ حيث فصل بين المضاف الوصف « اسم الفاعل » و « المضاف إليه » المحتاج وهو المفعول الأول بالمفعول الثاني « فضله » وهذا جائز نثرًا ونظمًا عند ابن مالك وأتباعه . شرح التسهيل (٢٨٧/٣) .

(٥) الإنصاف (٤٣٥/٢) ، وارتشاف الضرب (٤٣٥/٢) ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان (٢٧٧/٢) وحكى أبو عبيدة عن بعض العرب قولهم : « إن الشاة لَتَجْتَرُّ فتسمعُ صوتَ - واللَّهِ - رَبِّها « أي : صوت ربها والله » . شرح الكافية الشافية (٩٩٤/٣) .

(٦) **ابن الأنباري** هو : محمد بن القاسم محمد بن بشار بن الحسن الأنباري أبو بكر ، كان من أعلم الناس بالنحو والأدب وأكثرهم حفظًا ، سمع من ثعلب وغيره ، توفي سنة ثمان - وقيل : سبع - وعشرين وثلثمائة يوم الأضحى . طبقات النحويين واللغويين (١٥٣ - ١٥٤) ، واللباب في تهذيب الأنساب (٨٦/١) ، وبغية الوعاة (٢١٢/١ ، ٢١٤) . وينظر الحكاية في شرح الأشموني بحاشية الصبان (٢٨٠/٢) وقد ذكرها الرضي في شرح الكافية (٢٩٣/١) حكاية عن ابن الأعرابي ولفظها : « هو غلام - إن شاء الله - ابنِ أخيك » وهي في المخطوط بإسقاط « هذا » .

بينهما بـ « إن شاء الله » نحو : [هذا] غلامُ – إنَّ شاء اللَّه – ابن أخيك » وألحق في الكافية (١) الفصل بـ « إمَّا » بالفصل باليمين كقول [١٠٨/ب] الشاعر :

٤٧٠ – هُمَا خُطَّتَا إِمَّا إِسَارٍ وَمِنَّةٍ وَإِمَّا دَمٍ وَالْقَتْلُ بِالْحُرِّ أَجْدَرُ (٢)

وأصله : « خطتان إسار » ، فحذف النون للإضافة وفصل بـ « إما » .

واعلم أن ما قدمته لك في مسائل هذا الفصل من جواز الفصل نثرًا ونظمًا (٣) في بعضها (٤) ، ومن جوازه نظمًا في البعض الآخر هو طريقة ابن مالك (٥) وأتباعه ، ومذهب البصريين (٦) أن الفصل بين المتضافين لا يجوز إلا في الشعر ، بل قال بعضهم (٧) : لا يجيز

---

(١) شرح الكافية الشافية لابن مالك (٩٩٣/٢) .

(٢) من الطويل . قائله تأبَّط شرًا – ثابت بن جابر – ديوانه (٨٩) . جواهر الأدب للإربلي (١٥٤) ، وخزانة الأدب (٤٩٩/٧ – ٥٠٠ ، ٥٠٣) والخصائص (٤٠٥/٢) ، والدرر (٢٢/١) ، وشرح الأشموني (٣٢٨/٢) ، ومغني اللبيب (٦٤٣/٢) ، والمقاصد النحوية (٤٨٦/٣) ، وهمع الهوامع (٤٩/١) ، (٥٢/٢) .
اللغة : خطتا : تثنية « خطة » وهي القصة والحالة ، وحذفت النون للإضافة إلى إسار ودم . شرح شواهد المغني للسيوطي (٩٧٦/٢) .
المعنى : ليس لي إلا واحدة من خصلتين على زعمكم إما أَسْر ، والتزام منكم إن رأيتم العفو ، وإما قتل وهو بالحر أجدر مما يكسبه الذل . العيني . بحاشية الصبان (٢٧٧/٢) .
الشاهد : قوله : « خطتا إما إسارٍ » ؛ حيث فصل بين المضاف « خطتا » والمضاف إليه « إسار » بـ « إما » ، وقد أجاز ذلك ابن مالك ، ويروى : إما إسارٌ ومِنَّةٌ ، وإما دمٌ ، كما في اللسان (٢٨٩/٧) «خطط » وعليه فلا شاهد فيه .

(٣) وهي : الفصل بالظرف والجار والمجرور إن تعلقا بالمضاف ، وإذا كان المضاف مصدرًا والمضاف إليه فاعله ، وإذا كان المضاف وصفًا والمضاف إليه مفعوله الأول والفاصل الثاني ، وإذا كان الفصل باليمين ، أو كان الفصل بـ « إما » أو كان الفصل بـ « إن شاء الله » في حكاية ابن الأنباري .

(٤) وهي : إذا كان المضاف ظرفًا أو جارًا ومجرورًا ولم يتعلقا بالمضاف ، أو كان الفصل بمعمول غير المضاف من فاعل أو مفعول أو بفاعل المضاف أو كان الفصل بنعت المضاف أو بالنداء أو كان الفصل بالفعل الملغى ، وزاد بعضهم بالمفعول له .

(٥) شرح الكافية الشافية لابن مالك (٩٧٨/٢) وما بعدها ، وشرح التسهيل له (٢٧٢/٣) وما بعدها ، وأوضح المسالك (١٧٧/٣) وما بعدها ، وشرح الألفية لابن الناظم (٤٠٥) وما بعدها ، وارتشاف الضرب (٥٣٣/٢) وما بعدها .

(٦) الإنصاف (٤٢٧/٢) ، وشرح المفصل (١٩/٣) ، وشرح الكافية للرضي (٢٩٣/١) ، وشرح التصريح (٥٧/٢) ، وهو مذهب سيبويه . الكتاب (١٧٦/١ ، ١٧٨ ، ١٨٠) (٢٨٠/٢) ، وارتشاف الضرب (٥٣٣/٢) .

(٧) قال سيبويه في الكتاب (١٧٦/١) : (ولا يجوز يا سارقَ الليلةَ أهلِ الدار إلا في شعر) ، وقال بعض المتأخرين – وهو ابن الناظم – : (ومذهب كثير من النحويين أنه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بشيء إلا في الشعر) . شرح الألفية (٤٠٥) .

أكثر النحاة الفصل في الشعر إلا بالظرف وجزم بعض [١] المتأخرين بحقية الطريقة الأولى [٢] .

المضاف لياء المتكلم

فصل : « في المضاف إلى ياء المتكلم » .

اعلم أن الأصل في المضاف إلى ياء المتكلم أن يكون آخره مكسورًا لمناسبتها ، وأن الأصل في ياء المتكلم جواز فتحها وسكونها ، فقيل : هما لغتان [٣] ، وقيل [٤] : السكون تخفيف ، وقد اجتمعا في قول الشاعر :

٤٧١ - فَفَاضَتْ دُمُوعِ الْعَيْنِ مِنِّي صَبَابَةً ... عَلَى النَّحْرِ حَتَّى بَلَّ دَمْعِيَ مِحْمَلِي [٥]

وقد استثنى من هذين الأصلين [٦] أربع مسائل لا تكون الياء فيها إلا مفتوحة ولا يكون ما قبلها إلا ساكنًا .

---

(١) هو ابن هشام حيث قال : (زعم كثير من النحويين أنه لا يفصل بين المتضايفين إلا في الشعر ، والحق أن مسائل الفصل سبع ...) أوضح المسالك (٣/١٧٧) .

(٢) في المخطوط : « الأول » .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك (٣/٢٨١) . وهذا عن طريق الجمع بين الرأيين في أيهما الأصل ، فاعتبرا أصلين ، الإسكان أصل أول ؛ إذ هو الأصل في كل مبني ، والفتح أصل ثان ؛ إذ هو الأصل فيما هو على حرف واحد . شرح الأشموني بحاشية الصبان (٢/٢٨٢) .

(٤) شرح الألفية لابن الناظم (٤١٥) وعلى هذا فالفتح الأصل ؛ لأن واضع المفردات ينظر إلى الكلمة حال إفرادها دون تركيبها ، فكل كلمة على حرف واحد ، كواو العطف وفائه وباء الجر ولامه وياء المتكلم أصلها الحركة ، وأصل الحركة الفتح لخفته ثم سكن تخفيفًا ، وقيل : الأصل الإسكان ؛ لأنه حرف علة ضمير فوجب السكون كواو ضربوا ، ولأن بناء الحرف على حركة إنما هو لتعذر الابتداء به ، والمتصل بغيره لا تعذر فيه وأن واضع الضمائر نظر إليها حال تركيبها ، وقد جعله الرضي أولى . شرح الكافية للرضي (١/١٤٧) ، وهمع الهوامع (٢/٥٣) .

(٥) من الطويل . قائله امرؤ القيس . ديوانه (٣٢) . شرح القصائد السبع الطوال (٣١) ، ولسان العرب « حمل » .

اللغة : ففاضت : فسالت . والصبابة : رقة القلب ورقة الشوق . والمحمل : السير الذي يحمل به السيف . شرح القصائد السبع الطوال (٣١) .

المعنى : سالت دموع عيني شوقًا لمحبوبتي على نحري ، حتى بلت عِلاقة سيفي .

الشاهد : قوله : « دمعيَ مِحْمَلي » ؛ حيث فتحت ياء المتكلم في الأول وسكنت في الثاني وهما لغتان ، وقيل : السكون تخفيف والفتح أصل ، وقيل : عكس ذلك .

(٦) جمع الشارح بين الفتح والسكون في الأصالة جمعا للرأيين ، وكذلك فعل الشيخ خالد في شرح التصريح (٢/٦٠) ، وذكره الأشموني في شرحه للألفية (٢/٢٨٢) .

فتح ياء الإضافة وسكون ما قبلها

المسألة الأولى : أن يكون الاسم المضاف إلى الياء منقوصًا ، نحو : « جاء قاضِيَّ » ويجب فيه وفي نحوه إدغام الياء التي هي [١] جزء من الكلمة في ياء المتكلم ؛ لسكون الأولى ، إما لإرادة الإدغام إن كان منصوبًا [٢] وإما للاستثقال إن كان مرفوعًا أو مجرورًا .

والثانية : أن يكون الاسم مقصورًا ، كقوله تعالى : ﴿ قَالَ هِيَ عَصَايَ ﴾ [طه : ١٨] ، فإن قلت تحتم فتح الياء بعد الألف ، وقد جاء في قراءة نافع [٣] ﴿ ومحيايْ ﴾ بسكون الياء ؟

قلت : هي وإن كانت قراءة متواترة إلا أنها من جهة القواعد العربية فكأنها مستثناة من القاعدة ، ومثل هذه في الندور قراءة الأعمش والحسن [٤] ﴿ هِي عَصَايِ ﴾ بكسر الياء إلا أن هذه ليست بمتواترة وكذا ندر كسرها إذا أضيف إليها جمع مذكر سالم ، وحمل عليه بعضهم قراءة حمزة [٥] قوله تعالى حكاية : ﴿ مَّآ أَنَا۠ بِمُصْرِخِكُمْ وَمَآ أَنتُم بِمُصْرِخِيَّ ﴾ [إبراهيم: ٢٢] [٦] قالوا : وهذا مطرد في لغة بني يربوع [٧]

---

(١) في المخطوط : « الياء التي جزء منه الكلمة » .

(٢) مثال المنصوب « رأيت قاضِيَّ » ، ومثال المرفوع والمجرور « جاء قاضِيَّ ومررت بقاضِيَّ » .

(٣) الإتحاف (٢/٤٠) ، والنشر (٢/٢٦٧) .

(٤) الكشاف (٣/٥٥) . وهي من آية سورة طه السابقة .

(٥) الكشاف (٣/٥٥) ، والمحتسب (٢/٤٩) .

(٦) ووجها ابن هشام بوجهين : **الأول** : أن ياء الجمع أدغمت في ياء الإضافة الساكنة ، فالتقى ساكنان فكسر الثاني كما يقال : غُضِّ . **الثاني** : أن « قطربًا » حكى أن لغة بني يربوع أنهم يزيدون ياء على ياء الإضافة ، فيقولون في نحو : « مررت بي » بيي وهي المزيدة بهذه الهاء في « به » بهي وكما زيد على تاء المؤنثة في رميتيه فأصبتيه ، وما أخطأتِ الرمية ، وعلى هذا فالأصل : « بمصرخِيِّي » الأولى ياء الجمع وهي ساكنة ، والثانية ياء المتكلم وهي مكسورة للمناسبة ، فأدغمت في ياء الجمع ، وحذفت الياء الثالثة وهي الزائدة ؛ لأن الثقل انتهى عندها ، وبهذه القراءة قرأ الأعمش ، ويحيى بن وثاب ، وحمزة بين حبيب الزيات . حل ألغاز المسائل الإعرابية في الآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية لابن هشام (١١٤ - ١١٥) .

(٧) رواها أبو عمرو بن العلاء والفراء وقطرب ، ومن شواهدها قول الراجز :

قَالَ لَهَا هَلْ لَكِ يَا تَافِيِّ قَالَتْ لَهُ مَا أَنْتَ بِالْمَرْضِيِّ

والبيت لشاعر بني يربوع الأغلب العجلي و « تا » إشارة للمؤنثة . شرح التسهيل لابن مالك (٣/٢٨٤) ، وأوضح المسالك (٣/١٩٧) ، وارتشاف الضرب (٢/٥٣٦) ، وحاشية يس على التصريح (٢/٦٠) .

ويجوز عند هذيل [1] قلب ألف المقصور ياء وإدغامها في ياء المتكلم ، كقول الشاعر :

٤٧٢ - سَبَقُوا هَوَيَّ وَأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمُ [١٠٩/أ] فَتُخُرِّمُوا ، وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ [2]

وأجمع العرب [3] على قلب ألف « على ، وإلى ، ولدى » ياء إذا جررت بهن ضميرًا ، ثم إن كان ذلك الضمير ياء وجب الإدغام .

المسألة الثالثة [4] : أن يكون المضاف إلى الياء مثنى ، فإن كان مرفوعًا حذفت نونه للإضافة [5] وأبقيت ألفه باتفاق ، والفرق بين هذه وبين ألف المقصور في لغة هذيل أن هذه لا أصل لها ترجع إليه فلا يجوز قلبها عندهم ياء وإدغامها ، فإن كان منصوبًا أو مجرورًا حذفت نونه أيضًا للإضافة وأدغمت ياؤه في ياء المتكلم ، مثال ذلك : « جاء غلامايَ ، ورأيت غلامَيَّ ، ومررت بغلامَيَّ » .

المسألة الرابعة : أن يكون الاسم المضاف إلى الياء جمع مذكر سالمًا ، فإن كان

---

(١) حكاها سيبويه ولم ينسبها إلى أحد معين ، فقال : (وناس من العرب يقولون : بُشْرَيَّ وهُدَيَّ ؛ لأن الألف خفية والياء خفية ، فكأنهم تكلموا بواحدة ، فأرادوا التبيان كما أن بعض العرب ، يقول : « أَفْعَيْ لحقاء الألف في الوقف ») . الكتاب (٤١٤/٣) وحكاها عيسى بن عمر عن قريش ، وعينها ابن مالك لهذيل ، وكذلك فعل ابن هشام . ينظر ارتشاف الضرب (٥٣٧/٢) ، وأوضح المسالك (١٩٨/٣) .

(٢) من الكامل . قائله أبو ذؤيب الهذلي – خويلد بن خالد . أوضح المسالك (١٩٩/٣) ، وشرح أشعار الهذليين (٧/١) ، وشرح الأشموني (٣٣١/٢) ، وشرح شواهد المغني للسيوطي (٢٦٢/١) ، وشرح ابن عقيل (٩٠/٣) ، وشرح المفصل (٣٣/٣) ، ولسان العرب (٣٧٢/١٥) « هوا » .

اللغة : هَوَيَّ : هواي ، وهي لغة هذيل . وأعنقوا : تبع بعضهم بعضًا ، وهو السير العَنَق . فتخرموا : أُخذوا واحدًا واحدًا ، أي : مضوا للموت وتخرمتهم المنية . ولكل جنب مصرع : كل إنسان يموت . المقاصد النحوية (٤٩٩/٣) . وفي المخطوط : « ولكل ضرب مصرع » .

المعنى : يذكر أبناءه بأنهم تخرمتهم المنية ، فمضوا مسرعين ، ثم يسلي نفسه بأنه لكل إنسان مصرع .

الشاهد : قوله : « هَوَيَّ » ؛ حيث قلبت ألف المقصور ياء وأدغمت في ياء المتكلم جوازًا عند هذيل والأصل : « هواي » وقرئ شاذًا : ﴿ يَا بُشْرَيَّ هَذَا غُلَٰمٌ ﴾ [يوسف : ١٩] . ارتشاف الضرب (٥٣٧/٢) ، وشواذ ابن خالويه (٦٢) .

(٣) حكى الإجماع ابن هشام في أوضح المسالك (٢٠٠/٣) ، وجعل أبو حيان ذلك لغة أكثر العرب وبعضهم يقول : « لداي ، وعلاي ، وإلاي » بعدم القلب . ارتشاف الضرب (٥٣٧/٢) وهمع الهوامع (٥٣/٢) فإن كان الضمير غير ياء ؛ فالحكم كذلك عند الشارح وابن هشام بالإجماع ، وقد حكى سيبويه أن ناسًا من العرب يقولون : « علاك ، ولداك ، وإلاك » حكاه عن الخليل ، وقال سيبويه : « وإنما قالوا : لديك ، وعليك ، وإليك) في غير التسمية ؛ ليفرقوا بينها ، وبين الأسماء المتمكنة ، وفي التسمية ، تقول : « هذا لداك ، وعلاك ، وهذا إلاك » . الكتاب (٤١٢/٣ - ٤١٣) .

(٤) كلمة « الثالثة » استدراك في الحاشية . (٥) في المخطوط : « أو أبقيت » .

مرفوعًا حذفت نونه لما تقدمت [(١)] ، وقلبت واوه [(٢)] ياء لالتقائها ساكنة مع الياء ، وأدغمت الياء في الياء وكسر ما قبلها للمناسبة إن كان غير مفتوح ، كقول الشاعر :

٤٧٣ - أَوْدَى بَنِيَّ وَأَعْقَبُونِي حَسْرَةً ... بَعْدَ الرُّقادِ وَعَبْرَةً لَا تُقْلِعُ [(٣)]

وأصله : « أودى بَنُويَ » [(٤)] فعمل فيه ما تقدم [(٥)] .

أما لو كان قبل الواو التي انقلبت ياء فتحة أبقيت ، نحو : « هؤلاء مصطفَيَّ » وأصله : « مصطفويَ » [(٦)] فعمل فيه ما قد عرفت ، وإنما أبقوا الفتحة هنا تنبيهًا على ألف كانت قبل الواو حذفت لالتقائها ساكنة مع الواو ، فإن كان الجمع المضاف إلى الياء منصوبًا أو مجرورًا [(٧)] حذفت - أيضًا - نونه وأدغمت ياؤه في ياء المتكلم كما تقدم في المثنى [(٨)] فإن كان قبل الياء فتحة أبقيتها لما تقدم .

حكم المضاف إلى ياء المتكلم

واعلم أن الأصح ومذهب المحققين [(٩)] بقاء إعراب المعرب عند إضافته إلى

---

(١) أي : للإضافة .

(٢) نحو : « هؤلاء مُسْلِمِيَّ وصالحِيَّ » . الكتاب (٤١٤/٣) .

(٣) من الكامل . قائله أبو ذؤيب الهذلي . أوضح المسالك (١٩٧/٣) ، وخزانة الأدب (٤٢٠/١) ، وشرح الأشموني (٣٣١/٢) ، وشرح شواهد المغني للسيوطي (٢٦٢/١) .

اللغة : أودى : يودى إيداء وهو الإهلاك . بنيّ : كان له بنون خمسة أصابهم الطاعون ؛ فهلكوا وكانوا قد هاجروا مصر فرثاهم بهذه القصيدة . وأعقبوني : أورثوني . بعد ، يروى : عند . لا تقلع : يروى : ما تقلع ، وهو من الإقلاع . أي : لا تنقطع . المقاصد النحوية (٤٩٤/٣ - ٤٩٥) .

المعنى : هلك بنيّ وأودعوني حسرة بعد الرقاد ، وعبرة لا تفارقني .

الشاهد : قوله : « بَنِيَّ » ، حيث أضيف إلى ياء المتكلم ، وهو جمع مذكر سالم مرفوع فحذفت النون للإضافة ، وقلبت الواو ياء ، وأدغمت في الياء ، وكسر ما قبلها للمناسبة ؛ لأنه مضموم والأصل : « بنوني » .

(٤) في المخطوط : « بنوني » .

(٥) من حذف النون للإضافة ، وقلب الواو ياء ، وإدغامها في الياء ، وكسر ما قبل الياء للمناسبة .

(٦) في المخطوط : « مصطفوني » .

(٧) نحو : « رأيت مسلمَيَّ ، ومررت بمسلمِيَّ ، ورأيت مصطفَيَّ ، ومررت بمصطفَيَّ » .

(٨) من نحو : « رأيت مسلمَيَّ ، ومررت بمسلمَيَّ » .

(٩) هذا إن لم يكن مثنى أو مجموعًا جمع سلامة لمذكر ، فهو معرب عند الجمهور في الحالات الثلاث بحركات مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لياء المتكلم ، وذهب الجرجاني وابن الخشاب والمطرزي إلى أنه مبني ، وذهب ابن مالك إلى أن الحركة الإعرابية ظاهرة في حالة الجر مقدرة في حالتي الرفع والنصب ، قال أبو حيان : (ولا أعرف له سلفًا في هذا المذهب) . شرح =

يا المتكلم ، ثم إن كان مثنى فإعرابه ظاهر [1] ومثله المجموع جمع سلامة منصوبًا أو مجرورًا ، ومثلهما غيرهما عند جره ، فإذا قلت : « مررت بغلاميَّ » [2] كانت الكسرة التي تحت [3] الميم كسرة الإعراب استغنى بها عن الكسرة التي لأجل ياء المتكلم ، وهذا مذهب ابن مالك [4] وشبهه بعض [5] المتأخرين ، بقول من قال : إن الضمة في « مَن زيدٌ » جوابًا لـ « جاء زيدٌ » حركة إعراب [١٠٩/ب] قال : ومذهب الجمهور [6] خلافهما ، فتكون الكسرة على مذهب الجمهور في القسم [7] الأول الكسرة التي لأجل ياء المتكلم . والضمة في القسم الثاني ضمة الحكاية وحركة الإعراب مقدرة فيهما ، أما لو كان جمع السلامة مرفوعًا ؛ لكان إعرابه مقدرًا وبيانه : أن رفعه بالواو وقد انقلبت ياء لما تقدم [8] ، فعلامة الإعراب التي هي الواو ليست بموجودة بل بدلها [9] فيكون الإعراب مقدرًا ، وهذا مذهب ابن الحاجب [10] وابن مالك واعترضه بعض المتأخرين [11] بأن انقلاب الواو ياء عارض ، والعارض لا يعتد به .

قالوا : [هي] موجودة [12] حكمًا ، وإذا كان كذلك لم يكن الإعراب مقدرًا فلو كان غيرهما منصوبًا أو مجرورًا ؛ لكان إعرابه مقدرًا للتعذر .

= التسهيل لابن مالك (٢٧٩/٣) ، وارتشاف الضرب (٥٣٥/٢ - ٥٣٦) .

(١) تقول في المثنى : « جاء غلاميَّ و ورأيت غلاميَّ ، ومررت بغلاميَّ » وفي الجمع في حالتي النصب والجر : « رأيت مسلميَّ ، ومررت بمسلميَّ » .

(٢) في المخطوط : « بغلامين » .

(٣) في المخطوط : « التي على » .

(٤) قال : (وأما حال الجر ، فالإعراف ظاهر للاستغناء عن التقدير هذا عندي هو الصحيح ، ومن قدر كسرة أخرى ، فقد ارتكب تكلفًا لا مزيد عليه ، ولا حاجة إليه) . شرح التسهيل (٢٧٩/٣) وأرجح رأي الجمهور بأن الإعراب تقديري في الحالات الثلاث ؛ ليجري الباب على سنن واحد .

(٥) قال الرضي مثل هذا في شرح الكافية (٢٩٥/١) ؛ حيث قال : (شبهت الضمة البنائية في يا زيدُ ، بالإعرابية فجيء بدلها بالواو والألف في : « يا زيدان ويا زيدون ... ») .

(٦) وهو الإعراب بحركات مقدرة على ما قبل ياء المتكلم . الأشموني بحاشية الصبان (٢٨٣/٢) .

(٧) وهو الذي معنا ههنا ، كنحو : « مررت بغلاميَّ » ، والقسم الثاني هو « مَن زيدٌ » وهو المشبه به القسم الأول نتيجة رأي ابن مالك .

(٨) من اجتماعها مع الياء والسابق منهما ساكن ؛ فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء .

(٩) الموجود .

(١٠) الإيضاح في شرح المفصل (٤٣١/١) ، وشرح التسهيل لابن مالك (٢٧٩/٣) ، وشرح الكافية لابن مالك (١٠٠١/٢) ، وارتشاف الضرب (٥٣٦/٢) .

(١١) لم أعثر على قائله .

(١٢) أي : الواو المنقلبة إلى الياء . وفي المخطوط : « وموجودة » .

المقصور

وما إعرابه مقدر لذلك « المقصور » إذا أضيف إلى الياء أو لم يضف [١] وهو : كل اسم متمكن آخره ألف لازمة . فخرج بـ « الاسم » الفعل ، نحو : « يخشى » وبـ « المتمكن » ما يشبه الحرف نحو : « متى » [٢] وبقولنا : « ألف » نحو : « القاضي » وبقولنا : « لازمة » ، نحو : « رأيت أباك » لعروض ألفه ؛ إذ هي في حالة الرفع واو وفي حالة الجر ياء .

مثال ما استوفى الشروط : « الفتى ، والمصطفى » وسمي مقصورًا ؛ لحبسه عن الإعراب في الظاهر [٣] ؛ إذ القصر الحبس ، وقيل غير هذا [٤] .

ومما إعرابه مقدر في حالتي الإضافة وعدمها : « المنقوص » إن كان مرفوعًا أو مجرورًا ، فإن كان منصوبًا قدر إعرابه في حالة الإضافة [٥] لا في غيرها ، وعلة عدم ظهوره حال الإضافة التعذر ، وأما في غيرها فالاستثقال [٦] .

المنقوص

والمنقوص : كل اسم متمكن آخره ياء لازمة قبلها كسرة .

فاحترزنا بـ « الاسم » عن الفعل ، نحو : « يرمي » وبـ « المتمكن » من المبني ، نحو : « الذي » وبقولنا : « آخره ياء » من مثل : « المصطفى » وبقولنا : « لازمة » من مثل : « مررت بأبيك » [٧] وبقولنا : « قبلها كسرة » من مثل : « ظَبْي » ومثل

(١) المضاف إلى الياء مثل : « عصايَ ، فتايَ ، بشرايَ » عند العرب إلا هذيل ، فتجيز مع ذلك قلب الألف ياء تقول : « عَصَيَّ ، فَتَيَّ ، بُشْرَيَّ » وغير المضاف مثل : « جاء الفتى ، ورأيت الفتى ، ومررت بالفتى » .

(٢) وقد أشبهت « متى » الحرف شبهًا معنويًا فتضمنت معنى حرف موجود ، فإنها تستعمل للاستفهام ، نحو : متى تقوم فتضمنت معنى الهمزة ، وتستعمل للشرط في : متى تقم أقم فتضمنت معنى إن الشرطية . الأشموني بحاشية الصبان (١/٥٣) . (٣) شرح المفصل (١/٥٦) .

(٤) وقيل : لكونه منع المد ، والمقصور يقابله الممدود ، وعلى هذا لا يسمى « يسعى » مقصورًا ، وإن كان ممنوعًا من ظهور الحركات فيه ؛ لأنه ليس في الأفعال ممدود ، وموجب تقدير الإعراب في المقصور عدم قبول الألف للحركة . شرح التصريح (١/٩٠) .

(٥) مثال المنقوص المضاف المنصوب : « رأيت قاضي » وفي حالة عدم الإضافة ، تقول : « رأيت قاضيًا والقاضي » فتظهر الفتحة لخفتها ، وأما في حالتي الرفع والجر ، فتقول في الإضافة : « جاء قاضِيَّ ومررت بقاضِيَّ » وفي عدمها ، تقول : « جاء قاضٍ ، ومررت بقاضٍ » .

(٦) والفرق بين التعذر والاستثقال أن التعذر : هو استحالة ظهور الحركة ، والاستثقال : هو إمكان ظهورها مع ثقلها .

(٧) لأنها تتغير في حالتي الرفع والنصب ، فهي ياء الإعراب ، تقول : « جاء أبوك ، ورأيت أباك » .

هذا الأخير في كونه ليس بمنقوص « كرسيٌّ » ؛ إذ حرف الإعراب فيه وهي الياء المدغمة [ياء قبلها ياء ساكنة] [(١)] ومثله في عدم النقص [(٢)] أيضًا : « أبي ، وأخي » إذ الياء فيهما ليست بآخر ؛ بل متصلة بالآخر . والذي استوفى هذه الشروط كـ « الداعي ، والباقي ، والمستعلي » [(٣)] . هذه أنواع المعربات تقديرًا من الأسماء .

المضارع المعتل

وأما من الأفعال ، فالفعل المضارع الذي آخره ألف وإعرابه مقدر [(٤)] ما عدا الجزم ، فيقدر في الألف في حالة الرفع ضمة ، نحو : « زيد يخشى » وفي حالة النصب فتحة نحو : « زيد لن يخشى » وعلة عدم ظهور الإعراب حينئذٍ عدم قبول الألف للحركات .

وأما الجزم فيظهر بحذف الألف ، نحو : « لم يخشَ زيدٌ » فإن كان في آخر المضارع « واو » كـ « يدعو » أو ياء كـ « يرمي » قدر رفعهما للاستثقال ، وظهر نصبهما لخفة الفتحة وظهر جزمهما أيضًا بحذف حرف العلة نحو : « لم يغزُ زيدٌ ، ولم يرمِ » فتلخص : أن الفعل المضارع يقدر رفعه إن كان في آخره ألف ، أو واو ، أو ياء .

ويظهر جزمه بحذف الثلاثة ، ويقدر نصبه إن كان في آخره ألف ، ويظهر فيما عداها وليس الباب موضع هذه المسألة ، وإنما ذكرت استطرادًا لتميم شأن المعربات تقديرًا .

تنبيه : أجمع جمهور العلماء [(٥)] على أن أول المتضايفين يسمى مضافًا ، والثاني

---

(١) تكملة يقتضيها السياق .

(٢) أي : كونه منقوصًا ، وإنما سمي بذلك ؛ لنقصه بحذف لامه للتنوين أو ؛ لأنه نقص منه ظهور بعض حركات الإعراب . الأشموني بحاشية الصبان (١/١٠٠) .

(٣) ومن العرب من يسكن الياء في النصب - أيضًا - كقول الشاعر [الطويل] :

وَلَوْ أَنَّ وَاشٍ بِالْيَمَامَةِ دَارُهُ ... وَدَارِي بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ اهْتَدَى لِيَا

قال أبو العباس المبرد : وهو من أحسن الضرورات ؛ لأنه حمل حالة النصب على حالتي الرفع والجر ، وتقول في إعرابه : واشٍ : اسم أنَّ منصوب بفتحة مقدرة على الياء المحذوفة ؛ لالتقاء الساكنين منع من ظهورها السكون العارض من إجراء المنصوب مَجرى المرفوع والمجرور ، وقال الشيخ الصبان : « الأصح جوازه في السعة بدليل قراءة جعفر الصادق ﴿ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهلِيْكُم ﴾ [المائدة : ٨٩] بسكون الياء ، وعلى هذا فتقدر الفتحة على الياء المحذوفة ، وتقدر - أيضًا - على الياء الساكنة في المركب المزجي ، نحو : « قالي قلا ، ومعديكرب إذا أعربا إعراب المتضايفين استصحابًا لحكمهما في حالة البناء وفي حالة منع الصرف . الأشموني بحاشية الصبان (١/١٠٠ - ١٠١ » وحاشية يس على التصريح (١/٩٠) .

(٤) في المخطوط : « المقدر » .

(٥) وهو قول سيبويه ؛ لأنه الأول هو الذي يضاف إلى الثاني ؛ فيستفيد منه تخصيصًا وغيره . =

مضافًا إليه ، وعلى هذا عمل المعربين إلى زماننا ، وهو الصحيح وذهبت طائفة [١] إلى قلب هذه التسمية ويفرقه إلى أن المعرب بالخيار فيجوز أن يسمى بكل من الاسمين كُلًّا من المتضايفين .

تم بحمد الله « **شرح المقدمة الأجرومية في علم العربية** » للشيخ السنهوري المتوفى ٨٨٩هـ .

هذا ما يسر اللّه لي من الإملاء على المقدمة الآجُرُّوميَّة ، وذلك بعون اللّه وقوته لا رب غيره ، ولا مأمول إلا خيره ، وعليه توكلت وإليه أنيب ، وهو حسبي ونعم الوكيل ، وأسأل اللّه من فضله أن ينفع به من قرأه أو شيئًا منه ، أو سعى في تحصيله ، ومن طالع فيه بعين الرضى لا بعين الاستمحان [٢] والعدا ، وأعوذ بالله من علم لا ينفع ، وقلب لا يخشع ، ودعاء لا يسمع ، ونفس لا تشبع ، أعوذ بك اللهم من شر هؤلاء الأربع ، وصلى اللّه على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم ، كلما ذكرك الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون . آمين .

والحمد للّه رب العالمين

= الكتاب (٤١٩/١) ، وهمع الهوامع (٤٦/٢) .

(١) يجعل الأول المضاف إليه ، والثاني المضاف ، وقيل : يجوز الأمران وهو ما جعله الشارح للمعرب . همع الهوامع (٤٦/٢) . وفي المخطوط : « وذهب طائفة » ، والأفضل ما أثبت .

(٢) في المخطوط : « بعون الرضى لا بعون الاستمحان » .

الخاتمة

﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِىَ لَوْلَآ أَنْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ ﴾ [الأعراف : ٤٣] ، والصلاة والسلام على أشرف خلق اللّه سيدنا محمد بن عبد اللّه ، وعلى آله وأصحابه الراسمين للناس طرق النجاة عملًا بقول اللّه : ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّن دَعَآ إِلَى ٱللَّهِ ﴾ [فصلت : ٣٣] .

أما بعد :

فإن هذا الشرح قد استطاع أن يجد لنفسه مكانًا متميزًا بين شروح الآجُرُّوميَّة لا أقول هذا تأثرًا ، ولا ذاتية ، بل موضوعية ووضعًا للحق في نصابه ، ووزنًا للأمور بميزانها وإنزالًا لها منازلها .

وبعد معايشتي هذا البحث معايشة دامت طويلًا تراءت لي نتائج منها :

١ - أهمية متن الآجرومية باعتباره متنًا يستغني به المبتدئ ، ويبدأ منه المجتهد ؛ ولإيجاز هذا المتن صار غالب الناس يقرءونه بعد كتاب اللّه والسنة النبوية .

٢ - تعدد شروح الآجرومية - كعادة كل مؤلف موجز - لاختلاف أهداف شُرَّاحها .

٣ - تمتع شرح الآجرومية للسنهوري - هذا الشرح - بمكانة متميزة بين شروح الآجُرُّوميَّة ، وذلك لمادته الغزيرة ، وكثرة شواهده القرآنية والنبوية ، والمأثورة عن العرب أمثال وغيرها ، ولقِدَمه الزمني ، وجمعه كثيرًا من آراء النحاة متقدمين ومتأخرين .

٤ - ظهور شخصية الشيخ السنهوري ، فلم يكن مجرد ناقل وعارض بل كان المرجح والمختار والمحلل والمناقش والمجيب ، عما قد يعرض في نفس القارئ أو السامع [١] .

٥ - ظهور ثقافة الشيخ السنهوري الفقهية والأصولية خلال الشرح فقد ربط المسائل النحوية بالأحكام الفقهية والأصولية [٢] وقد ظهر تأثره بهذه الثقافة في عرض موضوعات الشرح ، فكان يفرض الافتراضات والاعتراضات التي قد ترد على الذهن ، ويجيب عليها ، وفي بعض المواضع يطلب التأمل من القارئ أو السامع ؛

---

(١) المخطوط (١٠ / أ ، ب) (٣٧ / أ) (٧٦ / ب) (٨٧/أ ، ب) .

(٢) المخطوط : ورقة (٦ / أ) (٧٦/ب) .

تشغيلًا لذهنه وتطبيقًا على ما بيَّن له من موضع مشروح [١] .

٦ - هذا الشرح مزج فيه النحو بالصرف [٢] وذلك لاختصار متن الآجرومية ، الذي جعل الشارح يغتنم أية مناسبة ، فيأتي بباب كامل له بالكلام السابق علقة وصلة [٣] .

٧ - أكثر الشيخ السنهوري من ذكر آراء ابن مالك وابن الحاجب وكتبهما [٤] .

٨ - كان الشيخ السنهوري بصري الاتجاه [٥] .

٩ - اتصف أسلوب الشيخ السنهوري بالأدب الجم في الحديث عن القراءات القرآنية ، وفي التعرض لمعاني بعض الآيات [٦] وفي الحديث عن النحاة وآرائهم ، فلم يتهجم على عالم ببنت شفة ، بل كان يلتمس الأعذار ، فيقول مثلًا : (لكن لما كان الكلام « الآجُرُّومِيَّة » موضوعًا للمبتدئين ساغ للمؤلف أن يرتكب مثل هذا) [٧] . وقال : (وهذه المسألة شهيرة عند أهل الكلام ، فكيف يخفى على الشارح رحمه الله مع جلالة منصبه ، حتى يظن أن القرآن حادث ويبعد كل البعد أن يكون رأيه رأي المعتزلة) [٨] .

١٠ - ولا يمنعني الجلوس على مائدة الشيخ السنهوري أن أقول : إن الشيخ السنهوري قد عبر تعبيرات لا ينبغي أن يعبر بها ، ومن أمثلتها نحاة العجم ، نحاة العرب ، المحققون من العجم ، بعض العلماء العرب [٩] .

١١ - اعتمد الشيخ السنهوري في تأليفه هذا الشرح على أصول النحو من سماع وقياس والقضايا العامة من تعليل وتأويل - بالحذف أو الاستتار أو الإضمار - وعوامل ومعمولات وضرورة شعرية ، وشواهد قرآنية ونبوية وشعرية ونثرية مأثورة عن العرب [١٠] .

١٢ - اتجه الشيخ السنهوري الاتجاهات النحوية المعروفة المشهورة في كتب

(١) المخطوط (١٤/ب) (٣٧/أ) (٢٣٤ ، ٥١٧ - ٥١٨ ، ٥٨٧) .

(٢) المخطوط : ورقة (٤١/ب) (٤٦/أ) (٦٧/ب) (٧١/أ) .

(٣) المخطوط : ورقة (١٨/أ) (٤٢/أ) (٤٥/أ) (٥٦/أ ، ب) .

(٤) المخطوط : ورقة (٤١/ب) (٤٩/ب) (٥٠/أ) (٦٢/ب) (٩٨/ب) .

(٥) ظهر خلال قسم الدراسة .

(٦) ظهر خلال قسم الدراسة .

(٧) المخطوط : ورقة (٢٦/ب) .

(٨) المخطوط : ورقة (٧٦/ب) .

(٩) ظهر خلال قسم الدراسة .

(١٠) المخطوط : ورقة (٦/ب) (٧/ب) (١٠/أ) (١/أ ، ب) (١١/ب) (٢٢/أ) (٢٣/أ) (٣١/أ) (٣٥/أ ، ب) (٤٢/أ) (٥٥/أ) (٥٩/أ) (٨١/أ) (١٠٢/أ) .

النحو ، فحمل ما ورد في القرآن الكريم على الكثير الغالب ، وبين أن الأصل في العمل الفعل ، وأشار إلى أن مرتبة الفرع أقل من مرتبة الأصل ، ووافق جمهور النحاة في القول بالتوسع في الظروف ، ورفض العامل المعنوي مع وجود اللفظي ، ولم يعتد بالنادر (١) .

وبعد :

فإن هذا الشرح جمع فوائد نفيسة ، وزوائد عميمة مدعومة بالشواهد القرآنية والنبوية والشعرية والأقوال المأثورة عن العرب والآراء النحوية ، وفي خلال كل ذلك كان للشيخ السنهوري شخصية بارزة ، فلم يكن مجرد عارض ، بل كان المحلل والمعلل والمرجح والمختار والمصحح (٢) .

أسأل اللَّه أن ينفعنا بهذا السفر ، حتى نكون من رافعي لواء العربية عاليًا خفاقًا إلى يوم الدين ، وآخر دعوانا أن الحمد للَّه رب العالمين .

د. محمد خليل عبد العزيز شرف

---

(١) المخطوط : ورقة (٢٧/ب) (٣٠/أ ، ب) (٣٥/أ) (٣٧/ب) (٧٩/أ) .
(٢) المخطوط : ورقة (٨٧/أ ، ب) .